



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي لميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2013

القسم: علوم التسيير
ميدان : علوم اقتصادية، التجارية و علوم التسيير
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنوان :

دور الصكوك الإسلامية في تفعيل الاستثمار طويل الأجل بالبنوك الإسلامية

دراسة حالة : بنك أبوظبي الإسلامي للفترة: 2003-2012.

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص مالية وبنوك

إشراف الأستاذ:

مشري فريد

إعداد الطالبة :

رمينة حبيبة

أعضاء لجنة المناقشة:

عضوا رئيسا

عضوا مناقشا

مشرفا ومقررا

الأستاذ: بوطلاعة محمد

الأستاذة: كنييدة زليخة

الأستاذ: مشري فريد

السنة الجامعية: 2012/2013

فهرس المحتويات

الصفحات	المحتويات
	إهداء
	شكر وتقدير
	الملخص باللغة العربية
	الملخص باللغة الإنجليزية
	<u>القدمة:</u>
أ	إشكالية الدراسة
ب	فرضيات الدراسة
ب	أهمية الدراسة
ب	أهداف الدراسة
ت	أسباب اختيار الموضوع
ت	الدراسات السابقة
ح	هيكل الدراسة
ح	أدوات الدراسة
خ	منهج الدراسة
خ	مجتمع وعينة الدراسة
خ	حدود الدراسة
	<u>الفصل الأول: الإستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية</u>
2	تمهيد :
3	المبحث الأول: ماهية الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية
3	المطلب الأول: مفهوم وخصائص الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية
6	المطلب الثاني: أهداف وضوابط تطبيق الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية
10	المبحث الثاني: تطبيق الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

10	المطلب الأول: أنواع الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية
12	المطلب الثاني: كيفية تطبيق الأساليب الاستثمارية الإسلامية في الأجل الطويل
18	المبحث الثالث: معوقات الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية
18	المطلب الأول: معوقات الموارد المالية للاستثمار طويل الأجل
22	المطلب الثاني: معوقات الموارد البشرية للاستثمار طويل الأجل
23	المطلب الثالث: معوقات البنك المركزي للاستثمار طويل الأجل
29	خلاصة الفصل :
	<u>الفصل الثاني: الصكوك الإسلامية</u>
31	تمهيد :
32	المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية
32	المطلب الأول: تعريف وخصائص الصكوك الإسلامية
36	المطلب الثاني: أوجه المقارنة بين الصكوك الإسلامية والأسهم والسندات
39	المطلب الثالث: أهداف ومزايا الصكوك الإسلامية
40	المطلب الرابع: المراحل والأطراف المشكلة لهيكل الصكوك الإسلامية
45	المبحث الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية
45	المطلب الأول: صكوك الإجارة
50	المطلب الثاني: صكوك الاستثمار
56	المطلب الثالث: صكوك التمويل
58	المبحث الثالث: ضوابط إصدار وتداول الصكوك الإسلامية
58	المطلب الأول: الضوابط العامة لإصدار الصكوك الإسلامية
60	المطلب الثاني: ضوابط تعامل أطراف هيكل الصكوك الإسلامية
62	المطلب الثالث: أحكام وضوابط تداول الصكوك الإسلامية
68	خلاصة الفصل :
	<u>الفصل الثالث: تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي</u>
70	تمهيد :

71	المبحث الأول: تقييم مصادر الأموال الداخلية طويلة الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي.....
71	المطلب الأول: نشأة بنك أبوظبي الإسلامي
73	المطلب الثاني: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي موارد البنك
76	المطلب الثالث: نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية
79	المطلب الرابع: معدل نمو حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل
81	المبحث الثاني: تقييم مصادر الأموال الخارجية طويلة الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي
81	المطلب الأول: نسبة المطلوبات طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد
84	المطلب الثاني: معدل نمو المطلوبات طويلة الأجل
87	المبحث الثالث: تقييم استثمارات بنك أبوظبي الإسلامي
88	المطلب الأول: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى موارد البنك طويلة الأجل
90	المطلب الثاني: الأهمية النسبية للأساليب الاستثمارية
93	المطلب الثالث: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات
97	خلاصة الفصل :
98	الخاتمة
101	فهرس المحتويات
104	فهرس الجداول
104	فهرس الأشكال
106	قائمة المراجع
114	الملاحق

المقدمة

إن للاستثمار طويل الأجل الدور الرئيس والجوهري في تحقيق أحد أهم الاهداف التي تسعى إليها البنوك الإسلامية والمتمثل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الإسلامية، حيث تستطيع من خلاله هذه البنوك الدخول في مشاريع كبيرة، وتمويل العمليات الإنتاجية الحقيقية التي يحتاج إليها المجتمع.

إلا أن واقع البنوك الإسلامية قد أظهر تركيزها على الاستثمار قصير الأجل وإهمالها للاستثمار طويل الأجل، حيث يرجع ذلك إلى رغبة البنوك الإسلامية في تجنب التعرض لتقلبات اقتصادية قد تنتج عن دخولها في مشاريع استثمارية طويلة الأجل، لكن هذا لا يعتبر السبب الرئيسي لتجنب هذه البنوك توظيف أموالها في مثل هذه المشاريع، إذ يمكن إرجاع ذلك لطبيعة الاستثمار في هذه البنوك والذي يتميز بنسبة مخاطرة عالية نظرا لعلاقة المشاركة في الربح والخسارة التي تربط البنوك الإسلامية بعملائها والتي تقوم على أساس قاعدة الغنم بالغرم، فالمغانم والمغارم موزعة على أطراف العملية الاستثمارية، وليست على طرف دون آخر كالربا والقمار إذ الراجح فيها طرف والخاسر المحتمل الطرف الآخر.

كما أن البنوك الإسلامية أثناء ممارستها لنشاطها لوحظ اعتمادها على نظام للإيداع يتيح للمودع حق السحب وقتما يشاء سواء كانت الإيداعات حسابات جارية أو استثمارية، وهو ما يعتبر سببا رئيسيا آخر أدى بهذه البنوك إلى إهمالها للاستثمار طويل الأجل، حيث أصبحت مواردها لا تصلح إطلاقا لاستخدامها لأجل تحقيق أهدافها التنموية.

ولذلك فإن البنوك الإسلامية ابتعدت كل البعد عن هدفها التنموي بتحويلها من الأسلوب الاستثماري طويل الأجل إلى الأسلوب التجاري قصير الأجل بحثا منها عن السيولة والربحية والأمان.

ولمواجهة هذا الخلل وإعادة التوازن إلى نشاطات البنوك الإسلامية كان لا بد من إحداث تغيير في أساليب التمويل، ومن بين هذه الأساليب عملية التصكيك الإسلامي.

لذا جاء عنوان بحثنا على النحو التالي: "دور الصكوك الإسلامية في تفعيل الاستثمار طويل الأجل بالبنوك الإسلامية"

- إشكالية الدراسة

إن اجتناب البنوك الإسلامية ممارسة الاستثمار طويل الأجل، نتيجة عدم قدرتها على الموازنة بين مواردها المالية واستخداماتها الاستثمارية طويلة الأجل؛ يجعلها غير قادرة على المساهمة في تنمية الاقتصاد وتحسين الأوضاع الاجتماعية، التي تعد هدف النظام الاقتصادي الإسلامي بصفة عامة، والبنوك الإسلامية بصفة خاصة.

وهذا ما يتطلب البحث عن حلول تمكنها من توفير موارد مالية طويلة الأجل، تعينها على تحقيق أهدافها الاستثمارية، ومن بين هذه الحلول التي طرحت هي الصكوك الإسلامية.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

هل يساهم استخدام الصكوك الإسلامية من قبل بنك أبو ظبي الإسلامي في الرفع من نسبة استثماره طويل الأجل إلى إجمالي استثماراته؟

وللإجابة على هذا التساؤل لا بد أولاً أن نجيب عن التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو واقع الاستثمار طويل الأجل في بنك أبوظبي الإسلامي قبل وبعد إصداره للصكوك الإسلامية؟
- هل ودائع بنك أبو ظبي الإسلامي تتلائم مع استثماراته طويلة الأجل؟
- هل تتوفر للصكوك الإسلامية إمكانية التوفيق بين آجال موارد واستثمارات بنك أبوظبي الإسلامي؟

- فرضيات الدراسة:

- استكمالاً لما تم ذكره في مشكلة الدراسة، يمكن تلخيص فرضيات الدراسة فيما يلي:
- لعل استخدام بنك أبوظبي الإسلامي للصكوك الإسلامية يمكن أن يؤدي به إلى تصحيح مساره التنموي بزيادة اهتمامه بالاستثمار طويل الأجل.
- يمكن أن يكون الاستثمار طويل الأجل قبل إصدار بنك أبوظبي الإسلامي للصكوك الإسلامية، يمثل نسبة ضئيلة من إجمالي استثماراته، بينما تزداد تلك النسبة بعد الإصدار.
- ربما ودائع بنك أبوظبي الإسلامي لا تتلائم مع أهدافه الاستثمارية طويلة الأجل.
- لعل إصدار بنك أبوظبي الإسلامي للصكوك الإسلامية يمكنه من جلب موارد مالية تتوافق مع احتياجاته الاستثمارية طويلة الأجل.

- أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى أهمية الموضوع المدروس في حد ذاته. حيث أن المتابع لنشاط البنوك الإسلامية يلاحظ مبالغتها في الاعتماد على أساليب استثمارية قصيرة الأجل في جانب مخرجاتها، وعلى الودائع الجارية في جانب مدخلاتها، وهو ما يتناقض كلياً مع التصورات النظرية التي وضعتها مسبقاً بخصوص دورها الاقتصادي والاجتماعي، والتي كان من أهمها قدرتها على الاعتماد بصورة أساسية على التمويل بالمشاركة، والقيام باستثمارات طويلة الأجل بصورة كبيرة.

ولهذا فإنه أصبح من الضروري تطوير الواقع التطبيقي للاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية وهو ما يتطلب منا دراسته وفهمه ثم تحليله وتفسيره وكذا البحث عن حلول للمعوقات التي تواجه تطبيقه، ومن بين هذه الحلول الصكوك الإسلامية التي سنخصصها بالدراسة للتعرف على دورها في ذلك.

- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة مدى التزام البنوك الإسلامية بما وضعته من أهداف تنموية من خلال التعرف على واقع استثمارها طويل الأجل.
- إبراز مختلف المعوقات التي تحول دون تطبيق البنوك الإسلامية للاستثمار طويل الأجل.
- إلقاء الضوء على الصكوك الإسلامية والتعرف على آليات إصدارها وتداولها.

- تبيان انعكاسات استخدام الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية.

- أسباب اختيار الموضوع:

يمكن حصر أسباب اختيار هذا الموضوع في أسباب موضوعية وأخرى ذاتية كما يلي:

الأسباب الموضوعية:

- الرغبة في إيجاد حلول لمشكلة قصر آجال استثمارات البنوك الإسلامية من خلال البحث عن الدور الذي يمكن للصكوك الإسلامية أن تفعله في ذلك.

الأسباب الذاتية:

- الميل نحو دراسة كل ما يتعلق بالمعاملات الاقتصادية الإسلامية.

- الرغبة في إثراء الرصيد المكتبي بالبحوث التي تتعلق بالبنوك الإسلامية.

- الدراسات السابقة:

- رسالة آلاء راشد أبو عبيد بعنوان: الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية - الواقع الحالي وإمكانيات التطوير - التي أنجزت تحت إشراف الدكتور عماد بركات والتي قدمت لنيل شهادة الماجستير بجامعة اليرموك، سنة 2008، حيث طرحت الباحثة في هذه المذكرة تساؤلاً رئيسياً إلى جانب مجموعة من التساؤلات الفرعية أذكرها كما يلي:

- ما هو الواقع التطبيقي للاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية؟ وما هي إمكانيات تطويره؟

- ما هي أساليب التمويل والاستثمار التي تركز عليها البنوك الإسلامية في توظيف أموالها؟

- كيف توزع البنوك الإسلامية استثماراتها على مختلف القطاعات الاقتصادية؟

- ماهي أسباب غياب الاستثمار طويل الأجل عن العمل المصرفي؟

- ما هي سبل تطوير الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية؟

وعلى ضوء هذه التساؤلات عرضت الدراسة مجموعة من الفروض هي كما يلي:

- إن الاستثمار طويل الأجل يعتبر ضئيلاً بالنسبة لمجموع استثمارات البنوك الإسلامية.

- إن البنوك الإسلامية تركز في توظيف أموالها على أساليب التمويل والاستثمار قصيرة الأجل.

- يمكن أن تكون البنوك الإسلامية قد ركزت على الاستثمار في القطاع التجاري وأهملت باقي القطاعات الاقتصادية.

- يحتمل تطوير الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية من خلال تطوير الموارد المالية قصيرة الأجل أو باستخدام

الصكوك الإسلامية.

وشملت الدراسة على عينة تكونت من ثلاث بنوك، الأول من الأردن وهو البنك الإسلامي الأردني، والثاني من السودان الذي يسمى بنك البركة الإسلامي والثالث من اليمن وهو البنك العربي الإسلامي الدولي.

وفي خاتمة هذه الدراسة توصلت الباحثة إلى أن الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية نصيبه ضئيل جدا . وأن القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية الضرورية للاقتصاد القومي تمثل نسبة محدودة جدا من استثمارات البنوك الإسلامية، وذلك بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الأخرى . حيث كان معظم تركيزها على القطاع التجاري. كما استنتجت الباحثة أن ذلك كله راجع لطبيعة الاستثمار طويل الأجل في هذه البنوك الذي ترتفع فيه المخاطرة، بالإضافة إلى عدم ملائمة موارد البنوك الإسلامية لتمويل الاستثمارات طويلة الأجل. وأوصت الباحثة بضرورة تفعيل البنوك الإسلامية لدور الاستثمار المخاطر من خلال أساليب الاستثمار والمشاركة كما أوصت بفتح البنوك الإسلامية لصناديق استثمار بالنظام المفتوح والمغلق حتى تتمكن من الاستفادة من مزايا كل نظام فيها لتوظيف الأموال في المشروعات الملائمة.

وما يلاحظ على هذه الدراسة أنها تناولت إمكانيات تطوير واقع الاستثمار طويل الأجل بصفة نظرية، دون التركيز وبشكل عملي على دراسة دور آلية معينة في تطوير هذا الواقع، وهو ما يختلف مع الدراسة المقدمة التي خصصت لإبراز ما للصكوك الإسلامية من دور في تفعيل الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية.

وقد اعتمدت على هذه الدراسة وبشكل كبير عند بنائي لهيكل الدراسة ووضعني لفرضياتها، حيث كانت هذه الأخيرة مبنية على أساس النتائج التي توصلت إليها الباحثة.

- أطروحة إلياس عبد الله أبو الهيجاء بعنوان: **تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية "دراسة حالة الأردن"** التي أعدت تحت إشراف كل من الدكتور كمال توفيق حطاب والدكتور أحمد محمد السعد وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية بجامعة اليرموك لسنة 2007، وتمحورت إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي إمكانيات تطوير التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية؟
 - ما هو واقع التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية؟
 - ما هي معوقات ومخاطر تطبيق صيغ التمويل بالمشاركة؟
 - ما هي الأساليب المقترحة من أجل التغلب على تلك المعوقات والمخاطر؟
- وقد اختبرت هذه الدراسة الفرضيات التالية:
- أن الاستخدام المصرفي لصيغ التمويل بالمشاركة يعتبر محدودا.
 - أن هناك إمكانية لزيادة الاستخدام المصرفي لصيغ التمويل بالمشاركة، عن طريق التغلب على المعوقات والمخاطر التي تواجه استخدام هذا النوع من التمويل.

وطبقت الدراسة على عينة مكونة من بنكين أردنيين هما: البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي.

وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن استخدام البنوك للتمويل بالمشاركة ، يعتبر محدودا . نتيجة ارتفاع المخاطرة فيه ولوجود مجموعة لا بأس بها من المعوقات التي تحد من قدرة البنوك الإسلامية في توجيهها تمويلات بهذه الصيغ . كما خلصت إلى أنه بالإمكان زيادة الاستخدام المصرفي لصيغ التمويل بالمشاركة من خلال: الاستعانة بخبراء في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع، تعديل سياسة الودائع بحيث يكون هناك نوع من الودائع الموجهة للتمويل ذات الآجال الطويلة التي لا يسحب منها إلا بعد ا قضاء المدد المتفق عليها، الاتجاه إلى ما يسمى بالبنوك الشاملة، وتطوير آليات نظام التأمين التعاوني. وأوصت الدراسة بضرورة إنشاء ص لدوق للتمويل الاستثماري يكون الهدف منه تشجيع التمويل الاستثماري طويل الأجل، وضرورة زيادة التعاون بين البنوك الإسلامية وكذا التوسع في المشاركات لأنها هي الأقرب للشريعة الإسلامية ولأنها لا تجعل أحدا يحصل على مال إلا بمقابل إضافة فعلية للدخل القومي. لكن ما يلاحظ على هذه الدراسة أنها لم تركز على حل معين وتبرز دوره في حل المشكلة، بل وضعت آليات عامة ونظرية لتطوير واقع استخدام التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية، وهو ما يختلف عن الدراسة المقدمة التي خصصت الصكوك الإسلامية كحل لتطوير صيغ التمويل بالمشاركة باعتبارها صيغ استثمار طويل الأجل.

وقد اعتمدت على هذه الدراسة في الجانب التطبيقي . وبالضبط، في كيفية تحديد الواقع التطبيقي للاستثمار طويل الأجل في بنك أبوظبي الإسلامي . وذلك من خلال الأدوات التي استخدمها الباحث عند وقوفه على واقع استخدام صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك المكونة لعينة دراسته.

– رسالة أسامة عبد الحليم الجورية بعنوان: **صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد** التي أُنجزت تحت إشراف الأستاذ الدكتور سامر قنطقجي، وذلك استكمالا لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية لسنة 2009.

حيث ضمت إشكالية الدراسة كل من التساؤل الرئيسي والأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الدور التنموي الذي تلعبه صكوك الاستثمار في الاقتصاد؟
 - ما هو واقع الصكوك وحجمها في أسواق المال؟
 - ما هو تأثير استخدام الصكوك الإسلامية على الاقتصاد الجزئي، المحلي والعالمي؟
- وقد قامت هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات هي كما يلي:
- لصكوك الاستثمار دور هام في استدراج الأموال المهاجرة وإشراك الفوائض المالية العاطلة في العملية التنموية.
 - صكوك الاستثمار تأخذ إهتماما ضعيفا، وحيزا ضئيلا من أسواق المال.
 - استخدام الصكوك الإسلامية يمكن أن يؤدي إلى تشجيع الاقتصاد الجزئي والكلبي من خلال استقطاب الأموال المهاجرة وتمويل المشاريع التنموية ومن ثم التأثير على الاقتصاد العالمي إيجابا.

وتوصلت الدراسة إلى أن الصكوك الإسلامية وهياكل إصدارها تستند على إرث شرعي متين ، يتميز بمرونته وقابليته للتطوير ومسايرته لمتطلبات العصر . إضافة إلى أن هذه الصكوك تتمتع بمرونة عالية تمكن من استخدامها في جميع الجوانب الاقتصادية ، وأنها وسيلة مفيدة لتمويل مشروعات البنية التحتية والمشروعات التنموية الكبرى. وأوصت الدراسة بضرورة ابتكار أدوات إسلامية جديدة

نابعة من الإرث والواقع الإسلامي في مجال المعاملات ، وعدم مجارة الفكر الغربي في ممارسات التوريق بأسلمته . كما إشارة إلى ضرورة دراسة إمكانية استخدام صكوك القرض وصكوك التبرع وصكوك الوقف في التمويل الاجتماعي للتنمية بالبلدان الإسلامية.

ويلاحظ على هذه الدراسة أنها أبرزت دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية على الاقتصاد بصفة عامة. وهو ما يختلف عن الدراسة المقدمة التي تهتم بتوضيح الدور الذي يمكن أن تأخذه الصكوك لتصحيح مسار البنوك الإسلامية وإشراكها في عملية التنمية.

و قد أفادتني هذه الدراسة في الجانب النظري بفهم مختلف أنواع الصكوك الإسلامية.

- هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة، اختبار صحة الفرضيات والتوصل إلى الأهداف المحددة، تم تقسيم هذا العمل إلى ثلاث فصول تسبقها مقدمة للإحاطة بالموضوع، وتليها خاتمة تضم النتائج المتوصل إليها وبعض التوصيات.

حيث يتطرق الفصل الأول الذي وضع تحت عنوان " الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية"، في المبحث الأول منه إلى ماهية الاستثمار طويل الأجل وذلك بتحديد مفهومه وخصائصه وكذا أهداف وضوابط تطبيقه، ثم يتطرق إلى تطبيق الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية من خلال عرض مختلف أنواعه وإيضاح كيفية تطبيق الأساليب الاستثمارية الإسلامية في الآجال الطويلة، وهذا فيما يخص المبحث الثاني، أما آخر مبحث في هذا الفصل فقد تطرق إلى مختلف المعوقات التي تحول دون تطبيق الاستثمار طويل الأجل بشكل واسع في البنوك الإسلامية، التي تشمل معوقات الموارد البشرية والمالية وكذا معوقات التعامل مع البنك المركزي.

أما فيما يخص الفصل الثاني الذي عنوان بـ " الصكوك الإسلامية" فيتناول في أول مبحث له ماهية الصكوك الإسلامية من خلال تعريفها وذكر خصائصها، بالإضافة إلى مقارنتها بالأسهم والسندات وتوضيح أهدافها ومزاياها. ثم يتناول بعدها أهم أنواع الصكوك الإسلامية التي قسمت إلى صكوك إجارة، استثمار وصكوك تمويل. وهذا في المبحث الثاني. أما آخر مبحث في هذا الفصل فقد تناول مجموعة ضوابط تخص الصكوك الإسلامية، والتي ضمت ضوابط عامة لإصدارها وأخرى تخص تعامل الأطراف المشكلة لميكل إصدارها، وفي الأخير تناول هذا المبحث أحكام وضوابط تداول الصكوك الإسلامية.

أما الفصل الثالث والأخير المعنون بـ " تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي"، فيتناول في المبحث الأول والثاني تقييمًا لمصادر الأموال الداخلية والخارجية طويلة الأجل للبنك. وفي المبحث الثالث يتناول تقييمًا للاستثمار طويل الأجل في بنك أبوظبي الإسلامي، وذلك كله من خلال مجموعة نسب ومؤشرات استعمل في حسابها، بيانات مستخرجة من التقارير المالية للبنك خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2012.

- أدوات الدراسة:

تمثل أدوات الدراسة فيما يلي:

- مختلف الدراسات والأبحاث السابقة، والمجلات والمجلات، إلخ.

- التقارير المالية السنوية لبنك أبوظبي الإسلامي.

- منهج الدراسة:

لقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بمنهجين من مناهج البحث العلمي، وهي:

- **المنهج الوصفي:** الذي استخدم من جهة في الجانب النظري لتوضيح كافة المفاهيم المتعلقة بالدراسة، ومن جهة أخرى في الجانب التطبيقي، حيث يعتبر المنهج الأنسب لرصد ومتابعة واقع تطبيق الاستثمار طويل الأجل في بنك أبوظبي الإسلامي، وكذا واقع استخدام هذا البنك للصكوك الإسلامية وذلك من خلال تحليل مضمون القوائم المالية السنوية للبنك.

- **المنهج التاريخي:** لتتبع الظاهرة محل الدراسة عبر فترات زمنية والتي حددت بالسنوات ما بين 2003-2012.

- مجتمع وعينة الدراسة:

يمكن تحديد مجتمع وعينة الدراسة كمايلي:

مجتمع الدراسة:

يشتمل مجتمع الدراسة على مجموع البنوك الإسلامية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

عينة الدراسة:

تمثل في بنك أبوظبي الإسلامي وقد تم اختياره لتوفر تقاريره المالية السنوية لفترة زمنية كافية، قبل وبعد البدء في استخدامه للصكوك الإسلامية كمصدر من مصادر التمويل.

- حدود الدراسة:

إن حدود التي تحكم عمل هذا البحث هي:

حدود زمانية: لعشر سنوات تغطي الفترة (2003-2012)، وهي فترة تتماشى مع كون الاستثمار طويل الأجل مدته تساوي أو تفوق الخمس سنوات، هذا من جهة. ومن جهة أخرى هي فترة تسمح بمقارنة تطور الاهتمام بالاستثمار طويل الأجل بين السنوات التي لم يتم فيها إصدار صكوك إسلامية والسنوات (ابتداءً من سنة 2006 ما عدا سنة 2008) التي أصدرت فيها للتمكين من معرفة ما إذا كان للصكوك الإسلامية دور في تفعيل الاستثمار طويل الأجل.

حدود مكانية: هي الإمارات العربية المتحدة وبالضبط مصرف أبوظبي الإسلامي.

الفصل الأول ————— الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

تمهيد:

أقيمت البنوك الإسلامية منذ نشأتها على أساس أنّها بنوك استثمار حقيقي وفق أحكام الشريعة الإسلامية، تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما جعل المفكرين المهتمين بشأن هذه البنوك إلى التأكيد على ضرورة تركيزها أثناء استثمار مواردها المالية على الاستثمار طويل الأجل الذي يتماشى مع طبيعتها ومع الأهداف التي تصبوا إلى تحقيقها. إلا أن البنوك الإسلامية أثناء ممارستها لأنشطتها الاستثمارية وسعيها نحو تحقيق أهدافها التنموية، واجهتها عدت معوقات كانت سببا في تجنبها للاستثمار طويل الأجل وتركيزها بشكل واسع وملحوظ على الاستثمار قصير الأجل. وبناء على ما سبق، يسعى هذا الفصل إلى التعرف على أهم ما يتعلق بالاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية، بالإضافة إلى الوقوف على مختلف المعوقات التي حالة دون التوسع في تطبيقه، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية.

المبحث الثاني: تطبيق الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية.

المبحث الثالث: معوقات الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية.

الفصل الأول — الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

المبحث الأول: ماهية الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

يعتبر الاستثمار طويل الأجل بالنسبة للبنوك الإسلامية أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث أنه ينطلق من مقصد حفظ المال وتنميته في الشريعة الإسلامية.

لهذا سوف نركز دراستنا في هذا المبحث على الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية من حيث مفهومه، خصائصه وأهدافه وكذا أهم الضوابط التي تحكم عملية تطبيقه، وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية.

المطلب الثاني: أهداف وضوابط تطبيق الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

حتى نتوصل إلى تعريف للاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية لا بدّ أولاً أن نعرّف الاستثمار من منظور إسلامي حيث يعرف كما يلي:

أولاً: لغة

أصل كلمة استثمار مأخوذة من كلمة الثَمَر ويقصد به الانتفاع والاستغلال، وهي مصدر لفعل *سَثَمَ*، ويقال: ثَمَرَ الشئ بمعنى جعله يثمر أي استغله¹، أثمر الرجل كثر ماله، وثمر الله مالك، أي كثره².

ثانياً: اصطلاحاً

وردت عدت تعاريف للاستثمار من منظور إسلامي نذكر منها:

1- تعريف الموسوعة العلمية والعملية في جزئها السادس حيث اعتبرت أن الاستثمار هو: " نشاط إنساني إيجابي، مستمد من الشريعة الإسلامية ويؤدي إلى تحقيق وتدعيم أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي، من خلال الأولويات الإسلامية التي يعكسها واقع الأمة الإسلامية"³.

ومن خلال هذا التعريف يمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج:

أ- أن مبادئ الشريعة الإسلامية هي الإطار الموجه للنشاط الاستثماري.

¹ المنجد الاجدي: دار المشرق، ط 6، بيروت - لبنان -، 1986، ص: 58.

² بدر بن علي بن عبد الله الزامل: الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية - تأصيلها الشرعي وأساليب توزيع أرباحها -، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمام - السعودية -، 2008، ص: 34.

³ ميلود بن مسعودة: معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة - الجزائر -، 2008، ص: 35.

الفصل الأول ————— الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

ب- أن الاستثمار هو وسيلة لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي وذلك من خلال التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية.

ج- أن المفاضلة بين مختلف الأنشطة الاستثمارية لا بد أن تكون وفق الأولويات الإسلامية (حاجات ضرورية، تحسينية، أو كمالية).

2- كما عرّف الاستثمار الإسلامي على أنه "توظيف الفرد المسلم أو الجماعة المسلمة ماله الزائد عن حاجته الضرورية بشكل مباشر أو غير مباشر في نشاط اقتصادي لا يتعارض مع مبادئ الشرع ومقاصده العامة، وذلك بغية الحصول على عائد مادي يستعين به ذلك المستثمر أو الجماعة المستثمرة على القيام بمهمة الخلافة وعمارة الأرض"¹.

نلاحظ أن هذا التعريف أشمل من التعريف السابق، حيث يمكن التوصل من خلاله إلى مجموعة من النتائج:

- يمكن أن يكون الاستثمار مباشراً كما يمكن أن يكون غير مباشر.

- الهدف الأول من الاستثمار هو تحقيق عائد مادي على المدى القصير يمكن من الوصول إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، في شتى مجالات الحياة الإنسانية على المدى الطويل (عمارة الأرض).

وانطلاقاً من هذه التعاريف وبناء على ما هو متعارف عليه بأن مدة الاستثمار طويل الأجل تتعدى الخمس سنوات فإنه يمكننا صياغة تعريف الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية على أنه:

"توظيف البنك الإسلامي لأموال المساهمين والمودعين لآجال تتعدى الخمس سنوات في مشاريع إنتاجية ضخمة بغرض تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذا تعظيم أرباح البنك الإسلامي، وذلك بما يتماشى مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية".

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

انطلاقاً من تعريف الاستثمار طويل الأجل يمكننا استخلاص خصائصه كما يلي:

¹ زياد إبراهيم مقداد: الضوابط الشرعية لاستثمار الأموال، المؤتمر العلمي الأول حول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين، يومي: 8-9 ماي 2005، ص: 5.

الفصل الأول — الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

أولاً: استثمار يستخدم للأغراض الإنتاجية

إذ يناسب الاستثمار طويل الأجل المشاريع الإنتاجية التي تشكل إضافة إلى الناتج القومي الحقيقي¹. وذلك بإقامة المشاريع الإنتاجية الجديدة والتي لم يسبق ممارستها، أو توسيع الطاقة الإنتاجية لمشاريع قائمة وذلك من خلال زيادة الإنتاج القائم دون تغيير في تشكيلة المنتجات الحالية، أو بإضافة خطوط إنتاج جديدة وهنا تتغير تشكيلة المنتجات القائمة². والغرض من ذلك كله هو زيادة الطاقة الإنتاجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى البنوك الإسلامية الوصول إليها.

ثانياً: استثمار يتطلب مدة طويلة حتى تظهر نتيجته

فمثل هذه المشاريع تتطلب أن تكون استثمارات طويلة الأجل، بحكم طبيعتها، فهي تحتاج لأوجه عديدة من الإنفاق من أجل إقامتها، وتجهيزها، وإعدادها في حالة صالحة للتشغيل، منذ لحظة ظهور فكرة المشروع الاستثماري وتقديمه للدراسة، حتى تنفيذه وإنشائه وعمل الإجراءات اللازمة لبدء التشغيل. فالإنفاق لا يقتصر خلال هذه الفترة على مجال الحصول على الأصول الثابتة، وعمل البنية الأساسية للمشروع الاستثماري، على أنه يحتاج إلى مصروفات أخرى لإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، والحصول على التراخيص اللازمة لإقامة المشروع، ومن ثم توفير الاحتياجات من الخامات، ومستلزمات التشغيل، ويلزم الأمر إلى استيراد الآلات والمعدات... الخ، وذلك قبل بدأ الإنتاج، ومن ثم تأتي المراحل التحريية وتدريب العمالة، وأعمال التسويق، وذلك يعني بصفة عامة الاحتياج لفترة طويلة حتى تبدأ هذه المشروعات التنموية تؤتي ثمارها، فبعد إنجاز العملية الإنتاجية وتسويق المنتجات تظهر إيرادات هذه المشروعات.

ثالثاً: استثمار ذو منفعة مستمرة

حيث أن الأصول الإنتاجية التي تساهم في العملية الإنتاجية لفترة طويلة من الزمن، كالمباني والآلات، تعتبر ذات منافع اقتصادية لا تنتهي بمجرد استعمالها مرة واحدة أو مرات قليلة، بل إنها تشارك في الإنتاج عدة مرات وتبقى حتى تتوقف تماماً عن الإنتاج وذلك بانتهاء عمرها الافتراضي.

وهذا يبين أن الاستثمار طويل الأجل الذي تقوم به البنوك الإسلامية هو إنتاج حقيقي مستمر، تستمر منفعته الاقتصادية لفترة طويلة من الزمن، وهو ما يجعله ضرورياً وهاماً في دعم التنمية الاقتصادية وتقدم الاقتصاد القومي وازدهاره³.

¹ إلياس عبد الله أبو الهيجاء: تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية - دراسة حالة الأردن -، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة اليرموك، إربد - الأردن، 2007، ص: 58.

² آلاء راشد أبو عبيد: الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية - الواقع الحالي وإمكانيات التطوير -، رسالة ماجستير، تخصص: اقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2008، ص: 6.

³ المرجع السابق، ص: 6-9.

الفصل الأول — الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

رابعاً: استثمار ترتفع فيه درجة المخاطرة

فكلما زاد حجم التمويل زادت درجت المخاطرة التي يتعرض لها البنك الإسلامي، واحتمال فقدانه لمبالغ كبيرة في حالة الانحراف الكبير لمقدار الربح المحقق عن مقدار الربح المتوقع أو عدم تحقيق الربح أصلاً.

وبالتالي على البنك الإسلامي أن يكون حذراً عند ممارسته للاستثمار طويل الأجل، حيث يتوجب عليه أن يضع في الحسبان عنصرين هامين ألا وهما الكمية الكبيرة من الأموال والمدة الزمنية الطويلة، فضخ كمية هائلة من الأموال يتطلب دراسة معمقة نتيجة لارتفاع درجة المخاطرة التي قد تؤدي إلى إفلاس البنك¹.

المطلب الثاني: أهداف وضوابط تطبيق الاستثمار طويل الأجل البنوك الإسلامية

الفرع الأول: أهداف البنوك الإسلامية من تطبيق الاستثمار طويل الأجل

تهدف البنوك الإسلامية بصفة رئيسية من خلال استثماراتها طويلة الأجل إلى المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية جنباً إلى جنب مع تعظيم الربح.

أولاً: المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يعتبر هذا الهدف سمة أساسية وعامل رئيسي وجوهري للاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية.

فإذا كانت البنوك الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية تسعى إلى تحقيق الربح، فإنها قبل ذلك وبعده تبقى مؤسسات ذات رسالة أسمى من ذلك بكثير، تقتضي منها² السعي لإيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي والتوظيف الفعال لمواردها، حتى تتمكن من توسيع قاعدة العاملين في المجتمع والقضاء على البطالة بين أفرادها، وزيادة الناتج القومي، وفي الوقت ذاته تتمكن من وضع رأس المال في موضعه الصحيح ليصبح أداة ووسيلة لخدمة المجتمع الإسلامي وتحقيق التنمية.

وبالتالي فسعي البنوك الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يوجب عليها البحث عن استثمارات في كل القطاعات، وليس فقط في القطاعات التي تغري بتحقيق عائد مجز وسريع في الأجل القصير، بل في المشروعات التي تحقق عائداً اجتماعياً في الأجل الطويل. وإلا أصبح البنك الإسلامي مجرد مؤسسة حلال وليس بالضرورة مؤسسة اقتصادية تدعم النظام الاقتصادي الإسلامي³.

ثانياً: تعظيم الربح

وترجع أهمية هذا الهدف لسببين:

¹ عبد العزيز ميلودي: محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية - دراسة قياسية لحالة بنك البركة - ، رسالة ماجستير، تخصص: علوم اقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006 - 2007، ص: 55.

² أشرف محمد دوايه: دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر - ، 2006، ص: 19.

³ نوري عبد الرسول الحافاني: المصرفية الإسلامية - الأسس النظرية واشكاليات التطبيق - ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن - ، 2011، ص: 179 - 181.

الفصل الأول ————— الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

1- أن الربح هو أساس وجود البنك الإسلامي وهو الضامن لاستمراره شأنه في ذلك شأن أي مؤسسة اقتصادية ، حيث أن تحقيق البنك الإسلامي للربح أمر ضروري لتغطية نفقاته، وتوزيع عوائد على المساهمين والمودعين.

2- أن الإسلام يحث على الربح من خلال إيجابه استثمار المال وعدم تركه عاطلا، وذلك بالمحافظة عليه وتنميته... حيث أن الإسلام جعل حفظ المال أحد الضروريات الخمس التي جاءت الشريعة برعايتها.

الفرع الثاني: ضوابط تطبيق الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

يقوم الاستثمار في البنوك الإسلامية على مبدأ الاستخلاف الذي يقضي بأن المال مال الله، والإنسان مستخلف فيه وفقا لإرادة المالك الحقيقي وهو الله. ولهذا فإنه يحكم تصرفات البنوك الإسلامية في هذا المال تنفيذ أوامر الله تعالى فيه، وتحقيق النظام الذي أمر به.

وانطلاقا من هذا المفهوم فإن الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية تحكمه مجموعة ضوابط يمكن حصر أهمها فيما يلي:

يلي:

أولا: الضوابط الشرعية

لقد أوجب الإسلام ضرورة استثمار المال وعدم تركه عاطلا من أجل المحافظة عليه وتنميته، ويسر السبل أمام البنوك الإسلامية لتحقيق ذلك عند توجيه أموالها للاستثمار طويل الأجل، وذلك من خلال مراعاة مايلي¹:

1- الالتزام بالأخلاق الإسلامية في المعاملات²:

من خلال:

- أ- عدم التعامل بالمعاملات التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية كالتعامل بالربا، الاحتكار، الغش، الخداع والتدليس.
- ب- عدم التعامل في المجالات التي حرّمها الله عز وجل كإنتاج العنب الداخلة في صناعة الخمر أو الاتجار في المخدرات³.

2- قاعدة الغنم بالغرم:

أي الربح مقابل الخسارة، وينطلق هذا المبدأ من القاعدة الشرعية: "الخارج بالضمان"⁴ حيث يعني الخارج: النماء والربح كنتيجة للاستثمار، ويقابل العائد الضمان وهو تحمّل ما يترتب على النشاط المستثمر فيه من خسارة أو تلف فلا يجوز في المشاركة - على سبيل المثال- أن يشترط الشريك الحصول على عائد دون أن يشارك في الخسارة، كما لا يجوز في الإجارة الحصول على الأجرة مع

¹ أشرف محمد دوايه: دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص: 24، 21.

² سليمان ناصر: تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية ، جمعية التراث، غرداية- الجزائر -، 2002، ص: 52.

³ عبد العزيز ميلودي، مرجع سابق، ص: 53.

⁴ حسين سمحان: أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن -، 2013، ص: 210.

الفصل الأول — الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

اشتراط ألا يتحمل المؤجر الصيانة الأساسية أو الاستهلاك، أو التلف للعين المؤجرة، وهكذا فإن الضمان يكون وفق ما يناسب مقتضيات كل عقد¹.

3- لا ضرر ولا ضرار:

نهى الإسلام عن إلحاق الضرر بالغير، ونشر الفساد في الأرض، فلا ضرر ولا ضرار. وقد ركّز الإسلام على تطبيق هذه القاعدة في مجال المعاملات، وفي الجوانب الاقتصادية بتركيز شديد؛ حتى أنه يمكن القول بأن بناء المنهج الاقتصادي في الإسلام إنما قام على مبدأ: لا ضرر ولا ضرار.

وتطبيقاً لهذه القاعدة يجب على البنوك الإسلامية أن توازن بين مصلحتها ومصلحة المجتمع عند توجيه أموالها للاستثمار طويل الأجل².

4- أداء الحقوق المالية:

والتي تتمثل في الزكاة كفريضة إلهية على المال النامي.

ثانياً: الضوابط الاقتصادية

1- تحقيق الربحية التجارية:

وذلك باختيار البنوك الإسلامية الاستثمارات طويلة الأجل ذات المردود المالي الجيد، بما لا يعارض تحقيق الأهداف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المختلفة للمجتمعات الإسلامية.

2- الأمان:

فالنشاط التجاري والاستثماري في الشريعة الإسلامية لا يقوم على ضمان الربح أو رأس المال، بل يقوم على المخاطرة والمجازفة، إلا أن هذا لا يعني عدم جواز أخذ الأسباب المؤدية إلى الربح وتفادي الخسارة، بل هو مما حث عليه ديننا الحنيف³.

فالبنك الإسلامي بإمكانه تحقيق الأمان عن طريق توزيع موارده على أكبر عدد من قنوات الاستثمار (أي بين طالبي التمويل من الأشخاص المعنوية العامة أو الخاصة أو الأفراد) مع مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والقانونية في الدولة التي يتم فيها الاستثمار، فضلاً عن دراسة جدوى المشروعات المستفيدة من التمويل⁴ من مختلف النواحي الفنية والاقتصادية والمالية والإدارية، خاصة وأن الاستثمار طويل الأجل كما بيّنا سابقاً يتطلب ضخ أموال ضخمة، وتحمل مخاطر مرتفعة.

¹ هشام أحمد عبد الحي: الصناديق والصكوك الاستثمارية الإسلامية - دراسة تطبيقية فقهية -، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية - مصر، 2010، ص: 38.

² أشرف محمد دوايه: دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص: 27-28.

³ بدر بن علي بن عبد الله الزامل، مرجع سابق، ص: 39-40.

⁴ عاشور عبد الجواد عبد الحميد: البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية، دار الصحابة للتراث للنشر والتحقيق والتوزيع، مصر، 1992، ص: 38.

الفصل الأول ————— الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

3- التنمية الاقتصادية:

إنّ الإسلام رسم السبيل للبنوك الإسلامية للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، من خلال إلزامها عند توجيه أموالها للاستثمار طويل الأجل بما يلي¹:

أ- التشغيل الكامل لرأس المال:

ويقصد به توجيه كل المدخرات للإنتاج وأن توضع جميع وحدات رأس المال في خدمة المجتمع، حيث يتضمن هذا أن لا تكون أية وحدة من وحدات رأس المال عاطلة، ولا تعمل في دائرة النشاط الاقتصادي المشروع. وقد كفل الإسلام تحقيق هذا الفرض بتحريم الاكتناز وفرض الزكاة².

ب- التوازن في تمويل المشروعات الاستثمارية: إذ ينبغي على البنوك الإسلامية عند استثمار أموالها لأجل طويل أن

توزع استثماراتها في جميع الأنشطة الاقتصادية الجائزة شرعاً سواء كانت صناعية أم تجارية أم زراعية، أي عدم الاقتصاد على تمويل مشروعات بعينها دون غيرها، فالتوازن في تمويل المشروعات الاستثمارية يؤدي إلى إشباع حاجات المجتمع على الوجه المعقول³، وفي نفس الوقت يخفض من درجة المخاطرة.

ج- التقيد بالأولويات الإسلامية: فالبنوك الإسلامية من الواجب عليها مراعاة ما يعظم مصلحة المجتمع، من خلال تمويل المشروعات ذات الأولوية من حيث حاجة الناس لها. وتصنف هذه الأولويات إلى ثلاثة مستويات، أولاً الضروريات تلبيها الحاجيات ثم التحسينات. لهذا فيجب الإقبال على الاستثمار في:

- المشاريع الضرورية: التي تقوم بإنتاج وتقدم الأشياء التي لا بد منها لقيام مصالح الدين والدنيا والتي يقصد بها الكليات الخمس الواجب حفظها والمرتبطة تنازلياً كالأتي: الدين، النفس، العقل، النسل والمال. فإذا ما تمكن البنك الإسلامي من توفير ذلك يوجه الاستثمار طويل الأجل نحو:

- المشاريع التي تعمل على توفير الحاجيات: والمراد بالحاجيات أتمّ أمور مفتقر إليها من أجل تحسين نوعية وكمية ما كان ضروري ورفع من الحد الأدنى إلى الحد الملائم والمناسب، غير أن عدم توفرها لا يخل بأحد الأصول الخمس لأن الهدف منها تيسير الحياة ورفع المشقة. وبعد توفيرها يقوم البنك الإسلامي بتوجيه الاستثمار طويل الأجل نحو:

- المشاريع التي تعمل على توفير التحسينات: فالتحسينات ما زاد عن الحاجات وتعمل على تسهيل الحياة وتحملها⁴.

¹ أشرف محمد دوايه: دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص: 27.

² ليلى مقدم، محمد سمير طعيبة: معايير إتخاذ قرار الإستثمار من منظور الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بقرطاج، الجزائر، يومي: 23 - 24 فيفري 2011، ص: 17.

³ عبد اللطيف البشير عبد القادر التونسي: المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس - ليبيا، يومي: 27 - 28 أبريل 2010، ص: 16.

⁴ ميلود زيد الخير: ضوابط الإستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بقرطاج، الجزائر، يومي: 23 - 24 فيفري 2011، ص: 9.

الفصل الأول ————— الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

د- مشاركة رأس المال في الأنشطة الاقتصادية الحقيقية وفق الصيغ الشرعية للاستثمار: ويتضح ذلك جليا من تحليل طبيعة المعاملات التي حرمها الله تعالى، وطبيعة المعاملات التي أباحها الله تعالى، حيث أنّ الإسلام يحرم المعاملات التي لا تمثل نشاطا اقتصاديا منتجا حقيقيا، ويبيح الاشتراك برأس المال في المعاملات التي تمثل نشاطا اقتصاديا منتجا حقيقيا، وبذلك تتحقق التنمية الاقتصادية المنشودة التي تحقق مصلحة المجتمع والحياة الطيبة لكل أفراد.

هـ- ضرورة أن يستهدف الاستثمار تنمية العنصر البشري: ويتحقق ذلك من خلال تراكم رأس المال الاجتماعي والذي يشمل كل ما من شأنه أن يساهم في تنمية الإنسان وقدراته، ورفع كفاءته الإنتاجية، وضمان حد الكفاية من الدخل لكل فرد من أفراد المجتمع، وكذلك توفير مشروعات البنية الأساسية في الدولة من طرق وشبكات ري وكهرباء وغيرها من المشروعات الضرورية واللازمة لكافة المشروعات الإنتاجية¹.

المبحث الثاني: تطبيق الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

إن البنوك الإسلامية أثناء ممارستها للأنشطة الاستثمارية طويلة الأجل تجد أمامها خيارات عدة فقد تختار أن تستثمر أموالها داخل الوطن أو خارجه كما قد تختار الاستثمار في أصول حقيقية أو مالية... إلخ، وإلى جانب هذا تجد أمامها تشكيلة من الأساليب (الصيغ) الاستثمارية التي يمكن أن تطبقها في الآجال الطويلة.

وبناء على ما سبق، فإننا نسعى من خلال هذا المبحث إلى التعرف على الأنواع المختلفة للاستثمار طويل الأجل، وكذا على كيفية تطبيق الأساليب الاستثمارية الإسلامية في الأجل الطويل، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: أنواع الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية.

المطلب الثاني: كيفية تطبيق الأساليب الاستثمارية الإسلامية في الأجل الطويل.

المطلب الأول: أنواع الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

ينقسم الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية كغيره من الاستثمارات إلى قسمين رئيسيين هما: الاستثمار المباشر، والاستثمار الغير مباشر.

- الاستثمار المباشر: يقوم البنك بممارسة النشاط الاستثماري طويل الأجل بنفسه، في مشاريع تدر عليه عوائد، ويتم ذلك إما بواسطة جهاز خاص لدى البنك يعني بهذا النوع من الاستثمارات، بحيث يكون مستقلا عن الأقسام الأخرى²، أو عن طريق إنشاء البنك لشركات تابعة له تقوم بنشاطات مختلفة³.

¹ ليلى مقدم، محمد سمير طعيبة، مرجع سابق، ص: 17-18.

² بدر بن علي بن عبد الله الزامل، مرجع سابق، ص: 40-41.

³ محمد دباغ: أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية عقد المضاربة نموذجا، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، يومي: 23 - 24 فيفري 2011، ص: 2.

الفصل الأول ————— الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

– الاستثمار غير المباشر: في هذا النوع من الاستثمار يدفع البنك الأموال التي لديه – سواء كانت أمواله أصالة أو كانت بالإئابة عن المودعين – إلى من يتجر فيها، ويستثمرها على جزء معين من الربح، أو بأجر مقطوع، أو عن طريق تمويل المشروعات الأخرى التي ليست ملكا للبنك¹.

ويمكن أن يأخذ الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية عدة أنواع تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر إليه منها، وذلك كما يلي:

أولاً: حسب نوع الأصل محل الاستثمار

1- الاستثمار الحقيقي:

ويسمى الاستثمار الإنتاجي أو الاقتصادي² وهو أي استثمار يترتب عليه حياة أصل له قيمة اقتصادية في ذاته ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر إما في شكل سلعة أو في شكل خدمة كالعقار والمعادن النفيسة والمشاريع الاقتصادية والسلع... الخ³.

2- الاستثمار المالي:

وهو ما يستثمره البنك الإسلامي في الأوراق المالية⁴.

ثانياً: حسب المعيار الجغرافي

1- الاستثمار المحلي:

هو استخدام الأموال الفائضة في الفرص الاستثمارية المتاحة في الأسواق المحلية

2- الاستثمار الخارجي:

هو استخدام الأموال الفائضة في الفرص الاستثمارية المتاحة في الأسواق الأجنبية⁵.

ثالثاً: حسب الطرف المستفيد

1- الاستثمار الخاص:

وتكون الأولوية فيه لتحقيق ربح للبنك الإسلامي.

¹ بدر بن علي بن عبد الله الزامل، مرجع سابق، ص: 41.

² بهاء الدين بسام مشتهى: دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996 – 2008، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين –، 2007، ص: 64.

³ طلال كداوي: تقييم القرارات الاستثمارية، دار البازوري، عمان – الأردن، 2008، ص: 13.

⁴ أشرف محمد دوايه: دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص: 22.

⁵ دريد كمال آل شبيب: الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار البازوري، عمان – الأردن، 2009، ص: 48.

الفصل الأول ————— الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

2- الاستثمار العام:

وتكون الأولوية فيه للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع¹.

رابع: حسب الغرض

1- الاستثمار التوسعي:

ويكون الغرض منه زيادة الطاقة الإنتاجية والنهوض بالبنية التحتية.

2- الاستثمار الإحالي:

ويكون الغرض منه إحلال أصول موجودة بدل أخرى قائمة، وذلك للمحافظة على الطاقة الإنتاجية.

المطلب الثاني: كيفية تطبيق الأساليب الاستثمارية الإسلامية في الأجل الطويل

لقد وضع الإسلام أساليب عديدة لاستخدام المال واستثماره بالطرق المشروعة، سواء بتعاون المال مع العمل أو بتعاون المال مع المال وهي ما يمكن تسميتها بأساليب الاستثمار².

وقد عرفت هذه الأساليب تطورا عبر الزمن جعلها مختلفة عما كانت عليه في الماضي، إذ أصبحت تتصف بالمرونة التي أكسبتها القدرة على الاستجابة للحاجات والأغراض الاقتصادية المعاصرة، وبذلك أصبح الاستثمار الإسلامي ذا كفاءة وفاعلية عالية إذ يستطيع من خلالها توظيف الأموال المتاحة في جميع أشكال الإنتاج والمشاريع الحديثة، سواء أكانت المشروعات كبيرة، متوسطة أو صغيرة، ولجميع الآجال الطويلة والمتوسطة والقصيرة. ونفهم من ذلك أن أساليب التمويل الاستثمارية الإسلامية لها دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية³، ونظرا لكثرة المراجع التي تناولت هذه الأساليب بالبحث والدراسة فإننا نكتفي في هذا المطلب بتعريف كل أسلوب وذكر تطبيقاته في الأجل الطويل حتى نتعرف على صلة هذه الأساليب بالاستثمار طويل الأجل بالبنوك الإسلامية.

الفرع الأول: المضاربة

أولا: تعريف المضاربة

1- لغة:

المضاربة لغة هي لفظ على وزن مفاعلة، وأصل الكلمة من الفعل ضرب⁴، وسمي العامل فيها مضاربا، لأنه يضرب في الأرض، ويتاجر فيها بقصد الربح، وتنمية المال. واستخدم هذا المصطلح في لغة أهل الحجاز، في حين سميت في لغة أهل العراق قراضا

¹ أشرف محمد دوابه: دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص: 23.

² سليمان ناصر: تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص: 77.

³ آلاء راشد أبو عبيد، مرجع سابق، ص: 10.

⁴ إبراهيم جاسم جبار الياسري: إشكاليات تطبيق عقد المضاربة في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص: علوم اقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009، ص: 29.

الفصل الأول — الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

ومقارضة¹، فالقراض مشتق من القرض وهو القطع، أي إن صاحب المال يقطع جزءاً من ماله ويدفعه للعامل، أو يقطع له قطعة من الربح، والمقارضة هي المساومة والموازنة، فكان يقال: تقارض الشاعران، إذا وازن كل منهما الآخر بشعره، ووجه التساوي هنا أن المال من المالك، والعمل من العامل لذلك فقد تساويا في أصل استحقاق الربح وإن اختلفا في كميته، ويدعى المالك مقارض، في حين يسمى العامل مقارض².

2- اصطلاحاً:

هو اتفاق بين طرفين يبذل أحدهما فيه المال (صاحب المال) ويبذل الآخر جهده ونشاطه في الاتجار والعمل بهذا المال (المضارب)³، على أن يكون توزيع الربح بينهما في نهاية كل صفقة بحسب النسب المتفق عليها. أما في حالة وقوع الخسارة فيتحملها صاحب المال وحده ويخسر المضارب جهده،... وذلك في حالة ما لم يثبت أي تعدي للمضارب أو تقصير أو مخالفة للشروط⁴.

ثانياً: كيفية تطبيق المضاربة في الآجال الطويلة

يطبق البنك الإسلامي هذه الصيغة بتمويله للمشاريع الاستثمارية كإنشاء مصنع أو ورشة أو إقامة مستشفى... وذلك باشتراكه مع آخرين في تمويل رأس مال هذه المشاريع بالكامل، لفترة طويلة، وبالتالي يكون صاحب المال هو البنك الإسلامي والمستثمرين أصحاب المشاريع هم مضاربون عادة ما يكونون من المهنيين المختصين بتولي تشغيل المشروع وكل ما يتعلق بالإدارة.

الفرع الثاني: المشاركة

أولاً: تعريف المشاركة

1- لغة: هي الخلط أو الاختلاط أو المخالطة بين شريكين أو أكثر في شيء معين بينهم⁵.

2- اصطلاحاً: هي عبارة عن تعاقد بين اثنين أو أكثر على العمل للكسب بواسطة الأموال أو الأعمال أو الوجاهة (مراكزهم الشخصية)، ليكون الغنم بالغرم بينهم حسب الاتفاق⁶.

¹ أحمد بن فريجة الغريسي: سلسلة الدراسات الكبرى في الحياة الإسلامية - نظام المعاملات الاقتصادية والاجتماعية - ج 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 262.

² إبراهيم جاسم جبار الياسري، مرجع سابق، ص: 31.

³ خالدية بوجحيش وآخرون: دور الأدوات الاستثمارية الإسلامية في حل مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، يومي: 24-23 فيفري 2011، ص: 9.

⁴ صادق راشد الشمري: أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان- الأردن-، 2011، ص: 275-276.

⁵ عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري: مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد إسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005، ص: 13.

⁶ سليمان ناصر: تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص: 100.

الفصل الأول ————— الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

ثانيا: كيفية تطبيق المشاركة في الآجال الطويلة

إن المشاركة طويلة الأجل هي أهم أنواع المشاركات تأثيرا على البنيان الاقتصادي في الدولة، والتي تقوم أساسا على إنشاء مصانع وشركات، أو خطوط إنتاج، أو القيام بعمليات الإحلال والتجديد، والتي تتضمن شراء أصول رأسمالية إنتاجية يتم تشغيلها لسنوات لتعطي عائدا، والمشاركة طويلة الأجل ثلاث أنواع¹ هي:

1- المشاركة في رأس المال الدائم للشركات:

ويقصد برأس المال الدائم للشركات الأصول الثابتة فيها من أراضي ومباني وآلات إنتاجية ومعدات. وهذا النوع من التمويل ثابت وطويل الأجل، وفيه يتم الاتفاق بين البنك والشركة على قيام البنك بالمساهمة مع الشركة في تمويل شراء خط إنتاجي جديد للمصنع مثلا، ويكون البنك شريكا مساهما في الشركة بنسبة التمويل المقدم إلى إجمالي أصول الشركة. وتحدد حصته من الربح بنسبة يتفق عليها. كما يجب أن يتضمن العقد مدة الشراكة، وهي محكومة بمقدار العائد الذي يتوقعه البنك على أمواله من الأرباح المتوقعة من هذه الشراكة.

2- المشاركة في رأس مال المشاريع:

ويختلف هذا النوع من المشاركات عما سبقه، أي المشاركة في تمويل رأس المال الدائم، في أن مشاركة البنك هنا تكون في رأس مال الشركة أو المشروع الكلي. وهي مشاركة دائمة بدوام المشروع أو حتى بيع البنك حصته في المشروع، فقد يكون للبنك ممثلين في مجلس إدارة الشركة، وقد يكون المشروع صناعيا أو زراعيا أو تجاريا أو خدميا. وقد تكون مشاركة البنك في بداية المشروع أو في أي فترة بعد ذلك. وأما بالنسبة للأرباح فهي تعتمد على نوع الشركة، فإذا كانت شركة مساهمة عامة، فالأرباح هي حصص شائعة لكل سهم، وأما إذا كانت شركة ذات مسؤولية محدودة، فقد تحدد حصة البنك في الأرباح بنسبة حصته من رأس المال، وذلك بعد خصم كافة المصاريف والتكاليف.

3- المشاركة المتناقصة المنتهية بالتملك:

يعتبر هذا النوع من المشاركة من أهم أشكال المشاركة التي تستخدمها البنوك الإسلامية في توظيف أموالها، وهي مشاركة طويلة الأجل²، حيث يساهم البنك والشركاء في رأس مال المشروع بنسبة معينة، على أن يقوم الطرف الآخر بشراء حصة البنك تدريجيا من الأرباح التي يحصل عليها حتى تنتقل حصة البنك بالكامل من المشروع إلى الطرف الآخر، ويخرج البنك من المشاركة³. وهو ما يتماشى مع النظام المصرفي الإسلامي الذي يحرص على أن تكون مشاركة البنك الإسلامي محدودة بالقدر الذي يسمح باستكمال

¹ محمد حربي عريقات، سعيد جمعة عقل: إدارة المصارف الإسلامية- مدخل حديث-، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن-، 2010، ص: 165.

² محمد محمود العجلوني: البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن-، 2010، ص: 232.

³ سليمان ناصر، عواطف محسن: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بقرطاج، الجزائر، يومي: 23 - 24 فيفري 2011، ص: 10.

الفصل الأول — الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

المشروع ونضوجه وتحقيق عوائد منه، ومن ثم إعادة توظيف الأموال في مشروعات أخرى، بما يؤدي إلى تنويع مشروعات البنك وبالتالي تقليل مخاطرها الاستثمارية¹.

حيث يتيح استخدام هذه الصيغة القيام بتمويل المنشآت الصناعية والمزارع والمستشفيات، وكل ما من شأنه أن يكون مشروعاً منتجاً للدخل المنتظم... ومن هنا فهي وسيلة هامة لتمويل المشروعات حيث يميل إليها الأفراد طالبا التمويل ممن لا يرغبون باستمرار مشاركة البنك لهم².

الفرع الثالث: الاستصناع

أولاً: تعريف الاستصناع

1- لغة: هو طلب الصنع، يقال اصطنع خاتماً، أي أمر أن يُصنع له³.

2- اصطلاحاً: هو عقد بين طرفين يقوم أحدهما (الصانع) بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الجنس والصفات (بشكل يمنع أي جهالة مفضية للنزاع) للطرف الآخر (المستصنع) على أن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع إما حالا أو مقسط أو مؤجلاً⁴.

ثانياً: كيفية تطبيق الاستصناع في الآجال الطويلة

يعتبر الاستصناع بالنسبة للبنوك خطوة رائدة لتنشيط الحركة الاقتصادية في البلدان، وذلك إما بكون البنك صانعاً، أو مستصنعاً⁵:

1- كونه صانعاً: فإنه يتمكن على أساس عقد الاستصناع من الدخول عالم الصناعة وعالم المقاولات بأفاقه

الربحية... وذلك بأجهزة إدارية ضمن أقسام منفصلة عن دوائر العمل المصرفي في البنك نفسه، وتقوم تلك الأجهزة بإدارة العمليات الصناعية لإنتاج ما طلب منه صنعه، أو إعادة استصناعه⁶.

2- كونه مستصنعاً: فإنه يوفر ما يحتاجه من خلال عقد الاستصناع مع الصناعيين، وفي نفس الوقت يوفر لهم التمويل المبكر، ويضمن تسويق مصنوعاتهم، ويزيد من دخل الأفراد، مما يزيد من رخاء المجتمع بتداول السيولة المالية بين أبناء البلد.

¹ محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 233.

² ميلود بن مسعود، مرجع سابق، ص: 44.

³ أحمد صبحي العيادي: إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان - الأردن، 2010، ص: 111.

⁴ حيدر يونس الموسوي: المصارف الإسلامية: أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011، ص: 54.

⁵ حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك: محاسبة المصارف الإسلامية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011، ص: 205.

⁶ أحمد صبحي العيادي: أدوات الاستثمار الإسلامية - البيوع، القروض، الخدمات المصرفية -، دار الفكر، عمان - الأردن، 2010، ص: 53.

الفصل الأول ————— الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

3- وهناك حالة ثالثة وهي أن يكون البنك صانعاً ومستصنعاً في نفس الوقت، وهو ما يسمى بالاستصناع الموازي، حيث يرم البنك عقد استصناع بصفته صانعاً مع عميل يريد صناعة معينة، فيجري العقد على ذلك، ويتعاقد البنك مع عميل آخر باعتباره مستصنعاً فيطلب منه صناعة المطلوب بالأوصاف نفسها¹.

ولعل أهم توظيف للأموال في الأجل الطويل بهذا النوع من الأساليب التمويلية والاستثمارية هو من خلال ما يعرف بعقد المقاول²، الذي يربط بين طرفين يقوم فيه أحدهما بصنع أو عمل شيء ويسمى المقاول، بناء على طلب الطرف الآخر، مقابل ثمن أو أجر معلوم، حيث يقدم المقاول المواد اللازمة للصنع بالإضافة إلى العمل، ويدفع الطرف الآخر الثمن المتفق عليه حسب الطريقة ووقت الدفع المتفق عليها، وأما إذا قدم المقاول العمل فقط وقدم الطرف الآخر المواد ودفع ثمن العمل يصبح العقد عقد إجارة³.

وعلى أساس هذا العقد يقوم البنك ببناء عقار أو جسر معلق أو تعبئة طريق وتسليمه بالمواصفات المطلوبة للعميل مقابل ثمن متفق عليه وعلى طريقة تسديده، حيث تعتبر أعمال المقاول من أكثر الأعمال رواجاً وانتشاراً في الدول الإسلامية، نظراً لكونها جميعاً من الدول النامية التي تحتاج إلى العديد من مشاريع البنية التحتية والتي يتم تنفيذها في الغالب بطريقة عقود المقاول.

كما يمكن للبنك الإسلامي أن يتفق مع عدد من الصناعيين لقيام كل منهم بتصنيع جزء معين من منتج خاص، والإتفاق مع صناعي آخر لتجميع هذه الأجزاء وإخراج السلعة النهائية التي تصبح ملكاً للبنك الإسلامي لبيعها في الأسواق. فمن خلال عقود الاستصناع هذه يعمل البنك على تشغيل العاطل من فوائض الطاقة الإنتاجية لعملائه الصناعيين ويساهم بإنتاج سلعة جديدة يحتاجها المجتمع ويحقق من خلال بيعها ربحاً⁴.

وبالتالي يمكن الاستفادة من عقد الاستصناع في تمويل المشاريع الضخمة التي تحتاج حيزاً زمنياً طويلاً لإنجازها سواء في المجال العقاري كبناء المساكن، العمائر، تخطيط الأراضي وإنارتها وشق الطرق فيها وتعبيدها، أو في المجال الصناعي كصناعة الطائرات والمركبات والسفن....

الفرع الرابع: الإجارة

أولاً: تعريف الإجارة

1- لغة: مشتقة من الأجر، وهو العوض.

¹ موسى عمر مبارك أبو حميد: مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعايير كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه، تخصص: مصارف إسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص: 83.

² محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 285.

³ آسيا سعدان: صليحة عماري: تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة: دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان - الأردن -، يومي: 1-2 ديسمبر 2010، ص: 13-14.

⁴ محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص: 286-287.

الفصل الأول ————— الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

2- اصطلاحاً: هي عقد يتم بموجبه تمليك منفعة معلومة... من قبل مالكيها لطرف آخر مقابل عوض (ثمن) معلوم لمدة معلومة¹.

ثانياً: كيفية تطبيق الإجارة في الآجال الطويلة

يمكن تطبيق الإجارة لآجال طويلة من خلال:

الإجارة المنتهية بالتمليك (الإجارة التمويلية):

فلقد انتشرت في عصرنا الراهن عمليات الإجارة طويلة الأجل للأصول الثابتة، والتي لم تكن موجودة من قبل منذ سنوات قليلة ولكنها وفدت من الغرب إلى بلاد المسلمين حيث ظهرت أشكال وصور متعددة من العقود المستحدثة. وتلجأ الكثير من المنشآت إلى استئجار بعض أصولها التشغيلية بدلا من شرائها عن طريق الاقتراض، إما لأن هذه الأصول ذات طبيعة متخصصة وتعرض لتطورات تقنية سريعة مما يجعل الإنفاق الاستثماري لشرائها أمرا يبعد عن الرشد الاقتصادي أو أن هذه المنشآت تواجه صعوبات في تدبير الأموال اللازمة للشراء عن طريق زيادة رأس المال أو الاقتراض من الغير².

حيث يقصد به قيام البنك بشراء المعدات الكبيرة مثل تلك التي تحتاجها شركات المقاولات والقيام بتأجيرها للشركات أو العملاء نظير أقساط شهرية أو نصف سنوية كنوع من التمويل لهؤلاء العملاء للقيام بعملياتهم الكبيرة، وقد ينتهي هذا التأجير بتمليك المعدات للعميل³.

ويتميز هذا النوع من التأجير بطول مدته نسبيا وبارتفاع بدل الإيجار، ويتحمل فيه المستأجر جميع المصروفات التشغيلية، أما المصروفات الرأسمالية فيتحملها المستأجر إذا تمت بناء على رغبته مثل إضافة سور للمنزل أو مصعد للبنية، أما إذا كانت هذه المصروفات ضرورية لحصول المستأجر على منفعة الأصل التي تم الاتفاق عليها عند توقيع العقد فيتحملها المؤجر، مثال ذلك اختيار جزء من المنزل نتيجة ظروف طبيعية فيكون ثمن ترميم هذا الجدار على المؤجر⁴.

وتتنوع الأصول المشمولة بهذه الصيغة مثل السفن والطائرات والعقارات والآليات والمعدات الثقيلة والحواسيب والأجهزة الطبية⁵.

¹ حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، مرجع سابق، ص: 207، 237.

² علي أبو الفتح أحمد شتا: المحاسبة عن عقود الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية: من منظور إسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث تحليلي رقم 60، جدة- السعودية-، 2003، ص: 7.

³ ميلود بن مسعودة، مرجع سابق، ص: 45.

⁴ أحمد صبحي العيادي: إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، مرجع سابق، ص: 200.

⁵ ناصر محمد الحمدان: العوامل المؤثرة على ارتفاع حجم الفوائض النقدية لدى المصارف الإسلامية وإمكانية استخدام أدوات مالية حديثة للحد من هذه الظاهرة، أطروحة دكتوراه، تخصص: تمويل، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2007، ص: 32.

الفصل الأول — الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

الفرع الخامس: السلم

أولاً: تعريف السلم

1- لغة: السلم -بالتحريك- السلف، وأسلم إليه الشيء دفعه، وسمي سلماً، لتسليم رأس المال في المجلس، وسلفاً، لتقديم رأس المال¹.

2- اصطلاحاً: هو البيع الذي يتم فيه تسليم الثمن في مجلس العقد وتأجيل تسليم السلعة الموصوفة بدقة إلى وقت محدد في المستقبل².

ثانياً: كيفية تطبيق السلم في الآجال الطويلة

يمكن استعمال السلم أيضاً كصيغة من صيغ الاستثمار طويل الأجل، وذلك من خلال تمويل الأصول الثابتة كسلوب بديل للتأجير التمويلي، حيث يقوم البنك الإسلامي بتوفير الأصول الثابتة واللازمة لقيام المصانع أو لإحلالها في المصانع القديمة، على أن تكون هذه الأصول كرأس مال السلم، مقابل الحصول على جزء من منتجات هذه المصانع على دفعات وفي آجال مناسبة³.

المبحث الثالث: معوقات الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

لقد واجهت البنوك الإسلامية أثناء ممارستها لنشاطها الاستثماري عدت معوقات للاستثمار طويل الأجل، حالت دون تطبيقها له. لذا فإننا نسعى من خلال هذا المبحث إلى التعرف على هذه المعوقات ودراساتها حتى نستطيع في ما بعد إيجاد حلول لمعالجتها، من أجل حث البنوك الإسلامية على تفعيل استثماراتها طويلة الأجل.

وفي ضوء ذلك تم تقسيم هذا المبحث ليتناول المطالب التالية:

المطلب الأول: معوقات الموارد المالية للاستثمار طويل الأجل.

المطلب الثاني: معوقات الموارد البشرية للاستثمار طويل الأجل.

المطلب الثالث: معوقات البنك المركزي للاستثمار طويل الأجل.

المطلب الأول: معوقات الموارد المالية للاستثمار طويل الأجل

تعتبر الموارد المالية للبنوك الإسلامية أهم معوق أمام تطبيق هذه البنوك للاستثمار طويل الأجل. لذلك علينا أولاً معرفة هذه الموارد ثم توضيح الأسباب التي جعلتها تحد من الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية وذلك كما يلي:

¹ محمد عبد الحليم عمر: الإطار الشرعي والاقتصادي والمخاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر (دراسة تحليلية مقارنة)، ط 3، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث تحليلي رقم 15، جدة- السعودية-، 2004، ص: 13.

² محمود حسين الوادي وآخرون: الاقتصاد الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن-، 2010، ص: 198.

³ سليمان ناصر: تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص: 129- 130.

الفصل الأول — الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

الفرع الأول: أنواع الموارد المالية في البنوك الإسلامية

أولاً: مصادر الأموال الداخلية (حقوق الملكية)

1- رأس المال:

يتكون رأس مال البنوك الإسلامية من الأموال المدفوعة من المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم المصدرة، أو مقابل زيادة رأس المال والتي تلجأ إليها البنوك من أجل توفير مصادر تمويل داخلية ذات آجال طويلة¹.

2- الاحتياطات:

وهي تمثل أرباحاً محتجزة من أعوام سابقة وتقتطع من نصيب المساهمين ولا تتكون إلا من الأرباح أو فائض الأموال من أجل تدعيم وتقوية المركز المالي للبنك. وتوجد عدة أنواع من الاحتياطات منها الاحتياطي القانوني والاحتياطي النظامي².

3- الأرباح غير الموزعة (المحتجزة):

وتمثل الأرباح المرحّلة من السنوات الماضية والتي لم يتم توزيعها، وذلك في انتظار الاتفاق على كيفية التوزيع، وقد يكون عدم التوزيع برغبة من المساهمين.

وقد يظهر في بعض ميزانيات البنوك الإسلامية بند آخر وهو المخصصات أي الأموال التي توضع لمواجهة بعض المخاطر كالديون المشكوك في تحصيلها ومخاطر الاستثمار... إلخ، وأحياناً تُضم هذه الأموال إلى الاحتياطات، إلا أن المخصصات لا تعتبر عملياً من حقوق الملكية.

وعموماً فإن حقوق الملكية وخاصة منها رأس المال تستخدم أساساً لشراء الأصول الثابتة التي يحتاج إليها البنك - وإن كانت نسبتها ضئيلة إلى إجمالي الأصول - وبعد تغطيتها يمكن استخدام الباقي في المضاربة والمشاركة طويلة الأجل³.

كما قد توجد "مصادر أخرى" لأموال البنك الإسلامي مثل القروض الحسنة من المساهمين، والتأمينات المودعة من قبل العملاء كغطاء عن الإعتمادات المفتوحة، أو كغطاء عن خطابات الضمان⁴.

ثانياً: مصادر الأموال الخارجية

1- الحسابات الجارية:

هي حسابات تقوم البنوك الإسلامية بفتحها للأشخاص الذين يرغبون بحفظ أموالهم فقط أو الذين يرغبون بالحصول على الخدمات المصرفية المتعلقة بالتعامل التجاري أو بخدمات الدفع أو التحويل للاستغناء عن حمل النقود والتعامل النقدي اليومي.

¹ محمد حرني عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص: 137.

² محمود حسين الوادي وآخرون: الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص: 201.

³ سليمان ناصر: تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص: 282-283.

⁴ صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ص: 32.

الفصل الأول ————— الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

والحسابات الجارية بهذه السمة لا يمكن الاعتماد عليها في توظيفات طويلة الأجل، وأما استخدامها في الأجل القصير فيتم في حرص شديد وحذر بالغ، ويتم ذلك بعد أن تقوم إدارة البنك بتقدير معدلات السحب اليومية، ودراسة العوامل المؤثرة فيها بدقة، مع الأخذ في الحسبان نسبة السيولة لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد.

وتعد الأرباح المتحققة عن طريق تشغيل هذه الأموال من حق المساهمين وليس من حق أصحاب الودائع نظراً لأن البنك ضامن لرد هذه الودائع ولا يتحمل المتعامل أي مخاطر نتيجة لتشغيل واستثمار تلك الأموال وذلك تطبيقاً للقاعدة الشرعية "الخارج بالضمان"¹.

2- حسابات التوفير:

تقبل البنوك الإسلامية الأموال (الودائع الادخارية النقدية) من المودعين، بغية استثمارها، وبناءً عليه توقع معهم عقداً للمضاربة، يكون البنك هو المضارب، والمودعون هم أرباب المال². وتتسم هذه الحسابات - رغم أنها قصيرة الأجل في مفرداتها - بطول الأجل في مجموعها مما يسمح للبنك باستخدام هذه الادخارات في تمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل حسب التوقعات المدروسة³، إذ أن البنك الإسلامي لا يقوم باستثمار جميع المبالغ المودعة في هذا الحساب، بل يحتفظ بجزء منها على شكل نقدي ليواجه عمليات السحب المتوقعة منه، ويشرك الجزء المتبقي في عمليات استثمارية توزع أرباحها على أصحاب هذه الودائع اعتماداً على نسب المبالغ الموظفة من الحساب في إجمالي التمويل والاستثمار⁴.

3- الحسابات الاستثمارية:

وهي ودائع لأجل وتمثل تلك الأموال التي يملكها أصحابها ولا يستطيعون استثمارها بأنفسهم فيضعونها لدى البنك الإسلامي الذي يستثمرها أو يمنحها إلى من يقوم بذلك وفق نظام المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي فإن البنك لا يضمن هذه الودائع. ويمثل هذا النوع من الودائع أكبر الموارد بالنسبة للبنك الإسلامي مقارنة بالموارد الأخرى وتُستثمر عادة في المشاريع المتوسطة والطويلة الأجل... حيث يتحصل أصحاب حسابات الاستثمار على عوائد أكبر من تلك التي يتحصل عليها أصحاب حساب التوفير، لأن هذه المبالغ تكون كبيرة نسبياً، لذلك تضع البنوك الإسلامية حدّاً أدنى لمُدّة بقاء الوديعة لدى البنك، بحيث لا يسمح لصاحبها بسحبها قبل مضي هذه المدة، ليكون له حق الحصول على العائد⁵.

¹ حسين ممحان، مرجع سابق، ص: 123 - 124.

² محمود حسن صوان: أساسيات العمل المصرفي - دراسة مصرفية تحليلية مع ملحقات الفتاوى الشرعية -، ط2، دار وائل للنشر، عمان - الأردن -، 2008، ص: 121 - 122.

³ رشيد حيمران: مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هوم للطباعة والنشر، الجزائر، 2003، ص: 156.

⁴ نوري عبد الرسول الخاقاني، مرجع سابق، ص: 216.

⁵ سليمان ناصر: تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص: 284 - 285.

الفصل الأول — الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

الفرع الثاني: واقع تعامل البنوك الإسلامية مع مواردها المالية

مما سبق يمكن الإشارة إلى أن الحسابات الجارية هي نفسها في البنوك التجارية، أمّا حسابات التوفير والحسابات الاستثمارية، فهي من ناحية تعتبر شبيهة في مسمياتها بتلك الحسابات الموجودة في البنوك التجارية وهو الأمر الذي أدّى إلى نجاح عملية استقطاب الأموال، ومن ناحية أخرى فهي مختلفة عنها في تكييفها الفقهي.

حيث أن هذا الاختلاف وما يترتب عنه من آثار سلبية على الاستثمار طويل الأجل يمكن إبرازه في نقطتين أساسيتين:

أولاً: أن ما يحصل عليه المودعون في البنك الإسلامي هو ربح، بينما ما يحصلون عليه في البنك التجاري هو فائدة - عائد ثابت مضمون - ناتجة عن علاقة قرض.

إذ أن البنك الإسلامي بإمكانه أن يتوقع ما سيحقق من ربح، لكن هذا التوقع لا يكون قطعياً ودقيقاً في أكثر الأحيان، لأن الربح بخلاف العائد الثابت (الفائدة) ليس مضموناً ولا يُعلم تحققه إلا في نهاية المدة.

وهذا الأمر يفترض أن يكون معلوماً لدى غالبية المودعين ذوي الحسابات الاستثمارية وحسابات التوفير، وذلك انطلاقاً من القاعدة الإسلامية التي تنص على أن الغنم بالغرم¹.

إلا أنه وعلى الرغم من قبول المودعين لهذه القاعدة فإن التجربة العملية للبنوك أثبتت بأنهم لا يملكون الاستعداد الكافي للمخاطرة، وذلك بسبب سيطرة العقلية الربوية على سلوك غالبيتهم وتأثرهم بما هو عليه الحال في البنوك التجارية من ضمان للوديعة والعائد².

وهو ما يعد من أهم المعوقات التي أدت إلى اجتناب البنوك الإسلامية توجيه جزء كبير من توظيفات أموالها إلى صيغ أخرى غير تلك الصيغ الخاصة بالمشاركات³.

ثانياً: أن الأصل في الودائع الاستثمارية أنه لا يتم السحب منها إلا في مواعيد محدّدة تكون في الغالب متوسطة أو طويلة الأجل، ووفقاً لذلك فإن البنوك الإسلامية تقوم بتوظيف هذه الودائع في استثمارات ذات طبيعة متوسطة أو طويلة الأجل، إلا أن الواقع الفعلي لاستخدام هذه الودائع أثبت غير ذلك، إذ أن الكثير من المودعين ليس لديهم الاستعداد الكافي لترك ودائعهم الاستثمارية فترة طويلة إضافة إلى رغبتهم في الحصول عليها بسرعة وسهولة على غرار ما يحصل عليه المودعون في البنوك التجارية⁴. ولكي تواجه البنوك الإسلامية هذا الوضع ورغبة منها في منافسة البنوك التجارية سمحت لأصحاب الودائع الاستثمارية السحب من ودائعهم في أي وقت يريدون مقابل شرط وهو: أن يفقد المبلغ المسحوب مشاركته في أرباح الاستثمار. كما أن هذه البنوك قد ألزمت نفسها بتوزيع العوائد المتحققة من الودائع الاستثمارية خلال فترات قصيرة نسبياً.

¹ إلياس عبد الله سليمان أبو الهيجاء، مرجع سابق، ص: 129 - 130.

² إبراهيم جاسم جبار الياسري، مرجع سابق، ص: 137.

³ إلياس عبد الله سليمان أبو الهيجاء، مرجع سابق، ص: 129.

⁴ إبراهيم جاسم جبار الياسري، مرجع سابق، ص: 138.

الفصل الأول — الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

الأمر الذي أدى إلى تحول كبير في خصائص الودائع الاستثمارية إذ أنه من المفترض أن يكون طابعها الزمني لأجل طويل، إلا أن ذلك أصبح يعد نظرياً فقط، فالموارد المالية في البنوك الإسلامية أصبحت أموالاً تحت الطلب بمعنى أنها موارد مالية قصيرة الأجل¹.

وبالتالي، فقد أصبحت الموارد المالية للبنوك الإسلامية تشكل عائقاً أمام دخولها في استثمارات طويلة الأجل وسبباً في ابتعادها عن أهدافها التنموية، التي لا تتحقق إلى بوجود موارد طويلة الأجل ومودعين مستعدين لتحمل المخاطر وراغبين في كسب عوائد مرتفعة.

المطلب الثاني: معوقات الموارد البشرية للاستثمار طويل الأجل

تعد الموارد البشرية حجر الأساس في تحقيق أهداف البنوك بشكل عام، والبنوك الإسلامية بشكل خاص².

ولذا فإن تحقيق هذه الأخيرة لأهدافها الاستثمارية طويلة الأجل مرهون بمدى توافر الموارد البشرية الملائمة والمؤهلة شرعياً وفنياً لممارسة هذا النشاط الاستثماري³.

إذ يتطلب من العاملين في الأقسام الخاصة بتوظيفات الأموال مجموعة من الخصائص تؤهلهم ليكونوا قادرين على القيام بمهامهم بكفاءة، وبواجباتهم نحو بنوكهم - تحقيق الأهداف الاستثمارية طويلة الأجل -، وذلك للوصول إلى ما هو مطلوب تحقيقه. ومن هذه الخصائص ما يلي:

- ضرورة أن تتوفر في موظفي البنوك الإسلامية الخبرة العملية في مجال البنوك الإسلامية، وكذلك الكفاءة الاستثمارية من أجل التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة، وتقييم المشاريع لمعرفة جدواها من عدمه.

- القدرة على تقييم العملاء الراغبين في الحصول على تمويل بالمشاركة، المضاربة... إلخ، ويكون ذلك وفق نظم عمل ملائمة لطبيعة العمل المصرفي الإسلامي وأساليبه.

- القدرة على متابعة تنفيذ المشروعات الممولة وفق الصيغ المختلفة للاستثمار طويل الأجل.

وبإضافة إلى ما سبق، فإن موظف البنك الإسلامي يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص والصفات المميزة له عن موظفي البنوك التجارية من التزام بالخلق والسلوك الإسلامي وكذا إلمام ومعرفة بالأحكام الشرعية وبفقه المعاملات الإسلامية.

وكل ما ذكر سابقاً يعتبر إطاراً نظرياً لما يجب أن يتصف به موظفوا أقسام توظيفات الأموال بالبنوك الإسلامية، أما على المستوى العملي فإن غالبية البنوك الإسلامية تعاني من عدم وجود العاملين المناسبين لطبيعة تمويلاتها خاصة، ولطبيعة العمل المصرفي الإسلامي عامة⁴.

¹ آلاء راشد أبو عبيد، مرجع سابق، ص: 53-54.

² إلياس عبد الله سليمان أبو الهيجاء، مرجع سابق، ص: 134.

³ أشرف محمد دوباء: دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص: 108.

⁴ إلياس عبد الله سليمان أبو الهيجاء، مرجع سابق، ص: 134-136.

الفصل الأول — الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

وهذا راجع إلى اعتماد هذه البنوك بصفة رئيسية على العمالة الوافدة من بنوك تجارية، وقصور عمليات الاختيار والتعيين فضلا عن أجهزة التعليم والتدريب بهذه البنوك، وعجز مناهج التعليم في المدارس والجامعات بالبلدان الإسلامية عن أن تنشئ جيلا من خريجيها قادرا على فهم متطلبات العمل في البنوك الإسلامية¹.

وإزاء هذا الواقع مثَّلت هذه الموارد البشرية معوقا أساسيا لممارسة البنوك الإسلامية لأساليب الاستثمار طويل الأجل كالمضاربة والمشاركة، حيث فضلت هذه الموارد البشرية استخدام صيغ وأساليب تقترب في آلياتها ونتائجها من أساليب التمويل التقليدية كالمراجحة².

وبالتالي فإن عدم توافر الموارد البشرية المؤهلة علميًا وعمليًا قد مثَّل معوقا من أهم المعوقات التي واجهت النشاط الاستثماري طويل الأجل بالبنوك الإسلامية؛ مما حال بين هذه البنوك وتحقيق أهدافها التنموية³.

المطلب الثالث: معوقات البنك المركزي للاستثمار طويل الأجل

يمكن حصر معوقات البنك المركزي للاستثمار طويل الأجل في عنصرين أساسيين: أولهما يرتبط بالمعوقات الناتجة عن رقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية، وثانيهما له علاقة بعدم وجود مقرض أخير للبنوك الإسلامية.

الفرع الأول: رقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية

تعتبر رقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك من أهم أدوار البنك المركزي للسيطرة على عرض النقود والحفاظ على حقوق المودعين وعلى استقرار العملة الوطنية إلا أن الممارسة العملية لهذه الرقابة من قبل البنوك المركزية على البنوك الإسلامية، تسببت في آثار سلبية على هذه الأخيرة من بينها إعاقة الاستثمار طويل الأجل.

إذ أن البنوك المركزية لم تراعي خصوصية البنوك الإسلامية وطبيعة الودائع وأساليب التمويل فيها، مما جعلها تطبق على البنوك الإسلامية نفس النماذج والأدوات والأساليب المستخدمة في الرقابة على البنوك التجارية⁴.
حيث أن:

– مفهوم البنك المركزي لودائع البنوك الإسلامية:

إن البنك المركزي ينظر للوديعة على أنها عقد قرض بين المودع والبنك يحق بموجبه لهذا الأخير التصرف في مال القرض تصرف المالك، وفي نفس الوقت هو ملزم برد ذلك المال للمودع حسب شروط العقد.

¹ أشرف محمد دوابه: دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص: 110.

² إبراهيم جاسم جبار الياسري، مرجع سابق، ص: 145-146.

³ أشرف محمد دوابه: دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق، ص: 110.

⁴ حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن: إقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان -الأردن-، 2011، ص: 245.

الفصل الأول — الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

وهذا المفهوم يجعل من واجب البنك المركزي العمل على الحفاظ على أموال المودعين باعتباره مسئولاً عن البنوك المرخصة، وذلك من خلال منع البنوك من التصرف بهذه الودائع بشكل خطر رغبة منها في زيادة أرباحها، فالمودع في البنوك التجارية لن يستفيد من زيادة العائد على استثمار البنك لأمواله لأنه سيحصل على نسبة محددة مسبقاً بغض النظر عن نتائج أعمال البنك.

وبالتالي فالهدف الأهم من رقابة البنك المركزي على ودائع البنوك هو ضمان إعادة هذه الودائع إلى أصحابها، وهو ما يضمن الاستقرار الاقتصادي. حيث أن إخلال البنوك بالتزاماتها يؤدي إلى تدهور اقتصادي لا تحمد عقباه.

إلا أن هذا المفهوم يعتبر خاطئاً بالنسبة للودائع الاستثمارية في البنوك الإسلامية - المودعة بموجب عقد المضاربة - إذ تستمر فيها ملكية المال للمودع، ولا تنتقل الملكية للبنك. حيث أن المودعين مستعدون لتحمل كافة المخاطر الناتجة عن استثمار أموالهم باستثناء تعدي البنك وتقصيره¹. وبالتالي فإن طبيعة هذه الودائع تفرض على البنك المركزي عدم تطبيق أساليبه الرقابية عليها.

- مفهوم البنك المركزي لائتمان البنوك الإسلامية:

إن البنك المركزي ينظر إلى جميع التسهيلات الممنوحة للمتعاملين مع البنوك بأنها تنطوي على ائتمان مما يجعل العلاقة دوماً بين البنك والمتعامل معه علاقة مقرض بمقترض².

ويهدف البنك المركزي في الأساس من الرقابة على الائتمان في البنوك إلى التحكم في عرض النقود خاصة منها النقود الكتابية أو نقود الودائع التي تقوم البنوك التجارية بخلقها عندما تمنح الائتمان لعملائها، الأمر الذي ينجم عنه تغيير حجم النقود في المجتمع. لهذا فإن الرقابة على الائتمان، إنما تعني بصفة أساسية، الرقابة على حجم نقود الودائع وذلك منعا للتضخم، أو تجنباً للانكماش³. في حين أن قدرة البنوك الإسلامية على القيام بوظيفة خلق النقود تعتبر محدودة مقارنة بالبنوك التجارية، وذلك لعدة أسباب⁴:

- تقوم البنوك الإسلامية على تجميع السيولة النقدية الزائدة الموجودة لدى الجمهور في حسابات استثمارية طويلة الأجل عادة، مما يؤدي إلى سحب السيولة النقدية في السوق بشكل غير مباشر لأن الإنفاق على الحاجات الاستهلاكية يتراجع بانخفاض السيولة الموجودة في أيدي الناس، خاصة مع عدم السماح هؤلاء بسحب نقودهم إلا بحلول الأجل المتفق عليه عند فتح الحساب.

- يتم استخدام معظم هذه السيولة النقدية في استثمارات حقيقية مما يعني زيادة الإنتاج وبالتالي إيجاد نوع من التوازن بين العرض النقدي والعرض السلعي.

¹ وليد أحمد صافي، مروان أبو عرابي: (الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية)، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 4، ماي 2009، ص: 104.

² حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، مرجع سابق، ص: 246.

³ محمود حسين الوادي وآخرون: النقود والمصارف MONEY AND BANKING، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان -الأردن-، 2010، ص: 170.

⁴ سليمان ناصر: علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية - في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر -، مكتبة الريام، الجزائر، 2006، ص: 190 - 191.

الفصل الأول — الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

- يتم توظيف السيولة النقدية المتوفرة لدى البنوك الإسلامية في أدوات استثمارية قائمة على مبدأ المشاركة الفعلية في الأرباح والخسائر ولا يتم تقديم قروض نقدية للمتعاملين إلا في حالات محددة تحت بند القرض الحسن¹. وهذا ما يجعل قدرت البنوك الإسلامية على خلق النقود تكاد تكون منعدمة.

- أساليب التمويل بالمشاركة تجعل المتعامل (الممول) غير مسئول عن إعادة الأموال للبنك في حالة الخسارة إلا إذا ثبت تعديه أو تقصيره². وبالتالي فإن من الممكن أن المودع الذي يملك وديعة استثمارية لدى البنك الإسلامي يحصل في نهاية السنة على مبلغ أقل مما أودعه، الأمر الذي يقلل من عرض النقود في الفترة اللاحقة³.

ومن خلال ما سبق يمكننا توضيح الأساليب الرقابية على ودائع وائتمان البنوك الإسلامية المطبقة من قبل البنك المركزي وما يترتب عنها من معوقات للاستثمار طويل الأجل لهذه البنوك وذلك كما يلي:

أولاً: نسبة الاحتياطي القانوني

حسب قوانين رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية فإن البنوك التجارية ملزمة بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي ودائعها لدى البنك المركزي، كاحتياطي قانوني إلزامي، ويندرج ضمن إجمالي الودائع: الودائع الجارية، الودائع لأجل، وودائع التوفير⁴.

وباعتبار أن الحسابات الاستثمارية في البنوك الإسلامية مودعة بغرض استثمارها بالدرجة الأولى لآجال متوسطة وطويلة الأجل، وأن البنك الإسلامي مؤتمن عليها، وليس مديناً بها لأصحابها، حيث يتحمل البنك الإسلامي مع أصحابها نتائج هذا الاستثمار من ربح أو خسارة بقبول مسبق؛ فإن تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني عليها يعني عدم استثمار تلك النسبة من الأموال المخصصة للاحتياطي المطلوب، مما يتسبب في تحقيق عوائد أقل لمجموع الودائع - المستثمرة⁵.

وبالتالي فإن تطبيق نسبة الاحتياطي القانوني على ودائع البنوك الإسلامية - الموجهة للاستثمار طويل الأجل - يؤثر سلباً على الاستثمار طويل الأجل حيث وبدلاً من دخول البنوك الإسلامية في استثمارات طويلة الأجل بكل مبالغ تلك الودائع فإنها مجبرة على تقليص نسبة هذه الاستثمارات من أجل تغطية نسبة الاحتياطي القانوني المفروضة عليها.

ثانياً: معامل السيولة

تستخدم كلمة السيولة في تسيير البنوك للتعبير عن قدرة البنك على مواجهة طلبات عملائه باستمرار، سواء في سحب ودائعهم أو منح التسهيلات الإئتمانية، مما يتطلب من البنك توفير النقد السائل في أي وقت من الأوقات، إلى جانب استخدام جزء من موارده في أصول تتميز بإمكانية تحويلها إلى نقدية واسترداد قيمتها بسرعة دون تحقيق خسائر عند الحاجة إليها.

¹ وليد أحمد صائي، مروان أبو عرابي، مرجع سابق، ص: 111.

² حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، مرجع سابق، ص: 247.

³ سليمان ناصر: علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية - في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر - ، مرجع سابق، ص: 191.

⁴ محمود حسين الوادي وآخرون: النقود والمصارف MONEY AND BANKING ، مرجع سابق، ص: 180.

⁵ هوارى معراج، آدم حديدي: نحو تفعيل دور البنوك المركزية لمساندة العمل الاقتصادي المصرفي الإسلامي ، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغيرداية، الجزائر، يومي: 23 - 24 فيفري 2011، ص: 6.

الفصل الأول — الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

حيث يمكن تقسيم سيولة البنك التجاري إلى ثلاثة خطوط دفاع:

1- أصول تامة السيولة عديمة الربح:

2- أصول قريبة من السيولة ومدرة للربح: ويستطيع تحويلها إلى سيولة مع تحمّل خسارة بسيطة، وتمثّل خطّ الدفاع الثاني مثل: الأصول شبه النقدية (المستحق للبنك على البنوك المحلية والأجنبية، قروض قابلة للاسترجاع...)، كمبيالات وسندات إذنية مضمومة، أوراق مالية حكومية (سندات حكومية قصيرة الأجل، أذونات الخزانة)، قروض وسلفيات قصيرة الأجل.

3- أصول أقل سيولة وأكثر ربحاً: وهذا مقارنة بالمجموعة السابقة، وهي تمثّل أقل أصول البنك سيولة، وتعتبر خطّ

الدفاع الثالث، ولا يلجأ إليها البنك إلا لمواجهة طلبات السحب غير العادية، ومن أمثلة هذه الأصول: الأسهم، القروض بضمان أوراق مالية أو سلع، وكلّ صور الائتمان متوسط وطويل الأجل الذي توسّعت فيه البنوك التجارية نتيجة استقرار الأسواق النقدية والمالية وتطوّرها، والذي زاد من السيولة النسبية لهذه الأصول.

والملاحظ عملياً أنّ البنوك المركزية عندما تفرض نسباً للسيولة على البنوك التجارية وفي مختلف الأنظمة المصرفية، فإنّها تدخل في هذه النسب أصول المجموعة الأولى وجزءاً كبيراً من أصول المجموعة الثانية.

والإشكال الذي يُطرح هنا بالنسبة للبنوك الإسلامية هو أنّ جزءاً هاماً من عناصر هذه النسبة لا تتعامل به هذه البنوك¹، كالسندات والأذونات بأنواعها المختلفة، علماً بأن هذه العناصر تمثل نسبة كبيرة لدى البنوك التجارية، وفي الوقت نفسه نجد أن الموجودات السائلة لدى البنوك الإسلامية تقتصر على النقدية بالخزينة والأرصدة النقدية لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى، والتي هي عادة لا تدر أي عوائد مالية، بينما نجد أن معظم عناصر الموجودات السائلة لدى البنوك التجارية تدر عائداً².

وبالتالي فإن تطبيق نسبة السيولة على البنوك الإسلامية دون مراعاة اختلاف طبيعة هذه البنوك عن البنوك التجارية يمكن أن يؤدي إلى تعطيل جزء من الأموال المودعة في البنوك الإسلامية والموجهة للاستثمار طويل الأجل وذلك بسبب اضطراب البنك الإسلامي للحفاظ على نسبة السيولة المطلوبة حتى وإن كانت معظم ودائعه استثمارية³.

ثالثاً: عدم السماح بتملك الأصول الثابتة والمنقولة

تحرص معظم التشريعات المصرفية للبنوك المركزية على وضع قيود على تملك البنوك لأصول ثابتة أو منقولة بخلاف ما يحتاج إليه نشاطها من العقار والمنقول المخصص لإدارة أعمال البنك وهذا الحظر تفترضه متطلبات الحيلة والحذر لمقتضيات السيولة⁴، إذ

¹ سليمان ناصر: علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية - في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر - ، مرجع سابق، ص: 304، 305 - 134.

² أشرف محمد دوابه: علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية - دراسة تطبيقية على مصر - ، بحث مقدم إلى ندوة: نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، رابطة الجامعات الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية وبنك دبي الإسلامي، دبي، الأيام: 3 - 5 سبتمبر 2005، ص: 18.

³ وليد أحمد صافي، مروان أبو عرابي، مرجع سابق، ص: 105.

⁴ كمال توفيق خطاب، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية (المشكلات والعقبات وكيفية التغلب عليها) ، مؤتمر البنوك الإسلامية والاستثمار، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الشارقة - الإمارات العربية المتحدة-، الأيام: 7- 9 ماي 2002، ص: 120.

الفصل الأول — الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

ترتبط العمليات الخاصة بمنح الائتمان والتوظيف بتلقّي الودائع، ومعظمها يستحقّ الدفع عند الطلب أو بعد أجل قصير لا يتجاوز السنة عادة، ومن المفروض أن تكون هذه الودائع محلاً للاستثمار قصير الأجل، حيث يُحظر تجديدها في عقار أو منقول يتعدّد التخلص منه عند آجال الودائع المقابلة لها.

لكنّ الملاحظ عملياً أنّ البنوك الإسلامية مقارنة بغيرها من البنوك قد تتملّك أصولاً ثابتة بصورة تقتضيها طبيعة عملها في الاستثمار طويل الأجل.

فعلى سبيل المثال لا الحصر - كما بيّنا سابقاً - فإن دخول البنك الإسلامي شريكاً في بعض المشاريع مع عملاء أو شركات يتطلب منه تملك عقارات ومنقولات في إطار تلك المشاركة، ونفس الأمر يتمّ ملاحظته أيضاً عند عمل البنوك الإسلامية بصيغة الإيجار، والتي لا تختلف فيها عن البنوك التجارية الأخرى، إذ أنّ البنك يتملّك الأصل طول فترة بقائه أو عمره الإنتاجي بالرغم من الانتفاع به من قبل الغير.

ومن المعلوم أيضاً أنّ الكثير من القوانين المصرفية تضع حداً أقصى لمساهمة البنوك في رؤوس أموال الشركات خوفاً من خطر تجميد الأموال من جهة، وتفادياً لخطر إفلاس تلك الشركات من جهة أخرى في حالة تركيز التوظيف عليها، وهو الشيء الذي يتعارض إلى حدٍّ ما مع طبيعة العمل بالمشاركة في البنوك الإسلامية¹، وبالتالي يؤثر سلباً على الاستثمار طويل الأجل بالبنوك الإسلامية.

الفرع الثاني: عدم وجود مقرض أخير

يعتبر البنك المركزي هو خط الدفاع الأخير بالنسبة لجميع البنوك، وهو الملاذ الأخير الذي يزود البنوك بالسيولة في حالات الأزمات²، فقد تنتاب السوق المالية والنقدية حالة مفاجئة - زيادة في الطلب على النقود -، ولا تجد البنوك التجارية مجتمعة أو منفردة في خزائنها ما يكفي لمواجهة هذه الطلبات كلها³، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى البنك المركزي للحصول على قروض بفوائد أو إعادة خصم الأوراق التجارية⁴.

إلا أن البنوك الإسلامية لا تستطيع أن تستفيد من هذه الميزة إلا في حالات استثنائية مثل موافقة البنك المركزي أن يمدّها بقرض حسن لا يرتبط بفائدة بهدف عدم اهتزاز السوق المصرفي⁵. وهو ما يدفع بالبنوك الإسلامية إلى الاحتفاظ بنسبة عالية من السيولة بدلاً من استثمارها، وهو ما يؤثر سلباً على الاستثمار طويل الأجل ويؤدي إلى تخفيض الأرباح التي تحققها البنوك الإسلامية.

وقد ترتب عن عدم وجود ملجأ أخير للبنوك الإسلامية جملة من الآثار السلبية على الاستثمار طويل الأجل أهمها:

¹ سليمان ناصر: علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية - في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر - ، مرجع سابق، ص: 183-184.

² كمال توفيق خطاب، مرجع سابق، ص: 119.

³ محمود حسين الوادي وآخرون: النقود والمصارف MONEY AND BANKING ، مرجع سابق، ص: 171.

⁴ كمال توفيق خطاب، مرجع سابق، ص: 119.

⁵ عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري، مرجع سابق، ص: 98.

الفصل الأول ————— الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

أولاً: الاعتماد على استثمارية تدفق الودائع في بناء خططها واستراتيجيتها الاستثمارية، وبناءاً عليه فإنه لا يمكن للبنوك الإسلامية بناء خطط استثمارية طويلة الأجل اعتماداً على تدفق الودائع لإمكانية تعرضها في أي وقت للسحب خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية غير الاعتيادية.

ثانياً: لجوء معظم البنوك الإسلامية إلى توجيه استثماراتها إلى المراجعة لوضوح التدفق النقدي والعائد عليها. مما جعل مدد التمويل والاستثمار لديها قصيرة الأجل.

ثالثاً: لجوء البنوك الإسلامية إلى تجميد قسم من ودائعها وإبقائه بعيداً عن الاستثمار من أجل الحفاظ على درجة معقولة من السيولة تؤمنها ضد مخاطر السحب المفاجئ للمودعين¹.

¹ هناء محمد هلال الحنيطي: بدائل المسعف الأخير للمصارف الإسلامية من البنوك المركزية ، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الأيام: 31 ماي – 3 جوان 2009، ص ص: 38-39.

الفصل الأول — الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية

خلاصة الفصل الأول

يتبين لنا من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل أن الاستثمار طويل الأجل يكتسب أهمية كبيرة في البنوك الإسلامية لما له من دور في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وتعظيم أرباح البنوك الإسلامية من جهة أخرى.

وهذا راجع إلى الخصائص التي يتميز بها فهو استثمار يستخدم لأغراض إنتاجية، ذو منفعة مستمرة، يستغرق مدة طويلة للتوصل إلى نتائجه كما أنه استثمار مرتفع المخاطرة.

ولهذا حرصت البنوك الإسلامية أن تضع للاستثمار طويل الأجل ضوابط تحكم عملية تطبيقه بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية (ضوابط شرعية) وما يحقق المنفعة الاقتصادية (ضوابط اقتصادية).

كما يتضح لنا أن الاستثمار طويل الأجل إما أن يمارسه البنك الإسلامي مباشرة، أو أن يقوم بذلك بطريقة غير مباشرة عن طريق تقديم الأموال التي يريد أن يستثمرها إلى من يتجر بها أو عن طريق تمويل المشروعات الأخرى التي ليست ملكا له. وأيا كان شكل الاستثمار طويل الأجل فإنه يأخذ عدة أنواع تختلف باختلاف النظرة إليه.

هذا وقد تبين لنا أن الأساليب الاستثمارية الإسلامية لها دور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تمكين البنوك الإسلامية من الدخول في مشاريع استثمارية ضخمة وآجال طويلة.

ورغم كل ما سبق فإن البنوك الإسلامية تعاني من معوقات جعلتها تقلل من الاستثمار طويل الأجل وأبرزها ما يلي:

- هيمنة الفكر الربوي على أذهان الكثير من المودعين الأمر الذي كان له أكبر الأثر في تحديد نوعية ومدد الودائع التي يودعونها لدى البنوك الإسلامية والتي تتصف بالأجل القصير بينما يتطلب الاستثمار طويل الأجل أموال طويلة الأجل.

- عدم الفهم الواضح لقواعد الشريعة الإسلامية وتطبيقاتها المصرفية من قبل العاملين في البنوك الإسلامية الذي تنحصر خبرات معظمهم في مجال الأساليب الاستثمارية التقليدية المعمول بها في البنوك التجارية.

- ومشكلة رقابة البنك المركزي للبنوك الإسلامية بنفس أسلوب الرقابة المطبق على البنوك التجارية وعدم وجود مقرض أخير للبنوك الإسلامية.

الفصل الثاني ————— الصكوك الإسلامية

تمهيد:

لقد أثبتت الصيرفة الإسلامية في السنوات الأخيرة نجاحا كبيرا وقدرة على الصمود والبقاء بالرغم من كل الأزمات التي هزت النظام الاقتصادي العالمي، والتي ألفت بظلالها على المؤسسات المالية المصرفية منها وغير المصرفية. وهذا ما جعل الكثيرين، على الصعيدين العربي والغربي يقتنعون بنجاعة المنتجات التي تقدمها البنوك الإسلامية بصفة خاصة والصيرفة الإسلامية بصفة عامة.

ومن أهم منتجات الصيرفة الإسلامية التي عرفت زيادة في الطلب عليها، ما يعرف بـ "الصكوك الإسلامية" التي شهدت اهتماما خاصا وتسارعا كبيرا في وتيرة إصدارها بأسواق المال العالمية.

إذ حاولت البنوك الإسلامية جاهدة إصدار تشكيلة متنوعة من الصكوك الإسلامية إلى جانب عملها على تطوير واستحداث أنواع أخرى، سعيًا منها لتحقيق الكثير من الأهداف والتي أهمها تسييل موجودات مشاريعها القائمة التي يصعب تداولها، أو اجتذاب رؤوس أموال لتمويل مشاريع استثمارية جديدة. مراعية في إصدار وتداول هذه الصكوك أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

وفي هذا الإطار، سوف يتناول هذا الفصل أهم العناصر المتعلقة بالصكوك الإسلامية، وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية.

المبحث الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية.

المبحث الثالث: ضوابط إصدار وتداول الصكوك الإسلامية.

المبحث الأول: ماهية الصكوك الإسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية من جهة، أداة تمويل متوسط وطويل الأجل بالنسبة للبنوك الإسلامية، ومن جهة أخرى تعتبر وسيلة هامة تمكن البنوك الإسلامية وغيرها من المؤسسات من تسهيل أصولها الثابتة.

ونظراً لما لها من أهمية كبيرة، فإننا سنركز دراستنا في هذا المبحث على المطالب التالية:

المطلب الأول: تعريف وخصائص الصكوك الإسلامية.

المطلب الثاني: أوجه المقارنة بين الصكوك الإسلامية والأسهم والسندات.

المطلب الثالث: أهداف ومزايا الصكوك الإسلامية.

المطلب الرابع: المراحل والأطراف المشكلة لهيكل الصكوك الإسلامية.

المطلب الأول: تعريف وخصائص الصكوك الإسلامية

الفرع الأول: تعريف الصكوك الإسلامية

أولاً: لغة

الصكوك والصكاك لغة جمع صك، وهو المكتوب الذي يتضمن حقاً أو مالا ونحوه¹.

ثانياً: اصطلاحاً

قبل التطرق إلى التعريف الاصطلاحي للصكوك الإسلامية لا بد أولاً أن نعرف بإيجاز عملية التصكيك التي تعني: "إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقد والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه"².

في حين قد وردت عدت تعاريف للصكوك الإسلامية نذكر منها:

1- عرّفت الصكوك الإسلامية من قبل منظمة المحاسبة والتدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية في المعيار الشرعي رقم (17) الخاص بصكوك الاستثمار، على أنها " شهادات متساوية القيمة تمثل حصص متساوية في ملكية أصول مادية، أو حق انتفاع أو خدمة، أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك، وإغلاق باب الاكتتاب وتوظيف الأموال المستلمة للغرض الذي أصدرت من أجله".

¹ حمزة بن حسين الفهر الشريف: ضمانات الصكوك الإسلامية، ندوة الصكوك الإسلامية: عرض وتقوم، جامعة الملك عبد العزيز، جدة -السعودية-، يومي: 24- 25 ماي 2010، ص: 2.

² مجمع الفقه الإسلامي الدولي: قرار رقم: 178 (19/4) بشأن الصكوك الإسلامية (التوثيق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، الدورة التاسعة عشر، إمارة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة-، الأيام: 26- 30 أبريل 2009، ص: 9.

الفصل الثاني ————— الصكوك الإسلامية

ويشار هنا إلى أن الصكوك في هذا المعيار تعرف بالصكوك الاستثمارية وذلك تمييزاً لها عن الأسهم وسندات القرض¹.

من خلال هذا التعريف يمكن استخلاص النتائج التالية:

أ- الصكوك الإسلامية هي شهادات متساوية القيمة.

ب- أن حامل الصك يعتبر مالكا لأعيان (أصول) أو منافع (فوائد استعمال الأعيان) أو خدمات، وبالتالي فالصكوك تختلف عن السندات التي تمثل مستندات مديونية.

ج- أن الصكوك الإسلامية قبل قفل باب الاكتتاب فيها، لا تمثل ملكية أعيان أو منافع أو خدمات. حيث تمثل ملكية لنقود لم تستخدم بعد.

2- كما نعرف الصكوك الإسلامية على أنها: "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية نشاط استثماري مباحاً شرعياً، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية"².

يلاحظ أن هذا التعريف قد وضح أمرين أساسيين لم يتضحاً في التعريف السابق وهما:

الأمر الأول: هو أن الصكوك الإسلامية لا بد وأن تحكمها ضوابط شرعية، والتي من بينها ما يتعلق بطبيعة النشاط الاستثماري الذي تمثله الصكوك والذي لا بد أن يكون مباحاً شرعاً.

الأمر الثاني: هو أن الصكوك الإسلامية تُصدر على أساس صيغ التمويل الإسلامي التي تم التطرق إلى بعضها في الفصل الأول وبالتالي بما أنه توجد صيغة مضاربة فهناك صكوك مضاربة وهكذا مع بقية الصيغ.

3- كما وجدنا أن الصكوك الإسلامية عرفت على أنها: "أوراق مالية محدّدة المدة، تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات، تخوّل مالكيها منافع، وتحمله مسؤوليات بمقدار ملكيته"³.

يتضح لنا من خلال هذا التعريف أن:

أ- الصكوك الإسلامية محددة المدة وبذلك فهي تختلف عن الأسهم التي تعد أوراق مالية غير محددة المدة.

ب- الصكوك الإسلامية مبنية على أساس القاعدة الشرعية المعروفة بـ "قاعدة الغنم بالغرم".

ومن خلال هذه التعاريف يمكننا تعريف الصكوك الإسلامية بما يخدم موضوع الدراسة على أنها:

¹ Zohra Jabeen, Tariq Javed: Sukuk Structures -A Comparative Study From Regulatory Perspective, the Second International Conference on Islamic Banking: Risk Management, Bank Negara Malaysia, Kuala Lumpur, February 7 & 8, 2006, p3.

² نوال بن عمارة: (الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين-)، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة -الجزائر-، 2011، ص: 254.

³ حامد بن حسن ميرة: ملكية حملة الصكوك وضماناتها، بحوث ندوة البركة الثانية والثلاثون للاقتصاد الإسلامي، إدارة البحوث والتطوير، جدة - السعودية -، يومي: 10- 11 أوت 2011، ص: 80.

الفصل الثاني — الصكوك الإسلامية

"أوراق مالية محددة المدة ومنضبطة بأحكام الشريعة الإسلامية، ناتجة عن عملية التصكيك، بحيث تمثل حصة شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حسيبة الاكتتاب، تحوّل مالكيها حقوق، وتحمله التزامات بمقدار ملكيته".

وعلى سبيل الإشارة فبالرغم من تداول استعمال السندات الإسلامية كمرادف لمصطلح الصكوك إلا أن بعض الباحثين يفضل عدم استعمال مصطلح السند لارتباطه بالسندات التقليدية التي تمثل ديناً على صاحبها يتقاضى عليها فائدة ربوية¹.

الفرع الثاني: الخصائص العامة للصكوك الإسلامية

في ضوء التعريف السابق للصكوك الإسلامية نستطيع الوصول إلى الخصائص الآتية:

1- الصكوك الإسلامية لها قيمة إسمية محددة:

أي تصدر بقيمة إسمية محددة في القانون، وموضحة في نشرة الإصدار².

2- تصدر بفئات متساوية القيمة:

فهي وثيقة تصدر باسم مالكيها أو لحاملها، بفئات متساوية القيمة³، بهدف تسهيل شرائها وتداولها بين الجمهور، وذلك من خلال الأسواق المالية.

3- تمثل ملكية حصة شائعة في الأصول:

حيث تمثل ملكية حاملها أو مالكيها لحصص شائعة في أصول لها دخل⁴، سواء كانت موجودات قائمة أو يتعين إيجادها أو منافع أو خدمات أو خليطاً منها. ولا تمثل ديناً على مصدرها⁵.

¹ سعيد محمد بوهراوة، أشرف وحدي دسوقي: تقويم نقدي للقضايا الشرعية المتعلقة بملكية الصكوك القائمة على الأصول، ندوة الصكوك الإسلامية: عرض وتقويم، جامعة الملك عبد العزيز، جدة - السعودية، يومي: 24 - 25 ماي 2010، ص: 108.

² عمر عبد الله كامل: نحو اقتصاد فقهي حول النقود والأسواق المالية، ص: 123، الموقع الإلكتروني:

<http://kamalhatab.info/blog/wp-content/uploads/2008/03/wqaei.pdf> تاريخ الإطلاع: 2013/03/21، ساعة الإطلاع: 10:40.

³ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم (17)، النامة - البحرين، 2010، ص: 240.

⁴ زياد جلال الدماغ: دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، المؤتمر الدولي للمصارف والمالية الإسلامية: التقاضي عبر الحدود، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، يومي: 15 - 16 جوان 2010، ص: 3.

⁵ فتح الرحمن علي محمد صالح: دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، بحث مقدم لمنتدى الصيرفة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت - لبنان، -، جويلية 2008، ص: 17.

الفصل الثاني ————— الصكوك الإسلامية

4- عدم قابليتها للتجزئة:

بمعنى أن الصك لا يجزأ في مواجهة الشركة¹، وفي حالة انتقال الحق في الصك الواحد لشخصين أو أكثر بسبب الإرث أو نحوه، فإنه لا بد من الاتفاق على أن من يمثلهم أمام الشركة شخص واحد².

5- تصدر على أساس عقد شرعي:

مثل الاستصناع، أو الإجارة، أو المضاربة... الخ وتنظم إصدارها وتداولها وبقية أحكامها ضوابط شرعية، تختلف من عقد لآخر³.

6- تستثمر الصكوك في نشاط مباح:

حيث تخصص الصكوك الإسلامية في مشروع أو نشاط يتفق من جهة مع أحكام الشريعة الإسلامية، و من جهة أخرى تكون باقي مصادره التمويلية مباحة شرعاً.

7- تمثل الصكوك أداة تمويل خارج الميزانية (Balance Sheet Off):

فالإدارة لا تحتاج لتعليل استخدامها، لأن شراء الأصول سيتم من خلال حملة الصكوك (المستثمرين)⁴.

8- تصدر لمدد محددة:

حيث تسترد الصكوك الإسلامية أو تطفأ بعد انقضاء مدتها أو في أثنائها⁵.

9- تداول الصكوك:

يكون تداول الصكوك بناء على الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها⁶. وتختلف هته الشروط باختلاف العقد الشرعي للصك.

10- قيام الصكوك على قاعدة الغنم بالغرم:

حيث تعطي الصكوك الإسلامية مالكةا حصة من الربح، تحدد بنسبة مئوية من أرباح المشروع أو النشاط الذي تموله وذلك عند التعاقد، أي في نشرة الإصدار التي تسبق الاكتتاب، أو في الصك نفسه، بحيث تتضمن هذه النشرة أو الصك حصة المضارب،

¹ زياد جلال الدماغ، دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص: 3.

² أحمد محمد النجار: (الصكوك الإسلامية مدخل ومفاهيم أولية)، مجلة التمويل الإسلامي، العدد 1، الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، مصر، 2012، ص: 39.

³ أسامة عبد الحليم الجورية: صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، بيروت، 2009، ص: 33.

⁴ المرجع السابق، ص: 33.

⁵ سوق دبي المالي، أمانة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية: مسودة معيار سوق دبي المالي لإصدار وتملك وتداول الصكوك، 2013، ص: 5.

⁶ فتح الرحمن علي محمد صالح: مرجع سابق، ص: 17.

الفصل الثاني ————— الصكوك الإسلامية

وحصة أرباب المال¹، إلا أنه من ناحية أخرى يمكن أن تتضمن نشرة الإصدار نسبة الربح المتوقعة للمشروع ولا يعتبر ذلك تحديدا للربح بنسبة من رأس المال مقدما، إذ أن المصدر لا يكون مسؤولا عن تحقيق تلك النسبة إذا ظهرت نتائج فعلية مخالفة لتوقعاته، إلا أنه يسأل عن مصداقية وصحة البيانات التي وردت في دراسة الجدوى، ويُتحقق من عدم إخفائه بيانات مهمة أو إدلائه بمعلومات غير صحيحة².

كما يلتزم مالك الصكوك بتحمل مخاطر الاستثمار كاملة، في حدود المبالغ التي اكتتب بها في المشروع، فهو يتحمل بحصته أية خسارة يتعرض لها المشروع بسبب لا دخل للمضارب فيه؛ لأن حملة الصكوك يملكون المشروع ملكية مشتركة، وتلف المال، وهلاكه وخسارته على مالكة³.

11- مالك الصك مشارك في موجودات المشروع:

لذلك فله الحق في الرقابة ونحوها، وحق رفع دعوى المسؤولية على الإداريين، والحق في نصيب الأرباح والاحتياطي، والتصرف في الصك وفق نشرة الإصدار، وله حق اقتسام موجودات المشروع عند تصفيته⁴.

المطلب الثاني: أوجه المقارنة بين الصكوك الإسلامية والأسهم والسندات

تتفق الصكوك الإسلامية مع الأسهم والسندات في بعض الأمور وتختلف معها في أمور أخرى كما يتضح فيما يلي:

الفرع الأول: مقارنة الصكوك الإسلامية بالسندات

أولا: أوجه الشبه بين الصكوك والسندات

فيما يتعلق بأوجه الاتفاق بين الصكوك والسندات فهي على النحو التالي⁵:

- 1- كلاهما أوراق مالية متداولة، غرضهما الأساس هو التمويل.
- 2- من خلال الصكوك أو السندات يمكن أداء وتنفيذ كثير من الوظائف المهمة، كالتحكم في حجم السيولة النقدية، وتمويل الأغراض المختلفة.
- 3- تُصنّف الصكوك والسندات بشكل عام - بأنها أوراق مالية ذات استقرار كبير، ومخاطر متدنية.
- 4- كلاهما أدوات محددة المدة.

¹ أسامة عبد الحليم الجورية، مرجع سابق، ص: 34.

² عمر عبد الله كامل، مرجع سابق، ص: 123.

³ أسامة عبد الحليم الجورية، مرجع سابق، ص: 35.

⁴ هشام أحمد عبد الحي، مرجع سابق، ص: 247.

⁵ يعقوب محمود السيد، مشاهد عثمان إبراهيم: سوق الأوراق المالية في السودان النشأة والتطور والرؤى المستقبلية، بنك السودان المركزي، جوان 2011، ص: 22.

الفصل الثاني ————— الصكوك الإسلامية

ثانياً: أوجه الاختلاف بين الصكوك والسندات

تختلف الصكوك الإسلامية عن السندات في الآتي¹:

- 1- السندات بجميع أنواعها تمثل ديناً في ذمة المدين مصدر الصك لصالح دائئه (حامل الصك) فالعلاقة بينهما علاقة مدائية.
- وأمّا الصكوك الإسلامية فهي تمثل حصة شائعة من جميع موجودات المشروع، وبالتالي فالعلاقة بين صاحب الصك والمصدر هي علاقة مشاركة وليست علاقة المدائية.
- 2- السندات تحدد لها فائدة ثابتة، أو متغيرة من زمن إلى آخر، ولذلك صدرت قرارات المجامع الفقهية بحرمة السندات لأن تلك الفائدة هي الربا المحرم.
- وأمّا الصكوك الإسلامية فليست لها فائدة ثابتة أو متغيرة، وإنما الأمر فيها إذا تحقق لها الربح فهي تأخذ نصيبها منه، وإذا خسرت الشركة فإن الموجودات التي يمثلها الصك الإسلامي قد قلت، أي أن الصك الإسلامي خاسر بنسبة نصيبه من الخسارة.
- والخلاصة أن الصك الإسلامي يتأثر بنتيجة المشروع سلباً وإيجاباً، رجحاً وخسارة، في حين أن السند لا يتأثر بأي شيء، وإنما يأخذ صاحبه أصل الدين مع الفائدة المقررة المتفق عليها.
- 3- عند تصفية المشروع يكون لصاحب السند الأولوية في الحصول على قيمة السند وفوائده المتفق عليها، أما الصك الإسلامي فليس له الأولوية، وإنما تصرف له نسبته مما يتبقى من موجودات المشروع بعد سداد الديون، أي أن موجودات المشروع ملك لأصحاب الصكوك وتعود إليهم.
- 4- مدة الصكوك هي مدة استمرارية المشروع المعني أو النشاط، وترتبط بالمشروع المعني وتنتهي بانتهائه، بينما السندات مدتها لا ترتبط بالمشروع وقد تزيد أو تنقص عن فترة المشروع².
- 5- لا ضمان لرأس مال حاملي الصكوك ويمكن شرعاً أن يتبرع طرف ثالث بالضمان، شريطة أن يكون منفصلاً في شخصيته مستقلاً بذمته المالية عن طرفي العقد، بينما تضمن الجهة المصدرة للسندات رأس المال والفوائد³.

¹ علي محي الدين القره داغي: بحوث في فقه البنوك الإسلامية - دراسة فقهية واقتصادية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2002، ص: 205.

² سامر مظهر قطقجي: صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار شعاع للنشر والتوزيع، حلب - سوريا، 2010، ص: 369.

³ محمد عدنان بن الضيف: الاستثمار في سوق الأوراق المالية - دراسة في المقومات والأدوات من وجهة نظر إسلامية - رسالة ماجستير، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر، 2008، ص: 142.

الفرع الثاني: مقارنة الصكوك الإسلامية بالأسهم

أولاً: أوجه الشبه بين الصكوك والأسهم

يشترك السهم مع الصك في الأمور التالية¹:

- 1- يمثل كل منهما حصة شائعة في صافي أصول الشركة أو المشروع.
- 2- يستحق مالكيهما حصة في صافي ربح الشركة أو المشروع، تلائم حصته في الشركة.
- 3- يقوم كل منهما مقام الحصة الشائعة، في صافي أصول الشركة أو المشروع، في التسليم والحيابة والقبض.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين الصكوك والأسهم

تختلف الصكوك الإسلامية عن الأسهم في الآتي²:

- 1- الصكوك (بشكل عام) ورقة مالية قليلة المخاطر، بينما الأسهم ورقة مالية ذات مخاطر عالية ، وذلك لكون الأولى محددة المدة أما الثانية فالعكس.
- 2- من جهة الشركة المصدرة فإن الصكوك في أغلب هياكلها أداة تمويل خارج الميزانية، بينما الأسهم حصة مشاعة في رأس مال الشركة؛ وعليه فحامل الصك ممول للشركة المصدرة، وأما مالك السهم فهو شريك ومالك لحصة مشاعة في رأس مال الشركة.
- 3- لما كانت الصكوك أداة مالية غرضها تمويل المصدر؛ فإنها في الغالب لا بد أن تكون مؤقتة ولها تاريخ استحقاق «إطفاء»، بينما الأسهم ورقة مالية غير مؤقتة.
- 4- أن مالك السهم يشارك في إدارة الشركة عن طريق انتخاب مجلس للإدارة من بين حاملي الصكوك، بينما مالك الصك لا يشارك في إدارة الشركة إذ ليس لديهم مجلس إدارة، لكن يمكن أن يكون لديهم هيئة مراقبة لترعى مصالحهم وحقوقهم³.
- 5- تصدر الصكوك لمشروع معين لا يمكن تغييره، بينما يمكن لمجلس إدارة الشركة مصادرة السهم أن تغير من نشاطها⁴.

¹ هند مهدي: واقع وآفاق السوق المالية الإسلامية: دراسة تجارب لبعض البلدان الإسلامية والغربية ، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بقرطاج - الجزائر -، يومي: 23 - 24 فيفري 2011، ص: 4.

² صفية أحمد أبو بكر: الصكوك الإسلامية ، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، الأيام: 31 ماي - 3 جوان 2009، ص: 15- 16.

³ زياد جلال الدماغ، دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص: 5.

⁴ حسين حسين شحاته: مفهوم صكوك الاستثمار الإسلامية وخصائصها ودورها في التنمية، ص: 5، الموقع الإلكتروني: <http://www.darelmashora.com/download.ashx?docid=1643> تاريخ الإطلاع: 2013/02/3 ساعة الإطلاع: 10:12.

المطلب الثالث: أهداف ومزايا الصكوك الإسلامية

الفرع الأول: أهداف الصكوك الإسلامية

تتمثل الأهداف الأساسية لإصدار الصكوك الإسلامية فيما يلي¹:

أولاً: توفير قناة جيدة للمستثمرين الذين يريدون استثمار فائض أموالهم، ويرغبون في الوقت نفسه أن يستردوا أموالهم بسهولة عندما يحتاجون إليها.

ثانياً: تحسين القدرة الائتمانية والهيكل التمويلي للمؤسسات المصدرة للصكوك من حيث أنها تتطلب التصنيف الائتماني للمحافظة بصورة مستقلة عن المؤسسة ذاتها، ومن ثم يكون تصنيفها الائتماني مرتفعاً².

ثالثاً: تنوع مصادر التمويل، توسيع قاعدة المستثمرين³ وتجميع الأموال غير المستغلة، ودفعها نحو الاستثمار الإسلامي ضمن مجالات مختلفة من القطاعات الاقتصادية المتعددة والمتنوعة، سواء أكان في المجال التجاري، أم في مشاريع استثمارية عقارية... إلخ⁴. وذلك كله من خلال طرح صكوك وفق مختلف صيغ التمويل الإسلامية في أسواق المال لتكون حصيلة الاكتتاب فيها رأس مال هذه المشاريع.

رابعاً: تسعى إلى الحصول على السيولة اللازمة لتوسيع قاعدة المشاريع وتطويرها، وهو الإجراء الذي يتم بموجبه تحويل الأصول المالية للبنوك الإسلامية إلى وحدات تتمثل في الصكوك الإسلامية، ومن ثم عرضها في السوق لجذب المدخرات الضرورية لتمويل المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل⁵.

الفرع الثاني: مزايا ودور الصكوك الإسلامية

إنَّ لإصدار الصكوك الإسلامية مزايا متعددة، منها ما ينفع المستثمرين ومنها ما ينفع المؤسسات المصدرة للصكوك، ويمكن ذكر أهمها:

أولاً: بالنسبة للمنشئ (البنك الإسلامي)

1- توفير السيولة للمؤسسات المعنية مباشرة من المستثمرين، دون الحاجة للوساطة المالية العادية.

¹ محمد تقي العثماني: الصكوك وتطبيقاتها، الدورة العشرون لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وهران - الجزائر -، الأيام: 13-18 سبتمبر 2012، ص: 2.

² نوال بن عمارة، مرجع سابق، ص: 255.

³ عجيل حاسم النشمي: التوريق والتصكيك وتطبيقاتهما، الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، إمارة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة -، الأيام: 26-30 أبريل 2009، ص: 8.

⁴ محمد طارق محمود رمضان الجعبري: تطور الأحكام الفقهية في القضايا المالية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان - الأردن -، 2012، ص: 325.

⁵ نوال بن عمارة، مرجع سابق، ص: 255.

الفصل الثاني — الصكوك الإسلامية

2- دعم المؤسسات المالية في باب كفاية رأس المال، ذلك أن تصكيك المؤسسة المالية لأصولها ينقل المخاطر إلى مستويات أقل.

3- تتيح للبنوك وسائر المؤسسات المالية وغير المالية الأخرى إمكانية منح التمويل والتسهيلات ثم تحريكها واستبعادها من ميزانيتها العمومية خلال فترة قصيرة، وبالتالي فإن الصكوك الإسلامية تغنيها عن تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها¹.

4- تساعد على تحسين ربحية المؤسسات المالية والشركات ومراكزها المالية، وذلك لأن عمليات التصكيك تعتبر عمليات خارج الميزانية ولا تحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها.

5- تزيد من قدرة المؤسسات على زيادة نشاطها دون الحاجة إلى زيادة رأسمالها.

6- يعتبر التصكيك وسيلة جيدة لإدارة المخاطر الائتمانية بالبنوك والمؤسسات المختلفة وذلك بسبب أن الأصل محل التصكيك مخاطره محددة بينما تكون المخاطر أكبر بالنسبة لنفس الأصل إذا كان موجوداً ضمن خارطة أصول المنشأة كلها².

ثانياً: بالنسبة للمستثمرين (حملة الصكوك)

1- فسح المجال للذين يريدون توظيف أموالهم بالصيغ الشرعية.

2- تعميم ثقافة لا غنى بدون غرم وبالتالي تأهيل صغار المستثمرين على احتمال تحمل الخسارة أو البطء في التدفقات النقدية. وهذا سلوك إيجابي من الناحية الاقتصادية.

3- تخفيض التكاليف بالمقارنة مع الاقتراض المصرفي وذلك لقلة الوسطاء والمخاطر المالية المرتبطة بالصكوك المصدرة³.

4- تسمح في الغالب بتوقع مقدار العائد على الصكوك عند الإصدار، خلافاً للأسهم التي يصعب التنبؤ بمقدار أرباحها عند الاكتتاب؛ لأنها تعتمد بشكل كبير على أداء الشركة المستثمر في أسهمها⁴.

المطلب الرابع: المراحل والأطراف المشكلة لهيكل الصكوك الإسلامية

الفرع الأول: المراحل التي تمر بها الصكوك الإسلامية

أولاً: مرحلة الإصدار

تشتمل عملية إصدار الصكوك على خطوات أولية يطلق عليها تنظيم الإصدار تتلخص فيما يلي:

¹ عبد الستار الخويلدي: التأمين على الودائع والاستثمارات والصكوك والتعامل مع مؤسسات الضمان الحكومية والخاصة، بحوث ندوة البركة الثانية والثلاثون للاقتصاد الإسلامي، إدارة البحوث والتطوير، ط1، جدة، يومي: 10-11 أوت 2011، ص: 265.

² فتح الرحمن علي محمد صالح، مرجع سابق، ص: 11.

³ عبد القادر زيتوني: التصكيك الإسلامي ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، المعهد العلمي للفكر الإسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان- الأردن -، يومي: 1-2 ديسمبر 2010، ص: 4.

⁴ حامد بن حسن ميرة، مرجع سابق، ص: 86.

1- الهيكلة:

وتعني إعداد البنك الإسلامي التصور والهيكل التنظيمي الذي يمثل آلية الاستثمار بواسطة الصكوك ودراسة المسائل القانونية والإجراءات التنظيمية ودراسة الجدوى، وتضمن ذلك كله في نشرة الإصدار.

وفي هذه المرحلة وقبل الدراسة للهيكل المناسبة للإصدار لا بد على البنك الإسلامي أن يحدد الغرض من إصدار الصكوك الإسلامية والذي يكون:

أ- إما لتلبية حاجة لتمويل مشروع استثماري في المستقبل: ¹ وهو ما يتحقق عن طريق ما يعرف بالتصكيك البسيط أو التصكيك العام أو المباشر²، حيث يتم عن طريقه طرح الصكوك وتسويقها للمستثمرين (حملة الصكوك) واستغلال الحصيلة في إقامة المشروع والاستفادة منه لفترة زمنية معينة، وصولاً لمرحلة استهلاك (إطفاء) الصكوك.

ب- أو لتلبية حاجة لتوفير سيولة من خلال استغلال أصول مشروع قائم بالفعل: ³ وهو ما يتحقق عن طريق ما يعرف بالتصكيك المهيكل أو التصكيك الخاص أو غير المباشر⁴. حيث يتم تصكيك موجودات (أصول) قائمة بالفعل وطرحها وبيعها للمستثمرين (حملة الصكوك) واستغلال المستفيد من التمويل للحصيلة في أغراضه الخاصة، على أن يستفيد المستثمرون بالأصل المصكَّك بإيجاره مثلاً لفترة زمنية معينة، وصولاً لمرحلة إطفاء الصكوك⁵.

2- تمثيل حملة الصكوك (المستثمرين):

وذلك من خلال تأسيس شركة ذات غرض خاص⁶ (special Purpose Venture) التي غالباً ما يتم تسجيلها في مناطق مناطق ذات إعفاء ضريبي وتكون ذات شخصية مستقلة عن المنشئ (البنك الإسلامي)، وتكون مملوكة بالكامل للمستثمرين، وذلك لتمثيلهم في إيجاد علاقات بالجهات المختلفة⁷.

3- طرح الصكوك للاكتتاب وتسويقها:

بهدف جمع الأموال التي ستمول بها الموجودات الممثلة للصكوك، وتتم عملية طرح الصكوك للاكتتاب إما بالطرح المباشرة للجمهور، وإما ببيع الصكوك التي تمثل موجودات الأعيان أو المنافع جملة إلى المستثمر الأول الذي يكون بنكاً، أو مجموعة بنوك، التي تقوم بعدها بتسويقها وبيعها إلى حاملي الصكوك⁸.

¹ أحمد محمد النجار، مرجع سابق، ص: 41.

² زياد جلال الدماغ: الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012، ص: 83.

³ أحمد محمد النجار، مرجع سابق، ص: 41.

⁴ زياد جلال الدماغ: الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 83.

⁵ أحمد محمد النجار، مرجع سابق، ص: 41.

⁶ عبد القادر زيتوني، مرجع سابق، ص: 3.

⁷ هشام أحمد عبد الحي، مرجع سابق، ص: 254.

⁸ المرجع السابق، ص: 254.

4- التعهد بالتغطية:

قد لا يتم الاكتتاب بكامل الإصدار من الصكوك مما يستدعي وجود جهة تلتزم بتغطية الاكتتاب بهذا الجزء غير المكتتب به، ومن ثم بيعه للمستثمرين الآخرين.

ثانيا: مرحلة الاكتتاب

تأتي بعد هذه الخطوات التحضيرية لإصدار الصكوك مرحلة الاكتتاب التي تشكل مرحلة التعاقد الفعلي بين مالك المشروع والمستثمرين (حملة الصكوك)¹.

ثالثا: مرحلة استغلال الحصيلة

التي تتم حسب ما هو منصوص عليه في نشرة الاكتتاب وذلك حسب اسم الصك فإذا تم إصدار صكوك مضاربة فلا بد حينها من توجيه المصدر لحصيلة الاكتتاب التي تعتبر رأس مال مشروع المضاربة وفق عقد المضاربة بحيث يستغل المصدر حصيلة الاكتتاب ويكون بذلك مضاربا وحملة الصكوك أو من يمثلهم رب المال، وإذا كانت الصكوك هي صكوك سلم فحينها لابد وأن تستخدم حصيلة الاكتتاب وفق عقد السلم أي أن تستخدم في شراء سلعة السلم ويكون المصدر بائعا لها وحملة الصكوك أو من يمثلهم مشترين لسلعة السلم، وهكذا مع بقية أنواع الصكوك.

رابعا: مرحلة التداول

وذلك بتوفير سوق ثانوية للإصدارات المطروحة، إذا ما كانت الصكوك المصدرة من الأنواع القابلة للتداول، مما يضيف صفة السيولة على هذه الإصدارات، فيوفر لها جاذبية أكبر بالنسبة للمستثمرين².

خامسا: مرحلة الإطفاء (الاسترداد)

التي يقصد بها استرداد مال المضاربة من قبل رب المال في صكوك المقارضة، أو استرداد المال الداخل في المشروع من قبل المصدر³.

وإطفاء الصكوك إما أن يتم عن طريق استردادها بالتدرج خلال سنوات الإصدار وذلك من خلال دفع مصدر هذه الصكوك للمكتتبين فيها جزءاً من قيمتها في كل مرة. أو أن يكون الإطفاء كلياً مرة واحدة في نهاية مدة الإصدار. وتكون صورته في الحالة الأخيرة إما:

1- عن طريق بيع الموجودات التي تمثلها الصكوك إلى طرف ثالث.

¹ عبد القادر زيتوني، مرجع سابق، ص: 3.

² أحمد محمد النجار، مرجع سابق، ص: 42.

³ علي محي الدين القره داغي: بحوث في فقه البنوك الإسلامية - دراسة فقهية واقتصادية-، مرجع سابق، ص: 219.

الفصل الثاني — الصكوك الإسلامية

2- أو أيلولة الصكوك إلى الجهة المصدرة بالبيع، حيث تكون قيمتها حسب قيمة الصك في السوق إذا لم تكن هناك تصفية للمشروع، أو بقيمة باقي التصفية للمشروع إذا كان من المشاريع القابلة للإهلاك¹.

الفرع الثاني: الأطراف المشكلة لهيكل الصكوك

يشترك العديد من الأطراف في معاملات الصكوك، حيث نذكر أهمها والتي قد تكون مجتمعة وقد يتم تقليصها حسب ما تنص عليه نشرة الإصدار.

أولاً: منشئ الصكوك أو مصدرها (البنك الإسلامي)

الصكوك الإسلامية تصدر عن جهة مالكة لأصول مالية ترغب في بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الصكوك، بحيث تمثل هذه الصكوك حصة شائعة في هذه الأصول بعد شرائها؛ أو تصدر عن الجهة الراغبة في استثمار حصيلة هذه الصكوك بصيغة استثمار شرعية، أو يصدرها وسيط مالي ينوب عنهما².

وقد يقوم مصدر الصكوك بإدارة مشروعه بنفسه وقد يوكل ذلك إلى مدير الاستثمار.

ثانياً: الشركة ذات الغرض الخاص

تُعرف بالإنجليزية S.P.V وهي اختصار لـ Special Purpose Vehicle؛ وهي غالباً ما تكون الشركة المصدرة للصكوك، إذ تشتري الأصول محل التصكيك من الشركة المنشئ لتتولى عملية الإصدار (التصكيك المهيكل)، وقد تكون وكالة الإصدار عن الشركة المنشئ على أساس عقد الوكالة بالاستثمار (التصكيك البسيط)³.

ثالثاً: مدير الإصدار

هو المؤسسة الوسيطة التي تنوب عن المكتتبين حملة الصكوك الإسلامية في تنفيذ عقد الإصدار مقابل أجر.

رابعاً: أمين الاستثمار

هو المؤسسة المالية الوسيطة التي تتولى حماية مصالح حملة الصكوك والإشراف على مدير الإصدار، وتحتفظ بالوثائق والضمانات، وذلك على أساس عقد وكالة بأجر تحدده نشرة الإصدار⁴.

¹ محمد عدنان بن الضيف، مرجع سابق، ص: 141.

² حسين حامد حسان: صكوك الاستثمار الإسلامي، الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، إمارة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة-، الأيام: 26- 30 أبريل 2009، ص: 3.

³ زياد جلال الدماغ: الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 85.

⁴ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص: 250.

الفصل الثاني ————— الصكوك الإسلامية

خامسا: مشتري الصكوك (حملة الصكوك)

والذي قد يكون بنكاً أو مؤسسة مالية محلية أو عالمية أو مجموعة من الأفراد، حيث قد يتمتع هؤلاء بمعدلات سيولة مرتفعة غير مستغلة، ممّا قد يُشجّعهم على الدخول في عمليات الاستثمار في شراء الصكوك؛ بهدف استغلال هذه السيولة الفائضة في عمليات تُحقّق عوائد مرتفعة نسبياً مقارنة بالعائد على الفرص الاستثمارية المتاحة. وفي نفس الوقت إمكانية التخارج منها بسهولة ببيعها في السوق إذا ما كانت تلك الصكوك ضمن الأنواع القابلة للتداول¹.

سادسا: مدير الصكوك

مدير الصكوك قد يكون:

1- مضاربا:

يكون مدير الصكوك مضاربا في الحالات التي يكون فيها حق الإدارة شرعاً لمستثمر حصيلة الصكوك في مشروع معين أو نشاط خاص كالمضاربة²، حيث يقوم بإدارة الموجودات المملوكة لحملة الصكوك بحصة من الربح المتحقق³.

2- أو وكيل بالاستثمار:

يكون مدير الصكوك وكيل بالاستثمار في الحالات التي يثبت فيها حق حملة الصكوك في الإدارة كما في صكوك الإجارة، والاستصناع والسلم⁴، حيث ينوب عنهم في إدارة الموجودات والعمليات التي تمول بحصيلة الصكوك.

فقد يتفق حملة الصكوك مع مدير الإصدار على أن يكون وكيل عنهم بالاستثمار، كما قد يتفقون مع الشركة المصدرة على أن تقوم بالإدارة نظير عقد وكالة بأجر معلوم بصرف النظر عن تحقيق الأرباح ويكون ذلك مستقلا عن العقد محل الاتفاق سواء كان سلماً أو استصناعاً... إلخ.

3- أو شريكا مديرا:

يكون مدير الصكوك شريكا مديرا في الحالات التي يخضع فيها حق الإدارة للاتفاق، كالمشاركات والوكالات في الاستثمار فتحدد نشرة الإصدار طريقة الإدارة وصاحب الحق فيها⁵. الذي يقوم بإدارة الموجودات المملوكة لحملة الصكوك بزيادة في حصته من الربح، أو بدونها⁶.

¹ أحمد محمد النجار، مرجع سابق، ص: 41.

² حسين حامد حسان، مرجع سابق، ص: 16.

³ سوق دبي المالي، أمانة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، مرجع سابق، ص: 8.

⁴ حسين حامد حسان، مرجع سابق، ص: 16.

⁵ المرجع السابق، ص: 17.

⁶ سوق دبي المالي، أمانة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، مرجع سابق، ص: 8.

الفصل الثاني ————— الصكوك الإسلامية

وفي كل حالة من هذه الحالات قد يوكل المصدر أو مدير الإصدار طرفا آخر يقوم بأعمال الاستثمار أو جزء منها يعرف بـ " مدير الاستثمار".

المبحث الثاني: أنواع الصكوك الإسلامية

بشكل عام أشارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى وجود أكثر من أربعة عشر نوعا من الصكوك الإسلامية، تتعدد بتعدد صيغ التمويل والاستثمار الشرعية. غير أننا سنكتفي في هذا الجزء من الفصل بالتطرق إلى أنواع الصكوك الأكثر أهمية بالنسبة لموضوع الدراسة والتي قسمناها إلى صكوك الإجارة، صكوك الاستثمار، صكوك التمويل.

وفي ضوء ذلك تم تقسيم هذا المبحث ليتناول المطالب التالية:

المطلب الأول: صكوك الإجارة.

المطلب الثاني: صكوك الاستثمار.

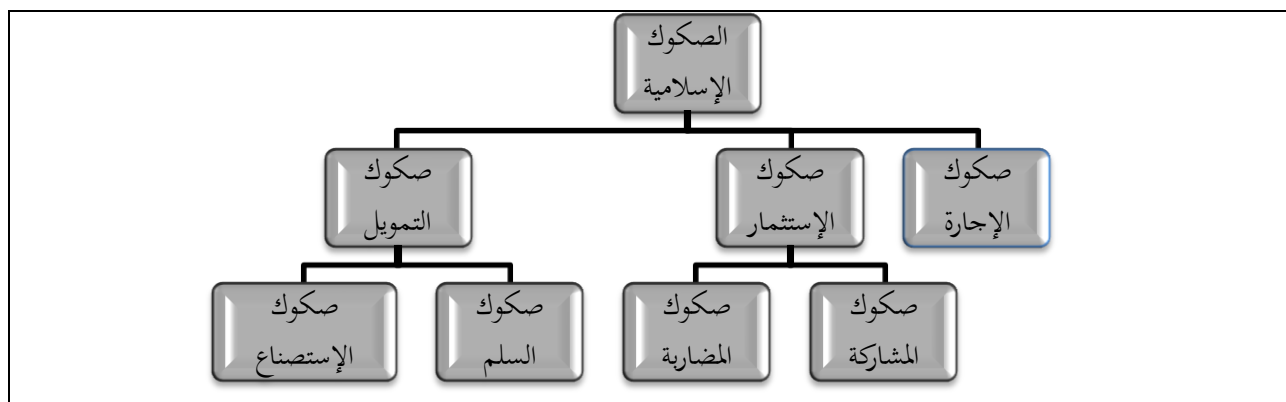
المطلب الثالث: صكوك التمويل.

المطلب الأول: صكوك الإجارة

قبل التعرف على صكوك الإجارة وما يتعلق بها من خصائص وأنواع، بإضافة إلى التعرف على أسس إصدارها؛ فإننا نعرض الشكل التالي والذي يوضح مختلف أنواع الصكوك التي سيتم التعرف عليها من خلال هذا المبحث وذلك وفقا للتقسيم سالف الذكر:

الشكل رقم (1):

أنواع الصكوك الإسلامية



المصدر: من إعداد الطالبة.

الفصل الثاني — الصكوك الإسلامية

الفرع الأول: تعريفها

هي صكوك ذات قيمة متساوية، تمثل ملكية أعيان مؤجرة، أو منافع، أو خدمات، وهي قائمة على أساس عقد الإجارة كما عرّفته الشريعة الإسلامية¹.

الفرع الثاني: خصائصها

لقد ذكر بعض الاقتصاديين أن لصكوك الإجارة مزايا وخصائص جمّة - يمكن أن تجعلها أساساً مهماً في السوق التمويلية الإسلامية - منشؤها طبيعة ومقتضى عقد الإجارة في النظر الشرعي، وكذا التكيف الفقهي للصكوك باعتبارها تمثل حصصاً من ملكية أعيان مؤجرة. وأهم هذه الخصائص:

أولاً: خضوعها لعوامل السوق

وذلك أن هذه الصكوك تمثل ملكية أعيان (أصول عينية معمرة، وأعيان استعمالية) والأعيان تخضع في تقويم أثمانها لعوامل السوق، وتتأثر قيمتها السوقية بعوامل العرض والطلب فيه، بحيث إذا ارتفعت القيمة السوقية لتلك الأعيان، فإن قيمة صكوكها ترتفع تبعاً لذلك، وتهدّط قيمتها إذا انخفضت القيمة السوقية للأعيان التي تمثلها².

ثانياً: المرونة

تتمتع صكوك الإجارة بمرونة كبيرة، سواء من حيث المشروعات التي يمكن تمويلها بها، أو من حيث الجهات المستفيدة من التمويل، أو من ناحية التنوع في الخيارات التي تتاح لطالب التمويل، أم من حيث أنواع الأملاك والمشروعات التي يمكن تمويلها، أم من حيث التنوع في الصور والحالات التي يمكن بها صياغة صكوك الإجارة... الخ³.

ثالثاً: استقرار السعر وثبات العائد

تتمتع صكوك الإجارة بدرجة عالية من الاستقرار في السعر، والثبات في العائد، وبدرجة عالية أيضاً من العلم المسبق بمقدار ذلك العائد وقت شراء الصك.

والملاحظ أن هذه الخصائص تجعل من صكوك الإجارة أداة تمويلية متميزة، تقع في موضع متوسط بين الأسهم - وما تتضمنه من مخاطر - من جهة وبين سندات القرض - وما تختص به من مرونة وضمان - من جهة أخرى، وذلك بمنأى من التعامل بالقرض الربوي المحظور شرعاً⁴.

¹ محمود عبد الكريم أحمد إرشيد: الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط2، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2007، ص: 67-68.

² نزيه حماد: في فقه المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة - قراءة جديدة، دار القلم، دمشق - سوريا، 2007، ص: 318-319.

³ منذر قحف: سندات الإجارة والأعيان المؤجرة، ط2، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 28، جدة - السعودية، 2000، ص: 72.

⁴ نزيه حماد، مرجع سابق، ص: 320-321.

الفرع ثالث: إجراءات إصدار صكوك الإجارة

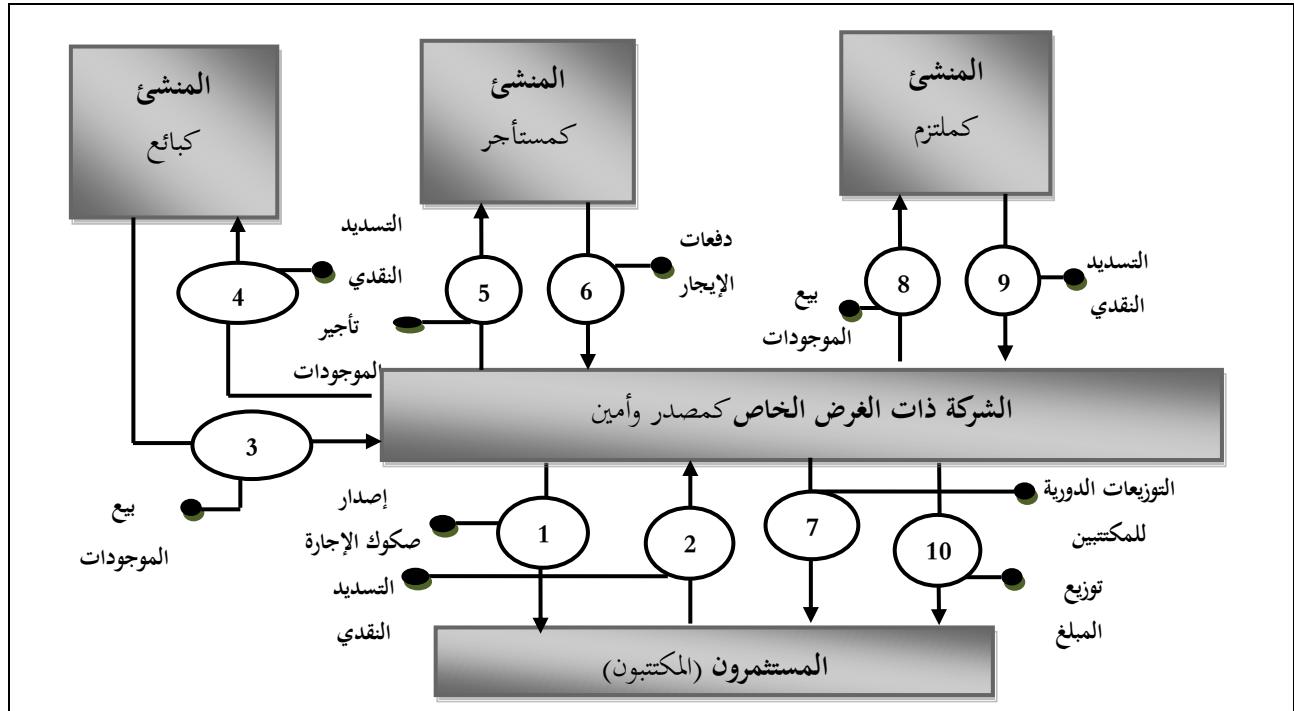
فيما يتعلق بإجراءات إصدار صكوك الإجارة فإنها تمر بالخطوات التالية¹:

- 1- تقوم الشركة ذات الغرض الخاص بإصدار صكوك إسلامية متساوية القيمة.
 - 2- وبعدها يحدد المستثمرين قيمة تلك الصكوك نقدا وبالتالي تصبح الشركة ذات الغرض الخاص بمثابة وصي عنهم.
 - 3- بعد إتمام عملية الاكتتاب يقوم كل من المنشئ و الشركة ذات الهدف الخاص بترتيبات شراء وبيع الموجودات فيما بينهما .
 - 4- فدفعت الشركة ذات الهدف الخاص للمنشئ قيمة مشترياتها من الموجودات.
 - 5- وتقوم بتأجير تلك الموجودات للمنشئ.
 - 6- ليقوم بعدها المنشئ (كمستأجر) بتسديد قيمة دفعات الإيجار للمصدر (كمؤجر)، وذلك خلال فترات منتظمة.
 - 7- وعند تلقي المصدر قيم الدفعات الدورية من المنشئ (كمستأجر) يقوم بدفعها إلى المستثمرين.
 - 8- وفي نهاية مدة هذه الصكوك تقوم الشركة ذات الغرض الخاص ببيع الموجودات إلى المنشئ الذي يقوم بدوره بتنفيذ وعده بإعادة الشراء.
 - 9- وعندها يدفع المنشئ (كمستأجر بإعادة الشراء) لسعر الممارسة.
 - 10- لتوزيع الشركة ذات الغرض الخاص حصيلة بيع الموجودات على المكتتبين.
- والشكل التالي يوضح ذلك:

¹ Dubai International Financial Centre, Sukuk Guidebook, Dubai, November 2009, p p 14- 15.

الشكل رقم (2):

هيكل صكوك الإجارة



Source: Dubai International Financial Centre: Sukuk Guidebook, Dubai, November 2009, p 14.

الفرع الرابع: أنواعها

يتضح من التعريف السابق لصكوك الإجارة أن لها ثلاثة أنواع إما أن تكون شهادات ملكية لأعيان مؤجرة، أو منافع، أو خدمات وذلك على النحو التالي:

أولاً: صكوك ملكية لأعيان مؤجرة

هي صكوك ملكية لعين، قد تكون أرضاً، أو عقاراً، أو آلة، أو مصنعا، أو طائرة، أو مجموعة من ذلك كله، ولكنها تختلف عن صكوك الملكية العادية في أن العين المملوكة مؤجرة، بحيث تدر عائداً محدداً بعقد الإجارة¹.

وهذا النوع ينقسم إلى:

1- صكوك ملكية لأعيان مؤجرة موجودة فعلاً:

أي أن العين المؤجرة أو الموعود استئجارها موجودة فعلاً عند التعاقد، حيث يقدر مالك العين ثمنها من خلال أهل الخبرة ويطرح بناءً على ذلك الثمن صكوكاً متساوية القيمة يكتب فيها الجمهور، وحينئذ يكون المصدر بائعاً أو وسيطاً ووكيلاً عن المالك،

¹ أحمد بن محمد الخليل: الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، ط2، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 2005، ص: 332.

الفصل الثاني ————— الصكوك الإسلامية

والمكتتبون مشتركون لهذه العين، وبذلك تصبح قيمة الإيجارات المحصلة هي عوائد لحاملي هذه الصكوك. و يصبح حاملوا الصكوك بعد الشراء مشاركين شركة ملك، وليست شركة عقد.

2- صكوك ملكية لأعيان مؤجرة موصوفة في الذمة:

ففي هذا النوع لا تكون العين المؤجرة موجودة عند التعاقد، وإنما يطرح المشروع للاكتتاب عن طريق الصكوك الإسلامية. فمثلا تطرح المؤسسة المالية الإسلامية أو من ينوب عنها من الوسطاء مشروع شراء عمارة للتأجير، أو مصنع للتأجير بقيمة مائة ألف دولار موزعة على صكوك متساوية القيمة، فتصدر نشرة الإصدار موضحة أهداف المشروع بأن الغرض منه هو التأجير، إضافة إلى مختلف تفاصيل المشروع¹.

وعند انتهاء إنجاز المشروع يمتلك كل من اشترى صكا من تلك الصكوك بمقدار صكوكة من العقار أو المصنع، وكذلك يكون له من الأجرة المتوقع حصولها بمقدار حصته من الصكوك بعد اكتمال المشروع. وبذلك يتحقق الهدف من التصكيك والذي هو عملية تهدف إلى تحويل ملكية الأعيان المؤجرة الموصوفة في الذمة إلى وثيقة خطية، ولكن في المرحلة الأولى قبل شراء المشروع يعتبر المكتتبون مشاركون شركة عقد لغرض محدد، وهو شراء عقار أو مصنع، أو نحوه وبذلك يختلف تكييف هذه الصورة عن الحالة الأولى التي كان المكتتبون فيها شركاء شركة ملك².

ثانيا: صكوك ملكية المنافع

ويتفرع منها نوعان:

1- صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة:

ولها صورتان:

أ - صكوك يصدرها مالك العين الموجودة: وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك عين موجودة مستأجرة فعلا أو موعود بتأجيرها، بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بغرض استيفاء أجرة عشر سنوات مقبلة (توفير السيولة) على سبيل المثال من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح حقوق المنفعة مملوكة لحملة الصكوك في تلك الفترة، حيث أن المستأجر خلال العشر سنوات يدفع الأجرة إلى حملة الصكوك لا إلى مالك العين المؤجرة³.

ب- صكوك من مستأجر مالك لمنافع العين الموجودة: وهي وثائق متساوية القيمة يصدرها مالك منفعة عين موجودة (مستأجر)، بنفسه أو عن طريق وسيط مالي، بغرض إعادة إجارتها واستيفاء أجزائها من حصيلة الاكتتاب فيها، وتصبح منفعة العين مملوكة لحملة الصكوك.

¹ أسامة عبد الحليم الجورية، مرجع سابق، ص: 69- 70.

² هشام أحمد عبد الحي، مرجع سابق، ص: 282.

³ أسامة عبد الحليم الجورية، مرجع سابق، ص: 72- 73.

الفصل الثاني — الصكوك الإسلامية

2 - صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها بغرض إجارة أعيان موصوفة في الذمة واستيفاء الأجرة من حصيللة الاكتتاب فيها. وتصبح منفعة العين الموصوفة في الذمة مملوكة لحملة الصكوك.

ثالثا: صكوك ملكية الخدمات

هي الأخرى تنقسم إلى:

1- صكوك ملكية الخدمات من طرف معين:

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها بغرض تقديم خدمات من طرف معين واستيفاء الأجرة من حصيللة الاكتتاب فيها، وتصبح تلك الخدمات مملوكة لحملة الصكوك¹.

2- صكوك ملكية الخدمات من طرف موصوف في الذمة:

في هذا النوع تقوم جهة مثل البنك مباشرة بإصدار صكوك متساوية القيمة بغرض تقديم خدمة من مصدر موصوف في الذمة، كمنفعة تعليم في جامعة عربية، حيث يتم تحديد مواصفاتها بدون تسميتها، ثم تقوم الجهة المصدرة بعد الاكتتاب بتأجير هذه الخدمة، ويبيعها للراغبين بثمن محدد.

وبذلك تصبح العلاقة بين المصدر والمكتتبين علاقة إجارة، فالمصدر مؤجر وبائع للخدمة الموصوفة في الذمة، والمكتتبون مستأجرون ومشترون لها².

المطلب الثاني: صكوك الاستثمار

الفرع الأول: صكوك المقارضة (صكوك المضاربة)

أولاً: تعريفها

تعتبر صكوك المقارضة تطبيقاً حديثاً لعقد المضاربة الشرعية، حيث يقوم المضارب ابتداءً - فرداً أو شركة أو مؤسسة - بدراسة اقتصادية لنشاط معين، أو مشروع خاص ثم يعد نشرة إصدار يعرف فيها المشروع أو النشاط ويبين رأس مال المطلوب، وطريقة إدارته، وحصصة أصحاب رأس المال في أرباحه المتوقعة، وغير ذلك من البيانات اللازمة لصحة عقد المضاربة. بعدها يقسم رأس مال المضاربة إلى حصص، تطرح على شكل صكوك، وكل من يسهم في رأس مال المضاربة بمبلغ من النقود يحتفظ بصك أو أكثر من هذه الصكوك باعتباره يمثل حصصة شائعة في المشروع بعد إنشائه³.

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص: 238.

² أسامة عبد الحليم الجورية، مرجع سابق، ص: 74-75.

³ هشام أحمد عبد الحي، مرجع سابق، ص: 294.

الفصل الثاني — الصكوك الإسلامية

وعليه فإن صكوك المقارضة تعرف على أنها: " أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال القراض (المضاربة) بإصدار صكوك ملكية برأس مال المضاربة على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس مال المضاربة وما يتحول إليه، بنسبة ملكية كل منهم"¹.

ثانياً: خصائصها

من أهم خصائص صكوك المقارضة²:

- 1- قابليتها للتداول في أسواق الأوراق المالية.
- 2- يمكن إصدار هذه الصكوك لتشمل كافة القطاعات الزراعية والصناعية والخدمية والعقارية.
- 3- سهولة الرقابة عليها من الجهات المستفيدة من التمويل لارتباطها بموجودات عينية.
- 4- يمكن عمل ترتيبات معينة لضمان هذه الصكوك من قبل طرف ثالث وذلك لتوفير الاطمئنان للمستثمرين.
- 5- تعتبر بمثابة حسابات استثمارية ثابتة (طويلة الاجل) في البنك بسبب إمكانية بيعها وتداولها بعكس الحسابات الاستثمارية التي قد يسحبها المودع عند حاجته إليها³.

ثالثاً: إجراءات إصدار صكوك المقارضة

فيما يتعلق بإجراءات إصدار صكوك المقارضة فإنها تمر بالخطوات التالية⁴:

- 1- تقوم الشركة ذات الغرض الخاص بإصدار صكوك متساوية القيمة.
- 2- وبعدها يحدد المستثمرين قيمة تلك الصكوك نقداً وبالتالي تصبح الشركة ذات الغرض الخاص بمثابة وصي عنهم.
- 3- ثم يقوم كل من المنشئ (كمضارب) والمصدر (كرب مال) بإعقد اتفاقية مضاربة بينهما .
- 4- وبموجب اتفاقية المضاربة يقدم المنشئ (كمضارب) موافقته على تقديم خبراته ومهاراته الإدارية لمؤسسة المضاربة، مع تحمل المصدر لمسؤولية إدارة المساهمات النقدية.
- 5- وهذا يؤدي إلى دخول كل من المنشئ والمصدر في مؤسسة المضاربة بهدف توليد أرباح.
- 6- وكلما تحققت أرباح عن المضاربة يتم توزيعها بين المنشئ و الشركة ذات الغرض الخاص وفقاً لنسب تقاسم الأرباح المنصوص عليها في اتفاقية المضاربة.

¹ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان: المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية - ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان -الأردن-، 2008، ص: 80.

² هناء محمد هلال الحنيطي: دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان - الأردن-، يومي: 1- 2 ديسمبر 2010، ص: 12.

³ محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص: 79.

⁴ Dubai International Financial Centre, op.cit, p p: 29- 30.

الفصل الثاني ————— الصكوك الإسلامية

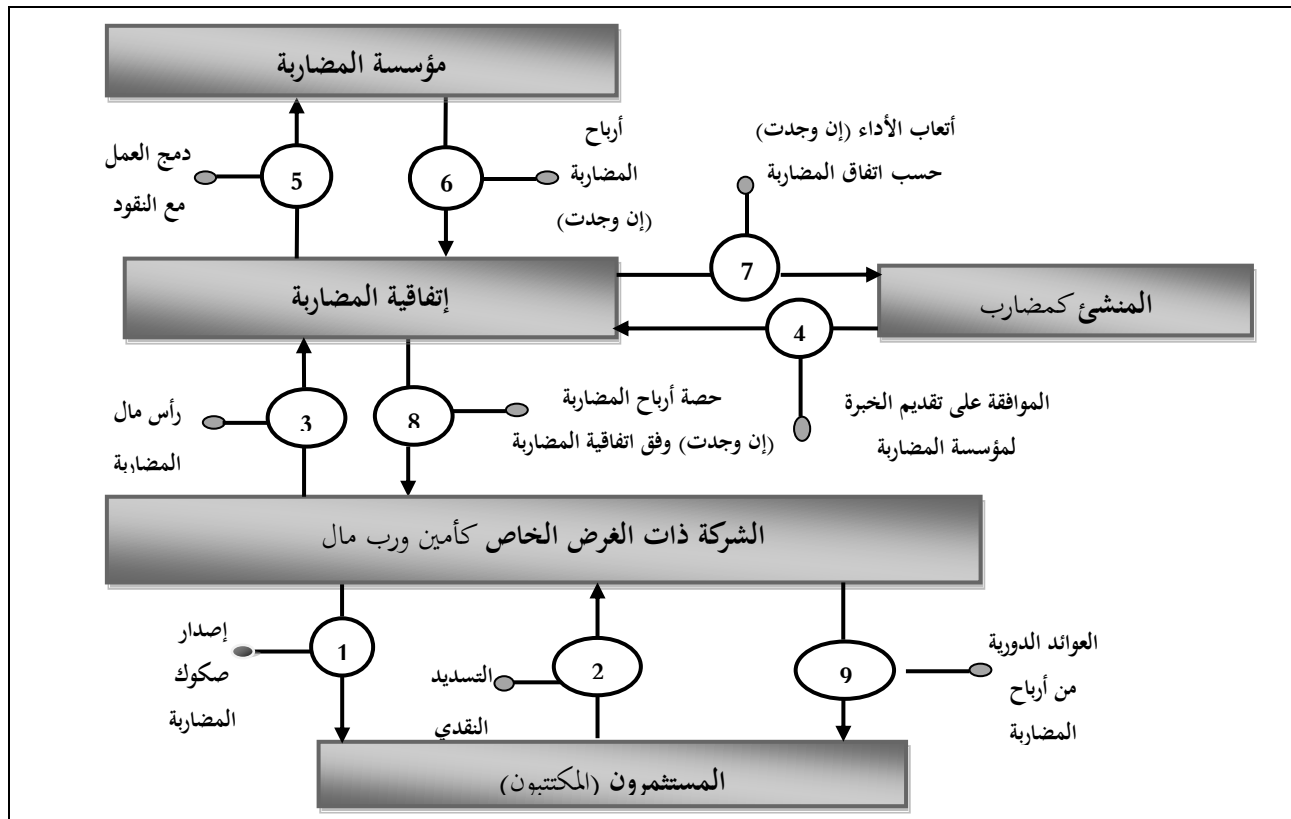
7- وبالإضافة إلى حصة المنشئ من الربح، قد يستحق رسوم أداء مقابل ما قدمه من خبرات ومهارات.

8- وبعد حصول الشركة ذات الغرض الخاص على حصتها من أرباح المضاربة تقوم ب دفع مبلغ تلك العوائد الدورية للمستثمرين (حملة الصكوك).

والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (3):

هيكل صكوك المقارضة



Source: Dubai International Financial Centre, op.cit, p 29.

رابعا: أنواعها

يمكن إصدار صكوك المقارضة على شكلين:

1- صكوك المقارضة المطلقة طويلة الأجل:

وتكون مدتها عشر سنوات أو عشرين سنة مثلا، ولا تكون مخصصة لمشروع معين، وإنما يخول للمضارب استثمارها في أي مشروع، إذ يتبين في كل سنة الأرباح التي تحققت أو الخسائر - إن حدثت - وفي حالة تحقق الأرباح تصرف سنويا على أصحاب هذه الصكوك¹.

2- صكوك المقارضة المقيدة طويلة الأجل:

وتكون بنفس الشروط السابقة ولكن يتم الاتفاق فيها على نوعية المشروع الممول (تجاري، صناعي، زراعي...)، ويمكن أن تحدد بمدة زمنية معينة حسب عمر المشروع والذي قد يكون أحيانا متوسط أو قصير الأجل².

الفرع الثاني: صكوك المشاركة

أولا: تعريفها

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها بهدف تعبئة الأموال واستخدامها لإنشاء مشروع جديد، أو تطوير مشروع قائم أو لتمويل النشاط التجاري، حيث يصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة هذه الوثائق حسب مساهمة كل واحد منهم³.
إذ يعتبر المصدر لهذه الصكوك هو طالب المشاركة معه في مشروع معين، أو نشاط محدد، والمكتتبون هم الشركاء في عقد المشاركة، وحصيلة الاكتتاب هي حصة المكتتبين في رأس مال المشاركة، ويملك حملة الصكوك موجودات الشركة بغنمها وغمها، ويستحقون حصتهم من أرباح الشركة إن وجدت بنسبة ما يملكون من صكوك⁴.

ثانيا: خصائصها

من أهم خصائص صكوك المشاركة ما يلي⁵:

1- هي صكوك ذات مخاطر استثمارية متدنية لأنها مسنودة بأصول اقتصادية تتميز بربحية عالية وإدارة كفئة وتنوع في قطاعات اقتصادية مختلفة.

2- يمكن تسيلها في أي لحظة في السوق المالي.

3- يمكن استخدامها في تسوية المعاملات المالية كوسيلة دفع مضمونة السداد.

¹ عبد الكريم شوكمال، سمير براهيم: اتجاهات الأسواق المالية وحلول اقتصاد المشاركة، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية - الجزائر -، يومي: 23 - 24 فيفري 2011، ص: 13.

² نوال بن عمارة، مرجع سابق، ص: 256.

³ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص: 239.

⁴ نوال بن عمارة، مرجع سابق، ص: 256.

⁵ هناء محمد هلال الحنيطي، مرجع سابق، ص: 12 - 13.

الفصل الثاني ————— الصكوك الإسلامية

4- ذات ربحية عالية مقارنة بأوجه الاستثمار الأخرى المتاحة.

ثالثاً: إجراءات إصدار صكوك المشاركة

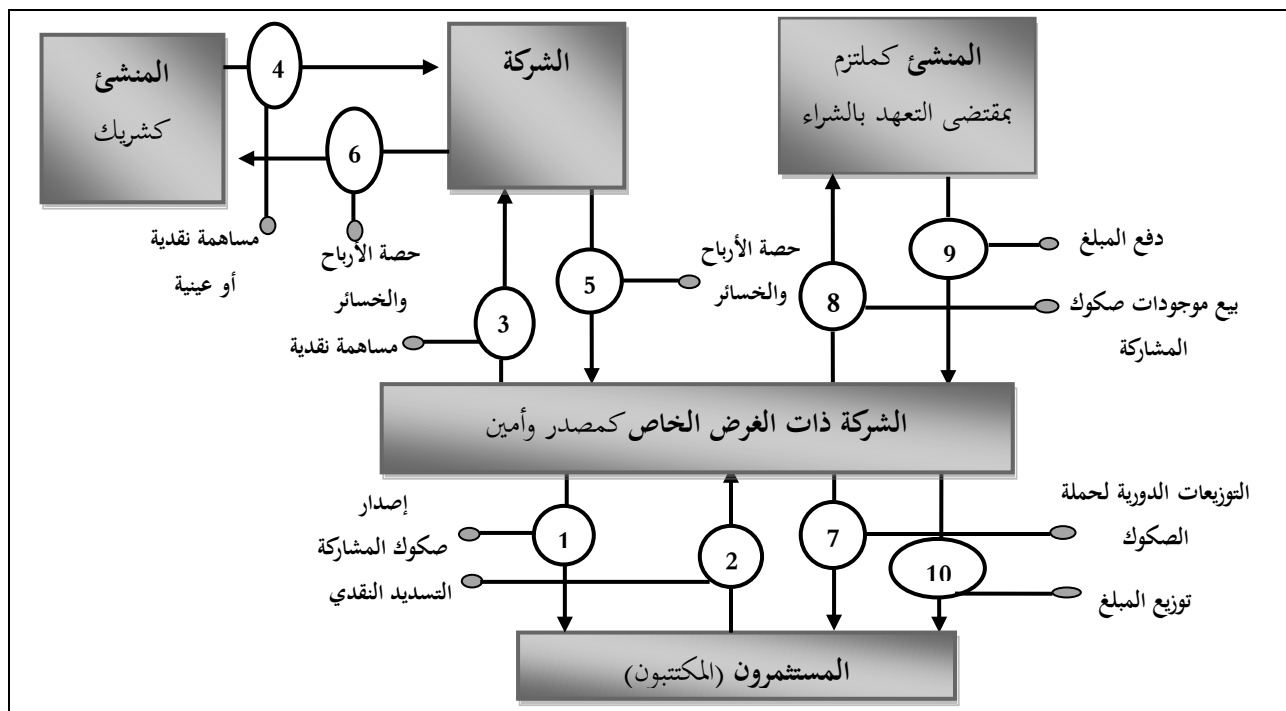
فيما يتعلق بإجراءات إصدار صكوك المشاركة فإنها تمر بالمراحل التالية¹:

- 1- تقوم الشركة ذات الغرض الخاص بإصدار صكوك إسلامية متساوية القيمة.
 - 2- وبعدها يحدد المستثمرين قيمة تلك الصكوك نقداً وبالتالي تصبح الشركة ذات الغرض الخاص بمثابة وصي عنهم.
 - 3- وبعد إتمام عملية الاكتتاب تدخل الشركة ذات الهدف الخاص في ترتيبات المشاركة مع المنشئ، حيث تساهم بحصيلة الأموال الناتجة عن عملية الاكتتاب في الصكوك الإسلامية، وتخصص لها نسبة من الشركة بما يتناسب ومساهمتها في رأس مالها.
 - 4- وفي نفس الوقت يدخل المنشئ في ترتيبات المشاركة مع الشركة ذات الهدف الخاص، وبموجبها قد تكون مساهمته نقوداً أو أعياناً، ويخصص للمنشئ نسبة من الشركة بما يتناسب ومساهمة في رأس مالها. حيث تشكل مساهمة كل من المنشئ والمصدر مجتمعة أصول الشركة.
 - 5- وبشكل دوري تحصل كل من الشركة ذات الغرض الخاص والمنشئ على حصة متفق عليها مسبقاً من الأرباح المتولدة عن أصول الشركة، ويتحملان الخسارة في حال حصولها بمقدار مساهمة كل واحد منهما في رأس مال الشركة.
 - 6- وكلما تلقى المصدر أرباحاً بموجب اتفاق المشاركة، يقوم بدفع مبلغ تلك العوائد الدورية للمستثمرين (حملة الصكوك).
 - 7- وعند إطفاء هذه الصكوك تقوم الشركة ذات الغرض الخاص ببيع الموجودات إلى المنشئ الذي يقوم بتنفيذ وعده بإعادة الشراء.
 - 8- وبعدها يدفع المنشئ (كملتزم) لسعر الممارسة للشركة ذات الغرض الخاص.
 - 9- لتوزع الشركة ذات الغرض الخاص حصيلة بيع الموجودات على المكتتبين.
- والشكل التالي يوضح هذه المراحل:

¹ Dubai International Financial Centre, op.cit, p p: 21- 22.

الشكل رقم (4):

هيكل صكوك المشاركة



Source: Dubai International Financial Centre, op.cit, p 21.

رابعاً: أنواعها

يمكن إصدار صكوك المشاركة على عدة صور كما يلي:

1- صكوك المشاركة الدائمة:

وهي تشبه كثيراً نظام الأسهم الدائمة مع إمكانية دخول المصدر بنسبة معينة في رأس مال المشروع وطرح الباقي على شكل صكوك للاكتتاب سواء أكانت الإدارة للمصدر أو لحملة الصكوك أو لطرف ثالث محدد، وتقوم مقام طرح أسهم جديدة حيث يقوم المصدر بالتوسع أو إنشاء مشروع موازي فيقوم باعتباره شخصية معنوية بالتكفل بقسط من المال والباقي يطرح للاكتتاب¹.

2- صكوك المشاركة المحددة بفترة زمنية:

وهي تختلف عن النوع السابق في أنها محددة بفترة زمنية متوسطة أو طويلة الأجل ويمكن أن تكون نهايتها² على شكل:

¹ محمد عدنان بن الضيف، مرجع سابق، ص: 132.

² سليمان ناصر: تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص: 358.

الفصل الثاني ————— الصكوك الإسلامية

أ- صكوك المشاركة المستردة بالتدريج: وهذا النوع قد تبناه بنك التقوى بعد إقرار هيئة الرقابة الشرعية وإجراء التعديلات والضوابط المطلوبة. وخلاصة هذه الفكرة أن تدفع القيمة الدفترية لشراء هذه الأسهم مضافاً إليها مصاريف الإصدار، ثم تعامل معاملة الأسهم التي ليس لها حق التصويت في الجمعية العمومية ولا حق الحضور إليها، ثم يسترد صاحبها قيمتها على خمسة أقساط متساوية، ويصرف لحاملها سنوياً ما يقرر توزيعه من حساب الربح أو الخسارة مثله مثل حامل السهم الأخرى على أن يكون فقط بنسبة الرصيد الذي لم يحن موعد استرداده.

ب- صكوك المشاركة المستردة خلال زمن محدود: كأن يصدر البنك صكوكاً للمشاركة في مشروع معين أو في مشروعات عامة دون تخصيص، ويحددها بخمس سنوات أو عشر أو أكثر أو أقل، ويشارك فيه البنك بنسبة معينة، ثم يصفى المشروع ويأخذ كل واحد نصيبه، أو يبقى المشروع ويتفق فيه على أن ينتهي بأن يملكه الطرف الأول أو الثاني حسب الاتفاق¹.

3- صكوك المشاركة المنتهية بالتملك:

وهي تخصص لتمويل مشروع يشارك فيه البنك مع حامل السهم هذه الصكوك وذلك لأجل محدد، على أن يكون ذلك بأسلوب المشاركة المتناقصة أي التي تنتهي بتملك أحد الطرفين للمشروع تدريجياً، إما البنك وبالتالي خروج حامل السهم، وإما العكس وبالتالي يبقى المشروع لحامل السهم التي تتحول في هذه الحالة إلى أسهم في شركة مساهمة².

المطلب الثالث: صكوك التمويل

الفرع الأول: صكوك السلم

أولاً: تعريفها

هي شهادات ذات قيمة متساوية تصدر لجمع رأس المال الذي يدفع مقدماً على شكل ثمن للسلعة التي تسلّم لاحقاً³.

ثانياً: آلية إصدارها

يصدر البائع لبضاعة السلم، أو المؤسسة المالية التي تنوب عنه؛ صكوك السلم وذلك لقبض ثمن بضاعة السلم عند التعاقد من حصيلتها⁴، ويكون لمن يشتري الصك حق في البضاعة بنسبة ما دفعه (لتملك الصك) إلى قيمة البضاعة، مع ملاحظة أن من يشتري الصك يكون قد اشترى جزءاً من بضاعة السلم بسعر أقل من السعر المستقبلي لهذه البضاعة ومن هنا سيحقق عائداً على الصك⁵، وذلك إما من خلال بيع هذه البضاعة بعد قبضها بثمان أعلى وتوزيع الثمن بين المكتتبين، أو من خلال بيع بضاعة بسلم موازٍ من جنس وبنفس مواصفات بضاعة السلم قبل قبض بضاعة السلم بثمان أعلى، وقبض الثمن من المشتري عند التعاقد وتوزيعه

¹ علي محيي الدين القره داغي: بحوث في الاقتصاد الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، 2002، ص: 202-203.

² سليمان ناصر: تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، مرجع سابق، ص: 359.

³ محمد أيوب، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي: النظام المالي في الإسلام، أكاديمية إنترناشيونال، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت - لبنان، 2009، ص: 636.

⁴ أسامة عبد الحليم الجورية، مرجع سابق، ص: 83.

⁵ هشام أحمد عبد المحي، مرجع سابق، ص: 332.

الفصل الثاني — الصكوك الإسلامية

على مالكي صكوك السلم، ثم تسليمه بضاعة السلم بعد قبضها أو تحصيل بضاعة أخرى من السوق وتسليمها له، حيث تمثل صكوك السلم بعد قفل باب الاكتتاب، وتخصيص الصكوك حصة شائعة في بضاعة السلم وهي دين سلعي¹.

وبذلك فإن المصدر لهذه الصكوك هو البائع لسلعة السلم، والمكتتبون فيها هم المشترون للسلعة، وحصيلة الاكتتاب هي ثمن شراء السلعة (رأس مال السلم).

الفرع الثاني: صكوك الاستصناع

أولاً: تعريفها

هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكاً لحملة الصكوك².

ثانياً: آلية إصدار صكوك الاستصناع

يتم إصدار هذه الصكوك كما يلي³:

يعلن البنك الإسلامي عن إصدار صكوك لتمويل بناء عقارات مثلاً بطريقة الاستصناع، بحيث أن البنك قبل هذه العملية يكون قد اتفق مع المستفيد (المستصنع) على التسديد الملزم المؤجل لثمن العقارات، وبالتالي فإنه يكون قد قام بتقدير تكلفة المشروع وتحديد هامش الربح بالاتفاق مع المستفيد من هذا العقار وهذا يعني أن بإمكانه تحديد العائد الذي يمكن توزيعه على أصحاب هذه الصكوك، والتي يستحسن أن تحدد مدتها بفترة بناء أو إنجاز العقار تقريباً، وبعد عملية الاكتتاب والحصول على الأموال يتم إنجاز المشروع ثم يبيع إلى المستفيد، وبهذا يتم استرجاع الأموال مع هامش الربح المتفق عليه، وبعد أن تتم هذه العمليات في نهاية المدة المتفق عليها يتم استرجاع أصحاب الصكوك لأموالهم مع العائد المتفق عليه، وإذا كان البنك اتفق مع المستفيد على السداد بالأقساط فيمكن أن يكون استرجاع هذه الصكوك مع العائد على شكل أقساط أيضاً.

وعليه يكون:

- المصدر لتلك الصكوك هو الصانع (البائع).

- المكتتبون فيها هم مشترون للعين المراد صنعها.

- حصيلة الاكتتاب هي تكلفة المصنوع.

وبذلك حملة الصكوك العين المصنوعة ويستحقون ثمن بيعها، أو ثمن بيع العين المصنوعة في الاستصناع الموازي إن وجد⁴.

¹ أسامة عبد الحليم الجورية، مرجع سابق، ص: 83-84.

² هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص: 239، 241.

³ عبد الكريم شوكمال، سمير براهمي، مرجع سابق، ص: 14-15.

⁴ هشام أحمد عبد المحي، مرجع سابق، ص: 342.

الفصل الثاني — الصكوك الإسلامية

وفي الأخير نلاحظ استمرار تملك موجودات لها قيم مالية، في كل هذه الصور للصكوك وغيرها من الصور الأخرى وهذا الاستمرار يتضمن مسؤولية من المالك لما يقع على هذه الأعيان المالية من مخاطر، مثل انخفاض القيمة السوقية لبضاعة المضاربة، أو للأصول المؤجرة كما في الإجارة أو انخفاض القيمة السوقية لبضاعة السلم وآلات الاستصناع، وهذا ما يسمى في الفقه بالغنم، وهو الذي يبيح الربح الحال، وفقا للقاعدة الشرعية: «الغنم بالغرم»¹.

المبحث الثالث: ضوابط إصدار وتداول الصكوك الإسلامية

تتضمن عمليات إصدار وتداول الصكوك ضوابط شرعية تبدأ من الإعلان عن الاكتتاب فيها ثم ترافق عمليات التداول وتستمر حتى إطفاء الصكوك وانتهاء أجلها.

وهذه الضوابط لا بد من التقيد بها لضمان عدم انحراف الصكوك في أي مرحلة من مراحلها عن الشيء الذي وجدت من أجله، وحتى تحقق الفوائد الاقتصادية المرجوة منها.

ومن أجل التعرف على مختلف هذه الضوابط تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: الضوابط العامة لإصدار الصكوك الإسلامية.

المطلب الثاني: ضوابط تعامل أطراف هيكل الصكوك الإسلامية.

المطلب الثالث: أحكام وضوابط تداول الصكوك الإسلامية.

المطلب الأول: الضوابط العامة لإصدار الصكوك الإسلامية

إن إصدار الصكوك الإسلامية محكوم بضوابط شرعية عامة تنطبق على جميع عمليات التصكيك نبينها فيما يلي:

أولاً: عقد الصكوك

1- الصكوك الإسلامية لا بد أن تصدر على أساس عقد من عقود الاستثمار الشرعية، من مضاربة، وإجارة، ومشاركة... الخ، وحينئذ تخضع لأحكام هذه العقود وشروطها العامة².

2- لا بد أن تنظم عقود إصدار الصكوك العلاقة بين طرفيها، أي مصدر الصك والمكتب فيه، وتترتب آثار هذه العقود من حقوق والتزامات بين طرفيها بمجرد انعقاد العقد.

¹ عبد الملك منصور، مرجع سابق، ص: 14.

² علي محي الدين القره داغي: بيع الصكوك لحاملها - دراسة فقهية اقتصادية -، ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي الرابعة، جدة - السعودية -، يومي: 13- 14 نوفمبر 2011، ص: 49.

الفصل الثاني — الصكوك الإسلامية

ثانياً: مدة الصكوك

يجوز أن تصدر الصكوك لأجل قصير، أو طويلة، أو متوسطة، بالضوابط الشرعية وقد تصدر دون تحديد أجل، وذلك بحسب طبيعة العقد الذي تصدر الصكوك على أساسه¹.

ثالثاً: مشروعية النشاط

لا يجوز إصدار الصكوك أو تداولها إذا كانت حصيلة إصدارها تستخدم في نشاط محرم أو كان بعض موجوداتها محرماً.

رابعاً: إمكانية تغيير النشاط

يجب أن تستخدم حصيلة إصدار الصكوك حسب الغرض الذي صدرت من أجله وفق الضوابط الشرعية طوال مدة الاستثمار².

خامساً: إصدار الصكوك بغرض التداول

إذا أريد للصكوك التداول المطلق فيجب أن تكون مثلاً للأعيان، أو المنافع، أو الخدمات، أو كلها مجتمعة. أما الديون في الذمم فلا يجوز إصدار صكوك منها لأجل التداول المطلق، لأنه يطبق عليها أحكام التصرف في الديون³.

سادساً: التنضيق

يتم قياس العوائد (الأرباح) الفترية (الدورية) قبل نهاية أجل الصكوك وفقاً لمبدأ التنضيق الفعلي أو التنضيق الحتمي (التقديري) في ضوء المعايير الشرعية التي تضبط ذلك⁴.

سابعاً: نشرة الإصدار

يجب أن يراعى في نشرة الإصدار ما يأتي⁵:

1- أن تتضمن نشرة الإصدار شروط التعاقد والبيانات الكافية عن المشاركين في الإصدار وصفاتهم الشرعية وحقوقهم وواجباتهم، كما تتضمن شروط تعيينهم وعزلهم.

¹ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص: 242، 243.

² سوق دبي المالي، أمانة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، مرجع سابق، ص: 10.

³ علي محي الدين القره داغي: بيع الصكوك لحاملها - دراسة فقهية اقتصادية، مرجع سابق، ص: 49.

⁴ حسين حسين شحاته: الصكوك الإسلامية، الموقع الإلكتروني:

http://www.darelmashora.com/V2/Documents/28/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%83%D9%88%D9%83_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9.doc، تاريخ الإطلاع: 2013/03/24، ساعة الإطلاع: 10:14، ص: 9.

⁵ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص: 242-243.

الفصل الثاني — الصكوك الإسلامية

- 2- أن تتضمن نشرة إصدار الصكوك تحديد العقد الذي تصدر الصكوك على أساسه، كبيع العين المؤجرة، أو الإجارة، أو الاستصناع، أو السلم، أو المضاربة، أو المشاركة، أو الوكالة...الخ.
- 3- أن يكون العقد الذي أصدر الصك على أساسه مستوفياً لأركانه وشروطه، وأن لا يتضمن شرطاً يناهض مقتضاه أو يخالف أحكامه.
- 4- أن ينص في النشرة على الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى وجود هيئة شرعية تعتمد آلية الإصدار وتراقب تنفيذه طوال مدته.
- 5- أن تنص النشرة على أن يتم استثمار حصيلة الصكوك وما تتحول إليه تلك الحصيلة من موجودات بصيغة من صيغ الاستثمار الشرعية.
- 6- أن تنص النشرة على مشاركة مالك كل صك في الغنم بمقدار ما دفع وأن يتحمل الغرم بنسبة ما تمثله صكوكه من حقوق مالية.

المطلب الثاني: ضوابط تعامل أطراف هيكل الصكوك الإسلامية

أولاً: تغطية الاكتتاب

يجوز أن تتعهد مؤسسة بشراء ما لم يكتتب فيه من الصكوك، ويكون الالتزام من متعهد الاكتتاب مبنياً على أساس الوعد الملزم، ولا يجوز أن يتقاضى المتعهد بالاكتتاب عمولات مقابل ذلك التعهد¹.

ثانياً: التعهد بإعادة الشراء

1- لا يجوز للمضارب أو الشريك المدير أو وكيل الاستثمار أن يتعهد بشراء الأصول من حملة الصكوك أو ممن يمثلهم بقيمتها الاسمية عند إطفاء الصكوك في نهاية مدتها ويجوز أن يكون التعهد بالشراء على أساس صافي قيمة الأصول أو القيمة السوقية أو القيمة العادلة أو بضمن متفق عليه عند الشراء.

أما إذا كانت موجودات صكوك المشاركة أو المضاربة أو الوكالة بالاستثمار تقتصر على أصول مؤجرة إجارة منتهية بالتسليم، فيجوز لمدير الصكوك التعهد بشراء تلك الأصول - عند إطفاء الصكوك - ببلقي أقساط الأجرة لجميع الأصول، باعتبارها تمثل صافي قيمتها.

2- يجوز للمستأجر التعهد في صكوك الإجارة بشراء الأصول المؤجرة عند إطفاء الصكوك بقيمتها الاسمية على ألا يكون شريكاً أو مضارباً أو وكيلًا بالاستثمار².

¹ سوق دبي المالي، أمانة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، مرجع سابق، ص: 10.

² علي محي الدين القره داغي: بيع الصكوك لحاملها - دراسة فقهية اقتصادية -، مرجع سابق، ص: 50 - 51.

الفصل الثاني ————— الصكوك الإسلامية

ثالثا: الضمان في الصكوك الإسلامية

لا يجوز لمصدر الصكوك أو مدير الصكوك أو المستخدم لحصيلة إصدار الصكوك بعقد من عقود الاستثمار الشرعية كالمضاربة والمشاركة والوكالة بالاستثمار أن يضمن لحملة الصكوك القيمة الاسمية لهذه الصكوك ولا عائدا محددًا وإلا كان الإصدار والعقد الذي بني عليه باطلاً¹.

رابعا: المسؤولية التقصيرية

يضمن مدير الصكوك الإسلامية قيمة موجوداتها في حالة الإخلال (تعديه عليها أو تفريطه في حفظها أو خطئه الجسيم الذي لا يصدر ولا يتوقع صدوره من خبير استثمار) أو خالف الالتزام بالمعايير التي اشترطها حملة الصكوك. ويتحدد محل الضمان برأس المال، حسب القواعد العامة في الضمان².

خامسا: التحوط من المخاطر

يجوز أن ينظم مصدر الصكوك أو حملة الصكوك طريقة مشروعة للتحوط من المخاطر، أو للتخفيف من تقلبات العوائد الموزعة (احتياطي معدل التوزيع)، مثل إنشاء صندوق تأمين إسلامي بمساهمات من حملة الصكوك، أو الاشتراك في تأمين إسلامي (تكافلي) بأقساط تدفع من حصة حملة الصكوك في العائد أو من تبرعات حملة الصكوك. لا مانع شرعاً من اقتطاع نسبة معينة من العائد³.

سادسا: علاقة الأطراف المشكلة لهيكل الصكوك الإسلامية

يترتب عن إصدار الصكوك الإسلامية علاقات شرعية متعددة بين مختلف هذه الأطراف توضح فيما يلي:

1- علاقة حملة الصكوك فيما بينهم:

استثمار حصيلة الصكوك هو استثمار جماعي تنشأ عنه شركة ملك واقعية بين حملة الصكوك، باعتبارهم مالكين، على الشيوع للمشروع الاستثماري الذي تموله حصيلة صكوكهم، وتترتب على هذه الشركة أحكامها الشرعية.

2- علاقة حملة الصكوك بمصدرها:

تتحدد على أساس العقد الشرعي الذي تصدر الصكوك على أساسه، فقد تكون علاقة مشترٍ لعين مؤجرة ببائعها، أو مستأجر لهذه العين بمؤجرها، أو رب مال بمضارب، أو موكل بوكيل استثمار، أو شريك بشريكه⁴.

¹ سوق دبي المالي، أمانة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، مرجع سابق، ص: 21.

² سوق دبي المالي، أمانة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، مرجع سابق، ص: 21.

³ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص: 242، 243.

⁴ حسين حامد حسان، مرجع سابق، ص: 14.

الفصل الثاني ————— الصكوك الإسلامية

سابعاً: استقلالية الشركة ذات الهدف الخاص

ويشترط في الشركة ذات الهدف الخاص ألا تكون مملوكة لمنشئ الصكوك المستخدم لحصيلة إصدارها، وإلا سيترتب عن ذلك محذور شرعي، مثل: البائع للعين المؤجرة في صكوك ملكية الأعيان القابلة للتأجير، وصكوك ملكية المنافع، حيث إن بيع منشئ الصكوك للأعيان إلى الشركة ذات الغرض الخاص التي يملكها، هو بمثابة بيعها لنفسه. أما المضارب، فلا مانع من أن يصدر هو الإيجاب أو تصدره شركة ذات غرض خاص يؤسسها هو تنوب عنه لأنه لا محذور في ذلك¹.

المطلب الثالث: أحكام وضوابط تداول الصكوك الإسلامية

التداول لغة: "هو التناول والانتقال من حال إلى حال". وأما التداول اصطلاحاً: "فهو انتقال حق تملك الشيء من يد إلى يد أخرى، كانتقال السلع والبضائع والنقود بين التجار والبائعين والمشتريين".

والمقصود بتداول الصكوك هو: "التصرف في الحق الشائع الذي يمثل الصك، بالبيع أو الرهن أو الهبة أو غير ذلك من التصرفات الشرعية"².

وبما أنّ الصك ليس إلا وثيقة بما يمثله من أعيان ومنافع وديون، فإنّه لا بد أن يراعى في التعاملات المتعلقة به الأحكام الفقهية المتعلقة بالتصرف في أنواع الموجودات التي يمثلها هذا الصك³، وذلك على النحو التالي:

الفرع الأول: إذا كانت موجوداتها نقوداً

إذا كان المال المتجمع بعد الاكتتاب وقبل المباشرة في العمل بالمال لا يزال نقوداً، فإن تداول الصكوك الإسلامية يعتبر مبادلة نقد بنقد وتطبق عليه أحكام الصرف⁴ كما يلي:

1- التقابض في المجلس والتساوي عند اتحاد العملة.

2- التقابض في المجلس دون وجوب التساوي عند اختلاف العملة.

3- بيع الصكوك بقيمتها الاسمية دون زيادة أو نقصان.

¹ سوق دبي المالي، أمانة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، مرجع سابق، ص: 11.

² موسى بلا محمود: صكوك الاستصناع من البدائل الشرعية لسندات القروض الربوية، المؤتمر الدولي للمصارف والمالية الإسلامية حول: التقاضي عبر الحدود، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، يومي: 15-16 جوان 2010، ص: 13.

³ عبد الملك منصور، مرجع سابق، ص: 24.

⁴ محمد أيوب، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، مرجع سابق، ص: 628.

الفرع الثاني: إذا كانت موجوداتها ديوناً

إذا كانت ديوناً يطبق على تداول الصكوك أحكام تداول الديون¹. وقبل التطرق إليها لا بد أولاً أن نعرف معنى الدين. فالدين لغة: قال ابن منظور " كل شيء غير حاضر دين " ويعرفه الفقهاء بأنه: مال يثبت في الذمة بسبب يقتضي ثبوته.

وتكون الموجودات التي تمثلها الصكوك ديوناً إذا وجه البنك الإسلامي الأموال التي جمّعها من عملية الاكتتاب في هذه الصكوك إلى عمليات البيع الآجل؛ سواء بيع المساومة، أو المراجحة، أو في عمليات بيع السلم.

فالبنك الإسلامي حينما يشتري بضائع وأصول ثم يبيعها بالأجل يجعل مكوناته ديوناً في ذمة المتعامل معه، كما أن قيام البنك الإسلامي بدفع الأموال المجمعة من خلال الاكتتاب، في بيع السلم، يجعل مكوناته -أيضاً- ديوناً؛ لأن المسلم فيه قبل قبضه يعتبر ديناً في ذمة البائع².

بينما المقصود ببيع الدين هو تصرف الدائن بهذا الدين³ إما ببيع دينه إلى من عليه الدين، أو إلى شخص غيره، وفي كلا الحالتين قد يبيعه بنقد، وقد يبيعه بدين (نسيئة)، وعلى هذا تكون صور بيع الدين وأحكامها كما يلي:

أولاً: بيع الدين للمدين نقداً

وهو جائز عند جمهور الفقهاء باستثناء دين السلم.

ثانياً: بيع الدين لغير المدين بالنقد

فقد منعه جمهور الفقهاء وجّزه المالكية بشروط ثمانية⁴ تم اختصارها في النقطتين التاليتين:

1- ألا يؤدي البيع إلى محذور شرعي كالربا والغرر أو المخاطرة ونحوهما، فلا بد أن يكون الدين مما يجوز بيعه قبل قبضه، بأن يكون غير طعام، وأن يباع بثمان مقبوض، أي معجل، لئلا يكون ديناً بدين، وأن يكون الثمن من غير جنس الدين المبيع أو مع جنسه مع التساوي بينهما حذراً من الوقوع في الربا، وألا يكون الثمن ذهباً إذا كان الدين فضة وعلى العكس، حتى لا يؤدي ذلك إلى بيع النقد بالنقد نسيئة من غير مناجزة، فهذه هي الشروط الأربعة الأولى اختصرت في شرط واحد.

2- أن يغلب على الظن الحصول على الدين: بأن يكون المدين حاضراً في بلد العقد ليعلم حاله من عسر أو يسر، لتقدير قيمة الدين، وأن يكون المدين مقراً بالدين، حتى لا ينكره بعدئذ، فلا يجوز بيع حق متنازع عليه، وأن يكون أهلاً للالتزام بالدين بأن لا يكون قاصراً، ولا محجوراً عليه، مثلاً ليكون الدين مقدور التسليم، وألا يكون بين المشتري وبين المدين عداوة⁵.

¹ هشام أحمد عبد الحلي، مرجع سابق، ص: 193، 196.

² أشرف محمد دوابه: صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة، الإسكندرية - مصر، 2006، ص: 196.

³ محمد عدنان بن الضيف، مرجع سابق، ص: 140.

⁴ الصديق محمد أمين الضرير: بيع الدين، مجلة مجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي، العدد 13، جدة - السعودية، 2000، ص: 31، 32-15.

⁵ محمد عدنان بن الضيف، مرجع سابق، ص: 140.

ثالثاً: بيع الدين بالدين

وهو بيع الكالئ بالكالئ حيث أكد كثير من الفقهاء على منعه سواء يبيع للمدين، أو لغيره¹.

الفرع الثالث: إذا كانت موجوداتها أعياناً أو منافع أو حقوقاً معنوية

إذا كانت موجودات المشاريع القائمة بصكوك عبارة عن أعيان أو منافع موجودة فعلاً فلا خلاف حول بيعها وتداولها، لكون المبيع هنا جزءاً مشاعاً من شيء موجود فعلاً².

ويشمل ذلك واحداً أو أكثر من أنواع الأصول الثلاثة الآتية:

أولاً: الأعيان

وهي ما يعبر عنها بلغة المحاسبة الحديثة بـ"الأصول الحقيقية"، وتشمل:

1- الأصول غير المتداولة (عروض القنية): وهي إما أن تكون عقارات أو منقولات.

2- الأصول المتداولة غير المالية (عروض التجارة): وهي العروض المعدة للبيع، سواء كانت منتجات زراعية أو صناعية أو تجارية أو طبية أو غير ذلك.

ثانياً: المنافع

ويقصد بها: الفوائد العرضية من الأعيان عند استعمالها، كسكنى المنازل وركوب السيارة وعمل العامل.... فالمنافع تكتسب من الأعيان بواسطة استعمالها، وهي الهدف من ملكية الأعيان وغايتها في الحقيقة، فليس تملك الأعيان إلا لأجل الحصول على منافعها، غير أن ملك المنفعة قد يكون مستقلاً ومنفصلاً عن ملك مصادرها من الأعيان فيملك منفعة العين من لا يملك العين. فمن ملك داراً فقد ملك عينها ومنفعتها، ومن استأجر داراً للسكنى ملك منفعة سكنائها ومن استأجر عاملاً لعمل معين ملك عمله الذي حدد في عقد الإجارة. فالمنفعة تارة يكون محلها عيناً من الأعيان كالسكن... وتارة يكون محلها الذمم كالأعمال....

ثالثاً: الحقوق المعنوية

وتشمل هذه الحقوق على سبيل المثال لا الحصر: الاسم التجاري، الرخصة التجارية وعقد الترخيص³.

¹ الصديق محمد أمين الضير، مرجع سابق، ص: 47، 48-49.

² محمد عدنان بن الضيف، مرجع سابق، ص: 139.

³ يوسف بن عبد الله الشيبلي: إصدار وتداول الأسهم والصكوك والوحدات الاستثمارية المشتملة على النقود أو الديون وضوابطها الشرعية، ندوة الصكوك الإسلامية: عرض وتقييم، جامعة الملك عبد العزيز، جدة -السعودية-، الأيام: 24-26 ماي 2010، ص: 10-11.

الفرع الرابع: إذا كانت موجوداتها خليطاً من: النقود والديون والأعيان والمنافع

إذا أصبحت الموجودات مختلطة من النقود والديون والأعيان والمنافع فإنه يجوز تداول الصكوك وفقاً للسعر المتراضي عليه، على أن يكون الغالب في هذه الحالة أعياناً ومنافع¹.

وانطلاقاً من الضوابط سابقة الذكر يمكن توضيح ضوابط تداول كل صك على حدى في الجدول التالي:

¹ علي محي الدين القره داغي: بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، 2002، ص: 195.

الفصل الثاني ————— الصكوك الإسلامية

الجدول رقم (1):

قابلية الصكوك الإسلامية للتداول

نوع الصك	قابليته للتداول
صكوك المقارضة والمشاركة	يجوز تداول صكوك المضاربة وصكوك المشاركة بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك وبدء النشاط في الأعيان والمنافع، أما قبل بدء النشاط. فتراعى ضوابط التصرف في النقود(الصرف). وفي حال بيع الموجودات بضمن مؤجل فتراعى ضوابط بيع الدين ¹ .
صكوك السلم	لا يجوز تداول صكوك السلم، والسبب في ذلك أن هذه الصكوك تمثل ديناً في ذمة البائع، وبيع الدين لا يجوز. وهذا يعني أن وظيفة صكوك السلم أصبحت محصورة في تصكيك ثمن سلعة السلم بهدف حشد التمويل اللازم لشرائها وتوثيق حقوق المشتريين بوثائق السلم، أما مزية التسييل فإنها تتخلف في هذه الصكوك طالما لم يتحقق قبض سلعة السلم ² .
صكوك ملكية لأعيان مؤجرة	يجوز تداول هذه الصكوك مباشرة بعد قفل باب الاكتتاب وتخصيص الصكوك لأنها تمثل موجودات عينية ³ .
صكوك مؤجرة موصوفة في الذمة	إن حامل الصك قبل شراء العقار أو المصنع أو نحوه لا يجوز له بيع الصك إلا بتطبيق ضوابط الصرف، لأن رأس مال المشروع نقود ولكن بعد شراء العقار أو المصنع أو نحوه فيجوز تداول الصكوك بالسعر الذي يتراضى عليه المتعاقدان لأن الصك في هذه الحالة يمثل جزءاً من عقار أو مصنع أو نحوه ⁴ .
صكوك ملكية منافع الأعيان الموجودة	صكوك من مالك العين الموجودة
	تداول هذه الصكوك يبدأ مباشرة بعد الاكتتاب، لأن الصك حينئذٍ يمثل منفعة، وليس نقداً محضاً.

¹ نوال بن عمارة، مرجع سابق، ص: 256.

² عبد الجبار السبهاني: التصكيك والصكوك الإسلامية، الموقع الإلكتروني: <http://al-sabhan.com/index.php/2012-12-29-11-36-57>، تاريخ الإطلاع: 2013/04/06، ساعة الإطلاع: 17:42.

³ أسامة عبد الحليم الجورية، مرجع سابق، ص: 69-70.

⁴ هشام أحمد عبد الحفي، مرجع سابق، ص: 282.

الفصل الثاني ————— الصكوك الإسلامية

	صكوك من مستأجر مالك لمنافع العين الموجودة	يجوز تداول هذه الصكوك بعد الاكتتاب مباشرة ¹ .
	صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة	لا يجوز تداول صكوك ملكية منافع الأعيان الموصوفة في الذمة قبل تعيين العين التي تستوفي منها المنفعة إلا بمراعاة ضوابط التصرف في الديون. فإذا تعينت جاز تداول الصكوك.
صكوك ملكية الخدمات	صكوك ملكية الخدمات من طرف معين	يجوز تداول صكوك ملكية الخدمات التي تستوفي من طرف معين قبل إعادة إجارة تلك الخدمات، فإذا أعيدت الإجارة كان الصك ممثلاً للأجرة، وهي حينئذ دين في ذمة المستأجر الثاني فيخضع التداول حينئذ لأحكام وضوابط التصرف في الديون.
	صكوك ملكية الخدمات من طرف موصوف في الذمة	لا يجوز تداول صكوك ملكية الخدمات التي تستوفي من طرف موصوف في الذمة قبل تعيين الطرف التي تستوفي منه الخدمة إلا بمراعاة ضوابط التصرف في الديون. فإذا تعين الطرف جاز تداول الصكوك ² .
صكوك الإستصناع	- يجوز تداول صكوك الاستصناع بعد تحول النقود إلى أعيان، لأنها تمثل موجودات يجوز التصرف فيها. - أما إذا دفعت حصيلة الصكوك ثمناً في استصناع مواز، أو تم تسليم العين المصنعة للمستصنع فإن تداولها يخضع لأحكام التصرف في الديون، لأن الصك يمثل الثمن في ذمة المستصنع وهو دين نقدي فيخضع تداول الصكوك في هذه المرحلة لأحكام تداول الديون³.	

المصدر: من إعداد الطالبة.

¹ علي محي الدين القره داغي: بحوث في فقه البنوك الإسلامية - دراسة فقهية واقتصادية، مرجع سابق، ص: 209.

² هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، مرجع سابق، ص: 244.

³ هشام أحمد عبد الحفي، مرجع سابق، ص: 342.

خلاصة الفصل الثاني

يتبين لنا من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، أن الصكوك الإسلامية هي بديل لأدوات التمويل التقليدية. حيث تعتبر أداة تمويل جد مهمة بالنسبة للبنوك الإسلامية، التي يمكن أن تستعملها في الحصول على أموال من خلال:

- تسهيل موجودات مشاريعها الاستثمارية القائمة، وبالتالي استخدام حصيلة الاكتتاب في الصكوك الممثلة لتلك الموجودات في الدخول في مشاريع جديدة.

- إصدار صكوك مبنية على دراسات لجدوى المشاريع الاستثمارية المزمع إقامتها من حصيلة الاكتتاب.

تتمتع الصكوك الإسلامية بخصائص ومزايا تجعلها بالنسبة للبنك الإسلامي أداة تمويل أفضل من الودائع الاستثمارية التي يمكن سحبها من البنك الإسلامي في أي وقت.

تتنوع الصكوك الإسلامية بحسب الصيغ الاستثمارية التي ستوظف على أساسها حصيلة الاكتتاب فيها. إذ يوجد لها حوالي أربعة عشر نوعاً، وتعتبر الإجارة أهم هذه الأنواع لما لها من خصائص تجعلها في موضع متوسط بين الأسهم - وما تتضمنه من مخاطر - والسندات - وما تختص به من مرونة وضمان -؛ ثم تأتي بعدها كل من صكوك المضاربة و صكوك المشاركة.

يخضع إصدار وتداول الصكوك الإسلامية لمجموعة ضوابط منها ما هو عام يتعلق بعقد الصك، مدته، والأحكام المتعلقة بمحتوى نشرة الإصدار، ومنها ما يتعلق بالأطراف المشكلة لهيكل الصكوك الإسلامية (منشئ، مصدر، مكتتبين... إلخ)، ومنها ما هو خاص بأحكام وضوابط تداول الصكوك الإسلامية.

تداول الصكوك الإسلامية يخضع لأحكام تداول ما تمثله من موجودات التي قد تكون نقوداً أو ديوناً أو أعياناً ومنافع أو خليطاً من ذلك كله، وعلى هذا الأساس يمكن أن تقسم الصكوك التي تم تناوله في هذا الفصل حسب قابليتها للتداول، إلى صكوك قابلة للتداول والتي تتمثل في صكوك الاستثمار وصكوك الإجارة بالإضافة إلى صكوك الاستصناع وأخرى غير قابلة للتداول وهي صكوك السلم.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

تمهيد:

بعد التعرف على الاستثمار طويل الأجل وأهميته، وعلى المعوقات التي تحول دون تطبيقه من قبل البنوك الإسلامية، وكذا على الصكوك الإسلامية وكيفية استعمالها بصفة عامة وذلك كدراسة نظرية. سوف يتناول هذا الفصل تقييما للموارد المالية طويلة الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي باعتبارها المؤثر الأساسي على الأنشطة الاستثمارية، وذلك حتى يسهل فهم تركيز هذا البنك على استثمار (قصير أو طويل الأجل) دون الآخر، وعلى أسلوب استثماري (مربحة أو مضاربة أو ...) دون آخر، وحتى نتمكن من معرفة تأثير استخدام البنك للصكوك الإسلامية كمصدر من مصادر أمواله الداخلية والخارجية، على الاستثمار طويل الأجل.

لذا سوف يتناول هذا الفصل المباحث التالية:

المبحث الأول: تقييم مصادر الأموال الداخلية طويلة الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي.

المبحث الثاني: تقييم مصادر الأموال الخارجية طويلة الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي.

المبحث الثالث: تقييم استثمارات بنك أبوظبي الإسلامي.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

المبحث الأول: تقييم مصادر الأموال الداخلية طويلة الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

إن مصادر الأموال الداخلية للبنوك الإسلامية تعد مصادر أموال طويلة الأجل كما هو الحال في باقي البنوك، لذا لا بد من تقييمها لمعرفة مدى مساهمتها وتأثيرها على الاستثمار طويل الأجل.

ومن أجل ذلك تم استخدام مجموعة من النسب والمؤشرات التي تم حسابها من خلال بيانات مالية لبنك أبوظبي الإسلامي الذي سيتم تعريفه في بداية هذا المبحث. لذا سيتناول هذا المبحث المطالب التالية:

المطلب الأول: التعريف لبنك أبوظبي الإسلامي.

المطلب الثاني: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي موارد البنك.

المطلب الثالث: نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية.

المطلب الرابع: معدل نمو حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل.

المطلب الأول: نشأة بنك أبوظبي الإسلامي

تأسس بنك أبوظبي الإسلامي في 13 محرم سنة 1418 هجرية الموافق 20 ماي سنة 1997 ميلادية كشركة مساهمة عامة، وكان ذلك بناء على المرسوم الأميري رقم 9 لسنة 1997 الذي أصدره الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد بدأ البنك بتوفير مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية ذات المستوى الرفيع، كخدمات التمويل وخدمات الحسابات المصرفية المختلفة منذ 11 رجب سنة 1419 الموافق 11 نوفمبر سنة 1998. وقد تم افتتاح المصرف رسمياً تحت رعاية صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله، في 18 أبريل سنة 1999.

وبالإضافة إلى المكتب الرئيسي للبنك في أبوظبي، يمتلك البنك 75 فرع في دولة الإمارات العربية المتحدة وفرعين في العراق والسودان بالإضافة إلى شركات تابعة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة.

حيث يقوم المصرف وشركاته التابعة ("المجموعة") بتقديم جميع الخدمات المصرفية، التمويلية والاستثمارية من خلال أدوات مالية متنوعة مثل المراجعة، الاستصناع، المضاربة، المشاركة، الإجارة، الوكالة والصكوك وأدوات أخرى¹.

¹ التقرير المالي السنوي لبنك أبوظبي الإسلامي لسنة 2012، ص: 8.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

الفرع الأول: رأس المال

وبلغ رأس مال المصرف المصرح به والمكتتب فيه (1,000,000,000) ألف مليون درهم إماراتي أي ما يعادل (273,000,000) دولار أمريكي موزعاً على (100,000,000) مائة مليون سهم بقيمة إسمية قدرها (10) دراهم للسهم الواحد، وجميعها أسهم عادية¹.

وقد شهد رأس مال البنك عدة تغيرات، كان آخرها في 28 أبريل 2010. حيث زاد البنك رأسماله من 1970588 ألف درهم إماراتي إلى 2364706 ألف درهم وذلك عن طريق توزيع أسهم منحه بنسبة 20 % عن عام 2009².

الفرع الثاني: رسالة البنك

تكون مصرف إسلامي رائد يعتمد الشمولية، ويصوغ نشاطه وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، ويحقق مفهومه المتكامل بالتركيز على احتياجات العملاء، والابتكار الفريد للخدمات والمنتجات، واستخدام أحدث وسائل التقنية التي تلبي الرغبات المتميزة للمتعاملين، مع الاعتناء بتحفيز ومكافأة الموظفين، و الحرص الواعي على تنمية عوائد المستثمرين والمساهمين³.

الفرع الثالث: الرؤية والأهداف

تكمّن رؤيته في أن يكون مجموعة مالية إسلامية رائدة في العالم، وترتكز أهدافه في تقديم حلول مالية إسلامية للعالم أجمع⁴، وذلك من خلال سعيه إلى⁵:

- 1- أن يطور خدماته بما يلي احتياجات عملائه.
- 2- أن تكون خدماته نوعيّة، تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، وبأسعار مقبولة.
- 3- أن يبتكر خدمات مصرفية، ويطورها: تناسقاً مع متطلبات المودعين الحالية، واستشرافاً لطموحاتهم المستقبلية.
- 4- أن يستخدم أحدث وسائل التّقنية في إيصال الخدمات والمنتجات المصرفية.

¹ الموقع الإلكتروني:

² ساعة الاطلاع: 19:56. <http://www.adib.ae/ar/%D9%82%D9%8A%D9%85-%D9%88-%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81> تاريخ الإطلاع: 2012/04/15

³ التقرير المالي السنوي لبنك أبو ظبي الإسلامي لسنة 2010، ص: 45.

⁴ فريد مشري: علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وقبول، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر، 2007-2008، ص: 97.

⁵ الموقع الإلكتروني:

⁶ ساعة الإطلاع: 19:56. <http://www.adib.ae/ar/%D9%82%D9%8A%D9%85-%D9%88-%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81> تاريخ الإطلاع: 2013/04/15

⁷ فريد مشري، مرجع سابق، ص: 111.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

5- أن تكون أهداف الموظفين متفقة مع أهداف البنك العامة.

الفرع الرابع: قيم البنك

1- التمسك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في ما يتعلق بأنشطة البنك المختلفة.

2- الاهتمام الكامل بإرضاء العملاء.

3- التطلع الدائم إلى أن يكون مصرفاً يُعْتز بالانتماء إليه، ويخلص له العاملون فيه بتقديمه الفرصة للمساهمة والتعلم والارتقاء بالمبادئ.

4- الموازنة بين التكنولوجيا والإبداع، تمييزاً لخدمات البنك المختلفة، وإرضاء لتطلعات عملائه¹.

الفرع الخامس: إدارة البنك

تتكون إدارة البنك من مجلس إدارة يضم 7 أعضاء، كما يوجد بالبنك أيضاً هيئة شرعية تتكون من 5 أعضاء، ومدققي حسابات وجمعية عامة للمساهمين.

المطلب الثاني: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي موارد البنك

الهدف من حساب نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي موارد بنك أبوظبي الإسلامي هو معرفة مدى اعتماد هذا البنك في تكوين هيكل مصادر أمواله على حقوق الملكية - مصادر الأموال الداخلية -، التي تعتبر من أهم مصادر التمويل طويل الأجل. وتحسب هذه النسبة بقسمة رأس المال، الاحتياطات والأرباح المحتجزة والصكوك القابلة للتحويل - إن وجدت - لكل سنة على إجمالي موارد البنك، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي موارد البنك} = (\text{رأس المال} + \text{الاحتياطات} + \text{الأرباح المحتجزة} + \text{الصكوك القابلة للتحويل}) \div \text{إجمالي الموارد.}$$

وفيما يلي توضيح لتطور هذه النسبة خلال فترة الدراسة:

¹ فريد مشري، مرجع سابق، ص: 111.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

الجدول رقم (2):

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي موارد بنك أبوظبي الإسلامي (2003-2012)

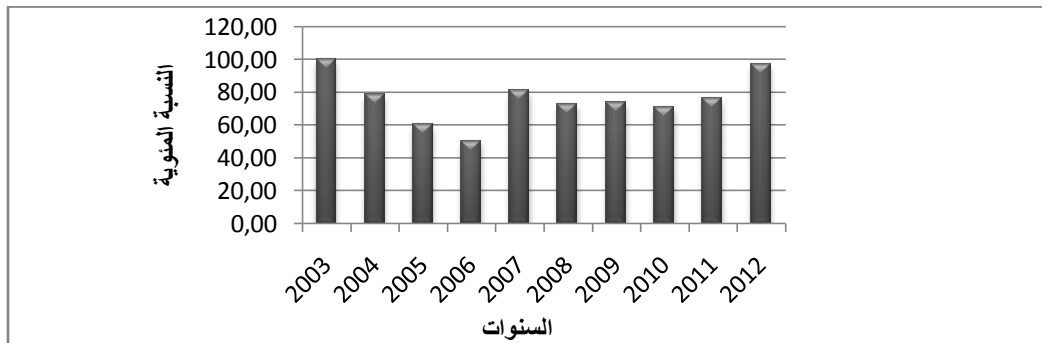
(القيمة بالآلاف درهم إماراتي)

السنة (م)	حقوق الملكية	إجمالي الموارد	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد (%)	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد على أساس سنة 2003 (%)
2003	1400419	9220713	15,19	100,00
2004	1505643	12687169	11,87	78,14
2005	2022012	22189405	9,11	59,97
2006	2769615	36290432	7,63	50,23
2007	5420878	44042179	12,31	81,04
2008	5636712	51210056	11,01	72,48
2009	7144536	64084004	11,15	73,40
2010	8110652	75257518	10,78	70,97
2011	8571067	74335066	11,53	75,91
2012	12651882	85664555	14,77	97,24
المتوسط العام	5523341,6	47498109,7	11,53	95,94

المصدر: من إعداد الطالبة. البيانات من التقارير المالية لمصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة: 2012/2003.

الشكل رقم (05):

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموارد على أساس سنة 2003 (%)



المصدر: من إعداد الطالبة. بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال بيانات الجدول والشكل البياني السابقين يتضح أن:

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

أولاً: نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي موارد البنك تتراوح ما بين 7,63 % و 15,19 % بمتوسط نسبي قدره 11,53 %. وقد عرفت هذه النسبة:

1- انخفاضاً في عدة سنوات: كان السبب فيه، حدوث زيادة كبيرة في إجمالي موارد البنك، والتي قابلتها زيادة طفيفة في حقوق الملكية. وغالباً ما كان السبب في زيادة هذه الأخيرة هو زيادة الاحتياطات، الأرباح المتراكمة وحقوق الأقلية. ويضاف إلى هذه الأسباب في السنوات 2006، 2008 و 2010 زيادة البنك لرأس ماله.

2- ارتفاعاً في باقي سنوات الدراسة: وذلك نتيجة، حدوث زيادة في حقوق الملكية بنسبة تفوق نسبة الزيادة في إجمالي الموارد. ويمكن تحديد أسباب زيادة حقوق الملكية على النحو التالي:

في سنة 2007: كان السبب في زيادة حقوق الملكية هو قيام البنك بإصدار صكوك مضاربة إسلامية قابلة للتحويل الإلزامي إلى أسهم البنك العادية، وقدرت قيمت هذه الصكوك بـ 2 مليار درهم إماراتي تم دفعها بالكامل في 29 مارس 2007، مما أدى إلى بلوغ نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي موارد البنك أعلى قيمة لها خلال الخمس سنوات الأولى من فترة الدراسة والتي قدرت بـ 12,31 %.

ويشار هنا إلى أن هذه الصكوك عادة ما يتم إصدارها عندما يراد رفع رأس المال في المستقبل؛ لذا لا يسمح بالاكتتاب فيها إلا لجهة موثوقة يراد أن تكون شريكة في رأس المال. فبدل أن يصدر البنك أسهما في المستقبل ويتكبد تكاليف مرتفعة فإنه يرفع من رأس ماله في المستقبل بأقل التكاليف عن طريق إصداره لهته الصكوك.

في سنة 2009: كانت الزيادة في حقوق الملكية ناتجة عن إصدار البنك صكوك مضاربة إسلامية لصالح دائرة المالية لحكومة إمارة أبوظبي بقيمة إسمية بلغت 2 مليار درهم إماراتي، وذلك بهدف دعم الشق الأول من رأس المال¹، وتماشياً مع برنامج الحكومة لتعزيز الملاءة المالية لعدد من المؤسسات المصرفية.

وتعتبر هذه الصكوك دائمة حيث أنه لا يوجد لها تاريخ استرداد معين. وتشتمل على التزامات مباشرة من غير ضمان من جانب المصرف وفقاً لشروط وأحكام المضاربة الشرعية.

الربح الذي تم توقعه لهذه الصكوك خلال الفترة الأولى المكونة من خمس سنوات هو 6 % سنوياً. ويحق للبنك وفق إرادته المطلقة أن لا يقوم بتوزيع أي أرباح على المضاربة وفق ما كان متوقعاً، ولا يعتبر هذا الحدث حالة تعثر².

في سنة 2011: كانت الزيادة في حقوق الملكية ناتجة عن زيادة كل من الأرباح المحتجزة والأرباح المقترحة توزيعها.

¹ التقرير المالي السنوي لبنك أبوظبي الإسلامي لسنة 2012، ص: 54.

² المرجع السابق، ص: 54.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

في سنة 2012: كان السبب في زيادة حقوق الملكية هو قيام البنك بعملية إصدار لأول صكوك مضاربة هجينة غير قابلة للتحويل في العالم للشق الأول من رأس المال متوافقة مع الشريعة الإسلامية وأول أداة تمويل لعموم المستثمرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا¹. حيث قدرت بقيمة 3629165 ألف درهم إماراتي (1 مليار دولار أمريكي).

هذه الصكوك قابلة للاسترداد من قبل المصرف بعد الفترة المنتهية في 16 أكتوبر 2018 ("تاريخ الاسترداد الأولي") أو أي تاريخ دفع للربح وفقاً لحالات معينة، وريح المضاربة المتوقع لهذه الصكوك هو 6,375 % وتدفع بشكل نصف سنوي في نهاية كل 6 أشهر خلال الفترة الأولية المكونة من ست سنوات².

وبما أن كل هذه الصكوك الإسلامية أدرجت ضمن حقوق الملكية واستعملت لدعم الشق الأول لرأس مال البنك فإن حاملها يعتبرون مالكيين لحصة من الكيان القانوني للبنك، دون أن يكون لهم الحق في التصويت وإلا كانوا حاملين لأسهم وليس لصكوك.

ثانياً: كما يتضح أن نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي موارد البنك قد حققت على أساس سنة 2003 تراجعاً في جميع سنوات الدراسة، وقد تراوح هذا التراجع من 2,76 % إلى 49,77 %. وهو ناتج بصفة عامة عن الزيادة في إجمالي موارد البنك مقابل حدوث تغير بسيط في حقوق الملكية في كل سنة من سنوات الدراسة بالنسبة لسنة الأساس.

وعلى العموم يمكن القول أن بنك أبوظبي الإسلامي يعتمد وبشكل كبير عند جمعه لأمواله على مصادر الأموال الخارجية، إذ لا تمثل حقوق الملكية سوى نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك.

المطلب الثالث: نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية

الهدف من حساب هذه النسبة هو معرفة حجم الموارد المالية الذاتية لبنك أبوظبي الإسلامي التي يمكن أن يستفيد منها في تمويل الاستثمار طويلة الأجل من إجمالي تلك الموارد. إذ كما يبيننا في الفصل الأول أن جزءاً من قيمة حقوق الملكية وخاصة من رأس المال يستعمل في شراء الأصول الثابتة للبنك، وبالتالي فإن حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل يمكن الحصول عليها بطرح قيمة الأصول الثابتة من إجمالي حقوق الملكية وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل} = \text{إجمالي حقوق الملكية} - \text{الأصول الثابتة}$$

¹ الموقع الإلكتروني: <http://www.argaam.com/article/articleDetail/300138/>، تاريخ الإطلاع: 2013/5/09، ساعة الإطلاع: 23:10.

² التقرير المالي السنوي لبنك أبوظبي الإسلامي لسنة 2012، ص ص: 53-54.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

الجدول رقم (3):

نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (2003-2012)

(القيمة بالآلاف درهم إماراتي)

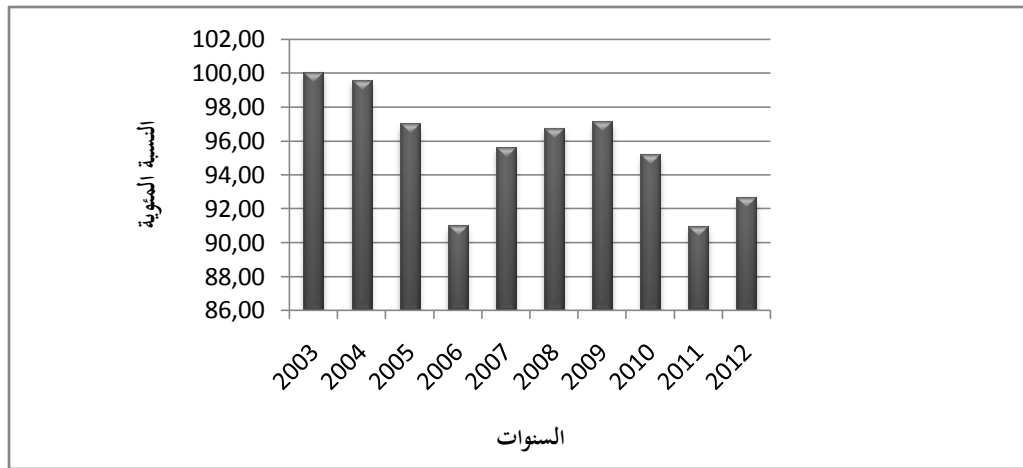
السنة	حقوق الملكية	الأصول الثابتة	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (%)	نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (%) سنة 2003
2003	1400419	34757	1365662	97,52	100,00
2004	1505643	44274	1461369	97,06	99,53
2005	2022012	109880	1912132	94,57	96,97
2006	2769615	313329	2456286	88,69	90,95
2007	5420878	368244	5052634	93,21	95,58
2008	5636712	321549	5315163	94,30	96,70
2009	7144536	378825	6765711	94,70	97,11
2010	8110652	585887	7524765	92,78	95,14
2011	8571067	973963	7597104	88,64	90,89
2012	12651882	1221849	11430033	90,34	92,64
المتوسط العام	5523341,6	435255,7	5088085,9	93.18	

المصدر: من إعداد الطالبة. البيانات من التقارير المالية لمصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة: 2012/2003.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

الشكل رقم (06):

نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية على أساس سنة 2003 (%)



المصدر: من إعداد الطالبة. بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال بيانات الجدول والشكل البياني السابقين يتضح أن:

أولاً: نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية تتراوح ما بين 88,69 % و 97,52 % بمتوسط نسبي قدره 93.18 %، وقد عرفت النسبة:

1- انخفاضاً: في السنوات الأولى (2003 - 2006) وفي السنتين 2010 و 2011 نتيجة للزيادة في حقوق الملكية التي صاحبته زيادة بنسبة أقل في حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل وذلك راجع إلى توسع البنك في تمويل أصوله الثابتة، التي تضاعفت بـ 9 مرات من 2003 إلى 2006 وحوالي الثلاث مرات من 2009 إلى 2011 مما جعل نسبة حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية تنخفض من سنة إلى أخرى مع التزايد الكبير في الأصول الثابتة.

2- ارتفاعاً: في السنوات من 2007 إلى 2009 وكذا سنة 2012 ويعود ذلك إلى الزيادة في قيمة حقوق الملكية التي قابلها في نفس الوقت زيادة أكبر بقليل في حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل ، وذلك ناتج عن التغير البسيط في أصول البنك الثابتة التي عرفت زيادة بسيطة في معظم هذه السنوات وانخفاضاً في سنة 2008 بسبب استبعاد البنك لبعض أصوله الثابتة.

ثانياً: أن هذه النسبة قد شهدت تراجعاً عن سنة الأساس في جميع سنوات الدراسة. حيث حققت أدنى معدلها عام 2011 بنسبة 90,89 %، وأعلى معدلها سنة 2004 بنسبة 99,53 %، وهو يعد تراجعاً بسيطاً ناتجاً بصفة عامة عن زيادة الأصول الثابتة بنسبة تفوق الزيادة في حقوق الملكية في كل سنة من سنوات الدراسة بالنسبة لسنة الأساس.

وعموماً فإن هذه النسبة تدل على أن الأموال الموجهة لتمويل الأصول الثابتة، لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي حقوق الملكية، لذا فإن معظم حقوق الملكية هي أموال متاحة للاستثمار طويل الأجل.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

المطلب الرابع: معدل نمو حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل

الهدف من حساب هذا المعدل هو معرفة مقدار التغير في حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل لكل سنة من سنوات الدراسة بالنسبة للسنة التي تسبقها أو بالنسبة لسنة الأساس (2003). وكلما كان التغير بالزيادة اعتبر ذلك مؤشرا جيدا ودل على زيادة مقدرة البنك على استخدام حقوق الملكية في تمويل الأنشطة الاستثمارية طويل الأجل.

ويحسب هذا المعدل وفقا للمعادلتين التاليتين:

$$\text{معدل النمو السنوي لحقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل} = (\text{حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل للسنة } n - \text{حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل للسنة } 1) \div \text{حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل للسنة } 1$$

معدل نمو حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل عن سنة الأساس = حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في السنة ن - حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في سنة الأساس / حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل في سنة الأساس.

الجدول رقم (4):

معدل نمو حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل (2003 - 2012)

(القيمة بالآلاف درهم إماراتي)

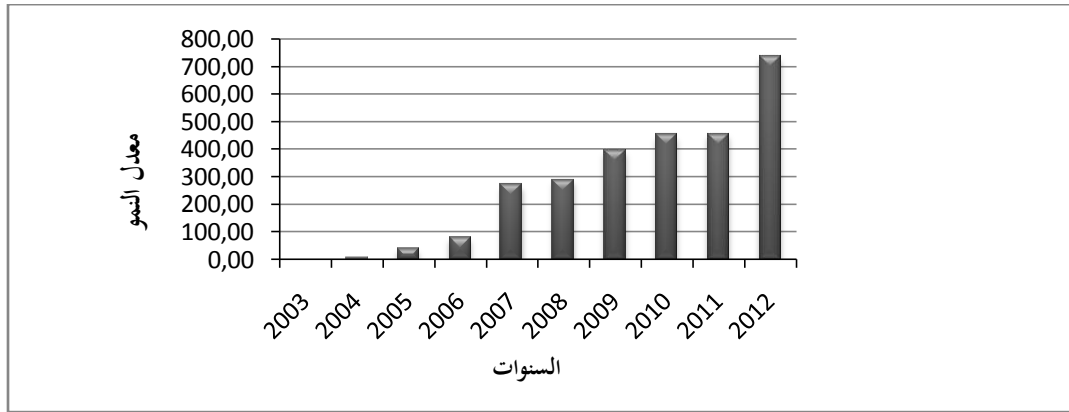
السنة	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل	حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل على أساس سنة 2003	معدل النمو السنوي لحقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل (%)	معدل نمو حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل على أساس سنة 2003 (%)
2003	1365662	100,00	0,00	0,00
2004	1461369	107,01	7,01	7,01
2005	1912132	140,02	30,85	40,02
2006	2456286	179,86	28,46	79,86
2007	5052634	369,98	105,70	269,98
2008	5315163	389,20	5,20	289,20
2009	6765711	495,42	27,29	395,42
2010	7524765	551,00	11,22	451,00
2011	7597104	556,29	0,96	456,29
2012	11430033	836,96	50,45	736,96
المتوسط العام	5088085,9	372,57	26,71	

المصدر: من إعداد الطالبة. البيانات من التقارير المالية لمصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة: 2012/2003.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

الشكل رقم (07):

معدل نمو حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل على أساس سنة 2003 (%)



المصدر: من إعداد الطالبة. بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال بيانات الجدول والشكل البياني السابقين يتضح أن:

أولاً: معدل النمو السنوي لحقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل بلغ متوسطه عن فترة الدراسة نسبة 26.71% وحقق أعلى معدلاته عام 2007 بنسبة 105,70% حيث شهدت حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل تزايداً من 2456286 ألف درهم إماراتي إلى 5052634 ألف درهم إماراتي.

كما حقق هذا المعدل أدنى مستوياته عام 2011 حيث قدر بـ 0,96%، إذ انتقلت فيه حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل من 7524765 ألف درهم إماراتي إلى 7597104 ألف درهم إماراتي.

ويلاحظ أن معدل النمو السنوي لحقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل، شهد تذبذباً بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة، وأنه منذ أن حقق ارتفاعاً سنة 2005 بسبب زيادة الاحتياطات، الأرباح المتراكمة وحقوق الأقلية، لم يحقق ارتفاعاً إلا في السنوات التي قام فيها البنك بإصدار صكوك المضاربة، وهي: سنة 2007، 2009 و 2012.

وعلى العموم فإن هذا المعدل كان موجباً في كل سنوات الدراسة. وهذا يعني أنه في كل سنة كانت حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل تحقق زيادة عن السنة التي قبلها، وهو يعد أمراً إيجابياً ويدل على زيادة قدرة البنك على الاستثمار طويل الأجل من سنة لأخرى.

ثانياً: معدل نمو حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل على أساس سنة 2003 حقق أدنى مستوياته سنة 2004 بنسبة 7,01%، وأعلى مستوياته سنة 2012 بنسبة 736,96%.

ويلاحظ أن هذا المعدل شهد تزايداً تدريجياً طوال سنوات الدراسة، وهذا يعد أمراً إيجابياً، حيث يدل على زيادة قدرة بنك أبوظبي الإسلامي على الاستثمار طويل الأجل في كل سنوات الدراسة بالنسبة لسنة الأساس.

وهكذا يتبين لنا من خلال تقييم مصادر الأموال الداخلية طويلة الأجل ما يلي:

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

- 1- حقوق الملكية في بنك أبوظبي الإسلامي لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي موارد البنك.
- 2- معظم حقوق الملكية لبنك أبوظبي الإسلامي هي موارد مالية متاحة للاستثمار طويل الأجل، وهذا يعتبر مؤشرا إيجابيا، غير أن أثره على الاستثمار طويل الأجل يبقى بسيطا ، نظرا لكون حقوق الملكية في حد ذاتها لا تمثل نسبة كبيرة من إجمالي موارد البنك.
- 3- أن حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل حققت زيادة في معدل نموها السنوي، في السنوات التي أصدر فيها البنك صكوكاً إسلامية، وبالتالي فهذه الصكوك تعد عاملا مساعدا على زيادة الموارد طويلة الأجل، وهو ما يعتبر أمرا مشجعا للبنك على الاستثمار طويل الأجل.
- 4- أن الصكوك الإسلامية التي قام البنك بإصدارها لدعم الشق الأول من رأس ماله عن طريق ما يعرف بالتصكيك المباشر، تتمتع بارتفاع العوائد المتوقعة لها مما يجعلها مغرية بالنسبة للمستثمرين، كما تتمتع بمزايا كثيرة بالنسبة للبنك تجعلها أقرب إلى أن تكون أسهما، وذلك من حيث أنها:
 - دائمة إذ ليس لها تاريخ استحقاق محدد.
 - تعطي للبنك بصفته مضاربا الحرية في وقف توزيعات الأرباح الدورية على المستثمرين (حامل الصكوك).
 - تعطي حاملها الحق في تملك حصة من صافي أصول البنك.

المبحث الثاني: تقييم مصادر الأموال الخارجية طويلة الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

إن البنوك الإسلامية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها التنموية وتدعيم مشاريعها الاستثمارية طويلة الأجل، لا بد وأن تتمتع بقدرات عالية على اجتذاب وتنويع آجال مصادر أموالها الخارجية، وذلك باعتبارها تشكل أغلبية مواردها المالية. وكلما شكلت الموارد المالية طويلة الأجل نسبة كبيرة منها كلما أثر ذلك إيجابا على الاستثمار طويل الأجل.

لذا سنحاول في هذا المبحث تقييم مصادر الأموال الخارجية لبنك أبوظبي الإسلامي من خلال النسبتين التاليتين:

المطلب الأول: نسبة المطلوبات طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد.

المطلب الثاني: معدل نمو المطلوبات طويلة الأجل.

المطلب الأول: نسبة المطلوبات طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد

قبل التعرف على الهدف من حساب هذه النسبة لا بد من الإشارة إلى أنه عند حساب حجم المطلوبات طويلة الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي تم دمج كل من: "الصكوك الإسلامية" التي تعد بالنسبة لبنك أبوظبي الإسلامي أدوات تمويلية متوسطة الأجل، إلى جانب "ودائع الوكالة" التي لم يحدد البنك آجالها، بالإضافة إلى "حسابات التوفير" الغير محددة بمدة والتي وضحنا في الفصل الأول على أنه بالرغم من أنها حسابات قصيرة الأجل في مفرداتها إلا أنها تتسم بطول الأجل في مجموعها مما يسمح للبنك باستخدامها في تمويل الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل؛ ويضاف لذلك "الإيداعات الاستثمارية" التي تم ضمها إلى المطلوبات طويلة الأجل بالرغم

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

من أن بنك أبوظبي الإسلامي أوضح في تقاريره المالية على أنه يسمح بإيداعها لفترات محددة من شهر إلى سنة وأنها قابلة للتجديد لفترات مماثلة عند الاستحقاق. وذلك، بغية معرفة الفرق بين واقع التطبيق وما هو مفترض، حيث كما بينا في الفصل الأول بأن الودائع الاستثمارية الأصل فيها أنها طويلة الأجل.

ويلاحظ من خلال ما سبق أن بنك أبوظبي الإسلامي لا يوفر في تقاريره المالية بيانات تفصيلية عن الودائع وتوزيعها الزمني.

وعليه فإن الهدف من حساب هذه النسبة هو معرفة حجم مطلوبات البنك إلى إجمالي موارده، وبالتالي معرفة المطلوبات التي بإمكان البنك أن يحقق من خلالها أهدافه التنموية ويستغلها في مشاريعه الاستثمارية طويلة الأجل لو عامل جميع مكوناتها على أساس أنها طويلة الأجل.

الجدول رقم (05):

نسبة المطلوبات طويلة الأجل إلى إجمالي موارد بنك أبوظبي الإسلامي (2003 - 2012)

(القيمة بالآلاف درهم إماراتي)

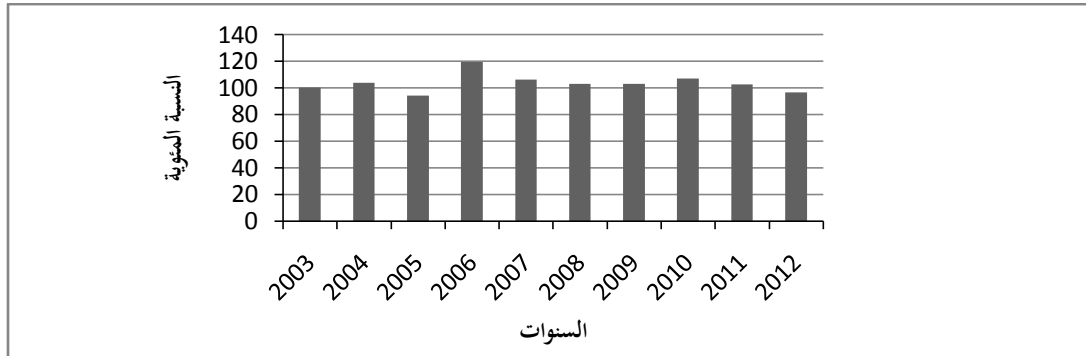
السنة (م)	المطلوبات طويلة الأجل	إجمالي الموارد	نسبة المطلوبات طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد (%)	نسبة المطلوبات طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد على أساس سنة 2003 (%)
2003	5981710	9220713	64,87	100,00
2004	8515685	12687169	67,12	103,47
2005	13553477	22189405	61,08	94,16
2006	28034365	36290432	77,25	119,08
2007	30234850	44042179	68,65	105,82
2008	34122100	51210056	66,63	102,71
2009	42685108	64084004	66,61	102,68
2010	52114595	75257518	69,25	106,75
2011	49354614	74335066	66,39	102,35
2012	53630942	85664555	62,61	96,51
المتوسط العام	31822744,6	47498109,7	67,05	

المصدر: من إعداد الطالبة. البيانات من التقارير المالية لمصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة: 2012/2003.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

الشكل رقم (08):

نسبة المطلوبات طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد على أساس سنة 2003 (%)



المصدر: من إعداد الطالبة. بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال بيانات الجدول والشكل البياني السابقين يتضح أن:

أولاً: نسبة المطلوبات طويلة الأجل إلى إجمالي موارد البنك تتراوح ما بين: 61,08% و 77,25%, بمتوسط نسبي يقدر بـ 67,05%. ويلاحظ أن بنك أبوظبي الإسلامي قد حافظ في معظم سنوات الدراسة على استقرار هذه النسبة، حيث شهدت هذه الأخيرة:

1- ارتفاعاً في السنوات: 2004، 2006 و 2010، وذلك نتيجة لزيادة إجمالي موارد البنك بنسبة أقل من نسبة الزيادة في المطلوبات طويلة الأجل.

2- انخفاضاً في السنوات: 2005، 2007، 2008 و 2009 بسبب زيادة إجمالي موارد البنك الناتجة عن ارتفاع حجم الحسابات الجارية وحجم حقوق الملكية بنسبة تفوق الزيادة في المطلوبات طويلة الأجل.

3- انخفاضاً سنة 2011: وذلك راجع إلى الانخفاض في إجمالي موارد البنك بنسبة تفوق الانخفاض في المطلوبات طويلة الأجل.

ومن خلال متوسط هذه النسبة يتضح ارتفاع حجم مطلوبات البنك طويلة الأجل إلى إجمالي موارده، إذا ما اعتبر البنك جميع هته المطلوبات على أنها موارد مستقرة لديه لمدة تفوق السنة (أي موارد طويلة الأجل).

ثانياً: أن نسبة المطلوبات طويلة الأجل إلى إجمالي موارد البنك قد حققت ارتفاعاً عن سنة الأساس (2003) في معظم سنوات الدراسة، حيث سجلت أدنى مستوياتها سنة 2005 بنسبة 94,16%، وأعلى مستوياتها كان سنة 2006 بنسبة 119,08%، وتفسير كل زيادة أو انخفاض في هذه النسبية يرجع إلى نفس الأسباب سابقة الذكر لكن بالنسبة لسنة الأساس وليس إلى السنة التي قبلها.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

وقبل الانتقال إلى النسبة المئوية، لا بد من الإشارة إلى أنه في معظم سنوات الدراسة تعتبر الودائع الاستثمارية في بنك أبوظبي الإسلامي أغلبية - كما سيوضح في الجدول التالي - بالنسبة لإجمالي المطلوبات طويلة الأجل.

الجدول رقم (06):

نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي المطلوبات طويلة الأجل (2003-2012)

(القيمة بالآلاف درهم إماراتي)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	المتوسط
نسبة الودائع الاستثمارية إلى المطلوبات طويلة الأجل* (%)	76	46	16	21	81	78	72	68	64	50	62

المصدر: من إعداد الطالبة. من خلال بيانات التقارير المالية لمصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة: 2012/2003.

المطلب الثاني: معدل نمو المطلوبات طويلة الأجل

الجدول رقم (07):

معدل نمو المطلوبات طويلة الأجل للفترة (2003-2012)

(القيمة بالآلاف درهم إماراتي)

السنة	المطلوبات طويلة الأجل	المطلوبات طويلة الأجل على أساس سنة 2003	معدل النمو السنوي للمطلوبات طويلة الأجل (%)	معدل نمو المطلوبات طويلة الأجل على أساس سنة 2003 (%)
2003	5981710	100,00	0,00	0,00
2004	8515685	142,36	42,36	42,36
2005	13553477	226,58	59,16	126,58
2006	28034365	468,67	106,84	368,67
2007	30234850	505,45	7,85	405,45
2008	34122100	570,44	12,86	470,44
2009	42685108	713,59	25,10	613,59
2010	52114595	871,23	22,09	771,23
2011	49354614	825,09	-5,30	725,09
2012	53630942	896,58	8,66	796,58
المتوسط العام	31822744,6	532,00	27,96	

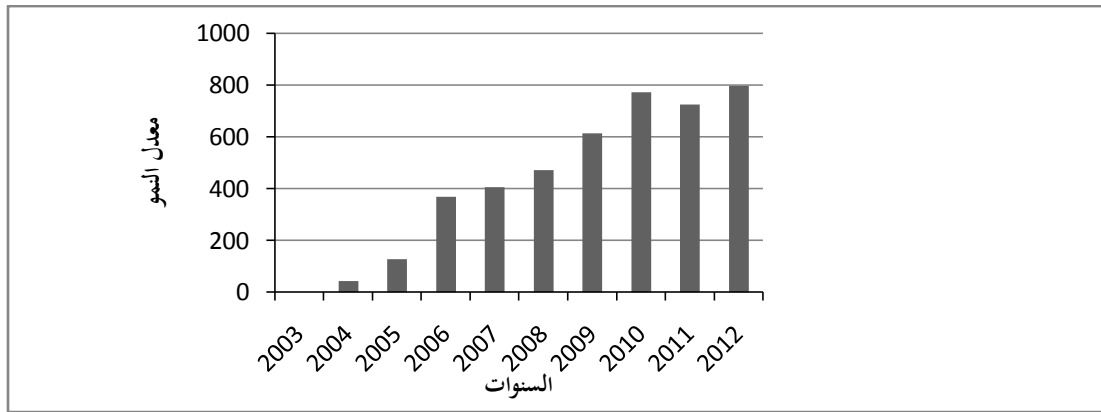
المصدر: من إعداد الطالبة. البيانات من التقارير المالية لمصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة: 2012/2003.

* السنوات التي لم تكن فيها الودائع الاستثمارية أغلبية، كانت ودائع الوكالة تشكل أغلبية المطلوبات طويلة الأجل وفق النسب التالية على الترتيب: 54,25%، 83,63%، 68,72%.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

الشكل رقم (09):

معدل نمو المطلوبات طويلة الأجل على أساس سنة 2003 (%)



المصدر: من إعداد الطالبة. بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال بيانات الجدول والشكل البياني السابقين يتضح أن:

أولاً: معدل النمو السنوي للمطلوبات طويلة الأجل بلغ متوسطه عن فترة الدراسة نسبة 27,96 %، وحقق أعلى معدلاته عام 2006 بنسبة 106,84 %، وأدنى مستوياته عام 2011 حيث قدر بـ -5,30 % وهو المعدل الوحيد الذي كان سالباً خلال فترة الدراسة.

وقد شهد هذا المعدل تزايداً تدريجياً في السنوات الأولى (2003 - 2005) وكان السبب في ذلك، ارتفاع حجم ودائع الوكالة بنسبة كبيرة.

وفي سنة 2006: حقق المعدل أعلى مستوى له وذلك بسبب ارتفاع حجم كل من ودائع الوكالة والودائع الاستثمارية، بالإضافة إلى ظهور الصكوك الإسلامية لأول مرة في ميزانية البنك والتي أصدرها البنك عن طريق تصكيكه لبعض موجوداته، وبالتالي حصوله على أموال من عملية اكتتاب المستثمرين والتي بلغت قيمتها 2938000 ألف درهم إماراتي حيث تستحق سنة 2011.

وتضمنت عملية إصدار هته الصكوك:

نقل ملكية بعض الأصول، بما فيها أصول إجارة مملوكة من قبل المصرف، إلى شركة أديب صكوك كومباني ليمتد ("المصدر")، وهي شركة مملوكة للمصرف، تم إنشاؤها خصيصاً لإصدار الصكوك. وهذه الأصول مملوكة من قبل المستثمرين، ويمتلك المصرف حق السيطرة عليها بحيث تبقى تحت إدارته.

يقوم المصدر بدفع التوزيعات الربيع سنوية من الدخل المتوقع مقابل هذه الأصول، والتي يتوقع أن تكون كافية لسداد التوزيعات.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

عند انتهاء مدة الصكوك، يتعهد المصرف بشراء هذه الأصول بما يساوي دفعات الإيجار المتبقية على هذه الأصول¹.

وابتداء من سنة 2007 أصبح نمو المطلوبات طويلة الأجل منخفضاً مقارنة بالسنوات الأولى، ففي سنة 2007 حققت المطلوبات طويلة الأجل معدل نمو يقدر بـ 7,85 % وكان سبب هذا النمو هو ارتفاع حجم الودائع الاستثمارية. حيث انتقلت من 5830431 ألف درهم إماراتي سنة 2006 إلى 24382139 ألف درهم في 2007.

وفي سنة 2008: انتقل معدل النمو إلى 12,86 % وذلك ناتج عن ارتفاع حجم الودائع الاستثمارية بسبب تلقي البنك لودائع من الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة لفترة من 3 - 5 سنوات، والتي قدمت له في إطار عملية دعم البنوك إثر قيام تداعيات الأزمة المالية العالمية، حفاظاً من الحكومة على استقرار النظام المصرفي للدولة وحماية كل من المودعين والمستثمرين ؛ ويضاف إلى هذا ظهور حسابات التوفير لأول مرة في ميزانية البنك.

وفي سنة 2009: انتقل معدل النمو إلى 25,10 %، وهذا النمو كان بسبب زيادة كل من الودائع الاستثمارية وودائع التوفير. بالإضافة إلى تحويل ودیعة الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلى ودیعة وكالة يتم تصنيفها ضمن الشق الثاني لرأس المال. وذلك انسجاماً مع متطلبات المصرف المركزي الخاصة بكفاية رأس المال.

ويعتبر رأس مال الوكالة غير مضمون من قبل المصرف، وهو مستثمر لفترة 7 سنوات وفقاً لشروط وأحكام اتفاقية الوكالة بالاستثمار. وللبنك الحق في الإنهاء المبكر لاستثمار مبلغ هذه الوكالة من جانبه قبل انتهاء المدة (سبع سنوات) وفقاً لشروط معينة، وقد تراوحت الأرباح المتوقعة ما بين 4 % و 5,25 % وتستحق بصفة ربع سنوية، وتدفع في نهاية الفترة. وفي حالات محدودة وطبقاً لشروط معينة، ويحق للحكومة تحويل كل رأسمال الوكالة أو جزءاً منه إلى أسهم عادية في المصرف حسب أسعار السوق السائدة².

وفي سنة 2010: انخفض معدل النمو عن سنة 2009 حيث حقق نموًا يقدر بـ 22,09 %، وكان هذا النمو راجع إلى الزيادة في الودائع الاستثمارية، بالإضافة إلى الزيادة في حجم الصكوك الإسلامية نتيجة قيام البنك بعملية إصدار لصكوك متوسطة المدى كثاني إصدار من برنامج بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي، وذلك بعد الإصدار الأول في سنة 2006.

في سنة 2011: عرفت المطلوبات طويلة الأجل انخفاضاً عن السنة التي قبلها بنسبة 5,30 %. وذلك بسبب انخفاض كل من الودائع والصكوك الإسلامية إذ انتقل مجموع الودائع من 46675072 ألف درهم إماراتي إلى 44763989 ألف درهم إماراتي، والصكوك الإسلامية من: 5439523 ألف درهم إماراتي إلى 4590625 ألف درهم إماراتي.

مع الإشارة إلى أن البنك قام في نفس السنة بإصدار دفعة ثالثة من الصكوك الإسلامية لكن كانت قيمتها أقل من قيمة صكوك الإصدار الأول التي قام بإعادة شراءها؛ لذلك حدث انخفاض في حجم الصكوك الإسلامية.

في سنة 2012: ارتفع معدل النمو عن سنة 2011 حيث حقق نموًا يقدر بـ 8,66 %، وهو راجع إلى الزيادة الطفيفة في الودائع الاستثمارية.

¹ التقرير المالي السنوي لبنك أبوظبي الإسلامي لسنة 2012، ص: 9.

² نفس المرجع السابق، ص: 50.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

ومتوسط هذا المعدل يعتبر مؤشرا إيجابيا، فيما لو أن البنك لا يسمح للمودعين بسحب ودائعهم في آجال قصيرة. حيث يؤدي ذلك إلى تشجيع البنك لتمويل استثمار طويل الأجل.

ثانيا: معدل نمو المطلوبات طويلة الأجل شهد في العموم تزايدا تدريجيا على أساس سنة 2003، حيث حقق أدنى مستوياته سنة 2004 بنسبة 42,36% ليواصل الارتفاع إلى أن وصل في سنة 2012 لنسبة 796,58%، وهو يعتبر أمرا إيجابيا بالنسبة للاستثمار طويل الأجل.

يتبين لنا من خلال تقييم مصادر الأموال الخارجية طويلة الأجل ما يلي:

- 1- أن بنك أبوظبي الإسلامي لا يوضح بالتفصيل آجال مختلف ودائعه.
- 2- أن بنك أبوظبي الإسلامي يعامل الحسابات الاستثمارية التي يفترض أن تكون طويلة الأجل على أنها موارد مالية قصيرة الأجل إذ يسمح بسحبها قبل مرور السنة الواحدة من إيداعها.
- 3- أن كل زيادة في الودائع التي يسمح البنك بسحبها في آجال قصيرة، تؤدي إلى إحداث زيادة صورية في المطلوبات طويلة الأجل.
- 4- لو أن بنك أبوظبي الإسلامي صنف كل الودائع التي تضمها مطلوبات البنك طويلة الأجل، على أنها موارد مالية طويلة الأجل لكانت المطلوبات طويلة الأجل تشكل أغلبية لدى البنك وهو ما يتبن من نسبة المطلوبات طويلة الأجل إلى إجمالي موارد البنك؛ ولكن ذلك مؤشرا إيجابيا وعنصر دعم للاستثمارات طويلة الأجل.
- 5- أن إصدار البنك لصكوك إسلامية عن طريق تصكيك بعض أصوله وفق ما يعرف بالتصكيك المهيكل، ساهم في جذبته لأموال مستقرة لمدة متوسطة الأجل، وهذا يعني أن هته الصكوك قد أحدثت زيادة فعلية في المطلوبات طويلة الأجل.

المبحث الثالث: تقييم استثمارات بنك أبوظبي الإسلامي

إن بنك أبوظبي الإسلامي كان كغيره من البنوك الإسلامية التي عاملت جزءا من مواردها طويلة الأجل على أنها موارد قصيرة الأجل. وبما أن هذه الموارد ذات تأثير كبير على الاستثمار طويل الأجل، جاء هذا المبحث ليوضح تأثير تلك المعاملة على الاستثمار طويل الأجل وكذا، معرفة تأثر هذا الأخير بالصكوك الإسلامية التي كانت من العوامل الأساسية في زيادة موارد بنك أبو ظبي الإسلامي طويلة الأجل. وذلك من خلال النسب والمؤشرات التالية:

المطلب الأول: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى موارد البنك طويلة الأجل.

المطلب الثاني: الأهمية النسبية للأساليب الاستثمارية.

المطلب الثالث: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

المطلب الأول: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى موارد البنك طويلة الأجل

الهدف من حساب هذه النسبة هو معرفة مدى تغطية موارد البنك طويلة الأجل (حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل مضافا إليها المطلوبات طويلة الأجل) ، لقيمة الاستثمار طويل الأجل في بنك أبو ظبي الإسلامي، حيث كلما زادت أعتبر ذلك أمرا إيجابيا ودل على زيادة مقدرة البنك على استغلال موارده المالية سواء الداخلية أو الخارجية في تمويل الاستثمار طويل الأجل. وقبل حساب هذه النسبة لا بد أولا من الإشارة إلى أن بنك أبوظبي الإسلامي لم يفصل وبشكل جيد في تقاريره المالية الخاصة بفترة الدراسة بين استثماراته المتوسطة الأجل والطويلة الأجل. ففي السنوات الأولى (من سنة 2003 إلى سنة 2006) اعتبرت الاستثمارات التي بقي لتاريخ استحقاقها أكثر من سنة وأقل من ثلاث سنوات استثمارات متوسطة الأجل ، وما فوق ذلك اعتبرت استثمارات طويلة الأجل؛ وابتداء من سنة 2007 تم تغيير المدة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات. ونظرا لما سبق فقد اعتمدنا عند تحديد الاستثمارات طويلة الأجل على الاستثمارات التي يفوق تاريخ استحقاقها عن السنة وبالتالي فهي تجمع بين الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل.

الجدول رقم (08):

نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى موارد البنك طويلة الأجل (2003-2012)

(القيمة بالآلف درهم إماراتي)

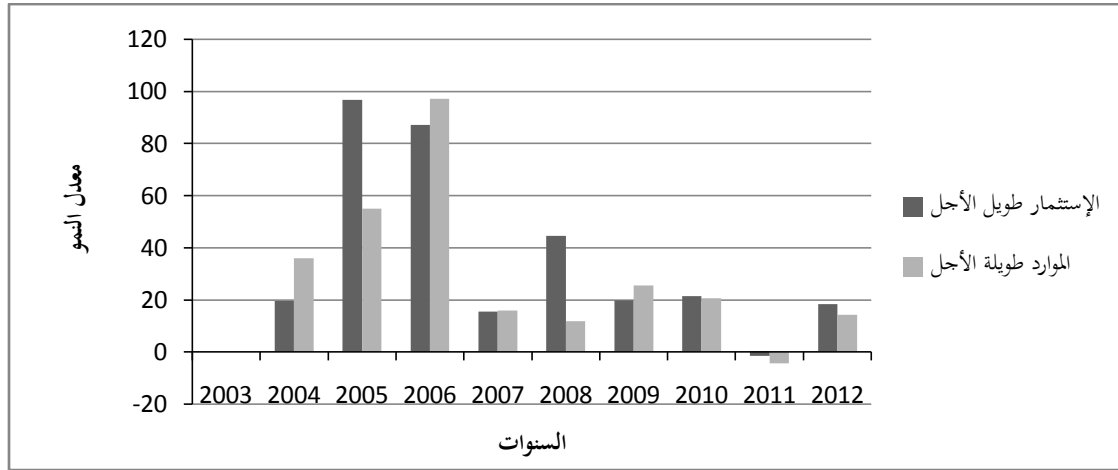
السنة	الاستثمار طويل الأجل	الموارد طويلة الأجل	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الموارد طويلة الأجل (%)	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى الموارد طويلة الأجل (%)
2003	3581489	7347372	48,75	100,00
2004	4281995	9977054	42,92	88,05
2005	8422141	15465609	54,46	111,72
2006	15754257	30490651	51,67	106,00
2007	18167038	35287484	51,48	105,62
2008	26249860	39437263	66,56	136,55
2009	31435997	49450819	63,57	130,41
2010	38152245	59639360	63,97	131,24
2011	37572845	56951718	65,97	135,34
2012	44441175	65060975	68,31	140,13
المتوسط العام	22805904	36910831	57,77	

المصدر: من إعداد الطالبة. البيانات من التقارير المالية لمصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة: 2012/2003.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

الشكل رقم (10):

معدل نمو الموارد والاستثمارات طويلة الأجل على أساس سنة 2003 (%)



المصدر: من إعداد الطالبة. بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال بيانات الجدول والشكل البياني السابقين، يتضح لنا:

أولاً: نسبة الاستثمارات طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد طويلة الأجل تتراوح ما بين 42,92% و 68,31%، بمتوسط نسبي قدره 57,77%. ولقد عرفت هذه النسبة تذبذباً خلال سنوات الدراسة. حيث:

1- انخفضت في عدة سنوات نتيجة زيادة الموارد طويلة الأجل بنسبة تفوق الزيادة في الاستثمارات طويلة الأجل، وترجع أسباب عدم تناسب الزيادة في الاستثمارات طويلة الأجل مع الزيادة في الموارد طويلة الأجل إلى:

في سنة 2004 ذكرنا سابقاً أن سبب زيادة الموارد طويلة الأجل هو ارتفاع ودائع الوكالة إلى إجمالي المطلوبات طويلة الأجل خلال هذه السنة بالنسبة لسنة 2003، وهذا معناه أن جزءاً من ودائع الوكالة كانت ودائع قصيرة الأجل، وهو ما أدى إلى إحداث زيادة في الموارد طويلة الأجل دون أن تصحبها زيادة ماثلة في الاستثمارات طويلة الأجل.

في سنة 2006 و 2007 كان سبب زيادة الموارد طويلة الأجل راجع إلى إصدار البنك لصكوك إسلامية، وحدوث زيادة مستمرة في نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي المطلوبات طويلة الأجل.

وبما أن الصكوك الإسلامية ذات مدة متوسطة الأجل، والودائع الاستثمارية يصنفها البنك ضمن موارده قصيرة الأجل فإن زيادة هذه الأخيرة تسببت في زيادة الموارد طويلة الأجل دون أن تتبعها زيادة ماثلة في الاستثمارات طويلة الأجل.

في سنة 2009 كان هناك إصدار لصكوك إسلامية من الشق الأول، بالإضافة إلى دعم البنك للشق الثاني من رأس المال عن طريق وديعة وكالة متوسطة الأجل تلقاها من الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وبما أن حجم الوارد المالية طويلة الأجل في هذه السنة زادت دون أن تصحبها زيادة ماثلة في الاستثمار طويل الأجل فإنه على ما يبدو أن البنك لم يستثمر وديعة الوكالة في أجل متوسط رغبة منه في إرجاع الوديعة للحكومة قبل تاريخ استحقاقها.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

2- ارتفعت النسبة في عدة سنوات نتيجة زيادة الاستثمارات طويلة الأجل بنسبة تفوق الزيادة في الموارد طويلة الأجل، ويفسر سبب ذلك على النحو التالي:

في سنة 2005 كان سبب زيادة الموارد طويلة الأجل هو زيادة نمو حقوق الملكية المتاحة للاستثمار طويل الأجل، بالإضافة إلى أنه في نفس السنة حدث انخفاض في نسبة ودائع الوكالة إلى إجمالي المطلوبات طويلة الأجل وبما أن زيادتهما في سنة 2004 كانت ذات أثر سلبي على الاستثمار طويل الأجل فإن انخفاضها في هذه السنة كان العكس. وهذا كله جعل الزيادة في الاستثمارات طويلة الأجل تواكب الزيادة في الموارد طويلة الأجل.

في 2008 كان سبب زيادة الموارد طويلة الأجل هو زيادة نمو حقوق الملكية المتاحة للاستثمار وزيادة ودائع التوفير التي ظهرت لأول مرة في ميزانية البنك. بالإضافة إلى أنه في نفس السنة حدث انخفاض في نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي المطلوبات طويلة الأجل؛ وهذا ما أدى إلى زيادة الموارد طويلة الأجل التي يمكن للبنك توظيفها في استثمارات طويلة الأجل.

وفي سنة 2010، 2011 و 2012 كان سبب زيادة الموارد طويلة الأجل هو إصدار البنك لصكوك إسلامية، بالإضافة إلى أنه في كل سنة من هذه السنوات حدث انخفاض في نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي المطلوبات طويلة الأجل، وهذا ما أدى إلى زيادة الموارد طويلة الأجل التي صاحبها زيادة موازية في الاستثمارات طويلة الأجل.

وعلى العموم كلما زادت النسبة دل ذلك على زيادة مساهمة الموارد طويلة الأجل في دعم الاستثمار طويل الأجل. والعكس بالعكس.

ثانياً: أن نسبة الاستثمار طويلة الأجل إلى إجمالي موارد البنك في كل سنوات الدراسة ماعدا سنة 2004 كانت تفوق ما بلغت في سنة الأساس حيث حققت أدنى معدل لها في سنة 2004 بنسبة تقدر بـ 88,05 %، وأعلى معدل لها في سنة 2012 بنسبة تقدر بـ 140,13 %. وهذا يعتبر مؤشراً إيجابياً ويدل على زيادة استقطاب البنك لموارد مالية يمكنه توظيفها في استثمارات طويلة الأجل. وذلك، في معظم سنوات الدراسة بالنسبة لسنة الأساس.

المطلب الثاني: الأهمية النسبية للأساليب الاستثمارية

تهدف هذه النسبة إلى الكشف عن تركيز التوظيف في كل أسلوب من الأساليب الاستثمارية، وبيان وضع المخاطر في اختيار هذا التركيز، ويتم احتسابها بقسمة إجمالي الاستثمار في كل أسلوب على إجمالي حجم الاستثمارات¹.

¹ آلاء راشد أبو عبيد، مرجع سابق، ص: 40.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

الجدول رقم (09):

الأهمية النسبية للأساليب الاستثمارية في بنك أبوظبي الإسلامي للفترة (2003 - 2012)

(%)

السنوات/أساليب	مراجعة %	مضاربة %	إستصناع %	إجارة %	استثمارات مالية وعقارية وحصص في شركات %	ذمم وتمويلات إسلامية أخرى %	البطاقات الإسلامية المغطاة %	الإجمالي %
2003	49,37	0,74	1,03	39,83	8,92	0,12	0,00	100
2004	46,99	3,71	0,85	39,91	8,46	0,09	0,00	100
2005	50,43	3,29	0,83	37,41	7,99	0,05	0,00	100
2006	37,16	6,09	0,96	43,30	10,32	2,17	0,00	100
2007	35,30	4,73	0,94	47,65	7,47	0,58	3,33	100
2008	42,14	7,68	0,80	38,86	5,84	0,33	4,35	100
2009	39,94	4,83	0,50	45,26	3,51	0,17	5,79	100
2010	37,85	4,08	0,44	47,04	4,37	0,32	5,90	100
2011	38,59	3,74	0,34	47,27	3,84	0,24	5,99	100
2012	36,43	2,59	0,20	47,15	7,07	0,14	6,41	100
المتوسط العام	41,42	4,15	0,69	43,37	6,78	0,42	3,18	100

المصدر: من إعداد الطالبة. البيانات من التقارير المالية لمصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة: 2012/2003.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن أساليب الاستثمار في بنك أبوظبي الإسلامي مرتبة حسب نسبتها إلى إجمالي أساليب الاستثمار المعتمدة كما يلي:

1- أسلوب الإجارة بمتوسط: 43.37 %.

2- أسلوب المراجعة بمتوسط: 41,42 %.

3- استثمارات مالية وعقارية وحصص في شركات بمتوسط: 6.78 %.

4- أسلوب المضاربة بمتوسط: 4.15 %.

5- البطاقات الإسلامية المغطاة بمتوسط: 3,18 %.

6- أسلوب الاستصناع بمتوسط: 0.69 %.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

7- ذمم وتمويلات إسلامية أخرى بمتوسط: 0,42 %.

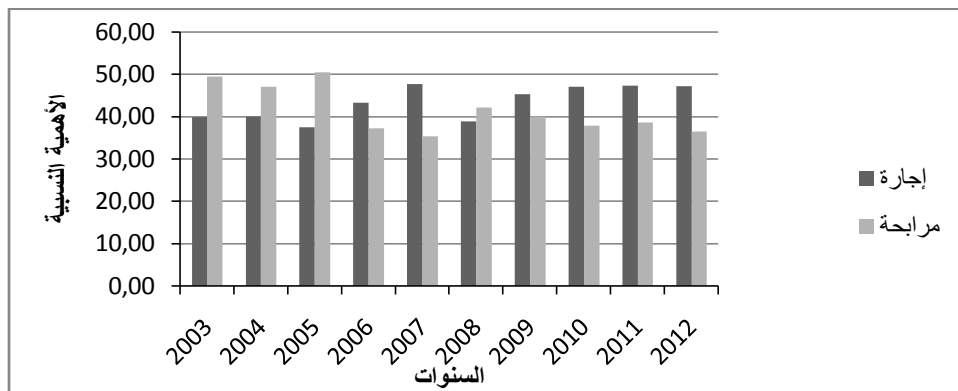
ومما سبق يتضح لنا ما يلي:

أولاً: أن متوسط الاستثمار بأسلوب الإجارة، قد حاز على أهمية نسبية تفوق متوسط الاستثمار ببقية الأساليب الاستثمارية للبنك خلال فترة الدراسة (2003 - 2012). ويليه في ذلك مباشرة الاستثمار بأسلوب المراجعة الذي يعد من أساليب الاستثمار قصيرة الأجل، وذلك بفرق بسيط يقدر بـ 1.95 %.

ويلاحظ من خلال بيانات الجدول السابق أن أسلوب المراجعة في السنوات الأولى (2003 - 2005) وكذا سنة 2008؛ كان ذو أهمية نسبية تفوق الأهمية النسبية لأسلوب الإجارة، أما في باقي السنوات أصبح البنك يركز بالدرجة الأولى في توظيفاته على أسلوب الإجارة، حيث يلاحظ أن الأهمية النسبية للإجارة أصبحت خلال تلك السنوات تفوق 43 %، وهو ما يوضحه وبشكل أكبر الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (11):

تطور الأهمية النسبية لأسلوب المراجعة والإجارة للفترة (2003 - 2012) (%)



المصدر: من إعداد الطالبة. بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

ويلاحظ من خلال بيانات الجدول والشكل البياني السابقين أن البنك زاد تركيزه على الإجارة في السنوات التي قام فيها بإصدار الصكوك الإسلامية سواء الصكوك المستعملة في دعم الشق الأول من رأس المال، أو الصكوك الإسلامية متوسطة الأجل المدرجة ضمن مطلوبات البنك.

ويفسر ما سبق ذكره، بأن إصدار البنك لهذه الصكوك، قد أدى إلى زيادة أمواله المستقرة لفترات متوسطة وهو ما شجعه على توسيع أنشطته الاستثمارية متوسطة الأجل.

ثانياً: أن الاستثمارات المالية والعقارية وحصص الشركات التي تعتبر من الأساليب الاستثمارية طويلة الأجل صنف في المرتبة الثالثة ضمن توظيفات أموال بنك أبوظبي الإسلامي، حيث قدرت أعلى نسبة لها إلى إجمالي الاستثمارات بـ 10,32 % وذلك سنة 2006، وهي السنة التي حقق فيها البنك أعلى معدل نمو في موارده طويلة الأجل خلال فترة الدراسة، وذلك نتيجة قيامه بأول إصدار

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

لصكوك إسلامية متوسطة الأجل كجزء من برنامجه لإصدار صكوك إسلامية بمبلغ خمسة مليارات دولار أمريكي في سوق الأوراق المالية بالإمارات.

كما أنه كان لهذا الأسلوب أهمية نسب مرتفعة في السنوات قبل 2006 لكن بعد هذه السنة انخفضت الأهمية النسبية نتيجة تركيز البنك على أسلوب الإجارة؛ ما عدا في سنتي 2007 و 2012، حيث كانت نسبتها إلى إجمالي استثمارات البنك تفوق 7% وهي السنوات التي تم فيها إصدار صكوك مضاربة إسلامية تسمح لحاملها استثمار أموالهم وفق عقد المضاربة في أنشطة البنك.

ثالثاً: أما أسلوب المضاربة الذي احتل المرتبة الرابعة ضمن توظيفات أموال بنك أبوظبي الإسلامي والذي يعد أهم أساليب الاستثمار طويل الأجل وأكثرها مخاطرة، فقد عرف أعلى نسبة له إلى إجمالي استثمارات البنك سنة 2008 والتي قدرت بـ 7,68 %، ويرجع تحقيق هذه النسبة إلى زيادة موارد البنك طويلة الأجل خلال هذه السنة، وذلك نتيجة حصوله على ودیعة استثمارية متوسطة الأجل من الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

كما يشار إلى أن هذا الأسلوب كانت له أيضاً أهمية نسبية مرتفعة نوعاً ما سنة 2006 بالنسبة لباقي سنوات الدراسة.

المطلب الثالث: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات

الهدف من حساب هذه النسبة هو معرفة وزن الاستثمار طويل الأجل في بنك أبوظبي الإسلامي إلى إجمالي استثماراته، وبالتالي معرفة مدى تماشي أعمال هذا البنك مع الأهداف التنموية للبنوك الإسلامية، بحيث كلما زادت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً جيداً وإيجابياً.

وتحسب هذه النسبة بقسمة الاستثمار طول الأجل على إجمالي استثمارات البنك، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات} = \frac{\text{الاستثمار طويل الأجل}}{\text{إجمالي الاستثمارات}}$$

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

الجدول رقم (10):

نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات (2003-2012)

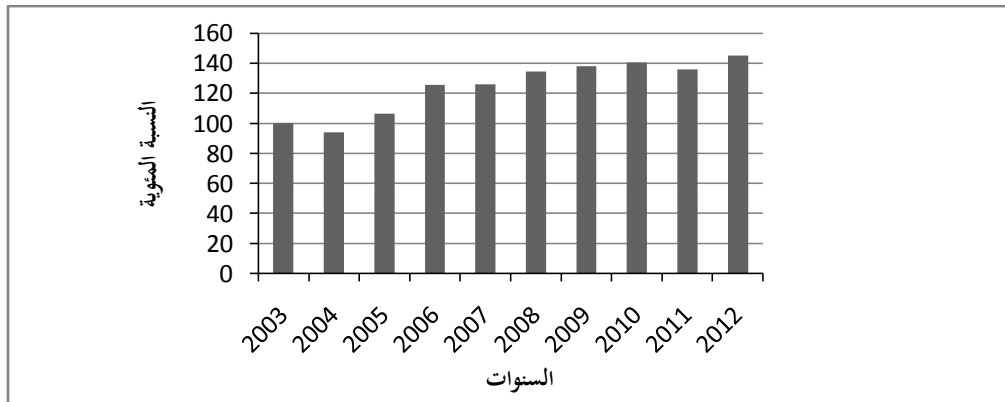
(القيمة بالآلاف درهم إماراتي)

السنة	الاستثمار طويل الأجل	إجمالي الاستثمارات	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات (%)	نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات على أساس سنة 2003 (%)
2003	3581489	6669255	53,70	100,00
2004	4281995	8507259	50,33	93,73
2005	8422141	14730404	57,18	106,47
2006	15754257	23368855	67,42	125,54
2007	18167038	26900131	67,54	125,76
2008	26249860	36404951	72,11	134,27
2009	31435997	42428271	74,09	137,97
2010	38152245	50620855	75,37	140,35
2011	37572845	51490689	72,97	135,88
2012	44441175	57055269	77,89	145,05
المتوسط العام	22805904	31817594	66,86	

المصدر: من إعداد الطالبة. البيانات من التقارير المالية لمصرف أبوظبي الإسلامي خلال الفترة: 2012/2003.

الشكل رقم (12):

نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات على أساس سنة 2003 (%)



المصدر: من إعداد الطالبة. بالاعتماد على بيانات الجدول السابق.

من خلال بيانات الجدول والشكل البياني السابقين يتضح أن:

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

أولاً: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات تتراوح ما بين 50,33 % التي حققها البنك سنة 2004 و 77,89 % التي توصل إليها سنة 2012، وذلك بمتوسط نسبي قدره 66,86 %.

ويلاحظ أن هذه النسبة قد طرأ عليها تغير كبير منذ سنة 2006 حيث أصبحت تفوق 67,42 %، بينما كانت قبل هذه السنة تتراوح ما بين 50,33 % و 57,18 %.

ويمكن تفسير هذا التغير بزيادة تركيز البنك على أسلوب المضاربة أثناء توظيفه لأمواله طويلة الأجل في سنة 2008 والتي حصل فيها البنك على ودیعة حكومية متوسطة الأجل، وتركيزه على أسلوب الإجارة في باقي السنوات والتي قام فيها البنك بإصدار صكوك إسلامية.

ثانياً: نسبة الاستثمار طويل الأجل إلى إجمالي الاستثمارات شهدت تليداً عن سنة الأساس في أغلب سنوات الدراسة، حيث تراوحت النسبة ما بين 106,47 % و 145,05 %.

وعلى العموم يتضح من خلال هذه النسبة أن الاستثمار طويل الأجل يغلب على إجمالي استثمارات بنك أبوظبي الإسلامي خلال كل سنوات الدراسة وهذا يعتبر أمراً إيجابياً ودليلاً على أولوية الاستثمارات التنموية لدى بنك أبوظبي الإسلامي، بالرغم من أن الاستثمارات قصيرة الأجل (خاصة في السنوات الأولى) تأخذ حجماً كبيراً مقارنة مع ما يجب أن يكون عليه الحال وفقاً للطبيعة التنموية للبنوك الإسلامية.

وهكذا يتبين لنا من خلال تقييم الاستثمارات طويلة الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي ما يلي:

- 1- أن بنك أبوظبي الإسلامي يعاني من فجوة ما بين موارده المالية واستثماراته طويلة الأجل، وهي ناتجة عن:
أ- أن ودائع الوكالة في بنك أبوظبي الإسلامي جزء منها على الأقل يعتبر قصير الأجل.
ب- وأن البنك يسمح للمودعين بسحب إيداعاتهم الاستثمارية في آجال قصيرة.
حيث أن الزيادة في هته الودائع تظهر أن موارد البنك طويلة الأجل في زيادة وبالتالي قدراته على الاستثمار طويل الأجل هي الأخرى في زيادة. إلا أن تلك الزيادة في الموارد طويلة الأجل إنما تعد صورية فالبنك لا يستطيع توظيفها في استثمارات طويلة الأجل تخوفاً من سحبها في أي وقت.
- 2- زيادة اعتماد البنك على ودائع الوكالة والودائع الاستثمارية عند تشكيله هيكل مصادر أمواله، يؤدي إلى تأثير سلبي على الاستثمار طويل الأجل، وإذا صاحب هته الزيادة في الودائع، إصدار البنك لصكوك إسلامية فإن التأثير الإيجابي لهته الأخيرة سيضعف.
- 3- أن استخدام بنك أبوظبي الإسلامي للصكوك الإسلامية كأداة تمويلية، سمح له بالتقليل من حجم الفجوة ما بين موارده واستثماراته طويلة الأجل فكلما قام البنك بإصدار صكوك إسلامية كلما زادت نسبة الاستثمارات طويلة الأجل إلى إجمالي الموارد طويلة الأجل.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

4- أن استعمال بنك أبوظبي الإسلامي للصكوك الإسلامية كأدوات تمويلية ساهم في زيادة الاستثمارات متوسطة الأجل من خلال الرفع من اهتمام البنك بأسلوب الإجارة، كما ساهم في زيادة الاستثمارات طويلة الأجل، بالرفع من أهمية المضاربة والاستثمارات المالية والعقارية وحصص الشركات.

الفصل الثالث — تأثير الصكوك الإسلامية على الاستثمار طويل الأجل لبنك أبوظبي الإسلامي

خلاصة الفصل الثالث

يتبين لنا من خلال هذا الفصل، أن بنك أبوظبي الإسلامي قبل إصداره للصكوك الإسلامية كان يعتمد بالدرجة الأولى في تشكيل مصادر أمواله طويلة الأجل على الودائع الاستثمارية؛ مما جعله غير قادر على استغلال تلك الموارد في تمويل مشاريع منتجة تحقق أهدافه الاستثمارية طويلة الأجل. وذلك باعتبار أن هذه الموارد هي موارد مالية غير مستقرة، بسبب خضوع البنك كغيره من البنوك الإسلامية لرغبة المودعين في سحبها في أي وقت شاؤوا. وهذا ما أدى إلى عدم توافق آجال موارد البنك مع طبيعة استثماراته التي يفترض فيها طول الأجل.

لكن، استخدام البنك للصكوك الإسلامية كأدوات تمويلية؛ ساعده وبشكل واضح على:

- جذب موارد مالية متوسطة وطويلة الأجل.

- زيادة حجم استثماراته المتوسطة وطويلة الأجل.

- وكذا زيادة قدرته على التوفيق بين آجال موارده واستثماراته طويلة الأجل وتقليص الفجوة بينها.

فقد استفاد البنك من هته الصكوك في حشد موارد مالية متوسطة وطويلة الأجل مستعملا في ذلك طريقتين:

الأولى: هي طريقة التصكيك المباشر التي استعملها في دعم رأس ماله، حيث أصدر صكوك مضاربة دائمة تعطي لحامليها الحق في امتلاك حصة من صافي أصول البنك. وهذا ما يجعلها شبيهة بالأسهم. لكن في نفس الوقت لا تعطيهم الحق في التصويت. وهو ما يعد أمرا جديا إيجابيا بالنسبة للبنك، حيث مكنته الصكوك من الوفاء بمتطلبات لجنة بازل 3 وتمويل مشاريعه الاستثمارية، دون أن يضطر لرفع رأس ماله عن طريق طرح أسهم تؤدي إلى إعطاء حامليها الحق في التدخل في شؤون الإدارة وسياساتها.

الثانية: هي طريقة التصكيك غير المباشر أو المهيكل التي استعملها لتسهيل بعض موجوداته، حيث نقل ملكية تلك الموجودات لشركة أخرى (مختصة في عملية التصكيك) قامت بإصدار صكوك إجارة، وكانت حصيلة الاكتتاب فيها تغطي قيمة تلك الموجودات.

وبالتالي فإن إصدار البنك للصكوك الإسلامية، مكنه من تنويع مصادر أمواله الداخلية (عن طريق التصكيك المباشر)، والخارجية (عن طريق التصكيك غير المباشر). بما يسمح له بزيادة رؤوس الأموال التي تتميز بالاستقرار والتي تتماشى مع طبيعة الأهداف التنموية للبنك. وهو ما ظهر من خلال زيادة اهتمام البنك بالإجارة كأسلوب استثماري متوسط الأجل، وزيادة الاهتمام بكل من المضاربة والاستثمارات المالية والعقارية وحصص الشركات، كأساليب استثمارية طويلة الأجل. والذي أدى إلى التقريب بين آجال موارد البنك وأهدافه الاستثمارية طويلة الأجل، وتقليص الفجوة بينها.

الخاتمة

انطلاقاً من معالجة إشكالية البحث حول الدور الذي يمكن أن تأخذه الصكوك الإسلامية حتى تُفعل من الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية، سيتم الخروج بجملة من النتائج التي على ضوئها يتم اختبار صحة الفرضيات التي تم وضعها في مقدمة البحث؛ هذا، بالإضافة إلى وضع جملة من التوصيات العملية والعلمية وكذا إدراج بعض المقترحات ذات الصلة بموضوع المذكرة كآفاق للبحث. وذلك كما هو موضح في العناصر التالية:

أولاً: نتائج الدراسة

- 1- يعد الاستثمار طويل الأجل سبيل البنوك الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعد الهدف الأساس من ظهورها وقيامها.
- 2- تعتبر الموارد المالية طويلة الأجل في البنوك الإسلامية من أهم المتغيرات الأساسية المؤثرة في الأنشطة الاستثمارية طويلة الأجل.
- 3- تعاني البنوك الإسلامية من تعارض بين رغبات أصحاب الودائع الاستثمارية وطبيعة الموارد المالية اللازمة لتمويل أنشطتها الاستثمارية طويلة الأجل.
- 4- تثبت الممارسة العملية للأنشطة الاستثمارية في البنوك الإسلامية، أن الاستثمار قصير الأجل يأخذ حيزاً كبيراً من إجمالي استثماراتها، وهو ما يتناقض مع أهدافها التنموية.
- 5- تعد الصكوك الإسلامية مصدراً هاماً يمكن البنوك الإسلامية من توفير موارد مالية مستقرة لأجل طويل. وفي نفس الوقت تتوافق مع رغبات المستثمرين فيها بإمكانية تسهيلها -في الإطار المشروع- متى شاءوا، عن طريق تداولها في أسواق الأوراق المالية، أو عن طريق استردادها متى أراد البنك ذلك وكما هو محدد في نشرة الاكتتاب.
- 6- بإمكان الصكوك الإسلامية أن توفر موارد مالية قصيرة ومتوسطة الأجل، يستطيع البنك الإسلامي أن يوظفها في مشاريع كبيرة بأجل زمنية طويلة. بحيث في كل مرة وقبل بلوغ آجال استحقاق هته الصكوك يقوم البنك بإصدار جديد يمكنه من المحافظة على استمرار تدفق الأموال، طوال العمر الإنتاجي للمشروع دون أي خوف من انخفاض السيولة كما هو الحال في الودائع الاستثمارية.
- 7- الصكوك الإسلامية تمكن البنوك الإسلامية من تصحيح الانحراف الذي وقعت فيه عند توظيفها لمواردها المالية طويلة الأجل، وتمكنها من تحقيق أهدافها التنموية.
- 8- نجاح الصكوك الإسلامية في تفعيل الاستثمار طويل الأجل يرتبط بالدرجة الأولى بتوفر سوق مالي ثانوي يستطيع من خلاله حملة الصكوك من تسهيلها في أي وقت، وهو ما يسمح للبنوك باستقطاب أكبر قدر من الموارد المالية طويلة الأجل.

ثانيا: نتائج اختبار صحة الفرضيات

1- إن استخدام بنك أبوظبي الإسلامي للصكوك الإسلامية، كان ذو أثر بارز على تقليص حجم الاستثمار قصير الأجل، الذي كان يشكل نسبة مرتفعة بالمقارنة مع ما يجب أن يكون عليه. حيث كان هناك اهتمام كبير بأسلوب المراجعة، التي ما إن بدأ البنك في إصدار الصكوك الإسلامية إلا وأصبح الاهتمام بها في الدرجة الثانية، بعد أسلوب الإجارة. وصاحب ذلك أيضا زيادة في أسلوب المضاربة والاستثمارات العقارية والمالية وحصص الشركات. وبالتالي فالصكوك الإسلامية أدت إلى تصحيح المسار التنموي لبنك أبوظبي الإسلامي. وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2- إن الاستثمار طويل الأجل في بنك أبوظبي الإسلامي، قبل استخدامه للصكوك الإسلامية، يفوق الاستثمار قصير الأجل بنسبة ضئيلة. بينما بعد استخدام البنك للصكوك الإسلامية كأداة جذب للموارد المالية متوسطة وطويلة الأجل، زاد الاستثمار طويل الأجل بشكل أكبر وأصبح يفوق بكثير الاستثمار قصير الأجل. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية جزئيا حيث أن الاستثمار طويل الأجل كان ذو أولوية بالنسبة لبنك أبوظبي الإسلامي قبل استخدامه للصكوك ولم يكن ضئيلا كما جاء في الفرضية.

3- إن نسبة كبيرة من ودائع بنك أبوظبي الإسلامي، هي موارد مالية قصيرة الأجل. وذلك نتيجة سماح البنك لأصحاب الودائع الاستثمارية، التي تشكل أغلبية مطلوباته بسحبها متى شاؤوا، بعكس ما يفترض أن تكون عليه. كما أن أغلب ودائع الوكالة محددة بآجال قصيرة، وبالتالي فإن هذه الودائع بالفعل لا تتلائم مع الأهداف الاستثمارية طويلة الأجل للبنك. وهو ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

4- إن إصدار بنك أبوظبي الإسلامي للصكوك الإسلامية بأنواعها زادت من موارده المستقرة لفترات متوسطة وطويلة الأجل، وزادت معها قدرته على تمويل مشاريعه التنموية بتوفير احتياجاته الاستثمارية طويلة الأجل. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأخيرة.

ثالثا: التوصيات

بعد التعرض لنتائج الدراسة نتقدم ببعض التوصيات والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين: توصيات عملية، وأخرى علمية.

التوصيات العملية:

- 1- ضرورة تصحيح البنوك المركزية لطريقة تعاملها مع البنوك الإسلامي، وذلك بوضع تشريعات خاصة، تسمح باتباع أساليب رقابية وتمويلية لهته البنوك تتماشى مع الطبيعة الخاصة لعملها.
- 2- إعادة ترتيب البنوك الإسلامية لهيكل ودائعها بحيث لا يكون أغلبه قصير الأجل، وذلك بجعل الودائع الاستثمارية، ودائع طويلة الأجل لا يحق لمودعيها سحبها إلا بعد فترة طويلة.
- 3- تنويع البنوك الإسلامية لمواردها، عن طريق إصدار صكوك إسلامية بمختلف الصيغ والآجال، حتى تتمكن من تنويع أنشطتها الاستثمارية وكذا تصحيح مسارها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.
- 4- وضع قوانين وتشريعات تنظم إصدار وتداول الصكوك الإسلامية.

- 5- تنشيط الأسواق المالية وخاصة الأسواق الثانوية.
- 6- زيادة اهتمام البنوك بتطوير هياكل الصكوك الإسلامية بما ييسر من إجراءات إصدارها.
- 7- تأهيل كوادرات البنوك الإسلامية بما يسمح بفهم هياكل مختلف أنواع الصكوك الإسلامية، وتدريبهم على إصدارها، مما يؤدي إلى زيادة خبرتهم وقدرتهم على الإبداع بابتكار أنواع جديدة.
- 8- توعية صغار وكبار المستثمرين بإمكانية استثمار أموالهم في صكوك إسلامية تجلب لهم أرباحاً معتبرة.

التوصيات العلمية

- 1- نشر ثقافة الصكوك الإسلامية في أوساط مجتمعات الأعمال بوصفها أدوات مالية تقدم حلولاً مبتكرة لهم في مجال حشد الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف الأنشطة الاستثمارية.
- 2- الاهتمام بالدراسات التي تبحث في مختلف الجوانب المتعلقة بالصكوك الإسلامية وإمكانية تطويرها واستخدامها من قبل البنوك والمؤسسات والحكومات.

رابعا: آفاق الدراسة

في النهاية يمكن إدراج بعض المقترحات التي لها صلة بموضوع الدراسة والتي يمكن أن يستفاد منها في وضع عناوين بحوث مستقبلية وذلك كما يلي:

- 1- دور الصكوك الإسلامية في حل المشاكل المترتبة عن علاقة البنوك الإسلامية بالبنك المركزي.
- 2- أثر تطوير الموارد البشرية العاملة في البنوك الإسلامية على تحسين حجم استثماراتها طويل الأجل.
- 3- أثر تطوير أسواق مالية إسلامية ثانوية على الدور التنموي للبنوك الإسلامية.
- 4- البحث عن حلول أخرى لتنشيط الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية.

قائمة المراجع

باللغة العربية

أولاً: القواميس

المنجد اللغوي: دار المشرق، ط 6، بيروت - لبنان، 1986.

ثانياً: الكتب

- 1- أحمد بن فريجة الغريسي: سلسلة الدراسات الكبرى في الحياة الإسلامية - نظام المعاملات الاقتصادية والاجتماعية - ج 3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 2- أحمد بن محمد الخليل: الأسهم والسندات وأحكامها في الفقه الإسلامي، ط2، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، 2005.
- 3- أحمد صبحي العيادي: إدارة العمليات المصرفية والرقابة عليها، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان - الأردن، 2010.
- 4- أحمد صبحي العيادي: أدوات الاستثمار الإسلامية - البيوع، القروض، الخدمات المصرفية -، دار الفكر، عمان - الأردن، 2010.
- 5- أشرف محمد دوايه: دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - مصر -، 2006.
- 6- أشرف محمد دوايه: صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة، الإسكندرية - مصر -، 2006.
- 7- بدر بن علي بن عبد الله الزامل: الحسابات الاستثمارية لدى المصارف الإسلامية - تأصيلها الشرعي وأساليب توزيع أرباحها -، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمام - السعودية، 2008.
- 8- حسين سمحان: أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013.
- 9- حسين محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن: إقتصاديات النقود والمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011.
- 10- حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك: محاسبة المصارف الإسلامية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011.
- 11- حيدر يونس الموسوي: المصارف الإسلامية: أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011.
- 12- دريد كمال آل شبيب: الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري، عمان - الأردن، 2009.
- 13- رشيد حيمران: مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومه للطباعة والنشر، الجزائر، 2003.

- 14- زياد جلال الدماغ: الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن-، 2012.
- 15- سامر مظهر قنطقجي: صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار شعاع للنشر والتوزيع، حلب - سوريا-، 2010.
- 16- سليمان ناصر: تطوير صيغ التمويل قصير الأجل للبنوك الإسلامية مع دراسة تطبيقية حول مجموعة من البنوك الإسلامية، جمعية التراث، غرداية- الجزائر -، 2002.
- 17- سليمان ناصر: علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية - في ظل المتغيرات الدولية الحديثة مع دراسة تطبيقية حول علاقة بنك البركة الجزائري ببنك الجزائر، مكتبة الريام، الجزائر، 2006.
- 18- صادق راشد الشمري: أساسيات الاستثمار في المصارف الإسلامية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان- الأردن-، 2011.
- 19- طلال كداوي: تقييم القرارات الاستثمارية، دار اليازوري، عمان - الأردن-، 2008.
- 20- عاشور عبد الجواد عبد الحميد: البدل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية، دار الصحابة للتراث للنشر والتحقيق والتوزيع، مصر، 1992.
- 21- علي أبو الفتح أحمد شتا: المحاسبة عن عقود الإجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية: من منظور إسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث تحليلي رقم 60، جدة- السعودية-، 2003.
- 22- علي محي الدين القره داغي: بحوث في فقه البنوك الإسلامية - دراسة فقهية واقتصادية -، دار البشائر الإسلامية، بيروت، 2002.
- 23- علي محيي الدين القره داغي: بحوث في الاقتصاد الإسلامي، دار البشائر الإسلامية، بيروت -لبنان-، 2002.
- 24- محمد أيوب، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي: النظام المالي في الإسلام، أكاديميا إنترناشيونال، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، بيروت - لبنان-، 2009.
- 25- محمد حربي عريقات، سعيد جمعة عقل: إدارة المصارف الإسلامية- مدخل حديث -، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن-، 2010.
- 26- محمد طارق محمود رمضان الجعبري: تطور الأحكام الفقهية في القضايا المالية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان - الأردن-، 2012.
- 27- محمد عبد الحليم عمر: الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر (دراسة تحليلية مقارنة)، ط3، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث تحليلي رقم 15، جدة- السعودية-، 2004.
- 28- محمد عبد الحليم عمر: الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر (دراسة تحليلية مقارنة)، ط3، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث تحليلي رقم 15، جدة- السعودية-، 2004.

- 29- محمد محمود العجلوني: البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية ، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن-، 2010..
- 30- محمود حسن صوان: أساسيات العمل المصرفي - دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية - ، ط2، دار وائل للنشر، عمان - الأردن -، 2008.
- 31- محمود حسين الوادي وآخرون: الاقتصاد الإسلامي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن-، 2010.
- 32- محمود حسين الوادي وآخرون: النقد والمصارف MONEY AND BANKING ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان -الأردن-، 2010.
- 33- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان: المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية - ، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان -الأردن-، 2008.
- 34- محمود عبد الكريم أحمد إرشيد: الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، ط2، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان - الأردن-، 2007.
- 35- منذر قحف: سندات الإجارة والأعيان المؤجرة، ط2، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، بحث رقم 28، جدة- السعودية-، 2000.
- 36- نزيه حماد: في فقه المعاملات المالية والمصرفية المعاصرة - قراءة جديدة-، دار القلم، دمشق - سوريا-، 2007.
- 37- نوري عبد الرسول الخاقاني: المصرفية الإسلامية - الأسس النظرية واشكاليات التطبيق - ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن -، 2011.
- 38- هشام أحمد عبد الحي: الصناديق والصكوك الاستثمارية الإسلامية - دراسة تطبيقية فقهية -، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية - مصر-، 2010.

ثالثاً: أطروحات ورسائل جامعية

- 1- إلياس عبد الله أبو الهيجاء: تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية - دراسة حالة الأردن - ، أطروحة دكتوراه، تخصص: اقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة اليرموك، إربد- الأردن-، 2007.
- 2- عادل بن عبد الرحمن بن أحمد بوقري: مخاطر صيغ التمويل التجارية الإسلامية في البنوك السعودية ، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد إسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005.
- 3- موسى عمر مبارك أبو محميد: مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه، تخصص: مصارف إسلامية، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008.

- 4- ناصر محمد الحمدان: العوامل المؤثرة على ارتفاع حجم الفوائض النقدية لدى المصارف الإسلامية وإمكانية استخدام أدوات مالية حديثة للحد من هذه الظاهرة، أطروحة دكتوراه، تخصص: تمويل، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، 2007.
 - 5- إبراهيم جاسم جبار الياسري: إشكاليات تطبيق عقد المضاربة في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، تخصص: علوم اقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2009.
 - 6- أسامة عبد الحليم الجورية: صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، بيروت، 2009.
 - 7- آلاء راشد أبو عبيد: الاستثمار طويل الأجل في البنوك الإسلامية - الواقع الحالي وإمكانات التطوير -، رسالة ماجستير، تخصص: اقتصاد ومصارف إسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2008.
 - 8- بهاء الدين بسام مشتهى: دور المصارف الإسلامية في دفع عجلة الاستثمارات المحلية في فلسطين للفترة ما بين 1996-2008، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة- فلسطين -، 2007.
 - 9- عبد العزيز ميلودي: محددات تمويل الاستثمار في البنوك الإسلامية- دراسة قياسية لحالة بنك البركة - ، رسالة ماجستير، تخصص: علوم اقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006-2007.
 - 10- فريد مشري: علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر -، 2007-2008.
 - 11- محمد عدنان بن الضيف: الاستثمار في سوق الأوراق المالية - دراسة في المقومات والأدوات من وجهة نظر إسلامية - ، رسالة ماجستير، تخصص: نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة - الجزائر -، 2008.
 - 12- ميلود بن مسعودة: معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة- الجزائر -، 2008.
- رابعاً: البحوث والمنشورات لهيئات رسمية
- 1- سوق دبي المالي، أمانة هيئة الفتوى والرقابة الشرعية: مسودة معيار سوق دبي المالي لإصدار وتملك وتداول الصكوك، 2013.
 - 2- مجمع الفقه الإسلامي الدولي: قرار رقم: 178 (19/4) بشأن الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، الدورة التاسعة عشر، إمارة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة-، الأيام: 26-30 أبريل 2009.
 - 3- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية: المعايير الشرعية، المعيار الشرعي رقم (17)، المنامة - البحرين-، 2010.
 - 4- يعقوب محمود السيد، مشاهد عثمان إبراهيم: سوق الأوراق المالية في السودان النشأة والتطور والرؤى المستقبلية ، بنك السودان المركزي، جوان 2011.

خامسا: وقائع التظاهرات العلمية

المؤتمرات والملتقيات:

- 1- آسيا سعدان: صليحة عماري: تنامي التمويل الإسلامي في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة: دراسة حالة دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور الاقتصاد الإسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان - الأردن -، يومي: 1-2 ديسمبر 2010.
- 2- خالدية بوجحيش وآخرون: دور الأدوات الاستثمارية الإسلامية في حل مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، يومي: 23-24 فيفري 2011.
- 3- زياد إبراهيم مقداد: الضوابط الشرعية لاستثمار الأموال، المؤتمر العلمي الأول حول: الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة - فلسطين -، يومي: 8-9 ماي 2005.
- 4- زياد جلال الدماغ: دور الصكوك الإسلامية في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، المؤتمر الدولي للمصارف والمالية الإسلامية: التقاضي عبر الحدود، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، يومي: 15-16 جوان 2010.
- 5- سليمان ناصر، عواطف محسن: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، يومي: 23-24 فيفري 2011.
- 6- صفية أحمد أبو بكر: الصكوك الإسلامية، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، الأيام: 31 ماي-3 جوان 2009.
- 7- عبد القادر زيتوني: التصكيك الإسلامي ركب المصرفية الإسلامية في ظل الأزمة العالمية، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، عمان - الأردن -، يومي: 1-2 ديسمبر 2010.
- 8- عبد الكريم شوكمال، سمير براهيم: انخيارات الأسواق المالية وحلول اقتصاد المشاركة، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية - الجزائر -، يومي: 23-24 فيفري 2011.
- 9- عبد اللطيف البشير عبد القادر التونسي: المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية، مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس - ليبيا -، يومي: 27-28 أفريل 2010.
- 10- فتح الرحمن علي محمد صالح: دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات التنموية، بحث مقدم لمنتدى الصيرفة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت - لبنان -، جويلية 2008.

- 11- كمال توفيق خطاب، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية (المشكلات والعقبات وكيفية التغلب عليها) ، مؤتمر البنوك الإسلامية والاستثمار، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، الشارقة - الإمارات العربية المتحدة-، الأيام: 7 - 9 ماي 2002.
- 12- ليلي مقدم، محمد سمير طعيبة: معايير إتخاذ قرار الإستثمار من منظور الاقتصاد الإسلامي ، الملتقى الدولي الأول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، يومي: 23 - 24 فيفري 2011.
- 13- محمد تقي العثماني: الصكوك ونظيراتها، الدورة العشرون لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، وهران - الجزائر-، الأيام: 13- 18 سبتمبر 2012.
- 14- محمد دباغ: أساليب الاستثمار في المصارف الإسلامية عقد المضاربة نموذجاً ، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، يومي: 23 - 24 فيفري 2011.
- 15- موسى بلا محمود: صكوك الاستصناع من البدائل الشرعية لسندات القروض الربوية ، المؤتمر الدولي للمصارف والمالية الإسلامية حول: التقاضي عبر الحدود، الجامعة العالمية الإسلامية، ماليزيا، يومي: 15 - 16 جوان 2010.
- 16- ميلود زيد الخير: ضوابط الإستقرار المالي في الاقتصاد الإسلامي ، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، يومي: 23 - 24 فيفري 2011.
- 17- هناء محمد هلال الخنيطي: بدائل المسعف الأخير للمصارف الإسلامية من البنوك المركزية ، مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، الأيام: 31 ماي - 3 جوان 2009.
- 18- هناء محمد هلال الخنيطي: دور الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية ، المؤتمر العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور اقتصادي إسلامي، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان - الأردن-، يومي: 1 - 2 ديسمبر 2010.
- 19- هند مهداوي: واقع وآفاق السوق المالية الإسلامية: دراسة تجارب لبعض البلدان الإسلامية والغربية ، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية - الجزائر-، يومي: 23 - 24 فيفري 2011.
- 20- هوارى معراج، آدم حديدي: نحو تفعيل دور البنوك المركزية لمساندة العمل الاقتصادي والمصرفي الإسلامي ، الملتقى الدولي الأول حول: الاقتصاد الإسلامي: الواقع ... ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، يومي: 23 - 24 فيفري 2011.

الندوات والدورات:

- 1- أشرف محمد دوابه: علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية - دراسة تطبيقية على مصر - ، بحث مقدم إلى ندوة: نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، رابطة الجامعات الإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية وبنك دبي الإسلامي، دبي، الأيام: 3 - 5 سبتمبر 2005.
- 2- حامد بن حسن ميرة: ملكية حملة الصكوك وضماناتها ، بحوث ندوة البركة الثانية والثلاثون للاقتصاد الإسلامي، إدارة البحوث والتطوير، جدة، يومي: 10-11 أوت 2011.
- 3- حسين حامد حسان، صكوك الاستثمار الإسلامي، الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، إمارة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة-، الأيام: 26-30 أبريل 2009.
- 4- حمزة بن حسين الفعر الشريف: ضمانات الصكوك الإسلامية، ندوة الصكوك الإسلامية: عرض وتقويم، جامعة الملك عبد العزيز، جدة -السعودية-، يومي: 24-25 ماي 2010.
- 5- سعيد محمد بوهراوة، أشرف وجدي دسوقي: تقويم نقدي للقضايا الشرعية المتعلقة بملكية الصكوك القائمة على الأصول ، ندوة الصكوك الإسلامية: عرض وتقويم، جامعة الملك عبد العزيز، جدة - السعودية-، يومي: 24-25 ماي 2010.
- 6- عبد الستار الخويلدي: التأمين على الودائع والاستثمارات والصكوك والتعامل مع مؤسسات الضمان الحكومية والخاصة ، بحوث ندوة البركة الثانية والثلاثون للاقتصاد الإسلامي، إدارة البحوث والتطوير، ط1، جدة، يومي: 10-11 أوت 2011.
- 7- عجيل جاسم النشمي: التوريق والتصكيك وتطبيقهما ، الدورة التاسعة عشر لمجمع الفقه الإسلامي الدولي، إمارة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة-، أيام: 26-30 أبريل 2009.
- 8- علي محي الدين القره داغي: بيع الصكوك لحامليها- دراسة فقهية اقتصادية- ، ندوة مستقبل العمل المصرفي الإسلامي الرابعة، جدة -السعودية-، يومي: 13-14 نوفمبر 2011.
- 9- يوسف بن عبد الله الشبيلي: إصدار وتداول الأسهم والصكوك والوحدات الاستثمارية المشتملة على النقود أو الديون وضوابطها الشرعية، ندوة الصكوك الإسلامية: عرض وتقويم، جامعة الملك عبد العزيز، جدة -السعودية-، أيام: 24-26 ماي 2010.

سادسا: المجالات

- 1- أحمد محمد النجار: (الصكوك الإسلامية مدخل ومفاهيم أولية)، مجلة التمويل الإسلامي ، العدد 1، الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، مصر، 2012.
- 2- الصديق محمد أمين الضرير: (بيع الدين)، مجلة مجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي ، العدد 13، جدة -السعودية-، 2000.
- 3- نوال بن عمارة: (الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية تجربة السوق المالية الإسلامية الدولية - البحرين)، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر-، 2011.

4- وليد أحمد صافي، مروان أبو عراي: (الآثار الرقابية والاقتصادية لرقابة البنك المركزي على الودائع والائتمان في البنوك الإسلامية)، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، العدد 4، ماي 2009.

سابعاً: التقارير المالية السنوية

التقارير المالية السنوية (2003-2012)، بنك أبوظبي الإسلامي، أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة.

بلغة الإنجليزية

1- Zohra Jabeen, Tariq Javed: Sukuk Structures -A Comparative Study From Regulatory Perspective, the Second International Conference on Islamic Banking: Risk Management, Bank Negara Malaysia, Kuala Lumpur, February 7 & 8, 2006.

2- Dubai International Financial Centre, Sukuk Guidebook, Dubai, November 2009.

المواقع الإلكترونية

1- حسين حسين شحاته: الصكوك الإسلامية، الموقع الإلكتروني:

http://www.darelmashora.com/V2/Documents/28/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%83%D9%88%D9%83_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9.doc، تاريخ الإطلاع: 2013/03/24، ساعة الإطلاع: 10:14.

2- حسين حسين شحاته: مفهوم صكوك الاستثمار الإسلامية وخصائصها ودورها في التنمية، الموقع الإلكتروني:

<http://www.darelmashora.com/download.ashx?docid=1643> تاريخ الإطلاع: 2013/02/3 ساعة الإطلاع: 10:12.

2- عبد الجبار السبهي: التصكيك والصكوك الإسلامية، الموقع الإلكتروني:

<http://al-sabhany.com/index.php/2012-12-29-11-36-57>، تاريخ الإطلاع: 2013/04/06، ساعة الإطلاع: 17:42.

3- عمر عبد الله كامل: نحو اقتصاد فقهي حول النقود والأسواق المالية. الموقع الإلكتروني:

<http://kamalhatab.info/blog/wp-content/uploads/2008/03/wqaei.pdf> تاريخ الإطلاع: 2013/03/21، ساعة الإطلاع: 10:40.

4- الموقع الإلكتروني:

<http://www.adib.ae/ar/%D9%82%D9%8A%D9%85-%D9%88-%D8%A3%D9%87%D8%AF%D8%A7%D9%81>، تاريخ الإطلاع: 2013/04/15، ساعة الإطلاع: 19:56.

5- الموقع الإلكتروني: <http://www.argaam.com/article/articledetail/300138/>، تاريخ الإطلاع: 2013/5/09، ساعة الإطلاع: 23:10.



مصرف أبوظبي الإسلامي
Abu Dhabi Islamic Bank
ش.م.ع. (P.J.S.C.)

التاريخ: ٢٠ مارس ٢٠٠٤

المرجع: ٢١٠/٢٣٠-٤/٢٠٠٤

URGENT

RECEIVED
21 MAR 2004
ADG OFFICE

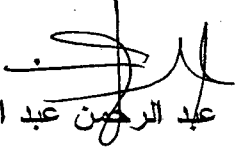
السيد/ نزار أحمد العبيدلي
القائم بأعمال المدير التنفيذي
سوق أبوظبي للأوراق المالية
ص.ب. ٥٤٥٠٠
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
فاكس: ٠٣٠٠-٦٢٧

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: اجتماع الجمعية العمومية العادية لمصرف أبوظبي الإسلامي

إلحاقاً لكتابنا إليكم رقم ٢١٠/٢٢٨-٤/٢٠٠٤ المؤرخ ٢٠٠٤/٣/٦، تجنّون مرفقاً جدول أعمال الجمعية العمومية، علماً بأن مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠٠٤ قد اقترح نسبة (٧%) كتوزيعات نقدية تدفع لآخر مالك للسهم مقيد اسمه في سجل الأسهم في يوم انعقاد الجمعية العمومية الذي يتقرر فيه توزيع الأرباح.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،،،


عبد الرحمن عبد الملك
الرئيس التنفيذي

المرفقات:

• النموذج المعد للدعوة.



مصرف أبوظبي الإسلامي
Abu Dhabi Islamic Bank
ش.م.ع. PJSC

بسم الله الرحمن الرحيم
دعوة للجمعية العمومية العادية للاعتقاد

يدعو مجلس إدارة مصرف أبوظبي الإسلامي السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العمومية السنوي (العادي) الذي سيعقد يوم الاثنين الموافق ١٢ إبريل ٢٠٠٤م في تمام الساعة السابعة والرابع مساءً في مقر نادي الضباط/أبوظبي وذلك للنظر في بنود جدول الأعمال الآتي واتخاذ القرارات المناسبة بشأنه:

- ١- الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط المصرف ومركزه المالي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣، والتصديق عليه.
- ٢- الاستماع إلى تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية عن أعمال المصرف خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣، والتصديق عليه.
- ٣- الاستماع إلى تقرير مراجعي الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣، والتصديق عليه.
- ٤- مناقشة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣، والتصديق عليهما.
- ٥- النظر في مقترحات مجلس الإدارة بشأن توزيع الأرباح.
- ٦- إيراد ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ومراجعي الحسابات عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٣.
- ٧- تعيين مراجعي الحسابات للعام ٢٠٠٤ وتحديد أتعابهم.
- ٨- انتخاب خمسة من أعضاء مجلس الإدارة.

ملاحظات:

- أ. يجوز لمن له حق حضور الجمعية العمومية أن ينيب عنه من يختاره من غير أعضاء مجلس الإدارة بمقتضى توكيل خاص ثابت بالكتابة ويجب ألا يكون الوكيل ممثلاً بهذه الصفة لأكثر من ٥% من رأس مال المصرف (ويمثل ناقصي الأهلية وفاقديها النائبون عنهم قانوناً).
- ب. في حال عدم اكتمال النصاب القانوني للاجتماع، يعقد اجتماع ثان يوم الاثنين ١٩ إبريل ٢٠٠٤م في نفس المكان والساعة المذكورين أعلاه.
- ج. سيوقف التداول في أسهم المصرف في اليوم المحدد لانعقاد الاجتماع (١٢ إبريل ٢٠٠٤م) وكذلك في اليوم المحدد لانعقاد الاجتماع الثاني (١٩ إبريل ٢٠٠٤م) في حالة عدم اكتمال النصاب في الاجتماع الأول.
- د. تدفع الأرباح المستحقة عن السهم لآخر مالك له مقيد اسمه في سجل الأسهم في يوم انعقاد الجمعية العمومية الذي تقرر فيه توزيع الأرباح.

مجلس الإدارة

DRAFT

ABU DHABI ISLAMIC BANK

Public Joint Stock Company

Abu Dhabi - United Arab Emirates

**Reports and financial
statements for the year
ended December 31, 2003**

P.O Box 313
Abu Dhabi
United Arab Emirates

**Reports and financial statements for
the year ended December 31, 2003**

	Page
Independent auditor's report	1
Balance sheet	2
Income statement	3
Statement of changes in equity	4
Statement of cash flows	5
Notes to the financial statements	6 - 35

Independent auditor's report
To the Shareholders of Abu Dhabi Islamic Bank

1

We have audited the accompanying balance sheet of **Abu Dhabi Islamic Bank – Public Joint Stock Company** as of December 31, 2003 and the related statements of income, changes in equity and cash flows for the year then ended. These financial statements are the responsibility of the Bank's management. Our responsibility is to express an opinion on these financial statements based on our audit.

We conducted our audit in accordance with International Standards on Auditing. Those standards require that we plan and perform our audit to obtain reasonable assurance about whether the financial statements are free of material misstatement. An audit includes examining, on a test basis, evidence supporting the amounts and disclosures in the financial statements. An audit also includes assessing the accounting principles used and significant estimates made by management, as well as evaluating the overall financial statement presentation. We believe that our audit provides a reasonable basis for our opinion.

In our opinion, the financial statements, referred to above, present fairly, in all material respects, the financial position of **Abu Dhabi Islamic Bank** as of December 31, 2003 and the results of its operations and its cash flows for the year then ended in accordance with International Financial Reporting Standards.

Also, in our opinion, proper books of account are maintained by the Bank, and the contents of the accompanying Board of Directors' report are in agreement with the books of account. We have obtained all the information and explanations which we considered necessary for the purpose of the audit and to the best of our knowledge and belief no violations of the UAE Federal Commercial Companies Law of 1984 (as amended) or the Articles of Association of the Bank have occurred during the year which would have had a material effect on the financial position of the bank or on its results of operations.

The accompanying financial statements have been prepared for submission to the United Arab Emirates Central Bank and are yet to be approved by the Central Bank. The financial statements should not be published until such approval is obtained.

Abu Dhabi, United Arab Emirates
January 28, 2004

for Deloitte & Touche

Ahmed Nimer
(Registration Number 380)

ABU DHABI ISLAMIC BANK
Public Joint Stock Company

2

Balance sheet
as at December 31, 2003

	Notes	2003 AED 000	2002 AED 000
ASSETS			
Balances with banks and financial institutions,			
Central Bank and cash	3	485,081	353,162
Murabaha with financial institutions		1,991,994	3,855,930
Murabaha and other Islamic financing	4	3,470,497	2,380,099
Ijara financing	5	2,570,081	734,588
Investments	6	628,677	421,759
Other assets	7	39,626	29,248
Furniture, fixtures and equipment	8	34,757	28,758
Total assets		9,220,713	7,803,544
LIABILITIES			
Due to banks and financial institutions	9	1,585,107	1,221,495
Depositors' accounts	10	6,123,526	5,200,716
Other liabilities	11	111,661	78,361
Total liabilities		7,820,294	6,500,572
SHAREHOLDERS' EQUITY			
Share capital	12	1,000,000	1,000,000
Legal reserve	13	43,870	33,814
General reserve	13	43,870	33,814
Accumulated profits		172,101	162,553
Proposed dividends	14	70,000	50,000
Revaluation reserve	15	70,578	22,791
Total shareholders' equity		1,400,419	1,302,972
Total liabilities and shareholders' equity		9,220,713	7,803,544

Obaid Bin Saif Al Nasser
Chairman of the Board

Abdul Rahman Abdul Malik
Chief Executive Officer

The accompanying notes are an integral part of these financial statements.

Income statement
for the year ended December 31, 2003

	Notes	2003 AED 000	2002 AED 000
OPERATING INCOME			
Income from Murabaha and Mudaraba with financial institutions, net		54,190	88,504
Income from Murabaha, Ijara and other Islamic financing, net		152,846	104,096
Investment income	16	23,935	31,486
Fees, commissions and foreign exchange income, net	17	39,498	24,578
Other operating income		1,883	1,905
		<u>272,352</u>	<u>250,569</u>
OPERATING EXPENSES			
Staff costs		78,586	63,881
General and administrative expenses		32,187	26,773
Depreciation	8	10,044	11,224
Provision for impairment	4	3,438	9,825
Impairment of available for sale investments	6	1,482	-
		<u>125,737</u>	<u>111,703</u>
Profit from operations, before distribution to depositors		146,615	138,866
Distribution to depositors		(46,055)	(63,238)
Net profit for the year		100,560	75,628
Basic earnings per share	18	AED 1.006	AED 0.756

The accompanying notes are an integral part of these financial statements.

ABU DHABI ISLAMIC BANK
Public Joint Stock Company

**Statement of changes in equity
for the year ended December 31, 2003**

	Notes	Share capital AED 000	Legal reserve AED 000	General reserve AED 000	Accumulated profits AED 000	Proposed dividends AED 000	Revaluation reserve AED 000	Total AED 000
Balance at January 1, 2002		1,000,000	26,251	26,251	152,951	50,000	25,300	1,280,753
Increase in fair values of available for sale investments	15	-	-	-	-	-	5,428	5,428
Released on sales / disposal of available for sale investments	15	-	-	-	-	-	(7,937)	(7,937)
Net profit for the year		-	-	-	75,628	-	-	75,628
Transfer to reserves	13	-	7,563	7,563	(15,126)	-	-	-
Directors' remuneration		-	-	-	(900)	-	-	(900)
Dividends paid		-	-	-	-	(50,000)	-	(50,000)
Proposed dividends	14	-	-	-	(50,000)	50,000	-	-
Balance at January 1, 2003		1,000,000	33,814	33,814	162,553	50,000	22,791	1,302,972
Increase in fair values of available for sale investments	15	-	-	-	-	-	51,469	51,469
Released on sales / disposal of available for sale investments	15	-	-	-	-	-	(3,682)	(3,682)
Net profit for the year		-	-	-	100,560	-	-	100,560
Transfer to reserves	13	-	10,056	10,056	(20,112)	-	-	-
Directors' remuneration		-	-	-	(900)	-	-	(900)
Dividends paid		-	-	-	-	(50,000)	-	(50,000)
Proposed dividends	14	-	-	-	(70,000)	70,000	-	-
Balance at December 31, 2003		1,000,000	43,870	43,870	172,101	70,000	70,578	1,400,419

The accompanying notes are an integral part of these financial statements.

**Statement of cash flows
for the year ended December 31, 2003**

	2003 AED 000	2002 AED 000
Operating activities		
Net profit for the year	100,560	75,628
Adjustments for:		
Depreciation	10,044	11,224
Impairment of Murabahas and investments	4,920	9,825
Gain on sale of investments	(3,682)	(7,932)
Gain on disposal of furniture, fixtures and equipment	(13)	-
Operating profit before changes in operating assets and liabilities	111,829	88,745
Decrease in Murabaha with financial institutions	1,249,373	390,227
Increase in Murabaha and other Islamic financing	(1,093,836)	(746,922)
Increase in Ijara financing	(1,835,493)	(238,911)
Increase in other assets	(10,378)	(10,086)
Increase in due to banks and financial institutions	93,418	25,509
Increase in depositors' accounts	922,810	914,053
Increase in other liabilities	33,300	15,757
Cash from operations	(528,977)	438,372
Directors' remuneration paid	(900)	(900)
Net cash from operating activities	(529,877)	437,472
Investing activities		
Purchase of investments	(242,414)	(95,862)
Proceeds from sale of investments	85,483	138,874
Purchase of furniture, fixtures and equipment	(16,056)	(11,333)
Proceeds from sale of furniture, fixtures and equipment	26	388
Net cash (used in) from investing activities	(172,961)	32,067
Financing activities		
Dividends paid	(50,000)	(50,000)
Net cash used in financing activities	(50,000)	(50,000)
Net (decrease) increase in cash and cash equivalents	(752,838)	419,539
Cash and cash equivalents at beginning of the year	660,791	241,252
Cash and cash equivalents at December 31 (Note 3)	(92,047)	660,791

The accompanying notes are an integral part of these financial statements.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003**

1 General

Abu Dhabi Islamic Bank – Public Joint Stock Company (the Bank) is incorporated in the Emirate of Abu Dhabi - United Arab Emirates in accordance with the provision of UAE Federal Commercial Companies Law No. (8) of 1984 (as amended) and the Amiri Decree No. 9 of 1997.

The principal activities of the Bank consist of Islamic financing, investments, commercial and other banking services activities in accordance with Islamic Shari'a as approved by the Bank's Fatwa and Shari'a Supervisory Board.

The Bank operates solely in the United Arab Emirates through 14 branches (2002 – 11 branches)

The financial statements are presented in UAE Dirhams (AED) since this is the currency in which the majority of the Bank's transactions are denominated.

Following are definitions of the main Islamic financing instruments of the Bank:

Murabaha

Murabaha is the sale of commodities at cost plus an agreed upon profit margin, whereby the seller informs the buyer of the price at which the deal will be completed and also the amount of profit to be recognised.

Istisna'a

Istisna'a is a sale contract between a contract owner and a contractor, whereby the contractor based on an order from the contract owner undertakes to manufacture or otherwise acquire the subject matter of the contract according to specifications, and sells it to the contract owner for an agreed upon price and method of settlement whether that be in advance, by installments or deferred to a specific future date.

Qard Hasan

Qard Hasan is a non-profit bearing financing intended to allow the borrower to use the loaned funds for a period of time with the understanding that the same amount of the loaned funds would be repaid at the end of the Qard period.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)**

1 General (continued)

Mudaraba

Mudaraba is a contract between the Bank and a client, whereby the Bank extends a certain amount of money to the client to be invested in a project or certain activity against a fixed share of profits representing the total profit for the project less the client's share as a Mudarib.

Wikkalah

Wikkalah is an Islamic transaction involving the Muwakkil (the principal) who wishes to appoint the Wakkil (the agent) to be the agent of Muwakkil with respect to the investment of the Muwakkil's funds in Islamically acceptable transactions.

2 Summary of significant accounting policies

The financial statements have been prepared in accordance with International Financial Reporting Standards (IFRS) and applicable requirements of the UAE Central Bank regulations.

The financial statements have been prepared based on the historical cost basis, except for the measurement at fair value of certain financial instruments. The principal accounting policies adopted are set out below:

Murabaha with financial institutions and Mudaraba

Murabaha and Mudaraba are stated in the balance sheet at cost less any amounts written off and provision for impairment, if any.

Murabaha and other Islamic financing

These are stated at amortised cost including provision for impairment.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)**

2 Summary of significant accounting policies (continued)

Provision for impairment of financial assets

A financial asset is impaired if its carrying amount exceeds its estimated recoverable amount. The recoverable amount of an asset is the higher of an asset's net selling price and value in use. Net selling price is the amount obtainable from the sale of an asset in an arm's length transaction. Value in use is the present value of estimated future cash flows expected to arise from the continuing use of an asset and from its disposal at the end of its useful life. An assessment is made at each balance sheet date to determine whether there is objective evidence that a specific asset, or a group of similar assets, may be impaired. If such evidence exists, the estimated recoverable amount of the asset is determined and any impairment loss, based on the net present value of future anticipated cash flows, is recognised in the income statement.

Ijara financing

Ijara financing are finance lease receivables stated at amounts equal to the net investment outstanding in the leases including the income earned thereon.

Available for sale investments

Investments are recognised on a trade date basis. Investments classified as "available for sale" are initially recognised at cost and are measured at fair value at subsequent reporting dates. Increases or decreases in the fair value of these investments are taken to revaluation reserve under shareholders' equity, until the security is disposed of or is determined to be impaired, at which time the cumulative gain or loss previously recognised in equity is included in the income statement for the period.

Investment in subsidiary companies

A subsidiary is defined as an enterprise controlled by the parent. Control is presumed to exist when the parent owns, directly or indirectly through subsidiaries, more than one-half of the voting power of an enterprise or where the parent has the power to govern the financial and operating policies of the enterprise under a statute or an agreement.

Subsidiary companies formed or acquired with the intention of resale in the near future are not consolidated as control is intended to be temporary. The unconsolidated subsidiaries are accounted for in the same manner as available for sale investments.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)**

2 Summary of significant accounting policies (continued)

Investments in associates

An associate is an enterprise over which the Bank is in a position to exercise significant influence, but not control, through participation in the financial and operating decisions of the investee.

The results and assets and liabilities of associates are incorporated in these financial statements using the cost method of accounting. Investment in associates are carried in the balance sheet at cost, less any impairment in the value of individual investments.

Furniture, fixture and equipment

Furniture, fixture and equipment are stated at cost less accumulated depreciation and any recognised impairment losses, if any.

Depreciation is charged so as to write off the cost or valuation of assets, over their estimated useful lives, using straight-line method at the following annual rates:

Furniture and leasehold improvements	7 years
Computer and office equipment	4 years
Motor Vehicles	4 years

Capital work in progress is stated at cost and not depreciated, when commissioned, assets under construction are transferred to the appropriate furniture, fixture and equipment asset category and depreciated in accordance with the Bank's policies.

Non-investment accounts

Non-investment accounts represent, in accordance with Islamic Shari'a, Qard Hasan from depositors to the Bank and take the form of current accounts. These accounts are not entitled to profit nor do they bear any risk of loss, as the Bank guarantees to pay the related balance on demand. Investing Qard Hasan is made at the discretion of the Board of Directors of the Bank and the results of such investments are attributable to the shareholders of the Bank.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)**

2 Summary of significant accounting policies (continued)

Investment accounts

Investment accounts may take the form of investment deposits, which are valid for specified periods of time ranging from one month to 12 months, and are automatically renewable on maturity for the same period unless the concerned depositors give written notice to the contrary, or take the form of investment saving accounts for unspecified periods. In all cases, investment accounts receive a proportion of the profit and bear a share of loss based on the results of the financial period determined by the Board of Directors of the Bank.

Reverse Murabaha

Reverse Murabaha is an Islamic transaction involving the Bank's purchase of an asset from a counterparty and settlement thereof at cost plus an agreed profit on a deferred payment basis. The purchase price is payable to the counterparty on maturity. Reverse Murabaha is included in the balance sheet under counterparty deposits and the accrued profit payable to the counter party is classified under other liabilities.

End of service benefits

A provision is made for amounts payable to the employees for end of service benefits, which is calculated in accordance with the provisions of the Federal Labour Law of the United Arab Emirates.

Pension contributions in respect of UAE nationals are payable to the Finance Department of the Abu Dhabi Government, and calculated in accordance with Government regulations.

Provisions

Provisions are recognised at the management's best estimate, when the Bank has a present obligation (legal or constructive) arising from a past event, and the costs to settle the obligation are both probable and able to be reliably measured.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)**

2 Summary of significant accounting policies (continued)

Revenue recognition

Income from Murabaha, Ijara and other Islamic financing are recognised on a time apportionment basis.

Income from Istisna'a is recognised on a pattern reflecting a constant periodic return on the net investment outstanding.

Dividend income is recognised when the right to receive payment is established.

Fees and commission income is recognised at the time the related services are provided.

Cash and cash equivalents

Cash and cash equivalents consist of cash balances with the UAE Central Bank, current accounts with other banks and financial institutions and short term international Murabaha with and due to financial institutions that are maturing within 30 days of the date of acquisition.

Foreign currencies

Transactions in currencies other than UAE Dirhams (AED) are initially recorded at the rates of exchange prevailing on the dates of the transactions. Monetary assets and liabilities denominated in such currencies are retranslated at the rates prevailing on the balance sheet date. Profits and losses arising on exchange are included in the income statement for the period.

Fiduciary assets

Assets held in trust or in a fiduciary capacity are not treated as assets of the Bank and accordingly are not included in these financial statements.

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)**2 Summary of significant accounting policies (continued)****Trade and settlement date accounting**

All "regular way" purchases and sales of financial assets are recognised on the trade date, i.e. the date that the entity commits to purchase the asset. Regular way purchases or sales are purchases or sales of financial assets that require delivery of assets within the time frame generally established by regulation or convention in the market place.

Fair values

Fair value of unquoted equity investments is determined by reference to the current market value of another instrument which is substantially the same or is based on acceptable valuation techniques.

Fair value of quoted equity investments is determined by reference to the Stock Exchange quoted market bid prices at the close of business on the balance sheet date.

Fair value of financing receivables (net of provisions) is determined based on expected future cash flows discounted at estimated profit rates for financing receivables with similar terms and risk characteristics.

Fair value of international Murabaha balances with financial institutions is estimated based on discounted cash flows using profit rates for items with similar remaining maturity.

Investments with no reliable measure of their fair values and for which no fair value information could be obtained are carried at their initial cost less impairment in value.

Offsetting

Financial assets and financial liabilities are only offset and the net amount disclosed in the balance sheet when there is a legally enforceable right to set off the recognised amounts and the Bank intends to either settle on a net basis, or to realise the asset and settle the liability simultaneously.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)**

3 Cash and cash equivalents

	2003 AED 000	2002 AED 000
Balances with UAE Central Bank	424,657	305,093
Balances with other banks and financial institutions	10,496	9,673
Cash	49,928	38,396
Balances with Central Bank and other banks, financial institutions and cash	485,081	353,162
Short term Murabaha with financial institutions	523,562	1,138,125
Short term due to banks and financial institutions	(1,100,690)	(830,496)
Cash and cash equivalents	(92,047)	660,791

In accordance with Islamic Shari'a, no interest is receivable on balances with banks and financial institutions.

4 Murabaha and other Islamic financing

	2003 AED 000	2002 AED 000
Murabaha	3,480,059	2,359,763
Istisna'a	72,433	57,933
Mudaraba	52,026	41,822
Other financing receivables	8,290	7,127
Gross performing Murabaha and other Islamic financing	3,612,808	2,466,645
Gross non- performing Murabaha and other Islamic financing	17,385	13,798
Total Murabaha and other Islamic financing	3,630,193	2,480,443
Less: Deferred income	136,799	80,828
Less: Provision for impairment	22,897	19,516
	3,470,497	2,380,099

ABU DHABI ISLAMIC BANK

Public Joint Stock Company

Notes to the financial statements**for the year ended December 31, 2003 (continued)****4 Murabaha and other Islamic financing (continued)**

The composition of the gross financing receivables portfolio is as follows:

	UAE	Middle	Other	2003	2002
	AED 000	East	Countries	AED 000	AED 000
		AED 000	AED 000		
Commercial and business	1,846,610	505,114	56,599	2,408,323	1,841,042
Private individuals	1,221,870	-	-	1,221,870	639,401
	<u> </u>	<u> </u>	<u> </u>	<u> </u>	<u> </u>
December 31, 2003	3,068,480	505,114	56,599	3,630,193	
	<u> </u>	<u> </u>	<u> </u>	<u> </u>	
December 31, 2002	2,070,033	410,107	303		2,480,443
	<u> </u>	<u> </u>	<u> </u>		<u> </u>

The movement in provision for impairment during the year was as follows:

	2003	2002
	AED 000	AED 000
At January 1	19,516	9,691
Charge for the year	3,438	9,825
Written off during the year	(57)	-
	<u> </u>	<u> </u>
At December 31	22,897	19,516
	<u> </u>	<u> </u>

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)**

5 Ijara financing

This represents net investments in assets leased for periods which either approximate or cover a major part of the estimated useful lives of such assets. The lease agreements stipulate that the lessor undertakes to transfer the leased assets to the lessee upon receiving the final rental payment.

	Net value of minimum lease payments	
	2003 AED 000	2002 AED 000
Amounts receivable under financing leases		
Due within one year	184,481	189,396
Due in the second to fifth year	1,817,605	495,088
Due after five years	865,829	124,731
	2,867,915	809,215
Less: Unearned income	296,617	74,395
Deferred income	1,217	232
Net value of minimum lease payments receivable	2,570,081	734,588

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)**

6 Investments

	2003 AED 000	2002 AED 000
Available for sale investments		
Fair value at January 1	399,724	437,313
Additions to investments during the year	228,593	95,861
Payments received during the year	(59,221)	(38,222)
Sales / disposal during the year	(26,262)	(100,656)
Increase in fair value	51,469	5,428
Impairment of investments	(1,482)	-
Fair value at December 31	592,821	399,724

The fair value of the available for sales investments at December 31 are comprised of the following:

Investment in quoted securities	440,305	191,623
Investment in quoted unconsolidated fund	62,929	54,741
Investment in unquoted securities	58,189	65,130
Investment in unquoted unconsolidated fund	31,398	88,230

592,821	399,724
----------------	----------------

	2003 AED 000	2002 AED 000
Investments in associates		
Cost of investments	35,856	22,035

Total investments	628,677	421,759
--------------------------	----------------	----------------

Unquoted equity investments with a value of AED 94 million as of December 31, 2003 (2002 – AED 82 million) are carried at cost less provision for impairment. This is due to the unpredictable nature of future cash flows and lack of other suitable methods of arriving at a reliable fair value. These investments consist of private equity holdings in companies in the manufacturing industry in the United States.

During the year the bank acquired a share in the net assets of new associate 'Abu Dhabi National Takaful' for the amount of AED 13,821,000.

Notes to the financial statements for the year ended December 31, 2003 (continued)

6 Investments (continued)

Details of the Bank's investments in unconsolidated funds at December 31 are as follows:

<u>Name of Subsidiary</u>	<u>Place of Incorporation</u>	<u>Proportion of Ownership Interest</u>		<u>Proportion of Voting Power</u>		<u>Principal activity</u>
		2003	2002	2003	2002	
Al Hilal Fund (quoted)	Bermuda	92%	90%	92%	90%	Financial investments
Al Ijara Fund (unquoted)	Cayman Islands	86%	86%	86%	86%	Finance leasing

Details of the Bank's investments in associates at December 31 are as follows:

<u>Name of Associate</u>	<u>Place of Incorporation</u>	<u>Proportion of Ownership Interest</u>		<u>Proportion of Voting Power</u>		<u>Principal activity</u>
		2003	2002	2003	2002	
Bosna Bank International d.d	Bosnia	27%	27%	27%	27%	Islamic banking
Abu Dhabi National Takaful	Abu Dhabi	23%	-	23%	-	Islamic insurance

7 Other assets

	2003 AED 000	2002 AED 000
Prepayments	13,057	10,392
Income receivable on investments	7,320	3,180
Others	19,249	15,676
	39,626	29,248

ABU DHABI ISLAMIC BANK
Public Joint Stock Company

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)

8 Furniture, fixtures and equipment

	Furniture and leasehold improvements AED 000	Computer and office equipment AED 000	Motor vehicles AED 000	Capital work in progress AED 000	Total AED 000
Cost					
At January 1, 2003	22,714	36,658	1,734	5,597	66,703
Additions	781	5,135	240	9,900	16,056
Disposals	(3)	(146)	(327)	-	(476)
Transfer from capital work in progress	4,918	3,196	-	(8,114)	-
At December 31, 2003	28,410	44,843	1,647	7,383	82,283
Accumulated depreciation					
At January 1, 2003	11,400	25,568	977	-	37,945
Charge for the year	3,848	5,833	363	-	10,044
Disposals	(3)	(145)	(315)	-	(463)
At December 31, 2003	15,245	31,256	1,025	-	47,526
Carrying value					
At December 31, 2003	13,165	13,587	622	7,383	34,757
At December 31, 2002	11,314	11,090	757	5,597	28,758

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)**9 Due to banks and financial institutions**

	2003 AED 000	2002 AED 000
Reverse Murabaha	635,364	653,164
Investment accounts	337,655	389,594
Wikkalah deposits	548,819	150,064
Current accounts	63,269	28,673
	1,585,107	1,221,495

In accordance with Islamic Shari'a, no interest is payable on current accounts and exchange of deposits.

10 Depositors' accounts

Depositors' accounts comprise the following:

	2003 AED 000	2002 AED 000
Investment accounts	4,196,028	4,082,319
Non-investment accounts	1,028,290	690,484
Wikkalah deposits	899,208	394,178
Reverse Murabaha accounts	-	33,735
	6,123,526	5,200,716

The Bank generally invests all of its investment deposits and savings accounts, adjusted for Central Bank reserve requirements and the Bank's liquidity requirements, for limited periods in respect of deposits and unlimited periods for savings.

The distribution to depositors for the year ended December 31, 2003 amounted to AED 46 million (2002 - AED 63 million). The balance payable is included under other liabilities (note 11).

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)****11 Other liabilities**

	2003 AED 000	2002 AED 000
Accounts payable	35,279	18,492
Accrued profit distribution payable to depositors	11,992	21,849
Others	64,390	38,020
	<u>111,661</u>	<u>78,361</u>

The accrued profit distribution is payable to depositors at maturity.

12 Share capital

	2003 AED 000	2002 AED 000
Authorized, issued and fully paid: 100 million ordinary shares of par value AED 10 each	<u>1,000,000</u>	<u>1,000,000</u>

There were no movements in the share capital of the Bank during 2003 and 2002.

ABU DHABI ISLAMIC BANK
Public Joint Stock Company

21

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)

13 Reserves

Legal reserve

As required by the UAE Federal Commercial Companies Law of 1984 (as amended) and the Bank's Articles of Association, 10% of the net profit for the year is transferred to the legal reserve. The Bank may resolve to discontinue such annual transfers when the reserve totals 50% of the paid up share capital. The legal reserve is not available for distribution to the shareholders.

General reserve

Under Article 57 (2) of the Bank's Articles of Association, the General Assembly of the Bank, upon recommendation of the Board of Directors, have resolved to transfer 10% of the net profit for the year to the general reserve. This reserve shall be used for purposes as determined by the General Assembly upon the recommendation of the Board of Directors.

14 Proposed dividends

A dividend of AED 0.70 per share, totaling AED 70 million for the year 2003 (2002 – AED 50 million) has been proposed by the Board of Directors and will be submitted for the approval of the General Assembly.

15 Revaluation reserve

	2003 AED 000	2002 AED 000
At January 1	22,791	25,300
Increase in fair value of available for sale investments	51,469	5,428
Released on sales / disposal of available for sale investments	(3,682)	(7,937)
At December 31	70,578	22,791

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)**16 Investment income**

	2003 AED 000	2002 AED 000
Dividend income	16,192	15,852
Profits from Investments in Ijara Fund (note 6)	4,061	7,702
Profits on sales / disposals of available for sale investments	3,682	7,932
	<u>23,935</u>	<u>31,486</u>

17 Fees, commissions and foreign exchange income

	2003 AED 000	2002 AED 000
Net fees and commissions	36,421	22,699
Net income from dealing in foreign currencies	3,077	1,879
	<u>39,498</u>	<u>24,578</u>

18 Basic earnings per share

Basic earnings per share are calculated by dividing the net profit for the year by the weighted average number of shares outstanding during the year.

	2003	2002
Net profit for the year (AED 000)	100,560	75,628
Weighted average number of shares outstanding during the year (Thousands of shares)	100,000	100,000
Basic earnings per share (AED)	1.006	0.756

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)**19 Related parties transactions**

Balances with related parties arise from commercial transactions in the normal course of business on an arm's length basis. Balances with related parties at the balance sheet comprise:

	2003 AED 000	2002 AED 000
Due from:		
Receivables and leased assets		
- Members of the Board of Directors	30,508	49,606
Other assets:		
- Abu Dhabi National Takaful	2,900	-
	<u>33,408</u>	<u>49,606</u>
Due to:		
Due to banks and financial institutions		
-Bosna Bank International d.d.	83	26,200
Depositors' accounts		
-Members of the Board of Directors	14,009	4,746
- Abu Dhabi National Takaful	65,890	-
Other liabilities		
-ADIB Sentinel Multi Family Fund	-	175
	<u>79,982</u>	<u>31,121</u>
Irrevocable commitments and contingencies	<u>26,172</u>	<u>7,963</u>

ABU DHABI ISLAMIC BANK
Public Joint Stock Company

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)

19 Related parties transactions (continued)

Significant transactions with the related parties are comprised of the following:

	2003 AED 000	2002 AED 000
Dividends and other investment income	4,119	11,865
Fees income	1,491	2,755
Income from Murabaha, Ijara and Istisna'a	1,455	1,081
Profit distribution to depositors	1,282	76

20 Business and geographical segments

Business segments

For management purposes, the Bank is organised into three major business segments:

- Retail banking

Principally handling the deposits of individual customers and small businesses, and providing consumer and commercial type Murabaha and Ijara facilities.

- Corporate banking

Principally handling Murabaha, Ijara and Istisna'a facilities for corporate and institutional customers.

- Investment and treasury

Principally handling banks and customers' investments as well as treasury operations which include international Murabaha and Mudaraba, primarily with financial institutions, as well as the management of the Bank's funding operations.

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)**20 Business and geographical segments (continued)**

Business segments information for the year ended December 31, 2003 was as follows:

	Retail banking AED 000	Corporate banking AED 000	Investment and treasury AED 000	Other AED 000	Total AED 000
Revenue and results					
Operating income	67,243	114,393	82,660	8,056	272,352
Unallocated costs					(125,737)
Profit from operations					146,615
Profit distribution to depositors					(46,055)
Net profit for the year					100,560
Balance sheet					
Assets					
Segmental assets	1,280,807	4,770,848	3,118,517	-	9,170,172
Unallocated assets					50,541
Total assets					9,220,713
Liabilities					
Segmental liabilities	3,156,105	3,010,334	1,590,581	-	7,757,020
Unallocated liabilities					63,274
Total liabilities					7,820,294

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)**20 Business and geographical segments (continued)**

Business segments information for the year ended December 31, 2002 was as follows:

	Retail banking AED 000	Corporate banking AED 000	Investment and treasury AED 000	Other AED 000	Total AED 000
Revenue and results					
Operating income	42,481	76,584	125,397	6,107	250,569
Unallocated costs					(111,703)
Profit from operations					138,866
Profit distribution to depositors					(63,238)
Net profit for the year					75,628
Balance sheet					
Assets					
Segmental assets	787,242	2,423,389	4,545,111	-	7,755,742
Unallocated assets					47,802
Total assets					7,803,544
Liabilities					
Segmental liabilities	2,882,638	2,326,488	1,244,379	-	6,453,505
Unallocated liabilities					47,067
Total liabilities					6,500,572

ABU DHABI ISLAMIC BANK
Public Joint Stock Company

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)

20 Business and geographical segments (continued)

Geographical segments

Although the management of the Bank is based primarily on major business segments, the Bank operates in two geographical markets; the United Arab Emirates which is designated as domestic, and the remainder of the Middle East, Europe, the Far East and the USA which is designated as international. The following table shows the distribution of the Bank's operating income, total assets and capital expenditure by geographical segments:

2003	Domestic AED 000	International AED 000	Total AED 000
Total operating income	190,549	81,804	272,353
Total assets	6,062,374	3,158,339	9,220,713
Total liabilities	7,364,904	455,390	7,820,294
Capital expenditure	16,056	-	16,056
2002			
Total operating income	126,343	124,226	250,569
Total assets	3,901,218	3,902,325	7,803,543
Total liabilities	6,280,483	220,089	6,500,572
Capital expenditure	11,333	-	11,333

ABU DHABI ISLAMIC BANK
Public Joint Stock Company

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)

21 Concentration of assets, liabilities and off- balance sheet items

The distribution by geographic region and industry sector was as follows:

	2003			2002		
	Assets	Liabilities	Commitment and contingent liabilities	Assets	Liabilities	Commitment and contingent liabilities
	AED 000	AED 000	AED 000	AED 000	AED 000	AED 000
Geographical region						
UAE	6,062,374	7,364,904	3,604,528	3,901,218	6,280,483	2,698,181
Middle East	1,902,299	265,865	104,428	1,650,821	183,607	182,516
Europe	891,845	184,942	64,583	1,898,039	26,208	130,963
Others	364,195	4,583	43,168	353,466	10,274	48,729
	<u>9,220,713</u>	<u>7,820,294</u>	<u>3,816,707</u>	<u>7,803,544</u>	<u>6,500,572</u>	<u>3,060,389</u>
Industry sector						
Banks and financial institutions	2,703,461	1,707,969	37,635	4,433,943	1,243,578	57,447
Trading and manufacturing	522,392	228,512	200,448	306,288	215,958	146,857
Construction and real estate	437,018	59,607	742,026	322,914	38,975	686,485
Telecommunications	322,099	3,298	5,015	296,170	3,342	68
Energy	2,654,166	598,536	1,630,003	723,069	279,697	1,421,952
Others	2,581,577	5,222,372	1,201,580	1,721,160	4,719,022	747,580
	<u>9,220,713</u>	<u>7,820,294</u>	<u>3,816,707</u>	<u>7,803,544</u>	<u>6,500,572</u>	<u>3,060,389</u>

The concentration of assets and liabilities by geographical segment is based primarily upon the location of the counter party.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)**

22 Commitments and contingent liabilities

Credit related commitments

Credit-related commitments include commitments to extend Islamic credit facilities, standby letters of credit, guarantees and acceptances, which are designed to meet the requirements of the Bank's customers.

Commitments to extend Islamic credit facilities represent contractual commitments under Islamic financing contracts. Commitments generally have fixed expiration dates, or other termination clauses. Since commitments may expire without being drawn upon, the total contract amounts do not necessarily represent future cash requirements.

Standby letters of credit, guarantees and acceptances commit the Bank to make payments on behalf of customers.

The Bank has the following credit related commitments and contingencies other than capital commitments:

	2003 AED 000	2002 AED 000
Letters of credit	158,874	158,477
Letters of guarantee	306,097	245,756
Acceptances	10,891	49,328
	<u>475,862</u>	<u>453,561</u>
Irrevocable commitments to extend credits:		
Maturing in one year or less	2,403,362	1,424,639
Maturing in one year to three years	676,011	656,283
Maturing over three years	245,910	513,741
	<u>3,325,283</u>	<u>2,594,663</u>

Capital commitments

At December 31, 2003, the Bank had capital commitments in respect of furniture and equipment purchases amounting to AED 14 million (2002 – AED 12 million).

23 Funds under management

The aggregate value of the funds managed in a fiduciary capacity at December 31, 2003 amounted to AED 204 million (2002 – AED 262 million).

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)****24 Capital adequacy**

The capital adequacy ratio of the Bank as of December 31, 2003 was 24.7 % (2002 – 31.86%). This ratio was calculated according to the instruction guidance of the UAE Central Bank with a minimum ratio of 10%.

25 Zakat

The Bank's Articles of Association do not authorise management to pay Zakat directly, accordingly the responsibility of paying Zakat is that of the shareholders.

Based on Management valuation of the Bank's net assets, which are subject to Zakat, the share value (for Zakat purposes based on Gregorian year) was estimated for the year 2003 to be AED 8.65 and accordingly Zakat is estimated at AED 0.22 per share.

26 Financial instruments

The main risks to which the Bank's assets and liabilities are exposed and the main methods of risk management are as follows:

Credit risk

Credit risk is the risk that one party to a financial instrument will fail to discharge an obligation and cause the other party to incur a financial loss, the Banks' credit risk is primarily attributable to facilities receivable. The Bank seeks to manage credit risk by monitoring credit exposures, limiting transactions with specific counterparties and continually assessing the creditworthiness of counterparties. In addition to monitoring credit limits, the Bank also enters into collateral arrangements with counterparties in appropriate circumstances to limit the duration of exposure.

Concentration of credit risks arises when a number of counterparties are engaged in similar business activities, or activities in the same geographical region, or have similar economic features that would cause their ability to meet contractual obligations to be similarly affected by changes in economic, political or other conditions. Concentration of credit risk indicates the relative sensitivity of the Bank's performance to developments affecting a particular industry or geographical location.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)****26 Financial instruments (continued)****Credit risk (continued)**

For details on the composition of Murabaha, Ijara and other Islamic financing portfolio refer to notes 4 and 5.

For segmental information refer to note 20, and for concentration of assets, liabilities and off – balance sheet items refer to note 21.

Foreign exchange risk

Foreign exchange risk is managed on the basis of limits determined by the Board of Directors and a continuous assessment of the Bank's open position, current and expected exchange rate movements. The Bank does not engage in foreign exchange trading and where necessary matches currency exposures inherent in current assets with liabilities in the same or a correlated currency.

Price risks

Price risks comprising market and valuation risks are managed on the basis of pre-determined asset allocations across various asset categories, a continuous appraisal of market conditions and trends and management's estimate of long and short term changes in fair value.

The Bank is not excessively exposed to interest rate risk as its interest-sensitive assets and liabilities are repriced frequently.

Market risk

Market risk is the risk that the value of a financial instrument will fluctuate as a result of changes in market prices, whether those changes are caused by factors specific to the individual security, or its issuer, or factors affecting all securities traded in the market. The Bank is exposed to market risk with respect to its investments in marketable securities. The Bank limits market risks by maintaining a diversified portfolio and by the continuous monitoring of developments in the market. In addition, the Bank actively monitors the key factors that affect stock and the market movements, including analysis of the operational and financial performance of investees.

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)**26 Financial instruments (continued)****Fair values**

In the ordinary course of business, the Bank uses primary financial instruments such as cash and balances with or due to banks and other financial institutions, investments in securities, receivables and payables. The Bank does not make use of derivative financial instruments.

While the Bank prepares its financial statements under the historical cost convention modified for measurement to fair value of available for sale investments, in the opinion of management, the estimated carrying values and fair values of those financial assets and liabilities that are not carried at fair value in the financial statements are not materially different, since assets and liabilities are either short term in nature or in the case of financing receivables, frequently repriced. For impaired financing receivable balances, expected cash flows including anticipated realisation of collateral were discounted using the original effective profit rates, considering the time of collection and a provision for the uncertainty of the cash flows.

27 Currency risk

The Bank had the following significant net balances of assets denominated in foreign currencies:

	2003 AED 000	2002 AED 000
US Dollars	4,194,536	4,268,458
Qatari Riyal	44,862	52,724
Other currencies	22,937	25,187

28 Liquidity risk

Liquidity risk is the risk that an institution will be unable to meet its net funding requirements. Liquidity risk can be caused by market disruptions or credit downgrades which may cause certain sources of funding to dry up immediately. To guard against this risk, management have diversified funding sources and assets are managed with liquidity in mind, maintaining a healthy balance of cash, cash equivalents and readily marketable securities.

ABU DHABI ISLAMIC BANK
Public Joint Stock Company

33

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)

28 Liquidity risk (continued)

The table below summarises the maturity profile of the Bank's assets and liabilities. The contractual maturities of assets and liabilities have been determined on the basis of the remaining period at the balance sheet date to the contractual maturity date and do not take into account the effective maturities as indicated by the Bank's deposit retention history and the availability of liquid funds. The maturity profile is monitored by management to ensure that adequate liquidity is maintained. The maturity profile of the assets and liabilities at year end is based on contractual repayment arrangements.

The maturity profile of the assets and liabilities at December 31, 2003 was as follows:

	Within 3 months AED 000	3 to 6 months AED 000	6 to 12 months AED 000	1 to 3 years AED 000	Over 3 years AED 000	Total AED 000
Assets						
Balances with banks and financial institutions, Central Bank and cash	485,081	-	-	-	-	485,081
Murabaha with financial institutions	856,798	619,211	109,627	406,358	-	1,991,994
Murabaha and other Islamic financing	1,702,372	602,652	635,621	393,042	136,810	3,470,497
Ijara financing	40,849	39,818	59,244	423,877	2,006,293	2,570,081
Investments	1,756	1,786	3,668	11,751	609,716	628,677
Other assets	31,534	4,268	3,039	785	-	39,626
Furniture, fixtures and equipment	-	-	-	-	34,757	34,757
	<u>3,118,390</u>	<u>1,267,735</u>	<u>811,199</u>	<u>1,235,813</u>	<u>2,787,576</u>	<u>9,220,713</u>
Liabilities and equity						
Due to banks and financial institutions	1,348,863	36,725	199,519	-	-	1,585,107
Depositors' accounts	5,062,024	487,247	559,812	12,974	1,469	6,123,526
Other liabilities	87,069	5,181	7,387	132	11,892	111,661
Equity	70,000	-	-	-	1,330,419	1,400,419
	<u>6,567,956</u>	<u>529,153</u>	<u>766,718</u>	<u>13,106</u>	<u>1,343,780</u>	<u>9,220,713</u>

ABU DHABI ISLAMIC BANK

Public Joint Stock Company

34

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)

28 Liquidity risk (continued)

The maturity profile of the assets and liabilities at December 31, 2002
was as follows:

	Within 3 months AED 000	3 to 6 months AED 000	6 to 12 months AED 000	1 to 3 years AED 000	Over 3 years AED 000	Total AED 000
Assets						
Balances with banks and financial institutions, Central Bank and cash	353,162	-	-	-	-	353,162
Murabaha with financial institutions	1,893,918	1,315,247	174,413	472,352	-	3,855,930
Murabaha and other Islamic financing	492,168	1,025,651	610,426	203,130	48,724	2,380,099
Ijara financing	16,898	50,470	108,587	290,535	268,098	734,588
Investments	9,849	6,453	5,674	30,085	369,698	421,759
Other assets	22,732	3,184	2,455	817	60	29,248
Furniture, fixtures and equipment	-	-	-	-	28,758	28,758
	<u>2,788,727</u>	<u>2,401,005</u>	<u>901,555</u>	<u>996,919</u>	<u>715,338</u>	<u>7,803,544</u>
Liabilities and equity						
Due to banks and financial institutions	936,895	85,081	199,519	-	-	1,221,495
Depositors' accounts	4,017,162	549,737	633,515	302	-	5,200,716
Other liabilities	51,326	12,580	8,201	112	6,142	78,361
Equity	50,000	-	-	-	1,252,972	1,302,972
	<u>5,055,383</u>	<u>647,398</u>	<u>841,235</u>	<u>414</u>	<u>1,259,114</u>	<u>7,803,544</u>

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2003 (continued)****29 Employees**

The total number of the Bank employees at December 31, 2003 is 483 employees (2002 – 402 employees).

30 Comparative financial information

Certain comparative figures for the prior year have been reclassified, where necessary, to conform with the current year presentation.

31 Date of authorization for issue

The financial statements were approved by the Board of Directors and authorized for issue on xx xxxxxxx 2004.

ABU DHABI ISLAMIC BANK
Public Joint Stock Company

Abu Dhabi - United Arab Emirates

**Reports and financial
statements for the year
ended December 31, 2004**

P.O. Box 313
Abu Dhabi
United Arab Emirates

ABU DHABI ISLAMIC BANK
Public Joint Stock Company

**Reports and financial statements for
the year ended December 31, 2004**

	Page
Board of directors' report	
Independent auditor's report	1
Balance sheet	2
Income statement	3
Statement of changes in shareholders equity	4
Statement of cash flows	5
Notes to the financial statements	6 - 33

INDEPENDENT AUDITOR'S REPORT

To the shareholders of
Abu Dhabi Islamic Bank
Abu Dhabi, UAE

We have audited the accompanying balance sheet of **Abu Dhabi Islamic Bank** – Public Joint Stock Company as of December 31, 2004 and the related statements of income, changes in shareholders equity and cash flows for the year then ended. These financial statements are the responsibility of the Bank's management. Our responsibility is to express an opinion on these financial statements based on our audit.

We conducted our audit in accordance with International Standards on Auditing. Those standards require that we plan and perform our audit to obtain reasonable assurance about whether the financial statements are free of material misstatement. An audit includes examining, on a test basis, evidence supporting the amounts and disclosures in the financial statements. An audit also includes assessing the accounting principles used and significant estimates made by management, as well as evaluating the overall financial statement presentation. We believe that our audit provides a reasonable basis for our opinion.

In our opinion, the financial statements, referred to above, present fairly, in all material respects, the financial position of **Abu Dhabi Islamic Bank** as of December 31, 2004 and the results of its operations and its cash flows for the year then ended in accordance with International Financial Reporting Standards.

Also, in our opinion, proper books of account are maintained by the Bank, and the contents of the accompanying Board of Directors' report are in agreement with the books of account. We have obtained all the information and explanations which we considered necessary for the purpose of the audit and to the best of our knowledge and belief no violations of the UAE Federal Commercial Companies Law of 1984 (as amended) or the Articles of Association of the Bank have occurred during the year which would have had a material effect on the financial position of the Bank or on its results of operations.

The accompanying financial statements have been prepared for submission to the United Arab Emirates Central Bank and are yet to be approved by the Central Bank. The financial statements should not be published until such approval is obtained.

for Deloitte & Touche



Saba Y. Sindaha
Registration Number 410
January 19, 2005



ABU DHABI ISLAMIC BANK
Public Joint Stock Company

2

Balance sheet
as at December 31, 2004

	Notes	2004 AED 000	2003 AED 000
ASSETS			
Balances with banks, financial institutions, Central Bank and cash	3	611,126	485,081
Murabaha with financial institutions		3,461,418	1,991,994
Murabaha and other Islamic financing	4	4,588,685	3,470,497
Ijara financing	5	3,126,797	2,570,081
Investments	6	791,777	628,677
Other assets	7	63,092	39,626
Property, plant and equipment	8	44,274	34,757
Total assets		12,687,169	9,220,713
LIABILITIES			
Due to banks and financial institutions	9	1,435,979	1,585,107
Depositors' accounts	10	9,568,836	6,123,526
Other liabilities	11	176,711	111,661
Total liabilities		11,181,526	7,820,294
SHAREHOLDERS' EQUITY			
Share capital	12	1,000,000	1,000,000
Legal reserve	13	56,161	43,870
General reserve	13	56,161	43,870
Accumulated profits		199,529	172,101
Proposed dividends	14	70,000	70,000
Revaluation reserve	15	123,792	70,578
Total shareholders' equity		1,505,643	1,400,419
Total liabilities and shareholders' equity		12,687,169	9,220,713
Commitments and contingent liabilities	22	4,177,287	3,816,707



Mohamed Bin Humooda
Chairman of the Board



Abdul Aziz Al Mehairi
Acting Chief Executive Officer

The accompanying notes are an integral part of these financial statements.

**Income statement
for the year ended December 31, 2004**

	Notes	2004 AED 000	2003 AED 000
OPERATING INCOME			
Income from Murabaha and Mudaraba with financial institutions, net		48,241	54,190
Income from Murabaha, Ijara and other Islamic financing, net		377,739	152,846
Investment income	16	34,084	23,935
Fees, commissions and foreign exchange income, net	17	28,752	39,498
Other operating income		1,729	1,883
		490,545	272,352
OPERATING EXPENSES			
Staff costs		103,417	78,586
General and administrative expenses		42,507	32,187
Depreciation	8	11,895	10,044
Provision for Islamic Financing	4 & 5	51,409	3,438
Impairment of investments	6	14,504	1,482
		223,732	125,737
Profit from operations, before distribution to depositors		266,813	146,615
Distribution to depositors		(143,903)	(46,055)
Net profit for the year		122,910	100,560
Basic earnings per share	18	AED 1.229	AED 1.006

The accompanying notes are an integral part of these financial statements.

ABU DHABI ISLAMIC BANK
Public Joint Stock Company

4

**Statement of changes in equity
for the year ended December 31, 2004**

	Notes	Share capital AED 000	Legal reserve AED 000	General reserve AED 000	Accumulated profits AED 000	Proposed dividends AED 000	Revaluation reserve AED 000	Total AED 000
Balance at January 1, 2003		1,000,000	33,814	33,814	162,553	50,000	22,791	1,302,972
Increase in fair values of available for sale investments	15	-	-	-	-	-	51,469	51,469
Released on sales / disposal of available for sale investments	15	-	-	-	-	-	(3,682)	(3,682)
Net profit for the year		-	-	-	100,560	-	-	100,560
Transfer to reserves	13	-	10,056	10,056	(20,112)	-	-	-
Directors' remuneration		-	-	-	(900)	-	-	(900)
Dividends paid		-	-	-	-	(50,000)	-	(50,000)
Proposed dividends	14	-	-	-	(70,000)	70,000	-	-
Balance at January 1, 2004		1,000,000	43,870	43,870	172,101	70,000	70,578	1,400,419
Increase in fair values of available for sale investments	15	-	-	-	-	-	57,092	57,092
Released on disposal of available for sale investments	15	-	-	-	-	-	(9,686)	(9,686)
Released on impairment of available for sale investments	15	-	-	-	-	-	5,808	5,808
Net profit for the year		-	-	-	122,910	-	-	122,910
Transfer to reserves	13	-	12,291	12,291	(24,582)	-	-	-
Directors' remuneration		-	-	-	(900)	-	-	(900)
Dividends paid		-	-	-	-	(70,000)	-	(70,000)
Proposed dividends	14	-	-	-	(70,000)	70,000	-	-
Balance at December 31, 2004		1,000,000	56,161	56,161	199,529	70,000	123,792	1,505,643

The accompanying notes are an integral part of these financial statements.

**Statement of cash flows
for the year ended December 31, 2004**

	2004 AED 000	2003 AED 000
Operating activities		
Net profit for the year	122,910	100,560
Adjustments for:		
Depreciation	11,895	10,044
Provision for impairment of Islamic financing and investments	65,913	4,920
Gain on sale of investments	(9,686)	(3,682)
Loss (gain) on disposal of property, plant and equipment	39	(13)
Operating profit before changes in operating assets and liabilities	191,071	111,829
(Increase) decrease in Murabaha with financial institutions	(740,726)	1,249,373
Increase in Murabaha and other Islamic financing	(1,150,418)	(1,093,836)
Increase in Ijara financing	(575,895)	(1,835,493)
Increase in other assets	(23,466)	(10,378)
Decrease (increase) in due to banks and financial institutions	(181,448)	93,418
Increase in depositors' accounts	3,445,310	922,810
Increase in other liabilities	65,050	33,300
Cash from (used in) operations	1,029,478	(528,977)
Directors' remuneration paid	(900)	(900)
Net cash from (used in) operating activities	1,028,578	(529,877)
Investing activities		
Purchase of investments	(150,566)	(242,414)
Proceeds from sale of investments	35,862	85,483
Purchase of property, plant and equipment	(21,527)	(16,056)
Proceeds from sale of property, plant and equipment	76	26
Net cash used in investing activities	(136,155)	(172,961)
Financing activities		
Dividends paid	(70,000)	(50,000)
Net cash used in financing activities	(70,000)	(50,000)
Net increase (decrease) in cash and cash equivalents	822,423	(752,838)
Cash and cash equivalents at beginning of the year	(92,047)	660,791
Cash and cash equivalents at the end of the year (Note 3)	730,376	(92,047)

The accompanying notes are an integral part of these financial statements.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004**

1 General

Abu Dhabi Islamic Bank – Public Joint Stock Company (the Bank) is incorporated in the Emirate of Abu Dhabi - United Arab Emirates in accordance with the provision of UAE Federal Commercial Companies Law No. (8) of 1984 (as amended) and the Amiri Decree No. 9 of 1997.

The principal activities of the Bank consist of Islamic financing, investments, commercial and other banking services activities in accordance with Islamic Shari'a as approved by the Bank's Fatwa and Shari'a Supervisory Board.

The Bank operates solely in the United Arab Emirates through 16 branches (2003 –14 branches)

The financial statements are presented in UAE Dirhams (AED) since this is the currency in which the majority of the Bank's transactions are denominated.

Following are definitions of the main Islamic financing instruments of the Bank:

Murabaha

Murabaha is the sale of commodities at cost plus an agreed upon profit margin, whereby the seller informs the buyer of the price at which the deal will be completed and also the amount of profit to be recognised.

Istisna'a

Istisna'a is a sale contract between a contract owner and a contractor, whereby the contractor based on an order from the contract owner undertakes to manufacture or otherwise acquire the subject matter of the contract according to specifications, and sells it to the contract owner for an agreed upon price and method of settlement whether that be in advance, by installments or deferred to a specific future date.

Qard Hasan

Qard Hasan is a non-profit bearing financing intended to allow the borrower to use the loaned funds for a period of time with the understanding that the same amount of the loaned funds would be repaid at the end of the Qard period.

Mudaraba

Mudaraba is a contract between the Bank and a client, whereby the Bank extends a certain amount of money to the client to be invested in a project or certain activity against a fixed share of the profit representing the total profit for the project less the client's share as a Mudarib.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

1 General (continued)

Wakalah

Wakalah is an Islamic transaction involving the Muwakkil (the principal) who wishes to appoint the Wakkil (the agent) to be the agent of Muwakkil with respect to the investment of the Muwakkil's funds in Islamically acceptable transactions.

2 Summary of significant accounting policies

The financial statements have been prepared in accordance with International Financial Reporting Standards (IFRS) and applicable requirements of the UAE Central Bank regulations.

The financial statements have been prepared based on the historical cost convention, except for the measurement at fair value of certain financial instruments. The principal accounting policies adopted are set out below:

Murabaha with financial institutions and Mudaraba

Murabaha and Mudaraba are stated in the balance sheet at cost less any amounts written off and provision for impairment, if any.

Murabaha and other Islamic financing

These are stated at amortised cost less provision for impairment.

Ijara financing

Ijara financing are finance lease receivables stated at amounts equal to the net investment outstanding in the leases including the income earned thereon.

Provision for impairment of financial assets

At each balance sheet date, the Bank reviews the carrying amounts of its intangible assets to determine whether there is any indication that those assets have suffered an impairment loss. If any such indication exists, the recoverable amount of the asset is estimated in order to determine the extent of the impairment loss (if any). Where it is not possible to estimate the recoverable amount of an individual asset, the Bank estimates the recoverable amount of the cash-generating unit to which the asset belongs.

The provision for impairment of Murabahas and others Islamic financing also covers losses where there is objective evidence that probable losses are present in components of Murabahas and others Islamic financing portfolio at the balance sheet date. These are estimated based on historical patterns of losses in each component, and the credit ratings allocated to the borrowers and reflecting the current economic climate in which the borrowers operate.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

2 Summary of significant accounting policies (continued)

Investments

Held to maturity

Investments which have fixed or determinable payments and are intended to be held to maturity, are carried at amortised cost, less provision for impairment in value. Amortised cost is calculated by taking into account any discount or premium on acquisition.

Available for sale investments

Investments are recognised on a trade date basis. Investments classified as "available for sale" are initially recognised at cost and are measured at fair value at subsequent reporting dates. Increases or decreases in the fair value of these investments are taken to revaluation reserve under shareholders' equity, until the security is disposed of or is determined to be impaired, at which time the cumulative gain or loss previously recognised in equity is included in the income statement for the period.

Investment in subsidiary companies

A subsidiary is defined as an enterprise controlled by the parent. Control is presumed to exist when the parent owns, directly or indirectly, more than 50% of the voting power of an enterprise or where the parent has the power to govern the financial and operating policies of the enterprise under a statute or an agreement.

Subsidiary companies formed or acquired with the intention of resale in the near future are not consolidated as control is intended to be temporary. The unconsolidated subsidiaries are accounted for in the same manner as available for sale investments.

Investments in associates

An associate is an enterprise over which the Bank is in a position to exercise significant influence, but not control, through participation in the financial and operating decisions of the investee.

The results and assets and liabilities of associates are incorporated in these financial statements using the cost method of accounting. Investment in associates are carried in the balance sheet at cost, less any impairment in the value of individual investments.

Property, plant and equipment

Property, plant and equipment are stated at cost less accumulated depreciation and any recognised impairment losses, if any.

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)

2 Summary of significant accounting policies (continued)

Property, plant and equipment (continued)

Depreciation is charged so as to write off the cost or valuation of assets, over their estimated useful lives, using straight-line method at the following annual rates:

Property	20 years
Furniture and leasehold improvements	7 years
Computer and office equipment	4 years
Motor Vehicles	4 years

Capital work in progress is stated at cost and not depreciated, when commissioned, assets under construction are transferred to the appropriate property, plant and equipment asset category and depreciated in accordance with the Bank's policies.

Non-investment accounts

Non-investment accounts represent, in accordance with Islamic Shari'a, Qard Hasan from depositors to the Bank and take the form of current accounts. These accounts are not entitled to profit nor do they bear any risk of loss, as the Bank guarantees to pay the related balance on demand. Investing Qard Hasan is made at the discretion of the Board of Directors of the Bank and the results of such investments are attributable to the shareholders of the Bank.

Investment accounts

Investment accounts may take the form of investment deposits, which are valid for specified periods of time ranging from one month to 12 months, and are automatically renewable on maturity for the same period unless the concerned depositors give written notice to the contrary, or take the form of investment saving accounts for unspecified periods. In all cases, investment accounts receive a proportion of the profit and bear a share of loss based on the results of the financial period determined by the Board of Directors of the Bank.

Reverse Murabaha

Reverse Murabaha is an Islamic transaction involving the Bank's purchase of an asset from a counterparty and settlement thereof at cost plus an agreed profit on a deferred payment basis. The purchase price is payable to the counterparty on maturity. Reverse Murabaha is included in the balance sheet under counterparty deposits and the accrued profit payable to the counter party is classified under other liabilities.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

2 Summary of significant accounting policies (continued)

End of service benefits and pension contributions

A provision is made for amounts payable to the employees for end of service benefits, which is calculated in accordance with the provisions of the Federal Labour Law of the United Arab Emirates.

Pension contributions in respect of UAE nationals are payable to the Finance Department of the Abu Dhabi Government, and calculated in accordance with Government regulations.

Provisions

Provisions are recognised at the management's best estimate, when the Bank has a present obligation (legal or constructive) arising from a past event, and the costs to settle the obligation are both probable and able to be reliably measured.

Foreign currencies

Transactions in currencies other than UAE Dirhams (AED) are initially recorded at the rates of exchange prevailing on the dates of the transactions. Monetary assets and liabilities denominated in such currencies are retranslated at the rates prevailing on the balance sheet date. Profits and losses arising on exchange are included in the income statement for the period.

Fiduciary assets

Assets held in trust or in a fiduciary capacity are not treated as assets of the Bank and accordingly are not included in these financial statements.

Trade and settlement date accounting

All "regular way" purchases and sales of financial assets are recognised on the trade date, i.e. the date that the entity commits to purchase or to sell the asset. Regular way purchases or sales are purchases or sales of financial assets that require delivery of assets within the time frame generally established by regulation or convention in the market place.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

2 Summary of significant accounting policies (continued)

Revenue recognition

Income from Murabaha, Ijara and other Islamic financing are recognised on a time apportionment basis.

Income from Istisna'a is recognised on a pattern reflecting a constant periodic return on the net investment outstanding.

Dividend income is recognised when the right to receive payment is established.

Fees and commission income is recognised at the time the related services are provided.

Cash and cash equivalents

Cash and cash equivalents consist of cash balances with the UAE Central Bank, current accounts with other banks and financial institutions and short term international Murabaha with and due to financial institutions that are maturing within 30 days of the date of acquisition.

Fair values

Fair value of unquoted equity investments is determined by reference to the current market value of another instrument which is substantially the same or is based on acceptable valuation techniques.

Fair value of quoted equity investments is determined by reference to the Stock Exchange quoted market bid prices at the close of business on the balance sheet date.

Fair value of financing receivables (net of provisions) is determined based on expected future cash flows discounted at estimated profit rates for financing receivables with similar terms and risk characteristics.

Fair value of international Murabaha balances with financial institutions is estimated based on discounted cash flows using profit rates for items with similar remaining maturity.

Investments with no reliable measure of their fair values and for which no fair value information could be obtained are carried at their initial cost less impairment in value.

Offsetting

Financial assets and financial liabilities are only offset and the net amount disclosed in the balance sheet when there is a legally enforceable right to set off the recognised amounts and the Bank intends to either settle on a net basis, or to realise the asset and settle the liability simultaneously.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

3 Cash and cash equivalents

	2004 AED 000	2003 AED 000
Balances with UAE Central Bank	540,745	424,657
Balances with other banks and financial institutions	5,603	10,496
Cash	64,778	49,928
Balances with Central Bank and other banks, financial institutions and cash	611,126	485,081
Short term Murabaha with financial institutions	1,252,261	523,562
Short term due to banks and financial institutions	(1,133,011)	(1,100,690)
Cash and cash equivalents	730,376	(92,047)

In accordance with Islamic Shari'a, no interest is receivable on balances with banks and financial institutions.

4 Murabaha and other Islamic financing

	2004 AED 000	2003 AED 000
Murabaha	4,398,964	3,480,059
Istisna'a	79,111	72,433
Mudaraba	347,761	52,026
Other financing receivables	8,422	8,290
Gross performing Murabaha and other Islamic financing	4,834,258	3,612,808
Gross non-performing Murabaha and other Islamic financing	34,444	17,385
Total Murabaha and other Islamic financing	4,868,702	3,630,193
Less: Deferred income	(225,132)	(136,799)
Less: Provision for impairment	(54,885)	(22,897)
	4,588,685	3,470,497

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

4 Murabaha and other Islamic financing (continued)

The composition of the gross financing receivables portfolio is as follows:

	UAE AED 000	Middle East AED 000	Other Countries AED 000	2004 AED 000	2003 AED 000
Commercial and business	2,338,740	755,310	148,917	3,242,967	2,408,323
Private individuals	1,625,735	-	-	1,625,735	1,221,870
December 31, 2004	3,964,475	755,310	148,917	4,868,702	
December 31, 2003	3,068,480	505,114	56,599		3,630,193

The movement in provision for impairment during the year was as follows:

	2004 AED 000	2003 AED 000
At January 1	22,897	19,516
Charge for the year	32,230	3,438
Written off during the year	(242)	(57)
At December 31	54,885	22,897

The Bank has entered into a share financing agreement with certain customers, pursuant to which the formalities' procedures and Murabaha agreement will be signed with those customers.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

5 Ijara financing

This represents net investments in assets leased for periods which either approximate or cover a major part of the estimated useful lives of such assets. The lease agreements stipulate that the lessor undertakes to transfer the leased assets to the lessee upon receiving the final rental payment.

	Net value of minimum lease payments	
	2004 AED 000	2003 AED 000
Amounts receivable under financing leases		
Due within one year	357,508	184,481
Due in the second to fifth year	2,166,409	1,817,605
Due after five years	1,212,231	865,829
	3,736,148	2,867,915
Less: Unearned income	(588,098)	(296,617)
Deferred income	(2,074)	(1,217)
Provision for impairment	(19,179)	-
Net value of minimum lease payments receivable	<u>3,126,797</u>	<u>2,570,081</u>

As at December 31, 2004, the non performing Ijara financing amounted to AED 19 million (2003 – Nil).

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

6 Investments

	2004 AED 000	2003 AED 000
Available for sale investments		
Fair value at January 1	592,821	399,724
Additions to investments during the year	43,717	228,593
Payments received during the year	(7,811)	(59,221)
Sales/disposal during the year	(28,048)	(26,262)
Increase in fair value	57,092	51,469
Impairment of investments	(3,188)	(1,482)
Fair value at December 31	654,583	592,821
The fair value of the available for sales investments at December 31 are comprised of the following:		
Investment in quoted securities	469,097	440,305
Investment in quoted unconsolidated fund	63,416	62,929
Investment in unquoted securities	99,972	58,189
Investment in unquoted unconsolidated fund	22,098	31,398
	654,583	592,821
Held to maturity investment		
Cost of investments	106,846	-
Investments in associates		
Cost of investments	30,348	35,856
Total investments	791,777	628,677

Unquoted investments with a value of AED 130 million as of December 31, 2004 (2003 – AED 94 million) are carried at cost less provision for impairment. This is due to the unpredictable nature of future cash flows and lack of other suitable methods of arriving at a reliable fair value. These investments consist mainly of companies in the United States and an equity holding in a private Islamic bank in Bosnia.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

6 Investments (continued)

Details of the Bank's investments in unconsolidated funds at December 31 are as follows:

<u>Name of Fund</u>	<u>Place of Incorporation</u>	<u>Proportion of Ownership Interest</u>		<u>Proportion of Voting Power</u>		<u>Principal activity</u>
		2004	2003	2004	2003	
Al Hilal Fund (quoted)	Bermuda	94%	92%	94%	92%	Financial investments
Al Ijara Fund (unquoted)	Cayman Islands	86%	86%	86%	86%	Finance leasing

Details of the Bank's investments in associates at December 31 are as follows:

<u>Name of Associate</u>	<u>Place of Incorporation</u>	<u>Proportion of Ownership Interest</u>		<u>Proportion of Voting Power</u>		<u>Principal activity</u>
		2004	2003	2004	2003	
Bosna Bank International d.d	Bosnia	27%	27%	27%	27%	Islamic banking
Abu Dhabi National Takaful	Abu Dhabi	23%	23%	23%	23%	Islamic insurance

7 Other assets

	2004 AED 000	2003 AED 000
Prepayments	15,576	13,057
Income receivable on investments	8,505	7,320
Others	39,011	19,249
	63,092	39,626

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)

8 Property, plant and equipment

	Property AED 000	Furniture and leasehold improvements AED 000	Computer and office equipment AED 000	Motor vehicles AED 000	Capital work in progress AED 000	Total AED 000
Cost						
At January 1, 2004	-	28,410	44,843	1,647	7,383	82,283
Additions	-	2,473	7,897	202	10,955	21,527
Disposals	-	(96)	(1,369)	(355)	-	(1,820)
Transfer from capital work in progress	6,196	849	3,462	57	(10,564)	-
At December 31, 2004	6,196	31,636	54,833	1,551	7,774	101,990
Accumulated depreciation						
At January 1, 2004	-	15,245	31,256	1,025	-	47,526
Charge for the year	78	4,479	7,025	313	-	11,895
Disposals	-	(51)	(1,359)	(295)	-	(1,705)
At December 31, 2004	78	19,673	36,922	1,043	-	57,716
Net book value						
At December 31, 2004	6,118	11,963	17,911	508	7,774	44,274
At December 31, 2003	-	13,165	13,587	622	7,383	34,757

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

9 Due to banks and financial institutions

	2004 AED 000	2003 AED 000
Reverse Murabaha	222,136	635,364
Investment accounts	127,143	337,655
Wakalah deposits	1,038,703	548,819
Current accounts	47,997	63,269
	1,435,979	1,585,107

In accordance with Islamic Shari'a, no interest is payable on current accounts.

10 Depositors' accounts

	2004 AED 000	2003 AED 000
Investment accounts	3,769,050	4,196,028
Non-investment accounts	2,218,997	1,028,290
Wakalah deposits	3,580,789	899,208
	9,568,836	6,123,526

The Bank generally invests all of its investment deposits and saving accounts, adjusted for Central Bank reserve requirements and the Bank's liquidity requirements.

The distribution to depositors for the year ended December 31, 2004 amounted to AED 144 million (2003 - AED 46 million). The balance payable is included under other liabilities (note 11).

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)

11 Other liabilities

	2004 AED 000	2003 AED 000
Accounts payable	62,416	35,279
Accrued profit distribution payable to depositors	28,360	11,992
Others	85,935	64,390
	<u>176,711</u>	<u>111,661</u>

The accrued profit distribution is payable to depositors at maturity.

12 Share capital

	2004 AED 000	2003 AED 000
Authorised, issued and fully paid: 100 million ordinary shares of par value AED 10 each	<u>1,000,000</u>	<u>1,000,000</u>

There were no movements in the share capital of the Bank during 2004 and 2003.

13 Reserves

Legal reserve

As required by the UAE Federal Commercial Companies Law of 1984 (as amended) and the Bank's Articles of Association, 10% of the net profit for the year is transferred to the legal reserve. The Bank may resolve to discontinue such annual transfers when the reserve totals 50% of the paid up share capital. The legal reserve is not available for distribution to the shareholders.

General reserve

Under Article 57 (2) of the Bank's Articles of Association, the General Assembly of the Bank, upon recommendation of the Board of Directors, have resolved to transfer 10% of the net profit for the year to the general reserve. This reserve shall be used for purposes as determined by the General Assembly upon the recommendation of the Board of Directors.

14 Proposed dividends

A dividend of AED 0.70 per share, totaling AED 70 million for the year 2004 (2003 – AED 70 million) has been proposed by the Board of Directors and will be submitted for the approval of the General Assembly.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

15 Revaluation reserve

	2004 AED 000	2003 AED 000
At January 1	70,578	22,791
Increase in fair value of available for sale investments	57,092	51,469
Released on disposal of available for sale investments	(9,686)	(3,682)
Released on impairment of available for sale investments	5,808	-
At December 31	123,792	70,578

16 Investment income

	2004 AED 000	2003 AED 000
Dividend income from equity investments	6,747	6,525
Income from Islamic Sukuk	8,874	4,431
Profits from Investments in Ijara Fund (note 6)	1,539	4,061
Income from investments in real estate funds	5,326	5,236
Profits on sales / disposals of available for sale investments	9,686	3,682
Others	1,912	-
	34,084	23,935

17 Fees, commissions and foreign exchange income

	2004 AED 000	2003 AED 000
Net fees and commissions	24,782	36,421
Net income from dealing in foreign currencies	3,970	3,077
	28,752	39,498

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

18 Basic earnings per share

Basic earnings per share are calculated by dividing the net profit for the year by the weighted average number of shares outstanding during the year.

	2004	2003
Net profit for the year (AED 000)	122,910	100,560
Weighted average number of shares outstanding during the year (Thousands of shares)	100,000	100,000
Basic earnings per share (AED)	1.229	1.006

19 Related parties transactions

Balances with related parties arise from commercial transactions in the normal course of business on an arm's length basis. Balances with related parties at the balance sheet comprise:

	2004 AED 000	2003 AED 000
Due from:		
Receivables and leased assets	103,228	30,508
Other assets	-	2,900
	103,228	33,408
Due to:		
Due to banks and financial institutions	88	83
Depositors' accounts	86,432	79,899
Other liabilities	56	-
	86,576	79,982
Irrevocable commitments and contingencies	52,685	26,172

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

19 Related parties transactions (continued)

Significant transactions with related parties are comprised of the following:

	2004 AED 000	2003 AED 000
Dividends and other investment income	1,724	4,119
Fees income	1,529	1,491
Income from Murabaha, Ijara and Istisna'a	5,261	1,455
Profit distribution to depositors	653	1,282
General expenses	1,756	-

20 Business and geographical segments

Business segments

For management purposes, the Bank is organised into three major business segments:

- Retail banking

Principally handling the deposits of individual customers and small businesses, and providing consumer and commercial type Murabaha, Istisna'a, Ijara and Covered Cards facilities.

- Corporate banking

Principally handling Murabaha, Ijara and Istisna'a facilities for corporate and institutional customers.

- Investment and treasury

This segment consists of two separate units, Treasury & Financial Institutions and Investment Banking that are primarily handling banks and customers' investments as well as the management of the Bank's funding operations. Bank investments include international Murabaha and Mudaraba, primarily with financial institutions.

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)

20 Business and geographical segments (continued)

Business segments information for the year ended December 31, 2004 were as follows:

	Retail Banking AED 000	Corporate banking AED 000	Investment and treasury AED 000	Other AED 000	Total AED 000
Revenue and results					
Operating income	224,048	168,615	87,045	10,837	490,545
Unallocated costs					(223,732)
Profit from operations					266,813
Profit distribution to depositors					(143,903)
Net profit for the year					122,910
Balance sheet					
Assets					
Segmental assets	1,666,507	6,061,253	4,874,491	-	12,602,251
Unallocated assets					84,918
Total assets					12,687,169
Liabilities					
Segmental liabilities	4,122,104	5,478,784	1,438,205	-	11,039,093
Unallocated liabilities					142,433
Total liabilities					11,181,526

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

20 Business and geographical segments (continued)

Business segments information for the year ended December 31, 2003 were as follows:

	Retail Banking AED 000	Corporate banking AED 000	Investment and treasury AED 000	Other AED 000	Total AED 000
Revenue and results					
Operating income	67,243	114,393	82,660	8,056	272,352
Unallocated costs					(125,737)
Profit from operations					146,615
Profit distribution to depositors					(46,055)
Net profit for the year					100,560
Balance sheet					
Assets					
Segmental assets	1,280,807	4,770,848	3,118,517	-	9,170,172
Unallocated assets					50,541
Total assets					9,220,713
Liabilities					
Segmental liabilities	3,156,105	3,010,334	1,590,581	-	7,757,020
Unallocated liabilities					63,274
Total liabilities					7,820,294

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)

20 Business and geographical segments (continued)

Geographical segments

Although the management of the Bank is based primarily on major business segments, the Bank operates in two geographical markets; the United Arab Emirates which is designated as domestic, and the remainder of the Middle East, Europe, the Far East and the USA which are designated as international. The following table shows the distribution of the Bank's operating income, total assets and capital expenditure by geographical segments:

2004	Domestic AED 000	International AED 000	Total AED 000
Total operating income	393,976	96,569	490,545
Total assets	8,424,246	4,262,923	12,687,169
Total liabilities	10,500,668	680,858	11,181,526
Capital expenditure	21,527	-	21,527
2003			
Total operating income	190,549	81,804	272,353
Total assets	6,062,374	3,158,339	9,220,713
Total liabilities	7,364,904	455,390	7,820,294
Capital expenditure	16,056	-	16,056

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

21 Concentration of assets, liabilities and off balance sheet items

The distribution by geographic region and industry sector was as follows:

	2004			2003		
	Assets	Liabilities	Commitment and contingent liabilities	Assets	Liabilities	Commitment and contingent liabilities
	AED 000	AED 000	AED 000	AED 000	AED 000	AED 000
Geographical region						
UAE	8,424,246	10,500,668	3,498,661	6,062,374	7,364,904	3,604,528
Middle East	2,998,272	657,209	534,223	1,902,299	265,865	104,428
Europe	904,943	7,123	53,205	891,845	184,942	64,583
North America	242,260	-	523	223,489	-	1,799
Others	117,448	16,526	90,675	140,706	4,583	41,369
	<u>12,687,169</u>	<u>11,181,526</u>	<u>4,177,287</u>	<u>9,220,713</u>	<u>7,820,294</u>	<u>3,816,707</u>
Industry sector						
Banks and financial institutions	4,589,095	1,566,453	127,174	2,703,461	1,707,969	37,635
Trading and manufacturing	838,742	966,308	408,061	522,392	228,512	200,448
Construction and real estate	514,684	115,725	300,509	437,018	59,607	742,026
Telecommunications	600,093	300,000	2,289	322,099	3,298	5,015
Energy	3,092,193	902,500	1,393,889	2,654,166	598,536	1,630,003
Personal	1,802,478	4,219,061	-	1,407,595	3,190,580	-
Others	1,249,884	3,111,479	1,945,365	1,173,982	2,031,792	1,201,580
	<u>12,687,169</u>	<u>11,181,526</u>	<u>4,177,287</u>	<u>9,220,713</u>	<u>7,820,294</u>	<u>3,816,707</u>

The concentration of assets and liabilities by geographical segment is based primarily upon the location of the counter party.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

22 Commitments and contingent liabilities

Credit related commitments

Credit-related commitments include commitments to extend Islamic credit facilities, standby letters of credit, guarantees and acceptances, which are designed to meet the requirements of the Bank's customers.

Commitments to extend Islamic credit facilities represent contractual commitments under Islamic financing contracts. Commitments generally have fixed expiration dates, or other termination clauses. Since commitments may expire without being drawn upon, the total contract amounts do not necessarily represent future cash requirements.

Standby letters of credit, guarantees and acceptances commit the Bank to make payments on behalf of customers.

The Bank has the following credit related commitments and contingencies other than capital commitments:

	2004 AED 000	2003 AED 000
Letters of credit	195,411	158,874
Letters of guarantee	403,087	306,097
Acceptances	12,493	10,891
Buy back commitments	299,877	-
Commitment for future capital expenditure	18,422	14,175
Others	1,571	1,387
	930,861	491,424
 Irrevocable commitments to extend credits:		
Maturing in one year or less	2,505,791	2,403,362
Maturing in one year to three years	541,472	676,011
Maturing over three years	199,163	245,910
	3,246,426	3,325,283
	4,177,287	3,816,707

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)

23 Funds under management

The aggregate value of the funds managed in a fiduciary capacity at December 31, 2004 amounted to AED 192 million (2003 – AED 204 million). The Bank holds a portion of those funds (refer note 6).

24 Capital adequacy

The capital adequacy ratio of the Bank as of December 31, 2004 was 21.4 % (2003 – 24.7%). This ratio was calculated according to the instruction guidance of the UAE Central Bank with a minimum ratio of 10%.

25 Zakat

The Bank's Articles of Association do not authorise management to pay Zakat directly, accordingly the responsibility of paying Zakat is that of the shareholders.

Based on Management valuation of the Bank's net assets, which are subject to Zakat, the share value (for Zakat purposes based on Gregorian year) was estimated for the year 2004 to be AED 9.64 and accordingly Zakat is estimated at AED 0.25 per share.

26 Financial instruments

The main risks to which the Bank's assets and liabilities are exposed and the main methods of risk management are as follows:

Credit risk

Credit risk is the risk that one party to a financial instrument will fail to discharge an obligation and cause the other party to incur a financial loss, the Banks' credit risk is primarily attributable to facilities receivable. The Bank seeks to manage credit risk by monitoring credit exposures, limiting transactions with specific counterparties and continually assessing the creditworthiness of counterparties. In addition to monitoring credit limits, the Bank also enters into collateral arrangements with counterparties in appropriate circumstances to limit the duration of exposure.

Concentration of credit risks arises when a number of counterparties are engaged in similar business activities, or activities in the same geographical region, or have similar economic features that would cause their ability to meet contractual obligations to be similarly affected by changes in economic, political or other conditions. Concentration of credit risk indicates the relative sensitivity of the Bank's performance to developments affecting a particular industry or geographical location.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

26 Financial instruments (continued)

Credit risk (continued)

For details on the composition of Murabaha, Ijara and other Islamic financing portfolio refer to notes 4 and 5.

For segmental information refer to note 20, and for concentration of assets, liabilities and off – balance sheet items refer to note 21.

Foreign exchange risk

Foreign exchange risk is managed on the basis of limits determined by the Board of Directors and a continuous assessment of the Bank's open position, current and expected exchange rate movements. The Bank does not engage in foreign exchange trading and where necessary matches currency exposures inherent in current assets with liabilities in the same or a correlated currency.

Price risks

Price risks comprising market and valuation risks are managed on the basis of pre-determined asset allocations across various asset categories, a continuous appraisal of market conditions and trends and management's estimate of long and short term changes in fair value.

The Bank is not excessively exposed to interest rate risk as its interest-sensitive assets and liabilities are repriced frequently.

Market risk

Market risk is the risk that the value of a financial instrument will fluctuate as a result of changes in market prices, whether those changes are caused by factors specific to the individual security, or its issuer, or factors affecting all securities traded in the market. The Bank is exposed to market risk with respect to its investments in marketable securities. The Bank limits market risks by maintaining a diversified portfolio and by the continuous monitoring of developments in the market. In addition, the Bank actively monitors the key factors that affect stock and the market movements, including analysis of the operational and financial performance of investees.

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

26 Financial instruments (continued)

Fair values

In the ordinary course of business, the Bank uses primary financial instruments such as cash and balances with or due to banks and other financial institutions, investments in securities, receivables and payables. The Bank does not make use of derivative financial instruments.

While the Bank prepares its financial statements under the historical cost convention modified for measurement to fair value of available for sale investments, in the opinion of management, the estimated carrying values and fair values of those financial assets and liabilities that are not carried at fair value in the financial statements are not materially different, since assets and liabilities are either short term in nature or in the case of financing receivables, frequently repriced. For impaired financing receivable balances, expected cash flows including anticipated realisation of collateral were discounted using the original effective profit rates, considering the time of collection and a provision for the uncertainty of the cash flows.

27 Currency risk

The Bank had the following significant net balances of assets denominated in foreign currencies:

	2004	2003
	AED 000	AED 000
US Dollars	5,460,735	4,194,536
Qatari Riyal	44,850	44,862
Other currencies	23,244	22,937

28 Liquidity risk

Liquidity risk is the risk that an institution will be unable to meet its net funding requirements. Liquidity risk can be caused by market disruptions or credit downgrades which may cause certain sources of funding to dry up immediately. To guard against this risk, management have diversified funding sources and assets are managed with liquidity in mind, maintaining a healthy balance of cash, cash equivalents and readily marketable securities.

Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)

28 Liquidity risk (continued)

The table below summarises the maturity profile of the Bank's assets and liabilities. The contractual maturities of assets and liabilities have been determined on the basis of the remaining period at the balance sheet date to the contractual maturity date and do not take into account the effective maturities as indicated by the Bank's deposit retention history and the availability of liquid funds. The maturity profile is monitored by management to ensure that adequate liquidity is maintained. The maturity profile of the assets and liabilities at year end is based on contractual repayment arrangements.

The maturity profile of the assets and liabilities at December 31, 2004 was as follows:

	Within 3 months AED 000	3 to 6 months AED 000	6 to 12 months AED 000	1 to 3 years AED 000	Over 3 years AED 000	Total AED 000
Assets						
Balances with banks and financial institutions, Central Bank and cash	611,126	-	-	-		611,126
Murabaha with financial institutions	2,466,719	677,754	280,220	36,725	-	3,461,418
Murabaha and other Islamic financing	2,717,831	362,942	675,281	581,559	251,072	4,588,685
Ijara financing	54,968	54,708	203,879	505,510	2,307,732	3,126,797
Investments	1,399	116,016	38,240	90,856	545,266	791,777
Other assets	54,134	4,981	2,970	1,007	-	63,092
Property, plant and equipment	-	-	-	-	44,274	44,274
	5,906,177	1,216,401	1,200,590	1,215,657	3,148,344	12,687,169
Liabilities and equity						
Due to banks and financial institutions	1,213,297	222,682	-	-	-	1,435,979
Depositors' accounts	8,178,378	586,509	771,828	32,121	-	9,568,836
Other liabilities	145,198	8,560	10,774	150	12,029	176,711
Equity	70,000	-	-	-	1,435,643	1,505,643
	9,606,873	817,751	782,602	32,271	1,447,672	12,687,169

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

28 Liquidity risk (continued)

The maturity profile of the assets and liabilities at December 31, 2003 was as follows:

	Within 3 months AED 000	3 to 6 months AED 000	6 to 12 months AED 000	1 to 3 years AED 000	Over 3 years AED 000	Total AED 000
Assets						
Balances with banks and financial institutions, Central Bank and cash	485,081	-	-	-	-	485,081
Murabaha with financial institutions	856,798	619,211	109,627	406,358	-	1,991,994
Murabaha and other Islamic financing	1,702,372	602,652	635,621	393,042	136,810	3,470,497
Ijara financing	40,849	39,818	59,244	423,877	2,006,293	2,570,081
Investments	1,756	1,786	3,668	11,751	609,716	628,677
Other assets	31,534	4,268	3,039	785	-	39,626
Property, plant and equipment	-	-	-	-	34,757	34,757
	<u>3,118,390</u>	<u>1,267,735</u>	<u>811,199</u>	<u>1,235,813</u>	<u>2,787,576</u>	<u>9,220,713</u>
Liabilities and equity						
Due to banks and financial institutions	1,348,863	36,725	199,519	-	-	1,585,107
Depositors' accounts	5,062,024	487,247	559,812	12,974	1,469	6,123,526
Other liabilities	87,069	5,181	7,387	132	11,892	111,661
Equity	70,000	-	-	-	1,330,419	1,400,419
	<u>6,567,956</u>	<u>529,153</u>	<u>766,718</u>	<u>13,106</u>	<u>1,343,780</u>	<u>9,220,713</u>

**Notes to the financial statements
for the year ended December 31, 2004 (continued)**

29 Employees

The total number of the Bank employees at December 31, 2004 is 607 employees (2003 – 483 employees).

30 Comparative financial information

Certain comparative figures for the prior year have been reclassified, where necessary, to conform with the current year presentation.

31 Date of authorisation for issue

The financial statements were approved by the Board of Directors and authorised for issue on 19 January 2005.

مصرف أبوظبي الإسلامي
شركة مساهمة عامة

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

التقارير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005

التقارير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005

صفحة

2-1	تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
3	تقرير مدقق الحسابات المستقل
4	الميزانية العمومية الموحدة
5	بيان الدخل الموحد
6	بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
7	بيان التدفقات النقدية الموحدة
38-8	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
مصرف أبوظبي الإسلامي
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

3

لقد دققنا الميزانية العمومية المرفقة لمصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة كما في 31 ديسمبر 2005، وبيانات الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ. إن هذه البيانات المالية الموحدة هي من مسؤولية إدارة المصرف، وإن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية الموحدة بناء على تدقيقنا.

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، وتستدعي تلك المعايير أن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي خطأ جوهري. يتضمن التدقيق فحص البينات الشبوتية للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية الموحدة على أساس عينات مختارة، كما يتضمن تقييم السياسات المحاسبية المتبعة والتدابير الهامة المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية الموحدة، وباعتقادنا أن تدقيقنا يوفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.

برأينا، إن البيانات المالية الموحدة المذكورة أعلاه تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد لمصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة كما في 31 ديسمبر 2005 ونتائج أعماله وتدفقاته النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

وبرأينا أيضاً، أن المصرف يحتفظ بسجلات حسابية منتظمة وأن محتويات تقرير مجلس الإدارة المرفق تتوافق مع سجلات المصرف. لقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق. وفي حدود المعلومات التي توفرت لنا لم تقع مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 (وتعديلاته)، أو للنظام الأساسي للمصرف خلال السنة والتي قد تؤثر بشكل جوهري على المركز المالي للمصرف أو نتائج أعماله.

أحمد نمر
(رقم القيد 380)
ديلويت أند توش
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
22 يناير 2006

الميزانية العمومية الموحدة
كما في 31 ديسمبر 2005

2004 ألف درهم-م	2005 ألف درهم-م	إيضاحات	الموجودات
611.126	1.113.971	5	أرصدة لدى مؤسسات مالية والمصرف المركزي ونفد
3.461.418	6.025.879		مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
4.588.685	8.213.242	6	مربحة وتمويلات إسلامية أخرى
3.126.797	5.145.956	7	تمويلات إجارة
791.777	1.371.206	8	استثمارات
63.092	209.271	9	موجودات أخرى
44.274	109.880	10	عقارات وآلات ومعدات
12.687.169	22.189.405		مجموع الموجودات
			المطلوبات
1.435.979	1.702.075	11	أرصدة مستحقة لمؤسسات مالية
9.568.836	18.031.034	12	حسابات المودعين
176.711	434.284	13	مطلوبات أخرى
11.181.526	20.167.393		مجموع المطلوبات
			حقوق المساهمين
1.000.000	1.000.000	14	رأس المال
56.161	90.629	15	احتياطي قانوني
56.161	90.629	15	احتياطي عام
199.529	274.370		أرباح متراكمة
70.000	-	16	أنصبة أرباح نقدية مقترحة
-	200.000	16	أسهم منحة مقترحة للتوزيع

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي
شركة مساهمة عامة
 احتياطي إعادة تقييم

123.792	366.065	17	
1.505.643	2.021.693		مجموع حقوق المساهمين في المنشأة الأم
-	319	18	حقوق الأقلية
1.505.643	2.022.012		مجموع حقوق المساهمين وحقوق الأقلية
12.687.169	22.189.405		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
4.177.287	2.792.573	26	التزامات ومطلوبات طارئة

أحمد درويش بن داغر المرر
 العضو المنتدب

محمد بن حمودة
 رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005

2004 ألف درهم-م	2005 ألف درهم-م	إيضاحات	
إيرادات العمليات التشغيلية			
48.241	297.502		إيرادات مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية، صافي
377.739	1.037.986		إيرادات مربحة وإجارة وتمويلات إسلامية أخرى، صافي
34.084	57.562	19	إيرادات استثمارات
28.752	55.606	20	إيرادات رسوم وعمولات ودخل فروقات عملة، صافي
1.729	1.955		إيرادات تشغيلية أخرى
490.545	1.450.611		مجموع الإيرادات
مصاريف العمليات التشغيلية			
103.417	145.818	21	مصاريف الموظفين
42.507	70.607		مصاريف عمومية وإدارية
11.895	14.995	10	استهلاكات عقارات وآلات ومعدات
51.409	139.421	7 و 6	مخصص تمويلات إسلامية
14.504	14.558	8	انخفاض قيمة استثمارات
223.732	385.399		مجموع المصاريف
266.813	1.065.212		الربح من العمليات قبل التوزيعات للمودعين ولحقوق الأقلية
(143.903)	(720.716)		توزيعات للمودعين
122.910	344.496		صافي ربح السنة
122.910	344.677		عائده إلى:
-	(181)		حقوق المساهمين في الشركة الأم
			حقوق الأقلية
122.910	344.496		
1.23	3.45	22	العائد الأساسي للسهم (درهم)

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي

شركة مساهمة عامة

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005

إيضاحات	رأس المال	احتياطي فائض	احتياطي عام	أرباح متراكمة	أنصبة أرباح مقترحة	أسهم منحة مقترحة للتوزيع	احتياطي إعادة تقييم	عائدة إلى حقوق المساهمين في الشركة الأم	حقوق الأقلية	المجموع
الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم
الرصيد كما في 1 يناير 2004	1.000.000	43.870	43.870	172.101	70.000	-	70.578	1.400.419	-	1.400.419
زيادة في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع	-	-	-	-	-	-	57.092	57.092	-	57.092
المحقوق من استبعاد استثمارات متاحة للبيع	-	-	-	-	-	-	(9.686)	(9.686)	-	(9.686)
المحقوق من انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع	-	-	-	-	-	-	5.808	5.808	-	5.808
صافي ربح السنة	-	-	-	122.910	-	-	-	122.910	-	122.910
المحول إلى الاحتياطيات	-	12.291	12.291	(24.582)	-	-	-	-	-	-
مكافآت مجلس الإدارة	-	-	-	(900)	-	-	-	(900)	-	(900)
أنصبة أرباح مدفوعة	-	-	-	-	(70.000)	-	-	(70.000)	-	(70.000)
أنصبة أرباح مقترحة للتوزيع	-	-	-	(70.000)	70.000	-	-	-	-	-
الرصيد كما في 1 يناير 2005	1.000.000	56.161	56.161	199.529	70.000	-	123.792	1.505.643	-	1.505.643
زيادة في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع	-	-	-	-	-	-	242.273	242.273	-	242.273
صافي ربح السنة	-	-	-	344.677	-	-	-	344.677	(181)	344.496
المحول إلى الاحتياطيات	-	34.468	34.468	(68.936)	-	-	-	-	-	-
مكافآت مجلس الإدارة	-	-	-	(900)	-	-	-	(900)	-	(900)
أنصبة أرباح مدفوعة	-	-	-	-	(70.000)	-	-	(70.000)	-	(70.000)
أسهم منحة مقترح توزيعها	-	-	-	(200.000)	-	200.000	-	-	-	-
حقوق الأقلية	-	-	-	-	-	-	-	-	500	500
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2005	1.000.000	90.629	90.629	274.370	-	200.000	366.065	2.021.693	319	2.022.012

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005

2004	2005	
ألف درهم - م	ألف درهم - م	
122.910	344.677	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
		صافي ربح السنة
		تعديلات لـ:
11.895	14.995	استهلاكات
65.913	153.979	مخصص انخفاض تمويلات إسلامية وإستثمارات
(9.686)	(22.460)	أرباح بيع إستثمارات
39	(23)	(أرباح)/ خسائر بيع عقارات وآلات ومعدات
		أرباح العمليات قبل التغييرات في الموجودات
		والمطلوبات التشغيلية
191.071	491.168	زيادة في مرابحات مع مؤسسات مالية
(740.726)	(115.040)	زيادة في مرابحات وتمويلات إسلامية أخرى
(1.150.418)	(3.762.693)	زيادة في تمويلات إجارة
(575.895)	(2.020.446)	زيادة في موجودات أخرى
(23.466)	(146.179)	نقص في مطلوبات لمصارف ومؤسسات مالية
(181.448)	(162.973)	زيادة في حسابات المودعين
3.445.310	8.462.198	زيادة في مطلوبات أخرى
65.050	257.573	
		النقد من العمليات
1.029.478	3.003.608	مكافآت مجلس الإدارة المدفوعة
(900)	(900)	
		صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
1.028.578	3.002.708	
		التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية
		شراء إستثمارات
(150.566)	(603.425)	عوائد بيع إستثمارات
35.862	274.171	شراء عقارات وآلات ومعدات
(21.527)	(80.601)	عوائد بيع عقارات وآلات ومعدات
76	23	
		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الإستثمارية
(136.155)	(409.832)	
		التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية
		أنصبة أرباح مدفوعة
(70.000)	(70.000)	حقوق الأقلية
-	319	
		صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية
(70.000)	(69.681)	
		صافي الزيادة في نقد وبنود نقدية
822.423	2.523.195	
		نقد وبنود نقدية في بداية السنة
(92.047)	730.376	نقد وبنود نقدية في نهاية السنة (إيضاح 5)
730.376	3.253.571	

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005

1 ع - - - ام

تأسس مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة (المصرف) في إمارة أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 (وتعديلاته) ووفقاً للمرسوم الأميري رقم 9 لسنة 1997.

تتكون النشاطات الرئيسية للمصرف من التمويل الإسلامي والاستثمارات وتقديم خدمات تجارية ومصرفية أخرى تتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف.

يمارس المصرف نشاطه في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال 24 فرعاً (2004 - 16 فرع).

إن البيانات المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي وشركاته التابعة (المجموعة) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 تتضمن البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة المملوكة من قبل المصرف التالية:

إسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	نسبة الإمتلاك %
أبوظبي للخدمات المالية الإسلامية ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	95
شركة بروج للعقارات ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	100
أديب إنفستمنت 1	الجزر البريطانية العذراء	100

لقد تم عرض البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات العربية المتحدة لأن غالبية معاملات المصرف تتم بالدرهم.

المراجعة

المراجعة هي بيع السلع بالتكلفة إضافة إلى هامش ربح متفق عليه، حيث يقوم البائع بإبلاغ المشتري بسعر البيع، قبل إتمام الصفقة وكذلك مبلغ الربح المتحقق من عملية البيع.

الاستصناع

الاستصناع هو عقد بيع مبرم بين المالك والمقاول، حيث يقوم المقاول بموجبه وبناء على طلب من المالك بتصنيع أو الحصول على الأصل موضوع العقد وفقاً للمواصفات التعاقدية، ومن ثم بيعه للمالك مقابل سعر يتم الاتفاق عليه وكذلك طريقة السداد سواء مقدماً أو على أقساط أو مؤجل إلى تاريخ محدد.

الفرض الحسن

الفرض الحسن هو تمويل بدون ربح يهدف لتمكين المفترض من استخدام الأموال المقترضة لفترة معينة على أن يقوم بسداد نفس قيمة الفرض في نهاية فترة الفرض.

المضاربة

المضاربة هي عقد بين المصرف والعميل حيث يقوم المصرف بموجبه بتقديم مبلغ محدد للعميل للاستثماره في تمويل مشروع أو نشاط معين مقابل حصة ثابتة من الربح تمثل ربح المشروع ناقصاً حصة العميل من الربح كمضارب.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

1 ع - - - ام (يتبع)

الوكـ -الة

الوكالة هي معاملة إسلامية يقوم بموجبها الموكل بتعيين وكيل عنه يقوم باستثمار أموال الموكل في صفقات تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية.

2 إعتداع معالير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

اعتمد المصرف في السنة الحالية، جميع معالير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والنشرات الصادرة من قبل مجلس معالير المحاسبة الدولي وهيئة النشرات المالية الدولية لمجلس معالير المحاسبة الدولي والمناسبة لعملياته للفترة المحاسبية ابتداءً من 1 يناير 2005. لقد نتج عن إعتداع تلك المعالير المحاسبية الجديدة والمعدلة والنشرات تغيير في العرض والإفصاح في البيانات المالية للمصرف وكما هو متطلب بموجب المعالير المحاسبية الدولية التالية:

- عرض البيانات المالية (المعيار المحاسبي الدولي رقم 1)
- الممتلكات والآلات والمعدات (المعيار المحاسبي الدولي رقم 16)
- الإفصاح عن الجهات ذات العلاقة (المعيار المحاسبي الدولي رقم 24)
- الأدوات المالية: الإعتراف والقياس (المعيار المحاسبي الدولي رقم 39)

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعالير التقارير المالية الدولية والتعليم والأنظمة الصادرة عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا بعض الأدوات المالية والتي تم إظهارها وفقاً للقيمة العادلة. إن أهم السياسات المحاسبية المتبعة هي كما يلي:

أساس التوحيد

تتضمن البيانات المالية الموحدة بيانات المصرف وشركاته التابعة المملوكة من قبل المصرف (شركاته التابعة). أدى المصرف القدرة على التحكم في حسابات الشركات التابعة والسياسات التشغيلية للحصول على الفوائد من أنشطتها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

أساس التوحيد (يتبع)

لقد تم إستبعاد أرصدة الحسابات المهمة والمعاملات من إيرادات ومصاريف بين المجموعة عند التوحيد.

يتم إدراج حقوق الأقلية في صافي موجودات الشركات التابعة الموحدة بصورة منفصلة عن حقوق ملكية المساهمين للمجموعة. تتكون حصة الأقلية من حصة المساهمين الأقلية من صافي حقوق المساهمين في الشركات التابعة عند اندماج الأعمال بالإضافة إلى حصة حقوق الأقلية في التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ التوحيد. د. إن الخسائر الخاصة بحقوق الأقلية والتي تزيد عن حصة حقوق الأقلية في الشركة التابعة يتم إدراجها مقابل حصة المـ صرف باستثناء وجود رابط قانوني يلزم بإستثمار إضافي لتغطية الخسارة.

تقديرات الإدارة

يتطلب تحضير البيانات المالية عمل تقديرات وافتراسات من قبل الإدارة والتي تؤثر على القيم المدرجة في الموجودات والمطلوبات المالية والإيضاحات حول الموجودات والمطلوبات الطارئة كما في تاريخ البيانات المالية، وقيمة الإيرادات والمصروفات المسجلة خلال الفترة. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن هذه التوقعات. في هـ. ذا الخصوص، ترى الإدارة أن الأحكام المحاسبية الحساسة والتي تتطلب ضرورة تطبيق تقديرات الإدارة هـ. في تلك التقديرات المتعلقة بانخفاض قيمة التمويلات والديون.

المرابحة والمضاربة مع مؤسسات مالية

تدرج المرابحة والمضاربة في الميزانية العمومية بالتكلفة مطروحا منها أية مبالغ مشطوبة ومخـ صص انخفاض القيمة، إن وجد.

المرابحة وتمويلات إسلامية أخرى

تدرج بالتكلفة المطفأة والتي تتضمن طرح مخصص انخفاض القيمة.

تمويلات إجارة

تمثل تمويلات الإجارة ذم تأجير مالية ويتم إدراجها بمبالغ معادلة لصافي قيمة المبالغ المـ ستثمرة في عمليات التأجير متضمنة الدخل المتحقق عنها.

مخصص انخفاض قيمة الموجودات الملموسة والغير ملموسة

يقوم المصرف في تاريخ كل ميزانية عمومية بمراجعة القيم المدرجة بها موجوداته الملموسة والغير ملموسة لتحديد ما إذا كان هناك دليلاً موضوعياً يدل على أن هذه الموجودات تعرضت لخسارة نتيجة لتدني قيمتها، فإذا وجد مثل هذا الدليل فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لهذه الموجودات وذلك لتحديد مدى خسارة تدني القيمة، إن وجدت. أما في حالة كون تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأي وحدة من الموجودات غير ممكناً، فإن المصرف يقوم بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة التي تحقق النقد والتي ينتمي إليها الأصل.

يشمل مخصص إنخفاض القيمة للمرابحات والتمويلات الإسلامية الأخرى الخسائر المتوقعة والتي يوجب دألة موضوعية على وجود خسائر في عناصر المربحات والتمويلات الإسلامية الأخرى بتاريخ الميزانية العمومية. يتم تقدير هذه الخسائر بناء على الخبرة السابقة والتاريخية لكل عنصر والتصنيف الإئتماني للمدينين والبيئة الإقتصادية السائدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

استثمارات

إستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق

يتم تسجيل الإستثمارات والتي لها دفعات ثابتة أو محددة والمنوي الإحتفاظ بها حتى الإستحقاق بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص خسائر إنخفاض القيمة. عند إحتساب التكلفة المطفأة يتم إحتساب العـلاوات والخـصومات عند الشراء.

إستثمارات متاحة للبيع

يتم تحقيق الإستثمارات على أساس تاريخ المتاجرة. الإستثمارات المصنّفة "كإستثمارات متاحة للبيع" تسجل مبـدئياً بالتكلفة ويعاد قياسها لتسجل بقيمتها العادلة بتواريخ التقارير المالية اللاحقة. يتم تسجيل الزيادة أو النقصان في القيمة العادلة لهذه الإستثمارات ضمن إحتياطي إعادة التقييم كأحد بنود حقوق الملكية حتى يتم بيع الإـسـتـمـار أو تحقـق هبوط في قيمته حيث يتم آنذاك إدراج الأرباح والخسائر المتراكمة والمدرجة سابقاً في حقوق الملكية ضمن بيـان الدخل للفترة.

إستثمار في شركات تابعة

تعرف الشركة التابعة على أنها منشأة تسيطر عليها الشركة الأم. يفترض وجود سيطرة للشركة الأم عندما تمتلك، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق شركات تابعة، أكثر من نصف حقوق التصويت في المنشأة أو عندما يكون للشركة الأم القدرة على التحكم في إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة بموجب قانون أو اتفاقية.

لا يتم دمج البيانات المالية للشركات التابعة التي تم تأسيسها أو شراؤها بغرض إعادة بيعها في المستقبل القريب، حيث أن السيطرة عليها تعتبر مؤقتة. يتم إدراج والمحاسبة عن هذه الشركات التابعة كإستثمارات متاحة للبيع.

إستثمارات في شركات حليفة

تعرف الشركة الحليفة على أنها منشأة يمكن للمصرف أن يؤثر بشكل فعال في عملياتها، ولكن ليس إلى حد السيطرة، وذلك بالمشاركة في القرارات المالية والتشغيلية لها.

يتم تضمين نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الحليفة في البيانات المالية المرفقة باستخدام طريقة حـقـوق الملكية.

عقارات وآلات ومعدات

يتم إظهار العقارات والآلات والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأية خسائر انخفاض في القيمة (إن وجدت).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

عقارات وآلات ومعدات (يتبع)

يتم تحميل الاستهلاك بحيث يتم شطب تكلفة أو مبالغ تقييم الموجودات على مدى فترة أعمارها الإنتاجية المفعلة وفقاً لطريقة القسط الثابت حسب المعدلات السنوية التالية:

ممتلكات	20 سنة
أثاث وتحسينات عقارات مسجلة - تأجرة	7 سنوات
أجهزة حاسب آلي وتجهيزات مكاتب	4 سنوات
سيارات	4 سنوات

يتم إدراج الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ على أساس التكلفة ولا يتم استهلاكها. وعند استكمال تنفيذها يتم البدء في استخدامها لتحويلها إلى البند الخاص بها في عقارات وآلات ومعدات ويتم استهلاكها وفقاً لسياسات المجموعة.

حسابات غير استثمارية

تمثل الحسابات غير الاستثمارية، وفق أحكام الشريعة الإسلامية، قرصاً حسناً من المودعين إلى المجموعة ويأخذ شكل الحسابات الجارية. لا تستحق على هذه الحسابات أي أرباح كما لا تتحمل أية مخاطر بالخسارة، حيث أن المصرف يتعهد بسداد أرصدها عند الطلب. يتم استثمار القرض الحسن بتوجيه من مجلس إدارة المصرف ويعود العائد من الاستثمار إلى مساهمي المجموعة.

حسابات استثمارية

قد تأخذ الحسابات الاستثمارية شكل إيداعات استثمارية وهي صالحة لفترات محددة تتراوح بين شهر واحد إلى سنة، وتجدد تلقائياً لفترات مماثلة عند الاستحقاق، إلا في حالة استلام إخطار كتابي بغير ذلك من المودعين أو تأخذ الحسابات الاستثمارية شكل حسابات توفير لمدد غير محددة. في جميع الحالات، فإن الحسابات الاستثمارية يخصص لها جزء من الربح وتتحمل حصة من الخسارة تحدد من قبل مجلس إدارة المجموعة على أساس نتائج الفترة المالية.

مربحة دائنة

المربحة الدائنة هي معاملة إسلامية تتعلق بشراء المجموعة لأصل من طرف آخر يتم سداد قيمته على أساس التكلفة مضافاً إليها نسبة من الربح متفق عليها مؤجلة الدفع. يتم تسديد مبلغ الشراء عند الاستحقاق. تدرج المربحة الدائنة في الميزانية العمومية ضمن ودائع العملاء ويتم إدراج الربح المستحق الدفع ضمن مطلوبات أخرى.

مخصص مكافآت نهاية الخدمة

يتم تكوين مخصص للمبالغ المستحقة للموظفين عن مكافآت نهاية الخدمة والذي يحتسب وفقاً لأحكام قانون العمل الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

مكافآت التقاعد للعاملين في المصرف من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة تحتسب وفقاً للقانون الاتحادي رقم 7 لسنة 1999.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

مخصصات

يتم تكوين المخصصات بناء على تقديرات الإدارة، وذلك عندما يكون على المصرف التزام حالي (قانوني أو إلزامي) ناتج عن أحداث سابقة، والتي تعتبر محتملة السداد ويمكن قياس تكلفتها بسدادها بدقة.

عملاء أجنبية

يتم تسجيل المعاملات بعملات غير درهم الإمارات العربية المتحدة مبدئياً بأسعار الصرف السائدة بتواريخ المعاملات. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المحتفظ بها بتلك العملات بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية. تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل للفترة ضمن بيان الدخل للسنة.

موجودات أمانة

لا يتم إعتبار الموجودات المحتفظ بها بصفة أمانة لدى المجموعة كموجودات مملوكة للمجموعة وعليه فهي غير مدرجة ضمن هذه البيانات المالية الموحدة.

محاسبة المتاجرة وتواريخ السداد

يتم الاعتراف بكافة عمليات بيع وشراء الموجودات المالية والتي تتم بالطرق الاعتيادية "المعتادة" في تاريخ المتاجرة، وهو تاريخ التزام المصرف بشراء أو بيع الموجودات. إن المشتريات والمبيعات "المعتادة" هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم هذه الموجودات خلال مدة زمنية تحددها القوانين أو أعراف السوق.

الإعتراف بالإيراد

يتم الاعتراف بإيرادات المربحة والإجارة والتمويلات الإسلامية الأخرى على أساس استحقاقاتها الزمنية.

يتم تحقيق الإيراد من الاستصناع بشكل يعكس عائداً زمنياً ثابتاً على صافي مبلغ الاستثمار غير المسدد.

يتم تحقيق توزيعات الأرباح الخاصة بالاستثمارات عندما يؤول للمصرف حق استلامها.

يتم تحقيق الرسوم والإيرادات من العمولات في وقت تقديم الخدمة.

نفد وبند ونقدية

يتكون النقد والبنود النقدية من نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وحسابات جارية مع مصارف ومؤسسات مالية أخرى ومربحات دولية قصيرة الأجل مستثمرة مع أو مستحقة لمؤسسات مالية، وتستحق جميعها خلال 30 يوماً من تاريخ الحصول عليها.

القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة في الأسواق المالية وفقاً لأسعار السوق المعلنة عند إقفال العمل في تلك الأسواق بتاريخ الميزانية العمومية.

يتم تحديد القيم العادلة للاستثمارات غير المدرجة في الأسواق المالية بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة مالية أخرى مشابهة بطريقة جوهرية أو وفقاً لطرق تقييم مقبولة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

القيم العادلة (يتبع)

يتم تحديد القيمة العادلة لدمج التمويل (بالصافي بعد تنزيل المخصصات) بناء على تدفقات النقدية المستقبلية المخصومة المتوقعة باستخدام معدلات الربح المفدرة على ندم مشابهة من حيث الشروط والمخاطر.

يتم تقدير القيمة العادلة لأرصدة المربحة مع المؤسسات المالية بناء على تدفقات نقدية مخصومة باستخدام معدلات الربح المفدرة لمعاملات ذات استحقاقات مشابهة.

إن الاستثمارات التي لا يتوفر أو لا يمكن قياس قيمها العادلة بشكل معقول أو دقيق أو التي لا يمكن الحصول على معلومات عن قيمها العادلة فإنها تدرج بالتكلفة المبدئية مطروحة منها أي انخفاض في قيمها.

مفاصة

يتم إجراء مفاصة لموجودات ومطلوبات المصرف المالية وإظهار صافي المبالغ في الميزانية العمومية الموحدة فقط عندما يكون لدى المجموعة جـق قانوني لعمل مفاصة للمبالغ المحققة ويوجد لدى المجموعة النية للتسوية على أساس صافي القيمة أو تحقيق قيمة الأصل وتسديد مبلغ الالتزام في وقت واحد.

4 قرارات محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد

من خلال تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والموضحة في إيضاح 3، قامت الإدارة باتخاذ القرارات التالية التي كان لها تأثير كبير على القيم المدرجة في البيانات المالية الموحدة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية

إن سياسة المجموعة المحاسبية للمخصصات المتعلقة بانخفاض قيمة المربحات ومخاطر التملات الإسلامية الأخرى قد تم شرحها في إيضاح 3، يتم تقدير خسائر انخفاض القيمة بناء على المعطيات التاريخية للخسائر لكل عنصر من مكونات التقدير الائتماني المخصص للمقترضين بما يعكس البيئة الاقتصادية السائدة التي تعمل فيها.

يتم إنشاء مخصص لخسائر الموجودات المالية يتم تحميله في بيان الدخل كمخصص خسائر الموجبات المالية. تدرج الزيادة والنقص في المخصص والتي تنتج عن التغيرات في تقييم انخفاض قيمة المربحات ومخاطر التملات الإسلامية الأخرى ضمن مخصص خسائر الموجودات المالية وتؤثر بالتالي على بيان الدخل.

مربحات ومخاطر تمويل إسلامية أخرى مقيمة إفرادياً

يتم تحديد خسائر انخفاض القيمة للمربحات ومخاطر التمويل الإسلامية الأخرى المقيمة إفرادياً بتقييم كل حالة على حدة. ويتم تطبيق هذا الإجراء على كل مربحات الشركات ومخاطر التمويل الإسلامية الأخرى والتي تكون ذات قيمة مهمة والتي لا ينطبق عليها نظام احتساب المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

4 قرارات محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد (يتبع)

مربحات ومحافظ تمويل إسلامية أخرى مقيمة إفرادياً (يتبع)

تقوم الإدارة باعتبار العوامل التالية عند تحديد خسائر إنخفاض القيمة للحسابات المقيمة إفرادياً:

- الرصيد الإجمالي لمديونية العميل.
- قدرة العميل على تحقيق أرباح وتوفير نقد كافي لسداد المديونية.
- قيمة الضمان وإمكانية التحصيل الناجح.
- المصاريف المتكبدة لإسترداد الديون.

تتأثر سياسة المجموعة مراجعة منتظمة لقيمة مخصصات الإنخفاض للتسهيلات الفردية وتقييم منتظم للضمانات.

تبقى المربحات ومحافظ التمويل الإسلامية الأخرى المنخفضة القيمة مدرجة كمخففة القيمة - إلا إذا أصبحت متداولة بالكامل وأن تحصيل المبالغ المستحقة أصبح محتملاً.

المربحات ومحافظ التمويل الإسلامية الأخرى المقيمة كمجموعة

يتم التقييم الجماعي لمخصص إنخفاض قيمة محافظ التمويل الإسلامية لأفراد ذات ميزات مشتركة حيث الأرضية الفردية لا تعتبر هامة نسبياً.

يتم تطبيق نظام المحافظ في المحاسبة على المحافظ التالية:

- بطاقات إسلامية مغطاة
- مربحات سيارات
- مربحات بضائع
- تمويلات الخير
- تمويلات أخرى لأفراد

يتم إعادة تقييم مخصصات المحافظ بشكل دوري ويتم بالتالي تعديل المخصصات.

مربحات فائضة ومحافظ تمويل مالية إسلامية أخرى

تقيم إدارة المجموعة بناء على الخبرة السابقة والظروف الإئتمانية والإقتصادية السائدة حجم المربحات ومحافظ التمويل المالية الإسلامية الأخرى التي قد تكون منخفضة القيمة ولكن لم يتم التعرف عليها بتاريخ الميزانية العمومية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

5 نقد وبنود نقدية

2004	2005	
ألف درهم م	ألف درهم م	
540.745	960.483	أرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
5.603	31.523	أرصدة لدى مؤسسات مالية
64.778	121.965	نقد
611.126	1.113.971	أرصدة لدى المصرف المركزي ومؤسسات مالية أخرى ونقد
1.252.261	3.701.680	مربحة قصيرة الأجل مع مؤسسات مالية
(1.133.011)	(1.562.080)	أرصدة قصيرة الأجل مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية
730.376	3.253.571	نقد وبنود نقدية

وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، لا يتم استلام أي فوائد على الأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

6 مربحة وتمويلات إسلامية أخرى

2004	2005	
ألف درهم م	ألف درهم م	
4.398.964	8.659.072	مربحة
79.111	143.348	استصناع
347.761	565.257	مضاربة
8.422	8.686	دم تمويل أخرى مدينة
4.834.258	9.376.363	إجمالي المربحات والتمويلات الإسلامية الأخرى العاملة
34.444	51.778	إجمالي المربحات والتمويلات الإسلامية الأخرى غير العاملة
4.868.702	9.428.141	مجموع المربحات والتمويلات الإسلامية الأخرى
(225.132)	(1.022.551)	ناقصاً: إيرادات مؤجلة
(54.885)	(192.348)	ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
4.588.685	8.213.242	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

6 مرابحة وتمويلات إسلامية أخرى (يتبع)

إن تركيبة المربحة ومحافظ التمويل الإسلامية الأخرى هي كالآتي:

2004	2005				
	المجموع ألف درهم	دول أخرى ألف درهم	الشرق الأوسط ألف درهم	الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	
ألف درهم					
3.242.967	4.001.515	248.448	858.145	2.894.922	تمويلات تجارية وأعمال
1.625.735	5.426.626	-	-	5.426.626	تمويلات أفراد
4.868.702	9.428.141	248.448	858.145	8.321.548	31 ديسمبر 2005
4.868.702		148.917	755.310	3.964.475	31 ديسمبر 2004

لقد كانت الحركة على مخصص انخفاض القيمة خلال السنة كما يلي:

2004	2005	
ألف درهم-م	ألف درهم-م	
22.897	54.885	كما في 1 يناير
32.230	138.136	المحمل خلال السنة
(242)	(673)	مبالغ تم شطبها خلال السنة
54.885	192.348	كما في 31 ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

7 تمويلات إيجارة

تمثل تمويلات إيجارة صافي استثمارات في موجودات مؤجرة لفترات تقارب أو تغطي جزءاً رئيسياً من الأعمار الإنتاجية التدبيرية لهذه الموجودات. تحدد اتفاقيات التأجير على أن يقوم المؤجر بنقل ملكية هذه الموجودات المؤجرة للمستأجر عند استلامه دفعة التأجير الأخيرة.

2004	2005	
ألف درهم م	ألف درهم م	
357.508	925.974	ندم مدينة من التأجير التمويلي:
2.166.409	4.018.780	تستحق خلال سنة
1.212.231	1.478.124	تستحق خلال السنة الثانية وحتى السنة الخامسة
		تستحق بعد خمس سنوات
3.736.148	6.422.878	
(588.098)	(1.253.369)	يطرح: إيرادات غير متحققة
(2.074)	(3.089)	إيرادات مؤجلة
(19.179)	(20.464)	مخصص إنخفاض القيمة
3.126.797	5.145.956	صافي قيمة أدنى دفعات التأجير المدينة

كما في 31 ديسمبر 2005 بلغت تمويلات الإيجارات غير العاملة 18.6 مليون درهم (2004 - 19 مليون درهم).

8 استثمارات

2004	2005	
ألف درهم م	ألف درهم م	
592.821	654.583	استثمارات متاحة للبيع
43.717	494.622	القيمة العادلة في 1 يناير
(7.811)	(9.762)	إضافات خلال السنة
(28.048)	(131.772)	دفعات مقبوضة خلال السنة
57.092	242.273	بيع/ استبعاد خلال السنة
(3.188)	1.967	زيادة في القيمة العادلة
		ارتفاع/ (انخفاض) قيمة استثمارات
654.583	1.251.911	القيمة العادلة كما في 31 ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

8 استثمارات (يتبع)

تتكون القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع كما في 31 ديسمبر مما يلي:

2004	2005	
ألف درهم-م	ألف درهم-م	
469.097	816.448	استثمارات مدرجة في أسواق مالية
63.416	599	استثمارات مدرجة في صناديق غير موحدة
99.972	416.277	استثمارات غير مدرجة في أسواق مالية
22.098	18.587	استثمارات غير مدرجة في صناديق غير موحدة
654.583	1.251.911	
		استثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق
106.846	87.115	مبادلة الديون بالسلع
30.348	32.180	استثمارات في شركات حليفة
		تكلفة الاستثمارات
791.777	1.371.206	مجموع الإستثمارات

بلغت قيم -ة الإستثمارات الغي- -ر مدرج-ة 448 ملي-ون درهم-م كم- -ا ف-ي 31 دي-سمبر- ر 2005 (2004 - 130 مليون درهم) مسجلة بالتكلفة ناقصا مخصص انخفاض القيمة، وذلك لصعوبة التنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية وعدم توفر طرق أخرى مناسبة لاحتساب قيمتها العادلة. تتكون معظم هذه الاستثمارات من شركات ف-ي الولايات المتحدة الأمريكية وأسهم ملكية في مصرف إسلامي خاص في جمهورية البوسنة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

8 استثمارات (يتبع)

فيما يلي تفاصيل استثمارات المصرف في صناديق غير مدمجة كما في 31 ديسمبر:

إسم الصندوق	بلد المنشأ	نسبة الملكية	نسبة حق التصويت	النشاط الرئيسي
		2005	2004	
صندوق الإجارة (غير مدرج في أسواق مالية)	جزر الكيمان	100%	86%	تأجير تمويل - ي

فيما يلي تفاصيل استثمارات المصرف في منشآت حليفة كما في 31 ديسمبر:

إسم المنشأة الحليفة	بلد المنشأ	نسبة الملكية	نسبة حق التصويت	النشاط الرئيسي
		2005	2004	
بنك بوسنة الدولي دي. دي	البوسنة - هـ	27%	27%	مصرف إسلامي
أبوظبي الوطنية للتكافل	أبوظبي - ي	23%	23%	تأمين - ن إسلامي

9 موجودات أخرى

2005	2004	
ألف درهم م	ألف درهم م	
19.552	15.576	مدفوعات مقدماً
118.538	8.505	إيرادات مستحقة
71.181	39.011	أخرى
209.271	63.092	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)
10 عقارات وآلات ومعدات

التكلفة	أراضي	عقارات	أثاث وتحسينات عقارات	أجهزة حاسب آلي	سيارات	أعمال رأسمالية	المجموع
ألف درهم-م	ألف درهم-م	ألف درهم-م	ألف درهم-م	ألف درهم-م	ألف درهم-م	ألف درهم-م	ألف درهم-م
كما في 1 يناير 2004	-	-	28.410	44.843	1.647	7.383	82.283
إضافات	-	-	2.473	7.897	202	10.955	21.527
استبعادات	-	-	(96)	(1.369)	(355)	-	(1.820)
تحويلات من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-	6.196	849	3.462	57	(10.564)	-
كما في 1 يناير 2005	-	6.196	31.636	54.833	1.551	7.774	101.990
إضافات	59.940	199	3.699	9.740	670	6.353	80.601
استبعادات	-	-	(51)	(565)	(36)	-	(652)
تحويلات من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-	-	5.862	3.244	-	(9.106)	-
كما في 31 ديسمبر 2005	59.940	6.395	41.146	67.252	2.185	5.021	181.939
الإستهلاك المتراكم							
كما في 1 يناير 2004	-	-	15.245	31.256	1.025	-	47.526
المحمل للسنة	-	78	4.479	7.025	313	-	11.895
استبعادات	-	-	(51)	(1.359)	(295)	-	(1.705)
كما في 1 يناير 2005	-	78	19.673	36.922	1.043	-	57.716
المحمل للسنة	-	317	5.414	8.963	301	-	14.995
استبعادات	-	-	(51)	(565)	(36)	-	(652)
كما في 31 ديسمبر 2005	-	395	25.036	45.320	1.308	-	72.059
صافي القيمة الدفترية							
كما في 31 ديسمبر 2005	59.940	6.000	16.110	21.932	877	5.021	109.880
كما في 31 ديسمبر 2004	-	6.118	11.963	17.911	508	7.774	44.274

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

11 مطلوبات لمؤسسات مالية

2004	2005	
ألف درهم م	ألف درهم م	
222.136	33.728	مرابحة دائنة
127.143	-	حسابات استثمارية
1.038.703	1.258.856	ودائع وكالة
47.997	409.491	حسابات جارية
1.435.979	1.702.075	

وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، لا يتم دفع أية فوائد على الحسابات الجارية.

12 حسابات المودعين

2004	2005	
ألف درهم م	ألف درهم م	
3.769.050	4.509.557	حسابات استثمارية
2.218.997	3.445.853	حسابات غير استثمارية
3.580.789	10.075.624	ودائع وكالة
9.568.836	18.031.034	

تقوم المجموعة عادةً باستثمار جميع الودائع الاستثمارية وحسابات التوفير لديه مع الأخذ بالإعتبار الاحتياطيّات المطلوب الاحتفاظ بها لدى المصرف المركزي ومتطلبات السيولة للمجموعة.

بلغت التوزيعات للمودعين - ن للسنة المنتهية - في 31 ديسمبر 2005 مبلغ 721 مليون درهم - م (2004 - 144 مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

13 مطلاءات أخرى

2004	2005	
ألف درهم م	ألف درهم م	
62.416	130.878	ذمم دائنة
28.360	109.652	توزيعات أرباح مستحقة للمودعين
85.935	193.754	أخرى
176.711	434.284	

يتم توزيع الأرباح المستحقة للمودعين عند الاستحقاق.

14 رأس المال

2004	2005	
ألف درهم م	ألف درهم م	
1.000.000	1.000.000	رأس المال المصرح به، المصدر والمدفوع بالكامل: 100 مليون سهم عادي بقيمة اسمية 10 درهم للسهم الواحد

لم تكن هناك أية حركة في رأسمال المصرف خلال عام 2005 و 2004.

15 الإحتياطيـات

الاحتياطـي الفائـدي

طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة 1984 (وتعديلاته) والنظام الأساسي للمصرف، يتم تحويل 10% من صافي الأرباح السنوية إلى الإحتياطي القانوني. يمكن للمصرف التوقف عن التحويلات السنوية عندما يبلغ رصيد هذا الإحتياطي 50% من رأس المال المدفوع. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

الاحتياطـي العام

وفقاً للمادة 57 (2) من النظام الأساسي للمصرف، قررت الجمعية العمومية للمصرف، بناءً على توصية من مجلس الإدارة، تحويل 10% من صافي الأرباح السنوية إلى الإحتياطي العام. يستخدم هذا الإحتياطي لأغراض يحددها من قبل الجمعية العمومية بناءً على توصية من مجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

16 أنصبة أرباح مقترحة للتوزيع

إقترح مجلس الإدارة توزيع أسهم منحة بقيمة 200 مليون درهم (2004 - لا شيء) والتي تمثل 20% م-ن رأس المال المدفوع لسنة 2005 وعدم توزيع أرباح نقدية (2004 - 70 مليون درهم). وسيتم توزيع أسهم المنحة هذه بعد الحصول على موافقة المساهمين والجهات المحلية المختصة.

17 احتياطي إعادة تقييم

2004	2005	
ألف درهم م	ألف درهم م	
70.578	123.792	كما في 1 يناير
57.092	242.273	زيادة في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع
(9.686)	-	محقق من استبعاد استثمارات متاحة للبيع
5.808	-	محقق من إنخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع
123.792	366.065	كما في 31 ديسمبر

18 حقوق الأقلية

2004	2005	
ألف درهم م	ألف درهم م	
-	500	حصة الأقلية في الشركات التابعة المؤسسة حديثاً
-	(181)	حصة الأقلية من الخسارة للسنة
-	319	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

19 إيرادات الإستثمارات

2004	2005	
ألف درهم- م	ألف درهم- م	
6.747	6.212	أنصبة توزيعات أرباح من إستثمارات في أسهم
8.874	11.256	الدخل من صكوك إسلامية
1.539	1.335	أرباح إستثمارات في صندوق الإجارة (إيضاح 8)
5.326	10.033	الدخل من محافظ إستثمارات عقارية
9.686	22.460	أرباح بيع إستثمارات متاحة للبيع
1.912	6.266	أخرى
34.084	57.562	

20 إيرادات رسوم وعمولات ودخل فروقات عملة

2004	2005	
ألف درهم- م	ألف درهم- م	
24.782	47.832	صافي رسوم وعمولات
3.970	7.774	صافي إيراد فروقات عملة
28.752	55.606	

21 تكاليف موظفين

بلغت تكاليف الموظفين من رواتب ومكافآت ومزايا أخرى للموظفين والإدارة العليا مبلغاً وقدره 146 مليون درهم (2004 - 103 مليون درهم). إشتملت تكاليف الموظفين على مبلغ وقدره 15 مليون درهم تمثل تكاليف م- وطني الإدارة العليا (2004 - 15 مليون درهم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

22 العائد الأساسي للسهم

تم احتساب العائد الأساسي للسهم بقسمة صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

2004	2005	
122.910	344.677	صافي ربح السنة (ألف درهم)
100.000	100.000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم)
1.23	3.45	العائد الأساسي للسهم (درهم)

23 معاملات مع أطراف ذات علاقة

تنشأ الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة عن معاملات تجارية في ضمن سياق العمل الاعتيادي للمصرف وعلى أسس تجارية بحتة. تتمثل الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة كما بتاريخ الميزانية العمومية فيما يلي:

2004	2005	
ألف درهم	ألف درهم	
103.228	290.024	مستحق من:
-	17.123	ذمم مدينة وموجودات مؤجرة
		موجودات أخرى
103.228	307.147	
88	335	مستحق لـ:
86.432	189.131	مستحق لمؤسسات مالية
56	-	حسابات المودعين
		مطلوبات أخرى
86.576	189.466	
52.685	377.453	التزامات ومطلوبات طارئة غير قابلة للإلغاء

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

23 معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

إن أهم التعاملات مع الأطراف ذات علاقة خلال السنة هي كما يلي:

2004	2005	
ألف درهم-م	ألف درهم-م	
1.724	1.527	أنصبة توزيعات أرباح وإيرادات استثمارات أخرى
1.529	1.224	إيراد رسوم
5.261	8.892	إيرادات مرابحة وإجارة واستصناع
653	1.426	توزيعات أرباح على المودعين
1.756	3.855	مصاريف عمومية

24 قطاعات الأعمال والتوزيعات الجغرافية

قطاعات الأعمال

تم توزيع أعمال المجموعة إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية وذلك لأغراض إدارية:

- خدمات مصرفية وتجارية للأفراد

تتكون بشكل رئيسي من ودائع الأفراد والأعمال الصغيرة وتوفر تسهيلات تجارية واستهلاكية على شكل مرابحة، إستصناع، إجارة، تسهيلات وبطاقات إئتمان مغطاة.

- خدمات مصرفية للشركات

تتكون بشكل رئيسي من تسهيلات مرابحة وإجارة واستصناع لعملاء شركات ومؤسسات.

- الاستثمار والخزينة

تتكون بشكل رئيسي من قطاعين رئيسيين، استثمارات المصرف والعملاء عمليات الخزينة التي تشمل المرابحة الدولية والمضاربة مع المؤسسات المالية بشكل أساسي، إضافة إلى إدارة عمليات التمويل للمجموعة. إن إستثمارات المجموعة تشمل مرابحات ومضاربات دولية وبشكل أساسي مع مؤسسات مالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

24 قطاعات الأعمال والتوزيعات الجغرافية (يتبع)

لقد كانت بيانات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 كما يلي:

مجموع ألف درهم	أخرى ألف درهم	الاستثمار والخزينة ألف درهم	خدمات مصرفية للشركات ألف درهم	خدمات مصرفية وتجارية للأفراد ألف درهم	
1.450.611 (385.399)	21.546	365.831	645.816	417.418	الإيرادات والناتج دخل العمليات تكاليف غير موزعة
1.065.212 (720.716)					ربح العمليات ربح موزع على المودعين
344.496 (181)					الأرباح قبل حقوق الأقلية حصة الأقلية
344.677					صافي ربح السنة
الميزانية العمومية					
22.044.805 144.600	-	8.660.845	8.053.582	5.330.378	الموجودات موجودات حسب القطاع موجودات غير موزعة
22.189.405					مجموع الموجودات
المطلوبات					
19.937.975 229.418	-	1.758.307	13.254.975	4.924.693	مطلوبات حسب القطاع مطلوبات غير موزعة
20.167.393					مجموع المطلوبات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

24 قطاعات الأعمال والتوزيعات الجغرافية (يتبع)

لقد كانت بيانات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2004 كما يلي:

الإيرادات والتكاليف	خدمات مصرفية وتجارية للأفراد ألف درهم	خدمات مصرفية للشركات ألف درهم	الاستثمار والخزينة ألف درهم	أخرى ألف درهم	مجموع ألف درهم
دخل العمليات تكاليف غير موزعة	224.048	168.615	87.045	10.837	490.545 (223.732)
ربح العمليات ربح موزع على المودعين					266.813 (143.903)
الأرباح قبل حقوق الأقلية حصة الأقلية					122.910 -
صافي ربح السنة					122.910
الميزانية العمومية					
الموجودات حسب القطاع موجودات غير موزعة	1.666.507	6.061.253	4.874.491	-	12.602.251 84.918
مجموع الموجودات					12.687.169
المطلوبات					
مطلوبات حسب القطاع مطلوبات غير موزعة	4.122.104	5.478.784	1.438.205	-	11.039.093 142.433
مجموع المطلوبات					11.181.526

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

24 قطاعات الأعمال والتوزيعات الجغرافية (يتبع)

القطاعات الجغرافية

على الرغم من أن إدارة المصرف تركز بشكل رئيسي على قطاعات أعمال رئيسية، إلا أن المصرف يعمل في سوقين جغرافيين هما السوق المحلية وتتمثل في سوق دولة الإمارات العربية المتحدة والسوق الدولية وتتمثل في أسواق الشرق الأوسط، أوروبا، الشرق الأقصى والولايات المتحدة الأمريكية. يمثل الجـ دول التي إلى إيرادات المصرف من العمليات، مجموع الموجودات والمصرفيات الرأسمالية موزعة حسب القطاعات الجغرافية:

2005	محلي ألف درهم	دولي ألف درهم	مجموع ألف درهم
مجموع دخل العمليات	1.137.230	313.381	1.450.611
مجموع الموجودات	16.072.695	6.116.710	22.189.405
مجموع المطلوبات	18.611.473	1.555.920	20.167.393
2004			
مجموع دخل العمليات	393.976	96.569	490.545
مجموع الموجودات	8.424.246	4.262.923	12.687.169
مجموع المطلوبات	10.500.668	680.858	11.181.526

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

25 تركيز الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية

فيما يلي التوزيع حسب المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال:

2004			2005		
التزامات	المطلوبات	الموجودات	التزامات	المطلوبات	الموجودات
ومطلوبات طارئـة	ألف درهـم	ألف درهـم	ومطلوبات طارئـة	ألف درهـم	ألف درهـم
3.498.661	10.500.668	8.424.246	1.965.419	18.611.474	16.072.695
534.223	657.209	2.998.272	609.897	993.057	4.932.643
53.205	7.123	904.943	73.871	96.149	562.135
523	-	242.260	4.090	-	163.473
90.675	16.526	117.448	139.296	466.713	458.459
4.177.287	11.181.526	12.687.169	2.792.573	20.167.393	22.189.405
127.174	1.566.453	4.589.095	596.147	2.303.200	7.795.097
408.061	966.308	838.742	369.518	647.922	911.170
300.509	115.725	514.684	447.315	193.427	1.014.741
2.289	300.000	600.093	5.045	-	597.266
1.393.889	902.500	3.092.193	360.026	956	3.372.466
-	4.219.061	1.802.478	97.519	7.415.979	5.970.314
1.945.365	3.111.479	1.249.884	917.003	9.605.909	2.528.351
4.177.287	11.181.526	12.687.169	2.792.573	20.167.393	22.189.405

المناطق الجغرافية

الإمارات العربية المتحدة

الشرق الأوسط

أوروبا

أمريكا الشمالية

أخرى

قطاعات الأعمال

مؤسسات مالية

التجارة والتصنيع

إبنشاءات وعقارات

اتصالات

الطاقة

أفراد

أخرى

إن تركيز الموجودات والمطلوبات بحسب المناطق الجغرافية يتحدد بالدرجة الأولى على أساس موقع الأطراف المتعاملة مع المصرف (الأطراف المقابلة).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

26 التزامات ومطلوبات طارئة

الالتزامات المتعلقة بتسهيلات ائتمانية

تشمل الإلتزامات المتعلقة بتسهيلات ائتمانية التزامات بتقديم وتوفير التسهيلات الائتمانية الإسلامية والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وأوراق القبول والمخصصة لتلبية متطلبات العملاء.

تمثل الإلتزامات المتعلقة بتقديم تسهيلات ائتمانية إسلامية، التزامات تعاقدية وفقاً لعقود تمويل إسلامية. عادة ما يكون لهذه الإلتزامات تواريخ إنتهاء ثابتة أو بنود تعاقدية تتعلق بإنهائها. ونظراً لإمكانية إنتهاء الإلتزام دون سحب أو استخدام التسهيلات، فإن مجموع مبالغ تلك العقود لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية.

تلتزم المجموعة بموجب الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان وأوراق القبول بعمل دفعات نيابة عن عملائه.

لقد كان على المجموعة الإلتزامات التالية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والمطلوبات الطارئة والإلتزامات الرأسمالية الأخرى:

2004	2005	
ألف درهم م	ألف درهم م	
195.411	440.684	اعتمادات مستندية
403.087	894.315	خطابات الضمان
12.493	25.708	أوراق قبول
299.877	319.750	الالتزامات شراء أخرى
18.422	45.807	الالتزامات لمصاريف رأسمالية مستقبلية
1.571	-	أخرى
930.861	1.726.264	

الالتزامات بتمديد تسهيلات ائتمانية غير قابلة للإلغاء

2.505.791	845.012	تستحق خلال سنة أو أقل
541.472	218.633	تستحق خلال سنة وحتى السنة الثالثة
199.163	2.664	تستحق بعد أكثر من ثلاث سنوات
3.246.426	1.066.309	
4.177.287	2.792.573	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

27 الصناديق المدارة

بلغت القيمة الإجمالية للصناديق المدارة بصفة أمانة كما في 31 ديسمبر 2005 مبلغ 19 مليون درهم م (2004 - 192 مليون درهم). تمتلك المجموعة جزء من هذه الصناديق (راجع إيضاح 8).

28 كفاية رأس المال

إن نسبة كفاية رأس المال لدى المجموعة كما في 31 ديسمبر 2005 هي 14.1% (2004 - 21.4%). لفدت م احتساب هذه النسبة وفقاً لتعليمات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة حدها الأدنى 10%.

29 الزكاة

لا يخول النظام الأساسي للمصرف إدارة المجموعة بإخراج الزكاة مباشرة، وعليه فإن إخراج الزكاة هو مسؤولية المساهمين أنفسهم.

بناءً على تقييم الإدارة لصافي موجودات المجموعة والخاضعة للزكاة، تم تقدير قيمة السهم (لأغراض الزكاة على أساس السنة الميلادية) لسنة 2005 بمبلغ 13.64 درهم وعليه فإن الزكاة قدرت بـ 0.35 درهم للسهم.

30 أدوات مالية

فيما يلي المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها موجودات ومطلوبات المجموعة، والاطر الرئيسية لإدارة هذه المخاطر:

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في إمكانية عدم التزام أحد الأطراف المتعاملين في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر خسارة مالية. إن مخاطر الائتمان في المجموعة ترجع في الدرجة الأولى لـ عدم تم ويلات مدينة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان عن طريق مراقبة حجم ومخاطر الائتمان الممنوح وتحديد التعامل مع أطراف معينة مع الاستمرار في تقييم القدرة الائتمانية لتلك الأطراف. إضافة إلى مراقبة الحدود الائتمانية الممنوحة، فإن المجموعة تقوم أيضاً بالدخول في ترتيبات وضمائنات مع الأطراف الأخرى في ظروف مناسبة للحد من فترة التعرض للمخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

30 أدوات مالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

تظهر تركيزات مخاطر الائتمان عندما تتعامل مجموعة من الأطراف في نشاطات متشابهة، أو نشاطات ضمن نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لها نفس السمات الاقتصادية والتي قد تؤثر على قدرتها في الوفاء بالتزاماتها. التعافدية بشكل مشابه في حالة ظهور تغييرات اقتصادية أو سياسية أو تغييرات أخرى. يشير التركيز على مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تؤثر على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية محددة.

إن تفاصيل بيانات محفظة المربحة والإجارة والتمويلات الإسلامية الأخرى مبينة في إيضاح 6.

إن تفاصيل بيانات القطاعات مبينة في إيضاح 24، كما يبين إيضاح 25 بيانات تركيز الموجبات والمطلوبات والنود خارج الميزانية العمومية.

مخاطر تحويل العملات الأجنبية

تتم إدارة مخاطر تحويل العملات الأجنبية على أساس حدود يضعها مجلس الإدارة وتقييم مستمر للمراكز المفتوحة للعملات والتغيرات الحالية والمستقبلية في أسعار الصرف. لا تقوم المجموعة بالتجارة في العملات الأجنبية، وعند الضرورة، فإنه يقوم بمعادلة مخاطر العملات المتعلقة بالموجودات المالية بمطلوبات بنفس العملة أو عملة أخرى مرتبطة بها.

مخاطر الأسعار

تتم إدارة مخاطر الأسعار والتي تتمثل في مخاطر السوق وإعادة التقييم من خلال توزيع موجودات المجموعة على فئات موجودات مختلفة، وكذلك من خلال التقييم المستمر لظروف واتجاهات السوق وتغييرات الإدارة للتغييرات الطويلة والقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

لا تتعرض المجموعة لمخاطر تذبذبات مؤشرات أسعار الربح بشكل حاد، حيث أنها تقوم بإعادة تسعير موجوداتها ومطلوباتها المتأثرة بأسعار الأرباح بصفة متكررة.

مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق مخاطر تذبذب قيم الأدوات المالية كنتيجة لتغير أسعار السوق، سواء كانت هذه التغيرات نتيجة عوامل خاصة بأوراق مالية معينة أو بالطرف الذي قام بإصدارها أو عوامل تؤثر على جميع الأوراق المالية المتداولة في السوق ككل. تتعرض المجموعة لمخاطر السوق فيما يتعلق باستثماراته في الأوراق المالية المتداولة. تقوم المجموعة بالحد من مخاطر السوق عن طريق الاحتفاظ بمحفظة متنوعة من مختلف الأوراق المالية ومن خلال مراقبة مستمرة لتطورات السوق. إضافة إلى ذلك، فإن المجموعة تقوم بمراقبة العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأسهم وتحركات السوق علاوة على تحليل الأداء المالي والتشغيلي للشركات المستثمر فيها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

30 أدوات مالية (يتبع)

القيمة العادلة

تستخدم المجموعة، ضمن نطاق نشاطها الاعتيادي، أدوات مالية أساسية مثل نقد وأرصدة لـ دي أو مـ مستحقة مـ ن مصارف ومؤسسات مالية أخرى، استثمارات في أوراق مالية، ذمم مدينة وذمم دائنة. لا تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية.

في حين تقوم المجموعة بإعداد بياناتها المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدلة لقياس القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع، ففي رأي الإدارة فإن القيم الدفترية والقيم العادلة المقدرة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا يتم إدراجها بقيمتها العادلة في البيانات المالية، لا تختلف بصورة جوهرية حيث أن الموجودات والمطلوبات هي قصيرة الأجل بطبيعتها أو أنه يتم إعادة تسعيرها باستمرار كما في حالة ذمم تمويلات مدينة. فيما يتعلق بأرصدة ذمم التمويل المدينة مخفضة القيمة، فإن تدفقاتها النقدية المتوقعة بما فيها تلك الناتجة عن استخدام الضمانات قد تتم خصمها باستخدام معدلات الربح الأصلية السارية مع الأخذ بالاعتبار أوقات التحصيل ودرجة عدم التأكد من تحقق هذه التدفقات النقدية.

31 مخاطر العملات

تحتفظ المجموعة بصافي أرصدة رئيسية لموجودات قائمة بعملات أجنبية كما يلي:

2004	2005	
ألف درهم مـ	ألف درهم مـ	
5.460.735	4.184.616	دولار أمريكي
44.850	44.866	ريال قطري
22.122	40.339	يورو
1.125	1.169	عملات أخرى

32 مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المنشأة على توفير الأموال اللازمة للوفاء باحتياجاتها التمويلية. قد ترجع مخاطر السيولة إلى تذبذب السوق أو تدني درجة الائتمان والتي قد تسبب نقصاً مباشراً في بعض مصادر التمويل. لتجنب هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات بطريقة تأخذ بالاعتبار توفير السيولة اللازمة، والاحتفاظ برصيد معقول من نقد وبنود نقدية وأوراق مالية قابلة للتداول.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

32 مخاطر السيولة (يتبع)

يلخص الجدول أدناه مدد الإستحقاق التعاقدية لموجودات ومطلوبات المصرف، والتي تم تحديدها على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الميزانية العمومية إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية، ولم يؤخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية المبينة على خبرة المصرف السابقة في الاحتفاظ بالودائع وتوفر السيولة. تتم مراقبة تواريخ الاستحقاق من قبل إدارة المصرف للتأكد من الاحتفاظ بالسيولة الكافية. إن تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في نهاية السنة مبنية على أساس ترتيبات السداد التعاقدية.

فيما يلي استحقاقات الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2005:

المجموع ألف درهم	أكثر من 3 سنوات ألف درهم	من 1-3 سنوات ألف درهم	من 6-12 شهرا ألف درهم	من 3-6 أشهر ألف درهم	خلال 3 أشهر ألف درهم	الموجبات
1.113.971	-	-	-	-	1.113.971	أرصدة لدى مؤسسات مالية والمصرف المركزي ونفد
6.025.879	-	21.742	2.238	257.234	5.744.665	مربحة مع مؤسسات مالية
8.213.242	1.181.831	1.561.938	1.533.307	525.323	3.410.843	مربحة وتمويلات إسلامية أخرى
5.145.956	2.454.260	1.954.008	284.241	102.506	350.941	تمويلات إجارة
1.371.206	970.821	299.283	77.108	1.947	22.047	استثمارات في أوراق مالية
209.271	-	1.120	3.045	6.445	198.661	موجودات أخرى
109.880	109.880	-	-	-	-	عقارات وآلات ومعدات
22.189.405	4.716.792	3.838.091	1.899.939	893.455	10.841.128	
						المطلوبات وحقوق المساهمين
1.702.075	-	-	-	-	1.702.075	أرصدة مستحقة لمؤسسات مالية
18.031.034	-	-	1.298.281	540.531	16.192.222	حسابات المودعين
434.284	18.891	1.323	13.076	6.482	394.512	مطلوبات أخرى
2.021.693	2.021.693	-	-	-	-	حقوق المساهمين في المنشأة الأم
319	319	-	-	-	-	حقوق الأقلية
22.189.405	2.040.903	1.323	1.311.357	547.013	18.288.809	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

32 مخاطر السيولة (يتبع)

لقد كانت استحقاقات الموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2004 كما يلي:

المجموع ألف درهم	أكثر من 3 سنوات ألف درهم	من 1-3 سنوات ألف درهم	من 6-12 شهرا ألف درهم	من 3-6 أشهر ألف درهم	خلال 3 أشهر ألف درهم	الموجز - ودات
611.126	-	-	-	-	611.126	أرصدة لدى مؤسسات مالية والمصرف المركزي ونقد
3.461.418	-	36.725	280.220	677.754	2.466.719	مراوحة مع مؤسسات مالية
4.588.685	251.072	581.559	675.281	362.942	2.717.831	مراوحة وتمويلات إسلامية أخرى
3.126.797	2.307.732	505.510	203.879	54.708	54.968	تمويلات إجارة
791.777	545.266	90.856	38.240	116.016	1.399	استثمارات في أوراق مالية
63.092	-	1.007	2.970	4.981	54.134	موجودات أخرى
44.274	44.274	-	-	-	-	عقارات وآلات ومعدات
12.687.169	3.148.344	1.215.657	1.200.590	1.216.401	5.906.177	
1.435.979	-	-	-	222.682	1.213.297	المطلوبات وحقوق المساهمين
9.568.836	-	32.121	771.828	586.509	8.178.378	أرصدة مستحقة لمؤسسات مالية
176.711	12.029	150	10.774	8.560	145.198	حسابات المودعين
1.505.643	1.435.643	-	-	-	70.000	مطلوبات أخرى
						حقوق المساهمين في المنشأة الأم
12.687.169	1.447.672	32.271	782.602	817.751	9.606.873	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2005 (يتبع)

33 الموظفين

لقد بلغ العدد الكلي للموظفين العاملين بالمصرف كما في 31 ديسمبر 2005 - 1.036 موظف. أ (2004 - 607 موظف).

34 معلومات مالية مقارنة

لقد تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة حيث كان ذلك ضرورياً، لتتوافق مع عرض البيانات المالية للسنة الحالية.

35 تاريخ إجازة الإصدار

لقد تم اعتماد البيانات المالية وإجازة إصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 22 يناير 2006.

مصرف أبوظبي الإسلامي
(شركة مساهمة عامة) والشركات التابعة له

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

التقارير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

مصرف أبوظبي الإسلامي
(شركة مساهمة عامة) والشركات التابعة له

التقارير والبيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

صفحة

تقرير مجلس الإدارة

٢-١

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

٤-٣

تقرير مدقق الحسابات المستقل

٥

الميزانية العمومية الموحدة

٦

بيان الدخل الموحد

٧

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد

٨

بيان التدفقات النقدية الموحدة

٤٣-٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف أبوظبي الإسلامي
إلى الجمعية العمومية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

إلى مساهمي مصرف أبوظبي الإسلامي

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

استناداً إلى المادة (٦٩) من النظام الأساسي للمصرف، يجب علينا تقديم التقرير التالي:

لقد راقبنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها المصرف خلال الفترة التي قُمنّا فيها بالمراقبة الواجبة لإبداء رأي عما إذا كان المصرف يلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا.

تقع مسؤولية التأكد من أن المصرف يعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة، أمّا مسؤوليتنا فتتّحصر في إبداء رأي مستقل بناءً على مراقبتنا لعمليات المصرف وفي إعداد تقرير لكم.

لقد قُمنّا بمراقبتنا التي اشتملت على فحص الوثائق والإجراءات المتبعة من المصرف على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قُمنّا عن طريق اللجنة التنفيذية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية وعضو الهيئة المنتدب بتخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المصرف لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. كما تمّت مراجعة تقارير التدقيق الشرعي الدورية المرفوعة من إدارة الرقابة الشرعية، والمشمّلة على صنوف مختلفة من العمليات المنفذة في المصرف، وقد روجعت الملاحظات الواردة فيها في ضوء توضيحات الجهات المعنية، واتخذت بشأنها القرارات والتوجيهات المناسبة.

مصرف أبوظبي الإسلامي
(شركة مساهمة عامة) والشركات التابعة له

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف أبوظبي الإسلامي
إلى الجمعية العمومية
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

في رأينا:

- إن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمها المصرف خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ م التي اطلعنا عليها تبين أنها في معظمها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وما وجد في بعضها من خلل قد تم توجيهِ الإدارة بتصحيحها ومعالجة آثارها.
- إن توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قِبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرّمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم تجنبها في حساب الخيرات لصرفها في أغراض خيرية حسب توجيهاتنا.
- بما أن إدارة المصرف غير مخوّلة بإخراج زكاة المصرف مباشرة فإن إخراج الزكاة يقع على عاتق المساهمين.

نسأل الله العليّ القدير أن يوفّق المصرف والقائمين عليه لما فيه الخير والسداد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

رئيس الهيئة

فضيلة الشيخ / محمد تقي العثماني

نائب رئيس الهيئة ورئيس لجنّتها التنفيذية

فضيلة الدكتور / عبد الستار أبو غدة

عضو الهيئة ولجنّتها التنفيذية

الأستاذ الدكتور / جاسم الشامسي

عضو الهيئة ولجنّتها التنفيذية

فضيلة الشيخ / نظام يعقوبي

تقرير مدقق الحسابات المستقل

إلى السادة المساهمين المحترمين
مصرف أبوظبي الإسلامي
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

المقدمة

قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لمصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة ("المصرف") والشركات التابعة له (مجتمعة "المجموعة")، والتي تتكون من الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ وكل من بيانات الدخل، التغييرات في حقوق الملكية (المساهمين)، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وملخص للسياسات المحاسبية الهامة، وإيضاحات تفسيرية أخرى والمبينة في الصفحات من ٥ إلى ٤٣.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إدارة المجموعة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية تصميم، تطبيق والإحتفاظ برقابة داخلية لغرض إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ، وتشمل مسؤولية الإدارة إختيار وإتباع سياسات محاسبية مناسبة والقيام بتقديرات محاسبية معقولة حسب الظروف.

مسؤولية مدقق الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات إستناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب تلك المعايير أن نتقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني وأن نقوم بتخطيط وإجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على بيانات تدقيق ثبوتية للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن إحتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الإعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة والمتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية.

نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (يتبع)

الرأي

في رأينا، أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ وأدائها المالي، وتدققاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقا للمعايير الدولية للتقارير المالية.

تقرير حول متطلبات قانونية ونظامية أخرى

وبرأينا أيضاً، أن المجموعة تحتفظ بسجلات حسابية منتظمة وأن محتويات تقرير مجلس الإدارة المرفق المتعلقة بالبيانات المالية تتوافق مع السجلات المحاسبية. ولقد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق. وفي حدود المعلومات التي توفرت لنا، لم تقع مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته)، أو للنظام الأساسي لشركات المجموعة خلال السنة والتي قد تؤثر بشكل جوهري على المركز المالي للمجموعة أو نتائج عملياتها للسنة.

لقد تم إعداد البيانات المالية المرفقة لتقديمها للمصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة للموافقة عليها من قبل المصرف المركزي. وعليه فإنه يجب عدم نشر هذه البيانات المالية الموحدة قبل الحصول على موافقة المصرف المركزي.



أحمد نمر
(رقم القيد ٣٨٠)
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
٢٤ يناير ٢٠٠٧

مصرف أبوظبي الإسلامي
(شركة مساهمة عامة) والشركات التابعة له

الميزانية العمومية الموحدة
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

٢٠٠٥ ألف درهم	٢٠٠٦ ألف درهم	إيضاحات	الموجودات
١,١١٣,٩٧١	١,٤٣٩,٥٦١	٥	أرصدة لدى مؤسسات مالية والمصرف المركزي ونقد
٦,٠٢٥,٨٧٩	١٠,٥٢٧,٦٩٤		مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
٨,٢١٣,٢٤٢	١١,١١٢,٧٠٧	٦	مربحة وتمويلات إسلامية أخرى
٥,١٤٥,٩٥٦	٩,٣٢٣,٩٩٦	٧	تمويلات إجارة
١,٣٧١,٢٠٦	٣,٢٨٧,٨٤٨	٨	استثمارات
٢٠٩,٢٧١	٣٨٥,٢٩٧	٩	موجودات أخرى
١٠٩,٨٨٠	٢١٣,٣٢٩	١٠	عقارات وآلات ومعدات
٢٢,١٨٩,٤٠٥	٣٦,٢٩٠,٤٣٢		مجموع الموجودات
١,٧٠٢,٠٧٥	٥,٣٤٥,٧١٧	١١	المطلوبات
١٨,٠٣١,٠٣٤	٢٣,٨٢٢,٠٦٥	١٢	أرصدة مستحقة لمؤسسات مالية
٤٤١,١٧٨	١,٤١٥,٠٣٥	١٣	حسابات المودعين
-	٢,٩٣٨,٠٠٠	١٤	مطلوبات أخرى
			صكوك دائنة
٢٠,١٧٤,٢٨٧	٣٣,٥٢٠,٨١٧		مجموع المطلوبات
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١٥	حقوق المساهمين
٩٠,٦٢٩	١٤٧,٧٣٠	١٦	رأس المال
٩٠,٦٢٩	١٤٧,٧٣٠	١٦	احتياطي قانوني
٢٦٧,٤٧٦	٥٦١,٤٦٨	١٦	احتياطي عام
٢٠٠,٠٠٠	-	١٧	أرباح متراكمة
-	١٥٠,٠٠٠		أسهم منحة مقترحة للتوزيع
-	١١,٤٢٠		أنصبة أرباح نقدية مقترحة للتوزيع
٣٦٦,٠٦٥	٢٥٠,٠١١	١٨	أنصبة أرباح مقترحة للأعمال الخيرية
			احتياطي إعادة تقييم
٢,٠١٤,٧٩٩	٢,٧٦٨,٣٥٩		مجموع حقوق المساهمين في الشركة الأم
٣١٩	١,٢٥٦	١٩	حقوق الأقلية
٢,٠١٥,١١٨	٢,٧٦٩,٦١٥		مجموع حقوق المساهمين وحقوق الأقلية
٢٢,١٨٩,٤٠٥	٣٦,٢٩٠,٤٣٢		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
٢,٧٩٢,٥٧٣	٤,١٤٥,٥٩٢	٢٧	التزامات ومطلوبات طارئة

أحمد درويش بن موارر المرر
العضو المنتدب

محمد بن حمودة
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي
(شركة مساهمة عامة) والشركات التابعة له

بيان الدخل الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

٢٠٠٥ ألف درهم	٢٠٠٦ ألف درهم	إيضاحات
إيرادات العمليات التشغيلية		
٢٩٧,٥٠٢	٥٢٦,٠٥٥	إيرادات مزاولة ومضاربة مع مؤسسات مالية
١,٠٣٧,٩٨٦	١,٥٣١,٥٠٧	إيرادات مزاولة وإجارة وتمويلات إسلامية أخرى
٥٧,٥٦٢	١٩٧,٤٢٧	٢٠ إيرادات استثمارات
٥٥,٦٠٦	١٠٦,٧١٧	٢١ إيرادات رسوم وعمولات ودخل فروقات عملة، صافي
١,٩٥٥	٧٠١	إيرادات تشغيلية أخرى
١,٤٥٠,٦١١	٢,٣٦٢,٤٠٧	مجموع الإيرادات
مصاريف العمليات التشغيلية		
١٤٥,٨١٨	٢٥١,٨٤٠	٢٢ مصاريف الموظفين
٧٠,٦٠٧	١٠٧,٩٢٤	مصاريف عمومية وإدارية
١٤,٩٩٥	١٨,٩٨٥	١٠ استهلاكات عقارات وآلات ومعدات
١٣٩,٤٢١	٤٨,١٤٨	٧ و ٦ مخصص انخفاض قيمة تمويلات إسلامية
١٤,٥٥٨	١٢,٣٩٥	٨ انخفاض قيمة استثمارات
٣٨٥,٣٩٩	٤٣٩,٢٩٢	مجموع المصاريف
١,٠٦٥,٢١٢	١,٩٢٣,١١٥	الربح من العمليات قبل التوزيعات للمودعين
(٧٢٠,٧١٦)	(١,٣٥١,١٦٤)	توزيعات للمودعين وحاملي الصكوك
٣٤٤,٤٩٦	٥٧١,٩٥١	صافي ربح السنة
٣٤٤,٦٧٧	٥٧١,٠١٤	عائدة إلى:
(١٨١)	٩٣٧	حقوق المساهمين في الشركة الأم
٣٤٤,٤٩٦	٥٧١,٩٥١	حقوق الأقلية
٢,٤٢	٣,٩٠	٢٣ العائد الأساسي للسهم (درهم)

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي
(شركة مساهمة عامة) والشركات التابعة له

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

إيضاحات	رأس المال الف درهم	احتياطي قانوني الف درهم	احتياطي عام الف درهم	أرباح متراكمة الف درهم	أنصبة أرباح مقترحة الف درهم	أنصبة أرباح مقترحة للأعمال الخيرية الف درهم	أسهم منحة مقترحة للتوزيع الف درهم	احتياطي إعادة تقييم الف درهم	عائدة إلى حقوق المساهمين في الشركة الأم الف درهم	حقوق الأقلية الف درهم	المجموع الف درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٠٥	١,٠٠٠,٠٠٠	٥٦,١٦١	٥٦,١٦١	١٩٩,٥٢٩	٧٠,٠٠٠	-	-	-	١,٥٠٥,٦٤٣	-	١,٥٠٥,٦٤٣
١٨ زيادة في احتياطي إعادة تقييم صافي ربح السنة	-	-	-	-	-	-	-	-	٢٤٢,٢٧٣	-	٢٤٢,٢٧٣
١٦ المحول إلى الاحتياطيات مكافآت مجلس الإدارة	-	٣٤,٤٦٨	٣٤,٤٦٨	(٦٨,٩٣٦)	-	-	-	-	٣٤٤,٦٧٧	(١٨١)	٣٤٤,٤٩٦
١٧ أنصبة أرباح مدفوعة	-	-	-	(٩٠٠)	-	-	-	-	(٩٠٠)	-	(٩٠٠)
أسهم منحة مقترح توزيعها	-	-	-	(٧٠,٠٠٠)	(٧٠,٠٠٠)	-	-	-	(٧٠,٠٠٠)	-	(٧٠,٠٠٠)
أنصبة أرباح مقترحة للأعمال الخيرية	-	-	-	(٦,٨٩٤)	-	-	٢٠٠,٠٠٠	-	(٦,٨٩٤)	-	(٦,٨٩٤)
حقوق الأقلية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٥٠٠	٥٠٠
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٠٦	١,٠٠٠,٠٠٠	٩٠,٦٢٩	٩٠,٦٢٩	٢٦٧,٤٧٦	-	-	٢٠٠,٠٠٠	-	٢,٠١٤,٧٩٩	٣١٩	٢,٠١٥,١١٨
١٨ نقص في احتياطي إعادة تقييم صافي ربح السنة	-	-	-	٥٧١,٠١٤	-	-	-	-	(١١٦,٠٥٤)	-	(١١٦,٠٥٤)
١٦ المحول إلى الاحتياطيات مكافآت مجلس الإدارة	-	٥٧,١٠١	٥٧,١٠١	(١١٤,٢٠٢)	-	-	-	-	٥٧١,٠١٤	٩٣٧	٥٧١,٩٥١
١٧ أنصبة أرباح مدفوعة	-	-	-	(١,٤٠٠)	-	-	-	-	(١,٤٠٠)	-	(١,٤٠٠)
أسهم منحة مقترح توزيعها	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
أنصبة أرباح مقترحة للأعمال الخيرية	-	-	-	(١١,٤٢٠)	-	١١,٤٢٠	-	-	-	-	-
أنصبة أرباح نقدية مقترحة للتوزيع	-	-	-	(١٥٠,٠٠٠)	١٥٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-
زيادة رأس المال - أسهم منحة مصدرة	٢٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	(٢٠٠,٠٠٠)	-	-	-	-
زيادة رأس المال - حقوق إصدار أسهم مصدرة	٣٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	١,٥٠٠,٠٠٠	١٤٧,٧٣٠	١٤٧,٧٣٠	٥٦١,٤٦٨	١٥٠,٠٠٠	١١,٤٢٠	-	-	٢,٧٩٨,٣٥٩	١,٢٥٦	٢,٧٩٩,٦١٥

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي (شركة مساهمة عامة) والشركات التابعة له

بيان التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٣٤٤,٦٧٧	٥٧١,٠١٤	الأنشطة التشغيلية
١٤,٩٩٥	١٨,٩٨٥	صافي ربح السنة
١٥٣,٩٧٩	٦٠,٥٤٣	تعديلات لـ:
(٢٢,٤٦٠)	(١٣٣,٩٢٥)	استهلاكات
(٢٣)	(٤٤)	مخصص انخفاض قيمة تمويلات إسلامية واستثمارات
		أرباح بيع استثمارات
		أرباح بيع عقارات وآلات ومعدات
٤٩١,١٦٨	٥١٦,٥٧٣	أرباح العمليات قبل التغييرات في رأس المال العامل
(١١٥,٠٤٠)	(٢,٥٧٣,٢٨٥)	التغييرات في رأس المال العامل:
(٣,٧٦٢,٦٩٣)	(٢,٩٢٩,١٩٩)	الزيادة في مبيعات ومضاربات مع مؤسسات مالية
(٢,٠٢٠,٤٤٦)	(٤,١٨٠,٧٠٦)	الزيادة في مبيعات وتمويلات إسلامية أخرى
(١٤٦,١٧٩)	(١٧٦,٠٢٦)	الزيادة في تمويلات إيجارة
(١٦٢,٩٧٣)	٦٠٤,٢٩٠	الزيادة في موجودات أخرى
٨,٤٦٢,١٩٨	٥,٧٩١,٠٣١	الزيادة/ (النقص) في أرصدة مستحقة لمؤسسات مالية
٢٥٧,٥٧٣	٩٦٩,٣١٢	الزيادة في حسابات المودعين
-	٢,٩٣٨,٠٠٠	الزيادة في مطلوبات أخرى
		الزيادة في صكوك دائنة
٣,٠٠٣,٦٠٨	٩٥٩,٩٩٠	النقد من العمليات
(٩٠٠)	(١,٤٠٠)	مكافآت مجلس الإدارة المدفوعة
٣,٠٠٢,٧٠٨	٩٥٨,٥٩٠	صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
(٦٠٣,٤٢٥)	(٢,٦٨٩,٨٢٦)	الأنشطة الاستثمارية
٢٧٤,١٧١	٧٠١,٠٥٤	شراء استثمارات
(٨٠,٦٠١)	(٥٣,١٧٤)	عائدات بيع استثمارات
٢٣	٤٤	شراء عقارات وآلات ومعدات
		عائدات بيع عقارات وآلات ومعدات
(٤٠٩,٨٣٢)	(٢,٠٤١,٩٠٢)	صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
(٧٠,٠٠٠)	(٢,٨٥٧)	الأنشطة التمويلية
-	٣٠٠,٠٠٠	أنصبة أرباح مدفوعة
٣١٩	٩٣٧	زيادة في رأس المال العامل - حقوق إصدار أسهم مصدرة
		حقوق الأقلية
(٦٩,٦٨١)	٢٩٨,٠٨٠	صافي النقد من/ (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
٢,٥٢٣,١٩٥	(٧٨٥,٢٣٢)	صافي الزيادة في نقد وبنود نقدية
٧٣٠,٣٧٦	٣,٢٥٣,٥٧١	نقد وبنود نقدية في بداية السنة
٣,٢٥٣,٥٧١	٢,٤٦٨,٣٣٩	نقد وبنود نقدية في نهاية السنة (إيضاح ٥)

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

١ عام

تأسس مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة (المصرف) في إمارة أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) ووفقاً للمرسوم الأميري رقم ٩ لسنة ١٩٩٧.

تتكون النشاطات الرئيسية للمصرف من التمويل الإسلامي والاستثمارات وتقديم خدمات تجارية ومصرفية أخرى تتم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف.

يمارس المصرف نشاطه في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال ٣٦ فرعاً (٢٠٠٤ - ٢٤ فرع).

إن عنوان المكتب الرئيسي المسجل للبنك هو ص.ب ٣١٣، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تتضمن البيانات المالية للمصرف ("المصرف") والشركات التابعة له مجمعة ("المجموعة"). إن تفاصيل الشركات التابعة ونشاطاتها الرئيسية مبينة في إيضاح ٣.

لقد تم عرض البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات العربية المتحدة لأن غالبية معاملات المجموعة تتم بالدرهم.

تعريفات

المرابحة

هي عقد تباع المجموعة بموجبه أصل أو سلعة سبق لها شراؤها وحيازتها بناءً على وعد المتعامل الملزم بشراؤها بشروط وبنود معينة، وذلك مقابل ثمن يتكون من التكلفة وهامش ربح متفق عليه.

الاستصناع

هو عقد بين المجموعة والمتعامل على أن تباع المجموعة له عيناً مصنعة وفقاً لمواصفات متفق عليها. تقوم المجموعة بتطوير العين بنفسها أو من خلال مقاول من الباطن ومن ثم تسلمها للمتعامل في تاريخ محدد مقابل ثمن متفق عليه.

الإجارة

هي عقد بحيث تقوم المجموعة (المؤجر) بشراء أو إنشاء أصل ما للتأجير بناءً على طلب المتعامل (المستأجر)، إستناداً على وعد منه باستئجار الأصل لمدة معلومة ومقابل أقساط إيجار محددة وقد تنتهي الإجارة بتماريك المستأجر الأصل المؤجر.

القرض الحسن

القرض الحسن هو تمويل بدون ربح يهدف لتمكين المقترض من استخدام الأموال المقترضة لفترة معينة على أن يقوم بسداد نفس قيمة القرض في نهاية فترة القرض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

١ عام (يتبع)

المشاركة

هي عقد بين المجموعة والمتعامل للمساهمة في مشروع استثماري معين، قائم أو جديد، أو في ملكية مال معين إما بصفة دائمة أو حسب ترتيبات تناقصية تنتهي بحيازة المتعامل لكامل الملكية. يتم إقتسام الأرباح حسب العقد المبرم بين الطرفين في حين يتحملا الخسارة بنسبة حصتيهما من رأسمال المشروع.

المضاربة

هي عقد بين المجموعة والمتعامل بحيث يقدم أحد الأطراف مبلغاً معيناً من المال ويقوم الطرف الآخر (المضارب) باستثماره في مشروع أو نشاط معين في مقابل حصة محددة من الربح على أن يتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط المضاربة.

الوكالة

هي عقد تقوم المجموعة بموجبه بتقديم مبلغ محدد من المال للوكيل والذي يقوم باستثماره حسب شروط وبنود محددة مقابل رسوم معينة (تكون مبلغ مقطوع من المال أو نسبة من المبلغ المستثمر). يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط وبنود الوكالة.

٢ اعتماد معايير تقارير مالية وتفسيرات دولية جديدة ومعدلة

اعتمدت المجموعة في السنة الحالية، جميع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والنشرات الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي ولجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية لمجلس معايير المحاسبة الدولي والمناسبة لعملياتها لفترات التقرير السنوي التي تبدأ من ١ يناير ٢٠٠٦. لقد نتج عن اعتماد تلك المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة تغييرات غير جوهرية في العرض والإفصاح في البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

كما بتاريخ اعتماد البيانات المالية الموحدة، فإن المعايير والتفسيرات التالية كانت مصدرة ولكن لم يحن تاريخ تطبيقها بعد:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٧ - الأدوات المالية: الإفصاحات والتعديلات المكملة للمعيار المحاسبي الدولي رقم ١: عرض البيانات المالية - إفصاحات رأسمالية.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٨: قطاعات الأعمال
- لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ٧: تطبيق طريقة إعادة العرض حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٩ - التقارير المالية للإقتصديات ذات التضخم المرتفع.
- يسري تطبيقه للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٠٧
- يسري تطبيقه للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٠٩
- يسري تطبيقه للفترات السنوية التي تبدأ من أو بعد ١ مارس ٢٠٠٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٢ اعتماد معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة (يتبع)

- لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ٨ - نطاق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢. يسري تطبيقه للفترة السنوية التي تبدأ من أو بعد ١ مايو ٢٠٠٦
 - لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ٩ - إعادة تقييم المشتقات المدمجة. يسري تطبيقه للفترة السنوية التي تبدأ من أو بعد ١ يونيو ٢٠٠٦
 - لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ١٠ - التقرير المالي المرحلي وإنخفاض القيمة. يسري تطبيقه للفترة السنوية التي تبدأ من أو بعد ١ نوفمبر ٢٠٠٦
 - لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ١١ - المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢ - معاملات أسهم الشركة والخزينة. يسري تطبيقه للفترة السنوية التي تبدأ من أو بعد ١ مارس ٢٠٠٧
 - لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ١٢ - ترتيبات خدمات حقوق الإمتياز. يسري تطبيقه للفترة السنوية التي تبدأ من أو بعد ١ يناير ٢٠٠٨
- تتوقع إدارة المجموعة أن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات خلال الفترات اللاحقة لن يكون له أثر مالي جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية

بيان الإعداد والتوافق

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الصادرة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية والقواعد والمبادئ الشرعية كما تحددها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف والمتطلبات السارية المفعول للقوانين المعمول بها في دولة الإمارات العربية المتحدة.

العرف المحاسبي

لقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا قياس بعض الأدوات المالية بالقيمة العادلة. إن أهم السياسات المحاسبية المتبعة هي كما يلي:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

أساس التوحيد

تتضمن البيانات المالية الموحدة البيانات المالية للمصرف والشركات التالية التابعة للمصرف والتي لدى المصرف القدرة على التحكم فيها (الشركات التابعة):

إسم الشركة التابعة	بلد التأسيس	نسبة الإمتلاك %	النشاط الرئيسي
أبوظبي للخدمات المالية الإسلامية ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	٩٥	خدمات وساطة مالية
شركة بروج العقارية ذ.م.م.	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠	خدمات عقارية
أديب إنفست ١	الجزر البريطانية العذراء	١٠٠	استثمار
شركة أديب صكوك ليمتد	كيماي أيلاند	١٠٠	إصدار صكوك

لقد تم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصاريف الهامة ما بين شركات المجموعة عند التوحيد.

لقد تم إدراج نتائج الشركات التابعة المستحوذ عليها أو المستبعدة خلال السنة في بيان الدخل الموحد ابتداء من تاريخ الاستحواذ الفعلي أو إلى تاريخ الاستبعاد الفعلي، أيهما كان مناسباً.

لقد تم، وكلما كان ذلك ضرورياً، إجراء التعديلات المطلوبة على البيانات المالية للشركات التابعة لجعل سياستها المحاسبية تتوافق مع السياسات المحاسبية للمصرف.

يتم إدراج حقوق الأقلية في صافي موجودات الشركات التابعة الموحدة بصورة منفصلة عن حقوق ملكية المساهمين للمجموعة. تتكون حصة الأقلية من قيمة حصص حقوق الأقلية عند تاريخ الاستحواذ بالإضافة إلى حصة حقوق الأقلية في التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الاستحواذ. إن الخسائر الخاصة بحقوق الأقلية والتي تزيد عن حصة حقوق الأقلية في الشركة التابعة فيتم إدراجها مقابل حصة المصرف باستثناء في حالة وجود تعهد ملزم من قبل حقوق الأقلية ولديه إمكانية لعمل استثمار إضافي لتغطية الخسائر.

المرابحة والمضاربة مع مؤسسات مالية

تدرج المرابحة والمضاربة في الميزانية العمومية الموحدة بالتكلفة بعد طرح مخصص انخفاض القيمة، إن وجد، والأرباح المؤجلة.

المرابحة وتمويلات إسلامية أخرى

تدرج بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصص انخفاض القيمة.

تمويلات إجارة

تمثل تمويلات الإجارة ذمم تأجير مالية ويتم إدراجها بمبالغ معادلة لصافي قيمة المبالغ المستثمرة في عمليات التأجير متضمنة الدخل المتحقق عنها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

انخفاض قيمة الموجودات

تقوم المجموعة في تاريخ كل ميزانية عمومية موحدة بمراجعة القيم المدرجة بها موجوداتها لتحديد ما إذا كان هناك دليلاً موضوعياً يدل على أن هذه الموجودات تعرضت لخسارة نتيجة لتدني قيمتها، فإذا وجد مثل هذا الدليل فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لهذه الموجودات وذلك لتحديد مدى خسارة تدني القيمة، إن وجدت. أما في حالة كون تقدير القيمة القابلة للإسترداد لأي وحدة من الموجودات غير ممكناً، فإن المجموعة تقوم بتقدير القيمة القابلة للإسترداد للوحدة التي تحقق النقد والتي ينتمي إليها الأصل.

يتم تحديد الخسائر الناتجة عن انخفاض القيمة للأصل بالفرق بين القيمة القابلة للإسترداد والقيمة المدرجة للأصل ويتم اعتمادها كخسائر مباشرة.

في حالة استرجاع خسائر انخفاض القيمة لاحقاً، تتم زيادة القيمة المدرجة للأصل إلى القيمة المعدلة القابلة للإسترداد التي تم تقديرها، ويتم الاعتراف بالزيادة كإيراد مباشرة في بيان الدخل الموحد، على أن لا تتجاوز القيمة المدرجة للأصل بعد الزيادة قيمته المدرجة فيما لو لم يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في السابق.

إنخفاض القيمة وعدم تحصيل الموجودات المالية

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل ميزانية عمومية موحدة لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي يدل على أن موجودة مالية معينة قد تعرضت لإنخفاض في قيمتها.

وفي حالة وجود دليل على ذلك، فإنه يتم تحقيق خسائر انخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد، ويتم تحديد مخصص انخفاض القيمة على النحو التالي:

(أ) للموجودات المدرجة بالقيمة العادلة، فإن انخفاض القيمة يمثل الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة.

(ب) للموجودات المدرجة بسعر التكلفة، فإن انخفاض القيمة يعتمد على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية مخصومة على أساس معدلات الدخل السوقية الحالية لموجودات مالية مماثلة.

فيما يتعلق بالأوراق المالية المتاحة للبيع، فيتم تسجيل عكس واسترداد الخسائر في انخفاض القيمة كزيادة في احتياطي إعادة التقييم ضمن حقوق المساهمين.

يتم تكوين مخصص خسائر انخفاض القيمة للموجودات المالية من خلال تحميله للدخل على شكل مخصص انخفاض القيمة.

استثمارات

استثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق

إن الاستثمارات التي لها دفعات ثابتة أو محددة ولها تواريخ استحقاق ثابتة ويوجد للمجموعة نية إيجابية للإحتفاظ بها حتى الإستحقاق فيتم تصنيفها كاستثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق. يتم تسجيل الاستثمارات المحتفظ بها حتى الإستحقاق بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً انخفاض القيمة وإن إيراداتها يتم تحقيقها على أساس العائد الفعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

استثمارات (يتبع)

استثمارات متاحة للبيع

يتم تحقيق الإستثمارات على أساس تاريخ المتاجرة. تسجل الإستثمارات المصنفة "كإستثمارات متاحة للبيع" مبدئياً بالتكلفة ويعاد قياسها لتسجل بقيمتها العادلة بتاريخ التقارير المالية اللاحقة. يتم تسجيل الزيادة أو النقصان في القيمة العادلة لهذه الإستثمارات ضمن إحتياطي إعادة التقييم ضمن بنود حقوق المساهمين حتى يتم بيع أو استبعاد الإستثمار أو يكون هناك هبوط في قيمته حيث يتم آنذاك إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة والمدرجة سابقاً في حقوق المساهمين ضمن بيان الدخل الموحد.

استثمار في شركات تابعة

تعرف الشركة التابعة على أنها منشأة تسيطر عليها الشركة الأم. يفترض وجود سيطرة للشركة الأم عندما تمتلك، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت في المنشأة أو عندما يكون للشركة الأم القدرة على التحكم في إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة بموجب قانون أو اتفاقية.

لا يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة التي تم تأسيسها أو شراؤها بغرض إعادة بيعها في المستقبل القريب، حيث أن السيطرة عليها تعتبر مؤقتة. يتم إدراج والمحاسبة عن هذه الشركات كاستثمارات متاحة للبيع.

استثمارات في شركات حليفة

تعرف الشركة الحليفة على أنها منشأة يمكن للمجموعة أن تؤثر بشكل فعال في عملياتها، ولكن ليس إلى حد السيطرة، وذلك بالمشاركة في القرارات المالية والتشغيلية لها.

يتم تضمين وإدراج نتائج وموجودات ومطلوبات الشركات الحليفة في البيانات المالية الموحدة باستخدام طريقة حقوق الملكية والتي بموجبها يتم إدراج الاستثمارات في الشركات الحليفة في الميزانية العمومية الموحدة بالتكلفة المعدلة لأية تغيرات لاحقة لتاريخ الاستحواذ في حصة المجموعة في صافي موجودات الشركة الحليفة مطروحاً منها أي انخفاض غير مؤقت في قيمة الاستثمارات في تلك الشركات.

بالنسبة للمعاملات ما بين المجموعة والشركات الحليفة، فقد تم استبعاد الأرباح والخسائر المهمة التي تخص حصة المجموعة في الشركات الحليفة.

عقارات وآلات ومعدات

يتم إظهار العقارات والآلات والمعدات بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأية خسائر انخفاض في القيمة (إن وجدت).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

عقارات وآلات ومعدات (يتبع)

يتم تحميل الاستهلاك بحيث يتم شطب تكلفة أو مبالغ تقييم الموجودات على مدى فترة أعمارها الإنتاجية المقدرة وفقاً لطريقة القسط الثابت حسب المعدلات السنوية التالية:

٢٠ سنة	ممتلكات
٧ سنوات	أثاث وتحسينات عقارات مستأجرة
٤ سنوات	أجهزة حاسب آلي وتجهيزات مكاتب
٤ سنوات	سيارات

في نهاية كل سنة يتم مراجعة الأعمار الإنتاجية المقدرة والقيم المتبقية وطريقة الإستهلاك للعقارات والآلات والمعدات، حيث يتم تسجيل أي تأثير ناتج عن التغيرات فيها بأثر مستقبلي.

يتم تحديد المكاسب والخسائر الناتجة عن توقف استخدام أو إستبعاد أصل ثابت على أساس الفرق بين صافي المتحصلات والقيمة المدرجة لهذا الأصل ويتم الاعتراف بها وقيداً في بيان الدخل الموحد.

يتم إدراج الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ على أساس التكلفة ولا يتم إستهلاكها. وعند استكمال تنفيذها والبدء في استخدامها فيتم تحويلها إلى البند الخاص بها في عقارات وآلات ومعدات ويتم إستهلاكها وفقاً لسياسات المجموعة.

حسابات غير استثمارية

تمثل الحسابات غير الاستثمارية، وفق أحكام الشريعة الإسلامية، قرضاً حسناً من المودعين إلى المجموعة ويأخذ شكل الحسابات الجارية. لا تستحق على هذه الحسابات أي أرباح كما لا تتحمل أية مخاطر بالخسارة، حيث أن المصرف يتعهد بسداد أرصدها عند الطلب. يتم استثمار القرض الحسن بتوجيه من مجلس إدارة المصرف ويعود العائد من الاستثمار إلى مساهمي المجموعة.

حسابات استثمارية

قد تأخذ الحسابات الاستثمارية شكل إيداعات استثمارية وهي صالحة لفترات محددة تتراوح بين شهر واحد إلى سنة، وتجدد تلقائياً لفترات مماثلة عند الاستحقاق، إلا في حالة استلام إخطار كتابي بغير ذلك من المودعين أو تأخذ الحسابات الاستثمارية شكل حسابات توفير لمدد غير محددة. في جميع الحالات، فإن الحسابات الاستثمارية يخصص لها جزء من الربح وتتحمل حصة من الخسارة تحدد من قبل مجلس إدارة المجموعة على أساس نتائج الفترة المالية.

مربحة دائنة

المربحة الدائنة هي معاملة إسلامية تتعلق بشراء المجموعة لأصل من طرف آخر يتم سداد قيمته على أساس التكلفة مضافاً إليها نسبة من الربح متفق عليها مؤجلة الدفع. يتم تسديد مبلغ الشراء عند الاستحقاق. تدرج المربحة الدائنة في الميزانية العمومية الموحدة ضمن ودائع لأطراف أخرى ويتم إدراج الربح المستحق الدفع ضمن مطلوبات أخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

مخصص مكافآت نهاية الخدمة

تقوم المجموعة بتكوين مخصص لمكافآت نهاية الخدمة للموظفين والذي يتم احتسابه بناءً على طول مدة خدمة الموظف، وأن يكون الموظف قد قضى الحد الأدنى من الخدمة المطلوبة. يتم التخصيص لهذه المكافآت على مدى مدة الخدمة.

أما بالنسبة لمكافآت التقاعد للعاملين في المجموعة من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة فيتم احتسابها وفقاً للقانون الاتحادي رقم ٧ لسنة ١٩٩٩.

مخصصات

يتم تكوين المخصصات بناءً على تقديرات الإدارة، وذلك عندما يكون على المجموعة التزام حالي (قانوني أو إلزامي) ناتج عن أحداث سابقة، والتي تعتبر محتملة السداد ويمكن قياس تكلفتها سدادها بدقة.

عملات أجنبية

يتم تسجيل المعاملات بعملات غير درهم الإمارات العربية المتحدة مبدئياً بأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المحتفظ بها بتلك العملات بأسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية الموحدة. تدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل للفترة ضمن بيان الدخل الموحد للسنة.

موجودات أمانة

لا يتم اعتبار الموجودات المحتفظ بها بصفة أمانة لدى المجموعة كموجودات مملوكة للمجموعة وعليه فهي غير مدرجة ضمن هذه البيانات المالية الموحدة.

محاسبة المتاجرة وتواريخ السداد

يتم الاعتراف بكافة عمليات بيع وشراء الموجودات المالية والتي تتم بالطرق الاعتيادية "المعتادة" في تاريخ المتاجرة، وهو تاريخ قيام المجموعة باستلام أو تحويل الموجودات. إن المشتريات والمبيعات "المعتادة" هي عمليات شراء أو بيع موجودات مالية تتطلب تسليم هذه الموجودات خلال مدة زمنية تحددها القوانين أو أعراف السوق.

إن أية تغيرات هامة في القيمة العادلة للموجودات التي التزمت المجموعة بشرائها كما بتاريخ الميزانية العمومية الموحدة فيتم تحقيقها في بيان الدخل الموحد وذلك للموجودات المصنفة كموجودات بغرض المتاجرة وضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد للموجودات المصنفة كموجودات متاحة للبيع.

الإعتراف بالإيراد

يتم الاعتراف بإيرادات المرابحة والإجارة والتمويلات الإسلامية الأخرى على أساس استحقاقاتها الزمنية وبناءً على المبالغ الرئيسية غير المسددة.

يتم تحقيق الإيراد من الاستصناع بشكل يعكس عائداً زمنياً ثابتاً على صافي مبلغ الاستثمار غير المسدد.

يتم تحقيق توزيعات الأرباح الخاصة بالاستثمارات عندما يؤول للمصرف حق استلامها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٣ ملخص لأهم السياسات المحاسبية (يتبع)

نقد وبنود نقدية

يتكون النقد والبنود النقدية من أرصدة النقد لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وحسابات جارية مع مصارف ومؤسسات مالية أخرى ومراجعات دولية قصيرة الأجل مستثمرة مع أو مستحقة لمؤسسات مالية، وتستحق جميعها خلال ٣٠ يوما من تاريخ الحصول عليها.

القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة في الأسواق المالية وفقاً لأسعار السوق المعلنة عند إقفال العمل في تلك الأسواق بتاريخ الميزانية العمومية الموحدة.

يتم تحديد القيم العادلة للاستثمارات غير المدرجة في الأسواق المالية بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة مالية أخرى مشابهة بطريقة جوهرية أو وفقاً لطرق تقييم مقبولة.

يتم تحديد القيمة العادلة لذمم المراجعة والتمويلات الإسلامية الأخرى وذمم تمويلات الإجارة بناءً على تدفقاتها النقدية المستقبلية المخصومة المتوقعة باستخدام معدلات الربح المقدرة على ذمم مشابهة من حيث الشروط والمخاطر.

يتم تقدير القيمة العادلة لأرصدة المراجعة مع المؤسسات المالية بناءً على تدفقات نقدية مخصومة باستخدام معدلات الربح المقدرة لمعاملات ذات استحقاقات مشابهة. إن الاستثمارات التي لا يتوفر أو لا يمكن قياس قيمها العادلة بشكل معقول أو دقيق أو التي لا يمكن الحصول على معلومات عن قيمها العادلة فإنها تدرج بالتكلفة المبدئية مطروحا منها أي انخفاض في قيمها.

مقاصة

يتم إجراء مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبالغ في الميزانية العمومية الموحدة فقط عندما يكون لدى المجموعة حق قانوني لعمل مقاصة للمبالغ المحققة ويوجد لدى المجموعة النية للتسوية على أساس صافي القيمة أو تحقيق قيمة الأصل وتسديد مبلغ الالتزام في وقت واحد.

٤ قرارات محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد

قرارات حساسة في تطبيق السياسات المحاسبية

من خلال تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والموضحة في إيضاح ٣، قامت الإدارة باتخاذ القرارات التالية التي كان لها تأثير كبير على القيم المدرجة في البيانات المالية الموحدة.

تصنيف الاستثمارات

تقوم الإدارة عند استحواذ أو شراء أي استثمار بتحديد فيما إذا كان هذا الاستثمار سيتم تصنيفه كاستثمار محتفظ به حتى الاستحقاق أو كاستثمار متاح للبيع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٤ قرارات محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد (يتبع)

تصنيف الاستثمارات (يتبع)

كما هو موضح في إيضاح ٣، فإن الاستثمارات مصنفة إما استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق أو استثمارات متاحة للبيع. للحكم على الاستثمارات فيما إذا كانت استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق أو استثمارات متاحة للبيع، فقد قامت الإدارة بالأخذ بالاعتبار المقاييس المفصلة لتحديد هذا التصنيف كما هو وارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ "الأدوات المالية"

الاعتراف والقياس - إن الإدارة راضية حول تصنيف الاستثمارات في أوراق مالية كاستثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق و/أو كاستثمارات متاحة للبيع.

مصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من الإدارة عمل تقديرات وافتراضات قد يكون لها تأثير على قيم الموجودات والمطلوبات المالية والإيرادات والمصاريف وإفصاحات المطلوبات الطارئة والمخصصات الناتجة والقيم العادلة للسنة. إن تلك التقديرات ضرورية وهي مبنية على افتراضات حول عدة عوامل وإن النتائج الفعلية ربما تختلف عن القيم المسجلة كما هو مبين أدناه:

خسائر انخفاض قيمة المرباحات والإجارة والتمويلات الإسلامية الأخرى

إن المخصصات المتعلقة بانخفاض قيمة المرباحات والإجارة والتمويلات الإسلامية الأخرى تغطي أية خسائر في حالة وجود دليل موضوعي عن وجود خسائر محتملة في مكونات محافظ المرباحات والإجارة والتمويلات الإسلامية الأخرى بتاريخ الميزانية العمومية الموحدة. يتم تقدير خسائر انخفاض القيمة بناءً على المعطيات التاريخية للخسائر لكل عنصر من مكونات التقدير الإئتماني المخصص للمقترضين بما يعكس البيئة الاقتصادية السائدة التي يعمل فيها المقترضين.

محافظ المرباحات والإجارة والتمويلات الإسلامية الأخرى المقيمة إفرادياً

يتم تحديد خسائر انخفاض القيمة لمحافظ المرباحات والإجارة والتمويلات الإسلامية الأخرى المقيمة إفرادياً بتقييم كل حالة على حدة. ويتم تطبيق هذا الإجراء على كل محافظ المرباحات والإجارة ومحافظ التمويل الإسلامية الأخرى المصنفة للشركات والتي تكون إفرادياً حسابات ذات قيم مهمة والتي لا ينطبق عليها نظام احتساب المحافظ.

تقوم الإدارة باعتبار العوامل التالية عند تحديد خسائر انخفاض القيمة للحسابات المقيمة إفرادياً:

- الرصيد الإجمالي لمديونية العميل.
- قدرة العميل على تحقيق أرباح وتوفير نقد كافي لسداد المديونية.
- قيمة الضمان وإمكانية التحصيل الناجح.
- المصاريف المتكبدة لإسترداد الديون.

تلتزم سياسة البنك مراجعة منتظمة لقيمة مخصصات الإنخفاض للتسهيلات الفردية وتقييم منتظم للضمانات ومدى

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٤ قرارات محاسبية حساسة ومصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد (يتبع)

مصادر رئيسية للتقدير غير المؤكد (يتبع)

محافظ المراجعات والإجارة والتمويلات الإسلامية الأخرى المقيمة إفرادياً (يتبع)

تبقى المراجعات ومحافظ التمويل الإسلامية الأخرى المنخفضة القيمة مدرجة كمنخفضة القيمة إلا إذا أصبحت متداولة بالكامل وأن تحصيل المبالغ المستحقة أصبح محتملاً.

محافظ المراجعات والإجارة والتمويل الإسلامية الأخرى المقيمة كمجموعة

يتم التقييم الجماعي لمخصص إنخفاض قيمة فيما يتعلق بالخسائر التي تحدث في محافظ التمويل الإسلامية لأفراد والتي لها ميزات مشتركة حيث إن تلك الأرصدة الفردية لا تعتبر هامة نسبياً.

يتم تطبيق نظام المحافظ في المحاسبة على المحافظ التالية:

- بطاقات إسلامية مغطاة
- مرابحات سيارات
- مرابحات بضائع
- تمويلات الخير
- تمويلات أخرى لأفراد

يتم إعادة تقييم مخصصات المحافظ بشكل دوري ويتم بالتالي تعديل المخصصات تبعاً لذلك.

مرابحات وإجارة ومحافظ تمويل مالية إسلامية أخرى عاملة

تقيم إدارة البنك بناءً على الخبرة السابقة والظروف الإئتمانية والإقتصادية السائدة حجم المراجعات والإجارة ومحافظ التمويل الإسلامية الأخرى التي قد تكون منخفضة القيمة ولكن لم يتم التعرف عليها أو تحديدها بتاريخ الميزانية العمومية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي
(شركة مساهمة عامة) والشركات التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٥ نقد وبنود نقدية

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٩٦٠,٤٨٣	١,١٩٨,٧٦٢	أرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة
٣١,٥٢٣	٣١,٢٢١	أرصدة لدى مؤسسات مالية
١٢١,٩٦٥	٢٠٩,٥٧٨	نقد
١,١١٣,٩٧١	١,٤٣٩,٥٦١	أرصدة لدى المصرف المركزي ومؤسسات مالية أخرى ونقد
٣,٧٠١,٦٨٠	٥,٦٣٠,٢١٠	مربحة قصيرة الأجل مع مؤسسات مالية
(١,٥٦٢,٠٨٠)	(٤,٦٠١,٤٣٢)	أرصدة قصيرة الأجل مستحقة لمصارف ومؤسسات مالية
٣,٢٥٣,٥٧١	٢,٤٦٨,٣٣٩	نقد وبنود نقدية

وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، لا يتم استلام أي فوائد على الأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

٦ مربحة وتمويلات إسلامية أخرى

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٨,٦٥٩,٠٧٢	١٠,٤٩٦,٠٦٠	مربحة
١٤٣,٣٤٨	٢٧٢,٠١٤	استصناع
٥٦٥,٢٥٧	١,٧١٩,٩٥٩	مضاربة
٨,٦٨٦	٦١٤,٢٢٩	نم تمويل أخرى مدينة
٩,٣٧٦,٣٦٣	١٣,١٠٢,٢٦٢	إجمالي المربحات والتمويلات الإسلامية الأخرى العاملة
٥١,٧٧٨	١٢٤,٣٥٤	إجمالي المربحات والتمويلات الإسلامية الأخرى غير العاملة
٩,٤٢٨,١٤١	١٣,٢٢٦,٦١٦	مجموع المربحات والتمويلات الإسلامية الأخرى
(١,٠٢٢,٥٥١)	(١,٩٢٨,٠٠٠)	ناقصا: إيرادات مؤجلة
(١٩٢,٣٤٨)	(١٨٥,٩٠٩)	ناقصا: مخصص انخفاض القيمة
٨,٢١٣,٢٤٢	١١,١١٢,٧٠٧	

مصرف أبوظبي الإسلامي
(شركة مساهمة عامة) والشركات التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٦ مريحة وتمويلات إسلامية أخرى (يتبع)

إن تركيبة المريحة ومحافظ التمويل الإسلامية الأخرى هي كالآتي:

٢٠٠٥	٢٠٠٦				
ألف درهم	المجموع ألف درهم	دول أخرى ألف درهم	الشرق الأوسط ألف درهم	الإمارات العربية المتحدة ألف درهم	
٤,٠٠١,٥١٥	٥,٨٧٥,٢٦٧	٢٢٨,٤٤٨	١,١٨٧,١١٨	٤,٤٥٩,٧٠١	تمويلات تجارية وأعمال
٥,٤٢٦,٦٢٦	٧,٣٥١,٣٤٩	-	-	٧,٣٥١,٣٤٩	تمويلات أفراد
٩,٤٢٨,١٤١	١٣,٢٢٦,٦١٦	٢٢٨,٤٤٨	١,١٨٧,١١٨	١١,٨١١,٠٥٠	٣١ ديسمبر ٢٠٠٦
٩,٤٢٨,١٤١	-	٢٤٨,٤٤٨	٨٥٨,١٤٥	٨,٣٢١,٥٤٨	٣١ ديسمبر ٢٠٠٥

لقد كانت الحركة على مخصص انخفاض قيمة المباحات والتمويلات الإسلامية الأخرى خلال السنة كما يلي:

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٥٤,٨٨٥	١٩٢,٣٤٨	كما في ١ يناير
١٣٨,١٣٦	(٣,١٣٠)	(المعاد تقويمه) / المحمل خلال السنة
(٦٧٣)	(٣,٣٠٩)	مبالغ تم شطبها خلال السنة
١٩٢,٣٤٨	١٨٥,٩٠٩	كما في ٣١ ديسمبر

مصرف أبوظبي الإسلامي
(شركة مساهمة عامة) والشركات التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٧ تمويلات إجارة

تمثل تمويلات إجارة صافي استثمارات في موجودات مؤجرة لفترات تقارب أو تغطي جزءا رئيسيا من الأعمار الإنتاجية التقديرية لهذه الموجودات. تحدد اتفاقيات التأجير على أن يقوم المؤجر بنقل ملكية هذه الموجودات المؤجرة للمستأجر عند استلامه دفعة التأجير الأخيرة.

٢٠٠٥	٢٠٠٦
ألف درهم	ألف درهم
٩٢٥,٩٧٤	١,٧٣٤,٤١٤
٤,٠١٨,٧٨٠	٨,١٦٣,٨٣٥
١,٤٧٨,١٢٤	٢,٣٣٢,٠٢٨
٦,٤٢٢,٨٧٨	١٢,٢٣٠,٢٧٧
(١,٢٥٣,٣٦٩)	(٢,٨٣٧,٩٩٦)
(٣,٠٨٩)	(٧,٣٧٩)
(٢٠,٤٦٤)	(٦٠,٩٠٦)
٥,١٤٥,٩٥٦	٩,٣٢٣,٩٩٦

ذمم مدينة من التأجير التمويلي:

تستحق خلال سنة
تستحق خلال السنة الثانية وحتى السنة الخامسة
تستحق بعد خمس سنوات

يطرح: إيرادات غير متحققة
إيرادات مؤجلة
مخصص تمويلات إجارة مشكوك بتحصيلها

صافي قيمة أدنى دفعات التأجير المدينة

٨ استثمارات

٢٠٠٥	٢٠٠٦
ألف درهم	ألف درهم
٦٥٤,٥٨٣	١,٢٥١,٩١١
٤٩٤,٦٢٢	١,٠٧٢,٩٧٤
(٩,٧٦٢)	(١٥,٢٨٩)
(١٣١,٧٧٢)	(١٧٠,٣١٠)
٢٤٢,٢٧٣	(١٧٣,٢٥٦)
-	٥,٦١٧
١,٩٦٧	(١٢,٣٩٥)
١,٢٥١,٩١١	١,٩٥٩,٢٥٢

استثمارات متاحة للبيع

القيمة العادلة في ١ يناير
إضافات خلال السنة
دفعات مقبوضة خلال السنة
بيع/ استبعاد خلال السنة
(نقص)/زيادة في القيمة العادلة
الزيادة في تحركات العملات الأجنبية
(خسائر انخفاض)/استرداد قيمة استثمارات

القيمة العادلة كما في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٨ استثمارات (يتبع)

تتكون القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع كما في ٣١ ديسمبر مما يلي:

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٨١٦,٤٤٨	٧٩٥,٥٠٠	استثمارات مدرجة في أسواق مالية
٥٩٩	-	استثمارات مدرجة في صناديق غير موحدة
٤١٦,٢٧٧	١,١٤٧,٠٣٠	استثمارات غير مدرجة في أسواق مالية
١٨,٥٨٧	١٦,٧٢٢	استثمارات غير مدرجة في صناديق غير موحدة
١,٢٥١,٩١١	١,٩٥٩,٢٥٢	
		استثمارات محتفظ بها حتى الإستحقاق
٨٧,١١٥	٨١,٣٦٤	مبادلة الديون بالسلع
٣٢,١٨٠	٦٣,٢٠٨	استثمارات في شركات حليفة
-	١,١٨٤,٠٢٤	استثمارات بالتكلفة
١,٣٧١,٢٠٦	٣,٢٨٧,٨٤٨	استثمارات في أراضي
		استثمارات بالتكلفة
		مجموع الاستثمارات

بلغت قيمة الاستثمارات غير المدرجة ١,١٦٤ مليون درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (٢٠٠٥ - ٤٣٤ مليون درهم) وهي مسجلة بالتكلفة ناقصا مخصص انخفاض القيمة، وذلك لصعوبة التنبؤ بتدفقاتها النقدية المستقبلية وعدم توفر طرق أخرى مناسبة لاحتساب قيمتها العادلة. تتكون معظم هذه الاستثمارات من شركات في الولايات المتحدة الأمريكية وأسهم ملكية في مصرف إسلامي خاص في جمهورية البوسنة.

كما وتشتمل الاستثمارات على إستثمارات في أوراق مالية مصنفة كإستثمارات متاحة للبيع تتمثل في صندوق جزيرة النجوم بمبلغ ٤٣٢ مليون درهم.

فيما يلي تفاصيل استثمارات المجموعة في صناديق غير موحدة كما في ٣١ ديسمبر:

إسم الصندوق	بلد المنشأ	نسبة الملكية	نسبة حق التصويت	النشاط الرئيسي
-------------	------------	--------------	-----------------	----------------

٢٠٠٥ ٢٠٠٦ ٢٠٠٥ ٢٠٠٦

صندوق الإجارة
(غير مدرج في أسواق مالية) جزر الكيمان ١٠٠% ١٠٠% ١٠٠% ١٠٠% تأجير تمويلي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٨ استثمارات (يتبع)

فيما يلي تفاصيل استثمارات المجموعة في شركات حليفة كما في ٣١ ديسمبر:

اسم الشركة الحليفة	بلد المنشأ	نسبة الملكية	نسبة حق التصويت	النشاط الرئيسي
بنك بوسنة الدولي دي. دي	البوسنة	%٢٧	%٢٧	مصرف إسلامي
أبوظبي الوطنية للتكافل ش.م.ع.	أبوظبي	%٢٣	%٢٣	تأمين إسلامي

٩ موجودات أخرى

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
ألف درهم	ألف درهم	
١٩,٥٥٢	٤٠,٤٨٦	مدفوعات مقدماً
١١٨,٥٣٨	٢٥,١٥٩	إيرادات مستحقة
٧١,١٨١	٣١٩,٦٥٢	أخرى
٢٠٩,٢٧١	٣٨٥,٢٩٧	

مصرف أبوظبي الإسلامي
(شركة مساهمة عامة) والشركات التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

١٠ عقارات وآلات ومعدات

التكلفة	أراضي	عقارات	أثاث وتحسينات	أجهزة حاسب آلي	سيارات	أعمال رأسمالية	المجموع
كفا في ١ يناير ٢٠٠٥	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
إضافات	٥٩,٩٤٠	١٩٩	٣١,٦٣٦	٥٤,٨٣٣	١,٥٥١	٧,٧٧٤	١٠١,٩٩٠
استيعادات	-	-	(٥١)	(٥٦٥)	(٣٦)	-	(٦٥٢)
تحويلات من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	-	-	٥,٨٦٢	٣,٢٤٤	-	(٩,١٠٦)	-
كفا في ١ يناير ٢٠٠٦	٥٩,٩٤٠	٦,٣٩٥	٤١,١٤٦	٦٧,٢٥٢	٢,١٨٥	٥,٠٢١	١٨١,٩٣٩
إضافات	-	٧	٥,٥٧٣	٢٣,٥٠٠	١,٥١٩	٢٢,٥٧٥	٥٣,١٧٤
استيعادات	-	-	(١٨)	(٢٢٠)	(١٦٢)	-	(٤٠٠)
إعادة تقييم - أراضي جديدة محولة	١٢٩,٢٣٩	-	-	-	-	-	١٢٩,٢٣٩
تحويلات للاستثمارات	(٥٩,٩٤٠)	-	-	-	-	(٣٩)	(٥٩,٩٧٩)
تحويلات من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	٧٦	-	٨,٧٤٩	٢٠٧	-	(٩,٠٣٢)	-
كفا في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	١٢٩,٣١٥	٦,٤٠٢	٥٥,٤٥٠	٩٠,٧٣٩	٣,٥٤٢	١٨,٥٢٥	٣٠٣,٩٧٣
الإستهلاك المتراكم	-	٧٨	١٩,٦٧٣	٣٦,٩٢٢	١,٠٤٣	-	٥٧,٧١٦
كفا في ١ يناير ٢٠٠٥	-	٣١٧	٥,٤١٤	٨,٩٦٣	٣٠١	-	١٤,٩٩٥
المحمل للسنة	-	-	(٥١)	(٥٦٥)	(٣٦)	-	(٦٥٢)
استيعادات	-	-	-	-	-	-	-
كفا في ١ يناير ٢٠٠٦	-	٣٩٥	٢٥,٠٣٦	٤٥,٣٢٠	١,٣٠٨	-	٧٢,٠٥٩
المحمل للسنة	-	٣٢٠	٥,٦٧٢	١٢,٤١٧	٥٧٦	-	١٨,٩٨٥
استيعادات	-	-	(١٨)	(٢٢٠)	(١٦٢)	-	(٤٠٠)
كفا في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	-	٧١٥	٣٠,٦٩٠	٥٧,٥١٧	١,٧٢٢	-	٩٠,٦٤٤
صافي القيمة الدفترية	-	-	-	-	-	-	-
كفا في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦	١٢٩,٣١٥	٥,٦٨٧	٢٤,٧٦٠	٣٣,٢٢٢	١,٨٢٠	١٨,٥٢٥	٢١٣,٣٢٩
كفا في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥	٥٩,٩٤٠	٦,٠٠٠	١٦,١١٠	٢١,٩٣٢	٨٧٧	٥,٠٢١	١٠٩,٨٨٠

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

١١ مطلوبات لمؤسسات مالية

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٣٣,٧٢٨	١٣٨,٤٥٣	مراجعات دائنة
١,٢٥٨,٨٥٦	٤,٩٧١,٥٠٩	ودائع وكالة
٤٠٩,٤٩١	٢٣٥,٧٥٥	حسابات جارية
<u>١,٧٠٢,٠٧٥</u>	<u>٥,٣٤٥,٧١٧</u>	

وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، لا يتم دفع أية أرباح على الحسابات الجارية.

١٢ حسابات المودعين

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٤,٥٠٩,٥٥٧	٥,٨٣٠,٤٣١	حسابات استثمارية
٣,٤٤٥,٨٥٣	٣,٦٩٧,٢٠٩	حسابات غير استثمارية
١٠,٠٧٥,٦٢٤	١٤,٢٩٤,٤٢٥	ودائع وكالة
<u>١٨,٠٣١,٠٣٤</u>	<u>٢٣,٨٢٢,٠٦٥</u>	

يقوم المصرف عادةً باستثمار جميع الودائع الاستثمارية وحسابات التوفير لديه مع الأخذ بالإعتبار الاحتياطيّات المطلوب الاحتفاظ بها لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ومتطلبات السيولة للمجموعة.

بلغت التوزيعات للمودعين وحاملي الصكوك المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ مبلغ ١,٣٥٢ مليون درهم (٢٠٠٥ - ٧٢١ مليون درهم).

فيما يتعلق بالحسابات الاستثمارية وودائع الوكالة فإن المصرف يكون مسؤولاً فقط في حالات سوء التصرف المتعمد أو الإهمال أو الإخلال ببنود العقود.

تشتمل حسابات المودعين على مبلغ ٥٩ مليون درهم يتعلق بشركة الشروق "I" ليمتد (المصدر)، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة معفاة تأسست في جزر الكيمان في أغسطس ٢٠٠٦. لقد تأسست الشركة (المصدر) بهدف إصدار شهادات استثمار مدعومة بموجودات معينة متوافقة مع الشريعة الإسلامية سيتم إختيارها للاستثمار من ضمن فئات موجودات منتجة للدخل وفقاً لرغبة وحرية المصرف بصفته وكيل عن المصدر.

مصرف أبوظبي الإسلامي
(شركة مساهمة عامة) والشركات التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

١٣ مطلوبات أخرى

٢٠٠٥	٢٠٠٦
ألف درهم	ألف درهم
١٣٠,٨٧٨	٨٨٤,٢٥٤
١٠٩,٦٥٢	٢٥٦,١٤٦
٢٠٠,٦٤٨	٢٧٤,٦٣٥
<u>٤٤١,١٧٨</u>	<u>١,٤١٥,٠٣٥</u>

ذمم دائنة
توزيعات أرباح مستحقة للمودعين وحاملي الصكوك
أخرى

يتم توزيع الأرباح المستحقة للمودعين وحاملي الصكوك عند الاستحقاق.

١٤ صكوك دائنة

قام المصرف في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦، من خلال (شركة أديب صكوك المحدودة) وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة بالكامل للمصرف تم تأسيسها في جزر كايمان، بإصدار أوراق مالية (صكوك)، غير ثانوية وغير مضمونة مدتها خمس سنوات بقيمة ٨٠٠ مليون دولار أمريكي تستحق في ٢٠١١، تمثل هذه الصكوك أول إصدار ضمن برنامج إصدار صكوك متوسطة الأجل بقيمة ٥ مليارات دولار أمريكي مدرجة لدى هيئة إدراج الشركات بالسوق المالي بالمملكة المتحدة.

١٥ رأس المال

٢٠٠٥	٢٠٠٦
ألف درهم	ألف درهم
١,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠

رأس المال المصرح به، المصدر والمدفوع بالكامل:
١٥٠ مليون (٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ - ١٠٠ مليون) سهم عادي بقيمة اسمية ١٠ درهم للسهم الواحد

لقد وافق وأقر مساهمي البنك في إجتماع الجمعية العمومية الغير عادية المنعقدة بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٦ على زيادة رأس مال المصرف من ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم إلى ١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم من خلال إصدار أسهم منحة بإعطاء سهم منحة واحد لكل خمسة أسهم مصدرة، وكذلك حقوق إصدار ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة ١٠ درهم لكل سهم حيث تم طرحها وبيعها بالكامل بتاريخ ٣٠ يونيو ٢٠٠٦.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

١٦ الإحتياطات

الإحتياطي القانوني

طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) والنظام الأساسي لشركات المجموعة، يتم تحويل ١٠% من صافي الأرباح السنوية إلى الإحتياطي القانوني. يمكن للمجموعة التوقف عن التحويلات السنوية عندما يبلغ رصيد هذا الإحتياطي ٥٠% من رأس المال المدفوع. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع على المساهمين.

الإحتياطي العام

وفقاً للمادة ٥٧ (٢) من النظام الأساسي للمصرف، قررت الجمعية العمومية للمصرف، بناءً على توصية من مجلس الإدارة، تحويل ١٠% من صافي الأرباح السنوية إلى الإحتياطي العام. يستخدم هذا الإحتياطي لأغراض يتم تحديدها من قبل الجمعية العمومية بناءً على توصية من مجلس الإدارة.

١٧ أسهم منحة وأنصبة أرباح مقترحة للتوزيع

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بقيمة ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ (٢٠٠٥ - لا شيء) والتي تمثل ١٠% من رأس المال المدفوع وأسهم منحة بقيمة لا شيء درهم (٢٠٠٥ - ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم) والتي تمثل ٢٠% من رأس المال المدفوع. إن هذه التوزيعات لا تزال خاضعة لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية.

١٨ احتياطي إعادة تقييم

٢٠٠٥	٢٠٠٦
ألف درهم	ألف درهم
١٢٣,٧٩٢	٣٦٦,٠٦٥
٢٤٢,٢٧٣	(١٧٣,٢٥٦)
-	١٢٩,٢٣٩
-	(٧١,١٧٢)
-	(٨٦٥)
٣٦٦,٠٦٥	٢٥٠,٠١١

كما في ١ يناير
(نقص)/زيادة في القيمة العادلة لاستثمارات متاحة للبيع
إعادة تقييم الأرض
محقق من استبعاد استثمارات متاحة للبيع
محقق من انخفاض قيمة استثمارات متاحة للبيع

كما في ٣١ ديسمبر

مصرف أبوظبي الإسلامي
(شركة مساهمة عامة) والشركات التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

١٩ حقوق الأقلية

٢٠٠٥	٢٠٠٦
ألف درهم	ألف درهم
-	٣١٩
٥٠٠	-
(١٨١)	٩٣٧
٣١٩	١,٢٥٦

كما في ١ يناير
حصة الأقلية في الشركات التابعة المؤسسة حديثاً
حصة الأقلية من الربح/ (الخسارة) للسنة

كما في ٣١ ديسمبر

٢٠ إيرادات الإستثمارات

٢٠٠٥	٢٠٠٦
ألف درهم	ألف درهم
٦,٢١٢	١١,٣٣٦
١١,٢٥٦	٣٢,٤٠١
١,٣٣٥	٥٩٤
١٠,٠٣٣	٩,٧٦٨
٢٢,٤٦٠	١٢٢,٥٢١
٦,٢٦٦	٢٠,٨٠٧
٥٧,٥٦٢	١٩٧,٤٢٧

أنصبة توزيعات أرباح من إستثمارات في أسهم
الدخل من صكوك إسلامية
أرباح إستثمارات في صندوق الإجارة (إيضاح ٨)
الدخل من محافظ إستثمارات عقارية
أرباح بيع إستثمارات متاحة للبيع
أخرى

٢١ إيرادات رسوم وعمولات ودخل فروقات عملة

٢٠٠٥	٢٠٠٦
ألف درهم	ألف درهم
٤٧,٨٣٢	٧٩,٦٩٨
٧,٧٧٤	٢٧,٠١٩
٥٥,٦٠٦	١٠٦,٧١٧

صافي رسوم وعمولات
صافي إيراد فروقات عملة

مصرف أبوظبي الإسلامي
(شركة مساهمة عامة) والشركات التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٢٢ تكاليف موظفين

بلغت تكاليف الموظفين من رواتب ومكافآت ومزايا أخرى للموظفين والإدارة العليا مبلغاً وقدره ٢٥٢ مليون درهم (٢٠٠٥ - ١٤٦ مليون درهم). إشتملت تكاليف الموظفين على مبلغ وقدره ١١ مليون درهم تمثل تكاليف موظفي الإدارة العليا (٢٠٠٥ - ١٥ مليون درهم).

٢٣ العائد الأساسي للسهم

تم احتساب العائد الأساسي للسهم بقسمة صافي ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
٣٤٤,٦٧٧	٥٧١,٠١٤	صافي ربح السنة (ألف درهم)
١٤٢,٣٢٠	١٤٦,٧٩٥	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة (ألف سهم)
٢,٤٢	٣,٩٠	العائد الأساسي للسهم (درهم)

تم تعديل العائد الأساسي للسهم في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ بأثر رجعي ليعكس أسهم المنحة وحقوق إصدار الأسهم وذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية.

٢٤ معاملات مع أطراف ذات علاقة

تقوم المجموعة وضمن سياق العمل الاعتيادي بالدخول في معاملات مع المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا والشركات والمؤسسات التابعة لهم. تتم هذه المعاملات على أسس تجارية بحتة.

يتم حذف واستبعاد كافة المعاملات فيما بين شركات المجموعة عند توحيد البيانات المالية لها ولا يتم الإفصاح عنها في هذا الإيضاح.

مصرف أبوظبي الإسلامي
(شركة مساهمة عامة) والشركات التابعة له

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٢٤ معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

إن الأرصدة مع أطراف ذات علاقة والمدرجة في الميزانية العمومية الموحدة هي كما يلي:

٢٠٠٥ ألف درهم	٢٠٠٦ ألف درهم	مستحق من: ذمم مدينة وموجودات مؤجرة موجودات أخرى
٢,٧٧٢,٠٢٤	٢,٤١٥,٣١٣	
١٧,١٢٣	١٧,١٢٣	
<u>٢,٧٨٩,١٤٧</u>	<u>٢,٤٣٢,٤٣٦</u>	
٣٣٥	١٩٩	مستحق لـ: مستحق لمؤسسات مالية حسابات المودعين مطلوبات أخرى
١,٦٥٨,١٣١	١,٧٣٤,٦٥٧	
-	٤٠	
<u>١,٦٥٨,٤٦٦</u>	<u>١,٧٣٤,٨٩٦</u>	
٣٧٧,٤٥٣	-	التزامات ومطلوبات طارئة غير قابلة للإلغاء
<u>٣٧٧,٤٥٣</u>	<u>-</u>	

إن أهم التعاملات مع الأطراف ذات علاقة خلال السنة هي كما يلي:

٢٠٠٥ ألف درهم	٢٠٠٦ ألف درهم	أنصبة توزيعات أرباح وإيرادات استثمارات أخرى
١,٥٢٧	٥٩٤	
<u>١,٥٢٧</u>	<u>٥٩٤</u>	
١,٢٢٤	٢,٠٧٨	إيراد رسوم
<u>١,٢٢٤</u>	<u>٢,٠٧٨</u>	
٨,٨٩٢	٣٦,٧٥٨	إيرادات مرابحة وإجارة واستصناع
<u>٨,٨٩٢</u>	<u>٣٦,٧٥٨</u>	
١,٤٢٦	١,٩١١	توزيعات أرباح على المودعين وحاملي صكوك
<u>١,٤٢٦</u>	<u>١,٩١١</u>	
٣,٨٥٥	٨٠٠	مصاريف عمومية
<u>٣,٨٥٥</u>	<u>٨٠٠</u>	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٢٥ قطاعات الأعمال والتوزيعات الجغرافية

قطاعات الأعمال

تم توزيع أعمال المجموعة إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية وذلك لأغراض إدارية:

- خدمات مصرفية تجارية وللأفراد
تتكون بشكل رئيسي من ودائع الأفراد والأعمال الصغيرة وتوفر تسهيلات تجارية واستهلاكية على شكل مرابحة،
إستصناع وإجارة وتسهيلات وبطاقات إئتمان مغطاة.
- خدمات مصرفية للشركات
تتكون بشكل رئيسي من تسهيلات مرابحة وإجارة وإستصناع لشركات ومؤسسات.
- الإستثمار والخزينة
تتكون بشكل رئيسي من قطاعين رئيسيين، إستثمارات المصرف والعملاء وعمليات الخزينة التي تشمل المرابحة
الدولية والمضاربة مع المؤسسات المالية بشكل أساسي، إضافة إلى إدارة عمليات التمويل للمجموعة. إن إستثمارات
المجموعة تشمل مرابحات ومضاربات دولية وبشكل أساسي مع مؤسسات مالية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٢٥ قطاعات الأعمال والتوزيعات الجغرافية (يتبع)

لقد كانت بيانات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ كما يلي:

المجموع ألف درهم	أخرى ألف درهم	الإستثمار والخزينة ألف درهم	خدمات مصرفية للشركات ألف درهم	خدمات مصرفية تجارية وللأفراد ألف درهم	
٢,٣٦٢,٤٠٧ (٤٣٩,٢٩٢)	٤,٥٧٢	٧٦١,٥٥٨	٨٤٤,٩٧٣	٧٥١,٣٠٤	الإيرادات والنتائج دخل العمليات تكاليف غير موزعة
١,٩٢٣,١١٥ (١,٣٥١,١٦٤)					ربح العمليات ربح موزع على المودعين وحاملي صكوك
٥٧١,٩٥١ (٩٣٧)					الأرباح قبل حقوق الأقلية حصة الأقلية
٥٧١,٠١٤					صافي ربح السنة
					الموجودات والمطلوبات
٣٦,٠١٤,٠٢٠ ٢٧٦,٤١٢	-	١٥,٩٢٤,٥٨٣	١٢,٧٤٠,٥٤٢	٧,٣٤٨,٨٩٥	الموجودات موجودات حسب القطاع موجودات غير موزعة
٣٦,٢٩٠,٤٣٢					مجموع الموجودات
					المطلوبات
٣٣,٢٩٤,٠٠٣ ٢٢٥,٤١٤	-	٨,٣٠٣,٣٣٠	١٦,٧٢٧,١١٥	٨,٢٦٣,٥٥٨	مطلوبات حسب القطاع مطلوبات غير موزعة
٣٣,٥١٩,٤١٧					مجموع المطلوبات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٢٥ قطاعات الأعمال والتوزيعات الجغرافية (يتبع)

لقد كانت بيانات قطاعات الأعمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ كما يلي:

الإيرادات والنتائج	خدمات مصرفية تجارية وللأفراد ألف درهم	خدمات مصرفية للشركات ألف درهم	الاستثمار والخزينة ألف درهم	أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
دخل العمليات	٤١٧,٤١٨	٦٤٥,٨١٦	٣٦٥,٨٣١	٢١,٥٤٦	١,٤٥٠,٦١١
تكاليف غير موزعة					(٣٨٥,٣٩٩)
ربح العمليات					١,٠٦٥,٢١٢
ربح موزع على المودعين وحاملي صكوك					(٧٢٠,٧١٦)
الأرباح قبل حقوق الأقلية					٣٤٤,٤٩٦
حصة الأقلية					١٨١
صافي ربح السنة					٣٤٤,٦٧٧
الموجودات والمطلوبات					
الموجودات					
موجودات حسب القطاع	٥,٣٣٠,٣٧٨	٨,٠٥٣,٥٨٢	٨,٦٦٠,٨٤٥	-	٢٢,٠٤٤,٨٠٥
موجودات غير موزعة					١٤٤,٦٠٠
مجموع الموجودات					٢٢,١٨٩,٤٠٥
المطلوبات					
مطلوبات حسب القطاع	٤,٩٢٤,٦٩٣	١٣,٢٥٤,٩٧٥	١,٧٥٨,٣٠٧	-	١٩,٩٣٧,٩٧٥
مطلوبات غير موزعة					٢٣٦,٣١٢
مجموع المطلوبات					٢٠,١٧٤,٢٨٧

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٢٥ قطاعات الأعمال والتوزيعات الجغرافية (يتبع)

القطاعات الجغرافية

على الرغم من أن إدارة المجموعة تركز بشكل رئيسي على قطاعات أعمال رئيسية، إلا أن المجموعة تعمل في سوقين جغرافيين هما السوق المحلية وتتمثل في سوق دولة الإمارات العربية المتحدة والسوق الدولية وتتمثل في أسواق الشرق الأوسط، أوروبا، الشرق الأقصى والولايات المتحدة الأمريكية. يمثل الجدول التالي مجموع دخل المجموعة من العمليات و مجموع الموجودات والمطلوبات موزعة حسب القطاعات الجغرافية:

مجموع ألف درهم	دولي ألف درهم	محلي ألف درهم	٢٠٠٦
٢,٣٦٢,٤٠٧	٦٨٥,٤١٥	١,٦٧٦,٩٩٢	مجموع دخل العمليات
٣٦,٢٩٠,٤٣٢	٩,٥٩٢,٣٥٢	٢٧,٣٢٨,٠٨٠	مجموع الموجودات
٣٣,٥١٩,٤١٧	٧,٤١٩,٣٤١	٢٦,١٠٠,٠٧٦	مجموع المطلوبات
١,٤٥٠,٦١١	٣١٣,٣٨١	١,١٣٧,٢٣٠	٢٠٠٥ مجموع دخل العمليات
٢٢,١٨٩,٤٠٥	٦,١١٦,٧١٠	١٦,٠٧٢,٦٩٥	مجموع الموجودات
٢٠,١٧٤,٢٨٧	١,٥٥٥,٩٢٠	١٨,٦١٨,٣٦٧	مجموع المطلوبات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٢٦ تركيز الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية
فيما يلي التوزيع حسب المناطق الجغرافية وقطاعات الأعمال:

٢٠٠٥			٢٠٠٦			
التزامات ومطلوبات طارئة ألف درهم	المطلوبات ألف درهم	الموجودات ألف درهم	التزامات ومطلوبات طارئة ألف درهم	المطلوبات ألف درهم	الموجودات ألف درهم	المناطق الجغرافية
١,٩٦٥,٤١٩	١٨,٦١٨,٣٦٧	١٦,٠٧٢,٦٩٥	٢,٧٩٦,٢٦١	٢٦,١٠٠,٠٦٧	٢٧,٣٢٨,٠٨٠	الإمارات العربية المتحدة
٦٠٩,٨٩٧	٩٩٣,٠٥٧	٤,٩٣٢,٦٤٣	٣٨١,٧٧٤	٤,٣٦٨,١٨١	٧,٣٩٧,٨٩٥	الشرق الأوسط
٧٣,٨٧١	٩٦,١٤٩	٥٦٢,١٣٥	٦٠٢,٤٤٦	١,١٥٢,٩٥٥	٩٩٥,١٢٣	أوروبا
٤,٠٩٠	-	١٦٣,٤٧٣	١١,٦٦٠	١٠٦,٥٠٣	٣٢,٣٤٥	أمريكا الشمالية
١٣٩,٢٩٦	٤٦٦,٧١٤	٤٥٨,٤٥٩	٣٥٣,٤٥١	١,٧٩١,٧١١	٥٣٦,٩٨٩	أخرى
٢,٧٩٢,٥٧٣	٢٠,١٧٤,٢٨٧	٢٢,١٨٩,٤٠٥	٤,١٤٥,٥٩٢	٣٣,٥١٩,٤١٧	٣٦,٢٩٠,٤٣٢	
٥٩٦,١٤٧	٢,٣٠٣,٢٠٠	٧,٧٩٥,٠٩٧	٤٧٦,٤٣٥	٧,٥١٠,٧٣٨	١٢,٦٩٧,٤٦٦	قطاعات الأعمال
٣٦٩,٥١٨	٦٤٧,٩٢٢	٩١١,١٧٠	٩٢٧,٨٣٢	٩٣٢,١٥٣	١,٠٨٢,٥٨٧	مؤسسات مالية
٤٤٧,٣١٥	١٩٣,٤٢٧	١,٠١٤,٧٤١	١,٤٧٢,٣٠٠	١,٢٩١,٧٤٠	٣,٩٥٣,٩٢٩	التجارة والتصنيع
٥,٠٤٥	-	٥٩٧,٢٦٦	١٣٦,٣١٨	٣٠٠,٠٠٠	٢٤٧,٧٧٨	إنشاءات وعقارات
٣٦٠,٠٢٦	٩٥٦	٣,٣٧٢,٤٦٦	٤٢١,٣٩٦	٧٣٥,٢١٨	٢,١٩٠,٤٤٠	اتصالات
٩٧,٥١٩	٧,٤١٥,٩٧٩	٥,٩٧٠,٣١٤	٤٧,٣٤٨	٩,٥٤٠,٠٩٦	١٠,٠٢٠,٠٠٠	الطاقة
٩١٧,٠٠٣	٩,٦١٢,٨٠٣	٢,٥٢٨,٣٥١	٦٦٣,٩٦٣	١٣,٢٠٩,٤٧٢	٦,٠٩٨,٢٣٢	أفراد
٢,٧٩٢,٥٧٣	٢٠,١٧٤,٢٨٧	٢٢,١٨٩,٤٠٥	٤,١٤٥,٥٩٢	٣٣,٥١٩,٤١٧	٣٦,٢٩٠,٤٣٢	أخرى

إن تركيز الموجودات والمطلوبات حسب المناطق الجغرافية يتحدد بالدرجة الأولى على أساس موقع الأطراف المتعاملة مع المجموعة (الأطراف المقابلة).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٢٧ التزامات ومطلوبات طارئة

الالتزامات المتعلقة بتسهيلات ائتمانية

تشمل الإلتزامات المتعلقة بتسهيلات ائتمانية التزامات بتقديم وتوفير التسهيلات الائتمانية الإسلامية والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وأوراق القبول والمخصصة لتلبية متطلبات العملاء.

تمثل الإلتزامات المتعلقة بتقديم تسهيلات ائتمانية إسلامية، التزامات تعاقدية وفقاً لعقود تمويل إسلامية. عادة ما يكون لهذه الإلتزامات تواريخ انتهاء ثابتة أو بنود تعاقدية تتعلق بإنهائها. ونظراً لإمكانية إنتهاء الإلتزام دون سحب أو استخدام التسهيلات، فإن مجموع مبالغ تلك العقود لا يمثل بالضرورة متطلبات نقدية مستقبلية.

تلتزم المجموعة بموجب الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان وأوراق القبول بعمل دفعات نيابة عن عملائه.

لقد كان على المجموعة الإلتزامات التالية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والمطلوبات الطارئة والإلتزامات الرأسمالية الأخرى:

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٤٤٠,٦٨٤	٨٩٠,٠٥٣	اعتمادات مستندية
٨٩٤,٣١٥	١,٦٧٦,٣٢٧	خطابات ضمان
٢٥,٧٠٨	٩٣,٣٦١	أوراق قبول
٣١٩,٧٥٠	٣٢٢,٢٩٤	الالتزامات شراء أخرى
٤٥,٨٠٧	٥٥,٦٣١	الالتزامات لمصاريف رأسمالية مستقبلية
<u>١,٧٢٦,٢٦٤</u>	<u>٣,٠٣٧,٦٦٦</u>	

الالتزامات بتمديد تسهيلات ائتمانية غير قابلة للإلغاء

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
٨٤٥,٠١٢	٢٩٤,٠٨٢	تستحق خلال أقل من سنة
٢١٨,٦٣٣	٦٥٣,٦٥٥	تستحق بعد سنة وحتى ثلاث سنوات
٢,٦٦٤	١٦٠,١٨٩	تستحق بعد أكثر من ثلاث سنوات
<u>١,٠٦٦,٣٠٩</u>	<u>١,١٠٧,٩٢٦</u>	
<u>٢,٧٩٢,٥٧٣</u>	<u>٤,١٤٥,٥٩٢</u>	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٢٨ الصناديق المدارة

يقدم المصرف لعملائه خدمات إدارة صناديق استثمارية معينة بصفة أمانة والتي بلغ إجمالي موجوداتها لا شيء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (٢٠٠٥ - ١٩ مليون درهم).

٢٩ كفاية رأس المال

إن نسبة كفاية رأس المال لدى المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ هي ١٢,٢% (٢٠٠٥ - ١٤,١%). لقد تم احتساب هذه النسبة وفقاً لتعليمات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة حدها الأدنى ١٠%.

٣٠ الزكاة

لا يخول النظام الأساسي للمصرف إدارة المجموعة بإخراج الزكاة مباشرة، وعليه فإن إخراج الزكاة هو من مسؤولية المساهمين أنفسهم.

بناءً على تقييم الإدارة لصافي موجودات المجموعة الخاضعة لاحتساب الزكاة، فقد تم تقدير قيمة الحصص لأغراض الزكاة بناءً على السنة الميلادية بـ ١٣,٩٦ درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ وعليه، فقد تم تقدير الزكاة بواقع ٠,٣٦ درهم لكل سهم مصدر.

٣١ أدوات مالية

فيما يلي المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها موجودات ومطلوبات المجموعة، والطرق الرئيسية لإدارة هذه المخاطر:

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في إمكانية عدم التزام أحد الأطراف المتعاملين في أداة مالية من الوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر خسارة مالية. إن مخاطر الائتمان في المجموعة ترجع في الدرجة الأولى لضعف تمهيلات مدينة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر الائتمان عن طريق مراقبة حجم ومخاطر الائتمان السنوح وتحديد التعامل مع أطراف معينة مع الاستمرار في تقييم القدرة الائتمانية لتلك الأطراف. إضافة إلى مراقبة الحدود الائتمانية الممنوحة، فإن المجموعة تقوم أيضاً بالدخول في ترتيبات وضمائن مع الأطراف الأخرى في ظروف مناسبة للحد من فترة التعرض للمخاطر.

تظهر تركيزات مخاطر الائتمان عندما تتعامل مجموعة من الأطراف في نشاطات متشابهة، أو نشاطات ضمن نفس المنطقة الجغرافية أو عندما يكون لها نفس السمات الاقتصادية والتي قد تؤثر على قدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية بشكل مشابه في حالة ظهور تغييرات اقتصادية أو سياسية أو تغييرات أخرى. يشير التركيز على مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تؤثر على قطاع أعمال معين أو منطقة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٣١ أدوات مالية (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

إن تفاصيل بيانات محفظة المربحة والإجارة والتمويلات الإسلامية الأخرى مبينة في إيضاحي ٦ و ٧.

إن تفاصيل بيانات القطاعات مبينة في إيضاح ٢٥، كما يبين إيضاح ٢٦ بيانات تركيز الموجودات والمطلوبات والبنود خارج الميزانية العمومية.

مخاطر تحويل العملات الأجنبية

تتم إدارة مخاطر تحويل العملات الأجنبية على أساس حدود يضعها مجلس الإدارة وتقييم مستمر للمراكز المفتوحة للعملات والتغيرات الحالية والمستقبلية في أسعار الصرف. لا تقوم المجموعة بالمتاجرة في العملات الأجنبية، وعند الضرورة، فإنها تقوم بمعادلة مخاطر العملات المتعلقة بالموجودات المالية بمطلوبات بنفس العملة أو عملة أخرى مرتبطة بها.

مخاطر الأسعار

تتم إدارة مخاطر الأسعار والتي تتمثل في مخاطر السوق وإعادة التقييم من خلال توزيع موجودات المجموعة على فئات موجودات مختلفة، وكذلك من خلال التقييم المستمر لظروف واتجاهات السوق وتقديرات الإدارة للتغيرات الطويلة والقصيرة الأجل في القيمة العادلة.

لا تتعرض المجموعة لمخاطر تذبذبات مؤشرات أسعار الربح بشكل حاد، حيث أنها تقوم بإعادة تسعير موجوداتها ومطلوباتها المتأثرة بأسعار الأرباح بصفة متكررة.

مخاطر السوق

تمثل مخاطر السوق مخاطر تذبذب قيم الأدوات المالية كنتيجة لتغير أسعار السوق، سواء كانت هذه التغيرات نتيجة عوامل خاصة بأوراق مالية معينة أو بالطرف الذي قام بإصدارها أو عوامل تؤثر على جميع الأوراق المالية المتداولة في السوق ككل. تتعرض المجموعة لمخاطر السوق فيما يتعلق باستثماراتها في الأوراق المالية المتداولة. تقوم المجموعة بالحد من مخاطر السوق عن طريق الاحتفاظ بمحفظة متنوعة من مختلف الأوراق المالية ومن خلال مراقبة مستمرة لتطورات السوق. إضافة إلى ذلك، فإن المجموعة تقوم بمراقبة العوامل الرئيسية التي تؤثر على الأسهم وتحركات السوق علاوة على تحليل الأداء المالي والتشغيلي للشركات المستثمر فيها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ (يتبع)

٣١ أدوات مالية (يتبع)

القيم العادلة

تستخدم المجموعة، ضمن نطاق نشاطها الاعتيادي، أدوات مالية أساسية مثل نقد وأرصدة لدى أو مستحقة من مصارف ومؤسسات مالية أخرى، استثمارات في أوراق مالية، ذمم مدينة وذمم دائنة. لا تستخدم المجموعة مشتقات الأدوات المالية.

في حين تقوم المجموعة بإعداد بياناتها المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدلة لقياس القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع، ففي رأي الإدارة فإن القيم الدفترية والقيم العادلة المقدرة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا يتم إدراجها بقيمتها العادلة في البيانات المالية الموحدة، لا تختلف بصورة جوهرية حيث أن الموجودات والمطلوبات هي قصيرة الأجل بطبيعتها أو أنه يتم إعادة تسعيرها باستمرار كما في حالة ذمم تمويلات مدينة. فيما يتعلق بأرصدة ذمم التمويلات المدينة مخفضة القيمة، فإن تدفقاتها النقدية المتوقعة بما فيها تلك الناتجة عن استخدام الضمانات قد تم خصمها باستخدام معدلات الربح الأصلية السارية مع الأخذ بالاعتبار أوقات التحصيل ودرجة عدم التأكد من تحقق هذه التدفقات النقدية.

٣٢ مخاطر العملات

تحتفظ المجموعة بصافي أرصدة رئيسية لموجودات قائمة بعملات أجنبية كما يلي:

٢٠٠٥	٢٠٠٦	
ألف درهم	ألف درهم	
٤,١٨٤,٦١٦	١,٠٤٧	دولار أمريكي
٤٤,٨٦٦	٨٨	ريال قطري
٤٠,٣٣٩	(٣١,٥١٨)	يورو
١,١٦٩	٦٩,٣٩٤	عملات أخرى

٣٣ مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم قدرة المنشأة على توفير الأموال اللازمة للوفاء باحتياجاتها التمويلية. قد ترجع مخاطر السيولة إلى تذبذب السوق أو تدني درجة الائتمان والتي قد تسبب نقصاً مباشراً في بعض مصادر التمويل. لتجنب هذه المخاطر، تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات بطريقة تأخذ بالاعتبار توفير السيولة اللازمة، والاحتفاظ برصيد معقول من نقد وبنود نقدية وأوراق مالية قابلة للتداول.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٣٣ مخاطر السيولة (يتبع)

يلخص الجدول أدناه مدد الإستحقاق التعاقدية لموجودات ومطلوبات المجموعة، والتي تم تحديدها على أساس الفترة المتبقية من تاريخ الميزانية العمومية الموحدة إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدية، ولم يؤخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية المبنية على خبرة المجموعة السابقة في الاحتفاظ بالودائع وتوفر السيولة. تتم مراقبة تواريخ الاستحقاق من قبل الإدارة للتأكد من الاحتفاظ بالسيولة الكافية. إن تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات كما في نهاية السنة مبنية على أساس ترتيبات السداد التعاقدية.

فيما يلي استحقاقات الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦:

الموجودات	خلال ٣ أشهر ألف درهم	من ٣-٦ أشهر ألف درهم	من ٦-١٢ شهرا ألف درهم	من ١-٣ سنوات ألف درهم	أكثر من ٣ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
أرصدة لدى مؤسسات مالية والمصرف المركزي ونقد	١,٤٣٩,٥٦١	-	-	-	-	١,٤٣٩,٥٦١
مرابحة مع مؤسسات مالية	٩,٦٤٩,٣٦٣	٣٢١,٥٨٠	٢٥٧,٤٢٠	٢٩٩,٣٣١	-	١٠,٥٢٧,٦٩٤
مرابحة وتمويلات إسلامية أخرى	٣,٥٣٥,٣٢٥	٩٥٨,٩٦٢	١,٦٠٤,٥٨٦	٢,٧٧٤,٧٩١	٢,٢٣٩,٠٤٣	١١,١١٢,٧٠٧
تمويلات إجارة	٢٦٨,٢٧٨	٣٢٠,١٢١	٤٧٣,٦٦٧	٣,١٨٣,٨٥٥	٥,٠٧٨,٠٧٥	٩,٣٢٣,٩٩٦
استثمارات في أوراق مالية	٣١٢,٥٤٦	٢٣,٨٧١	٩٩,٢٤٤	٢١٥,٠٩٦	٢,٦٣٧,٠٩١	٣,٢٨٧,٨٤٨
موجودات أخرى	١٢٥,١١٠	١٥,٩٣٠	١٢٣,٣٩٣	١٠٥,١٣٨	١٥,٧٢٦	٣٨٥,٢٩٧
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	٢١٣,٣٢٩	٢١٣,٣٢٩
	١٥,٣٣٠,١٨٣	١,٦٤٠,٤٦٤	٢,٥٥٨,٣١٠	٦,٥٧٨,٢١١	١٠,١٨٣,٢٦٤	٣٦,٢٩٠,٤٣٢
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة مستحقة لمؤسسات مالية	٥,٣٢٢,٢١٣	-	١٠,٠٩٩	١٣,٤٠٥	-	٥,٣٤٥,٧١٧
حسابات المودعين	١٨,٧٥٢,٥٦٨	١,٧٦١,٧١٦	٣,٢٩٨,٩٠٥	٨,٨٧٦	-	٢٣,٨٢٢,٠٦٥
صكوك مستحقة	-	-	-	-	٢,٩٣٨,٠٠٠	٢,٩٣٨,٠٠٠
مطلوبات أخرى	١,٢٤٤,١٦٩	٦٣,٣٢٥	٦٦,٨٧٢	٢,٤٠٩	٣٦,٨٦٠	١,٤١٣,٦٣٥
حقوق المساهمين في الشركة الأم	-	-	-	-	٢,٧٦٩,٧٥٩	٢,٧٦٩,٧٥٩
حقوق الأقلية	-	-	-	-	١,٢٥٦	١,٢٥٦
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	٢٥,٣١٨,٩٥٠	١,٨٢٥,٠٤١	٣,٣٧٥,٨٧٦	٢٤,٦٩٠	٥,٧٤٥,٨٧٥	٣٦,٢٩٠,٤٣٢

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٣٣ مخاطر السيولة (يتبع)

لقد كانت استحقاقات الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ كما يلي:

الموجودات	خلال ٣ أشهر ألف درهم	من ٣-٦ أشهر ألف درهم	من ٦-١٢ شهرا ألف درهم	من ١-٣ سنوات ألف درهم	أكثر من ٣ سنوات ألف درهم	المجموع ألف درهم
أرصدة لدى مؤسسات مالية والمصرف المركزي ونقد	١,١١٣,٩٧١	-	-	-	-	١,١١٣,٩٧١
مرابحة مع مؤسسات مالية	٥,٧٤٤,٦٦٥	٢٥٧,٢٣٤	٢,٢٣٨	٢١,٧٤٢	-	٦,٠٢٥,٨٧٩
مرابحة وتمويلات إسلامية أخرى	٣,٤١٠,٨٤٣	٥٢٥,٣٢٣	١,٥٣٣,٣٠٧	١,٥٦١,٩٣٨	١,١٨١,٨٣١	٨,٢١٣,٢٤٢
تمويلات إجارة	٣٥٠,٩٤١	١٠٢,٥٠٦	٢٨٤,٢٤١	١,٩٥٤,٠٠٨	٢,٤٥٤,٢٦٠	٥,١٤٥,٩٥٦
استثمارات في أوراق مالية	٢٢,٠٤٧	١,٩٤٧	٧٧,١٠٨	٢٩٩,٢٨٣	٩٧٠,٨٢١	١,٣٧١,٢٠٦
موجودات أخرى	١٩٨,٦٦١	٦,٤٤٥	٣,٠٤٥	١,١٢٠	-	٢٠٩,٢٧١
عقارات وآلات ومعدات	-	-	-	-	١٠٩,٨٨٠	١٠٩,٨٨٠
	١٠,٨٤١,١٢٨	٨٩٣,٤٥٥	١,٨٩٩,٩٣٩	٣,٨٣٨,٠٩١	٤,٧١٦,٧٩٢	٢٢,١٨٩,٤٠٥
المطلوبات وحقوق المساهمين						
أرصدة مستحقة لمؤسسات مالية	١,٧٠٢,٠٧٥	-	-	-	-	١,٧٠٢,٠٧٥
حسابات المودعين	١٦,١٩٢,٢٢٢	٥٤٠,٥٣١	١,٢٩٨,٢٨١	-	-	١٨,٠٣١,٠٣٤
مطلوبات أخرى	٣٩٤,٥١٢	١٣,٣٧٦	١٣,٠٧٦	١,٣٢٣	١٨,٨٩١	٤٤١,١٧٨
حقوق المساهمين في الشركة الأم	-	-	-	-	٢,٠١٤,٧٩٩	٢,٠١٤,٧٩٩
حقوق الأقلية	-	-	-	-	٣١٩	٣١٩
	١٨,٢٨٨,٨٠٩	٥٥٣,٩٠٧	١,٣١١,٣٥٧	١,٣٢٣	٢,٠٣٤,٠٠٩	٢٢,١٨٩,٤٠٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ (يتبع)

٣٤ الموظفين

لقد بلغ العدد الكلي للموظفين العاملين بالمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ - ١,٢٢٨ موظفاً (٢٠٠٥ - ١,٠٣٦ موظفاً).

٣٥ معلومات مالية مقارنة

لقد تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة حيث كان ذلك ضرورياً، لتتوافق مع عرض البيانات المالية للسنة الحالية.

٣٦ تاريخ إجازة الإصدار

لقد تم اعتماد البيانات المالية الموحدة وإجازة إصدارها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٦ فبراير ٢٠٠٧.



مصرف أبوظبي الإسلامي
Abu Dhabi Islamic Bank
شركة مساهمة عامة

مصرف أبوظبي الإسلامي

شركة مساهمة عامة

البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية لمصرف أبوظبي الإسلامي

إلى الجمعية العمومية

للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

إلى مساهمي مصرف أبوظبي الإسلامي

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

استناداً إلى المادة (٦٩) من النظام الأساسي للمصرف ، يجب علينا تقديم التقرير التالي :

لقد راقبنا المبادئ المستخدمة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي نفذها أو طرَحها المصرف خلال الفترة التي قُمنّا فيها بالمراقبة الواجبة لإبداء رأي عما إذا كان المصرف يلتزم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك بالفتاوى والقرارات والإرشادات المحددة التي تم إصدارها من قبلنا .

تقع مسؤولية التأكد من أن المصرف يعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الإدارة التنفيذية ومجلس إدارة المصرف ، أمّا مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناءً على مُراقبتنا لعمليات المصرف وفي إعداد تقرير مختصر لكم .

لقد قُمنّا بمراقبتنا التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المصرف على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات في الغالب ، فضلاً عن مراجعة القوائم المالية المدققة وما يتصل بها من إيضاحات .

لقد قُمنّا عن طريق اللجنة التنفيذية لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية وعضو الهيئة المنتدب بتخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المصرف لم يُخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية . كما تمّت مراجعة تقارير التدقيق الشرعي الدورية المرفوعة من الدائرة الشرعية ، والمشملة على صنوف مختلفة من العمليات المنفّذة في المصرف ، وقد روجعت الملاحظات الواردة فيها في ضوء توضيحات الجهات المعنية ، واتخذت بشأنها القرارات والتوجيهات المناسبة .

في رأينا :

- إن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمها المصرف (وشركاته التابعة) خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ م التي اطلعنا عليها تبين أنها في معظمها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وما وُجد في بعضها من خلل قد تم توجيه الإدارة بتصحيحه ومعالجة آثاره وفقاً للمتطلبات الشرعية .
- إن توزيع الأرباح وتحميل الخسائر على حسابات الاستثمار يتفق مع الأسس التي تم اعتمادها من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، ويجري تقويم بعض هذه الأسس من جديد .
- إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرّمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم تجنبها في حساب الخيرات لصرفها في أغراض خيرية حسب توجيهاتنا .
- بما أن إدارة المصرف غير مخوّلة بإخراج زكاة المصرف مباشرة فإن إخراج الزكاة يقع على عاتق المساهمين ، التزاماً منهم بالركن الثاني من أركان الإسلام .

نسأل الله العليّ القدير أن يوفّق المصرف والقائمين عليه لما فيه الخير والسداد

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

رئيس الهيئة

- فضيلة الشيخ/ محمد تقي العثماني

نائب رئيس الهيئة ورئيس لجنّتها التنفيذية
عضو الهيئة وعضو لجنّتها التنفيذية
عضو الهيئة وعضو لجنّتها التنفيذي

- فضيلة الدكتور/ عبد الستار أبو غدة
- الأستاذ الدكتور/ جاسم الشامي
- فضيلة الشيخ/ نظام يعقوبي

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لمصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة والشركات التابعة له ("المصرف")، والتي تتضمن الميزانية العمومية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وبيانات الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى. لقد تم تدقيق البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ من قبل مدقق حسابات آخر وقد أظهر تقريره الموقع في ٢٤ يناير ٢٠٠٧ رأياً غير متحفظاً.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والنصوص المطبقة من النظام الأساسي للمصرف وقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته). تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والمحافظة على نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من الأخطاء المادية سواء كان ذلك نتيجة لاختلاس أو خطأ واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة حسب الظروف.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء نتيجة لاختلاس أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمصرف. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لرأينا حول البيانات المالية.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى
كذلك نؤكد بأنه في رأينا، ان البيانات المالية الموحدة تتضمن، من جميع النواحي المادية، المتطلبات السارية المفعول
لقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) والنظام الأساسي للمصرف وإن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية
منتظمة وإن البيانات الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية تتفق مع السجلات المحاسبية
للمصرف. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. وحسب علمنا
واعتقادنا لم تقع خلال السنة أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) أو النظام الأساسي
للمصرف على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المصرف أو مركزه المالي.

حسن الحسني

بتوقيع:

ريتشارد ميتشيل

شريك

رقم القيد ٤٤٦

٢ فبراير ٢٠٠٨

أبوظبي

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

بيان الدخل الموحد
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

٢٠٠٧	٢٠٠٦	إيضاح	ألف درهم	ألف درهم
			٥٢٦,٠٥٥	٦٧٣,٢٨٦
			١,٥٣١,٥٠٧	١,٧١٨,٦٢٤
			١٠٦,٧١٧	١٤٤,٥٤٠
			١٢٢,٥٢١	٤٧,٦٨٢
			٧٥,٦٠٧	٣٠٣,٨٦٥
			٢,٣٦٢,٤٠٧	٢,٨٨٧,٩٩٧
			(٢٥١,٨٤٠)	(٣٧٦,٤٨٠)
			(١٠٧,٩٢٤)	(١٦٠,٣٢٧)
			(١٨,٩٨٥)	(٢٥,٤٨٥)
			(٦٠,٥٤٣)	(١١٧,١٧٠)
			(٤٣٩,٢٩٢)	(٦٧٩,٤٦٢)
			١,٩٢٣,١١٥	٢,٢٠٨,٥٣٥
			(١,٣٥١,١٦٤)	(١,٤٣٩,٤٩١)
			٥٧١,٩٥١	٧٦٩,٠٤٤
			٥٧١,٠١٤	٧٦٨,٤٧٥
			٩٣٧	٥٦٩
			٥٧١,٩٥١	٧٦٩,٠٤٤
			٣,٩٨	٥,١٢
			٣,٩٨	٤,١٣

إيرادات التشغيل

الدخل من المراجعة والمضاربة مع مؤسسات مالية، صافي
الدخل من المراجعة، المضاربة، الإجارة وتمويلات إسلامية
أخرى، صافي
الرسوم، العمولات وإيرادات صرف عملات أجنبية، صافي
أرباح من بيع استثمارات
إيرادات استثمارات وإيرادات أخرى

المصاريف التشغيلية

تكاليف الموظفين
مصاريف عمومية وإدارية
الاستهلاك
مخصص الانخفاض

الربح من التشغيل، قبل التوزيع للمودعين وحملة الصكوك

الموزع للمودعين وحملة الصكوك

الربح للسنة

المتعلق بـ:

مساهمي المصرف
حقوق الأقلية

الربح للسهم المتعلق بالاسهم العادية (درهم)

الربح الأساسي والمخفض على السهم متضمناً الصكوك
الإسلامية القابلة للتحويل (درهم)

تشكل الإيضاحات المرفقة ١ إلى ٣٣ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

الميزانية العمومية الموحدة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ ألف درهم	إيضاح	
			الموجودات
١,٤٣٩,٥٦١	٢,٢٩٨,٨٥٠	٩	أرصدة لدى مؤسسات مالية، المصرف المركزي ونقد
١٠,٥٢٧,٦٩٤	١٢,٨٧٩,٤١٤		مراصة ومضاربة مع مؤسسات مالية
١١,١١٢,٧٠٧	١٢,٨٨٠,٣٢٠	١٠	مراصة وتمويلات إسلامية أخرى
٩,٣٢٣,٩٩٦	١١,٨٩٥,٧٠٢	١١	تمويلات إجارة
١,٤٦٨,٥٥٥	١,٢٢٦,٠٩٢	١٢	استثمارات
٩٥,٩٩٢	٤٤٣,١٦٤	١٣	استثمارات في شركات زميلة
١,٣٤٩,٦٠٥	٨٧٠,٨٠٩	١٤	الاستثمار في ممتلكات
٢٦٧,٣٠٥	٣٠١,٢١٤	١٥	ممتلكات قيد التطوير
٤٩١,٦٨٨	٨٧٨,٣٧٠	١٦	موجودات أخرى
٢١٣,٣٢٩	٣٦٨,٢٤٤	١٧	ممتلكات ومعدات
<u>٣٦,٢٩٠,٤٣٢</u>	<u>٤٤,٠٤٢,١٧٩</u>		إجمالي الموجودات
			المطلوبات
٥,٣٤٥,٧١٧	٤,١٨٥,١٥٧	١٨	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية
٢٣,٨٢٢,٠٦٥	٢٩,٦٢٨,٨٢٦	١٩	حسابات المودعين
١,٤١٥,٠٣٥	١,٨٦٩,٣١٨	٢٠	مطلوبات أخرى
٢,٩٣٨,٠٠٠	٢,٩٣٨,٠٠٠	٢١	صكوك دائنة
<u>٣٣,٥٢٠,٨١٧</u>	<u>٣٨,٦٢١,٣٠١</u>		إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
			المتعلق بحقوق مساهمي المصرف
١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	٢٢	رأس المال
١٤٧,٧٣٠	٢٢٤,٥٧٨	٢٣	احتياطي قانوني
١٤٧,٧٣٠	٢٢٤,٥٧٨	٢٣	احتياطي عام
٥٦١,٤٦٨	٨٧١,٧١٩		أرباح محتجزة
١٥٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	٢٤	أرباح مقترح توزيعها
١١,٤٢٠	١,٠٢٨		أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية
١٢٠,٧٧٢	١٦٦,٧٠٣		التغيرات المترابطة في القيم العادلة
١٢٩,٢٣٩	١٢٩,٢٣٩		احتياطي إعادة تقييم
-	٢,٠٠٠,٠٠٠	٨	الصكوك الإسلامية القابلة للتحويل
<u>٢,٧٦٨,٣٥٩</u>	<u>٥,٤١٧,٨٤٥</u>		
١,٢٥٦	٣,٠٣٣		حقوق الأقلية
<u>٢,٧٦٩,٦١٥</u>	<u>٥,٤٢٠,٨٧٨</u>		مجموع حقوق المساهمين
<u>٣٦,٢٩٠,٤٣٢</u>	<u>٤٤,٠٤٢,١٧٩</u>		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين



تشكل الإيضاحات المرفقة ١ إلى ٣٣ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

المائد إلى مساهمي المصرف

رأس المال الف درهم	المسكوك الإسلامية القابلة للتحويل الف درهم	احتياطي قانوني الف درهم	احتياطي عام الف درهم	أرباح محتجزة الف درهم	أسهم منحة مقترح توزيعها الف درهم	أرباح مقترح توزيعها الف درهم	أرباح مقترح للأعمال الخيرية الف درهم	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة الف درهم	احتياطي إعادة تقييم الف درهم	المجموع الف درهم	حقوق الأقلية الف درهم	المجموع الف درهم
١,٠٠٠,٠٠٠	-	٩٠,٦٢٩	٩٠,٦٢٩	٢٦٧,٤٧٦	٢٠٠,٠٠٠	-	-	٣٦٦,٠٦٥	-	٢,٠١٤,٧٩٩	٣١٩	٢,٠١٥,١١٨
-	-	-	-	-	-	-	-	(٧١,١٧٢)	-	(٧١,١٧٢)	-	(٧١,١٧٢)
-	-	-	-	-	-	-	-	(١٧٤,١٢١)	-	(١٧٤,١٢١)	-	(١٧٤,١٢١)
-	-	-	-	-	-	-	-	١٢٩,٢٣٩	١٢٩,٢٣٩	١٢٩,٢٣٩	-	١٢٩,٢٣٩
-	-	-	-	(١,٤٠٠)	-	-	-	-	-	(١,٤٠٠)	-	(١,٤٠٠)
-	-	-	-	(١,٤٠٠)	-	-	-	(٢٤٥,٢٩٣)	١٢٩,٢٣٩	(١١٧,٤٥٤)	-	(١١٧,٤٥٤)
-	-	-	-	٥٧١,٠١٤	-	-	-	-	-	٥٧١,٠١٤	٩٣٧	٥٧١,٩٥١
-	-	-	-	٥٩٩,٦١٤	-	-	-	(٢٤٥,٢٩٣)	١٢٩,٢٣٩	٤٥٣,٥٦٠	٩٣٧	٤٥٤,٤٩٧
-	-	٥٧,١٠١	٥٧,١٠١	(١١٤,٢٠٢)	-	-	١١,٤٢٠	-	-	-	-	-
-	-	-	-	(١١,٤٢٠)	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	(١٥٠,٠٠٠)	-	١٥٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-
٥٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	(٢٠٠,٠٠٠)	-	-	-	-	٣٠٠,٠٠٠	-	٣٠٠,٠٠٠
١,٥٠٠,٠٠٠	-	١٤٧,٧٣٠	١٤٧,٧٣٠	٥٦١,٤٦٨	-	١٥٠,٠٠٠	١١,٤٢٠	١٢٠,٧٧٢	١٢٩,٢٣٩	٢,٧٦٨,٣٥٩	١,٢٥٦	٢,٧٦٩,٦١٥
-	-	-	-	-	-	-	-	(١٢٠,٧٧٢)	-	(١٢٠,٧٧٢)	-	(١٢٠,٧٧٢)
-	-	-	-	-	-	-	-	١٦٦,٦٥٣	-	١٦٦,٦٥٣	٢٠٨	١٦٦,٨٦١
-	-	-	-	(٣,٥٠٠)	-	-	-	-	-	(٣,٥٠٠)	-	(٣,٥٠٠)
-	-	-	-	(٣,٥٠٠)	-	-	-	٤٥,٩٣١	-	٤٢,٤٣١	٢٠٨	٤٢,٦٣٩
-	-	-	-	٧٦٨,٤٧٥	-	-	-	-	-	٧٦٨,٤٧٥	٥٦٩	٧٦٩,٠٤٤
-	-	-	-	٧٦٤,٩٧٥	-	-	-	٤٥,٩٣١	-	٨١٠,٩٠٦	٧٧٧	٨١١,٦٨٣
-	-	٧٦,٨٤٨	٧٦,٨٤٨	(١٥٣,٦٩٦)	-	-	-	-	-	-	-	-
-	٢,٠٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٠٠٠,٠٠٠	-	٢,٠٠٠,٠٠٠
-	-	-	-	-	-	(١٥٠,٠٠٠)	-	-	-	(١٥٠,٠٠٠)	-	(١٥٠,٠٠٠)
-	-	-	-	-	-	-	(١١,٤٢٠)	-	-	(١١,٤٢٠)	-	(١١,٤٢٠)
-	-	-	-	(١,٠٢٨)	-	-	١,٠٢٨	-	-	-	-	-
-	-	-	-	(٣٠٠,٠٠٠)	-	٣٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١,٠٠٠	١,٠٠٠
١,٥٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢٢٤,٥٧٨	٢٢٤,٥٧٨	٨٧١,٧١٩	-	٣٠٠,٠٠٠	١,٠٢٨	١٦٦,٧٠٣	١٢٩,٢٣٩	٥,٤١٧,٨٤٥	٣,٠٣٣	٥,٤٢٠,٨٧٨

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧
تشكل الإيضاحات المرفقة ١ إلى ٣٣ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

بيان التدفقات النقدية الموحد

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم	إيضاح
٥٧١,٠١٤	٧٦٨,٤٧٥	
١٨,٩٨٥	٢٥,٤٨٥	١٧
٥٥,٩٩٩	١١٥,٠٠٦	
(٧١,١٧٢)	(٣٣,١٩٨)	
(٦٢,٧٥٣)	(١٢٠,٣٨٩)	
٥١٢,٠٧٣	٧٥٥,٣٧٩	
(٢,٥٧٣,٢٨٥)	٩٣١,٥٤٥	
(٢,٩٢٩,١٩٩)	(١,٨٧٤,٠٨٧)	
(٤,١٨٠,٧٠٧)	(٢,٥٨٠,٣٨٨)	
(٢٨٢,٤١٧)	(٣٨٦,٦٨٢)	
٦٠٤,٢٩٠	١٧١,٨١٦	
٥,٧٩١,٠٣١	٥,٨٠٦,٧٦١	
٩٧٣,٨٥٧	٤٥١,٢٨٣	
(٢,٠٨٤,٣٥٧)	٣,٢٧٥,٦٢٧	
(١,٤٠٠)	(٥٠٠)	
(٢,٠٨٥,٧٥٧)	٣,٢٧٥,١٢٧	
(٥٨٥,٦٦٣)	(٦٩٧,١٨٤)	
(٦٣,٨١٢)	(٣٤٧,١٧٢)	
(١,٦٦٦,٦٥٥)	(١٧٨,٨٢١)	١٤
(٢٦٧,٣٠٥)	(٣٣,٩٠٩)	١٥
٢٦١,٣١١	١,٠١٨,٧٧٦	
٤٣٩,٧٤٣	٧٧٨,٠٠٦	
(٥٣,١٧٤)	(١٨٠,٤٠٠)	١٧
(١,٩٣٥,٥٥٥)	٣٥٩,٢٩٦	
-	٢,٠٠٠,٠٠٠	
٢,٩٣٨,٠٠٠	-	
(٢,٨٥٧)	(١٦١,٤٢٠)	
٩٣٧	١,٩٢٧	
٣٠٠,٠٠٠	-	
٣,٢٣٦,٠٨٠	١,٨٤٠,٥٠٧	
(٧٨٥,٢٣٢)	٥,٤٧٤,٩٣٠	
٣,٢٥٣,٥٧١	٢,٤٦٨,٣٣٩	
٢,٤٦٨,٣٣٩	٧,٩٤٣,٢٦٩	٩

الأنشطة التشغيلية

الربح للسنة

تعديلات للبنود التالية:

الاستهلاك

مخصص الانخفاض

أرباح من بيع استثمارات

أرباح من بيع استثمارات في ممتلكات

أرباح العمليات قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية

مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية

مربحة وتمويلات إسلامية أخرى

تمويل إجارة

موجودات أخرى

مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية

حسابات المودعين

مطلوبات أخرى

صافي النقد من (المستخدم في) العمليات

مكافآت مجلس الإدارة المدفوعة

صافي النقد من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية

الأنشطة الاستثمارية

شراء استثمارات

استثمارات في شركات زميلة

شراء استثمارات في ممتلكات

عقارات تحت التطوير

متحصلات من بيع استثمارات

متحصلات من بيع استثمارات في ممتلكات

شراء ممتلكات ومعدات

صافي النقد من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية

الأنشطة التمويلية

إصدار صكوك إسلامية قابلة للتحويل

إيصالات الصكوك

الأرباح المدفوعة

صافي الحركة في حقوق الأقلية

الزيادة في رأس المال

صافي النقد من الأنشطة التمويلية

الزيادة (النقص) في النقدية وشبه النقدية

النقدية وشبه النقدية كما في ١ يناير

النقدية وشبه النقدية كما في ٣١ ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة ١ إلى ٣٣ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

١,١ الأنشطة

إن مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة ("المصرف") مسجل في إمارة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) ووفقاً للمرسوم الأميري رقم ٩ لسنة ١٩٩٧.

يقوم المصرف وشركائه التابعة ("المجموعة") بتقديم جميع الخدمات المصرفية، التمويلية والاستثمارية من خلال أدوات مالية متنوعة مثل المراجعة، الاستصناع، المضاربة، المشاركة، الإيجارة، الوكالة والصكوك وأدوات أخرى. إن أعمال المصرف تتم طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي تحرم الفائدة، وطبقاً لعقود التأسيس للشركات التابعة للمصرف.

بالإضافة إلى المكتب الرئيسي في أبوظبي، يمتلك المصرف عدة فروع في دولة الإمارات العربية المتحدة. إن هذه البيانات المالية الموحدة تتضمن نشاطات المكتب الرئيسي للمصرف، الفروع، الشركات التابعة والشركات الزميلة.

إن عنوان المكتب الرئيسي المسجل للمصرف هو ص.ب. ٣١٣، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

تم اعتماد إصدار البيانات الموحدة للمصرف من قبل مجلس الإدارة في ٢ فبراير ٢٠٠٨.

٢,١ تعريفات

المراجعة
هي عقد يبيع المصرف بموجبه أصل أو سلعة سبق له شراؤها وحيازتها بناءً على وعد المتعامل بالالتزام بشراؤها بشروط وبندود معينة، وذلك مقابل ثمن يتكون من التكلفة وهامش ربح متفق عليه.

الاستصناع
هو عقد بين المصرف والعميل على أن يبيع المصرف له عيناً مصنعة وفقاً لمواصفات متفق عليها. يقوم المصرف بتطوير العين بنفسه أو من خلال مقاول من الباطن ومن ثم يسلمها للعميل في تاريخ محدد مقابل ثمن متفق عليه.

الإجارة
هي عقد بموجبه يقوم المصرف (المؤجر) بشراء أو إنشاء أصل ما للتأجير بناءً على طلب العميل (المستأجر)، استناداً على وعد منه باستئجار الأصل لمدة معلومة ومقابل أقساط إيجار محددة وقد تنتهي الإجارة بتملك المستأجر الأصل المؤجر.

القرض الحسن
القرض الحسن هو تمويل بدون ربح يهدف لتمكين المقترض من استخدام الأموال المقترضة لفترة معينة على أن يقوم بسداد نفس قيمة القرض في نهاية فترة القرض.

٢,١ تعريفات (تتمة)

المشاركة

هي عقد بين المصرف والعمل للمساهمة في مشروع استثماري معين، قائم أو جديد، أو في ملكية عين معين إما بصفة دائمة أو حسب ترتيبات ذات أبعاد تنتهي بحيازة المتعامل لكامل الملكية. يتم اقتسام الأرباح حسب العقد المبرم بين الطرفين في حين يتحملا الخسارة بنسبة حصتهما في رأس مال المشروع.

المضاربة

هي عقد بين المصرف وطرف ثالث بحيث يقدم أحد الأطراف مبلغاً معيناً من المال ويقوم الطرف الآخر (المضارب) باستثماره في مشروع أو نشاط معين في مقابل حصة محددة من الربح على أن يتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط المضاربة.

الوكالة

هي عقد يقوم المصرف بموجبه بتقديم مبلغ محدد من المال للوكيل والذي يقوم باستثماره حسب شروط وبنود محددة مقابل رسوم معينة (مبلغ مقطوع من المال أو نسبة من المبلغ المستثمر). يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط وبنود الوكالة.

الصكوك

تمثل الصكوك شهادات ذات قيمة متساوية تدفع قيمتها عند إغلاق الإصدار، وتوضع قيمتها كما هو متفق عليه، للاشتراك في قيمة أسهم وحقوق في موجودات ملموسة، خدمات، حصة مشروع معين أو حصة في استثمار خاص.

١,٢ أساس الإعداد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية التقارير المالية الدولية، أحكام وقواعد الشريعة كما تقرها هيئة الشريعة التابعة للمصرف ومتطلبات قانون الشركات في الإمارات العربية المتحدة.

تعد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدى استثمارات الأسهم (بخلاف الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق) والتي تم قياسها بقيمتها العادلة.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة بدينهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم) وهي العملة التي يتداول بها المصرف. لقد تم عرض المبلغ لأقرب ألف، إلا إذا تم الإشارة إلى غير ذلك.

٢,٢ أساس توحيد البيانات المالية

تتكون البيانات المالية الموحدة من البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له:

النسبة	بلد المنشأ	النشاط
٢٠٠٧	٢٠٠٦	الشركة
%٩٥	%٩٥	شركة أبوظبي للخدمات المالية الإسلامية
%١٠٠	%١٠٠	خدمات الوساطة في الأسهم
%١٠٠	%١٠٠	الإمارات العربية المتحدة
%١٠٠	%١٠٠	شركة بروج العقارية ذ.م.م.
%١٠٠	%١٠٠	إديب انفسمنت ١
%١٠٠	%١٠٠	شركة إديب للصكوك ذ.م.م.
-	%١٠٠	شركة كواد للخدمات ذ.م.م.
		شركة بروج العقارية ذ.م.م.
		إديب انفسمنت ١
		شركة إديب للصكوك ذ.م.م.
		شركة كواد للخدمات ذ.م.م.

٢,٢ أساس توحيد البيانات المالية (تتمة)

تم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة في تواريخ متوافقة مع تلك التي يتبعها المصرف وباستخدام سياسات محاسبية متوافقة. تم استبعاد جميع الأرصدة، المعاملات، الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات بين شركات المصرف.

يتم توحيد الشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المصرف. وتتم السيطرة عندما يكون بمقدرة المصرف تحديد سياسات التمويل والتشغيل للشركة وذلك للاستفادة من أنشطتها. يتم احتساب نتائج الشركات التي يتم شراءها أو بيعها ضمن بيان الدخل الموحد وذلك ابتداءً من تاريخ الشراء أو حتى تاريخ البيع حسبما هو مناسب.

تمثل حقوق الأقلية الحصة الغير مملوكة من قبل المصرف في صافي الأرباح وصافي الموجودات في الشركات التابعة. يتم إدراج حقوق الأقلية منفصلة في بيان الدخل الموحد وفي الميزانية العمومية الموحدة ضمن حقوق المساهمين منفصلة عن حقوق مساهمي المصرف.

٣,٢ التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية متوافقة مع تلك المستخدمة في السنوات السابقة فيما عدا التالي:

قام المصرف بتبني معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة خلال السنة. إن تطبيق هذه المعايير لم ينتج عنه أي تأثير على الأداء أو المركز المالي للمصرف، لكن نتج عنه بعض الإفصاحات الإضافية، وفي بعض الأحيان، تعديلات للسياسات المحاسبية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) - الأدوات المالية: الإفصاحات
معيير المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل - عرض البيانات المالية
لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (١٠) - الانخفاض والتقارير المالية المرحلية

فيما يلي التأثير الرئيسي لهذه التغييرات:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٧) - الأدوات المالية: الإفصاحات
يتطلب هذا المعيار إفصاحات تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم مخاطر الأدوات المالية للمصرف وطبيعة ومدى المخاطر الناتجة من الأدوات المالية. يتم إدراج الإفصاحات الجديدة في البيانات المالية. وفيما لم يكن هناك أي تأثير على المركز المالي أو النتائج، فقد تم تعديل إفصاحات المقارنة حيثما تطلب ذلك.

معيير المحاسبة الدولي رقم (١) المعدل - عرض البيانات المالية
يتطلب تعديل هذا المعيار قيام المصرف بإجراء إفصاحات جديدة لتمكين مستخدمي البيانات المالية من تقييم أهداف المصرف وسياسات وإجراءات إدارة رأس المال. تم عرض هذه الإفصاحات الجديدة في إيضاح ٢٩.

٣,٢ التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (١٠) الانخفاض والتقارير المالية المرحلية
قام المصرف بتبني تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (١٠) كما في ١ يناير
٢٠٠٧، والذي يتطلب عدم عكس المصرف لخسائر الانخفاض المدرجة في فترة مرحلية سابقة فيما يتعلق
بالشهرة أو باستثمار سواء في الأسهم أو بأصل مالي مدرج بالتكلفة. لم يكن لدى المصرف معكوس خسائر
انخفاض سابقة، لذلك لم يكن لهذا التفسير أثر على المركز المالي أو أداء المصرف.

٤,٢ التغيرات المستقبلية في السياسات المحاسبية

لقد تم إصدار المعيار والتعديلات التالية لمجلس معايير المحاسبة الدولية وتعديلاته الصادرة وتطبيقها غير
إلزامي حتى الآن ولم يتم تطبيقها من قبل المصرف:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٨) - القطاعات التشغيلية
تم إصدار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٨) - القطاعات التشغيلية من قبل مجلس معايير المحاسبة
الدولية في نوفمبر ٢٠٠٦، والذي أصبح فعالاً للفترة التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٠٩. قد يتطلب المعيار
الجديد قيام المصرف بتغيير طريقة إفصاحات معلومات عن القطاعات التشغيلية.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) - عرض البيانات المالية
لم يتم المصرف بتبني معيار المحاسبة الدولي رقم (١) - عرض البيانات المالية الذي سيصبح نافذاً للسنة
المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩. إن تطبيق هذا المعيار سينتج عنه تعديلات في عرض البيانات المالية.

٥,٢ التقديرات والقرارات الهامة

القرارات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة استخدام الإدارة للقرارات وإجراء التقديرات والافتراضات التي قد تؤثر
على قيم الموجودات المالية والمطلوبات والعائدات والمصروفات المدرجة وإفصاحات متعلقة بالالتزامات
الطارئة والمخصصات الناتجة وكذلك القيمة العادلة للسنة. إن التقديرات ضرورية وتعتمد على الافتراضات
المتعلقة بالعوامل المختلفة، كما أن النتائج الفعلية قد تختلف عن القيم المدرجة وتم تفصيلها كما يلي:

القيمة العادلة للأدوات المالية

عندما لا يكون بالإمكان تحديد القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في الميزانية العمومية من
خلال الأسواق النشطة، فإنه يتم تحديدها باستخدام وسائل تقييم متنوعة تتضمن استخدام نماذج حسابية. يتم
استخدام المعلومات المتوفرة في الأسواق وإدخالها في هذه النماذج، وعندما يتعذر ذلك، يتم اتخاذ بعض
القرارات اللازمة لتحديد القيم العادلة. إن القرارات تتضمن اعتبارات للسيولة ومعطيات مثل التناسب
واستمرارية بعض الأدوات طويلة الأجل.

٥,٢ التقديرات والقرارات الهامة (تتمة)

القرارات (تتمة)

تحويل ملكية الممتلكات

قام المصرف بالدخول في عدد من العقود مع مستثمرين لبيع وحدات شقق. تقوم الإدارة بتحديد نسب الملكية في هذه الموجودات وبالتالي فإن مخاطر وفوائد الملكية تنتقل إلى المشتري عند التزامه باستكمال مدفوعات الشراء. يتم توثيق الالتزام عبر توقيع عقد لشراء الملكية ودفعات الشراء المرحلية. بناءً على ذلك يقوم المصرف بإدراج الإيرادات والأرباح عند إنجاز الملكية.

تصنيف الاستثمارات

تقرر الإدارة تصنيف الاستثمار عند شرائه سواء كاستثمار محتفظ به للاستحقاق، محتفظ به للمتاجرة، مدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو متاح للبيع.

أما بالنسبة للاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق، فإن الإدارة تعمل على ضمان الإيفاء بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ وبالتحديد تكون لدى المصرف النية والمقدرة على الاحتفاظ بهذه الاستثمارات للاستحقاق.

يقوم المصرف بتصنيف الاستثمارات كاستثمارات للمتاجرة إذا كان الهدف الأساسي من شرائها هو تحقيق ربح خلال فترة قصيرة عن طريق المضاربين.

إن تصنيف هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل يعتمد على كيفية مراقبة الإدارة لأداء هذه الاستثمارات. إذا لم يتم إدراج الاستثمارات كاستثمارات محتفظ بها للمتاجرة وعندما تتوفر معلومات موثقة عن القيمة العادلة وتم إدراج التغييرات في القيمة العادلة من خلال بيان الدخل في حسابات الإدارة فإنه يتم إدراجها كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كاستثمارات متاحة للبيع.

٥.٢ التقديرات والقرارات الهامة (تتمة)

التقديرات

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة قيام الإدارة بإجراء تقديرات وافتراضات قد تؤثر على قيم الموجودات والمطلوبات المالية والإيرادات والمصروفات والإفصاحات المتعلقة بالالتزامات الطارئة والمخصصات الناتجة، وكذلك القيمة العادلة للسنة. إن التقديرات ضرورية وتعتمد على الافتراضات المتعلقة بالعوامل المختلفة، كما أن النتائج الفعلية تختلف عن القيم المدرجة وقد تم تفصيلها كما يلي:

خسائر الانخفاض على الموجودات المالية والاستثمارية

يقوم المصرف بمراجعة موجوداته المالية والاستثمارية بصفة دورية لتحديد لزوم إدراج مخصص للانخفاض في البيانات المالية متعلق بأي موجودات غير منتجة. وبصفة خاصة، فإن القرارات من قبل الإدارة مطلوبة لتقدير حجم ووقت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصص المطلوب. إن هذه التقديرات ضرورية وتعتمد على الافتراضات حول إمكانية التخلف والخسائر المحتملة وقيمة الضمان الأساسي وتكاليف الاسترداد.

مخصصات انخفاض جماعية للأصول التمويلية والاستثمارية

بالإضافة للمخصصات المحددة مقابل السلفيات الفردية والهامة، فإن المصرف يسجل مخصص انخفاض جماعي مقابل الأصول التمويلية والاستثمارية، والتي لا تكون بحاجة إلى مخصص انخفاض محدد، عندما يكون هناك خطر أعلى عليها مقارنة بتاريخ منحها. إن هذا المخصص العام مبني على الانخفاض في تقييم الأصل أو الاستثمار منذ تاريخ منحه أو شراؤه. إن هذه التقييمات الداخلية تأخذ في عين الاعتبار الانخفاض في تقييم مخاطر الدولة، القطاع الصناعي والتراجع التقني، وكذلك الانخفاض أو ضعف التدفقات النقدية المتوقعة.

تقييم استثمارات في أسهم غير متداولة

يتم تقييم الاستثمارات غير المتداولة في العادة استناداً على أحد العوامل التالية:

- التعاملات الشبيهة في السوق منذ مدد قصيرة؛
- القيمة العادلة لأدوات أخرى مشابهة؛
- التدفقات النقدية المتوقعة والمخصومة بحسب المعدلات الحالية المطبقة لاستثمارات مماثلة من حيث الخصائص والمخاطر؛ أو
- نماذج تقييم أخرى.

إن تحديد التدفقات النقدية وعوامل الخصومات على الاستثمارات الغير متداولة يتطلب تقديرات هامة. يقوم المصرف بتحديد وسائل التقييم وتقييم صلاحيتها على نحو دوري سواء باستخدام أسعار معاملات السوق الحالية التي تم ملاحظتها في نفس الأداة أو من بيانات السوق الأخرى التي تم ملاحظتها.

انخفاض استثمارات الأسهم

يعامل المصرف استثمارات الأسهم المتاحة للبيع كاستثمارات منخفضة القيمة عندما يكون هناك تدني مهم وطويل الأمد في القيمة العادلة لها إلى ما دون التكلفة أو عندما يكون هناك دليل موضوعي على انخفاض القيمة بسبب اعتبارات العوامل الأخرى، ويتضمن ذلك التذبذب الطبيعي في أسعار الأسهم للاستثمارات المتداولة والتدفقات النقدية المستقبلية وعوامل الخصومات للأسهم غير المتداولة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية العامة التي تم تبنيها عند تحضير البيانات المالية الموحدة:

احتساب الإيرادات

مربحة

يتم إدراج إيرادات المربحة على مدى فترة العقد وفق أساس زمني محدد وبناءً على المبلغ المتبقي من قيمة المربحة.

الاستصناع

يتم حساب عوائد الاستصناع وهامش الربح المتعلق بها (الفرق بين السعر النقدي للمصنوع للزبون وتكلفة استصناع المصرف الكاملة) على أساس استحقاقاتها الزمنية.

الإجارة

يتم إدراج إيرادات الإجارة وفق أساس زمني على مدى فترة العقد.

المشاركة

يتم حساب الدخل من المشاركة على أساس تخفيض الرصيد وفق أساس زمني يعكس النتيجة الفعلية على الأصل.

المضاربة

يتم إدراج الدخل أو لخسائر على تمويل المضاربة على أساس الاستحقاق إذا كان بالإمكان قياس الدخل أو الخسائر بدقة. وبخلاف ذلك فإنه يتم إدراج الدخل عندما يتم توزيعه من قبل المضارب، بينما تسجل الخسائر عند إعلانها من قبل المضارب.

صكوك

يتم حساب الدخل وفق أساس زمني محدد على مدى فترة الصكوك.

بيع الممتلكات

يتم إدراج الإيرادات من بيع الأراضي وفقاً لطريقة مبدأ الاستحقاق الكامل عند استيفاء الشروط التالية:

- تم اكتمال عملية البيع وتوقيع العقود؛
- أن يكون الاستثمار المبدئي للمشتري حتى تاريخ البيانات المالية، كافٍ ليكون المشتري ملتزماً بإتمام عملية الشراء؛
- أن يقوم المصرف بنقل فوائد ومخاطر التملك للشاري من خلال معاملة بيع. كما لا يكون للمصرف أي تدخل جوهري في الأرض.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

احتساب الإيرادات (تتمة)

يتم إدراج الإيرادات من بيع الشقق على أساس نسبة الإنجاز حيث يجب الإيفاء بالشروط التالية:

- تم اكتمال البيع وتوقيع العقود؛
- أن يكون الاستثمار المبدئي للمشتري حتى تاريخ البيانات المالية، كافٍ ليكون المشتري ملتزماً بإتمام عملية الشراء؛
- أن تكون أعمال البناء قد حققت تقدماً ملحوظاً، مثل البدء في أعمال التصميم، أو البدء في عقد البناء أو إمكانية الدخول إلى موقع المشروع... الخ.
- لا يستطيع المشتري استرجاع قيمة استثماره إلا في حال عدم تسليم الشقة. تعتقد الإدارة بأن احتمالات عدم تسليم الشقق للزبائن من قبل المصرف ضئيلة جداً؛ أو
- يمكن تحديد إجمالي المبيعات وتكاليف البناء بشكل معقول.

إيرادات الرسوم والعمولة

يتم إدراج إيرادات الرسوم والعمولة عند اكتسابها.

إيرادات الإيجار

يتم إدراج إيرادات الإيجار وفق مبدأ الاستحقاق.

توزيعات الأرباح

يتم إدراج توزيعات الأرباح من استثمارات الأسهم عندما يكون هناك حق لاستلام هذه التوزيعات.

تكلفة بيع الممتلكات

تتضمن تكلفة بيع الممتلكات وتكاليف التطوير. تتضمن تكاليف التطوير تكلفة البنية التحتية والبناء.

الأرصدة والودائع لدى البنوك

يتم إدراج الأرصدة والودائع لدى البنوك بالتكلفة ناقصاً القيم المشطوبة ومخصص الانخفاض في حال وجد.

المربحة العالمية، قصيرة الأجل

يتم إدراج المربحة العالمية، قصيرة الأجل بالتكلفة ناقصاً مخصصات الانخفاض والأرباح المؤجلة.

التمويل الإسلامي والموجودات الاستثمارية

يتكون التمويل الإسلامي والموجودات الاستثمارية من المربحة المدينة، المضاربة، المشاركة، استثمارات في الصكوك، ترتيبات الوكالة، عقود الاستصناع والإجارة.

يتم قياس وإدراج تكلفة الاستصناع في البيانات المالية الموحدة بقيمة لا تتجاوز قيمتها النقدية.

يتم إدراج التمويل الإسلامي والموجودات الاستثمارية الأخرى بالتكلفة ناقصاً أي مخصصات للانخفاض وإيرادات مؤجلة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمارات في ممتلكات
إن الممتلكات المحتفظ بها لغرض كسب الإيجارات أو انتظاراً لارتفاع أسعارها، وتلك التي لا يوجد أي قرار بشأن استخدامها المستقبلية، تصنف كاستثمارات في ممتلكات. يتم قيد استثمارات في الممتلكات بالتكلفة ناقصاً مخصص الاستهلاك وأي تدني في قيمتها. يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة.

ممتلكات قيد التطوير
يتم إدراج الممتلكات التي يتم شراؤها، بناؤها أو في مرحلة التطوير كممتلكات قيد التطوير. يتم إدراج الممتلكات غير المباعة بالتكلفة أو صافي القيمة المحققة، أيهما أقل. يتم إدراج الممتلكات قيد التطوير بالتكلفة زائداً الأرباح/ الخسائر المتعلقة بها ناقصاً شهادات الدفع المرحلية. تتضمن التكلفة؛ تكلفة الأرض وتكاليف أخرى متعلقة والتي يتم رسملتها عند تنفيذ النشاطات الضرورية بغرض إعداد الممتلكات للاستخدام المقصود. إن صافي القيمة المحققة تتمثل بسعر البيع المتوقع ناقصاً المصاريف المتوقع تكبدها لبيع الملكية.

تعتبر الملكية منجزة عندما ينتهي العمل من جميع النشاطات المتعلقة بالبناء، بما فيها أعمال البنية التحتية والمرافق التابعة للمشروع. يتم استبعاد التكلفة، الربح المتعلق بالمشروع وشهادات الإنجاز من ممتلكات قيد التطوير عند الانتهاء من المشروع.

الاستثمار في شركات زميلة
تتم المحاسبة للاستثمارات في الشركات الزميلة وفقاً لطريقة حقوق الملكية المحاسبية وتدرج في الميزانية العمومية بالكلفة زائداً التغيير في حصة المصرف من صافي موجودات الشركة الزميلة أو القيمة القابلة للاسترداد، أيهما أقل. إن الشركات الزميلة هي الشركات التي يتمتع المصرف بأكثر من ٢٠% وأقل من ٥٠% من حقوق التصويت فيها أو التي تمارس عليها تأثير مهم.

استثمارات للمتاجرة
يتم إدراج الاستثمارات المتاجر بها مبدئياً بالتكلفة ويتم إعادة قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة. يتم إدراج جميع الأرباح والخسائر المحققة وغير المحققة في بيان الدخل الموحد كأرباح أو خسائر من الاستثمارات المتاجر بها.

الاستثمارات لغير المتاجرة
يتم تصنيف هذه الاستثمارات كالآتي:

- محتفظ بها للاستحقاق
- استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
- متاحة للبيع

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الاستثمارات لغير المتاجرة (تتمة)

يتم إدراج جميع الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة، وهي القيمة العادلة المدفوعة والتي تتضمن تكاليف الشراء المرتبطة بالاستثمارات.

استثمارات محتفظ بها للاستحقاق

تدرج الاستثمارات ذات الدفعات الثابتة الممكن تحديدها والتي يكون هناك النية للاحتفاظ بها حتى الاستحقاق بالتكلفة المطفأة، ناقصاً مخصص الانخفاض في قيمتهما.

الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتم تصنيف الاستثمارات كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إذا كان بالإمكان قياس القيمة العادلة بدقة وأن يكون تصنيف الاستثمارات من خلال بيان الدخل وفقاً للإستراتيجية الموثقة. يتم إعادة قياس الاستثمارات المدرجة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بعد القياس المبدئي بالقيمة العادلة ويتم إدراج جميع التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل الموحد.

الاستثمارات المتاحة للبيع

بعد القيد الأولي يتم إعادة تصنيف الأسهم المصنفة "كاستثمارات متاحة للبيع" عادةً بالقيمة العادلة إلا إذا كان لا يمكن قياس هذه القيمة بدقة، وفي هذه الحالة فإنه يتم قياسها بالتكلفة ناقصاً الانخفاض. يتم إدراج أي تغيير في القيمة العادلة كبند منفصل في حقوق المساهمين إلى أن يتم استبعادها أو انخفاض قيمتها. عند الاستبعاد أو الانخفاض، فإنه يتم إدراج الأرباح أو الخسائر المتراكمة والمدرجة سابقاً "كتغييرات متراكمة في القيمة العادلة" ضمن حقوق المساهمين في بيان الدخل الموحد للفترة.

الممتلكات والمعدات

يتم إدراج الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً مخصص الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمعدات، بخلاف الأراضي المملوكة ملكاً حراً والتي لها أعمار غير ثابتة. تتوقف معدلات الاستهلاك على الأعمار الإنتاجية المقدرة التالية:

• مباني	٢٠ سنة
• أثاث وتحسينات	٧ سنوات
• أجهزة الحاسوب ومعدات مكتبية	٤ سنوات
• سيارات	٤ سنوات

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الممتلكات والمعدات (تتمة)

يتم رسملة المصاريف المتكبدة لاستبدال بند من بنود الممتلكات والمعدات إذا كان مسجلاً بشكل منفصل، ويتم شطب القيمة الدفترية للبند الذي تم استبداله. كذلك يتم رسملة المصاريف اللاحقة الأخرى فقط عند زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند المتعلق بالممتلكات والمعدات. تدرج جميع المصاريف الأخرى في بيان الدخل عند تكبد المصروفات.

يتم استبعاد بنود الممتلكات والمعدات عند بيعها أو عندما لا تكون هناك فائدة مستقبلية متوقعة من الاستخدام أو الاستبعاد. يتم إدراج أي خسائر أو أرباح ناتجة من استبعاد الأصل في بيان الدخل الموحد في السنة التي تم فيها استبعاد الموجودات.

الهيئات الحكومية

يتم إدراج الهيئات الحكومية عندما يكون هناك دليل موضوعي بأنه سيتم استلام الهبة وسيتم التقيد بجميع الشروط المتعلقة بها. في حال كانت الهبة متصلة بمصروف معين، فإنه يتم إدراج الهبة في بيان الدخل على مدى الفترة التي يتوقع أن يستنفذها للمصروف. عندما يستلم المصرف هبات غير مالية وبدون أية شروط مرفقة، فإنه يتم تسجيل الهبة والأصل بقيمة عينية.

المخصصات

يتم تكوين مخصصات عند حصول التزامات مالية على المصرف (قانونية أو استثنائية) ناتجة عن أحداث سابقة ويكون هناك احتمال لسداد الالتزام ويمكن قياس تكلفة سداده بدقة.

الودائع

يتم إدراج ودائع العملاء والمطلوبات للمصرف والمؤسسات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

يقوم المصرف بتوفير مكافآت نهاية الخدمة لموظفيه. يتم عادة احتساب هذه المكافآت على أساس فترة الخدمة للموظفين وإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. وتدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

يتم احتساب المساهمات التقاعدية المستحقة الدفع لصندوق أبوظبي لمعاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية بالنسبة للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة كنسبة من رواتب الموظفين. تعتبر التزامات المصرف محدودة بهذه المساهمات والتي يتم إدراجها كمصروف عند استحقاقها.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الزكاة

يتم احتساب الزكاة وفقاً للنصوص المطبقة من النظام الأساسي للمصرف ويتم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية على النحو التالي:

- يتم اقتطاع الزكاة على حقوق المساهمين من توزيعات الأرباح لهم وتحتسب كمساهمة زكاة (حقوق المساهمين ناقصاً رأس المال المدفوع، واحتياطي أراضي المنحة زائد مكافأة نهاية الخدمة للموظفين).
- تحتسب الزكاة على معادلة مخصص الأرباح وتحمل على هذا المخصص بعد احتسابها.
- تصرف أموال الزكاة بواسطة لجنة يعينها مجلس الإدارة تعمل وفقاً للائحة محددة من قبل مجلس الإدارة.
- الزكاة على رأس المال المدفوع لا تدخل في احتساب الزكاة وتدفع من قبل المساهمين أنفسهم.

توزيع الأرباح

يتم توزيع الأرباح ما بين المودعين والمساهمين وفقاً للإجراءات الخاصة بالمصرف ويتم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف.

النقدية وشبه النقدية

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، تعتبر النقدية وشبه النقدية نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية، مستحقات من المصارف والمرابحة الدولية. تتكون شبه النقدية من الاستثمارات السائلة قصيرة الأجل التي يكون بالإمكان تحويلها ببسر إلى مبالغ نقدية والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل عند الدخول بها.

تاريخ المتاجرة والسداد المحاسبي

إن جميع مشتريات وبيع الموجودات المالية يتم قيدها عند تاريخ الدفع وهو تاريخ تسليم الاصل للطرف الآخر. إن هذه العمليات تستوجب شراء أو بيع الموجودات المالية التي يتم تحديدها من قبل عرف معين أو السوق نفسه.

الدخل المستبعد

وفقاً لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لدى المصرف فإنه يتوجب على المصرف تحديد الدخل الناتج من مصادر غير مقبولة حسب مبادئ الشريعة الإسلامية وإبقاء هذه المبالغ في حساب منفصل يتم استخدامه في الأنشطة الاجتماعية المحلية (دخل مستبعد).

الموجودات الائتمانية

إن الموجودات المحتفظ بها كأمانات أو بصفة ائتمانية لا تعتبر كموجودات للمصرف وبالتالي، لم يتم إدراجها في البيانات المالية الموحدة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وإظهارها بصافي قيمتها في الميزانية العمومية عند وجود حق قانوني قابل للتنفيذ لإجراء المقاصة وعندما يكون لدى المصرف النية في سداد المبلغ الصافي أو تحصيل الموجودات وسداد المطلوبات في نفس الوقت.

انخفاض الموجودات المالية وعدم قابلية تحصيلها

يتم بتاريخ كل ميزانية عمومية، إجراء تقييم للتأكد من وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة أي أصل مالي. في حالة وجود مثل هذا الدليل، فإنه يتم إثبات أية خسارة ناجمة عن ذلك الانخفاض في بيان الدخل الموحد. يتم تحديد الانخفاض كالتالي:

(أ) بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن الانخفاض يعتمد على التدفقات النقدية المقدرة المخصومة حسب سعر الفائدة الأصلي الفعلي.

(ب) بالنسبة للموجودات المدرجة بالقيمة العادلة، فإن الانخفاض يمثل الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة.

(ج) بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة، فإن الانخفاض يعتمد على القيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة بمعدل العائد الحالي السائد في السوق لموجودات مالية مماثلة.

يتم عكس خسائر الانخفاض للاستثمارات المتاحة للبيع كزيادة في التغيرات في القيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين. كما يتم تكوين مخصص لتغطية الانخفاض العام في قيمة الأصول بناءً على العوائد المتوقعة منها.

استبعاد الأدوات المالية

الأصول المالية

يتم استبعاد الأصول المالية (أو، عند الحاجة جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة متشابهة في الأصول المالية) عندما:

- لا يوجد لدى المصرف الحق في استلام التدفقات النقدية؛
- يكون للمصرف الحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل، ولكن يكون هناك التزام لدفعها بالكامل إلى طرف ثالث من خلال عملية تحويل متفق عليها؛
- قام المصرف بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية أو إماء (أ) قام بتحويل جميع مخاطر وفوائد التملك للأصل، أو، (ب) لم يتم تحويل أو إبقاء جميع المخاطر والفوائد وإنما قام بتحويل حقوق التحكم في الأصل.

عندما يقوم المصرف بتحويل حقوق استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن لم يحول ولم يبق على نسبة كبيرة من المخاطر والفوائد المتعلقة بالأصل ولم يحول حقوق التحكم، يتم إدراج الأصل حتى نسبة التحكم المتبقية للمصرف في الأصل. إن التحكم المستمر في الأصل والذي يأخذ شكل الضمان على الأصل المحول، يتم قياسه بسعر الإدراج الأولي أو أعلى مبلغ ممكن أو يدفعه المصرف، أيهما أقل.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استبعاد الأدوات المالية (تتمة)

الأصول المالية (تتمة)

عندما تكون نسبة التحكم المستمر بشكل مكتوب و/أو خيار الشراء (بما فيها خيار الدفع نقداً أو بشكل مشابه) في الأصل المحول، فإن نسبة التحكم المستمر تكون بمقدار المستوى الذي يمكن للمصرف أن يتحكم فيه بالأصل، إلا في حالة شراء (بما فيها خيار الدفع نقداً أو بشكل مشابه) الأصل بالقيمة العادلة، فإن نسبة التحكم في الأصل يتم قياسها بالقيمة العادلة للأصل المحول أو السعر المتوجب دفعه اختياريًا، أيهما أقل.

المطلوبات المالية

يتم استبعاد المطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام المتعلق بها، أو يتم إعفاء المصرف منها. عندما يتم استبدال مطلوبات مالية حالية من نفس المقرض بشروط مختلفاً نسبياً، أو يتم تعديل شروط مطلوبات مالية جذرياً، يتم اعتماد هكذا تحويل أو تغيير كاستبعاد للمطلوبات الأولية ويتم إدراج المطلوبات الجديدة، ويتم إدراج أية فروقات في بيان الدخل.

انخفاض الموجودات غير المالية

يقوم المصرف بتقييم فيما إذا كان هناك مؤشر انخفاض لأحد الموجودات في تاريخ الميزانية العمومية. في حال وجود مثل هذا المؤشر، أو عند وجود ضرورة تحديد الانخفاض السنوي فإن المصرف يقوم بتقدير مبلغ الأصل القابل للاسترداد. إن المبلغ القابل للاسترداد للأصل هو الأعلى من القيمة العادلة لوحدة إنتاج النقد للأصل ناقصاً تكاليف البيع والقيمة المستخدمة ويتم تحديدها لكل أصل على حدة، إلا إذا كان الأصل لا ينتج تدفقات نقدية مستقلة بصورة كبيرة عن تلك المتعلقة بالموجودات أو مجموعة من الموجودات.

عندما تتعدى قيمة الأصل المدرجة القيمة القابلة للاستيراد، فإنه يتم احتساب مخصص للانخفاض ويتم تخفيضه إلى القيمة القابلة للاسترداد.

تثبت خسائر انخفاض العمليات المستمرة في بيان الدخل في الفئات نفسها للأصل المخفض.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. تحول الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية بتاريخ الميزانية العمومية حسب أسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. إن أية أرباح أو خسائر تنتج عن التغيرات في أسعار الصرف في وقت لاحق لتاريخ المعاملة يتم تثبيتها في بيان الدخل الموحد.

لا يتم اعتبار موجودات ومطلوبات العمليات الأجنبية على أنها جزءاً مكملاً لعمليات المركز الرئيسي ويتم تحويلها حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ الميزانية العمومية. تحول بنود الإيرادات والمصروفات حسب متوسط أسعار الصرف للفترة. وتؤخذ أية فروقات ناتجة عن التحويل مباشرة إلى احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

الكفالات المالية

يقدم المصرف كفالات مالية تتألف من اعتمادات مستندية وكفالات وأوراق قبول من ضمن أعماله المعتادة. يتم إدراج الكفالات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة تحت بند "المطلوبات الأخرى". لاحقاً للإدراج ، يتم قياس التزامات المصرف تحت هذه الكفالات بالمبلغ الأعلى للقيمة العادلة الأولية ناقصاً، المبلغ المطفأ الإجمالي المحتسب لإدراج الرسوم في بيان الدخل تحت بند صافي إيرادات الرسوم والعمولات على مدى فترة الكفالة وأفضل تقدير للنفقة المطلوبة لتسديد أي التزامات مالية تنتج عن هذه الكفالة.

يتم أخذ أي زيادة في الالتزامات المتعلقة بالكفالات المالية في بيان الدخل تحت بند "مصرف خسارة الائتمان". يتم إدراج أي ضمان كفالة مالية في بيان الدخل ضمن "صافي إيرادات الرسوم والعمولات" عند استبعاد وإلغاء وانتهاء الكفالة.

٣ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إعداد تقارير القطاعات

يمثل القطاع عنصر مميز للمصرف حيث ما يقدم المنتجات أو الخدمات (قطاع الأعمال)، أو يقدم المنتجات أو الخدمات ضمن بيئة اقتصادية محددة (قطاع جغرافي)، حيث يخضع للمخاطر والمكافآت التي تختلف عن تلك الخاصة ببقية القطاعات. تشمل إيرادات ومصرفات القطاع وقطاع الأداء على تحويلات ما بين قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية.

القيمة العادلة

فيما يتعلق بالاستثمارات المتاجر بها في أسواق مالية منتظمة، فيتم تحديد قيمها العادلة بالرجوع إلى الأسعار المتداولة في السوق عند الإقفال بتاريخ الميزانية العمومية. تستخدم أسعار العطاءات للموجودات وأسعار العروض للمطلوبات.

فيما يتعلق بالاستثمارات غير المتداولة، فإنه يتم تحديد تقدير معقول للقيمة العادلة بالرجوع إلى سعر السوق لاستثمارات مشابهة في تاريخ الميزانية العمومية.

بالنسبة للقيمة العادلة لعقود الصرف للعملات الأجنبية الآجلة، فإنها تحتسب بالرجوع إلى أسعار الصرف الآجلة ذات الاستحقاقات المشابهة.

٤ الدخل من المربحة، المضاربة، الاجارة وتمويلات اسلامية أخرى، صافي

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم	
٨٩٦,٦٠٦	٨٤٦,٥٦٧	المربحة
٩٤,١٠٢	١٣٠,٥٢٢	المضاربة
٥٢٢,٢٠٩	٧١٤,٧٠٤	الاجارة
١٨,٥٩٠	٢٦,٨٣١	الاستصناع
<u>١,٥٣١,٥٠٧</u>	<u>١,٧١٨,٦٢٤</u>	

٥ الرسوم، العمولات وإيرادات صرف عملات أجنبية، صافي

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم
٧٩,٦٩٨	١٢٢,٨٣١
٢٧,٠١٩	٢١,٧٠٩
<u>١٠٦,٧١٧</u>	<u>١٤٤,٥٤٠</u>

صافي إيرادات الرسوم والعمولات
الأرباح من تحويل عملات أجنبية

٦ إيرادات استثمارات وإيرادات أخرى

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم
١١,٣٣٦	٢٦,٨٩٧
٣٢,٤٠١	٣٧,٢٠٦
٩,٧٦٨	٢٠٩,٨٢٤
٢٢,١٠٢	٢٩,٩٣٨
<u>٧٥,٦٠٧</u>	<u>٣٠٣,٨٦٥</u>

توزيعات الأرباح من استثمارات الأسهم
الدخل من الصكوك الإسلامية
الربح من بيع استثمارات في ممتلكات
أخرى

٧ تكاليف الموظفين

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم
١٨٧,٩٦٦	٢٣٨,٩٩٠
٧,٧٧٧	١٦,٣٨١
٥٦,٠٩٧	١٢١,١٠٩
<u>٢٥١,٨٤٠</u>	<u>٣٧٦,٤٨٠</u>

الأجور والمرتبات
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
مكافآت أخرى

٨ الربح للسهم

يحتسب الربح الأساسي على السهم بتقسيم أرباح السنة المتعلقة بحاملي الأسهم العاديين للمصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة وعدد الأسهم التي سيتم إصدارها عند التحويل الإجباري للصكوك الإسلامية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٣ (المعدل).

يحتسب الربح المخفض على السهم بتقسيم الأرباح المتعلقة بحاملي الأسهم العاديين للمصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال السنة، والمعدلة لتأثيرات الأدوات المالية المنخفضة.

٨ الربح للسهم (تتمة)

إن الجدول التالي يبين بيانات الربح والأسهم المستخدمة في احتساب ربحية السهم:

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
٥٧١,٠١٤	٧٦٨,٤٧٥	ربح السنة المتعلق بحاملي الأسهم (ألف درهم)
١٤٣,٣٨٤	١٨٥,٩٤١	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الصادرة (آلاف)
٣,٩٨	٤,١٣	الربح الأساسي والمخفض للسهم (درهم)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، لم يتم المصرف بإصدار أي أدوات قد تخفف الربح الأساسي للسهم عند التحويل أو الاستخدام.

كما في ٢٩ مارس ٢٠٠٧ قام المصرف بإصدار صكوك إسلامية قابلة للتحويل لأحد المساهمين بقيمة ٢ مليار درهم تم دفعها بالكامل في ٢٩ مارس ٢٠٠٧.

إن الصكوك الإسلامية قابلة للتحويل الإلزامي إلى أسهم المصرف العادية مقابل ٤٢,٥٠ درهم لكل سهم من قبل هذا المساهم في أو قبل ٢٨ مارس ٢٠٠٨.

حسب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٣، بما أن الصكوك الإسلامية هي إلزامية التحويل، فإنه يتم احتسابها من ضمن حساب الربح الأساسي على السهم منذ تاريخ دخول العقد مع المساهم.

إن ربحية السهم للمساهمين العاديين، بناءً على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية هو كالتالي:

٢٠٠٦	٢٠٠٧	
٥٧١,٠١٤	٧٦٨,٤٧٥	ربح السنة المتعلق بحاملي الأسهم (ألف درهم)
١٤٣,٣٨٤	١٥٠,٠٠٠	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية المصدرة (آلاف)
٣,٩٨	٥,١٢	الربح على السهم (درهم)

٩ النقد والأرصدة لدى المؤسسات المالية والمصرف المركزي

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم	
١,١٩٨,٧٦٢	١,٧٠٧,٠٩٨	أرصدة لدى مصرف الإمارات المركزي
٣١,٢٢١	٣٣٨,٣٨٥	أرصدة لدى المؤسسات المالية
٢٠٩,٥٧٨	٢٥٣,٣٦٧	النقد في الصندوق
١,٤٣٩,٥٦١	٢,٢٩٨,٨٥٠	أرصدة لدى المصرف المركزي والمؤسسات المالية والنقد
٥,٦٣٠,٢١٠	٨,٩١٣,٤٧٥	مربحة قصيرة الأجل مع المؤسسات المالية
(٤,٦٠١,٤٣٢)	(٣,٢٦٩,٠٥٦)	مربحة قصيرة الأجل مستحقة للمصارف والمؤسسات المالية
٢,٤٦٨,٣٣٩	٧,٩٤٣,٢٦٩	النقدية وشبه النقدية

وفقاً للشريعة الإسلامية، لم يتم المصرف بالحصول على فائدة على الأرصدة مع المصارف.

إن الأرصدة لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات تتضمن مبلغ ١,٥٨٥,٩٧٨ ألف درهم (٢٠٠٦: ١,١٣٦,٦٨١ ألف درهم) والتي تمثل احتياطي مالي إلزامي غير متوفر للاستعمال لاحتياجات المصرف المالية اليومية.

١٠ المربحة وتمويلات إسلامية أخرى

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم	
١٠,٤٩٦,٠٦٠	١٣,٠٢٧,١٧٠	مربحة
٢٧٢,٠١٤	٣٢١,٢١٧	استصناع
١,٧١٩,٩٥٩	١,٦٠٨,٠٠٨	مضاربة
٦١٤,٢٢٩	٦٤٣,٥٣٦	تمويلات مدينة أخرى
١٣,١٠٢,٢٦٢	١٥,٥٩٩,٩٣١	إجمالي المربحة والتمويلات الإسلامية الأخرى العاملة
١٢٤,٣٥٤	١١١,٤٢١	إجمالي المربحة والتمويلات الإسلامية الأخرى غير العاملة
١٣,٢٢٦,٦١٦	١٥,٧١١,٣٥٢	إجمالي المربحة والتمويلات الإسلامية الأخرى
(١,٩٢٨,٠٠٠)	(٢,٥٠٠,٤٦٦)	ناقصاً: الإيرادات المؤجلة
(١٨٥,٩٠٩)	(٣٣٠,٥٦٦)	ناقصاً: مخصص الانخفاض للمربحة والتمويلات الإسلامية
١١,١١٢,٧٠٧	١٢,٨٨٠,٣٢٠	

١٠ المراجعة وتمويلات إسلامية أخرى (تتمة)

بلغت الحركة في مخصص المراجعة والتمويلات الإسلامية الأخرى خلال السنة كما يلي:

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم	
١٩٢,٣٤٨	١٨٥,٩٠٩	كما في ١ يناير
(٣,١٣٠)	١٥٠,١٣٣	تكاليف (استرداد) السنة
(٣,٣٠٩)	(٥,٤٧٦)	المشطوب خلال السنة
<u>١٨٥,٩٠٩</u>	<u>٣٣٠,٥٦٦</u>	كما في ٣١ ديسمبر

إن توزيع المراجعة، المضاربة والتمويلات الإسلامية الأخرى حسب القطاع الجغرافي والصناعي هي كما يلي:

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم	
٩,٧٧٠,٧٧٧	١١,٧٤٧,٦٩٧	القطاع الجغرافي
١,١٢٤,٢٩٠	٦٧٧,٢٥١	الإمارات العربية المتحدة
١١١,٧٤٤	١١٦,١٦٦	الشرق الأوسط
١٠٥,٨٩٦	٣٣٩,٢٠٦	أوروبا
<u>١١,١١٢,٧٠٧</u>	<u>١٢,٨٨٠,٣٢٠</u>	أخرى
٤٤٥,٣٨٥	٦١,٤٤٧	القطاع الاقتصادي
٦٢٤,٠٦٧	٨٤٧,٩٣٠	القطاع المالي
١,١٥٣,٣٥٠	١,١٠٥,٩٨٤	التجارة والصناعة
٥٧,٧١١	٩٦,٦٦٥	البناء والعقارات
٦,٣٩٤,٠٤٥	٩,٢٨٦,٣١٤	الطاقة
٢,٤٣٨,١٤٩	١,٤٨١,٩٨٠	الأفراد
<u>١١,١١٢,٧٠٧</u>	<u>١٢,٨٨٠,٣٢٠</u>	أخرى
		مجموع الموجودات

١١ تمويلات الإجارة

تمثل تمويلات الإجارة صافي الاستثمار في الموجودات التأجيريه للفترة التي إما تعادل أو تغطي اجزاء رئيسية من الأعمار الإنتاجية لهذه الموجودات. تنص اتفاقية التأجير على انتقال الأصل المؤجر إلى المستأجر عند استلام الدفعة النهائية منه.

إن مدفوعات التأجير المدينة المستقبلية المجمعة هي:

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم	
١,٧٣٤,٤١٤	١,٨٢٤,٧٠٩	مستحقة خلال سنة
٨,١٦٣,٨٣٥	٨,٢٩٢,٣٣١	مستحقة من السنة الثانية إلى الخامسة
٢,٣٣٢,٠٢٨	٦,٠٨٩,١٣٩	مستحقة بعد خمس سنوات
١٢,٢٣٠,٢٧٧	١٦,٢٠٦,١٧٩	
(٢,٨٣٧,٩٩٦)	(٤,٢٨٢,٧٥٥)	ناقصاً: الإيرادات غير المكتسبة
(٧,٣٧٩)	(٦,٨٣٣)	الإيرادات المؤجلة
(٦٠,٩٠٦)	(٢٠,٨٨٩)	مخصص انخفاض تمويلات إجارة
٩,٣٢٣,٩٩٦	١١,٨٩٥,٧٠٢	صافي قيمة أدنى مدفوعات التأجير المدينة

إن توزيع تمويلات الإجارة حسب القطاع الجغرافي والصناعي هي كما يلي:

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم	
٩,٢٧٩,٧٧٠	١٠,٩٧٢,٦٥٠	القطاع الجغرافي
٤٤,٢٢٦	٩٢٣,٠٥٢	الإمارات العربية المتحدة
٩,٣٢٣,٩٩٦	١١,٨٩٥,٧٠٢	الشرق الأوسط
٤٣٩,٤٩٢	٥٨٣,٥٨٠	القطاع الاقتصادي
٤٤٣,٧٥٩	٧٥١,١٢٨	التجارة والصناعة
٦٤,٩٤٧	-	البناء والعقارات
٢,٠٧٨,٦٧٨	٢,٠١٧,٠٣٢	الاتصالات
٣,٥٩١,٦٠٢	٥,١٠٥,٨٦٢	الطاقة
٢,٧٠٥,٥١٨	٣,٤٣٨,١٠٠	افراد
٩,٣٢٣,٩٩٦	١١,٨٩٥,٧٠٢	أخرى

١٢ الاستثمارات

٢٠٠٧ ألف درهم	٢٠٠٦ ألف درهم	
٢١٢,٠٨٢	١٢٢,٢٢٦	استثمارات في أسهم مدرجة - بالقيمة العادلة
٢٥٩,٢١٥	٢١٨,١٥٤	محلية
٣٥٧,٥٥٦	٥٦٧,٧٠٨	أجنبية
٨٢٨,٨٥٣	٩٠٨,٠٨٨	صكوك
١٢٠,٤٧٩	١٧١,٩٤٦	استثمارات في أسهم غير مدرجة - بالتكلفة
١٠١,٥٦٨	١٢٩,٥٢٨	استثمارات أسهم
١٥٥,٧٠٤	١٥٦,٤٠٠	استثمارات في صناديق خاصة
٢٥,٥٢٩	٦٨,٦٥٥	استثمارات مشاركة
٤٠٣,٢٨٠	٥٢٦,٥٢٩	استثمارات خاصة أخرى
(٤٩,٤٣٧)	(٤٧,٤٢٦)	ناقصاً: مخصص الانخفاض للاستثمارات
٣٥٣,٨٤٣	٤٧٩,١٠٣	
٤٣,٣٩٦	٨١,٣٦٤	الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق:
١,٢٢٦,٠٩٢	١,٤٦٨,٥٥٥	الصفقات المستبعدة

تمثل الاستثمارات في الصناديق الخاصة، استثمارات في محافظ وشراكة محدودة لتمويل عمليات شركات تكون قادرة على تحقيق عوائد أعلى من تلك الممكن تحقيقها في أسواق الأسهم.

يتم قيد الاستثمارات غير المدرجة المتاحة للبيع بسعر الشراء لعدم توفر قيمة عادلة يمكن الاعتماد عليها. لا يوجد أسواق نشطة لهذه الاستثمارات.

١٣ الاستثمارات في شركات زميلة

إن تفاصيل استثمار المصرف في الشركات الزميلة كما في ٣١ ديسمبر هو كما يلي:

اسم الشركة الزميلة	بلد المنشأ	حصة أسهم الملكية	حصة التصويت	النشاط الرئيسي
البنك الوطني للتطوير	جمهورية مصر العربية	٤٩	٤٩	مصرف تجاري
بنك البوسنة الدولي	البوسنة	٢٧	٢٧	مصرف إسلامي
أبوظبي الوطنية للتكافل - شركة مساهمة خاصة	أبوظبي	٢٣	٢٣	تأمين إسلامي
شركة عقارات بنك البوسنة	البوسنة	٢٧	٢٧	العقارات

١٣ الاستثمارات في شركات زميلة (تتمة)

فيما يلي معلومات مالية مختصرة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة:

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم	
١٦١,٠٤٤	١٧٣,٥٤٨	الحصة من الميزانية العمومية للشركات الزميلة
(١٠٥,٧٦٧)	(١١٢,٢٢٧)	الموجودات
٥٥,٢٧٧	٦١,٣٢١	المطلوبات
=====	=====	صافي الموجودات
٥٥,٢٧٧	٦١,٣٢١	
=====	=====	القيمة المدرجة لاستثمارات في شركات زميلة

الحصة لإيرادات وربح للشركات الزميلة
العوائد
ربح السنة

إن المعلومات المدرجة أعلاه لا تتضمن المعلومات المختصرة للاستثمار في البنك الوطني للتطوير لسنة ٢٠٠٧ بما أنه لم يتم إصدار بيانات مالية تتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

١٤ الاستثمارات في الممتلكات

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم	
-	١,٣٤٩,٦٠٥	الرصيد كما في ١ يناير
١,٦٦٦,٦٥٥	١٧٨,٨٢١	إضافات خلال السنة
٥٩,٩٤٠	-	المحول من الممتلكات والمعدات
(٣٧٦,٩٩٠)	(٦٥٧,٦١٧)	مباع خلال السنة
١,٣٤٩,٦٠٥	٨٧٠,٨٠٩	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر
=====	=====	

إن عوائد التأجير من الاستثمار في الممتلكات، والتي تمثل إيجارات تحت عقود تأجير تشغيلية، بلغت ٤,٣٦٠ ألف درهم (٢٠٠٦: ٤,٠٢٧ ألف درهم).

باعتقاد الإدارة، فإن الزيادة في القيم العادلة للاستثمارات في الممتلكات لا تختلف مادياً عن التكلفة.

١٥ ممتلكات قيد التطوير

٢٠٠٦	٢٠٠٧
ألف درهم	ألف درهم
-	٢٦٧,٣٠٥
٢٦٧,٣٠٥	٣٣,٩٠٩
<u>٢٦٧,٣٠٥</u>	<u>٣٠١,٢١٤</u>
=====	=====

الرصيد كما في ١ يناير
الإضافات خلال السنة

يتضمن رصيد ممتلكات قيد التطوير أراضي بقيمة ٢٦٧,٣٠٥ ألف درهم (٢٠٠٦: ٢٦٧,٣٠٥ ألف درهم)
مملوكة من قبل شركة تابعة للمصرف.

١٦ موجودات أخرى

٢٠٠٦	٢٠٠٧
ألف درهم	ألف درهم
٤٠,٤٨٦	٤٥,٣٣٠
٢٥,١٥٩	١٠,٩٨٠
١٠٦,٣٩١	٢٣٩,٥٣٩
٣١٩,٦٥٢	٥٨٢,٥٢١
<u>٤٩١,٦٨٨</u>	<u>٨٧٨,٣٧٠</u>
=====	=====

مبالغ مدفوعة مقدماً
أرباح مستحقة
مبالغ مدفوعة مقدماً للاستثمار
أخرى

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

١٧ الممتلكات والمعدات

أراضي ألف درهم	مباني ألف درهم	أثاث وتحسينات ألف درهم	أجهزة حاسوب ومعدات مكتبية ألف درهم	سيارات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	إجمالي ألف درهم
٥٩,٩٤٠	٦,٣٩٥	٤١,١٤٦	٦٧,٢٥٢	٢,١٨٥	٥,٠٢١	١٨١,٩٣٩
-	٧	٥,٥٧٣	٢٣,٥٠٠	١,٥١٩	٢٢,٥٧٥	٥٣,١٧٤
-	-	-	-	-	(٣٩)	١٢٩,٢٣٩
١٢٩,٢٣٩	-	-	٢٠٧	(١٦٢)	(٩,٠٣٢)	(٥٩,٩٧٩)
(٥٩,٩٤٠)	-	٨,٧٤٩	(٢٢٠)	٣,٥٤٢	١٨,٥٢٥	-
٧٦	-	(١٨)	٩٠,٧٣٩	١,٨١٢	١٠٨,٤٥٧	٣٠٣,٩٧٣
-	٦,٤٠٢	٥٥,٤٥٠	٢٦,٩٨٣	-	(١١,٢٥١)	١٨٠,٤٠٠
١٢٩,٣١٥	-	٤٣,١٤٨	٣,٩٣٥	(٣٨٨)	-	-
-	-	٧,٣١٦	(٥٦)	٤,٩٦٦	١١٥,٧٣١	(٩٤١)
-	-	(٤٩٧)	١٢١,٦٠١	١,٣٠٨	-	٤٨٣,٤٣٢
-	٦,٤٠٢	١٠٥,٤١٧	٤٥,٣٢٠	٥٧٦	-	٧٢,٠٥٩
١٢٩,٣١٥	-	٢٥,٠٣٦	١٢,٤١٧	(١٦٢)	-	١٨,٩٨٥
-	٣٩٥	٥,٦٧٢	(٢٢٠)	١,٧٢٢	-	(٤٠٠)
-	٣٢٠	(١٨)	٥٧,٥١٧	٧٨٨	-	٩٠,٦٤٤
-	٧١٥	٣٠,٦٩٠	١٦,٩٨٩	(٣٨٨)	-	٢٥,٤٨٥
-	٣٢٠	٧,٣٨٨	(٥٦)	٢,١٢٢	-	(٩٤١)
-	-	(٤٩٧)	٧٤,٤٥٠	-	-	١١٥,١٨٨
-	١,٠٣٥	٣٧,٥٨١	٤٧,١٥١	٢,٨٤٤	١١٥,٧٣١	٣٦٨,٢٤٤
-	٥,٣٦٧	٦٧,٨٣٦	٣٣,٢٢٢	١,٨٢٠	١٨,٥٢٥	٢١٣,٣٢٩
١٢٩,٣١٥	٥,٦٨٧	٢٤,٧٦٠	-	-	-	-
١٢٩,٣١٥	-	-	-	-	-	-

التكلفة:
كما في ١ يناير ٢٠٠٦
إضافات
إعادة تقييم
محول إلى استثمارات في ممتلكات
المحول من أعمال رأسمالية قيد التنفيذ
استبعادات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦
إضافات
تحويلات
استبعادات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧
الاستهلاك:
كما في ١ يناير ٢٠٠٦
تكاليف السنة
المتعلق بالاستبعادات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦
تكاليف السنة
المتعلق بالاستبعادات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧
صافي القيمة الدفترية
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
٣١ ديسمبر ٢٠٠٧

١٨ مبالغ مستحقة لمؤسسات المالية

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم
١٣٨,٤٥٣	١١٧,٥٢٠
٤,٩٧١,٥٠٩	٣,٧١٢,٦٩٤
٢٣٥,٧٥٥	٣٥٤,٩٤٣
<u>٥,٣٤٥,٧١٧</u>	<u>٤,١٨٥,١٥٧</u>

مراجعة معكوسة
ودائع الوكالة
الحسابات الجارية

١٩ حسابات المودعين

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم
٥,٨٣٠,٤٣١	٨,٣٦٦,٤١٩
٣,٦٩٧,٢٠٩	٦,١٥٩,١٩٠
١٤,٢٩٤,٤٢٥	١٥,١٠٣,٢١٧
<u>٢٣,٨٢٢,٠٦٥</u>	<u>٢٩,٦٢٨,٨٢٦</u>

حسابات الاستثمار
حسابات لغير الاستثمار
ودائع الوكالة

يقوم المصرف بصفة عامة باستثمار جميع ودائع الاستثمار وحسابات الائتمان، مع تعديلات احتياطي متطلبات بنك الإمارات المركزي ومتطلبات السيولة للمصرف.

بلغت التوزيعات للمودعين وحاملي الصكوك للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ ما قيمته ١,٤٣٩ مليون درهم (٢٠٠٦: ١,٣٥٢ مليون درهم). بلغت أرصدة أكبر ٥ مودعين لدى المصرف ٢١% من مجموع حسابات المودعين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ (٢٠٠٦: ٢٦%).

فيما يتعلق بحسابات الاستثمارات وودائع الوكالة فإن المصرف يعتبر دائماً فقط في حال عدم الالتزام، الإهمال أو خرق العقد.

٢٠ مطلوبات أخرى

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم
٨٨٤,٢٥٤	١,٣٠٤,٥٣٥
٢٥٦,١٤٦	٣١٦,١٦٢
٦٠,٧٥٦	١٧٥,٧٢٦
٢١٣,٨٧٩	٧٢,٨٩٥
<u>١,٤١٥,٠٣٥</u>	<u>١,٨٦٩,٣١٨</u>

دائنون تجاريون
الربح المستحق للتوزيع للمودعين وحملة الصكوك
مصاريف مستحقة
أخرى

٢١ صكوك دائنة

قام المصرف، من خلال شركته التابعة بالكامل "شركة شركة ادیب للصكوك المحدودة" شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في جزر الكيمان، في ١٢ ديسمبر ٢٠٠٦ بإصدار أوراق صكوك متوسطة الأجل لمدة خمس سنوات مصنفة غير ثانوية وغير مضمونة بقيمة استحقاق تبلغ ٨٠٠ مليون دولار أمريكي تستحق في ٢٠١١ كأصدار أول عن إجمالي صكوك بقيمة ٥ مليار دولار أمريكي كسندات يورو متوسطة الأجل (EMTN) مسجلة لدى هيئة الإدراج في المملكة المتحدة (UKLA).

٢٢ رأس المال

٢٠٠٦	٢٠٠٧
ألف درهم	ألف درهم
١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠
=====	=====

المصرح به، المصدر والمدفوع بالكامل
١٥٠ مليون (٢٠٠٦: ١٥٠ مليون) سهم عادي بقيمة
١٠ دراهم لكل سهم

٢٣ الاحتياطات

الاحتياطي القانوني
وفقاً لقانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لعام ١٩٨٤ (وتعديلاته) والنظام الأساسي لشركة المصرف، يتم تحويل ١٠% من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني. يجوز للمصرف وقف هذا التحويل عندما يبلغ الاحتياطي ٥٠% من رأس المال المدفوع. إن الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع على المساهمين.

الاحتياطي العام
وفقاً للمادة ٥٧ (٢) من النظام الأساسي للمصرف، قررت الجمعية العمومية، بناءً على توصية من مجلس الإدارة تحويل ١٠% من صافي الأرباح السنوية إلى الاحتياطي العام. يستخدم هذا الاحتياطي لأغراض يتم تحديدها من قبل الجمعية العمومية بناءً على توصية من مجلس الإدارة.

٢٤ أرباح مقترح توزيعها

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بقيمة ٣٠٠,٠٠٠ ألف درهم (٢٠٠٦: ١٥٠,٠٠٠ ألف درهم) تمثل ٢٠% (٢٠٠٦: ١٠%) من رأس المال المدفوع. إن هذه التوزيعات يجب أن تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية العادية.

٢٥ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تمثل الأطراف ذات العلاقة الشركات الزميلة، المساهمون الرئيسيون، المدراء، موظفي الإدارة الرئيسيين للمصرف والشركات التي يسيطرون عليها أو عليها سيطرة مشتركة أو يؤثرون فيها. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بهذه المعاملات من قبل إدارة المصرف.

٢٥ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

خلال السنة تكونت المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة من الآتي:

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم	
٥٩٤	-	الأرباح وإيرادات استثمار أخرى
٢,٠٧٨	-	رسوم الإيرادات
٣٦,٧٥٨	٦,٣٨٤	الإيرادات من المرابحة والإجارة والاستصناع
١,٩١١	٩٤	الأرباح الموزعة للمودعين وحاملي الصكوك
٨٠٠	٦٧١	مصاريف عامة

تضمنت الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة ما يلي:

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم	
٢,٤١٥,٣١٣	٢,٦٣٠,٩٦٩	مبالغ مستحقة من:
١٧,١٢٣	-	مدينون وموجودات مستأجرة
٢,٤٣٢,٤٣٦	٢,٦٣٠,٩٦٩	موجودات أخرى
١٩٩	-	مبالغ مستحقة إلى:
١,٧٣٤,٦٥٧	١٥,٥٢٦	مبالغ مستحقة إلى المؤسسات المالية
٤٠	-	حسابات المودعين
١,٧٣٤,٨٩٦	١٥,٥٢٦	مطلوبات أخرى
-	٢٠٠	التزامات ومطلوبات طارئة غير قابلة للاسترداد

٢٥ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين
كانت مكافأة موظفي الإدارة الرئيسيين خلال الفترة ما يلي:

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم
٦,٥٦٦	١٠,٠٦٨
١,٩٤٣	٢,٦٤٨
١,٤٠٠	٣,٥٠٠
<u>٩,٩٠٩</u>	<u>١٦,٢١٦</u>
<u>٩</u>	<u>١٠</u>

مكافآت قصيرة الأجل
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

عدد أعضاء الإدارة الرئيسيين

٢٦ قطاع الأعمال والقطاع الجيوغرافي

يمثل القطاع عنصر مميز للمصرف حيث يقدم المنتجات أو الخدمات (قطاع الأعمال)، أو يقدم المنتجات أو الخدمات ضمن بيئة اقتصادية محددة (قطاع جغرافي)، حيث يخضع للمخاطر والمكافآت التي تختلف عن تلك الخاصة ببقية القطاعات.

معلومات عن القطاعات الأولية
لأغراض إدارية، تم تقسيم أعمال المصرف إلى أربعة قطاعات:

- الخدمات المصرفية التجارية للأفراد
يقوم هذا القطاع بالتعامل مع إيداعات الأفراد، تزويد الزبائن بالتمويل، السحب على المكشوف، بطاقات الائتمان الإسلامية وخدمات التحويل.
- الخدمات المصرفية للشركات
يقوم هذا القطاع بالتعامل مع خدمات التمويل والإيداع والحسابات الجارية للشركات.
- قطاع الخزينة وعمليات الاستثمار
يقوم هذا القطاع بتزويد خدمات أسواق المال، خدمات المتاجرة والخزينة وكما يقوم بإدارة عمليات أيضاً التمويل للمصرف باستخدام أوراق مالية حكومية وخدمات الإيداع مع المصارف الأخرى. يمثل هذا القطاع خدمات العقارات، أهمها التملك، الإيجار، إدارة وبيع العقارات من خلال الشركات التابعة والشركات الزميلة.
- القطاعات الأخرى
يمثل هذا القطاع المكتب الرئيسي، الشركات التابعة والشركات الزميلة والغير مدرجة أعلاه وتشمل أيضاً المصاريف غير الموزعة.

٢٦ قطاع الأعمال والقطاع الجيوغرافي (تتمة)

كانت معلومات قطاع الأعمال للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ كالآتي:

الإيرادات والنتائج	خدمات مصرفية وتجارية للأفراد	خدمات مصرفية للشركات	الاستثمار والخزينة	عمليات أخرى	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الإيرادات والتكاليف	٨٨٢,٥٠٧	٩٨٧,٠١٠	٩٦٥,٩٧٧	٥٢,٥٠٣	٢,٨٨٧,٩٩٧ (٦٧٩,٤٦٢)
أرباح العمليات					٢,٢٠٨,٥٣٥
الأرباح الموزعة للمودعين وحملة الصكوك					(١,٤٣٩,٤٩١)
أرباح السنة قبل حقوق الأقلية					٧٦٩,٠٤٤
حقوق الأقلية					(٥٦٩)
صافي أرباح السنة المتعلقة بمساهمي المصرف					٧٦٨,٤٧٥
الموجودات والمطلوبات					
الموجودات	١١,٣٥٣,٢٤١	١٣,٦٤٧,٢٩٥	١٨,٤٦٧,٦٢٩	-	٤٣,٤٦٨,١٦٥
موجودات القطاع					٥٧٤,٠١٤
موجودات غير موزعة					٤٤,٠٤٢,١٧٩
إجمالي الموجودات					٤٤,٠٤٢,١٧٩
المطلوبات	١١,٩٧١,٢١٤	١٨,٧٢٠,٤٧١	٧,١٢١,٥٤٣	-	٣٧,٨١٣,٢٢٨
مطلوبات القطاع					٨٠٨,٠٧٣
مطلوبات غير موزعة					٣٨,٦٢١,٣٠١
إجمالي المطلوبات					٣٨,٦٢١,٣٠١

٢٦ قطاع الأعمال والقطاع الجيوغرافي (تتمة)

كانت معلومات القطاع للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٦ كالآتي:

الإيرادات والنتائج	خدمات مصرفية وتجارية للأفراد	خدمات مصرفية للشركات	الاستثمار والخزينة	عمليات أخرى	المجموع
تكاليف غير موزعة	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٧٥١,٣٠٤	٨٤٤,٩٧٣	٧٦١,٥٥٨	٤,٥٧٢	٢,٣٦٢,٤٠٧ (٤٣٩,٢٩٢)	

الموجودات والمطلوبات

الموجودات	موجودات القطاع	موجودات غير موزعة	إجمالي الموجودات	المطلوبات	إجمالي المطلوبات	مطلوبات غير موزعة	إجمالي المطلوبات
٧,٣٤٨,٨٩٥	١٢,٧٤٠,٥٤٢	١٥,٩٢٤,٥٨٣	-	٢٧٦,٤١٢	٣٦,٠١٤,٠٢٠	٣٦,٢٩٠,٤٣٢	٣٦,٢٩٤,٠٠٣
٨,٢٦٣,٥٥٨	١٦,٧٢٧,١١٥	٨,٣٠٣,٣٣٠	-	٢٢٦,٨١٤	٣٣,٢٩٤,٠٠٣	٣٣,٥٢٠,٨١٧	٣٣,٥٢٠,٨١٧

القطاعات الجغرافية

على الرغم ان إدارة المصرف تعتمد بشكل رئيسي على قطاعات أعمال رئيسية، إلا أن المصرف يعمل في سوقين جغرافيين هما السوق المحلية وتمثل سوق دولة الإمارات العربية المتحدة والسوق الدولية وتمثل في أسواق الشرق الأوسط وأوروبا والشرق الأقصى والولايات المتحدة الأمريكية. يمثل الجدول التالي مجموع دخل المصرف من العمليات، إجمالي الموجودات والمطلوبات موزعة حسب القطاعات الجغرافية:

٢٦ قطاع الأعمال والقطاع الجيوغرافي (تتمة)

القطاعات الجغرافية (تتمة)

الإجمالي ألف درهم	دولي ألف درهم	محلي ألف درهم	
٢,٨٨٧,٩٩٧	٨٣٧,٩٠٧	٢,٠٥٠,٠٩٠	٢٠٠٧
٤٤,٠٤٢,١٧٩	١٠,٩٤٦,٧٢٨	٣٣,٠٩٥,٤٥١	إجمالي الإيرادات التشغيلية
٣٨,٦٢١,٣٠١	٣,٠٥٥,٥٢٠	٣٥,٥٦٥,٧٨١	إجمالي الموجودات
			إجمالي المطلوبات
٢,٣٦٢,٤٠٧	٦٨٥,٤١٥	١,٦٧٦,٩٩٢	٢٠٠٦
٣٦,٢٩٠,٤٣٢	٨,٩٦٢,٣٥٢	٢٧,٣٢٨,٠٨٠	إجمالي الإيرادات التشغيلية
٣٣,٥٢٠,٨١٧	٧,٤٢٠,٧٤١	٢٦,١٠٠,٠٧٦	إجمالي الموجودات
			إجمالي المطلوبات

٢٧ التزامات ومطلوبات طارئة

لقد كان على المصرف الالتزامات التالية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والمطلوبات الطارئة والالتزامات الرأسمالية الأخرى:

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم	
٨٩٠,٠٥٣	١,٤٥٨,١٩٧	اعتمادات مستندية
١,٦٧٦,٣٢٧	٣,١١٢,٣٢٠	خطابات ضمان
٩٣,٣٦١	٦٨,١٨٢	أوراق قبول
٣٢٢,٢٩٤	٣٢٨,٨٦١	التزامات شراء أخرى
٥٥,٦٣١	٥٧,٠٥٤	التزامات لمصاريف رأسمالية مستقبلية
٣,٠٣٧,٦٦٦	٥,٠٢٤,٦١٤	
٢٩٤,٠٨٢	١,١٤٦,٧٨٧	التزامات بتمديد تسهيلات ائتمانية غير قابلة للإلغاء:
٦٥٣,٦٥٥	١١٢,٥٩٩	تستحق خلال أقل من سنة
١٦٠,١٨٩	٢٣٣,٣١٢	تستحق بعد سنة وحتى ثلاث سنوات
١,١٠٧,٩٢٦	١,٤٩٢,٦٩٨	تستحق بعد أكثر من ثلاث سنوات
٤,١٤٥,٥٩٢	٦,٥١٧,٣١٢	

٢٧ التزامات ومطلوبات طارئة (تتمة)

إن الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية تشمل الالتزامات بتقديم وتوفير التسهيلات الائتمانية الإسلامية والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وكذلك أوراق القبول المخصصة لتلبية متطلبات العملاء.

تمثل الالتزامات المتعلقة بتقديم تسهيلات ائتمانية إسلامية التزامات تعاقدية وفقاً لعقود تمويلات إسلامية. عادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ انتهاء ثابتة أو بنود تعاقدية متعلقة بانتهائها. ووفقاً لإمكانية انتهاء الالتزامات دون سحب أو استخدام التسهيلات، فإن مجموع مبالغ تلك العقود لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

يلتزم المصرف بموجب اعتمادات المستندية وخطابات الضمان وأوراق القبول بعمل دفعات نيابة عن عملائه.

٢٨ الصناديق المدارة

يقوم المصرف بتقديم خدمات إدارة صناديق استثمارية لعملائه، التي تتضمن إدارة صناديق استثمارية معينة بصفة آمنة حيث تبلغ موجوداتها لا شيء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ (٢٠٠٦: ١٩ مليون درهم).

٢٩ زكاة

إن النظام الأساسي للمصرف لا يخول الإدارة بدفع الزكاة مباشرة، وبالتالي فإن دفع الزكاة هو من مسؤولية المساهمين.

بناءً على تقييم الإدارة لصافي موجودات المصرف الخاضعة لحساب الزكاة، فقد تم تقدير الحصة لأغراض الزكاة بناءً على السنة الميلادية بـ ٦١,٣٠٨ ألف درهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ وعليه فقد تم تقدير الزكاة بواقع ٠,٤٠٩ درهم لكل سهم قائم.

٣٠ إدارة المخاطر

١,٣٠ مقدمة

إن المخاطر هي جزء من أنشطة المصرف والتي يتم إدارتها من خلال عملية تعريف وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر ومراقبة أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه هامة لربحية المصرف المستمرة وإن كل فرد داخل المصرف مسؤول عن انكشاف المصرف لمخاطر متعلقة بمسؤولياته. يتعرض المصرف لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق حيث أن الأخيرة مقسمة إلى مخاطر تجارية ومخاطر غير تجارية. يتعرض المصرف أيضاً إلى المخاطر التشغيلية.

هيكل إدارة المخاطر

تماشياً مع أفضل السياسات المتبعة في المؤسسات المالية العالمية فإن إدارة المخاطر هي من مسؤولية مجلس إدارة المصرف والذي نشأ عنه لجنة إدارة المخاطر، والتي بدورها تصدر تقاريرها إلى لجنة التدقيق. تتكون لجنة إدارة المخاطر من مدراء أقسام العمليات والوحدات المساندة لها، رئيس الرقابة المالية وقسم إدارة المخاطر. إن اللجنة منوط بها تحديد وإدارة المخاطر التي تواجه المصرف.

٣٠ إدارة المخاطر (تتمة)

١,٣٠ مقدمة

هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

مجلس الإدارة
يعتبر مجلس الإدارة مسؤول بشكل تام عن إدارة المخاطر. ويقوم مجلس الإدارة بتقديم التوجيهات والاستراتيجية والإشراف على جميع النشاطات من خلال لجان مختلفة.

لجنة التدقيق والحوكمة
تتكون لجنة التدقيق والحوكمة من ثلاثة أعضاء مستقلين وتتضمن عضوين يمثلان مجلس إدارة المصرف. إن اللجنة منوط بها الإشراف على الأعمال الإدارية المتصلة بالإجراءات المحاسبية والمالية والرقابة الداخلية؛ أعمال التدقيق؛ والتقييد بالقوانين؛ مناقشة صدقية البيانات المالية للمصرف وكفاية ومدى دقة الإيضاحات بالنسبة للمساهمين؛ مراجعة مدى مهنية واستقلالية المدققين الداخليين والخارجيين؛ مراجعة أداء المدققين الداخليين والخارجيين، إجراء المراجعات والتوصيات للمجلس حول الإجراءات الأفضل من حيث الأداء الإداري للمصرف. إن مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق محدودة بميثاق رسمي موافق عليه ليتماشى مع أفضل الممارسات الرقابية.

لجنة إدارة المخاطر
إن لجنة إدارة المخاطر مسؤولة عن مراجعة؛ توصية؛ تطبيق واتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر ونظام BASEL II. إن اللجنة منوط بها التالي:

١. إنشاء قسم لإدارة المخاطر.
٢. تجهيز المعدات اللازمة لإدارة المخاطر لتتماشى مع أفضل النظم المطبقة عالمياً.
٣. البدء في دراسات حول الأسواق و BASEL II وأنظمة إدارة المخاطر.
٤. تطبيق واتباع متطلبات الجهات القانونية بالنسبة لإدارة المخاطر.
٥. إنشاء طريقة تواصل فعالة داخل المصرف لتسهيل تطبيق نظم إدارة المخاطر.
٦. تحديد مستشارين خارجيين وهيئات تساعد المصرف في تطبيق إدارة المخاطر.
٧. التأكد من تطبيق المصرف لقاعدة تحديد المخاطر وتقييم المخاطر العملية كما هي معرفة من قبل الهيئات الدولية.
٨. تسهيل تطبيق سياسة المصرف بالنسبة لتحديد المخاطر العملية، تقسيم المخاطر، مخاطر السوق، القيام بتقسيم للمخاطر وعرضها.
٩. القيام بسياسة التوجيه لعمليات تطبيق النظم لإدارة الموجودات والمطلوبات، توزيع رأس المال وتحليل الأداء.
١٠. تسهيل عملية التقييم الائتماني الخارجي مع الأطراف الخارجية.
١١. تعميم ثقافة إدارة المخاطر على جميع مستويات الإدارة.

٣٠ إدارة المخاطر (تتمة)

١,٣٠ مقدمة (تتمة)

وحدة إدارة المخاطر

إن وحدة إدارة المخاطر هي وحدة مستقلة تقوم بإرسال التقارير إلى مدير الرقابة المالية ولجنة إدارة المخاطر والالتزام. إن مسؤولية وحدة إدارة المخاطر هي تحديد وقياس ومراقبة والإبلاغ عن المخاطر الناتجة عن النشاطات المختلفة في المصرف من مختلف وحدات الأعمال. تتم هذه العملية من خلال المشاركة مع الوحدات في تحديد ومعالجة المخاطر عبر وضع الحدود وتحضير التقارير الناتجة عن ذلك.

كما أن الوحدة مسؤولة عن تطبيق BASEL II.

خزينة المصرف

إن خزينة المصرف مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المصرف والهيكل المالي الشامل للمصرف. وهي مسؤولة أيضاً بصورة رئيسية عن التمويل ومخاطر السيولة للمصرف.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر في المصرف سنوياً من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يقوم بفحص دقة الإجراءات وكيفية تقييد المصرف بها. يناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج كل التقييمات مع الإدارة وينقل كل النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق. يقوم رئيس التدقيق الداخلي بإرسال التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق لضمان استقلاليته وموضوعيته في جميع عمليات التدقيق التي تتم داخل المصرف.

قياس المخاطر وأنظمة إصدار التقارير

يتم مراقبة وضبط المخاطر بشكل رئيسي استناداً إلى القواعد الموضوعية من قبل المصرف. هذه القواعد تعكس استراتيجية العمل وبيئة السوق التي يعمل بها المصرف. كما تعكس مستوى المخاطر التي يرغب المصرف بقبولها مع التشديد على قطاعات مختارة. بالإضافة لذلك، يقوم المصرف بمراقبة وقياس المخاطر الكلية التي يمكن تحملها فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر الإجمالية عبر كل أنواع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات المجمعة من كل الأعمال قد يتم فحصها ومعالجتها من أجل تحليل ومراقبة وتحديد المخاطر مبكراً. يتم تقديم هذه المعلومات وتوضيحها إلى لجنة إدارة المخاطر والالتزام ولجنة الموجودات والمطلوبات. يتضمن التقرير إجمالي الانكشاف للقروض والسلفيات والاستثناءات والتغيرات في ملف المخاطر. كما يتم تحضير تقرير شهري عن مخاطر الصناعات والزبائن والمخاطر الجغرافية. تحدد الإدارة العليا المخصصات المناسبة لخسائر القروض والسلفيات كل ثلاثة أشهر.

على جميع المستويات في المصرف، يتم إعداد تقارير المخاطر المصممة خصيصاً وتوزيعها من أجل ضمان وصول كل أقسام العمل إلى المعلومات الضرورية الشاملة والحديثة.

يقوم المصرف بالحصول على ضمانات بشكل منتظم لأجل تخفيض مخاطر الائتمان.

٣٠ إدارة المخاطر (تتمة)

١,٣٠ مقدمة (تتمة)

تركز المخاطر

تنشأ التركزات عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لها سمات اقتصادية مماثلة قد يجعل عندها القابلية لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركزات في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المصرف نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

يسعى المصرف إلى إدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال توزيع أنشطة الاقراض لتفادي تركيزات المخاطر غير المناسبة عند أفراد أو مجموعات من العملاء في صناعة أو قطاع أعمال معين. كما تحصل الإدارة على الضمانات حيث اللزوم.

إن تفاصيل محتويات محفظة السلفيات مبينة ضمن الإيضاحين (١٠) و(١١).

٢,٣٠ مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد الأطراف لعقود الادوات المالية بالوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. ويحاول المصرف ضبط مخاطر الائتمان من خلال متابعة المخاطر الائتمانية والحد من التركيز على التعامل مع أطراف محددة، والاستمرار في تقييم القدرة الائتمانية للأطراف الأخرى. بالإضافة إلى متابعة حدود الائتمان، يقوم المصرف بإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة المتاجرة عن طريق الدخول في اتفاقيات التسوية وترتيبات الضمان مع الأطراف الأخرى حسب ما تقتضيه الحالة للحد من فترة التعرض للمخاطر. وقد يقوم المصرف في بعض الحالات بإلغاء معاملات أو توزيعها على أطراف أخرى لتخفيض مخاطر الائتمان.

قام المصرف بتأسيس عملية مراجعة لنوعية الائتمان لتقديم تعريف مبكر عن التغيرات الممكنة في الكفاءة الائتمانية للأطراف المقابلة وتشمل مراجعات الضمانات الدورية. إن عملية مراجعة نوعية الائتمان تسمح للمصرف بإجراء تقييم للخسارة المحتملة كنتيجة للمخاطر التي يتعرض لها والقيام بإجراء تصحيحي.

مخاطر الالتزامات المتعلقة بالائتمان

يقوم المصرف بتوفير خطابات ضمان لعملائه والتي قد تتطلب قيام المصرف بسداد المدفوعات بالنيابة عنهم. يتم تحصيل هذه المدفوعات من العملاء بناءً على شروط خطابات الضمان. تعرض هذه المدفوعات المصرف لمخاطر مماثلة لمخاطر السلفيات ويتم تخفيضها بنفس العمليات والسياسات الرقابية.

٣٠ إدارة المخاطر (تتمة)

٢,٣٠ مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بدون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات وتعزيزات ائتمانية

يظهر الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر الميزانية العمومية، بما فيها مشتقات الأدوات المالية. إن الحد الأقصى للتعرض موضح بإجمالي المبلغ قبل تأثير الانتقال من خلال استخدام اتفاقيات التسوية الشاملة واتفاقيات الضمان.

إجمالي التعرض الأقصى ٢٠٠٦ ألف درهم	إجمالي التعرض الأقصى ٢٠٠٧ ألف درهم	
٣٧,٢٣٦	٣٣٨,٥٧٤	أرصدة لدى مؤسسات مالية
١٠,٥٢٧,٦٩٤	١٢,٨٧٩,٤١٤	مراوحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
١١,١١٢,٧٠٧	١٢,٨٨٠,٣٢٠	مراوحة وتمويلات إسلامية أخرى
٩,٣٢٣,٩٩٦	١١,٨٩٥,٧٠٢	تمويلات إجارة
١,٤٦٨,٥٥٥	١,٢٢٦,٠٩٢	استثمارات
٤٩١,٦٨٨	٨٧٨,٣٧٠	موجودات أخرى
٣٢,٩٦١,٨٧٦	٤٠,٠٩٨,٤٧٢	إجمالي
١,٦٧٦,٣٢٧	٣,١١٢,٣٢٠	خطابات الضمان
٨٩٠,٠٥٣	١,٤٥٨,١٩٧	خطابات الائتمان
١,١٠٧,٩٢٦	١,٤٩٢,٦٩٨	التزامات بتمديد الائتمان غير قابلة للإلغاء
٤٧١,٢٨٦	٤٥٤,٠٩٧	التزامات ومطلوبات طارئة أخرى
٤,١٤٥,٥٩٢	٦,٥١٧,٣١٢	الإجمالي
٣٧,١٠٧,٤٦٨	٤٦,٦١٥,٧٨٤	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

حين تسجل الأدوات المالية بالقيمة العادلة، فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي لمخاطر الائتمان ولكن ليس الحد الأقصى للتعرض والذي يمكن أن ينتج في المستقبل كنتيجة للتغيرات في القيم العادلة.

تركز مخاطر الائتمان

يتم إدارة تركيز مخاطر الائتمان من قبل العميل / الطرف المقابل حسب المنطقة الجغرافية وقطاع الصناعات. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ بلغت أكبر خمس تعرضات ائتمان مموله وغير مموله مبلغ ٥,٨٩٠,١٧٧ ألف درهم (٢٠٠٦: ٥,٢٠٢,٠١٨ ألف درهم) قبل احتساب الضمانات أو أي تعزيزات ائتمانية أخرى.

٣٠ إدارة المخاطر (تتمة)

٢.٣٠ مخاطر الائتمان (تتمة)

تركز مخاطر الائتمان (تتمة)

إن توزيع الموجودات والمطلوبات المالية للمصرف حسب المنطقة الجغرافية وقطاع الصناعات هو كالاتي:

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم	
		المنطقة الجغرافية
٢١,٩٧٢,٣٧٠	٢٦,٨٨٣,٨٤٧	الإمارات العربية المتحدة
٧,٣٩٧,٨٩٥	٨,٩٠٤,٦٠١	الشرق الأوسط
٩٩٥,١٢٣	١,٤٤٧,٩٧١	أوروبا
٣٢,٣٤٥	٨٠,٣٣٩	الولايات المتحدة الأمريكية
٥٣٦,٩٨٩	٥١٣,٨١٧	باقي دول العالم
٣٠,٩٣٤,٧٢٢	٣٧,٨٣٠,٥٧٥	موجودات مالية خاضعة لمخاطر الائتمان
٢,٠٢٧,١٥٤	٢,٢٦٧,٨٩٧	موجودات أخرى
٣٢,٩٦١,٨٧٦	٤٠,٠٩٨,٤٧٢	إجمالي الموجودات
		القطاع الاقتصادي
٩,٢٧٢,٩٢٥	١٠,٨٧٦,٤٥٤	المؤسسات المالية
١,٠٨٢,٥٨٧	١,٤٤٥,٦٤٥	الصناعة والتجارة
٣,٩٥٣,٩٢٩	٢,٥٢٧,٦٩٩	البناء والعقارات
٢٤٧,٧٧٨	١٩٤,٧٠٤	الاتصالات
٢,١٩٠,٤٤٠	٢,١٣٢,٣٣٤	الطاقة
١٠,٠٢٠,٠٠٠	١٤,٤٥١,٦٩٣	أفراد
٤,١٦٧,٠٦٣	٦,٢٠٢,٠٤٦	أخرى
٣٠,٩٣٤,٧٢٢	٣٧,٨٣٠,٥٧٥	موجودات مالية خاضعة لمخاطر الائتمان
٢,٠٢٧,١٥٤	٢,٢٦٧,٨٩٧	موجودات أخرى
٣٢,٩٦١,٨٧٦	٤٠,٠٩٨,٤٧٢	إجمالي الموجودات

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

إن حجم ونوع الضمان المطلوب يعتمد على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. تطبق إرشادات موثقة بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم.

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي كالتالي:

- لمعاملات البيع وإعادة الشراء وإعادة الشراء المعكوسة: النقد أو الأوراق المالية.
- للإقراض التجاري: الرسوم على الممتلكات العقارية والمخزون والمدينون التجاريون والأوراق المالية.
- الإقراض الشخصي: إحالة الرواتب لصالح المصرف.

٣٠ إدارة المخاطر (تتمة)

٢,٣٠ مخاطر الائتمان (تتمة)

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى (تتمة)

يحصل المصرف أيضاً على ضمانات من الشركات الأم من أجل منح القروض للشركات التابعة لهم، لكن لم يتم إدراج العوائد في الجدول أعلاه.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية المذكورة وتراقب أيضاً القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض.

إن من سياسة المصرف استبعاد الأصول التي أعيد امتلاكها، فيما عدا الاستثمار في الممتلكات، بطريقة منظمة. يتم استخدام العوائد لتخفيض أو إعادة سداد المطالبات القائمة. عموماً فإن المصرف لا يشغل العقارات التي أعيد امتلاكها لاستخدامه الخاص.

يقوم المصرف كذلك باستخدام اتفاقيات التسوية الشاملة مع الأطراف الأخرى.

نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية

إن نوعية الائتمان للموجودات المالية تدار من قبل المصرف باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية. يظهر الجدول أدناه نوعية الاعتماد حسب صنف الموجودات المالية استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني لدى المصرف.

٣٠ إدارة المخاطر (تتمة)

٢,٣٠ مخاطر الائتمان (تتمة)

نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية (تتمة)

غير متأخرة السداد ولا منخفضة القيمة					
فئة عالية ٢٠٠٧	فئة نموذجية ٢٠٠٧	فئة نموذجية فرعية ٢٠٠٧	متأخرة أو منخفضة القيمة فردياً ٢٠٠٧	إجمالي ٢٠٠٧	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٣٣٨,٥٧٤	-	-	-	٣٣٨,٥٧٤	أرصدة لدى المؤسسات المالية
١٢,٨٧٩,٤١٤	-	-	-	١٢,٨٧٩,٤١٤	المراوحة والمضاربة مع المؤسسات المالية
٤,٢٥٠,٣١١	١٨,١٥٦,٧٣١	٦٧٦,٣٢٧	١,٦٩٢,٦٥٣	٢٤,٧٧٦,٠٢٢	المراوحة والمضاربة والإجارة وتمويلات إسلامية أخرى
١,٢٢٦,٠٩٢	-	-	-	١,٢٢٦,٠٩٢	الاستثمارات
١٨,٦٩٤,٣٩١	١٨,١٥٦,٧٣١	٦٧٦,٣٢٧	١,٦٩٢,٦٥٣	٣٩,٢٢٠,١٠٢	الإجمالي
غير متأخرة السداد ولا منخفضة القيمة					
فئة عالية ٢٠٠٦	فئة نموذجية ٢٠٠٦	فئة نموذجية فرعية ٢٠٠٦	متأخرة أو منخفضة القيمة فردياً ٢٠٠٦	إجمالي ٢٠٠٦	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
٣٧,٢٣٦	-	-	-	٣٧,٢٣٦	أرصدة لدى المؤسسات المالية
١٠,٥٢٧,٦٩٤	-	-	-	١٠,٥٢٧,٦٩٤	المراوحة والمضاربة مع المؤسسات المالية
٦,٤٤٩,٩٣١	١٣,٠٥٢,٦٨٢	٥٢٧,٧٣٧	٤٠٦,٣٥٣	٢٠,٤٣٦,٧٠٣	المراوحة والمضاربة والإجارة وتمويلات إسلامية أخرى
١,٤٦٨,٥٥٥	-	-	-	١,٤٦٨,٥٥٥	الاستثمارات
١٨,٤٨٣,٤١٦	١٣,٠٥٢,٦٨٢	٥٢٧,٧٣٧	٤٠٦,٣٥٣	٣٢,٤٧٠,١٨٨	الإجمالي

تشتمل المربحات والمضاربات والتمويلات الإسلامية الأخرى المتأخرة السداد على تلك السلفيات المتأخرة منذ أيام قليلة. يبين الجدول أدناه التحليل الزمني للقروض المتأخرة. إن معظم السلفيات المتأخرة السداد لا تعتبر منخفضة القيمة.

٣٠ إدارة المخاطر (تتمة)

٢,٣٠ مخاطر الائتمان (تتمة)

التحليل الزمني للقروض المتأخرة ولكن غير المنخفضة

أقل من ٣٠ يوماً	٢٠-٣١ يوماً	٦١ - ٩٠ يوماً	أكثر من ٩١ يوماً	إجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
١٦١,٤٠٢	١٥٠,٧٣٥	٨٠,٥٣٥	٢٣١,٩٨٥	٦٢٤,٦٥٧
القروض المنخفضة				
إجمالي القروض المتأخرة والمنخفضة				
١,٠٦٧,٩٩٦				
١,٦٩٢,٦٥٣				
=====				
١٥٥,٥٤٥	٤٩,٠٧٣	١٨,٦١١	٤٢,٥١٤	٢٦٥,٧٤٣
القروض المنخفضة				
إجمالي القروض المتأخرة والمنخفضة				
١٤٠,٦١٠				
٤٠٦,٣٥٣				
=====				

الرجاء الاطلاع على الإيضاحين (١٠) و(١١) لمزيد من المعلومات المفصلة المتعلقة بمخصص انخفاض خسائر على المراجعة والتمويلات الإسلامية الأخرى وتمويلات الاجارة.

٣,٣٠ مخاطر السيولة وإدارة التمويل

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة مؤسسة ما على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. تنتج مخاطر السيولة من تدني درجة التصنيف الائتماني او حدوث اضطرابات في الأسواق المالية مما قد يتسبب في نضوب مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد والبنود الممثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

٣٠ إدارة المخاطر (تتمة)

٣,٣٠ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

تحليل الموجودات والمطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول المبين أدناه قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ لغاية تاريخ الاستحقاق التعاقدية.

٢٠٠٧	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة	من سنة إلى ٣ سنوات	أكثر من ٣ سنوات	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات					
٢,٢٩٨,٨٥٠	-	-	-	-	٢,٢٩٨,٨٥٠
أرصدة لدى مؤسسات مالية، المصرف المركزي ونقد	٨,٨٨٣,٣٥٦	٣,١١٣,٦٩٧	٨٨٢,٣٦١	-	١٢,٨٧٩,٤١٤
مراوحة ومضاربة مع مؤسسات مالية	٢,٤١١,٠٠١	٣,٠٢١,٨٧١	٥,٦٧٧,٩٧٧	١,٧٦٩,٤٧٠	١٢,٨٨٠,٣١٩
مراوحة وتمويلات إسلامية أخرى	٣٨٠,٣٧٨	١,٨٣٣,٧٨٩	٦,١١٧,٥٢٢	٣,٥٦٤,٠١٣	١١,٨٩٥,٧٠٢
تمويلات الإجارة	٦,٨١٢	٢١٤,٠٠٨	١٣١,٦٨٨	٨٧٣,٥٨٤	١,٢٢٦,٠٩٢
استثمارات	١٧٦,٧٣٥	٤١٥,٩١٧	١,٢٥٣	-	٥٩٣,٩٠٥
موجودات أخرى	١٤,١٥٧,١٣٢	٨,٥٩٩,٢٨٢	١٢,٨١٠,٨٠١	٦,٢٠٧,٠٦٧	٤١,٧٧٤,٢٨٢
موجودات مالية					٢,٢٦٧,٨٩٧
موجودات غير مالية					٤٤,٠٤٢,١٧٩
إجمالي الموجودات					
المطلوبات					
٣,٦٢٣,٩٩٩	٥٦٠,٠٥٦	١,١٠٢	-	-	٤,١٨٥,١٥٧
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية	٢٤,٨٢١,٣٤٨	٤,٨٠٧,٤٧٨	-	-	٢٩,٦٢٨,٨٢٦
حسابات المودعين	١,٥٩٥,٦٥٦	١٥١,٢٤٧	٨١,٢٦٧	٤١,١٤٨	١,٨٦٩,٣١٨
مطلوبات أخرى	-	-	-	٢,٩٣٨,٠٠٠	٢,٩٣٨,٠٠٠
صكوك دائنة	٣٠,٠٤١,٠٠٣	٥,٥١٨,٧٨١	٨٢,٣٦٩	٢,٩٧٩,١٤٨	٣٨,٦٢١,٣٠١
إجمالي المطلوبات					
٢٠٠٦					
الموجودات					
١,٤٣٩,٥٦١	-	-	-	-	١,٤٣٩,٥٦١
أرصدة لدى مؤسسات مالية، المصرف المركزي ونقد	٩,٦٤٩,٣٦٣	٥٧٩,٠٠٠	٢٩٩,٣٣١	-	١٠,٥٢٧,٦٩٤
مراوحة ومضاربة مع مؤسسات مالية	٣,٥٣٥,٣٢٥	٢,٥٦٣,٥٤٨	٢,٧٧٤,٧٩١	٢,٢٣٩,٠٤٣	١١,١١٢,٧٠٧
مراوحة وتمويلات إسلامية أخرى	٢٦٨,٢٧٨	٧٩٣,٧٨٨	٣,١٨٣,٨٥٥	٥,٠٧٨,٠٧٥	٩,٣٢٣,٩٩٦
تمويلات الإجارة	٣١٢,٥٤٤	١٢٣,١١٥	٢١٥,٠٩٦	٨١٧,٨٠٠	١,٤٦٨,٥٥٥
استثمارات	١٣٠,٦٠١	١٣٩,٢٩٣	١٠٥,١٤٥	١٥,٧٢٦	٣٩٠,٧٦٥
موجودات أخرى	١٥,٣٣٥,٦٧٢	٤,١٩٨,٧٤٤	٦,٥٧٨,٢١٨	٨,١٥٠,٦٤٤	٣٤,٢٦٣,٢٧٨
موجودات مالية					٢,٠٢٧,١٥٤
موجودات غير مالية					٣٦,٢٩٠,٤٣٢
إجمالي الموجودات					
المطلوبات					
٥,٣٢٢,٢١٣	١٠,٠٩٩	١٣,٤٠٥	-	-	٥,٣٤٥,٧١٧
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية	١٨,٧٥٢,٥٦٨	٥,٠٦٠,٦٢١	٨,٨٧٦	-	٢٣,٨٢٢,٠٦٥
حسابات المودعين	١,٢٤٥,٥٦٩	١٣٠,١٩٧	٢,٤٠٩	٣٦,٨٦٠	١,٤١٥,٠٣٥
مطلوبات أخرى	-	-	-	٢,٩٣٨,٠٠٠	٢,٩٣٨,٠٠٠
صكوك دائنة	٢٥,٣٢٠,٣٥٠	٥,٢٠٠,٩١٧	٢٤,٦٩٠	٢,٩٧٤,٨٦٠	٣٣,٥٢٠,٨١٧
إجمالي المطلوبات					

٣٠ إدارة المخاطر (تتمة)

٣,٣٠ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

يتوقع المصرف تنوزيع ٥١٩ مليون درهماً كتوزيعات أرباح على الصكوك الدائنة حتى تاريخ استحقاقها. يعرض الجدول التالي انتهاء الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات والمطلوبات الطارئة للمصرف:

أقل من ٣ أشهر ألف درهم	من ٣ إلى ١٢ شهراً ألف درهم	من ١ إلى ٥ سنوات ألف درهم	أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٢٠٠٧				
١,٦٦٥,٤٥٥	٧٨٥,٢٠٨	٢,١١٣,٠٨٧	٦,٧٦٧	٤,٥٧٠,٥١٧
١,٢٢٤,١٧٠	٣٧٦,٦٩٤	٣٤٥,٩١١	-	١,٩٤٦,٧٧٥
٢,٨٨٩,٦٢٥	١,١٦١,٩٠٢	٢,٤٥٨,٩٩٨	٦,٧٦٧	٦,٥١٧,٢٩٢
٢٠٠٦				
٢٠٠,٥٧٨	٩٥٢,٦٨٦	١,٥٠٦,٤٧٧	-	٢,٦٥٩,٧٤١
١١٧,٢٦٠	١٧٦,٨٧٧	٨١٣,٨٤٤	-	١,١٠٧,٩٨١
٣١٧,٨٣٨	١,١٢٩,٥٦٣	٢,٣٢٠,٣٢١	-	٣,٧٦٧,٧٢٢

يتوقع المصرف أن لا يتم سحب جميع المطلوبات الطارئة أو الالتزامات قبل انتهاء الالتزامات.

٤,٣٠ مخاطر السوق

إن مخاطر السوق هي المخاطر من التغيرات في قيمة التدفقات المالية المستقبلية نتيجة التغيرات في معطيات السوق تذبذب الأرباح، معدلات صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

مخاطر نسب الربح

تتكون مخاطر الربح من احتمال التغيير في نسب الربح وتأثيرها على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية.

٣٠ إدارة المخاطر (تتمة)

٤,٣٠ مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر نسب الربح (تتمة)

إن الجدول التالي يقدر مدى حساسية لتغير معقول في نسب الأرباح على بيان الدخل الموحد للمصرف. إن حساسية بيان الدخل هو النتيجة لتغيير محتمل (سواء كان زيادة أو نقص) في تغيرات نسبة الربح على صافي الربح خلال السنة، بناءً على موجودات أو مطلوبات مالية تحمل نسب ربح متغيرة ومدرجة بعملات مختلفة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، مع إبقاء جميع المعطيات الأخرى ثابتة.

العملة	درهم	دولار أمريكي	اليورو
التغير المحتمل في نسب الربح التأثير على صافي الربح من الزيادة في نسبة الربح ٢٠٠٧ (ألف درهم) ٢٠٠٦ (ألف درهم)	%٠,٥	%٠,٥	%٠,٥
التأثير على صافي الربح النقص في نسبة الربح ٢٠٠٧ (ألف درهم) ٢٠٠٦ (ألف درهم)	٤٩,٨٨٥ ٣٩,٤٥٩	(٨,٩٧٠) ٨,٨٥٢	- ١٢٣

(إن المبالغ بين القوسين تمثل نقصاً في الأرباح).

إن حساسية رأس المال يتم حسابها بإعادة تقييم الأصول المتاحة للبيع والتي تحمل معدلات فائدة ثابتة لاحتمالات التغيرات في نسب الأرباح. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٠٦، كان التغير في رأس المال من احتمال التغيرات في نسب الأرباح غير جوهري.

مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات، مخاطر التغير في قيمة الأداة المالية نظراً للتغير في سعر صرف العملات الأجنبية.

يوضح الجدول التالي العملات التي كان للمصرف تعرض جوهري لها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ في موجوداته ومطلوباته المالية والتدفقات النقدية المتوقعة. إن هذا التحليل يقدر نتيجة التغير في سعر صرف العملة الأجنبية، مع الإبقاء على جميع المعطيات الأخرى ثابتة، على بيان الدخل الموحد.

العملة	دولار أمريكي	جنيه استرليني
نسبة التغير المحتمل في سعر الصرف التأثير على صافي الربح من الزيادة في سعر الصرف ٢٠٠٧ (ألف درهم) ٢٠٠٦ (ألف درهم)	%٥	%٢٠
	(٥٤١) ٦٣٢	(٣,١٩٦) -

(إن المبالغ بين القوسين تمثل نقصاً في الأرباح).

كان التأثير في تغير سعر صرف العملات الأجنبية على رأس مال المصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٠٦ غير جوهري.

٣٠ إدارة المخاطر (تتمة)

٤,٣٠ مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم تمثل مخاطر انخفاض القيم العادلة للاستثمار في الأسهم كنتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم. تنشأ مخاطر التعرض لمخاطر الأسعار من محفظة استثمار المصرف.

يعرض الجدول التالي مدى التأثير على رأس المال من تغير محتمل في مؤشرات الأسهم، مع الإبقاء على جميع المعطيات الأخرى ثابتة.

مستوى التغير المفترض %	التأثير على حقوق الملكية ٢٠٠٧ ألف درهم	التأثير على حقوق الملكية ٢٠٠٦ ألف درهم
استثمارات متاحة للبيع		
مؤشرات سوق الأسهم		
سوق أبوظبي للأوراق المالية	١٩,٧٠١	٢٠,٧٦٦
سوق دبي المالي	١٢,٩٤٤	٤,٤٩٢
أسواق أخرى	٩,٦٧٥	١٣,٥٢٩

كان التأثير في تغير أسعار الأسهم على صافي الدخل كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٠٦ غير جوهري.

مخاطر الدفع المسبق

إن مخاطر الدفع المسبق هي مخاطر تكبد المصرف خسائر مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالدفع المسبق أو طلب الدفع المسبق قبل أو بعد ما هو متوقع، كتسهيلات عقارية ذات معدلات الربح الثابتة عند هبوط أسعار نسبة الربح.

إن التأثير على الربح لسنة واحدة، بافتراض أن ١٠% من الأدوات المالية سيتم دفعها مسبقاً عند بداية السنة، مع الاحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة، يقدر بمبلغ ٧٧٤,٨١٨ ألف درهم (٢٠٠٦: ٥٧١,٩٥١ ألف درهم).

المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ من عدم ملائمة أو فشل الأنظمة الداخلية والأخطاء البشرية والاحتيال أو الأحداث الخارجية. عند فشل الإجراءات الرقابية، فإن المخاطر التشغيلية قد تسبب ضرراً للسمعة وحوادث تعقيدات قانونية أو تشريعية أو قد تؤدي إلى خسائر مالية. لا يتوقع من المصرف استبعاد جميع المخاطر التشغيلية، لكن يتمكن المصرف من خلال خطة إطار الرقابة العامة ومن خلال المتابعة والتصدي للمخاطر المحتملة، من إدارة هذه المخاطر. تتضمن الإجراءات الرقابية تطبيق فصل الواجبات بصورة فعالة ووضع إجراءات الدخول على الأنظمة والتفويض والتسوية وتدريب العاملين وعمليات التقييم.

تتم مراجعة العمليات من إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي بشكل دائم ومستمر.

٣١ القيمة العادلة للأدوات المالية

بينما يقوم المصرف بتحضير البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل لقياس القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم (غير المدرجة كمحتفظ بها للاستحقاق وأخرى غير مدرجة) والاستثمارات في ممتلكات. تعتقد الإدارة بأن القيمة المدرجة والعادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير المدرجة بقيمتها العادلة في البيانات المالية، تختلفان بشكل جوهري. إن هذه الموجودات والمطلوبات هي إما قصيرة الأجل بطبيعتها أو في حالة الإيداعات والسلفيات العاملة، فإنما يعاد تقييمها بشكل دوري. بالنسبة للسلفيات غير العاملة، فإنه يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة، متضمنة توقع تسهيل الضمانات، باستخدام نسب الربح المقدمة للعميل، وتأخذ في الحسبان توقيت استلام التدفقات النقدية والمخصصات اللازمة في حال عدم استلام التدفقات النقدية.

٣٢ كفاية رأس المال

إدارة رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة المصرف لرأس المال هو ضمان احتفاظه بنسب رأسمالية صحية بهدف دعم أعماله وزيادة قيمة المساهمين والتأكد من التزام المصرف بمتطلبات رأس المال الخارجية المفروضة.

يقوم المصرف بإدارة هيكله الرأسمالي وإجراء التعديلات عليه في ظل تغييرات الظروف الاقتصادية وطبيعة مخاطر أنشطته. قد يقوم المصرف بهدف الحفاظ على أو تعديل الهيكل الرأسمالي بتعديل مبلغ توزيعات الأرباح للمساهمين أو إصدار أسهم جديدة. لم يتم إجراء أي تغييرات على الأهداف أو السياسات أو العمليات المعتمدة من السنوات السابقة.

لقد تم احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمنهج الصادر عن المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة كما يلي:

٢٠٠٦ ألف درهم	٢٠٠٧ ألف درهم	
٢,٥٦١,٩٤٥	٤,٩٤٦,٢٢٣	إجمالي أساس رأس المال
٢٠,٥٥٩,٩٥٦	٢٨,٠٥٤,٤٧٤	معدل مخاطر الموجودات:
٤٥٣,٠٧٩	١,٠٨٧,٢٢٨	بنود الميزانية العمومية
		التعرضات خارج الميزانية العمومية
٢١,٠١٣,٠٣٥	٢٩,١٤١,٧٠٢	إجمالي مخاطر الموجودات المرجحة
%١٢,١٩	%١٧,٠	إجمالي كفاية رأس المال (%)

٣٣ أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة لتتوافق مع عرض السنة الحالي. لا تؤثر مثل إعادة التصنيف هذه على أرباح حقوق مساهمي المصرف.

**مصرف أبوظبي الإسلامي
شركة مساهمة عامة**

البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2008

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لمصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة ("المصرف") والشركات التابعة له ("المجموعة")، والتي تتضمن الميزانية العمومية الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ وبيانات الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والنصوص المطبقة من النظام الأساسي للمصرف، وشركائه التابعة وقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته). تتضمن هذه المسؤولية تصميم وتطبيق والمحافظة على نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وخالية من الأخطاء المادية سواء كان ذلك نتيجة لاختلاس أو خطأ واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة حسب الظروف.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء نتيجة لاختلاس أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمصرف. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لرأينا حول البيانات المالية.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كذلك نؤكد بأنه في رأينا، ان البيانات المالية الموحدة تتضمن، من جميع النواحي المادية، المتطلبات السارية المفعول لقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) والنظام الأساسي للمصرف وإن المجموعة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وإن البيانات الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية تتفق مع السجلات المحاسبية. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) أو النظام الأساسي للمصرف على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المجموعة أو مركزها المالي.

محمد ل. إرنست

بتوقيع:

ريتشارد ميتشيل

شريك

إرنست ويونغ

رقم القيد ٤٤٦

١١ فبراير ٢٠٠٩

أبوظبي

بيان الدخل الموحد
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	إيضاحات	
673.286	396.181		إيرادات التشغيل
			الدخل من المراجعة والمضاربة مع مؤسسات مالية، صافي
1.718.624	2.177.790	5	الدخل من المراجعة، المضاربة، الإجارة وتمويلات إسلامية
115.482	47.102	6	أخرى، صافي
144.540	154.538	7	إيرادات إستثمارات
209.666	263.405		الرسوم، العمولات وإيرادات صرف عملات أجنبية، صافي
15.520	5.045		الربح من استثمارات في ممتلكات وممتلكات قيد التطوير
			إيرادات أخرى
<u>2.877.118</u>	<u>3.044.061</u>		
			المصاريف التشغيلية
(376.480)	(529.410)	8	تكاليف الموظفين
(149.448)	(319.969)	9	مصاريف عمومية وإدارية
(25.485)	(38.430)		الاستهلاك
(117.170)	(459.680)	10	مخصص الانخفاض، صافي
<u>(668.583)</u>	<u>(1.347.489)</u>		
2.208.535	1.696.572		الربح من التشغيل، قبل التوزيع للمودعين وحملة الصكوك
(1.439.491)	(845.520)	11	الموزع للمودعين وحملة الصكوك
<u>769.044</u>	<u>851.052</u>		الربح للسنة
			المتعلق بـ:
768.475	851.262		مساهمي المصرف
569	(210)	31	حقوق الأقلية
<u>769.044</u>	<u>851.052</u>		
<u>0.413</u>	<u>0.432</u>	12	الربح للسهم المتعلق بالاسهم العادية (درهم)

تشكل الإيضاحات المرفقة 1 إلى 40 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

الميزانية العمومية الموحدة
كما في 31 ديسمبر 2008

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	إيضاحات	
			الموجودات
1.960.465	2.823.951	13	النقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
1.214.477	1.343.237	14	الأرصدة والودائع لدى المصارف ومؤسسات مالية أخرى
12.449.662	7.553.729		مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
12.431.580	18.338.318	15	مربحة وتمويلات إسلامية أخرى
11.895.702	15.840.298	16	تمويلات إجارة
1.258.876	1.392.659	17	استثمارات
410.380	797.086	18	استثمارات في شركات زميلة
910.876	220.215	19	الاستثمار في ممتلكات
301.214	688.623	20	ممتلكات قيد التطوير
878.370	1.890.391	21	موجودات أخرى
328.177	321.549	22	ممتلكات ومعدات
<u>44.039.779</u>	<u>51.210.056</u>		إجمالي الموجودات
			المطلوبات
4.619.690	3.575.768	23	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية
29.628.826	37.486.246	24	حسابات المودعين
1.432.385	1.573.330	25	مطلوبات أخرى
2.938.000	2.938.000	26	صكوك دائنة
<u>38.618.901</u>	<u>45.573.344</u>		إجمالي المطلوبات
			حقوق المساهمين
			المتعلق بحقوق مساهمي المصرف
1.500.000	1.970.588	27	رأس المال
224.578	1.753.990	28	احتياطي قانوني
224.578	309.704	28	احتياطي عام
871.719	1.117.078		أرباح محتجزة
300.000	425.631	29	أرباح مقترح توزيعها
1.028	1.028		أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية
295.942	56.089	30	احتياطيات أخرى
2.000.000	-		الصكوك الإسلامية القابلة للتحويل
<u>5.417.845</u>	<u>5.634.108</u>		
3.033	2.604	31	حقوق الأقلية
<u>5.420.878</u>	<u>5.636.712</u>		مجموع حقوق المساهمين
<u>44.039.779</u>	<u>51.210.056</u>		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
<u>11.204.678</u>	<u>19.507.484</u>	33	إلتزامات ومطلوبات طارئة

طراد م. محمود
الرئيس التنفيذي

سعادة جوعان عويضة الخيلي
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة 1 إلى 40 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

المتعلق بحقوق مساهمي المصرف											إيضاحات
رأس المال	الصكوك الإسلامية	احتياطي قانوني	احتياطي عام	أرباح محتجزة	أرباح مقترح توزيعها	أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية	احتياطيات أخرى	المجموع	حقوق الأقلية	المجموع	
الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	ألف درهم	الف درهم	الف درهم	الف درهم	
1.500.000	2.000.000	224.578	224.578	871.719	300.000	1.028	295.942	5.417.845	3.033	5.420.878	الرصيد كما في 1 يناير 2008
-	-	-	-	-	-	-	(6.433)	(6.433)	(219)	(6.652)	6 الأرباح والخسائر المحققة على الاستثمارات المتاحة للبيع
-	-	-	-	-	-	-	(376.701)	(376.701)	-	(376.701)	30 صافي الحركة في القيم العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع
-	-	-	-	-	-	-	125.065	125.065	-	125.065	30 خسائر إنخفاض على الاستثمارات المتاحة للبيع
-	-	-	-	-	-	-	18.216	18.216	-	18.216	30 احتياطي تحويل عملات أجنبية
-	-	-	-	-	-	-	-	(239.853)	(219)	(240.072)	إجمالي الإيرادات ومصروفات السنة المدرجة مباشرة في حقوق المساهمين
-	-	-	-	851.262	-	-	-	851.262	(210)	851.052	الربح للسنة
-	-	-	-	851.262	-	-	(239.853)	611.409	(429)	610.980	إجمالي إيرادات ومصروفات السنة المحول إلى الاحتياطي العام
470.588	(470.588)	-	85.126	(85.126)	-	-	-	-	-	-	27 صكوك إسلامية محولة إلى أسهم
-	(1.529.412)	1.529.412	-	-	-	-	-	-	-	-	28 علاوة إصدار أسهم من تحويل صكوك إسلامية إلى أسهم محولة إلى الإحتياطي القانوني
-	-	-	-	(94.118)	(300.000)	-	-	(394.118)	-	(394.118)	29 أرباح نقدية مدفوعة
-	-	-	-	-	-	(1.028)	-	(1.028)	-	(1.028)	أرباح مدفوعة للأعمال الخيرية
-	-	-	-	(1.028)	-	1.028	-	-	-	-	أرباح نقدية مقترح توزيعها للأعمال الخيرية
-	-	-	-	(425.631)	425.631	-	-	-	-	-	29 أرباح نقدية مقترح توزيعها للمساهمين
1.970.588	-	1.753.990	309.704	1.117.078	425.631	1.028	56.089	5.634.108	2.604	5.636.712	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2008

تشكل الإيضاحات المرفقة 1 إلى 40 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

المتعلق بحقوق مساهمي المصرف										
إيضاحات	رأس المال الف درهم	الصكوك الإسلامية القابلة للتحويل الف درهم	احتياطي قانوني الف درهم	احتياطي عام الف درهم	أرباح محتجزة الف درهم	أرباح مقترح توزيعها للخيرية الف درهم	احتياطيات أخرى ألف درهم	المجموع الف درهم	حقوق الأقلية الف درهم	المجموع الف درهم
الرصيد كما في 1 يناير 2007	1.500.000	-	147.730	147.730	561.468	150.000	11.420	2.768.359	1.256	2.769.615
الأرباح والخسائر المحققة على الاستثمارات المتاحة للبيع	-	-	-	-	-	-	-	(47.682)	-	(47.682)
صافي الحركة في القيم العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع	-	-	-	-	-	-	93.613	93.613	208	93.821
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	-	-	-	-	(3.500)	-	-	(3.500)	-	(3.500)
إجمالي الإيرادات ومصروفات السنة المندرجة مباشرة في حقوق المساهمين	-	-	-	-	(3.500)	-	45.931	42.431	208	42.639
الربح للسنة	-	-	-	-	768.475	-	-	768.475	569	769.044
إجمالي إيرادات السنة المحول إلى الاحتياطيات	-	-	76.848	76.848	764.975	-	45.931	810.906	777	811.683
إصدار صكوك إسلامية قابلة للتحويل	-	2.000.000	-	-	(153.696)	-	-	-	-	-
أرباح نقدية مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	2.000.000	-	2.000.000
أرباح مدفوعة للأعمال الخيرية	-	-	-	-	-	(150.000)	-	(150.000)	-	(150.000)
أرباح نقدية مقترح توزيعها للأعمال الخيرية	-	-	-	-	-	(11.420)	-	(11.420)	-	(11.420)
أرباح نقدية مقترح توزيعها للمساهمين	-	-	-	-	(1.028)	-	1.028	-	-	-
الزيادة في رأس مال الشركة التابعة	-	-	-	-	(300.000)	300.000	-	-	-	-
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2007	1.500.000	2.000.000	224.578	224.578	871.719	300.000	1.028	5.417.845	3.033	5.420.878

تشكل الإيضاحات المرفقة 1 إلى 40 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

بيان التدفقات النقدية الموحد

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	إيضاحات	الأنشطة التشغيلية
768.475	851.262		الربح للسنة
25.485	38.430		تعديلات للبنود التالية:
-	3.084	6	الاستهلاك
(2.468)	23.690	6	خسائر غير محققة لإستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
(47.682)	(7.104)	6	الحصة من نتائج شركات زميلة
(130)	(22)	6	أرباح من بيع استثمارات
117.170	459.680	10	الربح من بيع ممتلكات ومعدات
(120.389)	(136.647)		مخصص الانخفاض، صافي
-	(19.370)		أرباح من بيع استثمارات في ممتلكات
			أرباح من بيع ممتلكات قيد التطوير
740.461	1.213.003		أرباح العمليات قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
818.270	1.831.199		مراوحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
(1.760.812)	(5.984.166)		مراوحة وتمويلات إسلامية أخرى
(2.580.388)	(4.103.361)		تمويلات إجارة
(386.682)	(1.122.683)		موجودات أخرى
606.349	(199.748)		مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية
5.806.761	7.857.420		حسابات المودعين
16.250	140.945		مطلوبات أخرى
3.260.209	(367.391)		صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة التشغيلية
(682.700)	(1.277.078)		الأنشطة الاستثمارية
1.016.612	776.421		شراء استثمارات
(344.704)	(392.180)		متحصلات من بيع استثمارات
(252.797)	(95.798)	19	استثمارات في شركات زميلة
778.006	510.872		شراء استثمارات في ممتلكات
-	(108.476)	20	متحصلات من بيع استثمارات في ممتلكات
-	147.923		شراء عقارات تحت التطوير
(140.333)	(61.869)	22	متحصلات من بيع عقارات قيد التطوير
130	34.837		شراء ممتلكات ومعدات
			متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
374.214	(465.348)		صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة الاستثمارية
2.000.000	-	27	الأنشطة التمويلية
(150.000)	(394.118)	29	إصدار صكوك إسلامية قابلة للتحويل
(11.420)	(1.028)		توزيعات أرباح
1.927	(429)		توزيعات أرباح للأعمال الخيرية
			صافي الحركة في حقوق الأقلية
1.840.507	(395.575)		صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة التمويلية
5.474.930	(1.228.314)		(النقص) الزيادة في النقدية وشبه النقدية
2.468.339	7.943.269		النقدية وشبه النقدية كما في 1 يناير
7.943.269	6.714.955	32	النقدية وشبه النقدية كما في 31 ديسمبر

تشكل الإيضاحات المرفقة 1 إلى 40 جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

1 الأنشطة

إن مصرف أبوظبي الإسلامي - ش م ع ("المصرف") مسجل في إمارة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لسنة 1984 (وتعديلاته) ووفقاً للمرسوم الأميري رقم 9 لسنة 1997.

يقوم المصرف وشركاته التابعة ("المجموعة") بتقديم جميع الخدمات المصرفية، التمويلية والاستثمارية من خلال أدوات مالية متنوعة مثل المراقبة، الاستصناع، المضاربة، المشاركة، الإيجارة، الوكالة والصكوك وأدوات أخرى. إن أعمال المصرف تتم طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والتي تحرم الفائدة، وطبقاً لعقود التأسيس للشركات التابعة للمجموعة.

بالإضافة إلى المكتب الرئيسي في أبوظبي، يمتلك المصرف عدة فروع في دولة الإمارات العربية المتحدة. إن هذه البيانات المالية الموحدة تتضمن نشاطات المكتب الرئيسي للمصرف، الفروع، الشركات التابعة والشركات الزميلة.

إن عنوان المكتب الرئيسي المسجل للمصرف هو ص.ب. 313، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

تم اعتماد إصدار البيانات الموحدة للمصرف من قبل مجلس الإدارة في 11 فبراير 2009.

2 تعريفات

المراقبة

هي عقد يبيع المصرف بموجبه أصل أو سلعة سبق له شراؤها وحيازتها بناءً على وعد المتعامل الالتزام بشراؤها بشروط وبنود معينة، وذلك مقابل ثمن يتكون من التكلفة وهامش ربح متفق عليه.

الاستصناع

هو عقد بين المصرف والعميل على أن يبيع المصرف له عيناً مصنعة وفقاً لمواصفات متفق عليها. يقوم المصرف بتطوير العين بنفسه أو من خلال مقاول من الباطن ومن ثم يسلمها للعميل في تاريخ محدد مقابل ثمن متفق عليه.

الإجارة

هي عقد بموجبه يقوم المصرف (المؤجر) بشراء أو إنشاء أصل ما للتأجير بناءً على طلب العميل (المستأجر)، استناداً على وعد منه باستئجار الأصل لمدة معلومة ومقابل أقساط إيجار محددة وقد تنتهي الإجارة بتملك المستأجر الأصل المؤجر.

القرض الحسن

القرض الحسن هو تمويل بدون ربح يهدف لتمكين المقترض من استخدام الأموال المقترضة لفترة معينة على أن يقوم بسداد نفس قيمة القرض في نهاية فترة القرض.

2.1 تعريفات (تتمة)

المشاركة

هي عقد بين المصرف والعميل للمساهمة في مشروع استثماري معين، قائم أو جديد، أو في ملكية عين معين إما بصفة دائمة أو حسب ترتيبات ذات أبعاد تنتهي بحيازة المتعامل لكامل الملكية. يتم اقتسام الأرباح حسب العقد المبرم بين الطرفين في حين يتحملا الخسارة بنسبة حصتيهما في رأس مال المشروع.

المضاربة

هي عقد بين المصرف وطرف ثالث بحيث يقدم أحد الأطراف مبلغاً معيناً من المال ويقوم الطرف الآخر (المضارب) باستثماره في مشروع أو نشاط معين في مقابل حصة محددة من الربح على أن يتحمل المضارب الخسارة في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط المضاربة.

الوكالة

هي عقد يقوم المصرف بموجبه بتقديم مبلغ محدد من المال للوكيل والذي يقوم باستثماره حسب شروط وبنود محددة مقابل رسوم معينة (مبلغ مقطوع من المال أو نسبة من المبلغ المستثمر). يلتزم الوكيل بإعادة المبلغ المستثمر في حالة التخلف أو الإهمال أو مخالفة أي من شروط وبنود الوكالة.

الصكوك

هي شهادات ذات قيم متساوية وتمثل أسهم عادية في ملكية أصل معين (مؤجر أو سيتم بناؤه في المستقبل)، أو في ملكية مبلغ نقدي مدين نتيجة بيع أصل مملوك، أو في ملكية بضائع مدينة، أو في ملكية أصول مضاربة أو شركات. في جميع هذه الحالات، يكون حملة الصكوك هم مالكو الأسهم في الأصول المأجرة، النقد المدين، البضائع المدينة أو في أصول المضاربة أو الشركات.

3.1 أساس الإعداد

3.1.أ افادة التقيد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، أحكام وقواعد الشريعة كما تقرها هيئة الشريعة التابعة للمجموعة ومتطلبات قانون الشركات في الإمارات العربية المتحدة.

3.1.ب العرف المحاسبي

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدى استثمارات الأسهم (بخلاف الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق وبعض الإستثمارات الغير مدرجة) والتي تم قياسها بقيمتها العادلة.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة بدرهم الإمارات العربية المتحدة (الدهرم) وهي العملة التي يتداول بها المصرف. لقد تم عرض المبلغ لأقرب ألف، إلا إذا تم الإشارة إلى غير ذلك.

3.1.ج أساس توحيد البيانات المالية

تتكون البيانات المالية الموحدة من البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له التالية:

نسبة الشراكة	نسبة الشراكة	بلد المنشأ	النشاط	شركة أبوظبي للخدمات المالية الإسلامية
2007	2008			ذ.م.م.
% 95	% 95	الإمارات العربية المتحدة	خدمات الوساطة في الأسهم	شركة بروج العقارية ذ.م.م.
%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	استثمارات في العقارات	إديب انفسست 1
%100	%100	بي في أي	خدمات الوساطة في الأسهم	أديب سكوك ليمنت
%100	%100	جزر الكيمان	إصدار صكوك	شركة كواذر للخدمات ذ.م.م.
%100	%100	الإمارات العربية المتحدة	تزويد القوى العاملة	

ج.1.3 أساس توحيد البيانات المالية (تتمة)

إن الشركة التابعة هي شركة يمكن للمصرف أن يمارس عليها السيطرة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بمتابعة إجراءاتها المالية والعملية للاستفادة من نشاطها. تتضمن البيانات المالية عمليات الشركات التابعة التي يسيطر عليها المصرف.

يتم توحيد الشركات التابعة عند تاريخ الاستحواذ، وهو التاريخ الذي يمجبه يصبح للمصرف قدرة السيطرة على هذه الشركات. يتوقف المصرف عن توحيد الشركات التابعة في التاريخ الذي يتوقف عنده قدرة المصرف على السيطرة.

تم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة في تواريخ متوافقة مع تلك التي يتبعها المصرف وباستخدام سياسات محاسبية متوافقة. تم استبعاد جميع الأرصدة، المعاملات، الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات بين شركات المجموعة.

تمثل حقوق الأقلية الحصة الغير مملوكة من قبل المجموعة في صافي الأرباح وصافي الموجودات في الشركات التابعة. يتم إدراج حقوق الأقلية منفصلة في بيان الدخل الموحد وفي الميزانية العمومية الموحدة ضمن حقوق المساهمين منفصلة عن حقوق مساهمي المصرف.

3.2 التغيرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية متوافقة مع تلك المستخدمة في السنوات السابقة فيما عدا التالي:

قامت المجموعة بتبني معيار التقارير المالية الدولية و تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية التالية بشكل مبكر كما في 1 يناير 2008:

*المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (8) - القطاعات العاملة
لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (15) - اتفاق بناء عقارات*

إن تبني هذا المعيار والتفسير لم يؤثر على المركز المالي أو الأداء المالي للمجموعة، وإنما نتج عنها إيضاحات إضافية.

فيما يلي التأثير الرئيسي لهذه التغييرات:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (8) - القطاعات العاملة
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (8) في نوفمبر 2006. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (8) يحل مكان معيار المحاسبة الدولي رقم 14 "نتائج القطاع" عند تاريخ بدء العمل به في 1 يناير 2009. قامت المجموعة بتبني هذا التغيير بشكل مبكر كما في 1 يناير 2008. تم إظهار الإيضاحات المتعلقة بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (8) في إيضاح 36. إن الإيضاحات المتعلقة بالقطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 لم تكن جاهزة لإظهارها ضمن البيانات المالية.

3.2 التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (15) - اتفاق بناء عقارات
تم إصدار تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية رقم 15 خلال يوليو 2008. قامت المجموعة بتبني هذا التفسير بشكل مبكر في أغسطس 2008. يتوجب تطبيق التفسير بشكل رجعي. يوضح التفسير متى وكيف يتم احتساب عوائد ومصاريف بيع وحدات سكنية عندما يتم توقيع الاتفاق قبل الانتهاء من عملية البناء. كما يوضح التفسير ما إذا كانت اتفاقية البناء تخضع لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 أو المعيار المحاسبي الدولي رقم 18. لم يكن هناك تأثير جوهري عند تطبيق التغير على أرقام المقارنة المدرجة في البيانات المالية أو على بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد لأن مبيعات المجموعة من العقارات (كما هي معرفة في التفسير) كانت محدودة في 2007.

3.3 المعايير الصادرة وغير نافذة

لقد تم إصدار المعيار والتعديلات التالية لمجلس معايير المحاسبة الدولية وتعديلاته الصادرة وتطبيقها غير إلزامي حتى الآن:

معيار التقارير المالية الدولية رقم 3 (المراجع): توحيد الشركات والمعيار المحاسبي الدولي رقم 27: البيانات المالية الموحدة والمنفصلة

تم إصدار المعايير المراجعة خلال يناير 2008 وتصبح نافذة للسنوات المالية التي تبدأ في 1 يوليو 2009 أو بعدها. معيار التقارير المالية الدولية رقم 3 المراجع يضيف بعض التغييرات في المحاسبة لتوحيد الشركات بعد هذا التاريخ والتي من شأنها التأثير على مبلغ الشهرة المسجل، النتائج التي يتم إدراجها بعد تاريخ الشراء والنتائج المستقبلية التي سيتم إدراجها. أما المعيار الدولي المحاسبي رقم 27 المعدل يتطلب معاملة التغير في نسبة الملكية لشركة تابعة (من غير فقدان السيطرة) كمعاملة من ضمن نطاق حقوق المساهمين. لذلك، إن مثل هذه المعاملات لن ينتج عنها أي شهرة، ربح أو خسارة. كما أن المحاسبة لخسائر الشركات التابعة وخسارة أي حصة مسيطرة ستتغير حسب المعيار المراجع. إن التغيرات في معيار التقارير المالية الدولية رقم 3 المراجع والمعيار المحاسبي الدولي رقم 27 المراجع ستؤثر في عملية الاستحواذ على أو خسارة الحصص المسيطرة مع مالكي حقوق الأقلية. يمكن تبني هذين المعيارين بشكل مبكر، إلا أن المجموعة لم تتبنى تطبيق المعيارين.

المعيار المحاسبي الدولي رقم 1: مراجعة عرض البيانات المالية

تم إصدار المعيار المراجع في سبتمبر 2007 ويتوجب تطبيقه للسنوات المالية بدءاً من 1 يناير 2009 أو بعدها. يفرق المعيار بين التغيرات الناتجة عن المعاملات بين المالك وغير المالك. وفقاً للمعيار المراجع سيتم إظهار المعاملات مع المالكين ضمن بيان التغيرات في حقوق المساهمين مع إظهار المعاملات مع غير المالكين بشكل منفصل. كما يتضمن المعيار بيان الدخل الشامل والتي يجب أن تتضمن الأرباح والخسائر المحققة في بيان واحد أو بيانين متصلين. لازالت المجموعة في مرحلة تقييم ما إذا سيتم استخدام بيان واحد أو بيانين.

3.4 القرارات والتقديرات الهامة

إن عملية تحضير البيانات المالية الموحدة تتطلب من الإدارة استخدام بعض التقديرات والقرارات التي قد تؤثر في المبالغ المدرجة للأصول والمطلوبات، العوائد، الخسائر وإدراج المطلوبات الطارئة والمخصصات اللازمة والقيم العادلة للسنة. إن هذه القرارات والتقديرات تتطلب بعض الافتراضات حول عدة أمور. إن النتائج الفعلية قد تخالف تلك المدرجة كما هو موضح أدناه.

التزامات التأجير التشغيلي - المجموعة كمأجر

قامت المجموعة بالدخول في عمليات تأجير لمحفظة الاستثمارات في عقارات. إنه في تقدير المجموعة، وبناءً على تقييم شروط التأجير، بأنها لا زالت تحتفظ بالجزء الأكبر من المخاطر والمنافع المتعلقة باقتناء هذه العقارات ولذلك قررت إدراج هذه العقود في البيانات المالية على أنها عقود تأجير تشغيلي.

انخفاض قيمة الإستثمارات

تعامل المجموعة الإستثمارات المتاحة للبيع كإستثمارات منخفضة القيمة عند حدوث تدني مهم أو طويل الأمد في القيمة العادلة لها إلى ما دون التكلفة أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر على انخفاض القيمة. إن تحديد ما هو "مهم" أو "طويل الأمد" يتطلب قراراً مهماً من الإدارة، والذي لأجله تأخذ الإدارة في الاعتبار بجانب عوامل أخرى، التغيرات في سعر السهم أو قاعدة الأصول للشركات المستثمر بها.

خسائر الانخفاض على الموجودات المالية والاستثمارية

تقوم المجموعة بمراجعة موجوداتها المالية والاستثمارية بصفة دورية لتحديد لزوم إدراج مخصص لانخفاض في البيانات المالية متعلق بأي موجودات غير منتجة. بصفة خاصة، فإن القرارات من قبل الإدارة مطلوبة لتقدير حجم ووقت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصص المطلوب. إن هذه التقديرات ضرورية وتعتمد على الافتراضات حول إمكانية التخلف والخسائر المحتملة وقيمة الضمان الأساسي وتكاليف الاسترداد.

الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق

تتبع المجموعة الإرشادات الخاصة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم 39 "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" فيما يتعلق بتصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو المحددة وذات تواريخ الاستحقاق الثابتة على أنها موجودات محتفظ بها للاستحقاق. ويتطلب هذا التصنيف وضع الأحكام الهامة. ولوضع هذه الأحكام تقوم المجموعة بتقييم رغبتها وقدرتها على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى الاستحقاق. وإذا لم تتمكن المجموعة من الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى الاستحقاق، إلا لظروف محددة، ويتوجب إعادة تصنيف الفئة بكاملها على أنها استثمارات متاحة للبيع. ويتم بالتالي قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المطفأة.

استثمارات في ممتلكات

لقد قامت المجموعة بتعيين مقيم عقارات مستقل لتزويدها ببيانات موثوقة عن القيم العادلة للإستثمارات في ممتلكات كما في 31 ديسمبر 2008 لأغراض عرضها في الإيضاحات.

3.4 القرارات والتقديرات الهامة (تتمة)

مخصصات انخفاض جماعية للأصول التمويلية والاستثمارية

بالإضافة للمخصصات المحددة مقابل السلفيات الفردية والهامة، فإن المصرف يسجل مخصص انخفاض جماعي مقابل الأصول التمويلية والاستثمارية، والتي لا تكون بحاجة إلى مخصص انخفاض محدد، عندما يكون هناك خطر أعلى عليها مقارنة بتاريخ منحها. إن هذا المخصص العام مبني على الانخفاض في التقييم الداخلي للأصل أو الاستثمار منذ تاريخ منحه أو شراؤه. إن هذه التقييمات الداخلية تأخذ في عين الاعتبار الانخفاض في تقييم مخاطر الدولة، القطاع الصناعي والتراجع التقني، وكذلك الانخفاض أو ضعف التدفقات النقدية المتوقعة.

القيم العادلة للأدوات المالية

في حال عدم وجود أسواق نشطة لتحديد القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في الميزانية العمومية، يتم تحديد القيم العادلة بناءً على طرق تقييم منها تخفيض التدفقات النقدية. يتم استخدام معطيات متاحة من الأسواق المالية عند الإمكان. في حال لم يكن هذا ممكناً، فإن بعض التقديرات تكون مطلوبة لتحديد القيم العادلة. إن هذه التقديرات تتطلب بعض المعطيات كمخاطر السيولة و مخاطر الائتمان. إن التغير في التقديرات حول هذه العوامل قد تؤثر في القيم العادلة المدرجة في البيانات المالية.

4 السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية العامة التي تم تبنيها عند تحضير البيانات المالية الموحدة:

احتساب الإيرادات

مربحة

يتم إدراج إيرادات المربحة على مدى فترة العقد وفق أساس زمني محدد وبناءً على المبلغ المتبقي من قيمة المربحة.

الاستصناع

يتم حساب عوائد الاستصناع وهامش الربح المتعلق بها (الفرق بين السعر النقدي للمصنوع للزبون وتكلفة استصناع المصرف الكاملة) على أساس استحقاقاتها الزمنية.

الإجارة

يتم إدراج إيرادات الإجارة وفق أساس زمني على مدى فترة العقد.

المشاركة

يتم حساب الدخل من المشاركة على أساس تخفيض الرصيد وفق أساس زمني يعكس النتيجة الفعلية على الأصل.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

احتساب الإيرادات (تتمة)

المضاربة

يتم إدراج الدخل أو الخسارة على تمويل المضاربة على أساس الاستحقاق إذا كان بالإمكان قياس الدخل أو الخسائر بدقة. وبخلاف ذلك فإنه يتم إدراج الدخل عندما يتم توزيعه من قبل المضارب، بينما تسجل الخسارة عند إعلانها من قبل المضارب.

صكوك

يتم حساب الدخل وفق أساس زمني محدد على مدى فترة الصكوك.

بيع إستثمارات في الممتلكات

يتم إدراج الإيرادات من بيع الأراضي وفقاً لطريقة مبدأ الاستحقاق الكامل عند استيفاء الشروط التالية:

- تم اكتمال عملية البيع وتوقيع العقود؛
- أن يكون الاستثمار المبدئي للمشتري حتى تاريخ البيانات المالية، كافٍ ليكون المشتري ملتزماً بإتمام عملية الشراء؛
- أن تقوم المجموعة بنقل فوائد ومخاطر التملك للشاري من خلال معاملة بيع. كما لا يكون للمجموعة أي تدخل جوهري في الأرض.

بيع ممتلكات قيد التطوير

يتم تأجيل احتساب العوائد من بيع الوحدات السكنية حتى الإنتهاء من أعمال البناء ويتم تسليم الوحدة إلى الشاري.

إيرادات الرسوم والعمولة

يتم إدراج إيرادات الرسوم والعمولة عند اكتسابها.

إيرادات الإيجار

يتم احتساب إيرادات الإيجارات المتعلقة بالإستثمارات في عقارات بطريقة القسط الثابت على مدى مدة العقد.

الربح من بيع الإستثمارات

تشمل أرباح وخسائر الإستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والإستثمار على أرباح وخسائر التغيرات في القيم العادلة للإستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة والأرباح والخسائر المحققة من بيع إستثمارات. يمثل الربح أو الخسارة من بيع الإستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو للإستحقاق الفرق بين العائد من البيع والقيمة المدرجة لهذه الإستثمارات. ويمثل الربح أو الخسارة من بيع الإستثمارات المتاحة للبيع الفرق بين العائد من البيع و سعر التكلفة لهذه الإستثمارات.

توزيعات الأرباح

يتم إدراج توزيعات الأرباح من استثمارات الأسهم عندما يكون هناك حق لاستلام هذه التوزيعات.

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تكلفة بيع الممتلكات

تتضمن تكلفة بيع الممتلكات كلفة التطوير. تتضمن تكاليف التطوير تكاليف البناء والبنية التحتية.

إن تكلفة بيع الأرض تتكون من التكلفة المدرجة في الدفاتر.

حسابات وودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى

يتم إدراج الحسابات والودائع لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بالتكلفة ناقصاً أية مبالغ مشطوبة أو مخصصات، إن وجدت.

المرابحة والمضاربة مع المؤسسات المالية

يتم إدراج المربحة والمضاربة مع المؤسسات المالية بالتكلفة ناقصاً مخصصات الإنخفاض و الأرباح المؤجلة.

المربحة والتمويلات الإسلامية الأخرى

يتكون التمويل الإسلامي من مطلوبات المربحة، المضاربة، الإستصناع، والبطاقات الإسلامية المغطاة وتمويلات إسلامية أخرى.

يتم قياس وإدراج تكلفة الإستصناع في البيانات المالية الموحدة برصيد لايزيد عن المبلغ النقدي المعادل له.

يتم إدراج التمويلات الإسلامية الأخرى بالتكلفة ناقصاً أية إنخفاض و أرباح مؤجلة.

تمويلات الإجارة

يتم قيد الإجارة كتأجير تمويلي، عندما يحول المصرف كافة مخاطر ومنافع التملك للأصل المؤجر إلى المستأجر. يتم تأجير الأصول لفترات تقارب أو تغطي الجزء الأكبر لأعمار هذه الأصول. إن من شروط عقود التأجير أن يتم نقل ملكية الأصل إلى المستأجر عند إستلام آخر دفعة للإيجار. يتم إدراج الأصول المؤجرة بمبالغ تساوي صافي قيمة الدفعات المتوجبة زائداً الأرباح المستحقة ناقصاً من أي مخصصات.

الأدوات المالية

(i) التصنيف

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية إلى الفئات التالية: موجودات مالية ومطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، المربحة، الإجارة، المضاربة وتمويلات إسلامية أخرى والاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق. وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف المبدئي.

موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

تشتمل هذه الفئة على فئتين فرعيتين: موجودات مالية أو مطلوبات مالية محتفظ بها للمتاجرة وموجودات مالية أو مطلوبات مالية مصنفة منذ البداية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. ويتم تصنيف الموجودات المالية أو المطلوبات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة إذا تمت حيازتها بصورة رئيسية بغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القصير. تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما تتم إدارة الموجودات والمطلوبات وتقييمها وإعلانها بشكل داخلي على أساس القيمة العادلة؛ أو في حال أدى التصنيف إلى إنهاء أو تقليل عدم التوافق الذي كان سوف يحدث إذا لم يتم إجراء التصنيف.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

(i) التصنيف (تتمة)

المربحة، الإجارة، المضاربة وتمويلات إسلامية أخرى

تمثل المربحة، الإجارة، المضاربة وتمويلات إسلامية أخرى مالية ذات دفعات ثابتة أو محددة وغير مدرجة في سوق نشط. تنشأ هذه الفئة عندما تقوم المجموعة بتقديم أموال مباشرة لأحد المدينين مع عدم وجود نية للمتاجرة في الدين. المطلوبات المالية هي المطلوبات التي تفرض على المجموعة التزامات تعاقدية بتقديم مبالغ نقدية أو موجودات مالية أخرى أو استبدال أدوات مالية تحت شروط معينة قد تكون في غير صالح المجموعة.

المحتفظ بها للاستحقاق

تتمثل الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق بالموجودات المالية ذات دفعات ثابتة أو محددة وذات تواريخ استحقاق ثابتة والتي لدى إدارة المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

المتاحة للبيع

يتم تصنيف الموجودات المالية والتي لا يتم تصنيفها تحت أي من بنود الموجودات المالية على أنها إستثمارات متاحة للبيع.

(ii) الاعتراف / إيقاف الاعتراف

تقوم المجموعة بصورة مبدئية بالاعتراف بالموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المحتفظ بها للإستحقاق والموجودات المالية المتاحة للبيع في تاريخ المتاجرة ، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة.

ويتم الاعتراف بالتمويلات للعملاء في اليوم الذي يتم فيه تسليم الموجودات للطرف المقابل. يتم الإعتراف بالمطلوبات المالية في التاريخ الذي تصبح به المجموعة طرفاً للأداة المتعاقد عليها.

يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية الخاصة بالتدفقات النقدية للموجودات المالية المعنية أو عند القيام بتحويل الموجودات المالية. ويتم إيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تنتهي ، أي عندما يتم تسوية الالتزام المحدد في العقد أو يتم إلغائه أو تنتهي مدته.

ويتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المحتفظ بها للمتاجرة عندما يتم بيعها ، ويتم الاعتراف بالمبالغ المدينة المترتبة والمستحقة الدفع من المشتري في التاريخ الذي تلنزم فيه المجموعة ببيع الموجودات. وتستخدم المجموعة طريقة التعريف المحددة لتحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إيقاف الاعتراف.

استثمار في شركات زميلة

يتم احتساب استثمار المجموعة في الشركات الزميلة على أساس طريقة حقوق الملكية المحاسبية. إن الشركة الزميلة هي شركة تمارس المجموعة عليها تأثيراً مهماً.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمار في شركة زميلة يدرج في الميزانية العمومية بالتكلفة مضافاً إليها التغير في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة بعد استحوادها. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة ضمن قيمة الإستثمار ولا يتم إطفائها واختبارها.

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمار في شركات زميلة (تتمة)

يتم إدراج حصة المجموعة من نتائج عمليات الشركات الزميلة في بيان الدخل الموحد. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة لحدود مساهمة المصرف في الشركة الزميلة.

تعد البيانات المالية للشركات الزميلة في تواريخ متوافقة مع المصرف وباستخدام سياسات محاسبية متوافقة مع السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المصرف للمعاملات أو الأحداث ذات الظروف المماثلة. في حال إدراج أية تغيرات في بيان التغيرات في حقوق المساهمين للشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإدراج حصتها من أي تغير، في بيان التغيرات لحقوق المساهمين للمجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقدر المجموعة فيما إذا كان هنالك أي حاجة لإدراج خسارة إنخفاض لإستثمارها في الشركة الزميلة. تقوم المجموعة كما في تاريخ كل ميزانية عمومية بتقدير أية براهين على أن الإستثمار في الشركة الزميلة قد يكون منخفضاً. في حال وجدت، يتم قيد الإنخفاض كالفرق بين المبلغ الممكن تحصيله للشركة الزميلة والقيمة الدفترية للإستثمار في البيانات المالية الموحدة.

استثمارات في ممتلكات

تمثل الإستثمارات في الممتلكات تلك الممتلكات المحتفظ بها لإكتساب إيرادات إيجارات أو إنتظاراً لإرتفاع أسعارها وتلك التي ليس هناك قرار بإستخدامها المستقبلي. يتم قيد الاستثمارات في الممتلكات بالتكلفة ناقصاً مخصص الاستهلاك المتراكم وأي مخصصات للإنخفاض. يتم إحتساب الإستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى أعمار الإستثمارات في ممتلكات.

يتم استبعاد الاستثمارات في الممتلكات عندما يتم بيعها أو يتم سحبها من الاستخدام بشكل كامل ولا يكون هناك أي منفعة اقتصادية مستقبلية متوقعة عند استبعادها. يتم إدراج الفرق بين صافي القيمة الدفترية في بيان الدخل في فترة الاستبعاد.

تتم التحويلات من وإلى الاستثمار في الممتلكات عندما يكون هناك دليل على التغير في الاستعمال. عندما يتم تحويل الاستثمار في الممتلكات إلى ممتلكات مستخدمة من قبل المالك، يتم اعتماد القيمة العادلة عند التحويل كسعر الكلفة. في حالة تحويل ممتلكات مستخدمة من قبل المالك إلى استثمارات في ممتلكات، تقوم المجموعة بإدراج تلك الممتلكات حسب السياسة المحاسبية المتبعة في الممتلكات والمعدات حتى تاريخ التغير في الاستعمال.

ممتلكات قيد التطوير

يتم إدراج الممتلكات التي يتم شراؤها، بناؤها أو في مرحلة التطوير كممتلكات قيد التطوير. يتم إدراج الممتلكات غير المباعة بالتكلفة أو صافي القيمة المحققة، أيهما أقل. يتم إدراج الممتلكات قيد التطوير بالتكلفة. تتضمن التكلفة؛ تكلفة الأرض وتكاليف أخرى متعلقة والتي يتم رسملتها عند تنفيذ النشاطات الضرورية بغرض إعداد الممتلكات للاستخدام المقصود. إن صافي القيمة المحققة تتمثل بسعر البيع المتوقع ناقصاً المصاريف المتوقع تكبدها عند البيع.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ممتلكات قيد التطوير (تتمة)

تعتبر الملكية منجزة عندما ينتهي العمل من جميع النشاطات المتعلقة بالبناء، بما فيها أعمال البنية التحتية والمرافق التابعة للمشروع. يتم استبعاد التكلفة، الربح المتعلق بالمشروع وشهادات الإنجاز من ممتلكات قيد التطوير عند الانتهاء من المشروع.

يتم قيد الأعمال قيد التطوير بالتكلفة وتمثل التكاليف التعاقدية لأعمال التصميم، الشراء، التطوير والبناء للبنية التحتية، الطرق، الجسور والأصول الأخرى المتعلقة.

يتم تحويل هذه الأرصدة إلى إستثمارات في الممتلكات، أو ممتلكات قيد التطوير أو ممتلكات لإستخدام المجموعة. يتم احتساب الإستهلاك وفقاً لنظم المجموعة المتبعة عندما يتم الإنتهاء من أعمال البناء.

الممتلكات والمعدات

يتم إدراج الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً مخصص الإستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة.

يتم احتساب الإستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمعدات، بخلاف الأراضي المملوكة ملكاً حراً والتي لها أعمار غير ثابتة. تتوقف معدلات الإستهلاك على الأعمار الإنتاجية المقدرة التالية:

- مباني 20 سنة
- أثاث وتحسينات 7 سنوات
- أجهزة الحاسوب ومعدات مكتبية 4 سنوات
- سيارات 4 سنوات

يتم مراجعة المبالغ المدرجة للممتلكات والمعدات لأي انخفاض عند حدوث أي تغييرات قد تستدعي ذلك. في حال وجود كذلك حالة، يتم خفض قيمة الممتلكات والمعدات للقيم المتوقعة الحصول عليها.

يتم رسملة المصاريف المتكبدة لاستبدال بند من بنود الممتلكات والمعدات إذا كان مسجلاً بشكل منفصل، ويتم شطب القيمة الدفترية للبند الذي تم استبداله. كذلك يتم رسملة المصاريف اللاحقة الأخرى فقط عند زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند المتعلق بالممتلكات والمعدات. تدرج جميع المصاريف الأخرى في بيان الدخل عند تكبد المصروفات.

يتم استبعاد بنود الممتلكات والمعدات عند بيعها أو عندما لا تكون هناك فائدة مستقبلية متوقعة من الاستخدام أو الاستبعاد. يتم إدراج أي خسائر أو أرباح ناتجة من استبعاد الأصل في بيان الدخل الموحد في السنة التي تم فيها استبعاد الموجودات.

يتم قيد الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة ويتم تحويلها إلى الفئة المحاسبية من ممتلكات ومعدات عند الإنتهاء من بناءها، ومن ثم يتم إستهلاكها.

إن أي زيادة تنتج عن تقييم للأصول يتم تحميلها إلى حقوق المساهمين تحت بند إعادة التقييم. في حال نتج عن إعادة التقييم زيادة في قيمة الأصل إلى سعره الأصلي، يتم تسجيل الفرق في بيان الدخل، إلى حد الخسارة المسجلة من قبل. أما في حال نتج عن إعادة التقييم نقصاً في القيمة المسجلة، فإنه يتم عكس مخصص إعادة التقييم أولاً وإدراج باقي النقص في بيان الدخل. يتم تحميل بند إعادة التقييم مباشرة في حقوق المساهمين عند بيع الأصل.

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

المخصصات

يتم تكوين مخصصات عند حصول التزامات مالية على المجموعة (قانونية أو استثنائية) ناتجة عن أحداث سابقة ويكون هناك احتمال لسداد الالتزام ويمكن قياس تكلفة سداده بدقة.

يتم إظهار أي مخصص يمكن إسترجاعه ضمن الأصول في حال وجود توقع أكيد بإسترجاع المبلغ من قبل المجموعة. يتم إظهار المخصصات في بيان الدخل كبند منفصل، صافياً من أي إسترجاعات.

الودائع

يتم إدراج ودائع العملاء والمطلوبات للمصرف والمؤسسات المالية الأخرى بالتكلفة.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة بتوفير مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. يتم عادة احتساب هذه المكافآت على أساس فترة الخدمة للموظفين وإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

يتم احتساب المساهمات التقاعدية المستحقة الدفع لصندوق أبوظبي لمعاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية بالنسبة للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة كنسبة من رواتب الموظفين. تعتبر التزامات المصرف محدودة بهذه المساهمات والتي يتم إدراجها كمصروف عند استحقاقها.

الزكاة

يتم احتساب الزكاة حسب عقد تأسيس المصرف ويتم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والشريعة للمصرف. إن دفع الزكاة هي من مسؤولية حاملي الأسهم حسب عقد تأسيس المصرف.

يتم احتساب الزكاة للسهم حسب المعيار المحاسبي رقم 19 لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومقررات هيئة الفتوى والشريعة للمصرف.

حسب عقد تأسيس المصرف، إن مسؤولية المجموعة تنحصر في احتساب الزكاة للسهم.

توزيع الأرباح

يتم توزيع الأرباح ما بين المودعين والمساهمين وفقاً للإجراءات الخاصة بالمجموعة ويتم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف.

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

النقدية وشبه النقدية

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، تتكون النقدية وشبه النقدية من نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية، مستحقات من المصارف والمراوحة الدولية. تتكون شبه النقدية من الاستثمارات السائلة قصيرة الأجل التي يكون بالإمكان تحويلها ببسر إلى مبالغ نقدية والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل عند الدخول بها.

تاريخ المتاجرة والسداد المحاسبي

يتم قيد مشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة، وهو التاريخ الذي يلتزم به المصرف بشراء أو بيع الموجودات.

الدخل المستبعد

وفقاً لهيئة الفتوى والرقابة الشرعية لدى المصرف فإنه يتوجب على المجموعة تحديد الدخل الناتج من مصادر غير مقبولة حسب مبادئ الشريعة الإسلامية وإبقاء هذه المبالغ في حساب منفصل يتم استخدامه في الأنشطة الاجتماعية المحلية (دخل مستبعد).

الموجودات الائتمانية

إن الموجودات المحتفظ بها كأمانات أو بصفة ائتمانية لا تعتبر كموجودات للمصرف وبالتالي، لم يتم إدراجها في البيانات المالية الموحدة.

المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات والمطلوبات المالية وإظهارها بصافي قيمتها في الميزانية العمومية عند وجود حق قانوني قابل للتنفيذ لإجراء المقاصة وعندما يكون لدى المجموعة النية في سداد المبلغ الصافي أو تحصيل الموجودات وسداد المطلوبات في نفس الوقت.

انخفاض الموجودات المالية وعدم قابلية تحصيلها

يتم بتاريخ كل ميزانية عمومية، إجراء تقييم للتأكد من وجود دليل موضوعي على انخفاض قيمة أي أصل مالي.

في حالة وجود مثل هذا الدليل، فإنه يتم إثبات أية خسارة ناجمة عن ذلك الانخفاض في بيان الدخل الموحد. يتم تحديد الانخفاض كالتالي:

(أ) بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة المطفأة، فإن الانخفاض يعتمد على التدفقات النقدية المقدرة المخصومة حسب سعر الربح الأصلي الفعلي.

(ب) بالنسبة للموجودات المدرجة بالقيمة العادلة، فإن الانخفاض يمثل الفرق بين التكلفة والقيمة العادلة.

(ج) بالنسبة للموجودات المدرجة بالتكلفة، فإن الانخفاض يعتمد على القيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصومة بمعدل العائد الحالي السائد في السوق لموجودات مالية مماثلة.

يتم عكس خسائر الانخفاض للاستثمارات المتاحة للبيع كزيادة في التغيرات في القيمة العادلة من خلال حقوق المساهمين. كما يتم تكوين مخصص لتغطية الانخفاض العام في قيمة الأصول بناءً على العوائد المتوقعة منها.

لا يتم عكس خسائر الانخفاض المدرجة في بيان الدخل من خلال بيان الدخل.

السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بتقييم فيما إذا كان هناك مؤشر انخفاض لأحد الموجودات في تاريخ الميزانية العمومية. في حال وجود مثل هذا المؤشر، أو عند وجود ضرورة تحديد الانخفاض السنوي فإن المجموعة تقوم بتقدير مبلغ الأصل القابل للاسترداد. إن المبلغ القابل للاسترداد للأصل هو الأعلى من القيمة العادلة لوحدة إنتاج النقد للأصل ناقصاً تكاليف البيع والقيمة المستخدمة ويتم تحديدها لكل أصل على حدة، إلا إذا كان الأصل لا ينتج تدفقات نقدية مستقلة بصورة كبيرة عن تلك المتعلقة بالموجودات أو مجموعة من الموجودات.

عندما تتعدى قيمة الأصل المدرجة القيمة القابلة للاسترداد، فإنه يتم احتساب مخصص للانخفاض ويتم تخفيضه إلى القيمة القابلة للاسترداد.

تثبت خسائر انخفاض العمليات المستمرة في بيان الدخل في الفئات نفسها للأصل المخفض.

العملات الأجنبية

يتم إظهار البيانات المالية للمجموعة ب درهم الإمارات العربية المتحدة، وهي العملة التي تتعامل بها المجموعة. إن درهم الإمارات العربية المتحدة هي العملة التي تستخدمها المجموعة في أماكن عملها الرئيسية. كل شركة في المجموعة تقوم بتحديد عملتها الرئيسية وتقوم بإدراج جميع معاملاتها في بياناتها المالية بتلك العملة. يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. تحول الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية بتاريخ الميزانية العمومية حسب أسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. إن أية أرباح أو خسائر تنتج عن التغيرات في أسعار الصرف في وقت لاحق لتاريخ المعاملة يتم تثبيتها في بيان الدخل الموحد. يتم تحويل المبالغ المتعلقة بموجودات أو مطلوبات غير مالية والمدرجة بسعرها التاريخي والمشتراه بعملات أجنبية حسب أسعار الصرف السائدة عند تاريخ الشراء. يتم تحويل المبالغ المتعلقة بموجودات أو مطلوبات غير مالية والمدرجة بقيمتها العادلة حسب سعر الصرف السائد عند تحديد القيمة العادلة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالعمليات الأجنبية إلى الدرهم حسب سعر الصرف السائد في تاريخ الميزانية العمومية، ويتم تحويل المعاملات المتعلقة ببيان الدخل حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. يتم تحويل الفروقات الناتجة عن عملية التحويل إلى بند منفصل ضمن حقوق المساهمين. عند استبعاد أي من العمليات الأجنبية، يتم تحويل المبالغ المتراكمة عن فروقات التحويل إلى بيان الدخل.

الضمانات المالية

يقوم المصرف بتقديم ضمانات مالية في سياق الأعمال المعتادة. تتكون الضمانات المالية من الإعتمادات المستندية، خطابات الضمان و أوراق القبول. يتم إدراج الضمانات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة ضمن المطلوبات الأخرى. لاحقاً لتاريخ الإدراج، يتم قياس الضمانات المالية بالقيمة العادلة الأولية، ناقصاً، الإطفاء المتراكم المحسوب لتضمين الرسوم في بيان الدخل الموحد ضمن "صافي الرسوم والعمولات" على مدى عمر الضمان، و أحسن تقدير للمصروفات المتوقعة لدفع أية مستحقات مالية قد تنتج عن إصدار الضمان.

إن أية مبالغ دائنة قد تنتج عن الضمانات المالية يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد ضمن "خسائر التمويلات". يتم إدراج أية ضمانات مالية دائنة في بيان الدخل الموحد ضمن " صافي الرسوم والعمولات" عند التخلص من الضمانات، إلغائها أو نفاذ مفعولها.

4 السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

إعداد تقارير القطاعات

يمثل القطاع عنصر مميز للمجموعة حيث ما يقدم المنتجات أو الخدمات (قطاع الأعمال)، أو يقدم المنتجات أو الخدمات ضمن بيئة اقتصادية محددة (قطاع جغرافي)، حيث يخضع للمخاطر والمكافآت التي تختلف عن تلك الخاصة ببقية القطاعات. تشمل إيرادات ومصروفات القطاع وقطاع الأداء على تحويلات ما بين قطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية.

5 الدخل من المربحة، المضاربة، الإجارة وتمويلات اسلامية أخرى، صافي

2007	2008	
ألف درهم	ألف درهم	
846.567	1.285.340	المربحة
130.522	50.880	المضاربة
714.704	807.394	الإجارة
26.831	34.176	الاستصناع
<u>1.718.624</u>	<u>2.177.790</u>	

6 إيرادات استثمارات

2007	2008	
ألف درهم	ألف درهم	
26.897	34.436	توزيعات الأرباح
37.206	20.536	الدخل من الصكوك الإسلامية
1.229	11.800	الدخل من أصول استثمارية أخرى
47.682	6.433	أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع
-	671	أرباح محققة من بيع استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
-	(3.084)	الخسائر غير المحققة لاستثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
2.468	(23.690)	حصة في نتائج شركات زميلة
<u>115.482</u>	<u>47.102</u>	

7 الرسوم، العمولات وإيرادات صرف عملات أجنبية، صافي

2007	2008	
ألف درهم	ألف درهم	
26.537	34.470	إيرادات الرسوم والعمولات المتعلقة بالأعمال
17.225	24.483	صافي إيرادات رسوم البطاقات والعمولات
22.348	40.705	رسوم إدارة مشاريع وممتلكات
17.061	21.006	رسوم وعمولات عمليات وساطة
21.709	19.468	الأرباح من تحويل عملات أجنبية
39.660	14.406	رسوم وعمولات أخرى
<u>144.540</u>	<u>154.538</u>	

8 تكاليف الموظفين

2007	2008	
ألف درهم	ألف درهم	
114.354	192.232	الأجور والمرتبات
235.798	306.724	مكافآت أخرى
26.328	30.454	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
<u>376.480</u>	<u>529.410</u>	
=====	=====	

9 مصاريف عمومية وإدارية

2007	2008	
ألف درهم	ألف درهم	
23.320	114.354	مصاريف قانونية ومهنية
51.192	75.573	مصاريف مكتبية
40.909	50.041	مصاريف تسويق وإعلانات
12.087	17.301	مصاريف إتصالات
21.940	62.700	مصاريف تشغيلية أخرى
<u>149.448</u>	<u>319.969</u>	
=====	=====	

10 مخصص الإخفاض، صافي

2007	2008	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
155.176	77.428	15	مربحة وتمويلات إسلامية أخرى
(40.017)	158.765	16	تمويلات الإجارة
2.011	112.825	17	الاستثمارات، صافي
-	110.662	21	موجودات أخرى
<u>117.170</u>	<u>459.680</u>		
=====	=====		

11 الموزع للمودعين وحملة الصكوك

2007	2008	
ألف درهم	ألف درهم	
54.535	26.405	حسابات التوفير
984.540	460.039	حسابات الاستثمار للعملاء
226.803	249.875	حسابات الاستثمار للمؤسسات المالية
173.613	109.201	حامل السندات
<u>1.439.491</u>	<u>845.520</u>	
=====	=====	

12 الربح للسهم

يحتسب الربح الأساسي على السهم بتقسيم أرباح السنة المتعلقة بحاملي الأسهم العاديين للمصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة.

يحتسب الربح المخفض للسهم بتقسيم أرباح السنة المتعلقة بحاملي الأسهم العاديين للمصرف (بعد إجراء التعديلات المطلوبة) على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة زائداً المتوسط المرجح لعدد الاسهم التي قد يتم إصدارها عند تحويل جميع الاسهم، التي قد يكون لها تأثير مخفض، إلى أسهم عادية.

إن الجدول التالي يبين بيانات الربح والأسهم المستخدمة في احتساب ربحية السهم:

2007	2008	
768.475	851.262	ربح السنة المتعلق بحاملي الأسهم (ألف درهم)
=====	=====	
1.859.710	1.970.588	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الصادرة (آلاف)
=====	=====	
0.413	0.432	الربح الأساسي والمخفض للسهم (درهم)
=====	=====	

خلال 2008 و 2007، لم يتم المصرف بإصدار أي أدوات قد تخفض الربح الأساسي للسهم عند التحويل أو الاستخدام.

13 النقد والأرصدة لدى المصرف المركزي

2007	2008	
ألف درهم	ألف درهم	
253.367	298.246	النقد في الصندوق
		أرصدة لدى مصرف الإمارات المركزي
121.180	2.865	- الحسابات الجارية
1.585.918	2.522.840	- الإحتياطي الإلزامي
=====	=====	
1.960.465	2.823.951	
=====	=====	

يتم إبقاء الإحتياطي الإلزامي لدى المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة بدرهم الإمارات والدولار الأمريكي. هذه الإحتياطيات غير متوفرة لتعاملات المصرف اليومية ولا يمكن سحبها من دون موافقة المصرف المركزي. إن مستويات الإحتياطيات تتغير يومياً بحسب توجيهات المصرف المركزي.

14 الأرصدة والودائع لدى المصارف و المؤسسات المالية الأخرى

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	
338.385	501.911	حسابات جارية
876.092	841.326	ودائع استثمارية
<u>1.214.477</u>	<u>1.343.237</u>	

وفقاً للشريعة الإسلامية، يتم استثمار الودائع مع مؤسسات مالية إسلامية فقط. لا يحصل المصرف على فائدة على الأرصدة مع المصارف والمؤسسات المالية.

15 مرابحة وتمويلات إسلامية أخرى

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	
12.004.828	17.395.976	مرابحة
1.608.008	3.170.509	مضاربة
1.133.763	1.797.443	البطاقات الإسلامية المغطاة
321.217	328.667	استصناع
197.196	136.845	تمويلات مدينة أخرى
15.265.012	22.829.440	إجمالي المربحة والتمويلات الإسلامية الأخرى
(2.500.466)	(4.081.500)	ناقصاً: الإيرادات المؤجلة
12.764.546	18.747.940	
(332.966)	(409.622)	ناقصاً: مخصص الانخفاض
<u>12.431.580</u>	<u>18.338.318</u>	

لقد كانت الحركة في مخصص الانخفاض خلال السنة كما يلي:

183.266	332.966	كما في 1 يناير
155.176	77.428	المحمل خلال السنة (إيضاح 10)
(5.476)	(772)	المشطوب خلال السنة
<u>332.966</u>	<u>409.622</u>	كما في 31 ديسمبر

15 مرابحة وتمويلات إسلامية أخرى (تتمة)

إن توزيع المرابحة، المضاربة والتمويلات الإسلامية الأخرى حسب القطاع الجغرافي والصناعي هي كما يلي:

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	
12.194.018	17.917.283	القطاع الجغرافي
407.049	497.797	الإمارات العربية المتحدة
132.172	240.853	الشرق الأوسط
31.307	92.007	أوروبا
		أخرى
<u>12.764.546</u>	<u>18.747.940</u>	
579.180	490.525	القطاع الاقتصادي
173.060	144.267	القطاع الحكومي
81.923	675.915	القطاع العام
776.915	955.056	المؤسسات المالية
977.431	1.828.136	الصناعة والتجارة
116.925	319.432	البناء والعقارات
9.074.288	12.550.660	الطاقة
984.824	1.783.949	الأفراد
		أخرى
<u>12.764.546</u>	<u>18.747.940</u>	
111.421	684.772	المبلغ الإجمالي للمرابحة والتمويلات الإسلامية الأخرى، المنخفضة فردياً، قبل خصم أي مخصص إنخفاض فردي (إيضاح 4.2.37)
<u>111.421</u>	<u>684.772</u>	

16 تمويلات إجارة

تمثل تمويلات الإجارة صافي الاستثمار في الموجودات التأجيرية للفترة التي إما تعادل أو تغطي اجزاء رئيسية من الأعمار الإنتاجية لهذه الموجودات. تنص اتفاقية التأجير على انتقال الأصل المؤجر إلى المستأجر عند استلام الدفعة النهائية منه.

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	
1.868.297	1.182.879	مدفوعات التأجير المدينة المستقبلية المجمعة:
5.132.206	6.555.904	مستحقة خلال سنة
4.922.921	8.301.049	مستحقة من السنة الثانية إلى الخامسة
		مستحقة بعد خمس سنوات
<u>11.923.424</u>	<u>16.039.832</u>	إجمالي تمويلات الإجارة
(6.833)	(19.880)	ناقصاً: الإيرادات المؤجلة
<u>11.916.591</u>	<u>16.019.952</u>	
(20.889)	(179.654)	ناقصاً: مخصص انخفاض تمويلات إجارة
<u>11.895.702</u>	<u>15.840.298</u>	صافي قيمة أدنى مدفوعات التأجير المدينة
<u>11.895.702</u>	<u>15.840.298</u>	

16 تمويلات إيجارة (تتمة)

لقد كانت الحركة في مخصص الإنخفاض خلال السنة كما يلي:

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	
60.906	20.889	كما في 1 يناير
(40.017)	158.765	المحمل (المسترد) خلال السنة (إيضاح 10)
<u>20.889</u>	<u>179.654</u>	كما في 31 ديسمبر

إن توزيع تمويلات إجمالي الإيجارة حسب القطاع الجغرافي والصناعي هي كما يلي:

		القطاع الجغرافي
10.905.516	15.031.420	الإمارات العربية المتحدة
38.990	31.313	الشرق الأوسط
972.085	957.219	أخرى
<u>11.916.591</u>	<u>16.019.952</u>	

		القطاع الاقتصادي
313.503	274.636	القطاع الحكومي
881.400	881.400	القطاع العام
26.000	55.698	المؤسسات المالية
703.110	721.522	التجارة والصناعة
1.144.725	1.807.951	البناء والعقارات
1.900.878	1.005.615	الطاقة
4.313.959	7.708.470	أفراد
2.633.016	3.564.660	أخرى
<u>11.916.591</u>	<u>16.019.952</u>	

المبلغ الإجمالي لتمويلات الإيجارة، المنخفضة فردياً، قبل خصم أي إنخفاض فردي (إيضاح 4.2.37)

<u>59.066</u>	<u>528.402</u>
---------------	----------------

17 الاستثمارات

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	
-	13.370	استثمارات محتفظ بها لغرض المتاجرة إستثمارات في أسهم - مدرجة
13.326	-	إستثمارات غير محتفظ بها للمتاجرة محملة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل إستثمارات في أسهم - مدرجة
457.971	213.062	إستثمارات متاحة للبيع بالقيمة العادلة إستثمارات مدرجة
357.556	347.216	إستثمارات أسهم
-	(125.065)	صكوك
815.527	435.213	ناقصا: مخصص إنخفاض الإستثمارات
101.568	207.872	استثمارات في أسهم غير مدرجة
146.009	561.093	استثمارات في صناديق
155.704	57.700	استثمارات خاصة
(16.654)	(4.414)	مشاركة
386.627	822.251	ناقصا: مخصص الانخفاض للاستثمارات
1.215.480	1.257.464	مجموع الإستثمارات المحتفظ بها لغير المتاجرة
43.396	121.825	الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق: الصفقات المستبعدة
1.258.876	1.392.659	

تمثل الاستثمارات في الصناديق الخاصة، استثمارات في محافظ وشراكة محدودة لتمويل إرتباطات إستثمارية في شركات مستهدفة تكون قادرة على تحقيق عوائد أعلى من تلك الممكن تحقيقها في أسواق الأسهم.

يتم قيد جميع الاستثمارات غير المدرجة المتاحة للبيع بالقيمة العادلة بإستثناء إستثمارات بقيمة 355.670 ألف درهم (2007: 403.281 ألف درهم) والتي تم قيدها بالتكلفة لعدم توفر قيمة عادلة يمكن الاعتماد عليها. لا يوجد أسواق نشطة لهذه الاستثمارات وتتوي المجموعة الإحتفاظ بها للمدى البعيد.

17 الاستثمارات (تتمة)

لقد كانت الحركة في مخصص الإنخفاض خلال السنة كما يلي:

2007	2008	
ألف درهم	ألف درهم	
14.643	16.654	كما في 1 يناير
-	(12.240)	الإستردادات
2.011	125.065	المحمل خلال السنة (إيضاح 10)
16.654	129.479	كما في 31 ديسمبر

إن توزيع الإستثمارات حسب القطاع الجغرافي هو كما يلي:

2007	2008	
ألف درهم	ألف درهم	
604.931	849.613	القطاع الجغرافي
567.130	313.986	الإمارات العربية المتحدة
13.326	21.258	الشرق الأوسط
90.143	337.281	أوروبا
1.275.530	1.522.138	أخرى

18 إستثمارات في شركات زميلة

2007	2008	
ألف درهم	ألف درهم	
435.912	828.092	الحصة في رأس المال
7.251	(16.439)	الحصة في النتائج
-	18.216	تحويلات عملات أجنبية (إيضاح 30)
443.163	829.869	
(32.783)	(32.783)	ناقصا: مخصص الإنخفاض
410.380	797.086	

إن تفاصيل استثمار المصرف في الشركات الزميلة كما في 31 ديسمبر هو كما يلي:

النشاط الرئيسي	حصة أسهم الملكية	وحصة التصويت	بلد المنشأ	اسم الشركة الزميلة
	2007	2008		
	%	%		
مصرف تجاري (قيد التحويل إلى إسلامي)	49	49	جمهورية مصر العربية	البنك الوطني للتطوير
مصرف إسلامي	27	27	البوسنة	بنك البوسنة الدولي
تأمين إسلامي	23	40	الإمارات العربية المتحدة	أبوظبي الوطنية للتكافل - ش م ع
إيجار إسلامي وعقارات	27	27	البوسنة	شركة عقارات بنك البوسنة
إستثمار مصرفي	-	80	الإمارات العربية المتحدة	براداييم للإستثمار المصرفي المحدود

18 إستثمارات في شركات زميلة (تتمة)

فيما يلي معلومات مالية مختصرة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة:

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	
173.548	463.307	الحصة من الميزانية العمومية للشركات الزميلة
(112.227)	(204.297)	الموجودات
61.321	259.010	المطلوبات
=====	=====	صافي الموجودات
18.899	36.145	حصة إيرادات وربح (خسارة) من الشركات الزميلة:
=====	=====	عوائد السنة
2.468	(9.648)	(خسارة) ربح السنة
=====	=====	

إن المعلومات المدرجة أعلاه لا تتضمن المعلومات المختصرة للاستثمار في البنك الوطني للتطوير بما أنه لم يتم إصدار بيانات مالية تتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

التوزيع الجغرافي الإجمالي لإستثمارات في شركات زميلة هو كما يلي:

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	
21.489	254.720	القطاع الجغرافي
79.880	60.700	الإمارات العربية المتحدة
341.794	514.449	أوروبا
443.163	829.869	أفريقيا
=====	=====	

19 الإستثمارات في الممتلكات

أراضي ألف درهم	ممتلكات أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم	
			2008
			التكلفة:
766.032	144.844	910.876	الرصيد في 1 يناير
5.392	90.406	95.798	الإضافات خلال السنة
(580.146)	172.660	(407.486)	المحول من (إلى) الممتلكات قيد التطوير
(154.463)	(219.762)	(374.225)	الإستبعادات خلال السنة
36.815	188.148	224.963	الرصيد في 31 ديسمبر
			الاستهلاك المتراكم
-	-	-	الرصيد في 1 يناير 2008
-	4.748	4.748	المحمل خلال السنة
-	4.748	4.748	الرصيد في 31 ديسمبر
			صافي القيمة الدفترية:
36.815	183.400	220.215	31 ديسمبر 2008
			2007
			التكلفة:
1.317.129	32.476	1.349.605	الرصيد في 1 يناير
41.438	211.359	252.797	الإضافات خلال السنة
-	(33.909)	(33.909)	المحول إلى الممتلكات قيد التطوير
(592.535)	(65.082)	(657.617)	الإستبعادات خلال السنة
766.032	144.844	910.876	الرصيد وصافي القيمة الدفترية كما في 31 ديسمبر

إن إيجارات الممتلكات المكتسبة للمجموعة من الإستثمارات في الممتلكات، و المؤجرة تحت عقود تأجير تشغيلية، قد بلغت 6.949 ألف درهم (2007: 4.360 ألف درهم).

بلغت القيمة العادلة للإستثمارات في الممتلكات كما في 31 ديسمبر 2008، 335.312 ألف درهم (2007: 910.876 ألف درهم) حسب التقييم الذي قام به مقيم مستقل. تم التوصل إلى القيمة العادلة بإستخدام "طريقة المقارنة" التي تستعمل دلائل معاملات و / أو بالإضافة إلى الأسعار الحالية لإستثمارات مشابهة في المحيط المباشر للإستثمارات في الممتلكات. ويتم أيضاً، إعتداد تعديلات للأرقام حسب حالة الأسواق، النقاشات مع العملاء المستقلين، المطورين وشركات البناء.

19 الإستثمارات في الممتلكات (تتمة)

التوزيع الجغرافي لإجمالي الإستثمارات في الممتلكات هو كالتالي:

الإجمالي ألف درهم	ممتلكات أخرى ألف درهم	أراضي ألف درهم	القطاع الجغرافي 2008
211.853	183.400	28.453	الإمارات العربية المتحدة
8.362	-	8.362	الشرق الأوسط
<u>220.215</u>	<u>183.400</u>	<u>36.815</u>	
901.621	144.844	756.777	2007
9.255	-	9.255	الإمارات العربية المتحدة
<u>910.876</u>	<u>144.844</u>	<u>766.032</u>	الشرق الأوسط

20 ممتلكات قيد التطوير

الحركة في الممتلكات قيد التطوير خلال السنة هي كالتالي:

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	
267.305	301.214	الرصيد كما في 1 يناير
-	108.476	الإضافات خلال السنة
33.909	407.486	المحول من إستثمارات في ممتلكات
-	(128.553)	الإستبعادات خلال السنة
<u>301.214</u>	<u>688.623</u>	الرصيد كما في 31 ديسمبر

يتضمن رصيد ممتلكات قيد التطوير أراضي بقيمة 670.758 ألف درهم (2007: 267.305 ألف درهم) مملوكة من قبل شركة تابعة للمصرف.

جميع الممتلكات قيد التطوير موجودة داخل الإمارات العربية المتحدة.

21 موجودات أخرى

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	
50.369	959.249	مبالغ مدفوعة مقدما لشراء إستثمارات في ممتلكات وممتلكات
387.318	628.245	قيد التطوير
45.408	128.904	الدائنون
45.330	65.154	شيكات للتحويل
10.980	9.365	مصاريف مدفوعة مقدما
-	16.871	إيرادات مستحقة
239.539	106.392	مبالغ مدفوعة مقدما لمقاولين
99.526	86.973	مبالغ مدفوعة مقدما لشراء إستثمار
<u>878.470</u>	<u>2.001.153</u>	أخرى
(100)	(110.762)	
<u>878.370</u>	<u>1.890.391</u>	

ناقصا: مخصص الإنخفاض (إيضاح 10)

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
31 ديسمبر 2008

22 الممتلكات والمعدات

المجموع ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	سيارات ألف درهم	أجهزة حاسوب ومعدات مكاتب ألف درهم	أثاث وتحسينات ألف درهم	مباني ألف درهم	أرض (إيضاح 30) ألف درهم	2008 التكلفة
443.365	75.664	4.966	121.601	105.417	6.402	129.315	الرصيد في 1 يناير 2008
61.869	25.096	1.008	20.946	6.383	8.436	-	إضافات
-	(14.544)	-	9.244	5.300	-	-	التحويلات
(36.451)	-	(739)	(2.049)	(33.663)	-	-	الإستبعادات
468.783	86.216	5.235	149.742	83.437	14.838	129.315	الرصيد في 31 ديسمبر 2008
115.188	-	2.122	74.450	37.581	1.035	-	الاستهلاك
33.682	-	1.052	23.728	8.475	427	-	الرصيد في 1 يناير 2008
(1.636)	-	(197)	(313)	(1.126)	-	-	المحمل خلال السنة
147.234	-	2.977	97.865	44.930	1.462	-	الإستبعادات
							الرصيد في 31 ديسمبر 2008
321.549	86.216	2.258	51.877	38.507	13.376	129.315	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2008

المجموع ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	سيارات ألف درهم	أجهزة حاسوب ومعدات مكاتب ألف درهم	أثاث وتحسينات ألف درهم	مباني ألف درهم	أرض (إيضاح 30) ألف درهم	2007 التكلفة
303.973	18.525	3.542	90.739	55.450	6.402	129.315	الرصيد في 1 يناير 2007
140.333	68.390	1.812	26.983	43.148	-	-	إضافات
-	(11.251)	-	3.935	7.316	-	-	التحويلات
(941)	-	(388)	(56)	(497)	-	-	الإستبعادات
443.365	75.664	4.966	121.601	105.417	6.402	129.315	الرصيد في 31 ديسمبر 2007
90.644	-	1.722	57.517	30.690	715	-	الاستهلاك
25.485	-	788	16.989	7.388	320	-	الرصيد في 1 يناير 2007
(941)	-	(388)	(56)	(497)	-	-	المحمل خلال السنة
115.188	-	2.122	74.450	37.581	1.035	-	الإستبعادات
							الرصيد في 31 ديسمبر 2007
328.177	75.664	2.844	47.151	67.836	5.367	129.315	صافي القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2007

23 مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	حسابات جارية ودائع استثمارية مربحة
354.943	352.916	
3.830.214	2.806.022	
434.533	416.830	
4.619.690	3.575.768	

تمثل المربحة المبالغ المستحقة على شركة تابعة للمصرف إلى مؤسسات مالية أخرى.

24 حسابات المودعين

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	النوع:
6.159.190	9.108.168	حسابات جارية
2.914.711	4.465.638	حسابات توفير
20.554.925	23.912.440	حسابات الاستثمار
<u>29.628.826</u>	<u>37.486.246</u>	

إن توزيع حسابات المودعين بحسب المنطقة الجغرافية، قطاع الصناعات والعملات هي كالآتي:

قطاع الصناعات:	
11.501.038	11.371.277
51.334	261.197
569.826	568.347
1.292.184	1.573.731
992.580	2.214.303
1.349.623	549.934
11.903.513	19.005.759
1.968.728	1.941.698
<u>29.628.826</u>	<u>37.486.246</u>

المنطقة الجغرافية:	
29.401.196	37.245.336
74.606	62.496
151.662	157.756
1.362	20.658
<u>29.628.826</u>	<u>37.486.246</u>

العملات:	
21.091.297	27.891.174
8.155.290	9.172.736
265.246	259.211
116.813	161.074
180	2.051
<u>29.628.826</u>	<u>37.486.246</u>

يقوم المصرف بصفة عامة باستثمار جميع ودائع الاستثمار وحسابات الائتمان، مع تعديلات لتتناسب مع متطلبات مصرف الإمارات المركزي ومتطلبات السيولة للمصرف.

فيما يتعلق بحسابات الاستثمارات وودائع الوكالة فإن المصرف يعتبر دائماً فقط في حال عدم الالتزام، الإهمال أو خرق العقد.

كما في 31 ديسمبر 2008، تتضمن حسابات المودعين مبالغ بقيمة 2.207.408 ألف درهم (2007: لا شيء) أودعت من قبل الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة لفترة تتراوح بين 3 - 5 سنوات. تخضع هذه الودائع لشروط احتفاظ المصرف بحد أدنى من نسب رأس المال وغيرها من متطلبات المصرف المركزي.

25 مطلوبات أخرى

2007	2008	
ألف درهم	ألف درهم	
239.058	356.068	دائنون تجاريون
337.516	159.559	مبالغ مستحقة لقاء شراء ممتلكات
229.096	180.725	الربح المستحق للتوزيع للمودعين وحملة الصكوك
196.356	185.777	شيكات بنكية
79.018	141.469	مخصصات مكافأة الموظفين ومصروفات أخرى
57.134	127.397	محجوزات دائنة
15.347	94.527	مبالغ مستلمة مقدما من العملاء
1.400	46.505	مصاريف قانونية ومهنية مستحقة الدفع
95.308	56.943	مصاريف مستحقة
17.712	31.291	أرباح موزعة غير مطالب بها
3.500	-	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
84.666	92.522	إيرادات مؤجلة
9.754	17.422	صندوق صدقات
8.972	9.246	صندوق تبرعات
57.548	73.879	أخرى
<u>1.432.385</u>	<u>1.573.330</u>	

26 صكوك دائنة

خلال 2006، قام المصرف بعملية إصدار لصكوك متوسطة المدى تتوافق مع أحكام الشريعة بقيمة 2.938.000 ألف درهم (800 مليون دولار أمريكي) كأول إصدار من برنامج بقيمة 5 مليارات دولار أمريكي. إن هذه الصكوك مدرجة في سوق لندن للأوراق المالية.

تتضمن عملية الإصدار نقل ملكية بعض الأصول، بما فيها أصول إجارة مملوكة من قبل المصرف، إلى شركة أديب صكوك كومباني ليمتد ("المصدر")، وهي شركة مملوكة للمصرف بالكامل، تم إنشاؤها خصيصا لإصدار الصكوك. إن هذه الأصول مملوكة من قبل المستثمرين. يمتلك المصرف حق السيطرة على هذه الأصول وستبقى تحت إدارته. تنتهي مدة هذه الصكوك في 2011.

سيقوم المصدر بدفع التوزيعات الربع سنوية من الدخل المتوقع مقابل هذه الأصول، والتي يتوقع أن تكون كافية لسداد التوزيعات. عند إنتهاء مدة الصكوك، سيقوم المصرف بشراء هذه الأصول بأسعار تساوي قيمة دفعات الإيجار المتوجبة على هذه الأصول، والتي يمكن أن تساوي 800 مليون دولار أمريكي.

يتكبد المصرف أعباء أرباح متفاوتة تدفع إلى المستثمرين بناءً على أسعار السوق زائد هامش.

27 رأس المال

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم
1.500.000	1.970.588
=====	=====

المصرح به، المصدر والمدفوع بالكامل
1.970.588 ألف (2007: 150.000 ألف) سهم عادي
بقيمة درهم 1 لكل سهم (2007: 10 دراهم لكل سهم)

في 26 فبراير 2008، قام مساهم باستخدام حقه في تحويل الصكوك الإسلامية الإجبارية التحويل بقيمة 2 مليار درهم إلى 47.059 ألف سهم عادي بقيمة 10 درهم لكل سهم بسعر 42.50 لكل سهم، وبالتالي، ومنذ ذلك التاريخ، تم زيادة رأس مال المصرف بقيمة 470.588 ألف درهم. تم تحويل مبلغ 1.529.412 ألف درهم إلى علاوة إصدار أسهم ومن ثم إلى الإحتياطي القانوني.

وافق مجلس إدارة المصرف باجتماعه المنعقد بتاريخ 18 مارس 2008 على تجزئة اسهم المصرف إلى عشرة اسهم بقيمة 1 درهم لكل سهم بقيمة 10 درهم.

28 الإحتياطيات

28.1 الإحتياطي القانوني

وفقاً لقانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لعام 1984 (وتعديلاته) والنظام الأساسي لشركات المصرف، يتم تحويل 10% من صافي أرباح السنة إلى الإحتياطي القانوني. يجوز للمصرف وقف هذا التحويل عندما يبلغ الإحتياطي 50% من رأس المال المدفوع. إن الإحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع على المساهمين.

وفقاً للمادة (203) من قانون الشركات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (8) لعام 1984 (وتعديلاته)، قام المصرف بتحويل علاوة إصدار أسهم بمبلغ 1.529.412 ألف درهم إلى الإحتياطي القانوني. بلغ الإحتياطي القانوني أكثر من 50% من إجمالي رأس المال المدفوع، وبالتالي لم يتم تحويل أي مبلغ من ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني.

28.2 الإحتياطي العام

وفقاً للمادة 57 (2) من النظام الأساسي للمصرف، قررت الجمعية العمومية، بناءً على توصية من مجلس الإدارة تحويل 10% من صافي الأرباح السنوية إلى الإحتياطي العام. يستخدم هذا الإحتياطي لأغراض يتم تحديدها من قبل الجمعية العمومية بناءً على توصية من مجلس الإدارة.

29 أرباح مقترح توزيعها

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم
300.000	425.631
=====	=====

توزيعات نقدية بمبلغ 0.216 درهم لكل سهم قيمته 1 درهم
(2007: 2 درهم لكل سهم يبلغ قيمته 10 دراهم)

اقترح مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بقيمة 425.631 ألف درهم تمثل 21.6% (2007: 20%) من رأس المال المدفوع. إن هذه التوزيعات يجب أن تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية العادية.

خلال سنة 2007، تم دفع أرباح نقدية بنسبة 20% من رأس المال المدفوع بقيمة 394.118 ألف درهم، وتضمنت مبلغ 94.118 ألف درهم على الأسهم المحولة، وذلك بعد موافقة المساهمين خلال إجتماع الجمعية العمومية الذي عقد في 11 مارس 2008.

30 إحتياطيات أخرى

التغيرات المتراكمة في القيم العادلة ألف درهم	إحتياطي إعادة التقييم ألف درهم	إحتياطي صرف العملات الأجنبية ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
120.772	129.239	-	250.011
(47.682)	-	-	(47.682)
93.613	-	-	93.613
166.703	129.239	-	295.942
(6.433)	-	-	(6.433)
(376.701)	-	-	(376.701)
125.065	-	-	125.065
-	-	18.216	18.216
(91.366)	129.239	18.216	56.089

كما في 1 يناير 2007
صافي الأرباح والخسائر المحققة من
إستثمارات متاحة للبيع (إيضاح 6)
صافي الحركة في القيمة العادلة المتعلقة
بالإستثمارات المتاحة للبيع

كما في 31 ديسمبر 2007
صافي الأرباح والخسائر المحققة
إستثمارات متاحة للبيع (إيضاح 6)
صافي الحركة في القيمة العادلة المتعلقة
بالإستثمارات المتاحة للبيع
خسارة الإنخفاض للإستثمارات المتاحة
للبيع (إيضاح 17)
إحتياطي صرف العملات الأجنبية
(إيضاح 18)

كما في 31 ديسمبر 2008

31 حقوق الأقلية

تمثل حقوق الأقلية النسبة المملوكة من صافي الموجودات للشركات التابعة للمصرف من قبل مساهمين آخرين غير المصرف.

32 النقدية وشبه النقدية

2008 ألف درهم	2007 ألف درهم
2.823.951	1.960.465
1.343.237	1.214.477
4.972.649	8.037.383
(2.424.882)	(3.269.056)
6.714.955	7.943.269

نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي (إيضاح 13)
الأرصدة والودائع لدى المصارف ومؤسسات مالية أخرى
(إيضاح 14)
مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية، قصيرة الأجل
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية

تم إستبعاد المعاملات الغير نقدية العامة التالية من بيان التدفقات النقدية:

407.486	33.909
---------	--------

تحويلات من الإستثمار في ممتلكات إلى ممتلكات قيد التطوير، صافي
(إيضاح 19 و 20)

33 التزامات ومطلوبات طارئة

إن الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية تشمل الالتزامات بتقديم وتوفير التسهيلات الائتمانية الإسلامية والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وكذلك أوراق القبول المخصصة لتلبية متطلبات عملاء المصرف.

تمثل الالتزامات المتعلقة بتقديم تسهيلات ائتمانية إسلامية التزامات تعاقدية وفقاً لعقود تمويلات إسلامية. عادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ انتهاء ثابتة أو بنود تعاقدية متعلقة بانتهائها وعادة ما تتطلب دفع رسوم. وبما أنه من الممكن انتهاء الالتزامات دون سحب أو استخدام التسهيلات، فإن مجموع مبالغ تلك العقود لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

يلتزم المصرف بموجب الإعتمادات المستندية وخطابات الضمان وأوراق القبول بصرف دفعات نيابة عن عملائه في حالة عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد.

لقد كان على المصرف الالتزامات التالية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والمطلوبات الطارئة والالتزامات الرأسمالية الأخرى:

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	
		المطلوبات الطارئة
1.458.197	1.364.737	اعتمادات مستندية
3.112.320	7.957.074	خطابات ضمان
68.182	132.174	أوراق قبول
<u>4.638.699</u>	<u>9.453.985</u>	
		الالتزامات
6.180.064	9.564.912	الالتزامات بتمديد تسهيلات ائتمانية غير قابلة للإلغاء
328.861	352.415	الالتزامات إعادة شراء
57.054	136.172	الالتزامات لمصاريف رأسمالية مستقبلية
<u>6.565.979</u>	<u>10.053.499</u>	
<u>11.204.678</u>	<u>19.507.484</u>	

34 الزكاة

إن النظام الأساسي للمصرف لا يخول الإدارة بدفع الزكاة مباشرة، وبالتالي فإن دفع الزكاة هي من مسؤولية المساهمين. بناءً على تقييم الإدارة لصافي موجودات المصرف الخاضعة لحساب الزكاة، فقد تم تقدير الحصة لأغراض الزكاة بناءً على السنة الميلادية بـ 111.783 ألف درهم كما في 31 ديسمبر 2008 (2007: 61.308 ألف درهم) وعليه فقد تم تقدير الزكاة بواقع 0.05673 درهم (2007: 0.04087 درهم) لكل سهم قائم.

35 المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يقوم المصرف ضمن سياق أعماله الإعتيادية بالتعامل مع أطراف ذات علاقة كالشركات الزميلة، المدراء، المساهمين الرئيسيين وشركاتهم ذات العلاقة بأسعار تجارية. يقوم المصرف بالحصول على تأمينات كرهن الأملاك والسندات بناءً على تقييم المصرف لمخاطر الإلتئمان للطرف ذو علاقة. إن جميع التمويلات الممنوحة للأطراف ذات علاقة نشطة وخالية من أي مخصص للإخفاض.

خلال السنة كانت المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة في بيان الدخل الموحد كالاتي:

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	
6.384	180.712	صافي الإيرادات من المربحة، المضاربة، الإجارة والتمويل الإسلامي
2.468	(23.690)	(خسائر) إيرادات الإستثمار
16.667	3.333	صافي إيرادات رسوم، عمولات و عملات أجنبية
671	441	المصاريف التشغيلية
94	157	الأرباح الموزعة للمودعين وحاملي الصكوك

تضمنت الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في الميزانية العمومية الموحدة ما يلي:

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	
5.076	25.891	مبالغ مستحقة من:
2.630.969	3.348.452	الأرصدة والودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى
2.386	16.403	مربحة، مضاربة ، إجارة وتمويل إسلامي
2.638.431	3.390.746	موجودات أخرى
30.890	28.704	مبالغ مستحقة إلى:
95.214	174.581	مبالغ مستحقة إلى مؤسسات مالية
126.104	203.285	حسابات المودعين
407.098	396.449	التزامات ومطلوبات طارئة غير قابلة للإلغاء

مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين

كانت مكافأة موظفي الإدارة الرئيسيين خلال السنة ما يلي:

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	
10.068	32.430	رواتب ومكافآت أخرى
2.648	1.522	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
12.716	33.952	
3.500	-	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

35 المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في 2008 والبالغة 3.500 ألف درهم ستخضع لموافقة المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية القادم.

36 قطاع الأعمال والقطاع الجيوغرافي

يمثل القطاع عنصر مميز للمصرف حيث يقدم المنتجات أو الخدمات (قطاع الأعمال)، أو يقدم المنتجات أو الخدمات ضمن بيئة اقتصادية محددة (قطاع جغرافي)، حيث يخضع للمخاطر والمكافآت التي تختلف عن تلك الخاصة ببقية القطاعات.

معلومات عن القطاعات الأولية

لأغراض إدارية، تم تقسيم أعمال المصرف إلى ستة قطاعات:

- الخدمات المصرفية التجارية للأفراد
يقوم هذا القطاع بالتعامل مع إيداعات الأفراد، تزويد الزبائن بالتمويل، السحب على المكشوف، بطاقات الائتمان الإسلامية، خدمات التحويل وخدمات التمويل التجاري.
- الخدمات المصرفية للشركات
يقوم هذا القطاع بالتعامل مع خدمات التمويل والإيداع والحسابات الجارية للشركات والمؤسسات الفردية.
- الخدمات المصرفية الخاصة
يقوم هذا القطاع بالتمويل، الخدمات الائتمانية الأخرى، الإيداع والحسابات الجارية للأفراد أصحاب ثروات مالية عالية.
- أسواق المال
يقوم هذا القطاع بتزويد خدمات أسواق المال، خدمات المتاجرة والخزينة وكما يقوم بإدارة عمليات التمويل للمصرف باستخدام خدمات الإيداع مع المصارف الأخرى.
- الخدمات العقارية
يقوم هذا القطاع بأنشطة عمليات الشراء، الإيجار، الوساطة وإدارة وإعادة بيع الممتلكات المملوكة للمصرف.
- القطاعات الأخرى
يمثل هذا القطاع المكتب الرئيسي، الشركات التابعة والشركات الزميلة والغير مدرجة أعلاه وتشمل أيضاً المصاريف غير الموزعة.

36 قطاع الأعمال والقطاع الجيوغرافي (تتمة)

كانت معلومات القطاع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2008 كالآتي:

الإيرادات والنتائج	خدمات مصرفية وتجارية للأفراد ألف درهم	خدمات مصرفية للشركات ألف درهم	خدمات مصرفية خاصة ألف درهم	أسواق المال ألف درهم	خدمات عقارية ألف درهم	قطاعات أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
إيرادات القطاع	1.113.047	834.973	309.265	456.033	313.802	16.941	3.044.061
مصاريف تشغيلية أخرى	(338.247)	(30.260)	(9.636)	(32.313)	(121.073)	(356.280)	(887.809)
مخصص الإنخفاض	(68.187)	(168.006)	-	(146.675)	(76.812)	-	(459.680)
أرباح العمليات	706.613	636.707	299.629	277.045	115.917	(339.339)	1.696.572
الأرباح الموزعة على المودعين وحملة الصكوك	(84.211)	(326.891)	(158.457)	(275.961)	-	-	(845.520)
أرباح السنة قبل حقوق الأقلية	622.402	309.816	141.172	1.084	115.917	(339.339)	851.052
حقوق الأقلية	-	-	-	210	-	-	210
صافي أرباح السنة المتعلقة بمساهمي المصرف	622.402	309.816	141.172	1.294	115.917	(339.339)	851.262
الموجودات والمطلوبات							
الموجودات	14.904.314	14.681.330	5.582.327	12.509.036	2.929.741	603.308	51.210.056
موجودات القطاع							
المطلوبات	13.732.062	19.065.647	5.881.122	5.748.199	970.435	175.879	45.573.344
مطلوبات القطاع							

36 قطاع الأعمال والقطاع الجيوغرافي (تتمة)

كانت معلومات قطاع الأعمال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2007 كالتالي:

الإيرادات والنتائج	خدمات مصرفية	خدمات مصرفية	الاستثمار	عمليات أخرى	المجموع
الإيرادات التشغيلية	وتجارية للأفراد	للشركات	والخزينة	ألف درهم	ألف درهم
تكاليف غير موزعة	882.507	987.010	955.098	52.503	2.877.118 (668.583)
أرباح العمليات					2.208.535
الأرباح الموزعة للمودعين وحملة الصكوك					(1.439.491)
أرباح السنة قبل حقوق الأقلية					769.044 (569)
حقوق الأقلية					768.475
صافي أرباح السنة المتعلقة بمساهمي المصرف					=====
الموجودات والمطلوبات					
الموجودات					
موجودات القطاع	11.353.241	13.647.295	18.467.629	-	43.468.165
موجودات غير موزعة					571.614
إجمالي الموجودات					44.039.779
=====					
المطلوبات					
مطلوبات القطاع	11.971.214	18.720.471	7.121.543	-	37.813.228
مطلوبات غير موزعة					805.673
إجمالي المطلوبات					38.618.901
=====					

36 قطاع الأعمال والقطاع الجيوغرافي (تتمة)

القطاعات الجغرافية

تعمل المجموعة في سوقين جغرافيين هما السوق المحلية وتمثل سوق دولة الإمارات العربية المتحدة والسوق الدولية وتتمثل في أسواق الشرق الأوسط وأوروبا والشرق الأقصى والولايات المتحدة الأمريكية. يمثل الجدول التالي مجموع دخل المجموعة من العمليات، إجمالي الموجودات والمطلوبات موزعة حسب القطاعات الجغرافية:

الإجمالي ألف درهم	دولي ألف درهم	محلي ألف درهم	
<u>3.044.061</u>	<u>426.092</u>	<u>2.617.969</u>	2008
			إجمالي الإيرادات التشغيلية
<u>51.210.056</u>	<u>5.909.452</u>	<u>45.300.604</u>	إجمالي الموجودات
<u>45.573.344</u>	<u>5.034.858</u>	<u>40.538.486</u>	إجمالي المطلوبات
<u>2.877.118</u>	<u>837.907</u>	<u>2.039.211</u>	2007
			إجمالي الإيرادات التشغيلية
<u>44.039.779</u>	<u>10.946.728</u>	<u>33.093.051</u>	إجمالي الموجودات
<u>38.618.901</u>	<u>3.055.520</u>	<u>35.563.381</u>	إجمالي المطلوبات

37 إدارة المخاطر

37.1 مقدمة

إن المخاطر هي جزء من أنشطة المجموعة والتي يتم إدارتها من خلال عملية تعريف وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر ومراقبة أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هامة لربحية المجموعة المستمرة وإن كل فرد داخل المجموعة مسؤول عن انكشاف المجموعة للمخاطر المتعلقة بمسؤولياته. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق و مخاطر تشغيلية.

37.1.1 هيكل إدارة المخاطر

تماشياً مع أفضل السياسات المتبعة في المؤسسات المالية العالمية فإن إدارة المخاطر هي من مسؤولية مجلس إدارة المصرف والذي نشأ عنه لجنة إدارة المخاطر. تتكون لجنة إدارة المخاطر من مدراء أقسام العمليات والوحدات المساندة لها. إن اللجنة منوط بها تحديد وإدارة المخاطر التي تواجه المصرف.

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.1 مقدمة

37.1.1 هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

مجلس الإدارة

يعتبر مجلس الإدارة مسؤول بشكل تام عن إدارة المخاطر. ويقوم مجلس الإدارة بتقديم التوجيهات والاستراتيجية والإشراف على جميع النشاطات من خلال لجان مختلفة.

لجنة التدقيق والحوكمة

تتكون لجنة التدقيق والحوكمة من عضو مستقل وعضوين يمثلان مجلس إدارة المصرف. إن اللجنة منوط بها الإشراف على الأعمال الإدارية المتصلة بالإجراءات المحاسبية والتقارير المالية والرقابة الداخلية؛ والتقييد بالقوانين والتشريعات؛ مناقشة صدقية البيانات المالية للمصرف وكفاية ومدى دقة الإيضاحات بالنسبة للمساهمين؛ مراجعة مدى مهنية واستقلالية المدققين الداخليين والخارجيين؛ مراجعة أداء المدققين الداخليين والخارجيين؛ إجراء المراجعات والتوصيات للمجلس حول الإجراءات الأفضل من حيث الأداء الإداري للمجموعة. إن مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق محددة بميثاق رسمي موافق عليه ليتماشى مع أفضل الممارسات الرقابية.

لجنة إدارة المخاطر

إن لجنة إدارة المخاطر مسؤولة عن مراجعة؛ توصية؛ تطبيق واتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر ونظام BASEL II للمصرف. إن اللجنة منوط بها التالي:

1. إنشاء قسم لإدارة المخاطر.
2. تجهيز المعدات اللازمة لإدارة المخاطر لتتماشى مع أفضل النظم المطبقة عالمياً.
3. البدء في دراسات حول الأسواق و BASEL II وأنظمة إدارة المخاطر.
4. تطبيق واتباع متطلبات الجهات القانونية بالنسبة لإدارة المخاطر والمتعلقة بإدارة المخاطر و BASEL II.
5. إنشاء طريقة تواصل فعالة داخل المصرف لتسهيل تطبيق نظم إدارة المخاطر.
6. تحديد مستشارين خارجيين و هيئات تساعد المصرف في تطبيق إدارة المخاطر.
7. التأكد من تطبيق المصرف لقاعدة تحديد المخاطر وتقييم المخاطر العملية كما هي معرفة من قبل الهيئات الدولية.
8. تسهيل تطبيق سياسة المصرف بالنسبة لتحديد المخاطر العملية، تقييم المخاطر، مخاطر السوق، القيام بتقييم للمخاطر وعرضها.
9. القيام بسياسة التوجيه لعمليات تطبيق النظم لإدارة الموجودات والمطلوبات، توزيع رأس المال وتحليل الأداء.
10. تسهيل عملية التقييم الائتماني الخارجي مع الأطراف الخارجية.
11. تعميم ثقافة إدارة المخاطر على جميع مستويات الإدارة.

لجنة الموجودات والمطلوبات

إن عملية إدارة الموجودات والمطلوبات تتطلب التخطيط، الإدارة والحصول على الأموال اللازمة داخل أي مؤسسة. إن الهدف من هذه العملية هو الحصول على مردود ثابت وبناء حقوق المساهمين للمؤسسة عبر الوقت، مع الأخذ بقياس مخاطر العمل في الحسبان. إن عملية إدارة الموجودات والمطلوبات محددة بشكل جيد وهي تعرف مسؤولية، ودور وعمل لجنة الموجودات والمطلوبات. إن من مسؤولية اللجنة إتخاذ قرارات هامة لإدارة مخاطر الميزانية العمومية. تقوم اللجنة، وهي تتكون من مسؤولين في إدارة المصرف بما فيهم المدير التنفيذي، بالاجتماع مرة واحدة كل شهر.

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.1 مقدمة (تتمة)

37.1.1 هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

لجنة الائتمان

يتم البت بجميع طلبات الائتمان للعملاء من خلال لجنة مخولة من قبل اللجنة التنفيذية للمصرف والمدير التنفيذي. يمتلك المصرف لجنة إئتمان تقوم بالموافقة على طلبات التمويل النقدية وغير النقدية.

تتكون اللجنة من مسؤولين في الإدارة بما فيهم المدير التنفيذي. إن عملية البت في الطلبات والحدود المتاحة للجنة يتم تعريفها بشكل مفصل في إجراءات الائتمان. تتضمن إجراءات الائتمان عدة متطلبات يجب اتباعها من قبل مدراء الإتصال عند احضار أي عميل للمصرف.

تم تعريف عدة أمور في إجراءات الائتمان لتسهيل وتفعيل عملية الموافقة.

خزينة المصرف

إن خزينة المصرف مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المصرف والهيكل المالي الشامل للمصرف. وهي مسؤولة أيضاً بصورة رئيسية عن التمويل ومخاطر السيولة للمصرف.

التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر في المصرف سنوياً من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يقوم بفحص دقة الإجراءات وكيفية تقيد المصرف بها. يناقش قسم التدقيق الداخلي نتائج كل التقييمات مع الإدارة وينقل كل النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق. يقوم رئيس التدقيق الداخلي بإرسال التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق لضمان استقلاليته وموضوعيته في جميع عمليات التدقيق التي تتم داخل المصرف.

37.1.2 قياس المخاطر وأنظمة إصدار التقارير

يتم مراقبة وضبط المخاطر بشكل رئيسي استناداً إلى القواعد الموضوعية من قبل المصرف. هذه القواعد تعكس استراتيجية العمل وبيئة السوق التي يعمل بها المصرف. كما تعكس مستوى المخاطر التي يرغب المصرف بقبولها مع التشديد على قطاعات مختارة. بالإضافة لذلك، يقوم المصرف بمراقبة وقياس المخاطر الكلية التي يمكن تحملها فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر الإجمالية عبر كل أنواع المخاطر والأنشطة.

إن المعلومات المجمعة من كل الأعمال يتم فحصها ومعالجتها من أجل تحليل ومراقبة وتحديد المخاطر. يتم تقديم هذه المعلومات وتوضيحها إلى لجنة إدارة المخاطر والالتزام ولجنة الموجودات والمطلوبات. يتضمن التقرير إجمالي الانكشاف للقروض والسلفيات والاستثناءات والتغيرات في ملف المخاطر. كما يتم تحضير تقرير شهري عن مخاطر الصناعات والزبائن والمخاطر الجغرافية. تحدد الإدارة العليا المخصصات المناسبة لخسائر القروض والسلفيات كل ثلاثة أشهر.

على جميع المستويات في المصرف، يتم إعداد تقارير المخاطر المصممة خصيصاً وتوزيعها من أجل ضمان وصول كل أقسام العمل إلى المعلومات الضرورية الشاملة والحديثة.

يقوم المصرف بالحصول على ضمانات بشكل منتظم لأجل تخفيض مخاطر الائتمان.

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.1.1 مقدمة (تتمة)

37.1.3 تركيز المخاطر

تنشأ تركيزات المخاطر عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لها سمات اقتصادية مماثلة قد يجعل عندها القابلية لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركيزات في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المصرف نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

يسعى المصرف إلى إدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال توزيع أنشطة الاقراض لتفادي تركيزات المخاطر غير المناسبة عند أفراد أو مجموعات من العملاء في صناعة أو قطاع أعمال معين. كما تحصل الإدارة على الضمانات حيث اللزوم.

إن تفاصيل محتويات محفظة السلفيات مبينة ضمن الإيضاحين (15) و(16).

37.2 مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد الأطراف لعقود الادوات المالية بالوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. يحاول المصرف ضبط مخاطر الائتمان من خلال متابعة المخاطر الائتمانية والحد من التركيز على التعامل مع أطراف محددة، والاستمرار في تقييم القدرة الائتمانية للأطراف الأخرى. بالإضافة إلى متابعة حدود الائتمان، يقوم المصرف بإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة المتاجرة عن طريق الدخول في اتفاقيات التسوية وترتيبات الضمان مع الأطراف الأخرى حسب ما تقتضيه الحالة للحد من فترة التعرض للمخاطر. وقد يقوم المصرف في بعض الحالات بإلغاء معاملات أو توزيعها على أطراف أخرى لتخفيض مخاطر الائتمان.

قام المصرف بتأسيس عملية مراجعة لنوعية الائتمان لتقديم تعريف مبكر عن التغيرات الممكنة في الكفاءة الائتمانية للأطراف المقابلة وتشمل مراجعات الضمانات الدورية. إن عملية مراجعة نوعية الائتمان تسمح للمصرف بإجراء تقييم للخسارة المحتملة كنتيجة للمخاطر التي يتعرض لها والقيام بإجراء تصحيحي.

مخاطر الالتزامات المتعلقة بالائتمان

يقوم المصرف بتوفير خطابات ضمان لعملائه والتي قد تتطلب قيام المصرف بسداد المدفوعات بالنيابة عنهم. يتم تحصيل هذه المدفوعات من العملاء بناءً على شروط خطابات الضمان. تعرض هذه المدفوعات المصرف لمخاطر مماثلة لمخاطر السلفيات ويتم تخفيضها بنفس العمليات والسياسات الرقابية.

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

37.2.1 الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بدون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات وتعزيزات ائتمانية

يظهر الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر الميزانية العمومية. إن الحد الأقصى للتعرض موضح بإجمالي المبلغ بدون الأخذ بالحسبان استخدام اتفاقيات التسوية الشاملة واتفاقيات الضمان.

إجمالي التعرض الأقصى 2008 ألف درهم	إجمالي التعرض الأقصى 2007 ألف درهم	إيضاحات
1.214.477	1.343.237	14 أرصدة لدى مصارف مؤسسات مالية أخرى
12.449.662	7.553.729	مرابحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
12.764.546	18.747.940	15 مرابحة وتمويلات إسلامية أخرى
11.916.591	16.019.952	16 تمويلات إجارة
1.275.530	1.522.138	17 استثمارات
833.040	1.940.929	موجودات أخرى
40.453.846	47.127.925	إجمالي
4.638.699	9.453.985	33 مطلوبات محتملة
6.180.064	9.564.912	33 التزامات
10.818.763	19.018.897	الإجمالي
51.272.609	66.146.822	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

37.2.2 تركيز مخاطر الائتمان

يتم إدارة تركيز مخاطر الائتمان حسب العميل / الطرف المقابل و المنطقة الجغرافية وقطاع الصناعات. كما في 31 ديسمبر 2008 بلغت أكبر خمس تعرضات ائتمان 4.680.037 ألف درهم (2007: 5.426.444 ألف درهم) قبل احتساب الضمانات أو أي تعزيزات ائتمانية أخرى.

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

37.2.2 تركيز مخاطر الائتمان (تتمة)

إن توزيع الموجودات والمطلوبات المالية للمصرف حسب المنطقة الجغرافية وقطاع الصناعات هو كالاتي:

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	
		المنطقة الجغرافية
30.767.501	41.754.054	الإمارات العربية المتحدة
7.861.005	3.184.827	الشرق الأوسط
393.865	336.038	أوروبا
1.431.475	1.853.006	أخرى
<u>40.453.846</u>	<u>47.127.925</u>	إجمالي الموجودات الخاضعة لمخاطر الائتمان
		القطاع الاقتصادي
919.596	781.828	حكومة
1.054.460	1.025.667	القطاع العام
14.101.143	9.957.743	المؤسسات المالية
1.480.025	1.676.578	التجارة والصناعة
2.649.639	4.576.285	البناء والعقارات
2.039.605	1.328.568	الطاقة
13.388.247	20.259.130	أفراد
4.821.131	7.522.126	أخرى
<u>40.453.846</u>	<u>47.127.925</u>	إجمالي الموجودات الخاضعة لمخاطر الائتمان

37.2.3 الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

إن حجم ونوع الضمان المطلوب يعتمد على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. تطبق إرشادات موثقة بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم.

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي كالتالي:

- لمعاملات البيع وإعادة الشراء وإعادة الشراء المعكوسة: النقد أو الأوراق المالية.
- للإقراض التجاري: الرسوم على الممتلكات العقارية والمخزون والمدينون التجاريون والأوراق المالية.
- الإقراض الشخصي: التحفظ على الأصول، رهن القعارات و إحالة الرواتب لصالح المصرف.

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

37.2.3 الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى (تتمة)

يحصل المصرف أيضاً على ضمانات من الشركات الأم من أجل منح القروض للشركات التابعة لهم، لكن لم يتم إدراج العوائد في الجدول أعلاه.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية المذكورة وتراقب أيضاً القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض.

إن من سياسة المصرف استبعاد الأصول التي أعيد امتلاكها، فيما عدا الاستثمار في الممتلكات، بطريقة منظمة. يتم استخدام العوائد لتخفيض أو إعادة سداد المطالبات القائمة. عموماً فإن المصرف لا يشغل العقارات التي أعيد امتلاكها لاستخدامه الخاص.

يقوم المصرف كذلك باستخدام اتفاقيات التسوية الشاملة مع الأطراف الأخرى.

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

37.2.4 نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية (تتمة)

إن نوعية الائتمان للموجودات المالية تدار من قبل المصرف باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية. يظهر الجدول أدناه نوعية الاعتماد حسب صنف الموجودات المالية استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني لدى المصرف.

		غير منخفضة القيمة		
إجمالي	منخفضة القيمة فردياً	متأخرة	مخاطر منخفضة	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
31 ديسمبر 2008				
1.343.237	-	-	1.343.237	أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى
7.553.729	-	-	7.553.729	المربحة والمضاربة مع المؤسسات المالية
18.747.940	684.772	48.275	18.014.893	المربحة وتمويلات إسلامية أخرى
16.019.952	528.402	228.890	15.262.660	تمويلات إجارة
1.522.138	129.479	-	1.392.659	الاستثمارات
1.940.929	115.692	-	1.825.237	موجودات أخرى
47.127.925	1.458.345	277.165	45.392.415	الإجمالي
		غير منخفضة القيمة		
إجمالي	متأخرة القيمة فردياً	متأخرة	مخاطر منخفضة	
2007	2007	2007	2007	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
1.214.477	-	-	1.214.477	أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى
12.449.662	-	-	12.449.662	المربحة والمضاربة مع المؤسسات المالية
12.764.546	111.421	397.419	12.255.706	المربحة وتمويلات إسلامية أخرى
11.916.591	59.066	227.238	11.630.287	تمويلات إجارة
1.275.530	16.654	-	1.258.876	الاستثمارات
833.040	-	-	833.040	موجودات أخرى
40.453.846	187.141	624.657	39.642.048	الإجمالي

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.2 مخاطر الائتمان (تتمة)

37.2.4 نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية (تتمة)

التحليل الزمني للقروض المتأخرة ولكن غير المنخفضة

إجمالي ألف درهم	أكثر من 91 يوماً ألف درهم	61 - 90 يوماً ألف درهم	31 - 60 يوماً ألف درهم	أقل من 30 يوماً ألف درهم	
48.275	28.570	700	3.152	15.853	2008
228.890	95.991	1.826	68.084	62.989	المربحة والتمويلات الإسلامية الأخرى
					تمويلات الإجارة
277.165	124.561	2.526	71.236	78.842	
397.419	177.140	61.551	64.625	94.103	2007
227.238	30.693	20.792	93.187	82.566	المربحة والتمويلات الإسلامية الأخرى
					تمويلات الإجارة
624.657	207.833	82.343	157.812	176.669	إجمالي القروض المتأخرة والمنخفضة

الرجاء الاطلاع على الإيضاحين (15) و(16) لمزيد من المعلومات المفصلة المتعلقة بمخصص خسائر الإنخفاض على المربحة والتمويلات الإسلامية الأخرى وتمويلات الإجارة.

37.3 مخاطر السيولة وإدارة التمويل

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة مؤسسة ما على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. تنتج مخاطر السيولة من تدني درجة التصنيف الائتماني أو حدوث اضطرابات في الأسواق المالية مما قد يتسبب في نزوب مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتتبع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد والبنود الممتثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول. إن هذا يتضمن تقييم التدفقات النقدية المتوقعة ووجود ضمانات عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لتأمين تمويل إضافية إذا ما احتاج الأمر.

يحتفظ المصرف بمحفظة أصول متنوعة يمكن تسيلها بسهولة في حال مواجهة مشاكل في التدفقات النقدية. كما يتمتع المصرف بموافقات إئتمان يمكن استخدامها يتمكّن من الإيفاء بالتزامات السيولة. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك المصرف ودائع إلزامية مع المصرف المركزي. يتم تقييم الموقف المالي وإدارته باستخدام عدة نصوص، مع الأخذ بالإعتبار العوامل الضاغطة المتعلقة بالأسواق عامة وبالمصرف خاصة.

إن الجودة العالية لحفظة الأصول تتضمن للمصرف السيولة. بالإضافة إلى سيولة المصرف وودائع العملاء، تساعد المصرف بالمحافظة على تدفقات نقدية ثابتة. حتى تحت الاحتمالات الأسوأ، باستطاعة المصرف الحصول على النقد اللازم للإيفاء بمتطلبات العملاء والإيفاء بالتزاماته.

إن عملية مراقبة السيولة المثلى تكون بمقارنة الاستحقاقات، والتي تتم حسب مدة محددة والعملاء المختلفة. هناك إجراءات محددة لمتابعة التراكيمات السلبية للتدفقات النقدية.

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.3 مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

37.3.1 إدارة مخاطر السيولة

- إن عملية إدارة مخاطر السيولة من قبل المجموعة ومتابعتها من قبل فريق منفصل من قسم الخزينة تتضمن الآتي:
- عمليات تحويل يومية، مدارة من خلال متابعات التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من أن المتطلبات سيتم الإيفاء بها. إن هذا يتضمن متابعة التمويلات عندما تستحق أو اقترضها من قبل العملاء.
 - الاحتفاظ بمحفظة أصول عالية السيولة والتي من الممكن تسهيلها بسهولة للحماية من أية اضطرابات في التدفقات النقدية.
 - إدارة معايير السيولة للميزانية العمومية حسب المتطلبات الداخلية والقانونية.
 - إدارة تركيزات إستحقاقات الديون.

37.3.2 تحليل الموجودات والمطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول المبين أدناه قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المصرف كما في 31 ديسمبر 2008 لغاية تاريخ الاستحقاق التعاقدية.

31 ديسمبر 2008					
الموجودات					
أقل من 3 أشهر	من 3 أشهر إلى سنة	من سنة إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
2.823.951	-	-	-	2.823.951	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
1.343.237	-	-	-	1.343.237	أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى
4.777.515	2.541.174	235.040	-	7.553.729	مراوحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
2.947.687	4.350.341	8.706.212	2.334.078	18.338.318	مراوحة وتمويلات إسلامية أخرى
666.079	1.967.792	9.705.042	3.501.385	15.840.298	تمويلات الإجارة
65.703	157.489	1.169.467	-	1.392.659	استثمارات
260.989	602.582	-	2.417	865.988	موجودات أخرى
12.885.161	9.619.378	19.815.761	5.837.880	48.158.180	موجودات مالية
				3.051.876	موجودات غير مالية
				51.210.056	إجمالي الموجودات
					المطلوبات
2.800.141	775.627	-	-	3.575.768	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية
22.291.997	4.981.527	10.212.722	-	37.486.246	حسابات المودعين
1.337.271	216.887	19.172	-	1.573.330	مطلوبات أخرى
-	-	2.938.000	-	2.938.000	صكوك دائنة
26.429.409	5.974.041	13.169.894	-	45.573.344	إجمالي المطلوبات

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.3 مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

37.3.2 تحليل الموجودات والمطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية (تتمة)

يلخص الجدول المبين أدناه قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المصرف كما في 31 ديسمبر 2007 لغاية تاريخ الاستحقاق التعاقدية.

31 ديسمبر 2007					
الموجودات					
1.960.465	-	-	-	1.960.465	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
1.214.477	-	-	-	1.214.477	أرصدة لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى
12.449.662	-	882.361	3.113.697	8.453.604	مراصة ومضاربة مع مؤسسات مالية
12.431.580	1.769.470	5.677.977	3.021.871	1.962.262	مراصة وتمويلات إسلامية أخرى
11.895.702	3564.013	6.117.522	1.833.789	380.378	تمويلات الإجارة
1.258.876	-	1.038.056	214.008	6.812	إستثمارات
782.671	-	189.002	415.917	177.752	موجودات أخرى
41.993.433	5.333.483	13.904.918	8.599.282	14.155.750	موجودات مالية
2.046.346					موجودات غير مالية
44.039.779					إجمالي الموجودات
المطلوبات					
4.619.690	-	1.102	560.056	4.058.532	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية
29.628.826	-	-	4.807.478	24.821.348	حسابات المودعين
1.432.385	-	122.415	151.247	1.158.723	مطلوبات أخرى
2.938.000	-	2.938.000	-	-	صكوك دائنة
38.618.901	-	3.061.517	5.518.781	30.038.603	إجمالي المطلوبات

الجدول أدناه يلخص المطلوبات المالية حسب تاريخ الاستحقاق للمجموعة في تاريخ 31 ديسمبر 2008 متضمناً أعباء الأرباح.

أقل من 3 أشهر	من 3 إلى 12 شهراً	من 1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	الإجمالي	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
31 ديسمبر 2008					
المطلوبات					
2.802.134	779.021	-	-	3.581.155	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية
22.432.264	5.097.378	10.301.024	-	37.830.666	حسابات المودعين
1.233.823	216.887	19.172	-	1.469.882	مطلوبات أخرى
-	-	3.011.413	-	3.011.413	صكوك دائنة
26.468.221	6.093.286	13.331.609	-	45.893.116	الإجمالي

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.3 مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

37.3.2 تحليل الموجودات والمطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية (تتمة)
يعرض الجدول التالي انتهاء الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات والمطلوبات الطارئة للمصرف:

أقل من 3 أشهر ألف درهم	من 3 إلى 12 شهراً ألف درهم	من 1 إلى 5 سنوات ألف درهم	أكثر من 5 سنوات ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
2008				
4.386.383	4.429.710	484.633	153.259	9.453.985
-	218.917	269.670	-	488.587
<u>4.386.383</u>	<u>4.648.627</u>	<u>754.303</u>	<u>153.259</u>	<u>9.942.572</u>
2007				
1.733.637	785.208	2.113.087	6.767	4.638.699
57.054	-	328.861	-	385.915
<u>1.790.691</u>	<u>785.208</u>	<u>2.441.948</u>	<u>6.767</u>	<u>5.024.614</u>

لا يتوقع المصرف أن يتم سحب جميع المطلوبات الطارئة أو الالتزامات قبل انتهاء مدتها.

37.4 مخاطر السوق

تتشأ مخاطر السوق من تغيرات نسب الربح، أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. إن إدارة مخاطر السوق تحد من الخسائر المحتملة على الالتزامات القائمة والتي قد تنتج عن متغيرات غير متوقعة في نسب الأرباح، أسعار صرف العملات أو أسعار الأسهم. إن المجموعة معرضة لأدوات مالية متنوعة بما فيها الأسهم، العملات الأجنبية والسلع.

إن المجموعة تولي مخاطر السوق أولوية كبيرة. تستخدم المجموعة طرق عديدة لتقييم التزاماتها القائمة لتكون قادرة على إدارة مخاطر السوق.

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.4 مخاطر السوق (تتمة)

إن آلية إدارة مخاطر السوق تتضمن العوامل التالية:

- تطبيق حدود معينة للتأكد من الإلتزامات الخطرة لا تتعدى حدود المخاطرة والتركز المحددة من قبل الإدارة.
- تقييمات مستقلة لتسعير الأصول حسب سعر السوق، مطابقة أرصدة الإلتزامات ومتابعة إيقاف الخسائر لمتاجرة الأسهم بطريقة منتظمة.

لقد تم وضع الإجراءات وحدود للتداول للتأكد من أن المجموعة تطبيق سياسة مخاطر السوق في معاملاتها اليومية. يتم مراجعة هذه الإجراءات بشكل منتظم للتأكد من أنها تتوافق مع سياسة المجموعة في إدارة المخاطر. يقوم الرئيس التنفيذي ومسؤول مخاطر الائتمان بالتأكد من أن عملية إدارة مخاطر السوق تبقى دائماً مجهزة بكوادر قادرة. كما تقوم المجموعة بالتقيد بمتطلبات المصرف المركزي.

37.4.1 مخاطر نسب الربح

تتكون مخاطر الربح من احتمال التغيير في نسب الربح وتأثيرها على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. إن المجموعة معرضة لمخاطر نسب الربح من احتمال عدم مطابقة التدفقات النقدية المتعلقة بالأصول والموجودات والأدوات الغير مدرجة في الميزانية العمومية. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر من ضمن سياساتها في إدارة المخاطر.

إن الجدول التالي يقدر مدى حساسية تغير معقول في نسب الأرباح على بيان الدخل الموحد للمصرف. إن حساسية بيان الدخل هو النتيجة لتغيير محتمل (سواء كان زيادة أو نقص) في تغيرات نسبة الربح على صافي الربح خلال السنة، بناءً على موجودات أو مطلوبات مالية تحمل نسب ربح متغيرة ومدرجة بعملات مختلفة كما في 31 ديسمبر 2008.

حساسية الدخل على الأصول الإستثمارية ألف درهم	الزيادة في النقاط الأساسية 2007	حساسية الدخل على الأصول الإستثمارية ألف درهم	الزيادة في النقاط الأساسية 2008	العملة
49.885	50	76.267	50	درهم
(8.970)	50	(9.146)	50	دولار أمريكي
-	50	245	50	يورو
-	50	(288)	50	عملات أخرى

37.4.2 مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات، مخاطر التغير في قيمة الأداة المالية نظراً للتغير في سعر صرف العملات الأجنبية. يوضح الجدول التالي العملات التي كان للمصرف تعرض جوهري لها كما في 31 ديسمبر 2007 في موجوداته ومطلوباته المالية والتدفقات النقدية المتوقعة. إن هذا التحليل يقدر نتيجة التغير في سعر صرف العملة الأجنبية، مع الإبقاء على جميع المعطيات الأخرى ثابتة، على بيان الدخل الموحد.

الزيادة في سعر العملة بالنسبة 2008	التأثير على صافي الربح ألف درهم	الزيادة في سعر العملة بالنسبة 2007	التأثير على صافي الربح ألف درهم	العملة
5	(12.366)	5	(541)	دولار أمريكي
5	(2.117)	-	-	يورو
5	(26.274)	5	(80)	عملات أخرى

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.4 مخاطر السوق (تتمة)

37.4.3 مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم تمثل مخاطر انخفاض القيم العادلة للاستثمار في الأسهم كنتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم. تنشأ مخاطر التعرض لمخاطر الأسعار من محفظة استثمار المصرف.

يعرض الجدول التالي مدى التأثير على حقوق المساهمين من تغير محتمل في مؤشرات الأسهم، مع الإبقاء على جميع المعطيات الأخرى ثابتة.

مستوى التغير المفترض %	التأثير على الربح الصافي ألف درهم	مستوى التغير المفترض %	التأثير على حقوق الملكية ألف درهم	مستوى التغير المفترض %	التأثير على الربح الصافي ألف درهم
2008		2007			
10	1.337	10	-	-	-
10	-	10	1.181	-	20.766
10	-	10	2.723	-	4.492
10	-	10	39.617	-	13.529

إستثمارات محتفظ بها لغرض
المتاجرة

سوق أبوظبي للأوراق المالية

استثمارات متاحة للبيع

سوق أبوظبي للأوراق المالية

سوق دبي المالي

أسواق أخرى

37.4.4 المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ من عدم ملائمة أو فشل الأنظمة الداخلية والأخطاء البشرية والاحتيال أو الأحداث الخارجية. إن المصرف في طور تطوير دليل المخاطر التشغيلية. إن الهدف من الدليل هو توضيح مهام ومسؤوليات الأشخاص والوحدات داخل المصرف والذين لهم دور في القيام بمختلف المهام المتعلقة بالمخاطر التشغيلية. كما يهدف الدليل إلى تعريف المخاطر التشغيلية ومراقبتها ومتابعتها. إن الأقسام الرئيسية في الدليل تتضمن توضيح العمليات، إنشاء مرجع للخسائر، تحديد مؤشرات المخاطر الأولية، تحليل المخاطر وإدارة المخاطر.

إن كل منتج جديد يخضع لعملية مراجعة المخاطر والموافقة عليه من قبل دائرة مستقلة عن تلك صاحبة المنتج. إن أي تغييرات للمنتجات الحالية تخضع لنفس العملية. إن الوحدات العاملة في المصرف مسؤولة عن متابعة مخاطر التشغيل. إن إدارة هذه المخاطر تتم ضمن سياسة المصرف في إدارة مخاطر التشغيل. تتم إدارة مخاطر التشغيل بشكل يومي من خلال الرقابة الداخلية، وهي مدعومة بنظم تعمل على مراقبة المعاملات وعمل الإجراءات اللازمة لحفظ المعلومات من الضياع.

37.5 إدارة رأس المال

يقوم المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة "المصرف المركزي" بمتابعة متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. يتوجب على المصارف العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة الإحتفاظ بنسبة مخاطرة على الأصول بحد أدنى يبلغ 10%، وإبقاء الشق الأول من رأس المال دون 6% من مجموع الأصول الخاضعة للمخاطر حسب التعليمات الصادرة بمذكرة رقم 31 / 93 . تقوم المجموعة بالمحافظة على هذه النسب.

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.5 إدارة رأس المال (تتمة)

إن رأس المال القانوني للمجموعة مقسم إلى شقين:

- الشق الأول الذي يتضمن الرأس المال العادي، علاوة أسهم، أرباح محتجزة، إحتياطي تحويل عملات، وحقوق الأقلية بعد خصم الشهرة والأصول الغير ملموسة، وتعديلات نظامية أخرى تخص أجزاء تابعة لحقوق الملكية لكن تعامل بطريقة مختلفة لاحتساب كفاية رأس المال.
- الشق الثاني يتضمن مطلوبات ثانوية وعنصر إحتياطي القيمة العادلة والذي يخص أرباح غير محققة متعلقة باستثمارات مصنفة كمستحقة للبيع.

الهدف الأساسي لإدارة رأس المال لدى المجموعة هو التأكد من أن المجموعة تستوفي المتطلبات الخارجية لرأس المال وأن تبقى المجموعة تصنيف الائتمان لديها جيد وتبقى معدلاتها الرأس مالية جيدة لإسناد عملها وزيادة القيمة للمالكين.

المجموعة تدير بنيتها الرأس مالية وتعديلها حسب الأوضاع الإقتصادية والمخاطر في نشاطاتها. لإبقاء أو تعديل البنية الرأس مالية، يمكن للمجموعة أن تعدل كمية الأرباح الموزعة إلى حاملي الأسهم أو إعادة جزء من رأس المال للمساهمين أو إصدار أدوات رأس مالية. لم يكن هناك تغير في الأهداف، القوانين والطرق مقارنة بالعام السابق. المجموعة ونشاطاتها النظامية المستقلة استوفت كل المتطلبات الخارجية خلال هذه الفترة.

إن الجدول أدناه يلخص مكونات الرأس المال النظامي والمعدلات للمجموعة للأعوام المنتهية في 31 ديسمبر. خلال هاتين السنتين، استوفت شركات المجموعة والمجموعة كل المتطلبات الخارجية لقوانين رأس المال.

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	الشق الأول
1.500.000	1.970.588	رأس المال
224.578	1.753.990	إحتياطي قانوني
224.578	309.704	إحتياطي عام
871.719	1.117.078	أرباح محتجزة
300.000	425.631	توزيعات أرباح مقترحة
1.028	1.028	أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية
-	-	إحتياطيات أخرى
2.000.000	-	صكوك إسلامية قابلة للتحويل
3.033	2.604	حقوق الأقلية
<u>5.124.936</u>	<u>5.580.623</u>	المجموع
75.016	(91.366)	الشق الثاني
5.199.952	5.489.257	التغيرات المترجمة في القيم العادلة
(410.380)	(797.086)	مجموع الشق الأول والثاني
<u>4.789.572</u>	<u>4.692.171</u>	خصومات للشق الأول والثاني في رأس المال
		مجموع أساس رأس المال

37 إدارة المخاطر (تتمة)

37.5 إدارة رأس المال (تتمة)

2007 ألف درهم	2008 ألف درهم	
28.054.474	38.940.600	معدل مخاطر الموجودات:
578.561	678.572	بنود الميزانية العمومية
		التعرضات خارج الميزانية العمومية
28.633.035	39.619.172	إجمالي مخاطر الموجودات المرجحة
%16.73	%11.84	إجمالي كفاية رأس المال (%)

38 القيمة العادلة للأدوات المالية

بينما يقوم المصرف بتحضير البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل لقياس القيمة العادلة لاستثمارات الأسهم (غير المدرجة كمحتفظ بها للاستحقاق وأخرى غير مدرجة) والاستثمارات في ممتلكات، تعتقد الإدارة بأن القيمة المدرجة والعادلة للموجودات والمطلوبات المالية غير المدرجة بقيمتها العادلة في البيانات المالية، لا تختلفان بشكل جوهري. إن هذه الموجودات والمطلوبات هي إما قصيرة الأجل بطبعها أو في حالة الإيداعات والسلفيات العاملة، يعاد تقييمها بشكل دوري. بالنسبة للسلفيات غير العاملة، فإنه يتم خصم التدفقات النقدية المتوقعة، متضمنة توقع تسهيل الضمانات، باستخدام نسب الربح المقدمة للعميل، وتأخذ في الحسبان توقيت استلام التدفقات النقدية والمخصصات اللازمة في حال عدم استلام التدفقات النقدية.

39 أحداث لاحقة

في فبراير 2009، اقترحت دائرة المالية في إمارة أبوظبي ضخ رأس مال إضافي في مؤسسات مالية محددة في الإمارة. بناء على ذلك ورداً على الاقتراح، قرر المصرف إصدار سندات رأس مال لحكومة أبوظبي بقيمة إسمية تبلغ 2 مليار درهم ("السندات"). تمت الموافقة على هذا الإصدار المقترح من قبل مجلس إدارة المصرف في 3 فبراير 2009. إن هذه السندات تخضع لموافقات قانونية معينة يقوم المصرف حالياً بالحصول عليها.

تخضع السندات أعلاه لأعباء أرباح ثابتة بمعدل 6% سنوياً تدفع في نهاية الفترة وبشكل نصف سنوي ابتداءً من (وشاملة) تاريخ الإصدار ولمدة خمس سنوات. بعدها، تخضع السندات لمعدلات أرباح متقلبة، تدفع في نهاية الفترة وبشكل نصف سنوي تمثل الهامش الأساسي الأعلى من معدل EIBOR السائد في ذلك التاريخ. ليس لدى هذه السندات حق التصويت وهي دائمة وغير متراكمة ممكن استدعاؤها وفقاً لشروط معينة.

40 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة لتتوافق مع عرض السنة الحالي. لا تؤثر هذه التصنيفات على أرباح حقوق مساهمي المصرف.

- إن مبلغ 338 مليون درهم متضمن بالنقد والأرصدة لدى المصرف المركزي، ومبلغ 430 مليون درهم متضمن في مريحة، مضاربة لدى مؤسسات إسلامية ومبلغ 446 مليون درهم متضمن في المريحة وتمويلات إسلامية أخرى تم إعادة تصنيفها إلى أرصدة ودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى.
- مبلغ 434 مليون درهماً ويمثل مبالغ متوجب دفعها إلى مصارف أخرى من طرف شركة تابعة للمصرف. تم إعادة تصنيفها من مطلوبات أخرى إلى مستحقات للمؤسسات المالية.
- مبلغ 210 مليون درهم تم إعادة تصنيفه من إستثمارات وإيرادات أخرى يتم إظهاره كمبلغ منفصل في بيان الدخل الموحد كأرباح من إستثمارات في ممتلكات وممتلكات قيد التطوير.

Abu Dhabi Islamic Bank PJSC

CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 DECEMBER 2009

CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

<i>Contents</i>	<i>Page</i>
Independent auditors' report	1
Consolidated statement of income	3
Consolidated statement of comprehensive income	4
Consolidated statement of financial position	5
Consolidated statement of changes in equity	6
Consolidated statement of cash flow	7
Notes to the consolidated financial statements	8 – 61

INDEPENDENT AUDITORS' REPORT TO THE SHAREHOLDERS OF

ABU DHABI ISLAMIC BANK PJSC

Report on the Financial Statements

We have audited the accompanying consolidated financial statements of Abu Dhabi Islamic Bank PJSC ('the Bank') and its subsidiaries ('the Group') as at 31 December 2009, comprising of the consolidated statement of financial position, and the related consolidated statements of income, comprehensive income, changes in equity and cash flows for the year then ended, and a summary of significant accounting policies and other explanatory notes.

Management's Responsibility for the Financial Statements

Management is responsible for the preparation and fair presentation of these financial statements in accordance with International Financial Reporting Standards and the applicable provisions of the articles of association of the Bank and the UAE Commercial Companies Law of 1984 (as amended). This responsibility includes: designing, implementing and maintaining internal control relevant to the preparation and fair presentation of financial statements that are free from material misstatement, whether due to fraud or error; selecting and applying appropriate accounting policies; and making accounting estimates that are reasonable in the circumstances.

Auditors' Responsibility

Our responsibility is to express an opinion on these financial statements based on our audit. We conducted our audit in accordance with International Standards on Auditing. Those standards require that we comply with ethical requirements and plan and perform the audit to obtain reasonable assurance whether the financial statements are free from material misstatement.

An audit involves performing procedures to obtain audit evidence about the amounts and disclosures in the financial statements. The procedures selected depend on the auditors' judgement, including the assessment of the risks of material misstatement of the financial statements, whether due to fraud or error. In making those risk assessments, the auditor considers internal control relevant to the entity's preparation and fair presentation of the financial statements in order to design audit procedures that are appropriate for the circumstances, but not for the purpose of expressing an opinion on the effectiveness of the entity's internal control. An audit also includes evaluating the appropriateness of accounting policies used and the reasonableness of accounting estimates made by the management, as well as evaluating the overall presentation of the financial statements.

We believe that the audit evidence we have obtained is sufficient and appropriate to provide a basis for our audit opinion.

Opinion

In our opinion, the consolidated financial statements presents fairly, in all material respects the financial position of the Group as of 31 December 2009 and its financial performance and its cash flows for the year then ended in accordance with International Financial Reporting Standards.

Report on Other Legal and Regulatory Requirements

We also confirm that, in our opinion, the consolidated financial statements include, in all material respects, the applicable requirements of the UAE Commercial Companies Law of 1984 (as amended) and the articles of association of the Bank; proper books of account have been kept by the Group, and the contents of the Chairman's Report relating to these consolidated financial statements are consistent with the books of account. We have obtained all the information and explanations which we required for the purpose of our audit and, to the best of our knowledge and belief, no violations of the UAE. Commercial Companies Law of 1984 (as amended) or the articles of association of the Bank have occurred during the year which would have had a material effect on the business of the Group or on its financial position.

A handwritten signature in blue ink, appearing to read 'Ernst & Young' with a stylized flourish.

Signed by:
Richard Mitchell
Partner
Ernst & Young
Registration No. 446

14 February 2010
Abu Dhabi

Abu Dhabi Islamic Bank PJSC

CONSOLIDATED STATEMENT OF INCOME

Year ended 31 December 2009

	Notes	2009 AED '000	2008 AED '000
OPERATING INCOME			
Income from Murabaha, Mudaraba and Wakala with financial institutions, net		344,484	396,181
Income from Murabaha, Mudaraba, Ijara and other Islamic financing, net	5	2,742,044	2,177,790
Investment income	6	39,498	70,792
Share of results of associates	19	(3,219)	(23,690)
Fees, commission and foreign exchange income, net	7	237,524	154,538
Income from investment properties		38,900	244,035
Income from development properties		99,845	19,370
Other income		<u>(851)</u>	<u>5,045</u>
		<u>3,498,225</u>	<u>3,044,061</u>
OPERATING EXPENSES			
Employees' costs	8	(634,029)	(536,755)
General and administrative expenses	9	(306,104)	(312,624)
Depreciation	20 & 24	(53,279)	(38,430)
Provision for impairment, net	10	<u>(1,448,819)</u>	<u>(459,680)</u>
		<u>(2,442,231)</u>	<u>(1,347,489)</u>
PROFIT FROM OPERATIONS, BEFORE DISTRIBUTION TO DEPOSITORS AND SUKUK HOLDERS			
		1,055,994	1,696,572
Distribution to depositors and sukuk holders	11	<u>(977,968)</u>	<u>(845,520)</u>
PROFIT FOR THE YEAR			
		<u>78,026</u>	<u>851,052</u>
Attributable to:			
Equity holders of the Bank		77,778	851,262
Non-controlling interest	35	<u>248</u>	<u>(210)</u>
		<u>78,026</u>	<u>851,052</u>
Basic and diluted earnings per share attributable to ordinary shares (AED)			
	12	<u><u>(0.004)</u></u>	<u><u>0.432</u></u>

The attached notes 1 to 44 form part of these consolidated financial statements.

Abu Dhabi Islamic Bank PJSC

CONSOLIDATED STATEMENT OF COMPREHENSIVE INCOME

Year ended 31 December 2009

	<i>Notes</i>	2009 AED '000	2008 AED '000
Profit for the year		78,026	851,052
Other comprehensive income (expense)			
Realised gains on sale of available-for-sale investments, net	33	(9,324)	(6,433)
Net movement in fair values of available-for-sale investments		(66,867)	(376,920)
Impairment loss on available-for-sale investments		-	125,065
Directors' remuneration paid		(3,000)	-
Net movement in foreign currency translation reserve	33	1,724	18,216
Fair value loss on cash flow hedge, net	33	<u>(6,076)</u>	<u>-</u>
Other comprehensive expense for the year		<u>(83,543)</u>	<u>(240,072)</u>
Total comprehensive (expense) income for the year		<u>(5,517)</u>	<u>610,980</u>
Attributable to:			
Equity holders of the Bank		(5,768)	611,409
Non-controlling interest		<u>251</u>	<u>(429)</u>
		<u>(5,517)</u>	<u>610,980</u>

The attached notes 1 to 44 form part of these consolidated financial statements.

Abu Dhabi Islamic Bank PJSC

CONSOLIDATED STATEMENT OF FINANCIAL POSITION

At 31 December 2009

	Notes	2009 AED '000	2008 AED '000
ASSETS			
Cash and balances with Central Banks	13	3,330,948	2,823,951
Balances and Wakala deposits with banks and other financial institutions	14	2,467,919	1,343,237
Murabaha and Mudaraba with financial institutions	15	12,189,945	7,553,729
Murabaha and other Islamic financing	16	20,910,890	18,338,318
Ijara financing	17	19,563,010	15,840,298
Investments	18	1,010,024	1,209,034
Investment in associates	19	738,132	797,086
Investment properties	20	206,761	220,215
Development properties	21	859,132	688,623
Properties held for sale	22	71,938	-
Other assets	23	2,356,480	2,074,016
Property and equipment	24	378,825	321,549
TOTAL ASSETS		64,084,004	51,210,056
LIABILITIES			
Due to financial institutions	25	1,278,518	3,575,768
Depositors' accounts	26	48,219,662	37,486,246
Other liabilities	27	2,295,880	1,573,330
Tier 2 Wakala capital	28	2,207,408	-
Sukuk payable	29	2,938,000	2,938,000
Total liabilities		56,939,468	45,573,344
EQUITY			
Share capital	30	1,970,588	1,970,588
Legal reserve	31	1,754,475	1,753,990
General reserve	31	321,297	309,704
Retained earnings		724,632	1,117,078
Proposed dividends	32	394,118	425,631
Proposed dividends to charity		1,028	1,028
Other reserves	33	(24,457)	56,089
Equity attributable to the equity holders of the Bank		5,141,681	5,634,108
Tier 1 sukuk	34	2,000,000	-
Non – controlling interest	35	2,855	2,604
Total equity		7,144,536	5,636,712
TOTAL LIABILITIES AND EQUITY		64,084,004	51,210,056
CONTINGENT LIABILITIES AND COMMITMENTS	36	14,449,339	16,558,687



H.E. Jawaan Awaidha Al Khaili
Chairman



Tirad M. Mahmoud
Chief Executive Officer

The attached notes 1 to 44 form part of these consolidated financial statements.

Abu Dhabi Islamic Bank PJSC

CONSOLIDATED STATEMENT OF CHANGES IN EQUITY

At 31 December 2009

<i>Attributable to the equity holders of the Bank</i>												
<i>Notes</i>	<i>Share capital AED '000</i>	<i>Convertible Islamic sukuk AED '000</i>	<i>Legal reserve AED '000</i>	<i>General reserve AED '000</i>	<i>Retained earnings AED '000</i>	<i>Proposed dividends AED '000</i>	<i>Proposed dividends to charity AED '000</i>	<i>Other reserves AED '000</i>	<i>Total AED '000</i>	<i>Tier 1 sukuk AED '000</i>	<i>Non- controlling interest AED '000</i>	<i>Total equity AED '000</i>
Balance at 1 January 2008	1,500,000	2,000,000	224,578	224,578	871,719	300,000	1,028	295,942	5,417,845	-	3,033	5,420,878
Total comprehensive income (expense)	-	-	-	-	851,262	-	-	(239,853)	611,409	-	(429)	610,980
Islamic sukuk converted to shares	470,588	(470,588)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Share premium on conversion of sukuk transferred to legal reserve	-	(1,529,412)	1,529,412	-	-	-	-	-	-	-	-	-
Dividends paid	32	-	-	-	(94,118)	(300,000)	-	-	(394,118)	-	-	(394,118)
Dividends paid to charity	-	-	-	-	-	-	(1,028)	-	(1,028)	-	-	(1,028)
Transfer to general reserve	31.2	-	-	85,126	(85,126)	-	-	-	-	-	-	-
Proposed cash dividend to charity	-	-	-	-	(1,028)	-	1,028	-	-	-	-	-
Proposed cash dividend to shareholders	32	-	-	-	(425,631)	425,631	-	-	-	-	-	-
Balance at 1 January 2009	1,970,588	-	1,753,990	309,704	1,117,078	425,631	1,028	56,089	5,634,108	-	2,604	5,636,712
Total comprehensive income (expense)	-	-	-	-	74,778	-	-	(80,546)	(5,768)	-	251	(5,517)
Tier 1 sukuk issued to Government of Abu Dhabi	34	-	-	-	-	-	-	-	-	2,000,000	-	2,000,000
Profit paid on Tier 1 sukuk	34	-	-	-	(60,000)	-	-	-	(60,000)	-	-	(60,000)
Dividends paid	32	-	-	-	-	(425,631)	-	-	(425,631)	-	-	(425,631)
Dividends paid to charity	-	-	-	-	-	-	(1,028)	-	(1,028)	-	-	(1,028)
Transfer to reserves	31	-	485	11,593	(12,078)	-	-	-	-	-	-	-
Proposed cash dividend to charity	-	-	-	-	(1,028)	-	1,028	-	-	-	-	-
Proposed bonus share dividend to shareholders	32	-	-	-	(394,118)	394,118	-	-	-	-	-	-
Balance at 31 December 2009	1,970,588	-	1,754,475	321,297	724,632	394,118	1,028	(24,457)	5,141,681	2,000,000	2,855	7,144,536

The attached notes 1 to 44 form part of these consolidated financial statements.

Abu Dhabi Islamic Bank PJSC

CONSOLIDATED STATEMENT OF CASH FLOW

Year ended 31 December 2009

		2009 AED '000	2008 AED '000
	Notes		
OPERATING ACTIVITIES			
Profit for the year		78,026	851,052
Adjustments for:			
Depreciation on investment properties	20	4,644	4,748
Depreciation on property and equipment	24	48,635	33,682
Unrealised loss on trading investments		-	3,084
Share of results of associates	19	3,219	23,690
Gain on sale of investments		(5,910)	(7,104)
Loss (gain) on disposal of property and equipment		48	(22)
Provision for impairment, net	10	1,448,819	459,680
Gain on sale of investment properties		(40,738)	(136,647)
Gain on sale of development properties		<u>(143,474)</u>	<u>(19,370)</u>
Operating profit before changes in operating assets and liabilities		1,393,269	1,212,793
Murabaha and Mudaraba with financial institutions		(4,185,575)	1,831,199
Murabaha and other Islamic financing		(3,533,873)	(5,984,166)
Ijara financing		(3,923,875)	(4,103,361)
Additions to development properties	21	(423,917)	(108,476)
Proceeds from sale of development properties		349,368	147,923
Other assets		(340,089)	(1,122,683)
Due to financial institutions		(274,438)	(199,748)
Depositors' accounts		12,940,824	7,857,420
Other liabilities		<u>716,474</u>	<u>140,945</u>
Cash from (used in) operations		2,718,168	(328,154)
Directors' remuneration paid		<u>(3,000)</u>	<u>-</u>
Net cash from (used in) operating activities		<u>2,715,168</u>	<u>(328,154)</u>
INVESTING ACTIVITIES			
Purchase of investments		(299,950)	(1,277,078)
Proceeds from sale of investments		371,050	776,202
Proceeds from liquidation of associate		140,280	-
Investment in associates		(82,821)	(392,180)
Additions to investment properties	20	(3,644)	(95,798)
Proceeds from sale of investment properties		53,192	510,872
Additions to properties held for sale	22	(9,227)	-
Purchase of property and equipment	24	(106,065)	(61,869)
Proceeds from disposal of property and equipment		<u>106</u>	<u>34,837</u>
Net cash from (used in) investing activities		<u>62,921</u>	<u>(505,014)</u>
FINANCING ACTIVITIES			
Proceeds from issuance of Tier 1 sukuk to Government of Abu Dhabi	34	2,000,000	-
Profit paid on Tier 1 sukuk	34	(60,000)	-
Dividends paid	32	(425,631)	(394,118)
Dividends paid to charity		<u>(1,028)</u>	<u>(1,028)</u>
Net cash from (used in) financing activities		<u>1,513,341</u>	<u>(395,146)</u>
INCREASE (DECREASE) IN CASH AND CASH EQUIVALENTS		4,291,430	(1,228,314)
Cash and cash equivalents at 1 January		<u>6,714,955</u>	<u>7,943,269</u>
CASH AND CASH EQUIVALENTS AT 31 DECEMBER	39	<u>11,006,385</u>	<u>6,714,955</u>

The attached notes 1 to 44 form part of these consolidated financial statements.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

1 LEGAL STATUS AND PRINCIPAL ACTIVITIES

Abu Dhabi Islamic Bank PJSC ("the Bank") was incorporated in the Emirate of Abu Dhabi, United Arab Emirates (UAE), as a public joint stock company with limited liability, in accordance with the provisions of the UAE Federal Commercial Companies Law No. (8) of 1984 (as amended) and the Amiri Decree No. 9 of 1997.

The Bank and its subsidiaries ("the Group") carry out full banking services, financing and investing activities through various Islamic instruments such as Murabaha, Istisna'a, Mudaraba, Musharaka, Ijara, Wakalah, Sukuk etc. The activities of the Bank are conducted in accordance with Islamic Sharia'a, which prohibits usury, and within the provisions of the Articles and Memorandum of Association of the respective entities within the Group.

In addition to its main office in Abu Dhabi, the Bank operates through its 52 branches in the UAE. The consolidated financial statements combine the activities of the Bank's head office, its branches, subsidiaries and its associates.

The registered office of the Bank is at P O Box 313, Abu Dhabi, UAE.

The consolidated financial statements of the Group were authorised for issued by the Board of Directors on 14 February 2010.

2 DEFINITIONS

The following terms are used in the consolidated financial statements with the meanings specified:

Murabaha

A sale contract, in which the Group sells to a customer a physical asset, goods, or shares already owned and possessed (either physically or constructively) at a selling price consists of the purchasing cost plus a mark-up profit.

Istisna'a

A sale contract, in which the Group (Al Saanee) sells an asset to be developed using its own materials to a customer (Al Mustasnee) according to pre-agreed upon precise specification, at a specific price, installments dates and to be delivered on a specific date. This developed asset can be either developed directly by the Group or through a subcontractor and then it is handed over to the customer on the pre-agreed upon date.

Ijara

A lease contract whereby the Group (the Lessor) leases to a customer (the Lessee) a service or the usufruct of an owned or rented physical asset either exists currently or to be constructed in future (Forward Lease) for a specific period of time at specific rental installments. The lease contract could be ended by transferring the ownership of a leased physical asset through an independent mode to the lessee.

Qard Hasan

A non-profit bearing loan enables the borrower to use the borrowed amounts for a specific period of time, at the end of which the same borrowed amounts would be repaid free of any charges or profits.

Musharaka

A contract between the Group and a customer to enter into a partnership in an existing project (or to be established), or in the ownership of a specific asset, either on ongoing basis or for a limited time, during which the Group enters in particular arrangements with the customer to sell to him/her its share in this partnership until he/she becomes the sole owner of it (Diminishing Musharaka). Profits are distributed according to the mutual agreement of the parties as stipulated in the contract; however, losses are borne according to the exact shares in the Musharaka capital on a pro-rata basis.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

2 DEFINITIONS continued

Mudaraba

A contract between the Group and a customer, whereby one party provides the funds (Rab Al Mal) and the other party (the Mudarib) invests the funds in a project or a particular activity and any generated profits are distributed between the parties according to the profit shares that were pre-agreed upon in the contract. The Mudarib is responsible of all losses caused by his misconduct, negligence or violation of the terms and conditions of the Mudaraba; otherwise, losses are borne by Rab Al Mal.

Wakalah

A contract between the Group and a customer whereby one party (the principal: the Muwakkil) appoints the other party (the agent: Wakil) to invest certain funds according to the terms and conditions of the Wakala for a fixed fee in addition to any profit exceeding the expected profit as an incentive for the Wakil for the good performance. Any losses as a result of the misconduct or negligence or violation of the terms and conditions of the Wakala are borne by the Wakil; otherwise, they are borne by the principal.

Sukuk

Certificates which are equal in value and represent common shares in the ownership of a specific physical asset (leased or to be leased either existing or to be constructed in future), or in the ownership of cash receivables of selling an existing-owned asset, or in the ownership of goods receivables, or in the ownership of the assets of Mudaraba or Partnership companies. In all these cases, the Sukuk holders shall be the owners of their common shares in the leased assets, or in the cash receivables, or the goods receivable, or in the assets of the Partnership or the Mudaraba.

3 BASIS OF PREPARATION

3.1.a Statement of compliance

The consolidated financial statements have been prepared in accordance with International Financial Reporting Standards (IFRSs), general principles of the Shari'a as determined by the Group's Fatwa and Shari'a Supervisory Board and applicable requirements of UAE laws.

3.1.b Accounting convention

The consolidated financial statements have been prepared under the historical cost convention except for investment securities (other than held to maturity investments and certain unquoted investments), land and Shari'a compliant alternatives of derivative financial instruments which have been measured at fair value.

The consolidated financial statements have been presented in UAE Dirhams (AED), which is the functional currency of the Bank and all values are rounded to the nearest thousand AED except where otherwise indicated.

3.1.c Basis of consolidation

The consolidated financial statements comprise the financial statements of the Bank and those of its following subsidiaries:

	<i>Activity</i>	<i>Country of incorporation</i>	<i>Percentage of holding</i>	
			2009	2008
Abu Dhabi Islamic Financial Services LLC	Equity brokerage services	United Arab Emirates	95%	95%
Burooj Properties LLC	Real estate investments	United Arab Emirates	100%	100%
ADIB Invest I	Equity brokerage services	BVI	100%	100%
ADIB Sukuk Company Ltd	Issuance of Sukuk	Cayman Island	100%	100%
Kawader Services Company LLC	Manpower supply	United Arab Emirates	100%	100%

A subsidiary is an entity over which the Bank exercises control, directly or indirectly, to govern the financial and operating policies so as to obtain benefits from its activities. These consolidated financial statements include the operations of the subsidiaries over which the Bank has control. Subsidiaries are fully consolidated from the date of acquisition, being the date on which the Group obtains control, and continue to be consolidated until the date that such control ceases.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

3 BASIS OF PREPARATION continued

3.1.c Basis of consolidation continued

The financial statements of the subsidiaries are prepared for the same reporting year as the Bank, using consistent accounting policies. All intra-Group balances, transactions, income and expenses and profits and losses resulting from intra-Group transactions are eliminated in full.

Non-controlling interests represent the portion of the profit or loss and net assets not held by the Bank and are presented separately in the consolidated statement of income and within equity in the consolidated statement of financial position, separately from the Bank shareholders' equity.

3.2 CHANGES IN ACCOUNTING POLICIES

During the year, the Group has adopted the following new and amended IFRS interpretations as of or after 1 January 2009.

IAS 1 (Revised) Presentation of Financial Statements, effective, 1 January 2009

IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures, effective 1 January 2009.

The principal effects of these changes are as follows:

IAS 1 'Presentation of Financial Statements' (Revised):

The revised standard requires changes in equity arising from transactions with owners in their capacity as owners (i.e. owner changes in equity) to be presented in the consolidated statement of changes in equity. All other changes in equity (i.e. non-owner changes in equity) are required to be presented separately in a performance statement (consolidated statement of comprehensive income). Components of comprehensive income are not permitted to be presented in the consolidated statement of changes in equity.

IFRS 7 Financial Instruments: Disclosures

The amended standard requires additional disclosures about fair value measurement and liquidity risk. Fair value measurements related to items recorded at fair value are to be disclosed by source of inputs using a three level fair value hierarchy, by class, for all financial instruments recognised at fair value. In addition, a reconciliation between the beginning and ending balance for level 3 fair value measurements is now required, as well as significant transfers between levels in the fair value hierarchy.

The Group has also adopted the following accounting policy:

Shari'a compliant alternatives of derivative financial instruments

The Bank enters into a Shari'a compliant alternatives of derivative financial instruments to manage the exposure to profit rate risks, including unilateral promise which represents Shari'a compliant alternatives of swap. Those financial instruments are initially measured at cost, being the fair value at contract date, and are subsequently re-measured at fair value. All these Shari'a compliant alternatives of derivatives are carried at their fair values as assets where the fair values are positive and as liabilities where the fair values are negative. Fair values are generally obtained by reference to quoted market prices, discounted cash flow models and recognized pricing models as appropriate.

For the purpose of hedge accounting, the Bank classifies hedges into cash flow hedges, which hedge exposure to variability in cash flows that are either attributable to a particular risk associated with a recognized asset or liability, or a highly probable forecasted transaction that will affect future reported net income.

In order to qualify for hedge accounting, it is required that the hedge should be expected to be highly effective, i.e. the changes in fair value or cash flows of the hedging instrument should effectively offset corresponding changes in the hedged item and should be reliably measurable. At inception of the hedge, the risk management objectives and strategies are documented including the identification of the hedging instrument, the related hedged item, the nature of risk being hedged, and how the Bank will assess the effectiveness of the hedging relationship. Subsequently, the hedge is required to be assessed and determined to be an effective hedge on an ongoing basis.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

3 BASIS OF PREPARATION continued

3.2 CHANGES IN ACCOUNTING POLICIES continued

Cash flow hedges

The effective portion of changes in the fair value of Shari'a compliant alternatives of derivatives that are designated and qualify as cash flow hedges are recognised in the cash flow hedging reserve in equity. The ineffective part of any gain or loss is recognized immediately in the consolidated statement of income as trading revenue/loss. Amounts accumulated in equity are transferred to the consolidated statement of income in the periods in which the hedged item affects profit or loss. However, when the forecast transaction that is hedged results in the recognition of a non-financial asset or a nonfinancial liability, the cumulative gains or losses previously deferred in equity are transferred from equity and included in the initial measurement of the cost of the asset or liability. When a hedging instrument expires or is sold, or when a hedge no longer meets the criteria for hedge accounting, the cumulative gains or losses recognised in equity remain in equity until the forecast transaction is recognised, in the case of a non-financial asset or a nonfinancial liability, or until the forecast transaction affects the consolidated statement of income. If the forecast transaction is no longer expected to occur, the cumulative gains or losses recognised in equity are immediately transferred to the consolidated statement of income and classified as trading revenue/loss.

3.3 STANDARDS ISSUED BUT NOT YET EFFECTIVE

The following new standards / amendments to standards which were issued up to 31 December 2009 and are not yet effective for the year ended 31 December 2009 have not been applied while preparing these consolidated financial statements:

- IFRS 2 - Share based payment: Effective date 1 January 2010
- IFRS 3 Revised - Business Combinations: Effective date 1 July 2009
- IFRS 5 Amended - Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations: Effective date 1 July 2009
- IAS 27 Amended - Consolidated and Separate Financial Statements: Effective date 1 July 2009
- IAS 39 Amended - Financial Instruments: Recognition and Measurement – Eligible Hedged Items: Effective date 1 July 2009
- IFRIC 9 - Reassessment of embedded derivatives: Effective date 1 July 2009
- IFRIC 17 - Distributions of Non-cash Assets to Owners: Effective date 1 July 2009

The International Accounting Standards Board made certain amendments to existing standards as part of its annual improvements project. The effective dates for these amendments vary by standard and most will be applicable to the Group's 2010 consolidated financial statements. The Group does not expect these amendments to have any significant impact on the consolidated financial statements.

3.4 SIGNIFICANT JUDGEMENTS AND ESTIMATES

The preparation of the consolidated financial statements in conformity with the International Financial Reporting Standards requires management to make judgment, estimates and assumptions that affect the application of accounting policies and reported amounts of financial assets and liabilities and the disclosure of contingent liabilities. These judgments, estimates and assumptions also affect the revenue, expenses and provisions as well as fair value changes.

These judgments, estimates and assumptions may affect the reported amounts in subsequent financial years. Estimates and judgments are currently evaluated and are based on historical experience and other factors. In particular, judgment by management is required in the estimation of the amount and timing of future cash flows in order to estimate the level of impairment provision required for non-performing financing as well as for non-trading investments. In order to reduce the element of subjectivity, the Group has laid down clear criteria to enable estimation of future cash flows. As estimates are based on judgments, actual results may differ, resulting in future changes in such provisions.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

3 BASIS OF PREPARATION continued

3.4 SIGNIFICANT JUDGEMENTS AND ESTIMATES *continued*

Impairment losses on financing assets

The Group reviews its financing assets on a regular basis to assess whether a provision for impairment should be recorded in the consolidated statement of income in relation to any non-performing assets. In particular, judgment by management is required in the estimation of the amount and timing of future cash flows when determining the level of provisions required. Such estimates are necessarily based on assumptions about the several factors involving varying degrees of judgment and uncertainty, and actual results may differ resulting in future changes to such provisions.

Collective impairment provisions on financing assets

In addition to specific provisions against individually impaired financing assets, the Bank also makes a collective impairment provision against portfolio of financing assets with common features which have not been identified as individually impaired. This collective provision is based on any deterioration in the internal rating of the asset or investment since it was granted or acquired. These internal ratings take into consideration factors such as any deterioration in country risk, industry and technological obsolescence, as well as identified structural weaknesses or deterioration in cash flows.

Impairment of equity investments

The Group treats available-for-sale equity investments as impaired when there has been a significant or prolonged decline in the fair value below its cost or where other objective evidence of impairment exists. The determination of what is 'significant' or 'prolonged' requires judgment for which management takes into consideration, amongst other factors, share price volatility and the underlying asset base of the investee companies.

Held-to-maturity investments

The Group follows the guidance of IAS 39: *Financial Instruments: Recognition and Measurement* on classifying financial assets with fixed or determinable payments and fixed maturity as held-to-maturity. This classification requires significant judgments. In making this judgment, the Group evaluates its intention and ability to hold such investments to maturity. If the Group fails to keep these investments to maturity other than for the specific circumstances, it will be required to reclassify the entire class as available-for-sale. The investments would therefore be measured at fair value not amortised cost.

Operating lease commitments-Group as lessor

The Group has entered into commercial property leases on its investment property portfolio. The Group has determined, based on an evaluation of the terms and conditions of the arrangements, that it retains all the significant risks and rewards of ownership of these properties and so accounts for the contracts as operating leases.

Investment properties

The Group hired the services of independent real estate valuer to provide reliable estimates of the market value of investment properties for determining the fair values as of 31 December 2009, for disclosure purposes. The basis of estimate and method used by the independent valuer has been disclosed in the note 20.

Fair value of financial instruments

Where the fair values of financial assets and financial liabilities recorded in the consolidated statement of financial position cannot be derived from active markets, they are determined using valuation techniques including the discounted cash flows model. The inputs to these models are taken from observable markets where possible, but where this is not feasible, a degree of judgment is required in establishing fair values. The judgments include considerations of inputs such as liquidity risk, credit risk and volatility. Changes in assumptions about these factors could effect the reported fair value of the financial instruments.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

4 SIGNIFICANT ACCOUNTING POLICIES

The significant accounting policies adopted in the preparation of the consolidated financial statements are set out below:

Revenue recognition

Murabaha

Murabaha income is recognised on a time-apportioned basis over the period of the contract based on the principal amounts outstanding.

Istisna'a

Istisna'a revenue and the associated profit margin (difference between the cash price of al-masnoo to the customer and the Bank's total Istisna'a cost) is accounted for on a time – apportioned basis.

Ijara

Ijara income is recognised on a time – apportioned basis over the lease term.

Musharaka

Income is accounted for on the basis of the reducing balance on a time-apportioned basis that reflects the effective yield on the asset.

Mudaraba

Income or losses on Mudaraba financing are recognised on an accrual basis if they can be reliably estimated. Otherwise, income is recognised on distribution by the Mudarib, whereas the losses are charged to the Bank's statement of income on their declaration by the Mudarib.

Sukuk

Income is accounted for on a time-apportioned basis over the terms of the Sukuk.

Sale of investment properties

Revenue on sale of investment properties is recognised on the basis of the full accrual method as and when all of the following conditions are met:

- A sale is consummated and contracts are signed;
- The buyer's initial investment, to the date of the consolidated financial statements, is adequate to demonstrate a commitment to pay for the property; and
- The Group has transferred to the buyer the usual risks and rewards of ownership in a transaction that is in substance a sale and does not have a substantial continuing involvement with the property.

Sale of development properties

Revenue on sale of units or apartments is deferred until completion of construction works and delivery to the buyer takes place.

Fee and commission income

Fee and commission income is recognised when earned.

Operating lease income

Operating lease income arising on investment properties is accounted for on a straight-line basis over the lease terms on ongoing leases.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

4 SIGNIFICANT ACCOUNTING POLICIES continued

Revenue recognition continued

Gain on sale of investments

Gain or loss on trading and available-for-sale investments comprises all gains and losses from changes in the fair value of held for trading securities and gains or losses on disposal of available-for-sale investments. Gain or loss on disposal of trading investments represents the difference between the sale proceeds and the carrying value of such investments on the date of sale less any associated selling costs. Gain or loss on disposal of available-for-sale investments represents the difference between sale proceeds and their original cost less associated selling costs.

Dividends

Dividends from investments in equities are recognised when the right to receive the dividend is established.

Cost of sale of properties

Cost of sale of properties includes the cost of development. Development costs include the cost of infrastructure and construction.

Cost of sale of land represents the cost at which it is recorded in the books.

Financial instruments

(i) Classification

The Group classifies its financial instruments in the following categories: Financial assets and financial liabilities at fair value through profit or loss, Murabaha, Ijara, Mudaraba, and certain other Islamic financing, available for sale investments and held to maturity investments. Management determines the classification of financial instruments at the time of initial recognition.

Financial assets or financial liabilities at fair value through profit or loss

This category has two sub-categories: financial assets or financial liabilities held for trading and those designated at fair value through profit or loss at inception. A financial asset or financial liability is classified as held for trading if acquired principally for the purpose of selling or repurchasing in the short term. The Group has designated financial assets and liabilities at fair value through profit or loss when either the assets and liabilities are managed, evaluated and reported internally on a fair value basis; or the designation eliminates or significantly reduces an accounting mismatch which would otherwise arise.

Financial assets or financial liabilities at amortised cost

Balances and deposits with banks and other financial institutions, Murabaha and Mudaraba with financial institutions, Murabaha, Ijara, Mudaraba and certain other Islamic financing are financial assets with fixed or expected profit payments. These assets are not quoted in an active market. They arise when the Group provides funds directly to a customer with no intention of trading the receivable. Financial liabilities are liabilities where the Group has a contractual obligation to deliver cash or another financial asset or exchange financial instruments under conditions that are potentially unfavourable to the Group.

Balances and Wakala deposits with banks and other financial institutions are stated at cost less amounts written off and provision for impairment, if any.

Murabaha and Mudaraba with financial institutions are stated at cost less provisions for impairment and deferred or expected profits.

Islamic financing consist of Murabaha receivables, Mudaraba, Istisna'a, Islamic covered cards (Murabaha based) and other Islamic financing.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

4 SIGNIFICANT ACCOUNTING POLICIES continued

Financial instruments continued

Financial assets or financial liabilities at amortised cost continued

Istisna'a cost is measured and reported in the consolidated financial statements at a value not exceeding the cash equivalent value.

Other Islamic financing are stated at cost less any provisions for impairment and deferred income.

The Ijara is classified as a finance lease, when the Bank undertakes to sell the leased assets to the lessee using an independent agreement upon the maturity of the lease and this sale results in transferring all the risks and rewards incident to an ownership of the leased assets to the lessee. Leased assets represents finance lease of assets for periods, which either approximate or cover a major part of the estimated useful lives of such assets. Leased assets are stated at amounts equal to the net investment outstanding in the leases including the income earned thereon less impairment provisions.

Held to maturity

Held to maturity investments are financial assets with fixed or determinable payments and fixed maturity and the Group's management has the positive intention and the ability to hold to maturity.

Available for sale

Financial assets that are not classified under any other category of financial assets are classified as available for sale.

(ii) Recognition / De-recognition

The Group initially recognises financial assets held for trading, financial assets at fair value through profit or loss, financial assets held to maturity and financial assets available for sale on the trade date at which the Group becomes a party to the contractual provisions of the instrument.

Financing to customers are recognised on the day they are originated. A financial liability is recognised on the date the Group becomes a party to contractual provisions of the instruments.

A financial asset is de-recognised when the contractual rights to the cash flows from the financial asset expires or when it transfers the financial asset. A financial liability is de-recognised when it is extinguished i.e. when the obligation specified in the contract is discharged or cancelled or expires.

Financial assets designated at fair value through profit or loss, assets held for trading and assets available for sale that are sold are de-recognised and corresponding receivables from the buyer for the payment are recognised as at the date the Group commits to sell the assets. The Group uses the specific identification method to determine the gain or loss on de-recognition.

(iii) Measurement

Financial assets and liabilities are measured initially at fair value plus, in case of a financial asset or financial liability or at fair value through profit or loss, transaction costs that are directly attributable to the acquisition or issue of the financial assets and financial liabilities.

Subsequent to initial recognition, financial assets at fair value through profit or loss are measured at fair value. Gains and losses arising from a change in the fair value of assets at fair value through profit or loss account are directly in the consolidated statement of income.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

4 SIGNIFICANT ACCOUNTING POLICIES continued

Financial instruments continued

(iii) *Measurement continued*

Financial assets which are classified as available-for-sale are measured at fair value. Unrealised gains and losses on measurement to fair value of assets are reported as a separate component of equity until the assets is sold or otherwise disposed off, or the assets is determined to be impaired, at which the cumulative gains of losses previously reported in equity are included in the consolidated statement of income. For investments in equity instruments, where a reasonable estimate of the fair value cannot be determined, the investment is carried at cost less impairment allowance, if any.

All financial assets or liabilities at amortised cost, customer financing and held-to-maturity investments are measured at amortised cost, less any reduction for impairment. Amortised cost is calculated using the effective profit rate method. Premiums and discounts, including initial transaction costs, are included in the carrying amount of the related instrument and amortised based on the effective profit rate of the instrument.

(iv) *Fair value measurement principles*

For investments quoted in active market, fair value is determined by reference to quoted market prices. Bid prices are used for assets and offer prices for liabilities. The fair values of investments in funds or similar investment vehicles are based on the last net asset value published by the fund manager. For other investments, a reasonable estimate of the fair value is determined with reference to the price of recent market transactions involving such investments, current market value of instruments which are substantially the same, or is based on the expected discounted cash flows.

The estimated fair value of deposits with no stated maturity, which includes non-profit bearing deposits, is the amount payable on demand.

The fair value of unquoted investment is determined by reference to discounted cash flows, pricing models, net asset base of investee companies or broker over-the-counter prices.

(v) *Offsetting of financial instruments*

Financial assets and financial liabilities are only offset and the net amount reported in the consolidated statement of financial position when there is a legally enforceable right to set off the recognized amounts and the Group intends to either settle on a net basis, or to realize the asset and settle the liability simultaneously.

(vi) *Impairment of financial assets*

Customer financing

The recoverable amount of customer financing is calculated as the present value of the expected future cash flows, discounted at the instrument's original effective profit rate. Short-term balances are not discounted. Financing is presented net of impairment allowances. Specific allowances are made against the carrying amount of financing that are identified as being impaired, based upon regular reviews of outstanding balances to reduce these financing to their recoverable amounts. Portfolio allowances are maintained to reduce the carrying amount of portfolios of similar financing to their estimated recoverable amounts at the statement of financial position date. Changes in the allowance account are recognized in the consolidated statement of income. When a financing is known to be irrecoverable, and all the necessary legal procedures have been completed, the final loss is determined and the financing is written off.

If in a subsequent period the amount of an impairment loss decreases, and the decrease can be linked objectively to an event occurring after the write down, the write down or allowance is reversed through the consolidated statement of income.

Where possible, the Bank seeks to restructure financing exposures rather than take possession of collateral and this may involve extending payment arrangements and agreement of new terms and conditions. Once the terms have been renegotiated, the financing exposure is no longer considered past due. Management continuously reviews renegotiated facilities to ensure that all criteria are met and that future payments are likely to occur on schedule.

The facilities continue to be subject to individual or collective impairment assessment, calculated using the facilities original effective profit rate.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

4 SIGNIFICANT ACCOUNTING POLICIES continued

Financial instruments continued

(vi) Impairment of financial assets continued

Held to maturity investments

Impairment losses on held to maturity investments carried at amortised cost are measured as the difference between the carrying amount and the present value of estimated cash flows discounted at the original profit rate. Impairment losses are recognised in the consolidated statement of income and reflected in an allowance account against such financial assets. When a subsequent event causes the amount of impairment loss to decrease, the impairment loss is reversed through the consolidated statement of income.

Available-for-sale investments

Impairment losses on available-for-sale investments are recognised by transferring the difference between the acquisition cost and the current fair value less any impairment loss on that financial asset previously recognised in consolidated statement of income out of equity to the consolidated statement of income. When a subsequent event causes the amount of impairment loss on available-for-sale to decrease, the impairment loss is reversed through consolidated statement of income. Impairment losses recognised in consolidated statement of income on equity instruments are not reversed through the consolidated statement of income.

Impairment of non-financial assets

The carrying amounts of the Group's assets are reviewed at each reporting date to determine whether there is any indication of impairment. If such indication exists, the asset's recoverable amount is estimated. An impairment loss is recognised if the carrying amount of an asset exceeds its recoverable amount. Impairment losses are recognised in the consolidated statement of income. For the purpose of assessing impairment, assets are grouped at the lowest levels for which there are separately identifiable cash flows (cash-generating units). Non-financial assets, other than goodwill, that suffered an impairment are reviewed for possible reversal of the impairment at each reporting date.

Investment in associates

The Group's investment in its associate is accounted for using the equity method of accounting. An associate is an entity in which the Group has significant influence.

Under the equity method, the investment in the associate is carried in the consolidated statement of financial position at cost plus post acquisition changes in the Group's share of net assets of the associate. Goodwill relating to the associate is included in the carrying amount of the investment and is not amortised or separately tested for impairment. The consolidated statement of income reflects the share of the results of operations of the associate. Where there has been a change recognised directly in the equity of the associate, the Group recognises its share of any changes and discloses this, when applicable, in the consolidated statement of changes in equity. Unrealised gains and losses resulting from transactions between the Group and the associate are eliminated to the extent of the interest in the associate.

The financial statements of the associates are prepared for the same reporting period as the parent company. Where necessary, adjustments are made to bring the accounting policies in line with those of the Group.

After application of the equity method, the Group determines whether it is necessary to recognise an additional impairment loss on the Group's investment in its associates. The Group determines at each statement of financial position date whether there is any objective evidence that the investment in the associate is impaired. If this is the case the Group calculates the amount of impairment as the difference between the recoverable amount of the associate and its carrying value and recognises the amount in the consolidated statement of income.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

4 SIGNIFICANT ACCOUNTING POLICIES continued

Investment properties

Properties held for rental or capital appreciation purposes as well as those held for undetermined future use are classified as investment properties. Investment properties are measured at cost less any accumulated depreciation and any accumulated impairment losses. Depreciation is charged on a straight-line basis over the assets' estimated useful lives. The useful life of buildings is 20 years.

Investment properties are derecognized when either they have been disposed of or when the investment properties are permanently withdrawn from use and no future economic benefits are expected from their disposal. The difference between the net disposal proceeds and the carrying amount of the assets is recognised in the consolidated statement of income in the period of derecognition.

Transfers are made to investment properties when, and only when, there is change in use evidenced by ending of owner-occupation, commencement of an operating lease to another party or ending of construction or development. Transfers are made from investment properties when, and only when, there is change in use evidenced by the commencement of owner-occupation or commencement of development or construction. For a transfer from investment property to owner occupied property, the deemed cost for subsequent accounting is the fair value at the date of change in use. If owner occupied property becomes an investment property, the Group accounts for such property in accordance with the policy stated under property and equipment up to the date of change in use.

Development properties

Properties acquired, constructed or in the course of construction for sale are classified as development properties. Unsold properties are stated at the lower of cost or net realizable value. Properties in the course of development for sale are stated at cost. The cost of development properties includes the cost of land and other related expenditure which are capitalized as and when activities that are necessary to get the properties ready for sale are in progress. Net realizable value represents the estimated selling price less costs to be incurred in selling the property.

The property is considered to be complete when all related activities, including the infrastructure and facilities for the entire project, have been completed. At that stage, cost, attributable profit and progress billings are eliminated from development properties.

Capital and development work in progress are recorded at cost (assets under construction) and represents costs based on contractual payments for the design, procurement, development and construction of infrastructure assets, roads, bridges and other relating assets. It is transferred to the appropriate asset category between property held for use or investment properties and development properties, and depreciated in accordance with the Group's policies where applicable, when the construction of the assets is completed and commissioned.

Properties held for sale

Properties acquired or constructed with the intention of sale are classified as properties held for sale when construction is completed. Properties held for sale are stated at cost or at net realisable value, which ever is lower. Cost includes the cost of land, infrastructure, construction and other related expenditure such as professional fees and engineering costs attributable to the project, which are capitalized as and when the activities that are necessary to get the assets ready for the intended use are in progress. Net realisable value represents the estimated selling price less costs to be incurred in selling the property.

Direct costs from the start of the project up to completion of the project are capitalized. Completion is defined as the earlier of issuance of a certificate of practical completion, or when management considers the project to be completed. The cost of land and costs incurred in the course of development relating to properties sold during the year are transferred to cost of revenues.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

4 SIGNIFICANT ACCOUNTING POLICIES continued

Property and equipment

Property and equipment are recorded at cost less accumulated depreciation and any impairment in value.

Depreciation is provided on a straight-line basis over the estimated useful lives of all property and equipment, other than freehold land which is deemed to have an indefinite life. The rates of depreciation are based upon the following estimated useful lives:

• Buildings	20 years
• Furniture and leasehold improvements	7 years
• Computer and office equipment	4 years
• Motor vehicles	4 years

The carrying values of properties and equipments are reviewed for impairment when events of changes in circumstances indicate the carrying value may not be recoverable. If any such conditions exist and where the carrying values exceed the estimated recoverable amount, the assets are written down to their recoverable amount.

Expenditure incurred to replace a component of an item of property and equipment that is accounted for separately is capitalized and the carrying amount of the component that is replaced is written off. Any subsequent expenditure is capitalized only when it increases future economic benefits of the related item of property and equipment. All other expenditure is recognized in the consolidated statement of income as the expense is incurred.

An item of property and equipment is derecognized upon disposal or when no further economic benefits are expected from its use. Any gain or loss arising on derecognition of the asset is included in the consolidated statement of income in the year the asset is derecognized.

Capital work-in-progress is initially recorded at cost, and upon completion is transferred to the appropriate category of property and equipment and thereafter depreciated.

When an asset is revalued, any increase in the carrying amount arising on revaluation is credited directly to equity under revaluation reserve, except to the extent that a revaluation increase merely restores the carrying value of an asset to its original cost, whereby it is recognized as income i.e., to the extent that it reverses a revaluation decrease of the same asset previously recognized as an expense. A decrease resulting from a revaluation is initially charged directly against any related revaluation surplus held in respect of that asset and the remaining portion being charged as an expense. On disposal, the related revaluation surplus is credited directly to retained earnings.

Provisions and contingent liabilities

Provisions are recognised when the Group has a present obligation (legal or constructive) as a result of a past event and it is probable that an outflow of resources embodying economic benefits will be required to settle the obligation and a reliable estimate can be made of the amount of the obligation. Where the Group expects some or all of a provision to be reimbursed, the reimbursement is recognised as a separate asset but only when the reimbursement is virtually certain. The expense relating to any provision is presented in the consolidated statement of income net of any reimbursement.

Deposits

Customer deposits and due to banks and other financial institutions are carried at cost.

Employees' pension and end of service benefits

The Group provides end of service benefits to its expatriate employees. The entitlement to these benefits is based upon the employees' salary and length of service, subject to the completion of a minimum service period. The expected costs of these benefits are accrued over the period of employment.

With respect to its UAE national employees, the Group makes contributions to a pension fund established by the General Pension and Social Security Authority calculated as a percentage of the employees' salaries. The Group's obligations are limited to these contributions, which are recognised in the consolidated statement of income when due.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

4 SIGNIFICANT ACCOUNTING POLICIES continued

Zakat

Zakat is computed as per the Articles and Memorandum of Association of the Bank and is approved by the Fatwa and Shari'a Supervisory Board. As per the Articles and Memorandum of Association of the Bank, it is the responsibility of shareholders to pay zakat due on their investment.

Zakat per share is calculated in accordance with AAOIFI's Accounting Standard number 9 and the Group's Fatwa and Shari'a Supervisory Board Resolutions.

In accordance with the Memorandum of Association, the Group just communicates the amount of Zakat per share and it is the responsibility of each shareholder to dispose personally his/her own Zakat.

Profit distribution

Profits or losses of Mudaraba based accounts are calculated and distributed in accordance with the Banking Service Agreement between the Bank and the investment account holders. Detailed allocation of revenues and costs are made based on the Fatwa and Shari'a Supervisory Board's resolutions. A part of the Mudaraba based investment accounts' deserved profit can be reserved as "Profit Equalization Reserve" and shall be subsequently utilized in order to maintain certain level of profit distribution to the account holders.

The same allocation is applicable to Wakala deposits and any share of profit above the initially expected profit agreed with the investment account holder, shall pertain to the Wakil (the Bank).

Cash and cash equivalents

For the purpose of preparation of the consolidated statement of cash flow, cash and cash equivalents are considered to be cash and balances with Central Banks, due from banks and international Murabahat. Cash equivalents are short-term liquid investments that are readily convertible to known amounts of cash with original maturities of three months or less.

Trade and settlement date accounting

All "regular way" purchase and sales of financial assets are recognized on the settlement date, i.e. the date the asset is delivered to the counterparty. Regular way purchases or sales are purchases or sale of financial assets that require delivery of assets within the time frame generally established by regulation or convention in the market place.

Prohibited income

According to the Fatwa and Shari'a Supervisory Board "FSCC", the Group is required to avoid any transaction or activity deemed to be not acceptable by Shari'a and to identify any income from such source and to set it aside in a separate account to be disposed in charity by the Group under the supervision of the FSCC (as purification amount).

Fiduciary assets

Assets held in trust or in a fiduciary capacity are not treated as assets of the Group and accordingly are not included in these consolidated financial statements.

Foreign currencies

The Group's consolidated financial statements are presented in AED, which is the Bank's functional currency. That is the currency of the primary economic environment in which the Group operates. Each entity in the Group determines its own functional currency and items included in the financial statements of each entity are measured using that functional currency. Transactions in foreign currencies are initially recorded at the functional currency rate prevailing at the date of the transaction. Monetary assets and liabilities denominated in foreign currencies are retranslated at the functional currency spot rate of exchange ruling at the statement of financial position date. All differences are taken to the consolidated statement of income. Non-monetary items that are measured in terms of historical cost in a foreign currency are translated using the exchange rates as at the dates of the initial transactions. Non-monetary items measured at fair value in a foreign currency are translated using the exchange rates at the date when the fair value is determined.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

4 SIGNIFICANT ACCOUNTING POLICIES continued

Foreign currencies continued

The assets and liabilities of foreign operations are translated into AED at the rate of exchange prevailing at the statement of financial position date and their statement of income is translated at exchange rates prevailing at the date of the transactions. The exchange differences arising on the translation are taken directly to a separate component of equity. On disposal of a foreign operation, the deferred cumulative amount recognised in equity relating to that particular foreign operation is recognised in the consolidated statement of income.

Financial guarantees

In the ordinary course of business, the Bank gives financial guarantees consisting of letters of credit, letters of guarantees and acceptances. Financial guarantees are initially recognized in the consolidated financial statements at fair value. Subsequent to initial recognition, the Group's liabilities under such guarantees are each measured at the higher of the initial fair value less, when appropriate, cumulative amortization calculated to recognize the fee in the consolidated statement of income in 'Net fees and commission income' over the term of the guarantee, and the best estimate of the expenditure required to settle any financial obligation arising as a result of the guarantee.

Any increase in the liability relating to financial guarantees is taken to the consolidated statement of income in 'Credit loss expense'. Any financial guarantee liability remaining is recognized in the consolidated statement of income in 'Net fees and commission income' when the guarantee is discharged, cancelled or expires.

Segment reporting

The Bank has presented the segment information in respect of its business and geographical segments in the same way as it is presented internally to the management.

5 INCOME FROM MURABAHA, MUDARABA, IJARA AND OTHER ISLAMIC FINANCING, NET

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
Murabaha	1,466,837	1,285,340
Mudaraba	167,742	50,880
Ijara	1,078,333	807,394
Istisna'a	<u>29,132</u>	<u>34,176</u>
	<u>2,742,044</u>	<u>2,177,790</u>

6 INVESTMENT INCOME

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
Dividend income	7,366	34,436
Income from Islamic sukuk	22,703	20,536
Income from other investing assets	3,519	11,800
Realised gain on sale of available-of-sale investments	11,288	6,433
Realised (loss) gain on sale of trading investments	(5,378)	671
Unrealised loss on trading investments	<u>-</u>	<u>(3,084)</u>
	<u>39,498</u>	<u>70,792</u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

7 FEES, COMMISSION AND FOREIGN EXCHANGE INCOME, NET

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
Trade related fees and commission	50,377	34,470
Fees and commission income on cards, net	49,090	24,483
Projects and property management fees	29,428	28,185
Accounts services fees	35,777	15,004
Brokerage fees and commission	22,015	21,006
Foreign exchange income	38,950	19,468
Other fees and commissions, net	<u>11,887</u>	<u>11,922</u>
	<u>237,524</u>	<u>154,538</u>

8 EMPLOYEES' COSTS

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
Salaries and wages	581,518	488,991
End of service benefits	32,812	30,454
Other staff expenses	<u>19,699</u>	<u>17,310</u>
	<u>634,029</u>	<u>536,755</u>

9 GENERAL AND ADMINISTRATIVE EXPENSES

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
Legal and professional expenses	59,283	114,354
Premises expenses	92,048	75,573
Marketing and advertising expenses	73,443	50,041
Communication expenses	21,313	17,301
Technology related expenses	14,588	10,883
Other operating expenses	<u>45,429</u>	<u>44,472</u>
	<u>306,104</u>	<u>312,624</u>

10 PROVISION FOR IMPAIRMENT, NET

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
	<i>Notes</i>	
Murabaha and mudaraba with financial institutions	15	186,298
Murabaha and other Islamic financing	16	961,301
Ijara financing	17	201,163
Investments, net	18	57,629
Other assets	23	<u>42,428</u>
		<u>1,448,819</u>
		<u>459,680</u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

11 DISTRIBUTION TO DEPOSITORS AND SUKUK HOLDERS

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
Depositors and sukuk holders share of profit for the year	977,968	845,520
Less: pertaining to depositors' profit equalisation reserve (note 26)	<u>(49,594)</u>	<u>-</u>
	928,374	845,520
Less: paid during the year	<u>(760,527)</u>	<u>(664,795)</u>
Depositors and sukuk holders share of profit payable (note 27)	<u>167,847</u>	<u>180,725</u>
Share of profits distributable to customers and financial institutions are as follows:		
Saving accounts	81,669	26,405
Investment accounts by customers	423,095	460,039
Investment accounts by financial institutions	427,479	249,875
Sukuk holders	<u>45,725</u>	<u>109,201</u>
	<u>977,968</u>	<u>845,520</u>

12 BASIC AND DILUTED EARNINGS PER SHARE

Basic earnings per share amounts are calculated by dividing profit for the year attributable to ordinary equity holders of the Bank by the weighted average number of ordinary shares outstanding during the year.

Diluted earnings per share are calculated by dividing profit for the year attributable to ordinary equity holders of the Bank by the weighted average number of ordinary shares outstanding during the year, adjusted for the effects of any financial instruments with dilutive effects.

The following reflects the income and shares data used in the earnings per share computations:

	<i>2009</i>	<i>2008</i>
Profit for the year attributable to equity holders (AED '000)	77,778	851,262
Less: profit attributable to Tier 1 sukuk	<u>(85,000)</u>	<u>-</u>
Profit for the year attributable to equity holders after deducting profit relating to Tier 1 sukuk (AED '000)	<u>(7,222)</u>	<u>851,262</u>
Weighted average number of ordinary shares in issue (000's)	<u>1,970,588</u>	<u>1,970,588</u>
Basic and diluted earnings per share (AED)	<u>(0.004)</u>	<u>0.432</u>

In 2009 and 2008, the Bank did not issue any instruments which would have a dilutive impact on earnings per share when converted or exercised.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

13 CASH AND BALANCES WITH CENTRAL BANKS

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
Cash on hand	400,315	298,246
Balances with Central Banks:		
- Current accounts	41,243	2,865
- Reserve requirements	<u>2,889,390</u>	<u>2,522,840</u>
	<u>3,330,948</u>	<u>2,823,951</u>

The reserve requirements are kept with Central Bank of UAE in AED and US Dollar. These reserves are not available for use in the Bank's day to day operations, and cannot be withdrawn without the approval of the Central Bank. The level of reserves required changes every month in accordance with requirements of the Central Bank's directives.

The distribution of the cash and balances with central banks by geographic region is as follows:

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
UAE	3,305,240	2,823,951
Middle East	<u>25,708</u>	<u>-</u>
	<u>3,330,948</u>	<u>2,823,951</u>

14 BALANCES AND WAKALA DEPOSITS WITH BANKS AND OTHER FINANCIAL INSTITUTIONS

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
Current accounts	78,410	501,911
Wakala deposits	<u>2,389,509</u>	<u>841,326</u>
	<u>2,467,919</u>	<u>1,343,237</u>

In accordance with Shari'a principles deposits are invested only with Islamic financial institutions. The Bank does not earn profits on current accounts with banks and financial institutions.

The distribution of the balances and wakala deposits with banks and other financial institutions by geographic region is as follows:

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
UAE	2,281,180	1,173,535
Middle East	4,483	75,421
Europe	62,728	29,857
Others	<u>119,528</u>	<u>64,424</u>
	<u>2,467,919</u>	<u>1,343,237</u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

15 MURABAHA AND MUDARABA WITH FINANCIAL INSTITUTIONS

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
Murabaha	11,957,576	6,910,843
Mudaraba	<u>418,667</u>	<u>642,886</u>
	12,376,243	7,553,729
Less: provision for impairment (note 10)	<u>(186,298)</u>	<u>-</u>
	<u>12,189,945</u>	<u>7,553,729</u>

The distribution of the gross murabaha and mudaraba with financial institutions by geographic region is as follows:

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
UAE	11,565,133	4,841,274
Middle East	324,292	2,266,310
Europe	228,939	44,070
Others	<u>257,879</u>	<u>402,075</u>
	<u>12,376,243</u>	<u>7,553,729</u>

16 MURABAHA AND OTHER ISLAMIC FINANCING

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
Murabaha	22,257,720	17,395,976
Mudaraba	2,692,246	3,170,509
Islamic covered cards	3,226,955	1,797,443
Istisna'a	277,656	328,667
Other financing receivables	<u>96,521</u>	<u>136,845</u>
Total murabaha and other islamic financing	28,551,098	22,829,440
Less: deferred income	<u>(6,270,053)</u>	<u>(4,081,500)</u>
	22,281,045	18,747,940
Less: provision for impairment	<u>(1,370,155)</u>	<u>(409,622)</u>
	<u>20,910,890</u>	<u>18,338,318</u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

16 MURABAHA AND OTHER ISLAMIC FINANCING continued

The movement in the provision for impairment during the year was as follows:

	2009			2008		
	<i>Individual impairment AED 000</i>	<i>Collective impairment AED 000</i>	<i>Total AED 000</i>	<i>Individual impairment AED 000</i>	<i>Collective impairment AED 000</i>	<i>Total AED 000</i>
At 1 January	337,351	72,271	409,622	113,821	219,145	332,966
Charge for the year (note 10)	751,878	209,423	961,301	224,302	(146,874)	77,428
Written off during the year	<u>(768)</u>	<u>-</u>	<u>(768)</u>	<u>(772)</u>	<u>-</u>	<u>(772)</u>
At 31 December	<u>1,088,461</u>	<u>281,694</u>	<u>1,370,155</u>	<u>337,351</u>	<u>72,271</u>	<u>409,622</u>

The distribution of the gross murabaha and other islamic financing by geographic region and industry sector is as follows:

	2009 AED '000	2008 AED '000
<i>Geographic region:</i>		
UAE	20,972,629	17,917,283
Middle East	819,356	497,797
Europe	421,544	240,853
Others	<u>67,516</u>	<u>92,007</u>
	<u>22,281,045</u>	<u>18,747,940</u>
<i>Industry sector:</i>		
Government	352,373	490,525
Public sector	95,860	144,267
Financial institutions	853,721	675,915
Trading and manufacturing	617,329	955,056
Construction and real estate	2,103,811	1,828,136
Energy	313,417	319,432
Personal	15,373,746	12,550,660
Others	<u>2,570,788</u>	<u>1,783,949</u>
	<u>22,281,045</u>	<u>18,747,940</u>
Gross amount of murabaha and other islamic financing individually determined to be impaired, before deducting any individually assessed impairment allowance (note 42.2.5)	<u>1,637,063</u>	<u>684,772</u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

17 IJARA FINANCING

This represents net investment in assets leased for periods which either approximate or cover major parts of the estimated useful lives of such assets. The documentations include a separate undertaking from the Bank to sell the leased assets to the lessee upon the maturity of the lease.

	2009	2008
	AED '000	AED '000
The future lease receivable payments in the aggregate are as follows:		
Due within one year	868,608	1,182,879
Due in the second to fifth year	5,558,248	6,555,904
Due after five years	<u>13,533,841</u>	<u>8,301,049</u>
Total ijara financing	19,960,697	16,039,832
Less: deferred income	<u>(17,044)</u>	<u>(19,880)</u>
	19,943,653	16,019,952
Less: provision for impairment	<u>(380,643)</u>	<u>(179,654)</u>
Net value of minimum lease payments receivable	<u>19,563,010</u>	<u>15,840,298</u>

The movement in the provision for impairment during the year was as follows:

	2009			2008		
	Individual impairment AED 000	Collective impairment AED 000	Total AED 000	Individual impairment AED 000	Collective impairment AED 000	Total AED 000
At 1 January	117,278	62,376	179,654	20,889	-	20,889
Charge for the year (note 10)	27,633	173,530	201,163	96,389	62,376	158,765
Written off during the year	(174)	-	(174)	-	-	-
At 31 December	144,737	235,906	380,643	117,278	62,376	179,654

The distribution of the gross ijara financing by geographic region and industry sector is as follows:

	2009	2008
	AED '000	AED '000
<i>Geographic region:</i>		
UAE	18,957,534	15,031,420
Middle East	26,112	31,313
Others	<u>960,007</u>	<u>957,219</u>
	<u>19,943,653</u>	<u>16,019,952</u>
<i>Industry sector:</i>		
Government	334,843	274,636
Public Sector	997,843	881,400
Financial institutions	28,792	55,698
Trading and manufacturing	552,176	721,522
Construction and real estate	2,731,495	1,807,951
Energy	175,141	1,005,615
Personal	10,359,955	7,708,470
Others	<u>4,763,408</u>	<u>3,564,660</u>
	<u>19,943,653</u>	<u>16,019,952</u>
Gross amount of ijara financing individually determined to be impaired, before deducting any individually assessed impaired allowance (note 42.2.5)	<u>889,962</u>	<u>528,402</u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

18 INVESTMENTS

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
Trading Investments		
Equities – Quoted	<u>-</u>	<u>13,370</u>
Non-trading Investments		
<i>Available-for-sale at fair value</i>		
<i>Quoted Investments</i>		
Equities	5,158	213,062
Sukuk	<u>347,678</u>	<u>347,216</u>
	352,836	560,278
Less: provision for impaired investments	<u>(53,356)</u>	<u>(125,065)</u>
	<u>299,480</u>	<u>435,213</u>
<i>Unquoted investments</i>		
Funds	214,859	207,872
Private equities	311,119	377,468
Musharaka	53,900	57,700
Less: provision for impaired investments	<u>(4,414)</u>	<u>(4,414)</u>
	<u>575,464</u>	<u>638,626</u>
Total non-trading investments	<u>874,944</u>	<u>1,073,839</u>
<i>Held to maturity investments</i>		
Sukuk	135,080	-
Forfeiting deals	<u>-</u>	<u>121,825</u>
	<u>135,080</u>	<u>121,825</u>
	<u>1,010,024</u>	<u>1,209,034</u>

Investments in private equity funds represent investments made in funds and limited partnerships to fund primary investment commitments in target companies with the objective of generating returns outperforming the public equity markets.

All unquoted available for sale equities are recorded at their fair values except for investments amounting to AED 98,677 thousand (2008: AED 172,045 thousand) which are recorded at cost since their fair values cannot be reliably estimated. There is no active market for these investments and the Group intends to hold them for the long term.

The movement in the provision for impairment during the year was as follows:

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
At 1 January	129,479	16,654
Charge for the year, net (note 10)	57,629	112,825
Reversal of provision	<u>(129,338)</u>	<u>-</u>
At 31 December	<u>57,770</u>	<u>129,479</u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

18 INVESTMENTS continued

The distribution of the gross investments by geographic region is as follows:

	2009	2008
	AED '000	AED '000
UAE	816,101	849,613
Middle East	224,417	313,986
Europe	-	21,258
Others	<u>27,276</u>	<u>153,656</u>
	<u>1,067,794</u>	<u>1,338,513</u>

19 INVESTMENT IN ASSOCIATES

	2009	2008
	AED '000	AED '000
Share in capital in financing	770,633	828,092
Share of results	(19,658)	(16,439)
Foreign currency translation (note 33)	<u>19,940</u>	<u>18,216</u>
	770,915	829,869
Less: provision for impairment	<u>(32,783)</u>	<u>(32,783)</u>
	<u>738,132</u>	<u>797,086</u>

Details of the Bank's investment in associates at 31 December 2009 were as follows:

<i>Name of associate</i>	<i>Place of incorporation</i>	<i>Proportion of ownership interest and voting power</i>		<i>Principal activity</i>
		<i>2009</i>	<i>2008</i>	
		<i>%</i>	<i>%</i>	
National Bank for Development	Egypt	49	49	Banking (under conversion to Islamic bank)
Abu Dhabi National Takaful PJSC	UAE	40	40	Islamic insurance
Bosnia Bank Leasing and Real Estate Company	Bosnia	32	32	Islamic leasing and real estate
Bosnia Bank International	Bosnia	27	27	Islamic banking
Paradigm Investment Banking Company Limited (Now liquidated)	UAE	-	80	Investment banking

Summarised financial information of the investment in associates is set out below:

	2009	2008
	AED '000	AED '000
<i>Share of associates' statement of financial position</i>		
Assets	3,030,807	2,483,386
Liabilities	<u>(3,562,482)</u>	<u>(3,045,159)</u>
Net assets	<u>(531,675)</u>	<u>(561,773)</u>
<i>Share of associates' revenue and losses:</i>		
Revenue for the year	<u>29,327</u>	<u>36,145</u>
Loss for the year	<u>(3,219)</u>	<u>(9,648)</u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

19 INVESTMENT IN ASSOCIATES continued

The distribution of the gross investment in associates by geographic region is as follows:

	2009 AED '000	2008 AED '000
UAE	106,091	254,720
Europe	67,901	60,700
Africa	<u>596,923</u>	<u>514,449</u>
	<u>770,915</u>	<u>829,869</u>

20 INVESTMENT PROPERTIES

The movement in investment properties balance during the year was as follows:

	Land AED '000	Other properties AED '000	Total AED '000
2009:			
Cost:			
Balance at 1 January	36,815	188,148	224,963
Additions during the year	207	3,437	3,644
Disposals during the year	<u>-</u>	<u>(13,109)</u>	<u>(13,109)</u>
Balance at 31 December	<u>37,022</u>	<u>178,476</u>	<u>215,498</u>
Accumulated depreciation:			
Balance at 1 January	-	4,748	4,748
Charge for the year	-	4,644	4,644
Disposals	<u>-</u>	<u>(655)</u>	<u>(655)</u>
Balance at 31 December	<u>-</u>	<u>8,737</u>	<u>8,737</u>
Net Book value:			
31 December 2009	<u>37,022</u>	<u>169,739</u>	<u>206,761</u>
2008:			
Cost:			
Balance at 1 January	766,032	144,844	910,876
Additions during the year	5,392	90,406	95,798
Transfer (to) from development properties	(580,146)	172,660	(407,486)
Disposals during the year	<u>(154,463)</u>	<u>(219,762)</u>	<u>(374,225)</u>
Balance at 31 December	<u>36,815</u>	<u>188,148</u>	<u>224,963</u>
Accumulated depreciation:			
Balance at 1 January	-	-	-
Charge for the year	<u>-</u>	<u>4,748</u>	<u>4,748</u>
Balance at 31 December	<u>-</u>	<u>4,748</u>	<u>4,748</u>
Net Book value:			
31 December 2008	<u>36,815</u>	<u>183,400</u>	<u>220,215</u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

20 INVESTMENT PROPERTIES continued

The property rental income earned by the Group from its investment properties, that are leased out under operating leases, amounted to AED 5,432 thousand (2008: AED 6,949 thousand).

The fair values of investment properties at 31 December 2009 amounted to AED 184,845 thousand (2008: AED 335,312 thousand) as per a valuation conducted by an independent valuer. The fair value has been arrived at by using the "Market Value" defined under the valuation standards as "the estimated amount for which a property would exchange on the date of the valuation between a willing buyer and a willing seller in an arm's length transaction after proper marketing wherein the parties had each acted knowledgeably, prudently and without compulsion".

The distribution of the investment properties by geographic region is as follows:

	<i>Land AED '000</i>	<i>Other properties AED '000</i>	<i>Total AED '000</i>
2009:			
UAE	28,453	169,739	198,192
Middle East	<u>8,569</u>	<u>-</u>	<u>8,569</u>
	<u>37,022</u>	<u>169,739</u>	<u>206,761</u>
2008:			
UAE	28,453	183,400	211,853
Middle East	<u>8,362</u>	<u>-</u>	<u>8,362</u>
	<u>36,815</u>	<u>183,400</u>	<u>220,215</u>

21 DEVELOPMENT PROPERTIES

The movement in development properties balance during the year was as follows:

	<i>2009 AED '000</i>	<i>2008 AED '000</i>
Balance at 1 January	688,623	301,214
Additions during the year	423,917	108,476
Transfers from investment properties	-	407,486
Transfers to properties held for sale	(47,514)	-
Disposals during the year	<u>(205,894)</u>	<u>(128,553)</u>
Balance at 31 December	<u>859,132</u>	<u>688,623</u>

Development properties balance include land with a value of AED 821,382 thousand (2008: AED 670,758 thousand) pertaining to a subsidiary of the Bank.

All development properties are located in the UAE.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

22 PROPERTIES HELD FOR SALE

The movement in properties held for sale balance during the year was as follows:

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
Balance at 1 January	-	-
Additions during the year	9,227	-
Transfers from other assets	15,197	-
Transfer from development properties	<u>47,514</u>	<u>-</u>
Balance at 31 December	<u><u>71,938</u></u>	<u><u>-</u></u>

All properties are located in the UAE.

23 OTHER ASSETS

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
Advances against purchase of investment and development properties	1,288,969	959,249
Trade receivables	654,004	628,245
Cheques for collection	4,410	128,904
Prepaid expenses	90,531	65,154
Income receivable	8,418	9,365
Advance to contractors	19,607	16,871
Advance for investment	290,017	290,017
Others	<u>153,463</u>	<u>86,973</u>
	2,509,419	2,184,778
Less: provision for impairment	<u>(152,939)</u>	<u>(110,762)</u>
	<u><u>2,356,480</u></u>	<u><u>2,074,016</u></u>

The movement in the provision for impairment during the year was as follows:

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
At 1 January	110,762	100
Charge for the year, net (note 10)	45,178	110,662
Reversal of provision (note 10)	(2,750)	-
Written off during the year	<u>(251)</u>	<u>-</u>
At 31 December	<u><u>152,939</u></u>	<u><u>110,762</u></u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

24 PROPERTY AND EQUIPMENT

	<i>Land (note 33) AED '000</i>	<i>Buildings AED '000</i>	<i>Furniture and fixtures AED '000</i>	<i>Computer and office equipment AED '000</i>	<i>Motor vehicles AED '000</i>	<i>Capital work-in progress AED '000</i>	<i>Total AED '000</i>
2009							
Cost:							
At 1 January 2009	129,315	14,838	83,437	149,742	5,235	86,216	468,783
Additions	-	-	12,632	29,456	4,198	59,779	106,065
Transfers	-	-	47,865	11,359	-	(59,224)	-
Disposals	-	-	(2)	(87)	(293)	-	(382)
At 31 December 2009	<u>129,315</u>	<u>14,838</u>	<u>143,932</u>	<u>190,470</u>	<u>9,140</u>	<u>86,771</u>	<u>574,466</u>
Depreciation:							
At 1 January 2009	-	1,462	44,930	97,865	2,977	-	147,234
Charge for the year	-	744	16,818	29,421	1,652	-	48,635
Disposals	-	-	-	-	(228)	-	(228)
At 31 December 2009	-	<u>2,206</u>	<u>61,748</u>	<u>127,286</u>	<u>4,401</u>	-	<u>195,641</u>
Net book value							
At 31 December 2009	<u>129,315</u>	<u>12,632</u>	<u>82,184</u>	<u>63,184</u>	<u>4,739</u>	<u>86,771</u>	<u>378,825</u>
2008							
Cost:							
At 1 January 2008	129,315	6,402	105,417	121,601	4,966	75,664	443,365
Additions	-	8,436	6,383	20,946	1,008	25,096	61,869
Transfers	-	-	5,300	9,244	-	(14,544)	-
Disposals	-	-	(33,663)	(2,049)	(739)	-	(36,451)
At 31 December 2008	<u>129,315</u>	<u>14,838</u>	<u>83,437</u>	<u>149,742</u>	<u>5,235</u>	<u>86,216</u>	<u>468,783</u>
Depreciation:							
At 1 January 2008	-	1,035	37,581	74,450	2,122	-	115,188
Charge for the year	-	427	8,475	23,728	1,052	-	33,682
Disposals	-	-	(1,126)	(313)	(197)	-	(1,636)
At 31 December 2008	-	<u>1,462</u>	<u>44,930</u>	<u>97,865</u>	<u>2,977</u>	-	<u>147,234</u>
Net book value							
At 31 December 2008	<u>129,315</u>	<u>13,376</u>	<u>38,507</u>	<u>51,877</u>	<u>2,258</u>	<u>86,216</u>	<u>321,549</u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

25 DUE TO FINANCIAL INSTITUTIONS

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
Current accounts	251,426	352,916
Investment deposits	792,296	2,806,022
Murabaha payables	<u>234,796</u>	<u>416,830</u>
	<u>1,278,518</u>	<u>3,575,768</u>

Murabaha payables represent the amounts due to other financial institutions by a subsidiary of the Bank.

The distribution of the due to financial institutions by geographic region is as follows:

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
UAE	305,524	1,719,820
Middle East	168,659	816,220
Europe	241,332	254,192
Others	<u>563,003</u>	<u>785,536</u>
	<u>1,278,518</u>	<u>3,575,768</u>

26 DEPOSITORS' ACCOUNTS

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
<i>Type:</i>		
Current accounts	11,422,664	9,108,168
Saving accounts	6,653,208	4,465,638
Investment accounts	30,094,196	23,912,440
Profit equalisation reserve	<u>49,594</u>	<u>-</u>
	<u>48,219,662</u>	<u>37,486,246</u>

The movement in the profit equalisation reserve during the year was as follows:

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
At 1 January	-	-
Share of profit for the year (note 11)	49,594	-
Transfer from depositors' share of profit	<u>-</u>	<u>-</u>
At 31 December	<u>49,594</u>	<u>-</u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

26 DEPOSITORS' ACCOUNTS continued

The distribution of the gross depositors' accounts by industry sector, geographic region and currencies is as follows:

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
<i>Industry sector:</i>		
Government	19,768,989	11,371,277
Public sector	500,648	261,197
Financial institutions	724,544	568,347
Trading and manufacturing	2,096,371	1,573,731
Construction and real estate	2,368,653	2,214,303
Energy	541,328	549,934
Personal	19,597,131	19,005,759
Others	<u>2,621,998</u>	<u>1,941,698</u>
	<u>48,219,662</u>	<u>37,486,246</u>
<i>Geographic region:</i>		
UAE	47,937,258	37,245,336
Middle East	11,463	62,496
Europe	1,594	157,756
Others	<u>269,347</u>	<u>20,658</u>
	<u>48,219,662</u>	<u>37,486,246</u>
<i>Currencies:</i>		
UAE Dirham	38,304,027	27,891,174
US Dollar	9,651,048	9,172,736
Euro	172,969	259,211
Sterling Pound	90,304	161,074
Others	<u>1,314</u>	<u>2,051</u>
	<u>48,219,662</u>	<u>37,486,246</u>

The Bank generally invests all of its investment accounts including saving accounts, adjusted for UAE Central Bank reserve requirements and the Group's liquidity requirements.

With respect to investment deposits, the Bank is liable only in case of willful misconduct, negligence or breach of contract.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

27 OTHER LIABILITIES

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
Accounts payable	720,184	356,068
Payable for properties	91,008	159,559
Accrued profit distribution to depositors and sukuk holders (note 11)	167,847	180,725
Bankers' cheques	128,329	185,777
Provision for staff benefits and other expenses	155,067	141,469
Retentions payable	378,366	127,397
Advances from customers	100,535	94,527
Accrued legal and professional charges	6,235	46,505
Accrued expenses	70,710	56,943
Unclaimed dividends	54,311	31,291
Deferred income	39,171	92,522
Sadqat fund	6,761	17,422
Donation fund	6,986	9,246
Unrealised loss on Shari'a compliant alternatives of derivative financial instruments (note 37)	6,076	-
Others	<u>364,294</u>	<u>73,879</u>
	<u>2,295,880</u>	<u>1,573,330</u>

28 TIER 2 WAKALA CAPITAL

In December 2008, the UAE Federal government (the "Government") placed deposits with the Bank for a period of 3 - 5 years. Subsequent to the deposit placements, the Government offered, subject to certain terms and conditions and in accordance with the Central Bank's capital adequacy requirements, to convert the deposits, into capital qualifying as Tier 2 capital. Pursuant to the Extraordinary General Meeting held on 22 March 2009, the shareholders approved, subject to the terms of an instrument to be entered into with the Government, the conversion of these deposits into a Tier 2 capital. On 31 December 2009, a Shari'a compliant wakala agreement was signed by the Bank. In accordance with the terms of that agreement the deposits were converted into Tier 2 qualifying wakala capital.

The wakala capital is an unsecured subordinated obligation of the Bank which has been provided to the Bank for a term of 7 years. However, the Bank may, subject to certain conditions, return the wakala capital to the Government prior to the expiry of the 7 year term. The Tier 2 qualifying wakala capital bears an expected profit rate ranging, over the term that it has been provided, from 4% - 5.25%. The profit rate is payable quarterly in arrears. In limited circumstances and subject to certain conditions, the Government has the ability to convert all or part of the wakala capital into ordinary shares of the Bank at the prevailing market price

29 SUKUK PAYABLE

In 2006, the Bank through a Shari'a compliant sukuk arrangement, raised medium term sukuk amounting to AED 2,938,000 thousand (USD 800 million) as the first issue under a USD 5 billion programme. The Sukuk are listed on the London Stock Exchange.

The terms of the arrangement include transfer of the ownership of certain assets ("the Co-Owned Assets"), including original ijara assets of the Bank, to a Sukuk company, ADIB Sukuk Company Ltd - the Issuer, a wholly owned subsidiary of the Bank, specially formed for the sukuk transaction. The assets are owned by the investors, however the assets are controlled by the Bank and shall continue to be serviced by the Bank as the managing agent. The Sukuk certificates will mature in 2011.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

29 SUKUK PAYABLE continued

The issuer will pay the quarterly distribution amount from returns received in respect of the Co-Owned Assets. Such proceeds are expected to be sufficient to cover the quarterly distribution amount payable to the Sukuk holders on the quarterly distribution dates. Upon maturity of the Sukuk, the Bank has undertaken to repurchase the assets at an exercise price which equals the value of the Issuer's co-ownership interest in the unpaid rental installments due and payable in respect of the Co-Owned Assets, which may equal the amount of USD 800 million.

The Sukuk bear a variable profit rate payable to the investors based on the market rate plus a margin.

30 SHARE CAPITAL

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
Authorised share capital:		
3,000,000 thousand (2008: 3,000,000 thousand)		
ordinary shares of AED 1 each (2008: AED 1 each)	<u>3,000,000</u>	<u>3,000,000</u>
Issued and fully paid share capital:		
1,970,588 thousand (2008: 1,970,588 thousand)		
ordinary shares of AED 1 each (2008: AED 1 each)	<u>1,970,588</u>	<u>1,970,588</u>

31 RESERVES

31.1 Legal reserve

As required by the UAE Federal Commercial Companies Law No. 8 of 1984 (as amended) and the Articles of Association of the entities of the Bank, 10% of the profit for the year is transferred to the legal reserve. The Bank has resolved to discontinue such annual transfers as the reserve now totals more than 50% of the paid up share capital. The legal reserve is not available for distribution to the shareholders.

As per the Article 203 of UAE Federal Commercial Companies Law No. 8 of 1984 (as amended), the Bank has transferred the share premium amounting to AED 1,529,412 thousand to the legal reserve. As the balance of the reserve exceeds 50% of the total paid up share capital, no transfer to the legal reserve has been made from the profit during the year.

31.2 General reserve

Under Article 57(2) of the Bank's Articles of Association, the shareholders' General Assembly of the Bank, upon recommendation of the Board of Directors, have resolved to transfer 10% of the profit for the year to the general reserve. This reserve shall be used in the future for purposes determined by the shareholders' General Assembly upon the recommendation of the Board of Directors.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

32 PROPOSED DIVIDENDS

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
Bonus share dividend: AED 0.2 per share of AED 1 each (2008: Nil)	394,118	-
Cash dividend: Nil (2008: AED 0.216 per share of AED 1 each)	<u>-</u>	<u>425,631</u>
	<u>394,118</u>	<u>425,631</u>

Dividends relating to the year 2008 were declared and paid during the year. Proposed bonus share dividends relating to the year 2009 are subject to the approval of the shareholders at the Annual General Assembly.

33 OTHER RESERVES

	<i>Cumulative changes in fair values AED '000</i>	<i>Revaluation reserve AED '000</i>	<i>Foreign currency translation reserve AED '000</i>	<i>Hedging reserves AED '000</i>	<i>Total AED '000</i>
At 1 January 2008	166,703	129,239	-	-	295,942
Realised gains on available-for-sale investments, net (note 6)	(6,433)	-	-	-	(6,433)
Net movement in fair values of available-for-sale investments	(376,701)	-	-	-	(376,701)
Impairment loss on available-for-sale investments	125,065	-	-	-	125,065
Net movement in foreign currency translation reserve (note 19)	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>18,216</u>	<u>-</u>	<u>18,216</u>
At 1 January 2009	(91,366)	129,239	18,216	-	56,089
Realised gains on available-for-sale investments, net	(9,324)	-	-	-	(9,324)
Net movement in fair values of available-for-sale investments	(66,870)	-	-	-	(66,870)
Net movement in foreign currency translation reserve	-	-	1,724	-	1,724
Fair value loss on cash flow hedge, net (note 37)	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>(6,076)</u>	<u>(6,076)</u>
At 31 December 2009	<u>(167,560)</u>	<u>129,239</u>	<u>19,940</u>	<u>(6,076)</u>	<u>(24,457)</u>

34 TIER 1 SUKUK

On 16 April 2009, under the Government of Abu Dhabi Bank capitalisation programme, the Bank has issued Tier 1 sukuk (the "Sukuk") to the Department of Finance, Government of Abu Dhabi, with a principal amount of AED 2,000,000 thousand. Issuance of this Sukuk was approved by the shareholders of the Bank in the Extraordinary General Meeting held on 22 March 2009.

This Sukuk is a perpetual security in respect of which there is no fixed redemption date and constitute direct, unsecured, subordinated obligations of the Bank subject to the terms and conditions of the Mudaraba. The Sukuk is callable by the Bank subject to certain conditions. The Sukuk bear an expected mudaraba profit rate of 6% payable during the initial period of five years semi-annually in arrears and, after the initial period, bear an expected variable mudaraba profit rate payable of 6 months EIBOR plus an expected margin of 2.3%. Profit distributions will be reported in the consolidated statement of changes in equity. Sukuk holder will not have a right to claim the mudaraba profit if the Bank decided not to distribute dividends on its shares and the event is not considered an event of default.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

35 NON-CONTROLLING INTEREST

Non-controlling interest represents the minority shareholder's proportionate share in the aggregate value of the net assets of a subsidiary and the results of subsidiary's operations.

36 CONTINGENT LIABILITIES AND COMMITMENTS

Credit related commitments include commitments to extend Islamic credit facilities, standby letters of credit, guarantees and acceptances, which are designed to meet the requirements of the Bank's customers.

Commitments to extend Islamic credit facilities represent contractual commitments under Islamic financing contracts. Commitments generally have fixed expiration dates, or other termination clauses and normally require the payment of a fee. Since commitments may expire without being drawn upon, the total contract amounts do not necessarily represent future cash requirements.

Standby letters of credit, guarantees and acceptances commit the Bank to make payments on behalf of customers contingent upon the failure of the customer to perform under the terms of contracts.

The Bank has the following credit related contingencies, commitments and other capital commitments:

	<i>2009</i> <i>AED '000</i>	<i>2008</i> <i>AED '000</i>
Contingent Liabilities		
Letters of credit	699,577	1,364,737
Letters of guarantee	5,709,968	2,816,358
Acceptances	<u>101,094</u>	<u>132,174</u>
	<u>6,510,639</u>	<u>4,313,269</u>
Commitments		
Undrawn facilities commitments	6,034,200	9,564,912
Investment securities	144,200	139,500
Buy back commitments	-	352,415
Future capital expenditure	144,792	144,983
Investment and development properties	<u>1,615,508</u>	<u>2,043,608</u>
	<u>7,938,700</u>	<u>12,245,418</u>
	<u>14,449,339</u>	<u>16,558,687</u>

37 SHARI'A COMPLIANT ALTERNATIVES OF DERIVATIVE FINANCIAL INSTRUMENTS

Shari'a compliant alternatives of swaps are based on a Wa'ad (promise) structure between two parties to buy a specific sharia'a compliant commodity at an agreed price on an agreed date in future. It is a conditional promise to purchase a commodity through a unilateral purchase undertaking. For shari'a compliant alternatives of swap, counter parties enters in two separate and independent murabaha transactions, the results of which are exchanged between them in a manner that enables one of them to receive the equivalent of the fixed reference rate and the other counterparty to receive the equivalent of the reference floating rate, where the profit payments are based on a notional value in a single currency.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

37 SHARI'A COMPLIANT ALTERNATIVES OF DERIVATIVE FINANCIAL INSTRUMENTS continued

The table below shows the fair values of Shari'a compliant alternatives of derivative financial instruments, together with the notional amounts analysed by term of maturity. The notional amount is based on the amount of the underlying transaction, reference rate or index and is the basis upon which changes in the value of transactions are measured. The notional amounts indicate the volume of transactions outstanding at year end and are neither indicative of the market risk nor credit risk.

31 December 2009: Notional amount by term to maturity

	<i>Negative fair value AED 000</i>	<i>Notional amount AED 000</i>	<i>Less than 3 months AED 000</i>	<i>3 months to 1 year AED 000</i>	<i>1 year to 5 years AED 000</i>	<i>Over 5 years AED 000</i>
Shari'a compliant alternatives of swap (note 27)	<u>6,076</u>	<u>734,500</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>734,500</u>	<u>-</u>

38 ZAKAT

The Bank's Articles of Association do not authorise management to pay Zakat directly, accordingly the responsibility of paying Zakat is that of the shareholders. Based on the management valuation of the Bank's net assets, which are subject to Zakat, the share value, for Zakat purposes based on Gregorian year, was estimated at AED 121,020 thousand (2008: AED 111,783 thousand) and accordingly, Zakat is estimated at AED 0.06142 (2008: AED 0.05673) per outstanding share.

39 CASH AND CASH EQUIVALENTS

	<i>2009 AED '000</i>	<i>2008 AED '000</i>
Cash and balances with Central Banks (note 13)	3,330,948	2,823,951
Balances and deposits with banks and other financial institutions (note 14)	2,467,919	1,343,237
Murabaha and Mudaraba with financial institutions, short term	5,609,588	4,972,649
Due to financial institutions, short term	<u>(402,070)</u>	<u>(2,424,882)</u>
	<u>11,006,385</u>	<u>6,714,955</u>

The following significant non-cash transactions have been excluded from statement of cash flow:

Transfer from other assets to properties held for sale (note 22)	<u>15,197</u>	<u>-</u>
Transfer from development properties to properties held for sale (note 22)	<u>47,514</u>	<u>-</u>
Transfer from investment properties to development properties, net (notes 20 and 21)	<u>-</u>	<u>407,486</u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

40 RELATED PARTIES TRANSACTIONS

In the ordinary course of its activities, the Bank enters into transactions with related parties, comprising associates, directors, major shareholders, key management and their related concerns at commercial terms.. The Bank obtains collateral, including charges over real estate properties and securities, the extent of which is dependent on the Bank's assessment of the credit risk of the related party. All financing to related parties are performing financing and free of any provision for impaired financing.

During the year, significant transactions with related parties included in the consolidated statement of income are as follows:

	<i>Major shareholder AED '000</i>	<i>Directors AED '000</i>	<i>Associates and others AED '000</i>	<i>Total AED '000</i>
31 December 2009				
Income from Murabaha, Mudaraba and Wakala with financial institutions, net	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>2,378</u>	<u>2,378</u>
Income from Murabaha, Mudaraba, Ijara and other Islamic financing, net	<u>136,537</u>	<u>359</u>	<u>85,478</u>	<u>222,374</u>
Fees, commission and foreign exchange income, net	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>46</u>	<u>46</u>
Operating expenses	<u>-</u>	<u>348</u>	<u>-</u>	<u>348</u>
Distribution to depositors and sukuk holders	<u>1,146</u>	<u>57</u>	<u>1,724</u>	<u>2,927</u>
31 December 2008				
Income from Murabaha, Mudaraba and Wakala with financial institution, net	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>5,981</u>	<u>5,981</u>
Income from Murabaha, Mudaraba, Ijara and other Islamic financing, net	<u>157,742</u>	<u>364</u>	<u>22,606</u>	<u>180,712</u>
Fees, commission and foreign exchange income, net	<u>3,333</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>3,333</u>
Operating expenses	<u>-</u>	<u>441</u>	<u>-</u>	<u>441</u>
Distribution to depositors and sukuk holders	<u>99</u>	<u>24</u>	<u>1,206</u>	<u>1,329</u>

The related parties balances included in the consolidated statement of financial position are as follows:

	<i>Major shareholder AED '000</i>	<i>Directors AED '000</i>	<i>Associates and others AED '000</i>	<i>Total AED '000</i>
31 December 2009				
<i>Due from:</i>				
Balances and Wakala deposits with banks and other financial institutions	-	-	113,756	113,756
Murabaha, Mudaraba, Ijara and other Islamic financing	2,338,206	7,380	1,346,524	3,692,110
Other assets	-	-	2,767	2,767
	<u>2,338,206</u>	<u>7,380</u>	<u>1,463,047</u>	<u>3,808,633</u>
<i>Due to:</i>				
Due to financial institutions	-	-	24,681	24,681
Depositors' accounts	555	3,976	107,295	111,826
Other liabilities	-	-	375	375
	<u>555</u>	<u>3,976</u>	<u>132,351</u>	<u>136,882</u>
Undrawn facilities commitments	<u>-</u>	<u>615</u>	<u>175,067</u>	<u>175,682</u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

40 RELATED PARTIES TRANSACTIONS continued

	<i>Major shareholder AED '000</i>	<i>Directors AED '000</i>	<i>Associates and others AED '000</i>	<i>Total AED '000</i>
<i>31 December 2008</i>				
<i>Due from:</i>				
Balances and Wakala deposits with banks and other financial institutions	-	-	25,891	25,891
Murabaha, Mudaraba, Ijara and other Islamic financing	2,198,141	-	1,150,311	3,348,452
Other assets	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>16,403</u>	<u>16,403</u>
	<u>2,198,141</u>	<u>-</u>	<u>1,192,605</u>	<u>3,390,746</u>
<i>Due to:</i>				
Due to financial institutions	-	-	28,704	28,704
Depositors' accounts	<u>3,685</u>	<u>2,415</u>	<u>168,481</u>	<u>174,581</u>
	<u>3,685</u>	<u>2,415</u>	<u>197,185</u>	<u>203,285</u>
Undrawn facilities commitments	<u>-</u>	<u>5,465</u>	<u>390,984</u>	<u>396,449</u>

Compensation of key management personnel

The compensations of key management personnel during the year was as follows:

	<i>2009 AED '000</i>	<i>2008 AED '000</i>
Salaries and other benefits	21,617	16,780
Employees' end of service benefits	<u>2,200</u>	<u>2,769</u>
	<u>23,817</u>	<u>19,549</u>

In accordance with the Ministry of Economy and Commerce interpretation of Article 119 of Federal Law No. 8 of 1984 (as amended), Directors' remuneration is treated as an appropriation from equity.

Board of Directors' remuneration	<u>-</u>	<u>3,000</u>
----------------------------------	----------	--------------

Board of Directors remuneration for 2009 amounting to AED 3,000 thousand is subject to the approval of the shareholders at the forthcoming Annual General Assembly.

41 BUSINESS AND GEOGRAPHICAL SEGMENTS

A segment represents a distinguishable component of the Bank that is engaged either in providing products or services (business segment), or in providing products or services within a particular economic environment (geographical segment), which is subject to risks and rewards that are different from those of other segments.

Primary segment information

For management purposes, the Bank is organised into six major business segments:

Retail banking - Principally handling small and medium businesses and individual customers' deposits, providing consumer and commercial murabahats, Ijara, Islamic covered card and funds transfer facilities and trade finance facilities.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

41 BUSINESS AND GEOGRAPHICAL SEGMENTS continued

Primary segment information continued

Wholesale banking – Principally handling financing and other credit facilities and deposits and current accounts for corporate and institutional customers.

Private banking - Principally handling financing and other credit facilities, deposits and current accounts for high net worth individual customers.

Capital markets – Principally handling money market brokerage, trading and treasury services, as well as the management of the Bank's funding operations by use of investment deposits.

Real estate – Subsidiary of the Bank handling the acquisition, selling, development and leasing including both land and buildings, management and resale of properties and all associated activities.

Other operations - Other operations comprises mainly of Head Office, subsidiaries and associates other than above categories including unallocated costs.

Management monitors the operating results of the operating segments separately for the purpose of making decisions about resource allocation and performance assessment. Segment performance is evaluated based on operating profit or loss.

Business segments information for the year ended 31 December 2009 were as follows:

	<i>Retail banking</i>	<i>Wholesale banking</i>	<i>Private banking</i>	<i>Capital markets</i>	<i>Real estate</i>	<i>Other operations</i>	<i>Total</i>
	<i>AED '000</i>	<i>AED '000</i>	<i>AED '000</i>	<i>AED '000</i>	<i>AED '000</i>	<i>AED '000</i>	<i>AED '000</i>
Revenue and results							
Segment revenues	1,546,456	998,257	422,436	424,231	97,283	9,562	3,498,225
Other operating expenses	(432,718)	(47,368)	(14,482)	(32,347)	(86,855)	(379,642)	(993,412)
Provision for impairment	<u>(304,188)</u>	<u>(909,954)</u>	<u>(97,343)</u>	<u>(96,470)</u>	<u>(40,864)</u>	<u>-</u>	<u>(1,448,819)</u>
Profit (loss) from operations	809,550	40,935	310,611	295,414	(30,436)	(370,080)	1,055,994
Profit distribution to depositors and sukuk holders	<u>(152,258)</u>	<u>(300,356)</u>	<u>(168,878)</u>	<u>(356,476)</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>(977,968)</u>
Profit (loss) for the year before non-controlling interest	657,292	(259,421)	141,733	(61,062)	(30,436)	(370,080)	78,026
Non-controlling interest	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>(248)</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>(248)</u>
Profit (loss) for the year attributable to the equity holders of the Bank	<u>657,292</u>	<u>(259,421)</u>	<u>141,733</u>	<u>(61,310)</u>	<u>(30,436)</u>	<u>(370,080)</u>	<u>77,778</u>
Assets and liabilities							
Assets							
Segmental assets	<u>19,376,545</u>	<u>15,063,098</u>	<u>7,042,607</u>	<u>18,522,909</u>	<u>3,470,339</u>	<u>608,506</u>	<u>64,084,004</u>
Liabilities							
Segmental liabilities	<u>18,296,969</u>	<u>16,577,231</u>	<u>7,125,767</u>	<u>13,822,895</u>	<u>791,272</u>	<u>325,334</u>	<u>56,939,468</u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

41 BUSINESS AND GEOGRAPHICAL SEGMENTS continued

Business segments information for the year ended 31 December 2008 were as follows:

	<i>Retail banking AED '000</i>	<i>Wholesale banking AED '000</i>	<i>Private banking AED '000</i>	<i>Capital markets AED '000</i>	<i>Real estate AED '000</i>	<i>Other operations AED '000</i>	<i>Total AED '000</i>
Revenue and results							
Segment revenues	1,113,047	834,973	309,265	456,033	313,802	16,941	3,044,061
Other operating expenses	(338,247)	(30,260)	(9,636)	(32,313)	(121,073)	(356,280)	(887,809)
Provision for impairment	<u>(68,187)</u>	<u>(168,006)</u>	<u>-</u>	<u>(146,675)</u>	<u>(76,812)</u>	<u>-</u>	<u>(459,680)</u>
Profit (loss) from operations	706,613	636,707	299,629	277,045	115,917	(339,339)	1,696,572
Profit distribution to depositors and sukuk holders	<u>(84,211)</u>	<u>(326,891)</u>	<u>(158,457)</u>	<u>(275,961)</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>(845,520)</u>
Profit (loss) for the year before non-controlling interest	622,402	309,816	141,172	1,084	115,917	(339,339)	851,052
Non-controlling interest	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>210</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>210</u>
Profit (loss) for the year attributable to the equity holders of the Bank	<u><u>622,402</u></u>	<u><u>309,816</u></u>	<u><u>141,172</u></u>	<u><u>1,294</u></u>	<u><u>115,917</u></u>	<u><u>(339,339)</u></u>	<u><u>851,262</u></u>
Assets and liabilities							
Assets							
Segmental assets	<u>14,904,314</u>	<u>14,681,330</u>	<u>5,582,327</u>	<u>12,509,036</u>	<u>2,929,741</u>	<u>603,308</u>	<u>51,210,056</u>
Liabilities							
Segmental liabilities	<u>13,732,062</u>	<u>19,065,647</u>	<u>5,881,122</u>	<u>5,748,199</u>	<u>970,435</u>	<u>175,879</u>	<u>45,573,344</u>

Geographical segments

The Bank operates principally in only one geographic area, the United Arab Emirates. Accordingly no further geographical analysis of operating income, profit, assets and liabilities is given.

42 RISK MANAGEMENT

42.1 Introduction

Risk is inherent in the Group's activities but it is managed through a process of ongoing identification, measurement and monitoring, subject to risk limits and other controls. This process of risk management is critical to the Group's continuing profitability and each individual within the Group is accountable for the risk exposures relating to his responsibilities. The Group is exposed to credit risk, liquidity risk, market risk and operating risk.

The independent risk control process does not include business risks such as changes in the environment, technology and industry. The Bank's policy is to monitor those business risks through the Bank's strategic planning process.

42.1.1 Risk management structure

Key features of the Groups Risk Management structure are:

- The Board of Directors has overall responsibility for the establishment and oversight of the bank's risk management framework, as well as for approving the bank's overall risk appetite, and ensuring that business is conducted within this framework.
- The Board is the ultimate sanctioning authority, with the Executive Committee of the Board responsible for the review and approval of all major exposures and investments, within authorized limits and Board guidelines.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

42 RISK MANAGEMENT continued

42.1 Introduction continued

42.1.1 Risk management structure continued

- The Board Audit Committee is responsible for setting the policy on all audit issues and maintains oversight of all bank audit issues.
- The Internal Audit division reports directly to the Board Audit Committee, and provides independent validation of the business units' compliance with risk policies and procedures, together with a regular assessment as to the effectiveness and adequacy of the Risk Management function across the bank.
- The Risk Management function is independent of the business divisions and is headed by the Group Chief Risk Officer.
- The Bank realizes the importance of creating and maintaining a strong Risk Culture throughout the organization. The management of all types of Risk is deeply embedded throughout the bank as a core competency of every staff member. In order to promote this, the bank places a high degree of importance on clearly written, well distributed and readily accessible policies, procedures and communication of risk issues across the bank.

Board of Directors

The overall risk management responsibility lies with the Board of Directors of the Bank. They provide the direction, strategy and oversee all the activities through various committees.

Audit Committee and Governance

The Audit and Governance Committee comprises one independent member and two members representing the Board of Directors of the Bank. The Committee has the overall responsibility to oversee management activities relating to accounting and financial reporting policies and internal controls, auditing practices, and legal and regulatory compliance; to discuss the integrity of the Bank's financial statements and the adequacy and reliability of disclosures to shareholders, to review the qualifications and independence of the internal and external auditors, the performance of internal and external auditors, and to review and recommend to the Board, the corporate governance guidelines applicable to the Group. Duties and responsibilities of the Audit Committee and Governance are governed by a formally approved Charter which is in line with best practice.

The Executive Committee of the Board

The Executive Committee of the Board (EC) is made up of members of the Board of Directors who are appointed by the Board. The EC, with respect to management of the credit portfolio of the bank, has the responsibility to:

- Review and approve large and unusual risks above the authority of management. Executive Committee members do not have individual credit limits, but the EC is authorized to approve credits up to the limits approved by the Board of Directors. The functioning of the Executive Committee is governed by the relevant resolutions of the Board of Directors.
- Approve the delegation of credit approval authority to management.

The Risk Management Group

This is an independent risk organization that works in close partnership with the rest of the business to support their activities, whilst safeguarding the risk profile of the bank. The primary objectives of the Risk Management Group, headed by the Group Chief Risk Officer are:

- Ensure adherence and compliance of individual and portfolio performance to agreed terms and policies
- Institute prudent control mechanisms (process and systems)
- Approve commercial and consumer financing transactions within its delegated authority
- Ensure compliance with local legal and regulatory guidelines
- Maintain the primary relationship with local regulators with respect to risk related issues

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

42 RISK MANAGEMENT continued

42.1 Introduction continued

42.1.1 Risk management structure continued

Basel II / Internal Capital Adequacy Assessment Process (ICAAP)

On 27 November 2009, the UAE Central Bank published Circular 27/2009 with regard to Basel II implementation and submission of annual report on ICAAP, the first of which is due on 1 March 2010. ADIB is committed to full compliance with the requirements of this circular, and has been engaged in a series of measures across the bank, and with the assistance of recognized external expertise, undertaking the various activities required to achieve this within the designated timeframes. These initiatives, apart from meeting the requirements of the regulator, will materially enhance and strengthen the Risk Management capability of the bank.

Asset Liability Committee:

The Asset & Liability Management (ALM) process is an act of planning, acquiring, and directing the flow of funds through an organisation. The ultimate objective of this process is to generate adequate stable earnings and to steadily build equity over time, while taking measured business risk aligned to the overall risk appetite of the bank. The Bank has a well defined ALM policy duly describing the objective, role and function of the Asset & Liability Committee (ALCO). This process revolves around ALCO, the body within the Bank that holds the responsibility to make strategic decisions relating to the management of statement of financial position related risks. The ALCO consists of the Bank's senior management including the Chief Executive Officer (CEO) and normally meets once a month.

Credit Committee:

All the business proposals of clients are approved through a committee empowered by the Executive Committee of the Bank through the CEO. The Bank has a Credit Committee which approves all the funded and non-funded transactions within limits as delegated by the Board.

The committee consists of senior management personnel including the CEO. The approval process and the authorities vested with the committee members are well defined in the ADIB Credit Policy & Procedures Manual. The policy manual enumerates the various requirements and procedures to be followed in bringing a relationship to the Bank and assessment of the risks involved.

Treasury

Treasury is responsible for managing the Bank's assets and liabilities and the overall financial structure. It is also primarily responsible for managing the funding and liquidity risks of the Bank.

Internal Audit

Risk management processes throughout the Bank are reviewed periodically by the internal audit function that reviews both the adequacy of the procedures and the Bank's compliance with the procedures. Internal Audit discusses the results of all assessments with management, and reports its findings and recommendations to the Audit Committee and Governance. The Head of Internal Audit has direct reporting lines to the Audit Committee and Governance in securing his independence and objectivity in all audit engagements undertaken within the Bank.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

42 RISK MANAGEMENT continued

42.1 Introduction continued

42.1.2 Risk measurement and reporting systems

In order to effectively monitor and control risks, the Policy and Portfolio Management Unit and the Credit Administration units within the Risk organization is tasked, in close partnership with the relevant business units with the documentation and communication of credit and risk related policies, the maintenance and adherence of delegated credit approval authorities, and the monitoring and general adherence to risk related policies by the business units. Within the ambit of Portfolio Management, specific responsibilities include:

- Preparing portfolio reports across a diverse range of indicators such as portfolio concentrations by geography, industry type, product, risk rating etc which are used to analyse and monitor overall portfolio quality
- Monitoring the integrity and consistency of data, including risk ratings, migration, exposures and losses, including the maintenance of a central loss database for the monitoring and analysis of losses
- Setting and advising the values of input parameters to be used for the calculation of expected loss and economic capital requirements
- Consolidation and consolidation of portfolio management data and reports for use by Executive Management and the Board
- The establishment and management of early warning tools to identify emerging risk problems

On a monthly basis detailed reporting of industry, customer and geographic risks takes place and assessed against the risk profile and overall risk appetite of the bank. Senior management assesses the appropriateness of the provision for credit losses on a quarterly basis.

For all levels throughout the Bank, specifically tailored risk reports are prepared and distributed in order to ensure that all business divisions have access to extensive, necessary and up-to-date information.

The Bank actively uses collateral to reduce its credit risks.

42.1.3 Risk concentration

Concentrations of credit risk arise when a number of counter-parties are engaged in similar business activities, or activities in the same geographic region, or have similar economic features that would cause their ability to meet contractual obligations to be similarly affected by changes in economic, political or other conditions. Concentrations of credit risk indicate the relative sensitivity of the Bank's performance to developments affecting a particular industry or geographic location.

The Bank seeks to manage its credit risk exposure through diversification of financing activities to avoid undue concentrations of risks with individuals or groups of customers in specific locations or businesses. It also obtains security when appropriate.

Details of the composition of the financing portfolio are provided in Notes 16 and 17.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

42 RISK MANAGEMENT continued

42.2 Credit risk

Credit risk is the risk that one party to a financial instrument will fail to discharge an obligation and cause the other party to incur a financial loss. The Bank controls credit risk by monitoring credit exposures, limiting transactions with specific counter-parties, and continually assessing the creditworthiness of all counter-parties. In addition to monitoring credit limits, the Bank manages the credit exposure relating to its trading activities by entering into master netting agreements and collateral arrangements with counter-parties in appropriate circumstances, and limiting the duration of exposure. In certain cases, the Bank may also close out transactions or assign them to other counter-parties to mitigate credit risk.

The Bank has established a credit quality review process to provide early identification of possible changes in the creditworthiness of counterparties, including regular collateral revisions. The credit quality review process allows the Bank to assess the potential loss as a result of the risks to which it is exposed and take corrective action.

All commercial credit risk exposures are risk rated using Moody's Risk Analyst risk rating system, recognized as an industry wide standard. Consumer exposures are rated using a pool concept as required by Basel II.

Credit-related commitments risks

The Bank makes available to its customers guarantees which may require that the Bank makes payments on their behalf. Such payments are collected from customers based on the terms of the letters of guarantee. They expose the Bank to similar risks to financing and these are mitigated by the same control processes and policies.

42.2.1 Maximum exposure to credit risk without taking account of any collateral and other credit enhancements

The table below shows the maximum exposure to credit risk for the components of the consolidated statement of financial position. The maximum exposure is shown gross, before the effect of mitigation through the use of master netting and collateral agreements.

	Notes	Gross maximum exposure 2009 AED '000	Gross maximum exposure 2008 AED '000
Balances and Wakala deposits with banks and other financial institutions	14	2,467,919	1,343,237
Murabaha and Mudaraba with financial institutions	15	12,376,243	7,553,729
Murabaha and other Islamic financing	16	22,281,045	18,747,940
Ijara financing	17	19,943,653	16,019,952
Investments		536,658	526,741
Other assets		<u>1,129,919</u>	<u>2,124,554</u>
		58,735,437	46,316,153
Contingent liabilities	36	6,510,639	4,313,269
Commitments	36	<u>7,649,708</u>	<u>11,608,520</u>
Total		14,160,347	15,921,789
Total credit risk exposure		<u>72,895,784</u>	<u>62,237,942</u>

42.2.2 Credit risk concentration

Concentration of risk is managed by customer/counterparty, by geographical region and by industry sector. The credit exposure to the top 5 customers as of 31 December 2009 was AED 4,716,444 thousand (2008: AED 4,680,037 thousand) before taking account of collateral or other credit enhancements.

The concentration of the Group's assets and liabilities by geographical segment is based primarily upon the location of the counter party.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

42 RISK MANAGEMENT continued

42.2 Credit risk continued

42.2.2 Credit risk concentration continued

The distribution of the Group's financial assets by geographic region is as follows:

	<i>Balances and Wakala deposits with banks and other financial institutions AED 000</i>	<i>Murabaha and mudaraba with financial institutions AED 000</i>	<i>Murabaha and other Islamic financing AED 000</i>	<i>Ijara financing AED 000</i>	<i>Investments AED 000</i>	<i>Other assets AED 000</i>	<i>Total AED 000</i>
31 December 2009							
UAE	2,281,180	11,565,133	20,972,629	18,957,534	467,282	944,075	55,187,833
Middle East	4,483	324,292	819,356	26,112	69,376	2,219	1,245,838
Europe	62,728	228,939	421,544	-	-	-	713,211
Others	119,528	257,879	67,516	960,007	-	183,625	1,588,555
Financial assets subject to credit risk	<u>2,467,919</u>	<u>12,376,243</u>	<u>22,281,045</u>	<u>19,943,653</u>	<u>536,658</u>	<u>1,129,919</u>	<u>58,735,437</u>
31 December 2008							
UAE	1,173,535	4,841,274	17,917,283	15,031,420	287,092	1,940,929	41,191,533
Middle East	75,421	2,266,310	497,797	31,313	117,824	-	2,988,665
Europe	29,857	44,070	240,853	-	121,825	-	436,605
Others	64,424	402,075	92,007	957,219	-	183,625	1,699,350
Financial assets subject to credit risk	<u>1,343,237</u>	<u>7,553,729</u>	<u>18,747,940</u>	<u>16,019,952</u>	<u>526,741</u>	<u>2,124,554</u>	<u>46,316,153</u>

The distribution of the Group's financial assets by industry sector is as follows:

	2009 AED '000	2008 AED '000
<i>Industry sector:</i>		
Government	696,092	781,828
Public sector	1,093,703	1,025,667
Financial institutions	15,725,189	9,750,404
Trading and manufacturing	1,192,246	1,676,578
Construction and real estate	5,967,322	3,948,013
Energy	501,384	1,325,047
Personal	25,733,701	20,259,130
Others	<u>7,825,800</u>	<u>7,549,486</u>
Financial assets subject to credit risk	<u>58,735,437</u>	<u>46,316,153</u>

42.2.3 Impairment assessment

The main consideration for the impairment assessment include whether any payments of principal or profit are overdue by more than 90 days or there are any known difficulties in the cash flows of the counterparties, credit rating downgrades, or infringement of the original terms of the contract. The Bank addresses impairment assessment in two areas: individually assessed impairment losses and collective impairment provisions on financing assets.

Individually assessed impairment losses on financing assets

The Bank determines the allowances appropriate for each individually significant customer financing on an individual basis. Items considered when determining impairment loss amounts include the sustainability of the counterparty's business plan, its ability to improve performance once a financial difficulty has arisen, projected receipts and expected dividend payout should bankruptcy ensue, the availability of other financial support and the realizable value of collateral, and the timing of the expected cash flows. The impairment losses are evaluated at each reporting date, unless unforeseen circumstances require more careful attention.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

42 RISK MANAGEMENT continued

42.2 Credit risk continued

42.2.3 Impairment assessment continued

Collective impairment provisions on financing assets

Collective impairment provisions are assessed for losses on customer financing that are not individually significant (including Islamic covered cards, murabahat and unsecured retail financing assets) where there is not yet objective evidence of individual impairment. Allowances are evaluated on each reporting date with each portfolio receiving a separate review.

The collective assessment takes account of impairment that is likely to be present in the portfolio even though there is not yet objective evidence of the impairment in an individual assessment. Impairment losses are estimated by taking into consideration of the following information: historical losses on the portfolio, current economic conditions, the approximate delay between the time a loss is likely to have been incurred and the time it will be identified as requiring an individual assessed impairment, and expected receipts and recoveries once impaired. The impairment allowance is reviewed by credit management to ensure alignment with the Bank's overall policy.

42.2.4 Collateral and other credit enhancements

The amount and type of collateral required depends on an assessment of the credit risk of the counterparty. Guidelines are implemented regarding the acceptability of types of collateral and valuation parameters.

The main types of collateral obtained are as follows:

- For repurchase and reverse repurchase transactions, cash or securities,
- For commercial financing, charges over real estate properties, inventory, trade receivables and securities,
- For retail financing, charge over assets, mortgage of properties and assignment of salaries in favour of the Bank.

The Bank also obtains guarantees from parent companies for financing their subsidiaries, but their benefits are not included in the above table.

Management monitors the market value of collateral, requests additional collateral in accordance with the underlying agreement, and assesses the market value of collateral obtained during its review of the adequacy of the provision for impairment losses. Management estimates the fair value of collaterals and other credit enhancements held against individually impaired financings assets to reasonably approximate AED 902,597 thousands as at 31 December 2009.

The Bank also makes use of master netting agreements with counterparties.

42.2.5 Credit quality per class of financial assets

The credit quality of financial assets is managed by the Bank using internal credit ratings. The table below shows the credit quality by class of asset for financing related statement of financial position lines, based on the Bank's credit rating system.

	<i>Low and fair risk AED 000</i>	<i>Not impaired</i>		<i>Total AED 000</i>
		<i>Past due AED 000</i>	<i>Individually impaired AED 000</i>	
31 December 2009				
Balances and Wakala deposits with banks and other financial institutions	2,467,919	-	-	2,467,919
Murabaha and Mudaraba with financial institutions	12,006,089	124,865	245,289	12,376,243
Murabaha, and other Islamic financing (note 16)	19,931,864	712,118	1,637,063	22,281,045
Ijara financing (note 17)	18,006,498	1,047,193	889,962	19,943,653
Investments	431,992	-	104,666	536,658
Other assets	976,980	-	152,939	1,129,919
Total	53,821,342	1,884,176	3,029,919	58,735,437

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

42 RISK MANAGEMENT continued

42.2 Credit risk continued

42.2.5 Credit quality per class of financial assets continued

	<i>Not impaired</i>			
	<i>Low and fair risk AED 000</i>	<i>Past due AED 000</i>	<i>Individually impaired AED 000</i>	<i>Total AED 000</i>
31 December 2008				
Balances and Wakala deposits with banks and other financial institutions	1,343,237	-	-	1,343,237
Murabaha and Mudaraba with financial institutions	7,553,729	-	-	7,553,729
Murabaha, and other Islamic financing (note 16)	18,014,893	48,275	684,772	18,747,940
Ijara financing (note 17)	15,262,660	228,890	528,402	16,019,952
Investments	526,741	-	-	526,741
Other assets	<u>2,008,862</u>	<u>-</u>	<u>115,692</u>	<u>2,124,554</u>
Total	<u>44,710,122</u>	<u>277,165</u>	<u>1,328,866</u>	<u>46,316,153</u>

An analysis of past due financing, by age, is provided below:

Ageing analysis of past due but not impaired

	<i>Less than 30 days AED 000</i>	<i>31 - 60 days AED 000</i>	<i>61 - 90 days AED 000</i>	<i>More than 91 days AED 000</i>	<i>Total AED 000</i>
2009					
Murabaha and Mudaraba with financial institutions	-	-	-	124,865	124,865
Murabaha and other Islamic financing	23,958	41,423	30,430	616,307	712,118
Ijara financing	<u>23</u>	<u>3,184</u>	<u>18,120</u>	<u>1,025,866</u>	<u>1,047,193</u>
	<u>23,981</u>	<u>44,607</u>	<u>48,550</u>	<u>1,767,038</u>	<u>1,884,176</u>
2008					
Murabaha and other Islamic financing	15,853	3,152	700	28,570	48,275
Ijara financing	<u>62,989</u>	<u>68,084</u>	<u>1,826</u>	<u>95,991</u>	<u>228,890</u>
	<u>78,842</u>	<u>71,236</u>	<u>2,526</u>	<u>124,561</u>	<u>277,165</u>

More detailed information in respect of the allowance for impairment losses on murabaha & other islamic financing and ijara financing have been disclosed in notes 16 and 17 respectively.

Renegotiated murabaha, ijara and other islamic financings

The total carrying amount of financing whose terms have been renegotiated as of 31 December 2009 amounted to AED 947,431 thousand.

42.3 Liquidity risk and funding management

Liquidity risk is the risk that the Group will be unable to meet its payment obligations when they fall due under normal and stress circumstances. To limit this risk, management has arranged diversified funding sources in addition to its core deposit base, manages assets with liquidity in mind, and monitors future cash flows and liquidity on a daily basis. This incorporates an assessment of expected cash flows and the availability of high grade collateral which could be used to secure additional funding if required.

The Bank maintains a portfolio of highly marketable and diverse assets that can be easily liquidated in the event of an unforeseen interruption of cash flow. The Bank also has committed lines of credit that it can access to meet liquidity needs. In addition, the Bank maintains statutory deposits with the Central Bank. The liquidity position is assessed and managed under a variety of scenarios, given due consideration to stress factors relating to both the market in general and specifically to the Bank.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

42 RISK MANAGEMENT continued

42.3 Liquidity risk and funding management continued

The high quality of the asset portfolio ensure its liquidity and coupled with the Bank's own funds and "evergreen" customer deposits help these form a stable funding source. Even under adverse conditions, the Bank has access to the funds necessary to cover customer needs and meet its funding requirements.

The primary tool for monitoring liquidity is the maturity mismatch analysis, which is monitored over successive time bands and across functional currencies. Guidelines are established for the cumulative negative cash flow over successive time bands.

42.3.1 Liquidity risk management process

The Group's liquidity risk management process, as carried out within the Group and monitored by a separate team in Group Treasury, includes:

- Day-to-day funding, managed by monitoring future cash flows to ensure that requirements can be met. This includes reenlistment of funds as they mature or are borrowed by customers;
- Maintaining a portfolio of highly marketable assets that can easily be liquidated as protection against any unforeseen interruption to cash flow;
- Managing statement of financial position liquidities ratios against internal and regulatory requirements; and
- Managing the concentration and profile of debt maturities.

42.3.2 Analysis of financial assets and financial liabilities by remaining contractual maturities

The table below summarises the maturity profile of the Group's financial assets and liabilities at 31 December 2009 based on contractual maturities.

	<i>Less than 3 months AED 000</i>	<i>3 months to 1 year AED 000</i>	<i>1 year to 5 years AED 000</i>	<i>Over 5 years AED 000</i>	<i>Total AED 000</i>
31 December 2009					
ASSETS					
Cash and balances with Central Banks	3,330,948	-	-	-	3,330,948
Balances and Wakala deposits with banks and other financial institutions	2,267,891	200,028	-	-	2,467,919
Murabaha and Mudaraba with financial institutions	5,929,007	5,335,514	792,411	133,013	12,189,945
Murabaha and other Islamic financing	2,942,375	4,560,622	10,499,751	2,908,142	20,910,890
Ijara financing	871,915	2,023,880	11,272,787	5,394,428	19,563,010
Investments	925	583,103	425,996	-	1,010,024
Other assets	<u>118,629</u>	<u>812,651</u>	<u>41,657</u>	<u>4,043</u>	<u>976,980</u>
Financial assets	<u>15,461,690</u>	<u>13,515,798</u>	<u>23,032,602</u>	<u>8,439,626</u>	<u>60,449,716</u>
Non-financial assets					<u>3,634,288</u>
Total assets					<u>64,084,004</u>
LIABILITIES					
Due to financial institutions	872,533	397,443	8,542	-	1,278,518
Depositors' accounts	42,643,088	5,572,816	3,694	64	48,219,662
Other liabilities	1,404,797	647,626	243,457	-	2,295,880
Tier 2 Wakala capital	-	-	-	2,207,408	2,207,408
Sukuk payable	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>2,938,000</u>	<u>-</u>	<u>2,938,000</u>
Total liabilities	<u>44,920,418</u>	<u>6,617,885</u>	<u>3,193,693</u>	<u>2,207,472</u>	<u>56,939,468</u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

42 RISK MANAGEMENT continued

42.3 Liquidity risk and funding management continued

42.3.2 Analysis of financial assets and financial liabilities by remaining contractual maturities continued

	<i>Less than 3 months AED 000</i>	<i>3 months to 1 year AED 000</i>	<i>1 year to 5 years AED 000</i>	<i>Over 5 years AED 000</i>	<i>Total AED 000</i>
31 December 2008					
ASSETS					
Cash and balances with Central Banks	2,823,951	-	-	-	2,823,951
Balances and Wakala deposits with banks and other financial institutions	1,343,237	-	-	-	1,343,237
Murabaha and Mudaraba with financial institutions	4,777,515	2,541,174	235,040	-	7,553,729
Murabaha and other Islamic financing	2,947,687	4,350,341	8,706,212	2,334,078	18,338,318
Ijara financing	666,079	1,967,792	9,705,042	3,501,385	15,840,298
Investments	65,703	157,489	985,842	-	1,209,034
Other assets	<u>260,989</u>	<u>602,582</u>	<u>183,625</u>	<u>2,417</u>	<u>1,049,613</u>
Financial assets	<u>12,885,161</u>	<u>9,619,378</u>	<u>19,815,761</u>	<u>5,837,880</u>	48,158,180
Non-financial assets					<u>3,051,876</u>
Total assets					<u>51,210,056</u>
LIABILITIES					
Due to financial institutions	2,800,141	775,627	-	-	3,575,768
Depositors' accounts	29,171,209	4,981,527	3,333,510	-	37,486,246
Other liabilities	1,337,271	216,887	19,172	-	1,573,330
Sukuk payable	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>2,938,000</u>	<u>-</u>	<u>2,938,000</u>
Total liabilities	<u>33,308,621</u>	<u>5,974,041</u>	<u>6,290,682</u>	<u>-</u>	<u>45,573,344</u>

The table below summarises the maturity profile of the Group's financial liabilities at 31 December 2009 based on contractual undiscounted repayment obligations, including cash flows pertaining to principal repayment and profit payable to maturity.

	<i>Less than 3 months AED 000</i>	<i>3 months to 1 year AED 000</i>	<i>1 year to 5 years AED 000</i>	<i>Over 5 years AED 000</i>	<i>Total AED 000</i>
31 December 2009					
LIABILITIES					
Due to financial institutions	872,714	397,838	8,542	-	1,279,094
Depositors' accounts	42,748,711	5,698,295	3,931	73	48,451,010
Other liabilities	1,327,852	647,626	243,457	-	2,218,935
Tier 2 Wakala capital	-	-	-	2,941,101	2,941,101
Sukuk payable	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>3,027,189</u>	<u>-</u>	<u>3,027,189</u>
Total liabilities	<u>44,949,277</u>	<u>6,743,759</u>	<u>3,283,119</u>	<u>2,941,174</u>	<u>57,917,329</u>
31 December 2008					
LIABILITIES					
Due to financial institutions	2,802,134	779,021	-	-	3,581,155
Depositors' accounts	29,311,476	5,097,378	3,421,812	-	37,830,666
Other liabilities	1,233,823	216,887	19,172	-	1,469,882
Sukuk payable	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>3,011,413</u>	<u>-</u>	<u>3,011,413</u>
Total liabilities	<u>33,347,433</u>	<u>6,093,286</u>	<u>6,452,397</u>	<u>-</u>	<u>45,893,116</u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

42 RISK MANAGEMENT continued

42.3 Liquidity risk and funding management continued

42.3.2 Analysis of financial assets and financial liabilities by remaining contractual maturities continued

The table below shows the contractual expiry of the Bank's contingent liabilities and commitments. For issued financial guarantee contracts, the maximum amount of the guarantee is allocated to the earliest period in which the guarantee could be called.

	<i>Less than 3 months AED 000</i>	<i>3 months to 1 year AED 000</i>	<i>1 year to 5 years AED 000</i>	<i>Over 5 years AED 000</i>	<i>Total AED 000</i>
2009					
Contingent liabilities	3,542,458	2,394,940	533,243	39,998	6,510,639
Commitments	<u>90,253</u>	<u>406,862</u>	<u>1,407,385</u>	<u>-</u>	<u>1,904,500</u>
Total	<u>3,632,711</u>	<u>2,801,802</u>	<u>1,940,628</u>	<u>39,998</u>	<u>8,415,139</u>
2008					
Contingent liabilities	4,188,482	113,544	3,416	7,827	4,313,269
Commitments	<u>182,249</u>	<u>497,862</u>	<u>2,000,395</u>	<u>-</u>	<u>2,680,506</u>
Total	<u>4,370,731</u>	<u>611,406</u>	<u>2,003,811</u>	<u>7,827</u>	<u>6,993,775</u>

The Bank does not expect that all of the contingent liabilities or commitments will be drawn before expiry of the commitments.

42.4 Market risk

Market risk arises from changes in market rates such as profit rates, foreign exchange rates and equity prices, as well as in their correlation and implied volatilities. Market risk management is designed to limit the amount of potential losses on open positions which may arise due to unforeseen changes in profit rates, foreign exchange rates or equity prices. The Group is exposed to diverse the financial instruments including securities, foreign currencies, equities and commodities.

The Group pays considerable attention to market risk. The Group uses appropriate models, as per standard market practice, for the valuation of its positions and receives regular market information in order to regulate market risk.

The trading market risk framework comprises of the following elements:

- Limit to ensure that risk-takers do not exceed aggregate risk and concentration parameters set by the senior management.
- Independent mark-to-market valuation, reconciliation of positions and tracking of stop-losses for trading positions on timely basis.

The policies and procedures and the trading limits are set to ensure the implementation of the Group's market risk policy in day-to-day operations. These are viewed periodically to ensure they remain in line with the Group's general market risk policy. The CEO and Group Chief Risk Officer ensure that the market risk management process is always adequately and appropriately staffed. In addition to its internal procedures and systems, the Group is required to comply with the guidelines and regulations of the Central Bank.

42.4.1 Profit rate risk

Profit rate risk arises from the possibility that changes in profit rates will affect future profitability of the fair values of financial instruments. The Group is exposed to profit rate risk as a result of mismatches or gaps in the amounts of assets and liabilities and off-statement of financial position instruments that mature or re-price in a given period. The Group manages this risk through risk management strategies.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

42 RISK MANAGEMENT continued

42.4 Market risk continued

42.4.1 Profit rate risk continued

Profit rate risk arises from the possibility that changes in profit rates will affect future profitability of the fair values of financial instruments. The Group is exposed to profit rate risk as a result of mismatches or gaps in the amounts of assets and liabilities and off-balance sheet instruments that mature or re-price in a given period. The Group manages this risk through risk management strategies.

The effective profit rate (effective yield) of a monetary instrument is the rate that, when used in present value calculation, results in the carrying amount of the instrument. The rate is a historical rate for a fixed rate instrument carried at amortised cost and a current rate for a floating instrument or an instrument carried at fair value.

The following table estimates the sensitivity to a reasonable possible change in profit rates, with all other variables held constant, of the Group's consolidated statement of income. The sensitivity of the consolidated statement of income is the effect of the assumed changes in profit rates (whether increase or decrease) on the net profit for one year, based on the variable profit rate non-trading financial assets and financial liabilities held at 31 December 2009.

	<i>Increase in basis points 2009</i>	<i>Sensitivity of profit on financial assets and liabilities AED '000</i>	<i>Increase in basis points 2008</i>	<i>Sensitivity of profit on financial assets and liabilities AED'000</i>
Currency				
AED	50	136,483	50	76,267
USD	50	8,397	50	(9,146)
Euro	50	(74)	50	245
Other currencies	50	978	50	(288)

42.4.2 Currency risk

Currency risk is the risk that the value of a financial instrument will fluctuate due to changes in foreign exchange rates. The table below indicates the extent to which the Bank was exposed to currency risk at 31 December on its non-trading monetary assets and liabilities, and forecast cash flows. The analysis is performed for a reasonable possible movement of the currency rate against the AED with all other variable held constant on the consolidated statement of income (due to the changes in fair value of currency sensitive non-trading monetary assets and liabilities) and equity (due to the change in fair value of foreign currency denominated in consolidated statement of income on available-for-sale equity instruments).

	<i>Increase in currency rate in % 2009</i>	<i>Effect on net profit AED '000</i>	<i>Increase in currency rate in % 2008</i>	<i>Effect on net profit AED'000</i>
Currency				
USD	5	(35,982)	5	(12,366)
Euro	5	(7,159)	5	(2,117)
Other currencies	5	476	5	(26,274)

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

42 RISK MANAGEMENT continued

42.4 Market risk continued

42.4.2 Currency risk continued

The table below shows the Group's exposure to foreign currencies.

	<i>AED AED 000</i>	<i>USD AED 000</i>	<i>Euro AED 000</i>	<i>GBP AED 000</i>	<i>Others AED 000</i>	<i>Total AED 000</i>
31 December 2009						
Assets						
Cash and balances with Central Banks	3,131,091	199,696	29	23	109	3,330,948
Balances and Wakala deposits with banks and other financial institutions	1,343,149	1,056,607	57,904	4,646	5,613	2,467,919
Murabaha and mudarba with financial institutions	5,433,837	6,171,985	116,483	334,627	133,013	12,189,945
Murabaha and other Islamic financing	19,628,860	1,282,030	-	-	-	20,910,890
Ijara financing	16,665,835	2,849,867	-	-	47,308	19,563,010
Investments	569,110	439,350	603	-	961	1,010,024
Other assets	<u>1,047,879</u>	<u>664,421</u>	<u>(1,302)</u>	<u>(216)</u>	<u>(733,802)</u>	<u>976,980</u>
	<u>47,819,761</u>	<u>12,663,956</u>	<u>173,717</u>	<u>339,080</u>	<u>(546,798)</u>	<u>60,449,716</u>
Liabilities						
Due to financial institutions	359,219	546,108	76,689	248,681	47,821	1,278,518
Depositors' accounts	38,304,067	9,651,008	172,969	90,304	1,314	48,219,662
Other liabilities	1,946,932	248,472	100,351	95	30	2,295,880
Tier 2 Wakala capital	2,207,408	-	-	-	-	2,207,408
Sukuk payable	<u>-</u>	<u>2,938,000</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>2,938,000</u>
	<u>42,817,626</u>	<u>13,383,588</u>	<u>350,009</u>	<u>339,080</u>	<u>49,165</u>	<u>56,939,468</u>
31 December 2008						
Assets						
Cash and balances with Central Banks	2,669,425	154,516	-	-	10	2,823,951
Balances and Wakala deposits with banks and other financial institutions	769,001	542,386	28,126	1,538	2,186	1,343,237
Murabaha and mudarba with financial institutions	4,131,361	2,683,302	491,230	247,836	-	7,553,729
Murabaha and other Islamic financing	16,564,483	1,773,835	-	-	-	18,338,318
Ijara financing	12,891,206	2,928,054	-	-	21,038	15,840,298
Investments	602,205	556,940	-	6,876	43,013	1,209,034
Other assets	<u>(3,165,949)</u>	<u>4,721,851</u>	<u>(948)</u>	<u>2,160</u>	<u>(507,501)</u>	<u>1,049,613</u>
	<u>34,461,732</u>	<u>13,360,884</u>	<u>518,408</u>	<u>258,410</u>	<u>(441,254)</u>	<u>48,158,180</u>
Liabilities						
Due to financial institutions	1,670,381	1,398,964	334,947	111,170	60,306	3,575,768
Depositors' accounts	27,891,174	9,172,736	259,211	161,074	2,051	37,486,246
Other liabilities	1,508,315	63,620	796	547	52	1,573,330
Sukuk payable	<u>-</u>	<u>2,938,000</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>2,938,000</u>
	<u>31,069,870</u>	<u>13,573,320</u>	<u>594,954</u>	<u>272,791</u>	<u>62,409</u>	<u>45,573,344</u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

42 RISK MANAGEMENT continued**42.4 Market risk** continued**42.4.3 Equity price risk**

Equity price risk is the risk that the fair values of equities decrease as the result of changes in the levels of equity indices and the value of individual stocks. The equity price risk exposure arises from the Group's investment portfolio.

The effect on equity (as a result of a change in the fair value of equity instruments held as available for sale at 31 December 2009) due to a reasonably possible change in equity indices, with all other variables held constant, is as follows:

<i>Market Indices</i>	<i>% Increase in Market Indices 2009</i>	<i>Effect on net profit AED '000</i>	<i>Effect on equity AED '000</i>	<i>% Increase in Market Indices 2008</i>	<i>Effect on net profit AED '000</i>	<i>Effect on equity AED '000</i>
Trading investment						
Abu Dhabi Securities Market Index	10	-	-	10	1,337	-
Available-for-sale investments						
Reference equity benchmarks:						
Abu Dhabi Securities Market Index	10	-	-	10	-	1,181
Dubai Financial Market Index	10	-	-	10	-	2,723
Others	10	-	-	10	-	39,617

42.4.4 Operational risk

Operational risk is the potential exposure to financial or other damage arising from inadequate or failed internal processes, people or system.

The Bank is developing and implementing a detailed operational risk framework in accordance with industry best practice and Basel II guidelines. The framework articulates clearly defined roles and responsibilities of individuals / units across different functions of the Bank involved in performing various operational risk management tasks. The Operational Risk Management Framework ensures that operational risks within the Bank are properly identified, monitored, reported and actively managed. Key elements of the framework include process mapping, management of an Operational loss database, Key Risk Indicators, regular business unit level self assessment, risk analysis and risk management reporting.

Each new product introduced is subject to a risk review and signoff process where all relevant risks are identified and assessed by departments independent of the risk-taking unit proposing the product. Variations of existing products are also subject to a similar process. Business and support units are responsible for managing operational risk in their respective functional areas. They operate within the Bank's operational risk management framework and ensure that risk is being actively identified, monitored and managed within their respective business units. The day-to-day operational risk is managed also through the maintenance of a comprehensive system of internal controls, supported by robust systems and procedures to monitor transaction positions and documentation, as well as maintenance of key backup procedures and business contingency planning, which is regularly assessed and tested.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

42 RISK MANAGEMENT continued

42.5 Capital management

The Central Bank of UAE sets and monitors capital requirements for the Group as a whole. The Central Bank of UAE vide circular No. 4004/2009 dated 30 August 2009, requires all banks operating in the UAE to maintain a risk asset ratio at a minimum of 11% at all times in which Tier 1 capital should not be less than 7% of the total risk weighted assets. In implementing current capital requirements of the Central Bank of UAE, the Group maintains the required ratio of the regulatory capital to total risk weighted assets.

The Group's regulatory capital is analysed into two tiers:

- Tier 1 capital, which includes ordinary share capital, share premium, retained earnings, translation reserve and non-controllable interest after deductions of goodwill and intangible assets, and other regulatory adjustments relating to items that are included in equity but are treated differently for capital adequacy.
- Tier 2 capital, which includes qualifying subordinated liabilities, collective impairment provisions on financing assets (Basel II only) and the element of the fair value reserve relating to unrealised gains and losses on equity instruments classified as available-for-sale.

The primary objectives of the Group's capital management are to ensure that the Group complies with externally imposed capital requirements and the Group maintains strong credit ratings and healthy capital ratios in order to support its business and to maximize shareholders' value.

The Group manages its capital structure and makes adjustments to it in the light of changes in economic conditions and the risk characteristics of its activities. In order to maintain or to adjust the capital structure, the Group may adjust the amount of dividend payment to shareholders, return capital to shareholders or issue capital securities. No changes were made in the objectives, policies and processes from the previous years.

The Bank has complied with all externally imposed requirements throughout the year.

The Central Bank of U.A.E vide its notice 27/2009 dated 17 November 2009, requires all the Banks operating in the U.A.E. to implement Standardised approach of Basel II. For credit and market risks, the Central Bank of U.A.E. has issued guidelines for implementation of Standardised approach. For operational risk, the Central Bank of U.A.E. has given Banks the option to use the Basic Indicators approach or the Standardised approach and Bank has chosen to use the Basic Indicators approach.

Furthermore, as required by the above circular, certain Basel II pillar 3 disclosures will be included in the annual report issued by the Bank for the year 2009.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

42 RISK MANAGEMENT continued

42.5 Capital management continued

The table below shows summarises the composition of regulatory capital and the ratios of the Group for the years ended 31 December 2009 and 2008. During those two years, the individual entities within the Group and the Group compiled with all of the externally imposed capital requirements to which they are subject:

	Basel I		Basel II	
	2009	2008	2009	2008
	AED 000	AED 000	AED 000	AED 000
<i>Tier 1 Capital</i>				
Share capital	1,970,588	1,970,588	1,970,588	1,970,588
Legal reserve	1,754,475	1,753,990	1,754,475	1,753,990
General reserve	321,297	309,704	321,297	309,704
Retained earnings	724,632	1,117,078	724,632	1,117,078
Proposed dividends	394,118	425,631	394,118	425,631
Proposed dividends to charity	1,028	1,028	1,028	1,028
Tier 1 sukuk	2,000,000	-	2,000,000	-
Non-controlling interest	<u>2,855</u>	<u>2,604</u>	<u>2,855</u>	<u>2,604</u>
Total	<u>7,168,993</u>	<u>5,580,623</u>	<u>7,168,993</u>	<u>5,580,623</u>
<i>Tier 2 Capital</i>				
Tier 2 Wakala capital	2,207,408	-	2,207,408	-
Cumulative changes in fair value	(167,560)	(91,366)	(167,560)	(91,366)
Collective impairment provision for financing assets	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>517,600</u>	<u>134,647</u>
Total	<u>2,039,848</u>	<u>(91,366)</u>	<u>2,557,448</u>	<u>43,281</u>
Total Tier 1 and Tier 2 capital	9,208,841	5,489,257	9,726,441	5,623,904
Deductions for Tier 1 and Tier 2 capital	<u>(738,132)</u>	<u>(797,086)</u>	<u>(738,132)</u>	<u>(797,086)</u>
Total capital base	<u>8,470,709</u>	<u>4,692,171</u>	<u>8,988,309</u>	<u>4,826,818</u>
<i>Risk weighted assets</i>				
On balance sheet	46,226,456	38,940,600	-	-
Off balance sheet	3,289,496	678,572	-	-
Credit risk	-	-	50,101,278	39,450,733
Market risk	-	-	585,580	520,066
Operational risk	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>2,323,706</u>	<u>1,501,526</u>
Total risk weighted assets	<u>49,515,952</u>	<u>39,619,172</u>	<u>53,010,564</u>	<u>41,472,325</u>
<i>Capital ratios</i>				
Total regulatory capital expressed as a percentage of total risk weighted assets	<u>17.11%</u>	<u>11.84%</u>	<u>16.96%</u>	<u>11.64%</u>
Tier 1 capital expressed as a percentage of total risk weighted assets	<u>14.48%</u>	<u>14.09%</u>	<u>13.52%</u>	<u>13.46%</u>

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

43 FAIR VALUE OF FINANCIAL INSTRUMENTS

The fair values of financial assets and financial liabilities are determined as follows:

- the fair values of financial assets and financial liabilities with standard terms and conditions and traded on active liquid markets is determined with reference to quoted market prices;
- the fair values of other financial assets and liabilities is determined in accordance with generally accepted pricing models based on discounted cash flow analysis using prices from observable current market transaction and dealer quotes for similar instruments.

Except as detailed below, management considers that the carrying values of financial assets and financial liabilities in the consolidated financial statements approximate their fair values.

Quoted investments – at fair value

Quoted investments represents market equities and sukuk that measured at fair value. The fair values of these investments are based on quoted prices as of 31 December 2009. The impact of change in fair valuation from previously existing carrying amount has been recognized as a part of cumulative changes in fair values in consolidated statement of changes in equity.

Unquoted investments – at fair value

The consolidated financial statements include unquoted funds, private equities and musharaka which are measured at fair value. Fair values are determined in accordance with generally accepted pricing models based on discounted cash flow analysis and capitalization of sustainable earnings basis. The valuation models include some assumptions that are not supported by observable market prices or rates. The impact of change in fair valuation from previously existing carrying amount has been recognized as a part of cumulative changes in fair values in consolidated statement of changes in equity.

Unquoted investments – at cost

Unquoted investments carried at cost represent such investments for which fair value cannot be measured reliably. Available-for-sale investments of AED 98,677 thousand (2008: 172,045 thousand) are carried at cost. Management intends to hold these investments until the value in these investments is adequately unlocked for optimum return on the investments.

Fair value of investments - at amortised cost

	31 December 2009	
	<i>Carrying amount AED 000</i>	<i>Fair value AED 000</i>
Held to maturity investment - sukuk (note 18)	<u>135,080</u>	<u>133,409</u>

Fair value measurement recognized in the consolidated statement of financial position

The Group uses the following hierarchy for determining and disclosing the fair value of financial instrument by valuation technique:

Level 1: quoted (unadjusted prices in active markets for identical assets or liabilities)

Level 2: other techniques for which all inputs which have a significant effect on the recorded fair value are observable, either directly or indirectly.

Level 3: techniques which use inputs which have a significant effect on the recorded fair value that are not based on observable market data.

NOTES TO THE CONSOLIDATED FINANCIAL STATEMENTS

31 December 2009

43 FAIR VALUE OF FINANCIAL INSTRUMENTS continued

Fair value measurement recognized in the consolidated statement of financial position continued

The following table provides an analysis of financial instruments that are measured subsequent to initial recognition at fair value, grouped into level 1 to 3 based on the degree to which the fair value is observable.

	<i>Level 1</i> <i>AED 000</i>	<i>Level 2</i> <i>AED 000</i>	<i>Level 3</i> <i>AED 000</i>	<i>Total</i> <i>AED 000</i>
31 December 2009				
Financial assets				
<i>Financial investments available-for-sale</i>				
<i>Quoted investments</i>				
Equities	5,158	-	-	5,158
Sukuk	<u>347,678</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>347,678</u>
	<u>352,836</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>352,836</u>
<i>Unquoted investments</i>				
Funds	-	-	213,449	213,449
Private equities	-	-	213,852	213,852
Musharaka	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>53,900</u>	<u>53,900</u>
	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>481,201</u>	<u>481,201</u>
	<u>352,836</u>	<u>-</u>	<u>481,201</u>	<u>834,037</u>
Financial liabilities				
Shari'a compliant alternatives of swap	<u>6,076</u>	<u>-</u>	<u>-</u>	<u>6,076</u>

There were no transfers between level 1, 2 and 3 during the year.

44 COMPARATIVE FIGURES

The comparative figures were reclassified to conform to the current period presentation. Such reclassifications as discussed below have no effect on the previously reported profit or equity of the Group.

- An amount of AED 7,345 thousand has been re-classified from general and administrative expenses to employees' costs in the consolidated statement of income.
- An amount of AED 183,625 has been re-classified from investments to other assets in the consolidated statement of financial position.

**مصرف أبوظبي الإسلامي
شركة مساهمة عامة**

البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٠

المحتويات	رقم الصفحة
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	١
بيان الدخل الموحد	٣
بيان الدخل الشامل الموحد	٤
بيان المركز المالي الموحد	٥
بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد	٦
بيان التدفقات النقدية الموحد	٧
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٨ - ٨٠

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لمصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة ("المصرف") والشركات التابعة له ("المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وبيانات الدخل الموحد، الدخل الشامل الموحد، التغيرات في حقوق المساهمين الموحد والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والنصوص المطبقة من النظام الأساسي للمصرف وقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) وعن نظام الرقابة بشكل تراه الإدارة مناسباً لتتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة خالية من الأخطاء المادية سواء كان ذلك نتيجة لاحتيايل أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة سواء نتيجة لاختلاس أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمصرف. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لرأينا حول البيانات المالية الموحدة.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كذلك نؤكد بأنه في رأينا، ان البيانات المالية الموحدة تتضمن، من جميع النواحي المادية، المتطلبات السارية المفعول لقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) والنظام الأساسي للمصرف وإن المجموعة تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وإن البيانات الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية تتفق مع السجلات المحاسبية. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) أو النظام الأساسي للمصرف على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المجموعة أو مركزها المالي.

محمد A Ernst

بتوقيع:

ريتشارد ميتشيل

شريك

إرنست ويونغ

رقم القيد ٤٤٦

١٤ فبراير ٢٠١١

أبوظبي

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

بيان الدخل الموحد

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٠٠٩	٢٠١٠	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
			إيرادات التشغيل
٣٤٤,٤٨٤	١٨٧,٧١٩		الدخل من المراجعة والمضاربة والوكالة مع مؤسسات مالية
			الدخل من المراجعة، المضاربة، الإجارة وتمويلات إسلامية
٢,٧٤٢,٠٤٤	٣,٤٥٣,٠٠٥	٥	أخرى
٣٩,٤٩٨	٧٥,٦٩٩	٦	إيرادات استثمارات
(٣,٢١٩)	١٤,٧٩٨	٢١	الحصة من نتائج شركات زميلة
١٩٨,٥٧٤	٣٤٣,٣٢٥	٧	إيرادات الرسوم والعمولات
٣٨,٩٥٠	٢٩,٠٧١		إيرادات صرف عملات أجنبية
٣٨,٩٠٠	٥,٢٦٥	٨	الربح من استثمارات عقارية
٩٩,٨٤٥	(٤,٣٠٠)	٩	الربح من استثمارات في عقارات قيد التطوير
(٨٥١)	١٤,٤٤١		إيرادات أخرى
٣,٤٩٨,٢٢٥	٤,١١٩,٠٢٣		
			المصاريف التشغيلية
(٦٣٤,٠٢٩)	(٧٩٢,٨١٥)	١٠	تكاليف الموظفين
(٣٠٦,١٠٤)	(٤٣١,٢١٠)	١١	مصاريف عمومية وإدارية
(٥٣,٢٧٩)	(٧٧,٢١٥)	٢٢ و ٢٥	الاستهلاك
(١,٤٤٨,٨١٩)	(٧٤٩,٢١٢)	١٢	مخصص الانخفاض، صافي
(٢,٤٤٢,٢٣١)	(٢,٠٥٠,٤٥٢)		
١,٠٥٥,٩٩٤	٢,٠٦٨,٥٧١		الربح من التشغيل، قبل التوزيع للمودعين وحملة الصكوك
(٩٧٧,٩٦٨)	(١,٠٤٥,٠٠٦)	١٣	الموزع للمودعين وحملة الصكوك
٧٨,٠٢٦	١,٠٢٣,٥٦٥		ربح السنة
			المتعلق بـ:
٧٧,٧٧٨	١,٠٢٣,٣٤٥		مساهمي المصرف
٢٤٨	٢٢٠	٣٦	حصة حقوق الملكية غير المسيطرة
٧٨,٠٢٦	١,٠٢٣,٥٦٥		
٠,٠٠٨	٠,٣٨٢	١٤	ربحية السهم الأساسية والمخفضة المتعلقة بالأسهم العادية (درهم)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

بيان الدخل الشامل الموحد

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٠٠٩	٢٠١٠	إيضاحات
ألف درهم	ألف درهم	
٧٨,٠٢٦	١,٠٢٣,٥٦٥	ربح السنة
(٩,٣٢٤)	-	٣٤ (خسائر) إيرادات الدخل الشامل
(٦٦,٨٦٧)	٢٤,٨٩٩	أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع، صافي
-	٥٠,٦٢١	١٢ صافي ربح (خسارة) في القيم العادلة لاستثمارات متاحة للبيع
(٣,٠٠٠)	(٣,٠٠٠)	خسائر انخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع
١,٧٢٤	(٦,٣٧٥)	٣٤ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
(٦,٠٧٦)	(٢,٥٦٦)	٣٤ فروقات الصرف الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية
(٨٣,٥٤٣)	٦٣,٥٧٩	٣٤ خسارة في القيمة العادلة من التحوط للتدفقات النقدية
(٥,٥١٧)	١,٠٨٧,١٤٤	الأرباح (الخسائر) الدخل الشامل للسنة
=====	=====	إجمالي أرباح (خسائر) الدخل الشامل للسنة
(٥,٧٦٨)	١,٠٨٦,٩٢٤	المتعلق بـ:
٢٥١	٢٢٠	مساهمي المصرف
(٥,٥١٧)	١,٠٨٧,١٤٤	حصة حقوق الملكية غير المسيطرة
=====	=====	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ألف درهم	إيضاحات	
الموجودات			
٣,٣٣٠,٩٤٨	٥,٤٠٠,٣٣٥	١٥	النقد وأرصدة لدى المصارف المركزية
٢,٤٦٧,٩١٩	٢,٩٠٦,٣٨٢	١٦	الأرصدة و ودائع الوكالة لدى مصارف ومؤسسات مالية إسلامية أخرى
١٢,١٨٩,٩٤٥	١٢,٨٢٣,٥٤٢	١٧	مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
٢٠,٩١٠,٨٩٠	٢٢,٦٨٢,٥٢١	١٨	مربحة وتمويلات إسلامية أخرى
١٩,٥٦٣,٠١٠	٢٥,٢٧٠,٠٧١	١٩	تمويلات إجارة
١,٠١٠,٠٢٤	١,٦٣٩,٤١٤	٢٠	استثمارات
٧٣٨,١٣٢	٨٣٧,١٩٥	٢١	استثمارات في شركات زميلة
٢٠٦,٧٦١	١٩١,٦٥٤	٢٢	الاستثمار في العقارات
٩٣١,٠٧٠	١,٠٥٠,٤٤٥	٢٣	عقارات قيد التطوير
٢,٣٥٦,٤٨٠	١,٨٧٠,٠٧٢	٢٤	موجودات أخرى
٣٧٨,٨٢٥	٥٨٥,٨٨٧	٢٥	ممتلكات ومعدات
٦٤,٠٨٤,٠٠٤	٧٥,٢٥٧,٥١٨		إجمالي الموجودات
المطلوبات			
١,٢٧٨,٥١٨	٨٩١,٣٩٠	٢٦	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية
٤٨,٢١٩,٦٦٢	٥٦,٥١٧,٠٤٥	٢٧	حسابات المودعين
٢,٢٩٥,٨٨٠	٢,٠٩١,٥٠٠	٢٨	مطلوبات أخرى
٢,٢٠٧,٤٠٨	٢,٢٠٧,٤٠٨	٢٩	وديعة وكالة - الشق الثاني
٢,٩٣٨,٠٠٠	٥,٤٣٩,٥٢٣	٣٠	أدوات صكوك تمويلية
٥٦,٩٣٩,٤٦٨	٦٧,١٤٦,٨٦٦		إجمالي المطلوبات
حقوق المساهمين			
١,٩٧٠,٥٨٨	٢,٣٦٤,٧٠٦	٣١	رأس المال
١,٧٥٤,٤٧٥	١,٧٥٤,٨٩٩	٣٢	احتياطي قانوني
٣٢١,٢٩٧	٤٤٣,١٨٢	٣٢	احتياطي عام
٧٢٤,٦٣٢	٩٨٤,٠٦٩		أرباح محتجزة
٣٩٤,١١٨	٥١١,٧٨٣	٣٣	أرباح مقترح توزيعها
١,٠٢٨	٦,٨١٦		أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية
(٢٤,٤٥٧)	٤٢,١٢٢	٣٤	احتياطيات أخرى
٥,١٤١,٦٨١	٦,١٠٧,٥٧٧		مجموع حقوق المساهمين المتعلق بمساهمي المصرف
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣٥	صكوك الشق الأول
٢,٨٥٥	٣,٠٧٥	٣٦	حقوق الملكية غير المسيطرة
٧,١٤٤,٥٣٦	٨,١١٠,٦٥٢		مجموع حقوق المساهمين
٦٤,٠٨٤,٠٠٤	٧٥,٢٥٧,٥١٨		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
١٤,٤٤٩,٣٣٩	١٢,١٥٦,٠٤٢	٣٧	التزامات ومطلوبات طارئة


طراد م. محمود
الرئيس التنفيذي


سعادة جوعان عويضة الخيلي
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

المتعلق بحقوق مساهمي المصرف											
إيضاحات	رأس المال الف درهم	احتياطي قانوني الف درهم	احتياطي عام الف درهم	أرباح محتجزة الف درهم	أرباح مقترح توزيعها الف درهم	أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية الف درهم	احتياطيات أخرى الف درهم	المجموع الف درهم	صكوك من الشق الأول الف درهم	حقوق الملكية غير المسيطرة الف درهم	مجموع حقوق المساهمين الف درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠٠٩	١,٩٧٠,٥٨٨	١,٧٥٣,٩٩٠	٣٠٩,٧٠٤	١,١١٧,٠٧٨	٤٢٥,٦٣١	١,٠٢٨	٥٦,٠٨٩	٥,٦٣٤,١٠٨	-	٢,٦٠٤	٥,٦٣٦,٧١٢
الدخل الشامل الإجمالي (الخسارة)	-	-	-	٧٤,٧٧٨	-	-	(٨٠,٥٤٦)	(٥,٧٦٨)	-	٢٥١	(٥,٥١٧)
٣٥ صكوك من الشق الأول مصدرة لحكومة أبوظبي	-	-	-	-	-	-	-	-	٢,٠٠٠,٠٠٠	-	٢,٠٠٠,٠٠٠
٣٥ أرباح مدفوعة لصكوك من الشق الأول	-	-	-	(٦٠,٠٠٠)	-	-	-	(٦٠,٠٠٠)	-	-	(٦٠,٠٠٠)
٣٣ أرباح مدفوعة	-	-	-	-	(٤٢٥,٦٣١)	-	-	(٤٢٥,٦٣١)	-	-	(٤٢٥,٦٣١)
أرباح مدفوعة للأعمال الخيرية	-	-	-	-	-	(١,٠٢٨)	-	(١,٠٢٨)	-	-	(١,٠٢٨)
٣٢ المحول إلى الاحتياطيات	-	٤٨٥	١١,٥٩٣	(١٢,٠٧٨)	-	-	-	-	-	-	-
أرباح نقدية مقترح توزيعها للأعمال الخيرية	-	-	-	(١,٠٢٨)	-	١,٠٢٨	-	-	-	-	-
٣٣ أرباح نقدية مقترح توزيعها للمساهمين	-	-	-	(٣٩٤,١١٨)	٣٩٤,١١٨	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٠	١,٩٧٠,٥٨٨	١,٧٥٤,٤٧٥	٣٢١,٢٩٧	٧٢٤,٦٣٢	٣٩٤,١١٨	١,٠٢٨	(٢٤,٤٥٧)	٥,١٤١,٦٨١	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٨٥٥	٧,١٤٤,٥٣٦
الدخل الشامل الإجمالي	-	-	-	١,٠٢٠,٣٤٥	-	-	٦٦,٥٧٩	١,٠٨٦,٩٢٤	-	٢٢٠	١,٠٨٧,١٤٤
٣٥ أرباح مدفوعة لصكوك من الشق الأول	-	-	-	(١٢٠,٠٠٠)	-	-	-	(١٢٠,٠٠٠)	-	-	(١٢٠,٠٠٠)
٣٣ أسهم منحة وأرباح موزعة	-	٣٩٤,١١٨	-	-	(٣٩٤,١١٨)	-	-	-	-	-	-
أرباح مدفوعة للأعمال الخيرية	-	-	-	-	-	(١,٠٢٨)	-	(١,٠٢٨)	-	-	(١,٠٢٨)
٣٢ المحول إلى الاحتياطيات	-	٤٢٤	١٢١,٨٨٥	(١٢٢,٣٠٩)	-	-	-	-	-	-	-
أرباح نقدية مقترح توزيعها للأعمال الخيرية	-	-	-	(٦,٨١٦)	-	٦,٨١٦	-	-	-	-	-
٣٣ أرباح نقدية مقترح توزيعها للمساهمين	-	-	-	(٥١١,٧٨٣)	٥١١,٧٨٣	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٢,٣٦٤,٧٠٦	١,٧٥٤,٨٩٩	٤٤٣,١٨٢	٩٨٤,٠٦٩	٥١١,٧٨٣	٦,٨١٦	٤٢,١٢٢	٦,١٠٧,٥٧٧	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٧٥	٨,١١٠,٦٥٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

بيان التدفقات النقدية الموحد

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٠٠٩	٢٠١٠	إيضاحات	الأنشطة التشغيلية
ألف درهم	ألف درهم		
٧٨,٠٢٦	١,٠٢٣,٥٦٥		ربح السنة
			تعديلات للبند التالية:
٤,٦٤٤	٤,٠٢٢	٢٢	استهلاك استثمارات في عقارات
٤٨,٦٣٥	٧٣,١٩٣	٢٥	استهلاك ممتلكات ومعدات
٣,٢١٩	(١٤,٧٩٨)	٢١	الحصة من نتائج شركات زميلة
(٧,٣٦٦)	(٩٤٩)	٦	إيرادات الأرباح الموزعة
(١١,٢٨٨)	(٢٥)	٦	أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع
-	(٣,٠٢٨)	٦	(ربح) خسارة غير محققة على استثمارات للمتاجرة
٥,٣٧٨	(٢,٢٠٥)	٦	(ربح) خسائر محققة من بيع استثمارات المتاجرة
٤٨	(٢٩)		(ربح) خسارة من بيع ممتلكات ومعدات
١,٤٤٨,٨١٩	٧٤٩,٢١٢	١٢	مخصص الانخفاض، صافي
(٤٠,٧٣٨)	-	٨	أرباح من بيع استثمارات في عقارات
(١٤٣,٤٧٤)	(٣٣,٦٠٣)	٩	أرباح من بيع عقارات قيد التطوير
١,٣٨٥,٩٠٣	١,٧٩٥,٣٥٥		أرباح العمليات قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
-	(٩٠٠,٠٨٩)	١٥	شراء سندات إيداع
(٢٠٠,٠٢٨)	(٥٣,٩١٢)		(الزيادة) في إيداعات الوكالة مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى
(٣,٦٧١,٠٢٢)	٢,٧٠٢,٦٣٢		النقص (الزيادة) في المراجعة والمضاربة مع المؤسسات المالية
(٣,٥٣٣,٨٧٣)	(٢,٣٣٠,١٩٠)		الزيادة في المراجعة وتمويلات إسلامية أخرى
(٣,٩٢٣,٨٧٥)	(٥,٧٠٥,٧٦٤)		الزيادة في تمويلات الإجارة
-	(٢,١٢٥,٤٢٦)		شراء استثمارات للمتاجرة
-	١,٧٩٤,٣٨٦		متحصلات من بيع استثمارات للمتاجرة
(٣٤٠,٠٨٩)	٣٠٧,٦٠٩		النقص (الزيادة) في الموجودات الأخرى
(٣٦٩,٦٤٢)	(١٥,٥١٨)		النقص في المبالغ المستحقة لمؤسسات مالية
١٢,٩٤٠,٨٢٤	٨,٢٩٧,٣٨٣		الزيادة في حسابات المودعين
٦٩٣,٤٥٤	(٢٠٤,٤٠٤)		النقص (الزيادة) في مطلوبات أخرى
٢,٩٨١,٦٥٢	٣,٥٦٢,٠٦٢		النقد من العمليات
(٣,٠٠٠)	(٣,٠٠٠)		مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
٢,٩٧٨,٦٥٢	٣,٥٥٩,٠٦٢		صافي النقد من الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
٧,٣٦٦	٩٤٩		الأرباح الموزعة المتصلة
(٢٩٩,٩٥٠)	(٣٢٩,٤٤٨)		شراء استثمارات متاحة للبيع
٣٧١,٠٥٠	٦١,٢٥٥		متحصلات من بيع استثمارات متاحة للبيع
(٨٢,٨٢١)	(٩٠,٦٤٠)		استثمارات في شركات زميلة
١٤٠,٢٨٠	-		متحصلات من تصفية شركة زميلة
(٣,٦٤٤)	-		إضافات إلى استثمارات في عقارات
٥٣,١٩٢	-		متحصلات من بيع استثمارات في عقارات
(٤٣٣,١٤٤)	(٧٥,٨٠٠)	٢٣	شراء ممتلكات قيد التطوير
٣٤٩,٣٦٨	٧٧,٤٨٥	٩	متحصلات من بيع ممتلكات قيد التطوير
(١٠٦,٠٦٥)	(٢٨٠,٢٥٥)	٢٥	شراء ممتلكات ومعدات
١٠٦	٢٩		متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
(٤,٢٦٢)	(٦٣٦,٤٢٥)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
(٦٠,٠٠٠)	(١٢٠,٠٠٠)	٣٥	أرباح مدفوعة لصكوك من الشق الأول
٢,٠٠٠,٠٠٠	-		متحصلات من حكومة أبوظبي مقابل إصدار صكوك من الشق الأول
-	٢,٧٥٤,٣٧٥	٣٠	متحصلات من إصدار الصكوك (ثاني إصدار)
-	(٢٥٢,٨٥٢)	٣٠	إعادة شراء صكوك (ثاني إصدار)
(٤٠٢,٦١١)	(٢,٥٤٢)		توزيعات أرباح
(١,٠٢٨)	(١,٠٢٨)		توزيعات أرباح للأعمال الخيرية
١,٥٣٦,٣٦١	٢,٣٧٧,٩٥٣		صافي النقد من الأنشطة التمويلية
٤,٥١٠,٧٥١	٥,٣٠٠,٥٩٠		الزيادة في النقدية وشبه النقدية
٦,١٤٤,٥٦٢	١٠,٦٥٥,٣١٣		النقدية وشبه النقدية كما في ١ يناير
١٠,٦٥٥,٣١٣	١٥,٩٥٥,٩٠٣	٤٠	النقدية وشبه النقدية كما في ٣١ ديسمبر
=====	=====		أنشطة التدفقات النقدية من أرصدة وودائع الوكالة لدى المصارف ومؤسسات مالية أخرى، المراجعة والمضاربة مع المؤسسات المالية، التمويل، الصكوك الإسلامية وودائع العملاء
٢,٧٠٦,٠٣٤	٣,٤٥٤,٥٧٠		الأرباح المستلمة
=====	=====		الأرباح المدفوعة للمودعين وحاملي الصكوك
٧٦٠,٥٢٧	٧٩٧,٣٩٩		
=====	=====		

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

١ الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تأسس مصرف أبوظبي الإسلامي - ش م ع ("المصرف") في إمارة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة كشركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) ووفقاً للمرسوم الأميري رقم ٩ لسنة ١٩٩٧.

يقوم المصرف وشركاته التابعة ("المجموعة") بتقديم جميع الخدمات المصرفية، التمويلية والاستثمارية من خلال أدوات مالية متنوعة مثل المراقبة، الاستصناع، المضاربة، المشاركة، الإجارة، الوكالة والصكوك وأدوات أخرى. إن أعمال المصرف تتم وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، التي تحرم الربا، ووفقاً لعقود تأسيس الشركات التابعة للمجموعة.

بالإضافة إلى المكتب الرئيسي في أبوظبي، يمتلك المصرف ٦٦ فرع في دولة الإمارات العربية المتحدة. إن هذه البيانات المالية الموحدة تتضمن نشاطات المكتب الرئيسي للمصرف، الفروع، الشركات التابعة والشركات الزميلة.

إن عنوان المكتب الرئيسي المسجل للمصرف هو ص.ب. ٣١٣، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

تم اعتماد إصدار البيانات الموحدة للمجموعة من قبل مجلس الإدارة في ١٤ فبراير ٢٠١١.

٢ تعريفات

المصطلحات التالية هي المستخدمة في البيانات المالية الموحدة وتعريفاتها محددة كالآتي:

المراقبة

هي عقد تباع المجموعة بموجبه للمتعامل أصلاً عينياً أو سلعة أو سهما مملوكاً لها وفي حيازتها (حقيقة أو حكماً) وذلك مقابل ثمن بيع يتكون من تكلفة الشراء وهامش ربح متفق عليه.

الاستصناع

هو عقد بين المجموعة (الصانع) والمتعامل (المستصنع) تباع بموجبه عينا تصنعها له بحيث يتفقان على مواصفاتها الدقيقة وثمان البيع وأجله وتاريخ التسليم، وتكون الصناعة والمواد اللازمة على المجموعة. تقوم المجموعة بتطوير (صناعة) العين محل عقد الاستصناع بنفسها أو من خلال مقاول تتعاقد معه ومن ثم تقوم بتسليمها للمتعامل بنفس المواصفات المتفق عليها في تاريخ التسليم المتفق عليه.

الإجارة

عقد تؤجر المجموعة (المؤجر) بموجبه للمتعامل (المستأجر) أصلاً عينياً (أو خدمة) معيناً بذاته (تملكه المجموعة أو استأجرته) أو موصوفاً في الذمة، لمدة معلومة ومقابل أقساط إيجار محددة، وقد تنتهي الإجارة لأصل عيني بتمليك المستأجر الأصل المؤجر بتعاقد مستقل ناقل للملكية.

القرض الحسن

القرض الحسن هو تمويل من غير ربح يهدف لتمكين المقترض من استخدام الأموال لفترة معينة على أن يقوم بسداد نفس مبلغ القرض عند أجل القرض.

٢ تعريفات (تتمة)

المشاركة

هي عقد بين المجموعة والمتعامل يساهمان بموجبه في مشروع استثماري معين، قائم أو جديد، أو في ملكية أصل معين (كعقار)، إما بصفة مستمرة إلى نهاية العقد أو باتخاذ ترتيبات تتناقص بموجبها حصة المجموعة بحيث تنتهي بتملك المتعامل لمحل المشاركة بشكل كامل (المشاركة المتناقصة). يتم اقتسام الأرباح حسب العقد المبرم بين الطرفين ويتحملان الخسارة بنسبة حصصهما في رأس مال المشاركة.

المضاربة

هي عقد بين المجموعة والمتعامل بحيث يقدم بموجبه أحد الطرفين (رب المال) مبلغاً معيناً من المال ويقوم الطرف الآخر (المضارب) باستثماره في مشروع أو نشاط معين ويوزع الربح بين الطرفين حسب الحصص الشائعة المتفق عليها في العقد، ويتحمل المضارب الخسارة في حالة التعدي والتقصير أو مخالفة أي من شروط عقد المضاربة وإلا فهي على رب المال.

الوكالة بالاستثمار

هي عقد بين المجموعة والمتعامل بحيث يقدم أحد الطرفين (الأصيل - الموكل) للآخر (الوكيل) مبلغاً من المال ويوكل باستثماره حسب شروط وبنود محددة وتكون عمولة الوكيل محدّدة بمبلغ مقطوع وقد يضاف إليها ما زاد عن نسبة محددة من الربح المتوقع كربح تحفيزي للوكيل على حسن الأداء. يتحمل الوكيل الخسارة في حالة التعدي أو التقصير أو مخالفة أي من شروط وبنود عقد الوكالة، وإلا فهي على الأصيل.

الصكوك

وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أصل معين (مؤجر، أو سيؤجر سواء كان قائماً أو موصوفاً في الذمة) أو في ملكية حقوق مترتبة على بيع أصل قائم بعد أن يملكه حملة الصكوك، أو في ملكية سلعة مترتبة في الذمة، أو في ملكية مشروعات تدار على أساس المضاربة أو الشركة، وفي كل هذه الحالات يكون حملة الصكوك مالكيين لحصصهم الشائعة من الأصول المؤجرة، أو من الحقوق أو السلع المترتبة في الذمة، أو من أصول مشروعات الشركة أو المضاربة أو غيرها.

٣ أساس الإعداد

٣.١.أ إفادة التقيد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية كما تقرها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمجموعة ومتطلبات القانون الاتحادي رقم ٨ سنة ١٩٨٤ دولة الإمارات العربية المتحدة (بصيغة معدلة).

٣.١.ب العرف المحاسبي

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الاستثمارات المحتفظ بها لغرض المتاجرة، استثمارات منحة للبيع، والبدائل الشرعية للمشتقات المالية والتي تم قياسها بقيمتها العادلة والأرض التي تم إدراجها بالقيمة المعاد تقييمها.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة بدينهم الإمارات العربية المتحدة (الدرهم) وهي العملة التي يتداول بها المصرف. لقد تم عرض المبلغ لأقرب ألف، إلا إذا تم الإشارة إلى غير ذلك.

٣ أساس الإعداد

ج.٣،١ أساس توحيد البيانات المالية

تتكون البيانات المالية الموحدة من البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له التالية:

النشاط	بلد المنشأ	نسبة الشراكة	
		٢٠٠٩	٢٠٠٨
أبوظبي الإسلامي للأوراق المالية			
ذ.م.م.			
شركة بروج العقارية ذ.م.م.			
أديب انفست ١			
أديب صكوك كومبني ليمتد			
شركة كوانر للخدمات ذ.م.م.			
خدمات الوساطة في الأسهم	الإمارات العربية المتحدة	% ٩٥	% ٩٥
استثمارات في العقارات	الإمارات العربية المتحدة	% ١٠٠	% ١٠٠
خدمات الوساطة في الأسهم	بي في أي	% ١٠٠	% ١٠٠
إصدار صكوك	جزر الكيمان	—	—
تزويد القوى العاملة	الإمارات العربية المتحدة	% ١٠٠	% ١٠٠

إن الشركة التابعة هي شركة يمكن للمصرف أن يمارس عليها السيطرة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بمتابعة إجراءاتها المالية والعملية للاستفادة من نشاطها. تتضمن البيانات المالية الموحدة عمليات الشركات التابعة التي يسيطر عليها المصرف. يتم توحيد الشركات التابعة عند تاريخ الاستحواذ، وهو التاريخ الذي بموجبه يصبح للمصرف قدرة السيطرة على هذه الشركات. يتوقف المصرف عن توحيد الشركات التابعة في التاريخ الذي تتوقف عنده قدرة المصرف على السيطرة.

البنك ليس لديه أي عقد مباشر في أديب صكوك كومبني ليمتد و تعتبر شركة تابعة بحكم سيطرة.

تم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة في تواريخ متوافقة مع تلك التي يتبعها المصرف وباستخدام سياسات محاسبية متوافقة. تم استبعاد جميع الأرصدة، المعاملات، الإيرادات والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات بين شركات المجموعة.

تمثل حقوق الملكية غير المسيطرة الحصة الغير مملوكة من قبل المجموعة في صافي الأرباح وصافي الموجودات في الشركات التابعة. يتم إدراج حقوق الملكية غير المسيطرة منفصلة في بيان الدخل الموحد وفي بيان المركز المالي الموحد ضمن حقوق المساهمين منفصلة عن حقوق مساهمي المصرف.

٣،٢ التغيرات في السياسات المحاسبية

المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة

قامت المجموعة خلال السنة بتبني المعايير الجديدة وتفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة التالية كما في أو بعد ١ يناير ٢٠١٠:

- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ (المعدل) دمج الأعمال ومعايير المحاسبة الدولي رقم ٢٧ البيانات المالية المستقلة والموحدة (المعدل) اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٩
- معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية: الاعتراف والقياس - بنود الحماية المؤهلة اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٩.
- لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ١٧: توزيع الأصول غير النقدية على المالكين اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٠٩.
- تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية (مايو ٢٠٠٨ وأبريل ٢٠٠٩).

٣,٢ التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة (تتمة)

الآثار الرئيسية لهذه التغيرات هي كما يلي:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ (المعدل) دمج الأعمال ومعايير المحاسبة الدولي رقم ٢٧ (البيانات المالية المستقلة والموحدة) (المعدل)

يقدم هذا المعيار تغييرات هامة في حساب دمج الأعمال التي حصلت بعد أن أصبح المعيار نافذاً. تؤثر التغييرات على تقييم حقوق الملكية غير المسيطرة واحتساب تكاليف المعاملات والاعتراف المبدئي والقياس اللاحق للالتزامات المحتملة واندماج الأعمال المحقق ضمن المراحل. سوف تؤثر هذه التغييرات على قيمة الشهرة المحققة والنتائج المدرجة في الفترة التي وقع فيها الاقتناء والنتائج المستقبلية المدرجة.

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧ (المعدل) أن يتم احتساب التغير في أسهم الملكية لشركة تابعة (دون فقدان السيطرة) كمعاملة مع المالكين بصفتهم المالكين. لذلك، لن تنتج عن هذه المعاملات شهرة ولن ينتج عنها ربح أو خسارة. بالإضافة إلى ذلك، يغير المعيار المعدل احتساب الخسائر التي تتكبدها الشركة التابعة وكذلك فقدان السيطرة على الشركة التابعة. تؤثر التغييرات من خلال المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ (المعدل) ومعايير المحاسبة الدولي رقم ٢٧ (المعدل) على استحواذ أو فقدان السيطرة على الشركات التابعة والمعاملات مع حقوق الملكية غير المسيطرة بعد ١ يناير ٢٠١٠.

المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ الأدوات المالية : الاعتراف والقياس - بنود الحماية المؤهلة يوضح التعديل أنه يسمح للشركة بتخصيص جزء من تغيرات القيمة العادلة أو تقلب التدفقات النقدية للأدوات المالية كبند محمي. ويشمل ذلك أيضاً تخصيص التضخم المالي باعتباره حماية من المخاطر أو جزء منها في حالات معينة.

لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ١٧: توزيع الأصول غير النقدية على المالكين يقدم هذا التفسير توجيهات بشأن حساب الترتيبات التي تقوم المجموعة بموجبها بتوزيع الأصول غير النقدية للمساهمين كتوزيع للاحتياطات أو الأرباح.

تحسينات على المعايير الدولية للتقارير المالية في شهر مايو ٢٠٠٨ وأبريل ٢٠٠٩ أصدر المجلس الدولي لمعايير المحاسبة الدولية مجموعة من التعديلات على معاييرها بهدف أساسي هو إزالة المفارقات وتفسير النصوص. توجد أحكام انتقالية منفصلة لكل معيار.

٣,٣ معايير صادرة وغير نافذة

إن المعايير الصادرة والتي لم تدخل بعد حيز التنفيذ حتى تاريخ إصدار البيانات المالية للمجموعة مدرجة كالتالي:

معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤: إفصاحات أطراف ذات علاقة (معدل)

معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ الأدوات المالية: العرض - تصنيف المسائل المتعلقة بالحقوق (وتعديلاته)

٣,٣ معايير صادرة وغير نافذة (تتمة)

معياري التقارير المالية الدولية رقم (٩) - الأدوات المالية

لم يقيم البنك بتطبيق المعيار رقم (٩) - الأدوات المالية والذي سيصبح نافذاً للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣. يستبدل هذا المعيار معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩) كلياً. ويقوم بتحسين وتبسيط الطريقة المتبعة لتصنيف وقياس الموجودات المالية مقارنة مع متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) - الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. إن هذا المعيار يطبق نهجاً ثابتاً في تصنيف الموجودات المالية ويستبدل الفئات العديدة من الموجودات المالية المستخدمة حالياً في معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩)، والتي لكل منها معايير تصنيف خاصة.

تقوم الإدارة حالياً بتقييم تأثير تبني هذه المعايير والتفسيرات على البيانات المالية الموحدة وأداء المجموعة.

٣,٤ القرارات والتقديرات الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب من الإدارة أن تقوم بوضع التقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيقات السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات الطارئة. كما تؤثر هذه التقديرات والافتراضات على الإيرادات والمصروفات والمخصصات بالإضافة للتغيرات في القيمة العادلة.

قد تؤثر تلك الأحكام والتقديرات والافتراضات على المبالغ المعلنة في السنوات المالية التالية. ويتم بصورة مستمرة تقييم تلك التقديرات والأحكام وهي تركز على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى عديدة. ولتخفيض أثر عامل الموضوعية، قامت المجموعة بوضع معايير محددة لتتمكن من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية. وبما أن التقديرات تركز على الأحكام فإن النتائج الفعلية قد تختلف مما قد يؤدي إلى تغييرات مستقبلية في تلك المخصصات.

خسائر الانخفاض على الموجودات المالية

تقوم المجموعة بمراجعة موجوداتها المالية بصفة دورية لتحديد مدى لزوم إدراج مخصص للانخفاض في بيان الدخل الموحد المتعلق بأي موجودات غير منتجة. بصفة خاصة، فإن القرارات من قبل الإدارة مطلوبة لتقدير حجم ووقت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصص المطلوب. إن هذه التقديرات ضرورية وتعتمد على الافتراضات حول إمكانية التخلف والخسائر المحتملة وقيمة الضمان الأساسي وتكاليف الاسترداد. قد تكون النتائج الفعلية مختلفة وقد يؤدي هذا لتغيرات مستقبلية في هذه المخصصات.

مخصصات انخفاض جماعية للموجودات التمويلية

بالإضافة للمخصصات المحددة مقابل التمويلات الفردية والهامة، فإن المصرف يسجل مخصص انخفاض جماعي مقابل الموجودات التمويلية التي لا تكون بحاجة إلى مخصص انخفاض محدد، عندما يكون هناك خطر أعلى عليها مقارنة بتاريخ منحها. إن هذا المخصص العام مبني على الانخفاض في التقييم الداخلي للموجود أو الاستثمار منذ تاريخ منحه أو شراؤه. إن هذه التقييمات الداخلية تأخذ في عين الاعتبار الانخفاض في تقييم مخاطر الدولة، القطاع الصناعي والتراجع التقني، وكذلك الانخفاض أو ضعف التدفقات النقدية المتوقعة.

٣،٤ القرارات والتقديرات الهامة (تتمة)

الاعتمادات

إن طبيعة هذه الاعتمادات تجعل حلها معتمداً على إمكانية وقوع، أو عدم وقوع، حدث ما أو أكثر من حدث في المستقبل. إن تقييم احتمال تحقق هذه الاعتمادات ينطوي، وإلى درجة كبيرة، على حكم تقديري وعلى توقعات نتائج أحداث مستقبلية.

انخفاض قيمة الاستثمارات

تعامل المجموعة الاستثمارات المتاحة للبيع كاستثمارات منخفضة القيمة عند حدوث تدني مهم أو طويل الأمد في القيمة العادلة لها إلى ما دون التكلفة أو عندما يكون هناك دليل موضوعي آخر على انخفاض القيمة. إن تحديد ما هو "مهم" أو "طويل الأمد" يتطلب قراراً مهماً من الإدارة، والذي لأجله تأخذ الإدارة في الاعتبار بجانب عوامل أخرى، التغيرات في أسعار الأسهم المدرجة في الأسواق المالية وأصول الشركات بالنسبة للأسهم غير المدرجة.

الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق

تتبع المجموعة الإرشادات الخاصة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ "الأدوات المالية: الاعتراف والقياس" فيما يتعلق بتصنيف الموجودات المالية غير المشتقة ذات الدفعات الثابتة أو المحددة وذات تواريخ الاستحقاق الثابتة على أنها موجودات محتفظ بها للاستحقاق. ويتطلب هذا التصنيف وضع الأحكام الهامة. ولوضع هذه الأحكام تقوم المجموعة بتقييم رغبتها وقدرتها على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى الاستحقاق. وإذا لم تتمكن المجموعة من الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى الاستحقاق، إلا لظروف محددة، ويتوجب إعادة تصنيف الفئة بكاملها على أنها استثمارات متاحة للبيع. ويتم بالتالي قياس الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المطفأة.

التزامات التأجير التشغيلي - المجموعة كمؤجر

قامت المجموعة بالدخول في عمليات تأجير لمحفظة الاستثمارات في عقارات. إنه في تقدير المجموعة، وبناءً على تقييم شروط التأجير، بأنها لا زالت تحتفظ بالجزء الأكبر من المخاطر والمنافع المتعلقة باقتناء هذه العقارات ولذلك قررت إدراج هذه العقود في البيانات المالية على أنها عقود تأجير تشغيلي.

استثمارات وممتلكات قيد التطوير

لقد قامت المجموعة بتعيين مقيم عقارات مستقل لتزويدها ببيانات موثوقة عن القيم العادلة للاستثمارات في عقارات كما في تاريخ التقرير، لأغراض عرضها في الإيضاحات. لقد تم إدراج أسس التوقعات والطريقة المستخدمة للمقيم المستقل في إيضاح رقم (٢٢، ٢٣).

القيم العادلة للأدوات المالية

في حال عدم وجود أسواق نشطة لتحديد القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي الموحد، يتم تحديد القيم العادلة بناءً على طرق تقييم منها تخفيض التدفقات النقدية. يتم استخدام معطيات متاحة من الأسواق المالية عند الإمكان. في حال لم يكن هذا ممكناً، فإن بعض التقديرات تكون مطلوبة لتحديد القيم العادلة. إن هذه التقديرات تتطلب بعض المعطيات كمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان والتقلبات. إن التغير في التقديرات حول هذه العوامل قد تؤثر في القيم العادلة المدرجة للأدوات المالية.

٣,٤ القرارات والتقديرات الهامة (تتمة)

تصنيف الممتلكات

قامت الإدارة خلال عملية تصنيف العقارات باتخاذ عدة أحكام. هناك حاجة لمثل تلك الأحكام للتمكن من تحديد ما إذا كان عقار ما مؤهل للتصنيف كاستثمار عقاري، ممتلكات وآلات ومعدات أو عقار معد لإعادة بيعه. وضعت المجموعة معايير معينة حتى تستطيع الحكم بصورة منتظمة وفقاً لتعريف الاستثمارات العقارية، الممتلكات والمنشآت والمعدات والعقارات المعدة لإعادة بيعها. عند اتخاذ أحكامها، تلجأ الإدارة إلى الشروط المفصلة والتوجيهات المتعلقة بتصنيف الممتلكات على النحو المبين في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠، وبصفة خاصة، استخدام الممتلكات على النحو الذي تحدده الإدارة.

انخفاض استثمارات في شركات زميلة

تراجع الإدارة استثماراتها في الشركات الزميلة على نحو منتظم لتحديد إن كان هناك ما يشير إلى انخفاض قيمتها. إن تحديد ما إذا كانت الاستثمارات في الشركات الزميلة قد تعرضت لانخفاض في قيمتها يستلزم من الإدارة أن تقوم بتقييم ربحية المنشأة المستثمر فيها، وسيولتها، وعجزها المالي، وقدرتها على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من تاريخ الاستحواذ وحتى المستقبل المنظور. يتم الاعتراف بالفارق بين القيمة القابلة للاسترداد المقدرة والقيمة المدرجة للاستثمار كمصروف في بيان الدخل الموحد.

مراجعة انخفاض الاستثمارات العقارية، ممتلكات قيد التطوير والمبالغ المدفوعة مقدماً مقابل شراء ممتلكات، يتم تقييم الاستثمارات العقارية والممتلكات قيد التطوير والمبالغ المدفوعة مقدماً مقابل شراء ممتلكات لانخفاض في قيمتها على أساس تقدير التدفقات النقدية للوحدات الفردية المولدة للنقد حيث يكون هناك مؤشر على أن تلك الموجودات قد تعرضت لخسارة انخفاض. يتم تحديد التدفقات النقدية بالرجوع إلى أوضاع السوق الحالية والأسعار القائمة في نهاية فترة بيان المركز المالي والاتفاقيات التعاقدية وتقديرات الأعمار الإنتاجية للموجودات والمخصومة باستخدام مجموعة من معدلات الخصم التي تعكس تقديرات السوق الحالي للقيمة الزمنية/ الحالية للنقد والمخاطر المحددة للأصل. تتم مقارنة صافي القيم الحالية بالمبالغ الدفترية لتقييم أي انخفاض محتمل.

٤ السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة التي تم تبنيها عند إعداد البيانات المالية الموحدة:

احتساب الإيرادات

مربحة

يتم إدراج إيرادات المربحة على مدى فترة العقد وفق أساس زمني محدد وبناءً على المبلغ المتبقي من تكلفة المربحة.

الاستصناع

يتم حساب عوائد الاستصناع وهامش الربح المتعلق بها (الفرق بين السعر النقدي للمصنوع للمتعامل وتكلفة استصناع المصرف الإجمالية) على أساس استحقاقاتها الزمنية.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

احتساب الإيرادات (تتمة)

الإجارة

يتم إدراج إيرادات الإجارة وفق أساس زمني على مدى فترة العقد.

المشاركة

يتم حساب الدخل من المشاركة على أساس تخفيض الرصيد على أساس زمني يعكس العائد الفعلي على الأصول (أو الأصل) أو الرصيد المتناقص.

المضاربة

يتم إدراج الدخل أو الخسارة على التمويل بالمضاربة على أساس الاستحقاق إذا كان بالإمكان قياس الدخل أو الخسائر بدقة. وبخلاف ذلك فإنه يتم إدراج الدخل عندما يتم توزيعه من قبل المضارب، بينما تسجل الخسارة في قائمة الدخل عند إعلانها من قبل المضارب.

صكوك

يتم حساب الدخل وفق أساس زمني محدد على مدى فترة الصكوك.

بيع الممتلكات

يتم إدراج الإيرادات من بيع الأراضي وفقاً لطريقة مبدأ الاستحقاق الكامل عند استيفاء الشروط التالية:

- تم اكتمال عملية البيع وتوقيع العقود؛
- أن يكون الاستثمار المبدئي للمشتري حتى تاريخ البيانات المالية، كافٍ ليكون المشتري ملتزماً بإتمام عملية الشراء؛
- أن تقوم المجموعة بنقل عوائد ومخاطر التملك للمشتري من خلال معاملة بيع. كما لا يكون للمجموعة أي تدخل جوهري في الممتلكات.

يتم تأجيل احتساب العوائد من بيع الوحدات السكنية حتى الانتهاء من أعمال البناء ويتم تسليم الوحدة إلى المشتري.

إيرادات الرسوم والعمولة

يتم إدراج إيرادات الرسوم والعمولة عندما يتم تنفيذ الخدمات ذات الصلة.

إيرادات الإيجار

يتم احتساب إيرادات الإيجارات المتعلقة بالاستثمارات في عقارات بطريقة القسط الثابت على مدى مدة العقد.

الربح من بيع الاستثمارات

يمثل الربح أو الخسارة من بيع الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو للاستحقاق الفرق بين العائد من البيع والقيمة المدرجة لهذه الاستثمارات. ويمثل الربح أو الخسارة من بيع الاستثمارات المتاحة للبيع الفرق بين العائد من البيع والتكلفة الأصلية لهذه الاستثمارات.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

احتساب الإيرادات (تتمة)

توزيعات الأرباح

يتم إدراج توزيعات الأرباح من استثمارات الأسهم عندما يكون هناك حق لتسلم هذه التوزيعات.

تكلفة بيع العقارات

تتضمن تكلفة بيع العقارات كلفة التطوير. تتضمن تكاليف التطوير تكاليف البناء والبنية التحتية.

إن تكلفة بيع الأرض تتكون من القيمة المرحلة الذي يتم تسجيلها في الدفاتر.

الأدوات المالية

(i) التصنيف

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية إلى الفئات التالية: موجودات مالية ومطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، المربحة، الإجارة، المضاربة وتمويلات إسلامية أخرى والاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق. وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف المبدئي.

موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تشمل هذه الفئة على فئتين فرعيتين: موجودات مالية أو مطلوبات مالية محتفظ بها للمتاجرة وموجودات مالية أو مطلوبات مالية مصنفة منذ البداية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. ويتم تصنيف الموجودات المالية أو المطلوبات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة إذا تمت حيازتها بصورة رئيسية بغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القصير. تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما تتم إدارة الموجودات والمطلوبات وتقييمها وإعلانها بشكل داخلي على أساس القيمة العادلة؛ أو في حال أدى التصنيف إلى إنهاء أو تقليل عدم التوافق الذي كان سوف يحدث إذا لم يتم إجراء التصنيف.

موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة

تشتمل الموجودات المالية على الأرصدة والودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية إسلامية أخرى، المربحة، الإجارة، المضاربة وتمويلات إسلامية أخرى مالية ذات دفعات ثابتة أو متوقعة وغير مدرجة في سوق نشط. تنشأ هذه الفئة عندما تقوم المجموعة بتقديم أموال مباشرة لأحد المتعاملين مع عدم وجود نية للمتاجرة في الدين. المطلوبات المالية هي المطلوبات التي تفرض على المجموعة التزامات تعاقدية بتقديم مبالغ نقدية أو موجودات مالية أخرى أو استبدال أدوات مالية تحت شروط معينة قد تكون في غير صالح المجموعة.

يتم إدراج الحسابات وودائع الوكالة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بالتكلفة ناقصاً أية مبالغ مشطوبة أو مخصصات، إن وجدت.

يتم إدراج المربحة والمضاربة مع مؤسسات مالية بالتكلفة ناقصاً المخصصات والأرباح المؤجلة.

يتكون التمويل الإسلامي من مديني المربحة، المضاربة، الإستصناع، والبطاقات الإسلامية المغطاة وتمويلات إسلامية أخرى.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

(i) التصنيف (تتمة)

موجودات مالية أو مطلوبات بالتكلفة المطفأة (تتمة)

يتم قياس وإدراج تكلفة الإستصناع في البيانات المالية الموحدة برصيد لايزيد عن المبلغ النقدي المعادل له.

يتم إدراج التمويلات الإسلامية الأخرى بالتكلفة ناقصاً أية انخفاض و أرباح مؤجلة.

يتم تقييد الإجارة كإجارة تمويلية عندما يعد المصرف ببيع الأصول المؤجرة للمستأجر من خلال عقود مستقلة ناقله للملك عند نهاية الإجارة ويترتب على ذلك نقل كافة المخاطر والمنافع المترتبة على ملكية هذه الأصول إلى ذلك المستأجر.

المحتفظ بها للاستحقاق

تتمثل الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق بالموجودات المالية ذات دفعات ثابتة أو محددة وذات تواريخ استحقاق ثابتة والتي لدى إدارة المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

المتاحة للبيع

يتم تصنيف الموجودات المالية والتي لا يتم تصنيفها تحت أي من بنود الموجودات المالية على أنها استثمارات متاحة للبيع.

(ii) الاعتراف / إيقاف الاعتراف

تقوم المجموعة بصورة مبدئية بالاعتراف بالموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المحتفظ بها للاستحقاق والموجودات المالية المتاحة للبيع في تاريخ المتاجرة ، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة.

ويتم الاعتراف بالتمويلات للعملاء في اليوم الذي يتم فيه تسليم الموجودات للطرف المقابل. يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية في التاريخ الذي تصبح به المجموعة طرفاً للأداة المتعاقد عليها.

يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية الخاصة بالتدفقات النقدية للموجودات المالية المعنية أو عند القيام بتحويل الموجودات المالية. ويتم إيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تنتهي ، أي عندما يتم تسوية الالتزام المحدد في العقد أو يتم إلغائه أو تنتهي مدته.

ويتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المحتفظ بها للمتاجرة عندما يتم بيعها ، ويتم الاعتراف بالمبالغ المدينة المترتبة والمستحقة الدفع من المشتري في التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة ببيع الموجودات. تستخدم المجموعة طريقة التعريف المحددة لتحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إيقاف الاعتراف.

(iii) القياس

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المنسوبة بشكل مباشر إلى استحواذ أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالنسبة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

iii) القياس (تتمة)

لاحقاً للاعتراف المبدئي ، فإن كافة الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم قياسها بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي سجلت مباشرة ضمن بيان الدخل الموحد.

إن الموجودات المالية التي تم تصنيفها على أنها متاحة للبيع يتم قياسها بالقيمة العادلة. كما إن الأرباح والخسائر غير المحققة عند قياس القيمة العادلة للموجودات تعتبر في بيان الدخل الشامل الآخر ويتم بيانها كجزء منفصل من حقوق الملكية حتى يتم بيع الموجودات أو استبعادها بطريقة أخرى ، أو إذا تقرر أن الموجودات قد تعرضت لانخفاض القيمة ، عندئذ فإن الأرباح أو الخسائر المعترف بها مسبقاً تعتبر في بيان الدخل الشامل الآخر ويتم تضمينها ضمن بيان الدخل الموحد. بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية ، إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة العادلة بصورة معقولة ، يتم ترحيل الاستثمار بالتكلفة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة ، في حال وجودها.

يتم قياس كافة الموجودات والمطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة وتمويلات المتعاملين والاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة. ويتم احتساب التكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي، ويتم إدراج العالوات والخصومات ، بما في ذلك تكاليف المعاملة الأولية ، ضمن القيمة المرحلة للأداة المعنية ويتم إطفائها وفقاً لمعدل الربح الفعلي للأداة.

iv) مبادئ قياس القيم العادلة

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات والبدائل الشرعية للمشتقات المالية المدرجة في الأسواق المالية ذات حركة نشطة بالرجوع إلى الأسعار السوقية المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق الاستثمار المدارة، أو وسائل الاستثمار المشابهة تبنى على أساس آخر قيمة متوفرة لصافي الموجودات كما تنشر من مديري هذه الصناديق. للاستثمارات الأخرى، حيث لا يوجد سوق نشطة، والقيمة العادلة تقام عادة على واحدة من التالي:

- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- تداول الوسطاء
- المعاملات الأخيرة
- النماذج خيار التسعير

إن القيمة العادلة المقدرة للودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق والتي تشمل الحسابات الجارية التي لا يحق لها الحصول على أية أرباح، هي تلك المبالغ التي يتم سدادها عند الطلب.

v) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي عندما يكون هناك حق قانوني قابل للتطبيق بمقاصة المبالغ المعترف بها وتكون هناك النية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

(vi) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تمويلات المتعاملين

يتم احتساب القيمة القابلة للاسترداد للتمويلات المقدمة للعملاء بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، مخصومة بمعدل الربح الفعلي الأصلي للأداة، ولا يتم خصم الأرصدة قصيرة الأجل. يتم بيان التمويلات صافية من مخصصات انخفاض القيمة. ويتم تكوين المخصصات المحددة وفقاً للقيمة المرحلة للتمويلات التي يتم تحديدها بأن قيمتها انخفضت بناءً على مراجعة دورية للأرصدة المستحقة وذلك لتخفيض هذه التمويلات لقيمتها القابلة للاسترداد. ويتم الاحتفاظ بمخصصات عامة لتخفيض القيمة المرحلة لمحاظ تمويلات مشابهة إلى قيمتها المقدرة القابلة للاسترداد بتاريخ بيان المركز المالي. ويتم الاعتراف بالتغيرات في حساب المخصصات ضمن بيان الدخل. وعندما يتبين أن التمويل غير قابل للاسترداد ويتم استنفاد كافة الإجراءات القانونية الضرورية ، يتم تحديد الخسارة النهائية ويتم حذف التمويل.

وفي حال طرأ في فترة لاحقة انخفاض على مبلغ خسارة انخفاض القيمة وكان بالإمكان ربط الانخفاض بشكل موضوعي بحدث وقع بعد تخفيض القيمة ، يتم عكس القيمة المخفضة أو المخصص من خلال بيان الدخل الموحد.

قد يطلب المصرف إن أمكن، إعادة هيكلة التمويلات المالية عوضاً عن الاستحواذ على الضمان وقد يتطلب ذلك تمديد فترة الدفع وإبرام اتفاقية مع شروط وأحكام جديدة. عندما يتم التفاوض على الأحكام الجديدة فإن التمويل لا يعتبر من ضمن متأخري السداد. تقوم الإدارة بمراجعة التمويلات المعاد هيكلتها بصورة مستمرة للتأكد من استيفاء جميع الشروط أن تتم الدفعات المستقبلية وفقاً للجدول ويتم تقييم هذه التمويلات بصورة مستمرة، منفصلة أو مجمعة للانخفاض باستخدام معدلات الربح الفعلية الأصلية للتمويلات.

الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق

إن خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق والمرحلة بالتكلفة المطفأة يتم قياسها على أنها الفرق بين القيمة المرحلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة مخصومة بمعدل الربح الفعلي الأصلي. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد ويتم إدراجها في حساب المخصص مقابل الموجودات المالية المعنية. وفي حال أدى حدث لاحق إلى تخفيض مبلغ خسائر انخفاض القيمة ، يتم عكس خسائر انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل.

الاستثمارات المتاحة للبيع

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع من خلال تحويل الفرق بين تكلفة الاستحواذ والقيمة العادلة الحالية ناقصاً خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية المعترف بها سابقاً ضمن بيان الدخل الموحد بخصمها من حقوق الملكية وإدراجها في بيان الدخل الموحد. في حال أدى حدث لاحق إلى تخفيض مبلغ خسائر انخفاض قيمة الأوراق المالية المتاحة للبيع ، يتم عكس خسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

(vi) انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم المرحلة لموجودات المجموعة بتاريخ كل بيان مالي لتحديد فيما إذا كان هنالك دليل على انخفاض القيمة. وفي حال وجود دليل على ذلك ، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في حال تجاوزت القيمة المرحلة للأصل قيمته القابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بأي انخفاض في القيمة ضمن بيان الدخل الموحد. بغرض تقييم انخفاض القيمة ، يتم تجميع الموجودات إلى أدنى مستوى يمكن أن يكون له تدفقات نقدية يمكن تحديدها بشكل منفصل (الوحدات المنتجة للنقد). تتم مراجعة الموجودات غير المالية ، باستثناء الشهرة التجارية ، التي تتعرض لانخفاض القيمة لعكس أي تغييرات قد تطرأ على انخفاض القيمة بتاريخ كل بيان مركز مالي.

استثمار في شركات زميلة

يتم احتساب استثمار المجموعة في الشركات الزميلة على أساس طريقة حقوق الملكية المحاسبية. إن الشركة الزميلة هي شركة تمارس المجموعة عليها تأثيراً مهماً. وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمار في شركة زميلة يدرج في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها التغير في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة بعد استحوادها. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة ضمن قيمة الاستثمار ولا يتم إطفائها واختبارها.

يتم إدراج حصة المجموعة من نتائج عمليات الشركات الزميلة في بيان الدخل الموحد. في حال إدراج أية تغييرات في بيان التغيرات في حقوق المساهمين للشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإدراج حصتها من أي تغير، في بيان التغيرات الموحد لحقوق المساهمين للمجموعة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة لحدود مساهمة المصرف في الشركة الزميلة.

تعد البيانات المالية للشركات الزميلة في تواريخ متوافقة مع المصرف وباستخدام سياسات محاسبية متوافقة مع السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المصرف للمعاملات أو الأحداث ذات الظروف المماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقدر المجموعة فيما إذا كان هنالك أي حاجة لإدراج خسارة انخفاض لاستثمارها في الشركة الزميلة. تقوم المجموعة كل بيان مالي بتقدير أية براهين على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد يكون منخفضاً. في حال وجدت، يتم قيد الانخفاض كالفرق بين المبلغ الممكن تحصيله للشركة الزميلة والقيمة الدفترية للاستثمار في بيان الدخل الموحد.

استثمارات في العقارات

تمثل الاستثمارات في العقارات تلك العقارات المحتفظ بها لإكتساب إيرادات إيجارات أو المحتفظ بها للاستخدام. يتم قيد الاستثمارات في العقارات بالتكلفة ناقصاً مخصص الاستهلاك المتراكم وأي مخصصات للانخفاض. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى أعمار الاستثمارات في عقارات. إن العمر الإنتاجي المقدر للمباني هو ٢٠ سنة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمارات في العقارات (تتمة)

يتم استبعاد الاستثمارات في العقارات عندما يتم بيعها أو يتم سحبها من الاستخدام بشكل كامل ولا يكون هناك أي منفعة اقتصادية مستقبلية متوقعة عند استبعادها. يتم إدراج الفرق بين صافي القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد عند الاستبعاد. تحتسب أية من الأرباح أو الخسائر عن الإستغناء أو التدني في العقارات والاستثمار في بيان الدخل الموحد.

عقارات قيد التطوير

عقارات في سياق البناء للبيع أو عقارات مكتملة الإنشاء متاحة للبيع تصنف كعقارات قيد التطوير. يتم إدراج العقارات مكتملة الإنشاء المتاحة للبيع في أقل من التكلفة أو صافي القيمة البيعية. يتم إدراج العقارات قيد التطوير بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض متراكمة. تتضمن التكلفة؛ تكلفة الأرض وتكاليف أخرى متعلقة والتي يتم رسملتها عند تنفيذ النشاطات الضرورية بغرض إعداد العقارات للاستخدام المقصود. إن صافي القيمة المحققة تتمثل بسعر البيع المتوقع ناقصاً المصاريف المتوقع تكبدها عند البيع.

تعتبر الملكية منجزة عندما ينتهي العمل من جميع النشاطات المتعلقة بالبناء، بما فيها أعمال البنية التحتية والمرافق التابعة للمشروع.

الممتلكات والمعدات

يتم إدراج الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً مخصص الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة.

يتم إدراج الأراضي بعد إعادة تقييمها في البيان المالي الموحد بعد إعادة تقييمها.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمعدات، بخلاف الأراضي المملوكة ملكاً حراً والتي لها أعمار غير ثابتة. تتوقف معدلات الاستهلاك على الأعمار الإنتاجية المقدرة التالية:

- مباني ٢٠ سنة
- أثاث وتحسينات ٧ سنوات
- أجهزة الحاسوب ومعدات مكتبية ٤ سنوات
- سيارات ٤ سنوات

يتم مراجعة المبالغ المدرجة للممتلكات والمعدات لأي انخفاض عند حدوث أي تغييرات قد تستدعي ذلك. في حال وجود كذلك حالة، يتم خفض قيمة الممتلكات والمعدات للقيم المتوقع الحصول عليها.

يتم رسملة المصاريف المتكبدة لاستبدال بند من بنود الممتلكات والمعدات إذا كان مسجلاً بشكل منفصل، ويتم شطب القيمة الدفترية للبند الذي تم استبداله. كذلك يتم رسملة المصاريف اللاحقة الأخرى فقط عند زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند المتعلق بالممتلكات والمعدات. تدرج جميع المصاريف الأخرى في بيان الدخل الموحد عند تكبد المصروفات.

يتم استبعاد بنود الممتلكات والمعدات عند بيعها أو عندما لا تكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من الاستخدام أو الاستبعاد. يتم إدراج أي خسائر أو أرباح ناتجة من استبعاد الأصل في بيان الدخل الموحد في السنة التي يتم فيها استبعاد الموجودات.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الممتلكات والمعدات (تتمة)

يتم قيد الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة ويتم تحويلها إلى الفئة المحاسبية من ممتلكات ومعدات عند الانتهاء من بنائها، ومن ثم يتم استهلاكها.

إن أي زيادة تنتج عن تقييم للأصول يتم تحميلها إلى حقوق المساهمين تحت بند إعادة التقييم. في حال نتج عن إعادة التقييم زيادة في قيمة الأصل إلى سعره الأصلي، يتم تسجيل الفرق في بيان الدخل الموحد، إلى حد الخسارة المسجلة من قبل. أما في حال نتج عن إعادة التقييم نقصاً في القيمة المسجلة، فإنه يتم عكس مخصص إعادة التقييم أولاً وإدراج باقي النقص في بيان الدخل الموحد. يتم تحميل بند إعادة التقييم مباشرة في حقوق المساهمين عند بيع الأصل.

المخصصات والمطلوبات الطارئة

يتم تكوين مخصصات عند حصول التزامات مالية على المجموعة (قانونية أو حكمية) ناتجة عن أحداث سابقة ويكون هناك احتمال لسداد الالتزام ويمكن قياس تكلفة سداده بدقة. يتم إظهار أي مخصص يمكن إسترجاعه ضمن الموجودات في حال وجود توقع أكيد بإسترجاع المبلغ من قبل المجموعة. يتم إظهار المخصصات في بيان الدخل الموحد كبند منفصل، صافياً من أي إسترجاعات.

الودائع

يتم إدراج ودائع العملاء والمطلوبات للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى بالتكلفة.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة بتوفير مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. يتم عادة احتساب هذه المكافآت على أساس فترة الخدمة للموظفين وإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

يتم احتساب المساهمات التقاعدية المستحقة الدفع لصندوق أبوظبي لمعاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية بالنسبة للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة كنسبة من رواتب الموظفين. تعتبر التزامات المصرف محدودة بهذه المساهمات والتي يتم إدراجها كمصروف عند استحقاقها.

البدائل الشرعية للمشتقات المالية

يدخل المصرف في عقود بديلة للمشتقات المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لإدارة مخاطر معدل الربح بحيث تتضمن وعداً ملزماً من طرف واحد بشراء أو بيع سلع ما بحيث يمثل ذلك بديلاً شرعياً للمبادلات التقليدية. يتم مبدئياً إدراج الأدوات المالية بالتكلفة، والتي تمثل القيمة العادلة في تاريخ العقد ويتم لاحقاً إعادة قياسها بقيمتها العادلة. تدرج جميع البدائل الشرعية للمشتقات المالية من طرف واحد بالقيمة العادلة الموجبة كموجودات بينما تدرج بالقيمة العادلة السالبة كمطلوبات. يتم تحديد القيمة العادلة لهذه الأدوات إما بالرجوع إلى الأسعار السوقية المعلنة أو بناء على التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير معترف بها.

يدخل المصرف في تحوطات التدفقات النقدية والتي تغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة إما بمخاطر معينة متعلقة بموجودات أو مطلوبات أو بمعاملة مستقبلية متوقع حصولها وسيكون لها تأثير على صافي الربح المستقبلي.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

البدائل الشرعية للمشتقات المالية (تتمة)

من أجل الاستيفاء لمتطلبات محاسبة التحوط ، فإنه يتوقع من أدوات التحوط أن تكون عالية الفعالية ، بحيث تعادل أي تغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأداة التي يتم التحوط لها، ويجب أن يكون من الممكن قياسها بدقة. في بداية معاملة التحوط ، يقوم المصرف بتوثيق طبيعة وأهداف واستراتيجيات إدارة المخاطر بالإضافة إلى تعريف أدوات التحوط والأدوات الأخرى المتعلقة بها وطريقة تقييم المصرف لفعالية علاقة التحوط لاحقاً. يتم تقييم وتحديد فعالية التحوط بصورة مستمرة.

تحوط التدفقات النقدية

إن الجزء الفعال لتغيرات القيمة العادلة للمشتقات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تتوفر فيها شروط محاسبة التحوط ، يتم إدراج الربح أو الخسارة من إدارة التحوط ضمن احتياطي تحوط التدفقات النقدية في حقوق المساهمين. أما الجزء غير الفعال فيتم إدراجه ضمن بيان الدخل الموحد. يتم تحويل المبالغ المتراكمة في حقوق المساهمين في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تؤثر فيها معاملة التحوط على بيان الدخل. بينما إذا نتج احتساب أو إقرار بموجبات أو مطلوبات غير مالية من المعاملات المتوقعة حصولها مستقبلاً، فإنه يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المؤجلة ضمن حقوق المساهمين يتم تضمينها في القياس المبدئي لتكلفة الموجودات أو المطلوبات. عندما تنتهي مدة الأدوات المالية المشتقة التي استعملت للحماية أو يتم بيعها أو عندما تتوقف عن الخضوع لمحاسبة الحماية، فإن الأرباح والخسائر المتراكمة ستبقى في حقوق المساهمين إلى حين حدوث المعاملة المتوقعة حصولها، وفي حالة الموجودات أو المطلوبات غير المالية أو إلى حين تأثير المعاملة المتوقعة حصولها على بيان الدخل الموحد. عندما يتم استبعاد حدوث المعاملة المتوقعة حصولها فإن يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين مباشرة إلى بيان الدخل الموحد كأرباح أو خسائر من المتاجرة.

الزكاة

يتم إحتساب الزكاة وفقاً عقد تأسيس المصرف ويتم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف. كما جاء في عقد تأسيس المصرف، إن دفع الزكاة هي من مسؤولية حاملي الأسهم حسب عقد تأسيس المصرف.

يتم حساب الزكاة للسهم حسب المعيار المحاسبي رقم ٩ لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف.

حسب عقد تأسيس المصرف، إن مسؤولية المجموعة تنحصر في حساب الزكاة للسهم ودفع الزكاة هو من مسؤولية حاملي الأسهم (إيضاح رقم ٣٩).

توزيع الأرباح

يتم حساب و توزيع أرباح أو خسائر الحسابات المبنية على صيغة المضاربة وفق عقد الخدمات المصرفية بين المصرف وأصحاب هذه الحسابات. إن الإستثمارات في الشركات التابعة هي من أموال المساهمين، بالتالي لا يتم توزيع الأرباح أو الخسائر من الشركات التابعة على حسابات الإستثمار. ويتم تمويل الإستثمارات في الشركات الزميلة من أموال المساهمين وأموال أصحاب حسابات الإستثمار، وبالتالي فإن الأرباح والخسائر من الشركات الزميلة يتم توزيعها على المساهمين وأصحاب حسابات الإستثمار. يتم احتجاز جزء من أرباح أصحاب حسابات المضاربة المحققة ضمن حساب "احتياطي تعديل الأرباح" ويتم استخدامه فيما بعد للمحافظة على توزيعات الأرباح على أصحاب هذه الحسابات عند مستويات محددة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

توزيع الأرباح (تتمة)

ويتبع نفس التوزيع المفصل للإيرادات والمصاريف على حسابات الوكالة بالاستثمار، ويحصل المصرف (الوكيل) على الأرباح التي تزيد عن الربح المتوقع والأجرة الثابتة كربح تحفيزي.

النقدية وشبه النقدية

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، تتكون النقدية وشبه النقدية من نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية، مستحقات على المصارف ومديونيات مرابحات السلع الدولية. تتكون شبه النقدية من الاستثمارات السائلة قصيرة الأجل التي يكون بالإمكان تحويلها ببسر إلى مبالغ نقدية والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل.

تاريخ المتاجرة والسداد المحاسبي

يتم قيد مشتريات ومبيعات الموجودات المالية في تاريخ السداد، وهو التاريخ الذي يمكن فيه نقل ملكية الأصول إلى الطرف المقابل. يتم قيد المشتريات والمبيعات للموجودات المالية المطلوب نقل ملكيتها خلال فترة محددة بناءً على أحكام اتفاقيات السوق.

الدخل المحرم

وفق قرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف فإنه يتوجب على المجموعة ألا تدخل في أي من المعاملات والأنشطة غير المقبولة شرعاً، كما يجب عليها تحديد الدخل الناتج من مصادر غير مقبولة حسب مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وتقييد هذه المبالغ في حساب منفصل يتم صرفه في أوجه الخير تحت إشراف الهيئة الشرعية. (باعتباره مبلغ تطهير)

الموجودات الائتمانية

إن الموجودات المحتفظ بها كأمانات أو بصفة ائتمانية لا تعتبر كموجودات للمصرف وبالتالي، لم يتم إدراجها في البيانات المالية الموحدة.

العملات الأجنبية

يتم إظهار البيانات المالية للمجموعة بدرهم الإمارات العربية المتحدة، وهي العملة التي تتعامل بها المجموعة. إن درهم الإمارات العربية المتحدة هي العملة التي تستخدمها المجموعة في أماكن عملها الرئيسية. كل شركة في المجموعة تقوم بتحديد عملتها الرئيسية وتقوم بإدراج جميع معاملاتها في بياناتها المالية بتلك العملة. يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. تحول الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية بتاريخ بيان المركز المالي حسب أسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. إن أية أرباح أو خسائر تنتج عن التغييرات في أسعار الصرف في وقت لاحق لتاريخ المعاملة يتم تثبيتها في بيان الدخل الموحد. يتم تحويل المبالغ المتعلقة بموجودات أو مطلوبات غير مالية والمدرجة بقيمة العادلة حسب سعر الصرف السائد عند تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالعمليات الأجنبية إلى الدرهم حسب سعر الصرف السائد في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، ويتم تحويل المعاملات المتعلقة ببيان الدخل حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. يتم تحويل الفروقات الناتجة عن عملية التحويل إلى بند منفصل ضمن حقوق المساهمين. عند استبعاد أي من العمليات الأجنبية، يتم تحويل المبالغ المتراكمة عن فروقات التحويل إلى بيان الدخل الموحد.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالعمليات الأجنبية إلى الدرهم حسب سعر الصرف السائد في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، ويتم تحويل المعاملات المتعلقة ببيان الدخل حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. يتم تحويل الفروقات الناتجة عن عملية التحويل إلى بند منفصل ضمن حقوق المساهمين. عند استبعاد أي من العمليات الأجنبية، يتم تحويل المبالغ المتراكمة عن فروقات التحويل إلى بيان الدخل الموحد.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الضمانات المالية

يقوم المصرف بتقديم ضمانات مالية في سياق الأعمال المعتادة. تتكون الضمانات المالية من الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان و أوراق القبول. يتم إدراج الضمانات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة ضمن المطلوبات الأخرى. لاحقاً لتاريخ الإدراج، يتم قياس الضمانات المالية بالقيمة العادلة الأولية، ناقصاً، الإطفاء المتراكم المحسوب لتضمين الرسوم في بيان الدخل الموحد ضمن "صافي الرسوم والعمولات" على مدى عمر الضمان، و أحسن تقدير للمصروفات المتوقعة لدفع أية مستحقات مالية قد تنتج عن إصدار الضمان.

إن أية مبالغ دائنة قد تنتج عن الضمانات المالية يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد ضمن "خسائر التمويلات". يتم إدراج أية ضمانات مالية دائنة في بيان الدخل الموحد ضمن " صافي الرسوم والعمولات" عند التخلص من الضمانات، إلغائها أو نفاذ مفعولها.

إعداد تقارير القطاعات

تم عرض معلومات عن القطاع بالنسبة إلى قطاع الأعمال والقطاع الجغرافي بالطريقة نفسها التي تعرض داخلياً إلى إدارة المصرف.

٥ الدخل من المربحة، المضاربة، الإجارة وتمويلات اسلامية أخرى

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٥٣٨,٢١٣	٦١٥,٩٧٤	مربحة مركبات
٢٩١,٤٥٩	٢٥٥,٩١٦	مربحة بضائع
٢٦٠,٧٩٧	٤٩٤,٩٥٥	مربحة أسهم
١٧٨,٥١٥	٢٣٣,٣٥٧	مربحة سلع - الخير
٩٩,١٦٧	٦٧,٢٤٨	مربحة أخرى
<u>١,٣٦٨,١٥١</u>	<u>١,٦٦٧,٤٥٠</u>	
١٦٧,٧٤٢	١٨٩,٨٧١	المضاربة
١,٠٧٨,٣٣٣	١,٤٠٨,٣٢٣	الإجارة
٩٨,٦٨٦	١٥٨,٤٤٨	البطاقات الإسلامية المغطاة
٢٩,١٣٢	٢٨,٩١٣	الاستصناع
<u>٢,٧٤٢,٠٤٤</u>	<u>٣,٤٥٣,٠٠٥</u>	

٦ إيرادات استثمارات

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٢,٧٠٣	٣٦,٢٧٢	الدخل من الصكوك الإسلامية
٣,٥١٩	٣٣,٢٢٠	الدخل من موجودات استثمارية أخرى
٧,٣٦٦	٩٤٩	توزيعات الأرباح
١١,٢٨٨	٢٥	أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع
(٥,٣٧٨)	٢,٢٠٥	أرباح (خسائر) محققة من بيع استثمارات لغرض المتاجرة
-	٣,٠٢٨	الأرباح الغير محققة لاستثمارات لغرض المتاجرة
٣٩,٤٩٨	٧٥,٦٩٩	

٧ إيرادات الرسوم والعمولات، صافي

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٨٤,٤٧٠	١٤٢,١٦٠	إيرادات الرسوم والعمولات:
٥٠,٣٧٧	٦١,٦٤٦	إيرادات الرسوم والعمولات على البطاقات
٣٥,٧٧٧	٦٦,٢٩٦	إيرادات الرسوم والعمولات المتعلقة بالأعمال
٢٩,٤٢٨	٤٠,١٢٩	رسوم خدمات الحسابات
٧,٢٣٧	٣٠,٢٧٧	رسوم إدارة مشاريع و ممتلكات
٢٢,٠١٥	١٧,٣٧٠	مشاركة المخاطر وترتيب الرسوم
٤٦,٣٧٧	٤٩,٦٩٥	رسوم وعمولات عمليات وساطة
		رسوم وعمولات أخرى
٢٧٥,٨٨١	٤٠٧,٥٧٣	مجموع إيرادات الرسوم والعمولات
(٣٥,٣٨٠)	(٤٧,٦٣٩)	مصاريف الرسوم والعمولات:
(٤١,٩٢٧)	(١٦,٦٠٩)	المصاريف المتعلقة بالبطاقات
(٧٧,٣٠٧)	(٦٤,٢٤٨)	مصاريف رسوم وعمولات أخرى
١٩٨,٥٧٤	٣٤٣,٣٢٥	مجموع مصاريف الرسوم والعمولات
		مجموع إيرادات الرسوم والعمولات، صافي

٨ الربح من استثمارات عقارية

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٥٣,١٩٢	-	عائدات من بيع استثمارات عقارية
(١٢,٤٥٤)	-	ناقصا: القيمة كما في تاريخ البيع
٤٠,٧٣٨	-	الربح من بيع استثمارات عقارية
٥,٤٣٢	٥,٢٦٥	إيجارات مكتسبة
(٧,٢٧٠)	-	مصاريف مباشرة أخرى
٣٨,٩٠٠	٥,٢٦٥	

٩ الربح من استثمارات في عقارات قيد التطوير

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٣٤٩,٣٦٨	٧٧,٤٨٥	الإيرادات من بيع عقارات قيد التطوير
(٢٠٥,٨٩٤)	(٤٣,٨٨٢)	ناقصاً: تكلفة عقارات مبيعة
١٤٣,٤٧٤	٣٣,٦٠٣	الربح من بيع عقارات قيد التطوير
(٢١,١٢١)	(٣٧,٩٠٣)	مخصص ضمانات الإيجار
(٢٢,٥٠٨)	-	نفقات مباشرة أخرى
٩٩,٨٤٥	(٤,٣٠٠)	
=====	=====	

تمثل هذه المخصصات وعدا بضمان الحد الأدنى للدفعات الإيجارية من قبل شركة تابعة للمصرف لصالح مشتري العقارات وقت شرائها. ويتم حساب هذه الإيجارات الموعود بضمانها على أساس الفرق بين ما هو موعود بضمانه وما هو متوقع من دفعات إيجارية.

١٠ تكاليف الموظفين

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٥٨١,٥١٨	٧٢٠,٥٦٩	الأجور والمرتبات
٣٢,٨١٢	٤٥,٣٥١	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
١٩,٦٩٩	٢٦,٨٩٥	تكاليف موظفين أخرى
٦٣٤,٠٢٩	٧٩٢,٨١٥	
=====	=====	

١١ مصاريف عمومية وإدارية

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٥٩,٢٨٣	٩٦,٥٩٦	مصاريف قانونية ومهنية
٩٢,٠٤٨	١١٦,١٨١	مصاريف مكتبية
٧٣,٤٤٣	٩٥,٥١٨	مصاريف تسويق وإعلانات
٢١,٣١٣	٤١,٧٥٠	مصاريف اتصالات
١٤,٥٨٨	٢١,١٤٣	مصاريف متعلقة بالتقنية
٤٥,٤٢٩	٦٠,٠٢٢	مصاريف تشغيلية أخرى
٣٠٦,١٠٤	٤٣١,٢١٠	
=====	=====	

١٢ مخصص الانخفاض، صافي

٢٠٠٩	٢٠١٠	إيضاحات
ألف درهم	ألف درهم	
١٨٦,٢٩٨	٣٨,٩٠٢	١٧ مرابحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
٩٦١,٣٠١	٥٥٨,٥٥٩	١٨ مرابحة وتمويلات إسلامية أخرى
٢٠١,١٦٣	(١,٢٩٧)	١٩ تمويلات الإجارة
٥٧,٦٢٩	٥٠,٦٢١	٢٠ الاستثمارات، صافي
-	١٨,٠٨٢	٢٢ استثمارات العقارات
٤٢,٤٢٨	٨٤,٣٤٥	٢٤ موجودات أخرى
<u>١,٤٤٨,٨١٩</u>	<u>٧٤٩,٢١٢</u>	

يشمل رصيد مخصص الإنخفاض ١١٩,٤٥٨ ألف درهم (٢٠٠٩: ٤٠,٨٦٤ ألف درهم) متعلقة بشركة بروج العقارية ش.ذ.م.م.، وهي شركة عقارية تابعة للمصرف. ويشمل أيضاً مخصصاً تمت إعادته كأرباح وقدره ١٠٠ ألف درهم (٢٠٠٩: المحمل على ٣,٠٠٧ ألف درهم) خاص بشركة أبوظبي الإسلامي للإوراق المالية ش.ذ.م.م. وهي شركة وساطة تابعة للمصرف.

١٣ الموزع للمودعين وحملة الصكوك

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٩٧٧,٩٦٨	١,٠٤٥,٠٠٦	حصة المودعين وحملة الصكوك من الأرباح السنة
(٤٩,٥٩٤)	(١٥,١٩٤)	ناقصاً: رصيد احتياطي تعديل الأرباح (إيضاح ٢٧)
<u>٩٢٨,٣٧٤</u>	<u>١,٠٢٩,٨١٢</u>	
(٧٦٠,٥٢٧)	(٧٩٧,٣٩٩)	ناقصاً: المدفوع خلال السنة
<u>١٦٧,٨٤٧</u>	<u>٢٣٢,٤١٣</u>	حصة المودعين وحملة الصكوك من الربح المستحق دفعه (إيضاح ٢٨)

حصة الأرباح المستحقة للعملاء والمؤسسات المالية هي كما يلي:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٨١,٦٦٩	٨٣,٩١٩	حسابات التوفير
٤٢٣,٠٩٥	٥٤٧,٣٨٧	حسابات الاستثمار للعملاء
٤٢٧,٤٧٩	٣٦٧,٤٣١	حسابات الاستثمار للمؤسسات المالية
٤٥,٧٢٥	٤٦,٢٦٩	حاملو الصكوك
<u>٩٧٧,٩٦٨</u>	<u>١,٠٤٥,٠٠٦</u>	

١٤ ربحية السهم الأساسية والمخفضة

يحتسب الربح الأساسي على السهم بتقسيم الأرباح للسنة المتعلقة بحاملي الأسهم للمصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة.

يحتسب الربح المخفض للسهم بتقسيم أرباح السنة المتعلقة بحاملي الأسهم للمصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة زائداً المتوسط المرجح لعدد الأسهم التي قد يتم إصدارها عند تحويل جميع الأسهم، التي قد يكون لها تأثير مخفض، إلى أسهم عادية.

إن الجدول التالي يبين بيانات الربح والأسهم المستخدمة في احتساب ربحية السهم:

٢٠٠٩	٢٠١٠	إيضاحات
٧٧,٧٧٨ (٦٠,٠٠٠)	١,٠٢٣,٣٤٥ (١٢٠,٠٠٠)	٣٥ ربح السنة المتعلق بحاملي الأسهم (ألف درهم) ناقصاً: الربح المتعلق بالصكوك من الشق الأول
١٧,٧٧٨	٩٠٣,٣٤٥	ربح السنة المتعلق بحاملي الأسهم بعد خصم الربح المتعلق بالصكوك من الشق الأول (ألف درهم)
١,٩٧٠,٥٨٨	١,٩٧٠,٥٨٨	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الصادرة في ١ يناير (ألف درهم)
٣٩٤,١١٨	٣٩٤,١١٨	٣٥ تأثير أسهم المنحة المصدرة (ألف درهم)
٢,٣٦٤,٧٠٦	٢,٣٦٤,٧٠٦	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الصادرة في ٣١ ديسمبر (ألف درهم)
٠,٠٠٨	٠,٣٨٢	الربح الأساسي والمخفض للسهم (درهم)

خلال ٢٠١٠ و ٢٠٠٩، لا يوجد لدى المصرف أي أدوات قد تخفض الربح الأساسي للسهم عند التحويل أو الاستخدام.

١٥ النقد وأرصدة لدى المصارف المركزية

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٤٠٠,٣١٥	٧٣٨,٣٩٦	النقد في الصندوق
٤١,٢٤٣	١٤١,٢٠٢	الأرصدة لدى المصارف المركزية:
٢,٨٨٩,٣٩٠	٣,٦٢٠,٦٤٨	- الحسابات الجارية
-	٩٠٠,٠٨٩	- ودائع إلزامية
٣,٣٣٠,٩٤٨	٥,٤٠٠,٣٣٥	- شهادات الإيداع الإسلامية

١٥ النقد وأرصدة لدى المصارف المركزية (تتمة)

يجب على المصرف الإبقاء على ودائع إلزامية حسب الطلب في الدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي مع المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة. إن هذه الودائع الإلزامية ليست متاحة للاستخدام في عمليات المصرف اليومية ولا يمكن سحبها إلا بموافقة البنك المركزي. إن الحسابات الجارية لا تدفع عليها أية عوائد وفقاً للشريعة الإسلامية. أما شهادات الإيداع الإسلامي تدفع عليها عوائد، وهي تقوم على أساس الاستثمار في مرابحات السلع الدولية التي يكون فيها المصرف المركزي مشترياً والمصرف بائعاً.

إن توزيع النقد والأرصدة لدى المصارف الإسلامية المركزية حسب القطاع الجغرافي هي كما يلي:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٣,٣٠٥,٢٤٠	٥,٣٧٤,٦٢٧	الإمارات العربية المتحدة
٢٥,٧٠٨	٢٥,٧٠٨	الشرق الأوسط
<u>٣,٣٣٠,٩٤٨</u>	<u>٥,٤٠٠,٣٣٥</u>	

١٦ الأرصدة و ودائع الوكالة لدى المصارف و المؤسسات المالية الأخرى

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٧٨,٤١٠	١٠٨,٢٤٩	حسابات جارية
٢,٣٨٩,٥٠٩	٢,٧٩٨,١٣٣	ودائع وكالة
<u>٢,٤٦٧,٩١٩</u>	<u>٢,٩٠٦,٣٨٢</u>	

وفقاً للشريعة الإسلامية، يتم استثمار الودائع مع مؤسسات مالية إسلامية فقط. لا يحصل المصرف وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، على أية عوائد على أرصدة الحسابات الجارية مع المصارف والمؤسسات المالية.

إن توزيع الأرصدة والودائع لدى المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى حسب القطاع الجغرافي هي كما يلي:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٢,٢٨١,١٨٠	٢,٢٦٤,٠٩٦	الإمارات العربية المتحدة
٤,٤٨٣	٤,٥٠٩	الشرق الأوسط
٦٢,٧٢٨	٣٤,٣٠٥	أوروبا
١١٩,٥٢٨	٦٠٣,٤٧٢	أخرى
<u>٢,٤٦٧,٩١٩</u>	<u>٢,٩٠٦,٣٨٢</u>	

١٧ مزاولة ومضاربة مع مؤسسات مالية

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
١١,٩٥٧,٥٧٦	١٢,٧٤٨,١٧٧	مزاولة
٤١٨,٦٦٧	٢٦٥,٦٧٥	مضاربة
١٢,٣٧٦,٢٤٣	١٣,٠١٣,٨٥٢	
(١٨٦,٢٩٨)	(١٩٠,٣١٠)	ناقصاً: مخصص الانخفاض
١٢,١٨٩,٩٤٥	١٢,٨٢٣,٥٤٢	

لقد كانت الحركة في مخصص الانخفاض خلال السنة كما يلي:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
-	١٨٦,٢٩٨	كما في ١ يناير السنة
١٨٦,٢٩٨	٣٨,٩٠٢	المحمل خلال (إيضاح ١٢)
-	(٣٤,٨٩٠)	المشطوب خلال السنة
١٨٦,٢٩٨	١٩٠,٣١٠	كما في ٣١ ديسمبر

إن توزيع إجمالي أرصدة المزاولة والمضاربة مع مؤسسات مالية حسب القطاع الجغرافي هي كما يلي:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
١١,٥٦٥,١٣٣	١٢,١٩٣,١٢٥	الإمارات العربية المتحدة
٣٢٤,٢٩٢	٢٣٠,٢٧٠	الشرق الأوسط
٢٢٨,٩٣٩	٣٦٧,٤٢١	أوروبا
٢٥٧,٨٧٩	٢٢٣,٠٣٦	أخرى
١٢,٣٧٦,٢٤٣	١٣,٠١٣,٨٥٢	

١٨ مزاولة وتمويلات إسلامية أخرى

٢٠٠٩ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم	
٨,٠٢٢,٣٣٤	٧,٩٠٤,٤٩٩	مزاولة المركبات
٤,٨٩٣,٣٧٣	٤,١٦٨,٢٦٢	مزاولة البضائع
٤,٣٨١,٦٩٥	٧,٦٤٤,٥٥٢	مزاولة الأسهم
٢,٧٨١,٥٥٥	٣,٦٥٤,٧٩٣	مزاولة السلع - الخير
٢,١٧٨,٧٦٣	٢,٢٩٥,٨٢٠	مزاولة أخرى
٢٢,٢٥٧,٧٢٠	٢٥,٦٦٧,٩٢٦	مجموع المزاولة
٢,٦٩٢,٢٤٦	٢,٧٦٣,٩٧٠	مضاربة
٣,٢٢٦,٩٥٥	٤,٠٠٤,٥٨٤	البطاقات الإسلامية المغطاة
٢٧٧,٦٥٦	٣٠١,٢١٩	استصناع
٩٦,٥٢١	١١٦,٨٠٩	تمويلات مدينة أخرى
٢٨,٥٥١,٠٩٨	٣٢,٨٥٤,٥٠٨	إجمالي المزاولة والتمويلات الإسلامية الأخرى
(٦,٢٧٠,٠٥٣)	(٨,٢٧٤,٣٩٧)	ناقصاً: الأرباح المؤجلة
٢٢,٢٨١,٠٤٥	٢٤,٥٨٠,١١١	
(١,٣٧٠,١٥٥)	(١,٨٩٧,٥٩٠)	ناقصاً: مخصص الانخفاض
٢٠,٩١٠,٨٩٠	٢٢,٦٨٢,٥٢١	

لقد كانت الحركة في مخصص الانخفاض خلال السنة كما يلي:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
المجموع ألف درهم	انخفاض جماعي ألف درهم	انخفاض محدد ألف درهم
٤٠٩,٦٢٢	٧٢,٢٧١	٣٣٧,٣٥١
٩٦١,٣٠١	٢٠٩,٤٢٣	٧٥١,٨٧٨
(٧٦٨)	-	(٧٦٨)
١,٣٧٠,١٥٥	٢٨١,٦٩٤	١,٠٨٨,٤٦١
	٧,٣٢٩	٥٥١,٢٣٠
	-	(٣١,١٢٤)
	٢٨٩,٠٢٣	١,٦٠٨,٥٦٧

كما في ١ يناير
المحمل خلال السنة

(إيضاح ١٢)
المشطوب خلال السنة

كما في ٣١ ديسمبر

١٨ مزاولة وتمويلات إسلامية أخرى (تتمة)

إن توزيع المزاولة والتمويلات الإسلامية الأخرى حسب القطاع الاقتصادي والجغرافي هو كما يلي:

٢٠٠٩ آلف درهم	٢٠١٠ آلف درهم	القطاع الاقتصادي
٣٥٧,٧١٩	٢٤٢,١١٥	الخدمات المصرفية للشركات
٤١,٨٨٩	٨٩,٢٩٤	القطاع الحكومي
٥,٤٨٢,٠٤٥	٥,٧٤٣,١٥٧	القطاع العام
٥٤٤,٨٣٢	٦١٤,٩٢٠	المؤسسات
٦,٤٢٦,٤٨٥	٦,٦٨٩,٤٨٦	الشركات المالية
١٣,٧١٩,٢٩٨	١٥,٨٤٨,٨١٩	خدمات مصرفية وتجارية للأفراد
٥١١,١٩٩	٤٦٨,٤٩٢	أفراد
١٤,٢٣٠,٤٩٧	١٦,٣١٧,٣١١	شركات صغيرة ومتوسطة
١,٦٢٤,٠٦٣	١,٥٧٣,٣١٤	خدمات مصرفية خاصة
٢٢,٢٨١,٠٤٥	٢٤,٥٨٠,١١١	أفراد
٢٠,٩٧٢,٦٢٩	٢٣,٣٨٧,٨٨١	القطاع الجغرافي
٨١٩,٣٥٦	٧٨٣,٦٥٦	الإمارات العربية المتحدة
٤٢١,٥٤٤	٣٧٧,٧٥٧	الشرق الأوسط
٦٧,٥١٦	٣٠,٨١٧	أوروبا
٢٢,٢٨١,٠٤٥	٢٤,٥٨٠,١١١	أخرى

١٩ تمويلات إجارة

تمثل تمويلات الإجارة صافي الاستثمار في الموجودات التأجيرية للفترة التي إما تعادل أو تغطي اجزاء رئيسية من الأعمار الإنتاجية لهذه الموجودات. تنص اتفاقية التأجير على انتقال الأصل المؤجر إلى المستأجر عند تسلم الدفعة النهائية منه.

٢٠٠٩ آلف درهم	٢٠١٠ آلف درهم	مدفوعات التأجير المدينة المستقبلية هي كالتالي:
٤,٣٣٥,٨٤٦	٦,٣٧١,٩٨٤	مستحقة خلال سنة
١٣,١١٨,٤٨٥	١٦,٧٣٩,٤٢١	مستحقة من السنة الثانية إلى الخامسة
٧,٧٧٠,٩٨١	٨,٧٨٩,٠٧٣	مستحقة بعد خمس سنوات
٢٥,٢٢٥,٣١٢	٣١,٩٠٠,٤٧٨	إجمالي تمويلات الإجارة
(٥,٢٨١,٦٥٩)	(٦,٢٥١,٣٠٧)	ناقصا: الإيرادات المؤجلة
١٩,٩٤٣,٦٥٣	٢٥,٦٤٩,١٧١	صافي القيمة الحالية أدنى مدفوعات التأجير المدينة
(٣٨٠,٦٤٣)	(٣٧٩,١٠٠)	ناقصا: مخصص انخفاض تمويلات إجارة
١٩,٥٦٣,٠١٠	٢٥,٢٧٠,٠٧١	

١٩ تمويلات إجارة (تتمة)

لقد كانت الحركة في مخصص الانخفاض خلال السنة كما يلي:

٢٠٠٩			٢٠١٠			
المجموع ألف درهم	انخفاض جماعي ألف درهم	انخفاض محدد ألف درهم	المجموع ألف درهم	انخفاض جماعي ألف درهم	انخفاض محدد ألف درهم	
١٧٩,٦٥٤	٦٢,٣٧٦	١١٧,٢٧٨	٣٨٠,٦٤٣	٢٣٥,٩٠٦	١٤٤,٧٣٧	كما في ١ يناير
						المحمل خلال السنة
٢٠١,١٦٣	١٧٣,٥٣٠	٢٧,٦٣٣	(١,٢٩٧)	٥٠,٤١٥	(٥١,٧١٢)	(إيضاح ١٢)
(١٧٤)	-	(١٧٤)	(٢٤٦)	-	(٢٤٦)	المشطوب خلال السنة
٣٨٠,٦٤٣	٢٣٥,٩٠٦	١٤٤,٧٣٧	٣٧٩,١٠٠	٢٨٦,٣٢١	٩٢,٧٧٩	كما في ٣١ ديسمبر

إن توزيع إجمالي تمويلات الإجارة حسب القطاع الجغرافي والإقتصادي هي كما يلي:

٢٠٠٩ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم	القطاع الاقتصادي
٤٥,٣٧٨	١١٩,١٩١	الخدمات المصرفية للشركات
١,٢٩٦,٠٥٣	٢,١٧٣,٩٦٢	القطاع الحكومي
٦,٨٥١,٦١٤	٩,٥٨٩,٧٣٦	القطاع العام
١,٠١٥,١٦٨	٨٢٧,٦٨٢	المؤسسات
٩,٢٠٨,٢١٣	١٢,٧١٠,٥٧١	الشركات المالية
٤,٨٠٦,٧٠٢	٦,٧١٠,٨٦٦	خدمات مصرفية وتجارية للأفراد
٢٩٥,٨٠١	٢٤٠,١٤١	أفراد
٥,١٠٢,٥٠٣	٦,٩٥١,٠٠٧	شركات صغيرة ومتوسطة
٥,٥٤٠,١٥٦	٥,٨٥٦,٩٤١	خدمات مصرفية خاصة
٩٢,٧٨١	١٣٠,٦٥٢	أفراد
٥,٦٣٢,٩٣٧	٥,٩٨٧,٥٩٣	مؤسسات غير هادفة للربح
١٩,٩٤٣,٦٥٣	٢٥,٦٤٩,١٧١	
١٨,٩٥٧,٥٣٤	٢٤,٧٧٤,٨٦٠	القطاع الجغرافي
٢٦,١١٢	٢٠,٨٩٠	الإمارات العربية المتحدة
٩٦٠,٠٠٧	٨٥٣,٤٢١	الشرق الأوسط
١٩,٩٤٣,٦٥٣	٢٥,٦٤٩,١٧١	أخرى

٢٠ الاستثمارات

٢٠٠٩ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم	
-	٦,٩٢٠	استثمارات في أسهم للمتاجرة
-	٣٢٩,٣٥٣	استثمارات في أسهم
-	٣٣٦,٢٧٣	صكوك
٩٢٥	٥٨,٨١٧	استثمارات في أسهم مدرجة متاحة للبيع
٢٩٨,٥٥٥	٦٠٤,٢٨٠	استثمارات في أسهم
٢٩٩,٤٨٠	٦٦٣,٠٩٧	صكوك
٢١٠,٤٤٥	٢٢٣,٣٢٢	استثمارات في أسهم غير مدرجة
٣١١,١١٩	٢٨١,٢٧٢	استثمارات في صناديق
٥٣,٩٠٠	-	استثمارات خاصة
٥٧٥,٤٦٤	٥٠٤,٥٩٤	مشاركة
٨٧٤,٩٤٤	١,١٦٧,٦٩١	مجموع استثمارات متاحة للبيع
١٣٥,٠٨٠	١٣٥,٤٥٠	الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق
١,٠١٠,٠٢٤	١,٦٣٩,٤١٤	صكوك
=====	=====	مجموع الاستثمارات

تمثل الاستثمارات في الصناديق الخاصة، استثمارات في محافظ وشراكة محدودة لتمويل إرتباطات استثمارية في شركات مستهدفة تكون قادرة على تحقيق عوائد أعلى من تلك الممكن تحقيقها في أسواق الأسهم.

يتم قيد جميع الاستثمارات غير المدرجة المتاحة للبيع بالقيمة العادلة باستثناء استثمارات بقيمة ٨٧,٩٣٥ ألف درهم (٢٠٠٩: ١٨١,٨٨٩ ألف درهم) والتي تم قيدها بالتكلفة لعدم توفر قيمة عادلة يمكن الاعتماد عليها. لا يوجد أسواق نشطة لهذه الاستثمارات وتتوي المجموعة الاحتفاظ بها للمدى البعيد.

لقد كانت الحركة في مخصص الانخفاض خلال السنة كما يلي:

٢٠٠٩ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم	
١٢٩,٤٧٩	٥٧,٧٧٠	كما في ١ يناير
٥٧,٦٢٩	٥٠,٦٢١	المحمل خلال السنة (إيضاح ١٢)
(١٢٩,٣٣٨)	-	مخصصات معكوسة
٥٧,٧٧٠	١٠٨,٣٩١	كما في ٣١ ديسمبر
=====	=====	

٢٠ الاستثمارات (تتمة)

إن توزيع الاستثمارات حسب القطاع الجغرافي هو كما يلي:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٨١٦,١٠١	١,١٤٧,٦٥٩	الإمارات العربية المتحدة
٢٢٤,٤١٧	٤٦٥,٠٣١	الشرق الأوسط
-	١٠٤	أوروبا
٢٧,٢٧٦	١٣٥,٠١١	أخرى
<u>١,٠٦٧,٧٩٤</u>	<u>١,٧٤٧,٨٠٥</u>	

٢١ استثمارات في شركات زميلة

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٧٧٠,٦٣٣	٨٦١,٢٧٣	تكلفة الاستثمارات في شركات زميلة
(١٩,٦٥٨)	(٤,٨٦٠)	الحصة في النتائج
١٩,٩٤٠	١٣,٥٦٥	تحويلات عملات أجنبية (إيضاح ٣٤)
<u>٧٧٠,٩١٥</u>	<u>٨٦٩,٩٧٨</u>	
(٣٢,٧٨٣)	(٣٢,٧٨٣)	ناقصا: مخصص الانخفاض
<u>٧٣٨,١٣٢</u>	<u>٨٣٧,١٩٥</u>	

إن تفاصيل استثمار المصرف في الشركات الزميلة كما في ٣١ ديسمبر كما يلي:

اسم الشركة الزميلة	بلد المنشأ	حصة أسهم الملكية	وحصة التصويت	النشاط الرئيسي
		٢٠٠٩	٢٠١٠	
		%	%	
أبوظبي الوطنية للتكافل - ش م ع	الإمارات العربية المتحدة	٤٠	٤٠	التأمين التكافلي الإسلامي
شركة عقارات بنك البوسنة	البوسنة	٣٢	٣٢	التأجير الإسلامي والعقارات
بنك البوسنة الدولي	البوسنة	٢٧	٢٧	مصرف إسلامي
البنك الوطني للتطوير	جمهورية مصر العربية	٤٩	٤٩	مصرف تجاري (قيد التحويل إلى مصرف إسلامي)

٢١ استثمارات في شركات زميلة (تتمة)

فيما يلي معلومات مالية مختصرة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
		الحصة في بيان المركز المالي للشركات الزميلة
٣,٠٣٠,٨٠٧	٣,٦٣٤,٩٩٦	الموجودات
(٣,٥٦٢,٤٨٢)	(٣,٨٧٩,٣٨٦)	المطلوبات
<u>(٥٣١,٦٧٥)</u>	<u>(٢٤٤,٣٩٠)</u>	صافي الموجودات
		حصة الإيرادات والخسائر من الشركات الزميلة:
٢٩,٣٢٧	١٠٥,١١٥	عوائد السنة
<u>(٣,٢١٩)</u>	<u>١٤,٧٩٨</u>	خسارة السنة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، حصة البنك من المطلوبات الطارئة لشركات الزميلة بلغت ١٥٥,٠٤٠ ألف درهم (٢٠٠٩: ١٦٦,٨٣٦ ألف درهم)

التوزيع الجغرافي الإجمالي لاستثمارات في شركات زميلة هو كما يلي:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
١٠٦,٠٩١	١١٧,٣٣٧	الإمارات العربية المتحدة
٦٧,٩٠١	٦٥,٠٨٣	أوروبا
٥٩٦,٩٢٣	٦٨٧,٥٥٨	أخرى
<u>٧٧٠,٩١٥</u>	<u>٨٦٩,٩٧٨</u>	

٢٢ الاستثمارات في العقارات

كانت الحركة في الاستثمارات في العقارات خلال السنة كالتالي:

٢٠١٠	أراضي ألف درهم	ممتلكات أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
التكلفة:			
الرصيد في ١ يناير	٣٠,٤٥٢	١٨٥,٠٤٦	٢١٥,٤٩٨
تحويلات من أصول أخرى (إيضاح ٤٠)	-	٦,٩٩٧	٦,٩٩٧
الرصيد الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر	٣٠,٤٥٢	١٩٢,٠٤٣	٢٢٢,٤٩٥
ناقصا: مخصص انخفاض (إيضاح ١٢)	(٥,٤٤٢)	(١٢,٦٤٠)	(١٨,٠٨٢)
الرصيد الصافي في ٣١ ديسمبر	٢٥,٠١٠	١٧٩,٤٠٣	٢٠٤,٤١٣
الاستهلاك المتراكم			
الرصيد في ١ يناير	-	٨,٧٣٧	٨,٧٣٧
المحمل خلال السنة	-	٤,٠٢٢	٤,٠٢٢
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	-	١٢,٧٥٩	١٢,٧٥٩
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر	٢٥,٠١٠	١٦٦,٦٤٤	١٩١,٦٥٤
٢٠٠٩			
التكلفة:			
الرصيد في ١ يناير	٣٠,٢٤٥	١٩٤,٧١٨	٢٢٤,٩٦٣
الإضافات	٢٠٧	٣,٤٣٧	٣,٦٤٤
الإستبعادات	-	(١٣,١٠٩)	(١٣,١٠٩)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	٣٠,٤٥٢	١٨٥,٠٤٦	٢١٥,٤٩٨
الاستهلاك المتراكم			
الرصيد في ١ يناير	-	٤,٧٤٨	٤,٧٤٨
المحمل خلال السنة	-	٤,٦٤٤	٤,٦٤٤
الاستبعادات	-	(٦٥٥)	(٦٥٥)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	-	٨,٧٣٧	٨,٧٣٧
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر	٣٠,٤٥٢	١٧٦,٣٠٩	٢٠٦,٧٦١

إن إيجارات الممتلكات المكتسبة للمجموعة من الاستثمارات في الممتلكات، و المؤجرة تحت عقود تأجير تشغيلية، قد بلغت ٥,٢٦٥ ألف درهم (٢٠٠٩: ٥,٤٣٢ ألف درهم).

٢٢ الاستثمارات في العقارات (تتمة)

بلغت القيمة العادلة للاستثمارات في العقارات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، ٢٠٣,٦٩٣ ألف درهم (٢٠٠٩: ١٨٤,٨٤٥ ألف درهم) حسب التقييم الذي قام به مقيمون مهنيون تم تعيينهم للقيام بذلك من قبل شركة تابعة للمصرف وهم أعضاء في عدة جمعيات للتقييم المهني، ولديهم المؤهلات المناسبة والتجربة في تقييم العقارات في الإمارات العربية المتحدة. وقد تم تحديد القيمة العادلة للعقارات إما على أساس معاملات تتم في السوق أو على أساس نماذج التقييم.

التوزيع الجغرافي لإجمالي الاستثمارات في الممتلكات هو كالتالي:

أرضي ألف درهم	ممتلكات أخرى ألف درهم	الإجمالي ألف درهم
٢٠١٠ الإمارات العربية المتحدة الشرق الأوسط	٢١,٨٨٣ ٨,٥٦٩	١٧٩,٢٨٤ -
٣٠,٤٥٢	١٧٩,٢٨٤	٢٠٩,٧٣٦
٢٠٠٩ الإمارات العربية المتحدة الشرق الأوسط	٢١,٨٨٣ ٨,٥٦٩	١٧٦,٣٠٩ -
٣٠,٤٥٢	١٧٦,٣٠٩	٢٠٦,٧٦١

٢٣ ممتلكات قيد التطوير

الحركة في الممتلكات قيد التطوير خلال السنة هي كالتالي:

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠٠٩ ألف درهم
الرصيد كما في ١ يناير	٩٣١,٠٧٠
الإضافات	٧٥,٨٠٠
المحول من موجودات أخرى	٨٧,٤٥٧
الإستبعادات	(٤٣,٨٨٢)
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر	١,٠٥٠,٤٤٥

تتضمن ممتلكات قيد التطوير أراضي مع المبلغ المدرج بقيمة ٨١٥,٧٥٠ ألف درهم (٢٠٠٩: ٨٢١,٣٨٢ ألف درهم) مملوكة من قبل شركة تابعة للمصرف.

جميع الممتلكات قيد التطوير موجودة داخل الإمارات العربية المتحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٤ موجودات أخرى

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٢٨٨,٩٦٩	١,٢٤٧,٦٨٠	مبالغ مدفوعة مقدماً لشراء ممتلكات
٦٥٤,٠٠٤	٢١٤,٣٤٥	الدائنون
٤,٤١٠	٣,٣٨٢	شيكات للتحويل
٩٠,٥٣١	١٨٠,٥٧١	مصاريف مدفوعة مقدماً
٨,٤١٨	١٦,٦١٦	إيرادات مستحقة
١٩,٦٠٧	٨,٤٤٣	مبالغ مدفوعة مقدماً لمقاولين
٢٩٠,٠١٧	٢٩٠,٠١٧	مبالغ مدفوعة مقدماً لشراء استثمار
١٥٣,٤٦٣	١٢٩,٩٥٥	أخرى
٢,٥٠٩,٤١٩	٢,٠٩١,٠٠٩	
(١٥٢,٩٣٩)	(٢٢٠,٩٣٧)	ناقصاً: مخصص الانخفاض
٢,٣٥٦,٤٨٠	١,٨٧٠,٠٧٢	

كانت الحركة على مخصص الانخفاض خلال السنة كما يلي:

المجموع	أخرى	مبالغ مدفوعة مقدماً	الدائنون	مبالغ مدفوعة مقدماً	
ألف درهم	ألف درهم	لشراء استثمار	ألف درهم	لشراء ممتلكات	
١١٠,٧٦٢	-	١٠٦,٣٩٢	٤,٣٧٠	-	كما في ١ يناير ٢٠٠٩
٤٢,٤٢٨	-	-	٤٢,٤٢٨	-	المحمل خلال السنة (إيضاح ١٢)
(٢٥١)	-	-	(٢٥١)	-	المشطوب
١٥٢,٩٣٩	-	١٠٦,٣٩٢	٤٦,٥٤٧	-	كما في ١ يناير ٢٠١٠
٨٤,٣٤٥	١٠,٤١٤	-	(١٠٠)	٧٤,٠٣١	المحمل خلال السنة (إيضاح ١٢)
(١٦,٣٤٧)	-	-	(١٦,٣٤٧)	-	المشطوب
٢٢٠,٩٣٧	١٠,٤١٤	١٠٦,٣٩٢	٣٠,١٠٠	٧٤,٠٣١	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠

مصرف أبوظبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٢٥ الممتلكات والمعدات

أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	سيارات ألف درهم	أجهزة حاسوب ومعدات مكاتب ألف درهم	أثاث وتحسينات ألف درهم	مباني ألف درهم	أرض (إيضاح ٣٤) ألف درهم	٢٠١٠ التكلفة أو التقييم كما في ١ يناير إضافات التحويلات الإستبعادات كما في ٣١ ديسمبر
٥٧٤,٤٦٦	٨٦,٧٧١	٩,١٤٠	١٩٠,٤٧٠	١٤٣,٩٣٢	١٤,٨٣٨	١٢٩,٣١٥
٢٨٠,٢٥٥	١٤٠,٩٥٧	١,١٠٢	٩٥,٩٥٧	٤٢,٢٣٩	—	—
—	(٣١,١٨٢)	—	١٧,٧٠٦	١٣,٤٧٦	—	—
(٤٢٤)	—	(٤٢٤)	—	—	—	—
٨٥٤,٢٩٧	١٩٦,٥٤٦	٩,٨١٨	٣٠٤,١٣٣	١٩٩,٦٤٧	١٤,٨٣٨	١٢٩,٣١٥
١٩٥,٦٤١	—	٤,٤٠١	١٢٧,٢٨٦	٦١,٧٤٨	٢,٢٠٦	—
٧٣,١٩٣	—	١,٧٩٦	٤٨,٦٠٣	٢٢,٠٤٩	٧٤٥	—
(٤٢٤)	—	(٤٢٤)	—	—	—	—
٢٦٨,٤١٠	—	٥,٧٧٣	١٧٥,٨٨٩	٨٣,٧٩٧	٢,٩٥١	—
٥٨٥,٨٨٧	١٩٦,٥٤٦	٤,٠٤٥	١٢٨,٢٤٤	١١٥,٨٥٠	١١,٨٨٧	١٢٩,٣١٥
٤٦٨,٧٨٣	٨٦,٢١٦	٥,٢٣٥	١٤٩,٧٤٢	٨٣,٤٣٧	١٤,٨٣٨	١٢٩,٣١٥
١٠٦,٠٦٥	٥٩,٧٧٩	٤,١٩٨	٢٩,٤٥٦	١٢,٦٣٢	—	—
—	(٥٩,٢٢٤)	—	١١,٣٥٩	٤٧,٨٦٥	—	—
(٣٨٢)	—	(٢٩٣)	(٨٧)	(٢)	—	—
٥٧٤,٤٦٦	٨٦,٧٧١	٩,١٤٠	١٩٠,٤٧٠	١٤٣,٩٣٢	١٤,٨٣٨	١٢٩,٣١٥
١٤٧,٢٣٤	—	٢,٩٧٧	٩٧,٨٦٥	٤٤,٩٣٠	١,٤٦٢	—
٤٨,٦٣٥	—	١,٦٥٢	٢٩,٤٢١	١٦,٨١٨	٧٤٤	—
(٢٢٨)	—	(٢٢٨)	—	—	—	—
١٩٥,٦٤١	—	٤,٤٠١	١٢٧,٢٨٦	٦١,٧٤٨	٢,٢٠٦	—
٣٧٨,٨٢٥	٨٦,٧٧١	٤,٧٣٩	٦٣,١٨٤	٨٢,١٨٤	١٢,٦٣٢	١٢٩,٣١٥

٢٦ مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٥١,٤٢٦	٢٤٠,٦٦٠	حسابات جارية
٧٩٢,٢٩٦	٦٥٠,٧٣٠	ودائع استثمارية
٢٣٤,٧٩٦	-	مربحة مستحقة
<u>١,٢٧٨,٥١٨</u>	<u>٨٩١,٣٩٠</u>	

تمثل المربحة مبالغ مستحقة على شركة تابعة للمصرف إلى مؤسسات مالية أخرى.

إن توزيع إجمالي المبالغ مستحقة لمؤسسات مالية حسب القطاع الجغرافي كما يلي:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٣٠٥,٥٢٤	٦٨,٤٨٧	الإمارات العربية المتحدة
١٦٨,٦٥٩	٥٠٧,٤٥٨	الشرق الأوسط
٢٤١,٣٣٢	١٦٩,١٤٧	أوروبا
٥٦٣,٠٠٣	١٤٦,٢٩٨	أخرى
<u>١,٢٧٨,٥١٨</u>	<u>٨٩١,٣٩٠</u>	

٢٧ حسابات المودعين

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
١١,٤٢٢,٦٦٤	١٢,٦٣٥,٣٢٣	حسابات جارية
٦,٦٥٣,٢٠٨	٨,٩١١,١٥٨	حسابات توفير
٣٠,٠٩٤,١٩٦	٣٤,٩٠٥,٧٧٦	حسابات الاستثمار
٤٩,٥٩٤	٦٤,٧٨٨	حساب احتياطي تعديل الأرباح
<u>٤٨,٢١٩,٦٦٢</u>	<u>٥٦,٥١٧,٠٤٥</u>	

لقد كانت الحركة على مخصص احتياطي تعديل الأرباح للسنة كما يلي:

	٢٠١٠	٢٠٠٩	
	٤٩,٥٩٤	-	كما في ١ يناير
	١٥,١٩٤	٤٩,٥٩٤	توزيع الأرباح خلال السنة (إيضاح ١٣)
	<u>٦٤,٧٨٨</u>	<u>٤٩,٥٩٤</u>	كما في ٣١ ديسمبر

٢٧ حسابات المودعين (تتمة)

إن توزيع حسابات المودعين بحسب القطاع الاقتصادي، المنطقة الجغرافية والعملات هي كالآتي:

٢٠٠٩ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم	
٩,٨٠١,١١٨	٨,٧٣٦,٨١٦	القطاع الاقتصادي:
٨,٧٤٣,١٦٨	٩,٩٩٩,٦٧١	القطاع الحكومي
٤,٧٨٥,٨٠٣	٧,٤١٤,٩٩٤	القطاع العام
٨٤٦,٠٤٣	٢,٢٨٦,٥٩٨	مؤسسات
		الشركات المالية
٢٤,١٧٦,١٣٢	٢٨,٤٣٨,٠٧٩	
١٤,٥٤٤,٢٠٦	١٧,٥٨٨,٠٢٢	خدمات مصرفية وتجارية للأفراد
٢,٥٣٤,٣٢٤	٢,٨٩١,١٠٥	أفراد
١٧,٠٧٨,٥٣٠	٢٠,٤٧٩,١٢٧	شركات صغيرة ومتوسطة الحجم
٤,٧٩٨,٥١٣	٤,٥١٠,٧٠١	خدمات مصرفية خاصة
٢,١٦٦,٤٨٧	٣,٠٨٩,١٣٨	أفراد
٦,٩٦٥,٠٠٠	٧,٥٩٩,٨٣٩	مؤسسات غير هادفة للربح
٤٨,٢١٩,٦٦٢	٥٦,٥١٧,٠٤٥	
٤٧,٩٣٧,٢٥٨	٥٦,٠٧٧,٨٧٥	المنطقة الجغرافية:
١١,٤٦٣	٢٨٩,٢٢٠	الإمارات العربية المتحدة
١,٥٩٤	١,٧٩٣	الشرق الأوسط
٢٦٩,٣٤٧	١٤٨,١٥٧	أوروبا
		أخرى
٤٨,٢١٩,٦٦٢	٥٦,٥١٧,٠٤٥	
٣٨,٣٠٤,٠٢٧	٤٦,٣٤٧,٠٨٤	العملات:
٩,٦٥١,٠٤٨	٩,٩٠١,٣٧٠	درهم الإمارات العربية المتحدة
١٧٢,٩٦٩	٢٣٣,٨٩٠	دولار أمريكي
٩٠,٣٠٤	٣٢,٧٨٠	يورو
١,٣١٤	١,٩٢١	جنيه إسترليني
		أخرى
٤٨,٢١٩,٦٦٢	٥٦,٥١٧,٠٤٥	

يقوم المصرف باستثمار جميع ودائع الاستثمار وحسابات التوفير، بعد اقتطاع احتياطات مصرف الإمارات المركزي ومتطلبات السيولة من قبل للمصرف.

فيما يتعلق بحسابات الاستثمارات وودائع الوكالة فإن المصرف يتحمل الخسارة فقط في حال التعدي والتقصير ومخالفة شروط العقد، وإلا فهي فعلى رب المال أو الأصل.

٢٨ مطلوبات أخرى

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٧٢٠,١٨٤	٥٦٦,٦٩٠	دائنون تجاريون
٩١,٠٠٨	١٠٩,٦٧٩	مبالغ مستحقة لقاء شراء ممتلكات
١٦٧,٨٤٧	٢٣٢,٤١٣	الربح المستحق التوزيع للمودعين وحملة الصكوك (إيضاح ١٣)
١٢٨,٣٢٩	٦٢,١٠٨	شيكات بنكية
١٥٥,٠٦٧	٢١٤,٩٠١	مخصصات مكافأة الموظفين ومصروفات أخرى
٣٧٨,٣٦٦	٣٤٥,٨١٥	محجوزات دائنة
١٠٠,٥٣٥	٢٩,٠٧٩	مبالغ مستلمة مقدما من العملاء
٦,٢٣٥	٦,٧٢٩	مصاريف قانونية ومهنية مستحقة الدفع
٧٠,٧١٠	٤٥,٥٦٩	مصاريف مستحقة
٥٤,٣١١	٥١,٧٦٩	أرباح موزعة غير مطالب بها
٣٩,١٧١	٦٢,٩٣٢	إيرادات مؤجلة
٦,٧٦١	٦,٠٠٠	حساب الخيرات
٦,٩٨٦	٤,١٩٨	حساب التبرعات
٦,٠٧٦	٨,٦٤٢	القيمة العادلة السالبة للبدائل الشرعية للمشتقات المالية (إيضاح ٣٨)
٣٦٤,٢٩٤	٣٤٤,٩٧٦	أخرى
٢,٢٩٥,٨٨٠	٢,٠٩١,٥٠٠	

٢٩ وديعة وكالة - الشق الثاني

في ديسمبر ٢٠٠٨. أودعت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى المصرف ودائع استثمارية لفترة تتراوح بين ٣ - ٥ سنوات. ثم عرضت الحكومة إثر ذلك وفقا لشروط وأحكام خاصة وانسجاما مع متطلبات البنك المركزي الخاصة بكفاية رأس المال، تحويل هذه الودائع إلى رأس مال تم تصنيفه ضمن الشق الثاني لرأس المال، وقد تمت الموافقة على ذلك وفقا لشروط وأحكام خاصة من قبل المساهمين خلال اجتماع غير عادي عقد يوم ٢٢ مارس ٢٠٠٩. وقد تم توقيع اتفاقية الوكالة بالاستثمار المتعلقة بتحويل هذه الودائع إلى رأس مال من الشق الثاني في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ من قبل المصرف.

يعتبر رأس مال الوكالة غير مضمون من قبل المصرف وليس ذا أولوية، وهو مستثمر لفترة ٧ سنوات وفقا لشروط وأحكام اتفاقية الوكالة بالاستثمار. وللمصرف الحق في الإنهاء المبكر لاستثمار مبلغ هذه الوكالة من جانبه قبل انتهاء المدة (سبع سنوات) وفقا لشروط معينة، وقد تتراوح الأرباح المتوقعة ما بين ٤% و ٥,٢٥% وتستحق بصفة ربع سنوية، وتدفع في نهاية الفترة. وفي حالات محدودة وطبقا لشروط معينة، يحق للحكومة تحويل كل رأسمال الوكالة أو جزءا منه إلى أسهم عادية في المصرف حسب أسعار السوق السائدة.

٣٠ أدوات صكوك تمويلية

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٢,٩٣٨,٠٠٠	٢,٩٣٨,٠٠٠	الإصدار الأول
-	٢,٥٠١,٥٢٣	الإصدار الثاني
٢,٩٣٨,٠٠٠	٥,٤٣٩,٥٢٣	

٣٠ أدوات صكوك تمويلية (تتمة)

الإصدار الأول - ٨٠٠ مليون دولار

خلال ديسمبر ٢٠٠٦، قام المصرف بعملية إصدار لصكوك متوسطة المدى بقيمة ٢,٩٣٨,٠٠٠ ألف درهم (٨٠٠ مليون دولار أمريكي) كأول إصدار من برنامج بقيمة ٥ مليارات دولار أمريكي. إن هذه الصكوك مدرجة في سوق لندن للأوراق المالية. تنتهي مدة هذه الصكوك في ديسمبر ٢٠١١. توزع أرباح هذه الصكوك في حال تحققها على المستثمرين (حملة الصكوك) وفق مرجع متغير بالإضافة إلى هامش.

الإصدار الثاني - ٧٥٠ مليون دولار

خلال نوفمبر ٢٠١٠، قام المصرف بعملية إصدار لصكوك متوسطة المدى بقيمة ٢,٧٥٤,٣٧٥ ألف درهم (٧٥٠ مليون دولار أمريكي) كثاني إصدار من برنامج بقيمة ٥ مليارات دولار أمريكي. إن هذه الصكوك مدرجة في سوق لندن للأوراق المالية. تنتهي مدة هذه الصكوك في ديسمبر ٢٠١٥. توزع أرباح هذه الصكوك في حال تحققها على المستثمرين وفق معدل ربح ثابت يدفع للمستثمرين (حملة الصكوك). خلال العام قام المصرف بإعادة شراء بعض الصكوك بقيمة اسمية قدرها ٢٥٢,٨٥٢ ألف درهم إماراتي (٦٨,٩ مليون دولار أمريكي).

من حيث الترتيب

تتضمن عملية الإصدار نقل ملكية بعض الأصول، بما فيها أصول إجارة مملوكة من قبل المصرف، إلى شركة أديب صكوك كومباني ليمتد ("المصدر")، وهي شركة مملوكة للمصرف، تم إنشاؤها خصيصاً لإصدار الصكوك. إن هذه الأصول مملوكة من قبل المستثمرين. يمتلك المصرف حق السيطرة على هذه الأصول وستبقى تحت إدارته.

سيقوم المصدر بدفع التوزيعات الربع سنوية من الدخل المتوقع مقابل هذه الأصول، والتي يتوقع أن تكون كافية لسداد التوزيعات. عند انتهاء مدة الصكوك، يتعهد المصرف بشراء هذه الأصول بما يساوي دفعات الإيجار المتبقية على هذه الأصول، والتي قد تساوي ٥,٦٩٢,٣٧٥ ألف درهم إماراتي (١,٥٥٠ مليون دولار أمريكي).

٣١ رأس المال

٢٠٠٩ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم	
		رأس المال المصرح به:
٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠ ألف (٢٠٠٩: ٣,٠٠٠,٠٠٠ ألف) سهم عادي
=====	=====	بقيمة درهم واحد لكل سهم (٢٠٠٩: درهم واحد لكل سهم)
		رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل:
		كما في ١ يناير
١,٩٧٠,٥٨٨	١,٩٧٠,٥٨٨	١,٩٧٠,٥٨٨ ألف (٢٠٠٩: ١,٩٧٠,٥٨٨ ألف) سهم عادي
		بقيمة درهم واحد لكل سهم (٢٠٠٩: درهم واحد لكل سهم)
-	٣٩٤,١١٨	أسهم منحة (إيضاح ٣٣)
=====	=====	
١,٩٧٠,٥٨٨	٢,٣٦٤,٧٠٦	كما في ٣١ ديسمبر
=====	=====	٢,٣٦٤,٧٠٦ ألف (٢٠٠٩: ١,٩٧٠,٥٨٨ ألف) سهم عادي
		بقيمة درهم واحد لكل سهم (٢٠٠٩: درهم واحد لكل سهم)

٣٢ الاحتياطات

٣٢,١ الاحتياطي القانوني

وفقاً لقانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لعام ١٩٨٤ (وتعديلاته) والنظام الأساسي للمصرف، يتم تحويل ١٠% من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني. ويقوم المصرف العزم على وقف هذا التحويل عندما يساوي الاحتياطي ٥٠% من رأس المال المدفوع. إن الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع على المساهمين.

وفقاً للمادة (٢٠٣) من قانون الشركات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لعام ١٩٨٤ (وتعديلاته)، قام المصرف بتحويل علوة إصدار أسهم بمبلغ ١,٥٢٩,٤١٢ ألف درهم إلى الاحتياطي القانوني. بلغ الاحتياطي القانوني أكثر من ٥٠% من إجمالي رأس المال المدفوع للمصرف وبالتالي لم يتم تحويل أي مبلغ من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني.

٣٢,٢ الاحتياطي العام

وفقاً للمادة ٥٧ (٢) من النظام الأساسي للمصرف، قررت الجمعية العمومية السنوية، بناءً على توصية من مجلس الإدارة تحويل ١٠% من صافي الأرباح السنوية إلى الاحتياطي العام. يستخدم هذا الاحتياطي لأغراض يتم تحديدها من قبل الجمعية العمومية بناءً على توصية من مجلس الإدارة.

٣٣ أرباح مقترح توزيعها

٢٠٠٩ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم
-	٥١١,٧٨٣
توزيعات نقدية	
٠,٢١٦٤ درهم لكل سهم بقيمة ١ درهم (٢٠٠٩: لاشيء)	
توزيعات أسهم منحة:	
(٢٠٠٩: ٠,٢ درهم لكل سهم بقيمة ١ درهم)	
٣٩٤,١١٨	-
<u>٣٩٤,١١٨</u>	<u>٥١١,٧٨٣</u>

إن أسهم المنحة بقيمة ٢١,٦٤% من رأس المال المدفوع المتعلقة بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ تبلغ ٥١١,٧٨٣ ألف درهم (٢٠٠٩: لا شيء) ستصدر بعد موافقة المساهمين في الجمعية العامة السنوية.

٣٤ احتياطات أخرى

التغيرات المتراكمة في القيم العادلة	احتياطي إعادة التقييم	احتياطي تغيرات العملات الأجنبية	احتياطي التحوط	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠٠٩	(٩١,٣٦٦)	١٢٩,٢٣٩	١٨,٢١٦	٥٦,٠٨٩
صافي الأرباح المحققة من استثمارات متاحة للبيع	(٩,٣٢٤)	-	-	(٩,٣٢٤)
صافي الخسارة على تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع	(٦٦,٨٧٠)	-	-	(٦٦,٨٧٠)
تحويل الفروقات الناتجة عن عملية التحويل للعمليات الأجنبية	-	-	١,٧٢٤	١,٧٢٤
صافي الخسائر في القيمة العادلة من تحوط التدفقات النقدية (إيضاح ٣٨)	-	-	(٦,٠٧٦)	(٦,٠٧٦)
كما في ١ يناير ٢٠١٠	(١٦٧,٥٦٠)	١٢٩,٢٣٩	١٩,٩٤٠	(٢٤,٤٥٧)
صافي الربح على تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع	٢٤,٨٩٩	-	-	٢٤,٨٩٩
قيمة انخفاض الاستثمارات المتاحة	٥٠,٦٢١	-	-	٥٠,٦٢١
تحويل الفروقات الناتجة عن عملية التحويل للعمليات الأجنبية	-	-	(٦,٣٧٥)	(٦,٣٧٥)
صافي الخسائر في القيمة العادلة من تحوط التدفقات النقدية (إيضاح ٣٨)	-	-	-	(٢,٥٦٦)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠	(٩٢,٠٤٠)	١٢٩,٢٣٩	١٣,٥٦٥	٤٢,١٢٢

٣٥ صكوك من الشق الأول

في ١٦ أبريل ٢٠٠٩، وتماشيا مع برنامج حكومة أبوظبي لتعزيز الملاحة المالية لعدد من المؤسسات المصرفية، أصدر المصرف صكوك من الشق الأول ("الصكوك") لصالح دائرة المالية لحكومة إمارة أبوظبي بقيمة اسمية بلغت ٢ مليار درهم. تمت الموافقة على إصدار هذه الصكوك من قبل المساهمين خلال الاجتماع الغير عادي والذي عقد يوم ٢٢ مارس ٢٠٠٩.

تعتبر هذه الصكوك دائمة حيث أنه لا يوجد لها تاريخ استرداد معين. تشتمل هذه الصكوك على التزامات مباشرة من غير ضمان من جانب المصرف وفقاً لشروط وأحكام المضاربة الشرعية. والربح المتوقع لهذه الصكوك هو ٦% سنوياً خلال الفترة الأولى المكونة من خمس سنوات، ويقدر الربح المتوقع بعد هذه السنوات الخمس الأولى بـ ٦ شهور زائداً هامش ٢,٣%. وسيتم توزيع الأرباح المحققة على شكل نصف سنوي. سيتم إظهار دفعات الأرباح في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد. إن حامل الصكوك لا يستطيع المطالبة بالأرباح المتعلقة بالمضاربة في حال قرر المصرف عدم توزيع أرباح لحاملي الأسهم ولا يتم اعتبار هذه الحالة تخلفاً عن السداد.

٣٦ حقوق الملكية غير المسيطرة

تمثل حقوق الملكية غير المسيطرة النسبة المملوكة من صافي الموجودات للشركات التابعة للمصرف من قبل مساهمين آخرين غير المصرف.

٣٧ التزامات ومطلوبات طارئة

إن الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية تشمل الالتزامات بتقديم وتوفير التسهيلات الائتمانية الإسلامية والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وكذلك أوراق القبول المخصصة لتلبية متطلبات عملاء المصرف.

تمثل الالتزامات المتعلقة بتقديم تسهيلات ائتمانية إسلامية تعاقدية وفقاً لعقود التمويل الإسلامية. عادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ انتهاء ثابتة أو بنود تعاقدية متعلقة بانتهائها وعادة ما تتطلب دفع رسوم. وبما أنه من الممكن انتهاء الالتزامات دون سحب أو استخدام التسهيلات، فإن مجموع مبالغ تلك العقود لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

يلتزم المصرف بموجب الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وأوراق القبول بصرف دفعات نيابة عن عملائه في حالة عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد.

لقد كان على المصرف الالتزامات التالية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والمطلوبات الطارئة والالتزامات الرأسمالية الأخرى:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
		المطلوبات الطارئة
٦٩٩,٥٧٧	١,٠٧٧,٠٢٥	اعتمادات مستندية
٥,٧٠٩,٩٦٨	٧,٠٠٤,٤١٧	خطابات ضمان
١٠١,٠٩٤	١٧٣,٥١٦	أوراق قبول
<u>٦,٥١٠,٦٣٩</u>	<u>٨,٢٥٤,٩٥٨</u>	
		الالتزامات
٦,٠٣٤,٢٠٠	٢,٠٤٧,٣٩٦	إيداع غير محسوب
١٤٤,٢٠٠	١٤٤,٢٠٠	استثمارات في الأوراق المالية
١٤٤,٧٩٢	٤٢,٣٢٥	التزامات لمصاريف رأسمالية مستقبلية
١,٦١٥,٥٠٨	١,٦٦٧,١٦٣	استثمارات وممتلكات قيد التطوير
<u>٧,٩٣٨,٧٠٠</u>	<u>٣,٩٠١,٠٨٤</u>	
<u>١٤,٤٤٩,٣٣٩</u>	<u>١٢,١٥٦,٠٤٢</u>	

٣٨ البدائل الشرعية للمشتقات المالية

تعتمد المبادلات الشرعية على وعد موحد ملزم من طرف واحد بشراء سلع مقبولة شرعا من الطرف الآخر بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. تتطلب البدائل الشرعية للمبادلات التقليدية دخول الطرفين في مرابحتين مختلفتين ومستقلتين بحيث يمكن ذلك أحدهما من الحصول على عائد ثابت يحسب ابتداءً وفقاً لمؤشر متفق عليه، بينما يمكن الآخر من الحصول على عائد متغير يحسب ابتداءً وفقاً لمؤشر متغير متفق عليه أيضاً، ويتم حساب الأرباح في هذه الحالة على أساس مبلغ مرجعي وبعملة واحدة.

إن الجدول المرفق أدناه يظهر القيم العادلة للبدائل الشرعية للمشتقات المالية مرتبة حسب مدة الاستحقاق. إن القيمة المرجعية تتبني على المبالغ الناتجة من المربحات والمؤشرات المرجعية التي يقاس بها التغير في هذه المعاملات. إن القيم الاعتبارية تدل على حجم رصيد المعاملات في نهاية السنة ولا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو الائتمان.

٣١ ديسمبر ٢٠١٠: القيمة المرجعية بالمدة إلى الاستحقاق

أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	القيمة المرجعية ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم
—	١٨٠,٦١٧	٧٣٤,٥٠٠	—	٩١٥,١١٧	٨,٦٤٢
=====	=====	=====	=====	=====	=====

البدائل الشرعية للمبادلات التقليدية
(إيضاح ٢٨)

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩: القيمة المرجعية بالمدة إلى الاستحقاق

أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	القيمة المرجعية ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم
—	٧٣٤,٥٠٠	—	—	٧٣٤,٥٠٠	٦,٠٧٦
=====	=====	=====	=====	=====	=====

البدائل الشرعية للمبادلات التقليدية
(إيضاح ٢٨)

٣٩ الزكاة

إن النظام الأساسي للمصرف لا يخول الإدارة بدفع الزكاة مباشرة، وبالتالي فإن دفع الزكاة هي من مسؤولية المساهمين. بناءً على تقييم الإدارة لصافي الوعاء الزكوي للمصرف، فقد تم تقدير إجمالي مبلغ الزكاة بناءً على السنة الميلادية بـ ١٢٨,٦٩٦ ألف درهم (٢٠٠٩: ١٢١,٠٢٠ ألف درهم) أي بواقع ٠,٠٥٤٤٢ درهم (٢٠٠٩: ٠,٠٦١٤٢ درهم) لكل سهم.

٤٠ النقدية وشبه النقدية

٢٠٠٩ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم	
٣,٣٣٠,٩٤٨	٤,٥٠٠,٢٤٦	نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية، قصيرة الأجل
٢,٢٦٧,٨٩١	٢,٦٥٢,٤٤٢	الأرصدة والودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية إسلامية أخرى، قصيرة الأجل
٥,٩٢٩,٠٠٧	٩,٣٠٤,١٣٨	مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية، قصيرة الأجل
(٨٧٢,٥٣٣)	(٥٠٠,٩٢٣)	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية، قصيرة الأجل
١٠,٦٥٥,٣١٣	١٥,٩٥٥,٩٠٣	
=====	=====	

٤٠ النقدية وشبه النقدية (تتمة)

لقد تم استبعاد المعاملات النقدية الهامة التالية من بيان التدفقات النقدية الموحدة:

٢٠٠٩ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم	
—	٦,٩٩٧	نقل من الأصول الأخرى إلى الاستثمارات العقارية (إيضاح ٢٢)
١٥,١٩٧	٨٧,٤٥٧	نقل من الأصول الأخرى إلى ممتلكات قيد التطوير (إيضاح ٢٣)

٤١ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يقوم المصرف ضمن سياق أعماله الاعتيادية بالتعامل مع أطراف ذات علاقة كالشركات الزميلة، والمديرين، والمساهمين الرئيسيين وشركاتهم ذات العلاقة. يقوم المصرف بالحصول على تأمينات كرهن الأملاك والأوراق المالية (الأسهم والصكوك) بناءً على تقييم المصرف لمخاطر الائتمان للطرف ذي العلاقة. إن جميع التمويلات الممنوحة للأطراف ذات علاقة نشطة وخالية من أي مخصص للانخفاض.

خلال السنة كانت المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة في بيان الدخل الموحد كالتالي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٠

المجموع ألف درهم	آخرون	شركات زميلة ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة ألف درهم	مساهم رئيسي ألف درهم	
١,١٩٥	—	١,١٩٥	—	—	الإيرادات من مرابحة ومضاربة ووكالة مع مؤسسات مالية
٢٧٠,٢٩٠	١٥٢,٥٣٦	—	١٣٤	١١٧,٦٢٠	الإيرادات من المرابحة، المضاربة، الإجارة وتمويلات إسلامية أخرى
٨,٠٠٠	—	٨,٠٠٠	—	—	صافي إيرادات رسوم، عمولات وعملات أجنبية
١٨٣	—	—	١٨٣	—	المصاريف التشغيلية
٥,٢٤١	٣,٠٥٥	٢,٠٨٣	٤٤	٥٩	الأرباح الموزعة للمودعين وحاملي الصكوك

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

المجموع ألف درهم	آخرون	شركات زميلة ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة ألف درهم	مساهم رئيسي ألف درهم	
٢,٣٧٨	—	٢,٣٧٨	—	—	الإيرادات من مرابحة ومضاربة ووكالة مع مؤسسات مالية
٢٢٢,٣٧٤	٨٥,٤٧٨	—	٣٥٩	١٣٦,٥٣٧	الإيرادات من المرابحة، المضاربة، الإجارة وتمويلات إسلامية أخرى
٤٦	٢٢	٢٤	—	—	صافي إيرادات رسوم، عمولات وعملات أجنبية
٣٤٨	—	—	٣٤٨	—	المصاريف التشغيلية
٢,٩٢٧	٢٩١	١,٤٣٣	٥٧	١,١٤٦	الأرباح الموزعة للمودعين وحاملي الصكوك

٤١ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

تضمنت الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في بيان المركز المالي الموحد ما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	مساهم رئيسي ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة ألف درهم	شركات زميلة ألف درهم	آخرون	المجموع ألف درهم
مبالغ مستحقة من:					
الأرصدة والوكالات لدى مصارف					
ومؤسسات مالية إسلامية أخرى					
مرابحة، مضاربة، إجارة وتمويل إسلامية					
أخرى					
موجودات أخرى					
٢,٢٧٠,٤٦٠	٨,٤٠٩	-	٥٦٩,٧٣٥	-	٥٦٩,٧٣٥
٣,٩٨٢	-	٢,٧٣٦	١٨٣,٦٩٤	٢,٥٥٦,٨٥٤	٤,٨٣٥,٧٢٣
٢,٢٧٤,٤٤٢	٨,٤٠٩	٥٧٢,٤٧١	٢,٧٤٠,٥٤٨	١٩٠,٤١٢	٥,٥٩٥,٨٧٠
مبالغ مستحقة إلى مؤسسات مالية					
حسابات المودعين					
مطلوبات أخرى					
٩,٧٨٥	١٢,٧١٣	-	١,٨٠٠	-	١,٨٠٠
٤	-	٧٤,٣٤٤	٧٠,٠٧٥	١٦٦,٩١٧	١٦٦,٩١٧
٩,٧٨٩	١٢,٧١٣	٧٦,٥٦٤	١,٥٦٣	١,٩٨٧	١٧٠,٧٠٤
التزامات ومطلوبات طارئة غير قابلة للإلغاء					
-	-	١,٥١٧	-	-	١,٥١٧
٣١ ديسمبر ٢٠٠٩					
الأرصدة والوكالات لدى مصارف					
ومؤسسات مالية أخرى					
مرابحة، مضاربة، إجارة وتمويل إسلامية					
أخرى					
موجودات أخرى					
٢,٣٣٨,٢٠٦	٧,٣٨٠	-	١١٣,٧٥٦	-	١١٣,٧٥٦
-	-	١,٩٧٠	١٨٤,٤٢٢	١,٣٤٦,٥٢٤	٣,٦٩٢,١١٠
٢,٣٣٨,٢٠٦	٧,٣٨٠	١١٥,٧٢٦	١,٥٣٠,٩٤٦	١٨٦,٣٩٢	٣,٩٩٢,٢٥٨
مبالغ مستحقة إلى:					
مبالغ مستحقة إلى مؤسسات مالية					
حسابات المودعين					
مطلوبات أخرى					
٥٥٥	٣,٩٧٦	-	٢٤,٦٨١	-	٢٤,٦٨١
-	-	٥٩,١٢٧	٤٨,١٦٨	١١١,٨٢٦	١١١,٨٢٦
٥٥٥	٣,٩٧٦	٨٤,٠٠٩	١٧٤	٣٧٥	١٣٦,٨٨٢
التزامات ومطلوبات طارئة غير قابلة للإلغاء					
-	٦١٥	-	١٧٥,٠٦٧	-	١٧٥,٠٦٧

٤١ المعاملات مع أطراف ذات العلاقة (تتمة)

مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين

كانت مكافئة موظفي الإدارة الرئيسيين خلال الفترة كما يلي:

٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٢,٤٩٧	٢٤,٠٥١	رواتب ومكافآت أخرى
٢,٢٠٠	٢,٢٥٣	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
<u>٢٤,٦٩٧</u>	<u>٢٦,٣٠٤</u>	
=====	=====	

وفقاً لوزارة الاقتصاد والتجارة لتفسير المادة ١١٩ من القانون التجاري الإتحادي رقم ٨ لعام ١٩٨٤ (وتعديلاته)، يتم اقتطاع مكافآت أعضاء مجلس الإدارة من حقوق المساهمين عبر بيان الدخل الشامل الموحد.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة لعام ٢٠١٠ تبلغ ٤,٢٠٠ ألف درهم يخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية القادم. خلال سنة ٢٠١٠، ٣,٠٠٠ ألف درهم متعلقة بسنة ٢٠٠٩، دفعت لمجلس الإدارة بعد موافقة المساهمين في الجمعية العامة السنوية في ٢١ أبريل ٢٠١٠.

٤٢ معلومات القطاعات

إن القطاعات التشغيلية تعرف على أساس التقارير الداخلية المتعلقة بأقسام المجموعة والتي يتم مراجعتها دورياً من قبل صانعي القرارات المتعلقة بعمليات البنك وذلك لتوزيع الموارد للقطاعات ولتقييم أدائها. إن المعلومات المقدمة إلى صانعي القرارات المتعلقة بعمليات البنك لغرض تحديد الإمكانيات وتقييم الأداء، ولقد أسست تزامناً مع وحدات الاستراتيجية للمصرف والذين يقدمون منتجات وخدمات لأسواق مختلفة.

- الخدمات المصرفية التجارية
يقوم هذا القطاع بالتعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إيداعات الأفراد، تزويد المتعاملين بالتمويل، بطاقات الائتمان الإسلامية، خدمات التحويل وخدمات التمويل التجاري.
- الخدمات المصرفية للشركات
يقوم هذا القطاع بالتعامل مع خدمات التمويل والإيداع والحسابات الجارية للشركات والمؤسسات الفردية.
- الخدمات المصرفية الخاصة
يقوم هذا القطاع بالتمويل، الخدمات الائتمانية الأخرى، الإيداع والحسابات الجارية للأفراد أصحاب ثروات مالية عالية.

٤٢ قطاع الأعمال والقطاع الجيوغرافي (تتمة)

معلومات أولية عن القطاعات (تتمة)

- أسواق المال
يقوم هذا القطاع بتزويد خدمات أسواق المال، خدمات المتاجرة والخزينة وكما يقوم بإدارة عمليات التمويل للمصرف باستخدام خدمات الإيداعات الاستثمارية.
 - الخدمات العقارية
تقوم شركة تابعة للمصرف بأنشطة عمليات الشراء، الإيجار، الوساطة وإدارة وإعادة بيع الممتلكات وجميع الأنشطة المتعلقة به.
 - القطاعات الأخرى
يمثل هذا القطاع المكتب الرئيسي، الشركات التابعة والشركات الزميلة والغير مدرجة أعلاه وتشمل أيضاً المصاريف غير الموزعة.
- تقوم الإدارة بمراقبة النتائج التشغيلية للقطاعات بشكل منفصل بهدف أخذ القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاعات على أساس الربح أو الخسارة التشغيلية.

٤٢ قطاع الأعمال والقطاع الجيوغرافي (تتمة)

كانت معلومات القطاعات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ كالآتي:

الإيرادات والنتائج	خدمات مصرفية وتجارية ألف درهم	خدمات مصرفية للشركات ألف درهم	خدمات مصرفية خاصة ألف درهم	أسواق المال ألف درهم	خدمات عقارية ألف درهم	قطاعات أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
إيرادات القطاع، صافي	٢,٠١٦,٥٣٨	٧٠٩,٣٩٩	١٥٤,٦٣٤	١٨٩,٠٠٨	٥,٠٥٦	(٦١٨)	٣,٠٧٤,٠١٧
مصاريف تشغيلية ما عدا مخصص الانخفاض، صافي	(٨٥٠,٠٠٥)	(١٧٤,٠٤٣)	(٧٧,١٩٧)	(٥٤,٤٥٦)	(٨٢,٤٣٢)	(٦٣,١٠٧)	(١,٣٠١,٢٤٠)
أرباح العمليات (هامش)	١,١٦٦,٥٣٣	٥٣٥,٣٥٦	٧٧,٤٣٧	١٣٤,٥٥٢	(٧٧,٣٧٦)	(٦٣,٧٢٥)	١,٧٧٢,٧٧٧
مخصص الانخفاض، صافي	(١٦٥,٤٦٥)	(٣٩٩,٥٠٩)	(٥٨,٧٣٠)	(٦,٠٥٠)	(١١٩,٤٥٨)	-	(٧٤٩,٢١٢)
أرباح (خسائر) السنة	١,٠٠١,٠٦٨	١٣٥,٨٤٧	١٨,٧٠٧	١٢٨,٥٠٢	(١٩٦,٨٣٤)	(٦٣,٧٢٥)	١,٠٢٣,٥٦٥
حقوق الملكية غير المسيطرة	-	-	-	(٢٢٠)	-	-	(٢٢٠)
أرباح (خسائر) السنة المتعلقة بمساهمي المصرف	١,٠٠١,٠٦٨	١٣٥,٨٤٧	١٨,٧٠٧	١٢٨,٢٨٢	(١٩٦,٨٣٤)	(٦٣,٧٢٥)	١,٠٢٣,٣٤٥
الموجودات	٢٣,٤٨١,٣٥٦	١٨,٥٧٢,٠٢٥	٧,٣٢٣,٠٦٣	٢٢,٢٥٨,٩٢٩	٢,٩٠٨,٣١١	٧١٣,٨٣٤	٧٥,٢٥٧,٥١٨
المطلوبات	٢١,٠١٣,٣٤٤	٢٠,٩٩٤,٩٣٥	٧,٧٩٦,١٦٣	١٦,٦٢٥,٠٥٢	٣٧٦,٣٤٠	٣٤١,٠٣٢	٦٧,١٤٦,٨٦٦

٤٢ قطاع الأعمال والقطاع الجيوغرافي (تتمة)

كانت معلومات القطاعات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ كالآتي:

الإيرادات والنتائج	خدمات مصرفية وتجارية	خدمات مصرفية للشركات	خدمات مصرفية خاصة	أسواق المال	خدمات عقارية	قطاعات أخرى	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الإيرادات والنتائج	١,٢٨٣,٠٧٢	٥٧٠,٥٤٢	١٨٠,٠٠٦	٣٧٩,٧٩٢	٩٧,٢٨٣	٩,٥٦٢	٢,٥٢٠,٢٥٧
إيرادات القطاع، صافي	(٦١٨,٤٥٦)	(١٤٣,٤٩٤)	(٥٧,٩٩٣)	(٥١,١٩٢)	(٨٦,٨٥٥)	(٣٥,٤٢٢)	(٩٩٣,٤١٢)
مصاريف تشغيلية ما عدا مخصص الانخفاض، صافي	٦٦٤,٦١٦	٤٢٧,٠٤٨	١٢٢,٠١٣	٣٢٨,٦٠٠	١٠,٤٢٨	(٢٥,٨٦٠)	١,٥٢٦,٨٤٥
أرباح العمليات (هامش)	(٢٩٠,٩٩٠)	(١,٠٤٩,٩٠٩)	(٥٦,٩٨٦)	(١٠,٠٧٠)	(٤٠,٨٦٤)	-	(١,٤٤٨,٨١٩)
مخصص الانخفاض، صافي	٣٧٣,٦٢٦	(٦٢٢,٨٦١)	٦٥,٠٢٧	٣١٨,٥٣٠	(٣٠,٤٣٦)	(٢٥,٨٦٠)	٧٨,٠٢٦
أرباح (خسائر) للسنة	-	-	-	(٢٤٨)	-	-	(٢٤٨)
حقوق الملكية غير المسيطرة	٣٧٣,٦٢٦	(٦٢٢,٨٦١)	٦٥,٠٢٧	٣١٨,٢٨٢	(٣٠,٤٣٦)	(٢٥,٨٦٠)	٧٧,٧٧٨
أرباح (خسائر) للسنة المتعلقة بمساهمي المصرف	١٩,٣٩٠,١٣٣	١٤,٩٨٧,٠١١	٧,٠٨٢,٩٥٠	١٨,٥٤٦,١١٢	٣,٤٧٠,٣٣٩	٦٠٧,٤٥٩	٦٤,٠٨٤,٠٠٤
الموجودات	١٨,٢٩٦,٩٦٩	١٦,٥٧٧,٢٣١	٧,١٢٥,٧٦٧	١٣,٨٢٢,٨٩٥	٧٩١,٢٧٢	٣٢٥,٣٣٤	٥٦,٩٣٩,٤٦٨
موجودات القطاع							
المطلوبات							
مطلوبات القطاع							

٤٢ قطاع الأعمال والقطاع الجيوغرافي (تتمة)

المعلومات الجغرافية

تعمل المجموعة في سوق جغرافي واحد وهو الإمارات العربية المتحدة. وفقاً لذلك لم تقدم أي تحاليل جغرافية أخرى متعلقة بإيرادات القطاع، المصاريف، أرباح العمليات (هامش)، الموجودات والمطلوبات معطاة.

٤٣ إدارة المخاطر

٤٣،١ مقدمة

إن المخاطر هي ضمن أنشطة المجموعة يتم إدارتها من خلال عملية تعريف وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر ومراقبة أخرى. إن عملية إدارة المخاطر هذه هامة لربحية المجموعة المستمرة وإن كل فرد داخل المجموعة مسؤول عن تعرض المجموعة لمخاطر متعلقة بمسؤولياته. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر تشغيلية.

لا تشتمل عملية مراقبة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال كالتغيرات في البيئة والتقنية والاقتصاد. يتحكم المصرف في هذه المخاطر عن طريق استراتيجية تخطيطية.

٤٣،١،١ هيكل إدارة المخاطر

تم إجراء تغييرات هامة خلال السنة لتعزيز الهيكل الإداري الشامل للمجموعة في مجال إدارة المخاطر. تم إجراء هذه التغييرات كنتيجة طبيعية لنمو وتطور أعمال المصرف. إن السمات الأساسية هي كالآتي:

يتحمل مجلس الإدارة "المجلس" إجمالي مسؤولية تأسيس إطار إدارة المخاطر للمصرف ومراقبته، والموافقة على إجمالي تعرض المصرف للمخاطر، وضمان إنجاز العمل ضمن هذا الإطار. يمثل المجلس السلطة التصديقية العليا.

لجنة تنفيذ استراتيجية المجموعة "GSEC"

تم إنشاء "لجنة تنفيذ الاستراتيجيات" خلال عام ٢٠١٠، لتكون مسؤولة بالإضافة لعدد من الواجبات الأخرى عن مراجعة واعتماد جميع الاحتمالات الأساسية للتعرض للمخاطر والاستثمارات، وذلك ضمن الحدود والتوجيهات التي يوافق عليها المجلس. قام المجلس بتعيين هذه اللجنة ومنحها صلاحيات لمساعدة فرق الإدارة التنفيذية للمجموعة لتنفيذ استراتيجية المجلس وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة. إن الصلاحيات المفوضة للجنة تنفيذ استراتيجية المجموعة، من قبل المجلس والمتعلقة بمهمة إدارة المخاطر تشتمل على:

- مراجعة واعتماد تفويض سلطة الموافقة من قبل الإدارة المتعلقة بالسياسات والإجراءات العامة للمجموعة
- الموافقة على الصلاحيات المفوضة للمديرين التنفيذيين للمجموعة
- الموافقة على المعاملات الهامة وذات القيمة العالية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية وشراء وبيع الاستثمارات والمبادرات التجارية الجديدة والاستثمارات المملوكة ضمن تفويض صلاحيات لجنة تنفيذ استراتيجية المجموعة.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,١ مقدمة (تتمة)

٤٣,١,١ هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

تتم إدارة واجبات ومسؤوليات لجنة تنفيذ استراتيجية المجموعة من خلال ميثاق رسمي موافق عليه ليتماشى مع أفضل الممارسات. تحل لجنة تنفيذ استراتيجية المجموعة محل اللجنة التنفيذية للمجلس.

لجنة سياسة مخاطر المجموعة "GRPC"

تشكلت لجنة سياسة مخاطر المجموعة مؤخراً خلال السنة. تم تعيين هذه اللجنة من قبل مجلس إدارة المجموعة لمساعدته في القيام بمسؤوليات الرقابة في المجالات التالية:

- الموافقة على السياسات والمعايير والتوجيهات والإجراءات لتقييم المخاطر وإدارتها وتقديم توصيات للمجلس بشأن ذلك عند الضرورة.
- مراجعة المخاطر الكامنة في أعمال المجموعة وعمليات المراقبة فيما يتعلق بهذه المخاطر والموافقة عليها.
- مراجعة بيان المخاطر ومستوى إقدام المجموعة على المخاطر والموافقة عليها.
- مراجعة إدارة المخاطر والامتثال وأنشطة المراقبة الخاصة بالمجموعة.
- مراجعة عملية تقييم كفاية رأس المال توافقاً مع متطلبات بازل ٢ والموافقة عليها.

تتألف لجنة سياسة مخاطر المجموعة من ثلاثة مديرين جميعهم غير تنفيذيين، بالإضافة إلى الرئيس التنفيذي "CEO" ورئيس إدارة مخاطر المجموعة "GCRO" (عضو غير منتخب)، ويترأسها خبير على درجة عالية من الخبرة والكفاءة، وهو ليس بمدير أو موظف لدى المجموعة. تتم إدارة واجبات ومسؤوليات لجنة سياسة مخاطر المجموعة من خلال ميثاق رسمي موافق عليه ليتماشى مع أفضل الممارسات.

لجنة التدقيق والرقابة المالية "AGC"

تتكون لجنة التدقيق والرقابة المالية من عضو مستقل وعضوين يمثلان مجلس إدارة المصرف. لدى اللجنة المسؤولية الكاملة عن الإشراف على الأعمال الإدارية المتعلقة بالإجراءات المحاسبية والتقارير المالية والرقابة الداخلية والتفقد بالقوانين والتشريعات ومناقشة صحة البيانات المالية للمصرف ومدى دقة الإيضاحات بالنسبة للمساهمين ومراجعة أداء واستقلالية المدققين الداخليين والخارجيين ورفع التوجيهات والتوصيات للمجلس حول الإجراءات الأفضل من حيث الأداء الإداري للمجموعة. إن مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق محددة بميثاق رسمي موافق عليه ليتماشى مع أفضل الممارسات الرقابية.

- يرفع قسم التدقيق الداخلي "IAD" التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق والرقابة المالية في المجلس والذي يقدم مصادقة مستقلة عن مدى تطبيق سياسات وإجراءات المخاطر للوحدات التشغيلية بالإضافة إلى تقرير دوري لتقييم فعالية وكفاية وظيفة إدارة المخاطر في المصرف.
- وظيفة إدارة المخاطر مستقلة عن الوحدات التشغيلية الأخرى ويقوم برئاستها رئيس إدارة مخاطر المجموعة الذي يرفع تقاريره مباشرة إلى الرئيس التنفيذي.

يعي المصرف بأهمية خلق والحفاظ على وعي مستمر للمخاطر في المؤسسة. إن إدارة جميع أنواع المخاطر متضمنة بعمق في المصرف كجزء رئيسي من كفاءة جميع الموظفين. لتعزيز هذه الميزة، يركز المصرف على أهمية إدراج سياسات وإجراءات وممارسات مناسبة ورشيده لإدارة المخاطر الرئيسية للمصرف.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,١ مقدمة (تتمة)

٤٣,١,٢ مجموعة إدارة المخاطر "RMG"

إن لجنة إدارة المخاطر هي لجنة مستقلة تعمل بصورة مقربة من الإدارات الأخرى، حيث إنها تعمل على دعم أنشطتها وحماية مخاطر المصرف في نفس الوقت. إن الأهداف الرئيسية لمجموعة إدارة المخاطر التي يرأسها رئيس إدارة مخاطر المجموعة هي كالآتي:

- التحقق من التزام الأفراد والمجموعة بالقواعد والسياسات.
- وضع أدوات مراقبة معقولة (عمليات وأجهزة)
- الموافقة على عمليات تمويل الأفراد والتمويل التجاري ضمن الصلاحيات المفوضة.
- التحقق من الالتزام بالتوجيهات والقوانين المحلية.
- المحافظة على العلاقات العامة مع أجهزة التنظيم المحلية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

ترفع التقارير إلى رئيس إدارة مخاطر المجموعة من أفراد رئيسيين ومحنكين ومؤهلين يقومون بإدارة مجالات محددة لخبراء المخاطر من بينهم رئيس الائتمان ورئيس مخاطر السوق ورئيس مخاطر المستهلكين ورئيس المؤسسة المالية والخدمات المصرفية ورئيس المخاطر التشغيلية ورئيس مخاطر العمارة، ويتم دعم كل منهم حسب الاقتضاء من قبل الأفراد والأنظمة.

خلال السنة، تشكلت "وحدة إدارة استرداد الأصول" وهي وحدة متخصصة شكلت خصيصا لإدارة العلاقات الضعيفة مع الشركات والبنوك الخاصة والتي تعاني من صعوبات في الوفاء بالتزاماتها تجاه المصرف. إن هذه الوحدة مدعمة بشكل مناسب بالموارد ذات الخبرة الخاصة ومجموعة من المهارات المطلوبة لتحقيق إدارة فعالة لهذا النوع من العلاقات.

بازل ٢ عملية تقييم كفاية رأس المال "ICAAP"

أصدر المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٩، إشعار رقم ٢٧/ ٢٠٠٩ بالنسبة إلى تطبيقات بازل ٢ وتسليم التقرير الداخلي لعملية تقييم كفاية رأس المال في موعده الأول في ١ مارس ٢٠١٠. إن المصرف ملتزم بتطبيق كامل متطلبات المصرف المركزي في غضون المهلة المحددة. بالإضافة إلى ذلك، أجري تحليل مفصل للقفزة من أجل تحديد الوضع الراهن للبنك من خلال الشروط اللازمة لتحقيق تصنيف ائتماني داخلي أساسي كما هو مفصل في تعميم المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٧/٢٠٠٩. وقدمت النتائج رسميا إلى المجلس جنبا إلى جنب مع خطة مفصلة تهدف إلى تحقيق الامتثال الكامل في التاريخ المستهدف. وقد وافق المجلس لاحقا على ذلك. بدأ تنفيذ برنامج بازل ٢ للتصنيف الائتماني الداخلي الأساسي في الربع الثاني من ٢٠١٠، تحت قيادة مدير وفريق برنامج بازل ٢ المخصص. وكما في نهاية عام ٢٠١٠، كان البرنامج في الموعد المحدد تماما ويسير بشكل جيد، مما يدل على التزام المصرف التام بالامتثال الكامل لمتطلبات التعميم. إن هذا البرنامج، وبصرف النظر عن تلبية متطلبات المنظم، يعزز القدرة على إدارة المخاطر في المصرف ويقويها.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,١ مقدمة (تتمة)

٤٣,١,٢ مجموعة إدارة مخاطر المجموعة (تتمة)

لجنة الموجودات والمطلوبات "ALCO"

إن عملية إدارة الموجودات والمطلوبات "ALM" هي عملية تخطيط وشراء وتوجيه تدفق النقد في المؤسسة. إن الهدف الأساسي من هذه العملية هو إنتاج إيرادات كافية ومستقرة تعمل على بناء حقوق المساهمين ضمن مخاطر أعمال محددة وبشكل ثابت مع مرور الوقت. إن لدى البنك سياسة محددة جيداً لإدارة الموجودات والمطلوبات، ومن واجبها تحديد هدف وعمل ووظيفة لجنة الموجودات والمطلوبات. تدور هذه العملية حول لجنة الموجودات والمطلوبات، وهي الجهاز الذي يحمل مسؤولية اتخاذ القرارات الاستراتيجية لإدارة المخاطر المتعلقة ببيان المركز المالي. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي تتكون من الإدارة العليا للبنك بما فيها الرئيس التنفيذي بالاجتماع مرة في الشهر.

لجنة الائتمان

يتم اعتماد جميع عروض أعمال العملاء من خلال لجنة مخولة من قبل لجنة تنفيذ استراتيجية المجموعة عبر الرئيس التنفيذي. تعمل لجنة الائتمان على اعتماد جميع الحدود التمويلية في ضمن الحدود الممنوحة من المجلس. تتكون اللجنة من مسؤولين في الإدارة بما فيهم الرئيس التنفيذي. إن عملية اعتماد عرض أعمال العملاء والحدود المتاحة للجنة يتم تعريفها بشكل مفصل في دليل سياسات وإجراءات الائتمان للمصرف بحيث تتضمن عدة متطلبات يجب اتباعها عند الدخول بعلاقة مع أي عميل للمصرف وتقييم للمخاطر المتعلقة به. لقد تمت مراجعة وتعزيز دليل سياسات وإجراءات الائتمان الخاصة بالمصرف في الربع الأول من السنة ليتماشى مع أفضل الممارسات.

٤٣,١,٣ قياس المخاطر وأنظمة إصدار التقارير

من أجل المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة فعالة، فإن وحدة إدارة المحافظ والسياسات و وحدة وإدارة الائتمان على علاقة وثيقة بتنظيم المخاطر وتوثيق السياسات المتعلقة بالمخاطر والائتمان في وحدات الأعمال الأخرى. بالإضافة إلى ذلك المحافظة والالتزام بموافقة المسؤولين في وحدات الائتمان بالسياسات المتعلقة بالمخاطر في وحدات الأعمال الأخرى في نطاق وحدة إدارة المحافظ.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,١ مقدمة (تتمة)

٤٣,١,٣ قياس المخاطر وأنظمة إصدار التقارير (تتمة)

تشتمل المسؤوليات المحددة على:

- إعداد تقارير المحافظ بناءً على مؤشرات مختلفة كتركز المحافظ حسب القطاع الجغرافي أو الإقتصادي والمنتجات ومعدلات المخاطر ومؤشرات أخرى تستخدم في تحليل وإدارة جودة المحافظ بصورة عامة.
- مراقبة سلامة وتوافق المعلومات المشتملة على معدلات المخاطر والخسائر وإجمالي الإنكشاف وصيانة قاعدة بيانات الخسائر المركزية للتحكم وتحليل الخسائر.
- وضع وتقديم القيم المناسبة للعوامل المتغيرة لتستخدم في حساب الخسائر المتوقعة ومتطلبات الإقتصاد الرأسمالي.
- التوحيد وتوحيد معلومات إدارة المحافظ والتقارير لاستخدام المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة.
- تأسيس وإدارة أدوات تحذيرية مبكرة للتعرف على مشاكل المخاطر الجديدة.

يتم إصدار تقرير شهري عن مخاطر الصناعات والعملاء والمخاطر الجغرافية. تحدد الإدارة العليا المخصصات المناسبة لخسائر التمويلات كل ثلاثة أشهر.

على جميع المستويات في المصرف، يتم إعداد تقارير المخاطر المصممة خصيصاً وتوزيعها من أجل ضمان وصول المعلومات الضرورية الشاملة والحديثة إلى جميع أقسام العمل.

يقوم المصرف بالحصول على ضمانات لأجل تخفيض مخاطر الائتمان.

٤٣,١,٤ تركيز المخاطر

تنشأ تركيزات المخاطر عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لها سمات اقتصادية مماثلة قد يجعل عندها القابلية لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركيزات في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المصرف نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

يسعى المصرف إلى إدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال توزيع أنشطة التمويل لتفادي تركيزات المخاطر غير المناسبة عند أفراد أو مجموعات من العملاء في صناعة أو قطاع أعمال معين. كما تحصل الإدارة على الضمانات عند اللزوم.

إن تفاصيل محتويات محفظة التمويلات مبينة ضمن الإيضاحين (١٨) و(١٩).

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,١ مقدمة (تتمة)

٤٣,١,٥ الخزينة

إن الخزينة مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المصرف والهيكل المالي الشامل للمصرف. وهي مسؤولة أيضاً بصورة رئيسية عن التمويل ومخاطر السيولة للمصرف.

٤٣,١,٦ مجموعة التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر في المصرف دورياً من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يقوم بفحص دقة الإجراءات وكيفية تقيد المصرف بها. تناقش مجموعة التدقيق الداخلي نتائج كل التقييمات مع الإدارة وتنقل كل النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق. يقوم رئيس مجموعة التدقيق الداخلي بإرسال التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق لضمان استقلاليته وموضوعيته في جميع عمليات التدقيق التي تتم داخل المصرف.

٤٣,٢ مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد الأطراف لعقود الادوات المالية بالوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. يحاول المصرف ضبط مخاطر الائتمان من خلال استخدام السوق المستهدف عالي التركيز الذي يعرف مع من سيتعامل المصرف من منظور بيان المخاطر، واستخدام معايير قبول المخاطر التي تحدد نوع وحجم المخاطر التي يستعد المصرف لتحملها مع كل طرف مقابل، ومراقبة احتمالية التعرض لمخاطر الائتمان والحد من التركيز على التعامل مع أطراف محددة، والاستمرار في تقييم القدرة الائتمانية للأطراف الأخرى. بالإضافة إلى متابعة حدود الائتمان، يقوم المصرف بإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة المتاجرة عن طريق الدخول في اتفاقيات التسوية وترتيبات الضمان مع الأطراف الأخرى حسب ما تقتضيه الحالة للحد من فترة التعرض للمخاطر. وقد يقوم المصرف في بعض الحالات بإلغاء معاملات أو توزيعها على أطراف أخرى لتخفيض مخاطر الائتمان.

قام المصرف بتأسيس عملية مراجعة لنوعية الائتمان لتقديم تعريف مبكر عن التغيرات الممكنة في الكفاءة الائتمانية للأطراف المقابلة وتشمل مراجعات الضمانات الدورية. إن عملية مراجعة نوعية الائتمان تسمح للمصرف بإجراء تقييم للخسارة المحتملة كنتيجة للمخاطر التي يتعرض لها والقيام بإجراء تصحيحي.

جميع التعرضات الائتمانية التجارية يتم تصنيفها على أساس محل تقييم المخاطر "مودي" الذي ينظر إليه كمقياس عالمي. تعرضات المستهلك يتم تقييمها باستعمال مبدأ جماعي كما هو متطلب من بازل ٢.

مخاطر الالتزامات المتعلقة بالائتمان

يقوم المصرف بتوفير خطابات ضمان لعملائه والتي قد تتطلب قيام المصرف بسداد المدفوعات بالنيابة عنهم. يتم تحصيل هذه المدفوعات من العملاء بناءً على شروط خطابات الضمان. تعرض هذه المدفوعات المصرف لمخاطر مماثلة لمخاطر التمويلات ويتم تخفيضها بنفس العمليات والسياسات الرقابية.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,١ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بدون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات وتعزيزات ائتمانية

يظهر الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي الموحد. إن الحد الأقصى للتعرض موضح بإجمالي المبلغ بدون الأخذ بالحسبان استخدام اتفاقيات المقاصة الإطارية واتفاقيات الرهن.

إجمالي التعرض الأقصى ٢٠٠٩ ألف درهم	إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١٠ ألف درهم	إيضاحات
٢,٤٦٧,٩١٩	٢,٩٠٦,٣٨٢	١٦ أرصدة ووكالات لدى مصارف ومؤسسات مالية إسلامية أخرى
١٢,٣٧٦,٢٤٣	١٣,٠١٣,٨٥٢	١٧ مرابحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
٢٢,٢٨١,٠٤٥	٢٤,٥٨٠,١١١	١٨ مرابحة وتمويلات إسلامية أخرى
١٩,٩٤٣,٦٥٣	٢٥,٦٤٩,١٧١	١٩ تمويلات إجارة
٥٣٦,٦٥٨	١,١٤٥,٧٤٦	استثمارات
٨٣٩,٩٠٢	٣٧٢,٧٤١	موجودات أخرى
٥٨,٤٤٥,٤٢٠	٦٧,٦٦٨,٠٠٣	
٦,٥١٠,٦٣٩	٨,٢٥٤,٩٥٨	٣٧ مطلوبات محتملة
٦,٠٣٤,٢٠٠	٢,٠٤٧,٣٩٦	التزامات
١٢,٥٤٤,٨٣٩	١٠,٣٠٢,٣٥٤	الإجمالي
٧٠,٩٩٠,٢٥٩	٧٧,٩٧٠,٣٥٧	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

٤٣,٢,٢ تركيز مخاطر الائتمان

يتم إدارة تركيز مخاطر الائتمان حسب العميل / الطرف المقابل وحسب المنطقة الجغرافية وقطاع الصناعات. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ بلغت قيمة أكبر خمس تعرضات ائتمان مبلغ ٥,٦٠٦,٧٥٢ ألف درهم (٢٠٠٩: ٤,٧١٦,٤٤٤ ألف درهم) قبل احتساب الضمانات أو أي تعزيزات ائتمانية أخرى.

توزع الموجودات والمطلوبات للمجموعة حسب المنطقة الجغرافية للأطراف المقابلة.

مصرف أبوظبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,٢ تركيز مخاطر الائتمان (تتمة)

إن توزيع الموجودات المالية للمجموعة حسب المنطقة الجغرافية هو كالاتي:

الأرصدة والوكالات							
لدى مصارف اسلامية	مؤسسات مالية أخرى	مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية	مربحة وتمويلات إسلامية أخرى	تمويلات إجارة	استثمارات	موجودات أخرى	مجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٠							
٢,٢٦٤,٠٩٦	١٢,١٩٣,١٢٥	٢٣,٣٨٧,٨٨١	٢٤,٧٧٤,٨٦٠	٨١١,٥٧٤	٣٧٢,٧٤١	٦٣,٨٠٤,٢٧٧	الإمارات العربية المتحدة
٤,٥٠٩	٢٣٠,٢٧٠	٧٨٣,٦٥٦	٢٠,٨٩٠	٣١٣,٦٨٢	—	١,٣٥٣,٠٠٧	الشرق الأوسط
٣٤,٣٠٥	٣٦٧,٤٢١	٣٧٧,٧٥٧	—	—	—	٧٧٩,٤٨٣	أوروبا
٦٠٣,٤٧٢	٢٢٣,٠٣٦	٣٠,٨١٧	٨٥٣,٤٢١	٢٠,٤٩٠	—	١,٧٣١,٢٣٦	أخرى
إجمالي الموجودات							
٢,٩٠٦,٣٨٢	١٣,٠١٣,٨٥٢	٢٤,٥٨٠,١١١	٢٥,٦٤٩,١٧١	١,١٤٥,٧٤٦	٣٧٢,٧٤١	٦٧,٦٦٨,٠٠٣	الخاضعة لمخاطر الائتمان
٣١ ديسمبر ٢٠٠٩							
٢,٢٨١,١٨٠	١١,٥٦٥,١٣٣	٢٠,٩٧٢,٦٢٩	١٨,٩٥٧,٥٣٤	٤٦٧,٢٨٢	٨٣٧,٦٨٣	٥٥,٠٨١,٤٤١	الإمارات العربية المتحدة
٤,٤٨٣	٣٢٤,٢٩٢	٨١٩,٣٥٦	٢٦,١١٢	٦٩,٣٧٦	٢,٢١٩	١,٢٤٥,٨٣٨	الشرق الأوسط
٦٢,٧٢٨	٢٢٨,٩٣٩	٤٢١,٥٤٤	—	—	—	٧١٣,٢١١	أوروبا
١١٩,٥٢٨	٢٥٧,٨٧٩	٦٧,٥١٦	٩٦٠,٠٠٧	—	—	١,٤٠٤,٩٣٠	أخرى
إجمالي الموجودات							
٢,٤٦٧,٩١٩	١٢,٢٧٦,٢٤٣	٢٢,٢٨١,٠٤٥	١٩,٩٤٣,٦٥٣	٥٣٦,٦٥٨	٨٣٩,٩٠٢	٥٨,٤٥٤,٤٢٠	الخاضعة لمخاطر الائتمان

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,٢ تركيز مخاطر الائتمان (تتمة)

إن توزيع الموجودات المالية للمجموعة حسب قطاع الصناعات هو كالاتي:

٢٠٠٩ ألف درهم	٢٠١٠ ألف درهم	قطاع الصناعات
٦٩٦,٠٩٢	٧٨١,٠٨٤	حكومة
١,٠٩٣,٧٠٣	٢,٢٦٣,٢٥٦	القطاع العام
١٥,٧٢٥,١٨٩	١٧,٤٧٥,٨٦١	المؤسسات المالية
١,١٩٢,٢٤٦	١,٥٩٨,٢٦٤	التجارة والصناعة
٥,٦٧٧,٣٠٥	٧,٤٨٦,٦٩٧	البناء والعقارات
٥٠١,٣٨٤	٥٢١,٢١٧	الطاقة
٢٥,٧٣٣,٧٠١	٢٩,٩٨٩,٩٤٠	أفراد
٧,٨٢٥,٨٠٠	٧,٥٥١,٦٨٤	أخرى
<u>٥٨,٤٤٥,٤٢٠</u>	<u>٦٧,٦٦٨,٠٠٣</u>	إجمالي الموجودات الخاضعة لمخاطر الائتمان

٤٣,٢,٣ تقييم الانخفاض

من الاعتبارات الرئيسية لتقييم الانخفاض هي التخلف عن السداد بعد موعد استحقاق المبلغ الأصلي أو الربح مدة ٩٠ يوماً أو عندما تواجه الأطراف المقابلة صعوبات واضحة في التدفقات النقدية أو عندما ينخفض التصنيف الائتماني للأطراف المقابلة أو عندما تصبح الأطراف المقابلة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية. يتناول المصرف تقييم الانخفاض في منحنيين: تقسيم خسائر انخفاض الموجودات المالية فردياً وتقييم خسائر انخفاض الموجودات المالية جماعياً.

تقييم خسائر انخفاض الموجودات المالية فردياً

يحدد المصرف المخصصات المناسبة للتمويلات الفردية والهامة كلاً على حدة. يأخذ المصرف في عين الاعتبار الأمور التالية عند تقييم الانخفاض: استمرارية خطط عمل الأطراف المقابلة قدرتها على تحسين الأداء عند مواجهة صعوبات مالية، المبلغ المتوقع، وتسلمه والتوزيعات المتوقعة عن حدوث الإفلاس، توفر الدعم المالي والقيمة الصافية للضمان، ووقت التدفقات النقدية المتوقعة. يتم تقييم خسائر الانخفاض بتاريخ كل مركز مالي إلا إذا توافرت ظروف تتطلب متابعة مستمرة.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,٣ تقييم الانخفاض

مخصصات انخفاض جماعية على الموجودات المالية.

يتم تقييم مخصصات انخفاض جماعية على خسائر التمويلات الغير هامة بصورة منفردة حيث أنه لا يتوفر دليل موضوعي على الانخفاض بصورة منفردة. يتم تقييم المخصصات عند تاريخ كل مركز مالي مع تقييم كل مجموعة على حده.

يأخذ التقييم الجماعي في عين الاعتبار احتمالية انخفاض القيمة للمجموعة حتى لو لم يتوافر الدليل الموضوعي على الانخفاض بصورة منفردة. يتم توقع خسائر الانخفاض عن طريق الأخذ بعين الاعتبار: الخسائر التاريخية للمجموعة، الأوضاع الاقتصادية الحالية، فترة التأخير المتوقعة بين احتمالية حدوث الخسائر وتقييم الانخفاض بصورة منفردة، والمتوقع تسلمه أو استرجاعه عن تحديد قيمة الانخفاض.

تقوم إدارة الائتمان بتقييم مخصصات الانخفاض للتأكد من توافرها مع سياسة المصرف.

٤٣,٢,٤ الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

إن حجم ونوع الضمان المطلوب يعتمد على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. تطبق إرشادات موثقة بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم.

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي كالتالي:

- لمعاملات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعكوسة: النقد أو الأوراق المالية.
- للتمويل التجاري: الرسوم على الممتلكات العقارية والمخزون والمديونيات التجارية والأوراق المالية.
- التمويل الشخصي: رهن الأصول، رهن العقارات و تحويل الرواتب لصالح المصرف.

يحصل المصرف أيضاً على ضمانات من الشركات الأم من أجل منح تمويلات للشركات التابعة لها، لكن لم يتم إدراج عوائدها في الجدول أعلاه.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية المذكورة وتراقب أيضاً القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض. وتقدر الإدارة القيمة العادلة للضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى لكل التمويلات المتعثرة بحوالي ١,٢٠٧,٣٧٨ ألف درهم في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (٢٠٠٩: ٩٠٥,٥٩٧ ألف درهم).

يقوم المصرف كذلك باستخدام اتفاقيات المقاصة الإطارية مع الأطراف الأخرى.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,٥ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية

إن نوعية الائتمان للموجودات المالية تدار من قبل المصرف باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية. يظهر الجدول أدناه نوعية الاعتماد حسب صنف الموجودات لأرصدة ووكالات لدى مصارف إسلامية ومؤسسات مالية أخرى، مرابحة ومضاربة مع مؤسسات مالية، مرابحة، إجارة وتمويلات إسلامية أخرى. استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني لدى المصرف.

ما يعادل تصنيف موديز		٢٠١٠	٢٠٠٩
		ألف درهم	ألف درهم
مخاطر قليلة			
فئة الخطر تصنيف ١		٢٦,١٧٧	٣٤,٥٦٩
فئة الخطر تصنيف ٢ و ٣		١١,٣٧٩,٣٨٧	١٢,٦٢٥,٣٠٤
فئة الخطر تصنيف ٤		٦,٩١٠,٥٩٢	٤,٥٢٤,٤٦٧
فئة الخطر تصنيف ٥ و ٦		٤٠,٣٨٨,٤١٦	٣٤,٧٣٤,٧٧٤
مخاطر عادية			
فئة الخطر تصنيف ٧		٣,٥٤٧,٧٠٨	٢,٣٧٧,٤٣٢
مخاطر مرتفعة			
فئة الخطر تصنيف ٨,٩,١٠		٣,٨٩٧,٢٣٦	٢,٧٧٢,٣١٤
		<u>٦٦,١٤٩,٥١٦</u>	<u>٥٧,٠٦٨,٨٦٠</u>

إن سياسة البنك هي الحفاظ على تصنيفات دقيقة ومتناسقة للمخاطر عبر محفظة الائتمان. وهذا يسهل تركيز الإدارة على المخاطر المعمول بها والمقارنة بين مخاطر الائتمان في جميع خطوط الأعمال التجارية والمناطق الجغرافية والمنتجات. ويتم دعم نظام التصنيف من خلال مجموعة متنوعة من التحليلات المالية، جنباً إلى جنب مع معلومات السوق لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. تم إقتراح جميع تصنيفات المخاطر الداخلية لمختلف الفئات وتستمد وفقاً لسياسة البنك في التصنيف. ويتم تقييم تصنيف المخاطر المسندة وتحديثها بانتظام. إن التقييم الموازي لشركة مودي يتعلق فقط ببعض التعرضات في كل فئة من فئات تصنيف المخاطر.

تمويلات المرابحة، الإجارة والأخرى التي تم التفاوض حولها

بلغت قيمة التمويلات التي تم التفاوض حولها خلال سنة ٢٠١٠ مبلغ ٩١٩,٤٥٣ ألف درهماً (٢٠٠٩): ٩٤٧,٤٣١ ألف درهماً).

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,٥ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية (تتمة)

تقوم المجموعة بقياس تعرضها للمخاطر الائتمانية بالرجوع إلى القيم المرحلة الإجمالية للموجودات المالية ناقصاً المبالغ المقاصة وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. تمثل القيم المرحلة للموجودات المالية أقصى تعرضات لمخاطر الائتمان/مخاطر أسعار الأسهم للمرابحة والمضاربة والإجارة وتمويلات إسلامية أخرى واستثمارات.

أرصدة وودائع الوكالة مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى		مرابحة ومضاربة مع مؤسسات مالية		مرابحة وتمويلات إسلامية أخرى		تمويلات إجارة		استثمارات	
٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣١ ديسمبر ٢٠٠٩
-	-	١٨٦,٤٧٦	-	٦٢٥,٨٥٣	٣٥٤,٧٣٨	٨٤٦,٦٢٧	٥٥٠,٨٩٠	٦٨,١٤٢	٦,٤٢١
-	-	-	١١٧,٩٨٣	٩٥٢,٩٦٤	٦٩٩,١٧٩	٣٤٧,٣٧١	٢٨٢,٠٥٧	٩١,٨١٣	٦٨,٦٥١
-	-	١٢٩,٨١١	١٢٧,٣٠٦	٧٨٩,٣٨٩	٥٨٣,١٤٦	١٨,٧٤٥	٥٧,٠١٥	٩,٥٧١	٩,٥٧١
-	-	٣١٦,٢٨٧	٢٤٥,٢٨٩	٢,٣٦٨,٢٠٦	١,٦٣٧,٠٦٣	١,٢١٢,٧٤٣	٨٨٩,٩٦٢	١٦٩,٥٢٦	٨٤,٦٤٣
-	-	(١٩٠,٣١٠)	(١٨٦,٢٩٨)	(١,٦٠٨,٥٦٧)	(١,٠٨٨,٤٦١)	(٩٢,٧٧٩)	(١٤٤,٧٣٧)	(١٠٨,٣٩١)	(٥٧,٧٧٠)
-	-	١٢٥,٩٧٧	٥٨,٩٩١	٧٥٩,٦٣٩	٥٤٨,٦٠٢	١,١١٩,٩٦٤	٧٤٥,٢٢٥	٦١,١٣٥	٢٦,٨٧٣
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	١٢٤,٨٦٥	٨٧٧,٥٥٨	٧١٢,١١٨	١,١٢٥,٢٨٠	١,٠٤٧,١٩٣	-	-
-	-	٢,٤٦٧,٩١٩	١٢,٦٩٧,٥٦٥	٢١,٣٣٤,٣٤٧	١٩,٩٣١,٨٦٤	٢٣,٣١١,١٤٨	١٨,٠٠٦,٤٩٨	١,٥٧٨,٢٧٩	٩٨٣,١٥١
-	-	-	-	(٢٨٩,٠٢٣)	(٢٨١,٦٩٤)	(٢٨٦,٣٢١)	(٢٣٥,٩٠٦)	-	-
٢,٩٠٦,٣٨٢	٢,٩٠٦,٣٨٢	٢,٤٦٧,٩١٩	١٢,٨٢٣,٥٤٢	٢٢,٦٨٢,٥٢١	٢٠,٩١٠,٨٩٠	٢٥,٢٧٠,٠٧١	١٩,٥٦٣,٠١٠	١,٦٣٩,٤١٤	١,٠١٠,٠٢٤

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,٥ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية (تتمة)

التحليل الزمني للمبالغ المتأخرة موضح أدناه:

التحليل الزمني للمبالغ المتأخرة ولكن غير المنخفضة

أقل من ٣٠ يوماً	٣١ - ٦٠ يوماً	٦١ - ٩٠ يوماً	أكثر من ٩١ يوماً	إجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠١٠				
-	-	-	-	-
٧,٦٧١	٥,٩٥٩	٣,٦٩٨	٨٦٠,٢٣٠	٨٧٧,٥٥٨
١٧,٦١٤	٢٤,٢١٩	٥٢,٨٩٢	١,٠٣٠,٥٥٥	١,١٢٥,٢٨٠
٢٥,٢٨٥	٣٠,١٧٨	٥٦,٥٩٠	١,٨٩٠,٧٨٥	٢,٠٠٢,٨٣٨
٢٠٠٩				
-	-	-	-	-
٢٣,٩٥٨	٤١,٤٢٣	٣٠,٤٣٠	١٢٤,٨٦٥	١٢٤,٨٦٥
٢٣	٣,١٨٤	١٨,١٢٠	١,٠٢٥,٨٦٦	٧١٢,١١٨
٢٣,٩٨١	٤٤,٦٠٧	٤٨,٥٥٠	١,٧٦٧,٠٣٨	١,٠٤٧,١٩٣
٢٣,٩٨١	٤٤,٦٠٧	٤٨,٥٥٠	١,٧٦٧,٠٣٨	١,٨٨٤,١٧٦

لمزيد من المعلومات المفصلة المتعلقة بمخصص خسائر الانخفاض على المراجعة والمضاربة مع المؤسسات المالية، مراجعة وتمويلات إسلامية أخرى وتمويلات الإجارة يرجى الإطلاع على الإيضاحات ١٧, ١٨, ١٩.

٤٣,٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. عند استحقاقها أو نتيجة حالات الضغط تنتج مخاطر السيولة من تدني درجة التصنيف الائتماني أو حدوث اضطرابات في الأسواق المالية مما قد يتسبب في نزوب مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد والبنود الممثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول. إن هذا يتضمن تقييم التدفقات النقدية المتوقعة ووجود ضمانات عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لتأمين تمويل إضافية إذا ما احتاج الأمر.

يحتفظ المصرف بمحفظة أصول متنوعة يمكن تسهيلها بسهولة في حال مواجهة مشاكل في التدفقات النقدية. كما يتمتع المصرف بموافقات ائتمان يمكن استخدامها ليتمكن من الإيفاء بالتزامات السيولة. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك المصرف ودائع إلزامية مع المصرف المركزي. يتم تقييم وضع السيولة وإدارته باستخدام عدة طرق، مع الأخذ بالاعتبار العوامل الضاغطة المتعلقة بالأسواق عامة وبالمصرف خاصة.

إن الجودة العالية لمحفظة الأصول يتضمن السيولة للمصرف. بالإضافة إلى سيولة المصرف وودائع العملاء، تساعد المصرف على المحافظة على تدفقات نقدية ثابتة. حتى تحت الاحتمالات الأسوأ، باستطاعة المصرف الحصول على النقد اللازم للوفاء بمتطلبات العملاء وللوفاء بالتزاماته.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

إن عملية مراقبة السيولة المثلى تكون بمقارنة الاستحقاقات، والتي تتم حسب مدة محددة وللعملات المختلفة. يتبع المصرف إجراءات محددة لمتابعة التراكمات السلبية للتدفقات النقدية على فترة زمنية محددة.

٤٣,٣,١ إدارة مخاطر السيولة

إن عملية إدارة مخاطر السيولة من قبل المجموعة ومتابعتها من قبل فريق منفصل من قسم خزانة المجموعة تتضمن الآتي:

- عمليات تحويل يومية، مدارة من خلال متابعات التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من أن المتطلبات سيتم الوفاء بها. إن هذا يتضمن متابعة التمويلات عندما تستحق للمصرف أو عند منح التمويلات للمتعاملين.
- الاحتفاظ بمحفظة أصول عالية السيولة والتي من الممكن تسهيلها بسهولة للحماية من أية اضطرابات في التدفقات النقدية.
- إدارة معايير بيان المركز المالي حسب المتطلبات الداخلية والقانونية.
- إدارة تركيزات استحقاقات الديون.

٤٣,٣,٢ تحليل الموجودات والمطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول المبين أدناه قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المصرف لغاية تاريخ الاستحقاق التعاقدية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة	من سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	٤,٥٠٠,٢٤٦	٩٠٠,٠٨٩	-	-	٥,٤٠٠,٣٣٥
أرصدة ووكالات لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٢,٦٥٢,٤٤٢	٢٥٣,٩٤٠	-	-	٢,٩٠٦,٣٨٢
مراوحة ومضاربة مع مؤسسات مالية	٩,٣٠٤,١٣٨	٣,٣٢٤,٣٣٤	٨٢,٩٧٤	١١٢,٠٩٦	١٢,٨٢٣,٥٤٢
مراوحة وتمويلات إسلامية أخرى	٢,٩٩٤,١٦٠	٣,٧٦٣,٠٢٨	١١,٢٩٦,٤٦٤	٤,٦٢٨,٨٦٩	٢٢,٦٨٢,٥٢١
تمويلات الإجارة	١,٧٦٠,٩٣٩	٣,٤٦٠,٦٤٥	١٣,٠١٨,٠٨٨	٧,٠٣٠,٣٩٠	٢٥,٢٧٠,٠٧١
استثمارات	٣٣٧,١٩٨	١٥٢,٦٣١	١,١٤٩,٥٨٥	-	١,٦٣٩,٤١٤
إستثمارات في شركات زميلة	-	-	-	٨٣٧,١٩٥	٨٣٧,١٩٥
موجودات أخرى	٢٢٢,٣٩١	١٨٣,٦٢٥	٣١,٢٤٣	٤,٥٦٢	٤٤١,٨٢١
موجودات مالية	٢١,٧٧١,٥١٤	١٢,٠٣٨,٢٩٢	٢٥,٥٧٨,٣٥٤	١٢,٦١٣,١١٢	٧٢,٠٠١,٢٨١
موجودات غير مالية	-	-	-	-	٣,٢٥٦,٢٣٧
إجمالي الموجودات	٢١,٧٧١,٥١٤	١٢,٠٣٨,٢٩٢	٢٥,٥٧٨,٣٥٤	١٢,٦١٣,١١٢	٧٥,٢٥٧,٥١٨
المطلوبات					
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية	٥٠٠,٩٢٣	٣٩٠,٤٦٧	-	-	٨٩١,٣٩٠
حسابات المودعين	٥١,٨٦٠,١٦٠	٤,٤٣٣,٦٥٦	٢٢١,٧٢٩	١,٥٠٠	٥٦,٥١٧,٠٤٥
مطلوبات أخرى	٩٧٨,١١١	٦٦٥,٢٩٤	٤٤٨,٠٩٥	-	٢,٠٩١,٥٠٠
وديعة وكالة - الشق الثاني	-	-	-	٢,٢٠٧,٤٠٨	٢,٢٠٧,٤٠٨
أدوات صكوك تمويلية	-	٢,٩٣٨,٠٠٠	٢,٥٠١,٥٢٣	-	٥,٤٣٩,٥٢٣
إجمالي المطلوبات	٥٣,٣٣٩,١٩٤	٨,٤٢٧,٤١٧	٣,١٧١,٣٤٧	٢,٢٠٨,٩٠٨	٦٧,١٤٦,٨٦٦

مصرف أبوظبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

٤٣,٣,٢ تحليل الموجودات والمطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة	من سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	٣,٣٣٠,٩٤٨	—	—	—	٣,٣٣٠,٩٤٨
أرصدة ووكالات لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٢,٢٦٧,٨٩١	٢٠٠,٠٢٨	—	—	٢,٤٦٧,٩١٩
مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية	٥,٩٢٩,٠٠٧	٥,٣٣٥,٥١٤	٧٩٢,٤١١	١٣٣,٠١٣	١٢,١٨٩,٩٤٥
مربحة وتمويلات إسلامية أخرى	٢,٩٤٢,٣٧٥	٤,٥٦٠,٦٢٢	١٠,٤٩٩,٧٥١	٢,٩٠٨,١٤٢	٢٠,٩١٠,٨٩٠
تمويلات الإجارة	٨٧١,٩١٥	٢,٠٢٣,٨٨٠	١١,٢٧٢,٧٨٧	٥,٣٩٤,٤٢٨	١٩,٥٦٣,٠١٠
استثمارات	٩٢٥	٥٨٣,١٠٣	٤٢٥,٩٩٦	—	١,٠١٠,٠٢٤
استثمارات في شركات زميلة	—	—	—	٧٣٨,١٣٢	٧٣٨,١٣٢
موجودات أخرى	١١٨,٦٢٩	٨١٢,٦٥١	٤١,٦٥٧	٤,٠٤٣	٩٧٦,٩٨٠
موجودات مالية	١٥,٤٦١,٦٩٠	١٣,٥١٥,٧٩٨	٢٣,٠٣٢,٦٠٢	٩,١٧٧,٧٥٨	٦١,١٨٧,٨٤٨
موجودات غير مالية	—	—	—	—	٢,٨٩٦,١٥٦
إجمالي الموجودات	١٥,٤٦١,٦٩٠	١٣,٥١٥,٧٩٨	٢٣,٠٣٢,٦٠٢	٩,١٧٧,٧٥٨	٦١,١٨٧,٨٤٨
المطلوبات					
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية	٨٧٢,٥٣٣	٣٩٧,٤٤٣	٨,٥٤٢	—	١,٢٧٨,٥١٨
حسابات المودعين	٤٢,٦٤٣,٠٨٨	٥,٥٧٢,٨١٦	٣,٦٩٤	٦٤	٤٨,٢١٩,٦٦٢
مطلوبات أخرى	١,٤٠٤,٧٩٧	٦٤٧,٦٢٦	٢٤٣,٤٥٧	—	٢,٢٩٥,٨٨٠
وديعة وكالة – الشق الثاني	—	—	—	٢,٢٠٧,٤٠٨	٢,٢٠٧,٤٠٨
أدوات صكوك تمويلية	—	—	٢,٩٣٨,٠٠٠	—	٢,٩٣٨,٠٠٠
إجمالي المطلوبات	٤٤,٩٢٠,٤١٨	٦,٦١٧,٨٨٥	٣,١٩٣,٦٩٣	٢,٢٠٧,٤٧٢	٥٦,٩٣٩,٤٦٨

الجدول أدناه يلخص المطلوبات المالية حسب تاريخ الاستحقاق للمجموعة في تاريخ ٣١ ديسمبر متضمناً السداد والالتزامات التعاقدية غير المخصوصة بما فيها التدفقات النقدية المتعلقة بسداد المبلغ الأساسي والأرباح المستحقة حتى تاريخ الاستحقاق.

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة	من سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
المطلوبات					
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية	٥٠٠,٩٧٣	٣٩٠,٧٥٤	—	—	٨٩١,٧٢٧
حسابات المودعين	٥١,٩٠٦,٦٢٦	٤,٥١٠,١٨٨	٢٣٢,٠١٤	٢,٠٠٢	٥٦,٦٥٠,٨٣٠
مطلوبات أخرى	٩٧٨,١١١	٦٦٥,٢٩٤	٤٤٨,٠٩٥	—	٢,٠٩١,٥٠٠
وديعة وكالة – الشق الثاني	—	—	—	٢,٨٥٣,٠٧٥	٢,٨٥٣,٠٧٥
أدوات صكوك تمويلية	—	٢,٩٥٨,٠٤٢	٣,٤٥٩,٤٧٨	—	٦,٤١٧,٥٢٠
إجمالي المطلوبات	٥٣,٣٨٥,٧١٠	٨,٥٢٤,٢٧٨	٤,١٣٩,٥٨٧	٢,٨٥٥,٠٧٧	٦٨,٩٠٤,٦٥٢

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

٤٣,٣,٢ تحليل الموجودات والمطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩	أقل من ٣ أشهر	من ٣ إلى سنة	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
المطلوبات					
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية	٨٧٢,٧١٤	٣٩٧,٨٣٨	٨,٥٤٢	-	١,٢٧٩,٠٩٤
حسابات المودعين	٤٢,٧٤٨,٧١١	٥,٦٩٨,٢٩٥	٣,٩٣١	٧٣	٤٨,٤٥١,٠١٠
مطلوبات أخرى	١,٣٢٧,٨٥٢	٦٤٧,٦٢٦	٢٤٣,٤٥٧	-	٢,٢١٨,٩٣٥
وديعة وكالة - الشق الثاني	-	-	-	٢,٩٤١,١٠١	٢,٩٤١,١٠١
أدوات صكوك تمويلية	-	-	٣,٠٢٧,١٨٩	-	٣,٠٢٧,١٨٩
إجمالي المطلوبات	٤٤,٩٤٩,٢٧٧	٦,٧٤٣,٧٥٩	٣,٢٨٣,١١٩	٢,٩٤١,١٧٤	٥٧,٩١٧,٣٢٩

إن الأدوات المالية في الجدول أعلاه تمثل التدفقات النقدية الإجمالية المخصصة. وقد يتم تسوية هذه المبالغ بالقيمة الإجمالية أو بالقيمة الصافية.

يعرض الجدول التالي انتهاء الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات والمطلوبات الطارئة للمصرف. تدرج عقود الضمانات المالية المصدرة بالقيمة القصوى للضمان في أقرب فترة يستدعي فيها الضمان.

٢٠١٠	أقل من ٣ أشهر	من ٣ إلى سنة	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
المطلوبات الطارئة	٤,٦٨٨,٨٢٢	١,٦٨٠,٠٢٧	١,٨٨٦,١٠٩	-	٨,٢٥٤,٩٥٨
الالتزامات	٤١٢,٨١٠	٨٢١,٠٣٥	٦١٩,٨٤٣	-	١,٨٥٣,٦٨٨
الإجمالي	٥,١٠١,٦٣٢	٢,٥٠١,٠٦٢	٢,٥٠٥,٩٥٢	-	١٠,١٠٨,٦٤٦
٢٠٠٩					
المطلوبات الطارئة	٣,٥٤٢,٤٥٨	٢,٣٩٤,٩٤٠	٥٣٣,٢٤٣	٣٩,٩٩٨	٦,٥١٠,٦٣٩
الالتزامات	٩٠,٢٥٣	٤٠٦,٨٦٢	١,٤٠٧,٣٨٥	-	١,٩٠٤,٥٠٠
الإجمالي	٣,٦٣٢,٧١١	٢,٨٠١,٨٠٢	١,٩٤٠,٦٢٨	٣٩,٩٩٨	٨,٤١٥,١٣٩

لا يتوقع المصرف أن يتم سحب جميع المطلوبات الطارئة أو الالتزامات قبل انتهاء مدتها.

٤٣,٤ مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من تغيرات نسب الربح، أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. إن إدارة مخاطر السوق تحد من الخسائر المحتملة على الالتزامات القائمة والتي قد تنتج عن متغيرات غير متوقعة في نسب الأرباح، أسعار صرف العملات أو أسعار الأسهم. إن المجموعة معرضة لتنويع الأدوات المالية بما فيها الأسهم، العملات الأجنبية والسلع.

تولي المجموعة مخاطر السوق أولوية كبيرة. تستخدم المجموعة نماذج ملائمة وفقاً لما هو متعارف عليه في السوق لتقييم مواقفها وتتلقى بانتظام معلومات السوق لضبط مخاطر السوق.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٤ مخاطر السوق

إن آلية إدارة مخاطر السوق تتضمن العوامل التالية:

- تطبيق حدود معينة للتأكد من الالتزامات الخطرة لا تتعدى حدود المخاطرة والتركز المحددة من قبل الإدارة العليا.
- تقييمات مستقلة حسب سعر السوق ومطابقة أرصدة الالتزامات ومتابعة إيقاف الخسائر للمتاجرة في الوقت المناسب.

لقد تم وضع الإجراءات وحدود للتداول للتأكد من أن المجموعة تطبق سياسة مخاطر السوق في معاملاتها اليومية. يتم مراجعة هذه الإجراءات بشكل منتظم للتأكد من أنها تتوافق مع سياسة المجموعة في إدارة المخاطر. ALCO للتأكد من أن عملية إدارة مخاطر السوق تبقى دائماً مجهزة بكوادر قادرة. كما تقوم المجموعة بالتقيد بمتطلبات المصرف المركزي.

٤٣,٤,١ مخاطر نسب الربح

تتكون مخاطر الربح من احتمال التغيير في نسب الربح وتأثيرها على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. إن المجموعة معرضة لمخاطر نسب الربح من احتمال عدم مطابقة التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات والأصول والأدوات الغير مدرجة في بيان المركز المالي التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة معينة. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر من ضمن سياستها في إدارة المخاطر.

تتكون مخاطر الربح من احتمال التغيير في نسب الربح وتأثيرها على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. إن المجموعة معرضة لمخاطر نسب الربح من احتمال عدم مطابقة التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات والأصول والأدوات الغير مدرجة في الميزانية العمومية تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة معينة. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر من ضمن سياستها في إدارة المخاطر.

نسبة الربح الفعلي للأداة المالية هو النسبة التي إذا استخرجت لحساب القيمة الحالية ينتج عنها القيمة الدفترية للأداة. وتعتبر النسبة تاريخية لأداة ذات نسبة ثابتة مقيمة بالتكلفة المطفأة ونسبة حالية لأداة مقيمة بالقيمة العادلة ذات معدل ربح متغير.

إن الجدول التالي يقدر مدى حساسية تغير محتمل في نسب الأرباح على بيان الدخل الموحد للمجموعة. إن حساسية بيان الدخل هو النتيجة لتغيير محتمل (سواء كان زيادة أو نقص) في تغيرات نسبة الربح على صافي الربح خلال السنة، بناءً على موجودات أو مطلوبات مالية تحمل نسب ربح متغيرة ومدرجة بعملات مختلفة كما في ٣١ ديسمبر.

العملة	الزيادة في النقاط الأساسية ٢٠١٠	حساسية الدخل على الموجودات والمطلوبات المالية ألف درهم	الزيادة في النقاط الأساسية ٢٠٠٩	حساسية الدخل على الموجودات والمطلوبات المالية ألف درهم
درهم	٥٠	٨٠,٦٥٧	٥٠	١٣٦,٤٨٣
دولار أمريكي	٥٠	(٦,٠٢١)	٥٠	٨,٣٩٧
يورو	٥٠	٨٢٥	٥٠	(٧٤)
عملات أخرى	٥٠	٥٥٩	٥٠	٩٧٨

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٤ مخاطر السوق

٤٣,٤,٢ مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات، مخاطر التغير في قيمة الأداة المالية نظراً للتغير في سعر صرف العملات الأجنبية. يوضح الجدول التالي العملات التي كان للمصرف تعرض جوهري لها كما في ٣١ ديسمبر في موجوداته ومطلوباته المالية لغير المتاجرة والتدفقات النقدية المتوقعة. إن هذا التحليل يقدر نتيجة التغير في سعر صرف العملة الأجنبية مقابل الدرهم الإماراتي، مع الإبقاء على جميع المعطيات الأخرى ثابتة، على بيان الدخل الموحد (نتيجة التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية لغير المتاجرة ذات عملات أجنبية) وبيان حقوق المساهمين (نتيجة التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المتاحة للبيع ذات عملات أجنبية في بيان الدخل الموحد).

العملة	الزيادة في سعر العملة بالنسبة ٢٠١٠	التأثير على صافي الربح ألف درهم	الزيادة في سعر العملة بالنسبة ٢٠٠٩	التأثير على صافي الربح ألف درهم
دولار أمريكي	٥	(٣٣,٧٦٦)	٥	(٣٥,٩٨٢)
يورو	٥	(٢٧٩)	٥	(٧,١٥٩)
عملات أخرى	٥	٤٣,١١١	٥	٤٧٦

الجدول أدناه يبين تعرض المجموعة إلى العملات الأجنبية:

درهم إماراتي	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	أخرى	إجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٠					
موجودات					
٥,١٨٣,٣٦٨	٢١٦,٨٨٧	٣٠	٢	٤٨	٥,٤٠٠,٣٣٥
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي					
الأرصدة ووكالات لدى مصارف إسلامية					
١,٧٥٤,٩٣١	١,١١١,١٥٨	٣١,٠٢٨	٢,٩٦٩	٦,٢٩٦	٢,٩٠٦,٣٨٢
ومؤسسات مالية أخرى					
٤,٧٥٨,٧٥٦	٧,٥٧٤,٧٥٠	١٦٧,٣٦١	٢١٠,٥٧٩	١١٢,٠٩٦	١٢,٨٢٣,٥٤٢
مراوحة ومضاربة مع مؤسسات مالية					
٢١,٠٣٨,١٩٤	١,٥٥٢,٧٤٠	٨٨,٧١٩	٢,٨٦٨	-	٢٢,٦٨٢,٥٢١
مراوحة وتمويلات إسلامية أخرى					
٢١,٤٠٠,٣٦٢	٣,٨١٥,٨٣٨	-	-	٥٣,٨٧١	٢٥,٢٧٠,٠٧١
تمويلات إجارة					
٥٨٥,٢٦٣	٩٩٣,٦٩٥	١٠٤	-	٦٠,٣٥٢	١,٦٣٩,٤١٤
استثمارات					
١١٧,٣٣٧	-	٣٢,٣٠٠	-	٦٨٧,٥٥٨	٨٣٧,١٩٥
إستثمارات في شركات زميلة					
٢١٩,٢٠٨	٢٠١,٤١٣	٢٠,٣٧٠	-	٨٣٠	٤٤١,٨٢١
موجودات أخرى					
٥٥,٠٥٧,٤١٩	١٥,٤٦٦,٤٨١	٣٣٩,٩١٢	٢١٦,٤١٨	٩٢١,٠٥١	٧٢,٠٠١,٢٨١
مطلوبات					
١٠٩,٨٥٩	٤٩٠,٣٥٠	٥٦,٠٦٥	١٧٩,٩٣٧	٥٥,١٧٩	٨٩١,٣٩٠
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية					
٤٦,٣٤٧,٠٨٤	٩,٩٠١,٣٧٢	٢٣٣,٨٩٠	٣٢,٧٨٠	١,٩١٩	٥٦,٥١٧,٠٤٥
حسابات المودعين					
١,٦٩١,٩٠٠	٣١٠,٥٦٢	٨٨,٩٣٩	٥١	٤٨	٢,٠٩١,٥٠٠
مطلوبات أخرى					
٢,٢٠٧,٤٠٨	-	-	-	-	٢,٢٠٧,٤٠٨
وديعة الوكالة - الشق الثاني					
-	٥,٤٣٩,٥٢٣	-	-	-	٥,٤٣٩,٥٢٣
أدوات صكوك تمويلية					
٥٠,٣٥٦,٢٥١	١٦,١٤١,٨٠٧	٣٧٨,٨٩٤	٢١٢,٧٦٨	٥٧,١٤٦	٦٧,١٤٦,٨٦٦

مصرف أبوظبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٠

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٤ مخاطر السوق (تتمة)

٤٣,٤,٢ مخاطر العملات (تتمة)

إجمالي ألف درهم	أخرى ألف درهم	جنيه استرليني ألف درهم	يورو ألف درهم	دولار أمريكي ألف درهم	درهم إماراتي ألف درهم	
٣١ ديسمبر ٢٠٠٩						
موجودات						
٣,٣٣٠,٩٤٨	١٠٩	٢٣	٢٩	١٩٩,٦٩٦	٣,١٣١,٠٩١	نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي
٢,٤٦٧,٩١٩	٥,٦١٣	٤,٦٤٦	٥٧,٩٠٤	١,٠٥٦,٦٠٧	١,٣٤٣,١٤٩	الأرصدة ووكالات لدى مصارف إسلامية
١٢,١٨٩,٩٤٥	١٣٣,٠١٣	٣٣٤,٦٢٧	١١٦,٤٨٣	٦,١٧١,٩٨٥	٥,٤٣٣,٨٣٧	ومؤسسات مالية أخرى
٢٠,٩١٠,٨٩٠	—	—	—	١,٢٨٢,٠٣٠	١٩,٦٢٨,٨٦٠	مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
١٩,٥٦٣,٠١٠	٤٧,٣٠٨	—	—	٢,٨٤٩,٨٦٧	١٦,٦٦٥,٨٣٥	مربحة وتمويلات إسلامية أخرى
١,٠١٠,٠٢٤	٩٦١	—	٦٠٣	٤٣٩,٣٥٠	٥٦٩,١١٠	تمويلات إجارة
٧٣٨,١٣٢	٥٩٦,٩٢٣	—	٣٥,١١٨	—	١٠٦,٠٩١	استثمارات
٩٧٦,٩٨٠	(٧٣٣,٨٠٢)	(٢١٦)	(١,٣٠٢)	٦٦٤,٤٢١	١,٠٤٧,٨٧٩	إستثمارات في شركات زميلة
٦١,١٨٧,٨٤٨	٥٠,١٢٥	٣٣٩,٠٨٠	٢٠٨,٨٣٥	١٢,٦٦٣,٩٥٦	٤٧,٩٢٥,٨٥٢	موجودات أخرى
مطلوبات						
١,٢٧٨,٥١٨	٤٧,٨٢١	٢٤٨,٦٨١	٧٦,٦٨٩	٥٤٦,١٠٨	٣٥٩,٢١٩	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية
٤٨,٢١٩,٦٦٢	١,٣١٤	٩٠,٣٠٤	١٧٢,٩٦٩	٩,٦٥١,٠٠٨	٣٨,٣٠٤,٠٦٧	حسابات المودعين
٢,٢٩٥,٨٨٠	٣٠	٩٥	١٠٠,٣٥١	٢٤٨,٤٧٢	١,٩٤٦,٩٣٢	مطلوبات أخرى
٢,٢٠٧,٤٠٨	—	—	—	—	٢,٢٠٧,٤٠٨	وديعة الوكالة – الشق الثاني
٢,٩٣٨,٠٠٠	—	—	—	٢,٩٣٨,٠٠٠	—	أدوات صكوك تمويلية
٥٦,٩٣٩,٤٦٨	٤٩,١٦٥	٣٣٩,٠٨٠	٣٥٠,٠٠٩	١٣,٣٨٣,٥٨٨	٤٢,٨١٧,٦٢٦	

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٤ مخاطر السوق (تتمة)

٤٣,٤,٣ مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم تمثل مخاطر انخفاض القيم العادلة للاستثمار في الأسهم كنتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم. تنشأ مخاطر التعرض لمخاطر الأسعار من محفظة استثمار المجموعة.

يعرض الجدول التالي مدى التأثير على حقوق المساهمين (نتيجة التغير في القيم العادلة لأسعار الأسهم المتاحة للبيع كما في ٣١ ديسمبر) من تغير محتمل في مؤشرات الأسهم، مع الإبقاء على جميع المعطيات الأخرى ثابتة.

مؤشر السوق	مستوى الزيادة			مستوى الزيادة		
	بالمؤشرات	التأثير على	السوقية %	بالمؤشرات	التأثير على	السوقية %
	٢٠١٠	ألف درهم	٢٠٠٩	٢٠١٠	ألف درهم	٢٠٠٩
استثمارات لغرض المتاجرة						
سوق أبوظبي	١٠	١٨٢	-	-	-	١٠
سوق دبي للأوراق المالية	١٠	٥١٠	-	-	-	١٠
استثمارات متاحة للبيع						
أخرى	١٠	-	٥,٧٨٩	-	-	١٠

٤٣,٤,٤ المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ من عدم ملائمة أو فشل الأنظمة الداخلية والأخطاء البشرية والاحتيال أو الأحداث الخارجية.

إن المصرف يقوم الآن بتطوير دليل مفصل للمخاطر التشغيلية والعمل على تفعيله، وذلك وفقاً لأفضل التطبيقات في الصناعة وتوجيهات بازل ٢. إن الهدف من الدليل هو توضيح مهام ومسؤوليات الأشخاص والوحدات داخل المصرف والذين لهم دور في القيام بمختلف المهام المتعلقة بالمخاطر التشغيلية. كما يهدف الدليل إلى تعريف المخاطر التشغيلية ومراقبتها ومتابعتها. إن الأقسام الرئيسية في الدليل تتضمن توضيح العمليات وإنشاء مرجع للخسائر وتحديد مؤشرات المخاطر الأولية وتحليل المخاطر وإدارة المخاطر.

إن كل منتج جديد يخضع لعملية مراجعة المخاطر والموافقة عليه من قبل دائرة مستقلة عن صاحبة المنتج. إن أي تغييرات للمنتجات الحالية تخضع لنفس العملية. إن الوحدات العاملة في المصرف مسؤولة عن متابعة مخاطر التشغيل. إن إدارة هذه المخاطر تتم ضمن سياسة المصرف في إدارة مخاطر التشغيل. تتم إدارة مخاطر التشغيل بشكل يومي من خلال الرقابة الداخلية، وهي مدعومة بنظم تعمل على مراقبة المعاملات وعمل الإجراءات اللازمة لحفظ المعلومات من الضياع والتي هي خاضعة للاختبار والتقييم بشكل دوري.

٤٣,٥ إدارة رأس المال

يقوم المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة "المصرف المركزي" بمتابعة متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة حسب التعليمات الصادرة بمذكرة رقم ٤٠٠٤ / ٢٠٠٩ بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٠٩، يتوجب على المصارف العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة الاحتفاظ بنسبة مخاطرة على الأصول بحد أدنى يبلغ ١٢% (٢٠٠٩: ١١%)، وإبقاء الشق الأول من رأس المال دون ٨% (٢٠٠٩: ٧%) من مجموع الأصول الخاضعة للمخاطر. تقوم المجموعة بالمحافظة على نسب متطلبات رأس المال النظامي إلى مجموع مخاطر الموجودات المرجحة.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٥ إدارة رأس المال (تتمة)

إن رأس المال القانوني للمجموعة مقسم إلى شقين:

- الشق الأول الذي يتضمن الرأس المال العادي، أرباح محتجزة، احتياطي تحويل عملات، وحقوق الملكية غير المسيطرة بعد خصم الشهرة والأصول الغير ملموسة، وتعديلات نظامية أخرى تخص أجزاء تابعة لحقوق الملكية لكن تعامل بطريقة مختلفة لاحتساب كفاية رأس المال.

- الشق الثاني يتضمن مطلوبات ثانوية ومخصص انخفاض جماعي للموجودات المالية (بازل ٢ فقط) وعنصر احتياطي القيمة العادلة والذي يخص أرباح غير محققة متعلقة باستثمارات مصنفة كمتاحة للبيع.

الهدف الأساسي لإدارة رأس المال التابعة للمجموعة هو التأكد من أن المجموعة تستوفي المتطلبات الخارجية لرأس المال وأن تبقى المجموعة تصنيف الائتمان لديها جيداً وتبقى معدلاتها الرأس مالية جيدة لدعم نشاطها التمويلي وزيادة القيمة الاستثمارية للمساهمين.

المجموعة تدير بنيتها الرأس مالية وتعديلها حسب الأوضاع الاقتصادية والمخاطر في نشاطاتها. لإبقاء أو تعديل البنية الرأس مالية، يمكن للمجموعة أن تعدل قيمة الأرباح الموزعة إلى حاملي الأسهم أو إعادة جزء من رأس المال للمساهمين أو إصدار أدوات رأسمالية. لم يكن هناك تغير في الأهداف، القوانين والطرق مقارنة بالعام السابق بالنسبة للمجموعة ونشاطاتها النظامية المستقلة.

لقد استوفى المصرف جميع المتطلبات الخارجية خلال هذه الفترة.

أصدر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة إشعار رقم ٢٧ / ٢٠٠٩ بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٠٩ إلى جميع البنوك العاملة في الإمارات العربية المتحدة بضرورة تطبيق المنحى المعياري لبازل ٢. لقد أصدر المصرف المركزي تعليمات تطبيق المنحى المعياري لمخاطر الائتمان والسوق. بالنسبة للمخاطر التشغيلية فإن المصرف المركزي قد أعطى البنوك الخيار إما استخدام منحى المؤشرات الرئيسية أو المنحى المعياري ولقد اختار المصرف استخدام منحى المؤشرات الرئيسية.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لإشعار المصرف المركزي فإنه سيتم الإفصاح عن الدعامة ٣ لبازل ٢ في التقرير السنوي الصادر عن البنك لسنة ٢٠١٠.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٥ إدارة رأس المال (تتمة)

إن الجدول أدناه يلخص مكونات رأس المال النظامي والمعدلات للمجموعة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ و ٢٠٠٩. خلال هاتين السنتين، استوفت الشركات الفردية من ضمن المجموعة والمجموعة كل المتطلبات الخارجية لقوانين رأس المال.

بازل ٢		بازل ١		
٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠١٠	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
				الشق الأول
١,٩٧٠,٥٨٨	٢,٣٦٤,٧٠٦	١,٩٧٠,٥٨٨	٢,٣٦٤,٧٠٦	رأس المال
١,٧٥٤,٨٩٩	١,٧٥٤,٨٩٩	١,٧٥٤,٤٧٥	١,٧٥٤,٨٩٩	احتياطي قانوني
٣٢١,٢٩٧	٤٤٣,١٨٢	٣٢١,٢٩٧	٤٤٣,١٨٢	احتياطي عام
٧٢٤,٦٣٢	٩٨٤,٠٦٩	٧٢٤,٦٣٢	٩٨٤,٠٦٩	أرباح محتجزة
٣٩٤,١١٨	٥١١,٧٨٣	٣٩٤,١١٨	٥١١,٧٨٣	توزيعات أرباح مقترحة
١,٠٢٨	٦,٨١٦	١,٠٢٨	٦,٨١٦	أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	صكوك من الشق الأول
٢,٨٥٥	٣,٠٧٥	٢,٨٥٥	٣,٠٧٥	حقوق الملكية غير المسيطرة
٧,١٦٨,٩٩٣	٨,٠٦٨,٥٣٠	٧,١٦٨,٩٩٣	٨,٠٦٨,٥٣٠	المجموع
				الشق الثاني
٢,٢٠٧,٤٠٨	٢,٢٠٧,٤٠٨	٢,٢٠٧,٤٠٨	٢,٢٠٧,٤٠٨	وديعة الوكالة - الشق الثاني
(١٦٧,٥٦٠)	(٩٢,٠٤٠)	(١٦٧,٥٦٠)	(٩٢,٠٤٠)	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة
٥١٧,٦٠٠	٥٧٥,٣٤٤	-	-	مخصص انخفاض جماعي للموجودات المالية
٢,٥٥٧,٤٤٨	٢,٦٩٠,٧١٢	٢,٠٣٩,٨٤٨	٢,١١٥,٣٦٨	المجموع
٩,٧٢٦,٤٤١	١٠,٧٥٩,٢٤٢	٩,٢٠٨,٨٤١	١٠,١٨٣,٨٩٨	مجموع الشق الأول والثاني
(٧٣٨,١٣٢)	(٨٣٧,١٩٥)	(٧٣٨,١٣٢)	(٨٣٧,١٩٥)	خصومات للشق الأول والثاني في رأس المال
٨,٩٨٨,٣٠٩	٩,٩٢٢,٠٤٧	٨,٤٧٠,٧٠٩	٩,٣٤٦,٧٠٣	مجموع أساس رأس المال
				معدل مخاطر الموجودات:
-	-	٤٦,٢٢٦,٤٥٦	٥٤,٦٦٦,١٦٦	بنود بيان المركز المالي
-	-	٣,٢٨٩,٤٩٦	٤,٢٦٣,١٥٨	التعرضات خارج بيان المركز المالي
٥٠,١٠١,٢٧٨	٥٨,٣٢٠,٩٠١	-	-	مخاطر الائتمان
٥٨٥,٥٨٠	١,٠٠٨,١٥٧	-	-	مخاطر السوق
٢,٣٢٣,٧٠٦	٢,٥٦٥,١٧٧	-	-	مخاطر العمليات
٥٣,٠١٠,٥٦٤	٦١,٨٩٤,٢٣٥	٤٩,٥١٥,٩٥٢	٥٨,٩٢٩,٣٢٤	المجموع
				نسب رأس المال
١٦,٩٦%	١٦,٠٣%	١٧,١١%	١٥,٨٦%	مجموع رأس المال النظامي كنسبة إلى إجمالي مخاطر الموجودات المرجحة
١٣,٥٢%	١٣,٠٤%	١٤,٤٨%	١٣,٦٩%	رأس مال من الشق الأول كنسبة من إجمالي مخاطر الموجودات المرجحة

٤٤ القيمة العادلة للأدوات المالية

الاستثمارات المدرجة - بالقيمة العادلة

تشتمل الاستثمارات المدرجة على استثمارات في أسهم وصكوك تقاس بالقيمة العادلة. أدرجت القيم العادلة لهذه الاستثمارات بناءً على الأسعار السوقية كما في ٣١ ديسمبر. لقد تم إدراج التأثير على تغير القيم العادلة المدرجة سابقاً كجزء من التغيرات المتراكمة في القيم العادلة في بيان حقوق المساهمين الموحد.

الاستثمارات الغير مدرجة - بالقيمة العادلة

تشتمل بيان موحد من الوضع على استثمارات في صناديق، استثمارات خاصة ومشاركة مدرجة بالقيمة العادلة. تحدد القيم العادلة بالرجوع إلى نماذج التسعير المقبولة عموماً بناءً على تحليل التدفقات النقدية المخصومة وعلى أساس رسملة الإيرادات المستدامة. تحتوي نماذج التقييم على افتراضات غير مدعومة بأسعار ومعدلات السوق. لقد تم إدراج التأثير على تغير القيمة العادلة المدرجة سابقاً كجزء من التغيرات المتراكمة في القيم العادلة في بيان حقوق المساهمين الموحد.

في رأي الإدارة، إن القيم الدفترية المقدرة والقيم العادلة لتلك الموجودات والمطلوبات المالية الغير مدرجة بالقيمة العادلة في البيانات المالية الموحدة لا تختلف جوهرياً (باستثناء الاستثمار في شركات زميلة (إيضاح ٢١) والاستثمارات المتاحة للبيع المدرجة بالتكلفة (إيضاح ٢٠)، لأن تلك الموجودات والمطلوبات المالية إما قصيرة الأجل بطبيعتها، أو في حالة الودائع وأصول التمويل يعاد تقييمها بشكل مستمر. فيما يلي تم الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة.

القيم العادلة للاستثمارات - بالتكلفة المطفأة

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩		٣١ ديسمبر ٢٠١٠		استثمارات محتفظ بها للاستحقاق - صكوك (إيضاح ٢٠)
القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
١٣٣,٤٠٩	١٣٥,٠٨٠	١٤١,٩٧١	١٣٥,٤٥٠	

قياس القيمة العادلة المدرجة في بيان المركز المالي الموحد:

تستخدم المجموعة الهيكل التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، حسب طريقة التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المدرجة (غير المعدلة في أسواق ذات حركة نشطة لموجودات ومطلوبات مطابقة).
المستوى الثاني: طرق تقييم مبنية على أسس معلنة في أسواق التداول، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ولها تأثير جوهري على القيم العادلة المسجلة.
المستوى الثالث: طرق تقييم غير مبنية على أسس معلنة في أسواق التداول ولها تأثير جوهري على القيم العادلة المسجلة.

٤٤ القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يظهر الجدول التالي تحليل الأدوات المالية التي تم قياسها بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة، مصنفة إلى مجموعات من المستوى الأول إلى الثالث.

المجموع ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الأول ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠١٠
				موجودات مالية
				استثمارات بغرض المتاجرة
٦,٩٢٠	-	-	٦,٩٢٠	استثمارات في أسهم
٣٢٩,٣٥٣	-	-	٣٢٩,٣٥٣	صكوك
٣٣٦,٢٧٣	-	-	٣٣٦,٢٧٣	
				استثمارات متاحة للبيع
				استثمارات مدرجة:
٥٨,٨١٧	-	-	٥٨,٨١٧	استثمارات أسهم
٦٠٤,٢٨٠	-	-	٦٠٤,٢٨٠	صكوك
٦٦٣,٠٩٧	-	-	٦٦٣,٠٩٧	
				استثمارات غير مدرجة
١٤٠,١١٥	١٤٠,١١٠	-	-	استثمارات في صناديق
٢٧٦,٥٤٩	٢٧٦,٥٤٩	-	-	استثمارات خاصة
٤١٦,٦٥٩	٤١٦,٦٥٩	-	-	
١,٤١٦,٠٢٩	٤١٦,٦٥٩	-	٩٩٩,٣٧٠	
٨,٦٤٢	-	٨,٦٤٢	-	مطلوبات مالية
				البدائل الشرعية لمشتقات المبادلات
				المالية (إيضاح ٢٨)

لم يطرأ أية تحويل بين المستوى الأول والثاني والثالث خلال السنة.

٣١ ديسمبر ٢٠٠٩

				موجودات مالية
				استثمارات متاحة للبيع
٩٢٥	-	-	٩٢٥	استثمارات في أسهم مدرجة
٢٩٨,٥٥٥	-	-	٢٩٨,٥٥٥	استثمارات في أسهم
٢٩٩,٤٨٠	-	-	٢٩٩,٤٨٠	صكوك
				استثمارات في أسهم غير مدرجة:
١٢٥,٨٢٣	١٢٥,٨٢٣	-	-	استثمارات في صناديق
٢١٣,٨٥٢	٢١٣,٨٥٢	-	-	استثمارات خاصة
٥٣,٩٠٠	٥٣,٩٠٠	-	-	مشاركة
٣٩٣,٥٧٥	٣٩٣,٥٧٥	-	-	
٦٩٣,٠٥٥	٣٩٣,٥٧٥	-	٢٩٩,٤٨٠	
٦,٠٧٦	-	٦,٠٧٦	-	مطلوبات مالية
				البدائل الشرعية لمشتقات المبادلات
				المالية (إيضاح ٢٨)

٤٤ القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يبين الجدول التالي المصالحة من مبلغ الإفتتاح والإختتام من الأصول المالية للمستوى الثالث الذي يتم تسجيلها بالقيمة العادلة.

في ١ يناير ٢٠١٠ ألف درهم	القيمة العادلة ربح (خسارة) المسجلة في بيان الدخل ألف درهم	أرباح/ (خسائر) مسجلة في حقوق المساهمين ألف درهم	التحويلات والمشتريات والتسويات ألف درهم	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ألف درهم
استثمارات في أسهم غير مدرجة	١٢٥,٨٢٣	(١٩,٢٦٦)	٣٣,٥٥٣	١٤٠,١١٠
استثمارات في صناديق	٢١٣,٨٥٢	(٧,٧١٨)	٩٣,٤٩٦	٢٧٦,٥٤٩
استثمارات خاصة	٥٣,٩٠٠	-	(٥٣,٩٠٠)	-
مشاركة	٣٩٣,٥٧٥	(٢٣,٠٨١)	٧٣,١٤٩	٤١٦,٦٥٩
استثمارات في أسهم غير مدرجة	١١٨,١٢٩	(١٨,٤٧٢)	٢٦,١٦٦	١٢٥,٨٢٣
استثمارات في صناديق	٢٦٨,١٨١	(٥٤,٣٢٩)	-	٢١٣,٨٥٢
استثمارات خاصة	٥٧,٧٠٠	(٣,٨٠٠)	-	٥٣,٩٠٠
مشاركة	٤٤٤,٠١٠	(٧٦,٦٠١)	٢٦,١٦٦	٣٩٣,٥٧٥

٤٥ أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة لتتوافق مع عرض السنة الحالي. لا تؤثر هذه التصنيفات على الأرباح السابقة أو حقوق مساهمي المجموعة.

تم إعادة تصنيف مبلغ بقيمة ٣٨,٩٥٠ ألف درهم من إيرادات الرسوم والعمولات، صافي وموجودة في البيان الدخل الموحد كإيرادات صرف عملات أجنبية.

**مصرف أبوظبي الإسلامي
شركة مساهمة عامة**

تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١١

المحتويات	رقم الصفحة
تقرير مجلس الإدارة	
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	١
بيان الدخل الموحد	٣
بيان الدخل الشامل الموحد	٤
بيان المركز المالي الموحد	٥
بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد	٦
بيان التدفقات النقدية الموحد	٧
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٨ - ٩٢

**مصرف أبوظبي الإسلامي
شركة مساهمة عامة**

تقرير مجلس الإدارة
٣١ ديسمبر ٢٠١١

تقرير مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

يسر مجلس الإدارة تقديم تقريره مع البيانات المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة ("المصرف") والشركات التابعة له ("المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١.

تأسس مصرف أبوظبي الإسلامي - ش م ع ("المصرف") في إمارة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة كشركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) ووفقاً للمرسوم الأميري رقم ٩ لسنة ١٩٩٧.

إن أعمال المصرف تتم وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، التي تحرم الربا، ووفقاً لعقود تأسيس الشركات التابعة للمجموعة.

أساس إعداد البيانات المالية الموحدة

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية كما تقرها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمجموعة ومتطلبات القانون الاتحادي رقم ٨ سنة ١٩٨٤ لدولة الإمارات العربية المتحدة (بصيغة معدلة).

ملاحظات مالية

- بلغ صافي أرباح المجموعة لعام ٢٠١١، ١,١٥٥,١ مليون درهم (٢٠١٠: ١,٠٢٣,٦ مليون درهم) وهو رقم قياسي بنمو ١٢,٨%. أبرز النتائج المالية لكامل السنة هي كما يلي:
- صافي إيرادات المجموعة (مجموع صافي الدخل التشغيلي ناقص الموزع للموردين وحملة الصكوك) لعام ٢٠١١ كان ٣,٤٢٥,٨ مليون درهم (٢٠١٠: ٣,٠٧٤,٠ مليون درهم) بنمو ١١,٤%.
- الربح التشغيلي للمجموعة ("هامش") لعام ٢٠١١ ارتفع بنسبة ١١,٥% ليصل إلى ١,٩٧٦,٢ مليون درهم (٢٠١٠: ١,٧٧٢,٨ مليون درهم).
- مجموع المخصصات الائتمانية والانخفاضات لعام ٢٠١١ بلغ ٨٢١,١ مليون درهم (٢٠١٠: ٧٤٩,٢ مليون درهم)
- صافي الربح للمجموعة لعام ٢٠١١ بلغ رقمياً قياسيً وهو ١,١٥٥,١ مليون درهم (٢٠١٠: ١,٠٢٣,٦ مليون درهم) بنمو ١٢,٨%.
- إن ربحية السهم للمجموعة ارتفعت إلى ٠,٤٣٨ درهم في عام ٢٠١١ من ٠,٣٨٢ درهم في عام ٢٠١٠.
- مجموع الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ بلغ ٧٤,٣ مليار درهم (٢٠١٠: ٧٥,٣ مليار درهم).
- صافي تمويلات العملاء (مراوحة، إجارة، وتمويلات إسلامية أخرى) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ بلغ ٤٨,٨ مليار درهم (٢٠١٠: ٤٨,٠ مليار درهم).
- ودائع العملاء بلغت كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، ٥٥,٢ مليار درهم (٢٠١٠: ٥٦,٥ مليار درهم).

أرباح موزعة مقترحة والاعتمادات المقترحة
اقترح مجلس الإدارة توزيعات مالية بقيمة ٢٤,٤٢ % من أرباح ٢٠١١.

كذلك اقترح مجلس الإدارة الاعتمادات التالية من الأرباح المحتجزة:

ألف درهم

(٩٩٥)	تحويل إلى الاحتياطي القانوني
(١٤٢,٧٣٩)	تحويل إلى الاحتياطي العام
(١,٠٢٨)	أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية لعام ٢٠١١
(٥٧٧,٥٤٦)	أرباح مقترح توزيعها للمساهمين للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١١
(١٢٠,٠٠٠)	الأرباح المدفوعة على صكوك الشق الأول
(٤,٢٠٠)	رسوم مجلس الإدارة المدفوعة لعام ٢٠١٠

مجلس الإدارة

إن أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة هم:

رئيس مجلس الإدارة	١ سعادة/ جوعان عويضة سهيل الخيلي
نائب رئيس مجلس الإدارة	٢ خالد عبدالله نعمة خوري
عضو مجلس الإدارة	٣ خميس محمد بوهارون
عضو مجلس الإدارة	٤ جمعة خميس مغير الخيلي
عضو مجلس الإدارة	٥ رغيد نجيب الشنطي
عضو مجلس الإدارة	٦ الدكتور سامي علي العامري
عضو مجلس الإدارة	٧ عبدالله بن عقيدة المهيري

مدققي الحسابات

تم تعيين شركة إرنست ويونغ كمراقبي حسابات للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ إن شركة إرنست و يونغ مؤهلة لإعادة التعيين لعام ٢٠١٢ وقد أبدوا رغبتهم بذلك.



نيابة عن مجلس الإدارة
خالد عبدالله نعمة خوري
نائب رئيس مجلس الإدارة

١٣ فبراير ٢٠١٢
أبوظبي

مصرف أبوظبي الإسلامي
شركة مساهمة عامة

البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١١

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لمصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة ("المصرف") والشركات التابعة له ("المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وبيانات الدخل الموحد، الدخل الشامل الموحد، التغيرات في حقوق المساهمين الموحد والتدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والنصوص المطبقة من النظام الأساسي للمصرف وقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) وعن نظام الرقابة بشكل تراه الإدارة مناسباً للتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة خالية من الأخطاء المادية سواء كان ذلك نتيجة لاحتيايل أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة سواء نتيجة لاحتيايل أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمصرف. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لرأينا حول البيانات المالية الموحدة.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كذلك نؤكد بأنه في رأينا، ان البيانات المالية الموحدة تتضمن، من جميع النواحي المادية، المتطلبات السارية المفعول لقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) والنظام الأساسي للمصرف وإن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وإن البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة تتفق مع السجلات المحاسبية. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) أو النظام الأساسي للمصرف على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المجموعة أو مركزها المالي.

حسن د كست

بتوقيع:

ريتشارد ميتشيل

شريك

إرنست ويونغ

رقم القيد ٤٤٦

١٣ فبراير ٢٠١٢

أبوظبي

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

بيان الدخل الموحد

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	إيضاحات	
١٨٧,٧١٩	١١٨,٢٣٦		إيرادات التشغيل
			الدخل من المراجعة، المضاربة والوكالة مع مؤسسات مالية
			الدخل من المراجعة، المضاربة، الإجارة وتمويلات إسلامية
٣,٤٥٣,٠٠٥	٣,٦٠٩,٤٠٠	٥	أخرى من العملاء
٧٥,٦٩٩	٨٦,٠٥٦	٦	إيرادات استثمارات
١٤,٧٩٨	١٧,٣٣٩		الحصة من نتائج شركات زميلة
٣٤٣,٣٢٥	٤٢٩,٣٣٩	٧	إيرادات الرسوم والعمولات، صافي
٢٩,٠٧١	٣٠,٠٨٣		إيرادات فروقات صرف عملات أجنبية
٥,٢٦٥	٧,٧٤٣	٨	الربح من استثمارات في ممتلكات
(٤,٣٠٠)	٤,١٧٨	٩	الربح (الخسارة) من استثمارات في عقارات قيد التطوير
١٤,٤٤١	٩,٩٢٦		إيرادات أخرى
<u>٤,١١٩,٠٢٣</u>	<u>٤,٣١٢,٣٠٠</u>		
			المصاريف التشغيلية
(٧٩٢,٨١٥)	(٨٩٥,٧٣٥)	١٠	تكاليف الموظفين
(٤٣١,٢١٠)	(٤٦٢,٥٢٩)	١١	مصاريف عمومية وإدارية
(٧٧,٢١٥)	(٩١,٣٩٠)	٢٢ و ٢٥	الاستهلاك
(٧٤٩,٢١٢)	(٨٢١,٠٧٠)	١٢	مخصص الانخفاض، صافي
<u>(٢,٠٥٠,٤٥٢)</u>	<u>(٢,٢٧٠,٧٢٤)</u>		
٢,٠٦٨,٥٧١	٢,٠٤١,٥٧٦		الربح من التشغيل، قبل التوزيع للمودعين وحملة الصكوك
(١,٠٤٥,٠٠٦)	(٨٨٦,٤٨٥)	١٣	الموزع للمودعين وحملة الصكوك
<u>١,٠٢٣,٥٦٥</u>	<u>١,١٥٥,٠٩١</u>		ربح السنة
			يعود إلى:
١,٠٢٣,٣٤٥	١,١٥٤,٩٦٩		مساهمي المصرف
٢٢٠	١٢٢	٣٦	حقوق الملكية الغير مسيطرة
<u>١,٠٢٣,٥٦٥</u>	<u>١,١٥٥,٠٩١</u>		
			ربحية السهم الأساسية والمخفضة المتعلقة بالأسهم العادية (درهم)
٠,٣٨٢	٠,٤٣٨	١٤	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

بيان الدخل الشامل الموحد

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٠١٠	٢٠١١	إيضاحات
ألف درهم	ألف درهم	
١,٠٢٣,٥٦٥	١,١٥٥,٠٩١	ربح السنة
		(خسائر) إيرادات شاملة أخرى
		صافي الخسارة على تقييم الاستثمارات بالقيمة العادلة
		من خلال الدخل الشامل الآخر
٢٤,٨٩٩	٣٤	صافي الربح في القيم العادلة لاستثمارات متاحة للبيع
٥٠,٦٢١	٣٤	خسائر انخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع
	٢٥	الفائض من إعادة تقييم أراضي
(٣,٠٠٠)	٤١	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
(٦,٣٧٥)	٣٤	فروقات الصرف الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية
	٣٤	ربح تحوط العمليات الأجنبية
(٢,٥٦٦)	٣٤	خسارة في القيمة العادلة من التحوط للتدفقات النقدية
٦٣,٥٧٩	(٨٧,٩٩١)	(الخسارة) الدخل الشامل الآخر للسنة
١,٠٨٧,١٤٤	١,٠٦٧,١٠٠	إجمالي الدخل الشامل للسنة
		ي يعود إلى:
١,٠٨٦,٩٢٤	١,٠٦٦,٩٧٨	مساهمي المصرف
٢٢٠	١٢٢	حقوق الملكية الغير مسيطرة
١,٠٨٧,١٤٤	١,٠٦٧,١٠٠	

يعود إلى:

مساهمي المصرف

حقوق الملكية الغير مسيطرة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

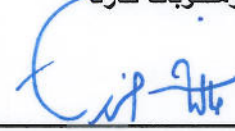
بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣١ ديسمبر ٢٠١١	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
٥,٤٠٠,٣٣٥	١١,٢٠٧,١٤٥	١٥	الموجودات
٢,٩٠٦,٣٨٢	٢,٥١٥,٣٧١	١٦	النقد وأرصدة لدى المصارف المركزية
١٢,٨٢٣,٥٤٢	٥,٢١٦,٥٠١	١٧	الأرصدة و ودائع الوكالة لدى مصارف إسلامية
٢٢,٦٨٢,٥٢١	٢٣,٣٦٥,٥٥٩	١٨	ومؤسسات مالية أخرى
٢٥,٢٧٠,٠٧١	٢٥,٤٦٥,٧٨٢	١٩	مراوحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
١,٦٣٩,٤١٤	١,٦٥٢,٦٠٥	٢٠	مراوحة وتمويلات إسلامية أخرى
٨٣٧,١٩٥	٨٥١,٥٠٣	٢١	تمويلات إجارة
١٩١,٦٥٤	١٥٥,٢٤٠	٢٢	استثمارات
١,٥٥٠,٤٤٥	٩٦٦,٧٤٧	٢٣	استثمارات في شركات زميلة
١,٨٧٠,٠٧٢	١,٩٦٤,٦٥٠	٢٤	استثمارات في ممتلكات
٥٨٥,٨٨٧	٩٧٣,٩٦٣	٢٥	عقارات قيد التطوير
			موجودات أخرى
			ممتلكات ومعدات
٧٥,٢٥٧,٥١٨	٧٤,٣٣٥,٠٦٦		إجمالي الموجودات
٨٩١,٣٩٠	١,٩٣١,٤٢٦	٢٦	المطلوبات
٥٦,٥١٧,٠٤٥	٥٥,١٧١,٧٨٣	٢٧	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية
٢,٠٩١,٥٠٠	١,٨٦٢,٧٥٧	٢٨	حسابات المودعين
٢,٢٠٧,٤٠٨	٢,٢٠٧,٤٠٨	٢٩	مطلوبات أخرى
٥,٤٣٩,٥٢٣	٤,٥٩٠,٦٢٥	٣٠	وديعة وكالة - الشق الثاني
			أدوات صكوك تمويلية
٦٧,١٤٦,٨٦٦	٦٥,٧٦٣,٩٩٩		إجمالي المطلوبات
٢,٣٦٤,٧٠٦	٢,٣٦٤,٧٠٦	٣١	حقوق المساهمين
١,٧٥٤,٨٩٩	١,٧٥٥,٨٩٤	٣٢	رأس المال
٤٤٣,١٨٢	٥٨٥,٩٢١	٣٢	احتياطي قانوني
٩٨٤,٠٦٩	١,٣١١,٤٠٦	٣٣	احتياطي عام
٥١١,٧٨٣	٥٧٧,٥٤٦	٣٣	أرباح محتجزة
٦,٨١٦	١,٠٢٨	٣٤	أرباح مقترح توزيعها
٤٢,١٢٢	(٢٨,٠٤٣)	٣٤	أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣٥	احتياطيات أخرى
			صكوك الشق الأول
٨,١٠٧,٥٧٧	٨,٥٦٨,٤٥٨		مجموع حقوق المساهمين الخاص بمساهمي المصرف
٣,٠٧٥	٢,٦٠٩	٣٦	حقوق الملكية الغير مسيطرة
٨,١١٠,٦٥٢	٨,٥٧١,٠٦٧		مجموع حقوق المساهمين
٧٥,٢٥٧,٥١٨	٧٤,٣٣٥,٠٦٦		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين
١٢,١٥٦,٠٤٢	١٤,٣٧٨,٩٢١	٣٧	التزامات ومطلوبات طارئة



طراد م. محمود
الرئيس التنفيذي



خالد عبدالله نعمة خوري
نائب رئيس مجلس الإدارة

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

العائد إلى مساهمي المصرف										
إيضاحات	رأس المال الف درهم	احتياطي قانوني الف درهم	احتياطي عام الف درهم	أرباح محتجزة الف درهم	أرباح مقترح توزيعها الف درهم	أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية الف درهم	احتياطيات أخرى ألف درهم	صكوك الشق الأول ألف درهم	المجموع الف درهم	حقوق الملكية الغير مسيطره الف درهم
الرصيد في ١ يناير ٢٠١٠	١,٩٧٠,٥٨٨	١,٧٥٤,٤٧٥	٣٢١,٢٩٧	٧٢٤,٦٣٢	٣٩٤,١١٨	١,٠٢٨	(٢٤,٤٥٧)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٧,١٤١,٦٨١	٢,٨٥٥
الدخل الشامل الإجمالي	-	-	-	١,٠٢٠,٣٤٥	-	-	٦٦,٥٧٩	-	١,٠٨٦,٩٢٤	٢٢٠
أرباح مدفوعة لصكوك من الشق الأول	-	-	-	(١٢٠,٠٠٠)	-	-	-	-	(١٢٠,٠٠٠)	-
اسهم منحة صادرة	٣٩٤,١١٨	-	-	-	(٣٩٤,١١٨)	-	-	-	-	-
أرباح مدفوعة للأعمال الخيرية	-	-	-	-	-	(١,٠٢٨)	-	-	(١,٠٢٨)	-
المحول إلى الاحتياطيات	-	٤٢٤	١٢١,٨٨٥	(١٢٢,٣٠٩)	-	-	-	-	-	-
أرباح نقدية مقترح توزيعها للأعمال الخيرية	-	-	-	(٦,٨١٦)	-	٦,٨١٦	-	-	-	-
أرباح نقدية مقترح توزيعها للمساهمين	-	-	-	(٥١١,٧٨٣)	٥١١,٧٨٣	-	-	-	-	-
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١١ (مدقق)	٢,٣٦٤,٧٠٦	١,٧٥٤,٨٩٩	٤٤٣,١٨٢	٩٨٤,٠٦٩	٥١١,٧٨٣	٦,٨١٦	٤٢,١٢٢	٢,٠٠٠,٠٠٠	٨,١٠٧,٥٧٧	٣,٠٧٥
تعديل الانتقال على اعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩	-	-	-	٣٨,٢٤٨	-	-	(٥,٧٤٦)	-	٣٢,٥٠٢	-
الرصيد في ١ يناير ٢٠١١ (معدل)	٢,٣٦٤,٧٠٦	١,٧٥٤,٨٩٩	٤٤٣,١٨٢	١,٠٢٢,٣١٧	٥١١,٧٨٣	٦,٨١٦	٣٦,٣٧٦	٢,٠٠٠,٠٠٠	٨,١٤٠,٠٧٩	٣,٠٧٥
الدخل الشامل الإجمالي	-	-	-	١,١٥٠,٧٦٩	-	-	(٨٣,٧٩١)	-	١,٠٦٦,٩٧٨	١٢٢
الخسارة في استيعادات استثمارات المحملة بالقيمة العادلة من خلال بيان الإيرادات الشاملة الأخرى	-	-	-	(١٩,٣٧٢)	-	-	١٩,٣٧٢	-	-	-
أرباح مدفوعة لصكوك من الشق الأول	-	-	-	(١٢٠,٠٠٠)	-	-	-	-	(١٢٠,٠٠٠)	-
أرباح موزعة	-	-	-	-	(٥١١,٧٨٣)	-	-	-	(٥١١,٧٨٣)	(٥٨٨)
أرباح مدفوعة للأعمال الخيرية	-	-	-	-	-	(٦,٨١٦)	-	-	(٦,٨١٦)	-
المحول إلى الاحتياطيات	-	٩٩٥	١٤٢,٧٣٩	(١٤٣,٧٣٤)	-	-	-	-	-	-
أرباح نقدية مقترح توزيعها للأعمال الخيرية	-	-	-	(١,٠٢٨)	-	١,٠٢٨	-	-	-	-
أرباح نقدية مقترح توزيعها للمساهمين	-	-	-	(٥٧٧,٥٤٦)	٥٧٧,٥٤٦	-	-	-	-	-
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	٢,٣٦٤,٧٠٦	١,٧٥٥,٨٩٤	٥٨٥,٩٢١	١,٣١١,٤٠٦	٥٧٧,٥٤٦	١,٠٢٨	(٢٨,٠٤٣)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٨,٥٦٨,٤٥٨	٢,٦٠٩

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٦ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

بيان التدفقات النقدية الموحد

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٠١٠	٢٠١١	إيضاحات	الأنشطة التشغيلية
ألف درهم	ألف درهم		
١,٠٢٣,٥٦٥	١,١٥٥,٠٩١		ربح السنة
			تعديلات للبيانات التالية:
٤,٠٢٢	٥,٧٩٣	٢٢	استهلاك استثمارات في ممتلكات
٧٣,١٩٣	٨٥,٥٩٧	٢٥	استهلاك ممتلكات ومعدات
(١٤,٧٩٨)	(١٧,٣٣٩)		الحصة من نتائج شركات زميلة
(٩٤٩)	(٢٢٩)	٦	إيرادات الأرباح الموزعة
-	(٣٨,٢١٧)	٦	أرباح محققة من بيع استثمارات محملة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
-	٨,٤٥١	٦	خسارة غير محققة على استثمارات محملة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
(٢٥)	-	٦	أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع
(٣,٠٢٨)	-	٦	ربح غير محقق من استثمارات معدة للمتاجرة
(٢,٢٠٥)	-	٦	ربح محقق من بيع استثمارات معدة للمتاجرة
(٢٩)	(٤٧)		ربح من بيع ممتلكات ومعدات
٧٤٩,٢١٢	٨٢١,٠٧٠	١٢	مخصص الانخفاض، صافي
-	٧٣	٨	خسائر من بيع استثمارات في ممتلكات
(٣٣,٦٠٣)	(٤,٢٨٣)	٩	أرباح من بيع عقارات قيد التطوير
١,٧٩٥,٣٥٥	٢,٠١٥,٩٦٠		أرباح العمليات قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(٩٠٠,٠٨٩)	(٣,٦٥٩,٦١١)		شراء شهادات الإيداع الإسلامية
(٥٣,٩١٢)	٦٩,٩٨٢		النقص (الزيادة) في إيداعات الوكالة مع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى
٢,٧٠٢,٦٣٢	٢,٢٧٤,٨٨٩		النقص في المربحة والمضاربة مع المؤسسات المالية
(٢,٣٣٠,١٩٠)	(١,٠١٥,٢٧٦)		الزيادة في المربحة وتمويلات إسلامية أخرى
(٥,٧٠٥,٧٦٤)	(٦٠٩,٦٧٨)		الزيادة في تمويلات الإجارة
-	(٢,٠١٨,٦٠١)		شراء استثمارات محملة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
-	١,٩٩٤,٠٣٠		متحصلات من بيع استثمارات محملة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
(٢,١٢٥,٤٢٦)	-		شراء استثمارات معدة للمتاجرة
١,٧٩٤,٣٨٦	-		متحصلات من بيع استثمارات معدة للمتاجرة
٣٠٧,٦٠٩	(٢٨٦,٢١٤)		النقص (الزيادة) في الموجودات الأخرى
(١٥,٥١٨)	(١,٢٤٣)		النقص في المبالغ المستحقة لمؤسسات مالية
٨,٢٩٧,٣٨٣	(١,٣٤٣,٩٤١)		(النقصان) الزيادة في حسابات المودعين
(٢٠٤,٤٠٤)	(٢٨٥,٥٥٧)		النقص في مطلوبات أخرى
٣,٥٦٢,٠٦٢	(٢,٨٦٥,٢٦٠)		النقد (المستخدم في) من العمليات
(٣,٠٠٠)	(٤,٢٠٠)	٤١	مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المدفوعة
٣,٥٥٩,٠٦٢	(٢,٨٦٩,٤٦٠)		صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة التشغيلية
٩٤٩	٢٢٩		الأنشطة الاستثمارية
-	(١١,٠١٨)		الأرباح الموزعة المتحصلة
-	٣٧,٠٩٢		شراء استثمارات محملة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
-	(٤٠,٤١٩)		متحصلات من بيع استثمارات محملة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
(٣٢٩,٤٤٨)	-		شراء استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
٦١,٢٥٥	-		شراء استثمارات متاحة للبيع
(٩٠,٦٠٠)	-		متحصلات من بيع استثمارات متاحة للبيع
-	-		استثمارات في شركات زميلة
-	١,٧١٠	٢١	متحصلات من شركة زميلة
-	٢٤٨	٨	متحصلات من بيع استثمارات في ممتلكات
(٧٥,٨٠٠)	(١٦,٤٤٧)	٢٣	إضافات إلى عقارات قيد التطوير
٧٧,٤٨٥	١٠,٩٨٩	٩	متحصلات من بيع عقارات قيد التطوير
(٢٨٠,٢٥٥)	(٢٣٥,٤٥١)	٢٥	شراء ممتلكات ومعدات
٢٩	١,٢٩٥		متحصلات من بيع ممتلكات ومعدات
(٦٣٦,٤٢٥)	(٢٥١,٧٧٢)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
١٢٠,٠٠٠	(١٢٠,٠٠٠)	٣٥	الأنشطة التمويلية
-	(٢,٩٣٨,٠٠٠)	٣٠	أرباح مدفوعة لصكوك من الشق الأول لحكومة أبوظبي
٢,٧٥٤,٣٧٥	١,٨٣٦,٢٥٠	٣٠	إعادة شراء لصكوك الإصدار الأول
(٢٥٢,٨٥٢)	٢٥٢,٨٥٢		متحصلات من إصدار الصكوك (الإصدار الثاني والثالث)
(٢,٥٤٢)	(٤٧٣,٣٠٩)		متحصلات من إعادة شراء موجودات صكوك (ثاني إصدار)
(١,٠٢٨)	(-)		توزيعات أرباح
			توزيعات أرباح للأعمال الخيرية
٢,٣٧٧,٩٥٣	(١,٤٤٢,٢٠٧)		صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة التمويلية
٥,٣٠٠,٥٩٠	(٤,٥٦٣,٤٣٩)		(النقص) الزيادة في النقدية وشبه النقدية
١٠,٦٥٥,٣١٣	١٥,٩٥٥,٩٠٣		النقدية وشبه النقدية كما في ١ يناير
١٥,٩٥٥,٩٠٣	١١,٣٩٢,٤٦٤	٤٠	النقدية وشبه النقدية كما في ٣١ ديسمبر
=====	=====		أنشطة التدفقات النقدية من أرصدة وودائع الوكالة لدى المصارف الإسلامية ومؤسسات مالية أخرى، المربحة والمضاربة مع المؤسسات المالية، التمويل، الصكوك الإسلامية وودائع المتعاملين
٣,٤٥٤,٥٧٠	٣,٤٤٤,٥٠٢		الأرباح المستلمة
=====	=====		
٧٩٧,٣٩٩	٦٥٢,٥١٠	١٣	الأرباح المدفوعة للمودعين وحاملي الصكوك
=====	=====		

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

١ الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تأسس مصرف أبوظبي الإسلامي - ش م ع ("المصرف") في إمارة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة كشركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) ووفقاً للمرسوم الأميري رقم ٩ لسنة ١٩٩٧.

يقوم المصرف وشركاته التابعة ("المجموعة") بتقديم جميع الخدمات المصرفية، التمويلية والاستثمارية من خلال أدوات مالية متنوعة مثل المرابحة، الاستصناع، المضاربة، المشاركة، الإجارة، الوكالة والصكوك وأدوات أخرى. إن أعمال المصرف تتم وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، التي تحرم الربا، ووفقاً لعقود تأسيس الشركات التابعة للمجموعة.

بالإضافة إلى المكتب الرئيسي في أبوظبي، يمتلك المصرف ٦٩ فرع في دولة الإمارات العربية المتحدة وفرع واحد في العراق. إن هذه البيانات المالية الموحدة تتضمن نشاطات المكتب الرئيسي للمصرف، الفروع، الشركات التابعة والشركات الزميلة.

إن عنوان المكتب الرئيسي المسجل للمصرف هو ص.ب. ٣١٣، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

تم اعتماد إصدار البيانات الموحدة للمجموعة من قبل مجلس الإدارة في ١٣ فبراير ٢٠١٢.

٢ تعريفات

المصطلحات التالية هي المستخدمة في البيانات المالية الموحدة وتعريفاتها محددة كالآتي:

المرابحة

هي عقد تباع المجموعة بموجبه للمتعامل أصلاً عينياً أو سلعة أو سهما مملوكاً لها وفي حيازتها (حقيقة أو حكماً) وذلك مقابل ثمن بيع يتكون من تكلفة الشراء وهامش ربح متفق عليه.

الاستصناع

هو عقد بين المجموعة (الصانع) والمتعامل (المستصنع) تباع بموجبه عينا تصنعها له بحيث يتفقان على مواصفاتها الدقيقة وثمان البيع وأجله وتاريخ التسليم، وتكون الصناعة والمواد اللازمة على المجموعة. تقوم المجموعة بتطوير (صناعة) العين محل عقد الاستصناع بنفسها أو من خلال مقاول تتعاقد معه ومن ثم تقوم بتسليمها للمتعامل بنفس المواصفات المتفق عليها في تاريخ التسليم المتفق عليه.

الإجارة

عقد تؤجر المجموعة (المؤجر) بموجبه للمتعامل (المستأجر) أصلاً عينياً (أو خدمة) معيناً بذاته (تمتلكه المجموعة أو استأجرته) أو موصوفاً في الذمة، لمدة معلومة ومقابل أقساط إيجار محددة، وقد تنتهي الإجارة لأصل عيني بتمليك المستأجر الأصل المؤجر بتعاقد مستقل ناقل للملكية.

القرض الحسن

القرض الحسن هو تمويل من غير ربح يهدف لتمكين المقترض من استخدام الأموال لفترة معينة على أن يقوم بسداد نفس مبلغ القرض عند أجل القرض بدون أخذ أي ربح أو أي مقابل على ذلك القرض.

٢ تعريفات (تتمة)

المشاركة

هي عقد بين المجموعة والمتعامل يساهمان بموجبه في مشروع استثماري معين، قائم أو جديد، أو في ملكية أصل معين، إما بصفة مستمرة أو لفترة محدودة تتخذ المجموعة خلالها عدة ترتيبات مع المتعامل لتتبع له أجزاء من حصتها في المشروع بشكل تدريجي إلى أن تنتهي بتملك المتعامل لمحل المشاركة بشكل كامل (المشاركة المتناقصة). يتم اقتسام الأرباح حسب العقد المبرم بين الطرفين ويتحملان الخسارة بنسبة حصصهما في رأس مال المشاركة.

المضاربة

هي عقد بين المجموعة والمتعامل بحيث يقدم بموجبه أحد الطرفين (رب المال) مبلغاً معيناً من المال ويقوم الطرف الآخر (المضارب) باستثماره في مشروع أو نشاط معين ويزرع الربح بين الطرفين حسب الحصص المتفق عليها في العقد، ويتحمل المضارب الخسارة في حالة التعدي أو التقصير و/أو مخالفة أي من شروط عقد المضاربة، وإلا فهي على رب المال.

الوكالة

هي عقد بين المجموعة والمتعامل بحيث يقدم أحد الطرفين (الأصيل - الموكل) للآخر (الوكيل) مبلغاً من المال ويوكل باستثماره حسب شروط وبنود محددة وتكون عمولة الوكيل محدّدة بمبلغ مقطوع وقد يضاف إليها ما زاد عن نسبة محددة من الربح المتوقع كريح تحفيزي للوكيل على حسن الأداء. يتحمل الوكيل الخسارة في حالة التعدي أو التقصير أو مخالفة أي من شروط وبنود عقد الوكالة، وإلا فهي على الأصيل.

الصكوك

وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أصل معين (مؤجر، أو سيؤجر سواء كان قائماً أو موصوفاً في المستقبل) أو في ملكية حقوق مترتبة على بيع أصل قائم بعد أن يتملكه حملة الصكوك، أو في ملكية سلعة مترتبة في الذمة، أو في ملكية مشروعات تدار على أساس المضاربة أو الشركة، وفي كل هذه الحالات يكون حملة الصكوك مالكيين لحصصهم الشائعة من الأصول المؤجرة، أو من الحقوق أو السلع المترتبة في الذمة، أو من أصول مشروعات الشركة أو المضاربة.

٣ أساس الإعداد

٣.١.أ افادة التقيد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية كما تقرها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمجموعة ومتطلبات القانون الاتحادي رقم ٨ سنة ١٩٨٤ لدولة الإمارات العربية المتحدة (بصيغة معدلة).

٣.١.ب العرف المحاسبي

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (سابقاً: المحفظ بها لغرض المتاجرة، استثمارات متاحة للبيع)، والبدائل الشرعية للمشتقات المالية والتي تم قياسها بقيمتها العادلة والأرض التي تم إدراجها بالقيمة المعاد تقييمها.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة ب درهم الإمارات العربية المتحدة (الدهرم) وهي العملة التي يتداول بها المصرف. لقد تم عرض المبلغ لأقرب ألف، إلا إذا تم الإشارة إلى غير ذلك.

٣ أساس الإعداد (تتمة)

ج.٣.١ أساس توحيد البيانات المالية

تتكون البيانات المالية الموحدة من البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له التالية:

النشاط	بلد المنشأ	نسبة الشراكة ٢٠١١	٢٠١٠
شركة أبوظبي الإسلامي للأوراق المالية ذ.م.م.			
شركة بروج العقارية ذ.م.م.			
أديب انفست ١			
أديب صكوك كومبني ليمتد *			
شركة كوانر للخدمات ذ.م.م.			
خدمات الوساطة في الأسهم	الإمارات العربية المتحدة	٩٥ %	٩٥ %
استثمارات في العقارات	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠ %	١٠٠ %
خدمات الوساطة في الأسهم	بي في أي	١٠٠ %	١٠٠ %
إصدار صكوك	جزر الكيمان	-	-
تزويد القوى العاملة	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠ %	١٠٠ %

إن الشركة التابعة هي شركة يمكن للمصرف أن يمارس عليها السيطرة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بمتابعة إجراءاتها المالية والعملية للاستفادة من نشاطها. تتضمن البيانات المالية الموحدة عمليات الشركات التابعة التي يسيطر عليها المصرف. يتم توحيد الشركات التابعة عند تاريخ الاستحواذ، وهو التاريخ الذي بموجبه يصبح للمصرف قدرة السيطرة على هذه الشركات. يتوقف المصرف عن توحيد الشركات التابعة في التاريخ الذي تتوقف عنده قدرة المصرف على السيطرة.

* ليس لدى المصرف أي عقد مباشر في أديب صكوك كومبني ليمتد و تعتبر شركة تابعة بحكم سيطرة المصرف على عملياتها.

تم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة في تواريخ متوافقة مع تلك التي يتبعها المصرف وباستخدام سياسات محاسبية متوافقة. تم استبعاد جميع الأرصدة، المعاملات، الإيرادات والمصروفات، والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات بين شركات المجموعة.

تمثل حقوق الملكية الغير مسيطرة الحصة الغير مملوكة من قبل المصرف في صافي الأرباح وصافي الموجودات في الشركات التابعة. يتم إدراج حقوق الملكية الغير مسيطرة منفصلة في بيان الدخل الموحد وفي بيان المركز المالي الموحد ضمن حقوق المساهمين منفصلة عن حقوق مساهمي المصرف.

٣.٢ التغييرات في السياسات المحاسبية

المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة

إن السياسات المحاسبية المعتمدة في إعداد البيانات المالية الموحدة متوافقة مع تلك السياسات المستخدمة في السنة المالية السابقة باستثناء المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتفسيرات لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية التالية اعتباراً من ١ يناير ٢٠١١:

- التعديلات على معيار التقارير المالية الدولية رقم (٢٤) - الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة ساري المفعول من ١ يناير ٢٠١١
- معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية: العرض - تصنيف حقوق الإصدار - ساري المفعول من ١ فبراير ٢٠١٠
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (١٤) - مدفوعات مقدماً للحد الأدنى لمتطلبات التمويل ساري المفعول من ١ يناير ٢٠١١
- تعديلات على تفسيرات التقارير المالية الدولية (مايو ٢٠١٠).

٣,٢ التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة (تتمة)

تم تقديم وصف موجز حول هذه التغييرات أدناه:

معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٤ الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة (التعديلات)

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبة الدولية تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢٤. يقوم التعريف الجديد بتحديد العلاقة مع الأطراف ذات العلاقة والظروف التي قد يؤثر فيها الموظفون أو موظفي الإدارة الرئيسية في العلاقة بالأطراف ذات العلاقة. كما يقدم المعيار المعدل إعفاء جزئي لمتطلبات الإفصاح عن الشركات ذات الصلة بالحكومة والشركات تحت السيطرة وذات السيطرة المشتركة والتي تمارس عليها الحكومة تأثير جوهري كالشركة الأم. لم ينتج عن تطبيق المعيار أي تأثير على مركز المجموعة المالي أو أدائها المالي.

معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢ الأدوات المالية: العرض - (التعديلات)

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبة الدولية تعديل على تعريف المطلوبات المالية المدرجة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٢ بهدف تصنيف حقوق الإصدار وبعض الخيارات والكفالات كأدوات لحقوق الملكية في الحالات التي تعطى فيها هذه الحقوق بالتناسب لكافة المالكين الحاليين من نفس الفئة من أدوات حقوق الملكية غير المشتقة للمجموعة، أو لشراء عدد ثابت من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمجموعة مقابل مبلغ ثابت بأي عملة. لن يكون لهذا التعديل أي تأثير على المركز المالي للمجموعة بعد التطبيق المبدئي.

تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم ١٤ مدفوعات مقدماً للحد الأدنى لمتطلبات التمويل (التعديلات)

يهدف التعديل لإزالة النتائج الغير مرغوب بها عندما تكون عرضة لأدنى متطلبات التمويل وذلك بتقديم مدفوعات مقدمة بهدف تغطية هذه المتطلبات. تجيز التعديلات للمجموعة اعتبار المبالغ المدفوعة مقدماً لمصروف خدمات مستقبلية للمصرف كأصل. لا يتطلب من المجموعة الالتزام بادني متطلبات التمويل، وبالتالي فإن التعديل ليس له تأثير على المركز المالي أو أداء المجموعة.

تحسينات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبة الدولية في مايو ٢٠١٠ الطبعة الثالثة للتعديلات لمعاييره والتي تهدف في المقام الأول لإزالة التناقضات وتوضيح الصيغة. تم تحديد أحكام انتقالية منفصلة لكل معيار. نتج عن تبني التعديلات التالية إدخال تغييرات في السياسات المحاسبية، ولكن ليس لها تأثير على المركز المالي أو أداء المجموعة.

٣ أساس الإعداد (تتمة)

٣,٢ التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

قامت المجموعة بتبني المعيار التالي:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ - الأدوات المالية: الإعراف والقياس
طبقت المجموعة مبكراً المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الأدوات المالية، بتاريخ يسبق موعد التطبيق الفعلي.

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعرض مشروع: "إلزامية وعد التطبيق الفعال للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩" يقترح نقل تاريخ إلزامية فعالة لفترات خدمة تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٥ وذلك باعتبار أن التطبيق المبكر مسموح به.

وقد اختارت المجموعة تاريخ ١ يناير ٢٠١١ موعداً لتطبيقه الأولي (أي التاريخ الذي قامت فيه المجموعة بتقييم موجوداتها المالية القائمة) مطابقاً للأحكام الانتقالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩. وقد تم تطبيق المعيار بأثر رجعي، وكما هو مسموح به في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، لم يتم إعادة إدراج أرقام المبالغ المقارنة وقام بتسجيل الأثر من التبني المبكر للمعيار كما في ١ يناير ٢٠١١ في الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة والاحتياطات الأخرى كما في ذلك التاريخ.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ (المرحلة الأولى) قد تم تطبيقه من المجموعة للاعتراف والقياس للموجودات المالية والمطلوبات المالية. ولا يزال معيار المحاسبة الدولي ٣٩ يجري اتباعها في الانخفاض في الموجودات المالية ومحاسبة التحوط، وذلك باعتبار أنه سوف يتم تغطيتها في المراحل ٢ و ٣ من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ على التوالي والتي لم تستكمل من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية. وفور استكمالها، سوف يتم إلغاء الأجزاء المتعلقة بالمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩ وإنشاء فصول في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩ والتي سوف تستبدل متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ - الأدوات المالية: الإعراف والقياس (تتمة)
يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ أن يتم تصنيف كافة الموجودات المالية على أساس نموذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. تقاس الموجودات المالية إما بالقيمة العادلة أو التكلفة المطفأة على أساس كل ما يلي:

- أ. نموذج الأعمال لإدارة الموجودات المالية، و
- ب. خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية.

تصنيف (حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩):

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة
يتم قياس المرابحة والتمويل الإسلامي وتمويل الأجرة التي تشمل تمويلات المتعاملين والاستثمار في الصكوك، بالتكلفة المطفأة في حال تحقق الشرطين الآتيين:

- إذا كان الأصل محتفظاً به وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض جمع التدفقات النقدية المتعاقد عليها؛ و
- إذا كان ينشأ من البنود التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة للتدفقات المالية المتعلقة حصرياً بأصل المبالغ والربح المتعلق بأصل المبالغ غير المسددة.

يتم قياس جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة.

٣ أساس الإعداد (تتمة)

٣,٢ التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ("FVTPL") يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر FVTPL، ما لم تصنف المجموعة استثماراً ما بأنه لغير غرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVTOCI عند الاعتراف الأولي.

إن الموجودات المالية التي لا تتطابق مع مبدأ التكلفة المطفأة تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر FVTPL. وكذلك أدوات الدين التي تتطابق مع مبدأ التكلفة المطفأة والتي صنفت بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الاعتراف المبدئي بالتماشي مع نموذج الأعمال للمصرف. يمكن تصنيف أداة الدين بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر FVTPL عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل تناقض القياس أو الاعتراف التي قد تظهر من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر عليها بأسس مختلفة.

يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر FVTPL عندما يتم تغيير نموذج العمل بحيث لا تتحقق شروط مبدأ التكلفة المطفأة. لا يجوز إعادة تصنيف أدوات الدين المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ("FVTOCI") يمكن للمجموعة أن تقوم باختيار بما لا يقبل النقص (على أساس كل أداة على حدة) أن تصنف استثمارات أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVTOCI. لا يسمح تصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVTOCI إذا كان الاستثمار بأدوات الملكية محتفظ به ويتم تصنيفه كاستثمارات للمتاجرة.

تعتبر الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (FVTPL) أذا:

- تم شراؤها أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب، أو
- كانت عند الاعتراف المبدئي جزء من أدوات مالية محددة تديرها المجموعة ولها طابع فعلي حديث للحصول على أرباح في فترات قصيرة، أو
- كانت البدائل الشرعية للمشتقات المالية غير مصنفة كأداة تحوط فعالة أو كضمان مالي.

القياس (حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩)

الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة متضمناً التحويلات والاستثمارات في الصكوك ناقصاً مخصص انخفاض القيمة. ويتم احتساب التكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. ويتم إدراج العلاوات والخصومات، بما في ذلك تكاليف المعاملة الأولية، ضمن القيمة الدفترية للأداة المعنية ويتم إطفائها وفقاً لمعدل الربح الفعلي للأداة.

تعد بدائل لمشتقات الأدوات المالية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية

٣ أساس الإعداد (تتمة)

٣,٢ التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

القياس (حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩) (تتمة)

تشتمل الموجودات المالية على الأرصدة والودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية إسلامية أخرى، المرابحة، الإجارة، المضاربة وتمويلات إسلامية أخرى مالية ذات دفعات ثابتة أو متوقعة. هذه الأصول غير مدرجة في سوق نشط. تنشأ الموجودات المالية عندما تقوم المجموعة بتقديم أموال مباشرة لأحد المتعاملين مع عدم وجود نية للمتاجرة في المبالغ المدينة. المطلوبات المالية هي المطلوبات التي تفرض على المجموعة التزامات تعاقدية بتقديم مبالغ نقدية أو موجودات مالية أخرى أو استبدال أدوات مالية تحت شروط معينة قد تكون في غير صالح المجموعة.

يتم إدراج الحسابات وودائع الوكالة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بالتكلفة ناقصاً أية مبالغ مشطوبة أو مخصصات، إن وجدت.

يتم إدراج المرابحة والمضاربة مع مؤسسات مالية بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض، إن وجد (باستثناء الدخل المؤجل أو الأرباح المتوقعة).

يتكون التمويل الإسلامي من مديني المرابحة، المضاربة، الإستصناع، والبطاقات الإسلامية المغطاة (على أساس المرابحة) وتمويلات إسلامية أخرى.

يتم قياس وإدراج تكلفة الإستصناع في البيانات المالية الموحدة برصيد لايزيد عن المبلغ النقدي المعادل له.

يتم إدراج التمويلات الإسلامية الأخرى بالتكلفة المطفأة (باستثناء الدخل المؤجل) ناقصاً أية مخصص إنخفاض.

يتم تقييد الإجارة كإجارة تمويلية عندما يعد المصرف ببيع الأصول المؤجرة للمستأجر من خلال عقود مستقلة ناقلية للملك عند نهاية الإجارة ويترتب على ذلك نقل كافة المخاطر والمنافع المترتبة على ملكية هذه الأصول إلى ذلك المستأجر. تمثل الأصول المؤجرة عقود إيجار تمويلية لأصول لفترات معينة والتي تكون إما قاربت أو تخطت فترة كبيرة من العمر الإنتاجي المقدر لهذه الموجودات. يتم إدراج الأصول المؤجرة بقيمة مساوية لصادفي الاستثمار القائمة في الإيجار المدرج ضمن الدخل المدرج ناقصاً مخصصات الانخفاض.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ("FVTPL")

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ المركز المالي الموحد ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل الموحد. ويتم تضمين صافي الأرباح أو الخسائر المعترف بها في بيان الدخل الموحد تحت بند "إيرادات الاستثمارات".

٣ أساس الإعداد (تتمة)

٣,٢ التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

القياس (حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩) (تتمة)

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ("FVTOCI") يتم قياس الاستثمارات في أدوات الملكية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات. ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة تحت بند البيان الموحد للإيرادات الشاملة الأخرى وتضاف التغيرات المترجمة القيم العادلة ضمن حقوق المساهمين. عند استبعاد أصول مالية، فإن تراكم الأرباح أو الخسائر والتي تم إضافتها مسبقاً في التغيرات المترجمة في القيم العادلة لا يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد ولكن يتم إعادة تصنيفها إلى أرباح محتجزة. وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، لا يتم اختبار الانخفاض للموجودات المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVTOCI.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة في الأسواق المالية ذات حركة نشطة بالرجوع إلى الأسعار السوقية المعلنة.

للاستثمارات الأخرى التي لا يوجد لها أسواق نشطة، يتم قياس القيمة العادلة بناءً على واحدة من التالي:

- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- تداول الوسطاء
- المعاملات الأخيرة
- نماذج خيار التسعير
- صافي قيمة الموجودات

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في أدوات الملكية في بيان الدخل الموحد عندما ينشأ حق للمجموعة في استلام هذه التوزيعات، إلا إذا كانت هذه التوزيعات تمثل بشكل واضح استرداد لجزء من تكاليف الاستثمار.

قامت الإدارة بمراجعة وتقييم جميع الموجودات المالية للمجموعة كما في تاريخ التطبيق الأولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ونتج الآتي:

- تم قياس أرصدة المجموعة وإيداعات الوكالة مع مصارف إسلامية ومؤسسات مالية، المراجعة والمضاربة الزبائن والاستثمار في الصكوك باستثناء تلك المحتفظ بها للمتاجرة، والتي تحقق شروط المعيار، بالتكلفة المطفأة؛ و
- تم تصنيف استثمارات المجموعة في أدوات الملكية الغير محتفظ بها للمتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI).
- تم قياس مطلوبات المجموعة المالية متضمنة - إيداعات المتعاملين بالتكلفة المطفأة

٣ أساس الإعداد (تتمة)

٣,٢ التغيرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

القياس (حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩) (تتمة)

التغير في السياسات المحاسبية قد تم تطبيقه بأثر رجعي، وفقاً للأحكام الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، حيث أن إعادة إدراج أرقام المقارنة غير ضروري.

إن تأثير التنبؤ المبكر على الرصيد الافتتاحي للأرباح المحتجزة والتغيرات المتراكمة في مخصص القيمة العادلة المصنف في حقوق المساهمين في بداية السنة (١ يناير ٢٠١١) هو كالاتي:

التغيرات المتراكمة في إحتياطي القيمة العادلة ألف درهم	الأرباح المحتجزة ألف درهم	بسبب إعادة تصنيف الموجودات المالية:
-	٦,٥٢١	استثمارات تقاس بـ FVTPL
(٣١,٧٢٧)	٣١,٧٢٧	استثمارات تقاس بـ FVTOCI - خسائر الانخفاض
٢٥,٩٨١	-	المتراكمة في البيان الدخل الموحد في السنوات السابقة
(٥,٧٤٦)	٣٨,٢٤٨	استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

في حال عدم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لكان الربح خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ انخفض بمقدار ٤٣,٨٥١ ألف درهم واحتياطيات أخرى في حقوق المساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ لزادت بمقدار ٤,١٣٢ ألف درهم.

صافي استثمار التحوط

تتم المعاملة المحاسبية لتحوط صافي الاستثمار للعمليات الخارجية بنفس الطريقة التي تعامل بها تحوطات التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء الفعال لأداة التحوط في قائمة الدخل الشامل الموحد في بند إحتياطي التغيرات في العملات الأجنبية. ويتم الاعتراف الفوري بالربح والخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال لأدوات التحوط في بيان الدخل الموحد. كما يتضمن بيان الدخل الموحد الأرباح والخسائر المتراكمة بحقوق الملكية والناجمة من إستبعاد هذه العمليات الخارجية.

٣,٣ التغيرات المستقبلية في السياسات المحاسبية - المعايير الصادرة والتي لم تدخل بعد حيز التنفيذ

إن المعايير الصادرة والتي لم تدخل بعد حيز التنفيذ حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١١ لم تقم المجموعة بتطبيقها عند قيامها بتحضير البيانات المالية الموحدة.

معيار المحاسبة الدولي رقم ١ عرض القوائم المالية - عرض بنود بيان الدخل الشامل الآخر

تعمل تعديلات المعيار الدولي على تغيير تصنيف البنود المدرجة في بيان الدخل الشامل. يجب عرض العناصر التي يمكن تصنيفها (أو إعادة تصنيفها) إلى أرباح أو خسائر في فترة مستقبلية محددة سيتم عرضها منفصلة من الأدوات التي لا يتم إعادة تصنيفها.

٣ أساس الإعداد (تتمة)

٣,٣ التغييرات المستقبلية في السياسات المحاسبية - المعايير الصادرة والتي لم تدخل بعد حيز التنفيذ (تتمة)

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٢: إيرادات الضرائب - استرداد الأصل.

توضح التعديلات معايير تحديد الضرائب المؤجلة على استثمارات الممتلكات التي تم قياسها بالقيمة العادلة. تلغي التعديلات على المعيار الافتراضات المتعلقة بقياس الضرائب المؤجلة على ممتلكات الاستثمار باستخدام نموذج القيمة العادلة ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٤٠ والتي يجب تحديدها على أساس استعادة قيمتها المدرجة عند البيع وبالإضافة لذلك، ينص التقرير على المتطلبات التي تنص بوجود قياس الموجودات الغير منخفضة باستخدام نموذج التقييم المدرج ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٦ والتي يجب قياسها دائماً كموجودات للبيع.

المعيار الدولي لتقارير المالية رقم ١٩ مكافآت الموظفين (التعديلات)

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية عدة تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩. من هذه التعديلات ما هو تغييرات جوهرية مثل حذف نهج الممر ومفهوم العوائد المتوقعة على الأصول، ومنها ما هو توضيح بسيط ومجرد إعادة التعبير عنها.

معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧ البيانات المالية المفصلة (معدل في ٢٠١١)

كنتيجة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية الجديدة رقم ١٠ و ١٢ إنحصر مجال تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧ والمتعلق بمحاسبة الشركات التابعة والشركات ذات السيطرة المشتركة وشركات الائتلاف في بيانات مالية منفصلة. لا تقوم المجموعة بعرض بيانات مالية منفصلة.

معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨ الأدوات المالية: الاستثمار في الشركات التابعة وشركات الائتلاف (معدل في ٢٠١١)

كنتيجة لتطبيق معايير المحاسبة الدولية رقم ١١ و ١٢ تم إعادة تسمية معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨ إلى الاستثمار في الشركات التابعة وشركات الائتلاف وتحديد نطاق تطبيق طريقة حساب استثمارات حقوق المساهمين في شركات الائتلاف بالإضافة إلى الشركات الزميلة.

معيار التقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية : الإفصاحات - متطلبات عدم الإفصاح المعدلة

تتطلب التعديلات إفصاحات إضافية عن الموجودات المالية المنقولة والتي لم يتم شطبها لتمكين مستخدمي البيانات المالية الموحدة للمجموعة استيعاب العلاقة بين الأصول التي لم يتم شطبها والمطلوبات المرتبطة بها وبالإضافة لذلك، يتطلب التعديل إجراء إفصاحات عن استمرار إلغاء إدراج الموجودات بهدف تمكين المستخدم من تقييم طبيعة المخاطر المتعلقة باستمرار المصرف بإلغاء إدراج هذه الموجودات.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٠ : التقارير المالية الموحدة

يستبدل المعيار جزء من معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧ والخاص بالبيانات المالية الموحدة التي تحديد السياسات المحاسبية الخاصة بالبيانات المالية الموحدة وتتضمن أيضاً الأمور المذكورة في ١٢ - sic.

يعمل المعيار على تحديد نموذج قياس واحد ويتم تطبيقه على الشركات ويشمل ذلك الشركات التي تم تأسيسها لأهداف خاصة. تتطلب التغييرات من الإدارة تقديم تقديرات جوهرية لتحديد الشركات المسيطر عليها، وبالتالي فإنه يجب على الشركة الأم توحيدها مقارنة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧.

٣,٣ التغييرات المستقبلية في السياسات المحاسبية - المعايير الصادرة والتي لم تدخل بعد حيز التنفيذ (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١١ الاتفاقيات الثنائية

يستبدل هذا المعيار معيار المحاسبة الدولي رقم ٣١ والمتعلق بالحصول في شركات الائتلاف و ١٣ - SIC ذات السيطرة المشتركة والمساهمات غير النقدية من قبل المؤتلفين.

يهدف المعيار الخيار المتعلق بحساب الشركات ذات السيطرة المشتركة باستخدام طريقة التجميع التناسبي.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢ الإفصاح عن الاستثمار في الشركات الأخرى

يشتمل المعيار جميع الإفصاحات المدرجة سابقاً في معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧ والمتعلق بالبيانات المالية الموحدة، بالإضافة لجميع الإفصاحات المدرجة سابقاً ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم ٣١ و ٢٨. تتعلق هذه الإفصاحات بحصة المصرف في الشركات التابعة والاتفاقيات الثنائية أو الشركات الزميلة والشركات المهيكلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٣ قياس القيمة العادلة

يحدد المعيار مصدر وحيد للتوجيهات المتعلقة بقياس القيمة العادلة.

لا يغير المعيار المتطلبات المتعلقة بقياس القيمة العادلة، ولكنه يقدم توجيهات بشأن كيفية قياس القيمة العادلة.

٣,٤ القرارات والتقديرات الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب من الإدارة أن تقوم بوضع التقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيقات السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات الطارئة. كما تؤثر هذه التقديرات والافتراضات على الإيرادات والمصروفات والمخصصات بالإضافة للتغيرات في القيمة العادلة.

قد تؤثر تلك الأحكام والتقديرات والافتراضات على المبالغ المعلنة في السنوات المالية التالية. ويتم بصورة مستمرة تقييم تلك التقديرات والأحكام وهي تركز على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى عديدة. ولتخفيض أثر عامل الموضوعية، قامت المجموعة بوضع معايير محددة لتتمكن من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية. وبما أن التقديرات تركز على الأحكام فإن النتائج الفعلية قد تختلف مما قد يؤدي إلى تغييرات مستقبلية في تلك المخصصات.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لتحديد مدى قدرتها على الاستمرار، وابتدت ارتياحها لامتلاك الموارد الكفيلة بذلك في المستقبل المنظور. أضيف إلى ذلك أن المجموعة لا تعتقد بوجود أمور غير مؤكدة مادياً بشكل قد ينتج عنه شك في قدرة المجموعة على الاستمرار. لذلك فإن المجموعة قد تابعت إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

خسائر الانخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم المجموعة بمراجعة موجوداتها المالية بصفة دورية لتحديد مدى لزوم إدراج مخصص لإنخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد المتعلق بأي موجودات متعثرة. بصفة خاصة، فإن القرارات من قبل الإدارة مطلوبة لتقدير حجم ووقت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصص المطلوب. إن هذه التقديرات ضرورية وتعتمد على الافتراضات شاملة لعوامل ومتغيرات متعددة. قد تكون النتائج الفعلية مختلفة وقد يؤدي هذا لتغيرات مستقبلية في هذه المخصصات شاملة العوامل ومتغيرات متعددة.

٣،٤ القرارات والتقديرات الهامة

مخصص انخفاض جماعي للموجودات التمويلية بالإضافة للمخصصات المحددة مقابل تمويلات الأصول الفردية، فإن المصرف يسجل مخصص انخفاض جماعي مقابل الموجودات التمويلية التي لا تكون بحاجة إلى مخصص انخفاض محدد، عندما يكون هناك خطر أعلى عليها مقارنة بتاريخ منحها. إن هذا المخصص العام مبني على الانخفاض في التقييم الداخلي للأصل أو الاستثمار منذ تاريخ منحه أو شرائه. إن هذه التقييمات الداخلية تأخذ في عين الاعتبار الانخفاض في تقييم مخاطر الدولة، القطاع الصناعي والتراجع التقني، وكذلك الانخفاض أو ضعف التدفقات النقدية المتوقعة.

الالتزامات الطارئة

إن طبيعة هذه الالتزامات تجعل حلها معتمداً على إمكانية وقوع، أو عدم وقوع، حدث ما أو أكثر من حدث في المستقبل. إن تقييم احتمال تحقق هذه الالتزامات ينطوي، وإلى درجة كبيرة، على حكم تقديري وعلى توقعات نتائج أحداث مستقبلية.

تصنيف وقياس الموجودات المالية

إن تحديد وقياس الموجودات المالية تعتمد على طريقة الإدارة بإدارة موجوداتها المالية بالإضافة إلى خصائص التدفقات النقدية المتعاقد عليها بالنسبة للأصل المالي الجاري تقييمه. إن الإدارة تعتبر أن استثمارات المجموعة في الأوراق المالية مقاسة ومصنفة بشكل مناسب.

التزامات التأجير التشغيلي - المجموعة كمؤجر

قامت المجموعة بالدخول في عمليات تأجير لمحفظه الاستثمارات في عقارات. إنه في تقدير المجموعة، وبناءً على تقييم شروط التأجير، بأنها لا زالت تحتفظ بالجزء الأكبر من المخاطر والمنافع المتعلقة باقتناء هذه العقارات ولذلك قررت إدراج هذه العقود في البيانات المالية على أنها عقود تأجير تشغيلي.

استثمارات وممتلكات قيد التطوير

لقد قامت المجموعة بتعيين مقيم عقارات مستقل لتزويدها ببيانات موثوقة عن القيم العادلة للاستثمارات في عقارات كما في تاريخ التقرير، لأغراض عرضها في الإيضاحات. لقد تم إدراج أسس التوقعات والطريقة المستخدمة للمقيم المستقل في إيضاح رقم (٢٢).

القيم العادلة للأدوات المالية

في حال عدم وجود أسواق نشطة لتحديد القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي الموحد، يتم تحديد القيم العادلة بناءً على طرق تقييم منها تخفيض التدفقات النقدية. يتم استخدام معطيات متاحة من الأسواق المالية عند الإمكان. في حال لم يكن هذا ممكناً، فإن بعض التقديرات تكون مطلوبة لتحديد القيم العادلة. إن هذه التقديرات تتطلب بعض المعطيات كمخاطر السيولة و مخاطر الائتمان والتقلبات. إن التغير في التقديرات حول هذه العوامل قد تؤثر في القيم العادلة المدرجة للأدوات المالية.

تصنيف الممتلكات

قامت الإدارة خلال عملية تصنيف العقارات باتخاذ عدة أحكام. هناك حاجة لمثل تلك الأحكام للتمكن من تحديد ما إذا كان عقار ما مؤهل للتصنيف كاستثمار عقاري، ممتلكات وآلات ومعدات أو عقار معد لإعادة بيعه. وضعت المجموعة معايير معينة حتى تستطيع الحكم بصورة منتظمة وفقاً لتعريف الاستثمارات العقارية، الممتلكات والمنشآت والمعدات والعقارات المعدة لإعادة بيعها. عند اتخاذ أحكامها، تلجأ الإدارة إلى الشروط المفصلة والتوجيهات المتعلقة بتصنيف الممتلكات على النحو المبين في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠، وبصفة خاصة، استخدام الممتلكات على النحو الذي تحدده الإدارة.

٣,٤ القرارات والتقديرات الهامة (تتمة)

انخفاض استثمارات في شركات زميلة

تراجع الإدارة استثمارات في الشركات الزميلة على نحو منتظم لتحديد إن كان هناك ما يشير إلى انخفاض قيمتها. إن تحديد ما إذا كانت الاستثمارات في الشركات الزميلة قد تعرضت لانخفاض في قيمتها يستلزم من الإدارة أن تقوم بتقييم ربحية المنشأة المستثمر فيها، وسيولتها، وعجزها المالي، وقدرتها على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من تاريخ الاستحواذ وحتى المستقبل المنظور. بحال تم مراجعة الانخفاض من قبل الإدارة، يتم الاعتراف بالفارق بين القيمة القابلة للاسترداد المقدرة والقيمة المدرجة للاستثمار كمصروف في بيان الدخل الموحد.

مراجعة انخفاض الاستثمارات العقارية، ممتلكات قيد التطوير والمبالغ المدفوعة مقدماً مقابل شراء ممتلكات.

يتم تقييم الاستثمارات العقارية والممتلكات قيد التطوير والمبالغ المدفوعة مقدماً مقابل شراء ممتلكات للانخفاض في قيمتها على أساس تقدير التدفقات النقدية للوحدات الفردية المولدة للنقد حيث يكون هناك مؤشر على أن تلك الموجودات قد تعرضت لخسارة انخفاض. يتم تحديد التدفقات النقدية بالرجوع إلى أوضاع السوق الحالية والأسعار القائمة في نهاية فترة بيان المركز المالي والاتفاقيات التعاقدية وتقديرات الأعمار الإنتاجية للموجودات والمخصومة باستخدام مجموعة من معدلات الخصم التي تعكس تقديرات السوق الحالي للقيمة الزمنية/ الحالية للنقد والمخاطر المحددة للأصل. تتم مقارنة صافي القيم الحالية بالمبالغ الدفترية لتقييم أي انخفاض محتمل.

الممتلكات والمعدات

تستهلك تكلفة الممتلكات والمعدات على طول عمرها الانتاجي المقدر، والذي يعتمد على الاستخدام المتوقع للأصل، والاستهلاك المادي، والذي يعتمد على عوامل تشغيلية. خلال الفترة، قامت الإدارة بإعادة تقييم العمر الانتاجي للمباني ليصبح ٢٥ عاماً بدلاً من ٢٠ عاماً. إعادة التقييم هذه تم تطبيقها بأثر حالي ولاحق في ١ يناير ٢٠١١.

إن أثر هذا التغيير على الفترة المالية والفترات اللاحقة هي كالتالي:

٢٠١٣ وما بعدها	٢٠١٢	٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
١٨,٨٩٠	٩١٨	٩١٨	الزيادة في صافي الربح

٤ السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة التي تم تبنيها عند إعداد البيانات المالية الموحدة:

احتساب الإيرادات

مربحة

يتم إدراج إيرادات المربحة على مدى فترة العقد وفق أساس زمني محدد وبناءً على المبلغ المتبقي من تكلفة المربحة.

الاستصناع

يتم حساب عوائد الاستصناع وهامش الربح المتعلق بها (الفرق بين الثمن النقدي للمصنوع للمتعامل وتكلفة استصناع المصرف الإجمالية) على أساس استحقاقاتها الزمنية.

الإجارة

يتم إدراج إيرادات الإجارة وفق أساس زمني على مدى فترة العقد.

المشاركة

يتم حساب الدخل من المشاركة على أساس تخفيض رصيد المشاركة على أساس زمني يعكس العائد الفعلي على الأصل.

المضاربة

يتم إدراج الدخل أو الخسارة على التمويل بالمضاربة على أساس الاستحقاق إذا كان بالإمكان قياس الدخل أو الخسائر بدقة. وبخلاف ذلك فإنه يتم إدراج الدخل عندما يتم توزيعه من قبل المضارب، بينما تسجل الخسارة في قائمة الدخل عند إعلانها من قبل المضارب.

صكوك

يتم حساب الدخل وفق أساس زمني محدد على مدى فترة الصكوك.

بيع الممتلكات

يتم إدراج الإيرادات من بيع الممتلكات عند استيفاء الشروط التالية:

- تم اكتمال عملية البيع وتوقيع العقود؛
- أن يكون الاستثمار المبدئي للمشتري حتى تاريخ البيانات المالية الموحدة، كافٍ ليكون المشتري ملتزماً بإتمام عملية الشراء؛
- أن تقوم المجموعة بنقل عوائد ومخاطر التملك للمشتري من خلال معاملة بيع. كما لا يكون للمجموعة أي تدخل جوهري مستمر في الممتلكات.

يتم تأجيل احتساب العوائد من بيع الوحدات السكنية حتى الانتهاء من أعمال البناء ويتم تسليم الوحدة إلى المشتري.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

احتساب الإيرادات (تتمة)

إيرادات الرسوم والعمولة

يتم إدراج إيرادات الرسوم والعمولة عندما يتم تنفيذ الخدمات ذات الصلة.

إيرادات الإيجار

يتم احتساب إيرادات الإيجارات المتعلقة بالاستثمارات في ممتلكات بطريقة القسط الثابت على مدى مدة العقد.

الربح من بيع الاستثمارات (حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩)
إن الربح أو الخسارة من بيع الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر FVTPL تتمثل بالفرق بين إيرادات البيع والقيمة الدفترية لهذه الاستثمارات بتاريخ البيع ناقصاً أي تكاليف تتعلق بالبيع، ويعترف بها من خلال بيان الدخل الموحد.

إن الربح والخسارة من بيع الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVTOCI تمثل الفرق بين إيرادات البيع وبين التكلفة الأولية ناقصاً أي تكاليف للبيع ويعترف بها من خلال بيان الدخل الشامل الموحد. وتدرج في حساب التغيرات في القيمة العادلة ضمن حقوق المساهمين ولا تدرج في بيان الدخل الموحد.

الربح من بيع الاستثمارات (حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩)
يمثل الربح أو الخسارة من بيع الاستثمارات المحتفظ بها للمتاجرة أو للاستحقاق الفرق بين العائد من البيع والقيمة المدرجة لهذه الاستثمارات. ويمثل الربح أو الخسارة من بيع الاستثمارات المتاحة للبيع الفرق بين العائد من البيع والتكلفة الأصلية ناقص تكلفة البيع لهذه الاستثمارات.

توزيعات الأرباح

يتم إدراج توزيعات الأرباح من استثمارات الأسهم عندما يكون هناك حق لتسلم هذه التوزيعات.

تكلفة بيع العقارات

تتضمن تكلفة بيع العقارات كلفة التطوير. تتضمن تكاليف التطوير تكاليف البناء والبنية التحتية.

إن تكلفة بيع الأرض تتكون من القيمة المرحلة الذي يتم تسجيلها في الدفاتر.

الأدوات المالية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩

(i) التصنيف (حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩)

تقوم المجموعة بتصنيف أدواتها المالية إلى الفئات التالية: موجودات مالية ومطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، المربحة، الإجارة، المضاربة وتمويلات إسلامية أخرى والاستثمارات المتاحة للبيع والاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق. وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف المبدئي.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ (تتمة)

موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر تشمل هذه الفئة على فئتين فرعيتين: موجودات مالية أو مطلوبات مالية محتفظ بها للمتاجرة وموجودات مالية أو مطلوبات مالية مصنفة منذ البداية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. ويتم تصنيف الموجودات المالية أو المطلوبات المالية على أنها محتفظ بها للمتاجرة إذا تمت حيازتها بصورة رئيسية بغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القصير. تقوم المجموعة بتصنيف الموجودات والمطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما تتم إدارة الموجودات والمطلوبات وتقييمها وإعلانها بشكل داخلي على أساس القيمة العادلة؛ أو في حال أدى التصنيف إلى إنهاء أو تقليل عدم التوافق الذي كان سوف يحدث إذا لم يتم إجراء التصنيف.

موجودات مالية أو مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة

تشتمل الموجودات المالية على الأرصدة والودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية إسلامية أخرى، المرابحة، الإجارة، المضاربة وتمويلات إسلامية أخرى مالية ذات دفعات ثابتة أو متوقعة وغير مدرجة في سوق نشط. تنشأ هذه الفئة عندما تقوم المجموعة بتقديم أموال وتمويلات مباشرة لأحد المتعاملين مع عدم وجود نية للمتاجرة في الدين. المطلوبات المالية هي المطلوبات التي تفرض على المجموعة التزامات تعاقدية بتقديم مبالغ نقدية أو موجودات مالية أخرى أو استبدال أدوات مالية تحت شروط معينة قد تكون في غير صالح المجموعة.

يتم إدراج الحسابات وودائع الوكالة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بالتكلفة ناقصاً أية مبالغ مشطوبة أو مخصصات، إن وجدت.

يتم إدراج المرابحة والمضاربة مع مؤسسات مالية بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض، إن وجد (باستثناء الدخل المؤجل أو الأرباح المتوقعة).

يتكون التمويل الإسلامي من مديني المرابحة، المضاربة، الإستصناع، والبطاقات الإسلامية المغطاة (على أساس المرابحة) وتمويلات إسلامية أخرى.

يتم قياس وإدراج تكلفة الإستصناع في البيانات المالية الموحدة برصيد لايزيد عن المبلغ النقدي المعادل له.

يتم إدراج التمويلات الإسلامية الأخرى بالتكلفة المطفأة (باستثناء الدخل المؤجل) ناقصاً أي مخصص انخفاض

يتم تقييد الإجارة كإجارة تمويلية عندما يعد المصرف ببيع الأصول المؤجرة للمستأجر من خلال عقود مستقلة ناقله للملك عند نهاية الإجارة ويترتب على ذلك نقل كافة المخاطر والمنافع المترتبة على ملكية هذه الأصول إلى ذلك المستأجر.

الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة متضمناً التحويلات والاستثمارات في الصكوك ناقصاً مخصص انخفاض القيمة. ويتم احتساب التكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. ويتم إدراج العلاوات والخصومات، بما في ذلك تكاليف المعاملة الأولية، ضمن القيمة الدفترية للأداة المعنية ويتم إطفائها وفقاً لمعدل الربح الفعلي للأداة.

تعد بدائل لمشتقات الأدوات المالية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الموجودات المالية أو المطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة (تتمة)

تشتمل الموجودات المالية على الأرصدة والودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية إسلامية أخرى، المرابحة، الإجارة، المضاربة وتمويلات إسلامية أخرى مالية ذات دفعات ثابتة أو متوقعة. هذه الأصول غير مدرجة في سوق نشط. تنشأ الموجودات المالية عندما تقوم المجموعة بتقديم أموال مباشرة لأحد المتعاملين مع عدم وجود نية للمتاجرة في المبالغ المدينة. المطلوبات المالية هي المطلوبات التي تفرض على المجموعة التزامات تعاقدية بتقديم مبالغ نقدية أو موجودات مالية أخرى أو استبدال أدوات مالية تحت شروط معينة قد تكون في غير صالح المجموعة.

يتم إدراج الحسابات وودائع الوكالة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بالتكلفة ناقصاً أية مبالغ مشطوبة أو مخصصات، إن وجدت.

يتم إدراج المرابحة والمضاربة مع مؤسسات مالية بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض، إن وجد (باستثناء الدخل المؤجل أو الأرباح المتوقعة).

يتكون التمويل الإسلامي من مديني المرابحة، المضاربة، الإستصناع، والبطاقات الإسلامية المغطاة (على أساس المرابحة) وتمويلات إسلامية أخرى.

يتم قياس وإدراج تكلفة الإستصناع في البيانات المالية الموحدة برصيد لايزيد عن المبلغ النقدي المعادل له.

يتم إدراج التمويلات الإسلامية الأخرى بالتكلفة المطفأة ناقصاً أية مخصص إنخفاض.

يتم تقييد الإجارة كإجارة تمويلية عندما يعد المصرف ببيع الأصول المؤجرة للمستأجر من خلال عقود مستقلة ناقلة للملك عند نهاية الإجارة ويترتب على ذلك نقل كافة المخاطر والمنافع المترتبة على ملكية هذه الأصول إلى ذلك المستأجر. تمثل الأصول المؤجرة عقود إيجار تمويلية لأصول لفترات معينة والتي تكون إما قاربت أو تخطت فترة كبيرة من العمر الإنتاجي المقدر لهذه الموجودات. يتم إدراج الأصول المؤجرة بقيمة مساوية لصافي الاستثمار القائمة في الإيجار المدرج ضمن الدخل المدرج ناقصاً مخصصات الانخفاض.

الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق

تتمثل الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق بالموجودات المالية ذات دفعات ثابتة أو محددة وذات تواريخ استحقاق ثابتة والتي لدى إدارة المجموعة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

الاستثمارات المتاحة للبيع

يتم تصنيف الموجودات المالية والتي لا يتم تصنيفها تحت أي من بنود الموجودات المالية على أنها استثمارات متاحة للبيع.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ (تتمة)

(ii) الاعتراف / إيقاف الاعتراف

تقوم المجموعة بصورة مبدئية بالاعتراف بالموجودات المالية المحتفظ بها للمتاجرة والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المحتفظ بها للاستحقاق والموجودات المالية المتاحة للبيع في تاريخ المتاجرة ، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة.

ويتم الاعتراف بالتمويلات للمتعاملين في اليوم الذي يتم فيه تسليم الموجودات للطرف المقابل. يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية في التاريخ الذي تصبح به المجموعة طرفاً للأداة المتعاقد عليها.

يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية الخاصة بالتدفقات النقدية للموجودات المالية المعنية أو عند القيام بتحويل الموجودات المالية. ويتم إيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تنتهي ، أي عندما يتم تسوية الالتزام المحدد في العقد أو يتم إلغاؤه أو تنتهي مدته.

ويتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المحتفظ بها للمتاجرة عندما يتم بيعها ، ويتم الاعتراف بالمبالغ المدينة المترتبة والمستحقة الدفع من المشتري في التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة ببيع الموجودات. تستخدم المجموعة طريقة التعريف المحددة لتحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إيقاف الاعتراف.

(iii) القياس (حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩)

يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة زائداً تكاليف المعاملة المنسوبة بشكل مباشر إلى استحواد أو إصدار الموجودات المالية والمطلوبات المالية بالنسبة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

لاحقاً للاعتراف المبدئي ، فإن كافة الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يتم قياسها بالقيمة العادلة. يتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي سجلت مباشرة ضمن بيان الدخل الموحد.

إن الموجودات المالية التي تم تصنيفها على أنها متاحة للبيع يتم قياسها بالقيمة العادلة. كما إن الأرباح والخسائر غير المحققة عند قياس القيمة العادلة للموجودات تعتبر في بيان الدخل الشامل الآخر ويتم بيانها كجزء منفصل من حقوق الملكية حتى يتم بيع الموجودات أو استبعادها بطريقة أخرى ، أو إذا تقرر أن الموجودات قد تعرضت لانخفاض القيمة ، عندئذ فإن الأرباح أو الخسائر المعترف بها مسبقاً تعتبر في بيان الدخل الشامل الآخر ويتم تضمينها ضمن بيان الدخل الموحد. بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية ، إذا لم يكن من الممكن تقدير القيمة العادلة بصورة معقولة ، يتم ترحيل الاستثمار بالتكلفة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة ، في حال وجودها.

يتم قياس كافة الموجودات والمطلوبات المالية بالتكلفة المطفأة وتمويلات المتعاملين والاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص انخفاض القيمة. ويتم احتساب التكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي، ويتم إدراج العلاوات والخصومات ، بما في ذلك تكاليف المعاملة الأولية ، ضمن القيمة المرحلة للأداة المعنية ويتم إطفائها وفقاً لمعدل الربح الفعلي للأداة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ (تتمة)

(iv) مبادئ قياس القيم العادلة (حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩) يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات والبدائل الشرعية للمشتقات المالية المدرجة في الأسواق المالية ذات حركة نشطة بالرجوع إلى الأسعار السوقية المعلنة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق الاستثمار المدارة، أو وسائل الاستثمار المشابهة تبنى على أساس آخر قيمة متوفرة لصافي الموجودات كما تنشر من مديري هذه الصناديق. للاستثمارات الأخرى، حيث لا يوجد سوق نشطة، والقيمة العادلة تقام عادة على واحدة من التالي:

- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- تداول الوسطاء
- المعاملات الأخيرة
- نماذج خيارات التسعير

إن القيمة العادلة المقدرة للودائع التي ليس لها تاريخ استحقاق والتي تشمل الحسابات الجارية التي لا يحق لها الحصول على أية أرباح، هي تلك المبالغ التي يتم سدادها عند الطلب.

(v) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي عندما يكون هناك حق قانوني وشرعي واجب التطبيق يتناسب مع مبادئ الشريعة قابل للتطبيق بمقاصة المبالغ المعترف بها وتكون هناك النية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

(vi) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تمويلات المتعاملين

يتم احتساب القيمة القابلة للاسترداد للتمويلات المقدمة للمتعاملين بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، مخصومة بمعدل الربح الفعلي للأداة، ولا يتم خصم الأرصدة قصيرة الأجل. يتم بيان التمويلات صافية من مخصصات انخفاض القيمة. ويتم تكوين المخصصات المحددة وفقاً للقيمة المرحلة للتمويلات التي يتم تحديدها بأن قيمتها انخفضت بناءً على مراجعة دورية للأرصدة المستحقة وذلك لتخفيض هذه التمويلات لقيمتها القابلة للاسترداد. ويتم الاحتفاظ بمخصصات عامة لتخفيض القيمة المرحلة لمحاظ تمويلات مشابهة إلى قيمتها المقدرة القابلة للاسترداد بتاريخ بيان المركز المالي. ويتم الاعتراف بالتغيرات في حساب المخصصات ضمن بيان الدخل. وعندما يتبين أن التمويل غير قابل للاسترداد ويتم استنفاد كافة الإجراءات القانونية الضرورية ، يتم تحديد الخسارة النهائية ويتم حذف التمويل.

وفي حال طرأ في فترة لاحقة انخفاض على مبلغ خسارة انخفاض القيمة وكان بالإمكان ربط الانخفاض بشكل موضوعي بحدث وقع بعد تخفيض القيمة ، يتم عكس القيمة المخفضة أو المخصص من خلال بيان الدخل الموحد.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ (تتمة)

(vi) انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

قد يطلب المصرف إن أمكن، إعادة هيكلة التمويلات المالية عوضاً عن الاستحواذ على الضمان وقد يتطلب ذلك تمديد فترة الدفع وإبرام اتفاقية مع شروط وأحكام جديدة. عندما يتم التفاوض على الأحكام الجديدة فإن التمويل لا يعتبر من ضمن متأخري السداد. تقوم الإدارة بمراجعة التمويلات المعاد هيكلتها بصورة مستمرة للتأكد من استيفاء جميع الشروط أن تتم الدفعات المستقبلية وفقاً للجدول المتفق عليه ويتم تقييم مقدار انخفاض هذه التمويلات بصورة مستمرة، منفصلة أو مجتمعة باستخدام معدلات الأرباح الفعلية الأصلية للتمويلات.

الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق (حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩)

إن خسائر انخفاض قيمة الاستثمارات المحتفظ بها للاستحقاق والمرحلة بالتكلفة المطفأة يتم قياسها على أنها الفرق بين القيمة المرحلة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة مخصومة بمعدل الربح الفعلي الأصلي. ويتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد ويتم إدراجها في حساب المخصص مقابل الموجودات المالية المعنية. وفي حال أدى حدث لاحق إلى تخفيض مبلغ خسائر انخفاض القيمة، يتم عكس خسائر انخفاض القيمة من خلال بيان الدخل الموحد.

الاستثمارات المتاحة للبيع (حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩)

يتم الاعتراف بخسائر انخفاض قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع من خلال تحويل الفرق بين تكلفة الاستحواذ والقيمة العادلة الحالية ناقصاً خسائر انخفاض قيمة الموجودات المالية المعترف بها سابقاً ضمن بيان الدخل الموحد يخصمها من حقوق الملكية وإدراجها في بيان الدخل الموحد. في حال أدى حدث لاحق إلى تخفيض مبلغ خسائر انخفاض قيمة الأوراق المالية المتاحة للبيع، يتم عكس خسائر انخفاض القيمة ضمن بيان الدخل الموحد.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم المرحلة لموجودات المجموعة بتاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد فيما إذا كان هنالك دليل على انخفاض القيمة. وفي حال وجود دليل على ذلك، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في حال تجاوزت القيمة المرحلة للأصل قيمته القابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بأي انخفاض في القيمة ضمن بيان الدخل الموحد. بغرض تقييم انخفاض القيمة، يتم تجميع الموجودات إلى أدنى مستوى يمكن أن يكون له تدفقات نقدية يمكن تحديدها بشكل منفصل (الوحدات المنتجة للنقد). تتم مراجعة الموجودات غير المالية، باستثناء الشهرة التجارية، التي تتعرض لانخفاض القيمة لعكس أي تغيرات قد تطرأ على انخفاض القيمة بتاريخ كل بيان مركز مالي.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمار في شركات زميلة

يتم احتساب استثمار المجموعة في الشركات الزميلة على أساس طريقة حقوق الملكية المحاسبية. إن الشركة الزميلة هي شركة تمارس المجموعة عليها تأثيراً مهماً. وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمار في شركة زميلة يدرج في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها التغير في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة بعد استحوادها. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة ضمن قيمة الاستثمار ولا يتم إطفائها واختيارها. يتم إدراج حصة المجموعة من نتائج عمليات الشركات الزميلة في بيان الدخل الموحد. في حال إدراج أية تغيرات في بيان التغيرات في حقوق المساهمين للشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإدراج حصتها من أي تغير، في بيان التغيرات الموحد لحقوق المساهمين للمجموعة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة لحدود مساهمة المصرف في الشركة الزميلة.

تعد البيانات المالية للشركات الزميلة في تواريخ متوافقة مع المصرف وباستخدام سياسات محاسبية متوافقة مع السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المصرف للمعاملات أو الأحداث ذات الظروف المماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقدر المجموعة فيما إذا كان هنالك أي حاجة لإدراج خسارة انخفاض لاستثمارها في الشركة الزميلة. تقوم المجموعة كل بيان مالي بتقدير أية براهين على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد يكون منخفضاً. في حال وجدت، يتم قيد الانخفاض كالفرق بين المبلغ الممكن تحصيله للشركة الزميلة والقيمة الدفترية للاستثمار في بيان الدخل الموحد.

استثمارات في ممتلكات

تمثل الاستثمارات في العقارات تلك العقارات المحتفظ بها لإكتساب إيرادات إيجارات أو المحتفظ بها للاستخدام. يتم قيد الاستثمارات في العقارات بالتكلفة ناقصاً مخصص الاستهلاك المتراكم وأي مخصصات للانخفاض. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى أعمار الاستثمارات في عقارات. إن العمر الإنتاجي المقدر للمباني هو ٢٥ سنة.

يتم استبعاد الاستثمارات في العقارات عندما يتم بيعها أو يتم سحبها من الاستخدام بشكل كامل ولا يكون هناك أي منفعة اقتصادية مستقبلية متوقعة عند استبعادها. يتم إدراج الفرق بين صافي القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد عند الاستبعاد. تحتسب أي من الأرباح أو خسائر تنتج عن الإستغناء أو التدني في قيمة العقارات والاستثمار في بيان الدخل الموحد.

عقارات قيد التطوير

عقارات في سياق البناء للبيع أو عقارات مكتملة الإنشاء متاحة للبيع تصنف كعقارات قيد التطوير. يتم إدراج العقارات مكتملة الإنشاء المتاحة للبيع في أقل من التكلفة أو صافي القيمة البيعية. يتم إدراج العقارات قيد التطوير بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض متراكمة. تتضمن التكلفة؛ تكلفة الأرض وتكاليف أخرى متعلقة والتي يتم رسملتها عند تنفيذ النشاطات الضرورية بغرض إعداد العقارات للاستخدام المقصود. إن صافي القيمة المحققة تتمثل بسعر البيع المتوقع ناقصاً المصاريف المتوقع تكبدها عند البيع.

تعتبر الملكية منجزة عندما ينتهي العمل من جميع النشاطات المتعلقة بالبناء، بما فيها أعمال البنية التحتية والمرافق التابعة للمشروع.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الممتلكات والمعدات

يتم إدراج الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً مخصص الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم إدراج الأراضي بعد إعادة تقييمها في البيان المالي الموحد بعد إعادة تقييمها.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمعدات، بخلاف الأراضي المملوكة ملكاً حراً والتي لها أعمار غير ثابتة. تتوقف معدلات الاستهلاك على الأعمار الإنتاجية المقدرة التالية:

مياني	٢٥ سنة
أثاث وتحسينات على الإيجارات	٧ سنوات
أجهزة الحاسوب ومعدات مكتبية	٤ سنوات
سيارات	٤ سنوات

يتم مراجعة المبالغ المدرجة للممتلكات والمعدات لأي انخفاض عند حدوث أي تغييرات قد تستدعي ذلك. وفي مثل هذه الحالات، يتم خفض قيمة الممتلكات والمعدات للقيم المتوقعة الحصول عليها.

يتم رسملة المصاريف المتكبدة لاستبدال بند من بنود الممتلكات والمعدات إذا كان مسجلاً بشكل منفصل، ويتم شطب القيمة الدفترية للبند الذي تم استبداله. كذلك يتم رسملة المصاريف اللاحقة الأخرى فقط عند زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند المتعلق بالممتلكات والمعدات. تدرج جميع المصاريف الأخرى في بيان الدخل الموحد عند تكبد المصروفات.

يتم استبعاد بنود الممتلكات والمعدات عند بيعها أو عندما لا تكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من الاستخدام أو الاستبعاد. يتم إدراج أي خسائر أو أرباح ناتجة من استبعاد الأصل في بيان الدخل الموحد في السنة التي يتم فيها استبعاد الموجودات.

يتم قيد الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة ويتم تحويلها إلى الفئة المحاسبية من ممتلكات ومعدات عند الانتهاء من بنائها، ومن ثم يتم استهلاكها.

إن أي زيادة تنتج عن تقييم للأصول يتم تحميلها إلى حقوق المساهمين تحت بند إعادة التقييم. في حال نتج عن إعادة التقييم زيادة في قيمة الأصل إلى سعره الأصلي، يتم تسجيل الفرق في بيان الدخل الموحد، إلى حد الخسارة المسجلة من قبل. أما في حال نتج عن إعادة التقييم نقصاً في القيمة المسجلة، فإنه يتم عكس مخصص إعادة التقييم مع أي زيادة ناتجة من إعادة التقييم محملة بالسنة لذلك الأصل ويتم إدراج باقي النقص كمصروفات عند استبعاد أي أصل. يتم إدراج أي زيادة ناتجة من إعادة تقييم ضمن الأرباح المحتجزة من حقوق المساهمين.

المخصصات والمطلوبات الطارئة

يتم تكوين مخصصات عند حصول التزامات مالية على المجموعة (قانونية أو حكمية) ناتجة عن أحداث سابقة ويكون هناك احتمال لسداد الالتزام ويمكن قياس تكلفة سداده بدقة. يتم إظهار أي مخصص يمكن إسترجاعه ضمن الموجودات في حال وجود توقع أكيد بإسترجاع المبلغ من قبل المجموعة. يتم إظهار المخصصات في بيان الدخل الموحد كبند منفصل، صافياً من أي إسترجاعات.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الودائع

يتم إدراج ودائع المتعاملين والمطلوبات للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى بالتكلفة.

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة بتوفير مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. يتم عادة احتساب هذه المكافآت على أساس فترة الخدمة للموظفين وإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

يتم احتساب المساهمات التقاعدية المستحقة الدفع لصندوق أبوظبي لمعاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية بالنسبة للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة كنسبة من رواتب الموظفين. تعتبر التزامات المصرف محدودة بهذه المساهمات والتي يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد عند استحقاقها.

البدائل الشرعية للمشتقات المالية

يدخل المصرف في عقود بديلة للمشتقات المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لإدارة مخاطر معدل الربح بحيث تتضمن وعداً ملزماً من طرف واحد بشراء أو بيع سلع ما بحيث يمثل ذلك بديلاً شرعياً للمبادلات التقليدية. يتم مبدئياً إدراج الأدوات المالية بالتكلفة، والتي تمثل القيمة العادلة في تاريخ العقد ويتم لاحقاً إعادة قياسها بقيمتها العادلة. تدرج جميع البدائل الشرعية للمشتقات المالية من طرف واحد بالقيمة العادلة الموجبة كموجودات بينما تدرج بالقيمة العادلة السالبة كمطلوبات. يتم تحديد القيمة العادلة لهذه الأدوات إما بالرجوع إلى الأسعار السوقية المعلنة أو بناء على التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير معترف بها.

يدخل المصرف في تحوطات التدفقات النقدية والتي تغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة إما بمخاطر معينة متعلقة بموجودات أو مطلوبات أو بمعاملة مستقبلية متوقع حصولها وسيكون لها تأثير على صافي الربح المستقبلي.

من أجل الاستيفاء لمتطلبات محاسبة التحوط، فإنه يتوقع من أدوات التحوط أن تكون عالية الفعالية ، بحيث تعادل أي تغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأداة التي يتم التحوط لها، ويجب أن يكون من الممكن قياسها بدقة. في بداية معاملة التحوط، يقوم المصرف بتوثيق طبيعة وأهداف واستراتيجيات إدارة المخاطر بالإضافة إلى تعريف أدوات التحوط والأدوات الأخرى المتعلقة بها وطريقة تقييم المصرف لفعالية علاقة التحوط لاحقاً. يتم تقييم وتحديد فعالية التحوط بصورة مستمرة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

البدائل الشرعية للمشتقات المالية (تتمة)

تحوط التدفقات النقدية

إن الجزء الفعال لتغيرات القيمة العادلة للمشتقات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تتوافر فيها شروط محاسبة التحوط ، يتم إدراج الربح أو الخسارة من إدارة التحوط ضمن احتياطي تحوط التدفقات النقدية في حقوق المساهمين. أما الجزء غير الفعال فيتم إدراجه ضمن بيان الدخل الموحد. يتم تحويل المبالغ المتراكمة في حقوق المساهمين في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تؤثر فيها معاملة التحوط على بيان الدخل. بينما إذا نتج احتساب أو إقرار بموجبات أو مطلوبات غير مالية من المعاملات المتوقعة حصولها مستقبلاً، فإنه يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المؤجلة ضمن حقوق المساهمين يتم تضمينها في القياس المبدئي لتكلفة الموجودات أو المطلوبات. عندما تنتهي مدة الأدوات المالية المشتقة التي استعملت للحماية أو يتم بيعها أو عندما تتوقف عن الخضوع لمحاسبة الحماية، فإن الأرباح والخسائر المتراكمة ستبقى في حقوق المساهمين إلى حين حدوث المعاملة المتوقعة حصولها، وفي حالة الموجودات أو المطلوبات غير المالية أو إلى حين تأثير المعاملة المتوقعة حصولها على بيان الدخل الموحد. عندما يتم استبعاد حدوث المعاملة المتوقعة حصولها فإن يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين مباشرة إلى بيان الدخل الموحد كأرباح أو خسائر من المتاجرة.

الزكاة

يتم احتساب الزكاة وفقاً عقد تأسيس المصرف ويتم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف. كما جاء في عقد تأسيس المصرف، إن دفع الزكاة هي من مسؤولية حاملي الأسهم حسب عقد تأسيس المصرف.

يتم حساب الزكاة للسهم حسب المعيار المحاسبي رقم ٩ لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعيار الشرعي رقم ٣٥، وقرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف.

حسب عقد تأسيس المصرف، إن مسؤولية المجموعة تنحصر في حساب الزكاة للسهم ودفع الزكاة هو من مسؤولية حاملي الأسهم (إيضاح رقم ٣٩).

توزيع الأرباح

يتم حساب و توزيع أرباح أو خسائر الحسابات المبنية على صيغة المضاربة وفق عقد الخدمات المصرفية بين المصرف وأصحاب هذه الحسابات. إن الإستثمارات في الشركات التابعة هي من أموال المساهمين، بالتالي لا يتم توزيع الأرباح أو الخسائر من الشركات التابعة على حسابات الإستثمار. ويتم تمويل الإستثمارات في الشركات الزميلة من أموال المساهمين وأموال أصحاب حسابات الإستثمار، وبالتالي فإن الأرباح والخسائر من الشركات الزميلة يتم توزيعها على المساهمين وأصحاب حسابات الإستثمار. يتم احتجاز جزء من أرباح أصحاب حسابات المضاربة المحققة ضمن حساب "احتياطي تعديل الأرباح" ويتم استخدامه فيما بعد للمحافظة على توزيعات الأرباح على أصحاب هذه الحسابات عند مستويات محددة.

ويتبع نفس التوزيع المفصل للإيرادات والمصاريف على حسابات الوكالة بالاستثمار، ويحصل المصرف (الوكيل) على الأرباح التي تزيد عن الربح المتوقع والأجرة الثابتة كربح تحفيزي.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

النقدية وشبه النقدية

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحد، تتكون النقدية وشبه النقدية من نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية، مستحقات على المصارف ومديونيات مرابحات السلع الدولية. تتكون شبه النقدية من الاستثمارات السائلة قصيرة الأجل التي يكون بالإمكان تحويلها بيسر إلى مبالغ نقدية والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل.

تاريخ المتاجرة والسداد المحاسبي

يتم قيد مشتريات ومبيعات الموجودات المالية بالطرق المعتادة في تاريخ السداد، وهو التاريخ الذي يمكن فيه نقل ملكية الأصول إلى الطرف المقابل. يتم قيد المشتريات والمبيعات للموجودات المالية بالطرق المعتادة المطلوب نقل ملكيتها خلال فترة محددة بناءً على أحكام اتفاقيات السوق.

الدخل المحرم

وفق قرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف فإنه يتوجب على المجموعة ألا تدخل في أي من المعاملات والأنشطة غير المقبولة شرعاً، كما يجب عليها تحديد الدخل الناتج من مصادر غير مقبولة حسب مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وتقييد هذه المبالغ في حساب منفصل يتم صرفه في أوجه الخير تحت إشراف الهيئة الشرعية. (باعتباره مبلغ تطهير)

الموجودات الائتمانية

إن الموجودات المحفوظ بها كأمانيات أو بصفة ائتمانية لا تعتبر كموجودات للمصرف وبالتالي، لم يتم إدراجها في البيانات المالية الموحدة.

العملات الأجنبية

يتم إظهار البيانات المالية للمجموعة بدرهم الإمارات العربية المتحدة، وهي العملة التي تتعامل بها المجموعة. إن درهم الإمارات العربية المتحدة هي العملة التي تستخدمها المجموعة في أماكن عملها الرئيسية. كل شركة في المجموعة تقوم بتحديد عملتها الرئيسية وتقوم بإدراج جميع معاملاتها في بياناتها المالية بتلك العملة. يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. تحول الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية بتاريخ بيان المركز المالي حسب أسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. إن أية أرباح أو خسائر تنتج عن التغييرات في أسعار الصرف في وقت لاحق لتاريخ المعاملة يتم تثبيتها في بيان الدخل الموحد. يتم تحويل المبالغ المتعلقة بموجودات أو مطلوبات غير مالية والمرجوة بقيمتها العادلة حسب سعر الصرف السائد عند تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالعمليات الأجنبية إلى الدرهم حسب سعر الصرف السائد في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، ويتم تحويل المعاملات المتعلقة ببيان الدخل حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. يتم تحويل الفروقات الناتجة عن عملية التحويل إلى بند منفصل ضمن حقوق المساهمين. عند استبعاد أي من العمليات الأجنبية، يتم تحويل المبالغ المتراكمة عن فروقات التحويل إلى بيان الدخل الموحد.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالعمليات الأجنبية إلى الدرهم حسب سعر الصرف السائد في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، ويتم تحويل المعاملات المتعلقة ببيان الدخل حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. يتم تحويل الفروقات الناتجة عن عملية التحويل إلى بند منفصل ضمن حقوق المساهمين. عند استبعاد أي من العمليات الأجنبية، يتم تحويل المبالغ المتراكمة عن فروقات التحويل إلى بيان الدخل الموحد.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الضمانات المالية

يقوم المصرف بتقديم ضمانات مالية في سياق الأعمال المعتادة. تتكون الضمانات المالية من الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان و أوراق القبول. يتم إدراج الضمانات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة ضمن المطلوبات الأخرى. لاحقاً لتاريخ الإدراج، يتم قياس الضمانات المالية بالقيمة العادلة الأولية، ناقصاً، الإطفاء المتراكم المحسوب لتضمين الرسوم في بيان الدخل الموحد ضمن "صافي الرسوم والعمولات" على مدى عمر الضمان، و أحسن تقدير للمصروفات المتوقعة لدفع أية مستحقات مالية قد تنتج عن إصدار الضمان.

إن أية مبالغ دائنة قد تنتج عن الضمانات المالية يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد ضمن "خسائر التمويلات". يتم إدراج أية ضمانات مالية دائنة في بيان الدخل الموحد ضمن " صافي الرسوم والعمولات" عند التخلص من الضمانات أو إلغائها أو انتهاء مفعولها.

إعداد تقارير القطاعات

تم عرض معلومات عن القطاع بالنسبة إلى قطاع الأعمال والقطاع الجغرافي بالطريقة نفسها التي تعرض داخلياً إلى إدارة المصرف.

٥ الدخل من المراجعة، المضاربة، الإجارة وتمويلات إسلامية أخرى من العملاء

٢٠١٠	٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	
٦١٥,٩٧٤	٥٥٦,٢٤٤	مراجعات مركبات
٢٥٥,٩١٦	٢٠١,٧٧٣	مراجعات بضائع
٤٩٤,٩٥٥	٧٠٢,٣٣٣	مراجعات أسهم
٢٣٣,٣٥٧	٢٥١,٦٠٧	مراجعات سلع - الخير
٦٧,٢٤٨	٥٧,١٨٤	مراجعات أخرى
<u>١,٦٦٧,٤٥٠</u>	<u>١,٧٦٩,١٤١</u>	إجمالي المراجعة
١٨٩,٨٧١	١١٦,٤٢٠	المضاربة
١,٤٠٨,٣٢٣	١,٥٢١,١٠٦	الإجارة
١٥٨,٤٤٨	١٨١,٣٨٦	البيانات الإسلامية المغطاة (مراجعات)
٢٨,٩١٣	٢١,٣٤٧	الاستصناع
<u>٣,٤٥٣,٠٠٥</u>	<u>٣,٦٠٩,٤٠٠</u>	

٦ إيرادات استثمارات

٢٠١٠	٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	
٣٦,٢٧٢	٤٦,٦٧٤	الدخل من الصكوك الإسلامية
٣٣,٢٢٠	٩,٣٨٧	الدخل من موجودات استثمارية أخرى
٩٤٩	٢٢٩	توزيعات الأرباح
-	٣٨,٢١٧	أرباح محققة من بيع استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
-	(٨,٤٥١)	خسائر غير محققة من بيع استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
٢٥	-	أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع
٢,٢٠٥	-	أرباح محققة من بيع استثمارات لغرض المتاجرة
٣,٠٢٨	-	الأرباح الغير محققة لاستثمارات لغرض المتاجرة
٧٥,٦٩٩	٨٦,٠٥٦	

٧ إيرادات الرسوم والعمولات، صافي

٢٠١٠	٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	
١٤٢,١٦٠	٢٠٧,١٨٥	إيرادات الرسوم والعمولات:
٦١,٦٤٦	٧٦,٩٩٧	إيرادات الرسوم والعمولات على البطاقات
٦٦,٢٩٦	٦٦,٨٨٨	إيرادات الرسوم والعمولات المتعلقة بالأعمال
٤٠,١٢٩	٤٢,٦٧٤	رسوم خدمات الحسابات
٣٠,٢٧٧	٧١,٥٨٨	رسوم إدارة مشاريع و ممتلكات
١٧,٣٧٠	١٤,٧٠٣	مشاركة المخاطر وترتيب الرسوم
٤٩,٦٩٥	٧٦,٦٣١	رسوم وعمولات عمليات وساطة
٤٠٧,٥٧٣	٥٥٦,٦٦٦	رسوم وعمولات أخرى
		مجموع إيرادات الرسوم والعمولات
(٤٧,٦٣٩)	(١٠٢,٠٢٢)	مصاريف الرسوم والعمولات:
(١٦,٦٠٩)	(٢٥,٣٠٥)	المصاريف المتعلقة بإيرادات ورسوم البطاقات
(٦٤,٢٤٨)	(١٢٧,٣٢٧)	مصاريف رسوم وعمولات أخرى
٣٤٣,٣٢٥	٤٢٩,٣٣٩	مجموع مصاريف الرسوم والعمولات
		مجموع إيرادات الرسوم والعمولات، صافي

٨ الربح من استثمارات في ممتلكات

٢٠١٠	٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	
-	٢٤٨	عائدات من بيع استثمارات عقارية
-	(٣٢١)	ناقصا: القيمة كما في تاريخ البيع (إيضاح ٢٢)
-	(٧٣)	الخسارة من بيع استثمارات عقارية
٥,٢٦٥	٧,٨١٦	إيراد الإيجارات
٥,٢٦٥	٧,٧٤٣	

٩ الربح (الخسارة) من استثمارات في عقارات قيد التطوير

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
٧٧,٤٨٥ (٤٣,٨٨٢)	١٠,٩٨٩ (٦,٧٠٦)	الإيرادات من بيع عقارات قيد التطوير ناقصا: تكلفة عقارات مبيعة (إيضاح ٢٣)
٣٣,٦٠٣ (٣٧,٩٠٣)	٤,٢٨٣ (١٠٥)	الربح من بيع عقارات قيد التطوير مخصص ضمانات الإيجار
=====	=====	
(٤,٣٠٠)	٤,١٧٨	

يتمثل مخصص ضمانات الإيجار بضمان عبارة عن مخصصات للحد الأدنى للدفعات الإيجارية من قبل شركة تابعة للمصرف لصالح مشتري العقارات وقت بيعها. ويتم حساب هذه الإيجارات الموعود بضمانها على أساس الفرق بين ما هو موعود بضمانه وما هو متوقع من دفعات إيجارية في تاريخ الإصدار.

١٠ تكاليف الموظفين

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
٧٢٠,٥٦٩ ٤٥,٣٥١ ٢٦,٨٩٥	٨١٤,٣٤٢ ٥٠,٧١٣ ٣٠,٦٨٠	الأجور والمرتبات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين تكاليف موظفين أخرى
=====	=====	
٧٩٢,٨١٥	٨٩٥,٧٣٥	

١١ مصاريف عمومية وإدارية

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
٩٦,٥٩٦ ١١٦,١٨١ ٩٥,٥١٨ ٤١,٧٥٠ ٢١,١٤٣ ٦٠,٠٢٢	٨٩,٥٩٢ ١٤١,٦٣٧ ٨٨,٩٨٧ ٤١,٦٠١ ٢٩,٨٠٨ ٧٠,٩٠٤	مصاريف قانونية ومهنية مصاريف مكتبية مصاريف تسويق وإعلانات مصاريف اتصالات مصاريف متعلقة بالتكنولوجيا مصاريف تشغيلية أخرى
=====	=====	
٤٣١,٢١٠	٤٦٢,٥٢٩	

١٢ مخصص الانخفاض، صافي

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	إيضاحات
٣٨,٩٠٢	(١٦,١٧٨)	١٧ مرابحات ومضاربات مع مؤسسات مالية
٥٥٨,٥٥٩	٣٣١,٠٨٩	١٨ مرابحة وتمويلات إسلامية أخرى
(١,٢٩٧)	٤١٣,٩٦٧	١٩ تمويلات الإجارة
-	١,١٤٩	شطبوات مباشرة
٥٠,٦٢١	١,٣٧٧	٢٠ الاستثمارات، صافي
١٨,٠٨٢	١,٦٣١	٢٢ استثمارات في ممتلكات
٨٤,٣٤٥	٨٨,٠٣٥	٢٤ موجودات أخرى
<u>٧٤٩,٢١٢</u>	<u>٨٢١,٠٧٠</u>	

يشمل رصيد مخصص الإنخفاض مبلغ ١٩٦,٠٥٨ ألف درهم (٢٠١٠: ١١٩,٤٥٨ ألف درهم) متعلق بشركة بروج العقارية ش.ذ.م.م.، وهي شركة عقارية تابعة للمصرف.

١٣ الموزع للمودعين وحملة الصكوك

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
١,٠٤٥,٠٠٦	٨٨٦,٤٨٥	حصة المودعين وحملة الصكوك من الأرباح السنة
(١٥,١٩٤)	(٧٥,٨١١)	ناقصاً: رصيد احتياطي تعديل الأرباح (إيضاح ٢٧)
<u>١,٠٢٩,٨١٢</u>	<u>٨١٠,٦٧٤</u>	
(٧٩٧,٣٩٩)	(٦٥٢,٥١٠)	ناقصاً: المدفوع خلال السنة
<u>٢٣٢,٤١٣</u>	<u>١٥٨,١٦٤</u>	حصة المودعين وحملة الصكوك من الربح المستحق دفعه (إيضاح ٢٨)

حصة الأرباح المستحقة للمتعاملين وحاملي الصكوك ووديعة وكالة الشق الثاني هي كما يلي:

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
٨٣,٩١٩	١١٠,٦٦٩	حسابات التوفير
٨٢٥,٢٩٦	٥٤٦,٥١٢	حسابات الاستثمار للمتعاملين
١٣٥,٧٩١	٢٢٩,٣٠٤	حاملي الصكوك ووديعة وكالة الشق الثاني
<u>١,٠٤٥,٠٠٦</u>	<u>٨٨٦,٤٨٥</u>	

١٤ ربحية السهم الأساسية والمخفضة

يحتسب الربح الأساسي على السهم بتقسيم الأرباح للسنة المتعلقة بحاملي أسهم المصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة.

يحتسب الربح المخفض للسهم بتقسيم أرباح السنة المتعلقة بحاملي أسهم المصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة زائداً المتوسط المرجح لعدد الاسهم التي قد يتم إصدارها عند تحويل جميع الأسهم، التي قد يكون لها تأثير مخفض، إلى أسهم عادية.

إن الجدول التالي يبين بيانات الربح والأسهم المستخدمة في احتساب ربحية السهم:

٢٠١٠	٢٠١١	إيضاحات
١,٠٢٣,٣٤٥ (١٢٠,٠٠٠)	١,١٥٤,٩٦٩ (١٢٠,٠٠٠)	٣٥ ربح السنة المتعلق بحاملي الأسهم (ألف درهم) ناقصاً: الربح المتعلق بالصكوك من الشق الأول
٩٠٣,٣٤٥	١,٠٣٤,٩٦٩	ربح السنة المتعلق بحاملي الأسهم بعد خصم الربح المتعلق بالصكوك من الشق الأول (ألف درهم)
١,٩٧٠,٥٨٨	٢,٣٦٤,٧٠٦	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الصادرة في ١ يناير (ألف درهم)
٣٩٤,١١٨	-	تأثير أسهم المنحة المصدرة (ألف درهم)
٢,٣٦٤,٧٠٦	٢,٣٦٤,٧٠٦	المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الصادرة في ٣١ ديسمبر (ألف درهم)
٠,٣٨٢	٠,٤٣٨	العائد الأساسي والمخفض للسهم (درهم)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ و ٢٠١٠، لا يوجد لدى المصرف أي أدوات قد تخفض الربح الأساسي للسهم عند التحويل أو الاستخدام.

١٥ النقد وأرصدة لدى المصارف المركزية

٢٠١٠	٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	
٧٣٨,٣٩٦	١,١٢١,٤٠٣	النقد في الصندوق
١٤١,٢٠٢	١,٣١٠,٠٢٣	الأرصدة لدى المصارف المركزية:
٣,٦٢٠,٦٤٨	٤,٢١٦,٠١٩	- الحسابات الجارية
٩٠٠,٠٨٩	٤,٥٥٩,٧٠٠	- ودائع إلزامية
٥,٤٠٠,٣٣٥	١١,٢٠٧,١٤٥	- شهادات الإيداع الإسلامية

١٥ النقد وأرصدة لدى المصارف المركزية (تتمة)

يجب على المصرف الإبقاء على ودائع إلزامية حسب الطلب بالدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي مع المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة. إن هذه الودائع الإلزامية ليست متاحة للاستخدام في عمليات المصرف اليومية ولا يمكن سحبها إلا بموافقة المصرف المركزي. إن الحسابات الجارية لا تدفع عليها أية عوائد وفقاً للشريعة الإسلامية. أما شهادات الإيداع الإسلامية تدفع عليها عوائد، وهي تقوم على أساس الاستثمار في مرابحات السلع الدولية التي يكون فيها المصرف المركزي مشترياً والمصرف بائعاً.

إن توزيع النقد والأرصدة لدى المصارف الإسلامية المركزية حسب القطاع الجغرافي هي كما يلي:

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
٥,٣٧٤,٦٢٧	١١,١٨٠,٤٣٩	الإمارات العربية المتحدة
٢٥,٧٠٨	٢٦,٧٠٦	الشرق الأوسط
٥,٤٠٠,٣٣٥	١١,٢٠٧,١٤٥	

١٦ الأرصدة و ودائع الوكالة لدى المصارف الإسلامية و المؤسسات المالية الأخرى

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
١٠٨,٢٤٩	٩٢,٧٦٦	حسابات جارية
٢,٧٩٨,١٣٣	٢,٤٢٢,٦٠٥	ودائع وكالة
٢,٩٠٦,٣٨٢	٢,٥١٥,٣٧١	

وفقاً للشريعة الإسلامية، يتم استثمار الودائع مع مؤسسات مالية إسلامية فقط. لا يحصل المصرف وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، على أية عوائد على أرصدة الحسابات الجارية مع المصارف والمؤسسات المالية.

إن توزيع الأرصدة والودائع لدى المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى حسب القطاع الجغرافي هي كما يلي:

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
٢,٢٦٤,٠٩٦	١,٥٠٤,٨٣٦	الإمارات العربية المتحدة
٤,٥٠٩	٥,٤٤٩	الشرق الأوسط
٣٤,٣٠٥	٣٥,٨٧٤	أوروبا
٦٠٣,٤٧٢	٩٦٩,٢١٢	أخرى
٢,٩٠٦,٣٨٢	٢,٥١٥,٣٧١	

١٧ مزاولة ومضاربة مع مؤسسات مالية

٢٠١٠	٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	
١٢,٧٤٨,١٧٧	٥,١٢٨,٨٨٤	مزاولة
٢٦٥,٦٧٥	٢١٧,٤٢٨	مضاربة
١٣,٠١٣,٨٥٢	٥,٣٤٦,٣١٢	
(١٩٠,٣١٠)	(١٢٩,٨١١)	ناقصاً: مخصص الانخفاض
١٢,٨٢٣,٥٤٢	٥,٢١٦,٥٠١	

لقد كانت الحركة في مخصص الانخفاض خلال السنة كما يلي:

٢٠١٠	٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	
١٨٦,٢٩٨	١٩٠,٣١٠	كما في ١ يناير
٣٨,٩٠٢	(١٦,١٧٨)	(المبالغ المعكوسة) المحمل خلال السنة (إيضاح ١٢)
(٣٤,٨٩٠)	(٤٤,٣٢١)	المشطوبة خلال السنة
١٩٠,٣١٠	١٢٩,٨١١	كما في ٣١ ديسمبر

إن توزيع إجمالي أرصدة المزاولة والمضاربة مع مؤسسات مالية حسب القطاع الجغرافي هي كما يلي:

٢٠١٠	٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	
١٢,١٩٣,١٢٥	٤,٤١٠,٨١١	الإمارات العربية المتحدة
٢٣٠,٢٧٠	٢٢٩,٩٤٣	الشرق الأوسط
٣٦٧,٤٢١	٥٤٨,٣٢٢	أوروبا
٢٢٣,٠٣٦	١٥٧,٢٣٦	أخرى
١٣,٠١٣,٨٥٢	٥,٣٤٦,٣١٢	

١٨ مزاينة وتمويلات إسلامية أخرى

٢٠١٠	٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	
٧,٩٠٤,٤٩٩	٧,٢٥٤,٨١٣	مزاينة المركبات
٤,١٦٨,٢٦٢	٣,٧٥٠,٦١٤	مزاينة البضائع
٧,٦٤٤,٥٥٢	٩,٧٩٦,٠٦٨	مزاينة الأسهم
٣,٦٥٤,٧٩٣	٣,٧٦٢,١٥٤	مزاينة السلع - الخبير
٢,٢٩٥,٨٢٠	٢,١٨٩,٨٠٢	مزاينة أخرى
٢٥,٦٦٧,٩٢٦	٢٦,٧٥٣,٤٥١	مجموع المزاينة
٢,٧٦٣,٩٧٠	٢,٥٩٢,٤١٩	مضاربة
٤,٠٠٤,٥٨٤	٤,١٥٦,٤٨١	البيانات الائتمانية الإسلامية المغطاة (مزاينة)
٣٠١,٢١٩	٢٣٥,٧٥٦	استصناع
١١٦,٨٠٩	١٦٣,٥٨٤	تمويلات مدينة أخرى
٣٢,٨٥٤,٥٠٨	٣٣,٩٠١,٦٩١	إجمالي المزاينة والتمويلات الإسلامية الأخرى
(٨,٢٧٤,٣٩٧)	(٨,٣١٨,٩٩٣)	ناقصاً: الأرباح المؤجلة على المزاينة
٢٤,٥٨٠,١١١	٢٥,٥٨٢,٦٩٨	
(١,٨٩٧,٥٩٠)	(٢,٢١٧,١٣٩)	ناقصاً: مخصص الانخفاض
٢٢,٦٨٢,٥٢١	٢٣,٣٦٥,٥٥٩	

لقد كانت الحركة في مخصص الانخفاض خلال السنة كما يلي:

٢٠١٠	٢٠١١	
المجموع ألف درهم	انخفاض فردي ألف درهم	انخفاض جماعي ألف درهم
١,٣٧٠,١٥٥	٢٨١,٦٩٤	١,٠٨٨,٤٦١
٥٥٨,٥٥٩	٧,٣٢٩	٥٥١,٢٣٠
(٣١,١٢٤)	-	(٣١,١٢٤)
١,٨٩٧,٥٩٠	٢٨٩,٠٢٣	١,٦٠٨,٥٦٧
	٢٨٩,٠٢٣	١,٦٠٨,٥٦٧
	٩٨,٢٤٠	٣٣١,٠٨٩
	-	(١١,٥٤٠)
	٣٨٧,٢٦٣	٢,٢١٧,١٣٩
	١,٨٢٩,٨٧٦	١,٨٢٩,٨٧٦

١٨ مريحة وتمويلات إسلامية أخرى (تتمة)

إن توزيع المربحات والتمويلات الإسلامية الأخرى حسب القطاع الاقتصادي والجغرافي هو كما يلي:

٢٠١٠ آلف درهم	٢٠١١ آلف درهم	القطاع الاقتصادي
٢٤٢,١١٥	١٣١,٨٠٣	القطاع الحكومي
٨٩,٢٩٤	٢١٦,٨٤٧	القطاع العام
٥,٧٤٣,١٥٧	٥,٥١٧,٩١٠	شركات
٦١٤,٩٢٠	٥٩٠,٠٤٩	مؤسسات مالية
١٧,٤٢٢,١٣٣	١٨,٥٩٢,٥٤٣	أفراد
٤٦٨,٤٩٢	٥٣٣,٥٤٦	شركات صغيرة ومتوسطة
٢٤,٥٨٠,١١١	٢٥,٥٨٢,٦٩٨	
=====	=====	
٢٠١٠ آلف درهم	٢٠١١ آلف درهم	القطاع الجغرافي
٢٣,٣٨٧,٨٨١	٢٤,٤٢٧,٣١٤	الإمارات العربية المتحدة
٧٨٣,٦٥٦	٧٥٩,٢٠٢	الشرق الأوسط
٣٧٧,٧٥٧	٣٦٣,٣٨٢	أوروبا
٣٠,٨١٧	٣٢,٨٠٠	أخرى
٢٤,٥٨٠,١١١	٢٥,٥٨٢,٦٩٨	
=====	=====	

١٩ تمويلات إجارة

تمثل تمويلات الإجارة صافي الاستثمار في الموجودات التأجيرية للفترة التي إما تعادل أو تغطي أجزاء رئيسية من الأعمار الإنتاجية لهذه الموجودات. ينص التعهد بالبيع على نقل ملكية الأصل المؤجر إلى المستأجر عند تسلم الدفعة النهائية منه.

٢٠١٠ آلف درهم	٢٠١١ آلف درهم	مدفوعات التأجير المدينة المستقبلية هي كالتالي:
٦,٣٧١,٩٨٤	٦,٤٠٥,٣٦٥	مستحقة خلال سنة
١٦,٧٣٩,٤٢١	١٧,٠٢٥,٤٦٨	مستحقة من السنة الثانية إلى الخامسة
٨,٧٨٩,٠٧٣	٩,٣٤٧,٥١٥	مستحقة بعد خمس سنوات
٣١,٩٠٠,٤٧٨	٣٢,٧٧٨,٣٤٨	إجمالي تمويلات الإجارة
(٦,٢٥١,٣٠٧)	(٦,٥١٩,٤٩٩)	ناقصا: الإيرادات المؤجلة
٢٥,٦٤٩,١٧١	٢٦,٢٥٨,٨٤٩	صافي القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات التأجير المدينة
(٣٧٩,١٠٠)	(٧٩٣,٠٦٧)	ناقصا: مخصص الانخفاض
٢٥,٢٧٠,٠٧١	٢٥,٤٦٥,٧٨٢	
=====	=====	

١٩ تمويلات إجارة (تتمة)

لقد كانت الحركة في مخصص الانخفاض خلال السنة كما يلي:

٢٠١٠			٢٠١١			
المجموع ألف درهم	انخفاض جماعي ألف درهم	انخفاض فردي ألف درهم	المجموع ألف درهم	انخفاض جماعي ألف درهم	انخفاض فردي ألف درهم	
٣٨٠,٦٤٣	٢٣٥,٩٠٦	١٤٤,٧٣٧	٣٧٩,١٠٠	٢٨٦,٣٢١	٩٢,٧٧٩	كما في ١ يناير
						المحمل خلال السنة
(١,٢٩٧)	٥٠,٤١٥	(٥١,٧١٢)	٤١٣,٩٦٧	٨٩,٢٦١	٣٢٤,٧٠٦	(إيضاح ١٢)
(٢٤٦)	-	(٢٤٦)	-	-	-	المشطوب خلال السنة
٣٧٩,١٠٠	٢٨٦,٣٢١	٩٢,٧٧٩	٧٩٣,٠٦٧	٣٧٥,٥٨٢	٤١٧,٤٨٥	كما في ٣١ ديسمبر

إن توزيع إجمالي تمويلات الإجارة حسب القطاع الإقتصادي والجغرافي هي كما يلي:

٢٠١٠	٢٠١١	القطاع الاقتصادي
ألف درهم	ألف درهم	
١١٩,١٩١	١٦٥,٠٨٧	القطاع الحكومي
٢,١٧٣,٩٦٢	٢,٢٨٥,٦٨٢	القطاع العام
٩,٥٨٩,٧٣٦	١٠,٣٢٧,١٧٦	الشركات
٨٢٧,٦٨٢	٦٧٨,٤٦٠	المؤسسات المالية
١٢,٥٦٧,٨٠٧	١٢,٣٩٤,٠٩٨	أفراد
٣٧٠,٧٩٣	٤٠٨,٣٤٦	شركات صغيرة ومتوسطة
٢٥,٦٤٩,١٧١	٢٦,٢٥٨,٨٤٩	
=====	=====	
		القطاع الجغرافي
٢٤,٧٧٤,٨٦٠	٢٥,٤٣٩,١٢٨	الإمارات العربية المتحدة
٢٠,٨٩٠	١٥,٦٧٠	الشرق الأوسط
٨٥٣,٤٢١	٨٠٤,٠٥١	أخرى
٢٥,٦٤٩,١٧١	٢٦,٢٥٨,٨٤٩	

٢٠ الاستثمارات

فيما يلي تحليل استثمارات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ (مصنفة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٩):

٢٠١١	
ألف درهم	
٢,٦٢٥	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة (FVTPL)
٨٤٦,٣٦١	استثمارات في أسهم
	صكوك
٨٤٨,٩٨٦	
	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (FVTOCI)
١٦,٤٥٤	استثمارات مدرجة
	استثمارات في أسهم
١٧٤,٧٢٣	استثمارات غير مدرجة
١٧٢,٠٣٣	استثمارات في صناديق مدارة
	استثمارات في أسهم خاصة
٣٤٦,٧٥٦	
٣٦٣,٢١٠	
٤٤٠,٤٠٩	استثمارات بالتكلفة المطفأة
	صكوك
١,٦٥٢,٦٠٥	مجموع الاستثمارات
=====	

٢٠ الاستثمارات (تتمة)

فيما يلي تحليل استثمارات المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ (مصنفة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٩):

٢٠١٠ ألف درهم	
٦,٩٢٠	استثمارات للمتاجرة
٣٢٩,٣٥٣	استثمارات في أسهم
٣٣٦,٢٧٣	صكوك
٥٨,٨١٧	استثمارات متاحة للبيع
٦٠٤,٢٨٠	استثمارات مدرجة
٦٦٣,٠٩٧	استثمارات في أسهم
٢٢٣,٣٢٢	صكوك
٢٨١,٢٧٢	استثمارات غير مدرجة
٥٠٤,٥٩٤	استثمارات في صناديق مدارة
١,١٦٧,٦٩١	استثمارات في أسهم خاصة
١٣٥,٤٥٠	استثمارات محتفظ بها للاستحقاق
١,٦٣٩,٤١٤	صكوك
=====	مجموع الاستثمارات

تمثل الاستثمارات في الصناديق الخاصة، استثمارات في محافظ وشراكة محدودة لتمويل إرتباطات استثمارية في شركات مستهدفة تكون قادرة على تحقيق عوائد أعلى من تلك الممكن تحقيقها في أسواق الأسهم.

لقد كانت الحركة في مخصص الانخفاض خلال الفترة كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٠ ألف درهم	٣١ ديسمبر ٢٠١١ ألف درهم	
٥٧,٧٧٠	١٠٨,٣٩١	كما في ١ يناير (مدققة)
-	(٣١,٧٢٧)	التعديلات الانتقالية جراء تطبيق المعيار الدولي للقرارات المالية رقم ٩ (إيضاح ٣,٢)
٥٧,٧٧٠	٧٦,٦٦٤	كما في بداية الفترة (معدل)
٥٠,٦٢١	١,٣٧٧	المحمل خلال الفترة (إيضاح ١٢)
١٠٨,٣٩١	٧٨,٠٤١	كما في ٣١ ديسمبر
=====	=====	

٢٠ استثمارات (تتمة)

إن توزيع الاستثمارات حسب القطاع الجغرافي كان كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣١ ديسمبر ٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	
١,١٤٧,٦٥٩	١,١٠٩,٤٥٣	الإمارات العربية المتحدة
٤٦٥,٠٣١	٤٢٢,١١١	الشرق الأوسط
١٠٤	١٧٨	أوروبا
١٣٥,٠١١	١٩٨,٩٠٤	أخرى
<u>١,٧٤٧,٨٠٥</u>	<u>١,٧٣٠,٦٤٦</u>	
=====	=====	

٢١ استثمارات في شركات زميلة

٢٠١٠	٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	
٨٦١,٢٧٣	٨٦١,٢٧٣	تكلفة الاستثمارات في شركات زميلة
(٤,٨٦٠)	١٢,٤٧٩	الحصة في النتائج
-	(١,٧١٠)	أرباح موزعة مستلمة
١٣,٥٦٥	١٢,٢٤٤	تحويلات عملات أجنبية
<u>٨٦٩,٩٧٨</u>	<u>٨٨٤,٢٨٦</u>	
(٣٢,٧٨٣)	(٣٢,٧٨٣)	ناقصا: مخصص الانخفاض
<u>٨٣٧,١٩٥</u>	<u>٨٥١,٥٠٣</u>	
=====	=====	

إن تفاصيل استثمار المصرف في الشركات الزميلة كما في ٣١ ديسمبر كما يلي:

النشاط الرئيسي	حصة أسهم الملكية	وحصة التصويت	بلد المنشأ	اسم الشركة الزميلة
	٢٠١٠	٢٠١١		
	%	%		
التأمين التكافلي الإسلامي	٤٠	٤٠	الإمارات العربية المتحدة	أبوظبي الوطنية للتكافل - ش م ع
التأجير الإسلامي والعقارات	٣٢	٣٢	البوسنة	شركة عقارات بنك البوسنة
مصرف إسلامي	٢٧	٢٧	البوسنة	بنك البوسنة الدولي
مصرف تجاري (قيد التحويل إلى مصرف إسلامي)	٤٩	٤٩	جمهورية مصر العربية	البنك الوطني للتطوير

٢١ استثمارات في شركات زميلة (تتمة)

فيما يلي معلومات مالية ملخصة عن الاستثمارات في الشركات الزميلة:

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
٣,٦٣٤,٩٩٦	٤,٢٥٨,٦٤٣	الحصة في بيان المركز المالي للشركات الزميلة
(٣,٨٧٩,٣٨٦)	(٤,٤١٢,١٦٥)	الموجودات
<u>(٢٤٤,٣٩٠)</u>	<u>(١٥٣,٥٢٢)</u>	المطلوبات
		صافي الموجودات
١٠٥,١١٠	١٠٤,٨٤٣	حصة الإيرادات والأرباح من الشركات الزميلة:
<u>١٤,٧٩٨</u>	<u>١٧,٣٣٩</u>	إيرادات السنة
		أرباح السنة

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، بلغت حصة المصرف من المطلوبات الطارئة للشركات الزميلة ١٤٨,٤٣٨ ألف درهم (٢٠١٠: ١٥٥,٠٤٠ ألف درهم)

التوزيع الجغرافي الإجمالي لاستثمارات في شركات زميلة هو كما يلي:

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
١١٧,٣٣٧	١٢٧,٦٣٣	الإمارات العربية المتحدة
٦٥,٠٨٣	٦٩,٠٩٥	أوروبا
٦٨٧,٥٥٨	٦٨٧,٥٥٨	أخرى
<u>٨٦٩,٩٧٨</u>	<u>٨٨٤,٢٨٦</u>	

٢٢ استثمارات في ممتلكات

كانت الحركة في الاستثمارات في العقارات خلال السنة كالتالي:

المجموع ألف درهم	ممتلكات أخرى ألف درهم	أراضي ألف درهم	
			٢٠١١
			التكلفة:
٢٢٢,٤٩٥	١٩٢,٠٤٣	٣٠,٤٥٢	الرصيد في ١ يناير
٩٣,٤٣٩	٩٣,٤٣٩	-	المحول من عقارات قيد التطوير (إيضاح ٢٣)
٦٦,٠٢٧	٦٦,٠٢٧	-	المحول من موجودات أخرى (إيضاح ٤٠)
(٢٠٤,٠١١)	(٢٠٤,٠١١)	-	المحول إلى ممتلكات ومعدات
(٣٢١)	-	(٣٢١)	استبعادات (إيضاح ٨)
١٧٧,٦٢٩	١٤٧,٤٩٨	٣٠,١٣١	الرصيد الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر
(١٤,٧٦١)	(٩,٢١٩)	(٥,٥٤٢)	ناقصاً: مخصص الانخفاض
١٦٢,٨٦٨	١٣٨,٢٧٩	٢٤,٥٨٩	الرصيد الصافي كما في ٣١ ديسمبر
			الاستهلاك المتراكم
١٢,٧٥٩	١٢,٧٥٩	-	الرصيد في ١ يناير
٥,٧٩٣	٥,٧٩٣	-	المحمل خلال السنة
(١٠,٩٢٤)	(١٠,٩٢٤)	-	المتعلق بمحول إلى ممتلكات ومعدات
٧,٦٢٨	٧,٦٢٨	-	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر
١٥٥,٢٤٠	١٣٠,٦٥١	٢٤,٥٨٩	صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر
			٢٠١٠
			التكلفة:
٢١٥,٤٩٨	١٨٥,٠٤٦	٣٠,٤٥٢	الرصيد في ١ يناير
٦,٩٩٧	٦,٩٩٧	-	تحويلات من أصول أخرى (إيضاح ٤٠)
٢٢٢,٤٩٥	١٩٢,٠٤٣	٣٠,٤٥٢	الرصيد الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر
(١٨,٠٨٢)	(١٢,٦٤٠)	(٥,٤٤٢)	ناقصاً: مخصص الانخفاض
٢٠٤,٤١٣	١٧٩,٤٠٣	٢٥,٠١٠	الرصيد الصافي في ٣١ ديسمبر
			الاستهلاك المتراكم
٨,٧٣٧	٨,٧٣٧	-	الرصيد في ١ يناير
٤,٠٢٢	٤,٠٢٢	-	المحمل خلال السنة
١٢,٧٥٩	١٢,٧٥٩	-	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر
١٩١,٦٥٤	١٦٦,٦٤٤	٢٥,٠١٠	صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر

قام المصرف بإعادة تصنيف استثمارات في ممتلكات بقيمة دفترية تبلغ ١٨٨,١٣٥ ألف درهم إلى ممتلكات ومعدات على أساس إعادة التقييم من قبل الإدارة لقيمة الاستخدام المستقبلية للممتلكات

إن إيجارات الممتلكات المكتسبة للمجموعة من الاستثمارات في الممتلكات، و المؤجرة تحت عقود تأجير تشغيلية، قد بلغت ٧,٨١٦ ألف درهم (٢٠١٠: ٥,٢٦٥ ألف درهم).

٢٢ استثمارات في ممتلكات (تتمة)

بلغت القيمة العادلة للاستثمارات في العقارات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١، ١٧٣,٠٦٤ ألف درهم (٢٠١٠: ٢٠٣,٦٩٣ ألف درهم) حسب التقييم الذي قام به مقيمون مهنيون تم تعيينهم للقيام بذلك من قبل شركة تابعة للمصرف وهم أعضاء في عدة جمعيات للتقييم المهني، ولديهم المؤهلات المناسبة والتجربة في تقييم العقارات في الإمارات العربية المتحدة. وقد تم تحديد القيمة العادلة للعقارات إما على أساس معاملات تتم في السوق أو على أساس نماذج التقييم.

الحركة في مخصص الإنخفاض خلال السنة هي كالتالي:

الإجمالي ألف درهم	ممتلكات أخرى ألف درهم	أراضي ألف درهم	
-	-	-	في ١ يناير ٢٠١٠
١٨,٠٨٢	١٢,٦٤٠	٥,٤٤٢	المحمل خلال السنة (إيضاح ١٢)
١٨,٠٨٢	١٢,٦٤٠	٥,٤٤٢	في ١ يناير ٢٠١١
١,٦٣١	١,٥٣١	١٠٠	المحمل خلال السنة (إيضاح ١٢)
(٤,٩٥٢)	(٤,٩٥٢)	-	المشطوب خلال السنة
١٤,٧٦١	٩,٢١٩	٥,٥٤٢	في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

التوزيع الجغرافي لإجمالي الاستثمارات في الممتلكات هو كالتالي:

الإجمالي ألف درهم	ممتلكات أخرى ألف درهم	أراضي ألف درهم	
١٦١,٧٥٣	١٣٩,٨٧٠	٢١,٨٨٣	٢٠١١
٨,٢٤٨	-	٨,٢٤٨	الإمارات العربية المتحدة
١٧٠,٠٠١	١٣٩,٨٧٠	٣٠,١٣١	الشرق الأوسط
٢٠١,١٦٧	١٧٩,٢٨٤	٢١,٨٨٣	٢٠١٠
٨,٥٦٩	-	٨,٥٦٩	الإمارات العربية المتحدة
٢٠٩,٧٣٦	١٧٩,٢٨٤	٣٠,٤٥٢	الشرق الأوسط

٢٣ عقارات قيد التطوير

الحركة في الممتلكات قيد التطوير خلال السنة هي كالتالي:

٢٠١٠	٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	
٩٣١,٠٧٠	١,٠٥٠,٤٤٥	الرصيد كما في ١ يناير
٧٥,٨٠٠	١٦,٤٤٧	الإضافات
	(٩٣,٤٣٩)	المحول إلى استثمارات في ممتلكات (إيضاح ٢٢)
٨٧,٤٥٧	-	المحول من موجودات أخرى (إيضاح ٤٠)
(٤٣,٨٨٢)	(٦,٧٠٦)	الإستبعادات (إيضاح ٩)
<u>١,٠٥٠,٤٤٥</u>	<u>٩٦٦,٧٤٧</u>	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر

تتضمن ممتلكات قيد التطوير ارض أدرجت بقيمة ٨٠٠,٠٠٠ ألف درهم (٢٠١٠: ٨١٥,٧٥٠ ألف درهم) مملوكة من قبل شركة تابعة للمصرف.

جميع العقارات قيد التطوير موجودة داخل الإمارات العربية المتحدة.

٢٤ موجودات أخرى

٢٠١٠	٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٢٤٧,٦٨٠	١,٢٩٩,٢٨٠	مبالغ مدفوعة مقدماً لشراء ممتلكات
٢١٤,٣٤٥	٢٧٧,٧٦١	ذمم مدينة تجارية
٣,٣٨٢	٢,٦١٤	شيكات للتحويل
١٨٠,٥٧١	٢٥٩,٨٨٠	مصاريف مدفوعة مقدماً
١٦,٦١٦	٦,٠١٧	إيرادات مستحقة
٨,٤٤٣	١,٦٥٣	مبالغ مدفوعة مقدماً لمقاولين
٢٩٠,٠١٧	١٨٣,٦٢٥	مبالغ مدفوعة مقدماً من استثمارات
١٢٩,٩٥٥	١٧٧,٣٢٣	أخرى
<u>٢,٠٩١,٠٠٩</u>	<u>٢,٢٠٨,١٥٣</u>	ناقصاً: مخصص الانخفاض
<u>(٢٢٠,٩٣٧)</u>	<u>(٢٤٣,٥٠٣)</u>	
<u>١,٨٧٠,٠٧٢</u>	<u>١,٩٦٤,٦٥٠</u>	

كانت الحركة على مخصص الانخفاض خلال السنة كما يلي:

المجموع	أخرى	مبالغ مدفوعة مقدماً	ذمم مدينة	مبالغ مدفوعة مقدماً	
ألف درهم	ألف درهم	لشراء استثمارات	تجارية	لشراء ممتلكات	
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	
١٥٢,٩٣٩	-	١٠٦,٣٩٢	٤٦,٥٤٧	-	كما في ١ يناير ٢٠١٠
٨٤,٣٤٥	١٠,٤١٤	-	(١٠٠)	٧٤,٠٣١	المحمل خلال السنة (إيضاح ١٢)
(١٦,٣٤٧)	-	-	(١٦,٣٤٧)	-	المشطوب خلال السنة
<u>٢٢٠,٩٣٧</u>	<u>١٠,٤١٤</u>	<u>١٠٦,٣٩٢</u>	<u>٣٠,١٠٠</u>	<u>٧٤,٠٣١</u>	كما في ١ يناير ٢٠١١
٨٨,٠٣٥	١٠,٤١٤	(١٠٦,٣٩٢)	-	١٨٤,٠١٣	المحمل خلال السنة (إيضاح ١٢)
(٦٥,٤٦٩)	-	-	-	(٦٥,٤٦٩)	المشطوب خلال السنة
<u>٢٤٣,٥٠٣</u>	<u>٢٠,٨٢٨</u>	<u>-</u>	<u>٣٠,١٠٠</u>	<u>١٩٢,٥٧٥</u>	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١

مصرف أبوظبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١١

٢٥ ممتلكات ومعدات

أعمال رأسمالية قيد التنفيذ	أجهزة حاسوب ومعدات مكاتب	سيارات	أثاث وتجهيزات	مباني	أرض	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢٠١١						
التكلفة أو التقييم:						
٨٥٤,٢٩٧	١٩٦,٥٤٦	٩,٨١٨	٣٠٤,١٣٣	١٩٩,٦٤٧	١٤,٨٣٨	١٢٩,٣١٥
٢٣٥,٤٥١	١٥٨,٣٦١	١,٩٨٦	٦٦,١٩٧	٨,٥٥٧	٣٥٠	—
كما في ١ يناير						
إضافات						
التحويلات من أعمال رأس						
—	(٩٢,٥١١)	—	٨,٥١٩	٤١,٢٣٩	٤٢,٧٥٣	—
مالية قيد التنفيذ						
١٨٨,١٣٥	—	—	—	—	٨٩,٧٣٣	٩٨,٤٠٢
تحويلات من استثمارات عقارية						
تحويلات من موجودات أخرى						
٣٧,٥٧٤	—	—	—	—	٣٧,٥٧٤	—
(إيضاح ٤٠)						
١٣,٧٦١	—	—	—	—	—	١٣,٧٦١
فانص على التقييم (إيضاح ٣٤)						
(١,٦٤٥)	—	(١٣١)	—	(١,٥١٤)	—	—
مرتبط بالإستبعادات						
١,٣٢٧,٥٧٣	٢٦٢,٣٩٦	١١,٦٧٣	٣٧٨,٨٤٩	٢٤٧,٩٢٩	١٨٥,٢٤٨	٢٤١,٤٧٨
كما في ٣١ ديسمبر						
الاستهلاك						
٢٦٨,٤١٠	—	٥,٧٧٣	١٧٥,٨٨٩	٨٣,٧٩٧	٢,٩٥١	—
كما في ١ يناير						
٨٥,٥٩٧	—	٢,١١٢	٥٤,٢١٤	٢٦,٧٣٥	٢,٥٣٦	—
المحمل خلال السنة						
(٣٩٧)	—	(١١٢)	—	(٢٨٥)	—	—
مرتبط بالإستبعادات						
٣٥٣,٦١٠	—	٧,٧٧٣	٢٣٠,١٠٣	١١٠,٢٤٧	٥,٤٨٧	—
كما في ٣١ ديسمبر						
٩٧٣,٩٦٣	٢٦٢,٣٩٦	٣,٩٠٠	١٤٨,٧٤٦	١٣٧,٦٨٢	١٧٩,٧٦١	٢٤١,٤٧٨
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر						
٢٠١٠						
التكلفة أو التقييم						
٥٧٤,٤٦٦	٨٦,٧٧١	٩,١٤٠	١٩٠,٤٧٠	١٤٣,٩٣٢	١٤,٨٣٨	١٢٩,٣١٥
٢٨٠,٢٥٥	١٤٠,٩٥٧	١,١٠٢	٩٥,٩٥٧	٤٢,٢٣٩	—	—
كما في ١ يناير						
—	(٣١,١٨٢)	—	١٧,٧٠٦	١٣,٤٧٦	—	—
إضافات						
(٤٢٤)	—	(٤٢٤)	—	—	—	—
التحويلات						
٨٥٤,٢٩٧	١٩٦,٥٤٦	٩,٨١٨	٣٠٤,١٣٣	١٩٩,٦٤٧	١٤,٨٣٨	١٢٩,٣١٥
الإستبعادات						
كما في ٣١ ديسمبر						
الاستهلاك						
١٩٥,٦٤١	—	٤,٤٠١	١٢٧,٢٨٦	٦١,٧٤٨	٢,٢٠٦	—
كما في ١ يناير						
٧٣,١٩٣	—	١,٧٩٦	٤٨,٦٠٣	٢٢,٠٤٩	٧٤٥	—
المحمل خلال السنة						
(٤٢٤)	—	(٤٢٤)	—	—	—	—
مرتبط بالإستبعادات						
٢٦٨,٤١٠	—	٥,٧٧٣	١٧٥,٨٨٩	٨٣,٧٩٧	٢,٩٥١	—
كما في ٣١ ديسمبر						
٥٨٥,٨٨٧	١٩٦,٥٤٦	٤,٠٤٥	١٢٨,٢٤٤	١١٥,٨٥٠	١١,٨٨٧	١٢٩,٣١٥
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر						

خلال ٢٠١١، قام المصرف بإعادة تقييم وتقدير القيمة العادلة لأرض محتفظ بها للاستعمال، وذلك بالاعتماد على إجراء تقييمات متخصصة قام بها مقيم متخصص لصالح شركة تابعة للمصرف. إن هذا المقيم هو عضو في عدة لجان متخصصة في التقييم ويمتلك الشهادات والخبرات اللازمة لتقييم الممتلكات في دولة الإمارات العربية المتحدة. تم تقدير القيمة العادلة للقطعة الأرضية إما على أساس معاملات تتم في السوق أو على أساس نماذج تقييم معتمدة. إن الفائض من إعادة التقييم تم تحويله إلى احتياطي إعادة التقييم الغير قابل للتوزيع.

٢٦ مبالغ مستحقة لمؤسسات المالية

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
٢٤٠,٦٦٠	١٧١,٢٠٣	حسابات جارية
٦٥٠,٧٣٠	١,٧٦٠,٢٢٣	ودائع استثمارية
٨٩١,٣٩٠	١,٩٣١,٤٢٦	

إن توزيع إجمالي المبالغ مستحقة لمؤسسات مالية حسب القطاع الجغرافي كما يلي:

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
٦٨,٤٨٧	٧٥٣,٣٣٧	الإمارات العربية المتحدة
٥٠٧,٤٥٨	١٤٣,١٧٤	الشرق الأوسط
١٦٩,١٤٧	١٦٣,٤٧٣	أوروبا
١٤٦,٢٩٨	٨٧١,٤٤٢	أخرى
٨٩١,٣٩٠	١,٩٣١,٤٢٦	

٢٧ حسابات المودعين

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
١٢,٦٣٥,٣٢٣	١٤,٢٣٤,٧٨٦	حسابات جارية
٨,٩١١,١٥٨	١١,١٨٢,٦٢٩	حسابات توفير
٣٤,٩٠٥,٧٧٦	٢٩,٦١٣,٧٦٩	حسابات الاستثمار
٦٤,٧٨٨	١٤٠,٥٩٩	حساب احتياطي تعديل الأرباح
٥٦,٥١٧,٠٤٥	٥٥,١٧١,٧٨٣	

لقد كانت الحركة على مخصص احتياطي تعديل الأرباح للسنة كما يلي:

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
٤٩,٥٩٤	٦٤,٧٨٨	كما في ١ يناير
١٥,١٩٤	٧٥,٨١١	توزيع الأرباح خلال السنة (إيضاح ١٣)
٦٤,٧٨٨	١٤٠,٥٩٩	كما في ٣١ ديسمبر

٢٧ حسابات المودعين (تتمة)

إن توزيع حسابات المودعين بحسب القطاع الاقتصادي، المنطقة الجغرافية والعملات هي كالآتي:

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
٨,٧٣٦,٨١٦	٧,٥٥٥,٥٤١	القطاع الاقتصادي:
٩,٩٩٩,٦٧١	٨,٢٠٨,٠٣١	القطاع الحكومي
٧,٤١٤,٩٩٤	٥,٠٥٨,٥٠٧	القطاع العام
٢,٢٨٦,٥٩٨	٢,٧٠٩,٦٧٨	شركات
٢٢,٠٩٨,٧٢٣	٢٥,٤٧٣,٠٥٠	مؤسسات مالية
٥,٩٨٠,٢٤٣	٦,١٦٦,٩٧٦	أفراد
		شركات صغيرة ومتوسطة الحجم
<u>٥٦,٥١٧,٠٤٥</u>	<u>٥٥,١٧١,٧٨٣</u>	
		المنطقة الجغرافية:
٥٦,٠٧٧,٨٧٥	٥٤,٩٥٦,٩٤٣	الإمارات العربية المتحدة
٢٨٩,٢٢٠	٤٢,٧٧٩	الشرق الأوسط
١,٧٩٣	٥,٠٧٤	أوروبا
١٤٨,١٥٧	١٦٦,٩٨٧	أخرى
<u>٥٦,٥١٧,٠٤٥</u>	<u>٥٥,١٧١,٧٨٣</u>	
		العملات:
٤٦,٣٤٧,٠٨٤	٤٥,٦٣٠,٦٣١	درهم الإمارات العربية المتحدة
٩,٩٠١,٣٧٠	٩,١٤٦,٩٠٤	دولار أمريكي
٢٣٣,٨٩٠	٣٥٥,٧٥٤	يورو
٣٢,٧٨٠	٣٥,١٥٣	جنيه إسترليني
١,٩٢١	٣,٣٤١	أخرى
<u>٥٦,٥١٧,٠٤٥</u>	<u>٥٥,١٧١,٧٨٣</u>	

يقوم المصرف باستثمار جميع ودائع الاستثمار وحسابات التوفير، بعد اقتطاع احتياطات مصرف الإمارات المركزي ومتطلبات السيولة من قبل المجموعة.

فيما يتعلق بحسابات الاستثمارات وودائع الوكالة فإن المصرف يتحمل الخسارة فقط في حال التعدي أو التقصير أو مخالفة شروط العقد، وإلا فهي على رب المال أو الموكل.

٢٨ مطلوبات أخرى

٢٠١٠	٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	
٥٦٦,٦٩٠	٣٤٩,٩٢٢	دائنون تجاريون
١٠٩,٦٧٩	٦٤,٥٧٨	مبالغ مستحقة لقاء شراء ممتلكات
٢٣٢,٤١٣	١٥٨,١٦٤	الربح المستحق للتوزيع على المودعين وحملة الصكوك (إيضاح ١٣)
٦٢,١٠٨	١٣٧,٩٠٣	شيكات بنكية
٢١٤,٩٠١	٢٥٨,٨٩٥	مخصصات مكافأة الموظفين ومصرفات أخرى
٣٤٥,٨١٥	٢٧٤,٢٠٢	محتجزات دائنة
٢٩,٠٧٩	٥٨,٨٠٣	مبالغ مستلمة مقدما من المتعاملين
٦,٧٢٩	٣,٤٩٤	مصاريف قانونية ومهنية مستحقة الدفع
٤٥,٥٦٩	٧٣,٠٠٣	مصاريف مستحقة
٥١,٧٦٩	٩٠,٨٣١	أرباح موزعة غير مطالب بها
٦٢,٩٣٢	٢٦,٦٧٩	إيرادات مؤجلة
٦,٠٠٠	٦,٥٢٨	حساب الخيرات
٤,١٩٨	٣٤٤	حساب التبرعات
		القيمة العادلة السالبة للبدائل الشرعية للمشتقات المالية (إيضاح ٣٨)
٨,٦٤٢	١٩,٥٧٨	أخرى
٣٤٤,٩٧٦	٣٣٩,٨٣٣	
٢,٠٩١,٥٠٠	١,٨٦٢,٧٥٧	

٢٩ وديعة وكالة - الشق الثاني

في ديسمبر ٢٠٠٨. أودعت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى المصرف ودائع استثمارية لفترة تتراوح بين ٣ - ٥ سنوات. ثم عرضت الحكومة إثر ذلك وفقا لشروط وأحكام خاصة وانسجاما مع متطلبات المصرف المركزي الخاصة بكفاية رأس المال، تحويل هذه الودائع إلى رأس مال تم تصنيفه ضمن الشق الثاني لرأس المال، وقد تمت الموافقة على ذلك وفقا لشروط وأحكام خاصة من قبل المساهمين خلال اجتماع غير عادي عقد يوم ٢٢ مارس ٢٠٠٩. وقد تم توقيع اتفاقية الوكالة بالاستثمار المتعلقة بتحويل هذه الودائع إلى رأس مال من الشق الثاني في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ من قبل المصرف.

يعتبر رأس مال الوكالة غير مضمون من قبل المصرف وليس ذا أولوية، وهو مستثمر لفترة ٧ سنوات وفقا لشروط وأحكام اتفاقية الوكالة بالاستثمار. وللمصرف الحق في الإنهاء المبكر لاستثمار مبلغ هذه الوكالة من جانبه قبل انتهاء المدة (سبع سنوات) وفقا لشروط معينة، وقد تتراوح الأرباح المتوقعة ما بين ٤% و ٥,٢٥% وتستحق بصفة ربع سنوية، وتدفع في نهاية الفترة. وفي حالات محدودة وطبقاً لشروط معينة، يحق للحكومة تحويل كل رأسمال الوكالة أو جزءا منه إلى أسهم عادية في المصرف حسب أسعار السوق السائدة.

٣٠ أدوات صكوك تمويلية

٢٠١٠	٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	
٢,٩٣٨,٠٠٠	-	الإصدار الأول
٢,٥٠١,٥٢٣	٢,٧٥٤,٣٧٥	الإصدار الثاني
-	١,٨٣٦,٢٥٠	الإصدار الثالث
٥,٤٣٩,٥٢٣	٤,٥٩٠,٦٢٥	

٣٠ أدوات صكوك تمويلية (تتمة)

الإصدار الأول - ٨٠٠ مليون دولار

في ديسمبر ٢٠١١، قام المصرف بإعادة شراء كامل حصة حملة الصكوك في الإصدار الأول للصكوك المتوسطة المدى بقيمة ٢,٩٣٨,٠٠٠ ألف درهم (٨٠٠ مليون دولار أمريكي) كأول إصدار من برنامج بقيمة ٥ مليارات دولار أمريكي.

الإصدار الثاني - ٧٥٠ مليون دولار

خلال نوفمبر ٢٠١٠، قام المصرف بعملية إصدار لصكوك متوسطة المدى بقيمة ٢,٧٥٤,٣٧٥ ألف درهم (٧٥٠ مليون دولار أمريكي) كثاني إصدار من برنامج بقيمة ٥ مليارات دولار أمريكي. إن هذه الصكوك مدرجة في سوق لندن للأوراق المالية. تنتهي مدة هذه الصكوك في نوفمبر ٢٠١٥. توزع أرباح هذه الصكوك في حال تحققها على المستثمرين وفق معدل ربح ثابت يدفع للمستثمرين (حملة الصكوك). كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠، تم إعادة شراء صكوك بقيمة ٢٥٢,٨٥٢ ألف درهم (٦٨,٩ مليون دولار) من قبل المصرف.

الإصدار الثالث - ٥٠٠ مليون دولار

خلال نوفمبر ٢٠١١، قام المصرف بعملية إصدار لصكوك متوسطة المدى بقيمة ١,٨٣٦,٢٥٠ ألف درهم (٥٠٠ مليون دولار أمريكي) كثاني إصدار من برنامج بقيمة ٥ مليارات دولار أمريكي. إن هذه الصكوك مدرجة في سوق لندن للأوراق المالية. تنتهي مدة هذه الصكوك في نوفمبر ٢٠١٦. توزع أرباح هذه الصكوك في حال تحققها على المستثمرين وفق معدل ربح ثابت يدفع للمستثمرين (حملة الصكوك).

من حيث الترتيب

تتضمن عملية الإصدار نقل ملكية بعض الأصول، بما فيها أصول إجارة مملوكة من قبل المصرف، إلى شركة أديب صكوك كومباني ليمتد ("المصدر")، وهي شركة مملوكة للمصرف، تم إنشاؤها خصيصاً لإصدار الصكوك. إن هذه الأصول مملوكة من قبل المستثمرين. يمتلك المصرف حق السيطرة على هذه الأصول وستبقى تحت إدارته.

سيقوم المصدر بدفع التوزيعات الربع سنوية من الدخل المتوقع من هذه الأصول، والتي يتوقع أن تكون كافية لدفع التوزيعات. عند انتهاء مدة الصكوك، يتعهد المصرف بشراء هذه الأصول بثمان شراء يساوي حصة ملكية المصدر في الدفعات الإيجارية المتبقية على هذه الأصول المشترك في ملكيتها، والتي قد تساوي ٤,٥٩٠,٦٢٥ ألف درهم إماراتي (١,٢٥٠ مليون دولار أمريكي) (٣١ ديسمبر ٢٠١٠: ٥,٦٩٢,٣٧٥ ألف درهم إماراتي) (١,٥٥٠ مليون دولار أمريكي).

٣١ رأس المال

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
		رأس المال المصرح به:
		٣,٠٠٠,٠٠٠ ألف (٢٠١٠: ٣,٠٠٠,٠٠٠ ألف) سهم عادي
		بقيمة درهم واحد لكل سهم (٢٠١٠: درهم واحد لكل سهم)
٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	
=====	=====	
		رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل:
		كما في ١ يناير
		٢,٣٦٤,٧٠٦ ألف (٢٠١٠: ١,٩٧٠,٥٨٨ ألف) سهم عادي
		بقيمة درهم واحد لكل سهم (٢٠١٠: درهم واحد لكل سهم)
١,٩٧٠,٥٨٨	٢,٣٦٤,٧٠٦	
٣٩٤,١١٨	-	أسهم منحة
		كما في ٣١ ديسمبر
		٢,٣٦٤,٧٠٦ ألف (٢٠١٠: ٢,٣٦٤,٧٠٦ ألف) سهم عادي
		بقيمة درهم واحد لكل سهم (٢٠١٠: درهم واحد لكل سهم)
٢,٣٦٤,٧٠٦	٢,٣٦٤,٧٠٦	
=====	=====	

٣٢ الاحتياطات

٣٢,١ الاحتياطي القانوني

وفقاً لقانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لعام ١٩٨٤ (وتعديلاته) والنظام الأساسي للمصرف، يتم تحويل ١٠% من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني. ويعقد المصرف العزم على وقف هذا التحويل عندما يساوي الاحتياطي ٥٠% من رأس المال المدفوع. إن الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع على المساهمين.

وفقاً للمادة (٢٠٣) من قانون الشركات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لعام ١٩٨٤ (وتعديلاته)، قام المصرف بتحويل علاوة إصدار أسهم بمبلغ ١,٥٢٩,٤١٢ ألف درهم إلى الاحتياطي القانوني. بلغ الاحتياطي القانوني أكثر من ٥٠% من إجمالي رأس المال المدفوع للمصرف وبالتالي لم يتم تحويل أي مبلغ من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني.

٣٢,٢ الاحتياطي العام

وفقاً للمادة ٥٧ (٢) من النظام الأساسي للمصرف، قررت الجمعية العمومية السنوية، بناءً على توصية من مجلس الإدارة تحويل ١٠% من صافي الأرباح السنوية إلى الاحتياطي العام. يستخدم هذا الاحتياطي لأغراض يتم تحديدها من قبل الجمعية العمومية بناءً على توصية من مجلس الإدارة.

٣٣ أرباح مقترح توزيعها

٢٠١٠	٢٠١١
ألف درهم	ألف درهم
	٥٢,٤٤٢ توزيعات نقدية
	درهم لكل سهم بقيمة ١ درهم
	(٢٠١٠: ٠,٢١٦٤ درهم لكل سهم)
٥١١,٧٨٣	٥٧٧,٥٤٦
=====	=====

إن أسهم المنحة بقيمة ٢٤,٤٢% (٢٠١٠: ٢١,٦٤%) من رأس المال المدفوع المتعلقة بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ تبلغ ٥٧٧,٥٤٦ ألف درهم (٢٠١٠: ٥١١,٧٨٣ ألف درهم) ستصدر بعد موافقة المساهمين في الجمعية العامة السنوية.

٣٤ احتياطات أخرى

التغيرات المترتبة في القيم العادلة	احتياطي إعادة التقييم	احتياطي تغيرات العملات الأجنبية	احتياطي التحوط	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠١٠	(١٦٧,٥٦٠)	١٢٩,٢٣٩	١٩,٩٤٠	(٢٤,٤٥٧)
صافي الأرباح المحققة من تقييم استثمارات متاحة للبيع	٢٤,٨٩٩	-	-	٢٤,٨٩٩
صافي الخسارة على تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع (إيضاح ١٢)	٥٠,٦٢١	-	-	٥٠,٦٢١
تحويل الفروقات الناتجة عن عملية التحويل للعملات الأجنبية	-	-	(٦,٣٧٥)	(٦,٣٧٥)
صافي الخسائر في القيمة العادلة من تحوط التدفقات النقدية (إيضاح ٣٨)	-	-	(٢,٥٦٦)	(٢,٥٦٦)
كما في ١ يناير ٢٠١١	(٩٢,٠٤٠)	١٢٩,٢٣٩	١٣,٥٦٥	٤٢,١٢٢
تعديل الانتقال على اعتماد معيار المحاسبة الدولي رقم ٩ (إيضاح ٣,٢)	(٥,٧٤٦)	-	-	(٥,٧٤٦)
في ١ يناير ٢٠١١ (معدل)	(٩٧,٧٨٦)	١٢٩,٢٣٩	١٣,٥٦٥	٣٦,٣٧٦
صافي الخسارة من تقييم الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٨٦,٦١٦)	-	-	(٨٦,٦١٦)
خسارة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١٩,٣٧٢	-	-	١٩,٣٧٢
الفائض على إعادة تقييم الأراضي (إيضاح ٢٥)	-	١٣,٧٦١	-	١٣,٧٦١
تحويل الفروقات الناتجة عن عملية التحويل للعملات الأجنبية	-	-	(١,٣٢١)	(١,٣٢١)
ربح على التحوط في العمليات الأجنبية	-	-	-	١,٣٢١
صافي الخسارة في القيمة العادلة من تحوط التدفقات النقدية	-	-	(١٠,٩٣٦)	(١٠,٩٣٦)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١	(١٦٥,٠٣٠)	١٤٣,٠٠٠	١٣,٥٦٥	(٢٨,٠٤٣)

٣٥ صكوك الشق الأول

في ١٦ أبريل ٢٠٠٩، وتمشيا مع برنامج حكومة أبوظبي لتعزيز الملاحة المالية لعدد من المؤسسات المصرفية، أصدر المصرف صكوك من الشق الأول ("الصكوك") لصالح دائرة المالية لحكومة إمارة أبوظبي بقيمة اسمية بلغت ٢ مليار درهم. تمت الموافقة على إصدار هذه الصكوك من قبل المساهمين خلال الاجتماع الغير عادي والذي عقد يوم ٢٢ مارس ٢٠٠٩.

تعتبر هذه الصكوك دائمة حيث أنه لا يوجد لها تاريخ استرداد معين. تشمل هذه الصكوك على التزامات مباشرة من غير ضمان من جانب المصرف وفقاً لشروط وأحكام المضاربة الشرعية. والربح المتوقع لهذه الصكوك هو ٦% سنوياً خلال الفترة الأولى المكونة من خمس سنوات، ويقدر الربح المتوقع بعد هذه السنوات الخمس الأولى بـ ٦ شهور زائداً هامش ٢,٣%. وسيتم توزيع الأرباح المحققة على شكل نصف سنوي. سيتم إظهار دفعات الأرباح الموزعة في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحدة.

يحق للمصرف وفق إرادته المطلقة أن لا يقوم بتوزيع أي أرباح وفق ما كان متوقعا، ولا يعتبر هذا الحدث تخلفاً عن سدادها. في حال قيام المصرف باختيار أن لا يقوم بتوزيع الأرباح أو في حال الأحداث التي تستوجب عدم قيامه بهذا التوزيع، فإنه لا يحق للمصرف: (أ) الإعلان عن أو دفع أو توزيع أية أرباح، أو (ب) الاسترداد أو شراء أو إلغاء أو تخفيض أو الإستحواذ بأي وسيلة كانت على أي جهة إصدار مساوية للصكوك أو أقل منها، باستثناء الأوراق المالية التي تنص بنودها على إلزامية الاسترداد أو التحويل إلى حقوق ملكية، إلا إذا تم في كل حالة من هذه الحالات، القيام بتوزيع أرباح المضاربة المتوقعة مرتين متتاليتين.

٣٦ حقوق الملكية غير مسيطرة

تمثل حقوق الملكية غير المسيطرة النسبة المملوكة من صافي الموجودات للشركات التابعة للمصرف من قبل مساهمين آخرين غير المصرف.

٣٧ التزامات ومطلوبات طارئة

إن الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية تشمل الالتزامات بتقديم وتوفير التسهيلات الائتمانية الإسلامية والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وكذلك أوراق القبول المخصصة لتلبية متطلبات متعاملي المصرف.

تمثل الالتزامات المتعلقة بتقديم تسهيلات ائتمانية إسلامية تعاقدية وفقاً لعقود التمويل الإسلامية. عادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ انتهاء ثابتة أو بنود تعاقدية متعلقة بانتهائها وعادة ما تتطلب دفع رسوم. وبما أنه من الممكن انتهاء الالتزامات دون سحب أو استخدام التسهيلات، فإن مجموع مبالغ تلك العقود لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

يلتزم المصرف بموجب الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وأوراق القبول بصرف دفعات نيابة عن عملائه في حالة عدم قيام المتعامل بالوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد.

لقد كان على المصرف الالتزامات التالية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والمطلوبات الطارئة والالتزامات الرأسمالية الأخرى:

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
		المطلوبات الطارئة
١,٠٧٧,٠٢٥	١,٦٦٦,١٢١	خطابات الاعتماد
٧,٠٠٤,٤١٧	٩,٠٠٣,٧٢٧	خطابات ضمان
١٧٣,٥١٦	٤٣٩,٣٢٢	أوراق قبول
<u>٨,٢٥٤,٩٥٨</u>	<u>١١,١٠٩,١٧٠</u>	
		الالتزامات
٢,٠٤٧,٣٩٦	١,٢٩٣,٨٥٨	التزامات التسهيلات الغير مسحوبة
١٤٤,٢٠٠	٧٠,٧٠٠	استثمارات في الأوراق المالية
٤٢,٣٢٥	٣٤٥,٧٥٠	التزامات لمصاريف رأسمالية مستقبلية
١,٦٦٧,١٦٣	١,٥٥٩,٤٤٣	استثمارات وممتلكات قيد التطوير
<u>٣,٩٠١,٠٨٤</u>	<u>٣,٢٦٩,٧٥١</u>	
<u>١٢,١٥٦,٠٤٢</u>	<u>١٤,٣٧٨,٩٢١</u>	

٣٨ البدائل الشرعية للمشتقات المالية

تعتمد المبادلات الشرعية على وعد موحد ملزم من طرف واحد بشراء سلع مقبولة شرعا من الطرف الآخر بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. تتطلب البدائل الشرعية للمبادلات التقليدية دخول الطرفين في مرابحتين مختلفتين ومستقلتين بحيث يمكن ذلك أحدهما من الحصول على عائد ثابت يحسب ابتداءً وفقاً لمؤشر متفق عليه، بينما يمكن الآخر من الحصول على عائد متغير يحسب ابتداءً وفقاً لمؤشر متغير متفق عليه أيضاً، وتتم حساب الأرباح في هذه الحالة على أساس مبلغ مرجعي وبعملة واحدة.

إن الجدول المرفق أدناه يظهر القيم العادلة للبدائل الشرعية للمشتقات المالية مرتبة حسب مدة الاستحقاق. إن القيمة المرجعية تبني على المبالغ الناتجة من المربحات والمؤشرات المرجعية التي يقاس بها التغير في هذه المعاملات. إن القيم المرجعية تدل على حجم رصيد المعاملات في نهاية السنة ولا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو الائتمان.

٣١ ديسمبر ٢٠١١: القيمة المرجعية بالمدة إلى الاستحقاق

أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	القيمة المرجعية ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم
—	٤٩٦,٧٥٠	٢٥٤,٢٩٨	٦٣١,٥٨٣	١,٣٨٢,٦٣١	١٩,٥٧٨
=====	=====	=====	=====	=====	=====

البدائل الشرعية للمبادلات التقليدية
(إيضاح ٢٨)

٣١ ديسمبر ٢٠١٠: القيمة المرجعية بالمدة إلى الاستحقاق

أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	القيمة المرجعية ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم
—	١٨٠,٦١٧	٧٣٤,٥٠٠	—	٩١٥,٧٧٧	٨,٦٤٢
=====	=====	=====	=====	=====	=====

البدائل الشرعية للمبادلات التقليدية
(إيضاح ٢٨)

٣٩ الزكاة

إن النظام الأساسي للمصرف لا يخول الإدارة بدفع الزكاة مباشرة، وبالتالي فإن دفع الزكاة هي من مسؤولية المساهمين. بناءً على تقييم الإدارة لصافي الوعاء الزكوي للمصرف، فقد تم تقدير إجمالي مبلغ الزكاة بناءً على السنة الميلادية بـ ١٣٤,١١٢ ألف درهم (٢٠١٠: ١٢٨,٦٩٦ ألف درهم) أي بواقع ٠,٠٥٧٦١ درهم (٢٠١٠: ٠,٠٥٤٤٢ درهم) لكل سهم.

٤٠ النقدية وشبه النقدية

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
٤,٥٠٠,٢٤٦	٦,٦٤٧,٤٤٥	نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية، قصيرة الأجل
٢,٦٥٢,٤٤٢	٢,٣٣١,٤١٣	الأرصدة والودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية إسلامية أخرى، قصيرة الأجل
٩,٣٠٤,١٣٨	٣,٩٥٥,٨٠٨	مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية، قصيرة الأجل
(٥٠٠,٩٢٣)	(١,٥٤٢,٢٠٢)	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية، قصيرة الأجل
١٥,٩٥٥,٩٠٣	١١,٣٩٢,٤٦٤	
=====	=====	

٤٠ النقدية وشبه النقدية (تتمة)

لقد تم استبعاد المعاملات النقدية الهامة التالية من بيان التدفقات النقدية الموحدة:

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
-	١٨٨,١٣٥	نقل من الاستثمارات العقارية الى الممتلكات والمعدات (إيضاح ٢٥)
-	٣٧,٥٧٤	نقل من الأصول الأخرى الى الممتلكات والمعدات (إيضاح ٢٥)
-	١٣,٧٦١	الفائض من إعادة تقييم الأرضى (إيضاح ٢٥)
-	٩٣,٤٣٩	نقل من ممتلكات قيد التطوير الى الاستثمارات العقارية (إيضاح ٢٣)
٦,٩٩٧	٦٦,٠٢٧	نقل من الأصول الأخرى الى الاستثمارات العقارية (إيضاح ٢٢)
٨٧,٤٥٧	-	نقل من الأصول الأخرى الى ممتلكات قيد التطوير (إيضاح ٢٣)

٤١ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يقوم المصرف ضمن سياق أعماله الاعتيادية بالتعامل مع أطراف ذات علاقة كالشركات الزميلة، والمديرين، والمساهمين الرئيسيين وشركاتهم ذات العلاقة. يقوم المصرف بالحصول على تأمينات كرهن الأملاك والأوراق المالية (الأسهم والصكوك) بناءً على تقييم المصرف لمخاطر الائتمان للطرف ذي العلاقة. إن جميع التمويلات الممنوحة للأطراف ذات علاقة نشطة وخالية من أي مخصص للانخفاض.

القيم والمعاملات بين البنك وشركاتها التابعة التي تمثل أطراف ذو علاقة تم حذفها في البيانات الموحدة ولم يتم الإفصاح عنها.

خلال السنة كانت المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة في بيان الدخل الموحد كالاتي:

٣١ ديسمبر ٢٠١١	مساهم رئيسي ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة ألف درهم	شركات زميلة ألف درهم	آخرون	المجموع ألف درهم
الإيرادات من مرابحة ومضاربة ووكالة مع مؤسسات مالية	-	-	٢,٩٣٥	-	٢,٩٣٥
الدخل من المرابحة، المضاربة، الإجارة وتمويلات إسلامية أخرى من الزبائن	١١٠,٣٤٠	٣٤١	-	١٦٥,٤٨٧	٢٧٦,١٦٨
الدخل من الاستثمارات	٥,٩٧٣	-	-	-	٥,٩٧٣
صافي الدخل من رسوم، عمولات	١١,٤١٠	-	-	٩,٤٥٢	٢٠,٨٦٢
المصاريف التشغيلية	-	٤٥٠	-	-	٤٥٠
الأرباح الموزعة للمودعين وحاملي الصكوك	٧٥	٤٨	٥٢٦	٣٢٥	٩٧٤

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١١

٤١ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

المجموع ألف درهم	آخرون	شركات زميلة ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة ألف درهم	مساهم رئيسي ألف درهم	
					٣١ ديسمبر ٢٠١٠
					الإيرادات من مرابحة ومضاربة ووكالة مع مؤسسات مالية
١,١٩٥	-	١,١٩٥	-	-	
=====	=====	=====	=====	=====	
					الإيرادات من المرابحة، المضاربة، الإجارة وتمويلات إسلامية أخرى من الزبائن
٢٧٠,٢٩٠	١٥٢,٥٣٦	-	١٣٤	١١٧,٦٢٠	
=====	=====	=====	=====	=====	
٨,٠٠٠	-	٨,٠٠٠	-	-	صافي إيرادات رسوم، عمولات
=====	=====	=====	=====	=====	
١٨٣	-	-	١٨٣	-	المصاريف التشغيلية
=====	=====	=====	=====	=====	
٥,٢٤١	٣,٠٥٥	٢,٠٨٣	٤٤	٥٩	الأرباح الموزعة للمودعين وحاملي الصكوك
=====	=====	=====	=====	=====	

تضمنت الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في بيان المركز المالي الموحد ما يلي:

المجموع ألف درهم	آخرون	شركات زميلة ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة ألف درهم	مساهم رئيسي ألف درهم	
					٣١ ديسمبر ٢٠١١
					مبالغ مستحقة من :
					الأرصدة والوكالات لدى مصارف ومؤسسات مالية إسلامية أخرى
٩٢٧,٩١٩	-	٩٢٧,٩١٩	-	-	مرابحة، مضاربة ، إجارة وتمويل إسلامية أخرى
٥,٣٤٣,٥٢١	٢,٨٩٩,٨١٤	-	١١,٤٧٦	٢,٤٣٢,٢٣١	موجودات أخرى
١٨٦,٧٢٨	١٨٣,٦٢٥	٣,١٠٣	-	-	
=====	=====	=====	=====	=====	
٦,٤٥٨,١٦٨	٣,٠٨٣,٤٣٩	٩٣١,٠٢٢	١١,٤٧٦	٢,٤٣٢,٢٣١	
=====	=====	=====	=====	=====	
					مبالغ مستحقة إلى مؤسسات مالية
٣,١٩٢	-	٣,١٩٢	-	-	حسابات المودعين
١٣٤,٢١٧	٧٥,٢١٨	٣٥,٢٣٦	٧,٧٩٧	١٥,٩٦٦	مطلوبات أخرى
١,٦١٣	١,٥٦٣	٤٦	-	٤	
=====	=====	=====	=====	=====	
١٣٩,٠٢٢	٧٦,٧٨١	٣٨,٤٧٤	٧,٧٩٧	١٥,٩٧٠	
=====	=====	=====	=====	=====	
					التزامات ومطلوبات طارئة غير مسحوبة
١,٥١٧	١,٥١٧	-	-	-	
=====	=====	=====	=====	=====	

٤١ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

المجموع ألف درهم	آخرون	شركات زميلة ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة ألف درهم	مساهم رئيسي ألف درهم	
٣١ ديسمبر ٢٠١٠					
٥٦٩,٧٣٥	-	٥٦٩,٧٣٥	-	-	الأرصدة والوكالات لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى
٤,٨٣٥,٧٢٣	٢,٥٥٦,٨٥٤	-	٨,٤٠٩	٢,٢٧٠,٤٦٠	مراجعة، مضاربة ، إجارة وتمويل إسلامية
١٩٠,٤١٢	١٨٣,٦٩٤	٢,٧٣٦	-	٣,٩٨٢	أخرى
٥,٥٩٥,٨٧٠	٢,٧٤٠,٥٤٨	٥٧٢,٤٧١	٨,٤٠٩	٢,٢٧٤,٤٤٢	موجودات أخرى
١,٨٠٠	-	١,٨٠٠	-	-	مبالغ مستحقة إلى مؤسسات مالية
١٦٦,٩١٧	٧٠,٠٧٥	٧٤,٣٤٤	١٢,٧١٣	٩,٧٨٥	حسابات المودعين
١,٩٨٧	١,٥٦٣	٤٢٠	-	٤	مطلوبات أخرى
١٧٠,٧٠٤	٧١,٦٣٨	٧٦,٥٦٤	١٢,٧١٣	٩,٧٨٩	
١,٥١٧	١,٥١٧	-	-	-	التزامات لتسهيلات غير مسحوبة

مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين

كانت مكافئة موظفي الإدارة الرئيسيين خلال الفترة كما يلي:

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
٢٤,٠٥١	٢٩,٩٣٦	رواتب ومكافآت أخرى
٢,٢٥٣	٣,٣١٩	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
٢٦,٣٠٤	٣٣,٢٥٥	

وفقاً لوزارة الاقتصاد والتجارة لتفسير المادة ١١٨ من القانون التجاري الإتحادي رقم ٨ لعام ١٩٨٤ (وتعديلاته)، يتم احتساب مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في بيان الدخل الشامل الموحد.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في ٣١ ديسمبر لعام ٢٠١١ تبلغ ٤,٢٠٠ ألف درهم يخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية القادم. خلال سنة ٢٠١١، ٤,٢٠٠ ألف درهم متعلقة بسنة ٢٠١٠، دفعت لمجلس الإدارة بعد موافقة المساهمين في الجمعية العامة السنوية في ٣١ مارس ٢٠١١.

٤٢ معلومات القطاعات الجغرافية

إن القطاعات التشغيلية تعرف على أساس التقارير الداخلية المتعلقة بأقسام المجموعة والتي يتم مراجعتها دورياً من قبل صانعي القرارات المتعلقة بعمليات المصرف وذلك لتوزيع الموارد للقطاعات ولتقييم أدائها. إن المعلومات المقدمة إلى صانعي القرارات المتعلقة بعمليات المصرف لغرض تحديد الإمكانيات وتقييم الأداء، ولقد أسست تزامناً مع وحدات الاستراتيجية للمصرف والذين يقدمون منتجات وخدمات لأسواق مختلفة.

الخدمات المصرفية التجارية - يقوم هذا القطاع بالتعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إيداعات الأفراد، تزويد المتعاملين بالتمويل، بطاقات الائتمان الإسلامية، خدمات التحويل وخدمات التمويل التجاري.

الخدمات المصرفية للشركات - يقوم هذا القطاع بالتعامل مع خدمات التمويل والإيداع والحسابات الجارية للشركات والمؤسسات الفردية.

الخدمات المصرفية الخاصة - يقوم هذا القطاع بالتمويل، الخدمات الائتمانية الأخرى، الإيداع والحسابات الجارية للأفراد أصحاب ثروات مالية عالية.

أسواق المال - يقوم هذا القطاع بتزويد خدمات أسواق المال، خدمات المتاجرة والخزينة وكما يقوم بإدارة عمليات التمويل للمصرف باستخدام خدمات الإيداعات الاستثمارية.

الخدمات العقارية - تقوم شركة تابعة للمصرف بأنشطة عمليات الشراء، الإيجار، الوساطة وإدارة وإعادة بيع الممتلكات وجميع الأنشطة المتعلقة به.

القطاعات الأخرى - يمثل هذا القطاع المكتب الرئيسي، العمليات الخارجية، الشركات التابعة والغير مدرجة أعلاه وتشمل أيضاً المصاريف غير الموزعة.

تقوم الإدارة بمراقبة النتائج التشغيلية للقطاعات بشكل منفصل بهدف أخذ القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاعات على أساس الربح أو الخسارة التشغيلية.

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١١

٤٢ معلومات القطاعات الجغرافية (تتمة)

كانت معلومات القطاعات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ كالآتي:

الإيرادات والنتائج	خدمات مصرفية وتجارية ألف درهم	خدمات مصرفية للشركات ألف درهم	خدمات مصرفية خاصة ألف درهم	أسواق المال ألف درهم	خدمات عقارية ألف درهم	قطاعات أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
إيرادات القطاع، صافي	٢,١٩١,٨٢٠	٨٦٩,٢٧٤	٢٣١,١٥٩	١٢٧,١٤٠	١٤٣	٦,٢٧٩	٣,٤٢٥,٨١٥
مصاريف تشغيلية ما عدا مخصص الانخفاض، صافي	(٩٦٧,٣٢٨)	(١٩٣,٠٢٨)	(٨٦,٤٧٦)	(٦٢,٥٢٩)	(٧٨,١٩٩)	(٦٢,٠٩٤)	(١,٤٤٩,٦٥٤)
أرباح العمليات (هامش)	١,٢٢٤,٤٩٢	٦٧٦,٢٤٦	١٤٤,٦٨٣	٦٤,٦١١	(٧٨,٠٥٦)	(٥٥,٨١٥)	١,٩٧٦,١٦١
مخصص الانخفاض، صافي	(٢٤٠,٨٤٤)	(١٥٥,٣١٤)	(٢٢٨,٨٥٤)	-	(١٩٦,٠٥٨)	-	(٨٢١,٠٧٠)
أرباح (خسائر) السنة	٩٨٣,٦٤٨	٥٢٠,٩٣٢	(٨٤,١٧١)	٦٤,٦١١	(٢٧٤,١١٤)	(٥٥,٨١٥)	١,١٥٥,٠٩١
حقوق الملكية غير المسيطرة	-	-	-	(١٢٢)	-	-	(١٢٢)
أرباح (خسائر) السنة المتعلقة بمساهمي المصرف	٩٨٣,٦٤٨	٥٢٠,٩٣٢	(٨٤,١٧١)	٦٤,٤٨٩	(٢٧٤,١١٤)	(٥٥,٨١٥)	١,١٥٤,٩٦٩
الموجودات	٢٥,٧٨٥,٤٨٩	١٨,٨٦٣,٧٧٢	٦,١٢١,٣٧٠	١٩,٩٤١,٩٤١	٢,٧١٥,٠٨٠	٩٠٧,٤١٤	٧٤,٣٣٥,٠٦٦
موجودات القطاع	٢٥,٢٦٧,٧٦٠	١٧,٠١٥,٤٨١	٦,٥٢٠,٩١٦	١٦,٢٩٤,٧١٦	٢٧٨,١٢٦	٣٨٧,٠٠٠	٦٥,٧٦٣,٩٩٩
المطلوبات							
مطلوبات القطاع							

٤٢ معلومات القطاعات الجغرافية (تتمة)

كانت معلومات القطاعات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ كالآتي:

الإيرادات والنتائج	خدمات مصرفية وتجارية ألف درهم	خدمات مصرفية للشركات ألف درهم	خدمات مصرفية خاصة ألف درهم	أسواق المال ألف درهم	خدمات عقارية ألف درهم	قطاعات أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
إيرادات القطاع، صافي	٢,٠١٦,٥٣٨	٧٠٩,٣٩٩	١٥٤,٦٣٤	١٨٩,٠٠٨	٥,٠٥٦	(٦١٨)	٣,٠٧٤,٠١٧
مصاريف تشغيلية ما عدا مخصص الانخفاض، صافي	(٨٥٠,٠٠٥)	(١٧٤,٠٤٣)	(٧٧,١٩٧)	(٥٤,٤٥٦)	(٨٢,٤٣٢)	(٦٣,١٠٧)	(١,٣٠١,٢٤٠)
أرباح العمليات (هامش)	١,١٦٦,٥٣٣	٥٣٥,٣٥٦	٧٧,٤٣٧	١٣٤,٥٥٢	(٧٧,٣٧٦)	(٦٣,٧٢٥)	١,٧٧٢,٧٧٧
مخصص الانخفاض، صافي	(١٦٥,٤٦٥)	(٣٩٩,٥٠٩)	(٥٨,٧٣٠)	(٦,٠٥٠)	(١١٩,٤٥٨)	-	(٧٤٩,٢١٢)
أرباح (خسائر) السنة	١,٠٠١,٠٦٨	١٣٥,٨٤٧	١٨,٧٠٧	١٢٨,٥٠٢	(١٩٦,٨٣٤)	(٦٣,٧٢٥)	١,٠٢٣,٥٦٥
حقوق الملكية غير المسيطرة	-	-	-	(٢٢٠)	-	-	(٢٢٠)
أرباح (خسائر) السنة المتعلقة بمساهمي المصرف	١,٠٠١,٠٦٨	١٣٥,٨٤٧	١٨,٧٠٧	١٢٨,٢٨٢	(١٩٦,٨٣٤)	(٦٣,٧٢٥)	١,٠٢٣,٣٤٥
الموجودات	٢٣,٤٨١,٣٥٦	١٨,٥٧٢,٠٢٥	٧,٣٢٣,٠٦٣	٢٢,٢٥٨,٩٢٩	٢,٩٠٨,٣١١	٧١٣,٨٣٤	٧٥,٢٥٧,٥١٨
المطلوبات	٢١,٠١٣,٣٤٤	٢٠,٩٩٤,٩٣٥	٧,٧٩٦,١٦٣	١٦,٦٢٥,٠٥٢	٣٧٦,٣٤٠	٣٤١,٠٣٢	٦٧,١٤٦,٨٦٦

٤٢ معلومات القطاعات الجغرافية (تتمة)

فيما يلي تحليل لإيرادات العمليات الإجمالية لكل قطاع بين الدخل من الاطراف الخارجية وبين القطاعات.

٢٠١١ الخارجية	خدمات مصرفية وتجارية ألف درهم	خدمات مصرفية للشركات ألف درهم	خدمات مصرفية خاصة ألف درهم	أسواق المال ألف درهم	خدمات عقارية ألف درهم	قطاعات أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
	٢,٢٩٧,٥٢٧	٩٤٦,٦٢٠	٢٧٣,٠٣١	(٩٦,٦٤٤)	١٤٣	٥,١٣٨	٣,٤٢٥,٨١٥
بين القطاعات	(١٠٥,٧٠٧)	(٧٧,٣٤٦)	(٤١,٨٧٢)	٢٢٣,٧٨٤	-	١,١٤١	-
صافي	٢,١٩١,٨٢٠	٨٦٩,٢٧٤	٢٣١,١٥٩	١٢٧,١٤٠	١٤٣	٦,٢٧٩	٣,٤٢٥,٨١٥
٢٠١٠ الخارجية	٢,١٧٥,٤٠٣	٧٣٩,٩٧٤	٢١٩,١٣٥	(٦٦,٣٨٠)	٥,٠٥٦	٨٢٩	٣,٠٧٤,٠١٧
بين القطاعات	(١٥٨,٨٦٥)	(٣٠,٥٧٥)	(٦٤,٥٠١)	٢٥٥,٣٨٨	-	(١,٤٤٧)	-
صافي	٢,٠١٦,٥٣٨	٧٠٩,٣٩٩	١٥٤,٦٣٤	١٨٩,٠٠٨	٥,٠٥٦	(٦١٨)	٣,٠٧٤,٠١٧

٤٢ معلومات القطاعات الجغرافية (تتمة)

المعلومات الجغرافية

تركز المجموعة أعمالها في الإمارات العربية المتحدة ولها فرع في العراق. وفقاً لذلك تمثل الإمارات العربية المتحدة أغلبية الإيرادات بالإضافة إلى القسم الأكبر من مجموع الموجودات والمطلوبات. لذلك لم تقم الإدارة بالإفصاح عن تحليل القطاعات، الأرباح، المصروفات، الأرباح التشغيلية.

٤٣ إدارة المخاطر

٤٣,١ مقدمة

إن المخاطر هي ضمن أنشطة المجموعة يتم إدارتها من خلال عملية تعريف وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر ومراقبة أخرى وفقاً للقوانين. إن عملية إدارة المخاطر هذه هامة لربحية المجموعة المستمرة وإن كل فرد داخل المجموعة مسؤول عن تعرض المجموعة لمخاطر متعلقة بمسؤولياته، وعن متابعة القوانين والإجراءات المحددة التي تحكم ذلك. تتعرض المجموعة لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر تشغيلية. لا تشمل عملية مراقبة المخاطر المستقلة على مخاطر الأعمال كالتغيرات في البيئة والتكنولوجيا والاقتصاد. يتحكم المصرف في هذه المخاطر عن طريق استراتيجية تخطيطية.

٤٣,١,١ هيكل إدارة المخاطر

تم إجراء تغييرات هامة خلال السنة السابقة لتعزيز الهيكل الإداري الشامل للمجموعة في مجال إدارة المخاطر، وقد تم اتباعها بنجاح. تم إجراء هذه التغييرات كنتيجة طبيعية لنمو وتطور أعمال المصرف. إن السمات الأساسية هي كالآتي:

يتحمل مجلس الإدارة "المجلس" إجمالي مسؤولية تأسيس إطار إدارة المخاطر للمصرف ومراقبته، والموافقة على إجمالي تعرض المصرف للمخاطر، وضمان إنجاز العمل ضمن هذا الإطار. يمثل المجلس السلطة التصديقية العليا.

لجنة تنفيذ استراتيجية المجموعة "GSEC"

تم إنشاء "لجنة تنفيذ الاستراتيجيات" خلال عام ٢٠١١، لتكون مسؤولة بالإضافة لعدد من الواجبات الأخرى عن مراجعة واعتماد جميع الاحتمالات الأساسية للتعرض للمخاطر والاستثمارات، وذلك ضمن الحدود والتوجيهات التي يوافق عليها المجلس. قام المجلس بتعيين هذه اللجنة ومنحها صلاحيات لمساعدة فرق الإدارة التنفيذية للمجموعة لتنفيذ استراتيجية المجلس وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة. إن الصلاحيات المفوضة للجنة تنفيذ استراتيجية المجموعة، من قبل المجلس والمتعلقة بمهمة إدارة المخاطر تشمل على:

- مراجعة واعتماد تفويض سلطة الموافقة من قبل الإدارة المتعلقة بالسياسات والإجراءات العامة للمجموعة
- الموافقة على الصلاحيات المفوضة للمديرين التنفيذيين للمجموعة
- الموافقة على المعاملات الهامة وذات القيمة العالية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية وشراء وبيع الاستثمارات والمبادرات التجارية الجديدة والاستثمارات المملوكة ضمن تفويض صلاحيات لجنة تنفيذ استراتيجية المجموعة.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,١ مقدمة (تتمة)

٤٣,١,١ هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

تتم إدارة واجبات ومسؤوليات لجنة تنفيذ استراتيجية المجموعة من خلال ميثاق رسمي موافق عليه. تحل لجنة تنفيذ استراتيجية المجموعة محل اللجنة التنفيذية للمجلس.

لجنة سياسة مخاطر المجموعة "GRPC"

تشكلت لجنة سياسة مخاطر المجموعة خلال السنة السابقة وقامت بأعمالها المحددة مع اجتماعات دورية. تم تعيين هذه اللجنة من قبل مجلس إدارة المجموعة لمساعدته في القيام بمسؤوليات الرقابة في المجالات التالية:

- الموافقة على السياسات والمعايير والتوجيهات والإجراءات لتقييم المخاطر وإدارتها وتقديم توصيات للمجلس بشأن ذلك عند الضرورة.
- مراجعة المخاطر الكامنة في أعمال المجموعة وعمليات المراقبة فيما يتعلق بهذه المخاطر والموافقة عليها.
- مراجعة بيان المخاطر ومستوى إقدام المجموعة على المخاطر والموافقة عليها.
- مراجعة إدارة المخاطر والامتثال وأنشطة المراقبة الخاصة بالمجموعة.
- مراجعة عملية تقييم كفاية رأس المال توافقا مع متطلبات بازل ٢ والموافقة عليها.

تتألف لجنة سياسة مخاطر المجموعة من ثلاثة مديرين جميعهم غير تنفيذيين، بالإضافة إلى الرئيس التنفيذي "CEO" ورئيس إدارة مخاطر المجموعة "GCRO" (عضو غير منتخب)، ويترأسها خبير على درجة عالية من الخبرة والكفاءة، وهو ليس بمدير أو موظف لدى المجموعة. تتم إدارة واجبات ومسؤوليات لجنة سياسة مخاطر المجموعة من خلال ميثاق رسمي موافق عليه ليطمأنى مع أفضل الممارسات. لقد تم تأسيس لجنة سياسة مخاطر المجموعة خلال ٢٠١٠، وقد قامت باجتماعات خلال العام تماشيا مع نظامها الأساسي.

لجنة التدقيق والرقابة المالية "AGC"

تتكون لجنة التدقيق والرقابة المالية من عضو مستقل وعضوين يمثلان مجلس إدارة المصرف. لدى اللجنة المسؤولية الكاملة عن الإشراف على الأعمال الإدارية المتعلقة بالإجراءات المحاسبية والتقارير المالية والرقابة الداخلية والتقييد بالقوانين والتشريعات ومناقشة صحة البيانات المالية للمصرف ومدى دقة الإيضاحات بالنسبة للمساهمين ومراجعة أداء واستقلالية المدققين الداخليين والخارجيين ورفع التوجيهات والتوصيات للمجلس حول الإجراءات الأفضل من حيث الأداء الإداري للمجموعة. إن مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق محددة بميثاق رسمي موافق عليه.

- يرفع قسم التدقيق الداخلي "IAD" التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق والرقابة المالية في المجلس والذي يقدم مصادقة مستقلة عن مدى تطبيق سياسات وإجراءات المخاطر للوحدات التشغيلية بالإضافة إلى تقرير دوري لتقييم فعالية وكفاية وظيفة إدارة المخاطر في المصرف.
- وظيفة إدارة المخاطر مستقلة عن الوحدات التشغيلية الأخرى ويقوم برئاستها رئيس إدارة مخاطر المجموعة الذي يرفع تقاريره مباشرة إلى الرئيس التنفيذي.

يعي المصرف أهمية خلق والحفاظ على وعي مستمر للمخاطر في المؤسسة. إن إدارة جميع أنواع المخاطر متضمنة بعمق في المصرف كجزء رئيسي من كفاءة جميع الموظفين. لتعزيز هذه الميزة، يركز المصرف على أهمية إدراج سياسات وإجراءات وممارسات مناسبة ورشيقة لإدارة المخاطر الرئيسية للمصرف.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,١ مقدمة (تتمة)

٤٣,١,٢ مجموعة إدارة المخاطر "RMG"

إن لجنة إدارة المخاطر هي لجنة مستقلة تعمل بصورة مقربة من الإدارات الأخرى، حيث إنها تعمل على دعم أنشطتها وحماية مخاطر المصرف في نفس الوقت. إن الأهداف الرئيسية لمجموعة إدارة المخاطر التي يرأسها رئيس إدارة مخاطر المجموعة هي كالآتي:

- التحقق من التزام الأفراد والمجموعة بالقواعد والسياسات.
- وضع أدوات مراقبة معقولة (عمليات وأجهزة)
- الموافقة على عمليات تمويل الأفراد والتمويل التجاري ضمن الصلاحيات المفوضة.
- التحقق من الالتزام بالتوجيهات والقوانين المحلية، بما في ذلك الصادرة عن المصرف المركزي، وبازل ٢، إلخ.
- المحافظة على العلاقات العامة مع أجهزة التنظيم المحلية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

ترفع التقارير إلى رئيس إدارة مخاطر المجموعة من أفراد رئيسيين ومحكمين ومؤهلين يقومون بإدارة مجالات محددة لخبراء المخاطر من بينهم رئيس الائتمان ورئيس مخاطر السوق ورئيس مخاطر المستهلكين ورئيس المؤسسة المالية والخدمات المصرفية ورئيس مخاطر البنوك الخاصة ورئيس المخاطر التشغيلية ورئيس مخاطر العمارة، ويتم دعم كل منهم حسب الاقتضاء من قبل الأفراد والأنظمة.

تشكلت "وحدة إدارة استرداد الأصول" خلال السنة السابقة وتابعت أعمالها عام ٢٠١١ وهي مؤلفة من منخصصين في الاسترداد الدورية. هذه الوحدة هي وحدة متخصصة شكلت خصيصاً لإدارة العلاقات الضعيفة مع الشركات والبنوك الخاصة والتي تعاني من صعوبات في الوفاء بالتزاماتها تجاه المصرف. إن هذه الوحدة مدعومة بشكل مناسب بالموارد ذات الخبرة الخاصة ومجموعة من المهارات المطلوبة لتحقيق إدارة فعالة لهذا النوع من العلاقات.

بازل ٢ عملية تقييم كفاية رأس المال "ICAAP"

أصدر المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٩، إشعار رقم ٢٧/٢٠٠٩ بالنسبة إلى تطبيقات بازل ٢ وتسليم التقرير الداخلي لعملية تقييم كفاية رأس المال وتم تسليمه في موعده، وتم أيضاً تسليم التقرير الثاني في مارس ٢٠١١، وحظي بالتقدير لشموليته ومستوي إعداده. إن المصرف ملتزم بتطبيق كامل متطلبات المصرف المركزي في غضون المهلة المحددة. بالإضافة إلى ذلك، أجري تحليل مفصل للفجوة من أجل تحديد الوضع الراهن للمصرف من خلال الشروط اللازمة لتحقيق تصنيف ائتماني داخلي أساسي كما هو مفصل في تعميم المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٧/٢٠٠٩. وقدمت النتائج رسمياً إلى المجلس جنباً إلى جنب مع خطة مفصلة تهدف إلى تحقيق الامتثال الكامل في التاريخ المستهدف. وقد وافق المجلس لاحقاً على ذلك. استمر تنفيذ برنامج بازل ٢ للتصنيف الائتماني الداخلي الأساسي في الربع الثاني من ٢٠١٠ وسيسمتر في النصف الأول من ٢٠١٢، تحت قيادة مدير وفريق برنامج بازل ٢ المخصص. وكما في نهاية عام ٢٠١١، كان البرنامج في الموعد المحدد تماماً ويسير بشكل جيد، مما يدل على التزام المصرف التام بالامتثال الكامل لمتطلبات التعميم. إن هذا البرنامج، وبصرف النظر عن تلبية متطلبات المنظم، يستمر بتعزيز القدرة على إدارة المخاطر في المصرف ويقويها.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,١ مقدمة (تتمة)

٤٣,١,٢ مجموعة إدارة مخاطر المجموعة (تتمة)

لجنة الموجودات والمطلوبات "ALCO"

إن عملية إدارة الموجودات والمطلوبات "ALM" هي عملية تخطيط وشراء وتوجيه تدفق النقد في المؤسسة. إن الهدف الأساسي من هذه العملية هو إنتاج إيرادات كافية ومستقرة تعمل على بناء حقوق المساهمين ضمن مخاطر أعمال محددة وبشكل ثابت مع مرور الوقت. إن لدى المصرف سياسة محددة جيداً لإدارة الموجودات والمطلوبات، ومن واجبها تحديد هدف وعمل ووظيفة لجنة الموجودات والمطلوبات. تدور هذه العملية حول لجنة الموجودات والمطلوبات، وهي الجهاز الذي يحمل مسؤولية اتخاذ القرارات الاستراتيجية لإدارة المخاطر المتعلقة ببيان المركز المالي. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي تتكون من الإدارة العليا للمصرف بما فيها الرئيس التنفيذي بالاجتماع مرة في الشهر. تم تبني واعتماد عدد من السياسات من برنامج بازل خلال السنة.

لجنة الائتمان

يتم اعتماد جميع عروض أعمال المتعاملين من خلال لجنة مخولة من قبل لجنة تنفيذ استراتيجية المجموعة عبر الرئيس التنفيذي. تعمل لجنة الائتمان على اعتماد جميع الحدود التمويلية في ضمن الحدود الممنوحة من المجلس. تتكون اللجنة من مسؤولين في الإدارة بما فيهم الرئيس التنفيذي. إن عملية اعتماد عرض أعمال المتعاملين والحدود المتاحة للجنة يتم تعريفها بشكل مفصل في دليل سياسات وإجراءات الائتمان للمصرف بحيث تتضمن عدة متطلبات يجب اتباعها عند الدخول بعلاقة مع أي متعامل للمصرف وتقييم للمخاطر المتعلقة به.

٤٣,١,٣ قياس المخاطر وأنظمة إصدار التقارير

من أجل المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة فعالة، فإن وحدة إدارة المحافظ والسياسات و وحدة وإدارة الائتمان على علاقة وثيقة بتنظيم المخاطر وتوثيق السياسات المتعلقة بالمخاطر والائتمان في وحدات الأعمال الأخرى. بالإضافة إلى ذلك المحافظة والالتزام بموافقة المسؤولين في وحدات الائتمان بالسياسات المتعلقة بالمخاطر في وحدات الأعمال الأخرى في نطاق وحدة إدارة المحافظ.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,١ مقدمة (تتمة)

٤٣,١,٣ قياس المخاطر وأنظمة إصدار التقارير (تتمة)

تشتمل المسؤوليات المحددة على:

- إعداد تقارير المحافظ بناءً على مؤشرات مختلفة كتركز المحافظ حسب القطاع الجغرافي أو الإقتصادي والمنتجات ومعدلات المخاطر ومؤشرات أخرى تستخدم في تحليل وإدارة جودة المحافظ بصورة عامة.
- مراقبة سلامة وتوافق المعلومات المشتملة على معدلات المخاطر والخسائر وإجمالي الإنكشاف وصيانة قاعدة بيانات الخسائر المركزية للتحكم وتحليل الخسائر.
- وضع وتقديم القيم المناسبة للعوامل المتغيرة لتستخدم في حساب الخسائر المتوقعة ومتطلبات الإقتصاد الرأسمالي.
- التوحيد وتوحيد معلومات إدارة المحافظ والتقارير لاستخدام المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة.
- تأسيس وإدارة أدوات تحذيرية مبكرة للتعرف على مشاكل المخاطر الجديدة.

يتم إصدار تقرير شهري عن مخاطر الصناعات والمتعاملين والمخاطر الجغرافية. تحدد الإدارة العليا المخصصات المناسبة لخسائر التمويلات بصورة شهرية.

على جميع المستويات في المصرف، يتم إعداد تقارير المخاطر المصممة خصيصاً وتوزيعها من أجل ضمان وصول المعلومات الضرورية الشاملة والحديثة إلى جميع أقسام العمل.

يقوم المصرف بالحصول على ضمانات لأجل تخفيض مخاطر الائتمان.

٤٣,١,٤ تركيز المخاطر

تنشأ تركيزات المخاطر عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لها سمات اقتصادية مماثلة قد يجعل عندها القابلية لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركيزات في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المصرف نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

يسعى المصرف إلى إدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال توزيع أنشطة التمويل لتفادي تركيزات المخاطر غير المناسبة عند أفراد أو مجموعات من المتعاملين في صناعة أو قطاع أعمال معين. كما تحصل الإدارة على الضمانات عند اللزوم.

إن تفاصيل محتويات محفظة التمويلات مبينة ضمن الإيضاحين (١٨) و(١٩).

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,١ مقدمة (تتمة)

٤٣,١,٥ الخزينة

إن الخزينة مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المصرف والهيكل المالي الشامل للمصرف. وهي مسؤولة أيضاً بصورة رئيسية عن التمويل ومخاطر السيولة للمصرف.

٤٣,١,٦ مجموعة التدقيق الداخلي

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر في المصرف دورياً من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يقوم بفحص دقة الإجراءات وكيفية تقيد المصرف بها. تناقش مجموعة التدقيق الداخلي نتائج كل التقييمات مع الإدارة وتنقل كل النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق. يقوم رئيس مجموعة التدقيق الداخلي بإرسال التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق لضمان استقلاليته وموضوعيته في جميع عمليات التدقيق التي تتم داخل المصرف.

٤٣,٢ مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد الأطراف لعقود الادوات المالية بالوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. يحاُول المصرف ضبط مخاطر الائتمان من خلال استخدام السوق المستهدف عالي التركيز الذي يعرف مع من سيتعامل المصرف من منظور بيان المخاطر، واستخدام معايير قبول المخاطر التي تحدد نوع وحجم المخاطر التي يستعد المصرف لتحملها مع كل طرف مقابل، ومراقبة احتمالية التعرض لمخاطر الائتمان والحد من التركيز على التعامل مع أطراف محددة، والاستمرار في تقييم القدرة الائتمانية للأطراف الأخرى. بالإضافة إلى متابعة حدود الائتمان، يقوم المصرف بإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة المتاجرة عن طريق الدخول في اتفاقيات التسوية وترتيبات الضمان مع الأطراف الأخرى حسب ما تقتضيه الحالة للحد من فترة التعرض للمخاطر. وقد يقوم المصرف في بعض الحالات بإلغاء معاملات أو توزيعها على أطراف أخرى لتخفيض مخاطر الائتمان.

قام المصرف بتأسيس عملية مراجعة لنوعية الائتمان لتقديم تعريف مبكر عن التغيرات الممكنة في الكفاءة الائتمانية للأطراف المقابلة وتشمل مراجعات الضمانات الدورية. إن عملية مراجعة نوعية الائتمان تسمح للمصرف بإجراء تقييم للخسارة المحتملة كنتيجة للمخاطر التي يتعرض لها والقيام بإجراء تصحيحي.

جميع التعرضات الائتمانية التجارية يتم تصنيفها على أساس محلل تقييم المخاطر "موديز" الذي ينظر إليه كمقياس عالمي. خلال السنة تم إضافة عدد من طرق التصنيف بما يتناسب مع متطلبات بازل ٢. تم أيضاً تعريف طريقة تقييم التسهيلات. تعرضات المستهلك يتم تقييمها باستعمال مبدأ جماعي كما هو مطلب من بازل ٢.

مخاطر الالتزامات المتعلقة بالائتمان

يقوم المصرف بتوفير خطابات ضمان لعملائه والتي قد تتطلب قيام المصرف بسداد المدفوعات بالنيابة عنهم. يتم تحصيل هذه المدفوعات من المتعاملين بناءً على شروط خطابات الضمان. تعرض هذه المدفوعات للمصرف لمخاطر مماثلة لمخاطر التمويلات ويتم تخفيضها بنفس العمليات والسياسات الرقابية.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,١ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بدون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات وتعزيزات ائتمانية

يظهر الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي الموحد. إن الحد الأقصى للتعرض موضح بإجمالي المبلغ بدون الأخذ بالحسبان استخدام اتفاقيات المقاصة الإطارية واتفاقيات الرهن.

إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١١ ألف درهم	إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١٠ ألف درهم	إيضاحات
٢,٩٠٦,٣٨٢	٢,٥١٥,٣٧١	١٦ أرصدة ووكالات لدى مصارف ومؤسسات مالية إسلامية أخرى
١٣,٠١٣,٨٥٢	٥,٣٤٦,٣١٢	١٧ مرابحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
٢٤,٥٨٠,١١١	٢٥,٥٨٢,٦٩٨	١٨ مرابحة وتمويلات إسلامية أخرى
٢٥,٦٤٩,١٧١	٢٦,٢٥٨,٨٤٩	١٩ تمويلات إجارة
١,١٤٥,٧٤٦	١,٣٦٤,٨١١	استثمارات
٣٧٢,٧٤١	٤٦٥,٣٦٨	موجودات أخرى
٦٧,٦٦٨,٠٠٣	٦١,٥٣٣,٤٠٩	
٨,٢٥٤,٩٥٨	١١,١٠٩,١٧٠	٣٧ مطلوبات محتملة
٢,٠٤٧,٣٩٦	١,٢٩٣,٨٥٨	التزامات
١٠,٣٠٢,٣٥٤	١٢,٤٠٣,٠٢٨	الإجمالي
٧٧,٩٧٠,٣٥٧	٧٣,٩٣٦,٤٣٧	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

٤٣,٢,٢ تركيز مخاطر الائتمان

يتم إدارة تركيز مخاطر الائتمان حسب المتعامل / الطرف المقابل وحسب المنطقة الجغرافية وقطاع الصناعات. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ بلغت قيمة أكبر خمس تعرضات ائتمان مبلغ ٥,٢٨٠,١٠٧ ألف درهم (٢٠١٠: ٥,٦٠٦,٧٥٢ ألف درهم) قبل احتساب الضمانات أو أي تعزيزات ائتمانية أخرى.

توزع الموجودات والمطلوبات للمجموعة حسب المنطقة الجغرافية للأطراف المقابلة.

مصرف أبوظبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١١

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,٢ تركيز مخاطر الائتمان (تتمة)

إن توزيع الموجودات المالية للمجموعة حسب المنطقة الجغرافية هو كالاتي:

الأرصدة والوكالات							
لدى مصارف اسلامية	مؤسسات مالية أخرى	مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية	مربحة وتمويلات إسلامية أخرى	تمويلات إجارة	استثمارات	موجودات أخرى	مجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١١							
١,٥٠٤,٨٣٦	٤,٤١٠,٨١١	٢٤,٤٢٧,٣١٤	٢٥,٤٣٩,١٢٨	٩٠٣,٥٥٣	٤٦٥,٣٦٨	٥٧,١٥١,٠١٠	الإمارات العربية المتحدة
٥,٤٤٩	٢٢٩,٩٤٣	٧٥٩,٢٠٢	١٥,٦٧٠	٣٢٣,٦٣٦	-	١,٣٣٣,٩٠٠	الشرق الأوسط
٣٥,٨٧٤	٥٤٨,٣٢٢	٣٦٣,٣٨٢	-	-	-	٩٤٧,٥٧٨	أوروبا
٩٦٩,٢١٢	١٥٧,٢٣٦	٣٢,٨٠٠	٨٠٤,٠٥١	١٣٧,٦٢٢	-	٢,١٠٠,٩٢١	أخرى
إجمالي الموجودات							
٢,٥١٥,٣٧١	٥,٣٤٦,٣١٢	٢٥,٥٨٢,٦٩٨	٢٦,٢٥٨,٨٤٩	١,٣٦٤,٨١١	٤٦٥,٣٦٨	٦١,٥٣٣,٤٠٩	الخاضعة لمخاطر الائتمان
٣١ ديسمبر ٢٠١٠							
٢,٢٦٤,٠٩٦	١٢,١٩٣,١٢٥	٢٣,٣٨٧,٨٨١	٢٤,٧٧٤,٨٦٠	٨١١,٥٧٤	٣٧٢,٧٤١	٦٣,٨٠٤,٢٧٧	الإمارات العربية المتحدة
٤,٥٠٩	٢٣٠,٢٧٠	٧٨٣,٦٥٦	٢٠,٨٩٠	٣١٣,٦٨٢	-	١,٣٥٣,٠٠٧	الشرق الأوسط
٣٤,٣٠٥	٣٦٧,٤٢١	٣٧٧,٧٥٧	-	-	-	٧٧٩,٤٨٣	أوروبا
٦٠٣,٤٧٢	٢٢٣,٠٣٦	٣٠,٨١٧	٨٥٣,٤٢١	٢٠,٤٩٠	-	١,٧٣١,٢٣٦	أخرى
إجمالي الموجودات							
٢,٩٠٦,٣٨٢	١٣,٠١٣,٨٥٢	٢٤,٥٨٠,١١١	٢٥,٦٤٩,١٧١	١,١٤٥,٧٤٦	٣٧٢,٧٤١	٦٧,٦٦٨,٠٠٣	الخاضعة لمخاطر الائتمان

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,٢ تركيز مخاطر الائتمان (تتمة)

إن توزيع الموجودات المالية للمجموعة حسب قطاع الصناعات هو كالتالي:

٢٠١٠ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	قطاع الصناعات
٧٨١,٠٨٤	٦٦١,٨٦٢	حكومة
٢,٢٦٣,٢٥٦	٢,٥٠٢,٥٢٩	القطاع العام
١٧,٤٧٥,٨٦١	٩,٢٧٦,٢٩٥	المؤسسات المالية
١,٥٩٨,٢٦٤	٣,٧٢٧,٥٥١	التجارة والصناعة
٧,٤٨٦,٦٩٧	٦,١٦٧,٠٣٥	البناء والعقارات
٥٢١,٢١٧	٤٨٤,١٧٧	الطاقة
٢٩,٩٨٩,٩٤٠	٣٠,٩٨٦,٦٤١	أفراد
٧,٥٥١,٦٨٤	٧,٧٢٧,٣١٩	أخرى
<u>٦٧,٦٦٨,٠٠٣</u>	<u>٦١,٥٣٣,٤٠٩</u>	إجمالي الموجودات الخاضعة لمخاطر الائتمان

٤٣,٢,٣ تقييم الانخفاض

من الاعتبارات الرئيسية لتقييم الانخفاض هي التخلف عن السداد بعد موعد استحقاق المبلغ الأصلي أو الربح مدة ٩٠ يوماً أو عندما تواجه الأطراف المقابلة صعوبات واضحة في التدفقات النقدية أو عندما ينخفض التصنيف الائتماني للأطراف المقابلة أو عندما تصبح الأطراف المقابلة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية. يتناول المصرف تقييم الانخفاض في منحنيين: تقسيم خسائر انخفاض الموجودات المالية فردياً وتقييم خسائر انخفاض الموجودات المالية جماعياً.

تقييم خسائر انخفاض الموجودات المالية فردياً

يحدد المصرف المخصصات المناسبة للتمويلات الفردية والهامة كلاً على حدة. يأخذ المصرف في عين الاعتبار الأمور التالية عند تقييم الانخفاض: استمرارية خطط عمل الأطراف المقابلة قدرتها على تحسين الأداء عند مواجهة صعوبات مالية، المبلغ المتوقع، وتسلمه والتوزيعات المتوقعة عن حدوث الإفلاس، توفر الدعم المالي والقيمة الصافية للضمان، ووقت التدفقات النقدية المتوقعة. يتم تقييم خسائر الانخفاض بشكل شهري إلا إذا توافرت ظروف تتطلب متابعة مستمرة.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,٣ تقييم الانخفاض

مخصصات انخفاض جماعية على الموجودات المالية.

يتم تقييم مخصصات انخفاض جماعية على خسائر التمويلات الغير هامة بصورة منفردة حيث أنه لا يتوفر دليل موضوعي على الانخفاض بصورة منفردة. يتم تقييم المخصصات عند تاريخ كل مركز مالي مع تقييم كل مجموعة على حده.

يأخذ التقييم الجماعي في عين الاعتبار احتمالية انخفاض القيمة للمجموعة حتى لو لم يتوافر الدليل الموضوعي على الانخفاض بصورة منفردة. يتم توقع خسائر الانخفاض عن طريق الأخذ بعين الاعتبار: الخسائر التاريخية للمجموعة، الأوضاع الاقتصادية الحالية، فترة التأخير المتوقعة بين احتمالية حدوث الخسائر وتقييم الانخفاض بصورة منفردة، والمتوقع تسلمه أو استرجاعه عن تحديد قيمة الانخفاض. تقوم إدارة الائتمان بتقييم مخصصات الانخفاض للتأكد من توافقها مع سياسة المصرف.

٤٣,٢,٤ الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

إن حجم ونوع الضمان المطلوب يعتمد على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. تطبق إرشادات موثقة بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم.

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي كالتالي:

- لمعاملات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعكوسة: النقد أو الأوراق المالية.
- للتمويل التجاري: الرسوم على الممتلكات العقارية والمخزون والمديونيات التجارية والأوراق المالية.
- التمويل الشخصي: رهن الأصول، رهن العقارات و تحويل الرواتب لصالح المصرف.

يحصل المصرف أيضاً على ضمانات من الشركات الأم من أجل منح تمويلات للشركات التابعة لها، لكن لم يتم إدراج عوائدها في الجدول أعلاه.

تراقب الإدارة القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية المذكورة وتراقب أيضاً القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض.

يقوم المصرف كذلك باستخدام اتفاقيات المقاصة الإطارية مع الأطراف الأخرى.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,٥ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية

إن نوعية الائتمان للموجودات المالية تدار من قبل المصرف باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية. يظهر الجدول أدناه نوعية الاعتماد حسب صنف الموجودات لأرصدة ووكالات لدى مصارف إسلامية ومؤسسات مالية أخرى، مرابحة ومضاربة مع مؤسسات مالية، مرابحة، إجارة وتمويلات إسلامية أخرى. استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني لدى المصرف.

٢٠١٠	٢٠١١	ما يعادل تصنيف موديز	
ألف درهم	ألف درهم		
			مخاطر قليلة
٢٦,١٧٧	٤,٣٩٤	Aaa	فئة الخطر تصنيف ١
١١,٣٧٩,٣٨٧	٤,٤٤٦,٧٨٩	Aa١-A٣	فئة الخطر تصنيف ٢ و ٣
٦,٩١٠,٥٩٢	٣,٦٣٥,٣٧٥	Baa١-Baa٣	فئة الخطر تصنيف ٤
٤٠,٣٨٨,٤١٦	٤٢,٤٣٤,٢٤٦	Ba١-B٣	فئة الخطر تصنيف ٥ و ٦
			مخاطر عادية
٣,٥٤٧,٧٠٨	٤,٥٤٤,٠٥٦	Caa١-Caa٣	فئة الخطر تصنيف ٧
			مخاطر مرتفعة
٣,٨٩٧,٢٣٦	٤,٦٣٨,٣٧٠		فئة الخطر تصنيف ٨,٩,١٠
<u>٦٦,١٤٩,٥١٦</u>	<u>٥٩,٧٠٣,٢٣٠</u>		

إن سياسة المصرف هي الحفاظ على تصنيفات دقيقة ومتناسقة للمخاطر عبر محفظة الائتمان. وهذا يسهل تركيز الإدارة على المخاطر المعمول بها والمقارنة بين مخاطر الائتمان في جميع خطوط الأعمال التجارية والمناطق الجغرافية والمنتجات. ويتم دعم نظام التصنيف من خلال مجموعة متنوعة من التحليلات المالية، جنباً إلى جنب مع معلومات السوق لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. تم إقتراح جميع تصنيفات المخاطر الداخلية لمختلف الفئات وتستمد وفقاً لسياسة المصرف في التصنيف. ويتم تقييم تصنيف المخاطر المسندة وتحديثها بانتظام. إن التقييم الموازي لشركة مودي يتعلق فقط ببعض التعرضات في كل فئة من فئات تصنيف المخاطر. وفقاً لمتطلبات بازل ٢، واستناداً إلى أفضل الأساليب المتبعة في القطاع تم خلال السنة إدراج عدد من طرق التقييم الجديدة المتعلقة بقطاعات عمل معينة.

تمويلات المرابحة، الإجارة والأخرى التي تم التفاوض حولها

بلغت قيمة التمويلات التي تم التفاوض حولها خلال سنة ٢٠١١ مبلغ ١,٣٢٢,٠٩٨ ألف درهماً (٢٠١٠: ٩١٩,٤٥٣ ألف درهماً).

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,٥ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية (تتمة)

تقوم المجموعة بقياس تعرضها للمخاطر الائتمانية بالرجوع إلى القيم المرحلة الإجمالية للموجودات المالية ناقصاً المبالغ المقاصة وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. تمثل القيم المرحلة للموجودات المالية أقصى تعرضات لمخاطر الائتمان/مخاطر أسعار الأسهم للمرابحة والمضاربة والإجارة وتمويلات إسلامية أخرى واستثمارات.

أرصدة وودائع الوكالة مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى		مرابحة ومضاربة مع مؤسسات مالية		مرابحة وتمويلات إسلامية أخرى		تمويلات إجارة		استثمارات	
٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠	٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٠
-	-	-	-	-	-	٦٢٥,٨٥٣	٦٩٧,٩٩١	٨٤٦,٦٢٧	١٢,٨٠٢
-	-	-	-	٩٥٢,٩٦٤	١,٢٧١,٠٨٨	٥٧٩,٢٤٧	٣٤٧,٣٧١	٩١,٨١٣	٩١,٨١٣
-	-	١٢٩,٨١١	١٢٩,٨١١	٧٨٩,٣٨٩	١,٠٨٠,٢٢٠	٢٣٧,٣٤١	١٨,٧٤٥	-	٩,٥٧١
-	-	٣١٦,٢٨٧	١٢٩,٨١١	٢,٣٦٨,٢٠٦	٢,٩٩٣,٩٨٠	١,٥١٤,٥٧٩	١,٢١٢,٧٤٣	١٠٤,٦١٥	١٦٩,٥٢٦
-	-	(١٩٠,٣١٠)	(١٢٩,٨١١)	(١,٦٠٨,٥٦٧)	(١,٨٢٩,٨٧٦)	(٤١٧,٤٨٥)	(٩٢,٧٧٩)	(٧٨,٠٤١)	(١٠٨,٣٩١)
-	-	١٢٥,٩٧٧	-	٧٥٩,٦٣٩	١,١٦٤,١٠٤	١,٠٩٧,٠٩٤	١,١١٩,٩٦٤	٢٦,٥٧٤	٦١,١٣٥
-	-	-	-	٨٧٧,٥٥٨	٢٢٠,٤٩٨	١,٤٣٨,١٨٥	١,١٢٥,٢٨٠	-	-
٢,٥١٥,٣٧١	٢,٩٠٦,٣٨٢	٥,٢١٦,٥٠١	١٢,٦٩٧,٥٦٥	٢١,٣٣٤,٣٤٧	٢٢,٣٦٨,٢٢٠	٢٣,٣٠٦,٠٨٥	٢٣,٣١١,١٤٨	١,٦٢٦,٠٣١	١,٥٧٨,٢٧٩
-	-	-	-	(٢٨٩,٠٢٣)	(٣٨٧,٢٦٣)	(٣٧٥,٥٨٢)	(٢٨٦,٣٢١)	-	-
٢,٥١٥,٣٧١	٢,٩٠٦,٣٨٢	٥,٢١٦,٥٠١	١٢,٨٢٣,٥٤٢	٢٢,٦٨٢,٥٢١	٢٣,٣٦٥,٥٥٩	٢٥,٤٦٥,٧٨٢	٢٥,٢٧٠,٠٧١	١,٦٥٢,٦٠٥	١,٦٣٩,٤١٤

خاضع لانخفاض القيمة بصورة فردية
تسهيلات متعثره
مشكوك في تحصيلها
خسائر

القيمة الإجمالية
مخصص محدد لانخفاض القيمة

مستحق الدفع وغير منخفضة
القيمة الإجمالية

غير مستحق الدفع أو منخفض

مخصص جماعي لانخفاض القيمة

الإجمالي - صافي

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,٥ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية (تتمة)

التحليل الزمني للمبالغ المتأخرة موضح أدناه:

التحليل الزمني للمبالغ المتأخرة ولكن غير المنخفضة

أقل من ٣٠ يوماً	٣١ - ٦٠ يوماً	٦١ - ٩٠ يوماً	أكثر من ٩٠ يوماً	إجمالي ألف درهم
٤٢,٢٦٤	١٦,١٩٥	١٧,٢٠٣	١٤٤,٨٣٦	٢٢٠,٤٩٨
٥١,٥٦٦	٣٨,٢١٤	١٧,٠٦٦	١,٣٣١,٣٣٩	١,٤٣٨,١٨٥
٩٣,٨٣٠	٥٤,٤٠٩	٣٤,٢٦٩	١,٤٧٦,١٧٥	١,٦٥٨,٦٨٣
٧,٦٧١	٥,٩٥٩	٣,٦٩٨	٨٦٠,٢٣٠	٨٧٧,٥٥٨
١٧,٦١٤	٢٤,٢١٩	٥٢,٨٩٢	١,٠٣٠,٥٥٥	١,١٢٥,٢٨٠
٢٥,٢٨٥	٣٠,١٧٨	٥٦,٥٩٠	١,٨٩٠,٧٨٥	٢,٠٠٢,٨٣٨

لمزيد من المعلومات المفصلة المتعلقة بمخصص خسائر الانخفاض على مرابحة وتمويلات إسلامية أخرى وتمويلات الإجارة يرجى الإطلاع على الإيضاحات ١٨, ١٩.

٤٣,٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. عند استحقاقها أو نتيجة حالات الضغط تنتج مخاطر السيولة من تدني درجة التصنيف الائتماني أو حدوث اضطرابات في الأسواق المالية مما قد يتسبب في نزوب مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد والبنود الممثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول. إن هذا يتضمن تقييم التدفقات النقدية المتوقعة ووجود ضمانات عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لتأمين تمويل إضافية إذا ما احتاج الأمر.

يحتفظ المصرف بمحفظة أصول متنوعة يمكن تسهيلها بسهولة في حال مواجهة مشاكل في التدفقات النقدية. كما يتمتع المصرف بموافقات ائتمان يمكنه استخدامها ليتمكن من الوفاء بالتزامات السيولة. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك المصرف ودائع إلزامية مع المصرف المركزي. يتم تقييم وضع السيولة وإدارته باستخدام عدة طرق، مع الأخذ بالاعتبار العوامل الضاغطة المتعلقة بالأسواق عامة وبالمصرف خاصة.

إن الجودة العالية لمحفظة الأصول يتضمن السيولة للمصرف. بالإضافة إلى سيولة المصرف و ودائع المتعاملين، تساعد المصرف على المحافظة على تدفقات نقدية ثابتة. حتى تحت الاحتمالات الأسوأ، باستطاعة المصرف الحصول على النقد اللازم للوفاء بمتطلبات المتعاملين والوفاء بالتزاماته.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

يستخدم المصرف الوسيلة الأساسية لعملية مراقبة السيولة والتي تكون بمقارنة الاستحقاقات، والتي تتم حسب مدة محددة وللعملات المختلفة. يتبع المصرف إجراءات محددة لمتابعة التراكمات السلبية للتدفقات النقدية على فترة زمنية محددة.

٤٣,٣,١ إدارة مخاطر السيولة

إن عملية إدارة مخاطر السيولة من قبل المجموعة ومتابعتها من قبل فريق منفصل من قسم خزانة المجموعة تتضمن الآتي:

- عمليات تحويل يومية، مدارة من خلال متابعات التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من أن المتطلبات سيتم الوفاء بها. إن هذا يتضمن متابعة التمويلات عندما تستحق للمصرف أو عند منح التمويلات للمتعاملين.
- الاحتفاظ بمحفظة أصول عالية السيولة والتي من الممكن تسيلها بسهولة للحماية من أية اضطرابات في التدفقات النقدية.
- إدارة معايير بيان المركز المالي حسب المتطلبات الداخلية والقانونية.
- إدارة تركيزات ومجموعات استحقاقات الديون.

٤٣,٣,٢ تحليل الموجودات والمطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول المبين أدناه قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المصرف لغاية تاريخ الاستحقاق التعاقدية.

٣١ ديسمبر ٢٠١١	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة	من سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	٦,٦٤٧,٤٤٥	٤,٥٥٩,٧٠٠	-	-	١١,٢٠٧,١٤٥
أرصدة ووكالات لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٢,٣٣١,٤١٣	١٨٣,٩٥٨	-	-	٢,٥١٥,٣٧١
مراجعة ومضاربة مع مؤسسات مالية	٣,٩٥٢,٩٨٠	٢٠٨,٨٤٦	٨١٩,٦٨٣	٢٣٤,٩٩٢	٥,٢١٦,٥٠١
مراجعة وتمويلات إسلامية أخرى	٣,٨٧٧,٣٢٨	٤,٤٧٦,٨٥٣	١١,٥٤٤,١٣٦	٣,٤٦٧,٢٤٢	٢٣,٣٦٥,٥٥٩
تمويلات الإجارة	١,٦٩٣,٣٨٧	٢,٩٤٧,٤٦٤	١٢,٥٨٢,١٣٥	٨,٢٤٢,٧٩٦	٢٥,٤٦٥,٧٨٢
استثمارات	٨٤٨,٩٨٥	٧٣,٨٢٧	٧٢٩,٧٩٣	-	١,٦٥٢,٦٠٥
إستثمارات في شركات زميلة	-	-	-	٨٥١,٥٠٣	٨٥١,٥٠٣
موجودات أخرى	٦٦,٥٧٤	٢٢٧,٦٢٥	١٠٥,٦٤٢	٥,٦٤٩	٤٠٥,٤٩٠
موجودات مالية	١٩,٤١٨,١١٢	١٢,٦٧٨,٢٧٣	٢٥,٧٨١,٣٨٩	١٢,٨٠٢,١٨٢	٧٠,٦٧٩,٩٥٦
موجودات غير مالية					٣,٦٥٥,١١٠
إجمالي الموجودات					٧٤,٣٣٥,٠٦٦
المطلوبات					
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية	١,٥٤٢,٢٠٢	٣٨٩,٢٢٤	-	-	١,٩٣١,٤٢٦
حسابات المودعين	٥٠,٢٨٥,٤٢٦	٤,٤١١,٤٠٣	٤٧٣,٤٥٤	١,٥٠٠	٥٥,١٧١,٧٨٣
مطلوبات أخرى	٨٢٧,٧٨٨	٥٨٨,٧٦٨	٤٤٦,٢٠١	-	١,٨٦٢,٧٥٧
رأس مال الوكالة - الشق الثاني	-	-	٢,٢٠٧,٤٠٨	-	٢,٢٠٧,٤٠٨
أدوات صكوك تمويلية	-	-	٤,٥٩٠,٦٢٥	-	٤,٥٩٠,٦٢٥
إجمالي المطلوبات	٥٢,٦٥٥,٤١٦	٥,٣٨٩,٣٩٥	٧,٧١٧,٦٨٨	١,٥٠٠	٦٥,٧٦٣,٩٩٩

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

٤٣,٣,٢ تحليل الموجودات والمطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة	من سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	٤,٥٠٠,٢٤٦	٩٠٠,٠٨٩	-	-	٥,٤٠٠,٣٣٥
أرصدة ووكالات لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٢,٦٥٢,٤٤٢	٢٥٣,٩٤٠	-	-	٢,٩٠٦,٣٨٢
مراوحة ومضاربة مع مؤسسات مالية	٩,٣٠٤,١٣٨	٣,٣٢٤,٣٣٤	٨٢,٩٧٤	١١٢,٠٩٦	١٢,٨٢٣,٥٤٢
مراوحة وتمويلات إسلامية أخرى	٢,٩٩٤,١٦٠	٣,٧٦٣,٠٢٨	١١,٢٩٦,٤٦٤	٤,٦٢٨,٨٦٩	٢٢,٦٨٢,٥٢١
تمويلات الإجارة	١,٧٦٠,٩٣٩	٣,٤٦٠,٦٥٤	١٣,٠١٨,٠٨٨	٧,٠٣٠,٣٩٠	٢٥,٢٧٠,٠٧١
استثمارات	٣٣٧,١٩٨	١٥٢,٦٣١	١,١٤٩,٥٨٥	-	١,٦٣٩,٤١٤
إستثمارات في شركات زميلة	-	-	-	٨٣٧,١٩٥	٨٣٧,١٩٥
موجودات أخرى	٢٢٢,٣٩١	١٨٣,٦٢٥	٣١,٢٤٣	٤,٥٦٢	٤٤١,٨٢١
موجودات مالية	٢١,٧٧١,٥١٤	١٢,٠٣٨,٣٠١	٢٥,٥٧٨,٣٥٤	١٢,٦١٣,١١٢	٧٢,٠٠١,٢٨١
موجودات غير مالية					٣,٢٥٦,٢٣٧
إجمالي الموجودات					٧٥,٢٥٧,٥١٨
المطلوبات					
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية	٥٠٠,٩٢٣	٣٩٠,٤٦٧	-	-	٨٩١,٣٩٠
حسابات المودعين	٥١,٨٦٠,١٦٠	٤,٤٣٣,٦٥٦	٢٢١,٧٢٩	١,٥٠٠	٥٦,٥١٧,٠٤٥
مطلوبات أخرى	٩٧٨,١١١	٦٦٥,٢٩٤	٤٤٨,٠٩٥	-	٢,٠٩١,٥٠٠
رأس مال وكالة - الشق الثاني	-	-	-	٢,٢٠٧,٤٠٨	٢,٢٠٧,٤٠٨
أدوات صكوك تمويلية	-	٢,٩٣٨,٠٠٠	٢,٥٠١,٥٢٣	-	٥,٤٣٩,٥٢٣
إجمالي المطلوبات	٥٣,٣٣٩,١٩٤	٨,٤٢٧,٤١٧	٣,١٧١,٣٤٧	٢,٢٠٨,٩٠٨	٦٧,١٤٦,٨٦٦

الجدول أدناه يلخص المطلوبات المالية حسب تاريخ الاستحقاق للمجموعة في تاريخ ٣١ ديسمبر متضمناً السداد والالتزامات التعاقدية غير المخصومة بما فيها التدفقات النقدية المتعلقة بسداد المبلغ الأساسي والأرباح المستحقة حتى تاريخ الاستحقاق.

٣١ ديسمبر ٢٠١١	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة	من سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
المطلوبات					
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية	١,٥٤٢,٩٥٥	٣٩٠,٠٣٥	-	-	١,٩٣٢,٩٩٠
حسابات المودعين	٥٠,٣٢٠,٤١٠	٤,٤٤٥,٣٣١	٤٨٦,٩٥٧	١,٩٥٧	٥٥,٢٥٤,٦٥٥
مطلوبات أخرى	٨٢٧,٧٨٨	٥٨٨,٧٦٨	٤٤٦,٢٠١	-	١,٨٦٢,٧٥٧
رأس مال وكالة - الشق الثاني	-	-	٢,٧٦٤,٧٧٩	-	٢,٧٦٤,٧٧٩
أدوات صكوك تمويلية	-	-	٥,٣٣٦,٠٩٨	-	٥,٣٣٦,٠٩٨
إجمالي المطلوبات	٥٢,٦٩١,١٥٣	٥,٤٢٤,١٣٤	٩,٠٣٤,٠٣٥	١,٩٥٧	٦٧,١٥١,٢٧٩

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

٤٣,٣,٢ تحليل الموجودات والمطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	أقل من ٣ أشهر	من ٣ إلى سنة	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
المطلوبات					
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية	٥٠٠,٩٧٣	٣٩٠,٧٥٤	-	-	٨٩١,٧٢٧
حسابات المودعين	٥١,٩٠٦,٦٢٦	٤,٥١٠,١٨٨	٢٣٢,٠١٤	٢,٠٠٢	٥٦,٦٥٠,٨٣٠
مطلوبات أخرى	٩٧٨,١١١	٦٦٥,٢٩٤	٤٤٨,٠٩٥	-	٢,٠٩١,٥٠٠
رأس مال وكالة - الشق الثاني	-	-	-	٢,٨٥٣,٠٧٥	٢,٨٥٣,٠٧٥
أدوات صكوك تمويلية	-	٢,٩٥٨,٠٤٢	٣,٤٥٩,٤٧٨	-	٦,٤١٧,٥٢٠
إجمالي المطلوبات	٥٣,٣٨٥,٧١٠	٨,٥٢٤,٢٧٨	٤,١٣٩,٥٨٧	٢,٨٥٥,٠٧٧	٦٨,٩٠٤,٦٥٢

إن الأدوات المالية في الجدول أعلاه تمثل التدفقات النقدية الإجمالية المخصصة. وقد يتم تسوية هذه المبالغ بالقيمة الإجمالية أو بالقيمة الصافية.

يعرض الجدول التالي انتهاء الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات والمطلوبات الطارئة للمصرف. تدرج عقود الضمانات المالية المصدرة بالقيمة القصوى للضمان في أقرب فترة يستدعي فيها الضمان.

٢٠١١	أقل من ٣ أشهر	من ٣ إلى سنة	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
المطلوبات الطارئة	٨,٦٠٥,٧٥٥	٢,٠٨٢,٩٦٩	٤١٧,٣٠٠	٣,١٤٦	١١,١٠٩,١٧٠
الالتزامات	٦٢,٥٨٥	١٥٢,٧٨٩	١,٧٦٠,٥١٩	-	١,٩٧٥,٨٩٣
الإجمالي	٨,٦٦٨,٣٤٠	٢,٢٣٥,٧٥٨	٢,١٧٧,٨١٩	٣,١٤٦	١٣,٠٨٥,٠٦٣
٢٠١٠					
المطلوبات الطارئة	٤,٦٨٨,٨٢٢	١,٦٨٠,٠٢٧	١,٨٨٦,١٠٩	-	٨,٢٥٤,٩٥٨
الالتزامات	٤١٢,٨١٠	٨٢١,٠٣٥	٦١٩,٨٤٣	-	١,٨٥٣,٦٨٨
الإجمالي	٥,١٠١,٦٣٢	٢,٥٠١,٠٦٢	٢,٥٠٥,٩٥٢	-	١٠,١٠٨,٦٤٦

لا يتوقع المصرف أن يتم سحب جميع المطلوبات الطارئة أو الالتزامات قبل انتهاء مدتها.

٤٣,٤ مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من تغيرات نسب الربح، أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. إن إدارة مخاطر السوق تحد من الخسائر المحتملة على الالتزامات القائمة والتي قد تنتج عن متغيرات غير متوقعة في نسب الأرباح، أسعار صرف العملات أو أسعار الأسهم. إن المجموعة معرضة لتنويع الأدوات المالية بما فيها الأسهم، العملات الأجنبية والسلع.

تولي المجموعة مخاطر السوق أولوية كبيرة. تستخدم المجموعة نماذج ملائمة وفقاً لما هو متعارف عليه في السوق لتقييم موائمتها وتنتقل بانتظام معلومات السوق لضبط مخاطر السوق.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٤ مخاطر السوق (تتمة)

إن آلية إدارة مخاطر السوق تتضمن العوامل التالية:

- تطبيق حدود معينة للتأكد من الالتزامات الخترة لا تتعدى حدود المخاطرة والتركز المحددة من قبل الإدارة العليا.
- تقييمات مستقلة حسب سعر السوق ومطابقة أرصدة الالتزامات ومتابعة إيقاف الخسائر للمتاجرة في الوقت المناسب.

لقد تم وضع الإجراءات وحدود للتداول للتأكد من أن المجموعة تطبق سياسة مخاطر السوق في معاملاتها اليومية. يتم مراجعة هذه الإجراءات بشكل منتظم للتأكد من أنها تتوافق مع سياسة المجموعة في إدارة المخاطر. ALCO تتأكد من أن عملية إدارة مخاطر السوق تبقى دائماً مجهزة بكوادر قادرة. كما تقوم المجموعة بالتقيد بمتطلبات المصرف المركزي.

٤٣,٤,١ مخاطر نسب الربح

تتكون مخاطر الربح من احتمال التغيير في نسب الربح وتأثيرها على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. إن المجموعة معرضة لمخاطر نسب الربح من احتمال عدم مطابقة التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات والأصول والأدوات الغير مدرجة في بيان المركز المالي التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة معينة. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر ضمن استراتيجياتها الخاصة بإدارة المخاطر.

نسبة الربح الفعلي للأداة المالية هو النسبة التي إذا استخرجت لحساب القيمة الحالية ينتج عنها القيمة الدفترية للأداة. وتعتبر النسبة تاريخية لأداة ذات نسبة ثابتة مقيمة بالتكلفة المطفأة ونسبة حالية لأداة مقيمة بالقيمة العادلة ذات معدل ربح متغير.

إن الجدول التالي يقدر مدى حساسية تغير محتمل في نسب الأرباح على بيان الدخل الموحد للمجموعة. إن حساسية بيان الدخل هو نتيجة لتغير محتمل (سواء كان زيادة أو نقص) في تغيرات نسبة الربح على صافي الربح خلال السنة، بناءً على موجودات أو مطلوبات مالية تحمل نسب ربح متغيرة ومدرجة بعملات مختلفة كما في ٣١ ديسمبر.

العملة	الزيادة في النقاط الأساسية ٢٠١١	حساسية الدخل على الموجودات والمطلوبات المالية ألف درهم	الزيادة في النقاط الأساسية ٢٠١٠	حساسية الدخل على الموجودات والمطلوبات المالية ألف درهم
درهم	٥٠	٧١,٤٨٧	٥٠	٨٠,٦٥٧
دولار أمريكي	٥٠	(٢٨,٠٥٠)	٥٠	(٦,٠٢١)
يورو	٥٠	٥١٦	٥٠	٨٢٥
عملات أخرى	٥٠	٩٣٦	٥٠	٥٥٩

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٤ مخاطر السوق (تتمة)

٤٣,٤,٢ مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات، مخاطر التغير في قيمة الأداة المالية نظراً للتغير في سعر صرف العملات الأجنبية. يوضح الجدول التالي العملات التي كان للمجموعة تعرض جوهري لها كما في ٣١ ديسمبر في موجوداته ومطلوباته المالية لغير المتاجرة والتدفقات النقدية المتوقعة. إن هذا التحليل يقدر نتيجة التغير في سعر صرف العملة الأجنبية مقابل الدرهم الإماراتي، مع الإبقاء على جميع المعطيات الأخرى ثابتة، على بيان الدخل الموحد (نتيجة التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية لغير المتاجرة ذات عملات أجنبية) وبيان حقوق المساهمين (نتيجة التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (سابقاً) إستثمارات متاحة للبيع) ذات عملات أجنبية في بيان الدخل الموحد) واستثمارات في شركات زميلة.

٢٠١١	% الزيادة في سعر العملة بالنسبة	التأثير على صافي الربح ألف درهم	التأثير على حقوق المساهمين ألف درهم
العملة			
دولار أمريكي	٥	(١١٦,٥٤٧)	٨,٢١٢
يورو	٥	(٣,٢١٦)	١,٨٢١
عملات أخرى	٥	٨,٠١٥	٣٥,١٥٤
٢٠١٠			
العملة			
دولار أمريكي	٥	(٦٧,٤١٤)	٣٣,٦٤٨
يورو	٥	(١,٨٩٩)	١,٦٢٠
عملات أخرى	٥	٥,٧٠٧	٣٧,٤٠٤

مصرف أبوظبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١١

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٤ مخاطر السوق (تتمة)

٤٣,٤,٢ مخاطر العملات (تتمة)

الجدول أدناه يبين تعرض المجموعة إلى العملات الأجنبية:

إجمالي ألف درهم	أخرى ألف درهم	جنيه استرليني ألف درهم	يورو ألف درهم	دولار أمريكي ألف درهم	درهم إماراتي ألف درهم	
٣١ ديسمبر ٢٠١١						
موجودات						
١١,٢٠٧,١٤٥	٢٤٤	٢٧	١٧٠	٢٧٩,٨٧٥	١٠,٩٢٦,٨٢٩	نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية
						الأرصدة ووكالات لدى مصارف
٢,٥١٥,٣٧١	١٨,١٣٦	٢,٧٦٤	٣٢,٧٤٦	٩٥٧,٣٢٥	١,٥٠٤,٤٠٠	إسلامية ومؤسسات مالية أخرى
٥,٢١٦,٥٠١	١٦٩,٧٥١	٢١٥,٠٦٩	٦٥٢,٦٤٤	٢,٦٧٨,٣٠٦	١,٥٠٠,٧٣١	مرايحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
٢٣,٣٦٥,٥٥٩	١	٨١٥	٨٦,٨٤٠	٢,٣٥٧,٦٩٧	٢٠,٩٢٠,٢٠٦	مرايحة وتمويلات إسلامية أخرى
٢٥,٤٦٥,٧٨٢	١٢,٤٦٤	—	—	٣,٨١٠,٥٢٧	٢١,٦٤٢,٧٩١	تمويلات إجارة
١,٦٥٢,٦٠٥	١٧,٩٨٩	—	١٠٢	٨٩٩,٥٩١	٧٣٤,٩٢٣	استثمارات
٨٥١,٥٠٣	٦٨٧,٥٥٨	—	٣٦,٣١٢	—	١٢٧,٦٣٣	إستثمارات في شركات زميلة
٤٠٥,٤٩٠	(٢٦,٩٥٤)	—	١,٧٤٠	١,٣٤٧,٥٣٨	(٩١٦,٨٣٤)	موجودات أخرى
٧٠,٦٧٩,٩٥٦	٨٧٩,١٨٩	٢١٨,٦٧٥	٨١٠,٥٥٤	١٢,٣٣٠,٨٥٩	٥٦,٤٤٠,٦٧٩	
=====	=====	=====	=====	=====	=====	
مطلوبات						
١,٩٣١,٤٢٦	١٢,٢٣٠	١٨٢,٥٨٢	٤١١,٨٢٧	٤٦٦,٦٩٦	٨٥٨,٠٩١	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية
٥٥,١٧١,٧٨٣	٣,٣٤١	٣٥,١٥٣	٣٥٥,٧٥٤	٩,١٤٦,٩٠٤	٤٥,٦٣٠,٦٣١	حسابات المودعين
١,٨٦٢,٧٥٧	٩٨٠	١٨٩	٧٠,٨٨٢	٢٩٣,٣٣٤	١,٤٩٧,٣٧٢	مطلوبات أخرى
٢,٢٠٧,٤٠٨	—	—	—	—	٢,٢٠٧,٤٠٨	رأس مال وكالة – الشق الثاني
٤,٥٩٠,٦٢٥	—	—	—	٤,٥٩٠,٦٢٥	—	أدوات صكوك تمويلية
٦٥,٧٦٣,٩٩٩	١٦,٥٥١	٢١٧,٩٢٤	٨٣٨,٤٦٣	١٤,٤٩٧,٥٥٩	٥٠,١٩٣,٥٠٢	
=====	=====	=====	=====	=====	=====	

مصرف أبوظبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١١

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٤ مخاطر السوق (تتمة)

٤٣,٤,٢ مخاطر العملات (تتمة)

إجمالي ألف درهم	أخرى ألف درهم	جنيه استرليني ألف درهم	يورو ألف درهم	دولار أمريكي ألف درهم	درهم إماراتي ألف درهم	
٣١ ديسمبر ٢٠١٠						
موجودات						
٥,٤٠٠,٣٣٥	٤٨	٢	٣٠	٢١٦,٨٨٧	٥,١٨٣,٣٦٨	نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية
						الأرصدة ووكالات لدى مصارف
٢,٩٠٦,٣٨٢	٦,٢٩٦	٢,٩٦٩	٣١,٠٢٨	١,١١١,١٥٨	١,٧٥٤,٩٣١	إسلامية ومؤسسات مالية أخرى
١٢,٨٢٣,٥٤٢	١١٢,٠٩٦	٢١٠,٥٧٩	١٦٧,٣٦١	٧,٥٧٤,٧٥٠	٤,٧٥٨,٧٥٦	مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
٢٢,٦٨٢,٥٢١	—	٢,٨٦٨	٨٨,٧١٩	١,٥٥٢,٧٤٠	٢١,٠٣٨,١٩٤	مربحة وتمويلات إسلامية أخرى
٢٥,٢٧٠,٠٧١	٥٣,٨٧١	—	—	٣,٨١٥,٨٣٨	٢١,٤٠٠,٣٦٢	تمويلات إجارة
١,٦٣٩,٤١٤	٦٠,٣٥٢	—	١٠٤	٩٩٣,٦٩٥	٥٨٥,٢٦٣	استثمارات
٨٣٧,١٩٥	٦٨٧,٥٥٨	—	٣٢,٣٠٠	—	١١٧,٣٣٧	إستثمارات في شركات زميلة
٤٤١,٨٢١	٨٣٠	—	٢٠,٣٧٠	٢٠١,٤١٣	٢١٩,٢٠٨	موجودات أخرى
٧٢,٠٠١,٢٨١	٩٢١,٠٥١	٢١٦,٤١٨	٣٣٩,٩١٢	١٥,٤٦٦,٤٨١	٥٥,٠٥٧,٤١٩	
=====	=====	=====	=====	=====	=====	
مطلوبات						
٨٩١,٣٩٠	٥٥,١٧٩	١٧٩,٩٣٧	٥٦,٠٦٥	٤٩٠,٣٥٠	١٠٩,٨٥٩	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية
٥٦,٥١٧,٠٤٥	١,٩٢١	٣٢,٧٨٠	٢٣٣,٨٩٠	٩,٩٠١,٣٧٠	٤٦,٣٤٧,٠٨٤	حسابات المودعين
٢,٠٩١,٥٠٠	٤٨	٥١	٨٨,٩٣٩	٣١٠,٥٦٢	١,٦٩١,٩٠٠	مطلوبات أخرى
٢,٢٠٧,٤٠٨	—	—	—	—	٢,٢٠٧,٤٠٨	رأس مال وكالة – الشق الثاني
٥,٤٣٩,٥٢٣	—	—	—	٥,٤٣٩,٥٢٣	—	أدوات صكوك تمويلية
٦٧,١٤٦,٨٦٦	٥٧,١٤٨	٢١٢,٧٦٨	٣٧٨,٨٩٤	١٦,١٤١,٨٠٥	٥٠,٣٥٦,٢٥١	
=====	=====	=====	=====	=====	=====	

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٤ مخاطر السوق (تتمة)

٤٣,٤,٣ مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم تمثل مخاطر انخفاض القيم العادلة للاستثمار في الأسهم كنتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم. تنشأ مخاطر التعرض لمخاطر الأسعار من محفظة الإستثمارات المدرجة المجموعة.

يوضح الجدول التالي حساسية بيان الدخل للمصرف في حالة حدوث أي تغييرات ممكنة على حساب الدخل الشامل الموحد. إن حساسية بيان الدخل تمثل تأثير التغييرات المفترضة في حقوق المساهمين المذكورة والمستخدم للمقارنة على القيم العادلة للاستثمارات الظاهرة على أساس القيمة العادلة ضمن بيان الدخل الشامل.

مستوى الزيادة	التأثير على الربح
بالمؤشرات السوقية %	الصافي
٢٠١١	ألف درهم

استثمارات بالقيمة العادلة من

خلال الربح والخسارة

سوق دبي للأوراق المالية

أخرى

١٠ ٢٦٢

يعرض الجدول التالي مدى التأثير على حقوق المساهمين (نتيجة التغير في القيم العادلة لأسعار الأسهم والتي هي عبارة عن استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (سابقاً: المتاحة للبيع) كما في ٣١ ديسمبر) من تغير محتمل في مؤشرات الأسهم، مع الإبقاء على جميع المعطيات الأخرى ثابتة.

مستوى الزيادة	التأثير على حقوق
بالمؤشرات السوقية %	الملكية
٢٠١١	ألف درهم

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل

الشامل الآخر

أخرى

١٠ ١,٥٥٣

مستوى الزيادة	التأثير على الربح	التأثير على حقوق
بالمؤشرات السوقية %	الصافي	الملكية
٢٠١٠	ألف درهم	ألف درهم

استثمارات لغرض المتاجرة

سوق أبوظبي للأوراق المالية

سوق دبي للأوراق المالية

١٠ ١٨٢

١٠ ٥١٠

استثمارات متاحة للبيع

أخرى

١٠ - ٥,٧٨٩

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٤ مخاطر السوق (تتمة)

٤٣,٤,٤ المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ من عدم ملائمة أو فشل الأنظمة الداخلية والأخطاء البشرية والاحتيال أو الأحداث الخارجية.

إن المصرف يقوم الآن بتطوير دليل مفصل للمخاطر التشغيلية والعمل على تفعيله، وذلك وفقاً لتوجيهات بازل ٢. إن الهدف من الدليل هو توضيح مهام ومسؤوليات الأشخاص والوحدات داخل المصرف والذين لهم دور في القيام بمختلف المهام المتعلقة بالمخاطر التشغيلية. كما يهدف الدليل إلى تعريف المخاطر التشغيلية ومراقبتها ومتابعتها. إن الأقسام الرئيسية في الدليل تتضمن توضيح العمليات وإنشاء مرجع للخسائر وتحديد مؤشرات المخاطر الأولية وتحليل المخاطر وإدارة المخاطر.

إن كل منتج جديد يخضع لعملية مراجعة المخاطر والموافقة عليه من قبل دائرة مستقلة عن صاحبة المنتج. إن أي تغييرات للمنتجات الحالية تخضع لنفس العملية. إن الوحدات العاملة في المصرف مسؤولة عن متابعة مخاطر التشغيل. إن إدارة هذه المخاطر تتم ضمن سياسة المصرف في إدارة مخاطر التشغيل. تتم إدارة مخاطر التشغيل بشكل يومي من خلال الرقابة الداخلية، وهي مدعومة بنظم تعمل على مراقبة المعاملات وعمل الإجراءات اللازمة لحفظ المعلومات من الضياع والتي هي خاضعة للاختبار والتقييم بشكل دوري.

٤٣,٥ إدارة رأس المال

يقوم المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة "المصرف المركزي" بمتابعة متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. أصدر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة تعميماً يحمل رقم ٤٠٠٤ / ٢٠٠٩ بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٠٩، يلزم المصارف العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة بالاحتفاظ بنسبة مخاطرة على الأصول بحد أدنى يبلغ ١٢% (٢٠١٠: ١٢%)، وإبقاء الشق الأول من رأس المال دون ٨% (٢٠١٠: ٨%) من مجموع الأصول الخاضعة للمخاطر. تقوم المجموعة بالمحافظة على نسب متطلبات رأس المال النظامي إلى مجموع مخاطر الموجودات المرجحة.

إن رأس المال القانوني للمجموعة مقسم إلى شقين:

- الشق الأول ويتضمن رأس المال العادي، أرباح محتجزة، احتياطي تحويل عملات، وحقوق الملكية غير المسيطرة بعد خصم الشهرة والأصول الغير ملموسة، وتعديلات نظامية أخرى تخص أجزاء تابعة لحقوق الملكية لكن تعامل بطريقة مختلفة لاحتساب كفاية رأس المال.
- الشق الثاني ويتضمن مطلوبات ثانوية ومخصص انخفاض جماعي للموجودات المالية (بازل ٢ فقط) وعنصر احتياطي القيمة العادلة والذي يخص أرباح غير محققة متعلقة باستثمارات مصنفة كمستحقة للبيع.

الهدف الأساسي لإدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من أن المجموعة تستوفي المتطلبات الخارجية لرأس المال وأن تبقى المجموعة تصنيف الائتمان لديها جيداً وتبقي معدلاتها الرأس مالية جيدة لدعم نشاطها التمويلي وزيادة القيمة الاستثمارية للمساهمين.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٥ إدارة رأس المال (تتمة)

المجموعة تدير بنيتها الرأس مالية وتعديلها حسب الأوضاع الاقتصادية والمخاطر في نشاطاتها. لإبقاء أو تعديل البنية الرأسمالية، يمكن للمجموعة أن تعدل قيمة الأرباح الموزعة على حاملي الأسهم أو إعادة جزء من رأس المال للمساهمين أو إصدار أدوات رأسمالية. لم يكن هناك تغير في الأهداف والسياسات والإجراءات مقارنة بالعام السابق بالنسبة للمجموعة ولنشاطاتها النظامية المستقلة.

أصدر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة إشعار رقم ٢٧ / ٢٠٠٩ بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٠٩ إلى جميع البنوك العاملة في الإمارات العربية المتحدة بضرورة تطبيق المنحى المعياري لبازل ٢. لقد أصدر المصرف المركزي تعليمات تطبيق المنحى المعياري لمخاطر الائتمان والسوق. بالنسبة للمخاطر التشغيلية فإن المصرف المركزي قد أعطى البنوك الخيار إما استخدام منحى المؤشرات الرئيسية أو المنحى المعياري ولقد اختار المصرف استخدام منحى المؤشرات الرئيسية.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لإشعار المصرف المركزي فإنه سيتم الإفصاح عن الدعامة ٣ لبازل ٢ في التقرير السنوي الصادر عن المصرف لسنة ٢٠١١.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٥ إدارة رأس المال (تتمة)

إن الجدول أدناه يلخص مكونات رأس المال النظامي والمعدلات للمجموعة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ و ٢٠١٠. خلال هاتين السنتين، استوفت الشركات الفردية ضمن المجموعة والمجموعة كل المتطلبات الخارجية لقوانين رأس المال.

بازل ٢		
٢٠١٠	٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	
		الشق الأول
		رأس المال
٢,٣٦٤,٧٠٦	٢,٣٦٤,٧٠٦	احتياطي قانوني
١,٧٥٤,٨٩٩	١,٧٥٥,٨٩٤	احتياطي عام
٤٤٣,١٨٢	٥٨٥,٩٢١	أرباح محتجزة
٩٨٤,٠٦٩	١,٣١١,٤٠٦	توزيعات أرباح مقترحة
٥١١,٧٨٣	٥٧٧,٥٤٦	أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية
٦,٨١٦	١,٠٢٨	صكوك الشق الأول
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	حقوق الملكية غير المسيطرة
٣,٠٧٥	٢,٦٠٩	
٨,٠٦٨,٥٣٠	٨,٥٩٩,١١٠	المجموع
		الشق الثاني
		رأس مال الوكالة – الشق الثاني
٢,٢٠٧,٤٠٨	٢,٢٠٧,٤٠٨	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة
(٩٢,٠٤٠)	(١٧١,٠٤٣)	مخصص انخفاض جماعي للموجودات المالية
٥٧٥,٣٤٤	٧٥٧,٣١٢	
٢,٦٩٠,٧١٢	٢,٧٩٣,٦٧٧	المجموع
١٠,٧٥٩,٢٤٢	١١,٣٩٢,٧٨٧	مجموع الشق الأول والثاني
(٨٣٧,١٩٥)	(٨٥١,٥٠٣)	خصومات من الشق الأول والثاني لرأس المال
٩,٩٢٢,٠٤٧	١٠,٥٤١,٢٨٤	مجموع أساس رأس المال
		معدل مخاطر الموجودات:
٥٨,٣٢٠,٩٠١	٥٦,١٣٧,٨٥٤	مخاطر الائتمان
١,٠٠٨,١٥٧	١,٢٤٠,٧٠٨	مخاطر السوق
٢,٥٦٥,١٧٧	٣,٢٤٧,٠٠٦	مخاطر العمليات
٦١,٨٩٤,٢٣٥	٦٠,٦٢٥,٥٦٨	مجموع معدل مخاطر الموجودات
		نسب رأس المال
١٦,٠٣%	١٧,٣٩%	مجموع رأس المال النظامي كنسبة إلى إجمالي مخاطر الموجودات المرجحة
١٣,٠٤%	١٤,١٨%	رأس مال من الشق الأول كنسبة من إجمالي مخاطر الموجودات المرجحة

٤٤ القيمة العادلة للأدوات المالية

الاستثمارات المدرجة - بالقيمة العادلة

تشتمل الاستثمارات المدرجة على استثمارات في أسهم وصكوك تقاس بالقيمة العادلة. أدرجت القيم العادلة لهذه الاستثمارات بناءً على الأسعار السوقية كما في ٣١ ديسمبر. بالنسبة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (سابقاً استثمارات متاحة للبيع)، لقد تم إدراج التأثير على تغير القيم العادلة المدرجة سابقاً كجزء من التغيرات المتراكمة في القيم العادلة في بيان حقوق المساهمين الموحد، من خلال بيان الدخل الشامل الموحد.

الاستثمارات الغير مدرجة - بالقيمة العادلة

تشتمل البيانات المالية الموحدة على استثمارات في صناديق غير مدرجة واستثمارات خاصة تم قياسها بالقيمة العادلة. تحدد القيم العادلة بالرجوع إلى نماذج التسعير المقبولة عموماً بناءً على تحليل التدفقات النقدية المخصومة وعلى أساس رسمة الإيرادات المستدامة. تحتوي نماذج التقييم على افتراضات غير مدعومة بأسعار ومعدلات السوق. لقد تم إدراج التأثير على تغير القيمة العادلة المدرجة سابقاً كجزء من التغيرات المتراكمة في القيم العادلة في بيان حقوق المساهمين الموحد، من خلال بيان الدخل الشامل الموحد.

في رأي الإدارة، إن القيم الدفترية المقدرة والقيم العادلة لتلك الموجودات والمطلوبات المالية الغير مدرجة بالقيمة العادلة في البيانات المالية الموحدة ليس بينها اختلاف جوهري (باستثناء الاستثمار في شركات زميلة (إيضاح ٢١) والاستثمارات المتاحة للبيع المدرجة بالتكلفة (إيضاح ٢٠))، لأن تلك الموجودات والمطلوبات المالية إما قصيرة الأجل بطبيعتها، أو في حالة الودائع وأصول التمويل يعاد تقييمها بشكل مستمر. فيما يلي تم الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة.

• القيم العادلة للاستثمارات - بالتكلفة المطفأة

٣١ ديسمبر ٢٠١١	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٤٢١,٥٢٥	٤٤٠,٤٠٩	=====

استثمارات بالتكلفة المطفأة - صكوك

(حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (إيضاح ٢٠))

٣١ ديسمبر ٢٠١٠	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
١٤١,٩٧١	١٣٥,٤٥٠	=====

استثمارات محتفظ بها للاستحقاق - صكوك

(حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ (إيضاح ٢٠))

• قياس القيمة العادلة المدرجة في بيان المركز المالي الموحد:

تستخدم المجموعة الهيكل التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، حسب طريقة التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المدرجة (غير المعدلة في أسواق ذات حركة نشطة لموجودات ومطلوبات مطابقة).
المستوى الثاني: طرق تقييم مبنية على أسس معلنة في أسواق التداول، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ولها تأثير جوهري على القيم العادلة المسجلة.
المستوى الثالث: طرق تقييم غير مبنية على أسس معلنة في أسواق التداول ولها تأثير جوهري على القيم العادلة المسجلة.

٤٤ القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يظهر الجدول التالي تحليل الأدوات المالية التي تم قياسها بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة، مصنفة إلى مجموعات من المستوى الأول إلى الثالث.

المستوى الأول ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١١			
موجودات مالية			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة			
استثمارات في أسهم			
صكوك			
٢,٦٢٥	-	-	٢,٦٢٥
٨٤٦,٣٦١	-	-	٨٤٦,٣٦١
٨٤٨,٩٨٦	-	-	٨٤٨,٩٨٦
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
استثمارات مدرجة:			
استثمارات أسهم			
١٦,٤٥٤	-	-	١٦,٤٥٤
استثمارات غير مدرجة			
استثمارات في صناديق مدارة			
استثمارات خاصة			
١٧٤,٧٢٣	١٧٤,٧٢٣	-	-
١٧٢,٠٣٣	١٧٢,٠٣٣	-	-
٣٤٦,٧٥٦	٣٤٦,٧٥٦	-	-
٣٦٣,٢١٠	٣٤٦,٧٥٦	-	١٦,٤٥٤
١٩,٥٧٨	-	١٩,٥٧٨	-
مطلوبات مالية			
البدائل الشرعية لمشتقات المبادلات المالية (إيضاح ٢٨)			
٣١ ديسمبر ٢٠١٠			
موجودات مالية			
استثمارات بغرض المتاجرة			
(حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩)			
استثمارات في أسهم			
صكوك			
٦,٩٢٠	-	-	٦,٩٢٠
٣٢٩,٣٥٣	-	-	٣٢٩,٣٥٣
٣٣٦,٢٧٣	-	-	٣٣٦,٢٧٣
استثمارات متاحة للبيع			
(حسب معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩)			
استثمارات مدرجة:			
استثمارات أسهم			
صكوك			
٥٨,٨١٧	-	-	٥٨,٨١٧
٦٠٤,٢٨٠	-	-	٦٠٤,٢٨٠
٦٦٣,٠٩٧	-	-	٦٦٣,٠٩٧
استثمارات غير مدرجة			
استثمارات في صناديق مدارة			
استثمارات خاصة			
١٤٠,١١٠	١٤٠,١١٠	-	-
٢٧٦,٥٤٩	٢٧٦,٥٤٩	-	-
٤١٦,٦٥٩	٤١٦,٦٥٩	-	-
١,٤١٦,٠٢٩	٤١٦,٦٥٩	-	٩٩٩,٣٧٠
٨,٦٤٢	-	٨,٦٤٢	-
مطلوبات مالية			
البدائل الشرعية لمشتقات المبادلات المالية (إيضاح ٢٨)			

لم يطرأ أية تحويل بين المستوى الأول والثاني والثالث خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

٤٤ القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يبين الجدول التالي المصالحة من مبلغ الإفتتاح والإختتام من الأصول المالية للمستوى الثالث الذي يتم تسجيلها بالقيمة العادلة.

٢٠١٠	٢٠١١	
ألف درهم	ألف درهم	
٣٩٣,٥٧٥	٤١٦,٦٥٩	كما في يناير
-	٢٧,٤٩٣	تعديل الإنتقال على إعتقاد المعيار الدولي لإعداد
٧٣,١٤٩	(٣٢,٢٢١)	التقارير المالية رقم ٩
(٢٣,٠٨١)	-	(صافي البيع) الشراء
(٢٦,٩٨٤)	(٦٥,١٧٥)	خسائر انخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع
		الخسائر المدرجة في حقوق المساهمين
٤١٦,٦٥٩	٣٤٦,٧٥٦	كما في ٣١ ديسمبر

٤٥ أحداث لاحقة

في ٩ يناير ٢٠١٢ اشترى البنك منزل في المملكة العربية السعودية بقيمة مساوية ٥٦,٠٠٠ ألف ريال سعودي (٥٤,٨٤٦ ألف درهم إماراتي). تمت الموافقة على عملية الشراء من قبل هيئة التشريع السعودية. توفر هذه العملية فرص لتوسع الأعمال وإنشاء أكثر الأعمال تأثيراً في المملكة العربية السعودية.

٤٦ أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف أرقام المقارنة التالية لتتوافق مع عرض السنة الحالي. لا تؤثر هذه التصنيفات على الأرباح السابقة أو حقوق مساهمي المجموعة.

تم إعادة تصنيف مبلغ بقيمة ٨٩,٥٢٢ ألف درهم من "موزع إله حسابات إستثمارية في مؤسسات مالية" إلى "موزع إلى حملة الصكوك ووديعة وكالة - الشق الثاني" في إيضاح ١٣ في البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي شركة مساهمة عامة

تقرير مجلس الإدارة
والبيانات المالية الموحدة
٣١ ديسمبر ٢٠١٢

المحتويات	رقم الصفحة
تقرير مجلس الإدارة	١
تقرير مدققي الحسابات المستقلين	٢
بيان الدخل الموحد	٣
بيان الدخل الشامل الموحد	٤
بيان المركز المالي الموحد	٥
بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد	٦
بيان التدفقات النقدية الموحد	٧
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة	٨ - ٨٩

**مصرف أبوظبي الإسلامي
شركة مساهمة عامة**

تقرير مجلس الإدارة
٣١ ديسمبر ٢٠١٢

يسر مجلس الإدارة تقديم تقريره مع البيانات المالية الموحدة لمصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة ("المصرف") والشركات التابعة له ("المجموعة") للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

التأسيس وتسجيل المكتب

تأسس المصرف في إمارة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة كشركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) ووفقاً للمرسوم الأميري رقم ٩ لسنة ١٩٩٧.

النشاط الأساسي

إن أعمال المصرف تتم وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، التي تحرم الربا، ووفقاً لعقود تأسيس الشركات التابعة للمجموعة.

أساس إعداد البيانات المالية الموحدة

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية كما تقرها هيئة فتوى ورقابة الشرعية للمجموعة ومتطلبات القانون الاتحادي رقم ٨ سنة ١٩٨٤ لدولة الإمارات العربية المتحدة (بصيغة معدلة).

ملاحظات مالية

بلغ صافي أرباح المجموعة لعام ٢٠١٢ رقماً قياسيًّا وهو ١,٢٠١,٢ مليون درهم (٢٠١١: ١,١٥٥,١ مليون درهم) بنمو ٤,٠%. أبرز النتائج المالية لكامل السنة هي كما يلي:

- صافي إيرادات المجموعة (مجموع صافي الدخل التشغيلي ناقص الموزع للموردين وحملة الصكوك) لعام ٢٠١٢ كان ٣,٥٦٥,٦ مليون درهم (٢٠١١: ٣,٤٢٥,٨ مليون درهم) بنمو ٤,١%.

- الربح التشغيلي للمجموعة ("هامش") لعام ٢٠١٢ ارتفع بنسبة ١,١% ليصل إلى ٢,٠٠٣,٦ مليون درهم (٢٠١١: ١,٩٧٦,٢ مليون درهم).

- مجموع المخصصات والانخفاضات لعام ٢٠١٢ بلغ ٨٠٢,٣ مليون درهم (٢٠١١: ٨٢١,١ مليون درهم)

- صافي الربح للمجموعة لعام ٢٠١٢ بلغ رقماً قياسيًّا وهو ١,٢٠١,٢ مليون درهم (٢٠١١: ١,١٥٥,١ مليون درهم) بنمو ٤,٠%.

- إن ربحية السهم للمجموعة ارتفعت إلى ٠,٤٥٧ درهم في عام ٢٠١٢ من ٠,٤٣٨ درهم في عام ٢٠١١.

- مجموع الموجودات كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ بلغ ٨٥,٧ مليار درهم (٢٠١١: ٧٤,٣ مليار درهم).

- صافي تمويلات العملاء (مراوحة، إجارة، وتمويلات إسلامية أخرى) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ بلغ ٥١,٢ مليار درهم (٢٠١١: ٤٨,٨ مليار درهم).

- كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، بلغت ودائع العملاء ٦١,٣ مليار درهم (٢٠١١: ٥٥,٢ مليار درهم).

أرباح موزعة مقترحة والاعتمادات المقترحة
اقترح مجلس الإدارة توزيعات مالية بقيمة ٢٥,٤٠ % من أرباح ٢٠١٢.
كذلك اقترح مجلس الإدارة الاعتمادات التالية من الأرباح المحتجزة:

ألف درهم

(٧٨٥)	تحويل إلى الاحتياطي القانوني
(١٥٣,١٠٩)	تحويل إلى الاحتياطي العام
(٤٠٠,٠٠٠)	تحويل إلى احتياطي مخاطر الائتمان
(٤,٤٥٠)	أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٢
(٦٠٠,٦١٦)	أرباح مقترح توزيعها للمساهمين للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٢
(١٢٠,٠٠٠)	الأرباح المدفوعة على صكوك الشق الأول - حكومة أبوظبي خلال السنة
(٣٧,٢٨١)	تكاليف إصدار صكوك الشق الأول خلال السنة
(٤,٢٠٠)	رسوم مجلس الإدارة المدفوعة للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

مجلس الإدارة

إن أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة هم:

رئيس مجلس الإدارة	١ سعادة/ جوعان عويضة سهيل الخيلي
نائب رئيس مجلس الإدارة	٢ خالد عبدالله نعمة خوري
عضو مجلس الإدارة	٣ خميس محمد بوهارون
عضو مجلس الإدارة	٤ جمعة خميس مغير الخيلي
عضو مجلس الإدارة	٥ رغيد نجيب الشنطي
عضو مجلس الإدارة	٦ الدكتور سامي علي العامري
عضو مجلس الإدارة	٧ عبدالله بن عقيدة المهيري

مدققي الحسابات

تم تعيين شركة إرنست ويونغ كمراقبي حسابات للمجموعة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢. إن شركة إرنست و يونغ مؤهلة لإعادة التعيين لعام ٢٠١٣ وقد أبدوا رغبتهم بذلك.

نيابة عن مجلس الإدارة
خالد عبدالله نعمة خوري
نائب رئيس مجلس الإدارة

٧ فبراير ٢٠١٣

أبوظبي

**مصرف أبوظبي الإسلامي
شركة مساهمة عامة**

البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٢

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لمصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة ("المصرف") والشركات التابعة له ("المجموعة")، والتي تتضمن بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وبيانات الدخل الموحد، الدخل الشامل الموحد، التغيرات في حقوق المساهمين الموحد والتدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والنصوص المطبقة من النظام الأساسي للمصرف وقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) وعن نظام الرقابة بشكل تراه الإدارة مناسباً لنتمكن من إعداد البيانات المالية الموحدة بصورة خالية من الأخطاء المادية سواء كان ذلك نتيجة لاحتياال أو خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة استناداً إلى أعمال تدقيقنا. لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الالتزام بمتطلبات آداب المهنة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية الموحدة خالية من أية أخطاء مادية.

يتضمن التدقيق القيام بالإجراءات للحصول على أدلة التدقيق حول المبالغ والإفصاحات الواردة في البيانات المالية الموحدة. إن الإجراءات المختارة تعتمد على تقدير مدققي الحسابات وتشمل تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية الموحدة سواء نتيجة لاحتياال أو خطأ. وعند تقييم هذه المخاطر، يأخذ المدقق بعين الاعتبار نظام الرقابة الداخلية المعني بإعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمصرف. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية الموحدة.

وباعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر لنا أساساً لرأينا.

الرأي

في رأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

كذلك نؤكد بأنه في رأينا، ان البيانات المالية الموحدة تتضمن، من جميع النواحي المادية، المتطلبات السارية المفعول لقانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) والنظام الأساسي للمصرف وإن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وإن البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة فيما يتعلق بالبيانات المالية الموحدة تتفق مع السجلات المحاسبية. لقد حصلنا على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) أو النظام الأساسي للمصرف على وجه قد يكون له تأثير مادي على نشاط المجموعة أو مركزها المالي.

حسن ل إرنست

بتوقيع:

ريتشارد ميتشيل

شريك

إرنست ويونغ

رقم القيد ٤٤٦

٧ فبراير ٢٠١٣

أبوظبي

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

بيان الدخل الموحد

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

٢٠١١	٢٠١٢	إيضاحات	
ألف درهم	ألف درهم		
١١٨,٢٣٦	٩٨,٥١٠		إيرادات التشغيل
			الدخل من المراجعة، المضاربة والوكالة مع مؤسسات مالية
			الدخل من المراجعة، المضاربة، الإجارة وتمويلات إسلامية
٣,٦٠٩,٤٠٠	٣,٦١٩,٤٥٧	٥	أخرى من العملاء
٨٦,٠٥٦	١٩٨,٢٠٧	٦	إيرادات استثمارات
١٧,٣٣٩	١٢,٢٤٧		الحصة من نتائج شركات زميلة وشركة ائتلاف
٤٢٩,٣٣٩	٣٩٥,٦٠٨	٧	إيرادات الرسوم والعمولات، صافي
٣٠,٠٨٣	٣٦,٧٦٠		إيرادات فروقات صرف عملات أجنبية
٧,٧٤٣	٧,٤٥٥	٨	الربح من استثمارات عقارية
٤,١٧٨	١,١٤٠	٩	الربح من استثمارات في عقارات قيد التطوير
٩,٩٢٦	٨,٩٤٥		إيرادات أخرى
<u>٤,٣١٢,٣٠٠</u>	<u>٤,٣٧٨,٣٢٩</u>		
			المصاريف التشغيلية
(٨٩٥,٧٣٥)	(٩٤١,١٠٢)	١٠	تكاليف الموظفين
(٤٦٢,٥٢٩)	(٥٠٤,٦٣٥)	١١	مصاريف عمومية وإدارية
(٩١,٣٩٠)	(١١٦,٣٢٣)	٢٥ و ٢٢	الاستهلاك
(٨٢١,٠٧٠)	(٨٠٢,٣٢٤)	١٢	مخصص الانخفاض، صافي
<u>(٢,٢٧٠,٧٢٤)</u>	<u>(٢,٣٦٤,٣٨٤)</u>		
٢,٠٤١,٥٧٦	٢,٠١٣,٩٤٥		الربح من التشغيل، قبل التوزيع للمودعين وحملة الصكوك
(٨٨٦,٤٨٥)	(٨١٢,٧١٣)	١٣	الموزع للمودعين وحملة الصكوك
<u>١,١٥٥,٠٩١</u>	<u>١,٢٠١,٢٣٢</u>		ربح السنة
			العائد إلى:
١,١٥٤,٩٦٩	١,١٩٩,٩٣١		مساهمي المصرف
١٢٢	١,٣٠١	٣٦	حقوق الملكية الغير مسيطرة
<u>١,١٥٥,٠٩١</u>	<u>١,٢٠١,٢٣٢</u>		
<u>٠,٤٣٨</u>	<u>٠,٤٥٧</u>	١٤	الربح الأساسي والمخفض على الأسهم العادية (درهم)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

بيان الدخل الشامل الموحد

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

٢٠١١	٢٠١٢	إيضاحات
ألف درهم	ألف درهم	
١,١٥٥,٠٩١	١,٢٠١,٢٣٢	ربح السنة
		الخسارة الشاملة الأخرى
		صافي الربح (الخسارة) من تقييم الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(٨٦,٦١٦)	٣٥,٤٦٦	٣٤
١٣,٧٦١	-	٢٥
(٤,٢٠٠)	(٤,٢٠٠)	٤١
(١,٣٢١)	(٨٣,١٢٠)	٣٤
١,٣٢١	(١,٨٨٠)	٣٤
-	(١,٩١٥)	٣٤
(١٠,٩٣٦)	(٧,٩٤٣)	٣٤
(٨٧,٩٩١)	(٦٣,٥٩٢)	الخسارة الشاملة الأخرى للسنة
١,٠٦٧,١٠٠	١,١٣٧,٦٤٠	إجمالي الدخل الشامل للسنة
=====	=====	
١,٠٦٦,٩٧٨	١,١٣٦,٣٣٩	العائد إلى:
١٢٢	١,٣٠١	مساهمي المصرف
١,٠٦٧,١٠٠	١,١٣٧,٦٤٠	حقوق الملكية الغير مسيطرة
=====	=====	

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

بيان المركز المالي الموحد

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

٢٠١١ آلف درهم	٢٠١٢ آلف درهم	إيضاحات	
١١,٢٠٧,١٤٥	١١,٢٨٦,٩٠٣	١٥	الموجودات
٢,٥١٥,٣٧١	٤,١٢١,٤٨٠	١٦	النقد وأرصدة لدى المصارف المركزية
٥,٢١٦,٥٠١	٩,٧٥٤,٩٣٧	١٧	الأرصدة و ودائع الوكالة لدى مصارف إسلامية
٢٣,٣٦٥,٥٥٩	٢٣,٩٥١,٧٧٧	١٨	ومؤسسات مالية أخرى
٢٥,٤٦٥,٧٨٢	٢٧,٢٤٤,٩٣٨	١٩	مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
١,٦٥٢,٦٠٥	٤,٢٥٥,١٤٨	٢٠	مربحة وتمويلات إسلامية أخرى
٨٥١,٥٠٣	٧٦٦,٠٢٥	٢١	تمويلات إجارة
١٥٥,٢٤٠	٣٠٦,١٧٤	٢٢	استثمارات
٩٦٦,٧٤٧	٨٣٧,٣٨١	٢٣	استثمارات في شركات زميلة وشركة ائتلاف
١,٩٦٤,٦٥٠	١,٩١٧,٩٤٣	٢٤	استثمارات عقارية
٩٧٣,٩٦٣	١,٢٢١,٨٤٩	٢٥	عقارات قيد التطوير
			موجودات أخرى
			ممتلكات ومعدات
٧٤,٣٣٥,٠٦٦	٨٥,٦٦٤,٥٥٥		إجمالي الموجودات
١,٩٣١,٤٢٦	٣,١٣٣,٨٩٣	٢٦	المطلوبات
٥٥,١٧١,٧٨٣	٦١,٣٢٦,١٤٧	٢٧	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية
١,٨٦٢,٧٥٧	١,٨٧٤,٣٢٣	٢٨	حسابات المودعين
٢,٢٠٧,٤٠٨	٢,٢٠٧,٤٠٨	٢٩	مطلوبات أخرى
٤,٥٩٠,٦٢٥	٤,٤٧٠,٩٠٢	٣٠	وديعة وكالة - الشق الثاني
			أدوات صكوك تمويلية
٦٥,٧٦٣,٩٩٩	٧٣,٠١٢,٦٧٣		إجمالي المطلوبات
٢,٣٦٤,٧٠٦	٢,٣٦٤,٧٠٦	٣١	حقوق المساهمين
١,٧٥٥,٨٩٤	١,٧٥٦,٦٧٩	٣٢	رأس المال
٥٨٥,٩٢١	٧٣٩,٠٣٠	٣٢	احتياطي قانوني
-	٤٠٠,٠٠٠	٣٢	احتياطي عام
١,٣١١,٤٠٦	١,١٨٩,٥١١	٣٣	احتياطي مخاطر الائتمان
٥٧٧,٥٤٦	٦٠٠,٦١٦	٣٣	أرباح محتجزة
١,٠٢٨	٤,٤٥٠	٣٣	أرباح مقترح توزيعها
(٢٨,٠٤٣)	(٨٦,٠٥٠)	٣٤	أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية
٢,٠٠٠,٠٠٠	٥,٦٢٩,١٦٥	٣٥	احتياطيات أخرى
			صكوك الشق الأول
٨,٥٦٨,٤٥٨	١٢,٥٩٨,١٠٧		مجموع حقوق المساهمين الخاص بمساهمي المصرف
٢,٦٠٩	٥٣,٧٧٥	٣٦	حقوق الملكية الغير مسيطرة
٨,٥٧١,٠٦٧	١٢,٦٥١,٨٨٢		إجمالي حقوق المساهمين
٧٤,٣٣٥,٠٦٦	٨٥,٦٦٤,٥٥٥		إجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين
١٤,٣٧٨,٩٢١	١٣,٢٧٢,٣٥١	٣٧	التزامات ومطلوبات طارئة



طراد م. محمود
الرئيس التنفيذي



خالد عبدالله نعمة خوري
نائب رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد
السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

العائد إلى مساهمي المصرف											
إيضاحات	رأس المال الف درهم	احتياطي قانوني الف درهم	احتياطي مخاطر الائتمان الف درهم	أرباح محتجزة الف درهم	أرباح مقترح توزيعها الف درهم	أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية الف درهم	احتياطيات أخرى الف درهم	صكوك الشق الأول ألف درهم	المجموع الف درهم	حقوق الملكية غير مسيطرة الف درهم	مجموع حقوق المساهمين الف درهم
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١١	٢,٣٦٤,٧٠٦	١,٧٥٤,٨٩٩	٤٤٣,١٨٢	١,٠٢٢,٣١٧	٥١١,٧٨٣	٦,٨١٦	٣٦,٣٧٦	٢,٠٠٠,٠٠٠	٨,١٤٠,٠٧٩	٣,٠٧٥	٨,١٤٣,١٥٤
أرباح السنة	-	-	-	١,١٥٤,٩٦٩	-	-	-	-	١,١٥٤,٩٦٩	١٢٢	١,١٥٥,٠٩١
الدخل الشامل الإجمالي	-	-	-	(٤,٢٠٠)	-	-	(٨٣,٧٩١)	-	(٨٧,٩٩١)	-	(٨٧,٩٩١)
خسارة من استبعاد استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	(١٩,٣٧٢)	-	-	١٩,٣٧٢	-	-	-	-
٣٤	-	-	-	(١٢٠,٠٠٠)	-	-	-	-	(١٢٠,٠٠٠)	-	(١٢٠,٠٠٠)
٣٥	-	-	-	-	(٥١١,٧٨٣)	-	-	-	(٥١١,٧٨٣)	(٥٨٨)	(٥١٢,٣٧١)
٣٣	-	-	-	-	-	(٦,٨١٦)	-	-	(٦,٨١٦)	-	(٦,٨١٦)
أرباح موزعة مدفوعة لجمعيات خيرية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٣٢	-	٩٩٥	١٤٢,٧٣٩	(١٤٣,٧٣٤)	-	-	-	-	-	-	-
محول إلى احتياطيات	-	-	-	(١,٠٢٨)	-	١,٠٢٨	-	-	-	-	-
أرباح موزعة نقدية مقترحة لجمعيات خيرية	-	-	-	(٥٧٧,٥٤٦)	٥٧٧,٥٤٦	-	-	-	-	-	-
٣٣	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٢	٢,٣٦٤,٧٠٦	١,٧٥٥,٨٩٤	٥٨٥,٩٢١	١,٣١١,٤٠٦	٥٧٧,٥٤٦	١,٠٢٨	(٢٨,٠٤٣)	٢,٠٠٠,٠٠٠	٨,٥٦٨,٤٥٨	٢,٦٠٩	٨,٥٧١,٠٦٧
أرباح السنة	-	-	-	١,١٩٩,٩٣١	-	-	-	-	١,١٩٩,٩٣١	١,٣٠١	١,٢٠١,٢٣٢
الدخل الشامل الإجمالي	-	-	-	(٤,٢٠٠)	-	-	(٥٩,٣٩٢)	-	(٦٣,٥٩٢)	-	(٦٣,٥٩٢)
خسارة من استبعاد استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	(١,٣٨٥)	-	-	١,٣٨٥	-	-	-	-
٣٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٣٥	-	-	-	(٣٧,٢٨١)	-	-	-	-	(٣٧,٢٨١)	-	(٣٧,٢٨١)
٣٥	-	-	-	(١٢٠,٠٠٠)	-	-	-	-	(١٢٠,٠٠٠)	-	(١٢٠,٠٠٠)
٣٥	-	-	-	-	(٥٧٧,٥٤٦)	-	-	-	(٥٧٧,٥٤٦)	-	(٥٧٧,٥٤٦)
٣٣	-	-	-	-	-	(١,٠٢٨)	-	-	(١,٠٢٨)	-	(١,٠٢٨)
أرباح موزعة مدفوعة لجمعيات خيرية	-	-	-	(١٥٣,٨٩٤)	-	-	-	-	-	-	-
٣٢	-	٧٨٥	١٥٣,١٠٩	(٤٠٠,٠٠٠)	-	-	-	-	-	-	-
محول إلى احتياطيات	-	-	-	٤٠٠,٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-
٣٢	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٤٥	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤٩,٨٦٥	٤٩,٨٦٥
أرباح موزعة نقدية مقترحة لجمعيات خيرية	-	-	-	(٤,٤٥٠)	-	٤,٤٥٠	-	-	-	-	-
٣٣	-	-	-	(٦٠٠,٦١٦)	٦٠٠,٦١٦	-	-	-	-	-	-
أرباح موزعة نقدية مقترحة للمساهمين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٢,٣٦٤,٧٠٦	١,٧٥٦,٦٧٩	٧٣٩,٠٣٠	١,١٨٩,٥١١	٦٠٠,٦١٦	٤,٤٥٠	(٨٦,٠٥٠)	٥,٦٢٩,١٦٥	١٢,٥٩٨,١٠٧	٥٣,٧٧٥	١٢,٦٥١,٨٨٢

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

مصرف أبوظبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

بيان التدفقات النقدية الموحد

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

٢٠١١	٢٠١٢	إيضاحات	الأنشطة التشغيلية
ألف درهم	ألف درهم		
١,١٥٥,٠٩١	١,٢٠١,٢٣٢		الربح للفترة
			تعديلات للبنود التالية:
٥,٧٩٣	٩,٢٧٨	٢٢	استهلاك استثمارات عقارية
٨٥,٥٩٧	١٠٧,٠٤٥	٢٥	استهلاك ممتلكات ومعدات
(١٧,٣٣٩)	(١٢,٢٤٧)		الحصة من نتائج شركات زميلة وشركة ائتلاف
(٢٢٩)	(٥,٣١٨)	٦	إيرادات الأرباح الموزعة
(٣٨,٢١٧)	(٢٦,٣٢١)	٦	أرباح محققة من بيع استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
٨,٤٥١	(١٥,٨٢١)	٦	(ربح) خسارة غير محققة من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
(٤٧)	١٠,٦٨٧		خسارة (ربح) من استبعاد ممتلكات ومعدات
٨٢١,٠٧٠	٨٠٢,٣٢٤	١٢	مخصص الانخفاض، صافي
-	(٤٤,٣٢٨)	٦	ربح من استبعاد استثمار في شركة زميلة
٧٣	٣٣١	٨	خسارة من بيع استثمارات عقارية
(٤,٢٨٣)	(١,١٤٠)	٩	ربح من بيع عقارات قيد التطوير
٢,٠١٥,٩٦٠	٢,٠٢٥,٧٢٢		الأرباح التشغيلية قبل التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(٣,٦٥٩,٦١١)	١,٤٥١,٩٧٢		قيض (شراء) شهادات إيداع إسلامية
٦٩,٩٨٢	٢٦,٥٦٢		النقص في الأرصدة وودائع الوكالة لدى مصارف إسلامية ومؤسسات مالية أخرى
٢,٢٧٤,٨٨٩	١٩,٠٣٢		النقص في المراجعة والمضاربة مع المؤسسات المالية
(١,٠١٥,٢٧٦)	(٧٧٧,٦٨٤)		الزيادة في المراجعة وتمويلات إسلامية أخرى
(٦٠٩,٦٧٨)	(٢,١٤٤,٩٧٨)		الزيادة في تمويل الإجارة
(٢,٠١٨,٦٠١)	(٣,٦٣١,٦٢٥)		شراء استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
١,٩٩٤,٠٣٠	٣,٤٠٧,٠٦٤		متحصلات من بيع استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
(٢٨٦,٢١٤)	(١٧٧,٣٧٦)		الزيادة في الموجودات الأخرى
(١,٢٤٣)	(٣٨٩,٢٢٤)		النقص في المبالغ المستحقة لمؤسسات مالية
(١,٣٤٣,٩٤١)	٦,١٥٣,٧٨٢		الزيادة (النقص) في حسابات المودعين
(٢٨٥,٥٥٧)	(٢٠,٩٢٣)		النقص في مطلوبات أخرى
(٢,٨٦٥,٢٦٠)	٦,١٦٢,٣٢٤		النقد من (المستخدم في) العمليات
(٤,٢٠٠)	(٤,٢٠٠)	٤١	مكافآت مدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة
(٢,٨٦٩,٤٦٠)	٦,١٥٨,١٢٤		صافي النقد من (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
			الأنشطة الاستثمارية
٢٢٩	٥,٣١٨	٦	توزيعات أرباح متحصلة
(١١,٠١٨)	(٤٨,١٧٧)		شراء استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٣٧,٠٩٢	١٢,٥٠٩		متحصلات من بيع استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
(٤٠,٤١٩)	(٢,٣٨٧,٩١٠)		شراء استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
-	٣٦,٧٢٥		استرداد متحصلات من استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة
-	٥١,٥٣٥	٢١	متحصلات من استبعاد استثمار في شركة زميلة
١,٧١٠	٤,٤٩٧	٢١	توزيعات أرباح متحصلة من شركة زميلة
٢٤٨	٦,٤٣٨	٨	متحصلات من بيع استثمارات عقارية
(١٦,٤٤٧)	(٤,٢٤٦)	٢٣	إضافات إلى عقارات قيد التطوير
١٠,٩٨٩	٣,٦٤٩	٩	متحصلات من بيع عقارات قيد التطوير
(٢٣٥,٤٥١)	(٣٦٤,٥٢٢)		شراء ممتلكات ومعدات
١,٢٩٥	-		متحصلات من استبعاد ممتلكات ومعدات
(٢٥١,٧٧٢)	(٢,٦٨٤,١٨٤)		صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية
			الأنشطة التمويلية
-	٣,٦٢٩,١٦٥	٣٥	إصدار صكوك الشق الأول
-	(٣٧,٢٨١)	٣٥	تكاليف إصدار صكوك الشق الأول
(١٢٠,٠٠٠)	(١٢٠,٠٠٠)	٣٥	أرباح مدفوعة لصكوك الشق الأول لحكومة أبوظبي
٢٥٢,٨٥٢	(١١٩,٧٢٣)	٣٠	(إعادة شراء) متحصلات من صكوك - الإصدار الثاني
(٢,٩٣٨,٠٠٠)	-		إعادة شراء صكوك - الإصدار الأول
١,٨٣٦,٢٥٠	-	٣٠	متحصلات من إصدار صكوك - الإصدار الثالث/ الإصدار الثاني
(٤٧٣,٣٠٩)	(٥٦٢,٨٤٥)		توزيعات أرباح مدفوعة
(١,٤٤٢,٢٠٧)	٢,٧٨٩,٣١٦		صافي النقد من (المستخدم في) الأنشطة التمويلية
(٤,٥٦٣,٤٣٩)	٦,٢٦٣,٢٥٦		الزيادة (النقص) في النقدية وشبه النقدية
١٥,٩٥٥,٩٠٣	١١,٣٩٢,٤٦٤		النقدية وشبه النقدية كما في ١ يناير
١١,٣٩٢,٤٦٤	١٧,٦٥٥,٧٢٠	٤٠	النقدية وشبه النقدية كما في ٣١ ديسمبر

إن التدفقات النقدية التشغيلية من الربح على أرصدة وودائع الوكالة لدى المصارف الإسلامية ومؤسسات مالية أخرى، المراجعة والمضاربة مع المؤسسات المالية، تمويل العملاء، الصكوك الإسلامية وودائع العملاء، هي كما يلي:

الأرباح المستلمة	٣,٥٠١,٢٤٦	٣,٤٤٤,٥٠٢
الأرباح المدفوعة للمودعين وحاملي الصكوك	٧٢٦,١٠٩	٨٨٤,٩٢٣

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٤٥ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

١ الوضع القانوني والأنشطة الرئيسية

تأسس مصرف أبوظبي الإسلامي - ش م ع ("المصرف") في إمارة أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة كشركة مساهمة عامة ذات مسؤولية محدودة طبقاً لأحكام قانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لسنة ١٩٨٤ (وتعديلاته) ووفقاً للمرسوم الأميري رقم ٩ لسنة ١٩٩٧.

يقوم المصرف وشركاته التابعة ("المجموعة") بتقديم جميع الخدمات المصرفية، التمويلية والاستثمارية من خلال أدوات مالية متنوعة مثل المراقبة، الاستصناع، المضاربة، المشاركة، الإجارة، الوكالة والصكوك وأدوات أخرى. إن أعمال المصرف تتم وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، التي تحرم الربا، ووفقاً لعقود تأسيس الشركات التابعة للمجموعة.

بالإضافة إلى المكتب الرئيسي في أبوظبي، يمتلك المصرف ٧٥ فرع في دولة الإمارات العربية المتحدة وفرنسين في العراق والسودان بالإضافة إلى شركات تابعة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة. إن هذه البيانات المالية الموحدة تتضمن نشاطات المكتب الرئيسي للمصرف، الفروع والشركات التابعة.

إن عنوان المكتب الرئيسي المسجل للمصرف هو ص.ب. ٣١٣، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

تم اعتماد إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة من قبل مجلس الإدارة في ٧ فبراير ٢٠١٣.

٢ تعريفات

المصطلحات التالية هي المستخدمة في البيانات المالية الموحدة وتعريفاتها محددة كالآتي:

المراقبة

هي عقد تباع المجموعة بموجبه للمتعامل أصلاً عينياً أو سلعة أو سهما مملوكاً لها وفي حيازتها (حقيقة أو حكماً) وذلك مقابل ثمن بيع يتكون من تكلفة الشراء وهامش ربح متفق عليه.

الاستصناع

هو عقد بين المجموعة (الصانع) والمتعامل (المستصنع) تباع بموجبه عيناً تصنعها له بحيث يتفقان على مواصفاتها الدقيقة وثمان البيع وأجله وتاريخ التسليم، وتكون الصناعة والمواد اللازمة على المجموعة. تقوم المجموعة بتطوير (صناعة) العين محل عقد الاستصناع بنفسها أو من خلال مقاول تتعاقد معه ومن ثم تقوم بتسليمها للمتعامل بنفس المواصفات المتفق عليها في تاريخ التسليم المتفق عليه.

الإجارة

عقد تؤجر المجموعة (المؤجر) بموجبه للمتعامل (المستأجر) أصلاً عينياً (أو خدمة) معيناً بذاته (تمتلكه المجموعة أو استأجرته) أو موصوفاً في الذمة، لمدة معلومة ومقابل أقساط إيجار محددة، وقد تنتهي الإجارة لأصل عيني بتمليك المستأجر الأصل المؤجر بتعاقد مستقل ناقل للملكية.

القرض الحسن

القرض الحسن هو تمويل من غير ربح يهدف لتمكين المقترض من استخدام الأموال لفترة معينة على أن يقوم بسداد نفس مبلغ القرض عند أجل القرض بدون أخذ أي ربح أو أي مقابل على ذلك القرض.

٢ تعريفات (تتمة)

المشاركة

هي عقد بين المجموعة والمتعامل يساهمان بموجبه في مشروع استثماري معين، قائم أو جديد، أو في ملكية أصل معين، إما بصفة مستمرة أو لفترة محدودة تتخذ المجموعة خلالها عدة ترتيبات مع المتعامل لتتبع له أجزاء من حصتها في المشروع بشكل تدريجي إلى أن تنتهي بتملك المتعامل لمحل المشاركة بشكل كامل (المشاركة المتناقصة). يتم اقتسام الأرباح حسب العقد المبرم بين الطرفين ويتحملان الخسارة بنسبة حصصهما في رأس مال المشاركة.

المضاربة

هي عقد بين المجموعة والمتعامل بحيث يقدم بموجبه أحد الطرفين (رب المال) مبلغاً معيناً من المال ويقوم الطرف الآخر (المضارب) باستثماره في مشروع أو نشاط معين ويزرع الربح بين الطرفين حسب الحصص المتفق عليها في العقد، ويتحمل المضارب الخسارة في حالة التعدي أو التقصير و/أو مخالفة أي من شروط عقد المضاربة، وإلا فهي على رب المال.

الوكالة

هي عقد بين المجموعة والمتعامل بحيث يقدم أحد الطرفين (الأصيل - الموكل) للآخر (الوكيل) مبلغاً من المال ويوكل باستثماره حسب شروط وبنود محددة وتكون عمولة الوكيل محدّدة بمبلغ مقطوع وقد يضاف إليها ما زاد عن نسبة محددة من الربح المتوقع كريح تحفيزي للوكيل على حسن الأداء. يتحمل الوكيل الخسارة في حالة التعدي أو التقصير أو مخالفة أي من شروط وبنود عقد الوكالة، وإلا فهي على الأصيل.

الصكوك

وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أصل معين (مؤجر، أو سيؤجر سواء كان قائماً أو موصوفاً في المستقبل) أو في ملكية حقوق مترتبة على بيع أصل قائم بعد أن يتملكه حملة الصكوك، أو في ملكية سلعة مترتبة في الذمة، أو في ملكية مشروعات تدار على أساس المضاربة أو الشركة، وفي كل هذه الحالات يكون حملة الصكوك مالكيين لحصصهم الشائعة من الأصول المؤجرة، أو من الحقوق أو السلع المترتبة في الذمة، أو من أصول مشروعات الشركة أو المضاربة.

٣ أساس الإعداد

٣.١.أ افادة التقيد

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، وأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية كما تقرها هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمجموعة ومتطلبات القانون الاتحادي رقم ٨ سنة ١٩٨٤ لدولة الإمارات العربية المتحدة (بصيغة معدلة).

٣.١.ب العرف المحاسبي

تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية فيما عدا الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، والبدائل الشرعية للمشتقات المالية والتي تم قياسها بقيمتها العادلة والأرض التي تم إدراجها بالقيمة المعاد تقييمها.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة بدينار إماراتي (الدرهم) وهي العملة التي يتداول بها المصرف. لقد تم عرض المبلغ لأقرب ألف، إلا إذا تم الإشارة إلى غير ذلك.

٣ أساس الإعداد (تتمة)

ج.٣.١ أساس توحيد البيانات المالية

تتكون البيانات المالية الموحدة من البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له التالية:

النشاط	بلد المنشأ	نسبة الشراكة ٢٠١٢	٢٠١١
شركة أبوظبي الإسلامي للأوراق المالية ذ.م.م.		٩٥%	٩٥%
شركة بروج العقارية ذ.م.م.		١٠٠%	١٠٠%
أديب انفست ١		١٠٠%	١٠٠%
شركة كوادز للخدمات ذ.م.م.		١٠٠%	١٠٠%
بيت التفسيط السعودي		٥١%	-
أديب (المملكة المتحدة) ليمتد		١٠٠%	-
أديب صكوك كومباني ليمتد *		-	-
أديب صكوك كومباني II ليمتد *		-	-
أديب كابيتال انفست I ليمتد *		-	-
خدمات الوساطة في الأسهم	الإمارات العربية المتحدة		
استثمارات في العقارات	الإمارات العربية المتحدة		
خدمات الوساطة في الأسهم	بي في أي		
تزويد القوى العاملة	الإمارات العربية المتحدة		
تمويل الأفراد	المملكة العربية السعودية		
الخدمات المصرفية الإسلامية	المملكة المتحدة		
شركة ذات غرض خاص	جزر الكيمان		
شركة ذات غرض خاص	جزر الكيمان		
شركة ذات غرض خاص	جزر الكيمان		

* ليس لدى المصرف أي عقد مباشر في أديب صكوك كومباني ليمتد، أديب صكوك كومباني II ليمتد أو أديب كابيتال انفست I ليمتد، وتعتبر هذه الشركات تابعة بحكم سيطرة المصرف على عملياتها.

إن الشركة التابعة هي شركة يمكن للمصرف أن يمارس عليها السيطرة، بشكل مباشر أو غير مباشر، بمتابعة إجراءاتها المالية والعملية للاستفادة من نشاطها. تتضمن البيانات المالية الموحدة عمليات الشركات التابعة التي يسيطر عليها المصرف. يتم توحيد الشركات التابعة عند تاريخ الاستحواذ، وهو التاريخ الذي يصبح للمجموعة قدرة السيطرة على هذه الشركات. يتم التوقف عن توحيد الشركات التابعة في التاريخ الذي تتوقف القدرة على هذه السيطرة.

تم إعداد البيانات المالية للشركات التابعة في تواريخ متوافقة مع تلك التي يتبعها المصرف وباستخدام سياسات محاسبية متوافقة. تم استبعاد جميع الأرصدة، المعاملات، الإيرادات والمصروفات، والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات بين شركات المجموعة.

تمثل حقوق الملكية الغير مسيطرة الحصة الغير مملوكة من قبل المصرف في صافي الأرباح والخسائر وصافي الموجودات للشركات التابعة ويتم إدراجها منفصلة في بيان الدخل الموحد وفي بيان المركز المالي الموحد ضمن حقوق المساهمين منفصلة عن حقوق مساهمي المصرف.

٣.٢ التغييرات في السياسات المحاسبية

إن السياسات المحاسبية المعتمدة متوافقة مع تلك السياسات المستخدمة في السنة المالية السابقة فيما عدا المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وتفسيرات لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية المطبقة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٢:

- معيار المحاسبة الدولي رقم ١٢: ضرائب الإيرادات (معدل) - ضرائب مؤجلة: استرداد الموجودات الضمنية
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١: تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى (المعدل) التضخم الحاد وإلغاء التواريخ الثابتة للجهات التي تطبق المعايير للمرة الأولى
- المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية : الإفصاحات - متطلبات الإفصاح عن الاستبعاد المحسنة

٣ أساس الإعداد (تتمة)

٣,٢ التغييرات في السياسات المحاسبية (تتمة)

ان اعتماد هذه المعايير والتفسيرات هو كما يلي:

معييار المحاسبة الدولي رقم ١٢: ضرائب الإيرادات (معدل) - ضرائب مؤجلة: استرداد الموجودات الضمنية يوضح التعديل كيفية تحديد الضرائب المؤجلة على الإستثمارات في الممتلكات المقاسة بالقيمة العادلة. يدخل التعديل إفتراض قابل للطعن أن الضريبة المؤجلة على الإستثمارات في الممتلكات المقاسة بالقيمة العادلة وفقاً لمعييار المحاسبة الدولي رقم ٤٠ يجب تحديدها على أساس أن القيمة المدرجة للإستثمار سيتم إستعادتها من خلال عملية البيع. بالإضافة لذلك، ينص التعديل أن الضرائب المؤجلة على الأصول الغير معرضة للإستهلاك التي يتم قياسها حسب مبدأ إعادة التقييم وفقاً لمعييار المحاسبة الدولي رقم ١٦ يتم قياسها بناءً على أساس بيع الأصل المتعلق. إن التعديل فعال للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٢ وليس له تأثير على المركز المالي للمجموعة أو أدائها أو إفصاحاتها.

المعييار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١: تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لأول مرة (المعدل) التضخم الحاد وإلغاء التواريخ الثابتة للجهات التي تطبق المعايير للمرة الأولى يقدم مجلس معايير المحاسبة الدولية إرشادات حول كيفية قيام الشركة بإعادة عرض المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للبيانات المالية عندما تتوقف عملتها عن التعرض للتضخم. إن التعديل فعال للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠١١. ليس للتعديل أي تأثير على المجموعة.

المعييار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧ الأدوات المالية: الإفصاحات - متطلبات الإفصاح عن الاستبعاد المحسنة يتطلب التعديل إفصاحات إضافية عن الموجودات المالية التي تم نقلها ولكن لم يتم شطبها لتمكين مستخدمي البيانات المالية للمجموعة استيعاب العلاقة بين هذه الموجودات التي لم يتم شطبها والمطلوبات المرتبطة بها. بالإضافة لذلك، يتطلب التعديل إدراج إفصاحات عن العلاقة المستمرة المتعلقة بالموجودات المشطوبة بهدف تمكين المستخدمين من تقييم طبيعة المخاطر المتعلقة باستمرار علاقة الشركة في هذه الموجودات المشطوبة. إن التعديل فعال للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يوليو ٢٠١١. ليس لدى المجموعة أي موجودات تحمل هذه الخصائص، وبالتالي فإنه ليس لديها أي تأثير على البيانات المالية.

٣,٣ المعايير الصادرة والتي لم تدخل بعد حيز التنفيذ

إن المعايير الصادرة / المعدلة والتي لم تدخل بعد حيز التنفيذ حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، والتي لم تقم المجموعة بتطبيقها عند قيامها بتحضير هذه البيانات المالية الموحدة، هي الآتية:

معييار المحاسبة الدولي رقم ١: عرض القوائم المالية - عرض بنود بيان الدخل الشامل الآخر - ١ يوليو ٢٠١٢

تعمل تعديلات هذا المعيار على تغيير تصنيف البنود المدرجة في بيان الدخل الشامل الآخر. يجب عرض العناصر، التي يمكن تصنيفها (أو إعادة تصنيفها) إلى أرباح أو خسائر في فترة مستقبلية محددة (مثال على ذلك عند الاستبعاد أو التسوية) بشكل منفصل عن الأدوات التي لا يتم إعادة تصنيفها أبداً.

٣ أساس الإعداد (تتمة)

٣,٣ المعايير الصادرة والتي لم تدخل بعد حيز التنفيذ (تتمة)

معييار المحاسبة الدولي رقم ١٩: مكافآت الموظفين (التعديلات) - ١ يناير ٢٠١٣
أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية عدة تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم ١٩. تتفاوت التعديلات من تغييرات جوهريّة مثل حذف نهج الممر ومفهوم العوائد المتوقعة على الأصول، إلى ما هو توضيح بسيط ومجرد إعادة صياغة.

معييار المحاسبة الدولي رقم ٢٧: البيانات المالية المفصلة (معدل في ٢٠١١) - ١ يناير ٢٠١٣
كنتيجة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة رقم ١٠ و ١٢، إنحصرت مجال تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧ ليتعلّق بمحاسبة الشركات التابعة، والشركات ذات السيطرة المشتركة والشركات الزميلة في بيانات مالية منفصلة. لا يقوم المصرف بعرض بيانات مالية منفصلة.

معييار المحاسبة الدولي رقم ٢٨: الأدوات المالية: الاستثمار في الشركات الزميلة وشركات الائتلاف ("Joint venture") (معدل في ٢٠١١) - ١ يناير ٢٠١٣
كنتيجة لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الجديدة رقم ١١ و ١٢ تم إعادة تسمية معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨ إلى معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٨: الاستثمار في الشركات الزميلة وشركات الائتلاف، الذي يصف تطبيق طريقة حقوق الملكية لحساب الاستثمارات في شركات الائتلاف بالإضافة إلى الشركات الزميلة.

معييار المحاسبة الدولي رقم ٣٢: المقاصّة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية - ١ يناير ٢٠١٤
توضح هذه التعديلات مفهوم "يتمتع حالياً بالحق القانوني للمقاصّة". كما توضح التعديلات كيفية تطبيق فئات المقاصّة التابعة لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢، لأنظمة التسوية التي تطبق آلية التسوية الإجمالية والتي لا تتم تلقائياً.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧: الإفصاحات - المقاصّة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية - ١ يناير ٢٠١٣

تتطلب هذه التعديلات من الشركة الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحقوق التسوية والإتفاقيات ذات الصلة (مثل، اتفاقيات الضمان). تقدم الإفصاحات للمستخدمين معلومات مفيدة عند تقييم تأثير اتفاقيات التسوية على المركز المالي للشركة. كما يتطلب تقديم الإفصاحات الجديدة لجميع الأدوات المالية التي يتم تسويتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢: الأدوات المالية - العرض. يتم كذلك تطبيق الإفصاحات على الأدوات المالية التي تكون عرضة لإتفاقية تسوية رئيسية أو إتفاقية مماثلة، بغض النظر إذا تم تسويتها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٢.

٣ أساس الإعداد (تتمة)

٣,٣ المعايير الصادرة والتي لم تدخل بعد حيز التنفيذ (تتمة)

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠: التقارير المالية الموحدة - ١ يناير ٢٠١٣
يستبدل المعيار ١٠ جزء من معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧ والخاص بالبيانات المالية الموحدة والمنفصلة التي تحدد السياسات المحاسبية الخاصة بالبيانات المالية الموحدة وتتضمن أيضاً الأمور المذكورة في ١٢ - SIC توحيد البيانات المالية - الشركات التي يتم تأسيسها لأغراض خاصة. يعمل المعيار ١٠ على تحديد نموذج رقابة واحد يتم تطبيقه على كل الشركات ويشمل ذلك الشركات التي تم تأسيسها لأغراض خاصة. تتطلب التغييرات الجديدة في معيار ١٠ من الإدارة تقديم تقديرات جوهرية لتحديد الشركات المسيطر عليها، وبالتالي فإنه يجب على الشركة الأم توحيد بياناتها المالية مقارنة مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١١: الاتفاقيات الثنائية - ١ يناير ٢٠١٣
يستبدل هذا المعيار معيار المحاسبة الدولي رقم ٣١ والمتعلق بالحصول في شركات الائتلاف و ١٣ - SIC الشركات ذات السيطرة المشتركة - المساهمات غير النقدية من قبل المؤتلفين. يحذف المعيار الخيار المتعلق بحساب الشركات ذات السيطرة المشتركة باستخدام طريقة التوحيد المتناسب، وبخلاف ذلك، فإنه يجب احتساب الشركات ذات السيطرة المشتركة التي تستوفي تعريف شركة الائتلاف باستخدام طريقة حقوق الملكية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٢: الإفصاح عن الاستثمار في الشركات الأخرى - ١ يناير ٢٠١٣
يشتمل المعيار جميع الإفصاحات المدرجة سابقاً في معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٧ والمتعلق بالبيانات المالية الموحدة، بالإضافة لجميع الإفصاحات المدرجة سابقاً ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم ٣١ و ٢٨. تتعلق هذه الإفصاحات بحصة الشركة في الشركات التابعة، الاتفاقيات الثنائية، الشركات الزميلة والشركات المهيكلية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٣: قياس القيمة العادلة - ١ يناير ٢٠١٣
يحدد المعيار مصدر وحيد للتوجيهات المتعلقة بقياس القيمة العادلة. لا تتغير متطلبات المعيار عندما تكون الشركة ملزمة باستخدام القيمة العادلة، ولكنه يقدم توجيهات بشأن كيفية قياس القيمة العادلة ضمن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الدولية، وذلك عندما تكون طريقة القيمة العادلة ملزمة أو مسموح بها.

تتوقع الإدارة أن يتم تبني هذه التعديلات في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالإضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار مبادئ الشريعة الإسلامية في الفترة التي تصبح فعالة. إن الإدارة لا تتوقع الإدارة أن يكون للمعايير الجديدة والتعديلات أعلاه تأثير جوهري على البيانات المالية للمجموعة.

٣,٤ القرارات والتقديرات الهامة

إن إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية يتطلب من الإدارة أن تقوم بوضع التقديرات والافتراضات التي تؤثر على تطبيقات السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات المالية والإفصاح عن الالتزامات الطارئة. كما تؤثر هذه التقديرات والافتراضات على الإيرادات والمصروفات والمخصصات بالإضافة للتغيرات في القيمة العادلة.

قد تؤثر تلك الأحكام والتقديرات والافتراضات على المبالغ المعلنة في السنوات المالية التالية. ويتم بصورة مستمرة تقييم تلك التقديرات والأحكام وهي تركز على الخبرة التاريخية وعوامل أخرى عديدة. ولتخفيض أثر عامل الموضوعية، قامت المجموعة بوضع معايير محددة لتتمكن من تقدير التدفقات النقدية المستقبلية. وبما أن التقديرات تركز على الأحكام فإن النتائج الفعلية قد تختلف مما قد يؤدي إلى تغييرات مستقبلية في تلك المخصصات.

٣ أساس الإعداد (تتمة)

٣,٤ القرارات والتقديرات الهامة (تتمة)

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لتحديد مدى قدرتها على الاستمرار، وابتدت ارتياحها لامتلاك الموارد الكفيلة بذلك في المستقبل المنظور. أضف إلى ذلك أن المجموعة لا تعتقد بوجود أمور غير مؤكدة مادياً بشكل قد ينتج عنه شك في قدرة المجموعة على الاستمرار. لذلك فإن المجموعة قد تابعت إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات التمويلية والاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة تقوم المجموعة بمراجعة موجوداتها التمويلية والاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة بصفة دورية لتحديد مدى لزوم إدراج مخصص لإنخفاض القيمة في بيان الدخل الموحد المتعلق بأي موجودات متعثرة. بصفة خاصة، فإن القرارات من قبل الإدارة مطلوبة لتقدير حجم ووقت التدفقات النقدية المستقبلية عند تحديد مستوى المخصص المطلوب. إن هذه التقديرات تكون معتمدة بشكل ضروري على الافتراضات بخصوص عوامل ومتغيرات متعددة، وقد تكون النتائج الفعلية مختلفة وقد يؤدي هذا لتغيرات مستقبلية في هذه المخصصات.

مخصص انخفاض جماعي للموجودات التمويلية

بالإضافة للمخصصات المحددة مقابل الموجودات التمويلية الفردية، فإن المصرف يسجل مخصص انخفاض جماعي مقابل الموجودات التمويلية ذات السمات المشتركة التي لا تكون بحاجة إلى مخصص انخفاض فردي. إن هذا المخصص الجماعي مبني على الانخفاض في التقييم الداخلي للأصل أو الاستثمار منذ تاريخ منحه أو شرائه. إن هذه التقييمات الداخلية تأخذ في عين الاعتبار عوامل الانخفاض في تقييم مخاطر الدولة، القطاع الصناعي والتراجع التقني، وكذلك الانخفاض أو ضعف التدفقات النقدية المتوقعة.

الالتزامات الطارئة

إن طبيعة هذه الالتزامات تجعل حلها معتمداً على إمكانية وقوع، أو عدم وقوع، حدث ما أو أكثر من حدث في المستقبل. إن تقييم احتمال تحقق هذه الالتزامات ينطوي، وإلى درجة كبيرة، على حكم تقديري وعلى توقعات نتائج أحداث مستقبلية.

تصنيف وقياس الموجودات المالية

إن تحديد وقياس الموجودات المالية تعتمد على طريقة الإدارة بإدارة موجوداتها المالية بالإضافة إلى خصائص التدفقات النقدية المتعاقد عليها بالنسبة للأصل المالي الجاري تقييمه. إن الإدارة تعتبر أن استثمارات المجموعة في الأوراق المالية مقاسة ومصنفة بشكل مناسب.

التزامات التأجير التشغيلي - المجموعة كمؤجر

قامت المجموعة بالدخول في عمليات تأجير من خلال محفظة الاستثمارات العقارية. إنه في تقدير المجموعة، وبناءً على تقييم شروط التأجير، بأنها لا زالت تحتفظ بالجزء الأكبر من المخاطر والمنافع المتعلقة باقتناء هذه العقارات ولذلك قررت إدراج هذه العقود على أنها عقود تأجير تشغيلية.

استثمارات عقارية وعقارات قيد التطوير

لقد قامت المجموعة بتعيين مقيم عقارات مستقل لتزويدها ببيانات موثوقة عن القيم العادلة للاستثمارات العقارية كما في تاريخ التقرير، لأغراض عرضها في الإيضاحات وتقييم الانخفاض. لقد تم إدراج أسس التوقعات والطريقة المستخدمة للمقيم المستقل في إيضاح رقم ٢٢.

٣ أساس الإعداد (تتمة)

٣,٤ القرارات والتقديرات الهامة (تتمة)

القيم العادلة للأدوات المالية

في حال عدم وجود أسواق نشطة لتحديد القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي الموحد، يتم تحديد القيم العادلة بناءً على طرق تقييم منها طريقة خصم التدفقات النقدية. يتم استخدام معطيات متاحة من الأسواق المالية عند الإمكان. في حال لم يكن هذا ممكناً، فإن بعض التقديرات تكون مطلوبة لتحديد القيم العادلة. إن هذه التقديرات تتطلب بعض المعطيات كمخاطر السيولة و مخاطر الائتمان والتقلبات. إن التغير في التقديرات حول هذه العوامل قد تؤثر في القيم العادلة المدرجة للأدوات المالية.

تصنيف العقارات

قامت الإدارة خلال عملية تصنيف العقارات باتخاذ عدة أحكام. هناك حاجة لمثل تلك الأحكام للتمكن من تحديد ما إذا كان عقار ما مؤهل للتصنيف كاستثمار عقاري، عقار قيد التطوير أو ممتلكات ومعدات. وضعت المجموعة معايير معينة حتى تستطيع الحكم بصورة منتظمة وفقاً لتعريف الاستثمارات العقارية، العقارات قيد التطوير والممتلكات والمعدات. عند اتخاذ أحكامها، تلجأ الإدارة إلى الشروط المفصلة والتوجيهات المتعلقة بتصنيف العقارات على النحو المبين في المعيار المحاسبي الدولي رقم ٢، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٦، والمعيار المحاسبي الدولي رقم ٤٠، وبصفة خاصة، استخدام الممتلكات على النحو الذي تحدده الإدارة.

الانخفاض في الاستثمارات في شركات زميلة وشركة ائتلاف

تراجع الإدارة استثماراتها في الشركات الزميلة وشركة الائتلاف على نحو منتظم لتحديد إن كان هناك ما يشير إلى انخفاض قيمتها. إن تحديد ما إذا كانت الاستثمارات في الشركات الزميلة قد تعرضت لانخفاض في قيمتها يستلزم من الإدارة أن تقوم بتقييم ربحية المنشأة المستثمر فيها، وسيولتها، وعجزها المالي، وقدرتها على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من تاريخ الاستحواذ وحتى المستقبل المنظور. بحال تم مراجعة الانخفاض من قبل الإدارة، يتم الاعتراف بالفارق بين القيمة القابلة للاسترداد المقدرة والقيمة المدرجة للاستثمار كمصروف في بيان الدخل الموحد.

مراجعة انخفاض الاستثمارات العقارية، ممتلكات قيد التطوير والمبالغ المدفوعة مقدماً مقابل شراء ممتلكات يتم تقييم الانخفاض في قيمة الاستثمارات العقارية والعقارات قيد التطوير والمبالغ المدفوعة مقدماً مقابل شراء ممتلكات، على أساس تقدير التدفقات النقدية للوحدات الفردية المولدة للنقد عندما يكون هناك مؤشر على أن تلك الموجودات قد تعرضت لخسارة انخفاض. يتم تحديد التدفقات النقدية بالرجوع إلى أوضاع السوق الحالية والأسعار القائمة في نهاية فترة بيان المركز المالي والاتفاقيات التعاقدية وتقديرات الأعمار الإنتاجية للموجودات والمخصوصة باستخدام مجموعة من معدلات الخصم التي تعكس تقديرات السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة للأصل. تتم مقارنة صافي القيم الحالية بالمبالغ الدفترية لتقييم أي انخفاض.

يتطلب تقييم ظروف السوق الحالية، ويشمل ذلك تكلفة إكمال المشاريع، الإيجارات المستقبلية ومعدلات الإشغال وتقييم هيكل المشاريع الرأسمالية ومعدلات الخصم، من الإدارة إجراء تقديرات. تقوم الإدارة باستخدام الخبراء الداخليين والخارجيين لإجراء هذا التقدير.

٣ أساس الإعداد (تتمة)

٣,٤ القرارات والتقديرات الهامة (تتمة)

الانخفاض في الشهرة

تقوم المجموعة بتحديد اذا ما كان هناك انخفاض في الشهرة، وذلك بشكل سنوي. يتطلب هذا الأمر تقدير القيمة القابلة للإسترداد بإستخدام القيمة في الاستعمال للوحدات المولدة للنقد والتي تم توزيع الشهرة عليها. إن تقدير القيمة في الاستخدام يتطلب من المجموعة أن تقدر التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الوحدات المولدة للنقد وأيضاً أن تختار معدل خصم مناسب من أجل إحتساب القيمة الحالية لتلك التدفقات النقدية.

العمر الإنتاجي للممتلكات والمعدات

يتم استهلاك تكلفة الممتلكات والمعدات على طول عمرها الإنتاجي المقدر، والذي يعتمد على الاستخدام المتوقع للأصل والاستهلاك المادي، والذي يعتمد على عوامل تشغيلية.

اندماج الأعمال

تتطلب المعالجة المحاسبية لاستحواذ الأعمال القيام بتوزيع سعر الشراء على مختلف الموجودات والمطلوبات التابعة للأعمال المستحوذ عليها. ويتم توزيع سعر الشراء لغالبية الموجودات والمطلوبات من خلال تسجيلها بقيمتها العادلة المقدرة. ويتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المستحوذ عليها من قبل الإدارة وغالباً ما ينطوي على استخدام التقديرات والافتراضات الهامة بما في ذلك الافتراضات فيما يتعلق بالمقبوضات والمدفوعات المستقبلية، معدلات الخصم، العمر الإنتاجي للموجودات الغير ملموسة وغيرها من الموجودات وعوامل السوق. تستخدم إدارة المجموعة جميع المعلومات المتاحة لتحديد القيمة العادلة. في حال تطلب الأمر، على المجموعة إكمال تحديد القيمة العادلة وتوزيع سعر الشراء خلال فترة سنة بعد الاستحواذ. للمزيد من التفاصيل عن دمج الاعمال، الرجوع الى ابيصاح رقم ٤٥.

٤ السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة التي تم تبنيها عند إعداد البيانات المالية الموحدة:

احتساب الإيرادات

مربحة

يتم إدراج إيرادات المربحة على مدى فترة العقد وفق أساس زمني محدد وبناءً على المبلغ المتبقي من تكلفة المربحة.

الاستصناع

يتم حساب عوائد الاستصناع وهامش الربح المتعلق بها (الفرق بين الثمن النقدي للمصنوع للمتعامل وتكلفة الاستصناع الإجمالية للمصرف) على أساس استحقاقاتها الزمنية.

الإجارة

يتم إدراج إيرادات الإجارة وفق أساس زمني على مدى فترة العقد.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

احتساب الإيرادات (تتمة)

المشاركة

يتم حساب الدخل من المشاركة على أساس تخفيض رصيد المشاركة على أساس زمني يعكس العائد الفعلي على الأصل.

المضاربة

يتم إدراج الدخل أو الخسائر على التمويل بالمضاربة على أساس الاستحقاق إذا كان بالإمكان قياس الدخل أو الخسائر بدقة. وبخلاف ذلك فإنه يتم إدراج الدخل عندما يتم توزيعه من قبل المضارب، بينما تسجل الخسارة في بيان الدخل الموحد للمصرف عند إعلانها من قبل المضارب.

صكوك

يتم حساب الدخل وفق أساس زمني محدد على مدى فترة الصكوك.

بيع الممتلكات

يتم إدراج الإيرادات من بيع الممتلكات عند استيفاء الشروط التالية:

- تم اكتمال عملية البيع وتوقيع العقود؛
- أن يكون الاستثمار المبدئي للمشتري حتى تاريخ البيانات المالية الموحدة، كافٍ ليكون المشتري ملتزماً بإتمام عملية الشراء؛ و
- أن تقوم المجموعة بنقل عوائد ومخاطر التملك للمشتري من خلال معاملة بيع، ولا يكون للمجموعة أي تدخل جوهري مستمر في الممتلكات.

يتم تأجيل احتساب العوائد من بيع الوحدات السكنية حتى الانتهاء من أعمال البناء وعندما يتم تسليم الوحدة إلى المشتري.

إيرادات الرسوم والعمولة

يتم إدراج إيرادات الرسوم والعمولة عندما يتم تنفيذ الخدمات ذات الصلة.

إيرادات الإيجار

يتم احتساب إيرادات الإيجارات المتعلقة بالاستثمارات العقارية بطريقة القسط الثابت على مدى مدة العقد.

الربح من بيع الاستثمارات

إن الربح أو الخسارة من بيع الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر FVTPL تتمثل بالفرق بين إيرادات البيع والقيمة الدفترية لهذه الاستثمارات بتاريخ البيع ناقصاً أي تكاليف تتعلق بالبيع، ويتم إدراجها في بيان الدخل الموحد.

إن الربح والخسارة من بيع الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVTOCI تتمثل بالفرق بين إيرادات البيع وبين التكلفة الأولية ناقصاً أي تكاليف للبيع ويتم إدراجها في بيان الدخل الشامل الموحد. وتدرج في حساب التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة ضمن حقوق المساهمين ولا تدرج في بيان الدخل الموحد.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

احتساب الإيرادات (تتمة)

توزيعات الأرباح
يتم إدراج توزيعات الأرباح من استثمارات الأسهم عندما يكون هناك حق لتسلم هذه التوزيعات.

تكلفة بيع العقارات
تتضمن تكلفة بيع العقارات كلفة التطوير. تتضمن تكاليف التطوير تكاليف البناء والبنية التحتية.

إن تكلفة بيع الأرض تتكون من القيمة الدفترية التي تم تسجيلها.

الأدوات المالية

الاعتراف والقياس

تتألف الأدوات المالية من الموجودات المالية والمطلوبات المالية. إن الموجودات المالية للمجموعة ملخصة كما يلي:

- تمويلات العملاء
- الأرصدة وودائع الوكالة لدى مصارف إسلامية ومؤسسات مالية أخرى
- مرابحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
- إستثمارات في صكوك
- إستثمارات في أدوات الملكية؛ و
- البدائل المتناسبة مع الشريعة الإسلامية للمشتقات

تتألف تمويلات العملاء للمجموعة من التالي:

- مرابحة وتمويلات إسلامية أخرى؛ و
- تمويلات إجارة

إعتباراً من ١ يناير ٢٠١١، تبنت المجموعة بشكل مبكر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ "الأدوات المالية" وفقاً للأحكام الإنتقالية لهذا المعيار.

يتم تصنيف كافة الموجودات المالية على أساس نموذج الأعمال للمجموعة المستعمل لإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية. تقاس الموجودات المالية إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

التصنيف

الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة

يتم قياس المربحة والتمويلات الإسلامية الأخرى وتمويلات الإيجارة، كتمويلات العملاء والإستثمار في صكوك، بالتكلفة المطفأة، في حال:

- إذا كان الأصل محتفظاً به وفقاً لنموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لغرض جمع التدفقات النقدية المتعاقد عليها؛ و
- إذا كان ينشأ من البنود التعاقدية للموجودات المالية مواعيد محددة للتدفقات المالية المتعلقة حصرياً بأصل المبالغ والربح المتعلق بأصل المبالغ الغير مسددة.

يتم لاحقاً قياس الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ("FVTPL")

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر FVTPL، ما لم تصنف المجموعة استثماراً ما بأنه لغير غرض المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVTOCI عند الاعتراف الأولي.

إن الموجودات المالية التي لا تتطابق مع مبدأ التكلفة المطفأة تقاس بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر FVTPL. وكذلك الموجودات المالية التي تتطابق مع مبدأ التكلفة المطفأة والتي صنفت بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر عند الاعتراف المبدئي بالتماشي مع نموذج الأعمال للمصرف. يمكن تصنيف الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر FVTPL عند الاعتراف المبدئي إذا كان هذا التصنيف يلغي أو يقلل تناقض القياس أو الاعتراف الذي قد يظهر من قياس الموجودات أو المطلوبات أو الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر عليها كأسس مختلفة. يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية من التكلفة المطفأة إلى القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر FVTPL عندما يتم تغيير نموذج العمل بحيث لا تتحقق شروط مبدأ التكلفة المطفأة. لا يجوز إعادة تصنيف الموجودات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف المبدئي.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ("FVTOCI")

يمكن للمجموعة أن تقوم باختيار بما لا يقبل النقص (على أساس كل أداة على حدة) أن تصنف استثمارات أدوات الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVTOCI.

تعتبر الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر (FVTPL) إذا:

- تم شراؤها أساساً لغرض بيعها في المستقبل القريب، أو
- كانت عند الاعتراف المبدئي جزءاً من أداة مالية محددة تديرهما المجموعة معاً ولها دليل على نمط فعلي حديث للحصول على أرباح في مدى قصير، أو
- كانت البدائل الشرعية للمشتقات المالية غير مصنفة كأداة تحوط فعالة أو كضمان مالي.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

القياس

الموجودات المالية أو المطلوبات المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة متضمناً التحويلات والاستثمارات في الصكوك ناقصاً مخصص انخفاض القيمة. ويتم احتساب التكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. ويتم إدراج العلاوات والخصومات، بما في ذلك تكاليف المعاملة الأولية، ضمن القيمة الدفترية للأداة المعنية ويتم إطفائها وفقاً لمعدل الربح الفعلي للأداة.

تشتمل الموجودات المالية على الأرصدة والودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية إسلامية أخرى، المرابحة، الإجارة، المضاربة وتمويلات إسلامية أخرى مالية ذات دفعات ثابتة أو متوقعة. هذه الأصول غير مدرجة في سوق نشط. تنشأ الموجودات المالية عندما تقوم المجموعة بتقديم أموال مباشرة لأحد المتعاملين مع عدم وجود نية للمتاجرة في المبالغ المدينة. المطلوبات المالية هي المطلوبات التي تفرض على المجموعة التزامات تعاقدية بتقديم مبالغ نقدية أو موجودات مالية أخرى أو استبدال أدوات مالية تحت شروط معينة قد تكون في غير صالح المجموعة.

يتم إدراج الحسابات وودائع الوكالة لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى بالتكلفة ناقصاً أية مبالغ مشطوبة أو مخصصات، إن وجدت.

يتم إدراج المرابحة والمضاربة مع مؤسسات مالية بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص الانخفاض، إن وجد (باستثناء الدخل المؤجل أو الأرباح المتوقعة).

يتكون التمويل الإسلامي من مديني المرابحة، المضاربة، الإستصناع، والبطاقات الإسلامية المغطاة (على أساس المرابحة) وتمويلات إسلامية أخرى.

يتم قياس وإدراج تكلفة الإستصناع في البيانات المالية الموحدة برصيد لايزيد عن المبلغ النقدي المعادل له.

يتم إدراج التمويلات الإسلامية الأخرى بالتكلفة المطفأة (باستثناء الدخل المؤجل) ناقصاً أية مخصص انخفاض.

يتم تقييد الإجارة كإجارة تمويلية عندما يعد المصرف ببيع الأصول المؤجرة للمستأجر من خلال عقود مستقلة ناقله للملك عند نهاية الإجارة ويترتب على ذلك نقل كافة المخاطر والمنافع المترتبة على ملكية هذه الأصول إلى ذلك المستأجر. تمثل الأصول المؤجرة عقود إيجار تمويلية لأصول لفترات معينة والتي تكون إما قاربت أو تخطت فترة كبيرة من العمر الإنتاجي المقدر لهذه الموجودات. يتم إدراج الأصول المؤجرة بقيمة مساوية لصافي الاستثمار القائم في الإيجار المدرج بما في ذلك الدخل المدرج ناقصاً مخصصات الانخفاض.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ("FVTPL")

يتم قياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ كل مركز مالي موحد ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس في بيان الدخل الموحد. ويتم تضمين صافي الأرباح أو الخسائر المعترف بها في بيان الدخل الموحد تحت بند "إيرادات الاستثمارات".

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

القياس (تتمة)

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ("FVTOCI") يتم قياس الإستثمارات في أدوات الملكية مبدئياً بالقيمة العادلة مضاف إليها تكاليف المعاملات. ويتم قياسها لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة تحت بند البيان الموحد للإيرادات الشاملة الأخرى وتضاف التغيرات المتراكمة القيم العادلة ضمن حقوق المساهمين. عند استبعاد أصول مالية، فإن تراكم الأرباح أو الخسائر والتي تم إضافتها مسبقاً في التغيرات المتراكمة في القيم العادلة لا يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد ولكن يتم إعادة تصنيفها إلى أرباح محتجزة. وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، لا يتم اختبار انخفاض الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر FVTOCI.

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة في الأسواق المالية ذات حركة نشطة بالرجوع إلى الأسعار السوقية المعلنة.

للاستثمارات الأخرى التي لا يوجد لها أسواق نشطة، يتم قياس القيمة العادلة بناءً على إحدى الطرق التالية:

- التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدلات الأرباح الحالية المطبقة للبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- أسعار الوسطاء المعلنة
- المعاملات الأخيرة في السوق
- صافي قيمة الموجودات (في حالات معينة)

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح على هذه الاستثمارات في أدوات الملكية في بيان الدخل الموحد عندما ينشأ حق للمجموعة في استلام هذه التوزيعات، إلا إذا كانت هذه التوزيعات تمثل بشكل واضح استرداد لجزء من تكاليف الاستثمار.

(i) الاعتراف / إيقاف الاعتراف

تقوم المجموعة بصورة مبدئية بالاعتراف بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في تاريخ المتاجرة، أي التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية الخاصة بالأداة.

ويتم الاعتراف بالتمويلات للمتعاملين في اليوم الذي يتم فيه تسليم الموجودات للطرف المقابل. يتم الاعتراف بالمطلوبات المالية في التاريخ الذي تصبح به المجموعة طرفاً للأداة المتعاقد عليها.

يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية عند انتهاء الحقوق التعاقدية الخاصة بالتدفقات النقدية للموجودات المالية المعنية أو عند القيام بتحويل الموجودات المالية. ويتم إيقاف الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تنتهي، أي عندما يتم تسوية الالتزام المحدد في العقد أو يتم إلغاؤه أو تنتهي مدته.

يتم إيقاف الاعتراف بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما يتم بيعها، ويتم الاعتراف بالمبالغ المدينة المترتبة والمستحقة الدفع من المشتري في التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة ببيع الموجودات. تستخدم المجموعة طريقة التعريف المحددة لتحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إيقاف الاعتراف.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الأدوات المالية (تتمة)

القياس (تتمة)

(ii) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي عندما يكون هناك حق قانوني وشرعي واجب التطبيق يتناسب مع مبادئ الشريعة الإسلامية قابل للتطبيق بمقاصة المبالغ المعترف بها وتكون هناك النية للتسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

(iii) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تمويلات المتعاملين

يتم احتساب القيمة القابلة للاسترداد للتمويلات المقدمة للمتعاملين بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، مخصومة بمعدل الربح الفعلي الأصلي للأداة، ولا يتم خصم الأرصدة قصيرة الأجل. يتم بيان التمويلات صافية من مخصصات انخفاض القيمة. ويتم تكوين المخصصات المحددة وفقاً للقيمة المرحلة للتمويلات التي يتم تحديدها بأن قيمتها انخفضت بناءً على مراجعة دورية للأرصدة المستحقة وذلك لتخفيض هذه التمويلات لقيمتها القابلة للاسترداد. ويتم الاحتفاظ بمخصصات عامة لتخفيض القيمة المرحلة لمحاظ تمويلات مشابهة إلى قيمتها المقدرة القابلة للاسترداد بتاريخ بيان المركز المالي. ويتم الاعتراف بالتغيرات في حساب المخصصات ضمن بيان الدخل. وعندما يتبين أن التمويل غير قابل للاسترداد ويتم استنفاد كافة الإجراءات القانونية الضرورية ، يتم تحديد الخسارة النهائية ويتم حذف التمويل.

وفي حال طرأ في فترة لاحقة انخفاض على مبلغ خسارة انخفاض القيمة وكان بالإمكان ربط الانخفاض بشكل موضوعي بحدث وقع بعد تخفيض القيمة ، يتم عكس القيمة المخفضة أو المخصص من خلال بيان الدخل الموحد.

التسهيلات الائتمانية المعاد التفاوض بشأنها

حينما يكون ممكناً، يسعى المصرف لإعادة هيكلة التسهيلات المالية وليس الاستحواذ على الضمانات. قد يشمل ذلك تمديد اتفاقيات الدفع والاتفاق على شروط جديدة. عند إعادة التفاوض على شروط جديدة، يتم قياس أي انخفاض باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط وتصبح تسهيلات التمويل غير مستحقة. تقوم الإدارة بمراجعة التسهيلات المعاد التفاوض بشأنها بشكل دوري بهدف ضمان استيفاء جميع الشروط وأن المدفوعات المستقبلية قابلة للاستيفاء. تستمر التسهيلات التمويلية بالتعرض لتقييمات الانخفاض الفردية أو الجماعية، ويتم احتسابها باستخدام معدل الربح الفعلي الأصلي لهذه التسهيلات التمويلية.

تقييم الضمانات

حينما يكون ممكناً، يسعى المصرف لاستخدام الضمانات بهدف تقليل المخاطر على الموجودات المالية. تكون الضمانات في عدة أشكال مثل النقد والأسهم وخطابات الضمان/ الائتمان والعقارات والمدينون والمخزون والموجودات الغير مالية الأخرى وتحسينات الائتمان مثل اتفاقيات التسوية. يتم تقييم القيمة العادلة للضمانات بشكل عام كحد أدنى عند التأسيس وبناءً على جدول التقارير للمصرف، ويقوم المصرف قدر المستطاع باستخدام البيانات السوقية النشطة لتقييم الموجودات المالية المحتفظ بها كضمانات. بينما يتم تقييم الموجودات المالية الأخرى التي لا يكون لها قيمة سوقية محددة باستخدام النماذج. يتم تقييم الضمانات الغير مالية، كالعقارات بناءً على تعاملات السوق، عوائد الإيجارات والبيانات المالية المدققة.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

تتم مراجعة القيم المرحلة لموجودات المجموعة بتاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد فيما إذا كان هنالك دليل على انخفاض القيمة. وفي حال وجود دليل على ذلك ، يتم تقدير قيمة الأصل القابلة للاسترداد. يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في حال تجاوزت القيمة المرحلة للأصل قيمته القابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بأي انخفاض في القيمة ضمن بيان الدخل الموحد. بغرض تقييم انخفاض القيمة ، يتم تجميع الموجودات إلى أدنى مستوى يمكن أن يكون له تدفقات نقدية يمكن تحديدها بشكل منفصل (الوحدات المنتجة للنقد). تتم مراجعة الموجودات غير المالية ، باستثناء الشهرة التجارية ، التي تتعرض لانخفاض القيمة لعكس أي تغيرات قد تطرأ على انخفاض القيمة بتاريخ كل بيان مركز مالي.

اندماج الأعمال

تتم محاسبة تملك الأعمال التجارية باستخدام طريقة الاستحواذ. ويتم قياس البديل المنقول ضمن اندماج الأعمال بالقيمة العادلة، والتي يتم حسابها على أنها مجموع القيم العادلة للموجودات التي ينقلها المصرف بتاريخ التملك، والمطلوبات التي يتحملها المصرف إلى مالكي المنشأة المشتراة السابقين بالإضافة إلى حصص حقوق الملكية التي أصدرها المصرف في مقابل السيطرة على المنشأة المشتراة. يتم الاعتراف بالتكاليف المتعلقة بعمليات التملك في بيان الدخل الموحد عند تكبدها.

في تاريخ الاستحواذ، يتم الاعتراف بالموجودات المملوكة القابلة للتحديد والمطلوبات المضمونة بقيمتها العادلة بتاريخ الاستحواذ، ما عدا الحالات التالية:

- يتم الاعتراف بالموجودات أو المطلوبات الضريبية المؤجلة بالإضافة إلى المطلوبات أو الموجودات المتصلة بترتيبات منافع الموظفين وقياسها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم ١٢ ضرائب الدخل؛
- يتم قياس المطلوبات أو أدوات حقوق الملكية المتصلة بترتيبات الدفع على أساس الأسهم للمنشأة المشتراة أو ترتيبات الدفع على أساس الأسهم التي دخل فيها المصرف لاستبدال ترتيبات الدفع على أساس الأسهم للمنشأة المشتراة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٢ الدفع على أساس الأسهم بتاريخ التملك؛ و
- يتم قياس الموجودات (أو مجموعة الاستبعاد) التي تصنف كمحتفظ بها للبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم ٥ موجودات غير متداولة محتفظ بها للبيع وعمليات متوقعة وفقاً لذلك المعيار.

يتم قياس الشهرة كالزيادة على مجموع البديل المنقول، ومقدار أي ملكية غير مسيطرة في المنشأة المشتراة، والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية للشركة المشترية التي كانت تحتفظ بها سابقاً في المنشأة المشتراة (إن وجدت) على صافي القيمة العادلة للموجودات المملوكة القابلة للتحديد والمطلوبات المضمونة بتاريخ التملك. في حال، بعد إعادة التقييم، تجاوز صافي مبالغ الموجودات المملوكة القابلة للتحديد والمطلوبات المضمونة بتاريخ التملك مجموع البديل المنقول ومبالغ أي ملكية غير مسيطرة في المنشأة المشتراة والقيمة العادلة لحصة حقوق الملكية للشركة المشترية التي كانت تحتفظ بها سابقاً في المنشأة المشتراة (إن وجدت)، يتم الاعتراف بالزيادة مباشرة في بيان الدخل الموحد كربح عند الاستحواذ على ملكية مسيطرة.

إن الملكية غير المسيطرة والتي هي حصة ملكية حالية وتخول مالكيها إلى حصة تناسبية من صافي موجودات المنشأة في حالة التصفية يمكن قياسها بشكل أولي إما بالقيمة العادلة أو بالحصة التناسبية للملكية غير المسيطرة من المبالغ المعترف بها لصافي الموجودات القابلة للتحديد في المنشأة المشتراة. يختلف أساس القياس من معاملة إلى أخرى.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

اندماج الأعمال (تتمة)

عندما يشتمل البديل المنقول بواسطة المصرف في اندماج الأعمال على موجودات أو مطلوبات ناتجة عن ترتيب بديل محتمل، يتم قياس البديل المحتمل بالقيمة العادلة في تاريخ تملكه ويتم إدراجه كجزء من البديل المنقول في اندماج الأعمال. يتم تعديل التغيرات في القيمة العادلة للبديل المحتمل والتي يمكن اعتبارها تعديلات فترة القياس بأثر رجعي، مع عمل تعديلات مقابلة على الشهرة. إن تعديلات فترة القياس هي التعديلات التي تنشأ عن معلومات إضافية يتم الحصول عليها خلال "فترة القياس" (والتي لا يمكن أن تتجاوز سنة واحدة اعتباراً من تاريخ التملك) حول الوقائع والظروف السائدة بتاريخ التملك.

إن المحاسبة اللاحقة للتغيرات في القيمة العادلة للبديل المحتمل والتي لا يمكن اعتبارها تعديلات فترة القياس تعتمد على كيفية تصنيف البديل المحتمل. لا تتم إعادة قياس البديل المحتمل والمصنف كحقوق ملكية في تواريخ تقارير لاحقة، ويتم حساب التسوية اللاحقة له ضمن حقوق الملكية. يتم إعادة قياس البديل المحتمل والمصنف على أنه أحد الموجودات أو المطلوبات في تواريخ تقارير لاحقة، مع الاعتراف بالربح أو الخسارة المقابلة في بيان الدخل الموحد.

عندما يتم دمج الأعمال على مراحل، يتم قياس حصة المصرف في حقوق الملكية المحتفظ بها سابقاً في المنشأة المشتراة بالقيمة العادلة في تاريخ التملك (تاريخ تولي المصرف السيطرة) ويتم الاعتراف بما ينتج من ربح أو خسارة، إن وجدت، في بيان الدخل الموحد. إن المبالغ الناشئة عن الملكية في المنشأة المشتراة قبل تاريخ التملك والتي سبق الاعتراف بها في الدخل الشامل الآخر يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد في حال كانت هذه المعالجة ملائمة فيما لو تم استبعاد تلك الملكية.

إذا لم تكتمل المحاسبة الأولية لاندماج الأعمال مع نهاية فترة إعداد التقارير التي حدث فيها الاندماج يقوم المصرف بأخذ مخصصات عن المبالغ الانتقالية للبنود التي لم تكتمل محاسبتها. ويتم تعديل هذه المبالغ خلال فترة القياس، أو يتم الاعتراف بموجودات أو مطلوبات إضافية، وذلك لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الوقائع والظروف القائمة بتاريخ التملك، إذا كانت معروفة، والتي يمكن أن تكون قد أثرت على المبالغ المعترف بها في ذلك التاريخ.

الشهرة

يتم الاعتراف بالشهرة الناتجة عن الاستحواذ كموجودات ويتم قياسها مبدئياً بالتكلفة، التي تمثل فائض تكلفة اندماج الأعمال على حصة المصرف في صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمحتملة المحددة. وفي حال كانت حصة المصرف، بعد إعادة التقييم، من صافي القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات والمطلوبات المحتملة المحددة للمنشأة المشتراة تزيد عن مجموع تكلفة اندماج الأعمال فإنه يتم تسجيل الزيادة فوراً في بيان الدخل الموحد.

لأغراض اختبار انخفاض القيمة، يتم توزيع الشهرة على كل الوحدات المنتجة للنقد في المصرف والتي يتوقع استفادتها من عملية الاندماج. يتم إجراء اختبار سنوي لانخفاض القيمة للوحدات المنتجة للنقد والتي تم توزيع الشهرة عليها أو على فترات أكثر تقارباً إذا وجد ما يشير إلى انخفاض قيمة الوحدة. إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من قيمتها المدرجة يتم تحميل خسارة الانخفاض أولاً لتخفيض القيمة المدرجة للشهرة الموزعة على الوحدة ثم على الموجودات الأخرى للوحدة تناسبياً على أساس القيمة المدرجة لكل موجود في الوحدة. إن خسائر انخفاض القيمة المسجلة للشهرة لا يمكن عكسها في فترات لاحقة.

عند استبعاد إحدى الشركات التابعة أو المنشآت تحت السيطرة المشتركة يتم تضمين قيمة الشهرة المخصصة لها لتحديد الربح أو الخسارة الناتجة من الاستبعاد.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمار في شركات زميلة

يتم احتساب استثمار المجموعة في الشركات الزميلة على أساس طريقة حقوق الملكية المحاسبية. إن الشركة الزميلة هي شركة تمارس المجموعة عليها تأثيراً مهماً. وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمار في شركة زميلة يدرج في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها التغير في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة بعد استحوادها. يتم إدراج الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة ضمن قيمة الاستثمار ولا يتم إطفائها واختبارها. يتم إدراج حصة المجموعة من نتائج عمليات الشركات الزميلة في بيان الدخل الموحد. في حال إدراج أية تغيرات في بيان التغيرات في حقوق المساهمين للشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإدراج حصتها من أي تغير، في بيان التغيرات الموحد لحقوق المساهمين للمجموعة. يتم استبعاد الأرباح والخسائر غير المحققة من المعاملات بين المجموعة والشركة الزميلة لحدود مساهمة المصرف في الشركة الزميلة.

تعد البيانات المالية للشركات الزميلة في تواريخ متوافقة مع تواريخ إعداد بيانات المصرف، وإذا اقتضى الأمر يتم تعديل السياسات المحاسبية للشركات الزميلة للتوافق مع السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المصرف للمعاملات أو الأحداث ذات الظروف المماثلة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقدر المجموعة فيما إذا كان هنالك أي حاجة لإدراج خسارة انخفاض لاستثمارها في الشركة الزميلة. تقوم المجموعة مع كل بيان مركز مالي بتقدير أية براهين على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد يكون منخفضاً. في حال وجدت، يتم قيد الانخفاض كالفرق بين المبلغ الممكن تحصيله للشركة الزميلة والقيمة الدفترية للاستثمار في بيان الدخل الموحد.

استثمار في شركات ائتلاف

لدى المجموعة استثمار في شركات ائتلاف، وهي شركات ذات سيطرة مشتركة، بحيث يكون هناك عقد يحدد السيطرة المشتركة على الأنشطة الاقتصادية لهذه الشركات. يتم احتساب استثمار المجموعة في شركات الائتلاف على أساس طريقة حقوق الملكية المحاسبية.

وفقاً لطريقة حقوق الملكية، فإن الاستثمار في شركة ائتلاف يدرج في بيان المركز المالي الموحد بالتكلفة مضافاً إليها التغير في حصة المجموعة من صافي موجودات شركة الائتلاف بعد استحوادها. يتم إدراج حصة المجموعة من نتائج عمليات شركة الائتلاف في بيان الدخل الموحد. في حال إدراج أية تغيرات في بيان التغيرات في حقوق المساهمين لشركة الائتلاف، تقوم المجموعة بإدراج حصتها من أي تغير ويفصح عنها في بيان التغيرات الموحد لحقوق المساهمين للمجموعة.

تعد البيانات المالية لشركات الائتلاف في تواريخ متوافقة مع الشركة الأم. وعند الحاجة يتم القيام بتعديلات للتوافق مع السياسات المحاسبية المستخدمة من قبل المجموعة.

بعد تطبيق طريقة حقوق الملكية، تقدر المجموعة فيما إذا كان هنالك أي حاجة لإدراج خسارة انخفاض إضافية لاستثمارها في شركة الائتلاف. تقوم المجموعة مع كل بيان مركز مالي بتقدير أية براهين على أن الاستثمار في شركة الائتلاف قد يكون منخفضاً. في حال وجود ذلك، تقوم المجموعة بحساب مبلغ الانخفاض المتمثل في الفرق بين المبلغ الممكن تحصيله لشركة الائتلاف والقيمة الدفترية للاستثمار وإدراجه في بيان الدخل الموحد.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

استثمارات عقارية

تمثل الاستثمارات في العقارات تلك العقارات المحتفظ بها لإكتساب إيرادات إيجارات أو المحتفظ بها للاستخدام. يتم قيد الاستثمارات في العقارات بالتكلفة ناقصاً مخصص الاستهلاك المتراكم وأي مخصصات للانخفاض. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى أعمار الاستثمارات في عقارات. إن العمر الإنتاجي المقدر للمباني هو ٢٥ سنة.

يتم استبعاد الاستثمارات في العقارات عندما يتم بيعها أو يتم سحبها من الاستخدام بشكل كامل ولا يكون هناك أي منفعة اقتصادية مستقبلية متوقعة عند استبعادها. يتم إدراج الفرق بين صافي القيمة الدفترية في بيان الدخل الموحد عند الاستبعاد. تحتسب أي من الأرباح أو خسائر تنتج عن الإستهلاك أو التدني في قيمة العقارات والاستثمار في بيان الدخل الموحد.

عقارات قيد التطوير

عقارات في سياق البناء للبيع أو عقارات مكتملة الإنشاء متاحة للبيع تصنف كعقارات قيد التطوير. يتم إدراج العقارات مكتملة الإنشاء المتاحة للبيع في أقل من التكلفة أو صافي القيمة البيعية. يتم إدراج العقارات قيد التطوير بالتكلفة ناقصاً أي خسائر انخفاض متراكمة. تتضمن التكلفة؛ تكلفة الأرض وتكاليف أخرى متعلقة والتي يتم رسملتها عند تنفيذ النشاطات الضرورية بغرض إعداد العقارات للاستخدام المقصود. إن صافي القيمة المحققة تتمثل بسعر البيع المتوقع ناقصاً المصاريف المتوقع تكبدها عند البيع.

تعتبر الملكية منجزة عندما ينتهي العمل من جميع النشاطات المتعلقة بالبناء، بما فيها أعمال البنية التحتية والمرافق التابعة للمشروع.

الممتلكات والمعدات

يتم إدراج الممتلكات والمعدات بالتكلفة ناقصاً مخصص الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم إدراج الأراضي بعد إعادة تقييمها في البيان المالي الموحد.

يتم احتساب الاستهلاك على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للممتلكات والمعدات، بخلاف الأراضي المملوكة ملكاً حراً والتي لها أعمار غير ثابتة. تتوقف معدلات الاستهلاك على الأعمار الإنتاجية المقدرة التالية:

مباني	٢٥ سنة
أثاث وتحسينات على الإيجارات	٧ سنوات
أجهزة الحاسوب ومعدات مكتبية	٤ سنوات
مركبات	٤ سنوات

يتم مراجعة المبالغ المدرجة للممتلكات والمعدات لأي انخفاض عند حدوث أي تغيرات قد تستدعي ذلك. وفي مثل هذه الحالات، يتم خفض قيمة الممتلكات والمعدات للقيم المتوقعة الحصول عليها.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الممتلكات والمعدات (تتمة)

يتم رسملة المصاريف المتكبدة لاستبدال بند من بنود الممتلكات والمعدات إذا كان مسجلاً بشكل منفصل، ويتم شطب القيمة الدفترية للبند الذي تم استبداله. كذلك يتم رسملة المصاريف اللاحقة الأخرى فقط عند زيادة المنافع الاقتصادية المستقبلية للبند المتعلق بالممتلكات والمعدات. تدرج جميع المصاريف الأخرى في بيان الدخل الموحد عند تكبد المصروفات.

يتم استبعاد بنود الممتلكات والمعدات عند بيعها أو عندما لا تكون هناك منافع اقتصادية متوقعة من الاستخدام أو الاستبعاد. يتم إدراج أي خسائر أو أرباح ناتجة من استبعاد الأصل في بيان الدخل الموحد في السنة التي يتم فيها استبعاد الموجودات.

يتم قيد الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ بالتكلفة ويتم تحويلها إلى الفئة المحاسبية من ممتلكات ومعدات عند الانتهاء من بنائها، ومن ثم يتم استهلاكها.

إن أي زيادة تنتج عن تقييم للأصول يتم تحميلها إلى حقوق المساهمين تحت بند إعادة التقييم. في حال نتج عن إعادة التقييم زيادة في قيمة الأصل إلى سعره الأصلي، يتم تسجيل الفرق في بيان الدخل الموحد، إلى حد الخسارة المسجلة من قبل. أما في حال نتج عن إعادة التقييم نقصاً في القيمة المسجلة، فإنه يتم عكس مخصص إعادة التقييم مع أي زيادة ناتجة من إعادة التقييم محملة بالسنة لذلك الأصل ويتم إدراج باقي النقص كمصروفات عند استبعاد أي أصل. يتم إدراج أي زيادة ناتجة من إعادة تقييم ضمن الأرباح المحتجزة من حقوق المساهمين.

المخصصات والمطلوبات الطارئة

يتم تكوين مخصصات عند حصول التزامات مالية على المجموعة (قانونية أو حكمية) ناتجة عن أحداث سابقة ويكون هناك احتمال لسداد الالتزام ويمكن قياس تكلفته بدقة. يتم إظهار أي مخصص يمكن إسترجاعه ضمن الموجودات في حال وجود توقع أكيد بإسترجاع المبلغ من قبل المجموعة. يتم إظهار المخصصات في بيان الدخل الموحد كبند منفصل، صافياً من أي إسترجاعات.

الودائع

يتم إدراج ودائع المتعاملين والمطلوبات للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى بالتكلفة.

أدوات صكوك تمويلية

تقاس أدوات تمويل الصكوك بالقيمة العادلة، ومن ثم يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي، مع حساب الربح الموزع على أساس التوزيعات الفعلية.

إن طريقة الربح الفعلية هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية والأرباح الموزعة على الفترة المعنية. إن معدل الربح الفعلي هو المعدل الذي يستخدم وبشكل محدد لخصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للمطلوبات المالية، أو الفترة الأقصر لصافي القيمة المحملة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية، إذا كان ذلك مناسباً.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة بتوفير مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. يتم عادة احتساب هذه المكافآت على أساس فترة الخدمة للموظفين وإكمال الحد الأدنى لفترة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

يتم احتساب المساهمات التقاعدية المستحقة الدفع لصندوق أبوظبي لمعاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية بالنسبة للموظفين من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة كنسبة من رواتب الموظفين. تعتبر التزامات المصرف محدودة بهذه المساهمات والتي يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد عند استحقاقها.

البدائل الشرعية للمشتقات المالية

يدخل المصرف في عقود بديلة للمشتقات المالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لإدارة مخاطر معدل الربح بحيث تتضمن وعداً ملزماً من طرف واحد بشراء أو بيع سلع ما بحيث يمثل ذلك بديلاً شرعياً للمبادلات التقليدية. يتم مبدئياً إدراج الأدوات المالية بالتكلفة، والتي تمثل القيمة العادلة في تاريخ العقد ويتم لاحقاً إعادة قياسها بقيمتها العادلة. تدرج جميع البدائل الشرعية للمشتقات المالية من طرف واحد بالقيمة العادلة الموجبة كموجودات بينما تدرج بالقيمة العادلة السالبة كمطلوبات. يتم تحديد القيمة العادلة لهذه الأدوات إما بالرجوع إلى الأسعار السوقية المعلنة أو بناء على التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير معترف بها.

يدخل المصرف في تحوطات التدفقات النقدية والتي تغطي مخاطر تغيرات التدفقات النقدية المرتبطة إما بمخاطر معينة متعلقة بموجودات أو مطلوبات أو بمعاملة مستقبلية متوقع حصولها وسيكون لها تأثير على صافي الربح المستقبلي.

من أجل الاستيفاء لمتطلبات محاسبة التحوط، فإنه يتوقع من أدوات التحوط أن تكون عالية الفعالية ، بحيث تعادل أي تغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأداة التي يتم التحوط لها، ويجب أن يكون من الممكن قياسها بدقة. في بداية معاملة التحوط، يقوم المصرف بتوثيق طبيعة وأهداف واستراتيجيات إدارة المخاطر بالإضافة إلى تعريف أدوات التحوط والأدوات الأخرى المتعلقة بها وطريقة تقييم المصرف لفعالية علاقة التحوط لاحقاً. يتم تقييم وتحديد فعالية التحوط بصورة مستمرة.

تحوط التدفقات النقدية

إن الجزء الفعال لتغيرات القيمة العادلة للمشتقات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تتوافر فيها شروط محاسبة التحوط ، يتم إدراج الربح أو الخسارة من إدارة التحوط ضمن احتياطي تحوط التدفقات النقدية في حقوق المساهمين. أما الجزء غير الفعال فيتم إدراجه ضمن بيان الدخل الموحد. يتم تحويل المبالغ المتراكمة في حقوق المساهمين في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تؤثر فيها معاملة التحوط على بيان الدخل. بينما إذا نتج احتساب أو إقرار بموجبات أو مطلوبات غير مالية من المعاملات المتوقعة حصولها مستقبلاً، فإنه يتم تحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المؤجلة ضمن حقوق المساهمين يتم تضمينها في القياس المبدئي لتكلفة الموجودات أو المطلوبات. عندما تنتهي مدة الأدوات المالية المشتقة التي استعملت للحماية أو يتم بيعها أو عندما تتوقف عن الخضوع لمحاسبة الحماية، فإن الأرباح والخسائر المتراكمة ستبقى في حقوق المساهمين إلى حين حدوث المعاملة المتوقعة حصولها، وفي حالة الموجودات أو المطلوبات غير المالية أو إلى حين تأثير المعاملة المتوقعة حصولها على بيان الدخل الموحد. عندما يتم استبعاد حدوث المعاملة المتوقعة حصولها فإن يتم تحويل الأرباح والخسائر المتراكمة في حقوق المساهمين مباشرة إلى بيان الدخل الموحد.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

صافي استثمار التحوط

تتم المعاملة المحاسبية لتحوط صافي الاستثمار للعمليات الخارجية بنفس الطريقة التي تعامل بها تحوطات التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء الفعال لأداة التحوط في قائمة الدخل الشامل الموحد في بند احتياطي التغيرات في العملات الأجنبية. ويتم الاعتراف الفوري بالربح والخسارة المتعلق بالجزء غير الفعال لأدوات التحوط في بيان الدخل الموحد. كما يتضمن بيان الدخل الموحد الأرباح والخسائر المتراكمة بحقوق الملكية والناجمة من إستبعاد هذه العمليات الخارجية.

الزكاة

يتم احتساب الزكاة وفقاً عقد تأسيس المصرف ويتم اعتمادها من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف. كما جاء في عقد تأسيس المصرف، إن دفع الزكاة هي من مسؤولية حاملي الأسهم حسب عقد تأسيس المصرف.

يتم حساب الزكاة للسهم حسب المعيار المحاسبي رقم ٩ لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعيار الشرعي رقم ٣٥، وقرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف.

حسب عقد تأسيس المصرف، إن مسؤولية المجموعة تنحصر في حساب الزكاة للسهم ودفع الزكاة هو من مسؤولية حاملي الأسهم (إيضاح رقم ٣٩).

توزيع الأرباح

يتم حساب و توزيع أرباح أو خسائر الحسابات المبنية على صيغة المضاربة وفق عقد الخدمات المصرفية بين المصرف وأصحاب هذه الحسابات. إن الإستثمارات في الشركات التابعة هي من أموال المساهمين، بالتالي لا يتم توزيع الأرباح أو الخسائر من الشركات التابعة على حسابات الإستثمار. ويتم تمويل الإستثمارات في الشركات الزميلة من أموال المساهمين وأموال أصحاب حسابات الإستثمار، وبالتالي فإن الأرباح والخسائر من الشركات الزميلة يتم توزيعها على المساهمين وأصحاب حسابات الإستثمار. يتم احتجاز جزء من أرباح أصحاب حسابات المضاربة المحققة ضمن حساب "احتياطي تعديل الأرباح" ويتم استخدامه فيما بعد للمحافظة على توزيعات الأرباح على أصحاب هذه الحسابات عند مستويات محددة.

ويتبع نفس التوزيع المفصل للإيرادات والمصاريف على حسابات الوكالة بالاستثمار، ويحصل المصرف (الوكيل) على الأرباح التي تزيد عن الربح المتوقع والأجرة الثابتة كربح تحفيزي.

النقدية وشبه النقدية

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية الموحدة، تتكون النقدية وشبه النقدية من نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية، مستحقات على المصارف ومديونيات مرابحات السلع الدولية. تتكون شبه النقدية من الاستثمارات السائلة قصيرة الأجل التي يكون بالإمكان تحويلها ببسر إلى مبالغ نقدية والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل.

تاريخ المتاجرة والسداد المحاسبي

يتم قيد مشتريات ومبيعات الموجودات المالية بالطرق المعتادة في تاريخ السداد، وهو التاريخ الذي يمكن فيه نقل ملكية الأصول إلى الطرف المقابل. يتم قيد المشتريات والمبيعات للموجودات المالية بالطرق المعتادة المطلوب نقل ملكيتها خلال فترة محددة بناءً على أحكام اتفاقيات السوق.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

الدخل المحرم

وفق قرارات هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للمصرف فإنه يتوجب على المجموعة ألا تدخل في أي من المعاملات والأنشطة غير المقبولة شرعاً، كما يجب عليها تحديد الدخل الناتج من مصادر غير مقبولة حسب مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وتقييد هذه المبالغ في حساب منفصل يتم صرفه في أوجه الخير تحت إشراف الهيئة الشرعية (باعتباره مبلغ تطهير).

الموجودات الائتمانية

إن الموجودات المحتفظ بها كأمانات أو بصفة ائتمانية لا تعتبر كموجودات للمصرف وبالتالي، لم يتم إدراجها في البيانات المالية الموحدة.

العملات الأجنبية

يتم إظهار البيانات المالية للمجموعة بدرهم الإمارات العربية المتحدة، وهي العملة التي تتعامل بها المجموعة. إن درهم الإمارات العربية المتحدة هي العملة التي تستخدمها المجموعة في أماكن عملها الرئيسية. كل شركة في المجموعة تقوم بتحديد عملتها الرئيسية وتقوم بإدراج جميع معاملاتها في بياناتها المالية بتلك العملة. يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية حسب أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملات. تحول الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية بتاريخ بيان المركز المالي حسب أسعار الصرف السائدة في ذلك التاريخ. إن أية أرباح أو خسائر تنتج عن التغيرات في أسعار الصرف في وقت لاحق لتاريخ المعاملة يتم تثبيتها في بيان الدخل الموحد. يتم تحويل المبالغ المتعلقة بموجودات أو مطلوبات غير مالية والمرجوة بالقيمة العادلة عند تحديد القيمة العادلة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالعمليات الأجنبية إلى الدرهم حسب سعر الصرف السائد في تاريخ بيان المركز المالي الموحد، ويتم تحويل المعاملات المتعلقة ببيان الدخل حسب أسعار الصرف السائدة في تاريخ المعاملات. يتم تحويل الفروقات الناتجة عن عملية التحويل إلى بند منفصل ضمن حقوق المساهمين. عند استبعاد أي من العمليات الأجنبية، يتم تحويل المبالغ المتراكمة عن فروقات التحويل إلى بيان الدخل الموحد.

الضمانات المالية

يقوم المصرف بتقديم ضمانات مالية في سياق الأعمال المعتادة. تتكون الضمانات المالية من الاعتمادات المستندية، خطابات الضمان و أوراق القبول. يتم إدراج الضمانات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة ضمن المطلوبات الأخرى. لاحقاً لتاريخ الإدراج، يتم قياس الضمانات المالية بالقيمة العادلة الأولية، ناقصاً، الإطفاء المتراكم المحسوب لتضمين الرسوم في بيان الدخل الموحد ضمن "صافي الرسوم والعمولات" على مدى عمر الضمان، و أحسن تقدير للمصروفات المتوقعة لدفع أية مستحقات مالية قد تنتج عن إصدار الضمان.

إن أية مبالغ دائنة قد تنتج عن الضمانات المالية يتم إدراجها في بيان الدخل الموحد ضمن "خسائر التمويلات". يتم إدراج أية ضمانات مالية دائنة في بيان الدخل الموحد ضمن " صافي الرسوم والعمولات" عند التخلص من الضمانات أو إلغائها أو انتهاء مفعولها.

إعداد تقارير القطاعات

تم عرض معلومات عن القطاع بالنسبة إلى قطاع الأعمال والقطاع الجغرافي بالطريقة نفسها التي تعرض داخلياً إلى إدارة المصرف.

٤ السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

توزيعات الأرباح على الأسهم العادية

يتم إدراج توزيعات الأرباح على الأسهم العادية كمطلوبات ويتم اقتطاعها من حقوق المساهمين عند اعتمادها من قبل مساهمي المصرف. ان توزيعات الأرباح التي يتم الموافقة عليها بعد تاريخ إعداد البيانات المالية، يتم الإفصاح عنها كحدث بعد هذا التاريخ.

أسهم الخزينة والعقود على الأدوات الملكية الخاصة بالمصرف

يتم اقتطاع أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمصرف، التي تم شراؤها من قبل المصرف أو من قبل إحدى شركاته التابعة (أسهم الخزينة)، من حقوق الملكية ويتم احتسابها بمتوسط التكلفة المرجحة. يتم إدراج الاعتبارات المدفوعة أو المستلمة على الشراء أو البيع أو إصدار أو إلغاء لأدوات ملكية خاصة بالمصرف مباشرة ضمن حقوق المساهمين. لا يتم إدراج أرباح أو خسائر في الأرباح والخسائر عند الشراء أو البيع أو إصدار أو إلغاء لأدوات الملكية الخاصة بالمصرف.

٥ الدخل من المراجعة، المضاربة، الإجارة وتمويلات إسلامية أخرى من العملاء

٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
٤٨٠,٦٠٧	٥٥٦,٢٤٤	مراجعة مركبات
١٨٥,٠٣١	٢٠١,٧٧٣	مراجعة بضائع
٧٨٤,١١٠	٧٠٢,٣٣٣	مراجعة أسهم
٢٣٢,٧٥٠	٢٥١,٦٠٧	مراجعة سلع - الخبير
٥٩,١٥٥	٥٧,١٨٤	مراجعة أخرى
١,٧٤١,٦٥٣	١,٧٦٩,١٤١	إجمالي المراجعة
١١٧,٤٧٣	١١٦,٤٢٠	المضاربة
١,٥٤٣,٩٦٢	١,٥٢١,١٠٦	الإجارة
١٩٩,٣١٩	١٨١,٣٨٦	البطاقات الإسلامية المغطاة (مراجعة)
١٧,٠٥٠	٢١,٣٤٧	الاستصناع
٣,٦١٩,٤٥٧	٣,٦٠٩,٤٠٠	

٦ إيرادات استثمارات

٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم	
١٠١,٠٦٤	٤٦,٦٧٤	الدخل من الصكوك الإسلامية
٥,٣٥٥	٩,٣٨٧	الدخل من موجودات استثمارية أخرى
٥,٣١٨	٢٢٩	توزيعات الأرباح
٤٤,٣٢٨	-	ربح من استبعاد استثمار في شركة زميلة (إيضاح ٢١)
٢٦,٣٢١	٣٨,٢١٧	أرباح محققة من بيع استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
١٥,٨٢١	(٨,٤٥١)	أرباح (خسائر) غير محققة من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة
١٩٨,٢٠٧	٨٦,٠٥٦	

٧ إيرادات الرسوم والعمولات، صافي

٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم	
٢٠٧,١٨٥	٢٦٤,٦٥٢	إيرادات الرسوم وعمولات:
٧٦,٩٩٧	٩٩,١٦٧	إيرادات الرسوم والعمولات على البطاقات
٦٦,٨٨٨	٣٦,١٨٠	إيرادات الرسوم والعمولات المتعلقة بالأعمال
٤٢,٦٧٤	٣٧,٣٤١	رسوم خدمات الحسابات
٧١,٥٨٨	٥٣,٠٥٣	رسوم إدارة مشاريع و ممتلكات
١٤,٧٠٣	١٨,١٦٢	رسوم الترتيب ومشاركة المخاطر
٧٦,٦٣١	٦٣,٤٦٤	رسوم وعمولات عمليات وساطة
		رسوم وعمولات أخرى
٥٥٦,٦٦٦	٥٧٢,٠١٩	مجموع إيرادات الرسوم والعمولات
(١٠٢,٠٢٢)	(١٤٥,٨١٩)	مصاريف الرسوم والعمولات:
(٢٥,٣٠٥)	(٣٠,٥٩٢)	المصاريف المتعلقة برسوم وعمولات البطاقات
		مصاريف رسوم وعمولات أخرى
(١٢٧,٣٢٧)	(١٧٦,٤١١)	مجموع مصاريف الرسوم والعمولات
٤٢٩,٣٣٩	٣٩٥,٦٠٨	مجموع إيرادات الرسوم والعمولات، صافي
=====	=====	

٨ الربح من استثمارات عقارية

٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم	
٢٤٨	٦,٤٣٨	عائدات من بيع استثمارات عقارية
(٣٢١)	(٦,٧٦٩)	ناقصا: صافي القيمة الدفترية لعقارات مبيعة
(٧٣)	(٣٣١)	الخسارة من بيع استثمارات عقارية
٧,٨١٦	٧,٧٨٦	إيراد الإيجارات (إيضاح ٢٢)
٧,٧٤٣	٧,٤٥٥	
=====	=====	

٩ الربح من استثمارات في عقارات قيد التطوير

٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم	
١٠,٩٨٩ (٦,٧٠٦)	٣,٦٤٩ (٢,٥٠٩)	الإيرادات من بيع عقارات قيد التطوير ناقصا: تكلفة عقارات مبيعة (إيضاح ٢٣)
٤,٢٨٣ (١٠٥)	١,١٤٠ -	الربح من بيع عقارات قيد التطوير مخصص ضمانات الإيجار
٤,١٧٨	١,١٤٠	

يتمثل مخصص ضمانات الإيجار بضمان عبارة عن مخصصات للحد الأدنى للدفعات الإيجارية من قبل شركة تابعة للمصرف لصالح مشتري العقارات وقت بيعها. ويتم حساب هذه الإيجارات الموعود بضمانها على أساس الفرق بين ما هو موعود بضمانه وما هو متوقع من دفعات إيجارية كما في تاريخ التقرير.

١٠ تكاليف الموظفين

٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم	
٨١٤,٣٤٢ ٥٠,٧١٣ ٣٠,٦٨٠	٨٥٥,٣٦٩ ٥٥,١٦٩ ٣٠,٥٦٤	الأجور والمرتبات مكافآت نهاية الخدمة للموظفين تكاليف موظفين أخرى
٨٩٥,٧٣٥	٩٤١,١٠٢	

١١ مصاريف عمومية وإدارية

٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم	
٨٩,٥٩٢ ١٤١,٦٣٧ ٨٨,٩٨٧ ٤١,٦٠١ ٢٩,٨٠٨ ٧٠,٩٠٤	٦٩,٤٤٩ ١٥٩,٩٧٦ ٨٨,٦٨٤ ٤٧,١٤٧ ٤٩,٩٦١ ٨٩,٤١٨	مصاريف قانونية ومهنية مصاريف مكتبية مصاريف تسويق وإعلانات مصاريف اتصالات مصاريف متعلقة بالتكنولوجيا مصاريف تشغيلية أخرى
٤٦٢,٥٢٩	٥٠٤,٦٣٥	

١٢ مخصص الانخفاض، صافي

إيضاحات	٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم
١٧	-	(١٦,١٧٨)
١٨	٢٣٨,٤٨٤	٣٣١,٠٨٩
١٩	٣٦٥,٨٢٢	٤١٣,٩٦٧
	٤,٧٣٨	١,١٤٩
٢٠	٣,٢٦٧	١,٣٧٧
٢٢	١,٤٢٢	١,٦٣١
٢٤	١٨٨,٥٩١	٨٨,٠٣٥
	<u>٨٠٢,٣٢٤</u>	<u>٨٢١,٠٧٠</u>

يشمل رصيد مخصص الانخفاض مبلغ ١٩٠,٠١٣ ألف درهم (٢٠١١: ١٩٦,٠٥٨ ألف درهم) متعلق بشركة بروج العقارية ذ.م.م.، وهي شركة عقارية تابعة للمصرف.

١٣ الموزع للمودعين وحملة الصكوك

٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم
١١٧,٣٠٣	١١٠,٦٦٩
٤٢١,٨٧٦	٥٤٦,٥١٢
٢٧٣,٥٣٤	٢٢٩,٣٠٤
<u>٨١٢,٧١٣</u>	<u>٨٨٦,٤٨٥</u>

حسابات التوفير
حسابات الاستثمار
حاملو الصكوك ووديعة وكالة - الشق الثاني

١٤ ربحية السهم الأساسية والمخفضة

يحتسب الربح الأساسي على السهم بتقسيم الأرباح للفترة المتعلقة بحاملي الأسهم العادية للمصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة.

يحتسب الربح المخفض للسهم بتقسيم أرباح السنة المتعلقة بحاملي الأسهم العادية للمصرف على المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال السنة زائداً المتوسط المرجح لعدد الاسهم التي قد يتم إصدارها عند تحويل جميع الأسهم، التي قد يكون لها تأثير مخفض، إلى أسهم عادية.

إيضاح	٢٠١٢	٢٠١١
٣٥	١,١٩٩,٩٣١ (١٢٠,٠٠٠)	١,١٥٤,٩٦٩ (١٢٠,٠٠٠)
ربح السنة المتعلق بحاملي الأسهم (ألف درهم) ناقصاً: الربح المتعلق بحاملي صكوك الشق الأول (ألف درهم)		
ربح السنة المتعلق بحاملي الأسهم بعد خصم الربح المتعلق بصكوك الشق الأول (ألف درهم)	١,٠٧٩,٩٣١	١,٠٣٤,٩٦٩
المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية الصادرة (ألف)	٢,٣٦٤,٧٠٦	٢,٣٦٤,٧٠٦
العائد الأساسي والمخفض للسهم (درهم)	٠,٤٥٧	٠,٤٣٨

لا يوجد لدى المصرف أي أدوات قد تخفض الربح الأساسي للسهم عند التحويل أو الاستخدام.

١٥ النقد وأرصدة لدى المصارف المركزية

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
١,١٢١,٤٠٣	١,٢٤٧,٦٥٤	النقد في الصندوق
		الأرصدة لدى المصارف المركزية:
		- الحسابات الجارية
		- ودائع إلزامية
		- شهادات الإيداع الإسلامية
١,٣١٠,٠٢٣	٨٥,٣٨٤	
٤,٢١٦,٠١٩	٥,٠٤٤,٩٨٣	
٤,٥٥٩,٧٠٠	٤,٩٠٨,٨٨٢	
<u>١١,٢٠٧,١٤٥</u>	<u>١١,٢٨٦,٩٠٣</u>	

يجب على المصرف الإبقاء على ودائع إلزامية حسب الطلب بالدرهم الإماراتي والدولار الأمريكي مع المصرف المركزي لكل من الإمارات العربية المتحدة والعراق. إن هذه الودائع إلزامية ليست متاحة للاستخدام في عمليات المصرف اليومية ولا يمكن سحبها إلا بموافقة المصرف المركزي. إن النقد في الصندوق والحسابات الجارية لا تدفع عليها أية عوائد وفقاً للشرعية الإسلامية. أما شهادات الإيداع الإسلامية تدفع عليها عوائد، وهي تقوم على أساس الاستثمار في مرابحات السلع الدولية التي يكون فيها المصرف المركزي مشترياً والمصرف بائعاً.

إن توزيع النقد والأرصدة لدى المصارف المركزية حسب القطاع الجغرافي هي كما يلي:

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
١١,١٨٠,٤٣٩	١١,١٩٧,٠٢٦	الإمارات العربية المتحدة
٢٦,٧٠٦	٣٤,٧٣٢	الشرق الأوسط
-	١,١٩١	أوروبا
-	٥٣,٩٥٤	أخرى
<u>١١,٢٠٧,١٤٥</u>	<u>١١,٢٨٦,٩٠٣</u>	

١٦ الأرصدة و ودائع الوكالة لدى مصارف إسلامية ومؤسسات مالية أخرى

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
٩٢,٧٦٦	١٨٧,١٣٩	حسابات جارية
٢,٤٢٢,٦٠٥	٣,٩٣٤,٣٤١	ودائع وكالة
<u>٢,٥١٥,٣٧١</u>	<u>٤,١٢١,٤٨٠</u>	

وفقاً للشرعية الإسلامية، يتم استثمار الودائع مع مؤسسات مالية إسلامية فقط. لا يحصل المصرف على أية عوائد على أرصدة الحسابات الجارية مع المصارف والمؤسسات المالية.

١٦ الأرصدة و ودائع الوكالة لدى مصارف إسلامية ومؤسسات مالية أخرى (تتمة)

إن توزيع الأرصدة وودائع الوكالة لدى المصارف الإسلامية والمؤسسات المالية الأخرى حسب القطاع الجغرافي هي كما يلي:

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٥٠٤,٨٣٦	٢,٠٩٥,٠٩٥	الإمارات العربية المتحدة
٥,٤٤٩	٣٨٢,٩٣٠	الشرق الأوسط
٣٥,٨٧٤	٩٧٠,٢٤٢	أوروبا
٩٦٩,٢١٢	١,٥٤٦,١٠٢	أخرى
<u>٢,٥١٥,٣٧١</u>	<u>٤,١٢١,٤٨٠</u>	

١٧ مريحة ومضاربة مع مؤسسات مالية

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
٥,١٢٨,٨٨٤	٩,٦٦٨,٠٠٩	مريحة
٢١٧,٤٢٨	٢١٦,٧٣٩	مضاربة
<u>٥,٣٤٦,٣١٢</u>	<u>٩,٨٨٤,٧٤٨</u>	
(١٢٩,٨١١)	(١٢٩,٨١١)	ناقصاً: مخصص الانخفاض
<u>٥,٢١٦,٥٠١</u>	<u>٩,٧٥٤,٩٣٧</u>	

وفقاً للشريعة الإسلامية، فإن التمويل بالمضاربة يكون فقط للمؤسسات المالية الإسلامية أو للنشاطات التي تتوافق بشكل كامل مع الشريعة الإسلامية.

لقد كانت الحركة في مخصص الانخفاض خلال السنة كما يلي:

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
١٩٠,٣١٠	١٢٩,٨١١	كما في ١ يناير
(١٦,١٧٨)	-	المبالغ المعكوسة خلال السنة (إيضاح ١٢)
(٤٤,٣٢١)	-	المشطوب خلال السنة
<u>١٢٩,٨١١</u>	<u>١٢٩,٨١١</u>	كما في ٣١ ديسمبر

إن توزيع إجمالي أرصدة المريحة والمضاربة مع مؤسسات مالية حسب القطاع الجغرافي هي كما يلي:

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
٤,٤١٠,٨١١	٩,٢٣٢,٠٩٨	الإمارات العربية المتحدة
٢٢٩,٩٤٣	٢٢٨,٥٣٧	الشرق الأوسط
٥٤٨,٣٢٢	٢٨٣,٥٩٥	أوروبا
١٥٧,٢٣٦	١٤٠,٥١٨	أخرى
<u>٥,٣٤٦,٣١٢</u>	<u>٩,٨٨٤,٧٤٨</u>	

١٨ مزاولة وتمويلات إسلامية أخرى

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
٧,٢٥٤,٨١٣	٦,٤٧٨,٩٠١	مزاولة المركبات
٣,٧٥٠,٦١٤	٣,٦٠١,٠٩٠	مزاولة البضائع
٩,٧٩٦,٠٦٨	١٠,٨٤٣,٧٣٨	مزاولة الأسهم
٣,٧٦٢,١٥٤	٣,٧٤٤,٦٤٦	مزاولة السلع - الخير
٢,١٨٩,٨٠٢	٢,٧٦٢,٨٧٣	مزاولة أخرى
٢٦,٧٥٣,٤٥١	٢٧,٤٣١,٢٤٨	مجموع المزاولة
٢,٥٩٢,٤١٩	١,٩٥٠,٥٧٤	مضاربة
٤,١٥٦,٤٨١	٤,٨٢٦,٩٤١	البطاقات الائتمانية الإسلامية المغطاة (مزاولة)
٢٣٥,٧٥٦	١٥٣,٨٣٣	استصناع
١٦٣,٥٨٤	١٠٧,٣٣٢	تمويلات مدينة أخرى
٣٣,٩٠١,٦٩١	٣٤,٤٦٩,٩٢٨	إجمالي المزاولة والتمويلات الإسلامية الأخرى
(٨,٣١٨,٩٩٣)	(٨,٥٢١,٦٩١)	ناقصاً: الأرباح المؤجلة على المزاولة
٢٥,٥٨٢,٦٩٨	٢٥,٩٤٨,٢٣٧	
(٢,٢١٧,١٣٩)	(١,٩٩٦,٤٦٠)	ناقصاً: مخصص الانخفاض
٢٣,٣٦٥,٥٥٩	٢٣,٩٥١,٧٧٧	

لقد كانت الحركة في مخصص الانخفاض خلال السنة كما يلي:

٢٠١١	٢٠١٢	
المجموع	المجموع	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٨٩٧,٥٩٠	٢,٢١٧,١٣٩	كما في ١ يناير
٢٨٩,٠٢٣	٣٨٧,٢٦٣	المحمل خلال السنة
٣٣١,٠٨٩	٢٠,٨٢٢	(إيضاح ١٢)
(١١,٥٤٠)	-	المشطوب خلال السنة
٢,٢١٧,١٣٩	١,٩٩٦,٤٦٠	كما في ٣١ ديسمبر

١٨ مريحة وتمويلات إسلامية أخرى (تتمة)

إن توزيع إجمالي المريحة والتمويلات الإسلامية الأخرى حسب القطاع الاقتصادي والجغرافي هو كما يلي:

٢٠١١ آلف درهم	٢٠١٢ آلف درهم	
١٣١,٨٠٣	١٢٢,٣٥٣	القطاع الاقتصادي:
٢١٦,٨٤٧	٢٠٩,٣٤١	القطاع الحكومي
٥,٥١٧,٩١٠	٥,٢٤٥,٧٥٩	القطاع العام
٥٩٠,٠٤٩	٥٤١,٠٠٥	شركات
١٨,٥٩٢,٥٤٣	١٩,٠٣٤,٢٨٤	مؤسسات مالية
٥٣٣,٥٤٦	٧٩٥,٤٩٥	أفراد
		شركات صغيرة ومتوسطة
٢٥,٥٨٢,٦٩٨	٢٥,٩٤٨,٢٣٧	
=====	=====	
٢٤,٤٢٧,٣١٤	٢٤,٦١٨,٨٠٦	القطاع الجغرافي:
٧٥٩,٢٠٢	٩٠٨,٨٤٦	الإمارات العربية المتحدة
٣٦٣,٣٨٢	٣٥٣,٤٧٧	الشرق الأوسط
٣٢,٨٠٠	٦٧,١٠٨	أوروبا
		أخرى
٢٥,٥٨٢,٦٩٨	٢٥,٩٤٨,٢٣٧	
=====	=====	

١٩ تمويلات إجارة

تمثل تمويلات الإجارة صافي الاستثمار في الموجودات التأجيرية للفترة التي إما تعادل أو تغطي اجزاء رئيسية من الأعمار الإنتاجية لهذه الموجودات. تنص إتفاقية التأجير على إنتقال ملكية الأصل المؤجر إلى المستأجر عند تسلم الدفعة النهائية منه.

٢٠١١ آلف درهم	٢٠١٢ آلف درهم	
٦,٤٠٥,٣٦٥	٧,٠١٨,٧٠٦	مدفوعات التأجير المدينة المستقبلية هي كالتالي:
١٧,٠٢٥,٤٦٨	١٦,٥١٦,٦١٨	مستحقة خلال سنة
٩,٣٤٧,٥١٥	١١,٩٦٩,٩٩١	مستحقة من السنة الثانية إلى الخامسة
		مستحقة بعد خمس سنوات
٣٢,٧٧٨,٣٤٨	٣٥,٥٠٥,٣١٥	إجمالي تمويلات الإجارة
(٦,٥١٩,٤٩٩)	(٧,١٥٩,١٠٨)	ناقصا: الإيرادات المؤجلة
٢٦,٢٥٨,٨٤٩	٢٨,٣٤٦,٢٠٧	صافي القيمة الحالية للحد الأدنى لمدفوعات التأجير المدينة
(٧٩٣,٠٦٧)	(١,١٠١,٢٦٩)	ناقصا: مخصص الانخفاض
٢٥,٤٦٥,٧٨٢	٢٧,٢٤٤,٩٣٨	
=====	=====	

١٩ تمويلات إجارة (تتمة)

لقد كانت الحركة في مخصص الانخفاض خلال السنة كما يلي:

٢٠١١			٢٠١٢			
المجموع ألف درهم	انخفاض جماعي ألف درهم	انخفاض فردي ألف درهم	المجموع ألف درهم	انخفاض جماعي ألف درهم	انخفاض فردي ألف درهم	
٣٧٩,١٠٠	٢٨٦,٣٢١	٩٢,٧٧٩	٧٩٣,٠٦٧	٣٧٥,٥٨٢	٤١٧,٤٨٥	كما في ١ يناير
						المحمل خلال السنة
٤١٣,٩٦٧	٨٩,٢٦١	٣٢٤,٧٠٦	٣٦٥,٨٢٢	٣٢,٠٣٢	٣٣٣,٧٩٠	(إيضاح ١٢)
-	-	-	(٥٧,٦٢٠)	-	(٥٧,٦٢٠)	المشطوب خلال السنة
٧٩٣,٠٦٧	٣٧٥,٥٨٢	٤١٧,٤٨٥	١,١٠١,٢٦٩	٤٠٧,٦١٤	٦٩٣,٦٥٥	كما في ٣١ ديسمبر

إن توزيع إجمالي تمويلات الإجارة حسب القطاع الإقتصادي والجغرافي هي كما يلي:

٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم	القطاع الاقتصادي:
١٦٥,٠٨٧	٨٨,٥٨٧	
٢,٢٨٥,٦٨٢	٢,٣٩٤,٨٦٦	القطاع الحكومي
١٠,٣٢٧,١٧٦	١١,٨٤٠,٤٤٢	القطاع العام
٦٧٨,٤٦٠	٣٥١,٨٤٤	شركات
١٢,٣٩٤,٠٩٨	١٣,٢٢٠,٢١٩	مؤسسات مالية
٤٠٨,٣٤٦	٤٥٠,٢٤٩	أفراد
		شركات صغيرة ومتوسطة
٢٦,٢٥٨,٨٤٩	٢٨,٣٤٦,٢٠٧	
		القطاع الجغرافي:
٢٥,٤٣٩,١٢٨	٢٧,٨٤٢,٥٦٩	الإمارات العربية المتحدة
١٥,٦٧٠	١٠,٤٤٤	الشرق الأوسط
٨٠٤,٠٥١	٤٩٣,١٩٤	أخرى
٢٦,٢٥٨,٨٤٩	٢٨,٣٤٦,٢٠٧	

٢٠ استثمارات

٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم	
٢,٦٢٥	-	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة
٨٤٦,٣٦١	١,١١٥,٦٨٩	استثمارات في أسهم
		صكوك
٨٤٨,٩٨٦	١,١١٥,٦٨٩	
		استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٦,٤٥٤	٢٢,٩٥٥	استثمارات مدرجة
		استثمارات في أسهم
١٧٤,٧٢٣	٩١,٧٩٧	استثمارات غير مدرجة
١٧٢,٠٣٣	٢٣٦,٣٨٠	استثمارات في صناديق مدارة
		استثمارات في صناديق خاصة
٣٤٦,٧٥٦	٣٢٨,١٧٧	
٣٦٣,٢١٠	٣٥١,١٣٢	
٤٤٠,٤٠٩	٢,٧٨٨,٣٢٧	استثمارات بالتكلفة المطفأة
		صكوك
١,٦٥٢,٦٠٥	٤,٢٥٥,١٤٨	مجموع الاستثمارات

لقد كانت الحركة في مخصص الانخفاض خلال السنة كما يلي:

٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم	
٧٦,٦٦٤	٧٨,٠٤١	كما في ١ يناير
١,٣٧٧	٣,٢٦٧	المحمل خلال السنة (إيضاح ١٢)
٧٨,٠٤١	٨١,٣٠٨	كما في ٣١ ديسمبر

٢٠ استثمارات (تتمة)

إن توزيع الاستثمارات حسب القطاع الجغرافي كان كما يلي:

٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم	
١,١٠٩,٤٥٣	٢,٦٠٥,٨٢٧	الإمارات العربية المتحدة
٤٢٢,١١١	١,٣٥١,٦١٦	الشرق الأوسط
١٧٨	١٨٠	أوروبا
١٩٨,٩٠٤	٣٧٨,٨٣٣	أخرى
<u>١,٧٣٠,٦٤٦</u>	<u>٤,٣٣٦,٤٥٦</u>	

٢١ استثمارات في شركات زميلة وشركة ائتلاف

٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم	
٨٦١,٢٧٣	٨٣١,٠٦٣	تكلفة الاستثمارات
١٢,٤٧٩	١٧,٢٣٩	الحصة في النتائج
(١,٧١٠)	(٤,٤٩٧)	أرباح موزعة مستلمة
١٢,٢٤٤	(٧٣,٤٩٦)	تحويلات عملات أجنبية
<u>٨٨٤,٢٨٦</u>	<u>٧٧٠,٣٠٩</u>	
(٣٢,٧٨٣)	(٤,٢٨٤)	ناقصا: مخصص الانخفاض
<u>٨٥١,٥٠٣</u>	<u>٧٦٦,٠٢٥</u>	

إن الحركة في مخصص الانخفاض خلال السنة كانت كالتالي:

٣٢,٧٨٣	٣٢,٧٨٣	كما في ١ يناير
-	(٢٨,٤٩٩)	المشطوب خلال السنة
<u>٣٢,٧٨٣</u>	<u>٤,٢٨٤</u>	كما في ٣١ ديسمبر

إن تفاصيل استثمار المصرف في شركات زميلة وشركة ائتلاف كما في ٣١ ديسمبر هي كما يلي:

النشاط الرئيسي	حصة أسهم الملكية	بلد المنشأ	الشركات الزميلة
٢٠١١ %	٢٠١٢ %		
التأمين التكافلي الإسلامي	٤٠	٤٠	أبوظبي الوطنية للتكافل - ش م ع
التأجير الإسلامي والعقارات	٣٢	-	شركة عقارات بنك البوسنة الدولي
مصرف إسلامي	٢٧	٢٧	بنك البوسنة الدولي
مصرف تجاري (قيد التحويل إلى مصرف إسلامي)	٤٩	٤٩	شركة ائتلاف البنك الوطني للتطوير
		جمهورية مصر العربية	

٢١ استثمارات في شركات زميلة وشركة ائتلاف (تتمة)

فيما يلي ملخص عن المعلومات المالية عن الإستثمارات في شركات زميلة وشركة ائتلاف:

٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم	
٤,٢٥٨,٦٤٣ (٤,٤١٢,١٦٥)	٤,٠٠٦,٣٩٩ (٤,٠٠٧,٦٤٢)	الحصة من بيان المركز المالي للشركات الزميلة وشركة الائتلاف الموجودات المطلوبات
=====	=====	
(١٥٣,٥٢٢)	(١,٢٤٣)	صافي الموجودات
=====	=====	
١٠٤,٨٤٣	١١٤,٠٩١	الحصة من إيرادات وأرباح الشركات الزميلة وشركة الائتلاف إيرادات السنة
=====	=====	
١٧,٣٣٩	١٢,٢٤٧	ربح السنة
=====	=====	

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، بلغت حصة المصرف من الالتزامات والمطلوبات الطارئة للشركات الزميلة وشركة الائتلاف ١٥٧,٥٤٧ ألف درهم (٢٠١١: ١٤٨,٤٣٨ ألف درهم). إن الأدوات الملكية لشركة أبوظبي الوطنية للتكافل ش م ع هي مدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية، الإمارات وإن القيمة المدرجة لحصة المصرف من الاستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ بلغت ٢٠٠,٦٢٩ ألف درهم (٢٠١١: ٢٢٤,٨٩٠ ألف درهم).

إن التوزيع الجغرافي لإجمالي الاستثمارات في شركات زميلة وشركة ائتلاف هو كما يلي:

٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم	
١٢٧,٦٣٣	١٣٣,٦٤٠	الإمارات العربية المتحدة
٦٩,٠٩٥	٣٤,١١١	أوروبا
٦٨٧,٥٥٨	٦٠٢,٥٥٨	أخرى
=====	=====	
٨٨٤,٢٨٦	٧٧٠,٣٠٩	
=====	=====	

استبعاد لاستثمار في شركة زميلة

في سبتمبر ٢٠١٢، دخل المصرف في اتفاقية بيع وشراء ملزمة ("الاتفاقية") لاستبعاد كامل حصته في شركة عقارات بنك البوسنة الدولي مقابل ٥١,٥٣٥ ألف درهم. من خلال هذه الاتفاقية، قام المصرف بتحويل المخاطر والمنافع المتعلقة بملكية شركة عقارات بنك البوسنة الدولي إلى المشتري وتم تسجيل الاستبعاد والربح من هذا الاستبعاد في الربع الثالث من ٢٠١٢. وكان قد تم اعتبار هذا الاستثمار كاستثمار في شركة زميلة حتى تاريخ حصول الاستبعاد. إن إجمالي حصة الأرباح من شركة عقارات بنك البوسنة الدولي المسجلة في بيان الدخل الموحد خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ قد بلغت ١٠١ ألف درهم.

٢١ استثمارات في شركات زميلة وشركات ائتلاف (تتمة)

استبعاد للاستثمار في شركة زميلة (تتمة)

تم وضع فائض قيمة البيع على صافي القيمة الدفترية للاستثمار في شركة زميلة وصافي احتياطات التحوط كما في تاريخ الاستبعاد ضمن "ربح من استبعاد استثمار في شركة زميلة" في بيان الدخل الموحد كما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠١٢
ألف درهم

٥١,٥٣٥
(٨,٨٠٩)

قيمة البيع
ناقص: القيمة الدفترية للاستثمار في شركة زميلة

زائد: احتياطي فروقات تحويل العملات الأجنبية المعاد تدويرها
من الدخل الشامل الآخر (إيضاح ٣٤)

١,٩١٥

٤٤,٦٤١

(٣١٣)

٤٤,٣٢٨

ناقص: تكلفة المعاملة

الربح من استبعاد الاستثمار في شركة زميلة (إيضاح ٦)

٢٢ استثمارات عقارية

كانت الحركة في الاستثمارات في العقارات خلال السنة كالتالي:

المجموع ألف درهم	ممتلكات أخرى ألف درهم	أراضي ألف درهم	٢٠١٢ التكلفة:
١٧٧,٦٢٩	١٤٧,٤٩٨	٣٠,١٣١	الرصيد في ١ يناير
١٣١,١٠٣	١٣١,١٠٣	-	المحول من عقارات قيد التطوير (إيضاح ٢٣)
٣٧,٣٠٠	٣٧,٣٠٠	-	المحول من موجودات أخرى (إيضاح ٤٠)
(٧,٠٠٣٧)	(٧,٠٣٧)	-	استبعادات (إيضاح ٨)
٣٣٨,٩٩٥	٣٠٨,٨٦٤	٣٠,١٣١	الرصيد الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر
(١٦,١٨٣)	(١٠,٦٤١)	(٥,٥٤٢)	ناقصا: مخصص الانخفاض
٣٢٢,٨١٢	٢٩٨,٢٢٣	٢٤,٥٨٩	الرصيد الصافي كما في ٣١ ديسمبر
٧,٦٢٨	٧,٦٢٨	-	الاستهلاك المتراكم
٩,٢٧٨	٩,٢٧٨	-	الرصيد في ١ يناير
(٢٦٨)	(٢٦٨)	-	المحمل خلال السنة
١٦,٦٣٨	١٦,٦٣٨	-	المتعلق باستبعادات (إيضاح ٨)
٣٠٦,١٧٤	٢٨١,٥٨٥	٢٤,٥٨٩	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر
			صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر

٢٢ استثمارات عقارية (تتمة)

المجموع ألف درهم	ممتلكات أخرى ألف درهم	أراضي ألف درهم	
			٢٠١١ التكلفة:
٢٢٢,٤٩٥	١٩٢,٠٤٣	٣٠,٤٥٢	الرصيد في ١ يناير
٩٣,٤٣٩	٩٣,٤٣٩	-	المحول من عقارات قيد التطوير (إيضاح ٢٣)
٦٦,٠٢٧	٦٦,٠٢٧	-	المحول من موجودات أخرى (إيضاح ٤٠)
(٢٠٤,٠١١)	(٢٠٤,٠١١)	-	المحول إلى ممتلكات ومعدات
(٣٢١)	-	(٣٢١)	استبعادات (إيضاح ٨)
١٧٧,٦٢٩	١٤٧,٤٩٨	٣٠,١٣١	الرصيد الإجمالي كما في ٣١ ديسمبر
(١٤,٧٦١)	(٩,٢١٩)	(٥,٥٤٢)	ناقصا: مخصص الانخفاض
١٦٢,٨٦٨	١٣٨,٢٧٩	٢٤,٥٨٩	الرصيد الصافي كما في ٣١ ديسمبر
			الاستهلاك المتراكم
١٢,٧٥٩	١٢,٧٥٩	-	الرصيد في ١ يناير
٥,٧٩٣	٥,٧٩٣	-	المحمل خلال السنة
(١٠,٩٢٤)	(١٠,٩٢٤)	-	المتعلق بمحول إلى ممتلكات ومعدات
٧,٦٢٨	٧,٦٢٨	-	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر
١٥٥,٢٤٠	١٣٠,٦٥١	٢٤,٥٨٩	صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ ديسمبر

إن إيجارات الممتلكات المكتسبة للمجموعة من الاستثمارات العقارية، والمؤجرة تحت عقود تأجير تشغيلية، قد بلغت ٧,٧٨٦ ألف درهم (٢٠١١: ٧,٨١٦ ألف درهم).

بلغت القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، ٣٣٤,٤٤٩ ألف درهم (٢٠١١: ١٧٣,٠٦٤ ألف درهم) حسب التقييم الذي قام به مقيمون مهنيون تم تعيينهم للقيام بذلك من قبل شركة تابعة للمصرف وهم أعضاء في عدة جمعيات للتقييم المهني، ولديهم المؤهلات المناسبة والتجربة في تقييم العقارات في الإمارات العربية المتحدة. وقد تم تحديد القيمة العادلة للعقارات إما على أساس معاملات تتم في السوق أو على أساس نماذج التقييم.

الحركة في مخصص الإنخفاض خلال السنة هي كالتالي:

الإجمالي ألف درهم	ممتلكات أخرى ألف درهم	أراضي ألف درهم	
١٨,٠٨٢	١٢,٦٤٠	٥,٤٤٢	في ١ يناير ٢٠١١
١,٦٣١	١,٥٣١	١٠٠	المحمل خلال السنة (إيضاح ١٢)
(٤,٩٥٢)	(٤,٩٥٢)	-	المشطوب خلال السنة
١٤,٧٦١	٩,٢١٩	٥,٥٤٢	في ١ يناير ٢٠١٢
١,٤٢٢	١,٤٢٢	-	المحمل خلال السنة (إيضاح ١٢)
١٦,١٨٣	١٠,٦٤١	٥,٥٤٢	في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

٢٢ استثمارات عقارية (تتمة)

التوزيع الجغرافي لإجمالي الاستثمارات العقارية هو كالتالي:

الإجمالي ألف درهم	ممتلكات أخرى ألف درهم	أراضي ألف درهم	
٣١٤,١٠٩ ٨,٢٤٨	٢٩٢,٢٢٦ -	٢١,٨٨٣ ٨,٢٤٨	٢٠١٢ الإمارات العربية المتحدة الشرق الأوسط
٣٢٢,٣٥٧	٢٩٢,٢٢٦	٣٠,١٣١	
١٦١,٧٥٣ ٨,٢٤٨	١٣٩,٨٧٠ -	٢١,٨٨٣ ٨,٢٤٨	٢٠١١ الإمارات العربية المتحدة الشرق الأوسط
١٧٠,٠٠١	١٣٩,٨٧٠	٣٠,١٣١	

٢٣ عقارات قيد التطوير

الحركة في عقارات قيد التطوير خلال السنة هي كالتالي:

٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم	
١,٠٥٠,٤٤٥	٩٦٦,٧٤٧	الرصيد كما في ١ يناير
١٦,٤٤٧	٤,٢٤٦	الإضافات
(٩٣,٤٣٩)	(١٣١,١٠٣)	المحول إلى استثمارات عقارية (إيضاح ٢٢)
(٦,٧٠٦)	(٢,٥٠٩)	الإستبعادات (إيضاح ٩)
٩٦٦,٧٤٧	٨٣٧,٣٨١	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر

تتضمن العقارات قيد التطوير ارض بقيمة دفترية بلغت ٨٠٠,٠٠٠ ألف درهم (٢٠١١: ٨٠٠,٠٠٠ ألف درهم) مملوكة من قبل شركة تابعة للمصرف.

إن جميع العقارات قيد التطوير موجودة داخل الإمارات العربية المتحدة.

٢٤ موجودات أخرى

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
١,٢٩٩,٢٨٠	١,٢٦٧,٠٦٢	مبالغ مدفوعة مقدماً لشراء ممتلكات
—	١٠٦,٣٩٢	موجودات محصلة من مطالبات محققة
٢٧٧,٧٦١	٢١٦,٤٣٩	ذمم مدينة تجارية
٢,٦١٤	—	شيكات للتحويل
٢٥٩,٨٨٠	٣١١,١١١	مصاريف مدفوعة مقدماً
٦,٠١٧	٤٣,١٠٠	أرباح مستحقة
١,٦٥٣	٧٠٠	مبالغ مدفوعة مقدماً لمقاولين
١٨٣,٦٢٥	١٨٣,٦٢٥	مبالغ مدفوعة مقدماً للاستثمارات
١٧٧,٣٢٣	١٩٦,٤٩١	أخرى
٢,٢٠٨,١٥٣	٢,٣٢٤,٩٢٠	
(٢٤٣,٥٠٣)	(٤٠٦,٩٧٧)	ناقصا: مخصص الانخفاض
١,٩٦٤,٦٥٠	١,٩١٧,٩٤٣	

كانت الحركة على مخصص الانخفاض خلال السنة كما يلي:

المجموع	أخرى	مبالغ مدفوعة مقدماً	ذمم مدينة تجارية	مبالغ مدفوعة مقدماً	
ألف درهم	ألف درهم	للاستثمارات	ألف درهم	لشراء ممتلكات	
٢٢٠,٩٣٧	١٠,٤١٤	١٠٦,٣٩٢	٣٠,١٠٠	٧٤,٠٣١	كما في ١ يناير ٢٠١١
٨٨,٠٣٥	١٠,٤١٤	(١٠٦,٣٩٢)	—	١٨٤,٠١٣	المحمل خلال السنة (إيضاح ١٢)
(٦٥,٤٦٩)	—	—	—	(٦٥,٤٦٩)	المشطوب خلال السنة
٢٤٣,٥٠٣	٢٠,٨٢٨	—	٣٠,١٠٠	١٩٢,٥٧٥	كما في ١ يناير ٢٠١٢
١٨٨,٥٩١	٣,٠٥٥	—	—	١٨٥,٥٣٦	المحمل خلال السنة (إيضاح ١٢)
(٢٥,١١٧)	—	—	(٢٧٤)	(٢٤,٨٤٣)	المشطوب خلال السنة
٤٠٦,٩٧٧	٢٣,٨٨٣	—	٢٩,٨٢٦	٣٥٣,٢٦٨	كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

إن الموجودات المحصلة مقابل مطالبات من أجل تحقيق تحصيل منتظم يتم تسجيلها كـ "موجودات محصلة من مطالبات محققة". يتم تسجيل الأصل المحقق بالقيمة الأقل بين قيمته العادلة ناقصاً تكاليف البيع وبين القيمة المدرجة للمطلب (صافي من مخصص الانخفاض) كما في تاريخ العملية.

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٢

٢٥ ممتلكات ومعدات

أرض ألف درهم	مباني ألف درهم	أثاث وتجهيزات ألف درهم	أجهزة حاسوب ومعدات مكاتب ألف درهم	مركبات ألف درهم	أعمال رأسمالية قيد التنفيذ ألف درهم	المجموع ألف درهم
٢٠١٢						
التكلفة أو التقييم:						
٢٤١,٤٧٨	١٨٥,٢٤٨	٢٤٧,٩٢٩	٣٧٨,٨٤٩	١١,٦٧٣	٢٦٢,٣٩٦	١,٣٢٧,٥٧٣
-	٣٠٠	٢٥,٦٤١	٥٣,٣٧٩	٤,٠٧٥	٢٨٢,٢٢٣	٣٦٥,٦١٨
كما في ١ يناير						
إضافات						
-	٢٩,٤٣٣	١١,٦٣٤	٣٤,٢٠٦	-	(٧٥,٢٧٣)	-
-	-	(١١,١٧١)	(٨,٧٤٦)	(١,٨٩٨)	-	(١١,٨١٥)
٢٤١,٤٧٨	٢١٤,٩٨١	٢٨٤,٠٣٣	٤٥٧,٦٨٨	١٣,٨٥٠	٤٦٩,٣٤٦	١,٦٨١,٣٧٦
كما في ٣١ ديسمبر						
الاستهلاك:						
-	٥,٤٨٧	١١٠,٢٤٧	٢٣٠,١٠٣	٧,٧٧٣	-	٣٥٣,٦١٠
-	٦,٥٩٠	٣٤,١٢٨	٦٤,٦١٥	١,٧١٢	-	١٠٧,٠٤٥
-	-	(٣٨٨)	(٥١٨)	(٢٢٢)	-	(١,١٢٨)
-	١٢,٠٧٧	١٤٣,٩٨٧	٢٩٤,٢٠٠	٩,٢٦٣	-	٤٥٩,٥٢٧
٢٤١,٤٧٨	٢٠٢,٩٠٤	١٤٠,٠٤٦	١٦٣,٤٨٨	٤,٥٨٧	٤٦٩,٣٤٦	١,٢٢١,٨٤٩
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر						
٢٠١١						
التكلفة أو التقييم:						
١٢٩,٣١٥	١٤,٨٣٨	١٩٩,٦٤٧	٣٠٤,١٣٣	٩,٨١٨	١٩٦,٥٤٦	٨٥٤,٢٩٧
-	٣٥٠	٨,٥٥٧	٦٦,١٩٧	١,٩٨٦	١٥٨,٣٦١	٢٣٥,٤٥١
كما في ١ يناير						
إضافات						
-	٤٢,٧٥٣	٤١,٢٣٩	٨,٥١٩	-	(٩٢,٥١١)	-
٩٨,٤٠٢	٨٩,٧٣٣	-	-	-	-	١٨٨,١٣٥
التحويلات من أعمال رأس						
مالية قيد التنفيذ						
التحويلات من استثمارات						
عقارية						
-	٣٧,٥٧٤	-	-	-	-	٣٧,٥٧٤
التحويلات من موجودات						
أخرى (إيضاح ٤٠)						
١٣,٧٦١	-	-	-	-	-	١٣,٧٦١
-	-	(١,٥١٤)	-	(١٣١)	-	(١,٦٤٥)
٢٤١,٤٧٨	١٨٥,٢٤٨	٢٤٧,٩٢٩	٣٧٨,٨٤٩	١١,٦٧٣	٢٦٢,٣٩٦	١,٣٢٧,٥٧٣
كما في ٣١ ديسمبر						
الاستهلاك:						
-	٢,٩٥١	٨٣,٧٩٧	١٧٥,٨٨٩	٥,٧٧٣	-	٢٦٨,٤١٠
-	٢,٥٣٦	٢٦,٧٣٥	٥٤,٢١٤	٢,١١٢	-	٨٥,٥٩٧
-	-	(٢٨٥)	-	(١١٢)	-	(٣٩٧)
-	٥,٤٨٧	١١٠,٢٤٧	٢٣٠,١٠٣	٧,٧٧٣	-	٣٥٣,٦١٠
٢٤١,٤٧٨	١٧٩,٧٦١	١٣٧,٦٨٢	١٤٨,٧٤٦	٣,٩٠٠	٢٦٢,٣٩٦	٩٧٣,٩٦٣
صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر						

٢٦ مبالغ مستحقة لمؤسسات المالية

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
١٧١,٢٠٣	٢٨٦,٩٦٥	حسابات جارية
١,٧٦٠,٢٢٣	٢,٨١٣,٣٦٠	ودائع استثمارية
١,٩٣١,٤٢٦	٣,١٠٠,٣٢٥	
-	٣٣,٥٦٨	حساب جاري - المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة
١,٩٣١,٤٢٦	٣,١٣٣,٨٩٣	
=====	=====	

إن توزيع إجمالي المبالغ مستحقة لمؤسسات مالية حسب القطاع الجغرافي كما يلي:

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
٧٥٣,٣٣٧	٢,١٥٧,٤٢٢	الإمارات العربية المتحدة
١٤٣,١٧٤	٥٧٩,٥٥٥	الشرق الأوسط
١٦٣,٤٧٣	١٣٦,٣٢٠	أوروبا
٨٧١,٤٤٢	٢٦٠,٥٩٦	أخرى
١,٩٣١,٤٢٦	٣,١٣٣,٨٩٣	
=====	=====	

٢٧ حسابات المودعين

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
١٤,٢٣٤,٧٨٦	١٦,٩٦٣,٢٨١	حسابات جارية
١١,١٨٢,٦٢٩	١٤,٩٤٧,٩٣٧	حسابات توفير
٢٩,٦١٣,٧٦٩	٢٩,١٩١,٣٣٥	حسابات الاستثمار
١٤٠,٥٩٩	٢٢٣,٥٩٤	حساب احتياطي تعديل الأرباح
٥٥,١٧١,٧٨٣	٦١,٣٢٦,١٤٧	
=====	=====	

لقد كانت الحركة على مخصص احتياطي تعديل الأرباح للسنة كما يلي:

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
٦٤,٧٨٨	١٤٠,٥٩٩	كما في ١ يناير
٧٥,٨١١	٨٢,٩٩٥	الحصة من الأرباح خلال السنة
١٤٠,٥٩٩	٢٢٣,٥٩٤	كما في ٣١ ديسمبر
=====	=====	

٢٧ حسابات المودعين (تتمة)

إن توزيع إجمالي حسابات المودعين بحسب القطاع الاقتصادي، المنطقة الجغرافية والعملات هي كالآتي:

٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم	
٧,٥٥٥,٥٤١	٧,٠٧١,٣٩٤	القطاع الاقتصادي:
٨,٢٠٨,٠٣١	٩,٣١٣,٣٥٣	القطاع الحكومي
٥,٠٥٨,٥٠٧	٥,٢٨٩,٩٩٦	القطاع العام
٢,٧٠٩,٦٧٨	١,٣٩٩,٥٨٨	شركات
٢٥,٤٧٣,٠٥٠	٣٠,٩٢٥,٣٨٠	مؤسسات مالية
٦,١٦٦,٩٧٦	٧,٣٢٦,٤٣٦	أفراد
٥٥,١٧١,٧٨٣	٦١,٣٢٦,١٤٧	شركات صغيرة ومتوسطة الحجم
٥٤,٩٥٦,٩٤٣	٥٩,٤٦٢,٨١٣	المنطقة الجغرافية:
٤٢,٧٧٩	١,٧٦٦,٧٨٤	الإمارات العربية المتحدة
٥,٠٧٤	٨٨,٢٧٥	الشرق الأوسط
١٦٦,٩٨٧	٨,٢٧٥	أوروبا
٥٥,١٧١,٧٨٣	٦١,٣٢٦,١٤٧	أخرى
٤٥,٦٣٠,٦٣١	٤٨,٣٠٨,٠٢٧	العملات:
٩,١٤٦,٩٠٤	١٢,٥٥٣,٩١٧	درهم إماراتي
٣٥٥,٧٥٤	٢٩٦,٣٤٣	دولار أمريكي
٣٥,١٥٣	١٢٨,١٣٤	يورو
٣,٣٤١	٣٩,٧٢٦	جنيه إسترليني
٥٥,١٧١,٧٨٣	٦١,٣٢٦,١٤٧	أخرى

يقوم المصرف باستثمار جميع ودائع الاستثمار وحسابات التوفير، بعد اقتطاع احتياطي المصارف المركزية في الإمارات والعراق ومتطلبات السيولة من قبل المجموعة.

فيما يتعلق بودائع الاستثمار فإن المصرف يتحمل الخسارة فقط في حال التعدي أو التقصير أو مخالفة شروط العقد، وإلا فهي على رب المال أو الموكل.

٢٨ مطلوبات أخرى

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
٣٤٩,٩٢٢	٢٨٣,٦٧٧	دائنون تجاريون
٦٤,٥٧٨	٢٤,١٧٢	مبالغ مستحقة لقاء شراء ممتلكات
١٥٨,١٦٤	١٦٠,٣٣٥	الربح المستحق للتوزيع على المودعين وحملة الصكوك
١٣٧,٩٠٣	٢١٦,٥٥٩	شيكات بنكية
٢٥٨,٨٩٥	٢٤٥,٨٥٢	مخصصات مكافأة الموظفين ومصروفات أخرى
٢٧٤,٢٠٢	١٧٢,٨١٩	محتجزات دائنة
٥٨,٨٠٣	٥٧,٥٠٣	مبالغ مستلمة مقدما من المتعاملين
٣,٤٩٤	١٣,٠٩٦	مصاريف قانونية ومهنية مستحقة الدفع
٧٣,٠٠٣	١١٢,١٨٤	مصاريف مستحقة
٩٠,٨٣١	١٠٥,٥٣٢	أرباح موزعة غير مطالب بها
٢٦,٦٧٩	٨٦,٢٤٨	إيرادات مؤجلة
٦,٥٢٨	٤,٨٥٣	حساب الأعمال الخيرية
٣٤٤	٦٨٩	حساب التبرعات
		القيمة العادلة السالبة للبدائل الشرعية للمشتقات المالية
		(إيضاح ٣٨)
		أخرى
١٩,٥٧٨	٢٨,٥٤٢	
٣٣٩,٨٣٣	٣٦٢,٢٦٢	
١,٨٦٢,٧٥٧	١,٨٧٤,٣٢٣	

٢٩ وديعة وكالة - الشق الثاني

في ديسمبر ٢٠٠٨، أودعت الحكومة الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى المصرف ودائع استثمارية لفترة ٣ - ٥ سنوات. ثم عرضت الحكومة إثر ذلك وفقا لشروط وأحكام خاصة وانسجاما مع متطلبات المصرف المركزي الخاصة بكفاية رأس المال، تحويل هذه الودائع إلى رأس مال يتم تصنيفها ضمن الشق الثاني لرأس المال، وقد تمت الموافقة على ذلك وفقا لشروط وأحكام خاصة من قبل المساهمين خلال اجتماع غير عادي عقد يوم ٢٢ مارس ٢٠٠٩. في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩، قام المصرف بتوقيع اتفاقية الوكالة بالاستثمار المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبناءً عليه تم تحويل هذه الودائع إلى وديعة وكالة من الشق الثاني.

يعتبر رأس مال الوكالة غير مضمون من قبل المصرف، وهو مستثمر لفترة ٧ سنوات وفقا لشروط وأحكام اتفاقية الوكالة بالاستثمار. وللمصرف الحق في الإنهاء المبكر لاستثمار مبلغ هذه الوكالة من جانبه قبل انتهاء المدة (سبع سنوات) وفقا لشروط معينة، وقد تتراوح الأرباح المتوقعة ما بين ٤% و ٥,٢٥% وتستحق بصفة ربع سنوية، وتُدفع في نهاية الفترة. وفي حالات محدودة وطبقاً لشروط معينة، يحق للحكومة تحويل كل رأس مال الوكالة أو جزءا منه إلى أسهم عادية في المصرف حسب أسعار السوق السائدة.

٣٠ أدوات صكوك تمويلية

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
٢,٧٥٤,٣٧٥	٢,٦٣٤,٦٥٢	الإصدار الثاني
١,٨٣٦,٢٥٠	١,٨٣٦,٢٥٠	الإصدار الثالث
٤,٥٩٠,٦٢٥	٤,٤٧٠,٩٠٢	

٣٠ أدوات صكوك تمويلية (تتمة)

الإصدار الثاني - ٧٥٠ مليون دولار

خلال نوفمبر ٢٠١٠، قام المصرف بعملية إصدار لصكوك متوسطة المدى متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة ٢,٧٥٤,٣٧٥ ألف درهم (٧٥٠ مليون دولار أمريكي) كثنائي إصدار من برنامج بقيمة ٥ مليارات دولار أمريكي. إن هذه الصكوك مدرجة في سوق لندن للأوراق المالية. تنتهي مدة هذه الصكوك في نوفمبر ٢٠١٥. توزع أرباح هذه الصكوك في حال تحققها وفق معدل ربح ثابت. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، قام المصرف بإعادة شراء صكوك بقيمة إسمية بلغت ١١٩,٧٢٣ ألف درهم (٣٢,٦ مليون دولار أمريكي) (٢٠١١: لا شيء).

الإصدار الثالث - ٥٠٠ مليون دولار

خلال نوفمبر ٢٠١١، قام المصرف بعملية إصدار لصكوك متوسطة المدى متوافقة مع الشريعة الإسلامية بقيمة ١,٨٣٦,٢٥٠ ألف درهم (٥٠٠ مليون دولار أمريكي) كثالث إصدار من برنامج بقيمة ٥ مليارات دولار أمريكي. إن هذه الصكوك مدرجة في سوق لندن للأوراق المالية. تنتهي مدة هذه الصكوك في نوفمبر ٢٠١٦. توزع أرباح هذه الصكوك في حال تحققها وفق معدل ربح ثابت.

بنود العملية

تتضمن عملية الإصدار نقل ملكية بعض الأصول، بما فيها أصول إجارة مملوكة من قبل المصرف، إلى شركة أديب صكوك كومباني ليمتد - المصدر، وهي شركة مملوكة للمصرف، تم إنشاؤها خصيصاً لإصدار الصكوك. إن هذه الأصول مملوكة من قبل المستثمرين. يمتلك المصرف حق السيطرة على هذه الأصول وستبقى تحت إدارته.

سيقوم المصدر بدفع التوزيعات الربع سنوية من الدخل المتوقع من هذه الأصول، والتي يتوقع أن تكون كافية لدفع التوزيعات. عند انتهاء مدة الصكوك، يتعهد المصرف بشراء هذه الأصول بثمان شراء يساوي حصة ملكية المصدر في الدفعات الإيجارية المتبقية على هذه الأصول المشترك في ملكيتها، والتي قد تساوي ٤,٤٧٠,٩٠٢ ألف درهم (١,٢١٧ مليون دولار أمريكي) (٣١ ديسمبر ٢٠١١: ٤,٥٩٠,٦٢٥ ألف درهم (١,٢٥٠ مليون دولار أمريكي)).

٣١ رأس المال

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
		رأس المال المصرح به:
		٣,٠٠٠,٠٠٠ ألف (٢٠١١: ٣,٠٠٠,٠٠٠ ألف) سهم عادي
		بقية درهم واحد لكل سهم (٢٠١١: درهم واحد لكل سهم)
٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	
=====	=====	
		رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل:
		٢,٣٦٤,٧٠٦ ألف (٢٠١١: ٢,٣٦٤,٧٠٦ ألف) سهم عادي
		بقية درهم واحد لكل سهم (٢٠١١: درهم واحد لكل سهم)
٢,٣٦٤,٧٠٦	٢,٣٦٤,٧٠٦	
=====	=====	

٣٢ الاحتياطات

٣٢,١ الاحتياطي القانوني

وفقاً لقانون الشركات التجارية الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لعام ١٩٨٤ (وتعديلاته) والنظام الأساسي للمصرف وشركاته التابعة، يتم تحويل ١٠% من صافي أرباح السنة إلى الاحتياطي القانوني. ويعقد المصرف العزم على وقف هذا التحويل عندما يساوي الاحتياطي ٥٠% أو أكثر من رأس المال المدفوع. إن الاحتياطي القانوني غير قابل للتوزيع على المساهمين.

وفقاً للمادة (٢٠٣) من قانون الشركات الإتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (٨) لعام ١٩٨٤ (وتعديلاته)، قام المصرف بتحويل علاوة إصدار أسهم بمبلغ ١,٥٢٩,٤١٢ ألف درهم إلى الاحتياطي القانوني. بلغ الاحتياطي القانوني أكثر من ٥٠% من إجمالي رأس المال المدفوع للمصرف وبالتالي لم يتم تحويل أي مبلغ من ربح السنة إلى الاحتياطي القانوني.

٣٢,٢ الاحتياطي العام

وفقاً للمادة ٥٧ (٢) من النظام الأساسي للمصرف، قررت الجمعية العمومية السنوية، بناءً على توصية من مجلس الإدارة تحويل ١٠% من صافي الأرباح السنوية إلى الاحتياطي العام. يستخدم هذا الاحتياطي لأغراض يتم تحديدها من قبل الجمعية العمومية بناءً على توصية من مجلس الإدارة.

٣٢,٣ احتياطي مخاطر الائتمان

بناءً على توصية من مجلس الإدارة، قام المصرف بتكوين احتياطي خاص لمخاطر الائتمان خاضع لموافقة من قبل المساهمين في الجمعية العمومية. ستكون المساهمات لهذا الاحتياطي بشكل طوعي.

٣٣ أرباح مقترح توزيعها

٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم
توزيعات نقدية: ٠,٢٥٤٠ درهم لكل سهم بقيمة ١ درهم (٢٠١١: ٠,٢٤٤٢ درهم لكل سهم بقيمة ١ درهم)	
٦٠٠,٦١٦	٥٧٧,٥٤٦
=====	=====

سيتم دفع توزيعات نقدية بقيمة ٢٥,٤٠% (٢٠١١: ٢٤,٤٢%) من رأس المال المدفوع المتعلقة بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ والبالغة ٦٠٠,٦١٦ ألف درهم (٢٠١١: ٥٧٧,٥٤٦ ألف درهم)، بعد موافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية.

٣٤ احتياطات أخرى

التغيرات المترتبة في القيم العادلة	احتياطي إعادة التقييم	احتياطي تغيرات العملة الأجنبية	احتياطي التحوط	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
كما في ١ يناير ٢٠١١	(٩٧,٧٨٦)	١٢٩,٢٣٩	١٣,٥٦٥	(٨,٦٤٢)
صافي الخسارة من تقييم الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	(٨٦,٦١٦)	-	-	(٨٦,٦١٦)
خسارة من استبعاد استثمار مدرج بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١٩,٣٧٢	-	-	١٩,٣٧٢
الفاصل على إعادة تقييم الأرضي	-	١٣,٧٦١	-	١٣,٧٦١
فروقات التحويل الناتجة عن عملية تحويل للعمليات الأجنبية	-	(١,٣٢١)	-	(١,٣٢١)
ربح على التحوط في العمليات الأجنبية	-	١,٣٢١	-	١,٣٢١
الخسارة في القيمة العادلة من تحوط التدفقات النقدية	-	-	(١٠,٩٣٦)	(١٠,٩٣٦)
كما في ١ يناير ٢٠١٢	(١٦٥,٠٣٠)	١٤٣,٠٠٠	١٣,٥٦٥	(٢٨,٠٤٣)
صافي الربح من تقييم استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٣٥,٤٦٦	-	-	٣٥,٤٦٦
خسارة من استبعاد استثمار مدرج بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	١,٣٨٥	-	-	١,٣٨٥
فروقات التحويل الناتجة عن عملية تحويل للعمليات الأجنبية	-	(٨٣,١٢٠)	-	(٨٣,١٢٠)
خسارة من التحوط في العمليات الأجنبية	-	(١,٨٨٠)	-	(١,٨٨٠)
فروقات التحويل المعاد تدويرها من بيان الدخل الموحد	-	(١,٩١٥)	-	(١,٩١٥)
من استبعاد استثمار في شركة زميلة (إيضاح ٢١)	-	-	(٧,٩٤٣)	(٧,٩٤٣)
الخسارة في القيمة العادلة من تحوط التدفقات النقدية	(١٢٨,١٧٩)	١٤٣,٠٠٠	(٧٣,٣٥٠)	(٨٦,٠٥٠)
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢	(١٢٨,١٧٩)	١٤٣,٠٠٠	(٧٣,٣٥٠)	(٢٧,٥٢٩)

٣٥ صكوك الشق الأول

٢٠١١	٢٠١٢
ألف درهم	ألف درهم
-	٣,٦٢٩,١٦٥
٢,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
٢,٠٠٠,٠٠٠	٥,٦٢٩,١٦٥

صكوك الشق الأول
صكوك الشق الأول - حكومة أبوظبي

صكوك الشق الأول

في ١٩ نوفمبر ٢٠١٢، قام المصرف بعملية إصدار لصكوك من الشق الأول متوافقة مع الشريعة الإسلامية ("الصكوك") بقيمة ٣,٦٢٩,٥٠٠ ألف درهم (١ مليار دولار أمريكي). تم إصدار هذه الصكوك بعد موافقة مساهمي المصرف في اجتماع الجمعية العمومية الغير عادي الذي انعقد في ٢١ أكتوبر ٢٠١٢. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، قام المصرف بإعادة شراء صكوك بقيمة اسمية بلغت ٤٣,٣٣٥ ألف درهم (١١,٨ مليون دولار أمريكي). تم تكبد تكلفة الإصدار البالغة ٣٧,٢٨١ ألف درهم (٢٠١١: لا شيء).

٣٥ صكوك الشق الأول (تتمة)

صكوك الشق الأول (تتمة)

تعتبر هذه الصكوك دائمة حيث أنه لا يوجد لها تاريخ استرداد معين. تشمل هذه الصكوك على التزامات مباشرة من غير ضمان من جانب المصرف وفقاً لشروط وأحكام المضاربة الشرعية. تكون هذه الصكوك قابلة للاسترداد من قبل المصرف بعد الفترة المنتهية في ١٦ أكتوبر ٢٠١٨ ("تاريخ الاسترداد الأولي") أو أي تاريخ دفع للربح وفقاً لحالات معينة، ويكون ربح المضاربة المتوقع لهذه الصكوك هو ٦,٣٧٥% وتدفع بشكل نصف سنوي في نهاية كل ٦ أشهر خلال الفترة الأولية المكونة من ست سنوات، ويقدر الربح المتوقع بعد الفترة الأولية بـ ٦ سنوات زائداً هامش متوقع من ٥,٣٩٣%. سيتم إظهار دفعات الأرباح الموزعة في بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد.

يحق للمصرف وفق إرادته المطلقة أن لا يقوم بتوزيع أي أرباح على المضاربة وفق ما كان متوقعا، ولا يعتبر هذا الحدث حالة تعثر. في حال قيام المصرف باختيار أن لا يقوم بتوزيع الأرباح على المضاربة أو في حال الأحداث التي تستوجب عدم قيامه بهذا التوزيع، فإنه لا يحق للمصرف: (أ) الإعلان عن أو دفع أو توزيع أية أرباح، أو (ب) الاسترداد أو شراء أو إلغاء أو تخفيض أو الإستحواذ بأي وسيلة كانت على أي أوراق مالية خاصة بالمصرف أو أي حقوق ملكية لجهة إصدار أخرى مساوية للصكوك أو أقل منها، باستثناء الأوراق المالية التي تنص بنودها على إلزامية الاسترداد أو التحويل إلى حقوق ملكية، إلا إذا تم في كل حالة من هذه الحالات، القيام بتوزيع أرباح المضاربة المتوقعة مرتين متتاليتين.

صكوك الشق الأول - حكومة أبوظبي

في ١٦ أبريل ٢٠٠٩، وتمشيا مع برنامج حكومة أبوظبي لتعزيز الملاحة المالية لعدد من المؤسسات المصرفية، أصدر المصرف صكوك من الشق الأول ("الصكوك الحكومية") لصالح دائرة المالية لحكومة إمارة أبوظبي بقيمة اسمية بلغت ٢ مليار درهم. تمت الموافقة على إصدار هذه الصكوك الحكومية من قبل المساهمين خلال الاجتماع الغير عادي والذي عقد يوم ٢٢ مارس ٢٠٠٩.

تعتبر هذه الصكوك الحكومية دائمة حيث أنه لا يوجد لها تاريخ استرداد معين. تشمل هذه الصكوك على التزامات مباشرة من غير ضمان من جانب المصرف وفقاً لشروط وأحكام المضاربة الشرعية. تكون هذه الصكوك الحكومية قابلة للاسترداد من قبل المصرف وفقاً لحالات معينة، ويكون الربح المتوقع لهذه الصكوك الحكومية هو ٦% سنوياً خلال الفترة الأولية المكونة من خمس سنوات، ويقدر الربح المتوقع بعد هذه السنوات الخمس الأولى بـ ٦ شهور زائداً هامش ٢,٣%. وسيتم توزيع الأرباح المحققة على شكل نصف سنوي. سيتم إظهار دفعات الأرباح الموزعة في بيان التغيرات في حقوق المساهمين الموحد.

يحق للمصرف وفق إرادته المطلقة أن لا يقوم بتوزيع أي أرباح وفق ما كان متوقعا، ولا يعتبر هذا الحدث تخلفاً عن سدادها. في حال قيام المصرف باختيار أن لا يقوم بتوزيع الأرباح أو في حال الأحداث التي تستوجب عدم قيامه بهذا التوزيع، فإنه لا يحق للمصرف: (أ) الإعلان عن أو دفع أو توزيع أية أرباح، أو (ب) الاسترداد أو شراء أو إلغاء أو تخفيض أو الإستحواذ بأي وسيلة كانت على أي جهة إصدار مساوية للصكوك أو أقل منها، باستثناء الأوراق المالية التي تنص بنودها على إلزامية الاسترداد أو التحويل إلى حقوق ملكية، إلا إذا تم في كل حالة من هذه الحالات، القيام بتوزيع أرباح المضاربة المتوقعة مرتين متتاليتين.

٣٦ حقوق الملكية الغير مسيطرة

تمثل حقوق الملكية غير المسيطرة النسبة المملوكة من صافي الموجودات للشركات التابعة للمصرف من قبل مساهمين آخرين غير المصرف.

٣٧ التزامات ومطلوبات طارئة

إن الالتزامات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية تشمل الالتزامات بتقديم وتوفير التسهيلات الائتمانية الإسلامية والاعتمادات المستندية وخطابات الضمان وكذلك أوراق القبول المخصصة لتلبية متطلبات متعاملي المصرف.

تتمثل الالتزامات المتعلقة بتقديم تسهيلات ائتمانية إسلامية بالتزامات تعاقدية وفقاً لعقود التمويلات الإسلامية. عادة ما يكون لهذه الالتزامات تواريخ انتهاء ثابتة أو بنود تعاقدية متعلقة بانتهائها وعادة ما تتطلب دفع رسوم. وبما أنه من الممكن انتهاء الالتزامات دون سحب أو استخدام التسهيلات، فإن مجموع مبالغ تلك العقود لا يمثل بالضرورة المتطلبات النقدية المستقبلية.

يلتزم المصرف بموجب خطابات الاعتماد وخطابات الضمان وأوراق القبول بصرف دفعات نيابة عن عملائه في حالة عدم قيام المتعامل بالوفاء بالتزاماته وفقاً لشروط العقد.

لقد كان على المصرف الالتزامات التالية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية والمطلوبات الطارئة والالتزامات الرأسمالية الأخرى:

٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم	
		المطلوبات الطارئة
١,٦٦٦,١٢١	١,٩٠٦,٨٥٠	خطابات الاعتماد
٩,٠٠٣,٧٢٧	٨,٥٨٤,٣٨٦	خطابات ضمان
٤٣٩,٣٢٢	٤١٩,١٩٦	أوراق قبول
<u>١١,١٠٩,١٧٠</u>	<u>١٠,٩١٠,٤٣٢</u>	
		الالتزامات
١,٢٩٣,٨٥٨	٧٠٥,٨١٢	التزامات التسهيلات الغير مسحوبة
٧٠,٧٠٠	-	استثمارات في الأوراق المالية
٣٤٥,٧٥٠	٢٥٦,١٥٩	التزامات لمصاريف رأسمالية مستقبلية
١,٥٥٩,٤٤٣	١,٣٩٩,٩٤٨	استثمارات عقارية وعقارات قيد التطوير
<u>٣,٢٦٩,٧٥١</u>	<u>٢,٣٦١,٩١٩</u>	
<u>١٤,٣٧٨,٩٢١</u>	<u>١٣,٢٧٢,٣٥١</u>	

٣٨ البدائل الشرعية للمشتقات المالية

تعتمد المبادلات الشرعية على وعد موحد ملزم من طرف واحد بشراء سلع مقبولة شرعاً من الطرف الآخر بسعر وتاريخ محددين في المستقبل. تتطلب البدائل الشرعية للمبادلات التقليدية دخول الطرفين في مباحثتين مختلفتين ومستقلتين بحيث يمكن ذلك أحدهما من الحصول على عائد ثابت يحسب ابتداءً وفقاً لمؤشر متفق عليه، بينما يمكن الآخر من الحصول على عائد متغير يحسب ابتداءً وفقاً لمؤشر متغير متفق عليه أيضاً، ويتم حساب الأرباح في هذه الحالة على أساس مبلغ مرجعي وبعملة واحدة.

إن الجدول المرفق أدناه يظهر القيم العادلة للبدائل الشرعية للمشتقات المالية مرتبة حسب مدة الاستحقاق. إن القيمة المرجعية تتبني على المبالغ الناتجة من المباحثات والمؤشرات المرجعية التي يقاس بها التغير في هذه المعاملات. إن القيم المرجعية تدل على حجم رصيد المعاملات في نهاية السنة ولا تعطي مؤشراً لمخاطر السوق أو الائتمان.

٣٨ البدائل الشرعية للمشتقات المالية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٢: القيمة المرجعية بالمدة إلى الاستحقاق

أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	القيمة المرجعية ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم	البدائل الشرعية للمبادلات التقليدية (إيضاح ٢٨)
—	٤٥٨.٢٦٢	٩٥.١٨٠	٧٨٩.٨٦٧	١.٣٤٣.٣٠٩	٢٨.٥٤٢	

٣١ ديسمبر ٢٠١١: القيمة المرجعية بالمدة إلى الاستحقاق

أكثر من ٥ سنوات ألف درهم	سنة إلى ٥ سنوات ألف درهم	٣ أشهر إلى سنة ألف درهم	أقل من ٣ أشهر ألف درهم	القيمة المرجعية ألف درهم	القيمة العادلة السالبة ألف درهم	البدائل الشرعية للمبادلات التقليدية (إيضاح ٢٨)
—	٤٩٦.٧٥٠	٢٥٤.٢٩٨	٦٣١.٥٨٣	١.٣٨٢.٦٣١	١٩.٥٧٨	

٣٩ الزكاة

إن النظام الأساسي للمصرف لا يخول الإدارة بدفع الزكاة مباشرة، وبالتالي فإن دفع الزكاة هي من مسؤولية المساهمين. بناءً على تقييم الإدارة لصافي الوعاء الزكوي للمصرف، فقد تم تقدير إجمالي مبلغ الزكاة بناءً على السنة الميلادية بـ ١٤٢.٦٦١ ألف درهم (٢٠١١: ١٣٩,٣٤٣ ألف درهم) أي بواقع ٠,٠٦٣٩٥ درهم (٢٠١١: ٠,٠٥٨٩٣ درهم) لكل سهم.

٤٠ النقدية وشبه النقدية

٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم	
٦.٤٧.٤٤٥	٨.١٧٩.١٥٢	نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية، قصيرة الأجل
٢.٣٣١.٤١٣	٤.٠٩٧.١٨٥	الأرصدة والودائع لدى مصارف ومؤسسات مالية إسلامية
٣.٩٥٥.٨٠٨	٨.٥١٣.٢٧٦	أخرى، قصيرة الأجل
(١.٥٤٢.٢٠٢)	(٣.١٣٣.٨٩٣)	مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية، قصيرة الأجل
١١.٣٩٢.٤٦٤	١٧.٦٥٥.٧٢٠	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية، قصيرة الأجل

لقد تم استبعاد المعاملات الغير النقدية الهامة التالية من بيان التدفقات النقدية الموحد:

٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم	
٩٣.٤٣٩	١٣١.١٠٣	محول من ممتلكات قيد التطوير إلى الاستثمارات العقارية (إيضاح ٢٣)
٦٦.٠٢٧	٣٧.٣٠٠	محول من الموجودات الأخرى إلى الاستثمارات العقارية (إيضاح ٢٢)
—	٨٣.٢١٢	محول من استثمارات إلى أرصدة وودائع وكالة لدى مصارف إسلامية ومؤسسات مالية أخرى
١٨٨.١٣٥	—	محول من الاستثمارات العقارية إلى الممتلكات والمعدات (إيضاح ٢٥)
٣٧.٥٧٤	—	محول من الموجودات الأخرى إلى الممتلكات والمعدات (إيضاح ٢٥)
١٣.٧٦١	—	الفائض من إعادة تقييم الأرضى (إيضاح ٢٥)

٤١ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

يقوم المصرف ضمن سياق أعماله الاعتيادية بالتعامل مع أطراف ذات علاقة كالشركات الزميلة، والمديرين، والمساهمين الرئيسيين وشركاتهم ذات العلاقة. يقوم المصرف بالحصول على تأمينات كرهن الأملاك والأوراق المالية (الأسهم والصكوك) بناءً على تقييم المصرف لمخاطر الائتمان للطرف ذو العلاقة. إن جميع التمويلات نشطة وخالية من أي مخصص للانخفاض.

إن الأرصدة والمعاملات بين المصرف وشركائه التابعة التي تمثل أطراف ذات علاقة، قد تم حذفها في عملية توحيد البيانات المالية ولم يتم الإفصاح عنها في هذا الإيضاح.

إن معدلات الربح المحققة على الأرصدة وودائع الوكالة لدى المصارف والمؤسسات المالية وتمويل العملاء المقدمة إلى أطراف ذات علاقة خلال السنة قد تراوحت من صفر إلى ٩% (٢٠١١: صفر إلى ٩,٥% في السنة).

إن معدلات الربح المدفوعة على مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية وودائع العملاء الموضوعة من أطراف ذات علاقة خلال السنة قد تراوحت من صفر إلى ٣,٢% في السنة (٢٠١١: صفر إلى ٦% في السنة).

إن الرسوم والعمولات المحققة من المعاملات مع أطراف ذات علاقة خلال السنة قد بلغت ١,٥% في السنة (٢٠١١: ٢,٠٣% في السنة).

خلال السنة كانت المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة في بيان الدخل الموحد كالاتي:

المجموع ألف درهم	آخرون	شركات زميلة ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة ألف درهم	مساهم رئيسي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٢				
				الدخل من المرباحة والمضاربة والوكالة مع مؤسسات مالية
٢,٢٣١	-	٢,٢٣١	-	-
=====	=====	=====	=====	=====
٢٥٥,٥٨٥	١٦٦,٥٢٢	-	٥٨٨	٨٨,٤٧٥
=====	=====	=====	=====	=====
١,٠٠٠	١,٠٠٠	-	-	-
=====	=====	=====	=====	=====
٣٤٢	-	-	٣٤٢	-
=====	=====	=====	=====	=====
٩١٣	٥٤١	٢٥٧	٤٠	٧٥
=====	=====	=====	=====	=====
٣١ ديسمبر ٢٠١١				
				الدخل من المرباحة والمضاربة والوكالة مع مؤسسات مالية
٢,٩٣٥	-	٣,٩٣٥	-	-
=====	=====	=====	=====	=====
٢٧٦,١٦٨	١٦٥,٤٨٧	-	٣٤١	١١٠,٣٤٠
=====	=====	=====	=====	=====
٥,٩٧٣	-	-	-	٥,٩٧٣
=====	=====	=====	=====	=====
٢٠,٨٦٢	٩,٤٥٢	-	-	١١,٤١٠
=====	=====	=====	=====	=====
٤٥٠	-	-	٤٥٠	-
=====	=====	=====	=====	=====
٩٧٤	٣٢٥	٥٢٦	٤٨	٧٥
=====	=====	=====	=====	=====

٤١ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

تضمنت الأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة والمدرجة في بيان المركز المالي الموحد ما يلي:

المجموع ألف درهم	آخرون ألف درهم	شركات زميلة ألف درهم	أعضاء مجلس الإدارة ألف درهم	مساهم رئيسي ألف درهم	
٣١ ديسمبر ٢٠١٢					
١,٤٧٦,٢٥٠	-	١,٤٧٦,٢٥٠	-	-	الأرصدة وودائع الوكالة لدى مصارف إسلامية ومؤسسات مالية أخرى
٥,٥٠٨,٠٣٨	٣,١٤٠,٩٠١	-	١٠,٨٧٠	٢,٣٥٦,٢٦٧	مراجعة، مضاربة ، إجازة وتمويلات إسلامية أخرى
١٨٤,٧٣٢	١٨٣,٦٢٥	١,١٠٧	-	-	موجودات أخرى
٧,١٦٩,٠٢٠	٣,٣٢٤,٥٢٦	١,٤٧٧,٣٥٧	١٠,٨٧٠	٢,٣٥٦,٢٦٧	
٤,١٥٥	-	٤,١٥٥	-	-	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية
١٥٦,٧٣٩	٩١,٦٣٣	٢٨,٣٨٢	٨,١٧	٢٧,٩٠٧	حسابات المودعين
٢٣٨	٣٢	٢٠٠	٢	٤	مطلوبات أخرى
١٦١,١٣٢	٩١,٦٦٥	٣٢,٧٣٧	٨,٨١٩	٢٧,٩١١	
٨٣	٨٣	-	-	-	التزامات ومطلوبات طارئة غير مسحوبة
٣١ ديسمبر ٢٠١١					
٩٢٧,٩١٩	-	٩٢٧,٩١٩	-	-	الأرصدة وودائع الوكالة لدى مصارف إسلامية ومؤسسات مالية أخرى
٥,٣٤٣,٥٢١	٢,٨٩٩,٨١٤	-	١١,٤٧٦	٢,٤٣٢,٢٣١	مراجعة، مضاربة ، إجازة وتمويلات إسلامية أخرى
١٨٦,٧٢٨	١٨٣,٦٢٥	٣,١٠٣	-	-	موجودات أخرى
٦,٤٥٨,١٦٨	٣,٠٨٣,٤٣٩	٩٣١,٠٢٢	١١,٤٧٦	٢,٤٣٢,٢٣١	
٣,١٩٢	-	٣,١٩٢	-	-	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية
١٣٤,٢١٧	٧٥,٢١٨	٣٥,٢٣٦	٧,٧٩٧	١٥,٩٦٦	حسابات المودعين
١,٦١٣	١,٥٦٣	٤٦	-	٤	مطلوبات أخرى
١٣٩,٠٢٢	٧٦,٧٨١	٣٨,٤٧٤	٧,٧٩٧	١٥,٩٧٠	
١,٥١٧	١,٥١٧	-	-	-	التزامات ومطلوبات طارئة غير مسحوبة

إن المصرف ومساهمه الرئيسي يمتلكان حصة مسيطرة في البنك الوطني للتطوير في مصر، وهناك اتفاقية رسمية للسيطرة المشتركة لهذا الاستثمار (إيضاح ٢١).

٤١ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين

كانت مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين خلال السنة كما يلي:

٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
٢٩,٩٣٦	٢٨,٧١٤	رواتب ومكافآت أخرى
٣,٣١٩	٢,٨٩٢	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
<u>٣٣,٢٥٥</u>	<u>٣١,٦٠٦</u>	
=====	=====	

وفقاً لوزارة الاقتصاد والتجارة لتفسير المادة ١١٨ من القانون التجاري الإتحادي رقم ٨ لعام ١٩٨٤ (وتعديلاته)، يتم احتساب مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في بيان الدخل الشامل الموحد.

إن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ تبلغ _____ ألف درهم وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية القادم. خلال سنة ٢٠١٢، تم دفع ٤,٢٠٠ ألف درهم متعلقة بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ لمجلس الإدارة بعد موافقة المساهمين في الجمعية العمومية السنوية التي انعقدت في ٤ أبريل ٢٠١٢.

٤٢ معلومات القطاعات

إن القطاعات التشغيلية تعرف على أساس التقارير الداخلية المتعلقة بأقسام المجموعة والتي يتم مراجعتها دورياً من قبل صانعي القرارات المتعلقة بعمليات المصرف وذلك لتوزيع الموارد للقطاعات ولتقييم أدائها. إن المعلومات المقدمة إلى صانعي القرارات المتعلقة بعمليات المصرف لغرض تحديد الإمكانات وتقييم الأداء، هي على أساس الوحدات الاستراتيجية التالية للمصرف والتي تقدم منتجات وخدمات لأسواق مختلفة.

الخدمات المصرفية التجارية - يقوم هذا القطاع بالتعامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إيداعات الأفراد، تزويد المتعاملين بالتمويل، الإجارة، المراجعة، بطاقات الائتمان الإسلامية، خدمات التحويل وخدمات التمويل التجاري.

الخدمات المصرفية للشركات - يقوم هذا القطاع بالتعامل مع خدمات التمويل والإيداع والحسابات الجارية للشركات والمؤسسات الفردية.

الخدمات المصرفية الخاصة - يقوم هذا القطاع بشكل رئيسي بالتمويلات، الخدمات الائتمانية الأخرى، الإيداع والحسابات الجارية للأفراد أصحاب ثروات مالية عالية.

أسواق المال - يقوم هذا القطاع بتزويد خدمات أسواق المال، خدمات المتاجرة والخزينة وكما يقوم بإدارة عمليات التمويل للمصرف باستخدام خدمات الإيداعات الاستثمارية.

الخدمات العقارية - تقوم شركة تابعة للمصرف بأنشطة عمليات الشراء، البيع، التطوير، الإيجار بما في ذلك الأراضي والمباني، بالإضافة إلى إدارة وإعادة بيع الممتلكات وجميع الأنشطة المتعلقة.

القطاعات الأخرى - يمثل هذا القطاع المكتب الرئيسي، الفروع الخارجية والشركات التابعة والغير مدرجة أعلاه وتشمل أيضاً المصاريف غير الموزعة.

تقوم الإدارة بمراقبة النتائج التشغيلية للقطاعات بشكل منفصل بهدف أخذ القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد وتقييم الأداء. يتم تقييم أداء القطاعات على أساس الربح أو الخسارة التشغيلية.

٤٢ معلومات القطاعات (تتمة)

كانت معلومات القطاعات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ كالآتي:

الإيرادات والنتائج	خدمات مصرفية وتجارية ألف درهم	خدمات مصرفية للشركات ألف درهم	خدمات مصرفية خاصة ألف درهم	أسواق المال ألف درهم	خدمات عقارية ألف درهم	قطاعات أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
إيرادات القطاع، صافي	٢,٢٨٠,٠٥٨	٩٦٠,٨٤٥	٢٢٣,٢٣٦	١٣٣,١٤٤	(٤٥,٣٠١)	١٣,٦٣٤	٣,٥٦٥,٦١٦
مصاريف تشغيلية ما عدا مخصص الانخفاض، صافي	(١,٠٢٧,٧٥٣)	(٢١٢,٠٦٧)	(٩٦,٩٠٠)	(٦١,٢٣٠)	(٦٩,٨٩١)	(٩٤,٢١٩)	(١,٥٦٢,٠٦٠)
أرباح العمليات (هامش)	١,٢٥٢,٣٠٥	٧٤٨,٧٧٨	١٢٦,٣٣٦	٧١,٩١٤	(١١٥,١٩٢)	(٨٠,٥٨٥)	٢,٠٠٣,٥٥٦
مخصص الانخفاض، صافي	(١٧٧,٠٦٩)	(٢٩٠,٩٠٠)	(١٤٣,١٢٣)	-	(١٩٠,٠١٣)	(١,٢١٩)	(٨٠٢,٣٢٤)
أرباح (خسائر) السنة	١,٠٧٥,٢٣٦	٤٥٧,٨٧٨	(١٦,٧٨٧)	٧١,٩١٤	(٣٠٥,٢٠٥)	(٨١,٨٠٤)	١,٢٠١,٢٣٢
حقوق الملكية الغير مسيطرة	-	-	-	(٢٨٨)	-	(١,٠١٣)	(١,٣٠١)
أرباح (خسائر) السنة المتعلقة بمساهمي المصرف	١,٠٧٥,٢٣٦	٤٥٧,٨٧٨	(١٦,٧٨٧)	٧١,٦٢٦	(٣٠٥,٢٠٥)	(٨٢,٨١٧)	١,١٩٩,٩٣١
الموجودات	٢٧,٥٩٩,٢٦٤	١٩,٧١٩,٨٣٠	٦,١٧٢,١٠٩	٢٨,١٧٥,١٩٢	٢,٥٥٨,٨٣٦	١,٤٣٩,٣٢٤	٨٥,٦٦٤,٥٥٥
المطلوبات	٣١,٥٠٣,٣٠٦	١٦,٠٢٧,٧٣٧	٦,٨١٢,٦٠٩	١٧,٩٢٩,٣٤٢	٢٨٢,٩٦٩	٤٥٦,٧١٠	٧٣,٠١٢,٦٧٣

٤٢ معلومات القطاعات (تتمة)

كانت معلومات القطاعات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١ كالآتي:

الإيرادات والنتائج	خدمات مصرفية وتجارية ألف درهم	خدمات مصرفية للشركات ألف درهم	خدمات مصرفية خاصة ألف درهم	أسواق المال ألف درهم	خدمات عقارية ألف درهم	قطاعات أخرى ألف درهم	المجموع ألف درهم
إيرادات القطاع، صافي	٢,١٩١,٨٢٠	٨٦٩,٢٧٤	٢٣١,١٥٩	١٢٧,١٤٠	١٤٣	٦,٢٧٩	٣,٤٢٥,٨١٥
مصاريف تشغيلية ما عدا مخصص الانخفاض، صافي	(٩٦٧,٣٢٨)	(١٩٣,٠٢٨)	(٨٦,٤٧٦)	(٦٢,٥٢٩)	(٧٨,١٩٩)	(٦٢,٠٩٤)	(١,٤٤٩,٦٥٤)
أرباح العمليات (هامش)	١,٢٢٤,٤٩٢	٦٧٦,٢٤٦	١٤٤,٦٨٣	٦٤,٦١١	(٧٨,٠٥٦)	(٥٥,٨١٥)	١,٩٧٦,١٦١
مخصص الانخفاض، صافي	(٢٤٠,٨٤٤)	(١٥٥,٣١٤)	(٢٢٨,٨٥٤)	-	(١٩٦,٠٥٨)	-	(٨٢١,٠٧٠)
أرباح (خسائر) السنة	٩٨٣,٦٤٨	٥٢٠,٩٣٢	(٨٤,١٧١)	٦٤,٦١١	(٢٧٤,١١٤)	(٥٥,٨١٥)	١,١٥٥,٠٩١
حقوق الملكية الغير مسيطرة	-	-	-	(١٢٢)	-	-	(١٢٢)
أرباح (خسائر) السنة المتعلقة بمساهمي المصرف	٩٨٣,٦٤٨	٥٢٠,٩٣٢	(٨٤,١٧١)	٦٤,٤٨٩	(٢٧٤,١١٤)	(٥٥,٨١٥)	١,١٥٤,٩٦٩
الموجودات	٢٥,٧٨٥,٤٨٩	١٨,٨٦٣,٧٧٢	٦,١٢١,٣٧٠	١٩,٩٤١,٩٤١	٢,٧١٥,٠٨٠	٩٠٧,٤١٤	٧٤,٣٣٥,٠٦٦
المطلوبات	٢٥,٢٦٧,٧٦٠	١٧,٠١٥,٤٨١	٦,٥٢٠,٩١٦	١٦,٢٩٤,٧١٦	٢٧٨,١٢٦	٣٨٧,٠٠٠	٦٥,٧٦٣,٩٩٩

٤٢ معلومات القطاعات (تتمة)

فيما يلي تحليل لإجمالي الإيرادات لكل قطاع بين الإيرادات من الاطراف الخارجية وبين القطاعات.

٢٠١٢	خدمات مصرفية وتجارية	خدمات مصرفية للشركات	خدمات مصرفية خاصة	أسواق المال	خدمات عقارية	قطاعات أخرى	المجموع
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الإيرادات الخارجية، صافي	٢,٢٨٠,٥٢٢	١,٠٤٨,٩٨٦	٢٤٣,٥١٤	٢٤,٢٦١	(٤٥,٣٠١)	١٣,٦٣٤	٣,٥٦٥,٦١٦
الإيرادات بين القطاعات، صافي	(٤٦٤)	(٨٨,١٤١)	(٢٠,٢٧٨)	١٠٨,٨٨٣	-	-	-
الإيرادات، صافي	٢,٢٨٠,٠٥٨	٩٦٠,٨٤٥	٢٢٣,٢٣٦	١٣٣,١٤٤	(٤٥,٣٠١)	١٣,٦٣٤	٣,٥٦٥,٦١٦
٢٠١١	٢,٢٩٧,٥٢٧	٩٤٦,٦٢٠	٢٧٣,٠٣١	(٩٦,٦٤٤)	١٤٣	٥,١٣٨	٣,٤٢٥,٨١٥
الإيرادات الخارجية، صافي	(١٠٥,٧٠٧)	(٧٧,٣٤٦)	(٤١,٨٧٢)	٢٢٣,٧٨٤	-	١,١٤١	-
الإيرادات بين القطاعات، صافي	٢,١٩١,٨٢٠	٨٦٩,٢٧٤	٢٣١,١٥٩	١٢٧,١٤٠	١٤٣	٦,٢٧٩	٣,٤٢٥,٨١٥
الإيرادات، صافي							

المعلومات الجغرافية

تعمل المجموعة في منطقتين جغرافيتين رئيسيتين، محلية ودولية. تمثل الإمارات العربية المتحدة المنطقة المحلية التي تتضمن عمليات المجموعة الناتجة من الفروع والشركات الزميلة التابعة داخل الدولة، وتكون المنطقة الدولية متمثلة بعمليات المصرف الصادرة من فرعي العراق والسودان والشركات الزميلة والتابعة خارج الدولة. بما أن عمليات المجموعة داخل الدولة تمثل الأغلبية الكبرى من إيرادات المجموعة ، وبما أن إجمالي أصول المجموعة داخل الدولة تمثل الأغلبية الكبرى من إجمالي أصول ومطلوبات المجموعة ، لذلك لم يتم الإفصاح عن معلومات القطاعات الجغرافية للإيرادات والمصاريف، أرباح العمليات (هامش)، الموجودات والمطلوبات.

٤٣ إدارة المخاطر

٤٣,١ مقدمة

إن المخاطر هي ضمن أنشطة المجموعة يتم إدارتها من خلال عملية تعريف وقياس ومراقبة مستمرة تخضع لحدود المخاطر ومراقبة أخرى وفقاً للقوانين ومتطلبات محددة من المجلس. إن عملية إدارة المخاطر هذه هامة لربحية المجموعة المستمرة وإن كل فرد داخل المجموعة مسؤول عن تعرض المجموعة لمخاطر متعلقة بمسؤولياته، وعن متابعة القوانين والإجراءات المحددة التي تحكم ذلك. تتعرض المجموعة بشكل رئيسي لمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر تشغيلية. أما الأخطار الأخرى مثل مخاطر السمعة، المخاطر القانونية والمخاطر المختلفة المحددة من اتفاقية بازل فيتم أيضاً مراقبتها وإدارتها.

٤٣,١,١ هيكل إدارة المخاطر

بناءً بشكل كبير على الإرشادات المحددة من اتفاقيات بازل، فإن الهيكل الإداري الشامل للمجموعة في مجال إدارة المخاطر في تطور مستمر. تم إجراء تغييرات كنتيجة طبيعية لنمو وتطور أعمال المصرف التي أمنت التنافس مع وظائف إدارة المخاطر. إن السمات الأساسية هي كالآتي:

يتحمل مجلس الإدارة "المجلس" إجمالي مسؤولية تأسيس إطار إدارة المخاطر للمصرف ومراقبته، والموافقة على إجمالي تعرض المصرف للمخاطر، وضمان إنجاز العمل ضمن هذا الإطار. يمثل المجلس السلطة التصديقية العليا.

لجنة تنفيذ استراتيجية المجموعة "GSEC"

تم إنشاء "لجنة تنفيذ استراتيجية المجموعة"، لتكون مسؤولة بالإضافة لعدد من الواجبات الأخرى عن مراجعة واعتماد جميع الاحتمالات الأساسية للتعرض للمخاطر والاستثمارات، وذلك ضمن الحدود والتوجيهات التي يوافق عليها المجلس. قام المجلس بتعيين هذه اللجنة ومنحها صلاحيات لمساعدة فرق الإدارة التنفيذية للمجموعة لتنفيذ استراتيجية المجلس وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمجموعة. إن الصلاحيات المفوضة للجنة تنفيذ استراتيجية المجموعة، من قبل المجلس والمتعلقة بمهمة إدارة المخاطر تشتمل على:

- مراجعة واعتماد تفويض سلطة الموافقة من قبل الإدارة المتعلقة بالسياسات والإجراءات العامة للمجموعة
- الموافقة على الصلاحيات المفوضة للمديرين التنفيذيين للمجموعة
- الموافقة على المعاملات الهامة وذات القيمة العالية المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية وشراء وبيع الاستثمارات والمبادرات التجارية الجديدة والاستثمارات المملوكة ضمن تفويض صلاحيات لجنة تنفيذ استراتيجية المجموعة.

تتم إدارة واجبات ومسؤوليات لجنة تنفيذ استراتيجية المجموعة من خلال ميثاق رسمي موافق عليه.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,١ مقدمة (تتمة)

٤٣,١,١ هيكل إدارة المخاطر (تتمة)

لجنة سياسة مخاطر المجموعة "GRPC"

تشكلت لجنة سياسة مخاطر المجموعة خلال السنة السابقة وقامت بأعمالها المحددة مع إجتماعات دورية. تم تعيين هذه اللجنة من قبل مجلس إدارة المجموعة لمساعدته في القيام بمسؤوليات الرقابة في المجالات التالية:

- الموافقة على السياسات والمعايير والتوجيهات والإجراءات لتقييم المخاطر وإدارتها وتقديم توصيات للمجلس بشأن ذلك عند الضرورة.
- مراجعة المخاطر الكامنة في أعمال المجموعة وعمليات المراقبة فيما يتعلق بهذه المخاطر والموافقة عليها.
- مراجعة بيان المخاطر ومستوى إقدام المجموعة على المخاطر والموافقة عليها.
- مراجعة إدارة المخاطر والامتثال وأنشطة المراقبة الخاصة بالمجموعة.
- مراجعة عملية تقييم كفاية رأس المال توافاً مع متطلبات بازل ٢ والموافقة عليها.

تتألف لجنة سياسة مخاطر المجموعة من ثلاثة مديرين جميعهم غير تنفيذيين، بالإضافة إلى الرئيس التنفيذي "CEO" ورئيس إدارة مخاطر المجموعة "GCRO" (عضو غير مصوت)، ويترأسها خبير على درجة عالية من الخبرة والكفاءة، وهو ليس بمدير أو موظف لدى المجموعة. تتم إدارة واجبات ومسؤوليات لجنة سياسة مخاطر المجموعة من خلال ميثاق رسمي موافق عليه ليتماشى مع أفضل الممارسات. لقد تم تأسيس لجنة سياسة مخاطر المجموعة خلال ٢٠١٠، وقد قامت باجتماعات ربع سنوية خلال العامين السابقين تماشياً مع نظامها الأساسي.

لجنة التدقيق والرقابة المالية "AGC"

تتكون لجنة التدقيق والرقابة المالية من عضو مستقل وعضوين يمثلان مجلس إدارة المصرف. لدى اللجنة المسؤولية الكاملة عن الإشراف على الأعمال الإدارية المتعلقة بالإجراءات المحاسبية والتقارير المالية والرقابة الداخلية والتقييد بالقوانين والتشريعات ومناقشة صحة البيانات المالية للمصرف ومدى دقة الإيضاحات بالنسبة للمساهمين ومراجعة أداء واستقلالية المدققين الداخليين والخارجيين ورفع التوجيهات والتوصيات للمجلس حول الإجراءات الأفضل من حيث الأداء الإداري للمجموعة. إن مهام ومسؤوليات لجنة التدقيق محددة بميثاق رسمي موافق عليه.

- يرفع قسم التدقيق الداخلي "IAD" التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق والرقابة المالية في المجلس والذي يقدم مصادقة مستقلة عن مدى تطبيق سياسات وإجراءات المخاطر للوحدات التشغيلية بالإضافة إلى تقرير دوري لتقييم فعالية وكفاية وظيفة إدارة المخاطر في المصرف.
- وظيفة إدارة المخاطر مستقلة عن الوحدات التشغيلية الأخرى ويقوم برئاستها رئيس إدارة مخاطر المجموعة الذي يرفع تقاريره مباشرة إلى الرئيس التنفيذي.

يعي المصرف أهمية خلق والحفاظ على وعي مستمر للمخاطر في المؤسسة. إن إدارة جميع أنواع المخاطر متضمنة بعمق في المصرف كجزء رئيسي من كفاءة جميع الموظفين. لتعزيز هذه الميزة، يركز المصرف على أهمية إدراج سياسات وإجراءات وممارسات مناسبة ورشيحة لإدارة المخاطر الرئيسية للمصرف. خلال عام ٢٠١٢، قامت لجنة سياسة مخاطر المجموعة بالموافقة على عدد جديد من سياسات المخاطر تماشياً مع متطلبات اتفاقيات بازل.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,١ مقدمة (تتمة)

٤٣,١,٢ مجموعة إدارة المخاطر "RMG"

إن لجنة إدارة المخاطر للمصرف هي لجنة مستقلة تعمل بصورة مقربة من الإدارات الأخرى، حيث إنها تعمل على دعم أنشطتها وحماية مخاطر المصرف في نفس الوقت. إن الأهداف الرئيسية لمجموعة إدارة المخاطر التي يرأسها رئيس إدارة مخاطر المجموعة هي كالآتي:

- التحقق من التزام الأفراد والمجموعة بالقواعد والسياسات.
- وضع أدوات مراقبة معقولة (عمليات وأجهزة)
- الموافقة على عمليات تمويل الأفراد والتمويل التجاري ضمن الصلاحيات المفوضة.
- التحقق من الالتزام بالتوجيهات والقوانين المحلية، بما في ذلك الصادرة عن المصرف المركزي، وبازل ٢، إلخ.
- المحافظة على العلاقات العامة مع أجهزة التنظيم المحلية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.
- ضمان منهج قوي في منح القروض لدعم كافة قطاعات الأعمال.

ترفع التقارير إلى رئيس إدارة مخاطر المجموعة من أفراد رئيسيين ومحنكين ومؤهلين يقومون بإدارة مجالات محددة لخبراء المخاطر من بينهم رئيس الائتمان ورئيس مخاطر السوق ورئيس مخاطر الاستهلاك ورئيس هندسة مخاطر المجموعة. يتألف فريق المخاطر من خبراء المخاطر الذين يتابعوا مخاطر المؤسسات المالية ومخاطر الخدمات المصرفية للشركات والأفراد والمخاطر التشغيلية واتفاقيات بازل، ويتم دعم كل هذه الأمور حسب الاقتضاء من قبل الأفراد والأنظمة. إن مسؤوليات مجموعة إدارة المخاطر تمتد عبر كافة وحدات الأعمال للمصرف وفي جميع المناطق الجغرافية التي يعمل فيها المصرف.

تشكلت "وحدة إدارة استرداد الأصول" خلال ٢٠١٠ وتابعت أعمالها خلال ٢٠١٢ وهي مؤلفة من متخصصين في الاسترداد الدورية مع خبرات كبيرة وسجل حافل. هذه الوحدة هي وحدة متخصصة شكلت خصيصاً لإدارة العلاقات الضعيفة مع الشركات والبنوك الخاصة والتي تعاني من صعوبات في الوفاء بالتزاماتها تجاه المصرف. إن هذه الوحدة مدعمة بشكل مناسب بالموارد ذات الخبرة الخاصة ومجموعة من المهارات المطلوبة لتحقيق إدارة فعالة لهذا النوع من العلاقات.

بازل ٢ عملية تقييم كفاية رأس المال "ICAAP"

أصدر المصرف المركزي للإمارات العربية المتحدة في ٢٧ نوفمبر ٢٠٠٩، إشعار رقم ٢٧ / ٢٠٠٩ بالنسبة إلى تطبيقات بازل ٢ وتسليم التقرير الداخلي لعملية تقييم كفاية رأس المال وتم تسليمه في المواعيد المحددة خلال الثلاث سنوات السابقة. استمر تنفيذ برنامج بازل ٢ للتصنيف الائتماني الداخلي الأساسي منذ الربع الثاني من ٢٠١٠ بقيادة مدير تم تكريسه لهذا الأمر مع فريق يواصل العمل في هذا الإطار كما هو مخطط خلال ٢٠١٢. نظراً إلى النمو والتطوير للمصرف في الإمارات وخارجها، فإن تنفيذ المشروع سيستمر في ٢٠١٣ كما هو مقرر من لجنة سياسة مخاطر المجموعة خلال الربع الرابع من ٢٠١٢، مما يؤكد مجدداً على التزام المصرف التام بالامتثال الكامل لمتطلبات التعميم. إن هذا البرنامج، وبصرف النظر عن تلبية متطلبات المنظم، يستمر بتعزيز القدرة على إدارة المخاطر في المصرف وبقوتها.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,١ مقدمة (تتمة)

٤٣,١,٢ مجموعة إدارة المخاطر "RMG" (تتمة)

لجنة الموجودات والمطلوبات "ALCO"

إن عملية إدارة الموجودات والمطلوبات "ALM" هي عملية تخطيط وشراء وتوجيه تدفق النقد في المؤسسة. إن الهدف الأساسي من هذه العملية هو إنتاج إيرادات كافية ومستقرة تعمل على بناء حقوق المساهمين ضمن مخاطر أعمال محددة وبشكل ثابت مع مرور الوقت. إن لدى المصرف سياسة محددة جيداً لإدارة الموجودات والمطلوبات، ومن واجبها تحديد هدف وعمل ووظيفة لجنة الموجودات والمطلوبات. تدور هذه العملية حول لجنة الموجودات والمطلوبات، وهي الجهاز الذي يحمل مسؤولية اتخاذ القرارات الاستراتيجية لإدارة المخاطر المتعلقة ببيان المركز المالي. تقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي تتكون من الإدارة العليا للمصرف بما فيها الرئيس التنفيذي بالاجتماع مرة في الشهر.

لجنة الائتمان

يتم اعتماد جميع عروض أعمال المتعاملين من خلال لجنة ائتمان مخولة بمنح الموافقات من قبل لجنة تنفيذ استراتيجية المجموعة. تعمل لجنة الائتمان على اعتماد جميع الحدود التمويلية في ضمن الحدود الممنوحة من المجلس. تتكون اللجنة من موظفي ائتمان ذو خبرة معينين من خلال منهج قوي ويتم الموافقة عليهم من قبل الرئيس التنفيذي. إن عملية اعتماد عروض أعمال المتعاملين والحدود المتاحة للجنة يتم تعريفها بشكل مفصل في دليل سياسات وإجراءات الائتمان للمصرف بحيث تتضمن عدة متطلبات يجب اتباعها عند الدخول بعلاقة مع أي متعامل وعند تقييم المخاطر المتعلقة به.

٤٣,١,٣ قياس المخاطر وأنظمة إصدار التقارير

من أجل المراقبة والسيطرة على المخاطر بصورة فعالة، فإن وحدة إدارة المحافظ والسياسات و وحدة وإدارة الائتمان على علاقة وثيقة بتنظيم المخاطر وتوثيق السياسات المتعلقة بالمخاطر والائتمان في وحدات الأعمال الأخرى. بالإضافة إلى ذلك المحافظة والالتزام بموافقة المسؤولين في وحدات الائتمان بالسياسات المتعلقة بالمخاطر في وحدات الأعمال الأخرى في نطاق وحدة إدارة المحافظ.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,١ مقدمة (تتمة)

٤٣,١,٣ قياس المخاطر وأنظمة إصدار التقارير (تتمة)

تشتمل المسؤوليات المحددة على:

- إعداد تقارير المحافظ بناءً على مؤشرات مختلفة كتركز المحافظ حسب القطاع الجغرافي أو الإقتصادي والمنتجات ومعدلات المخاطر ومؤشرات أخرى تستخدم في تحليل وإدارة جودة المحافظ بصورة عامة.
- مراقبة سلامة وتوافق المعلومات المشتملة على معدلات المخاطر والخسائر وإجمالي الإنكشاف وصيانة قاعدة بيانات الخسائر المركزية للتحكم وتحليل الخسائر.
- وضع وتقديم القيم المناسبة للعوامل المتغيرة لتستخدم في حساب الخسائر المتوقعة ومتطلبات الإقتصاد الرأسمالي.
- التوحيد وتوحيد معلومات إدارة المحافظ والتقارير لاستخدام المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة.
- تأسيس وإدارة أدوات تحذيرية مبكرة للتعرف على مشاكل المخاطر الجديدة.

يتم إصدار تقرير شهري عن مخاطر الصناعات والمتعاملين والمخاطر الجغرافية، ويتم أيضاً مراجعة هذه المعلومات في الاجتماعات الربع سنوية للجنة سياسة مخاطر المجموعة. تحدد الإدارة العليا المخصصات المناسبة لخسائر التمويلات بصورة شهرية.

على جميع المستويات في المصرف، يتم إعداد تقارير المخاطر المصممة خصيصاً وتوزيعها من أجل ضمان وصول المعلومات الضرورية الشاملة والحديثة إلى جميع أقسام العمل.

يقوم المصرف بالحصول على ضمانات لأجل تخفيض مخاطر الائتمان.

٤٣,١,٤ تركيز المخاطر

تنشأ تركيزات المخاطر عندما يشترك عدد من الأطراف المقابلة في أنشطة متشابهة أو في أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما يكون لها سمات اقتصادية مماثلة قد يجعل عندها القابلية لمواجهة التزامات تعاقدية تتأثر بشكل مماثل بالتغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو غيرها. تشير التركيزات في مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء المصرف نحو التطورات التي تؤثر على قطاع أعمال بذاته أو على منطقة جغرافية معينة.

يسعى المصرف إلى إدارة تعرضه لمخاطر الائتمان من خلال توزيع أنشطة التمويل لتفادي تركيزات المخاطر غير المناسبة عند أفراد أو مجموعات من المتعاملين في صناعة أو قطاع أعمال معين. كما تحصل الإدارة على الضمانات عند اللزوم.

إن تفاصيل محتويات محفظة التمويلات مبينة ضمن الإيضاحين (١٨) و(١٩).

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,١ مقدمة (تتمة)

٤٣,١,٥ الخزينة

إن الخزينة مسؤولة عن إدارة موجودات ومطلوبات المصرف والهيكل المالي الشامل للمصرف. وهي مسؤولة أيضاً بصورة رئيسية عن التمويل ومخاطر السيولة للمصرف.

٤٣,١,٦ التدقيق الداخلي للمجموعة

يتم تدقيق عمليات إدارة المخاطر في المصرف دورياً من قبل قسم التدقيق الداخلي الذي يقوم بفحص دقة الإجراءات وكيفية تقيد المصرف بها. تناقش مجموعة التدقيق الداخلي نتائج كل التقييمات مع الإدارة وتنتقل كل النتائج والتوصيات إلى لجنة التدقيق. يقوم رئيس مجموعة التدقيق الداخلي بإرسال التقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق لضمان استقلاليته وموضوعيته في جميع عمليات التدقيق التي تتم داخل المصرف.

٤٣,٢ مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد الأطراف لعقود الادوات المالية بالوفاء بالتزاماته مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية. يحاول المصرف ضبط مخاطر الائتمان من خلال استخدام السوق المستهدف عالي التركيز الذي يعرف مع من سيتعامل المصرف من منظور بيان المخاطر، واستخدام معايير قبول المخاطر التي تحدد نوع وحجم المخاطر التي يستعد المصرف لتحملها مع كل طرف مقابل. يتم استخدام هذه الأدوات الهامة بالاقتران مع مراقبة احتمالية التعرض لمخاطر الائتمان والحد من التركيز على التعامل مع أطراف محددة، والاستمرار في تقييم القدرة الائتمانية للأطراف الأخرى. بالإضافة إلى متابعة حدود الائتمان، يقوم المصرف بإدارة المخاطر المتعلقة بأنشطة المتاجرة عن طريق الدخول في اتفاقيات التسوية وترتيبات الضمان مع الأطراف الأخرى حسب ما تقتضيه الحالة للحد من فترة التعرض للمخاطر. وقد يقوم المصرف في بعض الحالات بإلغاء معاملات أو توزيعها على أطراف أخرى لتخفيض مخاطر الائتمان.

قام المصرف بتأسيس عملية مراجعة لنوعية الائتمان لتقديم تعريف مبكر عن التغيرات الممكنة في الكفاءة الائتمانية للأطراف المقابلة وتشمل مراجعات الضمانات الدورية. إن عملية مراجعة نوعية الائتمان تسمح للمصرف بإجراء تقييم للخسارة المحتملة كنتيجة للمخاطر التي يتعرض لها والقيام بإجراء تصحيحي.

جميع التعرضات الائتمانية التجارية يتم تصنيفها على أساس محل تقييم المخاطر "موديز" الذي ينظر إليه كمقياس عالمي. تدعم هذه القاعدة عدة طرق تصنيف لمختلف قطاعات الأعمال التي تم احتوائها بشكل جيد. يتم أيضاً تطبيق طريقة تقييم مخاطر التسهيلات. تعرضات المستهلك يتم تقييمها باستعمال مبدأ جماعي كما هو مطلب من بازل ٢.

مخاطر الالتزامات المتعلقة بالائتمان

يقوم المصرف بتوفير خطابات ضمان لعملائه والتي قد تتطلب قيام المصرف بسداد المدفوعات بالنيابة عنهم. يتم تحصيل هذه المدفوعات من المتعاملين بناءً على شروط خطابات الضمان. تعرض هذه المدفوعات للمصرف لمخاطر مماثلة لمخاطر التمويلات ويتم تخفيضها بنفس العمليات والسياسات الرقابية.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,١ الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بدون الأخذ بالاعتبار أية ضمانات وتعزيزات ائتمانية

يظهر الجدول التالي الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان لعناصر بيان المركز المالي الموحد. إن الحد الأقصى للتعرض موضح بإجمالي المبلغ بدون الأخذ بالحسبان استخدام اتفاقيات المقاصة الإطارية واتفاقيات الرهن.

إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١١ ألف درهم	إجمالي التعرض الأقصى ٢٠١٢ ألف درهم	إيضاحات
٢,٥١٥,٣٧١	٤,١٢١,٤٨٠	١٦ أرصدة ووكالات لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى
٥,٣٤٦,٣١٢	٩,٨٨٤,٧٤٨	١٧ مرابحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
٢٥,٥٨٢,٦٩٨	٢٥,٩٤٨,٢٣٧	١٨ مرابحة وتمويلات إسلامية أخرى
٢٦,٢٥٨,٨٤٩	٢٨,٣٤٦,٢٠٧	١٩ تمويلات إجارة
١,٣٦٤,٨١١	٣,٩٨٥,٣٢٤	استثمارات
٤٦٥,٣٦٨	٤٥٦,٧٣٠	موجودات أخرى
٦١,٥٣٣,٤٠٩	٧٢,٧٤٢,٧٢٦	
١١,١٠٩,١٧٠	١٠,٩١٠,٤٣٢	٣٧ مطلوبات محتملة
١,٢٩٣,٨٥٨	٧٠٥,٨١٢	التزامات
١٢,٤٠٣,٠٢٨	١١,٦١٦,٢٤٤	الإجمالي
٧٣,٩٣٦,٤٣٧	٨٤,٣٥٨,٩٧٠	إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان

٤٣,٢,٢ تركيز مخاطر الائتمان

يتم إدارة تركيز مخاطر الائتمان حسب المتعامل / الطرف المقابل وحسب المنطقة الجغرافية وقطاع الصناعات. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ بلغت قيمة أكبر خمس تعرضات ائتمان مبلغ ٥,٧٣٠,١٢٥ ألف درهم (٢٠١١: ٥,٢٨٠,١٠٧ ألف درهم) قبل احتساب الضمانات أو أي تعزيزات ائتمانية أخرى.

توزع الموجودات والمطلوبات للمجموعة حسب المنطقة الجغرافية للأطراف المقابلة.

مصرف أبوظبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٢

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,٢ تركيز مخاطر الائتمان (تتمة)

إن توزيع الموجودات المالية للمجموعة حسب المنطقة الجغرافية هو كالاتي:

الأرصدة والوكالات لدى مصارف اسلامية ومؤسسات مالية أخرى ألف درهم	مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية ألف درهم	مربحة وتمويلات إسلامية أخرى ألف درهم	تمويلات إجارة ألف درهم	استثمارات ألف درهم	موجودات أخرى ألف درهم	مجموع ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٢						
٢,٠٩٥,٠٩٥	٩,٢٣٢,٠٩٨	٢٤,٦١٨,٨٠٦	٢٧,٨٤٢,٥٦٩	٢,٥٠٧,٨٤٤	٤٥٣,٨٩٨	٦٦,٧٥٠,٣١٠
٣٨٢,٩٣٠	٢٢٨,٥٣٧	٩٠٨,٨٤٦	١٠,٤٤٤	١,١٥٧,٣٤١	١,٩٣٣	٢,٦٩٠,٠٣١
٩٧,٣٥٣	٢٨٣,٥٩٥	٣٥٣,٤٧٧	—	—	٨٩٩	٧٣٥,٣٢٤
١,٥٤٦,١٠٢	١٤٠,٥١٨	٦٧,١٠٨	٤٩٣,١٩٤	٣٢٠,١٣٩	—	٢,٥٦٧,٠٦١
الموجودات المالية						
٤,١٢١,٤٨٠	٩,٨٨٤,٧٤٨	٢٥,٩٤٨,٢٣٧	٢٨,٣٤٦,٢٠٧	٣,٩٨٥,٣٢٤	٤٥٦,٧٣٠	٧٢,٧٤٢,٧٢٦
الخاضعة لمخاطر الائتمان						
٣١ ديسمبر ٢٠١١						
١,٥٠٤,٨٣٦	٤,٤١٠,٨١١	٢٤,٤٢٧,٣١٤	٢٥,٤٣٩,١٢٨	٩٠٣,٥٥٣	٤٦٥,٣٦٨	٥٧,١٥١,٠١٠
٥,٤٤٩	٢٢٩,٩٤٣	٧٥٩,٢٠٢	١٥,٦٧٠	٣٢٣,٦٣٦	—	١,٣٣٣,٩٠٠
٣٥,٨٧٤	٥٤٨,٣٢٢	٣٦٣,٣٨٢	—	—	—	٩٤٧,٥٧٨
٩٦٩,٢١٢	١٥٧,٢٣٦	٣٢,٨٠٠	٨٠٤,٠٥١	١٣٧,٦٢٢	—	٢,١٠٠,٩٢١
الموجودات المالية						
٢,٥١٥,٣٧١	٥,٣٤٦,٣١٢	٢٥,٥٨٢,٦٩٨	٢٦,٢٥٨,٨٤٩	١,٣٦٤,٨١١	٤٦٥,٣٦٨	٦١,٥٣٣,٤٠٩
الخاضعة لمخاطر الائتمان						

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,٢ تركيز مخاطر الائتمان (تتمة)

إن توزيع الموجودات المالية للمجموعة حسب قطاع الصناعات هو كالآتي:

٢٠١١ ألف درهم	٢٠١٢ ألف درهم	
٦٦١,٨٦٢	٢,١٧٩,٩٤٧	حكومة
٢,٥٠٢,٥٢٩	٢,٦٠٤,٢٠٧	القطاع العام
٩,٢٧٦,٢٩٥	١٥,٦١٦,٩٥٨	المؤسسات المالية
٣,٧٢٧,٥٥١	٣,٧٨٦,٤٦١	التجارة والصناعة
٦,١٦٧,٠٣٥	٦,٧٠٣,٩٠١	البناء والعقارات
٤٨٤,١٧٧	٤٥٢,١٦٤	الطاقة
٣٠,٩٨٦,٦٤١	٣٢,٣٩٥,٨٧٥	أفراد
٧,٧٢٧,٣١٩	٩,٠٠٣,٢١٣	أخرى
<u>٦١,٥٣٣,٤٠٩</u>	<u>٧٢,٧٤٢,٧٢٦</u>	الموجودات المالية الخاضعة لمخاطر الائتمان

٤٣,٢,٣ تقييم الانخفاض

من الاعتبارات الرئيسية لتقييم الانخفاض هي التخلف عن السداد بعد موعد استحقاق المبلغ الأصلي أو الربح مدة ٩٠ يوماً أو عندما تواجه الأطراف المقابلة صعوبات واضحة في التدفقات النقدية أو عندما ينخفض التصنيف الائتماني للأطراف المقابلة أو عندما تصبح الأطراف المقابلة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية. يتناول المصرف تقييم الانخفاض في منحنيين: تقسيم خسائر انخفاض الموجودات المالية فردياً وتقييم خسائر انخفاض الموجودات المالية جماعياً.

تقييم خسائر انخفاض الموجودات المالية فردياً

يحدد المصرف المخصصات المناسبة للتمويلات الفردية والهامة كلاً على حدة. يأخذ المصرف في عين الاعتبار الأمور التالية عند تقييم الانخفاض: استمرارية خطط عمل الأطراف المقابلة قدرتها على تحسين الأداء عند مواجهة صعوبات مالية، المبلغ المتوقع، وتسلمه والتوزيعات المتوقعة عن حدوث الإفلاس، توفر الدعم المالي والقيمة الصافية للضمان، ووقت التدفقات النقدية المتوقعة. يتم تقييم خسائر الانخفاض بشكل شهري إلا إذا توافرت ظروف تتطلب متابعة مستمرة.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,٣ تقييم الانخفاض (تتمة)

مخصصات انخفاض جماعية على الموجودات المالية.

يتم تقييم مخصصات انخفاض جماعية على خسائر التمويلات الغير هامة بصورة منفردة حيث أنه لا يتوفر دليل موضوعي على الانخفاض بصورة منفردة. يتم تقييم المخصصات عند تاريخ كل مركز مالي مع تقييم كل مجموعة على حده.

يأخذ التقييم الجماعي في عين الاعتبار احتمالية انخفاض القيمة للمجموعة حتى لو لم يتوافر الدليل الموضوعي على الانخفاض بصورة منفردة. يتم توقع خسائر الانخفاض عن طريق الأخذ بعين الاعتبار: الخسائر التاريخية للمجموعة، الأوضاع الاقتصادية الحالية، فترة التأخير المتوقعة بين احتمالية حدوث الخسائر وتقييم الانخفاض بصورة منفردة، والمتوقع تسلمه أو استرجاعه عن تحديد قيمة الانخفاض. تقوم إدارة الائتمان بتقييم مخصصات الانخفاض للتأكد من توافقها مع سياسة المصرف.

٤٣,٢,٤ الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

إن حجم ونوع الضمان المطلوب يعتمد على تقييم مخاطر الائتمان للطرف المقابل. تطبق إرشادات موثقة بالنسبة لعملية قبول أنواع الضمانات ومؤشرات التقييم.

إن الأنواع الرئيسية للضمانات التي يتم الحصول عليها هي كالتالي:

- لمعاملات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعكوسة: النقد أو الأوراق المالية.
- للتمويل التجاري: الرسوم على الممتلكات العقارية والمخزون والمديونيات التجارية والأوراق المالية.
- التمويل الشخصي: رهن الأصول، رهن العقارات و تحويل الرواتب لصالح المصرف.

يحصل المصرف أيضاً على ضمانات من الشركات الأم من أجل منح تمويلات للشركات التابعة لها، لكن لم يتم إدراج عوائدها في الجدول أعلاه.

تراقب الإدارة بشكل دوري القيمة السوقية للضمانات وتطلب ضمانات إضافية وفقاً للاتفاقية المذكورة وتراقب أيضاً القيمة السوقية للضمانات التي تم الحصول عليها من خلال مراجعتها لكفاية مخصص خسائر الانخفاض.

يقوم المصرف كذلك باستخدام اتفاقيات المقاصة الإطارية مع الأطراف الأخرى.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,٥ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية

إن نوعية الائتمان للموجودات المالية تدار من قبل المصرف باستخدام التصنيفات الائتمانية الداخلية. يظهر الجدول أدناه نوعية الاعتماد حسب صنف الموجودات لأرصدة ووكالات لدى مصارف إسلامية ومؤسسات مالية أخرى، مرابحة ومضاربة مع مؤسسات مالية، مرابحة، إجارة وتمويلات إسلامية أخرى. استناداً إلى نظام التصنيف الائتماني لدى المصرف.

٢٠١١	٢٠١٢	ما يعادل تصنيف موديز	
ألف درهم	ألف درهم		
			مخاطر قليلة
٤,٣٩٤	٦,٨٢٨	Aaa	فئة الخطر تصنيف ١
٤,٤٤٦,٧٨٩	٨,٣٢٨,٥٣٩	Aa١-A٣	فئة الخطر تصنيف ٢ و ٣
٣,٦٣٥,٣٧٥	٥,٤٨٦,٠٧٤	Baa١-Baa٣	فئة الخطر تصنيف ٤
٤٢,٤٣٤,٢٤٦	٤٣,٢٣٧,٦٠٩	Ba١-B٣	فئة الخطر تصنيف ٥ و ٦
			مخاطر عادية
٤,٥٤٤,٠٥٦	٦,٦٥٨,٧٩٦	Caa١-Caa٣	فئة الخطر تصنيف ٧
			مخاطر مرتفعة
٤,٦٣٨,٣٧٠	٤,٥٨٢,٨٢٦		فئة الخطر تصنيف ٨,٩,١٠
٥٩,٧٠٣,٢٣٠	٦٨,٣٠٠,٦٧٢		

إن سياسة المصرف هي الحفاظ على تصنيفات دقيقة ومتناسقة للمخاطر عبر محفظة الائتمان. وهذا يسهل تركيز الإدارة على المخاطر المعمول بها والمقارنة بين مخاطر الائتمان في جميع خطوط الأعمال التجارية والمناطق الجغرافية والمنتجات. ويتم دعم نظام التصنيف من خلال مجموعة متنوعة من التحليلات المالية، جنباً إلى جنب مع معلومات السوق لتوفير المدخلات الرئيسية لقياس مخاطر الطرف المقابل. تم إقتراح جميع تصنيفات المخاطر الداخلية لمختلف الفئات وتستمد وفقاً لسياسة المصرف في التصنيف. ويتم تقييم تصنيف المخاطر المسندة وتحديثها بانتظام. إن التقييم الموازي لشركة مودي يتعلق فقط ببعض التعرضات في كل فئة من فئات تصنيف المخاطر. وفقاً لمتطلبات بازل ٢، واستناداً إلى أفضل الأساليب المتبعة في القطاع تم خلال السنة إدراج عدد من طرق التقييم الجديدة المتعلقة بقطاعات عمل معينة.

تمويلات المرابحة، الإجارة والأخرى التي تم التفاوض حولها

بلغت قيمة التمويلات التي تم التفاوض حولها خلال السنة مبلغ ٢,١٦٥,٢٤٧ ألف درهماً (٢٠١١): ١,٣٢٢,٠٩٨ ألف درهماً).

مصرف أبوظبي الإسلامي - شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

۳۱ دسمبر ۲۰۱۲

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (نقطة)

٤٣,٢,٥ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية (تتمة)

تقوم المجموعة بقياس تعرضها للمخاطر الائتمانية بالرجوع إلى القيم المرحلة الإجمالية للموجودات المالية ناقصاً المبالغ المقاصة وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت. يظهر الجدول أقصى التعرضات لمخاطر الائتمان/مخاطر الأسعار للمرابحة والمضاربة والإجارة وتمويلات إسلامية أخرى واستثمارات.

أرصدة وودائع الوكالة مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى		مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية		مربحة وتمويلات إسلامية أخرى		تمويلات إجارة		استثمارات	
٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١١
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
-	-	-	-	٥٠١,٧٥٣	٦٤٢,٦٧٢	١,٤٩١,٢٤٠	٦٩٧,٩٩١	١٢,٨٠٢	١٢,٨٠٢
-	-	-	-	٩١٢,٢٣١	١,٢٧١,٠٨٨	٤٦٥,٠٧٦	٥٧٩,٢٤٧	٩١,٨١٣	٩١,٨١٣
-	-	١٢٩,٨١١	١٢٩,٨١١	٨٦٠,١٤٨	١,٠٨٠,٢٢٠	٢٢٢,٥٦٧	٢٣٧,٣٤١	-	-
-	-	١٢٩,٨١١	١٢٩,٨١١	٢,٢٧٤,١٣٢	٢,٩٩٣,٩٨٠	٢,١٧٨,٨٨٣	١,٥١٤,٥٧٩	١٠٤,٦١٥	١٠٤,٦١٥
-	-	(١٢٩,٨١١)	(١٢٩,٨١١)	(١,٥٨٨,٣٧٥)	(١,٨٢٩,٨٧٦)	(٦٩٣,٦٥٥)	(٤١٧,٤٨٥)	(٧٨,٠٤١)	(٧٨,٠٤١)
-	-	-	-	٦٨٥,٧٥٧	١,١٦٤,١٠٤	١,٤٨٥,٢٢٨	١,٠٩٧,٠٩٤	٢٦,٥٧٤	٢٣,٣٠٧
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	٢٤٥,٢٨٢	٢٢٠,٤٩٨	١,٢٠٨,٦٠٢	١,٤٣٨,١٨٥	-	-
-	-	٩,٧٥٤,٩٣٧	٥,٢١٦,٥٠١	٢٣,٤٢٨,٨٢٣	٢٢,٣٦٨,٢٢٠	٢٤,٩٥٨,٧٢٢	٢٣,٣٠٦,٠٨٥	٤,٢٣١,٨٤١	١,٦٢٦,٠٣١
-	-	-	-	(٤٠٨,٠٨٥)	(٣٨٧,٢٦٣)	(٤٠٧,٦١٤)	(٣٧٥,٥٨٢)	-	-
٤,١٢١,٤٨٠	٢,٥١٥,٣٧١	٩,٧٥٤,٩٣٧	٥,٢١٦,٥٠١	٢٣,٩٥١,٧٧٧	٢٣,٣٦٥,٥٥٩	٢٧,٢٤٤,٩٣٨	٢٥,٤٦٥,٧٨٢	٤,٢٥٥,١٤٨	١,٦٥٢,٦٠٥
القيم المرحلة	٢,٥١٥,٣٧١	٩,٧٥٤,٩٣٧	٥,٢١٦,٥٠١	٢٣,٩٥١,٧٧٧	٢٣,٣٦٥,٥٥٩	٢٧,٢٤٤,٩٣٨	٢٥,٤٦٥,٧٨٢	٤,٢٥٥,١٤٨	١,٦٥٢,٦٠٥

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٢ مخاطر الائتمان (تتمة)

٤٣,٢,٥ نوعية الائتمان لكل صنف من الموجودات المالية (تتمة)

التحليل الزمني للمبالغ المتأخرة موضح أدناه:

التحليل الزمني للمبالغ المتأخرة ولكن غير المنخفضة

أقل من ٣٠ يوماً	٣١-٦٠ يوماً	٦١-٩٠ يوماً	أكثر من ٩٠ يوماً	إجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٦٥,٥٧١	١٣,٩٤٥	١٧,٧٣٣	١٤٨,٠٣٣	٢٤٥,٢٨٢
٧١,١٠٨	٦٧,٨٣٦	٥,٩٩٧	١,٠٦٣,٦٦١	١,٢٠٨,٦٠٢
١٣٦,٦٧٩	٨١,٧٨١	٢٣,٧٣٠	١,٢١١,٦٩٤	١,٤٥٣,٨٨٤
٤٢,٢٦٤	١٦,١٩٥	١٧,٢٠٣	١٤٤,٨٣٦	٢٢٠,٤٩٨
٥١,٥٦٦	٣٨,٢١٤	١٧,٠٦٦	١,٣٣١,٣٣٩	١,٤٣٨,١٨٥
٩٣,٨٣٠	٥٤,٤٠٩	٣٤,٢٦٩	١,٤٧٦,١٧٥	١,٦٥٨,٦٨٣
المرابحة والتمويلات الإسلامية الأخرى				
تمويلات الإجارة				

٢٠١٢	المرابحة والتمويلات الإسلامية الأخرى				
تمويلات الإجارة					
٢٠١١	المرابحة والتمويلات الإسلامية الأخرى				
تمويلات الإجارة					

لمزيد من المعلومات المفصلة المتعلقة بمخصص خسائر الانخفاض على مرابحة وتمويلات إسلامية أخرى وتمويلات الإجارة يرجى الإطلاع على الإيضاحات ١٨، ١٩.

٤٣,٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل

إن مخاطر السيولة هي المخاطر التي تكمن في عدم مقدرة المجموعة على الوفاء بمتطلباتها التمويلية. عند استحقاقها أو نتيجة حالات الضغط تنتج مخاطر السيولة من تدني درجة التصنيف الائتماني أو حدوث اضطرابات في الأسواق المالية مما قد يتسبب في نزوب مصادر التمويل. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد جيد للنقد والبنود الممثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول. إن هذا يتضمن تقييم التدفقات النقدية المتوقعة ووجود ضمانات عالية الجودة والتي يمكن استخدامها لتأمين تمويل إضافي إذا ما احتاج الأمر.

يحتفظ المصرف بمحفظة أصول متنوعة يمكن تسهيلها بسهولة في حال مواجهة مشاكل في التدفقات النقدية. كما يتمتع المصرف بموافقات ائتمان يمكنه استخدامها ليتمكن من الوفاء بالتزامات السيولة. بالإضافة إلى ذلك، يمتلك المصرف ودائع إلزامية مع المصرف المركزي. يتم تقييم وضع السيولة وإدارته باستخدام عدة طرق، مع الأخذ بالاعتبار العوامل الضاغطة المتعلقة بالأسواق عامة وبالمصرف خاصة.

إن الجودة العالية لمحفظة الأصول يتضمن السيولة للمصرف. بالإضافة إلى سيولة المصرف و ودائع المتعاملين، تساعد المصرف على المحافظة على تدفقات نقدية ثابتة. حتى تحت الاحتمالات الأسوأ، باستطاعة المصرف الحصول على النقد اللازم للوفاء بمتطلبات المتعاملين والوفاء بالتزاماته.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

يستخدم المصرف الوسيلة الأساسية لعملية مراقبة السيولة والتي تكون بمقارنة الاستحقاقات، والتي تتم حسب مدة محددة للعمليات المختلفة. يتبع المصرف إجراءات محددة لمتابعة التراكبات السلبية للتدفقات النقدية على فترة زمنية محددة.

٤٣,٣,١ إدارة مخاطر السيولة

إن عملية إدارة مخاطر السيولة من قبل المجموعة ومتابعتها من قبل فريق منفصل من قسم خزانة المجموعة تتضمن الآتي:

- عمليات تحويل يومية، مدارة من خلال متابعات التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من أن المتطلبات سيتم الوفاء بها. إن هذا يتضمن متابعة التمويلات عندما تستحق للمصرف أو عند منح التمويلات للمتعاملين.
- الاحتفاظ بمحفظة أصول عالية السيولة والتي من الممكن تسهيلها بسهولة للحماية من أية اضطرابات في التدفقات النقدية.
- إدارة معايير بيان المركز المالي حسب المتطلبات الداخلية والقانونية.
- إدارة تركيزات ومجموعات استحقاقات الديون.

٤٣,٣,٢ تحليل الموجودات والمطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية

يلخص الجدول المبين أدناه قائمة استحقاق موجودات ومطلوبات المصرف لغاية تاريخ الاستحقاق التعاقدية.

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة	من سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات					
٨,١٧٩,١٥٢	٣,١٠٧,٧٥١	-	-	-	١١,٢٨٦,٩٠٣
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي					
٤,٠٩٧,١٨٥	٢٤,٢٩٥	-	-	-	٤,١٢١,٤٨٠
أرصدة ووكالات لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى					
٨,٥١٣,٢٧٦	١,٠٢٦,٩٣٣	٢١٤,٧٢٨	-	-	٩,٧٥٤,٩٣٧
مرابحة ومضاربة مع مؤسسات مالية					
١,٧٤٣,٩٩٧	٥,٥١٥,٥١٤	١١,٩٤٧,٣٠٢	٤,٧٤٤,٩٦٤	-	٢٣,٩٥١,٧٧٧
مرابحة وتمويلات إسلامية أخرى					
٧٧١,٤٢٤	٢,٦٠٤,٢٩٧	١٢,٨٨٠,٩٩٣	١٠,٩٨٨,٢٢٤	-	٢٧,٢٤٤,٩٣٨
تمويلات الإجارة					
-	١,٤٤٧,٦٥٥	١,٣٣١,٢٥٦	١,٤٧٦,٢٣٧	-	٤,٢٥٥,١٤٨
استثمارات					
-	-	-	٧٦٦,٠٢٥	٧٦٦,٠٢٥	٧٦٦,٠٢٥
إستثمارات في شركات زميلة					
٣٢٦,٧٠٩	٢٣٤,٥٣٤	١٧,٧٧٤	٧,٦٢٩	-	٥٨٦,٦٤٦
موجودات أخرى					
٢٣,٦٣١,٧٤٣	١٣,٩٦٠,٩٧٩	٢٦,٣٩٢,٠٥٣	١٧,٩٨٣,٠٧٩	-	٨١,٩٦٧,٨٥٤
موجودات مالية					
٣,٦٩٦,٧٠١	-	-	-	-	٣,٦٩٦,٧٠١
موجودات غير مالية					
٨٥,٦٦٤,٥٥٥	٤٤,٤٨,١٧١	٢,١٧١,٢٠١	-	-	٨٥,٦٦٤,٥٥٥
إجمالي الموجودات					
المطلوبات					
٣,١٣٣,٨٩٣	-	-	-	-	٣,١٣٣,٨٩٣
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية					
٥٤,٧٠٦,٧٧٥	٤٢٩,٥٤١	٤٤٧,٧٦٧	-	-	٦١,٣٢٦,١٤٧
حسابات المودعين					
٩٩٧,٠١٥	-	٢,٢٠٧,٤٠٨	-	-	١,٨٧٤,٣٢٣
مطلوبات أخرى					
-	-	٤,٤٧٠,٩٠٢	-	-	٢,٢٠٧,٤٠٨
رأس مال الوكالة - الشق الثاني					
-	-	-	-	-	٤,٤٧٠,٩٠٢
أدوات صكوك تمويلية					
٥٨,٨٣٧,٦٨٣	٤,٨٧٧,٧١٢	٩,٢٩٧,٢٧٨	-	-	٧٣,٠١٢,٦٧٣
إجمالي المطلوبات					

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

٤٣,٣,٢ تحليل الموجودات والمطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١١	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة	من سنة إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
الموجودات					
نقد وأرصدة لدى المصرف المركزي	٦,٦٤٧,٤٤٥	٤,٥٥٩,٧٠٠	-	-	١١,٢٠٧,١٤٥
أرصدة ووكالات لدى مصارف ومؤسسات مالية أخرى	٢,٣٣١,٤١٣	١٨٣,٩٥٨	-	-	٢,٥١٥,٣٧١
مرايحة ومضاربة مع مؤسسات مالية	٣,٩٥٥,٨٠٨	٢٠٦,٠١٨	٨١٩,٦٨٣	٢٣٤,٩٩٢	٥,٢١٦,٥٠١
مرايحة وتمويلات إسلامية أخرى	٣,٨٧٧,٣٢٨	٤,٤٧٦,٨٥٣	١١,٥٤٤,١٣٦	٣,٤٦٧,٢٤٢	٢٣,٣٦٥,٥٥٩
تمويلات الإجارة	١,٦٩٣,٣٨٧	٢,٩٤٧,٤٦٤	١٢,٥٨٢,١٣٥	٨,٢٤٢,٧٩٦	٢٥,٤٦٥,٧٨٢
استثمارات	٨٤٨,٩٨٥	٧٣,٨٢٧	٧٢٩,٧٩٣	-	١,٦٥٢,٦٠٥
إستثمارات في شركات زميلة	-	-	-	٨٥١,٥٠٣	٨٥١,٥٠٣
موجودات أخرى	٦٦,٥٧٤	٢٢٧,٦٢٥	١٠٥,٦٤٢	٥,٦٤٩	٤٠٥,٤٩٠
موجودات مالية	١٩,٤٢٠,٩٤٠	١٢,٦٧٥,٤٤٥	٢٥,٧٨١,٣٨٩	١٢,٨٠٢,١٨٢	٧٠,٦٧٩,٩٥٦
موجودات غير مالية	-	-	-	-	٣,٦٥٥,١١٠
إجمالي الموجودات	-	-	-	-	٧٤,٣٣٥,٠٦٦
المطلوبات					
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية	١,٥٤٢,٢٠٢	٣٨٩,٢٢٤	-	-	١,٩٣١,٤٢٦
حسابات المودعين	٥٠,٢٨٥,٤٢٦	٤,٤١١,٤٠٣	٤٧٣,٤٥٤	١,٥٠٠	٥٥,١٧١,٧٨٣
مطلوبات أخرى	٨٢٧,٧٨٨	٥٨٨,٧٦٨	٤٤٦,٢٠١	-	١,٨٦٢,٧٥٧
رأس مال الوكالة - الشق الثاني	-	-	٢,٢٠٧,٤٠٨	-	٢,٢٠٧,٤٠٨
أدوات صكوك تمويلية	-	-	٤,٥٩٠,٦٢٥	-	٤,٥٩٠,٦٢٥
إجمالي المطلوبات	٥٢,٦٥٥,٤١٦	٥,٣٨٩,٣٩٥	٧,٧١٧,٦٨٨	١,٥٠٠	٦٥,٧٦٣,٩٩٩

الجدول أدناه يلخص المطلوبات المالية حسب تاريخ الاستحقاق للمجموعة في تاريخ ٣١ ديسمبر متضمناً السداد والالتزامات التعاقدية غير المخصومة بما فيها التدفقات النقدية المتعلقة بسداد المبلغ الأساسي والأرباح المستحقة حتى تاريخ الاستحقاق.

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	أقل من ٣ أشهر	من ٣ أشهر إلى سنة	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
المطلوبات					
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية	٣,١٣٤,٥٠٠	-	-	-	٣,١٣٤,٥٠٠
حسابات المودعين	٥٤,٨٠٥,٨٥٦	٤,٤٧٥,٥٨٢	٢,٢٦٨,٢٨٧	-	٦١,٥٤٩,٧٢٥
مطلوبات أخرى	٩٩٧,٠١٥	٤٢٩,٥٤١	٤٤٧,٧٦٧	-	١,٨٧٤,٣٢٣
رأس مال وكالة - الشق الثاني	-	-	٢,٦٦٥,٤٤٥	-	٢,٦٦٥,٤٤٥
أدوات صكوك تمويلية	-	-	٥,٠٣٠,٧٣١	-	٥,٠٣٠,٧٣١
إجمالي المطلوبات	٥٨,٩٣٧,٣٧١	٤,٩٠٥,١٢٣	١٠,٤١٢,٢٣٠	-	٧٤,٢٥٤,٧٢٤

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٣ مخاطر السيولة وإدارة التمويل (تتمة)

٤٣,٣,٢ تحليل الموجودات والمطلوبات المالية حسب الاستحقاقات التعاقدية المتبقية (تتمة)

٣١ ديسمبر ٢٠١١	أقل من ٣ أشهر	من ٣ إلى سنة	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
المطلوبات					
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية	١,٥٤٢,٩٥٥	٣٩٠,٠٣٥	-	-	١,٩٣٢,٩٩٠
حسابات المودعين	٥٠,٣٢٠,٤١٠	٤,٤٤٥,٣٣١	٤٨٦,٩٥٧	١,٩٥٧	٥٥,٢٥٤,٦٥٥
مطلوبات أخرى	٨٢٧,٧٨٨	٥٨٨,٧٦٨	٤٤٦,٢٠١	-	١,٨٦٢,٧٥٧
رأس مال وكالة - الشق الثاني	-	-	٢,٧٦٤,٧٧٩	-	٢,٧٦٤,٧٧٩
أدوات صكوك تمويلية	-	-	٥,٣٣٦,٠٩٨	-	٥,٣٣٦,٠٩٨
إجمالي المطلوبات	٥٢,٦٩١,١٥٣	٥,٤٢٤,١٣٤	٩,٠٣٤,٠٣٥	١,٩٥٧	٦٧,١٥١,٢٧٩

إن الأدوات المالية في الجدول أعلاه تمثل التدفقات النقدية الإجمالية الغير مخصومة.

يعرض الجدول التالي انتهاء الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات والمطلوبات الطارئة للمصرف. تدرج عقود الضمانات المالية المصدرة بالقيمة القصوى للضمان في أقرب فترة يستدعى فيها الضمان.

٢٠١٢	أقل من ٣ أشهر	من ٣ إلى سنة	من ١ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الإجمالي
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
المطلوبات الطارئة	٩,١٤٤,٨٣٦	١,٤٤٥,٨٢٨	٤١٩,٧٦٨	-	١٠,٩١٠,٤٣٢
الالتزامات	١٩٨,٢١٦	٣٥٠,٢٥٧	١,١٠٧,٦٣٤	-	١,٦٥٦,١٠٧
الإجمالي	٩,٢٤٣,٠٥٢	١,٧٩٦,٠٨٥	١,٥٢٧,٤٠٢	-	١٢,٥٦٦,٥٣٩
٢٠١١					
المطلوبات الطارئة	٨,٦٠٥,٧٥٥	٢,٠٨٢,٩٦٩	٤١٧,٣٠٠	٣,١٤٦	١١,١٠٩,١٧٠
الالتزامات	٦٢,٥٨٥	١٥٢,٧٨٩	١,٧٦٠,٥١٩	-	١,٩٧٥,٨٩٣
الإجمالي	٨,٦٦٨,٣٤٠	٢,٢٣٥,٧٥٨	٢,١٧٧,٨١٩	٣,١٤٦	١٣,٠٨٥,٠٦٣

لا يتوقع المصرف أن يتم سحب جميع المطلوبات الطارئة أو الالتزامات قبل انتهاء مدتها.

٤٣,٤ مخاطر السوق

تنشأ مخاطر السوق من تغيرات نسب الربح، أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم. إن إدارة مخاطر السوق تحد من الخسائر المحتملة على الالتزامات القائمة والتي قد تنتج عن متغيرات غير متوقعة في نسب الأرباح، أسعار صرف العملات أو أسعار الأسهم. إن المجموعة معرضة لتنويع الأدوات المالية بما فيها الأسهم، العملات الأجنبية والسلع.

تولي المجموعة مخاطر السوق أولوية كبيرة. تستخدم المجموعة نماذج ملائمة وفقاً لما هو متعارف عليه في السوق لتقييم مواقفها وتنتقل بانتظام معلومات السوق لضبط مخاطر السوق.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٤ مخاطر السوق (تتمة)

إن آلية إدارة مخاطر السوق تتضمن العوامل التالية:

- تطبيق حدود معينة للتأكد من الالتزامات الخترة لا تتعدى حدود المخاطرة والتركز المحددة من قبل الإدارة العليا.
- تقييمات مستقلة حسب سعر السوق ومطابقة أرصدة الالتزامات ومتابعة إيقاف الخسائر للمتاجرة في الوقت المناسب.

لقد تم وضع الإجراءات وحدود للتداول للتأكد من أن المجموعة تطبق سياسة مخاطر السوق في معاملاتها اليومية. يتم مراجعة هذه الإجراءات بشكل منتظم للتأكد من أنها تتوافق مع سياسة المجموعة في إدارة المخاطر. ALCO تتأكد من أن عملية إدارة مخاطر السوق تبقى دائماً مجهزة بكوادر قادرة. كما تقوم المجموعة بالتقيد بمتطلبات المصرف المركزي.

٤٣,٤,١ مخاطر نسب الربح

تتكون مخاطر الربح من احتمال التغيير في نسب الربح وتأثيرها على التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية. إن المجموعة معرضة لمخاطر نسب الربح من احتمال عدم مطابقة التدفقات النقدية المتعلقة بالموجودات والأصول والأدوات الغير مدرجة في بيان المركز المالي التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة معينة. تقوم المجموعة بإدارة هذه المخاطر ضمن استراتيجياتها الخاصة بإدارة المخاطر.

نسبة الربح الفعلي للأداة المالية هو النسبة التي إذا استخرجت لحساب القيمة الحالية ينتج عنها القيمة الدفترية للأداة. وتعتبر النسبة تاريخية لأداة ذات نسبة ثابتة بقيمة بالتكلفة المطفأة ونسبة حالية لأداة مقيمة بالقيمة العادلة ذات معدل ربح متغير.

إن الجدول التالي يقدر مدى حساسية تغير محتمل في نسب الأرباح على بيان الدخل الموحد للمجموعة. إن حساسية بيان الدخل هو نتيجة لتغير محتمل (سواء كان زيادة أو نقص) في تغيرات نسبة الربح على صافي الربح خلال السنة، بناءً على موجودات أو مطلوبات مالية تحمل نسب ربح متغيرة ومدرجة بعملات مختلفة كما في ٣١ ديسمبر.

العملة	الزيادة في النقاط الأساسية ٢٠١٢	حساسية الدخل على الموجودات والمطلوبات المالية ألف درهم	الزيادة في النقاط الأساسية ٢٠١١	حساسية الدخل على الموجودات والمطلوبات المالية ألف درهم
درهم	٥٠	٨٩,٥٢٤	٥٠	٧١,٤٨٧
دولار أمريكي	٥٠	١٠,٧٦١	٥٠	(٢٨,٠٥٠)
يورو	٥٠	١,١٤١	٥٠	٥١٦
عملات أخرى	٥٠	١,٣٨٨	٥٠	٩٣٦

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٤ مخاطر السوق (تتمة)

٤٣,٤,٢ مخاطر العملات

تمثل مخاطر العملات، مخاطر التغير في قيمة الأداة المالية نظراً للتغير في سعر صرف العملات الأجنبية. يوضح الجدول التالي العملات التي كان للمجموعة تعرض جوهري لها كما في ٣١ ديسمبر في موجوداته ومطلوباته المالية لغير المتاجرة والتدفقات النقدية المتوقعة. إن هذا التحليل يقدر نتيجة التغير في سعر صرف العملة الأجنبية مقابل الدرهم الإماراتي، مع الإبقاء على جميع المعطيات الأخرى ثابتة، على بيان الدخل الموحد (نتيجة التغيرات في القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية لغير المتاجرة ذات عملات أجنبية) وبيان حقوق المساهمين (نتيجة التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (سابقاً) إستثمارات متاحة للبيع) ذات عملات أجنبية في بيان الدخل الموحد) واستثمارات في شركات زميلة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٢	% الزيادة في سعر العملة بالنسبة	التأثير على صافي الربح ألف درهم	التأثير على حقوق المساهمين ألف درهم
العملة			
دولار أمريكي	٥	١٨٨,٤٠٨	٨,٢٩١
يورو	٥	(١,٩٥٤)	١,٤٩٧
عملات أخرى	٥	١٧,٣٣٢	٣٤,٩٦٢
٣١ ديسمبر ٢٠١١			
العملة			
دولار أمريكي	٥	(١١٦,٥٤٧)	٨,٢١٢
يورو	٥	(٣,٢١٦)	١,٨٢١
عملات أخرى	٥	٨,٠١٥	٣٥,١٥٤

مصرف أبوظبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٢

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٤ مخاطر السوق (تتمة)

٤٣,٤,٢ مخاطر العملات (تتمة)

الجدول أدناه يبين تعرض المجموعة إلى العملات الأجنبية:

درهم إماراتي ألف درهم	دولار أمريكي ألف درهم	يورو ألف درهم	جنيه استرليني ألف درهم	أخرى ألف درهم	إجمالي ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٢					
الموجودات المالية					
١٠,٩٣٣,٣٥٤	٣١٧,٦٢٦	–	١,١٩١	٣٤,٧٣٢	١١,٢٨٦,٩٠٣
نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية					
الأرصدة ووكالات لدى مصارف					
١,٠٨١,٤٠٧	٢,٦٥٠,٥٥٩	٢٧,٣٠٨	١٢٤,٠٨٨	٢٣٨,١١٨	٤,١٢١,٤٨٠
إسلامية ومؤسسات مالية أخرى					
–	٩,١٠٢,٤١٦	٢٦٦,٦٢٧	٣٠٧,٧٨٧	٧٨,١٠٧	٩,٧٥٤,٩٣٧
مراوحة ومضاربة مع مؤسسات مالية					
٢١,٥٠٢,٤١٥	٢,٢٥٤,٣٨٤	٨٨,٤٠٨	٩٤٥	١٠٥,٦٢٥	٢٣,٩٥١,٧٧٧
مراوحة وتمويلات إسلامية أخرى					
٢٢,٠٢٧,٨٣٨	٥,٢١٧,١٠٠	–	–	–	٢٧,٢٤٤,٩٣٨
تمويلات إجارة					
٧٩٢,٣٦٨	٣,٣٦٣,٥٤٦	١٠٤	٧٤,٦٧٤	٢٤,٤٥٦	٤,٢٢٥,١٤٨
استثمارات					
١٣٣,٦٤٠	–	٢٩,٨٢٧	–	٦٠٢,٥٥٨	٧٦٦,٠٢٥
إستثمارات في شركات زميلة					
٣٠٣,٧٩٧	٢٧٨,٩١٦	(١٠,٨٢٦)	(٢٨٨)	١٥,٠٤٧	٥٨٦,٦٤٦
موجودات أخرى					
٥٦,٧٧٤,٨١٩	٢٣,١٨٤,٥٤٧	٤٠١,٤٤٨	٥٠٨,٣٩٧	١,٠٩٨,٦٤٣	٨١,٩٦٧,٨٥٤
المطلوبات المالية					
١,٠٣١,٥٢٦	١,٧٩٦,٧٠٨	٤٢,٣٥٧	٢٢٣,٤٣٠	٣٩,٨٧٢	٣,١٣٣,٨٩٣
مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية					
٤٨,٣٠٨,٠٢٧	١٢,٥٥٣,٩١٧	٢٩٦,٣٤٣	١٢٨,١٣٤	٣٩,٧٢٦	٦١,٣٢٦,١٤٧
حسابات المودعين					
١,٤٨١,٣٨٣	٣٠٥,٥٣٦	٧١,٩٩٨	٥٣	١٥,٣٥٣	١,٨٧٤,٣٢٣
مطلوبات أخرى					
٢,٢٠٧,٤٠٨	–	–	–	–	٢,٢٠٧,٤٠٨
رأس مال وكالة – الشق الثاني					
–	٤,٤٧٠,٩٠٢	–	–	–	٤,٤٧٠,٩٠٢
أدوات صكوك تمويلية					
٥٣,٠٢٨,٣٤٤	١٩,١٢٧,٠٦٣	٤١٠,٦٩٨	٣٥١,٦١٧	٩٤,٩٥١	٧٣,٠١٢,٦٧٣

مصرف أبوظبي الإسلامي – شركة مساهمة عامة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

٣١ ديسمبر ٢٠١٢

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٤ مخاطر السوق (تتمة)

٤٣,٤,٢ مخاطر العملات (تتمة)

إجمالي ألف درهم	أخرى ألف درهم	جنيه استرليني ألف درهم	يورو ألف درهم	دولار أمريكي ألف درهم	درهم إماراتي ألف درهم	
٣١ ديسمبر ٢٠١١						
الموجودات المالية						
١١,٢٠٧,١٤٥	٢٤٤	٢٧	١٧٠	٢٧٩,٨٧٥	١٠,٩٢٦,٨٢٩	نقد وأرصدة لدى المصارف المركزية
						الأرصدة ووكالات لدى مصارف
٢,٥١٥,٣٧١	١٨,١٣٦	٢,٧٦٤	٣٢,٧٤٦	٩٥٧,٣٢٥	١,٥٠٤,٤٠٠	إسلامية ومؤسسات مالية أخرى
٥,٢١٦,٥٠١	١٦٩,٧٥١	٢١٥,٠٦٩	٦٥٢,٦٤٤	٢,٦٧٨,٣٠٦	١,٥٠٠,٧٣١	مربحة ومضاربة مع مؤسسات مالية
٢٣,٣٦٥,٥٥٩	١	٨١٥	٨٦,٨٤٠	٢,٣٥٧,٦٩٧	٢٠,٩٢٠,٢٠٦	مربحة وتمويلات إسلامية أخرى
٢٥,٤٦٥,٧٨٢	١٢,٤٦٤	—	—	٣,٨١٠,٥٢٧	٢١,٦٤٢,٧٩١	تمويلات إجارة
١,٦٥٢,٦٠٥	١٧,٩٨٩	—	١٠٢	٨٩٩,٥٩١	٧٣٤,٩٢٣	استثمارات
٨٥١,٥٠٣	٦٨٧,٥٥٨	—	٣٦,٣١٢	—	١٢٧,٦٣٣	إستثمارات في شركات زميلة
٤٠٥,٤٩٠	(٢٦,٩٥٤)	—	١,٧٤٠	١,٣٤٧,٥٣٨	(٩١٦,٨٣٤)	موجودات أخرى
٧٠,٦٧٩,٩٥٦	٨٧٩,١٨٩	٢١٨,٦٧٥	٨١٠,٥٥٤	١٢,٣٣٠,٨٥٩	٥٦,٤٤٠,٦٧٩	
المطلوبات المالية						
١,٩٣١,٤٢٦	١٢,٢٣٠	١٨٢,٥٨٢	٤١١,٨٢٧	٤٦٦,٦٩٦	٨٥٨,٠٩١	مبالغ مستحقة لمؤسسات مالية
٥٥,١٧١,٧٨٣	٣,٣٤١	٣٥,١٥٣	٣٥٥,٧٥٤	٩,١٤٦,٩٠٤	٤٥,٦٣٠,٦٣١	حسابات المودعين
١,٨٦٢,٧٥٧	٩٨٠	١٨٩	٧٠,٨٨٢	٢٩٣,٣٣٤	١,٤٩٧,٣٧٢	مطلوبات أخرى
٢,٢٠٧,٤٠٨	—	—	—	—	٢,٢٠٧,٤٠٨	رأس مال وكالة – الشق الثاني
٤,٥٩٠,٦٢٥	—	—	—	٤,٥٩٠,٦٢٥	—	أدوات صكوك تمويلية
٦٥,٧٦٣,٩٩٩	١٦,٥٥١	٢١٧,٩٢٤	٨٣٨,٤٦٣	١٤,٤٩٧,٥٥٩	٥٠,١٩٣,٥٠٢	

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٤ مخاطر السوق (تتمة)

٤٣,٤,٣ مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم تمثل مخاطر انخفاض القيم العادلة للاستثمار في الأسهم كنتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة الأسهم. تنشأ مخاطر التعرض لمخاطر الأسعار من محفظة الإستثمارات المدرجة المجموعة.

يوضح الجدول التالي حساسية بيان الدخل للمصرف في حالة حدوث أي تغييرات ممكنة على حساب الدخل الشامل الموحد. إن حساسية بيان الدخل تمثل تأثير التغيرات المفترضة في حقوق المساهمين المذكورة والمستخدم للمقارنة على القيم العادلة للاستثمارات الظاهرة على أساس القيمة العادلة ضمن بيان الدخل الشامل.

مستوى الزيادة	التأثير على الربح	مستوى الزيادة	التأثير على الربح
بالمؤشرات السوقية %	الصافي ٢٠١٢	بالمؤشرات السوقية %	الصافي ٢٠١١
٢٠١٢	ألف درهم	٢٠١١	ألف درهم

استثمارات بالقيمة العادلة من

خلال الربح والخسارة

سوق دبي للأوراق المالية

١٠	-	١٠	٢٦٢
----	---	----	-----

يعرض الجدول التالي مدى التأثير على حقوق المساهمين (نتيجة التغير في القيم العادلة لأسعار الأسهم والتي هي عبارة عن استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر كما في ٣١ ديسمبر) من تغير محتمل في مؤشرات الأسهم، مع الإبقاء على جميع المعطيات الأخرى ثابتة.

مستوى الزيادة	التأثير على حقوق	مستوى الزيادة	التأثير على حقوق
بالمؤشرات السوقية %	الملكية ٢٠١٢	بالمؤشرات السوقية %	الملكية ٢٠١١
٢٠١٢	ألف درهم	٢٠١١	ألف درهم

استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل

الشامل الآخر

أخرى

١٠	٢,٢٠٠	١٠	١,٥٥٣
----	-------	----	-------

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٤ مخاطر السوق (تتمة)

٤٣,٤,٤ المخاطر التشغيلية

إن المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة التي تنشأ من عدم ملائمة أو فشل الأنظمة الداخلية والأخطاء البشرية والاحتيال أو الأحداث الخارجية.

إن المصرف يقوم الآن بتطوير دليل مفصل للمخاطر التشغيلية والعمل على تفعيله، وذلك وفقاً لتوجيهات بازل ٢. إن الهدف من الدليل هو توضيح مهام ومسؤوليات الأشخاص والوحدات داخل المصرف والذين لهم دور في القيام بمختلف المهام المتعلقة بالمخاطر التشغيلية. كما يهدف الدليل إلى تعريف المخاطر التشغيلية ومراقبتها ومتابعتها. إن الأقسام الرئيسية في الدليل تتضمن توضيح العمليات وإنشاء مرجع للخسائر وتحديد مؤشرات المخاطر الأولية وتحليل المخاطر وإدارة المخاطر.

إن كل منتج جديد يخضع لعملية مراجعة المخاطر والموافقة عليه من قبل دائرة مستقلة عن صاحبة المنتج. إن أي تغييرات للمنتجات الحالية تخضع لنفس العملية. إن الوحدات العاملة في المصرف مسؤولة عن متابعة مخاطر التشغيل. إن إدارة هذه المخاطر تتم ضمن سياسة المصرف في إدارة مخاطر التشغيل. تتم إدارة مخاطر التشغيل بشكل يومي من خلال الرقابة الداخلية، وهي مدعومة بنظم تعمل على مراقبة المعاملات وعمل الإجراءات اللازمة لحفظ المعلومات من الضياع والتي هي خاضعة للاختبار والتقييم بشكل دوري.

٤٣,٥ إدارة رأس المال

يقوم المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة "المصرف المركزي" بمتابعة متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. أصدر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة تعميماً يحمل رقم ٤٠٠٤ / ٢٠٠٩ بتاريخ ٣٠ أغسطس ٢٠٠٩، يلزم المصارف العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة بالاحتفاظ بنسبة مخاطرة على الأصول بحد أدنى يبلغ ١٢% (٢٠١١: ١٢%)، وأن لا يكون الشق الأول من رأس المال دون ٨% (٢٠١١: ٨%) من مجموع الأصول الخاضعة للمخاطر. تقوم المجموعة بالمحافظة على نسب متطلبات رأس المال النظامي إلى مجموع مخاطر الموجودات المرجحة.

إن رأس المال القانوني للمجموعة مقسم إلى شقين:

- الشق الأول ويتضمن رأس المال العادي، أرباح محتجزة، احتياطي تحويل عملات، وحقوق الملكية غير المسيطرة لصكوك الشق الأول بعد خصم الشهرة والأصول الغير ملموسة، وتعديلات نظامية أخرى تخص أجزاء تابعة لحقوق الملكية لكن تعامل بطريقة مختلفة لاحتساب كفاية رأس المال.
- الشق الثاني ويتضمن مطلوبات ثانوية ومخصص انخفاض جماعي للموجودات المالية (بازل ٢ فقط) وعنصر احتياطي القيمة العادلة والذي يخص أرباح وخسائر غير محققة على أدوات مالية متعلقة باستثمارات مصنفة كاستثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أرباح أو خسائر عن التحويلات للعمليات الخارجية والأرباح والخسائر الغير محققة عن الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمصنفة كتحويلات للتدفقات النقدية.

الهدف الأساسي لإدارة رأس مال المجموعة هو التأكد من أن المجموعة تستوفي المتطلبات الخارجية لرأس المال وأن تبقى المجموعة تصنيف الائتمان لديها جيداً وتبقى معدلاتها الرأس مالية جيدة لدعم نشاطها التمويلي وزيادة القيمة الاستثمارية للمساهمين.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٥ إدارة رأس المال (تتمة)

المجموعة تدير بنيتها الرأس مالية وتعديلها حسب الأوضاع الاقتصادية والمخاطر في نشاطاتها. لإبقاء أو تعديل البنية الرأس مالية، يمكن للمجموعة أن تعدل قيمة الأرباح الموزعة على حاملي الأسهم أو إعادة جزء من رأس المال للمساهمين أو إصدار أدوات رأسمالية. لم يكن هناك تغير في الأهداف والسياسات والإجراءات مقارنة بالعام السابق بالنسبة للمجموعة ولنشاطاتها النظامية المستقلة.

أصدر المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة إشعار رقم ٢٧ / ٢٠٠٩ بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠٠٩ إلى جميع البنوك العاملة في الإمارات العربية المتحدة بضرورة تطبيق المنحى المعياري لبازل ٢. لقد أصدر المصرف المركزي تعليمات تطبيق المنحى المعياري لمخاطر الائتمان والسوق. بالنسبة للمخاطر التشغيلية فإن المصرف المركزي قد أعطى البنوك الخيار إما استخدام منحى المؤشرات الرئيسية أو المنحى المعياري ولقد اختار المصرف استخدام منحى المؤشرات الرئيسية.

إضافة إلى ذلك، ووفقاً لإشعار المصرف المركزي فإنه سيتم الإفصاح عن الدعامة ٣ لبازل ٢ في التقرير السنوي الصادر عن المصرف لسنة ٢٠١٢.

٤٣ إدارة المخاطر (تتمة)

٤٣,٥ إدارة رأس المال (تتمة)

إن الجدول أدناه يلخص مكونات رأس المال النظامي والمعدلات للمجموعة للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠١١. خلال هاتين السنتين، استوفت الشركات الفردية ضمن المجموعة والمجموعة كل المتطلبات الخارجية لقوانين رأس المال.

بازل ٢		
٢٠١١	٢٠١٢	
ألف درهم	ألف درهم	
		الشق الأول
٢,٣٦٤,٧٠٦	٢,٣٦٤,٧٠٦	رأس المال
١,٧٥٥,٨٩٤	١,٧٥٦,٦٧٩	احتياطي قانوني
٥٨٥,٩٢١	٧٣٩,٠٣٠	احتياطي عام
-	٤٠٠,٠٠٠	احتياطي مخاطر الائتمان
١,٣١١,٤٠٦	١,١٨٩,٥١١	أرباح محتجزة
٥٧٧,٥٤٦	٦٠٠,٦١٦	توزيعات أرباح مقترحة
١,٠٢٨	٤,٤٥٠	أرباح مقترح توزيعها للأعمال الخيرية
١٣,٥٦٥	(٧٣,٣٥٠)	احتياطي تحويل العملات الأجنبية
٢,٠٠٠,٠٠٠	٥,٦٢٩,١٦٥	صكوك الشق الأول
٢,٦٠٩	٥٣,٧٧٥	حقوق الملكية الغير مسيطرة
٨,٦١٢,٦٧٥	١٢,٦٦٤,٥٨٢	خصومات الشق الأول لرأس مال
(٤٢٥,٧٥٢)	(٣٨٣,٠١٣)	
٨,١٨٦,٩٢٣	١٢,٢٨١,٥٦٩	إجمالي الشق الأول
=====	=====	
		الشق الثاني
٢,٢٠٧,٤٠٨	١,٧٦٥,٩٢٦	رأس مال الوكالة - الشق الثاني
(١٨٤,٦٠٨)	(١٥٥,٧٠٠)	التغيرات المتراكمة في القيم العادلة
٧٥٧,٣١٢	٧٦٤,٠٦١	مخصص انخفاض جماعي للموجودات التمويلية
٢,٧٨٠,١١٢	٢,٣٧٤,٢٨٧	خصومات الشق الثاني لرأس المال
(٤٢٥,٧٥١)	(٣٨٣,٠١٣)	
٢,٣٥٤,٣٦١	١,٩٩١,٢٧٤	إجمالي الشق الثاني
١٠,٥٤١,٢٨٤	١٤,٢٧٢,٨٤٣	مجموع أساس رأس المال
=====	=====	
		معدل مخاطر الموجودات
٥٦,١٣٧,٨٥٤	٦١,١٢٤,٨٥٩	مخاطر الائتمان
١,٢٤٠,٧٠٨	١,٧٣٩,٤٧٠	مخاطر السوق
٣,٢٤٧,٠٠٦	٣,٧٥٨,٣٧٠	مخاطر العمليات
٦٠,٦٢٥,٥٦٨	٦٦,٦٢٢,٦٩٩	مجموع معدل مخاطر الموجودات
=====	=====	
		نسب رأس المال
١٧,٣٩%	٢١,٤٢%	مجموع رأس المال النظامي كنسبة من مجموع معدل مخاطر الموجودات
=====	=====	
١٣,٥٠%	١٨,٤٣%	مجموع الشق الأول كنسبة من مجموع معدل مخاطر الموجودات
=====	=====	

٤٤ القيمة العادلة للأدوات المالية

الاستثمارات المدرجة - بالقيمة العادلة

تشتمل الاستثمارات المدرجة على استثمارات في أسهم وصكوك تقاس بالقيمة العادلة. أدرجت القيم العادلة لهذه الاستثمارات بناءً على الأسعار السوقية كما في ٣١ ديسمبر. بالنسبة للاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، لقد تم إدراج التأثير على تغير القيم العادلة المدرجة سابقاً كجزء من التغيرات المتراكمة في القيم العادلة في بيان حقوق المساهمين الموحد، من خلال بيان الدخل الشامل الموحد.

الاستثمارات الغير مدرجة - بالقيمة العادلة

تشتمل البيانات المالية الموحدة على استثمارات في صناديق غير مدرجة واستثمارات خاصة تم قياسها بالقيمة العادلة. تحدد القيم العادلة بالرجوع إلى نماذج التسعير المقبولة عموماً بناءً على تحليل التدفقات النقدية المخصومة وعلى أساس رسمة الإيرادات المستدامة. تحتوي نماذج التقييم على افتراضات غير مدعومة بأسعار ومعدلات السوق. لقد تم إدراج التأثير على تغير القيمة العادلة المدرجة سابقاً كجزء من التغيرات المتراكمة في القيم العادلة في بيان حقوق المساهمين الموحد، من خلال بيان الدخل الشامل الموحد.

في رأي الإدارة، إن القيم الدفترية المقدرة والقيم العادلة لتلك الموجودات والمطلوبات المالية الغير مدرجة بالقيمة العادلة في البيانات المالية الموحدة ليس بينها اختلاف جوهري (باستثناء الاستثمار في شركات زميلة وشركة ائتلاف (إيضاح ٢١))، لأن تلك الموجودات والمطلوبات المالية إما قصيرة الأجل بطبيعتها، أو في حالة الودائع وأصول التمويل يعاد تقييمها بشكل مستمر. فيما يلي تم الإفصاح عن القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة.

القيم العادلة للاستثمارات - بالتكلفة المطفأة

القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١
ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم	ألف درهم
٢,٧٨٨,٣٢٧	٢,٨٨١,٧٦٤	٤٤٠,٤٠٩	٤٢١,٥٢٥
=====	=====	=====	=====

استثمارات بالتكلفة المطفأة - صكوك (إيضاح ٢٠)

قياس القيمة العادلة المدرجة في بيان المركز المالي الموحد

تستخدم المجموعة الهيكل التالي للتحديد والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، حسب طريقة التقييم:

المستوى الأول: الأسعار المدرجة (غير المعدلة في أسواق ذات حركة نشطة لموجودات ومطلوبات مطابقة).
المستوى الثاني: طرق تقييم مبنية على أسس معلنه في أسواق التداول، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ولها تأثير جوهري على القيم العادلة المسجلة.
المستوى الثالث: طرق تقييم غير مبنية على أسس معلنه في أسواق التداول ولها تأثير جوهري على القيم العادلة المسجلة.

٤٤ القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

قياس القيمة العادلة المدرجة في بيان المركز المالي الموحد (تتمة)
يظهر الجدول التالي تحليل الأدوات المالية التي تم قياسها بعد الاعتراف المبدئي بالقيمة العادلة، مصنفة إلى مجموعات من المستوى الأول إلى الثالث.

المجموع ألف درهم	المستوى الثالث ألف درهم	المستوى الثاني ألف درهم	المستوى الأول ألف درهم
٣١ ديسمبر ٢٠١٢			
موجودات مالية			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة			
١,١١٥,٦٨٩	-	-	١,١١٥,٦٨٩
صكوك			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
استثمارات مدرجة			
استثمارات أسهم			
٢٢,٩٥٥	-	-	٢٢,٩٥٥
استثمارات غير مدرجة			
استثمارات في صناديق مدارة			
استثمارات خاصة			
٩١,٧٩٧	٩١,٧٩٧	-	-
٢٣٦,٣٨٠	٢٣٦,٣٨٠	-	-
٣٢٨,١٧٧	٣٢٨,١٧٧	-	-
٣٥١,١٣٢	٣٢٨,١٧٧	-	٢٢,٩٥٥
=====	=====	=====	=====
مطلوبات مالية			
البدائل الشرعية لمشتقات المبادلات المالية (إيضاح ٢٨)			
٢٨,٥٤٢	-	٢٨,٥٤٢	-
=====	=====	=====	=====
٣١ ديسمبر ٢٠١١			
موجودات مالية			
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة			
استثمارات في أسهم			
صكوك			
٢,٦٢٥	-	-	٢,٦٢٥
٨٤٦,٣٦١	-	-	٨٤٦,٣٦١
٨٤٨,٩٨٦	-	-	٨٤٨,٩٨٦
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر			
استثمارات مدرجة			
استثمارات أسهم			
١٦,٤٥٤	-	-	١٦,٤٥٤
استثمارات غير مدرجة			
استثمارات في صناديق مدارة			
استثمارات خاصة			
١٧٤,٧٢٣	١٧٤,٧٢٣	-	-
١٧٢,٠٣٣	١٧٢,٠٣٣	-	-
٣٤٦,٧٥٦	٣٤٦,٧٥٦	-	-
٣٦٣,٢١٠	٣٤٦,٧٥٦	-	١٦,٤٥٤
=====	=====	=====	=====
مطلوبات مالية			
البدائل الشرعية لمشتقات المبادلات المالية (إيضاح ٢٨)			
١٩,٥٧٨	-	١٩,٥٧٨	-
=====	=====	=====	=====

لم يطرأ أية تحويل بين المستوى الأول والثاني والثالث خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

٤٤ القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يبين الجدول التالي المصالحة من مبلغ الإفتتاح والإختتام من الأصول المالية للمستوى الثالث الذي يتم تسجيلها بالقيمة العادلة.

٢٠١٢ ألف درهم	٢٠١١ ألف درهم
٣٤٦,٧٥٦	٤١٦,٦٥٩
-	٢٧,٤٩٣
٣٧,٦٤٩	(٣٢,٢٢١)
(٨٣,٢١٢)	-
٢٦,٩٨٤	(٦٥,١٧٥)
٣٢٨,١٧٧	٣٤٦,٧٥٦

كما في ١ يناير
تعديل الإنتقال على إعتداد المعيار الدولي لإعداد
التقارير المالية رقم ٩
صافي الشراء (الاستبعادات)
تسوية
الربح (الخسارة) المدرجة في حقوق المساهمين
كما في ٣١ ديسمبر

٤٥ اندماج أعمال - شراء شركة بيت التقسيط السعودي

اعتباراً من ١١ يناير ٢٠١٢، اشترت المجموعة ٥١% من حصة بيت التقسيط السعودي، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في المملكة العربية السعودية ("الشركة"). تعمل الشركة في مجال المبيعات نقداً وبالتقسيط لقطاعي الشركات والأفراد. لقد دفعت المجموعة ما يعادل ٥٤,٨ مليون درهم. إن هذا الاستحواذ يمنح المصرف الفرصة لتنمية أعماله وخلق مجال عمل مزدهر في المملكة العربية السعودية. تم قياس حقوق الملكية الغير مسيطرة بالقياس إلى نسبة حصة المستحويين في المبالغ المدرجة لصافي الموجودات القابلة للتحديد للمنشأة المشتراة.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات القابلة للتحديد للشركة كما في تاريخ الشراء هي كما يلي:

مسجل عند الشراء ٢٠١٢ ألف درهم	
٦٠,٥٥٠	نقد وأرصدة لدى المصارف
٦٠,٦٣٧	مربحة وتمويلات إسلامية أخرى
١,٣٢١	موجودات أخرى
٤٩٣	ممتلكات ومعدات
١٢٣,٠٠١	إجمالي الموجودات
١٥,٤٥٩	مطلوبات أخرى
١٥,٤٥٩	إجمالي المطلوبات
١٠٧,٥٤٢	القيمة العادلة لصافي الموجودات - ١٠٠%
٥٤,٨٤٦	قيمة الشراء - نقد
(٥٤,٨٤٦)	ناقص: القيمة العادلة لصافي الموجودات القابلة للتحديد المشتراة
-	

تم تسجيل الحقوق الملكية الغير مسيطرة للشركة في تاريخ الشراء، وتم قياسها بالتكلفة.

الملخص

يعتبر الاستثمار طويل الأجل السبيل الذي من خلاله تستطيع البنوك الإسلامية تحصيل أرباح مرتفعة، وفي نفس الوقت رفع الناتج القومي وتخفيف حدة البطالة، وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعد من أهم أهداف هته البنوك.

لذا، فإن هذا البحث يهدف إلى معرفة الدور الذي يمكن أن تقوم به الصكوك الإسلامية، في تصحيح الانحراف الذي وقعت فيه البنوك الإسلامية، بين الأهداف التنموية التي أنشئت من أجلها (البعد التنظيري) وبين الأهداف التي تسعى لتحقيقها في الواقع (البعد العملي). وذلك نتيجة تركيزها على الاستثمار قصير الأجل، الذي يعد منخفض المخاطر والعوائد؛ وابتعادها عن الاستثمار طويل الأجل، الذي كان من المفترض أن تشجعه وتجعله في صدارة اهتماماتها.

ومن أجل تحقيق الهدف من هذه الدراسة، حاولت التعرف على واقع الاستثمار طويل الأجل في بنك أبوظبي الإسلامي. الذي تم اختياره كعينة للدراسة، وذلك لتوافر بياناته المالية، وكذا لأنه من البنوك التي استعملت في السنوات الأخيرة وبشكل كبير الصكوك الإسلامية كأداة لجذب الموارد المالية. فقد تم تجميع بيانات الدراسة من التقارير المالية السنوية للبنك، عن الفترة الممتدة من 2003 إلى 2012، وتم تحليلها عن طريق المنهج الوصفي. إلى أن خلُصت الدراسة إلى أن للصكوك الإسلامية دور في تفعيل الاستثمار طويل الأجل، وذلك بزيادة الموارد المالية المستقرة لدى البنك لفترات متوسطة وطويلة الأجل، والتي تسمح له بتمويل المشاريع التنموية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية، الاستثمار طويل الأجل، الصكوك الإسلامية، الموارد المالية، التنمية.

Abstract

Long-term investment is a way through which Islamic banks can gain high profits. At the same time, it raises the national product, alleviate unemployment and thereby achieve economic and social development which is one of the most important objectives of these banks.

This research, therefore, aims to find out the role that could be carried out by the Islamic Sukuks in the correction of the Islamic banks deviation from their core objectives and the developmental objectives (theoretical dimension) to the objectives that they seek to achieve in reality (practical dimension). This was due to their focus on short-term investment which is considered low risk and low return; and their avoidance of long-term investment that they were supposed to encourage and make in the forefront of their concerns.

In order to achieve the objective of this study, I tried to recognize the reality of long-term investment in Abu Dhabi Islamic Bank, which was chosen as the study sample for the availability of its financial statements. Also, it has largely used in recent years Islamic Sukuks as a tool to attract financial resources. Study data were collected from the Bank's annual financial reports for the period from 2003 to 2012, and they were analyzed by descriptive approach. Finally, the study concluded that the Islamic Sukuks play a role in the activation of long-term investment by increasing the Bank's stable financial resources for medium-term and long-term periods allowing it to finance the development projects.

Keywords: Islamic banks, long-term investment, Islamic Sukuks, financial resources, development.